

معجم أخطاء الكتّاب

تأليف

صلاح الدّين زعبلاوي

الزعبلاوي

عُني بالتدقيق فيه وإخراجه
وصنع فهارسه

محمد مكي الحسني　　　　مروان البواب

دار الثقافة والتراث
دمشق ـ سورية

الرقم الموضوعي: ٤/ ٤١٢
الموضوع: لغة عربية.
العنوان: معجم أخطاء الكتاب.
التأليف: صلاح الدين الزعبلاوي.
التحقيق: محمد مكي الحسني ـ مروان البواب.
الإشراف الطباعي: دار الثقافة والتراث.
التنفيذ: مطبعة الشامل.
عدد الصفحات: ٨٠١ صفحة
قياس الصفحة: ٢١×٢٨ سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.
موافقة وزارة الإعلام رقم: ٩١٧٤٢ بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠٠٦

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

ص. ب ٨٢٣٥
هاتف: ٤٦١٤٠٨٦ ـ ٤٦٣٧١٢٣٢ ـ ٤٦٣٧١٢٣٣
فاكس: ٤٦٣٧١٢٣٠ ـ ٤٦٣٧١٢٣١

يطلب من: دار الثقافة والتراث بدمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

معجم أخطاء الكُتّاب



كلمة أسرة المؤلف

بقلم نجله د. رافع صلاح الدين الزعبلاوي

(أُخذت المُقتَبسات الواردة هنا من ترجمة حياة المؤلِّف بقلمه في خاتمة كتابه "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرُّج معانيها"، ١٩٨٩)

الحمدُ لله الذي أنعم علينا بإخراج هذا المعجم إلى النور، وهو من تأليف الكاتب اللغوي القدير الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي. أمضى المؤلف–رحمه الله وأثابه أجراً عظيماً– معظم مراحل حياته في خدمة اللغة العربية. فقد بذل الجهد، وأعمل الفكر سنوات مديدة في البحث والمطالعة والتأليف في مسائل الخطأ والصواب في اللغة العربية. وقام بنشر كثير من المقالات في دوريات محكّمة مرموقة مختلفة، فضلاً عن الكتب التي قام بتأليفها في الحقل اللغوي ذاته. وقد استطاع– رحمه الله– أن يتوّج مجمل أعمالِه بتأليف هذا المعجم الذي يُعدّ حصيلة تكثيفِ جهدٍ ودأبِ عزيمةٍ وإعمالِ ذهنٍ وإمعانِ نظرٍ وتحقيقِ نصٍ وإحكامِ رأيٍ وسهرِ ليالٍ دام سنوات كثيرة قبل انتقالِه إلى الرفيق الأعلى.

هذا وقد ألّف الأستاذ الزعبلاوي في هذا المضمار عدة كتب كان من أشهرها كتابه الأول "أخطاؤنا في الصحف والدواوين"، الذي يُعَدُّ نواة هذا المعجم. **وقد بدأ بتأليفه ولم يجاوز الرابعة والعشرين ربيعاً، ونشره ولم يُتم السابعة والعشرين وذلك في عام ١٩٣٩ م**، فكان له بهذا المؤلَّف شرف المساهمة في البعث اللغوي الذي رافق اليقظة العربية، تحقيقاً للذات القومية، هذا البعث الذي بدت لوائحه في صدر القرن التاسع عشر، واستحكمت حلقاته خلاله وخلال القرن العشرين. وقد نفدت نسخ ذلك الكتاب نفاداً سريعا دلَّ على ما حققه من رغبة الكُتّاب وما أسعفهم ببغيتهم وحاجتهم، في سبيل التعبير، وقد كانوا يتعطّشون إلى ذلك ويتشوّقون.

وقد لاقى ذلك الكتاب إقبالاً كبيراً، إذ انبرى كبار اللغويين في الوطن العربي في ذلك الوقت للترحيب به وتقريظه، ومنهم العلاّمة الأستاذ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر نائب رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة **آنذاك**، وكان مما قاله فيه في حزيران عام ١٩٤٠م في مجلة الهداية الإسلامية : "أما الطريقة التي اختارها ليسير عليها في بحثه فتتلخص في عرض الموضوع

على ما هو عليه، وتَبَيُّن موضع الخطأ وتحرِّي وجه الصواب، مع الاستعانة بالنصوص والموازنة بينها وترجيح الأرجح وتقديم الأصح، على قدر ما سمحت به النصوص وأدَّى إليه اجتهاده، ولم يتأثر في تناوله من المسائل بآراء مَن سبقه من الأفراد والجماعات والهيئات، بل أراد أن يشاركهم في التمحيص... وأضاف من الأدلَّة والحجج ما لم يتهيأ من قبلِ من نصوص وقواعد لم يسبق أن عثر عليها حين البحث" إلى أن قال "ونهجه أليق بالعلماء وأجدر بطلاب الحقيقة من رجالها الأمناء. ولا شك أن اللغة العربية تزداد بهذا الكتاب وأمثاله تمحيصاً وتهذيباً، وتخلص مما عسى أن يعلق بها من شوائب لتقرب من الكمال وتدنو من الغاية". كما قرَّظ ذلك الكتاب في ذلك العام الأديب المصري المعروف الأستاذ أحمد أمين، في مجلة الثقافة القاهرية في آذار عام ١٩٤٠م، والأستاذ الكبير أحمد حسن الزيات في مجلة الرسالة القاهرية في نيسان عام ١٩٤٠م، وهكذا فعل الباحث المشهور الدكتور صلاح الدين المنجد أيضاً في مجلة الرسالة في نيسان عام ١٩٤٠م، ولم يخرج هؤلاء جميعاً عمَّا نوه به الشيخ محمد الخضر حسين، وتفضل به من مكانة الكتاب اللغوية وجدواه في تنقيح لغة الكُتَّاب.

وقد حفيت الحكومة السورية يومئذ بالكتاب المذكور فأولته عنايتها، حيث أصدرت بلاغاً إلى الإدارات الحكومية بوجوب اقتنائه والإفادة منه، والأخذ بما جاء فيه من مناهج البلغاء ومسالك الفصحاء، وقد كان ذلك في ٢٢ نيسان عام ١٩٤٠م.

وبعد مضي عشرين عاماً أُلف خلالها الكثير من أمثال ذلك الكتاب، كتبَ الباحث اللغوي المعروف الأستاذ محمد المبارك عضو المجمع العلمي العربي بدمشق آنذاك، في كتابه "خصائص العربية" وقد جمع فيه ما ألقاه في معهد الدراسات العربية العليا بالقاهرة عام ١٩٦٠م فقال : "ومِن أجْمَعِ ما كُتب في هذا الباب، باب تصحيح الأخطاء الشائعة، وأحْكَمِه تأليفاً وتنسيقاً وحكماً، كتاب أخطاؤنا في الصحف والدواوين، للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي".

وتبعه الدكتور مازن المبارك، رئيس قسم اللغة العربية الأسبق بجامعة دمشق، في كتابه "نحو وعي لغوي" إذ قال : "ولا بد من الإشارة قبل البدء بعرض نماذج من الخطأ الدارج اليوم،

أن كتاب الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي يمتاز من كتب المُحْدثين بجودة أسلوبه، وحسْن جَمْعه، وتحقيق مؤلفه وتحريه الصواب، وعنايته بلغة الدواوين".

علـى أني لم أذكر ما ذكرته سابقاً من تقريظ الكتاب، ولم أَمْضِ في سرد ما قيل في الثناء عليه، أتمدَّح المؤلف أو أزهو به وأباهي — مع أنه أهل لهذا الثناء والمديح — بل لأصور مبلغ ما وفقه اللّه إليه في إحكام تأليف هذا الكتاب يومئذ.

هـذا وقـد قـام الأستاذ الزعبلاوي بإعادة النظر في كتابه المذكور آنفاً "أخطاؤنا" فأضاف إليه ما اكتسبه من مدارسة العربية خلال ستة عقود ألف خلالها عدة كتب منها : كتاب "لغة العرب"، وكـتاب "مسالك القـول في الـنقد اللغوي"، وكتاب "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتَدَرُّج معانيها"، وكـتاب "مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها"... هذا وقد حظي المؤلف فيما نشر مـن فصـول هذه الكتب في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق بثناء عظيم، فقد كتب شيخ اللغويين العـرب الأستاذ محمد بهجة الأثري يقول : "قرأت في الجزء الأول من المجلَّد الخامس والخمسين من مجلة مجمع اللغة العربية كتب الله لها النموَّ والدوام مبحث (التضمين) للباحث اللغوي المدقق الأسـتاذ صـلاح الدين الزعبلاوي، وهذا واحد من مباحث لغويَّة بارعة شرعت هذه المجلة الزهراء تنشرها لَه في المدة الأخيرة. وهي شاهدة لصاحبها بفقهه في اللغة العربية، وبفضلِه وحُسْن تأتِّيه في إعمال الفكر، والرويَّة فيما تناولَه من شؤونها، باحثاً متقصِّياً وناقداً متثبتاً...".

كمـا قام المؤلف وهو في طريق إعداد الكتاب المذكور للطبعة الثانية بإجالة يد التنقيح والتهذيب وتـدارك مـا فاتـه فـيه مـن مـواد فأضافها إليه، ليخرج بعد كل هذا مزيداً منقحاً مهذباً، وقد بلغ حجمه **قرابة ثلاثة أضعاف** ما كان عليه.

وإنـنا إذ نقـدِّر ونـثمِّن عالـياً هـذا الكتاب، فذلك لما سوف يقدمه من خدمة للغة الضَّاد، ومن تـزويد لـلخزانة العربية بكل ما يزيد ثقافة العربي عمقاً واتساعاً في الشؤون العلمية، والتعبير عنها بلغـة سـليمة واضـحة دقـيقة، سـليمة من أي انحراف عن أصولها، واضحة بوضوح الفكر، دقيقة بدقـة التعـبير، لغـة تـتخذ أداة لمحاولـة جادة من أجل مساهمة العربي في بناء الحضارة الحديثة

مساهمة أصيلة مبدعة، وحفزه إلى استئناف رسالته في رفد الحضارة الإنسانية وإيلائها ثمرات نتاجه الفكري بلسانه المبين.

وكم كان الأستاذ الزعبلاوي يود أن يُخرج هذا الكتاب أثناء حياته ليرى ثمرة أعمالِه مجسّدة في هذا المعجم، إلاّ أنه لم يُكتب له ذلك. فقد بذل جهداً وافراً في مقابلة كثير من العاملين على دور نشر مختلفة محاولاً نشر الكتاب، ولكنْ مع إجماعهم على قيمة هذا المعجم وضرورته وغزارة مواده، وخاصة في عصرٍ كثُرت فيه الأخطاء اللغوية واستشرت، رأَوا في الكتب التي تختص بعلاقة الرجل بالمرأة رواجاً أكثر وربحاً أوفر يغنيهم عن الاهتمام بكتب أكثر جديّة، مما أوهنَ عزيمتهم على المضي في نشر هذا الكتاب. وكانت هذه الحقيقة تؤسف الأستاذ الزعبلاوي، بل وتؤلمه في الصميم. إلاّ أنه استمر في رجائه هذا حتى باغته المرض على حين غرّة، فتوقف عن العمل إلى أن وافته المنية، وكلّه أمل في أن يُطبع هذا الكتاب ويُنشر ليكون مصدرَ نفعٍ بعد وفاته، ومنهلَ عطاءٍ وموردَ علمٍ لكل قارئ مهتم أراد الاستزادة والتوسّع في موضوع الخطأ والصواب في اللغة العربية. ونحن– أسرة المؤلف– رغبنا بعد وفاته – رحمه الله – أن نحقق أمنيته هذه ونردّ له شيئاً طفيفاً مما أدّاه لنا، وقد كان لنا أباً ومربياً وأخاً وصديقاً. فنحن نظلّ مدينين له مهما قدّمنا له أثناء حياته، ومهما بذلنا من أجلِه بعد وفاته.

حصلَ، بعد أن أدركته المنية، أن التقينا بصديق وفيٍّ له وعالم جليل فاضل وهو الدكتور مكّي الحسني، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، فعرض أن يمدّ لنا يد العون ليساعدنا على نشر الكتاب. وكم كانت بهجتنا بالغة وسرورنا عميقاً لهذا العرض من أخ كريم وعالم جليل. وقد قام هو والأستاذ القدير مروان البواب، العضو المراسل في مجمع اللغة العربية بدمشق، مشكورَين ببذل كل ما يجب بذله، والخوض في كل ما يجب الخوض فيه، في تنفيذ وإتمام عملية تهيئة هذا الكتاب للنشر. فأجزل الفضل وأوفاه، إنما يُردّ إليهما لكل ما أولوه من رعاية وجهد ومثابرة في تحقيق حلم أصبح –بعون الله وفضلِه– حقيقةً نفخر بها، ونخلّد عبرها ذكرى الكاتب اللغوي الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي.

نبذة من حياة المؤلف

كان المؤلف محباً للعلم والمطالعة والبحث. قصد المعرفة خلال مراحل عمره من أبواب عدّة. فقد نال الإجازة الجامعية في الحقوق إلا أنه لم يعمل في مجال المحاماة. بل عُرف أستاذاً ماهراً لمادتي التاريخ والجغرافية. وألّف كتباً كثيرة في اللغة العربية أوّلها كتابه "أخطاؤنا في الصحف والدواوين" – الذي سبق أن تحدثنا عنه. كما مارس أعمالاً إدارية وتربوية في مناصب كثيرة، فغدا مثال الإداري والمربي الناجح والمخلص في عمله.

انطوت مكتبته على نحو عشرة آلاف كتاب. لم يكن مِمَّنْ يفخرون بكثرة الكتب وهم يجهلون محتوى معظم ما جاء فيها. فالمتصفح لكتبه هذه يدرك يقيناً أنّه لا بد أن يكون قد قرأها كلها. فأنت لا تتصفح كتاباً من مكتبته إلا وتجد تعليقاتٍ وملاحظاتٍ دُوّنت بقلمه على الهوامش. قال في ترجمة حياته (ص ٢٩٦): "وهكذا جمعت في خزانتي كُل ما مسَّت إليه الحاجة من المراجع، وما يمكن أن تتسع به معرفتي، وتتأصل ثقافتي وتغنى خبرتي في أداء رسالتي". وقد تنوعت مواضيع تلك الكتب لتشمل معظم الحقول العلمية. فقد كان واسع الاطلاع ومثالاً للإنسان المثقف في عصرنا هذا. تكتشف كل ذلك عند مجالسته، فيروي لك قصصاً ونوادر مفصّلة ومتنوعة في مجالات كثيرة بطريقة سردية جذّابة تَشُدُّ انتباهك وجوارحك، فأنت لا تمل من حديثه أبداً.

قضى المؤلف في خدمة اللغة العربية نحو ستين عاماً، مساهمة منه في ابتغاء لغة عربية سليمة من كل انحراف، متطورة تأذن بكل معاصرة تستسيغها روح العربية وطرائقها، لغة تواكب الحياة المتدفقة الزاخرة، لتكون لسان الحضارة الراهنة كما كانت لسان الحضارة الغابرة.

كان ينكبُّ على مطالعاته وكتاباته وأبحاثه حتى ساعات متأخرة من الليل. وحقيقة الأمر أن الأستاذ الزعبلاوي كان يعمل بالحديث الشريف القائل: "إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يُتقنه". فلم يكن يبحث في موضوع في اللغة العربية إلا واستقصاه إلى أبعد الحدود. كان ينتقد عبارات بعض الكتب اللغوية التي كانت تشجّع الكتّاب على تبرير كل ما جهلوه من سبب استخدام لفظ ما في اللغة العربية بالاكتفاء بقولهم "هكذا قالت العرب". فقد كان يعتقد أنه على

تسويغ

اللغوي المتضلّع ألاّ يقف عند حدّ التسليم بعبارة "هكذا قالت العرب" بل عليه أن يجاوز ذلك بأن يجتهد ويدأب لاستقصاء السبب الحقيقي للفظ ما. قال في ترجمة حياته (ص ٢٨٨): "فإذا وعينا هذا كله، وعرفنا أن لغتنا نسغ تراثنا الروحي بخاصة، ووعاء إرثنا الثقافي بعامة، وأنها عروة رباطنا القومي وديوان حضارتنا، وأضفنا إلى كل ما تقدّم أني فطرت على الشغف بالمطالعة والدأب على التقصي، والصبر على مراجعة الأسفار والمطوّلات، كان لي من كل ذلك نوازع من الحث على دراسة اللغة، ودواع من الإغراء بالتوفر على علومها، فلِمَ لا أحجّ كعبتها وأستلم ركنها؟"

ومهما امتدت مراحل العمر وفصوله، فالنهاية قادمة لاريبَ فيها. فقد اشتدَّ المرض على الزعبلاوي وطرحه فراشاً في الشهر الأخير قبل وفاته. وافته المنيّة صباح يوم السبت في ١٣ تشرين الأول عام ٢٠٠١، عن عمر يناهز التسعين عاماً أمضاه في الدأب والاجتهاد والبحث والمعرفة. تغمّده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه. ويطيب لي أن أختتم هذه اللمحة إلى حياة المؤلف بدعاء جميل كان قد اختتم به سيرة حياته (ص ٣٠٢) حيث قال: "زيّن الله عملنا بالتقوى، فإنها الحظ الأوفر والذخر الأنفس، وأخلص سعينا لوجهه، وأوسعنا من عافيته وعفوه، وكفانا ما أهمنا في الدنيا والآخرة، إنّه سميع مجيب".

تقديم

في سنة ١٩٣٩ صدر كتاب (أخطاؤنا في الصُّحف والدواوين) لمؤلِّفه صلاح الدين الزعبلاوي، الذي كان مضى من عمره ٢٧ سنة فقط! وقد قرَّظ هذا الكتابَ فريقٌ من الأدباء وعلماء اللغة في الوطن العربي، ذكرهم نجل المؤلف في كلمته.

وبعد ذلك بمدة غير قصيرة، توسَّعَ خلالها الأستاذ الزعبلاوي -رحمه الله- في الاطلاع على كثير من كتب النحو واللغة والأدب العربي وكتب النقد، بدأ في سنة ١٩٧٨ ينشر مقالات في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ وهي دراساتٌ عميقة تعالج موضوعاتٍ عظيمةَ الشأن، وتنمُّ على اطّلاعٍ واسعٍ جداً، وعِلْمٍ غزير، ونظراتٍ ثاقبة. وقد خالفَ فيها آراءَ بعض النقاد اللغويين والمجمعيين بالدليل المنطقي. كان يَصدر في رأيه عن تأمُّلٍ ورويَّة، وفي حُكْمِهِ عن تدبُّرٍ وبصيرة. ومع ذلك لم يكن يُنكِر لنفسه أن تُخطئَ أو تزلّ، ولعقلِهِ أن يَهفوَ أو يَضِلّ: ((وليس امرؤٌ بفوق أن يَضِلّ أو يَزلّ)) كما قال في مقدمةِ أحد كتبه.

وقد أورد المؤلف في عدة مواضع من هذا المعجم كلاماً يبين بوضوح منهجه في معالجة مسائل الخطأ اللغوي. ومما قاله:

((الأصل في النقد بيانُ علّة الخطأ، فإذا كان بعضُ القراء لا يبالون هذه العلة، فإن في ذكرها ما يُقنع القارئ بسداد النقد، ويُعلّمه كيف يتجنَّب الخطأ في أشباهه، ثم يَحمل الناقدَ على التثبُّت فيما يقول فيكون منه على بَيِّنة.))

((ليس يَحْسُن أن نسلك نهجاً نَحْظُرُ به جائزاً ونُنْكِرُ مستقيماً. وإلاّ حارَ الكتّابُ في أمرهم ماذا يأخذون وماذا يَدَعُون. بل الْتبستْ عليهم وجوهُ القول واختلطتْ طرائقُه.))

((لا يزال النقّادُ يَعيبون كثيراً من الكلام الصحيح، **بغير دليل**. وفي ذلك مجلبةٌ لارتياب الكتّاب وتردُّدِهم واختلاطِ الأمر عليهم، لا يدرون أيَّ قول يأخذون به.))

((لا يكفي للحكمِ بصحةِ اختيار حرف الجر لمعنى من معاني الفعل، أن تعودَ إلى المعاجم وحدَها، كما يفعل بعضُهم فيُخطِئون. بل لا يُغني في هذا أن تطّلع على ما في كتب النحو لتعرف ما يطرّد فيه

استعمالُ كلِّ حرفٍ، إذ لا بدّ من المشاركة في تحصيلِ ما في كتب الأدب وعلوم اللغة للتبصُّر بكيفية تصريف حروف الجر وتحديد معانِيها.»

«ليس ثمّة ما يدعو إلى الدربة والدراية كاختيار حرف الجرِّ لتصريف الفعل في مواقعه المختلفة. إذ لا يكفي في ذلك أن تَستعين بالمعجم أو تَسترشد بكتب النحو، بل لا بدّ لك من متابعة تقلُّب الأفعال في كلام الفصحاء شعراً ونثراً، واختلاف صلاتها من حروف الجر باختلاف مواقعها.»

«لا يَحْسُن بالناقد أن يَقتصر في التخطئة والتصويب على اعتماد نصوص المعاجم، بل ينبغي أن يأخذ بنصيبٍ مما جاء في كتب اللغة والتفسير والأدب، وحظٍّ مما جاء في دواوين الشعر وصحف الرسائل ومصنفات القوم.. إذ لا وجه لجمود المعنى في اللفظ، كما يبدو ذلك حيناً في كثير من النصوص المعجمية. ومن ثَمّ كان تعويلُ كثير من المُحْدَثين على ظاهر النص، والاستغناءُ به عمّا سواه، مخالفاً لأصول ارتقاء اللغة، وتَحوُّل معانيها، وتَدرُّجِ دلالاتها، واختلافِ طرائق تعبيرها بتحوُّل العصور وتعاقب الأجيال.»

جمع المؤلف المقالات المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق في كتاب صدر سنة ١٩٨٤ عن الشركة المتحدة للتوزيع والنشر، عنوانه: (**مسالك القول في النقد اللغوي**) وعدة صفحاته (٤٠٨).

وكانت جريدة (الثورة) الدمشقية قد بدأتْ تنشر للأستاذ –بعد أن أُحيل على التقاعد– كلماتٍ لغويةً في ركنٍ عنوانُه (أخطاء شائعة) تارةً، و(لغة العرب) تارةً أخرى. ثم جُمِعَ عددٌ من هذه الكلمات في كتاب (**لغة العرب**) الذي صدر سنة ١٩٨٣ عن جريدة الثورة، ويقع في (١٢٨) صفحة، واستمرّ نشر كلمات الأستاذ الزعبلاوي في ذلك الركن اللغوي.

بعد ذلك نشرت (دار المجد) سنة ١٩٨٩ كتاب (**مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرّج معانيها**)، للأستاذ الزعبلاوي، وهو كتابٌ يتصل معظمُه بفِقْهِ اللغة وصَرْفِها، ويزيد عدد صفحاته على (٣٠٠). وكانت مجلة (التراث العربي) التي يُصْدِرُها (اتحاد الكتّاب العرب) بدمشق قد بدأت سنة ١٩٨٨ نشر سلسلة مقالات للأستاذ، وكلُّها تتسم بالعمق والشمول. وهذه أيضاً جمعها مؤلِّفُها فيما بعد في كتاب أصدره (اتحاد الكتّاب العرب) سنة ١٩٩٢ تحت عنوان (**مع النحاة**). أما صفحاته فعِدَّتُها (٤٥٠) تقريباً.

قرأتُ الكثير من مقالات الأستاذ في مجلة مجمع دمشق ومجلة التراث العربي قبل أن أتعرَّف به شخصياً. وسرعان ما نشأتْ بيننا صداقةٌ أساسُها حُبُّنا المشترك للعربية. سألتُه مرةً: لِمَ لا تعيد نشر

كتابك القديم (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) الذي مضى على صدوره أزيَدُ من نصف قرن، وتضيف إليه الكلمات المنشورة في جريدة (الثورة)؟ إنها ثروةٌ لغوية ضخمة، وعظيمة الفائدة. فأجابني بأنه فكّر في ذلك، وبدأ ينسِّق الكلماتِ المنشورةَ في الجريدة على حروف الهجاء وينقِّحُها، ويُضيف إليها كلماتٍ جديدةً غير منشورة؛ وأن المشكلةَ التي تواجهه هي أن يجد داراً للنشر تحفظ له حقوقه...

وقد أتاه اليقين -رحمه الله- في ٢٠٠١/١٠/١٣ قبل أن تتحقّق رغبته وأمنيّتي!

ومضى وقتٌ طويل قبل أن أبحث مع أنجاله الأفاضل ضرورةَ إنقاذ هذا التراث اللغوي، وأُبديَ استعدادي، بالتعاون مع الأخ الأستاذ مروان البواب، إعداد هذه التركة النفيسة للنشر. فوافقوا شاكرين؛ وحَمَلُوا إليَّ كيساً فيه قصاصات الزاوية اللغوية من الجريدة، والكلمات الجديدة غير المنشورة، التي مازالت بخطّ المؤلف، منسوقة على حروف المعجم كما تركها الفقيد.

ولا بدّ لي هنا من أن أنوّه بالجهد الكبير الذي بذله الصديق العزيز الأستاذ مروان في قراءة القصاصات قراءةً متأنيّة (وهي بالمناسبة مطبوعة في الجريدة طباعةً سيئة من عدة وجوه!)، وفي إعدادها تباعاً للتنضيد بالحاسوب. وقد تضمّنت خطة الإعداد:

١- تخليص النصّ مما اعتراه من تصحيفٍ، وتحريفٍ، وأخطاءٍ مطبعية، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط تفادياً من خطأ القراءة الذي قد يشوّه المعنى.

٢- مقابلة المُقتبَسات بالكتب والمعاجم المقتبَس منها.

٣- تخريج الآيات القرآنية وضبطُها بالشكل.

٤- وضْع أرقام مُسَلْسلة لفقَرات المعجم، والعَزْوُ إليها في الفهارس.

٥- إضافة الفقرات التي وردت في كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) وكتاب (لغة العرب)، والتي لم ترد في أصول هذا المعجم. [بلغ عددها ٨٠ فقرة، أي نحو ٧٪ من العدد الكلي لفقرات المعجم]

٦- الإشارة تحت عنوان الفقرة إلى تاريخ نشرها في الجريدة، أو إلى أنها مأخوذة من كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) أو كتاب (لغة العرب). أما الفقرات غير المنشورة في الجريدة (وهي قليلة) فقد خَلَتْ من تلك الإشارة.

٧- وضع أسماء الكتب بين قوسين، ذلك أن المؤلف أورد معظم هذه الكتب بأسماء مختصرة، نحو: (اللسان) بدلاً من (لسان العرب)، و(الأساس) بدلاً من (أساس البلاغة)، و(المصباح) عوضاً عن

(المصباح المنير)، و(المفردات) بدلاً من (معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم)... ووضعنا في الصفحة التي تلي هذا التقديم قائمة بأسماء أكثر الكتب وروداً في هذا المعجم، وإلى جانب كل منها: الاسم المختصر للكتاب، واسم مؤلِّفه.

٨- وضْع فهرس للآيات القرآنية، وآخر للمفردات اللغوية، وثالث لمباحث النحو والصرف واللغة والأدوات، ورابع للأخطاء الشائعة، وخامس لفهرس فقرات المعجم.

وكان الأستاذ مروان يحمل إليَّ مشكوراً، حيناً بعد حين، الحرفَ الذي نُضِّدَتْ فقراته، فأراجعها بعناية، وأقابلها بأصولها، وأدقِّق النظرَ فيها لأستبعدَ أخطاءَ التنضيد، ولأذيِّلَها بملاحظاتٍ أو حواشٍ أرى أنها تفيد القارئَ وتَزيدُ الانتفاعَ بالكتاب.

وبعد أن يشرف الأستاذ مروان على تصحيح ما نُضِّدَ وإضافةِ الملاحظات والحواشي إليه، كنتُ أراجع الفقرات كلها مرة ثانية لأستيقن خُلوَّها من أي خطأ أو عيب طباعي. فإذا ظهر لي ما يجب تصحيحه، تَرتَّب عليَّ تكرار المراجعة مرة ثالثة...

وهكذا لم ندَّخر -الأستاذ مروان وأنا- وسعاً، ولم نبخلْ بالوقت في خدمة هذا المعجم الذي صنعه مؤلِّفه خدمةً للغتنا الشريفة.

ونرجو أن ينتفع القراء -خصوصاً المشتغلين بالكتابة- بما جاء فيه، وأن يتجلّى ذلك في اختفاء الأخطاء اللغوية والنحْوية من كتاباتهم.

تغمَّد اللهُ الأستاذ الزعبلاوي برحمته، وجزاه خير الجزاء عما قدَّم لأمته.

دمشق في ١٥ آذار ٢٠٠٥

الموافق ٥ صفر ١٤٢٦

محمد مكي الحسني

أسماء أكثر الكتب وروداً في هذا المعجم

اسم الكتاب	الاسم المختصر	المؤلف
ارتشاف الضرب	الارتشاف	أبو حيان
إصلاح المنطق	الإصلاح	ابن السكيت
أساس البلاغة	الأساس	جار اللّـه الزمخشري
تاج العروس	التاج	الزبيدي
تاج اللغة وصحاح العربية	الصحاح	إسماعيل ابن حماد الجوهري
تذكرة الكاتب	التذكرة	أسعد داغر
تهذيب اللغة	التهذيب	الأزهري
جمهرة اللغة	الجمهرة	ابن دريد
خزانة الأدب	الخزانة	عبد القادر البغدادي
درّة الغوّاص	الدرة	الحريري
سر صناعة الإعراب	سر الصناعة	ابن جني
شرح درة الغواص	شرح الدرة	الخفاجي
شرح ديوان الحماسة	شرح الحماسة	المرزوقي
شفاء الغليل	الشفاء	شهاب الدين الخفاجي
صبح الأعشى في صناعة الإنشا	صبح الأعشى	القلقشندي
عثرات اللسان	العثرات	عبد القادر المغربي
القاموس المحيط	القاموس	الفيروزآبادي
كتاب الأفعال	الأفعال	ابن القوطية
لسان العرب	اللسان	ابن منظور
المحكم	المحكم	ابن سيده
مختار الصحاح	المختار	محمد بن أبي بكر الرازي
مختصر تهذيب الألفاظ	تهذيب الألفاظ	ابن السكيت
مختصر منهاج القاصدين	مختصر المنهاج	أحمد بن قدامة المقدسي
المصباح المنير	المصباح	الفيّومي
معجم متن اللغة	المتن	أحمد رضا
معجم مفردات ألفاظ القرآن	المفردات	الراغب الأصفهاني
معجم مقاييس اللغة	المقاييس	أحمد ابن فارس
المعجم الوسيط	الوسيط	مجمع اللغة العربية بالقاهرة
مغني اللبيب	المغني	ابن هشام
النهاية في غريب الحديث والأثر	النهاية	ابن الأثير
همع الهوامع	الهمع	السيوطي

حرف الألف

١. آمين (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧)

سأل سائلٌ ما شأنُ (آمين)، إعرابُها وأصلُها؟

أقول: (آمين) اسمُ فعل أمر، ومعناه: اللهم استجبْ لي، مبنيٌّ على الفتح، وفاعلُه ضميرٌ مستتر وجوباً تقديره (أنت)، ووزنه (فاعيل)، ويُقصَر فتُحذف ألِفُه فيقال: (أمين) أيضاً بوزن (فعيل).

وقيل إنه اسمٌ من أسماء الله تعالى. وردّه أبو عليٍّ الفارسي فقال: إنما أراد القائلُ أن في (آمين) ضميرَ الله تعالى، لأن معناه: اللهم استجبْ، وليس بين أسماء الله تعالى – وهي معروفة مشهورة – اسمٌ هو جملةٌ في الأصل كـ (آمين). وجاء في الحديث: «أُعْطيتُ (آمين) في الصلاة والدعاء لم يُعْطَه أحدٌ قبلي، إلاّ أن يكون موسى، كان موسى يدعو وهارون يؤمّن». و(يؤمّن) هنا بتشديد الميم، مصدرُه (التأمين)، ومعناه: قولك (آمين).

وقيل إن (آمين) في الأصل أعجميٌّ، لأن وزنه (فاعيل)، وليس هذا من أوزان العربية. وردّ ذلك أبو عليٍّ أيضاً بأن أسماءَ الأفعال كلَّها عربيةٌ، وندرة وزن (فاعيل) في العربية لا يلزم منه ألا يكون (آمين) عربياً. وقد يكون أصلُه (أمين) من غير مدّ على (فعيل)، و(فعيل) شائعٌ في العربية، ثم مُدَّ اللفظ لأنه صوت للدعاء.

وجاءَ (آمين) في بعض اللغات السامية كالعبرانية؛ فإن بها: (أمان)، بإمالة الألف بعد الميم. وهي لديهم كلمة الميثاق والشهادة والتصديق. وتقال على سبيل القسم والدعاء. واستند بعضهم إلى هذا فقال: إن أصلَه عبراني. وفي السريانية لفظٌ كهذا بمعناه أيضاً.

على أنّ من الثابت أنّ تقارُبَ ألفاظٍ لمعانٍ متشابهة في لغاتٍ ساميّةٍ ليس دليلاً قاطعاً على أن إحداها قد اقْتبستِ اللفظَ من الأخرى – لأن اللغات السامية فصيلةٌ واحدة كثيراً ما تتقارب ألفاظُها لمدلولاتٍ متشابهة – ما لم يَقمْ على الاقتباس دليلٌ تاريخي، أو يدلَّ على أصالةِ اللفظ في لغةٍ اشتقاقُه واتساعُ تَصرُّفِه، وعلى غربَتِه في لغةٍ أخرى تفرُّدُه وضِيقُ تصرّفِه. فتأمّل.

٢. ما كلّمته أَبَداً (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٤)

قولك: (ما كلّمته أبداً) من الخطأ الشائع[1]، وصوابُه: (ما كلّمته قطّ)، أو (ما كلمته البتّة)، ذلك أن (أبداً) ظرف زمان للتأكيد، في المستقبل، نفياً

---

(١) أجاز مجمع القاهرة هذا القول؛ (انظر كتاب الألفاظ والأساليب ٨٤/٢). قال المتنبي:

لم يَخْلُقِ الرحمن مِثْلَ محمدٍ ... أبداً، وَظَنّي أنه لا يَخلُقُ

وإثباتاً. تقول: (لا أفعلُه أبداً)، كما تقول: (أفعلُه أبداً) دون نفي. فإذا دخل عليه فعلٌ ماضٍ حَصَل التناقض، لأنه مخصوص بالمستقبل.

ولكن إذا صَحّ استعمالُ (قط) في الماضي، فهل يَمتنع استعمالُه فيما يُستقبل من الزمن؟ وهل يصحّ قولُك: (لا أفعلُه قطّ) ؟

ذهب جماعةٌ إلى أنه مختصٌّ بالماضي لا يتجاوزه، فجَعَل قولَك (لا أفعلُه قطّ) خطأً، لكن من الثِّقات من قال باستعماله في غير الماضي، ومن هؤلاء ابنُ بَرِّيّ الإمام اللغوي المحقق، والزمخشري. ومادام لهذا وجْهٌ فنحن نأخذ به.

هذا وقد جاء استعمال (قَطّ) في الإثبات، كما شاع في النفي. فقد جاء في الحديث: ((أطولُ صلاة صلّيتها قطُّ))، وجاء فيه: ((ونحن أكثر ما كنا قَطُّ))، كما ذكِر في شواهد ابن مالك خلافاً لمن قصَره على النفي.

ويمكن اختصار ما جاء في هذه المسائل:

أولاً: لا تقلْ: (ما كلّمته أبداً).

ثانياً: لك أن تقول: (ما أكلّمه أبداً)، و(أكلّمه أبداً) دون نفي.

ثالثاً: لك أن تقول: (ما كلّمته قط) وهو كثير، و:(ما أكلّمه قط) وهو قليل، و:(كلمته قط) دون نفي.

رابعاً: لك أن تقول: (ما كلّمته وما أكلمه البتّة)، و(أكلّمه البتةَ) دون نفي.

خامساً: (قَطُّ) ظرفُ زمان بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة، وقد خصَّه الأكثرون بالماضي.

ويقال: (ألبتّة) بهمزة قطع، و:(البتة) بهمزة وصل، و:(بتّةً) بلا تعريف، ويُنصب على المصدر.

٣. إبالة

يقولون: (جاء هذا ضِغْثاً على إبالَة)، أي: جاء بلِيَّة فوق بليّة، وهم يلفظون (إبَالِهِ) بكسر اللام، ويحسبون تاءَه ضميراً للغائب أي هاءً. والصواب (إبالَة) بكسر الهمزة وباء مخففة أو مشددة [إبَّالَة] مع فتح اللام وتاء مربوطة، ومعناها الحزمة من الحشيش والحطب.

أما (الضِّغْث) بكسر الضاد، فقبضة من الحشيش، كما في (اللسان).

٤. أَبِهَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣)

تقول: (ما أَبِهَ له)، بمعنى ما اكترث له. وقد جاء الفعل بالكسر كفرِح، فعُدِّيَ باللام والباء. تقول: (ما أبِهْتُ لفلان وبفلان) بالكسر. كما جاء الفعل بالفتح كمنع، فلم يُعَدُّوه إلا باللام. قالوا: (ما أَبَهتُ له) بالفتح، كما حكاه ابن القوطيّة والجوهري وصاحب (النهاية) و(اللسان). وأصل معنى الفعل (تنبّه)، تقول: (ما أبِهت له) بكسر الباء وفتحها، بمعنى: ما تنبّهتُ له، كما في (الأفعال) لابن القوطية و(الصحاح). ولما كان ما يُتنبَّه له هو الجليل، فما لا يُتنبّه له هو التافه الحقير، ومن ثَمّ قيل: (إنه لا يؤبَه له).

أما التعدية بالباء، فقد أتتْ مما انتهى إليه المعنى حين تقول: (ما آبه به)، أي: أستهين به ولا أهتم.

وإذا كانت المعجمات قد قصَرتِ التعدية بالحرفين [اللام والباء] على (أَبِه) بالكسر، فإن وحدة المعنى في البابين تقتضي تعديتهما بالحرفين، كما فعل الشدياق في كتابه: (سمر الليال)، والمجمع القاهري في معجمَيْه الكبير، والوسيط.

ولذا قل: (أبِهت له) بالكسر، و(أبَهت به) بالفتح.

٥. الأب

(نشرت بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٦)

(الأَبُ) بفتح الهمزة وتخفيف الباء هو الوالد، وأصلُه (أَبَو) بفتح الباء، ولذا يجمع على (آباء)، والهمزة الأخيرة مقلوبة من الواو. فإذا نُسِبَ إليه قيل: (أَبَويّ) بفتح الهمزة والباء وياء مشددة.

ولم يأتِ تشديد الباء في (الأب) كما يفعل الكثيرون إلا في لغة نادرة. فإذا شددت الباء تغيّر المعنى. فـ(الأبّ) بتشديد الباء معناه: المَرْعَى. كما جاء في (التلخيص ١/١٧٦) لأبي هلال العسكري. وفي التنزيل العزيز: ﴿وفاكِهَةً وأبّاً مَتاعاً لكُم ولأنعامِكُم﴾ [عبس ٣١ و ٣٢].

وكذلك (الأخ) لا تشدَّد فيه الخاء. وأصلُه (أَخَو) بفتح الخاء، وجمعُه (إخوة) و(إخوان). وقد حكى ابن جنِّي في (الخصائص) جَمْعَه على (آخاء) كعَدَد وأعداد. وإذا شددت الخاء كان (أخّ) للتوجع.

أما (أمّ) فالميم فيه مشددة، وجمعُه (أمّهات) للآدميين، و(أمّات) لغير الآدميين. وذهب بعض إلى التسوية بينهما، كما في (الصحاح). والنسبة إليه (أُمّيّ) بتشديد الميم، وقيل لمن لا يقرأ ولا يكتب (أمّي)، لأنه لا يزال على ما ولدته أمه.

٦. تَأثَّمَ وتَحَرَّجَ وتَحَنَّثَ

(نشرت بتاريخ ٣/١/١٩٨٦)

(تأثَّم) بتشديد الثاء المفتوحة، على زنة (تفعّلَ) بتشديد العين. والغالب فيما كان من الأفعال على هذه الزنة، إذا لم يكن من أفعال المطاوعة أن يكون معناه تكلّف الفعل عن رغبة كقولك: تشجّع وتكرّم، أو عن غير رغبة كتذلّل وتخضّع. وليس (تأثّم) من هذا القبيل أو ذاك كما يُظن، فقولك: (تأثّم فلان)، لا يعني أنه أَثِمَ عن رغبة أو غير رغبة، وإنما تكلّف تجنّبَ الفعلِ والابتعادَ عنه.

تقول: (تأثّمت) إذا تنزّهت عن الإثم. ففي (المصباح): ((أَثِمَ أَثَماً من باب تعب، والإثْم بالكسر اسم منه. وتأثّم كفّ عن الإثم)).

ونحو ذلك: (تحرّج)، ففي (المصباح): ((يقال حَرِجَ بكسر الراء، إذا وقع في الحَرَج، وتحرّج إذا تحفظ منه)). والحَرَج بفتحتَيْن الضِّيق.

وكذلك (تحنّث)، فـ(الحِنْث) بكسرٍ فسكون: الإثم والحَرَج. لكنك تقول: (تحنّث فلان من القبيح)، إذا كفّ عنه. ففي (المصباح): ((وتحنّث إذا فعل ما يخرج به من الحِنْث)).

ومن ثَمّ كان (التحنّث) بمعنى (التعبّد).

٧. أجر

تقول: (أَجَرْتُ الدارَ) بتخفيف الجيم، من الثلاثي

المجـرّد كقتلـت وضـربت، فـالدار (مـأجورة)، أي: مسـتأجرة، كمـا تقول: (آجَرْتُ الدارَ إيجاراً)، بالمدّ، فأنـت (مؤجِـرٌ) بكسـر الجـيم، والـدارُ (مؤجَرةٌ) بفتح الجـيم. وهكـذا يكـون (آجَـرَ) هنا بوزن (أفْعَل)، وكل ذلـك صـحيح كمـا في (الأسـاس) للزمخشـري وسـائر المعـاجم. وفي (المصباح): ((آجَرتُ زيداً الدارَ، وآجرتُ الـدارَ زيـداً عـلى القلـب...))، فعـدّى (آجر) بالمدّ إلى مفعولـين. وقـال: ((ويقـال آجـرتُ مـن زيـد الـدارَ للتوكيد..)).

وثمـة (آجَـرَ) فهـو (مؤاجِـرٌ) بـوزن (فـاعَلَ) فهـو (مُفاعِل) بكسـر مـا قـبل آخـره، فهـل تقـول مـنه: (آجرتُ الدارَ مؤاجرة)؟

أقـول: اعـتدّ الزمخشـري ذلـك من الخطأ القبيح؛ فقـال في (الأساس): ((وآجرني فلانٌ دارَه فاستأجرتُها فهـو مؤجِـر، ولا تقـل: "مؤاجِـر"، فإنه خطأ وقبيح. ولـيس "آجَرَ" هذا "فاعَلَ"، ولكن "أفْعَلَ"))، وأردف: ((وإنمـا الـذي "فـاعَلَ" قولـك: آجـرَ الأجيرَ مؤاجرةً، كقولـك: شـاهَره وعاوَمـه، كما يقال: عامَلَه وعاقَده)). وأيّده في ذلك الإمام الرضيّ في (شرح الشافية). ومعنى ذلـك أن (المؤاجـرة) تقتضـي تعـامل طرفين، والدارُ لا تكون طرفاً كما يصحّ أن يكون الأجير أو العامل.

لذلـك قـل: (أجَـرْتُ الـدارَ أجـراً)، و(آجـرتُهـا)، بـالمدّ، (إيجـاراً). وقـد اقتصر على ذلك معظم المعاجم المعـتمدة، وهـو الأفصـح والأقـيس. وقـد سُـمع عـن العـرب: (آجر الدار مؤاجرة) خلافاً للزمخشري، ذكر ذلك (المصباح) حكاية عن الأخفش.

أمّـا (أجّـرتها) بالتشديد (تأجيراً)، فقد خلتْ منه المعـاجم، ولا حاجة بنا إليه في التعبير، ولو اشتُقّ من أصـل عـربي. والغريـب أن يـورد (أجّـره) بالتشـديد المعجـم الكـبير الـذي أصـدره مجمـع اللغـة العربـية بالقاهـرة، ويشـير إلى أنـه (مولّـد). وإنما تقول: (أجّر الطـينَ) بالتشـديد: إذا طـبخه فجعلَـه آجرّاً، بتشديد الراء.

أمـا قولـك (الآجـار) بـالمد، فهـو في اللغـة جمـع (الأجْر) على غير قياس.

وقـد بحـث (أَجَـر) الأسـتاذ محمـد العدنـاني في معجمـه (الأخطـاء الشائعة)، فقال: ((وأجَرَ الدارَ فهو مؤجِـر)). وغريـبٌ هـذا حقاً، ذلك أن القياس الذي لا يخفـى عـلى أحـد هو: (أجَرَهُ) فهو (آجِرٌ)، و(آجَرَهُ) بـالمد عـلى (أفْعَلَهُ) فهو (مؤجِر على (مُفْعِل)، فكيف يُـبطل بقولــه قـاعدةً صـرفية لهـا هـذه الشـهرة؟ وقد أضـاف إلى ذلـك خطـأً آخـر فقـال: ((وهـنالك الفعـل (آجـر) بمعـنى (أجـر)، ولكـن اسـم الفـاعل مـنه هـو (مؤجِـر) أيضاً، لا (مؤاجر)، حسب القاعدة)). فجعل (المؤجِـر) اسـم فـاعل لــ (أجَـرَ) و(آجَرَ) على السواء، واستبعد أن يكون (المؤاجر) اسم فاعل لـ (آجَرَ)، على حـين أن (آجـر) تَحـتمل (أفْعَـلَ) فـيكون اسم فاعلها (مؤجِـر)، كمـا تَحـتمل (فـاعَلَ) فـيكون اسـم فاعـلها (مؤاجر). فتأمّل!

٨. أُجِّلَ، لا تأجَّلَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٧)

(تـأجّل) بتشـديد الجـيم، عـلى وزن (تَفعَّـلَ) بتشديد

العين. يقول الكتّاب: (تأجّل موعد انعقاد المؤتمر)، وهكذا يقولون: (تأسَّسَتْ هذه الجمعية هذا العامَ) والصحيح أنّ ما كان على (تفعّل) ليس قياساً، بل هو سماع. ولم يُسمَع (تأجّل) لازماً بمعنى تأخّر إلى أجل، كما لم يسمع (تأسّس)، وإنما يقال في تصحيح العبارتين: (أُجّل موعُد انعقاد المؤتمر) ببناء (أُجّل) للمجهول، كما يقال: (أُسِّستْ هذه الجمعية هذا العام) ببناء (أُسّس) للمجهول أيضاً.

وهكذا الأمر في قول الكتّاب: (تَبَلّغ خالدٌ قرارَه)، ولا يصحّ ذلك، وإنما يقال: (أُبْلِغ خالدٌ قرارَه)، أو: (بُلِّغ خالدٌ قرارَه) ببناء الفعلين للمجهول، وكذلك (تغرَّم فلانٌ مبلغَ كذا)، وصوابه: (غُرِّم فلانٌ مبلغ كذا)

ويأتي (تأجّل) لازماً فيقال: (تأجّل فلانٌ في كذا) أي: طَلَب أن يُضرَبَ له في ذلك أجَلٌ، كما في (النهاية) لابن الأثير.

ويأتي (تأجّل) متعدياً، تقول: (تأجّلته) بمعنى: أخّرته خلافاً لتَعَجّلْتُهُ. ففي حديث قراءة القرآن ((يَتَعَجّلونَهُ ولا يَتَأجّلونه))، أي إنهم يَتَعَجّلون العملَ بالقرآن ولا يُؤخّرونه، كما في (النهاية) أيضاً.

ولذا قل: (أُجِّل الموعدُ) ولا تقل: (تأجّل).

٩. أحّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢)

تَستعمل العامّةُ (أَحّ) بفتح الهمزة وتشديد الحاء بمعنى (سَعَل). ويظن بعض الكتّاب أن الصواب فيه (قَحّ) بالقاف.

أقول: (أَحّ يَؤحّ أَحّاً) بتشديد الحاء كمدّ يمدّ مدّاً، عربي فصيح، وهو بمعنى سعل أو تنحنح. ففي (الصحاح): ((أحّ الرجل يؤحّ أحّاً أي سعل)).

وللفعل معنى آخر؛ ففي الاشتقاق لابن دريد: ((أُحَيْحَة على صيغة التصغير، تصغير أحّة بفتح الهمزة، وهو ما يجده الإنسان في قلبه من حرارة وغيظ وحزن)).

و(الأَحّة) بفتح الهمزة وتشديد الحاء، المرّة من (أحّ). وفي (اللسان): ((أحّ الرجل: ردّد التنحنح في حلقه... وسَمِعْتُ له أُحاحاً بضم الهمزة، وأَحيحاً بفتح الهمزة... والأحّة، كالأُحاح بضم الهمزة فيهما)).

أما (قَحّ) بالقاف فلا صلة له بـ (أح) بالهمزة. قال ابن القوطية: ((قحّ الشيءُ قُحوحة لم ينضج. وأعرابيٌّ قُحّ بضم القاف: لم يتأدب))، وُصف بذلك لجفائه.

و(القُحّ) بضم القاف: المحض والصميم؛ ففي (الأساس): ((أعرابيّ قُحّ بضم القاف... وسَمِعْتُه من الأقحاح، وعربيّةٌ قُحّة: محضة، وهو من قُحِّهم: من صميمهم)).

ولذا قل: (أحّ الرجلُ) إذا سعل أو تنحنح، ولا تقل: (قَحّ) بالقاف.

١٠. أخذ

أنكر جماعةٌ قولَ القائل: (أخذ بالكتاب)، وجعلوا الصواب: (أخذ الكتاب). وردّ الأستاذ محمد

العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) فقال: ((وكلتا الجملتين صحيحة، والمعنى تناولتُ الكتاب وأمسكت به)). أقول: لكلٍّ من الجملتين معنى وموقع. فإذا قلت: (أخذتُه)، عَنيْتَ أنك تناولته وحُزْتَه. وإذا قلت: (أخذتُ به)، عنيتَ أنك استمسكتَ به وتعلقت وتشبثت. وهذا ما تفيده الباء.

ففي (المصباح): ((وتَمَسَّكْتُ واسْتَمْسَكْتُ به بمعنى: أخذتُ به وتعلَّقْتُ واعْتَصَمْتُ)). وفي (الهمع): ((الأصل أمسكت زيداً فأدخلوا الباء ليعلموا أن إمساكك كان مباشرة منك له)). وإذا كان (أخذت به) يعني مباشرتك الشيء وتعلقك به، فقولك: (أخذت بالرأي أو بالمذهب) مجازاً يعني لزومك الرأي واتباعك المذهب والعمل به.

وفي التنزيل: ﴿وأْمُرْ قومَكَ يَأْخذوا بأحْسَنِها﴾ [الأعراف ١٤٥]. قال البيضاوي: ((أي يأخذوا بأحسن ما فيها من الصبر والعفو، على طريقة الندْب والحَثّ على الأفضل كقوله تعالى: ﴿واتَّبِعُوا أحْسَنَ ما أُنزِلَ إليكم مِن ربِّكم﴾ [الزمر ٥٥])). وهكذا (أمسك به) و(استمسك به). ففي التنزيل: ﴿فاسْتَمْسِكْ بالذي أُوحِيَ إليك﴾ [الزخرف ٤٣] أي: فاستمسك بما أوحي إليك من الآيات والشرائع، كما في البيضاوي: فخذ بها واعمل بحكمها. فتأمّل.

١١. آخذ (من كتاب: لغة العرب)

سمعتُ ناقداً يَعيب على الكتّاب قولَهم: (آخَذتُه على ذنْبه)، ويَجعلُ صوابَه: (آخَذتُه بذنْبه)، وحُجّتُه أن هذا الفعلَ قد عُدِّيَ في التنزيل والمعاجم بالباء.

والأصل أنه إذا جاء الفعلُ في التنزيل أو المعاجم متعدّياً بحرفٍ، فلا يَلزم من هذا ألاّ يتعدّى بسواه، وإنما يُحتَجُّ بآيِ القرآن ونصِّ المعاجم على الإثباتِ، لا على النفي. وسَبَقَ إلى إنكارِ (آخَذته على ذنبه) الأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) فقال: (والصوابُ: آخَذه بذنْبه مُؤاخذة: عاقَبَهُ عليه).

والصحيحُ أنك تقول: (جزيْتُه على فِعْلِه)، و(جازيْتُه عليه)، و(كافأتُه عليه)، و(عاقبْتُه عليه)، و(آخذتُه عليه)، و(حاسبتُه عليه)، و(أثَبْتُه عليه).

كما تقول: (جزيْتُه بفِعْلِه)، و(جازيْتُه به)، و(كافأتُه به)، و(عاقبْتُه به)، و(آخذتُه به)، و(حاسبتُه به)، و(أثَبْتُه به). وليس استعمالُ هذه الأفعال بأحَدِ الحرفَيْن مانعاً من تصرُّفه بالحرف الآخر.

فهذا (جزى وجازى)؛ فقد جاءت تعديَتُهما في التنزيل بالباء وحدَها، وكذلك في الحديث، و(الصحاح)، و(مفردات الراغب)، و(أفعال ابن القوطية)، و(المصباح)، ولم يَمنعْ هذا من صِحّةِ تعديَتِهما بـ (على). ففي كتاب (كليلة ودمنة): (فنجزيه على ما كان منه)، و(أجازيك على إحسانك). وفي (النهاية) حول الحديث: ((الصومُ لِي وأنا أجْزِي به)): (ففيمَ خَصَّ الصومَ والجزاءَ عليه بنفسه عزَّ وجل؟).

وهذا (كافأ) فقد عُدِّيَ في (الصحاح) بـ (على)، لكنه عُدِّيَ في أساس البلاغة بالباء، وعَدّاهُ ابنُ المقفّع

بالباء و(على) جميعاً.

وهذا (عاقَبَ)؛ فقد عُدّيَ في (الصحاح) بالباء، وكذلك في (اللسان) نقلاً عن (النهاية)، لكنه عُدِّيَ في (نهج البلاغة) بـ (على) فقال: (التي يُثيبُ عليها ويعاقِبُ). وكذلك في كتب الجاحظ: (كيف يعاقِبُ على السَّهْو)، وكذلك في (المصباح): ((جازَيْتُه بذنْبه: عاقَبْته عليه)).

وهذا (حاسَبَ وأثابَ)؛ فإنهما يَتعدَّيان بالحرفين، فقد جاء في التنزيل ﴿يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ﴾ [البقرة ٢٨٤]، و ﴿فَأَثابَهُمُ اللّهُ بِما قالُوا﴾ [المائدة ٨٥]. وفي (نهج البلاغة): (حُوسِبوا عليه)، و(عليها محاسَبُون)، و(عليها يُثِيب).

وأما (المؤاخذة)؛ فانظرْ إلى كلامِ الإمامِ البَيْضاويّ في تفسير قوله تعالى: ﴿لا يُؤاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمانِكُمْ﴾ [البقرة ٢٢٥، والمائدة ٨٩]، قال: (بالمؤاخذة على يَمين الجدِّ)، وكلامِهِ في تفسير قوله تعالى: ﴿قالَ لا تُؤاخِذْنِي بِما نَسِيتُ﴾ [الكهف ٧٣] قال: (لا تُغْشِني عُسْراً من أمْري بالمضايقة والمؤاخذة على المَنْسِيّ)، فعدّى بـ (على) في تفسير الآيتين جميعاً، وهو يعلم حقَّ العلم أن التعديةَ في التنزيل لم تكن إلا بالباء.

هذا وقولك: (آخذتُه على فِعْلِهِ) يعني: آخذتُه بسبب فِعْلِه. أما قولُك: (آخذتُهُ بفِعْلِهِ) فالباء تعني المقابلة؛ وفي المقابلة مناسبةٌ ومكافأة، أي إن المؤاخذةَ أتتْ مقابِلةً للفعل، فهي تناسِبُه وتكافِئُه، وفي (مفردات الراغب) ما يؤكِّد ذلك.

١٢. آخِر وآخَر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥)

(الآخِر) بكسر الخاء، على زنة (فاعِل) بكسر العين. ويَشتَبه على الكتّاب استعمالُه حيناً، فلا يفرقون بينه وبين (آخَر) بفتح الخاء، وهذا على زنة (أفعَل) وبينهما فروق منها:

الأول: أن (الآخِر) بالكسر خلافُ الأول. ففي التنزيل: ﴿هو الأوّلُ والآخِرُ﴾ [الحديد ٣]، أما (الآخَر) بالفتح، فمعناه: المُغايِر، ففي التنزيل: ﴿خَلَطُوا عَمَلاً صالحاً وآخَرَ سَيِّئاً﴾ [التوبة ١٠٢].

الثاني: أن (الآخِر) بالكسر مؤنَّثه (الآخِرة)، ففي التنزيل: ﴿وَلَلآخِرَةُ خيرٌ لكَ مِن الأُولَى﴾ [الضحى ٤]. وتقول ((جُمادى الأُولى وجمادى الآخِرة)) بكسر الخاء، والجمع: (الأواخِر). وجَمْعُ (الآخِر) صفة للعاقل: (الآخِرون). ففي التنزيل: ﴿ثُلّةٌ من الأوّلين وثلّةٌ من الآخِرين﴾ [الواقعة ٣٩ و ٤٠].

أما (الآخَر) بفتح الخاء، فمؤنّثه (الأُخْرى). ففي التنزيل: ﴿وَلِيَ فيها مَآرِبُ أُخْرى﴾ [طه ١٨]. وجَمْعُ (الآخَر) صفة للعاقل (آخَرون) بفتح الخاء، ولغير العاقل (أُخَر) بضمٍّ ففتح. ففي التنزيل: ﴿فَعِدّةٌ من أيّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة ١٨٤]. وجَمْع (الأخرى): (أُخْرَيَات) و(أُخَر) بضمٍّ ففتح أيضاً.

الثالث: أن قولك (آخِر) بالكسر مصروف، أما (آخَر) بالفتح فممنوع من الصرف لا ينوّن، لأنه على زنة (أفْعَل)؛ ففي التنزيل: ﴿ولا تَجْعَلُوا مع اللهِ إلهاً آخَرَ﴾ [الذاريات ٥١] بلا تنوين. تقول (اشتريتُ كتاباً

آخَـرَ ولا تقـولُ: (كـتاباً آخـراً)، كمـا يقولـه الكتّابُ حينـاً. وكذلـك (أُخْـرى) و(أُخَـر) بضـمٍّ ففـتح، ففـي التـنزيل: ﴿هُـنَّ أُمُّ الكـتابِ وأُخَـرُ مُتشـابِهاتٌ﴾ [آل عمران ٧] بلا تنوين.

١٣. حَدَثَ أخيراً، لا: مؤخَّراً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩)

إذا أراد الكـتّابُ أن يُعبِّروا عن حدوثِ شيءٍ منذ وقت قريب، قالوا: (حَدَث مُؤَخَّراً أن قام فلان بكذا وكذا) أو (طُبعـتْ مؤخّراً كتبٌ أدبية ممتعة وشائقة منها كذا وكـذا)، لا يكادون يَستعملون في هذا المعنى غير قولهم (مؤخَّراً)

وتعـبيرهم هـذا غـير سـليم؛ ذلـك أن (المؤخَّـر) خـلاف (المُقَدَّم)، فإذا قلت: (جاء فلان مؤخّراً)، كان معـناه أنـه كـان عليـه أن يـأتي في موعدٍ فتأخرَ عنه، وإذا قيل: (حدث ذلك مؤخراً)، كان يعني أن الأصل أن يقـع قـبل موعـد حدوثـه فـاتفق مـا أخّره عن هذا الموعـد، ولـيس هـذا هو المقصود. فالصحيح أن تقول: (حـدث أخـيراً أن قـام فـلان بكـذا)، و(طُبعتْ أخيراً كتـبٌ أدبية ممتعة شائقة). ففي (الأساس): ((وجئت أخـيراً وبأَخَـرَة)) بفـتح الخـاء والـراء في (أَخَـرَة). وفي (المصـباح): ((والأَخَـرَة: وِزانُ (قَصَبَة) بمعنى الأخير، يقـال جـاء بأَخَـرَة أي: أخـيراً)). وفي (الكلّيات) لأبي الـبقاء: ((جـاءني فلانٌ أَخَرَةً وبأَخَرَةٍ، وعَرَفَهُ بأَخَرَة، أي أخيراً، وهو في موضع الحال)).

ولـذا قـلْ: (جئـتُ أخيراً) و: (حَدَثَ أخيراً)، ولا تقلْ: (جئتُ مؤخَّـراً) و: (حَدَثَ مؤخَّـراً)

١٤. أدّى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣١)

في (اللسـان): ((أدّى الشـيءَ تأْدِيـةً: أَوْصَـلَهُ، والاسـم: الأداء. وأدّى دَيْـنه تأديـةً: قَضَـاه، والاسم: الأداء)). وعـلى هـذا تقـول: (أدّيـتُ الشـيءَ)، إذا أَوْصَلْتَه وانتهيتَ به إلى نهاية. وقد تكون تأدية الأمر بمعـنى القيام به وإنجازه أيضاً. والفعلُ متعدٍّ على كل حال.

وكمـا تكـون التأديةُ للشيء تكون للإنسان، تقول: (أدّت هـذه الحـال فلانـاً إلى الفقـر)، إذا أسـلمَتْه وأوصلَتْه وانتهت به إلى الفقر. والكتّاب يَعرفون ذلك، لكنهم يقولـون: (أدّتْ هـذه الحـالُ بفـلانٍ إلى الفقـر) فيجعلون الفعل لازماً وهو متعدّ.

فأنـت تقـول: (انتهـتِ الحـالُ بفـلان) أو (آلـتِ الأحـداثُ بفـلان) وهمـا فعـلان لازمان، لكنك تقول: (أدّت هـذه الحالُ فلاناً)، لأنه فعلٌ متعدٍّ. وقد صحَّح الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) قـول القـائل: (شنّوا حـرباً أدّتْ بهـم إلى الهـلاك)، فجَعَـلَ صـوابَه: (أدّت الهـلاك إلـيهم). والأَوْلَـى أن يكون الصواب: (شنّوا حرباً أدّتْهم إلى الهلاك)، أي: انتهـت بهـم. قـال ابـن جِـنّي في (الخصائص): ((إذا أنـتَ اسـتَوْفَيْتَهَا أدّتـكَ إلى شيءٍ آخر))، أي: انتهت بك. فتأمّل.

١٥. المؤدّى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٩)

لكـلِّ لفظٍ معـنى يؤدّيـه؛ فمُـؤدّى اللفـظ هو معناه

ودلالـته ومـا يُعـبِّر عنه. ولكلِّ خطابٍ أو مقال أو عِلْم موضـوعٌ يؤدّيـه، ومَقْصِـدٌ يبحـث فيه ويَعْنِيه؛ فمؤدّى الخطاب والمقال والعلم هو موضوعُه ومبحثه ومقصده.

وقـد وُفّـق الجـاحظ حـين جعـل مـن خصـائص الحاجـب أنـه يُحْسِـن الأداءَ إلـيك والأداءَ عـنك. والغريب بعد هذا أن يقول الأستاذ العدناني في معجمه (الأغـلاط اللغويـة المعاصـرة): ((ويقولـون ألقـى فـلانٌ خطابـاً مـؤدّاه كـذا، وصـوابُه: فحـواه كـذا وكـذا وخلاصـته ومضـمونه)). ولا وجـه لاعتراضـه؛ فمُؤدّى الخطـاب هـو مـا يؤدّيـه مـن موضـوع وقصد. وفحوى الكـلام هـو معـناه، كمـا في (الصحـاح) و(المصـباح)، والمـراد منه، كما في (الأساس). فمؤدّى الكلام في وجْهٍ من وجوهه إذن هو فحواه.

هـذا إذا قُصد بـالمؤدَّى اسم المفعول، فإذا قُصد به المصـدر ومـا هـو في حكمـه كالتأدية أو الأداء كان كما جاء في مقدمـة (شـرح الحماسـة) للمرزوقي، إذ قال: ((فجـاء مؤدّاه وأثـرُ الـتكلف يلـوحُ عـلى صـفحاته)). فتأمّل.

١٦. أذِنَ وافتكرَ (من كتاب: لغة العرب)

لا يكفـي لـلحكمِ بصحةِ اختيار حرف الجر لمعنى مـن معـاني الفعـل، أن تعـودَ إلى المعاجم وحدَها، كما يفعـل بعضُهم فيُخطِئون. بل لا يُغني في هذا أن تطّلع عـلى مـا في كتب النحو لتعرف ما يطرّد فيه استعمالُ كـلِّ حـرفٍ؛ إذ لا بـدّ مـن المشاركة في تحصيلِ ما في كتـب الأدب وعلـوم اللغـة للتبصُّـرِ بكيفيـة تصـريف حروف الجر وتحديد معانِيها.

فحـرف الجـر (في) مـثلاً يُسـتعمَل لظـرفٍ حقيقيٍّ كـالدار والـبلد، كقولـك: سـكنت في الدار، وأقمت في الـبلد. كمـا يُسـتعمَل لظـرفٍ تقديـريٍّ، أي مَجـازيٍّ، كقولك: فكّرتُ في أمرك، وتكلّمتُ في شأنك. وتُستعمل الـباءُ في هـذا الموضـع أيضـاً، لظـرفٍ مكـانيٍّ كقولـه تعـالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران ١٢٣] أي: في بـدر. ولظـرفٍ مجازيٍّ كقولـه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْذَرَهُمْ بَطْشَتَنا فَتَمارَوْا بالنُّذُرِ﴾ [القمر ٣٦]. والنُّذُرُ جمع نذير. والمعنى: أنذرَهُـم لـوطٌ بعذابنا فشكّوا فيما أنذرَهم به. واسـتعمالُ (الـباء) في كلام الشعراء والكتّاب على هذا. قـال عـنترة: (يـا دارَ عَـبْلةَ بـالجواء تَكَلَّمِـي) أي: في الجـواء. وقـال الـنابغة: (وما بالدار من أحَدٍ) أي: ما في الدار. وقال لبيد:

عَفَتِ الديارُ مَحَلُّها فَمُقامُها
بِمَنىً تَأَبَّدَ غَوْلُها فَرِجامُها

أي: في مـنى. فجـاءت الـباء في أقوالهـم لظـرفٍ مكانيٍّ. وجاء في (نهج البلاغة ٢/٢٤٠): ((وقد تورّطتَ بمعاصـيه))، فدخلـت الـباء عـلى ظـرفٍ مَجـازيٍّ، والأصـل: (في معاصيه). تقـول: تورّط فلانٌ في الأمر، كمـا في (المصـباح). فإذا ثبَتَ هذا كان قولُكَ: (فكّرْت بالأمر) صحيحاً. وقد عرض الناقدُ لقول المذيعة: (هل افـتكرت بهـا)، فقال إنه غيرُ سليم، لسببين: الأول: عـدمُ مجـيء (افـتكَرَ) بمعـنى (فكَّـرَ) إلا في (المعجـم الوسـيط). والـثاني: أن نـصَّ المعجـم الوسـيط (افـتكر فيه)، لا (افتكر به)

والجواب عن ذلك أنّ المعجم لا يأتي بشيءٍ من عنده، فإذا أقرَّ جديداً دلَّ عليه، فهذا معجم (المصباح)، فقد جاء فيه: ((والفِكْرَةُ اسمٌ من الافتكار، مثل العِبْرة والرحلة من الاعتبار والارتحال)). فصَحَّ بهذا أن (افتكر) مستقيمٌ. خلافاً لما زعم الناقد.

أما استعمال الباء في موضع (في) لظرفٍ مجازيٍّ، فقد رأيتَ أنه جائز. فكلام المذيعة على هذا صحيحٌ لا عَيْبَ فيه.

وعاب الناقدُ قبل هذا: (أذِنْتُ لفلان بالعمل)، لأن (أذِنَ بكذا: عَلِمَ).

أقول: إن صحّةَ هذا لا تمنعُ من صحّةِ ذاك. فقولُك: (أذنتُ لفلان بالعمل)، أصلُه (في العمل). و(في) هنا للظرفية المجازية، والباء تقوم مقامها، ففي (كليلة ودمنة /٨٩): ((فأذن له بالذهاب)). وفي (رسائل الجاحظ) هذا البيت:

فهل لك في الإذن لي بالرحيل

فقد أبتِ النفسُ إلا الرحيلا

وفي (زهر الآداب ٢/١٠٠) للحصري القيرواني في حديث بين الأصمعي وأعرابي: ((أتأذنون لي بالجلوس)). بل هذه أحاديثُ رسول اللّه ﷺ في جواهر البخاري: ((حتى إذا نُقُّوا وهُذِّبُوا أُذِن لهم بدخول الجنة)).

فاستبان بالحجة القاطعة والدلالة الواضحة أن قولَ المذيعة: (هل افتكرت بها)، وقولَ الكتّاب: (أذنتُ له بكذا) مستقيمان، ولا عبرةَ بما قيل خلاف ذلك...

١٧. الأرش

(الأَرْشُ) بفتح الهمزة وسكون الراء معناه: دِيَة الجراحة، والجمع (أُرُوش).

قال الفيوميّ في (المصباح): ((أَرْشُ الجراحةِ دِيَتُها، والجمع أُرُوش كفَلْس وفُلُوس)). ولا يُكسَر أوّله كما يقوله بعضهم.

١٨. أراضٍ متسعة (نشرت بتاريخ ٣/٥/١٩٨٤)

تُجمَع (الأرض) على (أراضٍ) وهو جَمْعٌ شائع، لكنه على غير قياس. لأن الاسم الثلاثي لا يجمع على (فَعَالي) بزيادة الياء المخففة. وقد ورد من ذلك أهل وأهالٍ، وليل وليالٍ.

وللأرض جموع أخرى. منها (أَرَضُون) بفتح الهمزة والراء، وهو جمع على غير قياس أيضاً. ومن جموعها (آراض) على (أفعال) كفَرْخ وأفراخ، و(أُرُوض) على (فُعُول) بضم الأول، كفَلْس وفُلُوس.

وخطأُ الكتّابِ أنهم إذا جمعوا الأرض على (أراضٍ) في قولهم: (في القطر أراضٍ خصبة متسعة) لم يحذفوا الياء منها، فقالوا: (أراضي متسعة) بالياء. والصحيح حذف الياء في التنوين مادامت مخفّفة. ولو كانت الياء مشددة لم تُحذف بالتنوين. فأنت تجمع (الكرسيّ) وياؤه مشدَّدة، على (كراسيّ) بتشديد الياء، فلا تحذف ياء (كراسيّ) عند التنوين، على أنه يجوز تخفيف الياء في الجمع وحذفها عند التنوين كقولك: (هذه كراسٍ). ففي (المصباح): ((والكرسيّ

بضم الكاف أشهر من كسرها، والجمع مُثقّل وقد يُخفَّف.

قال ابن السِّكِّيت في باب ما يُشدَّد: وكلُّ ما كان واحِدُهُ مشدَّداً شَدَّدتَ جَمْعه، وإن شئتَ خفَّفت)).

وهذا يعني أن (الكرسيّ) المشدَّدَ الياءِ يُجمَع على (كراسيّ) بياء مشددة، و(كراسٍ) بياء مخفَّفة تُحذف عند التنوين. ومما يُجمَع بإثبات الياء المشددة وحذفِ المخفَّفة: أُمسيَّة وأُغنيَّة وأُمنيَّة، بضم الأول وتشديد الياء على وزن (أُفْعُولة)، تقول في جمعها: أماسٍ وأماسيّ وأغانٍ وأغانيّ وأمانٍ وأمانيّ.

ولذا قلْ: (هذه أراضٍ متسعة) بحذف الياء، ولا تقل: (هذه أراضي متسعة) بإثباتها.

١٩. الأُرَّم

يقول الكتّاب: (يُحرِّق فلان على الأُرَّم)، يحكونه على وجوه مختلفة لا يمتّ أحدها إلى صواب. و(الأُرَّم) بضمٍّ ففتحٍ مشدَّد كرُكَّع جمع (أَرْم)، قيل هي الأضراس أو الأنياب أو الأسنان، وقيل أطراف الأصابع، وقيل الحجارة.

وأصل الكلام: حرَّق الأُرَّمَ أو لاكها أو علكها، إذا سحق بعضَها ببعض من الغيظ والغضب. وأكثر الكتاب يقولون (على الأُرَّم) جاراً ومجروراً. والصحيح أنه: (حَرَّق عليَّ أو عليك أو عليه الأُرَّمَ) بذكر المغضوب منه [الذي هو أنا، أو أنت، أو هو]، و(الأُرَّم) بعده مفعولٌ به. قال الزمخشري في (الأساس): ((رأيت حسّادك العُدّم يُحرِّقون الأُرَّم)). قال الشاعر:

نُبِّئْتُ أحماءَ سُلَيْمَى إنما
ظلُّوا غضاباً يعلكون الأُرَّما

ورُوِيَ: (يَحرقون الأُرَّما) بتخفيف راء الفعل. وقال آخر: (يَلُوكُ مِن حَرْدٍ عليَّ الأُرَّما). (الأساس) و(اللسان).

وشبيهٌ بذلك قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وإذا لَقُوكم قالوا آمنّا وإذا خَلَوا عَضُّوا عليكم الأنامِلَ من الغَيْظ﴾ [آل عمران ١١٩].

٢٠. أزّر

قال الزمخشري في (الأساس): ((ويُسمِّي أهلُ الديوان ما يُكتَب في آخرِ الكتاب من نُسخةِ عَمَلٍ أو فَصْلٍ في بعض المهماتِ الإزارَ. وأزَّرَ الكتابَ تأزيراً، وكَتَبَ لي كتاباً مُصَدَّراً بكذا مُؤَزَّراً بكذا))، وهو طريف في الاستعمال.

٢١. أزف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٥)

تقول: (أزِفَ الرحيل) بكسر الزاي، أي: دنا واشتد قربه. وسُمِّيت القيامةُ (الآزفة) لقربها، ففي (اللسان): ((والآزفةُ: القيامةُ لقربها وإن استبعد الناسُ مداها)). وفي التنزيل ﴿أَزِفَتِ الآزِفَةُ﴾ [النجم ٥٧] أي: دنت القيامة. ويجري (أزف) في كلام الكتّاب، لكنهم يَعنون به حدوثَ الأمر ووقوعَه كقولهم: (أزِفتْ ساعة السفر)، بمعنى: حلّت.

أقول: لقول الكتّاب هذا وجْهٌ صحيح إذا كانت هناك قرينة، وإن استنكره بعضهم كالحريري وسواه. قال

الدكتور عبد العزيز مطر في كتابه (لحن العامة):
((هناك نوع من المجاورة الزمنية يصلح أن يكون من علاقات المجاز المرسل، كقول عامة بغداد: أزف الوقتُ، أي حضر ووقع... وربما عُدّ هذا مبالغةً كأنّ الوقت القريب أصبح واقعاً)). وكلامُه هذا مستقيمٌ، والدليل على ذلك ما نصَّ عليه ابنُ القوطيّة في (أفعاله)، إذ قال: ((وأزِف الشيءُ أزفاً وأُزُوفاً: حضر وقرب))، ويؤيد ذلك ما جاء في (النهاية): ((قال النبي ﷺ... قد أظلّكم شهرٌ عظيم، يعني رمضان، أي: دنا وقرب، كأنه ألقى عليكم ظلَّه)). فتأمّل.

٢٢. أزق

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٢)

تقول: (أَزَق يأْزِق) كضرب يضرب، إذا ضاق، ومنه المأزِق بكسر الزاي بمعنى المَضِيق، وقد سُمّي به موضع الحرب وضيق العيش، كما في (اللسان). ويقولون حيناً: (وقع فلان في مأزَق) بفتح الزاي، فهل لهذا وجه؟

أقول منع العدناني في معجمه (المأزَق) بفتح الزاي وأوجب فيه الكسر. وحقيقةُ الأمر أن (المأزق) في الأصل اسم مكان، والقاعدة في اشتقاقه من الثلاثي الصحيح أن يكون على (مَفْعِل) بكسر العين إذا كُسِرَتْ عينُ المضارع، وبفتح عين (مَفْعَل) إذا فُتِحَتْ عينُ المضارع. وقد نصَّ صاحبُ (الجمهرة) على (أزِق يأزَق) كفرح يفرح، وحكاه (القاموس) فجاء فيه: ((أزق صدرُه كفرح وضرب))، وأكد مجيئه من باب فَرِحَ (التاج) و(المتن). ومادام المضارع قد جاء بالفتح فاسم المكان منه (مأزَق) بفتح الزاي، وجاء بالكسر فاسم المكان (مأزِق) بكسرها. وإذا كانت المعاجم قد أتت بالمأزِق المكسور الزاي، فلأنها خصّتْه بمعنى معيّن، وليس من شأنها أن تأتي بالمَقِيس المعروف عامةً لغير سبب.

ولذا فلا وجه لمنع (المأزَق) بفتح الزاي اسم المكان من (أزِق يأزَق) كفرح يفرح، ما دام هو القياس.

٢٣. أَزَم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١١)

(الأزم) بسكون الزاي وفتحها هو العَضُّ في الأصل. تقول: (أزم الفَرَسُ على لجامِهِ) بفتح الزاي وقد تُكْسَر، (يَأْزِم) بكسر الزاي وقد تُفتح، (أزماً) بسكون الزاي وفتحها، بمعنى عَضّ. قال ابن القوطيّة: ((وعلى (فَعَل) بالفتح و(فَعِل) بالكسر بمعنى واحد... أزم الفرس على لجامه أَزْماً وأَزَماً: عَضّ)).

وتقول كذلك: (أَزَمْتُ الشيءَ إذا شدَدْته، وأزَمْتُ الحبلَ إذا فَتَلْته).

وتقول مجازاً: (أَزَمَتِ السَّنَةُ) إذا اشْتَدّ قحطُها، لأن الجوع فيها يَعَضُّ الناس. ففي (القاموس): ((أَزَمَ العامُ بالفتح يأزِم بالكسر أَزماً وأُزوماً اشتدّ قحطُه... وسَنةٌ أَزْمةٌ بسكون الزاي وأزِمة بكسرها، أي شديدة)).

و(المَأْزِم) بكسر الزاي هو المضيق كالمَأْزِق وزناً ومعنى، والجمع (المآزِم)، ومآزِم العَيش مضايقُها، كما في (القاموس).

وثمة (الأَزْمة) بسكون الزاي للضيق والشدّة،

و(تأزّم الأمر) بتشديد الزاي إذا أصابته أزْمة. ويقول الكتّاب حيناً: (أصابتْنا أزَمَةٌ بالغة) فيجعلون (أزَمة) بفتح الزاي، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر بعض النقاد (الأزَمَة) بفتح الزاي، وأوجبوا فيها السكون كالأستاذ زهدي جار الله في كتابه (الكتابة الصحيحة). وبحث هذا الأستاذ العدناني في معجمه فأقرّ صوابَ (الأزَمَة) بفتح الزاي مستشهداً بما جاء في المعجم الكبير.

وصوابُ المسألة أنه جاء عن العرب (الأزمة) بسكون الزاي وفتحها صريحاً. قال ابنُ سِيدَه في (المخصَّص): ((وأصابتنا أزمة وأزبة بسكون الزاي منهما، وأزَمة وأزَبة، بفتح الزاي، وهو الضيق والشدّة))، وأكّد ذلك (القاموس). والاستشهاد بالمعجم الكبير وقد ألّفه المجمعُ القاهري يُوهم بأن المعاجم المعتمدة القديمة قد خلَتْ منه.

ولذا قلْ: (أصابتهم أزْمَة) بسكون الزاي، أو: (أزَمَة) بفتحها، فكلاهما صحيح.

٢٤. الأزِمّة

(الأزِمّة) بفتح الهمزة وكسر الزاي وتشديد الميم بوزن (أَفْعِلَة)، وهي جمع (زِمام) بكسر الزاي. وتغلب صيغة (أَفْعِلَة) هذه في جمع الاسم الرباعي المذكر إذا كان قبل آخره مدّ، واواً كان هذا المدّ أو ياء أو ألفاً؛ كعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، وإناء وآنية، ونحو ذلك: رداء وأردية، ولواء وألوية، وزمان وأزمنة.

ويخطئ الكتّاب حيناً فيُطلقون (الأزِمّة) هذه بكسر الزاي وتشديد الميم على (الأَزْمَة) بفتح الهمزة وسكون الزاي وتخفيف الميم المفتوحة، أي: الشدّة، وهو خطأ قبيح.

٢٥. الأستاذ

(نشرت بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٣)

شاع استعمال (الأستاذ) لمن يقوم بالتدريس والتأديب غالباً. وليس هو لفظاً عربياً، وإنما دخل العربية من الفارسية، ففي المعرّب للجواليقي: ((فأما الأستاذ فكلمةٌ ليست بعربية. يقولون للماهر في صنعته أستاذ. ولا توجد هذه الكلمة في الشعر الجاهلي))، وفيه: ((وإنما أخذوا ذلك من الأستاذ الذي هو الصانع، لأنه ربما كان تحت يده غلمان يؤدّبهم، فكأنه أستاذ في حسن الأدب)). وجاء في كتاب (الألفاظ الفارسية المعرّبة) لأدّي شير: ((الأستاذ: المعلم وأستاذ الصناعة ورئيسها، فارسيّته: أستاذ، ومنه (أستا) بالتركية والكردية)). ويؤيّد ذلك ما جاء في المعجم الذهبي: ((أستاذ معلم أو عالم أو قدير في العلم أو الفن، معرَّبُها أستاذ))، وهو معجم فارسي عربي.

وشاع لفظ (الأستاذ) منذ العصر العباسي، فقد جاء في مقدمة كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة الدينوريّ المتوفّى (٢٧٦ هـ): ((ولا يجوز أن يُكتب بها إلى الرؤساء والأستاذين لأن فيها معنى الأمر)). وقد قال ابن الرومي وقد توفي (٢٨٤ هـ):

إذا حاولت تطفيلا فكنْ في ذاك أستاذا

ويبدو أنه استعمل أول الأمر في العراق لاتصال

سكانها بأهل فارس. ثم انتقل إلى الجزيرة والشام، كما ذكر أبو البقاء العكبري في (شرح ديوان المتنبي). وممن لُقب بالأستاذ: ابن العميد وزير ركن الدولة البويهي، الكاتب البليغ المترسل. وقد قيل بُدئت الكتابة بعبد الحميد، وخُتمتْ بابن العميد وقد توفي (٣٦٠ هـ). ولقب بالأستاذ أيضاً: أبو المسك كافور الأخشيدي الذي مَلَكَ مصر (٣٥٥ هـ). وقد امتدحه المتنبي. ولُقِّب بالأستاذ جملةٌ من العلماء، ومنهم أبو إسحق الأسفراييني من علماء الشافعية. هذا وقد غلب إطلاق (الأستاذ) في عصرنا على المدرّس في الجامعة إذا بلغ درجةً متقدمة، ويُطلق على المحامي أيضاً.

والمسألة هل يؤنث لفظ (الأستاذ) فيقال: (أستاذة)، إذا جُعل وصفاً للمرأة؟

في الجواب عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: يرى ابن السِّكِّيت – على ما جاء في (شفاء الغليل) للخفاجي – أن الوصيَّ والأميرَ والعالم والوكيل يجوز أن تطلق، دون تأنيث، على النساء لأنها في العادة من شأن الرجال. كما يطلق لفظ (بروفسور)، و(دكتور) في الفرنسية على النساء دون تأنيث، وعلى ذلك تقول: الأستاذ فلانة.

ثانياً: من الأئمة من يرى جواز تأنيث (الأستاذ) بدليل جمعهم الأستاذ جمع مذكر سالماً، كما جاء في مقدمة (أدب الكاتب)، وكتاب (أخلاق الوزيرين) للتوحيدي، و(المقامة الثلاثين) من مقامات الحريري. وعلى ذلك يقال (الأستاذة) وهو رأي لا بأس به. على أن الأصل في جمع (الأستاذ) أن يكون على (أساتيذ)، كما قال أبو البقاء في شرح ديوان المتنبي، وعلى (أساتذة) كما جمعت الأسماء الأعجمية غير الثلاثية.

٢٦. تأسّس

قولُك: (تأسّست المدرسةُ عامَ كذا) خطأٌ شائع، صوابُه (أُسّست المدرسةُ عامَ كذا) بالبناء للمجهول؛ إذ ليس في اللغة (تأسّس)، وصيغة (تفعّل) بتشديد العين سماعية في الأصل. وتدل هذه الصيغة دلالات كثيرة؛ منها: تكلّف ما ليس حاصلاً كتشجّع وتحلّم، ومنها: احتمال المشقة كتجشّم وتحمّل وتكلّف وتقصّى، ومنها: التحوّل كتحضّر وتنصّر وتهوّد، ومنها: الاتخاذ كتبنّى وتعمّم وتدرّع...

لكن (تفعّل) أكثر ما تدل على المطاوعة كحذّرته فتحذّر ونبّهته فتنبّه وعلّمته فتعلّم. وقد جعل مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة (تفعّل) بهذه الدلالة قياساً فقال بقياس (تفعّل) لكلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ مضعّف العين مطلقاً، مثل علّمته فتعلّم، كما جاء في مجلته لدورته الثانية والخمسين عام ١٩٨٦.

أقول: لا بدّ من اشتراط توفر الحاجة إلى ذلك في التعبير، ولا حاجة بنا إلى (تأسس)، واشتراطِ إمكان استجابةِ فاعِل الفعل المطاوِع لفعلِ الفاعل الآخر، وأنّى (للمدرسة) أن تستجيب لفعل التأسيس؟

ولذا قُلْ: (أُسِّس البناءُ وأُسِّستِ المدرسةُ) بالبناء للمجهول، ولا تقلْ فيهما (تأسَّس)!

(نشرت تاريخ ١٩٨٧/٦/٢٧)

٢٧. أسف

تقول: (أسِف أسَفاً)، ومعناه: حزن وغضب

وتـلهّف ونـدم. ففـي (الصحاح): ((الأسَـف: أشـد الحـزن، وقـد أَسِـف عـلى مـا فـات، وتأسّـف، أي: تـلهّف، وأسِفَ عليه أسَفاً: غضب)). وفي (القاموس): ((ندم عليه كفرح ندماً وندامة، وتندّم: أسِف)).

وقـد اختلف النقاد في صحة قولك (أسِف لـه)؛ فمنعه بعضُهم كالشيخ إبراهيم اليازجي، وجاراه أسعد داغر والدكتور مصطفى جواد.

والصحيح جـواز قولـك: (أسـف لـه)، كمـا قال مهيار:

أسفت لحلم كان لي يوم بارق

فأخرجه جهل الصبابة من يدي

وجـرى ذلـك في كلام الفصحاء، ومنهم الجاحظ في كـتابه (الـتاج)، وهـو القـياس المـنقاد في تعدية الفعل باللام إذا اتسع لـه معناه. وقد جاء في المعجم الكبير: ((أسـف لـه: تـألم وندم))، وهو معجم حديث أصدره المجمـع القاهـري. ولا أرى الـنصَّ دقـيقاً مُبِيناً. فإذا قلـت: (أسفت للرجل: تألّمْت) فهو سائغ، أو قلت: (أسفت لما فرط مني: ندمت) فهو صحيح، أما الجمع بيـنهما في إجمال قولـه: (أسف لـه: تألم وندم) ففيه نظـر، إذ لا يصـح أن يكون أسفك لرجل أو لفقد شيء ندماً.

وقـال نـاقدٌ: (أسف علـيه: حزن... وأسف لـه: تـألم)؛ فهـل بـين قولـك: (أسـفت عـلى فقد فلان)، و(أسفت لفقد فلان) فارق في المعنى؟

وصـواب المسـألة أن ثمّةَ فارقاً بين قولك: (حزنت عـلى فـلان) و(حزنـت لفـلان)، وكذلـك (أسفت على فـلان) و(أسـفت لفـلان). ففـي المحاضرات للراغب: ((يـاذرُّ شـغلنا الحـزنُ لـك عن الحزن عليك)). فالحزن عـلى الـرجل توجُّـع وجـزع فهـو انفعـال، أما حزنك للـرجل فهـو رثـاء لحالِـه واهتمام بأمره ومصيره، فهو انفعـال وفعـل. وفي (الأسـاس): ((أهلُك الذين تتحزَّنُ لهم وتهتمُّ بأمورهم)).

وهكـذا: (أسـف عـلى الـرجل) بمعنى حزن عليه وجزع، أما (أسف للرجل)، فهو بمعنى رقّ لـه واهتمّ به. فتأمّل.

٢٨. يا للأسف

(نشرت بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٦)

في كـلام الكـتّاب قولهـم: (للأسـف جـاء خـالدٌ مـتأخراً)، يَعْنون بذلك أنهم يأسفون لتأخر خالد. وقد يعكسـون فـيقولون: (جـاء خـالد مـتأخراً للأسـف)، فـيأتي (للأسـف) آخـر كلامهـم. فهـل لهذا الأسلوب الشائع وجه من العربية؟

أقـول: لا وجه لقولهم هذا؛ فـ (الأسف) هو الندم أو الحـزن أو الغضـب، ولا معـنى لقولـك: (للـندم أو للغضـب جـاء خـالد مـتأخراً)، ولا بدّ من التحوّل إلى نهـجٍ آخرَ تقول فيه: (جاء خالد متأخراً يا للأسف)، فيكون: (يا للأسف) للتعجب.

ويقال في نحو ذلك: (يا للعجب ويا للحسرة..)، و(يـا) في الأصل للنداء. تقول في الاستغاثة: (يا لَخالدٍ لِـلمظلوم)، فتفـتح الـلامَ الجـارّة الأولى فـيكون (خالد) مستغاثاً، وتكسر اللام الجارة الثانية فيكون (المظلوم) هـو المسـتغاث لـه. فإذا وقـع بعد حرف النداء ما لا

ينادى حقيقة نحو (يا للعجب) كان النداء للتعجب، كقولك: (يا للأسف). وجاز في اللام الفتح [يا لَلأسف] والكسر [يا لِلأسف] على السواء.

٢٩. أسَا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣١)

تقول: (أَسَوْتُ المريضَ والجرحَ) إذا عالجته، و(أسوتُ بين القوم) أصلحت، كما قال ابن القوطيّة. ومن ذلك (الأُسْوة) بمعنى القدوة لأن بها معالجة المقتدي وإصلاحه.

وثمة (آسَيْته) بوزن (فاعَلْته)، وربما قيل: (آسيته) و: (واسيته) بالواو مؤاساةً بالهمزة ومواساة بالواو؛ ومعناه: جعلته أسوة نفسي، فسوّيت بيني وبينه وأعنته وقاسمته. ففي (أمالي المرتضى): ((فواسِ بين رعيتك في العدل)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((أواسيه؛ أي: أجعلُه أسوة نفسي فأقاسمه مالي ومِلكي)).

ويأتي (آساه وواساه) بمعنى عزّاه، وفي التعزية علاج الحزن. ففي (النهاية): ((رَبِّ آسِنِي لما أمْضَيْت، وأعِنِّي على ما أبْقَيْت، أي: عَزِّني وصَبِّرْني)).

ومثلُه (أسّاه) بتشديد السين تأسِيَةً، بمعنى: عالجه بالتعزية؛ ففي (الأساس): ((وأسّيت المصابَ بتشديد فتأسّى)). وفي (القاموس): ((أسّاه تأسِيَةً: عزّاه)). ومن ثم كان (تأسّى) بوزن (تفعّل) بمعنى: تعزّى.

ومثلُه (ائتسى) بوزن (افتعل)؛ ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((المواساة والتأسّي والائتساء واحد)).

وهناك (التآسي) بوزن (التفاعل) إذا آسى بعضُهم بعضاً، أي: عزّاه. وغريب على هذا أن يَقصر العدناني في معجمه معنى (تأسّى) على تشبّه واقتدى، ويسلخ عنه معنى (تعزّى)!!

٣٠. التأشير والتوقيع والمؤشِّر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٣)

(التأشير) مصدر (أشَّرَ) بتشديد الشين، والكتّاب يَستعملون الفعل وما يشتق منه في موضعين:

الأول في قولهم: (أشَّرَ المديرُ على الصكّ أو على الجواز)، أي: وضع سِمَة أو ما أسْمَوه بالتأشيرة على الصك أو الجواز إيذاناً بإجازته والموافقة عليه.

والثاني في قولهم: (وهذا مُؤشِّرٌ على أن الحربَ واقعة)، أي: دليل على ذلك أو أمارة من أماراته أو علامة من علاماته.

ويَجمعون (المؤشِّر) على (المؤشرات). وهم يُسمّون في الأصل القضيبَ الذي يشار به إلى الأشياء كمواقع البلاد والجبال والبحار على المصوّر الجغرافي (المؤشّر) فيستعملونه مجازاً فيما يشار به إلى الشيء أو يدل عليه، فهل في معنى (التأشير) لغةً ما يَتّسع للمعنيين أو لواحدٍ منهما.

في الإجابة عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: منع الشيخ إبراهيم اليازجي قولَ الكتّاب: (أشّر على الصك)، فقال: ((ويقولون أشّر على الصكّ

تأشيراً، أي: رسم عليه علامةً تفيد التوقيع. أخذوه من الإشارة، على توهم أصالة الهمزة... على أن الإشارة لا تفيد ما يريدون من ذلك. والصواب أن يقال: وقّع على الصك أو أعلَمَ عليه، إذا لم يرد صريح التوقيع)). وجاراه في ذلك الأستاذ أسعد خليل داغر فأنكر في (تذكرته) قول القائل: (أشّر على الحكم بكذا... وأشر على الصك بالقبول). فما القول في ذلك؟

إذا عدنا إلى معنى (التأشير)، في الأصل، وجدنا أنه تحديد الشيء وتحزيزه. ففي (اللسان): ((وتأشير الأسنان: تحزيزها وتحديد أطرافها)). فأنت إذا أشّرت في شيءٍ - أي: حززت - تركت فيه أثراً من تأشير أو تحزيز.

وهذا معنى (وقّع) بالتشديد. ففي (الأفعال) لابن القوطيّة: ((ووقَعَ الحديدَ وقعاً أحَدّه)) بتخفيف القاف. وفي (الأساس): ((وسِكّينٌ وقيع ومُوَقَّع: حديد)). فـ (الموقَّع) بالتشديد على صيغة اسم المفعول: السكين المحدَّد. فـ (التأشير) و(التوقيع) يعودان إلى دلالتين متماثلتين. وقد استُعمل (التوقيع) قديماً استعمالَ (التأشير) في لغة الكتّاب، ففي (شفاء الغليل) للخفاجي: ((التوقيع: إيقاعُ شيءٍ على شيء... ومنه توقيع السلطان)). وفي (مفاتيح العلوم) للخوارزمي: ((ويوقّع السلطانُ بآخِره بإجازة ذلك))، وفيه: ((ويوقّع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم)). فإذا صحّ هذا، صحّ قولُنا: (أشَّرَ على الصكّ بكذا)، لأن الفعلين في معنيين متماثلين أصلاً.

ثانياً: قول الكتّاب: (هذا مؤشِّرٌ على صحة هذا)، و: (هذه مؤشّراتٌ على حقيقة كذا)، لا وجْهَ له في العربية. وإنما يقال في موضعه: (هذا دليلُ كذا) و: (هذا دليلٌ عليه) و: (هذه أمارة كذا أو أماراته)، و: (هذه شواهد كذا وبيناته وسِماته وشاراته).

٣١. أطَر وإطار (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦)

تقول: (أطَر الشيءَ يأطِره) بالكسر، و(يأطُره) بالضم (أطْراً): عطفه ليحيط بشيء آخر. ومن ذلك: (الإطار) بكسر أوّله. ففي (المصباح): ((الإطار، مثل كتاب، لكلّ شيءٍ ما أحاط به. وبنو فلان إطارٌ لبني فلان إذا حَلُّوا حَولهم، وأَطَرَهُ أَطْراً من باب ضرب عطفه)). وفي (القاموس): ((أطَرَ يأطِر بالكسر ويأطُر بالضم. والأطْرُ عطْفُ الشيء، واتخاذُ الإطار للبيت. والإطار: الحلْقة من الناس. وكلّ ما أحاط بشيءٍ فهو إطار)).

ويختلف الكتّاب في جمع (إطار)؛ فمنهم من يجمعه على (إطارات) بالألف والتاء... ومنهم من يجمعه على (أُطُر) بضمتين، فأيهما الصحيح؟

أقول: (الإطار) لما يحيط بالشيء جمعُه (أُطُر) بضمتين، ككتاب وكُتُب وإزار وأُزُر وفراش وفُرُش وجدار وجُدُر، ولا وجْهَ البتةَ لجمعه على (إطارات) بالألف والتاء، فليس هذا بالقياس ولا بالسماع. والكثير في جمع ما كان على (فعال) اسماً كإطار أن يُجمَع كما ذكر على (فُعُل) بضمتين؛ فكل اسم رباعي قبل لامه مدّ، صحيح الآخر مذكراً كان أو مؤنثاً

يُجمع غالباً على (فُعُل) بضمتين كقضيب وقُضُب وعمود وعُمُد ورغيف ورُغُف وغَدير وغُدُر وقَلوص وقُلُص، والقَلُوصُ من الإبل الطويلةُ القوائمِ الشابّةُ منها. وهكذا إطار وأُطُر وحِمار وحُمُر وإدَام لما يؤتدم به وأُدُم. كما يكثر جمع (فِعال) على (أَفْعِلَة) لكل اسمٍ مذكرٍ رباعي قبل آخره مدّ، كلواء وألوِيَة ورداء وأرْدِيَة ورغيف وأرْغِفَة وقميص وأقْمِصَة وعمود وأعْمِدَة وقَعُود – وهو البكر من الإبل – وأقْعِدَة، وهكذا زِمَام وأزِمَّة بتشديد الميم، وسِنَان وأسِنَّة بتشديد النون، وإناء وآنِيَة وكساء وأكْسِيَة...

أما جمع (إطار) على (إطارات) فلا وجه له إلا أن يكون سمع عن العرب، ولم يسمع[1]! أو يكون اسماً أعجمياً أو خماسياً لم يُعرَف له جَمْعٌ فيُجمع بالألف والتاء، وليس إطار من هذا القبيل.

٣٢. أكَّدَ وتأكَّدَ

(نشرت بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٥)

(التأكيد) هو التوثيق والتثبيت، تقول: (أكّدت الأمرَ فتأكّد الأمرُ)، بتشديد الكاف فيهما. فـ (تأكّد) فعلٌ لازم. تقول: (تأكّد لي الأمرُ)، و(تأكّد عندي هذا). فالمتأكِّد، أي: الثابت، هو الأمرُ لا الشخص. ولا صحةَ لقول الكتّاب: (تأكّدتُ من نجاح ولدي)، أو (تأكّدتُ نجاحَه)، وإنما الصحيح: (تأكّد لي نجاحُ ولدي)، و(تأكّد عندي نجاحُه). وقد نبّه على ذلك كثيرون.

ولا صحة لقول الكتّاب: (أكّدتُ على الأمر). والصحيح: (أكّدتُ الأمرَ إذا جعلته مؤكداً ثابتاً، فإذا عَنَى الكتّابُ بالتأكيد (التنبيه)، فيَحْسُن أن يقولوا: (نبّهت فلاناً على الأمر)، وفي العربية: (أكّدتُ الأمرَ على فلان) إذا ثبّته عليه.

ففي (نهج البلاغة ١٧٧/١): ((مما يؤكد عليهم حجّةَ ربوبيته، ويصل بينهم وبين معرفته)). وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وتأكيدُ المقرّر على المخاطب)). فالمؤكَّد عليه، بفتح الكاف المشددة على صيغة اسم المفعول، هو الشخص.

ولذا قُلْ: (توثّقتُ من الأمر، وتوثّقت فيه، وتثبّته، وتثبّت فيه، وتبيّنته، وتحقّقتُه، وتيقّنتُه). ولا تقل: (تأكّدتُه أو تأكّدتُ منه)، بل: (تأكّد لي هذا، وتأكّد عندي).

٣٣. أكل وتأكّل

(نشرت بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٧)

تقول: (أكَلَ الطعامَ) إذا تناولَه بالمضغ والبلع. والمصدر (الأكْل) بفتح فسكون، واسم الفاعل (الآكِل)، وجمعُه (الأكَلَة) بفتحتين، كفاعِل وفَعَلَة وقاتِل وقَتَلَة.

وتقول: (أكلتُ أكْلَةً واحدة)، فـ (الأكْلَة) بفتح فسكون مصدر المرة، والجمعُ (الأكَلات) بفتحتين.

أما (الأُكْلَة) بضمٍّ فسكون فهي اللُّقْمة، والجمع (الأُكَل) بضمٍّ ففتح كغرفة وغُرَف. وإذا كان المصدر هو (الأكْل) بفتح فسكون، فإن الاسم هو: (الأُكْل) بضم فسكون أو ضمتين (الأُكُل)، وهو المأكول أو الثمر والرزق. قال تعالى في سورة الكهف: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ

[1] أجاز مجمع القاهرة سنة ١٩٧٣ عدداً من الجموع بالألف والتاء، منها: (إطارات).

آتَـتْ أُكُلَهَـا﴾ [الكهف ٣٣] أي آتـتْ ثمـرَها. وتقـول: (فـلان ذو أُكـل) بالضم، أي: ذو حظٍّ من الدنيا ورزقٍ واسع.

و(المـأكَلُ): الكسـب، و(المأكَلَـة) بفتح الكاف وقد تضم: الموضـعُ الذي يؤكَل منه. ومنه قولهم: (جعلوا أموالَ الرعية مأكَلَة).

واسـم المـبالغة: (الأكّـال) بالتشـديد، و(الأكُـول)، و(الأكِـيل) أيضـاً. وقد يكون (الأكيل) بمعنى المُؤاكِل. ومـازوا (الأكـيلة) مـن (الأكولـة)، فجعلـوا الأولى للمأكولة، والثانية للشاة التي تُسَمَّن وتُعَدُّ للأكل.

وتقـول (أَكِـلَ) بالكسـر بمعـنى ائـتكل. ففـي (الصحاح): «(أَكِلَتْ أسنانُه من الكِبَر، إذا احتكَّتْ فذهبـتْ. وفي أسـنانه أكَـلٌ بالـتحريك، أي إنهـا مُؤْتَكِلَـة)». فأنت تقول: (ائتكلتْ أسنانُه وتأكّلت) كما في (الصحاح).

والكتّاب يقولون (تآكل الحديدُ) بوزن (تفاعل) إذا أكل بعضُه بعضاً، فهل هذا صحيح؟

أقـول: لا وجـه لقولهـم هـذا، وإنمـا يقال: (أكِلَ الحديـد)، بالكسـر، و(تـأكّل) بتشـديد الكـاف، و(ائتكل).

٣٤. الأُلَى، الأول، الأولى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٢)

(الأُلَـى) بضـم الهمـزة وفـتح الـلام بعدهـا ألـف مقصورة، اسمٌ موصول.

ويحسـب الكـتّاب حيـناً أنـه جمـع (الأوّل)، وهو خطـأ. فـ (الأوَّل) بفـتح الهمزة وتشديد الواو المفتوحة جَمْعُه: (الأوّلـون). ويُجْمَـع تكسـيراً على (أُوَل) بضم الهمـزة وفـتح الـواو، وعلى (أُوَّل) بضـم الهمزة وفتح الواو المشددة، وعلى (الأوائل)، وعلى (الأوالي).

أمـا (الأُولَـى) مؤنـث (الأوّل) فـتُجمع عـلى (الأُولَيَات) بضم الهمـزة، وعلى (الأُوَل) بضم الهمزة وفتح الواو أيضاً.

أما (الأُلَـى) بضمِّ الهمـزة وفتح اللام، فهي اسمُ موصول للجمع مطلقاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، وعاقلاً أو غـير عـاقل. قال الشاعر في التنديد بالمصلِّين الذين هم عن صلاتهم ساهون:

ما قال ربُك ويل للأُلَى كفروا

بل قال ربُّك ويل للمصلين

أي للذيـن كفروا. وقد جاء لجماعة الإناث في قول الشاعر [مجنون ليلى]:

مَحَا حبُّها حبَّ الأُلَى كنّ قبلها

وَحَلّتْ مكاناً لم يكن حُلّ من قبلُ

أي اللواتي كنّ قبلها.

٣٥. اللّهم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢)

اعـتاد الكتّاب أن يقولوا مثلاً: (لن أوافقك على ما تـريد، اللّهـم إلا إذا اعترفـت بذنـبك). يـأتون بلفـظ (اللّهـم) قـبل أداة الاسـتثناء، فهـل يَصـحّ في العربـية اسـتعمال (الـلهم) في مـثل هـذا الموضـع؟ ومـا يقصـد بمجيئها؟ وما الوجوه التي ترد بها؟

في الإجابة عن ذلك مسائل أهمها:

أولاً: تأتي (اللهم) في الأصل للنداء أو الدعاء المحض. فقد جاء في التنزيل: ﴿قال عيسى ابنُ مريمَ اللّهمَّ ربَّنا أنْزِلْ علينا مائدةً من السماءِ تكونُ لنا عِيداً لأوّلنا وآخِرِنا﴾ [المائدة ١١٤]. وقد جاء ذلك في الحديث كقوله ﷺ: ((اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك))، و: ((اللهم اجعلني شكوراً واجعلني صبوراً))، و: ((اللهم إنا نسألك موجبات رحمتك)) وهو كثير. ومنه قول أبي خراش:

إن تَغْفِرِ اللهمّ تغفرْ جمّا — وأيُّ عبدٍ لك لا ألَمّا

أي: أيّ عبد لك لم يُلِمّ بالذنوب.

ثانياً: تأتي (اللهم) كذلك للإيذان بندْرة المستثنى كقول الكتّاب: (لن أوافقك على ما تريد، اللهم إلا إذا اعترفت بذنبك). فقد علّق موافقته على اعتراف صاحبه بذنبه، وأشار بإدخال (اللهم) على أداة الاستثناء إلى ندرة وقوع الاعتراف من صاحبه. وفي (الهمع) للسيوطي: ((وقد يُستعمل (اللهم) دليلاً على الندرة، كقول العلماء: لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطرّ فيجوز)). وقد تؤدي (اللهم) هذا المعنى، ولو لم تأتِ قبل الاستثناء كقولك للبخيل: (قد تنفي عن نفسك البخل، اللهم إن بذلت شطراً من مالك في سبيل الوطن).

ثالثاً: قد يُراد باستعمال (اللهم) الدلالةُ على تأكيد المجيب للجواب. وفي (الهمع): ((قال المطرّزي في شرح المقامات: وقد يُستعمل (اللهم) لغير النداء تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: آلله أرسلك؟ قال: اللهم نعم)). وجاء في (شفاء الغليل) لشهاب الدين أحمد الخفاجي: ((الثالث: الدلالةُ على تيقّن المجيب للجواب المقترن به. وقد وقع في حديث البخاري: اللهم نعم. وذكر ذلك شُرّاحُه، وليس هذا الاستعمال بمولّد)). ويقال: (اللهم لا) كما يقال: (اللهم نعم).

ففي الضرائر لمحمود شكري الألوسي: ((ثانياً: أن يذكر المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، كأن يقول لك القائل: أزَيدٌ قائم؟ فتقول له: اللهم نعم، أو اللهم لا)).

فتبين بذلك أنك إذا قلت: (اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار)، كما جاء في الحديث فإنه للدعاء. وإذا قلت: (لن أفعل ذلك، اللهم إلا أن تعترف بذنبك)، فإنه لندرة المستثنى. وإذا سألك سائل: أصُمْتَ شهر رمضان جميعاً؟ فقلت: اللهم نعم. فقد أردت تمكين الجواب في نفس السائل.

٣٦. ألا يألو

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢)

(ألا يَألُو) كـ (سَها يَسْهو)، ومعناه قصّر. ففي (الصحاح): ((ألا الرجلُ يألو، أي: قصّر)). وفي (مفردات الراغب): ((ألوتُ في الأمر: قصّرتُ فيه)). وفي (الأساس): ((ما ألَوْتُ عن الجَهْد في حاجتك)) أي: ما قصّرت.

فثبَتَ بهذا أن الفعلَ لازمٌ. لكنه جاء في التنزيل: ﴿لا يَألُونكُم خَبَالاً﴾ [آل عمران ١١٨] أي: لا يقصّرون لكم في فساد. وفي (الصحاح): ((فلان لا يألوك

نُصحاً))، أي: لا يقصِّر في النصح لـك، وفي (المفردات): ((ما ألوته جهداً)).

وقد بدا الفعل في الآية والمثالَيْن متعدياً إلى مفعولَيْن، فما تأويلُ ذلك؟

أقول: اختلف النحاةُ في ذلك، فمنهم مَن قال: إن الفعلَ في الآية يتعدى إلى مفعولٍ واحد (لا يألونكم)، وأن الثاني قد نُصِبَ بحذف الجار وهو (خبالاً). قال أبو البقاء في إعراب الآية: ((و"يألو" يتعدَّى إلى مفعول واحد، و"خبالاً" على التمييز، ويجوز أن يكون انتصب لحذف حرف الجر، وتقديرُه: لا يألونكم في تخبيلكم))، كما ذهب الرَّضِيُّ في (شرح الكافية) إلى نحوٍ من ذلك، لكنه جعل الأصل: (لا يألون لكم خبالاً)، فنصَبَ (خبالاً) على المفعولية، ونصَبَ الضميرَ في (يألونكم) بحذف الجار. وذهب ابن هشام في (مغني اللبيب) إلى تأويلٍ آخَرَ أكّد فيه أن الفعلَ لازمٌ، لكنه ضُمِّنَ معنى فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولَيْن فقال: ((وذلك في قولهم: لا ألوك نُصْحاً ولا ألوك جهداً، لمّا ضُمِّنَ معنى (لا أمنعك)، ومنه قولُه تعالى: ﴿لا يألونكم خبالاً﴾)). أي إنّ (ألا يألو) بمعنى: قصّر يقصّر، فعلٌ لازمٌ، لكنه ضُمِّنَ معنى (منع) المتعدي، فأصبح يَضُمّ إلى معناه وهو التقصير معنىً آخَرَ وهو المنع أو الحرمان، وغدا يتعدّى تعديته، فقيل: (لا ألوك جهداً)، أي لا أقصّر فأمنعك أو أحرمك جهداً.

فصحّ بذلك قولُك: (لا ألو عنك جهداً أو نصحاً) و: (لا آلوك جهداً أو نصحاً). فتأمّل.

٣٧. آلَى يُؤْلِي ويُؤالِي

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(آلَى) إذا حَلَفَ مضارعُه: (يُؤْلِي) على (يُفْعِل)، ويقولُه بعضُهم: (يُؤالِي) على (يُفاعِل)، كأنما ماضيه (فاعَلَ)، فيوهمون. قال صاحب (المصباح): ((وآلَى إيلاءً، مثل: آتَى إيتاءً، إذا حَلَفَ، فهو مُؤْلٍ)).

ومثلُه (آمَنَ)، يَحسبه جماعةٌ (فاعَلَ) فيقولون: (يُؤامِنُ) على (يُفاعِلُ)، وهو (يُؤْمِنُ) على (يُفْعِلُ) لأن ماضيَه (أَفْعَلَ). ومنه (آنَسَ) إذا أحَسّ أو أبْصَرَ، من قوله تعالى: ﴿إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ﴾ [طه ١٠]، وقولِه: ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وَبِدَاراً﴾ [النساء ٦]. قال بعضُهم في ذلك: (يُؤانِسُ)، وهو (يُؤْنِسُ). ومنه (آوَى) أيضاً، قال تعالى: ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج ١٣].

وجملةُ القول في ذلك أنك لو تدبَّرت مصادرَ هذه الأفعال أَلْفَيْتَها على (إفْعال) لأنها (إيلاء وإيمان وإيناس وإيواء). وما كان هذا شأنه فماضيه (أَفْعَلَ) كما لا يخفى، كـ(الإكرام) من (أكْرَمَ)، و(الإحسان) من (أحْسَنَ). إذ لو كان ماضيه (فاعَلَ) لاتّفقَ له مصدر (المُفاعَلَة) قياساً لا يَنْكسر، وقد يُضَمّ إليه (الفِعال) ليس غير، كـ(آخَيْته مُؤاخاةً وإخاءً).

فأصلُ (آلَى وآمَنَ وآنَسَ وآوَى)، (أأْلَى وأأْمَنَ وأأْنَسَ وأأْوَى) بهمزتين على (أفْعَلَ)، لا (أالَى وأامَنَ وأانَسَ وأاوَى) بهمزةٍ فألِفٍ على (فاعَلَ).

وعلى ذلك فكلما رأيتَ المصدرَ (إفْعالاً)، فالماضي (أفْعَلَ) لا محالةَ، والمضارعُ (يُفْعِلُ)، وكلما رأيتَه (مُفاعَلَة)، فالماضي (فاعَلَ)، والمضارع (يُفاعِلُ):

فـ (الإيتاء) من: آتَى يُؤْتِي.

و(المُؤاتاة) من: آتَى يُؤاتِي.

و(الإيجار) من: آجَر يُؤْجِرُ.

و(المُؤاجَرَة) من: آجَرَ يُؤاجِرُ.

و(الإيناس) من: آنَسَ يُؤْنِسُ.

و(المُؤانَسَة) من: آنَسَ يُؤانِسُ.

وهكذا دواليك؛ قياسٌ لا يَضِلّ.

٣٨. أَمَر وأمارة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧)

تقول: (أَمَر فلان) بالفتح كقتل، و(أَمُرَ) بالضم ككرم، أي: صار أميراً، والأنثى أميرة. والمصدر: (الإمرة) بالكسر، و(الإمارة) بالكسر أيضاً، أي: الولاية، كما في (الصحاح).

وتقول منه: (أمر على القوم إمارةً)، فهو (أميرٌ عليهم).

ويتعدّى الفعل بالتضعيف فتقول: (أمّرتُه تأميراً فتأمّر) بتشديد الميم في أمّرته فتأمّر. فـ (التأمير): توليةُ الإمارة.

على أن الكتّاب يقولون: (في وجْهِ فلانٍ إمارة الغضب) بكسر الهمزة، ويقصدون بها العلامة، فهل هذا صحيح؟

أقول: (الإمارة) بكسر الهمزة، معناها الولاية. أما العلامة فهي (الأَمارة) بفتح الهمزة. ففي (النهاية): «الأَمَار والأَمارة، بفتح الهمزة فيهما العَلامة... ومنه الحديث الآخر: فهل للسفر أَمارة، بالفتح». وفي (المصباح): «الأَمارة العلامة وزناً ومعنىً».

ولذا قلْ: (هذه أَمَارة نجاحي) بفتح الهمزة، ولا تقل: (إمَارةُ نجاحي) بكسرها.

٣٩. استأمر واستئمارة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣)

دَرَج الكتّاب على تسمية ما يُملأ من البيان، لمَنْحِ رخصةٍ أو إجازةِ أمر (الاستمارة)؛ إذ يترتب على صاحبها أن يُبيِّن فيها عن أمورٍ تتعلق به أو تختص بما يُطلب تحقيقه. وقد اشتُقّت التسمية من قولك: (استأمر فلان فلاناً)، إذا طلب منه الإفصاح عما يَأمرُ به أو يراه في أمر ما.

فـ (الاستئمار) مصدرُ الفعلِ بمعنى الاستشارة.

ففي (الصحاح): «والاستئمارُ: المشاورة». فالاستئذان طلب الإذن، والاستشارة طلب المشورة. وفي الحديث: «البكر تُستأذن، والأَيِّم تُستأْمَر» أي: لا بدّ في زواج البكر من أن تُستأذن، وفي زواج الأيِّم من أن تُستأمر. ويُقصَد بالأَيِّم بياء مشددة مكسورة: المطلَّقةُ أو التي مات عنها زوجُها.

وخطأُ الكتّاب أنهم يقولون: (الاستمارة) بغير همزة، والصواب (الاستئمارة) بهمزة بعد التاء، وهي في اللغة من الاستئمار، وقد عرّف (المعجم الوسيط) الاستئمارةَ بقوله: إنها مثالٌ مطبوع يتطلب بياناتٍ خاصة لإجازة أمر من الأمور.

٤٠. وهذا ما دعاني..، لا: الأمر الذي دعاني.. (نشرت بتاريخ ٧/٥/١٩٨٣)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (كلّفني خالدٌ تعليمَ ولدِهِ وألحّ عَلَيَّ، الأمرُ الذي دَعاني إلى تلبيتِهِ)، أو يقولوا: (كلّفني كذا وكذا... مما دَعاني إلى تلبيتِهِ)، وكلا القولَيْن لا يَستقيم في العربية، وهو صورةٌ من صور الترجمةِ الحرفية التي أَدْخَلَتْ في العربية ما لا يُستساغ من الأساليب. وهذا هو البيان:

أولاً: قولُك: (كلّفني خالدُ تعليمَ ولدِهِ... الأمرُ الذي) ليس فيه بين لفظ (الأمر) وما قبلَهُ أيُّ صلة، كما تقتضيه العربية. وأنت تَقْصِدُ بذِكْرِكَ (الأمر) تكليفَ خالدٍ إيّاك وإلحاحَهُ عليك... ويمكن أن تُفْصِحَ عن قَصْدِكَ هذا بقولك: (كلّفني كذا وكذا... وهذا ما دعاني) فيتم الاتصال بين ما دعاك إليه وبين ما فعلته، باستعمال اسم الإشارة (هذا) مشيراً به إلى ما ذكرته من قبل.

ونحوٌ من هذا أن تقول: (اعتاد فلانٌ أن يَغُشّني.. وهذا ما دَفَعَني إلى أن أشْكُوَهُ). ولك أن تحذف (الواو) قبل هذا فتقول: (فَعَلَ فلانٌ كذا وكذا... هذا ما دفعني إلى شَكْواه)، أو (كلّ هذا دفعني إلى شكواه). ولك أن تختار أسلوباً آخر فتقول: (كلّفني خالدٌ وألحّ عليَّ فاضْطُرِرْتُ إلى كذا)، أو (اعتادَ فلانٌ أن يَغُشّني، فاندَفَعْتُ إلى شكواه).

أما قولُهم: (الأمر الذي..) فلا وجه لـه البتّةَ، ويمكنك استعمالُ لفظ (الأمر) هذا في نحو قولك: (تكليفُكَ وإلحاحُكَ أمْران اسْتَوْجَبا كذا).

ثانياً: قولُك: (كلّفني وألَحَّ عليَّ، مما دعاني إلى...) ليس بمستقيم أيضاً، وأقرب ما يمكن أن تُحمَل عليه (ما) أن تكون اسم موصول. وعلى هذا تُصَحَّحُ العبارةُ بقولك: (كلّفني وألَحَّ عليَّ، وهذا ما دعاني إلى)؛ أي: وهذا الذي دعاني إلى فِعْل كذا. ويمكن قَلْبُ العبارة بقولك: (ومما دعانِي إلى فِعْل كذا، أنه كلّفني وألَحَّ عليّ). فيكون المعنى: أنّ مِنْ هذا الذي دعاك إلى فِعْل كذا تكليفُهُ وإلحاحُهُ.

ثالثاً: ومما يَستعملُهُ الكتّابُ في غير موضعه قولُهم: (رأيتُ الأولادَ بما فيهم خالدٌ وصالح)، والعبارة ترجمةٌ حرفية أيضاً، لا وَجْهَ لتأويلها على وجْهٍ صحيح، ولا مساغ لاستعمال (بما) هنا للتعبير عما يقصدون. وتُصَحَّحُ العبارةُ بقولك: (رأيتُ الأولادَ وفيهم خالدٌ وصالح)، كما تقول: (اشتريتُ الدارَ ومعها السطح)، أو (اشتريتُ الدارَ ومعها الأثاث)، بدل أن تقول: (اشتريتُ الدارَ بما فيها السطح)، أو (اشتريت الدارَ بما فيها الأثاث).

وعلى هذا تقول: (كلّفني فلانٌ وألَحَّ عليَّ، وهذا ما دعانِي إلى كذا)، كما تقول: (اشتريتُ الدارَ ومعها السطح أو وفيها الأثاث).

٤١. أمس والبارحة (من كتاب: لغة العرب)

(البارحة) أقربُ ليلةٍ فائتة، وهي من بَرِحَ؛ أي: زال. والأصل: الليلة البارحة. فـ (البارحة) صفةٌ استغنتْ عن موصوفِها فاستُعملتْ ظرفاً. تقول: (لَقِيتُهُ

البارحةَ)، وتقول: (برحت المكان) إذا زلت عنه، فيأتي الفعلُ متعدياً كما جاء لازماً.

ويتصل بهذا الموضع مسألتان، الأولى: قول الكتّاب (بـارَحَ المكانَ) بدلاً من (بَرِحَ المكانَ)، هل هو صحيح؟ والثانية: استعمال الكتّاب (البارحة) هل يجري على وجهه في اللغة؟

أولاً: قولُ الكتّاب (بارحتُ المكانَ). إذا عدنا إلى المعاجم لم نجدْ ما يُسوّغ القولَ (بارحت المكان). قال الشيخ إبراهيم اليازجي: ((بَرِحَ يَبْرَحُ بَرَحاً وبَراحاً: زال عنه. وأما بـارَحَ فلم نجدْه في كلامٍ قديم، وكأنه محمول عند من يَستعملُه على نحو فـارَقَ وزايَـلَ وغادَرَ)).

أقول: قد جاء (بـارَحَ) في كلامٍ قديم يُحْتَجُّ به، ففي مادة (حفر) من (اللسان): ((فكانوا لا يبارحون من اشتراها)). ومن كلام عمر رضي اللّه عنه: ((فما بـارح الأرضَ حتى فعل الثلاث)). وهذا برهانٌ جليّ على صحة قول الكتّاب: (بـارحَ المكان) إذا فارقه وزايَلَه. وقد أشار إلى ذلك العدناني في معجمه.

ثانياً: قولُ الكتّاب (رأيته البارحةَ) إذا قُصد به أنهم رأوه الليلة الماضية فكلامُهم صحيحٌ لا عيبَ فيه. لكنهم قد يقصدون به أنهم رأوه أمس، أي في اليوم الذي هو قبل يومِهم، فيُخْطِئون. فالصواب إذا أرادوا ذلك أن يقولوا: (رأيته أمْسِ) لا (البارحة).

و(أمسِ) هذا هو اليومُ الذي قبْلَ يومِك، وهو مبنيٌّ على الكسر في أشهر المذاهب. تقول: (ذهبَ أمْسِ إلى السوق) و(ذهبَ أمسِ بما فيه)، فالأول في موضع النصب والثاني في موضع الرفع، وكلاهما مبنيّ على الكسر مادمتَ قد أردتَ به وقتاً بعينه وهو اليوم الذي مضى قبل يومك. على أنك قد تأتي بـ (أمس) هذا فتعني به اليومَ القريب أيضاً على المجاز، وقلّما نُبِّه عليه. قال شبيب بن عوانه:

قضى بيننا مروانُ أمسِ قضيةً
فما زادنا مروانُ إلا تنائيا

فقد جاء الشاعر بـ (أمس) مبنياً على الكسر، وأراد به اليومَ القريبَ، لا اليوم الذي قبل يومه خاصة. قال المرزوقيُّ في (شرح الحماسة): ((وقوله (أمس) تقريب لزمان فعلِهِ... وهذا كما تقول فلان بالأمس يفعل كذا)).

ولا يخفى أن قولك (بالأمس) لا يعني أقربَ يومٍ سبق يومَك خاصة، وإنما يعني يوماً مضى قبل يومك.

وعلى هذا تقول: (رأيتُه البارحةَ)، إذا قصدتَ الليلةَ الماضية، و(برحتُ المكانَ وبارَحْتُه). كما تقول: (رأيته أمسِ)، مبنياً على الكسر إذا قصدت اليوم الذي سبق يومك خاصة، و(رأيته بالأمسِ)، أي: في يومٍ مضى.

٤٢. أمس واليوم (من كتاب: لغة العرب)

في الكلام على (أمسِ) و(اليوم) مسائلُ أهمُّها:

أولاً: (أمسِ) مبنيٌّ على الكسر في أشهر المذاهب. تقول: (سافرتُ أمْسِ)، و(مضى أمْسِ بما فيه). فالأولُ مبنيٌّ على الكسر في موضع النصب على الظرفية، والثاني مبنيّ على الكسر في موضع الرفع

على الفاعلية. ويراد بـ (أمسِ)، اليوم الذي مضى قبلَ يومِكَ خاصة، وقد يُستعمل فيما قبله مجازاً. فإذا أدخلتَ عليه الألف واللام قلتَ: (الأمس)؛ فدلّ على يومٍ من الأيام السابقة، وأعْرَبْتَهُ بحَسَبِ موضعِهِ من الكلام نصباً ورفعاً وجراً. تقول: (كنتُ بالأمسِ قاضياً)، و(مازال الأمسُ يَعِظُ ويُوحِي بالعِبَر)، و(أحْبَبْتُ الأمسَ وذِكْراه)، فتجرُّ الأولَ وترفعُ الثاني وتنصِبُ الأخير. فإذا أضفتَ (أمس) كان كـ (الأمس) مُعْرَباً. تقول: (مَضى أمسُنا بما فيه)، كما تقول: (مضى الأمسُ بما فيه). ويُعَدّ (أمسِ) المبنيّ على الكسر معرَّفاً لدلالته على يومٍ بعينه. فإذا استُعمل منكّراً أُعْرِبَ أيضاً، تقول: (كلُّ غَدٍ صائرٌ أمْساً).

ثانياً: إذا أراد الكتّاب اليومَ الذي قبل أمسِ، قالوا: (حَدَث ذلك أمْسِ الأول)، أي: في اليوم الذي يَسبق اليومَ الذي قبل يومِك. ففي (الصحاح): ((تقول ما رأيته مذ أمسِ، فإن لم تَرَهُ يوماً قبل أمسِ قلت: ما رأيته مذ أوّلَ من أمس)).

أما قولُ الكتّاب: (حَدَث ذلك أمسِ الأول) فخطأ.

وأما قولُهم: (حدث ذلك أوّلَ أمس) فقد جاء في الشعر، ولكن بمعنى غير المعنى الذي يريده الكتّاب.

قال البحتري في سينيّته المشهورة:

وكأن اللقاءَ أوّلَ من أمـــ
ـس ووَشكُ الفراقِ أولَ أمسِ

فقوله: (أوّل أمس)، يعني الساعاتِ الأولى من أمس. أي كأنّ اللقاءَ جَرَى في اليومِ الذي قبل أمسِ، والفراقَ أمسِ، فليس بينهما إلا يومٌ، فما أقصرَ ما بينهما.

ثالثاً: إذا أردت اليومَ الذي يَسبق اليومَ الذي قبل أمسِ قلت: (جرى ذلك مذ أوّلَ من أوّل من أمس) كما في (الصحاح). ولا يُقالُ هذا التعبيرُ إلا ليومين قبل أمس.

رابعاً: يُستعمَل (اليوم) ظرفاً، فتقول: (قيامُكَ أمسِ حَسَنٌ، وهو اليومَ قبيحٌ). ويدلّ (اليوم) بالألف واللام على زمان الحال. وكذلك (الآن) أو (الساعة)؛ فإنهما للزمان الحاضر. تقول: (جئتُ الآنَ)، و(تكلّمتُ الساعةَ).

و(الآنَ) ظرف مبنيٌّ على الفتح، تقول: (مِن الآنَ)، و(مذ الآنَ)، و(منذ الآنَ)، و(حتى الآنَ)، و(إلى الآنَ)، فيكون مبنياً على الفتح في موضع الجرّ. فإذا قلت: (آنَ آنُكَ)، أي: حانَ حِينُكَ، دلّ على الوقت والأوان، فأعْرِبْ.

٤٣. إمَّعَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٥)

إذا انقاد الرجلُ دوماً فأْتَمَرَ بما أُمِر به، وأذعن لِما طُلب منه، وفعَلَ ذلك طائعاً قيل إنه (رَجلٌ طَيِّعٌ) بفتح الطاء وتشديد الياء المكسورة، و(رجلٌ مِطْواعٌ) بكسر أوّله، و(رَجلٌ مِطْواعةٌ). كما يقال إنه (مِذْعانٌ) بكسر أوّله، وإنه (طَوْعُ العِنان) بكسر العين، و(سَلْسُ القِياد) بكسر القاف.

وإذا وافق الرجلُ سواه على كلِّ أمر، وشايَعَه في كل رأي، وتابَعَه كلَّ المتابعة قيل إنه (رَجلٌ إمَّعَة) بكسر الهمزة وتشديد الميم المفتوحة، أي يَتْبع لضعفه كلّ أحد. ويجري مع كلِّ رأي.

ويقولون كذلك: (رجلٌ إمَّعِيّ) بياء النسب، كما يقولون: (رجلٌ مَعْمَعِيّ) كما جاء في (سِفْر السعادة) للإمام السخاوي، وقد جاء في (الأساس): ((وفلان مَعْمَعيٌّ: لا رأي له، يقول لكلِّ أحدٍ أنا معك)). وجاء في (النهاية) لابن الأثير: ((الإمَّعَة بكسر الهمزة وتشديد الميم الذي لا رأي لَه، فهو يتابع كلَّ أحدٍ على رأيه، والهاء فيه للمبالغة. ويقال: فيه إمَّعٌ أيضاً، ولا يقال للمرأة إمَّعَة. وهمزتُه أصلية، لأنه لا يكون (إفعَلٌ) وصفاً، وقيل هو الذي يقول لكلِّ أحدٍ أنا معك)). قال ابن الأثير: ((ومنه حديث ابن مسعود ﷺ، لا يكونَنَّ أحدُكم إمَّعَة، قيل وما الإمَّعَة؟ قال: الذي يقول أنا مع الناس)).

ويُثْبَتُ (إمَّعَة) في المعاجم، في باب الهمزة مع الميم، لأن في الصفات (فِعَّلَة) وليس فيها (إفعَلَة). وجاء عن العرب قولُهم: (رَجلٌ إمَّرٌ ورجلٌ إمَّرَةٌ) بكسر الهمزة وتشديد الميم المفتوحة. قال السخاوي: ((إمَّرَة مثل إمَّعَة، هو الضعيف الذي يأْتَمِرُ لكلِّ مَن يأمُره، وكذلك الإمَّر، قال امرؤ القيس:

ولست بذي رَثْيةٍ إمَّرٍ إذا قيد مُستكرهاً أصحبَا

و(الرَّثْيَة) بفتحٍ فسكون، الضعف والفتور، و(أصحب) انقاد بصعوبة. فتأمّل.

٤٤. أَمَل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨)

تقول: (أَمَلْتُ الشيءَ آمُلُهُ)، كطلبتُه أطلُبه، إذا رجوتَه. كما تقول: (أمَلتُ الرجلَ آمُلُهُ) إذا رجوتَ خيرَه. ففي (المصباح): ((أمَلته أمَلاً من باب طلب، ترقّبته، وأكثر ما يُستعمل الأمَل فيما يُستبعد حصولُه، قال زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها والرجاء بين الأمل والطمع)).

وبحث هذا العدناني في معجم الأخطاء الشائعة فقال: ((ويقولون أمَلَ بفلان... والصواب أمَلَ فلاناً)).

أقول: إذا أردت بقولك: (أمَلْتُ بفلان) رجوته، فهو خطأ، لأن الفعل يتعدى إلى المأمول والمرجُوِّ عامةً شخصاً أو شيئاً، بنفسه.

لكنك تقول: (أمَلتُ به) على حذف المفعول إذا كان المقام يحدِّده، والتقدير (أمَلتُ به الخيرَ)، والباء هنا للاستعانة. ولكلِّ حرفٍ من الحروف الجارّةِ معانٍ مطّردة لا يُحتاج في إعمالها إلى المعاجم، وذلك كقولك: (بلغت بك ما أريد)، و(نلت بك ما كنت أرجو). وهكذا تقول: (أمَلْتُ منه) وإن لم تذكره المعاجم. فالمعاجم لم تنص على تعدية (لقي وعلق وعرف وأصاب) بـ (مِن)، وقد قيل مع ذلك: (لقيت منه جهداً) و(علقت منه بسبب) و(عرفت منه الإقدام) و(أصبت منه مغنماً). وفي (نهج البلاغة ١٨٨/٢): ((الخير منه مأمول، والشر منه مأمون)).

فثبت بذلك صحة قولك: (أمَلْتُ منه الخير)، و(أمَلْتُ به كلَّ خير). وفي هذا دليلٌ قاطع، ولو لم يَحْتَجْ في الأصل إلى دليل.

٤٥. تأمّل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤)

في العربية: (أمَل الشيءَ يأمُلُهُ)، كطلَبه يطلُبه،

تقول: (أمَلت لصديقي الخير)، أي: توقّعته.

و(أمَّل الشيءَ يؤمِّلُه) بالتشديد، وهو الغالب في الاستعمال، تقول: (أمّلْتُ لأخي التوفيقَ فيما يسعى إليه)، أي: رَجَوْت، و(أنا أؤمِّل ذلك لأصدقائي جميعاً). وتقول: (أمَلت فلاناً وأمّلته) بالتشديد، إذا توقّعت أو رجوت خيرَه. والفعلان متعدِّيان وقد تقدّم ذلك.

ويقول الكتّاب حيناً: (أمَلْت في الخير) أو (أمَلت في النجاح)، ولا وجْهَ له. والصواب: (أمَلْتُ الخيرَ أو النجاحَ)، بالتخفيف والتشديد، فالخير أو النجاح مأمولٌ ومؤمَّل. ونقول إلى ذلك: (أمَلْت منه الخير)، و(أمَلت له النجاح)، فالخير مأمول منه والنجاح مأمول له.

ويقول الكتّاب أيضاً: (فلان يتأمَّل بالنجاح). والخطأ فيه من وجهين:

الأول: أن (التأمُّل) معناه: إدامة النظر، لا الرجاء.

والثاني: أن (تأمَّل) فعلٌ متعدٍّ. ففي (المصباح): ((تأمّلتُ الشيءَ: إذا تدبّرته، وهو إعادة النظر فيه مرةً بعد أخرى حتى تعرفه)).

ولذا قُلْ: (أمَلْتُ الخيرَ أو النجاحَ) بالتخفيف أو التشديد، و(تأمّلتُ وجهَ فلان).

٤٦. الأم

(نشرت بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٧)

(الأُمّ) بالضم والتشديد: الوالدة، وقيل الأُمَّة والأُمَّهَةُ بزيادة الهاء أيضاً. ففي (اللسان): ((الأُمّ والأُمَّة: الوالدة)). وفيه ((قال ابن سيده: الأُمَّهَةُ كالأمّ، الهاء زائدة لأنه بمعنى الأمّ)). أما جَمْعُه، فهو على (أمَّهات)، و(أُمّات).

ومن الأئمة من فَرَّقَ بينهما، فجعل الأولَ لمن يَعقل، والثانيَ لما لا يعقل. وهو الأكثر.

ومنهم من ساوى بينهما، فجعلهما لمن يَعقل وما لا يعقل. قال الجوهري في (الصحاح): ((أُمّ الشيءِ: أصلُه، ومكّةُ أُمُّ القرى. والأُمُّ: الوالدةُ، والجمعُ أُمّات... وأصل الأُمّ: (أُمَّهة)، ولذلك تُجمَع على (أمهات)... وقال بعضهم: الأمهات للناس، والأمّات للبهائم)). وفي (القاموس): ((ويقال للأمّ: الأُمَّةُ، والأُمَّهَةُ، والجمع أمّات وأمّهات)). ومَن جَمَعَ (الأم) على (أمّات)، جَعَلَ تصغيرَها (أُمَيمَة)، ومن جمعها على (أُمَّهات)، جعل تصغيرَها (أُمَيْهَة). ففي (اللسان): ((ويقول بعضُهم في تصغير (أُمّ) (أُمَيْمَة)، قال: والصواب (أُمَيْهَة)، تُرَدُّ إلى أصل تأسيسها)). وأردف: ((ومَن قال (أُمَيْمَة) صَغَّرَها على لفظها، وهم الذين يقولون: أمّات)).

وثمّةَ (الأُمّيّ)، وهو نسبة إلى (الأمّ)... ففي (اللسان): ((قال أبو إسحاق: معنى (الأُمّيّ) المنسوبُ إلى ما عليه جَبَلَتْه أمُّه، أي: لا يَكتب، فهو في أنه لا يكتب أمّيّ، لأن الكتابةَ مكتسبةٌ، فكأنه نُسب إلى ما يولد عليه، أي على ما ولدته أُمُّهُ عليه)). وفي (المصباح): ((الأُمّيّ في كلام العرب الذي لا يُحْسِن الكتابةَ، فقيل نسبة إلى الأم لأن الكتابة مكتسبة، فهو على ما ولدته أمه...)).

٤٧. أنس به وأنس إليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٣)

(الأُنْسُ) ضد الوَحْشَة، و(أَنِسَ بالشيء أُنْساً) ضد استوحش. ونصُّ المعاجم غالباً أن (أَنِس) يتعدى بالباء. لكنه شاع تعديته بـ (إلى) أيضاً فما وجه ذلك؟

أولاً: الأصل في (أَنِس) أن يتعدى بالباء. قال ابن السِّكِّيت: ((وقد أَنِستُ به آنَسُ، وأَنَسْتُ به آنَس أَنَساً)). أي إن ماضي الفعل يأتي بكسر العين وفتحها. وفي (الصحاح) و(أفعال ابن القوطية): (أنست به) أيضاً. لكنه يتعدى بإلى كذلك. ففي (الأساس): ((وأنست به واستأنست به، وأنست إليه واستأنست إليه)).

ثانياً: أنكر بعض النقاد (أنس إليه). فقد أخذ الأستاذ أسعد خليل داغر على الكتّاب قولَهم: (يأنسون إلى ذلك الوطن)، وجعل صوابه: (ويأنسون بذلك الوطن ويصبون إليه). والتعديةُ بـ (إلى) صحيحةٌ كما رأيت.

ولكن ما تخريج هذه التعدية؟

أقول: الرأيُ أنه على تضمين (أنس به) معنى (مال إليه واطمأن)؛ فقد قالوا: (سكن إليه، واطمأن إليه، وركن إليه، وانبسط إليه)، وجعلوا كلَّ ذلك من المجاز، كما جاء في (الأساس). على أن الزمخشري قد قَرَنَ (أنس به) بـ (أنس إليه) فقال: (وأنست به واستأنست به، وأنست إليه واستأنست إليه). وكان من حقه أن يفرِد تعديةَ الفعل بـ (إلى) فيسلكه في المجاز، كما هو شأنه في أمثاله. وكذلك فعل في (استأنس له وتأنّس: تَسَمَّعَ)؛ فلم يذكره في المجاز. وهو الإمام الذي تفرّد في (أساسه) بتمييز المجاز من الحقيقة. ولعلّ عذرَه أنّ المجازَ فيه واضحٌ بَيِّنٌ مشهور.

ثالثاً: قد عُدِّيَ (استأنس) بالباء أصلاً، ثم عُدّي بـ (إلى) مجازاً فقالوا: (استأنس إليه)، كما عُدّيَ باللام في مجازٍ آخر فقالوا: (استأنس له) بمعنى تسمَّع له.

رابعاً: لا يُفرِّق الأئمةُ في النصّ بين (أنس به) و(إليه). لكني أرى في الأول الأُلفةَ والدنوَّ، وفي الثاني الميلَ والاطمئنانَ مع الألفة.

٤٨. إنسان وإنسانة (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١)

(الإنسان) في الأصل اسمُ جنس يقع على الذكر والأنثى، وقد اختُلف في أصلِه؛ فقيل: من (الأُنس) فالهمزة أصلية، وقيل: من (النسيان) فالهمزة زائدة.

ويسأل الكتّابُ أيؤنِّثُ لفظُ (الإنسان) فتلحق به التاء ويقال (إنسانة) بوجهٍ من وجوه العربية؟

أقول: لا شك أن الأصلَ في الأسماء الجامدة ألاّ تؤنّثَ تأنيث الصفات المشتقة، لأن الاسمَ يَقع فيها على الذكر والأنثى، ولكنْ قد يُلجئك الاستعمالُ أن تقول: (خالدٌ إنسان) فتُوقِعَ (الإنسان) موقعَ الصفة المشتقة، وتعني بهذا أنه يتصف بما يَجدر أن يَتّسِمَ به كلُّ إنسانٍ من مروءةٍ وشهامةٍ ونبل. وقد قال العرب: (خالدٌ أسد)، فعنوا: أنه كالأسد شدةً وجُرأة، وقال الشاعر [عمران السدوسي]:

أَسدٌ عَلَيَّ وَفِي الحُروبِ نَعامَةٌ

زَبداءُ تجفلُ مِن صَفيرِ الصافِرِ

وجاء في (نهج البلاغة): ((لا تكونَنَّ عليّ سَبعاً ضارياً))، فيدفعك كلُّ هذا إلى أن تقول: (سعاد إنسانةٌ) فتصف بالجامد كما وصفوا، وتعني بذلك أنها تتصف حقاً بما يُتَصَوَّر أن تنطوي عليه كلّ امرأةٍ من حنانٍ وعطفٍ ونبل، ولهذا وجْهٌ من العربية قائم. وقد جاء في قول شاعر: (مشبرة العرقوب إشفى المِرفق)، و(المثبرة) الشوكة، و(العرقوب) عَصَب غليظ فوق العَقِب، و(الإشفى) المخرز، وقد وُضِعَ موضع صفةٍ مشتقة هي (الحادّ)، أي: (شوكة العَصَب حادّة المرفق). وقد أجاز ابن جنّي في (الخصائص) تأنيثَ (إشفى)، فقال: (يقال إشفاة المرفق كما تقول حادّة المِرفق)، إذا أُريد المبالغة في الوصف. وعلى هذا صَحّ قولك: (سعاد إنسانةٌ) بوجهٍ من الوجوه.

أما سماع ذلك من العرب فقد اختُلف فيه، فقيل: إنه لم يُسمع من ثقة، وقيل: بل سُمع. وقد أقرّ هذا صاحبُ (التاج)، وأورد على ذلك قولَ الشاعر كاهن الثقفي:

إنسانةُ الحي أم نَدمانة السَّمُر

بالنِّهي رَقّصها لحنٌ من الوَتَر

و(الندمان): المنادم على الشراب، و(النِّهي): الغدير.

ورُوي عن ابن سكرة من شعراء (يتيمة الدهر): (في وجه إنسانةٍ كَلِفْتُ بها). وروي نحو ذلك عن المتنبي. فتأمّل.

٤٩. أَنِف

(نشرت بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٦)

اختلف النقادُ في (أَنِفَ) بالكسر، بوزن (تَعِبَ)، أيأتي لازماً ومتعدياً؟ وإذا صَحَّ مجيئُه بالوجهين، فهل يتفق معناه فيهما؟

أقول: أكثر النقاد على أن (أَنِف) لازمٌ ومتعدٍّ. أما معناه فيهما فعندي أنه مختلف، خلافاً لما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد والأستاذ العدناني.

فإذا كان بمعنى (أبى أو تنزّه) فهو لازمٌ ومتعدٍّ. قال ابن القوطية: ((وأَنِفْتُ من الشيء أَنَفاً وأَنَفة... تنزّهت عنه)). فأتى به لازماً بمعنى الإباءة والتنزّه. وقال وهب ابن الحارث:

لا تحسبني كأقوام عبثت بهم

لن يأنفوا الذل حتى يأنفَ الحُمُرُ

فأتى به متعدياً بمعنى الإباء والتنزه.

وإذا كان بمعنى: (غضب)، فهو لازم أبداً. قال ابن القوطية: ((وأنفت من الشيء: غضبت)).

وإذا كان بمعنى: (كَره)، فلا يأتي إلا متعدياً، كما في (التهذيب) و(المُحْكَم) و(المُخصَّص) و(اللسان). ففي (اللسان): ((وأَنِفَ الطعامَ وغيرَه أنفاً: كَرِهَهُ)). وأكّد ذلك فقال: ((وقد أنف البعير الكلأ إذا أَجِمَهُ)). و(أَجِمَ) بمعنى: كَرِه.

وقد يَسمح بعضُ الأئمة في ضبط المعنى؛ ففي (اللسان): ((قال أبو زيد: أَنِفْتُ من قولك أشد الأنف، أي: كَرِهْت)). فأتى بـ (أنف) لازماً، وذهب إلى أنه بمعنى كره، وانفرد بذلك، و(أَنِف) هاهنا كما

هو واضح أقربُ إلى معنى غَضِبَ من كَرِهَ. فتأمّل.

٥٠. آنفاً

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتّاب: (قلتُ هذا آنِفاً، وذكَرْتُه آنِفاً، والمذكور آنفاً) أي: قبل قليل، أو مذ ساعة، وهو تعبيرٌ صحيحٌ لا عَيبَ فيه. ففي (اللسان): ((وفعلتُ الشيءَ آنِفاً، أي: في أول وقتٍ يَقْرُبُ منّي))، و((جاؤوا آنفاً، أي: قُبَيْلاً)) بضم القاف وفتح الباء على صيغة التصغير. وفي (الأساس): ((أتَيْتُهُ آنِفاً)).

على أنهم يُخطِئون حين يقولون: (الآنف الذكر)، وتصحيحُه أن يقولوا: (المذكور، أو المتقدم ذكره، أو المذكور آنفاً)؛ لأن (آنفاً) إنما جاء في كلام العرب ظرفَ زمان، ولم يُشتقّ من (أنِفَ) الثلاثي، فـ (أنِفَ منه): استنكَفَ وتَنَزّه، وأنِفَ البعيرُ إذا اشتكى أنْفَهُ، وأنِفَ الرجُلُ: عَجَّلَ في أمره، وأنِفَهُ: كَرِهَهُ، وأنَفَهُ: أصابَ أنْفَهُ.. وليس بين هذه المعاني وبين الظرف المذكور علاقةٌ أو اتصال.

ويقول الكتّاب: (فعلْتُ أو قلتُ ذلك مُسْبَقاً) بضم الميم وفتح الباء على صيغة اسم المفعول، وليس قولُهم هذا صحيحاً. وقد أقرّ الناقدُ في برنامجه اليومي هذا التعبير إذ قال: (قلت قولاً مُسْبقاً، وهذا جائزٌ في الاشتقاق والمعنى)، وسترى أنه لا يَسُوغُ مَعْنىً ولا اشتقاقاً. لأمور أهمها:

أولاً: احتجّ الناقدُ بالمعجم الوسيط. وقد جاء فيه ((أسْبَقَ القومُ إلى الأمرِ: بادروا)) والفعل هنا لازم، والغريب أنّ الناقدَ جاء به متعدياً ولم يأتِ (المعجم الوسيط) بـ (أسبق) متعدياً، بل جاء لازماً، ونقل كلامَه عن معجم (التاج) بالحرف.

وفي (اللسان): ((أسْبَقَ القومُ إلى الأمر وتسابَقُوا: بادروا)). والفعل هنا لازم أيضاً. وليس بين المعنى الذي يُفيده (أسبق) في هذا النص وبين ما يريده الكتّاب اتصال. فالذي يَعْنِيه الكتّابُ من قولهم: (قلتُ ذلك مسبقاً)، أنهم قالوا قولاً قبل أن يُقْدِمُوا على أمرٍ أو يَمْضُوا فيه، وهكذا قولهم: (اشترطنا ذلك مسبقاً)، وليس في تعبيرهم هذا ما يدل على مبادرةٍ أو سباق، كما تفيد (أسبق) في نص المعاجم.

ثانياً: لا يَصِحّ قول الكتّاب: (قلته مسبقاً) من حيث الاشتقاق. لأن اسم المفعول لا يأتي من فِعْلٍ لازمٍ إلا إذا أُلْحِقَ به جارٌّ ومجرور. تقول: (أسْبَقْتُ إلى الأمر فالأمرُ مُسْبَقٌ إليه)، لا: مُسْبَق.

ثالثاً: إذا أراد الكتّاب أن يُعبِّروا عن قولٍ قالُوه أو أمرٍ أجْرَوْهُ فيما مضى فلهم أن يقولوا: (فعلتُ ذلك أو قلتُه سالفاً)، ففي (الصحاح): ((سَلَفَ يَسْلُفُ سَلَفاً مثال طَلَبَ يَطْلُبُ طَلَباً، أي: مَضَى)). وفي (اللسان): ((وقلت كذا آنفاً وسالفاً)). وفي التنزيل: ﴿إلاّ ما قدْ سَلَفَ﴾ [النساء ٢٢ و٢٣] أي: ما تقدم من فعلكم، كما جاء في (مفردات الراغب).

٥١. آنِيَة

(آنية) جمع (إناء)، كأَرْدِيَة جمع رداء، وأخبية جمع خباء، وأكسية جمع كساء، وأسقية جمع سقاء.

ويَظُنّ بعضُهم أن (الآنية) اسمٌ مفرد، كما هو في

قولهم: (أَحْضِرْ معك كلَّ آنيةٍ تجدها). وقد أشار إلى ذلك الخفاجي في (شفاء الغليل).

أما (الأواني) على (فواعل) فهو جمع الجمع. قال الفيومي في (المصباح): ((الإناء والآنية: الوعاء والأوعية وزناً ومعنى، والأواني جمع الجمع)). وعليه نصّ المعجمات.

٥٢. الأهل والآل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢)

(الأهل) اسمٌ وُضِعَ في الأصل للجماعة، كقولك: (سافر أهلنا إلى المغرب). و(أهل الرجل) أقربُ أقاربه، وجَمْعُ الأهل: (أهلون)، وهو يجمع تكسيراً على (الآهال) بالمد، و(الأهالي) بزيادة الياء في آخره على غير قياس. ويُستعمل (الأهل) للواحد في مثل قولك: (فلان أهلُ الإحسان والخير).

وثمّةَ (الآل) بالمد، وهو اسمُ جَمْعٍ بمعنى (الأهل). تقول: (هؤلاء أهلُ الرجل)، كما تقول: (هؤلاء آلُ الرجل). وذهب بعضُهم إلى أن الهمزة في (الآل) مُبْدَلَةٌ من الهاء في (الأهل). قال ابن جنّي في كتاب (التصريف): ((وأُبْدِلَتِ الهمزةُ أيضاً من الهاء، قالوا (آل)، وأصله: أهل، فأُبدلت الهاءُ همزةً فصارتْ (أأل)، ثم أبدلوها ألفاً فقالوا (آل). وتقول في تحقير (آل): (أُهَيْل)، على مذهب الجماعة، و(أُوَيْل) في قول يونس)). على أن (الآل) لا ينزل منزلةَ (الأهل) في كلِّ موضعٍ؛ فأنت تقول: (هؤلاء أهلُ العلم)، لا: (آلُ العلم)، و(هؤلاء أهلُ مصر وأهلُ العراق وأهل الشام)، لا: (آل مصر والعراق والشام).

ومن الأئمة مَن جَعَلَ (الآل) من (أول) كما في (الصحاح)، وعليه قول يونس.

٥٣. قام بإعالته، لا: قام بأَوَده

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢١)

يقول بعض الكتّاب: (وقد اعتاد خالدُ أن يَقومَ بأَوَدِ قريبه حتى بلغَ سنّ الرشْد). وهم يَعنون أنه اعتاد أن يقوم بكفالته وإعالته، وأن يَكفيَه معاشَه ويَسدّ حاجتَه. وهو خطأ شائع يَرِدُ في كلامٍ كثيرٍ من الأدباء.

وحقيقة الأمر أن (الأَوَد) بفتح الهمزة والواو، لا يتصل بالمعنى الذي أرادوه هنا من قريب أو بعيد. فمعنى (الأَوَد) بفتح الواو: العِوَج؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأَوِدَ الشيءُ بكسر الواو، أَوَداً بفتحها، اعْوَجَّ)). وفي (اللسان): ((أَوِدَ الشيءُ بالكسر يأْوَد أَوَداً فهو آوِدٌ: اعْوَجّ، وتَأَوّدَ الشيءُ: تَعَوّجَ)).

ويَتبيّن بهذا أن (أَوِدَ) بمعنى (اعوّج)، وهو من باب تَعِبَ، و(الأَوَد) هو العِوَج أو الاعْوِجاج. فإذا قلت: (أقمت أَوَد فلان)، فأنت تعني أنك قَوَّمْتَ ما اعْوَجّ منه. ففي (النهاية) لابن الأثير: ((في صفة عائشة أباها، رضي الله عنهما، وأقام أَوَدَهُ بِثِقافِهِ. الأَوَد: العِوَج. والثقاف: تقويم المِعْوَجّ)). وجاء في موضعٍ آخرَ من (النهاية): ((الثِّقاف: ما تُقَوَّم به الرماح، تريد أنه سَوّى عِوَجَ المسلمين)).

٥٤. الأوّل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٥)

(أوّل) بفتحتين مع تشديد الواو من (أَوَلَ)، فهو في الأصل (أأْول) بفتحٍ فسكون، قُلِبتْ إحدى الهمزتين واواً فقيل: (أَوّل) بوزن (أَفْعَل)، ومؤنثُه (أُولَى) بضمِّ أوّله بوزن (فُعْلَى) كأكْبَر وكُبْرَى.

ويُجمَعُ (الأَوّل) على (أَوَل) كأكبر وكُبَر، وعلى (أُوَّل) بضم الهمزة وتشديد الواو المفتوحة كأعْزَل وعُزَّل. ويُقال (أَوّلُون). قال تعالى ﴿والسَّابقُون الأَوَّلُون﴾ [التوبة ١٠٠]. أما جَمْعُ (الأُولَى) فهو: (أُوَل) بضم ففتح، ككُبْرَى وكُبَر، و(أُولَيَات) بضم أوله ككُبْرَى وكُبْرَيَات. ومنهم من ذهب إلى أنه من (وول) فهو في الأصل (أوأل)، ودليلُهم أنه جُمِعَ على (أَوَائل)، و(أَوَالِي) بالقلب. وقيل هو من (آل يؤول)، وقيل غير ذلك.

ومهما يكن من شيء، فإن (أَوّل) يرد في موضع من المواضع التالية:

١- أن يكون وصفاً له حكْمُ اسمِ التفضيل بمعنى (أسبق)، فيُمنَعُ من الصرف، فنقول: (هو أَوّلُ منك) بالرفع، كما تقول: (هو أَوّلُ الناس)، وتقول: (أبدأ به أَوّلَ الأمر) بالنصب. ويجوز فيه حذفُ المضاف إليه، تقول: (أبدأ به أَوّلَ) بالنصب دون تنوين، أي: أَوّلَ الأشياء، و: (أبدأ به أَوّلُ) بالبناء على الضم، أي: أَوّلُ الناس، وقال تعالى: ﴿كما خَلَقْنَاكُم أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام ٩٤، والكهف ٤٨]. و(أَوّلَ) نُصِبَ على الظرف لأنه أضيف إلى (مرة)، و(مرة) مصدرٌ استُعمل ظرفاً اتساعاً.

٢- أن يكون ظرفاً مُشرباً معنى الظرفية نحو: (أسفل) في قوله تعالى: ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ منكُم﴾ [الأنفال ٤٢]، لأنه صفة الظرف أو في حكمه. تقول: (ما رأيته منذ عامٍ أَوّلَ)، أي: ما رأيته عاماً قبل عامنا هذا، و: (كنت حاجاً عاماً أَوّلَ) بالنصب دون تنوين.

٣- أنه لا يراد به الوصف، فيكون اسماً منصرفاً، تقول: (لَقِيتُه عاماً أولاً)، تريد عاماً قديماً. وتقول: (ما لذلك أوّلٌ ولا آخِرٌ) بالتنوين، و: (ما تركتُ له أولاً ولا آخِراً). ولا يمنع هذا أن يُضمَّن معنى الظرف فتقول: (جاء فلانٌ أوّلاً) بالنصب على الظرفية بمعنى (قَبْلَ)، وهو منصرفٌ لعدم الوصفية، وهكذا قولُك: (أبدأ به أولاً).

٥٥. الآن

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٠)

إذا قلتَ: (جئتُ الآن)، فـ (الآن) ظرفُ زمان للوقت الذي أنتَ فيه، وهو مبنيٌّ على الفتح في محل نصب، على حدِّ قول النحاة. وقد قالوا: إن (الآن) على وزن (فَعَل) بتحريك العين كزمن، وأصلُه (الأوان) على وزن (فَعَال) كزمان، فحُذفتْ منها الألف وغُيِّرتْ واوُها إلى الألف.

وقد بحث ناقدٌ لغويّ هذا فقال: إن الألف واللام في لفظ (الآن) ملازمةٌ له لا تنفك عنه، ولا وجه لقولك: (آن) بلا ألفٍ ولا لام، بوجْهٍ من الوجوه.

أقـول: لـيس القـول ما قال، ذلك أنّ (الآن) مادام اسمـاً لـزمان الحـال، تلـزمُهُ الألفُ واللام، وهو مبنيّ عـلى الفـتح في محـل نصب، لكـنه إذا انفكّ عن هذا المعنى دلّ على مجرد الزمن. فقد قالت العرب: (الآنَ آنُك)، فَبَنَتِ الأوّلَ على الفتح، ودلّتْ به على الوقت الحاضر، ورَفَعَتِ الثاني ودلّتْ به على مجرد الزمن. كما قالت: (آنَ آنُك)، أي: حانَ حِينُك.

فثبـتَ بهـذا أن لفـظ (آن) يـأتي بمعـنى (حـين). وجـاء في مقدمة (كليلة ودمنة) قولُه: ((وذكر فيه شأن بَـرْزوَيْه مـن أوّل أمـرهِ وآن مولـدِه)). فـدلّ هذا أنّ لفظَ (آن) يكون مُعرَباً غيرَ مبنيّ بمعنى الزمن. فتأمّل.

٥٦. آونَة

(آونَـة) جَمْعُ (أوان)، كأزمنة جمْعُ زمان، وأمكنة جمـع مكان، وأطعمة جمع طعام، وأجوزة جمع جواز وهو صك المسافر.

ويَظن بعضُـهم (آونة) مفرداً، كما في قولهم: (هذا الأمـرُ لا يتيسّر كلَّ آونة)، وهو وَهْمٌ. والصواب: (هذا الأمـرُ لا يتيسّـر كـلَّ أوان). وقـد أشار إلى ذلك الشيخ إبراهيم اليازجي في كتابه (لغة الجرائد).

[و(كلّ) لا تُضافُ إلى الجمعِ المنكّر، و(آونة) جَمْعٌ منكّر، لا مفردٌ.

وتقـول: (فـلانٌ يصنـع ذلـك آونةً بعد آونة)، إذا كـان يَصنعه مـراراً ويَدعُـهُ مـراراً. وتقـول: (هذا أوانُ ذلـك)، أي هـذا هـو الزمان المختصُّ به أو بفعلِه. وقد أنشـد الحجـاج بـن يوسـف الـثقفي قـولَ الراجـز، يخاطب به أهل الكوفة:

هذا أوانُ الشّدِّ فاشْتَدِّي زِيَمْ
قد لَفَّها الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ
لَيْسَ براعي إبِـلٍ ولا غَنَمْ
ولا بجَزَّارٍ على ظهر وَضَمْ

و(الـزِّيَم) بكسـر ففـتح، اسـم فـرسٍ لا يَنصـرف لتعريفه وتأنيثه. ويقال: (رجُلٌ حُطَم) بضمٍ ففتحٍ، إذا كـان قليل الـرحمة للماشية. و(الوضم) ما يُجْعَلُ عليه اللحمُ من خشب.] (من كتاب: لغة العرب)

٥٧. أوى
(نشرت بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٧)

تقـول: (أَوَيْـتُ إلى مـنزلـه)، إذا نزلـتَ بـه، فإذا أردتَ تعديـةَ الفعل بنفسه قلت: (آوَيْتُ فلاناً) بالمدّ، إذا أنزلْـته عليك. ففـي (الأسـاس): ((اللهم آوِني إلى ظِلِّ كرمِكَ وعفوك... وما لفلان امرأةٌ تُؤْويه)).

وفي كـلام الكتّاب قولُهم: (أَوَيْتُ الرجلَ) إذا أنزَلَه عـلى نفسه، يُعَدُّون (أَوَى) كتعدية (آوَى) بالمدّ، فهل هذا صحيح؟

أقـول: قـد أنكـر ذلـك بعضُـهم كما جاء في (تقويم اللسـان) لابـن الجوزي، لكن المعاجمَ قد أنزَلَتْ (أَوَاهُ) مـنزلةَ (آوَاهُ) بـالمدّ. قـال ابن القوطية: ((أَوَيْتُ الرجلَ أُوِيّـاً بضـم فكسـر ويـاء مشـددة، وآوَيْتُ بالمدّ: أنزلْته عـلى نفسـك وضَمَمْته)). وجـاء في (النهاية): ((يقال: أَوَيْتُ إلى المنزل، وأَوَيْتُ غيري، وآوَيْتُه بالمدّ)). فثبَتَ بذلـك أنـك تقول: (أَوَيْتُه) دون مدٍّ، و: (آوَيْتُه) بالمدّ، بمعنى واحد.

لكنْ هل تقول: (أوَيْتُ المنزلَ) بمعنى أوَيْتُ إلى المنزل، كما تقول: حلَلْتُه وحلَلْتُ به، ونزَلْتُه ونزَلْتُ به.

أقول: جاء ذلك في (المصباح)، قال الفيّوميّ: ((أوَى إلى منزلٍ يأْوِي من باب ضرب... وربما عُدِّيَ بنفسِه فقيل: أوَى منزِلَهُ)). وجاء في (القاموس): ((أوَيْتُ منزلي وأوَيْتُ إليه، نزلْتُه بنفسي وسكنْتُه)).
وللفعل معنى آخر، تقول: (أوَيْتُ له) إذا رَقَقْتَ له وأشْفَقْتَ. قال ابن القوطية: ((أوَيْتُ لكَ أيّةً بتشديد الياء ومَأْويَةً بكسر الواو: رَقَقْت)). وفي (الأساس): ((وأوَيْتُ لفلانٍ: رَثَيْت له)).

٥٨. أيضاً

(نشرت بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٨)

(أيضاً) مصدرُ: (آضَ يئيض)، كباع يبيع، ومعناه: عاد ورجع. تقول: (وافيتُ دمشقَ العام الماضي، وهذا العام أيضاً)، أي: وافيتها العام الماضي، وعُدْتُ إلى موافاتها هذا العام.

ولكن ما إعراب (أيضاً)؟

(أيضاً) منصوبةٌ على المصدرية، وعامِلُها – أي فعلها – واجبُ الحذفِ سماعاً. فقد جاء في حاشية الأمير على (مغني اللبيب): ((وأيضاً مصدرُ آض إذا رجع، حُذِفَ عامِلُه وجوباً سماعاً)). ومن الأئمة من أجاز نصْبَ (أيضاً) على الحال. قال الشمنيّ: ((وكلمةُ (أيضاً) مفعولٌ مطلق حُذِفَ عامِلُه وجوباً سماعاً، أو حالٌ حُذِفَ عامِلُها وصاحِبُها)). على أن الأكثرين أن (أيضاً) في موقع المفعول المطلق المحذوفِ عامِلُه وجوباً كقولك: (سمعاً وطاعة)، إذ لا وجْهَ للحال في مثل قولك: (عند زيد مالٌ وعِلْمٌ أيضاً)، ومجيءُ المصدر حالاً مقصورٌ على السماع.

وجاء لناقدٍ في كلمةٍ يومية قولُه: ((إعراب (أيضاً) حال، وصاحبُ الحال يَسبقها)). وهو يعني أن (أيضاً) حالٌ، وأنه لا بدّ أن يتقدّمَها فِعْلٌ وفاعل، فيكون الفاعلُ المتقدِّمُ صاحباً للحال. وليس هذا صحيحاً. فقد رأيتُ الأكثرين على أن (أيضاً) مفعولٌ مطلق حُذِفَ عامِلُه وجوباً. ومَن قال بجواز مَجيئِه حالاً نصَّ على أن الحال هنا قد حُذِفَ عامِلُها وصاحِبُها وجوباً، فكيف يَشترطُ الناقدُ أن يَتقدَّمَ ذِكْرُهُما. وانظرْ إلى ما قالَه الجاحظ في كتابه (العثمانية): ((وأيضاً فإن أولئك اجتمع عليهم مع فراقِ الألف مَشقةُ الخاطر)). فأتى بقولِه: (أيضاً) في صدر الكلام.

أما ما اشترطوه في استعمال (أيضاً)، فقد جاء في (الكلّيات) إذ قال: (("أيضاً" مصدر "آض"، ولا يُستعمل إلا مع شيئيْن بينهما توافُقٌ، ويمكن استغناءُ كلٍّ منهما عن الآخر، فخرج نحو: (جاءني زيد أيضاً)، و: (جاء فلانٌ ومات أيضاً)، و: (اختصم زيد وعمرو أيضاً)، فلا يقال شيءٌ من ذلك)). فتأمّل.

حرف الباء

٥٩. الباءُ الزائدةُ حشواً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣)

اعتاد الكتّاب أن يَزيدوا (الباء) فيُعدّوا بها كثيراً من الأفعال المتعدية بنفسها. أعني التي تباشر مفعولاتها فلا تحتاج معها إلى صلة. من ذلك قولهم: (أكّد فلان بأن الأمر متعذر)، والصحيح: (أكّد فلان أن الأمر متعذر) بحذف الباء. وقد يقولون: (أكّد فلان على أن..)، والصواب حذف (على)، لأن (أكّد) بتشديد الكاف، فِعْلٌ يباشر مفعولَه بلا جارّ.

وقد دفع هذا ناقداً لغوياً إلى القول في كلمة يومية: (فإذا جاءت أن المصدرية بعد الأفعال: زعم، قال، صرّح، أكّد، فلا حاجة إلى حشو الباء..).

أقول: إن مِن هذه الأفعال ما يتعدى بالباء حقاً، ولا يُعدّ إدخال الباء على (أن) المصدرية بعدها حشواً، بحال من الأحوال.

وقد عرف الناقدُ شيئاً، وغابتْ عنه أشياء، فأنت تقول: (زعم فلانٌ كذا)، بمعنى (ادّعى)، لكنك تقول: (زعم فلان بكذا)، بمعنى (ضمن). ففي (الأساس): ((وزعمت به كفلت زعامة، وأنا به زعيم)). وتقول: (قال فلان كذا)، بمعنى (حكى ونطق). ولكنك تقول: (قال فلان بكذا)، إذا كان معناه: (اعتقد وحكم)، كقولك (إنهم يقولون بهذا الرأي)؛ أي: يأخذون به ويَحْكُمون. ففي (النهاية): ((سبحان الله الذي تعطّف بالعز وقال به.. وقيل معناه: حكم به؛ فإن القول يُستعمل بمعنى الحكم)). وفي (الكلّيات): ((وقال به: حكم واعتقد)). وفي (نهج البلاغة): ((لا خير في الصمت عن الحكم. كما أنه لا خير في القول بالجهل)). وهكذا (صرّح). فلا وجه لمنع الناقد تعديته بالباء. ففي (الأساس): ((وصرّح بما في نفسه))، ومثل ذلك في (القاموس).

فأنت تقول: (صرّحت به، وجهرت به، وأعلنت به)، كما تقول: (صرّحته، وأعلنته، وجهرته)، بهذا المعنى. فالأفعال الثلاثة هذه تتعدى بالباء وبنفسها. فتأمل.

٦٠. الباءُ الزائدةُ لغةً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٣)

تدخل الباءُ على خبر (ليس)، ويقال إنها زائدةٌ والمجرور بها في محل نصب، لأنه خبر (ليس). فإذا عَطَفتَ على المجرور قلتَ: (لستُ بقارئٍ ولا كاتبٍ)، بجرِّ (كاتب) كما جُرّ (قارئ). ولكن هل يصحّ أن تقول: (لست بقارئ ولا كاتباً) بنصب (كاتب)، كما يقولُه الكتّاب حيناً.

أقول: في ذلك مسائل أهمها:

أولاً: تأتي الباء زائدةً وتكون زيادتُها مَقِيسَة.

فأما المقيسة ففي خبر (ليس): وقد جاء في التنزيل: ﴿أَلَيْسَ اللّهُ بكافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر ٣٦].

وفي خبر ما الشبيهة بليس، ففي التنزيل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بظلاّمٍ لِلْعَبِيد﴾ [فصلت ٤٦].

وخبر لا الشبيهة بليس أيضاً كقول الشاعر سواد بن قارب:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً

وفي خبر فعلٍ ناسخٍ منفِيٍّ كقول الشاعر [الشنفرى]:

وإن مُدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وأما غير المقيسة ففي قولك: (حسبك بزيد)، أي: حسبك زيد، و ﴿كَفَى باللّه شَهيداً﴾ [النساء ٧٩ و ١٦٦ والفتح ٢٨] أي: كفى اللّهُ شهيداً. ويقول النحاة في إعراب هذا: (كفى: فعلٌ ماضٍ، والباء حرفٌ زائد غير متعلق بشيء. ولفظ الجلالة مجرور بالباء لفظاً، مرفوع محلاً، فاعل كفى) هذا هو المشهور، وقد جاء البيتان في (الجنى الداني) للمرادي.

ثانياً: إذا دخلت الباء على خبر (ليس)، وعُطف على الخبر اسمٌ، كقولك: (ليس زيد بقائم ولا قاعد)، جاز نصبُ المعطوف باعتبار محل المعطوف عليه وهو النصب، وجاز جرُّه باعتبار عطفه على مجرور.

ومن النصب قول عقيبة الأسدي:

مُعاويَ إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجبال ولا الحديدا

ومعنى (أَسْجِحْ): ارْفق. وهو من شواهد (كتاب سيبويه ٣٤/١): ((لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها، ولكان نصباً)). والشاعر جاهلي إسلامي وهو يخاطب معاوية ابن أبي سفيان. وقولُه: (معاويَ) ترخيم الاسم حذف آخره تخفيفاً.

ثالثاً: يتبيّن مما تقدم صحّةُ قول الكتّاب: (لستُ بقارئٍ ولا كاتباً)، بنصب (كاتب) باعتبار محل المعطوف عليه وهو النصب، على أن قولك: (لست بقارئٍ ولا كاتبٍ)، بجرِّ (كاتب) لعطفه على لفظ (قارئ) هو الأَوْلى، لأن العطف على اللفظ، كما يقول النحاة، أقوى من العطف على المحلّ.

٦١. البؤساء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٤)

في اللغة: (بَئِسَ) بفتح فكسر كسَلِمَ، ومعناه (ساءتْ حالُه)، والصفة منه: (بائِسٌ) كسالم، أي: حزينٌ سَيِّئُ الحال.

و (بَؤُسَ) بفتحٍ فضمّ ككرُم، معناه (شَجُعَ)، والصفة منه: (بَئِيسٌ) ككريم، ومعناه: شجاع.

ويُجْمَع (البائس) الذي نزلَ به الضُرُّ جمْعَ مذكرٍ سالماً، تقول: (ساءتْ حالُ البائسين، ولم أستطعْ أن أُسعف البائسين، والبائسون لدينا كثيرون) ويُجْمَع (بئيس)، وهو الشجاع، على (بؤساء) جمع تكسير. هذا هو المشهور.

وقد أجمع النقاد — أو كادوا يُجْمِعون — على تخطئةِ الشاعر المعروف حافظ إبراهيم لجعلِهِ عنوان

روايته المترجمة (البؤساء)، وهو يقصد (البائسين). والرواية في الأصل فرنسية للشاعر الفرنسي المشهور (فكتور هوغو /١٨٨٥ م). وهي رواية مشهورة.

على أنه يتبيّن بالبحث أن (بَؤُسَ) تعني (شَجُعَ) كما تعني (ساءتْ حالُه). فإذا صَحَّ هذا، كان (البؤساء) جمع (بئيس)، بمعنى (البائسين)، وكان الشاعر مصيباً في تسمية الرواية، وكان النقاد الذين أخذوا عليه هذا وعابوه، قد فاتهم التحقيق فيه.

أما الدليل على أن (بَؤُسَ) بمعنى: ساءتْ حالُه، وشَجُعَ، فقول ابن القوطية في (أفعاله): ((وعلى فَعُلَ ككَرُمَ وفَعِلَ كتَعِبَ: بَؤُسَ بأْساً شَجُعَ.. وبَئِسَ بُؤْساً.. ساءتْ حالُه)، وأردف: ((وبَؤُسَ أيضاً بَئِسَ))، أي إن (بَؤُسَ) في معنى (بَئِسَ)، أي: ساءتْ حالُه، وهو صريح. وابن القوطية هذا من كبار الأئمة (٣٦٧ هـ)، وقد قال فيه صاحب (المصباح): ((ومنهم محمد بن القوطية، وهو الحبر الذي ليس في منقوله غَمْزٌ، والبحر الذي ليس في منقوده لَمْزٌ، وكأنّ الشاعر عناه بقوله: إذا قالت حزام فصدقوها، فإن القول ما قالت حزام)).

ودليل آخر على أن (البئيس) هو الشجاع حيناً، وهو الحزين حيناً آخر، هو ما جاء في (مفردات الراغب) حول (بئيس): ((وعذاب بئيس؛ من البأس أو البؤس))؛ أي إن (البئيس) قد يكون من (بَئِسَ بُؤْساً)، بمعنى: ساءتْ حالُه، أو يكونُ من (بَؤُسَ بَأْساً)، إذا شَجُعَ، وهو صريح أيضاً. فمعنى العذاب البئيس (من البؤس): الذي يَحيلُ على البؤس. ومعنى العذاب البئيس (من البأس): العذاب المقدَّم عليهم غير المتأخِّر عنهم، كما قال ابن جنّي في (المحتسَب /٢٥٦).

هذا ويأتي (بَئِسَ) بمعنى شَجُعَ أيضاً. قال ابن جني: ((بَئِسَ الرجل بَأْساً إذا شَجُعَ)).

أما ما جاء في معجم العدناني، وفي كتاب (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد، من أن (البؤساء) بمعنى (البائسين) غير صحيح، وإنما هو بمعنى (الشجعان) قصراً، فإنه على المشهور، لا على التحقيق.

٦٢. بَتَّ

(نشرت بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٦)

اعتاد بعض النقاد، في حكمهم بالتخطئة والتصويب، أن يُعوِّلوا على ظاهر النصّ في المعاجم، دون تقليبِ النظر أو ترديدٍ للفكر. من ذلك ما أنكره العدناني في معجمه من قول الكتّاب: (بَتَّ في الأمر)، قال: (والصواب بَتَّ الأمرَ). وقد أخذ بهذا وحكاه غيرُ ناقدٍ؛ فقال أحدهم: (أخطأتَ إذ قلتَ.. وأصبتَ إذ قلتَ).

و(البَتُّ) في اللغة هو القَطْع. قال ابن القوطية: ((بَتَّ الشيءَ والحكمَ والطلاقَ.. قَطَعَهُ))؛ فإذا قلت: (بَتَتَ الأمرَ) فقد قصدت أنك قطعت الخلافَ فيه وكلّ ما اكْتَنَفَهُ من شكٍّ أو تردُّد. وكذلك (الفَصْل). قال صاحب (المفردات): ((وفَصْلُ الخطاب ما فيه قَطْعُ الحُكْم)). وفي كتاب (الوساطة): ((أَكْرَهُ أن أبتَّ حُكْماً أو أفْصِلَ قضاءً)).

على أن للبتِّ والقطْعِ والفصْلِ والحُكْمِ والجَزْمِ

منحىً آخر، فقد جاء في (كليلة ودمنة): ((لا يَقطعون بالظنّ))، وهو على حذف المفعول، أي: لا يَقطعون الأمرَ أو الحكم بالظن. وقال ابن جنّي في (الخصائص): ((لا يقطعون فيه بيقين)) أي: لا يَقطعون الأمرَ أو الخلافَ في ذلك بيقين. وهكذا تقول: (حَكَمْتُ في ذلك بكذا، وجزمْتُ فيه بكذا) أي: قطعت فيه برأي، والبَتُّ كالحكم والقطع والفصل والجزم.

ولذا فإن لك أن تقول: (بَتَتُّ في ذلك بكذا) وتقديره: بَتَتُّ الخلافَ فيه وحَسَمْتُهُ بكذا. فتأمل.

٦٣. تبجّح

تقول: (تَبَجَّحَ فلانٌ) فهو (مُتَبَجِّحٌ). فإذا قصدتَ بالمتبجِّحِ المتباهِيَ المتفاخِرَ المتعاظِمَ فقولك صحيح، كما هو في (الأساس) و(المصباح) و(التاج). ومثلُه: بَجَحَ وبَجِحَ من باب نَفَعَ وتَعِبَ، كما في (المصباح).

وتقول كذلك: (بَجَّحْتُهُ فتَبَجَّحَ) بتشديد الجيم فيهما، أي: فرّحْته ففَرِحَ، كما في (الصحاح) و(المختار). أما إذا قصدتَ بالمُتَبَجِّح سَيِّئَ الخلُق في جُرْأةٍ، فهو خطأ.

٦٤. تبحبح والبُحبوبة والبُحّة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٣)

اعتاد بعض الكتّاب أن يقولوا: (تَبَحْبَحَ فلانٌ في عَيْشه) إذا اتّسَعَ فيه، ويذهب بعضُهم إلى أنه لا أصل له، فما القول في ذلك؟

للإجابة عن ذلك ثمة مسائل أهمها:

أولاً: قولك: (تبحبحَ في الأمر) إذا اتسع فيه، صحيحٌ فصيح مَحْكِيٌّ عن العرب. فانظرْ إلى ما جاء في أساس البلاغة للزمخشري: ((تبحبح في الأمر: توسَّعَ فيه، من بحبوحة الدار وهي وسطها. وتبحبحت العربُ في لغاتها اتسعت فيها)). وفي (النهاية) لابن الأثير: ((من سرّه أن يَسكن بُحْبُوحَةَ الجنة فلْيَلْزم الجماعة، بُحبوحةُ الدار: وسطُها))، وأردف: ((يقال تبحبح: إذا تمكّن وتوسّط المنزل والمقام)). قال أحمد فارس الشدياق في كتابه (سر اللیال): ((تبحبح الدارَ: توسّطَها وتمكّن في المقام والحلول، لأن من يَحُلُّ في وسط الشيء يتمكّن منه)).

ويتبين بهذا أن (التبحبح في الأمر) هو التوسط، وفي المجاز التوسّع والتمكّن.

كما يتبين أن (تبحبح) فعلٌ لازمٌ كقولك: (تبحبح في الأمر: توسع)، ومتعدٍّ كقولك: (تبحبح الدارَ: توسطها). وفي (التاج): ((تَبَحْبَحَ الدارَ وبَحْبَحَها: توسّطَها وتمكّن منها)).

ثانياً: قولهم (بُحبوحة) بضم الأول، ويَحكيه الكثيرون بالفتح خطأ. و(البُحبوحةُ) من كلِّ شيءٍ وسَطُه وخياره. وقد مر بنا حديث: ((من سَرّه أن يَسكن بُحبوحةَ الجنة فليلزم الجماعة)). قال ابن الأثير: ((بُحبوحة الدار: وسطها)).

وتأتي (البُحبوحة) مجازاً للدّعة والرَّفه وسَعة العيش، تقول: (هو في بُحبوحة من العيش)، كما تقول: (هو في رفاهة من العيش أو رفاغة أو سعد أو

لَيان أو خفض أو خِصب أو رخاء من العيش). قال أحمد فارس الشدياق في كتابه (سر الليال): ((وأكثر باب الحاء يدل على السعة والفساحة؛ فمن ذلك: الداح، والدوحة، والباحة، والراحة، والرداح، والسجاحة، والسدح، والراح، والسماحة، والساحة)). قال البحتري يصف قصر المعتز:

مُلِّيتَه وعَمرتَ في بُحبوحة
من دار ملكك ألفَ حول كامل

وبذلك تقول: (تَبَحْبَحْتُ في الأمر)، و(تَبَحْبَحْتُ الدارَ)، و(إني لفي بُحبوحةٍ من العيش) بضم الأول، و(حللت بُحبوحةَ الدار). قال جرير:

قَوْمي تميمٌ هُمُ القومُ الذين هُمُ
يَنفون تغلبَ عن بُحبوحةِ الدار

أقول: أما (البُحّة)، و(البُحُوحَة)، و(البُحوح)، و(البُحاح) بضم الأول فيها جميعاً، و(البَحّ)، و(البَحَح)، و(البَحاحة) بفتح الأول، فكلُّها بمعنى غلظ الصوت وخشونته؛ تقول: (أخذتْه بُحَةٌ شديدة) بضم الباء، و(رَجُلٌ أَبحُّ الصوت، وامرأةٌ بَحّةٌ وبَحّاءُ). والفعل: (بَحّ).

٦٥. البَحْت

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٩)

(البَحتُ): الخالصُ من كلِّ شيء. تقول: (هذا خبزٌ بَحْتٌ، وهذا لحمٌ بَحْتٌ)، إذا لم يخالطْهُما شيءٌ آخر. وتقول: (أكلتُ الخبزَ بَحْتاً)، أي: بغير إدامٍ، بكسر الهمزة، و(أكلتُ اللحمَ بَحْتاً)، أي: بغير خبز. ومِن ثَمّ تقول: (هو عربيٌّ بَحْتٌ)، أي: لا يشوبُ نسَبهُ عُجْمَة، والفِعل منه: (بَحُتَ الشيءُ)، بضم الحاء، إذا صار بَحْتاً. و: (باحَتَهُ الودَّ)، إذا خالَصَهُ إياه.

ويَغيب عن الكتّاب أنك تقول: (هذا عربيٌّ بَحْتٌ، وهذه عربيةٌ بَحْتٌ). فيكون (بَحْت) وصفاً للمفرد المذكر والمؤنث. بل يكون للاثنين والجمع. وتصحّ المطابقة أيضاً.

ففي (الصحاح): ((عربيٌّ بحتٌ، أي: مَحْضٌ. وكذلك المؤنث والاثنان والجمع. وإن شئتَ قلتَ: امرأةٌ عربيةٌ بَحْتَةٌ، وثنَّيْتَ وجَمَعْت)).

وفي معنى البحت: (القُحّ) بضم القاف وتشديد الحاء، تقول: (عربيٌّ قُحٌّ).

و(المَحْض)، تقول: (هذا لبنٌ محضٌ، بلا رغوة).

و(الصِّرْف) بكسر الصاد، تقول: (هذا شرابٌ صِرْفٌ).

و(الصَّريح)، تقول: (عربيٌّ صريحٌ من عَرَبٍ صُرَحاءَ).

٦٦. بحث

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٧)

تقول: (بحثتُ عن الشيء)، أي: فتشت، كما في (الصحاح)، فأتى به لازماً. وكذلك فَعَل (المصباح) إذ قال: ((بَحَثَ عن الأمر بَحْثاً، من باب نفع: استقصى)). وجاء به صاحب (المفردات) لازماً ومتعدياً فقال: ((البَحْثُ: الكَشْفُ والطَّلَبُ، يقال: بحثتُ عن الأمر، وبحثتُ كذا)). فثَبتَ بذلك أنك تقول: (بحثتُ الشيءَ، وبحثتُ عنه).

لكنهم يسألون: أثمّةَ فرقٌ بين قولك: بحثته، وبحثت عنه؟

أقول: إذا قلتَ: (بحثتُ الترابَ)، فقد عَنَيتَ أنك أثَرْتَهُ، هذا هو الأصل. وإذا قلتَ: (بحثتُ في الأرض)، فهذا يعني أنك أثرتَ ترابَها؛ أي: حفرت، فكأنّه على حذف المفعول وهو التراب. ومن ذلك قولك مجازاً: (بحثتُ الكتابَ)، إذا أثرتَ ما فيه، أي: قلّبتَ مضامينَه بحثاً عن أمر، وتقول كذلك: (بحثتُ الرجُلَ)، إذا تبيّنتَ حالَه وشأنَه. ففي (الكامل) للمبرّد: ((أُتِيَ برجُلٍ فبحثه فرأى منه ما شاء فَهْماً وعِلْماً)). أما إذا قلت: (بحثتُ عن الأمر)، فقد أردت أنك طلبته.

ولكن هل لك أن تجمع بين الاستعمالين فتقول مثلاً: (بحثتُ الكتابَ عن معنى هذا الفعل)؟

قلت: جاء هذا في كلام البلغاء؛ فانظر إلى ما جاء في (نهج البلاغة ٢/٤٥): ((كم أطْردتُ الأيامَ أبحثها عن مكنون هذا الأمر فأبى اللّـه إلاّ إخفاءَه))، فهو يبحث الأيامَ؛ أي: يتبيّن حالَها طلباً للكشف عن مكنون الأمر. وكذلك قولك: (ابْتَحَثْتُهُ، وابْتَحَثْتُ عنه).

٦٧. بدأ وبدى، والبداية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٠)

تقول: (بَدَأْتُه وبَدَأتُ به)، كما تقول (أبدأته وابتدأته). ففي (اللسان): ((بَدَأَ به وبَدَأه يَبدؤه بَدْءاً، وأَبْدَأَهُ وابْتَدَأَهُ)). والاسم من ذلك (البَداءَة) و(البُداءَة) و(البِداءَة)، وهو بفتح الباء وضمِّها كما في (اللسان)، وبكسرها كما في (المصباح).

ويشيع في كلام الكتّاب قولُهم: (البِداية) بكسر الباء، ومَنَعَ ذلك بعضُهم؛ ففي (المصباح): ((والبداية بالياء مكان الهمزة عاميٌّ، نَصَّ عليه ابنُ برّي وجماعتُه)).

أقول: إذا امتنع قول القائل (بدأ بداية)، فثمة (بَدَى) بالياء بمعنى (بَدَأ)؛ قال ابن خالَوَيْه: ((ليس أحدٌ يقول بَدِيْتُ بكسر الدال بمعنى بدأت إلا الأنصار، والناس كلُّهم: بَدَيْتُ وبَدَأت، بفتح الدال)). فإذا ثبتَ (بَدَيْت) بالياء، صحَّ (البداية) بالياء أيضاً.

ويقول العرب: (فلانٌ ما يُبْدئُ وما يُعيد) مِن: أَبْدأَ وأعادَ، ويقول بعضُهم: (ما يُبْدِي) بالياء بدلاً من الهمزة. ومَنَعَ ذلك العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) إذ قال: ((ولم يَذكُر (ما يُبدِي وما يُعِيد) بالياء سوى (المتن) الذي عَثَرَ هنا)).

أقول: لم يعثر صاحبُ (المتن)، وإنما عثر العدناني؛ فالهمزة في هذا الموضع قد تُلفظ ياءً إذا كانت همزةُ الطرف في الفعل المزيد، كما ذكر صاحب (المصباح)، وعليه قول الشاعر:

أفـقـر من أهـلـه عبيد		فاليوم لا يُبدي ولا يُعيد

أي: لا حيلة لـه.

٦٨. لا بدّ أن، ولا بدّ وأن، ومن غير بدّ

تقول: (لا بدّ أن تأتي)، وقولك هذا على حذف الجار. والأصل فيه: لا بدّ من إتيانك، أي لا فراق

منه. ولا: نافية للجنس، وبدّ: اسمُها، والجار والمجرور خبرُها. ففي (الصحاح): ((وقولهم لا بدّ من كذا، كأنه قال: لا فراق منه، ويقال البُدّ: العوض)). وفي (المصباح): ((لا بدّ من كذا، أي: لا محيد عنه)). أمّا حذف الجار قبل (أن) فإنه قياس مطرد، وكذلك هو قبل (أنّ) المشددة. وقد نصّت على ذلك كتب اللغة كـ (المفصّل) للزمخشري، و(المغني) لابن هشام، وسواهما. فأنت تقول: (لا شك أنّك عالم)، و(لا بدّ أنك ذاهب)، و(لا محالة أنك آتٍ)، و(لا جَرَم أنك عظيم). وأصل الكلام إذا قلته بذكر الجارّ ومصدر الفعل: لا شك في علمك، ولا بدّ من ذهابك، ولا محالة من إتيانك، ولا جرم من عظمتك، كما فصّلَه المُرادي في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني). وهكذا الأمر في (أنْ) بالنون الساكنة، قال الشاعر [ابن حَرِّي النهشليّ]:

إذا الكُماة تَنَحَّوا أن ينالهم
حدُّ الظُّبات وصَلناها بأيدينا

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وقولُه: تنحّوا أن ينالهم؛ أي: تنحّوا من أن ينالهم)). وفي التنزيل: ﴿والذي أطْمَعُ أنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّين﴾ [الشعراء ٨٢]، وفيه: ﴿فلا جُناحَ عليه أنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾ [البقرة ١٥٨].

وغريبٌ، على هذا، قول الأستاذ محمد العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة): ((إن سائر المعاجم تذكر (لا بدّ من)، وينفرد محيط المحيط فيزيد: لا بد أن)) بحذف (من).

أقول: الأصل أن يعاد في حذف الجار إلى كتب النحو، وقد نصّتْ كما ذُكِر على اطّراد حذف الجار قبل (أن وأنّ) إذا أُمِن اللَّبْس. قال أبو البقاء الكفوي في (الكلّيات): ((حذفُ حرف الجر قياسٌ مع (أنْ) و(أنّ)، شاذّ مع غيرهما)). ولذا صحّ قولك: (لا بد من أن) بإثبات الجار، و(لا بدّ أن) بحذفه.

أما قول الكتّاب (لا بدّ وأن) بزيادة الواو، قبل (أن)، فإنه كثر في كلام الفصحاء قديماً وحديثاً. ومن ذلك ما جاء في كتاب (محاضرات الأدباء ٥٨٩/) للراغب الأصفهاني: ((وقيل البُرُّ إذا أُكل لا بدّ وأن يُداس ويُذرى ويُغربل..)). وما جاء في كتاب (الجاسوس على القاموس ٥٣٠/) لفارس الشدياق من المُحْدَثين: ((فلا بدّ وأن يكون فيه معنى المتعدّي))، وقد تكرر منه ذلك. وعرض لهذا أبو البقاء الكفوي في (كلّياته ٢٨٤/٢) فقال: ((والخبر قد يكون مع الواو، وإن كان حقُّه ألا يكون بها كخبر المبتدأ وإن كان قليلاً.. وخبر (لا) الواقعة بعدها (بدّ) نحو: (لا بدّ وأن يكون)، قالوا إن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم..)).

بقي الكلام على ما شاع في قول الكتّاب: (سأفعلُه من كلّ بدّ)، وهو خطأ. والصواب: (سأفعلُه من غير بدّ)، أي: دون فراق. وقد عرض لهذا مجمع القاهرة في الجزء الثالث من مجلته (ص/٣١٤).

٦٩. استبددت، لا: استبديت

(من كتاب: لغة العرب)

يخطئ بعض الكتّاب حين يُسْنِدون ما جاء من

(استفعل) مضاعفاً إلى تاء الفاعل مثل (استقلّ) و(استبدّ)، فيقولون: (استقلَّيْتُ واستبَدَّيْت)، بإدخال الياء بعد اللام المدغمة والدال المدغمة.

والقاعدة في هذا أن يُفَكَّ الإدغامُ في الحرف المدغم، وهو اللام في استقلّ، فيقال: (استقلَلْتُ)، والدال في استبدّ، فيقال (استبدَدْتُ)، كما يقال في غير المدغم: (استَكْتَبْتُ واستَبْسَلْتُ). أما إدخال الياء فلا وجه له البتة. ونحوٌ من هذا قولُهم: (استَقَلَّيْنا) بإدغام اللام وإضافة الياء، و(استَبَدَّيْنا). والصحيح: (استَقْلَلْنا واستَبْدَدْنا).

وقد سُئل الناقد في برنامجه اليومي عن ذلك، فذكَرَ المواضعَ التي يجب فيها فكُّ الإدغام ومنها هذا الموضع. وحقيقة الأمر أن السؤال لا يتعلق بفكِّ الإدغام، وإنما يتصل بلجوء العرب إلى التخفيف أحياناً بإبدال الحرف الأخير من الفعل ياءً، فأنت تقول من (قصّ): قَصَّصْتُ، هذا هو الأصل، لكنه رُوِيَ عن العرب قولُهم: (قَصَّيْتُ أظفاري)، كما ذكره ابنُ جنِّي في (الخصائص). وجاء في (الكامل) للمبرِّد (٩٤٢/٢): ((قال العجّاج:

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ

و(التَّقَضِّي): الانقضاض، وإنما أراد سرعتها، والعرب تُبْدِلُ الياءَ من أحد التَّضْعِيفَين فيقولون (تَظَنَّيْتُ) والأصل (تظَنَّنْتُ)، لأنه (تَفَعَّلْتُ) من (الظَّنِّ)، وكذلك (تَقَضَّيْتُ) من (الانقضاض) أي (تَقَضَّضْتُ)، وكذلك (تَسَرَّيْتُ)، ومثل هذا كثير)).

وقد عقد سيبويه في كتابه فصلاً لهذه المسألة قال فيه: ((هذا بابُ ما شذّ فأُبدِلَ مكان اللام الياء لكراهية التضعيف))، كما ذكره ابن سيدَه في (المخصص).

فقولُ الكتّاب: (استقلَّيْتُ برأيي واستبدَّيْتُ به) بدلاً من: (استَقْلَلْتُ برأيي واستَبْدَدْتُ به)، لا وجْهَ له، ومثلُه قولُهم: (استغلَّيْتُ)، وصوابه: (استَغْلَلْتُ).

٧٠. بدل منه، وبدل عنه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠)

تقول: (بَدَلْتُ الثوبَ بغيره) بتخفيف الدال، من باب قَتَل، و(أبْدَلْتُه وبَدَّلْتُه) بالتشديد و(استبدلْتُه). وتقول: (هذا بَدَلٌ من هذا) بفتحتين، كما في (المصباح). وفي (الأساس): ((وهذا بَدَلٌ منه وبَديلٌ منه)).

ويقول الكتاب حيناً: (جعلت هذا بدلاً عن ذاك)، فيحلّون (عن) محل (من)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك العدناني في (معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة) فقال: ((ويقولون: ضاع قلمي فاشتريت بدلاً عنه، والصواب: بدلاً منه)). وعندي أنه لا وجه لهذا الإنكار، وأن لك أن تقول: (بدلاً عنه). وليس صحيحاً أن تعوّل في هذا على المعجمات وحدها، كما اعتاد العدناني. فإذا عُدْتَ إلى (مغني اللبيب) لابن هشام وجدتَ أن من معاني (عن) البدل، كما في قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة ٤٨ و ١٢٣]. فإذا قلتَ: (هذا بدل عن ذاك)، عَنَيْتَ أنه يُجزي عنه، أي:

يَقوم مقامه ويَسدّ مَسَدّه. وأنت تقول: (هذا عوض من ذاك)، و(عوض عن ذاك) كما يقول الفصحاء. وفي (رسائل الهمذاني): (كما ضربوا الشمس للملوك مثلاً، وجعلوا البحر عنهم بدلاً). والهمذاني مَن تَعْلَمُ تَضَلُّعاً من اللغة وقواعدها.

٧١. البديل والبدائل (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣٠)

بديل الشيء ما يمكن أن يكون خلفاً أو عوضاً لـه، ومثلُه (البَدَل) بفتحتين، و(البِـدْل) بالكسر. ويشيع استعمال (البديل) في كلام الكتّاب، لكنهم إذا أرادوا بديل الشيء جمعوه على (البدائل) فيقولون: (ما البدائل التي يمكن اللجوء إليها إذا استُغني عن كذا وكذا).

أقول: ليس في اللغة ما يؤيّد صحة هذا الجمع سماعاً أو قياساً. ففي (المصباح): ((بديلُ الشيء وبَدَلُه بفتحتين وبِـدْلُه بالكسر يُجْمَع على: أبدال)). وفي (القاموس): ((بَدَلُ الشيءِ بفتحتين وبَديلُه: الخلَفُ منه، والجمع: أبدال)). و(فعيل) لا يُجمَع على (فعائل) قياساً، وما جاء من (فعيل) على (فعائل) جاء مؤنثاً، كخريق اسم للريح، فهو يُجمَع على خرائق، لكنه مؤنث.. وإنما يُجْمَع (فعيلة) على (فعائل) كعشيرة وكتيبة وعقيدة. فـ (الأبدال) هو جمعٌ لـ (بدل) و(البديل) للشيء كما تقدم. أما (البدل) و(البديل) للعاقل، فيُجمَعُ على (أَبْدال) و(بُدَلاء). ففي (الأساس): ((وهذا بَدَلٌ منه وبَديلٌ منه، وهم أبْدالٌ منهم وبُدَلاءُ)).

ولذا قُلْ للأشياء: (أبدال)، ولا تقلْ للأشياء (بدائل).

٧٢. بدن والبدين (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٢)

تقول: (بَدَنَ) بفتح الدال (بُدُوناً وبُدْناً وبَدْناً) بضم الباء وفتحها، إذا عَظُم بدنُه، و(بَدُنَ) بضم الدال (بَدانَةً) إذا ضَخُمَ بَدنُه. واسم الفاعل من (بَدَنَ) بفتح الدال (بَادِنٌ) للذكر والأنثى. والصفة من (بَدُنَ) بضم الدال (بَدِينٌ وبَدِينَةٌ). والكتّاب يستعملون (بَدُنَ) بالضم (بَدانَةً) كضَخُمَ ضَخامَةً، وهو صحيح كما تقدم.

ولكن يُشْكِلُ عليهم جمع (البدين).

أقول: (بَدينٌ) تُجمَع (بُدُن) تكسيراً بضم الباء والدال كنذير ونُذُر، كما في (المصباح). ولا يَمنع هذا أن نجمعَه جمْعَ مذكرٍ سالماً ونقول: (هؤلاء بَدينُون). وليس جَمْعُ (بدين) على (بُدُن) قياساً، لأن ما يُجمَعُ من الصفات على (فُعُل) بضمتين قياساً هو (فَعُول) بمعنى الفاعل كصَبُور وصُبُر وشَكُور وشُكُر وغَيُور وغُيُر.

أما جمْعُ (بَادِنٌ) فهو: (بُدَّنٌ) بضم الباء وتشديد الدال المفتوحة كراكِع ورُكَّع وساجد وسُجَّد. و(فُعَّل) هذا بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة جَمْعٌ قياسيٌّ لـ (فاعِل) إذا كان صحيحَ اللام، ويُجمَعُ (بادِنٌ) أيضاً جمْعَ تصحيحٍ فيقال: (بادِنُون).

ولذا قلْ: (هؤلاء بادِنُون وبدينون وبُدُن) بضمتين و(بُدَّن) بضم الباء وتشديد الدال المفتوحة.

٧٣. بَدِيهِيّ، لا: بَدَهِيّ

يُشْكِلُ على الكتّابِ أمْرُ النسبة إلى ما كان على وزن (فعيلة) كبديهة، أيحذفون فيه الياء فيقولون: (بَدَهي)، أم يُثبتونها فيقولون: (بديهي)؟

أقول: الأصل فيما كان على (فَعيل وفَعيلة) مفتوح الفاء غير مضعّف ولا معتلّ العين أن تكون النسبةُ إليه بحذفِ الياء. تقول: ثَقِيف وثَقَفِيّ، وحَنِيفة وحَنَفِيّ، ورَبيعَة ورَبَعِيّ، بفتح الأول والثاني في كلٍّ منها. وكذا الأمر فيما كان على (فُعَيل وفُعَيلة) بضم الفاء وفتح العين فيهما بصيغة التصغير، كقريش وقُرَشي، وجُهَيْنَة وجُهَنِيّ. هذا هو القياس إلا ما شذّ.

لكنهم اشترطوا في النسبة أن يكون المنسوب عَلَماً كاسم بلد أو قبيلة، ويكون إلى ذلك مشهوراً. قال ابن قتيبة في (أدب الكاتب): ((وكذلك إذا نسبْتَ إلى (فعيل) و(فعيلة) من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً، ألقيتَ منه الياء مثل رَبيعَة ورَبَعِيّ وبجيلة وبجلِيّ..)) وأردف: ((وإن لم يكن الاسم مشهوراً، لم تحذف الياء في الأول والثاني)). [٢٠٩/٢١٠ المطبعة السلفية].

وكذلك فعل ابنُ مالك كما ذكر السيوطي في كتابه (الهَمع ١٩٤/٢). بل كذلك فعل سيبويه في (الكتاب ٦٩/٢) إذ أطلق هذا الشرط في النسب عامة.

وقد جرى على ذلك الأوائلُ فقالوا في الطبيعة طَبيعِيّ، ولم يحذفوا الياء. كما جاء في (رسائل أبي العلاء)، و(خصائص) ابن جنّي، ومقدمة (المخصّص) لابن سيدَه، و(الإمتاع والمؤانسة) لأبي حيان التوحيدي، كما قالوا في الغريزة غريزيّ، كما جاء في (رسائل الجاحظ): الكلام الغريزي، وفي (الألفاظ الكتابية) للهمذاني.

وقالوا: (بديهيّ) في (البديهة) بإثبات الياء أيضاً، كما في (الكلّيات) لأبي البقاء الكفوي، و(تعريفات) الشريف الجرجاني. وذكر أبو منصور الثعالبي في (يتيمة الدهر): (علي بن محمد البديهي) وحديث أبي بكر الخوارزمي عنه وإشارته إلى أنه منسوب إلى (البديهة). وكذلك فعل الثعالبي في كتابه (لطائف اللطف).

وغريب، على هذا، أن يَعمد المجمعُ القاهري في دورته الخامسة والعشرين إلى التخيير بين حذف الياء وإثباتها، في الأعلام وغير الأعلام. والذي نراه إثبات الياء في غير الأعلام ما لم يَقْضِ السماعُ بالحذف؛ وذلك أنفَى لِلَّبْس وأدنى إلى الأصل المشهور في النسب عامة.

ولذا قلْ: (هذا الأمر بديهيّ)، ولا تقل: (بَدَهِيّ).

٧٤. بدا له

(من كتاب: لغة العرب)

ذكر معجم (الصحاح) لفعل (بَدَا يَبْدُو) ثلاثةَ معانٍ. وميّز بين مصادر الفعل بحسب اختلاف هذه المعاني. فإذا قلت: (بَدَا الشيءُ بُدُوّاً) بتشديد الواو كقعد قعوداً، كان معناه: ظهر، وأَبْدَيْتُهُ: أظْهَرْتُه. وإذا قلتَ: (بَدَا لَه الأمرُ بَدَاءً) بالمدّ كسماء، كان معناه: نشأ لَه رأيٌ تَحَوَّل به عن رأيه. أما إذا قلتَ:

(بَدَا بَدْواً) كقتل قتلاً، فمعناه: خرج إلى البادية.

وعاب الناقدُ قولَ المذيعة: (تبدو لـه الكراسي بأنها تتحرك)، فلم يَجِدْ لـه مساغاً فقال: (بدا لـه: نشأ لـه رأي، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾ [يوسف ٣٥])، وأردف: (ليس المعنى: ظهر لهم، بل معناه: نشأ لهم). ثم قال: (تركيب الأخت المذيعة: تبدو لـه الكراسي، معناه: تنشأ لـه، وهو غير مستقيم). وقال أيضاً: (ولو أسقطنا — لـه — وقلنا تبدو الكراسي بتحركها كان لا معنى لـه).

وعندي أن كلامَ المذيعة هذا لا بأس به لو حذفت الباء فقالت: (تبدو لـه الكراسي أنها تتحرك).

وأما ما عاب به الناقدُ كلامَ المذيعة، فلا أحسبه صحيحاً ودونك البيانَ.

أولاً: ظنّ الناقدُ أنه كلما قيل: (بَدَا لـه) كان معناه: (نشأ لـه رأيٌ). أي إن (لـه) أو اللام تُخصِّص الفعلَ بهذا المعنى. ولا صحةَ لهذا الظنّ، فـ (بدا لـه) قد تعني: ظهر لـه، كما تعني نشأ لـه رأيٌ جديد، وسياق الكلام هو المعوَّل عليه في التمييز. وأقرب مثال لمجيء (بدا لـه) بمعنى ظهر لـه، قولُك: (افْعَلْ ما بدا لك)، أفليس معناه: افعلْ ما ظَهَر لك أو ما شئت. فانظر إلى قول الشاعر: (فسيري ما بدا لك أو أقيمي)، قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وبَدَا من البُدُوّ: الظهور، وليس من البَداء التحوّل، لأن المعنى سيري مدة ظهور السير في رأيك)).

ثانياً: احتجَّ الناقدُ لمعنى (بَدَا لـه) بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتى حِين﴾ فقال: (لأن معنى بدا لهم: نشأ لهم رأي). ولكن هل يلزم من هذا ألاّ يكون لـ (بدا لهم) معنى آخر في آية أخرى. فانظر إلى ما جاء في (مفردات الراغب): ((بَدَا الشيءُ بُدُوّاً وبَداءً أيْ ظَهَرَ ظهوراً بيّناً. قال اللّه تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِن اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُون، وَبَدَا لَهُم سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر ٤٧ و ٤٨]، ﴿فَبَدَتْ لَهُما سَوْآتُهُما﴾ [طه ١٢١])). أفرأيت كيف استشهد بآياتٍ ثلاث لمجيء (بدا لـه) بمعنى ظهر لـه ظهوراً بيناً. وانظر إلى ما قالـه القرطبي في قولـه تعالى: ﴿ثمّ بَدَا لَهُم..﴾ الآية التي احتج بها الناقد ((ثم بدا لهم؛ أي: ظهر للعزيز وأهلِ مشورته.. وقيل المعنى ثم بدا لهم رأيٌ لم يكونوا يعرفونه))، وفي هذا حجّةٌ بالغةٌ على أن (لـه) لا تُخصِّص الفعلَ بمعنىً، خلافاً لما زعم الناقد.

ثالثاً: تريد المذيعة بقولها: (تبدو لـه الكراسي بأنها تتحرك) تبدو كأنها تتحرك، كقول المتلمّس:

وَقد أَلاحَ سُهَيلٌ بَعدَما هَجَعوا
كَأَنَّه ضَرَمٌ بالكَفِّ مَقبوسُ

أي: لاح سُهَيْلٌ، وهو النجم، أو بدا كأنه شعلةٌ متقدة.

ويمكن تصحيح عبارة المذيعة بحذف الباء فتصبح: (تبدو .. أنها تتحرك) أي إنها متحركة، كما تقول: (يبدو لي أنك لم تفهم كلامي). وفي هذا بيان.

٧٥. البارجة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢)

تُطلَق (البارجة) في العربية على نوع من سفن

القتال. وقد قرأتُ في زاوية لغوية أن (البرج) بمعنى الحصن، وهو من المادة نفسها، من أصل يوناني. كما قرأتُ لمحقّق كتاب (المعرّب)، وهو الأستاذ أحمد محمد شاكر، قولَه: ((وقد ذكر صاحب كتاب (الألفاظ الفارسية) في مادة البارجة أنها يحتمل أن تكون معرّبةً من (باركاه) ومعناها بلاط الملك..)). فما الرأي في ذلك.

أقول: في الحكْم بعُجْمةِ هذا اللفظ أو ذاك مسائلُ أهمُّها:

أولاً: الأصل في اللفظ إذا اتّسعَ التصرفُ فيه، وجاء في نصٍّ قديم، أن يكون عربيَّ الأصل، ما لم تَقُمْ حجةٌ قاطعة بتعريبه. وليس صحيحاً أن تنسب الكلمة إلى العجمة كلما قام بينها وبين كلمة أعجمية شَبَهٌ لفظيٌّ ومعنوي. قال الدكتور عبد الوهاب عزام: ((إن اللغات الساميّة وجاراتها تبادلتْ ألفاظاً في عصور متطاولة قبل الإسلام، فدخل في الفارسية مثلاً ألفاظٌ ساميّة. فربَّ لفظٍ فارسيّ يُظَنّ أصلاً لِلَفظٍ عربيّ، وهو في الحقيقة لفظٌ سامِيٌّ تَسَرّبَ إلى الفارسية في العصور القديمة)) وأردف: ((وقد بَعُدَ بالباحثين عن الصواب ظنُّهم أن العربيةَ لم تَهَبِ اللغاتِ الأخرى من ألفاظها إلا في العصور الإسلامية)) ثم قال: ((إن دعوى التعريب لا تصحُّ إلا بأدلةٍ واضحة من الاشتقاق، أو التاريخ، أو خروج الكلمة عن الخصائص التي تمتاز بها الكلمات العربية..)). والقول ما قال.

ثانياً: (البارجة) لنوعٍ من سفن القتال العالية، ليست معرّبة. ذلك أنها مشتقة من (بَرَجَ). فقد جاء في (اللسان): ((كلُّ ظاهرٍ مرتفع فقد بَرَج. إنما قيل للبروج بروج لظهورها وبيانها وارتفاعها)). وانظر إلى ما جاء في الاشتقاق لابن دريد: ((والبرج اشتقاقُه من بروج القصر، أو بروج السماء، وهو بالقصر أشبه، لأنه كان عظيم الخَلْق، فشُبِّه بذلك)). فالبارجة في الأصل صفة انقطعتْ عن موصوفها، وهو السفينة. فهي صفة غالبة نزلتْ منزلةَ الأسماء. وقد اعتاد العربُ أن يَستعملوا الصفات الغالبة في تسمية كثير من المسميات ومنها السفن. قال صاحب (المصباح): ((والجاريةُ السفينة، سُمِّيَتْ بذلك لِجَرْيها في البحر)). وكذا (القارب) من: قَرَبَ الماء إذا طلبه.

ثالثاً: في الفارسية: (باركاه)، ومعناها بلاط الملك. وقد ذهب صاحبُ (الألفاظ الفارسية) إلى أن (البارجة) قد عُرِّبتْ منها.. ولا صلةَ بين المعنيَيْن، ولا دليلَ على التعريب. وفي الفارسية: (بارجاه)، ومعناها: موضع الإذن. وقد عُرِّبت فسُمِّيَ البواب: (بارجاها)، كما في (المعرَّب) للجواليقي، أي الحاجب أو الآذِن الذي يأذن في الدخول. قال الحجاج: ((وولّيتُكَ البارجاه، وأجريتُ عليك في كل يوم دانقين..)) كما في المعرّب. قال الخفاجي في (الشفاء): ((أي جعلتك بوّابَ السلطان)).

فتبيّن مما سبق أن (البرج والبارجة) عربيّان أصيلان.

٧٦. بَرَدَ والبارد

(نشرت بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٨)

البَرْد خلاف الحر. تقول: (بَرَدَهُ يَبْرُدُهُ) بالضم

(بَرْداً)، إذا جعلَه بارداً. وكذلك: (أَبْرَدَهُ إبْراداً) بزيادة الهمزة في أولـه، و(بَرَّدَهُ تبريداً) بتشديد الراء، وكلُّها أفعالٌ متعدية. أما الفعل اللازم فهو (بَرَدَ) بالفتح (بَرْداً)، و(بَرُدَ) بالضم (بُرُودَةً) إذا صار بارداً. والصفة (بَرْدٌ) بفتحٍ فسكون، و(بَرُودٌ) بالفتح وهو للمبالغة.

ويستنبط مما تقدّم أن (بَرَدَ) بالفتح فعلٌ لازمٌ ومتعدٍّ. ففي (المصباح): ((بَرُد الشيءُ بالضم بُرُودَةً مثل سَهُل سُهولةً، إذا سَكَنَتْ حرارتُه. وأما (بَرَدَ) بالفتح (بَرْداً) من باب قتل، فيُستعمل لازماً ومتعدياً، ويقال: بَرَدَ الماءُ وبَرَدْتُه فهو باردٌ ومَبْرود. وهذه العبارة تكون من كل ثلاثيٍّ يكون لازماً ومتعدياً)).

أقول: ومنه (البرّادة) بالتشديد لما يُبَرّد به الماءُ. وكذا (أَبْرَدَ) فهو لازمٌ ومتعدٍّ، ولكن بمعنى مختلف. تقول: (أَبْرَدْنا) إذا دخلنا في البرد، مثل أصبحنا إذا دخلنا في الصباح، كما في (المصباح)، فهذا فعلٌ لازم. وتقول: (أَبْرَدَ اللّـهُ الأرضَ) إذا أصابها بالبرد، كما في (الأفعال) لابن القوطية. ويأتي (بَرَد) مجازاً بمعانٍ كثيرة. فالبرْدُ هو الفتور والسكون؛ ففي (النهاية): ((جَدّ في الأمر ثم بَرَدَ، أي: فتَرَ)).

و(البارد) من العيش هو الناعم؛ ففي (الأساس): ((وعَيْشٌ باردٌ: ناعم)).

و(البارد): السهل؛ ففي (النهاية): ((الصومُ في الشتاء الغنيمةُ الباردة، أي لا تعبَ فيه ولا مشقة، وكلُّ محبوبٍ عندهم بارد)).

و(البارد): الثابت؛ ففي (مفردات الراغب): ((بَرَدَ كذا إذا ثبت ثبوت البرد. واختصاص الثبوت بالبرد كاختصاص الحرِّ بالحركة، فيقال: برد كذا أي ثبت، كما يقال بَرَدَ عليه دَيْنٌ)).

و(البارد): الهزيل، ففي (الأساس): ((وفلانٌ باردُ العظام، وصاحبُه حارُّ العظام، للهزيل والسمين)).

٧٧. البِرطيل والبِطيخ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦)

يَستعمل الكتّاب (البرطيل) بمعنى الرشوة، وهذا صحيح. لكنهم يقولونه بفتح الباء، والصواب أن يقولوه بكسرها. قال سيبويه بعد حكاية ما جاء على (فِعْلِيل) بكسر الأول كبِرطيل: ((ولا نعلم في الكلام فَعْلِيل)) بفتح الأول. وقال ابن السِّكِّيت في (إصلاح المنطق): ((ما كان على مثل فِعِّيل بتشديد العين، أو فِعْلِيل، أو مِفْعِيل، فهو مكسور الأول، لم يأت فيه الفتح)).

أما أصل معنى (البِرطيل)، فقد قال الإمام شهاب الدين أحمد الخفاجي في كتابه (شفاء الغليل): ((بِرْطِيل بكسر الباء بمعنى الرشوة، وهو في اللغة حجر المستطيل. وقيل أصلُه أن رجلاً وعد آخر بحجر إذا قضى حاجته، فلما قضاها أتاه بحجر، ثم قيل لكلِّ رشوة)).

وكذلك (البِطِّيخ) يلفظونه بفتح الأول خطأ، وهو بالكسر. ففي (المصباح): ((البِطيخ بكسر الباء، فاكهةٌ معروفة.. قال ابن السِّكِّيت في باب ما هو مكسور الأول: ((وتقول هو البِطيخ.. والعامّةُ تفتح الأول وهو

غلط، لفَقْدِ (فَعِّيل) بالفتح)).

وهناك (الحُلْوان) وهو بضم الأول، لا غير. ففي (الأفعال) لابن القوطيّة: ((وحلوتُ الرجلَ حُلْواناً: أعطيتُه)). وفي (المصباح): ((والحُلْوان بالضم العَطاء، وهو اسمٌ من حَلَوْته أحْلُوه.. وحُلْوانُ المرأةِ: مَهْرُها)). وفي (اللسان): ((حَلَوْتُ فلاناً على كذا مالاً فأنا أحْلُوهُ حَلْواً وحُلْواناً. إذا وهبت لـه شيئاً على شيء يفعلُه غير الأجرة.. ولأحْلُوَنّكَ حُلْوانَكَ؛ أي: لأجزينّك جزاءك)). وقد يُستعمل بمعنى الرشوة ففي كتاب (ما اختلفتْ ألفاظه واتفقت معانيه) للمُبَرِّد: ((رَشَوْتُ فلاناً مالاً، وحَلَوْتُهُ مالاً أحْلُوهُ حَلْواً وحُلْواناً)).

و(حُلْوان) بضم الحاء وسكون اللام أيضاً، اسمُ بلدٍ من بلدان العراق يقع شرق بغداد، وبلدٍ آخرَ في مصر قرب القاهرة. وقد قال ابن قيس الرُّقيّات في حلوان مصر:

سَقياً لِحُلْوانَ ذي الكُروم وما

صُنّـف من تِـيـنِـه ومِن عِنَبه

كما جاء في معجم ياقوت.

٧٨. برهن عليه (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٨)

(البُرهان) هو الحجة والدليل؛ ففي (النهاية): ((الصدقة برهان، والبرهان الحجة والدليل))، أي إن الصدقة حُجّةٌ لطالب الأجر من أجل أنها فرضٌ يُجازَى به وعليه وفي التنزيل: ﴿قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ [البقرة ١١١، والنمل ٦٤]. فـ (البرهان) اسم، وقد ذهب بعضُهم إلى أن نونه أصلية كنون برهن، وذهب آخرون إلى أن نونه زائدة كالرجحان، كما جاء في (مفردات الراغب). و(بَرْهَنَ) معناه: جاء بالبرهان.

والكتّاب يَعرفون ذلك، لكنهم إذا استعملوه عَدّوا الفعل بنفسه فقالوا: (برهن خالدٌ صحّةَ قولـه) وهو خطأ، والصواب: (برهن خالدٌ على صحّةِ قولـه)؛ أي: أتى بالبرهان أو الدليل على صحة قوله.

ففي (الصحاح): ((البرهانُ الحجّةُ، وقد برهن عليه؛ أي: أقام عليه الحجة)). وفي (اللسان): ((بَرْهَنَ يُبَرْهِنُ بَرْهَنَةً إذا جاء بحجّةٍ قاطعة)). فـ (برهن) إذن فعلٌ لازم، ومثلـه: (أبْرَهَ يُبْرِهُ إبْراهاً) إذا أتى بالبرهان.

و(برهن) لا يُعدّى بـ (عن) أيضاً، فلا يقال: (برهنتُ عن صحّةِ قولي)، بل: (برهنتُ على صحة قولي).

٧٩. المتباري والمباري (من كتاب: لغة العرب)

منَعَ الناقدُ في برنامجه اليومي (المتباري) قطعاً، لأن (تَبارَى) من أفعال المشاركة التي لا تقع إلا من اثنين فصاعداً. فأنت تقول: (تبارَى فلانٌ وفلان)، وتقول: (تبارَى القومُ)، ولا تقول: (تبارَى فلانٌ) ليكون فلان متبارياً، وإنما تقول: (بَارَى فلانٌ فلاناً) فهو (مُبارٍ)، لا: (مُتَبَارٍ). وقد جزم الناقد حكمَه هذا فاندفع يوصي بتصحيح (المعجم الوسيط) ليَحلَّ فيه (المُباري) مَحَلَّ (المتباري)، فما الرأي في هذا كله؟

أولاً: جاء في (شرح درّة الغوّاص) للخفاجي:

((وهذا النوع من وُجوه (افْتَعَلَ) مثل: اخْتَصَمَ واقْتَتَل، وكان أيضاً على زِنَةِ (تَفَاعَلَ) مثل: تخاصَمَ وتجادَلَ، يقتضي وقوعَ الفعل من أكثر من واحد))، وأردف: ((وفي الحواشي لا يَمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمعَ زيدٌ مع عمرو، واختصم مع بَكْر)). وفي (شرح الطرّة) للآلوسي نحوٌ من ذلك. فإذا صَحَّ قولُك: (اختصم فلانٌ مع فلانٍ)، و(تخاصَمَ فلانٌ مع فلان)، صَحَّ قولك: (فلانٌ مختصِمٌ مع فلانٍ أو متخاصِمٌ معه)، وكذلك القولُ في (تبارَى). وفي كلام اللغوي البغدادي صاحب (خزانة الأدب ١٢٢/١): ((روى المرزباني.. أن الوليد بن عبد الملك تشاجر مع أخيه مسلمة))، وجاء في المستطرف للأبشيهي: ((وتخاصَمَ بَدَويٌّ مع حاجٍّ عند مُنْصَرَفِ الناس))، وفي (الصحاح) و(القاموس) و(اللسان): ((اجتمع معه))، وفي (رسائل البديع الهمذاني): ((فيعجبني الالتقاء بك والاجتماع معك))، وفي (المصباح): ((اجتمع به))، وفي (اللسان): ((اختلف معه)).

ثانياً: إذا عدت إلى الأصل فقلت بدلاً من (تخاصَمَ فلانٌ مع فلان): تخاصَمَ فلانٌ وفلان، وبدلاً من: (تتعارض هذه المادة مع القانون): تتعارض هذه المادة هي والقانون؛ قلتُ: إذا عدتَ إلى الأصل جاز قولُك: فلانٌ متخاصِمٌ هو وفلان، وهذه المادة متعارضةٌ هي والقانون. وتقول قياساً على ذلك: فلانٌ مُتبارٍ هو وصاحبُه في هذا المجال، ومن ثَمّ تقول: (فلانٌ متبارٍ)، على هذا التقدير.

ثالثاً: جاء من (ترادَفَ) وهو من أفعال المشاركة أصلاً: (المترادف)، لما رادفَ بعضُه بعضاً، وكذلك المتجانِسُ والمتوارد. وجاء في تعريفات الجرجاني: ((المترادف والمتشابه والمتوازي)) وكلٌّ منها اسمُ فاعلٍ لفعلٍ من أفعال المشاركة. وأنت تقول للجمْعِ الذي يُباري بعضُه بعضاً: (الجمْع المتباري)، وتقول: (لاطَمَهُ فتلاطَمَا، والتطَمَتِ الأمواجُ: ضَرَبَ بعضُها بعضاً) كما جاء في (الصحاح). وجاء في (نهج البلاغة) على هذا التقدير: (الماءُ المتلاطِمُ). وهذا جديرٌ أن يُشار إليه أيضاً. فتأمل.

٨٠. بَزّ وبَذّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢)

(بَزّ) بتشديد الزاي (يَبَزُّ بَزّاً)، معناه: سلب. تقول: (بَزّهُ ثيابَه وابْتزّهُ ثيابَه) إذا سلبه إياها. وفي الحديث: ((فَيَبْتَزّ ثيابي ومتاعي؛ أي: يُجَرّدني منها ويَغلبُني عليها)) هذا ما في (النهاية). ويدل ما تقدم على أن في (البزّ) معنى السلب والغَلَبة أيضاً.

وهناك (بَذّ) بالذال؛ تقول: (بَذّهُ يَبذّه بذّاً) غلبه وفاقه؛ كما في (الصحاح). وجاء في الحديث: ((بَذّ القائلين؛ أي: سبقهم وغلبهم، يَبذُّهم بذّاً))، كما في (النهاية). وإذا اتفق في (البزّ) بالزاي، و(البذ) بالذال معنى الغلبة، فهل يعني ذلك أنهما يتواردان على معنى؟

أقول: قال صاحب (اللسان): ((ابْتَزَزْتُه: غَلَبْته))، فأكّد في البَزّ معنى الغلبة، وقال ((ابْتَذَذْتُ: غَلَبْت))، فسوّى بينهما في الدلالة على الغلبة. وجاء في (القاموس): ((ابْتَذّ حَقّهُ: أخذه)). فدانى هذا معنى

(ابتز) في السلب أيضاً، ولكن هل يُفيد هذا أنهما مترادفان؟

أقول: عندي أنه إذا كان (البَزّ) هو الغلبة في السلب خاصة، فـ (البَذّ) يعني كلّ سَبْقٍ وغَلَبَة.

٨١. البَسْط (نشرت بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٦)

تقول: (بَسَطتُ الشيءَ بَسْطاً) من باب نَصَرَ، إذا مَدَدْته ونَشَرْته. ففي (المصباح): ((بَسَطَ الرجلُ الثوبَ بَسْطاً، وبَسط يَدَهُ مَدّها مَنْشُورَة)). ومن ثَمّ سُمِّيَ ما يُبْسَط بالبِساط، وسُمِّيت الأرضُ البَسيطة، وقيل: مكانٌ بسيط، أي: واسع، من بَسُط بالضم إذا انتشر واتسع.

وتقول: (بَسَطَ اللّـهُ رزقَهُ) إذا وسَّعَهُ، و(فلانٌ بسيط اليدين) إذا كان كريماً. ويأتي في كلام الكُتّاب قولُهم: (إن ذلكَ من دواعي السرور والبسط)؛ فيَستعملون (بَسَطَهُ) بمعنى (سَرَّهُ)، و(انْبَسَطَ) بمعنى (سُرّ) بالبناء للمجهول، أي ابتهج. وهذا صحيح خلافاً لمن يُنكره.

ففي (الأساس): ((وإنه ليَبْسُطُني ما يَبْسُطك ويَقْبِضُني ما يَقْبضُك؛ أي: يَسُرّني ويُطَيِّبُ نَفْسِي ما سَرَّكَ، ويَسُوءُني ما سَاءَكَ))، وفي الحديث: ((يَبْسُطني ما يَبْسُطها)). قال ابن الأثير: ((لأن الإنسان إذا سُرّ انبسط وجْهُهُ واستبْشر)).

فـ (البَسْط) بمعنى السرور من كلام العرب. وفي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((رجلٌ بسيطُ الوجه: متهلِّل))، وفي (الأساس): ((انْبَسَطَ إليه، وباسَطَهُ، وبينهما مُبَاسَطَة))، أي: ترك الاحتشام.

٨٢. بِساط وأبسطة (نشرت بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٥)

(البِساط) بكسر الأول، ما يُبْسَط على الأرض من النسيج. ويُشْكِل على الكتّاب جَمْعُهُ، أيُجْمَعُ على (بُسُط) ككتاب وكُتُب، أم يُجمع على (أبْسِطَة) كرداء وأردية؟

أقول: بحث هذا العدنانيُّ في معجم الأخطاء الشائعة فقال: ((ويَجمعون البساط على أبْسِطة، والصواب بُسُط)). وخالفه الدكتور إميل يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب) فقال: ((يَطّرد وزْنُ (أفْعِلَة) في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره حرف مدّ، لذلك يُجمَعُ (بساط) على (أَبْسِطة) جمْعَ قِلّة، وعلى (بُسُط) جَمْعَ كثرة))، فما الرأي في المسألة؟

أقول: في المعاجم أن جمْعَ البساط بُسُط، كما جاء في (اللسان) و(القاموس) وسواهما. أما قول الدكتور يعقوب ((يَطّرد وَزْنُ (أفْعِلَة) في جمع الاسم المذكر الرباعي..)) فلا يلزم منه أن يُجمَعَ كلُّ (فِعَال) على (أفْعِلَة)، فأنت تقول: كتاب وحجاب، ولا تقول: أكتبة أو أحجبة. فجمْعُ (بساط) لا يصحُّ على (أبْسِطَة) حتى يكون قد سُمِعَ عن العرب، وقد سُمِعَ؛ قال أبو هلال العسكري في (التلخيص): (("البساط" معروف، والجمع "بُسُط"، وأدنى العدد "أبْسِطة")).

ولذا قُلْ: (بِساط وبُسُط وأبْسِطَة)، و(فِراش وفُرُش وأفْرِشَة)، و(خِمَار وخُمُر وأخْمِرَة).

٨٣. البسيط (نشرت بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٨)

تقول: (بَسُطَ) بالضم، ككَرُمَ فهو (بسيط)، إذا انتشر واتّسَع، فالفعل لازم. وفي (الأساس): ((ومكان بسيطٌ: واسعٌ، وفلانٌ بَسِيطُ البَاعِ واللسان، وقد بَسُطَ بَسَاطَةً)). وفي (القاموس): ((والبسيطةُ: الأرضُ، وبَسيطُ الوجْهِ: مُتَهَلِّل، وبَسِيط اليدَيْن: مِسْمَاح))، أي: كريم. هذا ما جاء في معظم المعاجم، ولكن أَجَمَدَ معنى (البسيط) فوقف في المجاز عند هذا الحدّ، أم تدرّج في الاستعمال إلى معانٍ أخرى؟

أقول: أُطلِقَ (البسيط) على غير المركب. ففي (المفردات) للراغب: ((واستعار قومٌ البسيط لكلِّ شيءٍ لا يُتَصَوَّر فيه تركيبٌ وتأليفٌ ونَظْم)). وجاء في المقابسات للتوحيدي: ((لأن النَّظْمَ من حَيِّزِ التركيب.. والنَّثر من حَيِّزِ البَساطة))، وقال في موضع آخر: ((فإن لكلِّ مُرَكَّبٍ بَسِيطاً يَنتهي إليه)). وفي تعريفات الجرجاني: ((البسيط.. بَسِيطٌ حقيقيٌّ وهو ما لا يكون مُرَكّباً..)).

وأُطْلِقَ (البسيط) في كتب الرياضة عند العرب على الأشكال والسطوح ذات الطول والعرض دون السُّمْك والعُلُوّ، كالمثلث والمربع والمعيّن بتشديد الياء، كما جاء في (مفاتيح العلوم) للخوارزمي، وقال: ((البسيط والسطح هو المقدار ذو البعدين وهما الطول والعرض فقط)).. وجَمَعَ (البسيط) على (البسائط)، كما جمع النظير على النظائر، فقال: ((ونهايات البسائط خطوط)). فـ (البسائط) تُطلَق على السطوح، ويقابلها المجسّمات، بتشديد السين.

واعتاد الكتّاب أن يُطلقوا (البسيط) على السهل الميسور إذا اتصف به غير العاقل. فإذا كان البَسْط في الأصل هو النشر والمَدّ، وبَسُطَ بالضم امْتدّ وانْتَشَرَ واتّسَعَ، وكان في نشر الشيء كشفٌ له وجلاء، وفي الطَّيِّ والقَبْضِ سِتْرٌ له وحَجْبٌ، كان مع الأول سهولةٌ ويُسْر، ومع الثاني غُموضٌ وخفاء. فتأمل.

٨٤. باسل وبواسل (نشرت بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٦)

تقول: (بَسَلَ) كنَصَرَ، إذا شَجُعَ وعَبَسَ فهو (باسِلٌ)، وكذلك: (بَسُلَ) ككرُم فهو (بَسْلٌ) كفَخْم، و(بَسِيلٌ) ككريم. وجاء في جمع الباسل (بُسَّلٌ) ككامِل وكُمَّل، كما جاء (بُسَلاءُ) كعلماء. ويُجْمَعُ تصحيحاً فيقال: (باسِلُون). لكن الكتّاب يَجْمَعُونه على (بَواسِل) فهل هذا صحيح؟

أقول: يَردُ هذا الجمعُ في المعاجم، وما جُمِعَ من (فاعِل) على (فَواعِل) من صفات الرجال، شاذٌّ لا قياسَ عليه. وغريبٌ على هذا أن يقول بعضُ النقاد: يُجْمَعُ (فاعِل) على (فواعِل) قياساً إذا كان وصفاً لمذكر عاقل، كما فعل الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري، والعدنانيُّ صاحب الأخطاء اللغوية الشائعة، والأستاذ محمد خليفة التونسي صاحب كتاب (أضواء على لغتنا السمحة). ولو صَحَّ ما ذهبوا إليه لجازَ أن نقول: (نحن حوافظُ للعهد، سوائِلُ عنه، عوازِمُ على الوفاء به) بدلاً من: (نحن حافظون للعهد، سائلون عنه، عازِمُون على الوفاء به) وهو مُحال.

وقد جُمِعَ (باسِل) مع ذلك على (بَواسِل)؛ ذلك أنّ (الباسل) في الأصل صفةٌ للأسد، بل اسمٌ لـه. وجاء في بيتٍ لأبي زيد الطائي:

صادَفت لَما خرجت منطلقاً
جهم المُحيّا كباسِلٍ شَرِسِ

أي: كأسدٍ شرس.

ولذا صَحّ قولك: (رجالٌ بَواسِلُ)، لأنه بتقدير قولك: (رجالٌ أُسُودٌ). فتأمل.

٨٥. باشره فهو مُباشِر له

(نشرت بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٦)

قولك: (باشرتُ بالعمل) خطأٌ شائعٌ صوابُه: (باشرتُ العملَ)، ومباشرة العمل أن تتولاّه بنفسك، فالفعل بهذا المعنى لا يتعدى بحرفٍ وإنما يتعدى بنفسه. ففي (الصحاح): ((ومباشرةُ الأمور أنْ تَلِيَها بنفْسِك)). وفي (الأساس): ((وباشَرَ الأمرَ: حَضَرَهُ بنفسه))، وهو معنى مجازيٌّ؛ إذ الأصلُ في معنى المباشرة الملامسة.

ولعلّ مرجعَ الخطأ في استعمال الكتّاب للفعل ظَنُّهُم أنه بمعنى (البدء)، وليس الأمر كذلك، وهو لو كان بهذا المعنى ما جاز القياس أيضاً، ففعل (البدء) يتعدى بنفسه وبالباء.

وإذا قلت: (البثُّ الإذاعيُّ المباشر) أَفَتكْسر الشين في (المباشر) أم تفتح؟

أقول: بحث هذا العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية المعاصرة) فقال: ((والصواب البثُّ الإذاعيُّ المباشَر)) بفتح الشين، وأردف: ((ونحن نباشر البثَّ الإذاعيَّ، والبثُّ مباشَرٌ من قبل المذيع)).

أقول: الصواب هو كسر الشين على صيغة اسم الفاعل خلافاً للعدناني، إذ ليس القصد بالبث المذكور الذي يباشره المذيع ليكون مباشَراً بالفتح؛ فكل بثّ يباشره المذيع، لكن القصدَ البثُّ الذي يباشِر الأسماعَ دون وساطة من تسجيلٍ أو سواه، فهو مباشِرٌ لهذه الأسماع، بالكسر، دون وسيط.

٨٦. بشّ

(نشرت بتاريخ ٨/٧/١٩٨٦)

تقول: (بَشِشْتُ به) بالكسر (أَبَشّ) بالفتح من باب عَلِمَ يَعْلَمُ (بَشّاً وبَشَاشَةً)، إذا أقبلتَ عليه، أما الصفة المشبهة من الفعل فهي (بَشٌّ) بفتح الباء وتشديد الشين. تقول: (رجلٌ هَشٌّ بَشٌّ)؛ أي: طَلْقُ الوجْه... كما في (الصحاح). لكن المشهورَ على ألسنة الكتّاب مجيءُ اسم الفاعل منه على (باشّ)، فهل هذا صحيح؟

يقول العدناني في معجمه (الأغلاط المعاصرة): ((أُرجِّح أن عدم ذكر المعاجم لاسم الفاعل (باشّ) هو لأنه قياس؛ مثل: فَرّ فهو فارٌّ، وعَمّ فهو عامٌّ، وشذّ فهو شاذٌّ)).

أقول: فاتَ العدنانيَّ أنّ اسمَ الفاعل إنما يُصاغ قياساً من (فَعَلَ) بالفتح لازماً ومتعدياً كجالس وكاتب، ومن (فَعِلَ) بالكسر **متعدياً** كشارب؛ فالأصل إذاً ألاّ يأتي (فاعِل) من (بَشِشْتُ) بالكسر لأنه فعلٌ **لازم**.

والغريب أن يأتي العدنانيُّ بأمثلةٍ ليستْ شاهداً على ما يقول. ذلك أن: (فرّ وعمّ وشذّ) على زِنَةِ

(فَعَلَ) بالفتح خلافاً لـ (بَشَّ)، فإنه على (فَعِلَ) بالكسر. على أن الأئمة قد أجازوا العدول بالصفة المشبهة إلى (فاعل) كلما أريد بها الحدوث موقوتاً بالحال أو الاستقبال.

وهكذا تقول: (لعلك تزورني باشّاً بي، وإن لَه وجهاً بَشّاً). أما قولُك: (لَه وجْهٌ باشٌّ) فغير صحيح.

٨٧. بصر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٤)

تقول: (بَصُرْتُ بالشيء) بضم الصاد (بَصَراً) بفتح الباء والصاد و(بُصْراً) بضمٍّ فسكون و(بَصَارَةً) بفتح أولـه، إذا رأيتَه أو علمتَ به. وتقول منه: (إنه بَصيرٌ بالأمر وذو بَصيرة)، وقد تقول: (بَصُرْتُه) أيضاً بالتعدي بضم الصاد، وهو على غير قياس، لأن الأصل في (فَعُلَ) بالضم أن يكون لازماً. على أنك إذا قلت (أبْصَرْتُ) بالهمزة جئتَ به متعدياً وحسب؛ تقول: (أبصرتُ الرجلَ) ولا صحة لقولك: (أبْصرتُ بالرجل). وتقول: (بَصَّرْتُهُ) بتشديد الصاد. والغالب في كلام الكتّاب (بَصَّرْتُهُ بالحقيقة). وعاب ذلك بعضُهم وجعل الصوابَ: (بَصَّرْتُهُ الحقيقةَ). والصحيح جوازُ الوجهين، كما في (الأساس) إذ قال: ((وبَصَّرْتُهُ كذا وبَصَّرْتُهُ به إذا عَلَّمْتَهُ إياه)).

وعلى هذا تقول: (بَصّرته بالأمر) بتشديد الصاد (فبَصُر به) بضم الصاد أو (فَبَصِر به) بكسرها، كما تقول: (بَصَّرْتُهُ الأمرَ) بتشديد الصاد (فبصُرَهُ) بالضم على غير قياس، أو (بَصِرَهُ) بالكسر. وقد جاء في الحديث: ((إذا أراد اللّـه بعبد خيراً فَقَّهَهُ في الدين، وزهَّدَهُ في الدنيا، وبَصَّرَهُ عيوبَه)).

٨٨. بطل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١)

(بَطُلَ الرجلُ) بالضم بمعنى شَجُع، والصفة (بَطَلٌ) بفتحتين، كحَسُنَ الرجلُ فهو حَسَنٌ. ففي (الصحاح): ((والبَطَلُ الشجاعُ، والمرأةُ بَطَلَةٌ، وقد بَطُلَ الرجلُ بالضم يَبْطُلُ.. أي صار شجاعاً)). وتقول: (بَطَلَ الأجيرُ) بالفتح (يَبْطُلُ) بالضم، كنصرَ ينصُر، إذا ترك العمل؛ ففي (اللسان): ((وبَطَل الأجير، بالفتح، يَبْطُل،.. أي تعطّل، فهو بَطّال)). وثمة معنى آخر؛ تقول: (بَطَلَ الشيءُ) بالفتح، والصفة منه (باطِلٌ)، أي نقيض الحق. ففي (اللسان): ((بَطَلَ الشيءُ، بالفتح، يَبْطُلُ بالضم بُطْلاً وبُطْلاناً، ذهب ضَياعاً وخُسْراً، فهو باطِلٌ)).

وجَمْعُ (الباطِل): (بَواطِل)، وقيل: (أباطيل)، كما في (المصباح). وقيل: (أباطيل) جَمْعُ (أُبْطُولة) بضم الهمزة، وقيل: جمع (إبطالة) بالكسر.

ويقع الإشكال عادة في مصادر (بَطُلَ الرجلُ) بالضم، و(بَطَل الرجلُ والشيءُ) بالفتح، ومصادر الثلاثي سماعية.

فمصدر (بَطُلَ) بالضم إذا شجع هو (البُطُولَة) بالضم، ولا يكاد الكتّاب يعرفون سواه مصدراً بهذا المعنى. وحقيقة الأمر أن ثمة مصدراً آخر للفعل بهذا المعنى هو (البَطَالَة) بالفتح. ففي (الصحاح): ((وقد بَطُلُ الرجلُ بالضم يبطُل بُطولَةً وبَطَالَةً.. أي صار شجاعاً)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وبَطُلَ بالضم

بَطَالَة وبُطولة: شَجُع)). وما كان على (فَعُلَ) بالضم كان مصدره غالباً على (فَعَالَة) بالفتح كظَرُفَ ظَرَافَةً، و(فُعُولَة) بالضم كسَهُلَ سُهُولَة. وقد جاء مصدر (بَطُلَ) بالضم، عليهما جميعاً. أما مصدر (بَطَلَ الأجيرُ) بالفتح إذا ترك العمل، فهو (البِطَالَة) بكسر الباء و(البَطَالَة) بفتحها؛ ففي (اللسان): ((وبَطَلَ الأجيرُ بالفتح يَبْطُل بالضم بَطالة وبِطالة بالكسر، أي تعطَّل فهو بَطَّال)).

٨٩. بعثه وبعث به (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤)

ذهب كثيرٌ من النقّاد إلى أنّ مفعولَ (بَعَثَ) إذا كان شخصاً قلتَ: (بَعَثْتُ خالداً) فعدّيْته بنفسه، وإذا كان شيئاً قلتَ: (بَعَثْتُ إليه بهدية) فعدّيته بالباء. فقولُك: (بَعثتُ إليه هديةً) خطأٌ، على ما ذهب إليه هؤلاء. فهم أوجبوا دخولَ الباء على مفعول (بَعَثَ) متى كان شيئاً، وإسقاطَها إذا كان شخصاً؛ وفي ذلك مسائلُ أهمها:

أولاً: من النقاد من فرّق بين (بَعَثَ) و(أَرْسَلَ)؛ فأوجبوا التمييزَ في (بَعَثَ) بإدخال الباء على المفعول إذا كان شيئاً وإسقاطِها إذا كان شخصاً، ولم يُوجِبوا ذلك في (أَرْسَلَ). قال صاحب (المصباح): ((وكلُّ شيءٍ لا يَنْبَعِثُ بنفسه كالكتاب والهدية، فإن الفِعْلَ يتعدّى إليه بالباء، فيقال: بَعَثَ به)). أما في (أرسل) فقال: ((وتَرَاسَلَ القومُ: أَرْسَلَ بعضُهم إلى بعض رسولاً ورسالةً)). فعدّى (أرسل) بنفسه أيّاً كان المفعول رسولاً أو رسالة، خلافاً لـ (بعث).

ثانياً: تبيّن بالبحث أن (بَعَثَ وأَرْسَلَ) سواءٌ في التعدية. وأنه إذا كان المرسَلُ أو المبعوثُ قد أُرْسِلَ أو بُعِثَ وحدَه تعدّى الفعل إليه مباشرة، شيئاً كان أو شخصاً؛ تقول: (أرسلتُ الرسالةَ أو الرسولَ)، و(بَعثتُ الرجلَ أو الهديةَ). وأوْضَحُ دليلٍ على ذلك قولُ ابن القوطية في (الأفعال): ((أَرْسَلْتُ الرسولَ والوصيةَ: بعثتهما)). وهو صريح بأن المرسَلَ أو المبعوثَ وحده أيّاً كان لا تلزمه الباء. قال الفرزدق:

بَعَثتُ لَهُ دَهماءَ لَيسَت بِناقَةٍ
تَدُرُّ إذا ما هَبَّ نَحساً عَقيمُها

وقد عنى بالدهماء القِدْر، بكسر القاف.

وقال المتنبي:

وَرُبَّ جَوابٍ عَن كِتابٍ بَعَثتُهُ
وَعُنوانُهُ لِلناظِرينَ قَتامُ

وفي (محاضرات الأدباء): ((قال ابن قيس: أرسلتُ فضلةَ ثوبه))، وفيه: ((بعث إليه سبعة آلاف دينار)). وإسقاط الباء في (الكتاب) أو (الهدية) وما ماثلهما من الأشياء، على إنزال غير المتصرِّف بنفسه منزلةَ المتصرِّف مجازاً. فالأصل أرسلت بالكتاب وبالهدية.

ثالثاً: في (اللسان): ((بَعَثَهُ يَبْعَثُهُ بَعْثاً: أرسَلَهُ وحدَهُ، وبَعَثَ به: أرسَلَهُ مع غيره)). ومعنى هذا أن المبعوثَ به مع غيره شخصاً كان أو شيئاً تلزمُهُ الباءُ؛ تقول: (بَعثتُ إليك بولدي) إذا أرسلْتَهُ مع غيره، و(بَعثتُ إليك بكتابي)، ذلك أن (بَعَثَ) يقتضي مبعوثاً. فإن كان وحدَه عدّيتَ الفعلَ إليه بنفسه، وإن

كـان مرسَـلاً بـه مـع غـيره، عدّيتَهُ بالباء، لا فرقَ أن يكـونَ المـبعوثُ شخصـاً أو شـيئاً. هذا ما أوضحه ابن بـرِّي قديمـاً والغلايـيني مـن المـتأخرين. وعلـيه كـلام الفصحاء.

رابعاً: إذا اجتمع في البَعْثِ مبعوثٌ ومبعوثٌ به، واتفق في الإرسال مرسَلٌ ومرسَلٌ به، فلا بدّ أن يكون المبعوثُ أو المرسَلُ متصرّفاً بنفسه. وأما المبعوثُ به أو المرسَلُ به فيحتمل الأمرين. ولا بدّ أن تلحق به الباء فيهما. تقول: (بعثتُ زيداً أو أرسَلْتُهُ بغلامي)، و(بعثتُ زيداً أو أرسلْتُهُ بالهدية). فتأمل!

٩٠. بعزق

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٦)

المشهورُ في اللغة عند التعبير عن تفريق الشيء بلا حساب أو تبديده هدراً أن يقال: (بَذّر) بالذال المشددة. لكن العامة تقول (بَعْزَأ) بالهمز أو (بَحْتَر) بمعنى (بَعْثَر)، فما أصلهما؟

في بحث ذلك أمور أهمها:

أولاً: في اللغـة: بَـذّرَهُ تـبذيراً: فـرّقه إسرافاً. ففي (الصـحاح): ((وتـبذيرُ المـال تفـريقُهُ إسـرافاً.. يقـال: رجلٌ تِبْذارَةٌ للذي يُبَذّرُ مالَه ويُفسده)). وفي (الأساس): ((بَـذَرَ الحـبَّ في الأرض، وبَـذّرَ اللّـهُ الخلقَ في الأرض فـرّقَهم، وتَبَذّرَ من يَدِي كذا: تَفَرّق. ورجلٌ بَذِرٌ: يبذر مالَـه، ووصـفتْ زوجَهـا فقالـتْ: لا سَـمْحٌ بَـذِر، ولا بَخِـيلٌ حَكِـر)). و(بَـذِرٌ) بفتحٍ فكسْـر: كثير التبذير، وخلافُه حَكِر بفتحٍ فكسْر. قال ابن الوردي في لاميّته:

بينَ تبذيرٍ وبخلٍ رتبةٌ — وكِلا هذين إنْ زادَ قَتَلْ

ثانياً: في اللغة: (بَعْزَق). تقول: (بَعْزَقَ الشيءَ)؛ فرّقه وبدّده، كما في (التاج). وفيه البَعْزَقَةُ: تفريقُ الشيء هدراً ووضعُهُ في غير موضعه. ومن ثَمّ سُمِّيَ المبذِّرُ المُبَعْزِق، وتَبَعْزَقَ الشيءُ، إذا تفرّقَ وتبدّد. ويقال: تَبَعْزَقْنا النَّعَمَ، أي: تقاسمناها. هذا والعامة تلفظ الفعل بالهمز، فتقول: (بعزأ وتبعزأ)، وهو تحريف للأصل.

ثالثاً: في اللغة: (بَعْثَق). ففي (اللسان): ((البَعْثَقَةُ: خروجُ الماء من غائلِ حَوْضٍ أو جابيةٍ، وتَبَعْثَقَ إذا انكسرتْ منه ناحيةٌ ففاضَ منها)). ولا يخفى ما بين المعنيَيْن من التقارب بل التوافق.

رابعاً: في اللغة: (بَحْثَر). ففي (مختصر تهذيب الألفاظ) لابن السِّكّيت: ((ويقال: بَحْثَرُوا متاعَهُم، أي: فرَّقُوه))، وفي (الصحاح): ((بَحْثَرْتُ الشيءَ فَتَبَحْثَرَ: بدّدته فتبدّد)).

قال الفراء: ((بَحْثَرَ الرجلُ متاعَهُ وبَعْثَرَهُ إذا فرّقه وقلب بعضَهُ على بعض)). والعامةُ تلفظه بالتاء (بحتره) وهو محرّف.

خامساً: في اللغة: (بَعْثَر).. ففي (الصحاح): ((يقال: بَعْثَرَ الرجلُ متاعَهُ وبَحْثَرَهُ إذا فرّقه وبدّده وقلب بعضَه على بعض. وقال أبو عبيد في قولـه تعالى: ﴿إذا بُعْثِرَ ما في القُبُورِ﴾ [العاديات ٩]: أُثير وأُخرج)).

٩١. بعض

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٢)

بعـضُ الشيءِ جزءٌ منه، وبعضُ الأشياء جزءٌ منها

أو أكثر، وقد يكون بعضُ الشيءِ نصفَهُ أو دونَ ذلك أو فوقَـه، فالثمانيةُ بعضٌ من العشرة. وتقول: (فَعَلَ ذلك بعضُـنا)؛ فتعني أحدنا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عـلى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِم ما كانُوا به مُؤْمِنِينَ﴾ [الشـعراء ١٩٨ و ١٩٩]. وقـد تعـني أكـثرَ من ذلك أيضاً؛ ففـي (نهج البلاغة): ((حتى يكون بعضُكُم أئمةً لأهل الضلالة وشِيعةً لأهل الجهالة)).

واختُلِفَ في تعريف (بعض)؛ أي: إدخال (ال) عليـها، فقد عرّفها بعض الأئمة؛ فقال ابن المقفع: ((العملُ كثيرٌ، ولكنّ أخْذ البعض خيْرٌ مِن ترْكِ الكُلّ)). وأنْكَر تعريفَ (بعض وكلّ) بعضُهم كالأصمعي؛ فقال: ((كلٌّ وبعضٌ معرَّفتان لا تدخلُهما الألفُ واللامُ لأنهما في نِيَّةِ الإضافة)). لكنه سُمِعَ دخولُ (ال) على (بعض) في شعرٍ صحيحٍ لمجنون عامر إذ قال: (لا تنكري البعض من ذنبي فيجحده)، وقول المرقش الأصغر (يطاعن بعض القوم والبعض طوحوا). كما سُمِعَ دخولُ (ال) على (كل)، وجاء ذلك في شعر صحيح، قال الشاعر [سحيم]:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهما

إلى الموت يأتي الموتُ للكلِّ معمداً

وجاء في (تهذيب الأزهري) قول ابن أبي الحسن في (شامله): ((مَنَعَ قومٌ من دخول (أل) على (غير) و(كل) و(بعض) لأنها تتعرف بالإضافة فلا تتعرف باللام، قال: وعندي أن لا مانع من ذلك، لأن اللام ليست فيها للتعريف، وقد يُحمَل الغيرُ على الضدّ، والكلُّ على الجملة، والبعضُ على الجزء، فيَصحّ دخول اللام عليها بهذا المعنى)). وجاء في (الهمع) أن الأخفشَ وأبا عليٍّ وابنَ درستويه قد قالوا بتنكير (كلّ وبعض) وتعريفِهما بـ (أل) ونصبِهما على الحال قياساً على نصف وسدس وثلث، فإنها نكراتٌ بإجماعٍ، وهي في المعنى مضافاتٌ.

وتُضاف (بعض) إلى الظرف فتنوب عنه، وتُنصَبُ على أنها مفعولٌ فيه كقولك: (مشيت بعضَ النهار)، وتُضاف إلى المصدر فتنوب عنه أيضاً، وتُنصَبُ على أنها مفعولٌ مطلق كقولك: (سعَيْتُ بعضَ السعْي). فتأمل.

٩٢. كلّم بعضُهم بعضاً (من كتاب: لغة العرب)

يخطئ الكتّاب في استعمال (بعض)، فـ (بعضُ الشيء): جزءٌ منه أو طائفة. وهو اسمٌ لا ينفكُّ عن الإضافة. يقول الكتّاب: (اعتَدَوْا على بعضهم البعض)، و(كلَّمُوا بعضَهم البعض) فيُخطئون. وصواب ذلك أن تقول: (اعتدوا بعضُهم على بعض)، و(كلَّمُوا بعضُهم بعضاً). ولك أن تأتي بالفعل مفرداً فتقول: (اعتدى بعضُهم على بعض)، و(كلَّم بعضُهم بعضاً).

ويقولون في أفعال المشاركة مثلاً: (تقاسَمُوا بين بعضهم البعض)، وصوابُه: (تقاسَمُوهُ بينهم).

٩٣. بغى (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٣)

تقول: (بَغَيْتُ الشيءَ) إذا طلبتَه كابْتَغَيْتَه، والمصدر: (البُغاء والبُغايَة والبُغْيَة) كلُّها بضم الباء، وقيل: البُغْيَةُ الاسمُ؛ فهي الحاجةُ المَبْغِيّةُ، وباؤها

مضمومةٌ وقد تكْسَر، تقول: (بُغْيَتِي عندك) بضم الباء، و(بِغْيَتِي عندك) بكسرها، أي: حاجتي عندك.

وتقول: (بَغَيْتُكَ الشيءَ)، أي: بَغَيْتُ لك الشيء. وفي التنزيل: ﴿يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ﴾ [التوبة ٤٧] أي: يَبْغُونَ لكم الفتنة. واسم الفاعل (باغٍ) وجمعه (بُغاةٌ وبُغْيَانٌ) كرُعاة ورُعْيان، بضم الأول.

فإذا قلت: (بَغَتِ المرأةُ) إذا فجرت، فالمصدر: (البِغاء) بالكسر، والمرأةُ بَغِيٌّ، بكسر الغين وتشديد الياء، وجَمْعُهُ: بَغايا. وفي التنزيل: ﴿وَمَا كانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً﴾ [مريم ٢٨]، ولا يقال: (بَغِيَّة).

وإذا قلت: (بَغَى فلانٌ على فلانٍ) بمعنى جارَ عليه واستطالَ وتجاوَزَ الحدَّ، فمصدر الفعل (البَغْيُ) بفتح الباء. ففي التنزيل: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [يونس ٢٣]. والفئةُ الباغيةُ هي الفئة الظالمة الخارجة عن طاعة الإمام العادل، وهم البُغاةُ وأهلُ البَغْيِ والفساد. فتأمل.

٩٤. ينبغي لك

(من كتاب: لغة العرب)

يَحسب الكتّابُ أن قولَك: (ينبغي لك) بمعنى (يجب عليك)، فيَقِيسون الأولَ على الثاني ويقولون: (ينبغي عليك). وهذا لا يجوز، والخطأ فيه قديم.

فـ (ينبغي لك) معناه: يُستَحَبُّ لك ويَصْلح ويَتيسّر. وليس في هذا ما يوجِبُ الأمرَ صراحة. تقول: (لا ينبغي لك أن تكون طبيباً) أي: لا يُستحبّ لك ذلك ولا يَصلح.

وتقول: (ينبغي لك أن تفعل ذلك) أي: يَحْسُنُ ذلك ويُنْدَب، فيتعدَّى الفعلُ باللام. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس ٧٠] أي: لم يَتسهّلْ له ذلك لأنّا لم نعلِّمْه الشعر.

٩٥. بكرة

تقول: (جاؤوا على بَكْرَةِ أبيهم)، إذا أتوا جميعاً، وهو مَثَلٌ من أمثال العرب. والباء في (بَكْرَة) مفتوحة، ويَضمُّها الكتّاب وهو خطأ. وفي الحديث: «جاءتْ هوازن على بَكْرَة أبيها». قال ابن الأثير في (النهاية): «هذه كلمةٌ للعرب يريدون بها الكثرة وتوفير العدد، وأنهم جاؤوا جميعاً لم يتخلّف منهم أحد».

وثمة (البُكْرَة) بضم الباء، وهي الغَدْوَةُ، أي: ما بين الفجر وطلوع الشمس، تقول: (أتَيْتُهُ بُكْرَةً) بضم الباء، أي: باكراً. قال تعالى في سورة الفرقان: ﴿وقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفرقان ٥].

ولذا قُلْ: (جاؤوا على بَكْرَةِ أبيهم) بفتح الباء، و(أَتَيْتُ بُكْرَةً) بضمِّها.

٩٦. بلط والبلاط

تقول: (بَلَطْتُ الدارَ) بتخفيف اللام، (أَبْلُطُها) بالضم (بَلْطاً)، و(بَلَّطْتُها) بتشديد اللام (تَبْلِيطاً)، إذا فرشتَها بآجُرٍّ أو حِجارة. فالدارُ مَبْلُوطَةٌ ومُبَلَّطَة بالتشديد.

و(البَلاطُ) بالفتح: الحجارةُ المفروشة في الدار، و(بَلاطُ الأرض): وجْهُها. و(البَلاط) كذلك: الأرضُ

المستويةُ الملساء، كما جاء في (اللسان).

وجاء في (فقه اللغة) للثعالبي: ((البَلْطة بالفتح: الحجرُ الذي تُبْلَطُ به الدار، أي: تُفْرَش، والجَمْعُ: البَلاط، بالفتح)).

والدائر على ألسنة الكتّاب قولُهم: (هذا بلاط الملك) لقصره، وهو صحيح، لكنه بفتح الباء في (بَلاط) لا كسرها كما اعتادوا أن يلفظوه. وقد جاء في كتاب (العثرات) للأستاذ عبد القادر المغربي، رحمه اللّه: ((بلاط الملك يَكْسِرون الباء، وصوابُه فَتْحُها، وأصل معنى (البَلاط) ما تُبلط به فسحةُ الدار من الحجارة)).

واختُلِفَ في أصل تسمية قصر الملك بالبلاط؛ فقيل: إن الأصلَ في التسمية أعجميٌّ كما أشار إليه ابن فارس في (المقاييس)، وأكّد ذلك صاحبُ معجم (المتن)، وذكَرَهُ (المعجم الوسيط)، وذهب المؤلِّفون في (لحن العامة بالأندلس) مذهباً آخر إذ عابُوا على عامة الأندلس وصِقِلية قولَهُم للبيت المحسَّن (البَلاط)، ومن هؤلاء الزُّبَيْدِيُّ بضم الزاي وفتح الباء (٣٧٩ هـ) في كتابه (لحن العامة)، وابنُ مكّي الصقلي (٥٠١ هـ) في كتابه (تثقيف اللسان)، وابن الجوزي (٥٩٧ هـ) في كتابه (تقويم اللسان). وقد عقّب على ذلك الدكتور عبد العزيز مطر صاحب (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) فخرّج تسمية (البيت المحسّن) بالبلاط على أنه مجازٌ مرسَل باعتماد إحدى طرائقه وهي السببية، فتسمية البيت المحسّن بالبلاط إنما يعود إلى أن البلاط هو سبب تحسينه وتجميله، وهو وجْهٌ متقبّل.

٩٧. بلع

(نشرت بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٥)

(بَلَع الطعامَ والماءَ والريقَ) إذا أساغَهُ في حَلْقِهِ وازْدَرَدَه، وابتلعه كذلك. وفي التنزيل: ﴿يا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ [هود ٤٤]، وجاء: (أَبْلَعْتُهُ غيري) إذا جعلته يبلعه.

وإذا أراد العامة معنى (تمهّل) قالوا: (ابْلَعْ ريقَكَ) على المجاز، وهو صحيح. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: أَبْلِعْنِي رِيْقِي، أي: أَمْهِلْنِي حتى أقول أو أفعل)).

و(البُلْعُومُ) بضم الباء مجرى الطعام في الحلق، وهو المَريءُ مشتقٌّ من البَلْع فالميم زائدة. و(البُلْعُم) بضم الباء والعين (مقصور) منه، كما جاء ذلك في (المصباح).

وفي كلام الكتّاب (البَلُّوعَة) بفتح الباء وتشديد اللام للثقب في وسط الدار ينزل فيه الماء، وهو صحيح، والجمْعُ: بَلاليع. و(البالوعة) أيضاً، والجمع: البواليع. وكذلك (البَلاّعَة) بتشديد اللام، والجمع: بَلاليع. وجاء في (مقاييس اللغة): (البَالوع)، كما جاء في (التاج): (البُلَّيْعَة) بضم الباء وتشديد اللام المفتوحة، وتجمع بالألف والتاء: [بُلَّيْعات].

٩٨. بلّغ وتبلّغ

تقول: (بَلَّغَهُ الأمرَ أو البلاغ أو القرارَ)، و(أَبْلَغَهُ إيّاه)، و(قد بُلِّغَ فلانٌ الأمرَ أو البلاغ أو القرارَ)، أو (أُبْلِغَهُ)، بالبناء للمجهول. كما يستفاد من (اللسان)

و(التاج).

أما: (تبلّغ فلانٌ الأمرَ أو البلاغ أو القرارَ)، على ما هو شائع في الدواوين، فليس بشيءٍ البَتّةَ. والصوابُ أن يُقال: (بُلِّغَ وأُبْلِغَ)، على المجهول.

ويريد الكتّاب بقولهم: (تَبَلَّغَ) أن يَشتقّوا مُطاوِعاً لـ (بَلَّغَهُ)، وليس هو محلُّ قياسٍ عند الأئمة. وقد أقرَّ قياسَهُ مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة إذا مسّتْ حاجةُ التعبير، ولا حاجةَ بنا إليه. لا سيما وأن لقولكَ: (تَبَلَّغَ) معانِيَ أُخرى لا تَمُتّ إلى المعنى الأول بسبب. فإذا عُدْنا إلى (الأساس) و(المصباح) و(اللسان) وجدنا أن معنى (تبلّغ به): اكتفى به، و(تبلّغ بالشيء): وصل إلى المراد منه، و(البلاغ): ما يُتبلّغ ويتوصل به إلى الشيء المطلوب. و(تَبَلّغ) كذلك: تكلّف البلوغ، و(تَبَلَّغَتْ به العِلّةُ): اشتدّت، ولا صلة لهذه المعاني بما يريده الكتّاب من الفعل.

ولذا قُلْ: (أُبْلِغَ فلانٌ القرارَ وبُلِّغَهُ) بالبناء للمجهول، ولا تقل: (تَبَلَّغَهُ).

٩٩. بلاغ عام

(من كتاب: لغة العرب)

أخذ الناقد اللغوي في برنامجه اليومي على كتّاب الدواوين قولَهم: (بلاغ عام). قال: ولا حاجةَ إلى (عام) في وصْفِ البلاغ، لأن البلاغ يَدلُّ على العموم. وزاد: (أن في ذلك إطالةً وإماعة). واستشهد بقول (المعجم الوسيط): ((البَلاغ: بيانٌ يُذاعُ في رسالةٍ ونحوِها))، وما جاء في (المتن): ((البَلاغ: هو الخبَرُ يُنْشَرُ))، وبعض ما جاء في التنزيل.

أقول: الأصلُ في البلاغ أن يكون بمعنى التبليغ. قال صاحب (المفردات): ((والبلاغ: التبليغ، نحو قولـه عزّ وجلّ ﴿هذا بَلاغٌ للنّاس﴾ [إبراهيم ٥٢]، وقوله ﴿فإنّما عَلَيْكَ البَلاغُ﴾ [آل عمران ٢٠])). وقد يكون بمعنى: (ما يُتَبَلَّغ به). قال صاحب (النهاية): ((البَلاغ: ما يُتَبَلَّغُ ويُتَوَصَّل به)). وهو هنا البيانُ الذي تتوصل به إلى مرادك. فإذا صح هذا فليس في البلاغ ما يفيد معنى العموم، وقد يأتيه هذا من سياق الكلام. كقولـه تعالى: ﴿هذا بَلاغٌ للنّاس﴾. لكنك تقول إلى ذلك: (هذا بلاغٌ لك) فلا يكون فيه إلا التخصيص.

ومن ثَمّ كان كتّاب الدواوين على حقٍّ حين يَصِفُون البلاغ بأنه عامٌّ. فقد تكون هناك إدارةٌ تُصْدِرُ بلاغاً إلى أقسامها فتدعوه خاصاً، وإلى الناس كافّة فتسميه عاماً. وفي ذلك بيانٌ اقتضاه الإحكامُ والتنظيم، وليس فيه إطالة أو إماعة..

١٠٠. بَلِهَ

(نشرت بتاريخ ١١/٧/١٩٨٦)

تقول: (بَلِهَ فلانٌ) بالكسر (يَبْلَهُ) بالفتح كتعِبَ يَتْعَبُ (بَلَهاً) بفتحتين و(بَلاهَةً)، إذا ضَعُفَ عقْلُهُ وغَلَبَتْ غفلتُهُ. والصفة منه: (أَبْلَهُ)، والأنثى (بَلْهاءُ)، كأخْرَق وخَرْقاء وأَحْمَق وحَمْقاء.

ويقول الكتّاب حيناً: (وقد تَصَرَّفَ هؤلاء في الأمر تَصَرُّفَ البُلَهاء)، يأتون بـ (البُلَهاء) على زِنَةِ الشُّعراء بضمٍّ ففتح، وهو مغايرٌ للسماع والقياس جميعاً. فجمْعُ (الأبْلَه): (البُلْهُ) بضمٍّ فسكون، وكذا جَمْعُ (البَلْهاء)، تقول: حُمْقٌ في جَمْعِ أَحْمَقَ وحَمْقاء، وخُرْقٌ في جمع

أخْرَق وخَرْقاء، وكذا حُمْرٌ وسُودٌ وبِيض.

أما قول الكتّاب: (بُلَهاء) بضمٍّ ففتح؛ فهو على (فُعَلاء)، وهذا في الأصل جَمْعٌ لوصْفٍ لمذكر عاقل على (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) غير معتلِّ اللام ولا مضاعف، ككريم وكُرَماء وخبير وخُبَراء. ولكنْ قال المتأخرون: (بُلَهاء) بضم الباء وفتح اللام، في جمْع (أبْلَه)؛ إذ جاء في (التاج): ((البُلَهاء: البُلَداء، مولّدة)). وكأنهم ارتجلوا ذلك ليجعلوه في مقابلة ضدِّه العُقَلاء أو النُّجَبَاء، للمشاكلة بينهما.

وتأتي (البَلاهةُ) بمعنى آخر هو: سلامةُ الصدر، ففي الحديث الشريف: ((أكثرُ أهلِ الجنة البُلْهُ)) بضمٍّ فسكون. قال ابن الأثير: ((البُلْهُ: هو جمْعُ الأبْلَه، وهو الغافِلُ عن الشرِّ، المطبوعُ على الخير، وقيل: هم الذين غلبتْ عليهم سلامةُ الصدر وحُسْنُ الظنِّ بالناس، لأنهم أغْفَلُوا أمر دنياهم وجَهِلُوا حِذْقَ التصرف فيها وأقبلوا على آخرتهم)).

١٠١. بَلْهَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣)

(بَلْهَ) بفتح فسكون ففتح: اسمُ فعْلٍ مبنيٌّ على الفتح، يقوم مقام الفعل في العمل؛ إذ هو بمعنى (دَعْ، واتْرُكْ). وفاعِلُه كما يقول النحاة ضميرٌ مستتر وجوباً تقديره (أنت). أمّا ما بَعْدَ (بَلْهَ) فهو منصوبٌ على المفعولية. تقول: (هذا ما أُظهره لك بَلْهَ ما أُضمره)؛ أي: دَعْ ما أُضمره لك فهو خيرٌ مما أُظهره، كما في (الأساس). وجاء في الحديث: ((أعددْتُ لعبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بَشر، بَلْهَ ما اطّلَعْتم عليه))؛ أي: دعْ ما اطلعتم عليه من نعيم الجنّة وعرفتموه من لذّاتها، كما في (النهاية)، فلا مزيد عليهما. وهذا يعني أن ما بعد (بَلْهَ) يَفوق في الوصف ما قبلَها، فما تُضمره فوقَ ما تُظهره خيراً ووداً، كما في المثال الأول، وما اطّلع عليه من نعيم الجنّة غايةُ ما أُعِدّ للعباد الصالحين من عطاءٍ ورحمة ونُعْمَى، كما في الثاني.

ومنهم من يخفض ما بعد (بَلْهَ) على أنها مصدرٌ مضافٌ بمعنى التَّرْك، كما في (الكليّات).

ونحو ذلك قولك: (فضلاً) بدلاً من (بَلْهَ)، وأكثر ما يُستعمل في النفي تقول: (فلانٌ لا يَملك كوخاً، فضلاً عن قصْرٍ)؛ فهو لا يَملك الكوخَ، فكيف يملك القصر؟! وليس امتلاك الكوخ بشيء إذا قيس إلى امتلاك القصر. ولك أن تقول: (فلانٌ لا يملك كوخاً، بَلْهَ قصراً)، فهو ينفي حصولَه على الأدنى فيكون الأعلى أولى بالانتفاء.

ويُستعمل (فضلاً) في الإيجاب. قال أبو تمام:

لو يقدرون مَشوا على وجَناتهم
وعيونِهم فضلاً عن الأقدام

أي: لو استطاعوا لَمَشوا على الوجنات والعيون، أفلا يمشون على الأقدام؟

وربما استعمل الكتّاب (ناهيك) كقولهم: (هذا ما أظهره لك، ناهيك عمّا أضمره)، ولا وجه لَه، ذلك أن (ناهيك) اسمُ فاعِلٍ من (نَهَى) وهو يعني هنا التعجب والاستعظام. تقول: (خالدٌ ناهيك مِن رجُل)؛ أي: حَسْبُكَ به مِن رجل، كما تقول: (ناهيك بأبي

القاسم عالماً وراوياً)، كما قال التوحيدي أبو حيّان: (أي حَسْبُك به عالماً راوياً). فتأمل.

١٠٢. لا أبالي (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٣)

(لا أُبالِي) معناه: لا أهتمّ. وقيل أصلُه من البَلاء بالفتح وهو الاختبار. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((فلانٌ لا يُبَالِي العواقبَ. يُقال ما باليتُه بالةً وبالِيَةً ومُبالاةً وبَلاءً))، وأردف: ((وما باليتُ به، وكأنه أَخَذَهُ من البَلاء)) بالفتح. ويتبيّن بذلك أن الفعل يتعدّى بنفسه، تقول: (لا أُبالِيه)؛ أي: لا أهتمُّ به، وقلّما يَستعملُه الكتّاب. كما تقول: (لا أبالي به) بالمعنى نفسه. ولعلّ قولَهم: (لا أباليه) متعدياً، إنما يَدلُّ على أصلِه في التعدية، لأنه (مُفاعَلَة) من البَلاء وهو بمعنى الاختبار. وقولُهم (لا أبالي به) محمولٌ على ما انتهى إليه الفعل من معنى الاهتمام.

وتقول في المعنى نفسه: (ما أَكْتَرِثُ لَه)، وأصل معنى الاكتراث التحرُّكُ، تقول: (كَرَثَ الأمرَ تَكْريثاً إذا حرّكه). وتقول: (أَكْتَرِثُ لَـه، وأكترث به). ومنهم من يُنكِرُ: (اكْتَرَثَ به). والصحيح أن الفعل يتعدى باللام والباء. ففي (المفردات): ((البالُ: الحالُ التي يكترث بها، ولذلك يقال ما باليت بكذا أي ما اكترثت به)). وجاء ذلك في (الصحاح) و(النهاية).

ولذا قُلْ: (ما أباليه)، و(ما أبالي به)، و(ما أكترث لـه)، و(ما أكترث به).

١٠٣. بلى (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٦)

سألني سائل، إذا قيل لأحدٍ: (ألا تزال تضربُ الطلاّبَ؟) فما الذي ينبغي أن يكون جوابُه، إذا أراد النفي، أو الإيجاب. ومتى يكون بـ (نعم) أو (لا) أو (بَلَى)؟

أقول في الجواب: القاعدةُ أن (بَلَى) لا يأتي إلا بعد نفي، و(لا) لا يأتي إلا بعد إيجاب، و(نعم) يأتي بعدهما. ويقال في التفصيل: إن (بَلَى) تختصُّ بوقوعها بعد النفي فتجعلـه إيجاباً.

فإذا قيل في الإخبار: (ما قام زيد)، فأجبت (بَلَى) فقد أثبتَّ القيام. وكذلك قولُه تعالى: ﴿زَعَمَ الذينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن ٧] أي: بل تُبْعَثون، وقولـه: ﴿وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ قَسَمٌ أكّد به الجواب.

وإذا قيل في الاستفهام والنفي في أول الكلام: (أليس كان كذا) فأجَبت (بَلَى)، فمعناه التقرير والإثبات. وكذلك قولـه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف ١٧٢] أي: بَلَى أنت ربُّنا.

ومثالُ الاستفهام والنفي أثناء الكلام قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة ٣ و ٤] والتقدير: بَلَى نجمعها قادرين.

أمـا (نعـم) الـتي تـأتي بعـد الـنفي والإيجـاب، فـالجوابُ بهـا يَتبعُ مـا قـبلَه في الحالَـيْن. فإذا سأل رجلٌ: (أليس لي عليك دين؟) فإن أجاب (بَلَى) لَزِمَهُ الدَّيْـن، لأنها أتتْ بعد النفي فجعلتْه إيجاباً، والمعنى (لـك علـيّ)، وإن أجـاب (نعـم) لم يَلْزَمْهُ الدَّيْن لأنها تَبِعَت النفيَ الذي قبلها، والمعنى (نعم ليس لك عليّ).

ولكن ما القول في السؤال: (ألا تزال تضرب الطلاّب؟) وكيف يكون جوابه؟

أقول: قولك (ألا تزال..) لم تدخل الهمزة فيه على نفي، بل دخلت على إثبات، لأن (لا) للنفي و(تزال) للنفي أيضاً، ونفي النفي إثبات، فسؤالك (ألا تزال تضرب..) كسؤالك (أتضرب الطلاّب إلى الآن؟) فإذا قلت: (نعم)، اعترفتَ باستمرارك على الضرب، وإذا قلت: (لا)، أردت النفي، ولا محل للإجابة بـ (بَلَى)، لأنها لا تأتي إلا بعد نفي، ولا نَفْيَ هنا.

١٠٤. ابن

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٨)

إذا وقع لفظ (ابن) و(ابنة) بين عَلَمَيْن، وَجَبَ حذفُ التنوين من العَلَم الأول بشرطين، وقد يغيب ذلك عن الكتّاب أحياناً. أما الشرط الأول فأنْ يكون (ابن) و(ابنة) وصفاً للعلم الأول مضافاً إلى الثاني. فأنت تقول: (جاء عليُّ بنُ الحسين) و(جاءت هندُ ابْنَةُ عاصم). فـ (عليّ) و(هند)، مرفوعان غير مُنوّنَيْن، وقد جاء كلٌّ من (ابن) و(ابنة) وصفاً للعَلَم الأول مضافاً إلى الثاني. فإذا لم يكونا وَصْفَيْن وَجَبَ التنوين. تقول: (إن هنداً ابنةُ الحسين) و(إن خالداً ابنُ محمود)؛ أي: هند هي ابنةُ الحسين، وخالد هو ابن محمود. فـ (هند) و(خالد) جاءا منوّنَيْن لأن (الابن) و(الابنة) بعدهما ليسا وَصْفَيْن فهما خبران.

وأما الشرط الثاني فأنْ يُضاف (الابن) و(الابنة) إلى عَلَمٍ هو اسم الأب أو كنيته أو لقبه، تقول: (جاء محمدُ بنُ أبي الحسن، وجاء مأمونُ بنُ الرشيد) فتمتنع من تنوين محمد ومأمون أيضاً، لأن المضاف إليه وهو (أبو الحسن) و(الرشيد) هو كنية الأب أو لقبه. فإذا قلت: (إنّ محموداً ابنَ الأستاذ نشيطٌ. وإنّ دعداً ابنةَ المدير مهذبةٌ) فلا بدّ من التنوين، لأن المضاف إليه وهو (الأستاذ) أو (المدير) ليس عَلَماً في الأصل.

ولذا قُلْ: (إن بشارَ بنَ بُردٍ شاعرٌ فحْلٌ)، ولا تقل: (إن بشاراً بنَ برد شاعرٌ فحلٌ) بالتنوين.

١٠٥. بهت وباهت

(بَهِتَ) فعلٌ لازم ومتعدٍّ، فإذا كان لازماً كان: (بَهِتَ يَبْهَتُ) كفرِح يفرَح، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، و(بَهُتَ يَبْهُتُ) ككرُم يكرُم، بضم العين في الماضي والمضارع. أما معناه فهو دَهِشَ وتحيّر، كما في (الصحاح) و(المصباح).

وإذا كان (بهتَ) متعدّياً قلتَ: (بَهَتَهُ يَبْهَتُهُ) كنفَعه ينفَعه بالفتح في الماضي والمضارع. أما معناه فإما أن يكون أَدْهَشَهُ وحَيَّرَهُ، أو أَفْزَعَهُ وأَفْحَمَهُ، ومنه (بُهِتَ) المبني للمجهول إذا أَخَذَهُ الدَّهَشُ والحَيْرة. قال تعالى: ﴿فَبُهِتَ الذي كَفَرَ﴾ [البقرة ٢٥٨] أي تَحَيَّرَ ودَهِش، وإما أن يكون قَذَفَهُ وافْتَرَى عليه، ومصدرُهُ: (البَهْتُ) بفتح الباء و(البُهْتان) بضمِّها.

ويُشكل على الكتّاب قولهم: (باهِت) هل هو صحيح؟ وما معناه؟

أقول: أما من الفعل اللازم فلا يقال (باهِت)، لا من (بَهِتَ) المكسور الهاء ولا من (بَهُتَ) المضموم الهاء، هذا هو القياس. ولم يَرِدْ (بَهَتَ) مفتوحَ الهاء لازماً

ليقال منه (باهِت)، أو هو لغةٌ رديئة، كما هو النصّ.

لكنْ يأتي (باهِت) من (بَهَتَهُ) المتعدّي، تقول: (بَهَتَ فلانٌ فلاناً)؛ إذا أدْهَشَهُ وحَيَّرَه، أو أَفْزَعَهُ وأفْحَمَهُ، فهو باهِتٌ لَه.

ويقول الكتّاب: (جاء فلانٌ بوجْهٍ باهِتٍ) بمعنى شاحِبٍ، فهل هذا صحيح؟

أقول: أقرّ مجمعُ اللغة العربية هذا في دورته الثامنة والأربعين عام ١٩٨٢، فأساغ استعمال (باهت) لما تغيّر لونُه من الأشياء بعد زهُوِّهُ ونَصَاعَتِهُ، على طريق الاستعارة، ودليلُه أن المَحْجُوجَ إذا أُفْحِمَ كَسَفَ لونُه، فيكون بَهَتَهُ فَبُهِتَ ككسَفَه فكُسِفَ، بفتح العين فيها جميعاً، فقولك: (باهِتُ الوجْهِ) كقولك: كاسِفُ الوجْهِ. وقد أدخل المجمعُ القاهريُّ هذا في (المعجم الوسيط)، فنصّ على أنّ من المُحْدَث: (بَهَتَ اللونُ) إذا ضَعُفَ وشَحُبَ.

١٠٦. بهر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥)

تقول: (بَهَرَهُ يَبْهَرُهُ بَهْراً) كفتَحه يفتَحه فتْحاً، إذا غَلَبَهُ وفَضَلَهُ. قال صاحب (الأساس): ((بَهَرَهُ: غَلَبَهُ.. ومن المجاز: قمرٌ باهِرٌ، وهو الذي يَبْهَر ضوءُه ضوءَ الكواكب. وطاوَلَ الرجلُ صاحبَهُ فبَهَرَهُ؛ أي: طالَه)) بمعنى غلبه وقهره. وفي (المصباح): ((بَهَرَهُ بَهْراً من باب نفَع: غَلَبَهُ وفَضَلَهُ، ومنه قيل للقمر: الباهِر، لظهوره على جميع الكواكب)). وإذا بَهَرَتِ الهدايةُ الرجلَ صرَفَتْهُ ورَدَّتْهُ عن الضلال، ومن ثَم قيل: (بَهَرَتْهُ الهدايةُ عن الضلال) إذا صرفتْه وردّتْه.

ففي (نهج البلاغة): ((فسبحان الذي بَهَرَ العقولَ عن وصْفِهِ))؛ أي: قهرها فردّها عن وصفه.

ويبدو (بَهَرَ) لازماً أيضاً؛ فيكون للـ (بَهْر) بفتحٍ فسكون معنيان: الأول الإضاءة تقول: (بَهَرَتِ الشمسُ) إذا أضاءتْ، و(بَهَرَ الرجلُ) إذا فاقَ أقرانَه.

وثمّة (ابْتَهَرَ) إذا فَجَرَ وادّعَى كَذِباً، فـ (الابْتِهار) أن تقولَ: فَعَلْتُ، ولم تفعلْ. والكتّاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (تَبَهْوَرَ فلانٌ)؛ أي: ادّعَى كَذِباً ما ليس لـه أو ليس فيه، والصواب: (ابْتَهَرَ فلانٌ). قال الأخطل التغلبي:

رَبيعَةُ حينَ تَختَلِفُ العَوالي
وَما بي إن مَدَحتُهُمُ ابْتِهارُ

أي: لا أدّعي كَذِباً إذا مضيت في مدحهم، لأنهم أهلٌ للمديح.

١٠٧. بَارَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠)

تقول: (بارَ الشيءُ بُوراً) بضم الباء، و(بَوْراً) بفتحها، و(بَواراً) بفتحها بمعنى هَلَكَ وكَسَدَ. وبعضُهم يَجعل الأصلَ هو الهلاك، والكساد مجازٌ منه كما في (الأساس) و(المصباح). وبعضُهم يجعل الأصلَ هو الكساد، وفي فَرْطِ الكسادِ الهلاكُ.

وجاء: (أرضٌ بُورٌ) إذا لم تُزْرَع، و(أَرَضونَ بُورٌ) أيضاً؛ فكان (بُورٌ) بضم الباء وصْفاً للمفرد المؤنثِ وللجمع، كما جاء للمفرد المذكر. ومن ثَمّ قالوا إنه مصدر، والمصدر إذا وُصِفَ به كان للمفرد المذكر والمؤنث، وللجمع، على صورةٍ واحدة، كقولك: رجلٌ

عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ، وقومٌ عَدْلٌ. و(بُورٌ جَمْعُ (بائِر) أيضاً كحائِل وحُول، وباسِل وبُسْل، وعائِذ وعُوذ.

وجاء (البَوارُ) مصدراً كما تقدم، وجاء في الحديث: ((نعوذ باللّـه من بَوارِ الأيِّم)). والأيِّمُ: المرأةُ التي ليس لها زوج؛ أي: نعوذ باللّـه من طُول عُزوبَتِها.

كما جاء (البَوارُ) صفةً فقيل: (أرضٌ بَوارٌ)، وقيل في الجمْع (أَرَضونَ بُورٌ). وهذا يدلّ على أن (بَواراً) هنا صفةٌ مشبهة لا مصدرٌ، وهو كقولك: امرأةٌ حَصَانٌ؛ أي: عفيفةٌ، ونِساءٌ حُصُنٌ بضمتين، وامرأةٌ صَنَاعٌ؛ أي: مُتْقِنَةٌ، ونِساءٌ صُنُعٌ بضمتين.

ولذا قُلْ: (أرضٌ بَوارٌ) و(أرضٌ بُورٌ)، و(أَرَضونَ بُورٌ لا: (بَوار).

١٠٨. ما بالك

(نشرت بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٥)

في الأساليب العربية قولُك: (ما بالُك) بمعنى: ما حالُك وما شأنك. ويُشْكِل على الكتّاب موضِع الوصف بعده؛ أيقولون: (ما بالُك حزيناً) أم (ما بالُك حزينٌ)؟.

أقول: الوصفُ بعد (ما بال) يُنصَبُ على الحال، والحالُ تأتي مفردةً كقول الشاعر [مجنون ليلى]:

وَما بالُ النُّجـومِ مُـعَـلَّـقـاتٍ ... بِـقَلبِ الصَبِّ لَيسَ لَها بَراحُ

وتأتي جملة فعلية ماضوية كقولـه:

ما بالُ قَلبِكَ يا مَجنونُ قَد هَلِعا ... في حُبِّ مَن لا تَرى في نَيْلِهِ طَمَعا

وقولـه:

فَما بالُ قَلبي هَدَّهُ الشَوقُ وَالهوَى ... وَأَنْـضَـجَ حَـرُّ البَيْنِ مِنّي فُؤادِيا

وتأتي الحال جملة فعلية مضارعية كقولِه: (ما بال دينك ترضى أن تدنّسه)، وقولـه:

ما بال مَن أسعى لأجبر عظمَه ... حفاظاً وينوي من سفاهته كَسْري

وتأتي الحالُ جملةً اسمية غير مقترنة بالواو كقولِه: (ما بال عينِك منها الماء ينسكب)

ومثل (ما بالك): (ما لك)، تقول: (ما لك مَغيظاً مُحنقاً)، وفي التنزيل: ﴿ ما لَكَ لا تَأْمَنّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف ١١]، فجملة (تأمنّا) في موضع الحال. فتأمل.

١٠٩. البالة

(نشرت بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٨)

يقال (البالة) للجِرَابِ المُحْكَمِ الرّبْطِ فيه الثيابُ أو سواها. وقد اختلف الأئمةُ في أصله، ورأى الأكثرون أنه معرّب من الفارسية. وقد عمد العربُ إلى كثيرٍ من الألفاظ الفارسية فعرّبُوها بإبدال الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مَخْرَجاً. ففي كتاب (المعرّب) لأبي منصور الجواليقي: ((قال أبو عبيد وابن قتيبة: البالةُ: الجِرَابُ، وهو بالفارسية باله، وقد تكلّمتْ به العرب، قال أبو ذؤيب:

كَأَنَّ عَلَيها بالَةً لَـطَـمِـيَّـةً ... لَها مِن خِلالِ الدَّأْيَتَينِ أَرِيجُ

و(البالة): وعاءُ المسك، ثم قيل للجِراب الذي يكون فيه، بالة. واللَّطَمِيّة منسوبة إلى اللطيمة؛ وهي العير التي تحمل الطيب والبز، أي الثياب من الكتان

والقطن، والدأية موضع التقاء نتوء الرَّحْل بالدابة. وفي (فقه اللغة) للثعالبي: «البالة: الجرابُ الضخم». وفي (الصحاح): «والبالة: وعاء الطِّيب، فارسيٌّ معرَّب، وأصلُه بالفارسية بيلـه». وفي (اللسان): «والبالة: القارورة والجِراب، وقيل: وعاء الطِّيب، فارسيٌّ معرّب أصلُه بالـه بباء فارسية. وفي (التهذيب): «البالُ: جمع بالة، وهي الجِرابُ الضخم»، ويبدو أن الجوهري قد أصاب حين جعل أصل البالة الفارسي (بيلـه) بباء فارسية. ففي المعجم الذهبي للفارسية والعربية: «بيلَه بفتح اللام وباء فارسية.. شرنقة دودة القز والكيس.. وقارورة العطر» فأبدل العرب الباءَ الفارسية باءً عربية، والياءَ ألفاً، وجعلوا الهاءَ الفارسية التي لا تنطق بها تاءً، كما فعلوا في (بارة وخانة).

ويقارب (البالة) من العربية (الإبّالة) بتشديد الباء، وهي حزمة الحشيش والحطب. ولا وَجْهَ لجعْل هذه أصلاً لـ (بالة)، كما ذهب إليه الناقد في كلمته اليومية، لاستعمال العرب لها منذ القديم بمعان لا صلة لها بالحزمة كالقارورة ووعاء الطِّيب وسوى ذلك مما يقابل معاني الأصل الفارسي.

١١٠. بات

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٣)

تقول: (باتَ يَبيتُ بَيْتُوتَةً ومَبيتاً ومَبَاتاً)، كما في (المصباح)، إذا أدركَ الليلَ أو أمضاه. وثمّة خلافٌ: هل يعني (بات) معنى (نام)؟

أقول: الأكثرون على أنه لا يعني النومَ قصداً؛ قال الزجّاج: «وكلّ مَن أدركه الليلُ فقد بات، نام أو لم يَنَمْ».

ويقول الكتّاب حيناً: (يَباتُ فلانٌ بالمنزل) أو (يَباتُ فلانٌ لَيْلَهُ) بدلاً من (يبيت) فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (يَباتُ) بمعنى (يَبِيتُ)، ففي (الصحاح): «باتَ يَبيتُ ويَبَاتُ بَيْتُوتَةً». وتقول: (بات فلانٌ بمنزل كذا)، كما تقول: (حَلَّ به). وسُمِعَ عن العرب حَذْفُ الجار، تقول: (باتَ فلانٌ منزلَ كذا)، كما تقول: (حَلَّ منزلَ كذا). ففي (الألفاظ الكتابية) للهمذاني: «وحَلَلْتُ بالمنزل وحَلَلْتُهُ أيضاً، وبِتُّ به وبِتُّهُ».

ويَشيع على الألسنة قولُهم: (خُبْزٌ بائِتٌ) إذا مَضَتْ عليه ليلةٌ، وهذا صحيح أيضاً.

و(باتَ) فيما تقدم فعلٌ لازمٌ تامٌّ، وهو كذلك كلّما كان بمعنى نَزَلَ ليلاً، أو أدركه الليلُ، أو دَخَلَ مَبيتَهُ. لكنك تقول: (باتَ الهواءُ ساكناً)، فيكون فعلاً ناقصاً من أخوات (كان).

١١١. بَيْدَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٦)

(بَيْدَ) بفتحٍ فسكون اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى (أَنَّ). وهو غالباً بمعنى (غير)، منصوبٌ أبداً، كما ينصب (غير) حين يُعرَبُ إعراب الاسم التالي (إلاّ)، تقول: (إنه كثيرُ المال بَيْدَ أنّهُ بَخيلٌ) بمعنى (غيرَ أنّه بخيلٌ). ففي (اللسان): «وبَيْدَ بمعنى غير، يُقال: رجلٌ كثيرُ المال بَيْدَ أنه بخيلٌ؛ حكاه ابن السِّكِّيت»، وأردف: «وقيل: هي بمعنى (على)،

حكاه أبو عبيد. قال ابن سِيدَه: والأوّل أعلى)).

أقول: إذا كانت (بَيْدَ) بمعنى (على)، فقد أُريد بها المصاحبة، كما في (التاج).

وفي الحديث: ((نحن الآخِرون السابقون، بَيْدَ أنهم أُوتوا الكتابَ مِن قَبْلِنا))؛ أي: غير أنهم أُوتوا الكتاب.

وقد تأتي (بَيْد) بمعنى (من أجْلِ) كما ذكَر ابنُ هشام في (مغني اللبيب). وأورد على ذلك ما أنشده أبو عبيدة:

عمداً فَعَلْتُ ذاكَ بَيْدَ أني

أخافُ إن هَلكتِ أنْ تَرِنّي

أي: لأني أخاف، إن هلكتِ، أن تَرِنّي، وهو من الرنين أي من الصَّوت، أي أن تصيحي. أما قول الرسول ﷺ: ((أنا أفصحُ العرب بَيْدَ أني من قريش، واستُرضِعْتُ في بني سعد بن بكر))؛ فقد ذهب ابن هشام إلى أن (بَيْدَ) هنا بمعنى (من أجل)، وقال ابن مالك وغيرُه إنها بمعنى (غير) على حدّ قول النابغة:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهُم

بِهِنّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

يريد أن ليس بهم عيب. وهل يُعاب قوم بانثلام سيوفهم في مقارعة العدو؟

١١٢. أبيض (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥)

جاء في كتب اللغة أنه لا بدّ لصوغ اسم التفضيل من الفعل، أن يكون ثلاثياً غيرَ دالٍّ على لونٍ، فإذا أُريد التعبير عن الترجيح في شدة اللون، جِيءَ بالمصدر منصوباً بعد (أشدّ) أو (أكثر) أو نحوهما. تقول: (هذا الثوبُ أشدُّ بياضاً من ذاك) أو (أكثرُ سواداً)، وهكذا القول في التعجُّب، تقول: (ما أشدَّ بياضَ هذا الثوب) أو (ما أكثرَ سوادَهُ). وقد اعتمد الحريري هذا في (درّة الغوّاص) فأنكر أن يقال: (ما أبيضَ هذا الثوب)، كما أنكر نحوَ قولكَ: (هذا أبيضُ من ذاك). فما صوابُ المسألة؟

أقول: إن أمهاتِ كتب اللغة ذكرتْ ذلك ونَسَبَتْه إلى البصريين، لكنها استدركتْ فقالت: وأما الكوفيون فقد أجاز أكثرُهم التعجّبَ من البياض والسواد بصيغته لأنهما أصولُ الألوان، وأوردوا على ذلك حديثاً متواتراً جاء فيه: ((ماؤهُ أبيضُ من الوَرِق)) بكسر الراء، أي الفضة، وقول طرفة بن العبد:

أمّا المُلوكُ فأنتَ اليَومَ ألأمُهُم

لُؤماً وأبيَضُهُم سِربالَ طَبّاخِ

وقول رؤبة بن العجاج:

تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالإيْماضِ

أَبيَضُ مِنْ أُخْتِ بَني إِباضِ

وقال المتنبي:

ابْعِدْ بَعِدْتَ بَياضاً لا بَياضَ لَهُ

لأنتَ أسوَدُ في عَينِي مِنَ الظُّلَمِ

وقد جاء به الجرجاني صاحبُ (الوساطة). ولم ينكر فيه شيئاً كما هو دأبُه في ذكْر ما أُخِذ عليه. وقال العُكْبريُّ في شرح هذا البيت: قد أخذ المتنبي بقول الكوفيين. وإن الحجةَ للكوفيين نقلاً وقياساً. وقد جاء في (الهمع) أن الكسائيَّ وابنَ هشامٍ ذهبا إلى

جـواز بناءِ اسم التفضيل من الألوان مطلقاً كقولك: (ما أحْمَرَهُ).

فقولك: (هذا أبيضُ من ذاك) ليس خطأً مُجْمَعاً عليه، وإنما هو خطأٌ عند البصريين دون الكوفيين. ولذا فإن لك أن تقول: (هذا أبيضُ من ذاك)، و(ما أبيضَ لونَ الثوب). فتأمل.

١١٣. البيطار

(البَيْطَار) لمُعالِجِ الدوابِّ بفتح الباء، والكتّاب يَحكونه بالكسر خطأً. وفِعْلُهُ (بَيْطَرَ) بفتح الباء إذا عالَجَ الدوابَّ، والمصدر واسم الصنعة (البَيْطَرَة) بفتح الباء أيضاً. وقيل: إن أصلَ (بَيْطَرَهُ) بَطَرَهُ. ففي (المصباح): ((البَطْرُ: الشَّقُّ وزناً ومعنى، وسُمِّيَ البَيْطَارُ من ذلك، وفِعْلُهُ بَيْطَرَ بَيْطَرَةً)). و(بَطَرَ) و(بَيْطَرَ) فِعلان متعدّيان.

١١٤. الشيء المبيع، لا: المباع

(من كتاب: لغة العرب)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (الشيءُ المُباع). وهو خطأ، وصوابُه (الشيءُ المَبيعُ) لأنه من: باعَهُ يَبيعُهُ، و(المُباع) مِن: أباعَهُ، وهو ليس بمعنى (باعَهُ).

١١٥. بان واستبان (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٧)

تقول: (بانَ الشيءُ يَبين بَيَاناً) إذا اتّضَحَ فهو (بَيِّنٌ) كجَيِّد، و(بائنٌ) أيضاً.

كما تقول: (أبانَ الشيءُ) بمعناه، فهو (مُبِينٌ)، وكلاهما فعلٌ لازم. لكنّ (أبان) يأتي متعدياً كما أتى لازماً، تقول: (أبَنْتُ الشيءَ) إذا أوضحته، ومثلُه (بَيَّنَ) بتشديد الياء.

وهكذا (استبان)، تقول: (استَبَانَ الشيءُ) إذا ظهر، و(استَبَنْتُهُ) إذا أظهرته وعرفته.

وكذلك (تَبَيَّنَ) بتشديد الياء، تقول: (تَبَيَّنَ الشيءُ) إذا ظهر، و(تَبَيَّنْتُهُ) إذا أظهرته وعرفته. ففي (المصباح): ((وأبانَ إبَانَةً، وبَيَّنَ وتَبَيَّنَ واسْتَبَانَ... جميعُها يُستعمل لازماً ومتعدياً، إلا الثلاثيَّ فلا يكون إلا لازماً)).

والقياس في مصدر (استبان) هو (الاستبانة)، كما تقول في مصدر استقام: استقامة، واستزادَ استزادة. على أن الكتّاب يقولون حيناً في مصدر (استبان): (استبيان)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل في مصدر (استفعل) المعتل العين هو الإعلال، والإعلال قولك (الاستبانة) بدلاً من (الاستبْيان)، و(الاستقامة) بدلاً من (الاستِقْوام). طلباً للخفة. وقد شذّ فجاء بغير إعلال: (الاستحواذ والاستجواب والاستصواب والاستِرواحْ..). لكنّ أفعالَها جاءتْ بلا إعلال أيضاً، فقيل: (استَحْوَذَ واستَجْوبَ واستَصْوبَ واستَرْوَحَ..).

ولذا امتنع قولك (الاستبْيان) بلا إعلال، لأنه قياسٌ على شاذ، ولأن فِعْلَهُ جاء بالإعلال فقيل: (استبان) ولم يرد (استَبْيَنَ)!.

١١٦. بين

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧)

(بَيْنَ) ظرفُ مكان، كما في قولك: (رأيت الهلالَ بين السحاب)، وموقع (بين) من الإعراب هاهنا هو الحال، والسحاب مضاف إليه، وهو اسم جنس جمعي واحدته (سحابة).

و(بَيْنَ) ظرف زمان في مثل قولك: (سأراك بين الظهر والعصر). ومن شأن (بين) أنها تضاف إلى اثنين، ويقوم مقامَهما معطوفٌ ومعطوفٌ عليه، أو تضاف إلى أكثر من اثنين. ومثال الأول: (جلستُ بين صديقين) أو:(بين الظهر والعصر). ومثال الثاني: (بين السحاب) لأنه جمع سحابة. والقاعدة أنها إذا أضيفت إلى الضمير وجب تكرارها، كقولك: (لا فرق بيني وبينك)، أو (لا فرق بيني وبين خالد).

ولكن هل تُكَرَّر (بين) مع غير الضمير، كقولك: (مشيت بين الدار وبين البحر).

أقول: الثابت أنها تُكرَّر مع غير الضمير، والعبرة باستعمال العرب. فالعرب أوجبوا تكرارها مع الضمير في مثل قولك: (لا فرق بيني وبين خالد)، لكنّهم كرّروا (بين) مع غير الضمير أيضاً. ففي الحديث: ((إن المؤمنَ بين مخافتَيْن، بين أجَلٍ مضى لا يدري ما اللـهُ صانعٌ به، وبين أجلٍ قد بقي لا يدري ما اللـه قاضٍ به))، فكرّر (بين)، وقال علي ﷺ: ((وهذه أخرى قد فعلتموها، إذ حلتم بين الناس وبين الماء)). وفي كلام (القاموس) و(اللسان) و(المصباح) مثل هذا التكرار، وقال الإمام الدنوشري: ((يقال: بين زيدٍ وبين عمرو، بزيادة ثانية للتأكيد))، كما قاله ابنُ بَرِّي وغيرُه.

١١٧. بَيْنا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٤)

(بينا) و(بينما) ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، يُضافان إلى جُمَلٍ من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، وقيل قد كُفّا عن الإضافة، وهما يحتاجان إلى جوابٍ يَتِمّ به المعنى. وحُكْمُهما في اقتضاء الجواب ومجيئُهما في ابتداء الكلام كالشرط. تقول: (بينا أنا جالسٌ جاء عمرو).

فالجملة من المبتدأ والخبر (أنا جالس)، والجواب (جاء)، وقد يقع (إذ) و(إذا) في الجواب، تقول: (بينا أنا جالس إذ جاء عمرو، وإذا جاء عمرو). وذهب ابن الأثير في (النهاية) إلى أن الفصيحَ خلوُّ الجوابِ منهما كقول الشاعر: (بينا نحن نرقبه أتانا). ولا أظن ذلك وجيهاً. فقد جاء في (نهج البلاغة): ((فبينما هو يضحك إلى الدنيا.. إذ وَطِئ الدهرُ به حَسَكَه))، كما جاء فيه: ((فبينما هو كذلك.. إذ عَرَض لـه عارض)). وقد تكرر ذلك.

ومثال الجملة الفعلية قول الشاعرة [هند بنت النعمان بن المنذر]:

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا
إذا نحن فيهم سُوقة نَتَنصَّفُ

والمعنى كنا أمراء وصرنا سُوقة تخدم الناسَ، والناصف الخادم، فـ (بينا) أضيفت إلى الفعل والفاعل (نسوس)، و(إذا) ظرف للمفاجأة.

ويَكثر في كلام الكتّاب قولُهم: (جاء خالد بينما علي يتكلّم)، ولا وجه لـه، لأن (بينا) و(بينما) من ألفاظ الابتداء كما في (الهمع)، ولا عبرة بما جاء من ذلك في عبارةٍ لأحد اللغويين، في جنب نصّ النحاة وكلام البلغاء.

ويقول الكتّاب حيناً: (بينما أنا في السوق مُسرعاً رأيت خالداً) وهو صحيح، و(مسرعاً) حال، والعامل فيه (مُستقر) وهو مقدّر وقد تعلّق به (في السوق)، كما في قول الشاعر [المسور بن مخرمة]:

بينما نحن في بَلاكِثَ بالقا

ع سِراعاً والعِيسُ تهوي هُوِيّا

فقد انتصب (سِراعاً) على الحال، كما قال المرزوقي في (شرح الحماسة). ويجوز قولك: (بينما أنا في السوق مُسرعٌ) بتقدير: (بينما أنا مُسرعٌ في السوق) برفع (مسرع) على الخبرية. فتأمل.

حرف التاء

١١٨. تَبِعَ له، لام التقوية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢)

يَدور على ألسنة الكتّاب قولُهم: (هذه الإدارةُ تَتْبَعُ لوزارة كذا)، و(هذه القرية تتبع لناحيةِ كذا)، يُعَدّون (تبِعَ) باللام، وهو فعلٌ متعدٍّ. فالصواب أن تقول: (هذه الإدارةُ أو المصلحةُ أو القريةُ تَتْبَعُ كذا).

وأصل معنى (تبِعَ) جَرَى في إثْرِه، أي: خلفه. ففي (المصباح): ((تَبِعَ زيدٌ عمراً تَبَعاً من بابِ تَعِبَ: مَشَى خَلْفَهُ أو مَرَّ به فمضى معه.. وتَبِعَ الإمامَ إذا تلاه، وتَبِعَهُ لَحِقَهُ)). فلا وَجْهَ إذن لتعدية الكتّاب (تبِعَ) باللام مادام متعدّياً كما رأيت. ولكنْ ما الذي جرَّ الكتّابَ إلى هذا الخطأ؟

أقول: الذي جرّ الكتّابَ إلى هذا الوهمِ صحّةُ قول القائل: (هؤلاء تابعون لساداتهم، والخادمُ تابعٌ لسيِّدِهِ، وتَبَعُكَ لفلان لا يَحْميكَ من العقاب، وتَبَعُكَ لهؤلاء قد يُؤذيك). لكنّ زيادةَ اللام في مفعول (تابعٌ وتابعون) وهما اسما فاعل، وفي مفعول (تَبَعُكَ) وهو مصدرٌ، لا يُسَوِّغ زيادتَها في مفعول الفعل. ذلك أن هذه اللامَ المزيدةَ هي (لامُ التقوية) وهي تدخل على مفعول اسم الفاعل والمصدر لتقوية عملهما، ولا تدخل على مفعول الفعل، فقد جاء في التنزيل: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر ٣٢]، و﴿حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ﴾ [النساء ٣٤]، فزيدت اللام في مفعول اسم الفاعل. وأنت تقول: (أفعل هذا طلباً لمرضاة اللّـه)، فزيدت اللام في مفعول (طلباً)، وهو مصدر لتقوية عملِهِ. أما الفعلُ فلا يحتاج إلى تقوية ما لم يتأخرْ عن مفعوله كقوله تعالى: ﴿لِلذينَ هُم لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف ١٥٤] والأصل، يَرْهَبونَ ربَّهم.

فقولك: (جئتُ راجياً لعفوك) لا يعني صحةَ قولك: (رجوتُ لعفوك)، وقولك: (المرؤوسُ تابع لرئيسه) لا يعني صحةَ قولك: (تَبِعَ لـه).

ولذا قُلْ: (هذه الإدارةُ أو المصلحةُ أو القريةُ تَتْبَعُ كذا).

١١٩. تَبِعَه وأَتْبَعَه

(تَبِعَ) بوزْن عَلِمَ، فعلٌ متعدٍّ، تقول: (تَبِعْتُ فلاناً) إذا مضيتَ وراءَهُ ومَشَيْتَ خلْفَهُ ولَحِقْتَ به، كذلك (أَتْبَعَ) بسكون التاء على (أفْعَلَ). فـ (أَتْبَعَهُ) بتاءٍ ساكنة: لَحِقَ به. ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثاقِبٌ﴾[الصافات ١٠] أي: تَبِعَهُ شهابٌ مُضيء.

لكنّ لهذا الفعل موضعاً آخر تقول فيه: (أَتْبَعْتُ القولَ بالفعل) أي: ألحقته به، فجعلت الفعل تالياً للقول

مؤكّداً لـه. وقد أنكر الأستاذ محمد العدناني ذلك في (معجم الأغلاط المعاصرة) فقال: (أَتْبَعَ خالدٌ القولَ الفعلَ، لا بالفعل). ودليل صحة ما أنكر العدناني ما جاء في (كليلة ودمنة) لابن المقفع: ((فعاجَلَهُ بضربة أَتْبَعَها بأُخرى))، وقول الراغب الأصفهاني في مقدمة كتابه (المفردات): ((وأُتْبِعُ هذا الكتابَ بكتابٍ يُنْبِئُ عن تحقيقِ الألفاظِ المترادفة))، وما جاء في (النهاية) لابن الأثير (مادة صرّ): ((أي: مَن أَتْبَعَ الذنبَ بالاستغفار فليس بمُصِرٍّ عليه، وإنْ تكرَّر منه))، وما جاء في (سر الفصاحة /٢٩) للخفاجي الحلبي: ((فأَنْ أَحْكِيَهُ وأُتْبِعَهُ ببيان))، ونحو ذلك أيضاً ما جاء في مقدّمة (صبح الأعشى) للقلقشندي من كلام الشيخ أبي العباس أحمد النقشبندي (باب الإنشاء)، وهو كثير.

ويتعدّى (أَتْبَعَ) بسكون التاء إلى مفعولين أيضاً. ومنه قولـه تعالى: ﴿وأَتْبَعْناهُمْ في هذه الدنيا لَعْنَةً ويَوْمَ القِيامَةِ هُمْ مِنَ المَقْبُوحِينَ﴾ [القصص ٤٢] أي أَلْحَقْنا بهم خِزْياً، وقولـه تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ ثمّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ﴾ [المرسلات ١٦و١٧] أي نُتبع بهم الآخرين، وقولـه تعالى ﴿وأُتْبِعُوا في هذه الدنيا لَعْنَةً ويَوْمَ القيامَةِ﴾ [هود ٦٠]. وجاء في الحديث [الترمذي ١٩١٠]: ((اتَّقِ اللّهَ حيثما كنتَ وأَتْبِعِ السيئةَ الحسنةَ تَمْحُها، وخالِقِ الناسَ بخُلُقٍ حَسَن)). وما جاء في كتاب (زهر الآداب ١٩٥/٢) للحصري القيرواني: ((كلّما نجحتْ له يدٌ أَتْبَعَها يداً سوداء)).

ويبدو أن نصب المفعول الثاني لـ (أتبع) قد جرى في الأصل بحذف الجار فيه. فأنت تقول: (أَتْبَعْتُ القولَ بالفعل) ثم تَحذفُ الجارَّ وتَنصِبُ ما كان مجروراً فيصبح مفعولاً به ثانياً، وهو (الفعل). وهذا قياسٌ في بابِ (أَمَرْتُكَ الخيرَ) وأصلُهُ: أَمَرْتُكَ بالخير، أي: قياسٌ في كلِّ فِعْلٍ يَنصب مفعولَين ليس أصلُهُما المبتدأُ والخبر، كما فصّلنا القولَ فيه بكتابنا (مسالك القول في النقد اللغوي /١٧٢).

بَقِيَ الكشفُ عن إشكال قد يقع في الحكم على مفعولَي (أَتْبَعَ)، فإذا قلت: (أَتْبَعْتُ القولَ الفعلَ)، فأيُّ المفعولَين هو التابعُ التالي: القول أم الفعل؟ أي أيُّهما يَتبع الآخَرَ فيَتْلُوه؟

أقول: الأصلُ أن يكون المفعولُ الأول –أي (القول)– هو المتبوعَ المَتْلُوَّ، والثاني –أي (الفعل)– هو التابعَ التالي. فالفعلُ قد تلا القولَ لا العكس. وعليه قولُه تعالى: ﴿وأَتْبَعْناهُمْ في هذه الدّنيا لَعْنَةً﴾، فاللعنةُ هي التابعةُ التي لَحِقتْ بالكفار، وقولُه تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأوَّلِينَ ثمّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ﴾ فإن الآخِرين قد لَحِقوا في هلاكهم بالأوّلين. وهكذا ما جاء في الحديث: ((وأَتْبِعِ السيئةَ الحسنةَ تَمْحُها))، فالحسنةُ هي التي تتلو السيئةَ لتَمْحُوَها. وهكذا ما جاء في (الصحاح): ((أَتْبَعْتُهُ الشيءَ فتَبِعَهُ)) أي: أتبعتُ خالداً الشيءَ مثلاً فتبعه الشيءُ، فالمفعولُ الأولُ هو المتبوعُ، والثاني هو التابع. وفي (المصباح): (وأَتْبَعْتُ زيداً عمراً: جعلته تابعاً لـه) أي: جعلت عمراً تابعاً لزيد. هذا هو الأصل، فإذا حصل شيءٌ من ذلك خلافاً لهذا الأصل، فقد اضطر إليه شاعر [أبو أُذَيْنة]، كما في قوله:

لا تَقْطَعَنْ ذنبَ الأفعى وترسِلَها

إنْ كنتَ شهماً فأتْبِعْ رأسَهَا الذنبا

فقد اضطر الشاعر إلى تقديم (رأسها) وهو متأخر في الأصل. ذلك إنما ينادي بقطع الرأس بعد أن تمّ قطْعُ الذنب، فأصل الكلام: (فأتبعْ ذنبَ الأفعى رأسَهَا) فالرأس هو التابع التالي في واقع الأمر. فتأمل!

١٢٠. التابل (نشرت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٥)

(التابِل) بكسر الباء و(التابَل) بفتحها ما يُطيَّبُ به الطعام كالفلفل والكمون، وكذلك (التَوْبَل) بفتح التاء وسكون الواو، والجمع (التوابل)، ويصاغ منه فِعْلٌ فيقال: (تَبَلْتُ الطعامَ) بتخفيف الباء، و(تبَّلْتُهُ) بتشديدها، و(تَوْبَلْتُهُ) بفتح التاء وسكون الواو، إذا ألقيتَ فيه التوابلَ.

وبذلك يَصِحُّ قولُ الكتّاب: (طعامٌ مُتَبَّلٌ) بتشديد الباء المفتوحة، على صيغة اسم المفعول، كما يَصِحُّ: (طعامٌ مَتْبُولٌ ومُتَوْبَلٌ) بفتح التاء وسكون الواو.

ومنهم من أنكَرَ (طعامٌ مُتَبَّلٌ) إذ جاء في (شفاء الغليل) للخفاجي: ((والعامّةُ تقول للطعام الموضوعِ فيه التابلُ: مُتَبَّل)).

أقول: لا صحّةَ لذلك، فقد جاء في (مختصر تهذيب الألفاظ) لابن السِّكِّيت: ((وتَوْبَلْتُ القِدْرَ وتَبَلْتُها بالتخفيف، وتَبَّلْتُها بالتشديد، إذا ألقَيْت فيها التوابل)). ونحو ذلك ما جاء في (اللسان) أيضاً.

فثبَتَ بذلك أنك تقول: (تَبَلْتُ الطعامَ) بتخفيف الباء، و(تبّلته) بتشديدها و(تَوْبلت) بالواو. كلُّ ذلك صحيح.

وقيل لفظُ (التابل) معرَّبٌ، أصلُه فارسي.

١٢١. ترجم (نشرت بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٥)

تقول: (تَرْجَمَ الكلامَ)، و(ترجم عنه) إذا عَبَّر عنه بلغة أخرى، والمصدر (التَّرْجَمة) بفتح التاء والجيم، وهو على وزن (فَعْلَلَة) عند من قال بأصالة التاء، نحو (دَحْرَجَة).

ومن الكتّاب من يقول: (تَرْجُمة) بضم الجيم بدلاً من فتحها، ولا وجْهَ له البتّة.

وجاء (التُّرجُمان) كاسم الفاعل. ورُوِيَ على وجوهٍ أشهرُها: ضمُّ التاء والجيم كعُنْفُوان، كما جاء بفتح التاء والجيم كزَعْفَران. وجَمْعُ (الترجمان): التراجم.

ومنهم من اعتدّ التاء في (ترجم) زائدة محتجّاً بقولهم: (لسانٌ مُرَجَّم) إذا كان فصيحاً قوّالاً، وأورده في (رَجَم) كما فعل الجوهري في (الصحاح). والأكثرُ القول بأصالة التاء. قال صاحب (المصباح): ((واسم الفاعل ترجمان.. والجمع تراجم والتاء والميم أصيلتان، فوزن تَرْجَمَ: (فَعْلَلَ)، مثل دَحْرَجَ، وجَعَلَ الجوهريُّ التاءَ زائدةً وأورده في تركيب رجم..)).

ولذلك وجْهٌ، يقال: (لسانٌ مُرَجَّم) إذا كان فصيحاً قوّالاً، لكنّ الأكثر على أصالة التاء.

١٢٢. تَعِبَ (نشرت بتاريخ ٢٦/٩/١٩٨٧)

تقول: (تَعِبَ فلانٌ) بالكسر (تَعَباً) إذا أصابَه العَنَاء والإعياء، كما تقول: (هو في تَعَبٍ ونَصَبٍ وعَنَاءٍ

وكَدٍّ وجهدٍ ومَشَقَّةٍ)، وإذا جئتَ بالصفة من الفعل قلتَ: (هو تَعِبٌ) بفتحٍ فكسْر بوزن فَرِحٌ، كما تقول: (هو مُتْعَبٌ) بضمٍّ فسكون، اسم المفعول من: أَتْعَبَهُ الأمرُ، إذا جعلَه مُتعَباً كأَبْعَدَهُ فهو مُبْعَدٌ. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: أمرٌ تَعِبٌ بفتح فكسر، وأُتْعِبَ العَظْمُ بالبناء للمجهول.. وعَظْمٌ مُتْعَب)) بصيغة اسم المفعول. وفي (المصباح): ((تَعِبَ تَعَباً فهو تَعِبٌ بفتح فكسر، إذا أعْيا، ويَتعدّى بالهمزة فيقال: أَتْعَبَهُ فهو مُتْعَبٌ، مثل أكْرَمَهُ فهو مُكْرَمٌ)).

ويأتي في كلام الكتّاب صفة من الفعل بوزن (فَعْلان) فيقولون: (أعْيا فلاناً المرضُ فهو تَعْبانُ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الصوابُ قولُك: (فهو تَعِبٌ) بفتحٍ فكسر، أو (هو مُتْعَبٌ) بضمٍّ فسكون ففتح، وليس في اللغة (تَعْبان). ولا يخفى أن الصفة المشبهة من (فَعِلَ) بفتح فكسر تأتي على (فَعِل) بفتح فكسر، في الأدواء والعيوب، هذا هو الغالب. تقول: تَعِبَ فهو تَعِبٌ، ونَكِدَ وقَلِقَ وأشِرَ فهو نَكِدٌ وقَلِقٌ وأشِرٌ، لكنه لا يَطّرد إذ تقول من (بَخِلَ): بخيل وباخل، ومن (فَرِحَ): فَرِحٌ وفارِحٌ وفَرْحان، ومن (أسِفَ): أسِفٌ وأسِيفٌ وأسْفان وآسِفٌ..

وهكذا جاء من (تَعِبَ): (تَعِبٌ)، ولم يرد: (تعبان)، ولا عبرة بما جاء من ذلك على لسان بعضهم.

١٢٣. تعيس

(نشرت بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٥)

جاء (تَعَسَ) على وزن نَفَعَ، واسم الفاعل منه (تاعِسٌ)، وهو لازمٌ ومتعدٍّ. وجاء (تَعِسَ) على وزن تَعِبَ، والصفةُ المشبهة منه (تَعِسٌ) بالكسر كتَعِب و(تعِيسٌ) كبخيل، وهو فعلٌ لازمٌ أبداً. وقد جاء من تَعِسَ هذا (تاعِسٌ) أيضاً، فأُنْزِلَ منزلةَ الصفة المشبهة كسالِم من سَلِمَ، وتافِه من تَفِهَ، وخاطِئ من خَطِئ.

وقد أنكر جماعةٌ مجيءَ (تعيس) كاليازجي والعدناني وأبو السعود وسواهم، وهو صحيحٌ سائغٌ لا عَيْبَ فيه. قال ابن دريد في (الجمهرة): ((والرجلُ تاعِسٌ وتَعِسٌ بالكسر وتَعِيسٌ))، وجاء في (رسالة الغفران) للمعري:

((حتى إذا صارت إلى غيره
عاد من الوَحْد بجَدٍّ تعيس))

والوَحْد بفتح الواو: الوَحْدة.

فثبت بهذا قولُك: (رجلٌ تعيسٌ ورجالٌ تُعَساء)، كما تقول: (تَعِسٌ وتَعِسون وتاعِسٌ وتاعِسُون)، و(تُعَساءُ) على (فُعَلاء) بضمٍّ ففتح. وهذا ينقاس جمعاً لوصف على (فَعِيل) إذا كان لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتلِّ اللام، دالٍّ على سجيّةِ مدحٍ أو ذمٍّ، والمصدر: (التَّعَسُ) بفتح العين و(التَّعْسُ) بسكونها، لا (التعاسة)، كما يقولُه الكتّاب.

١٢٤. التعاسة والنجاعة والنقاهة

(نشرت بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٤)

مصادرُ الثلاثيِّ سماعيةٌ، والكتّابُ يَقيسون بعضَها على بعض فيُخْطِئون. ومن ذلك قولُهم: (وقد وصل خالدٌ إلى حالةٍ من التعاسة لا تُحْتَمَل).

وليس في اللغة (تعاسة) وإنما فيها (التَعْس) بإسكان العين، و(التَعَس) بفتحها. تقول: (تَعَسَ) بالفتح (يَتْعَسُ تَعْساً)، بمعنى هَلَكَ أو عَثَرَ، كنفَع ينفَع نفْعاً، والصفةُ منه (تاعِسٌ). كما تقول: (تَعِسَ) بالكسر (يَتْعَسُ تَعَساً)، كتَعِب يتعَب تَعَباً، والصفةُ منه (تَعِسٌ) كتَعِب. وجاء (تعيسٌ) أيضاً، كما في (الجمهرة)، وجاءت الصفة على (مَتْعُوس) من تَعَسه، وعلى (مُتْعَس) من أتْعَسَهُ أيضاً.

فقولُ الكتّاب: (التعاسة) لا وجه له. وتأتي هذه الصيغة غالباً مصدراً لـ (فَعُلَ) بضمِّ العين ككرُم كَرَامَة، وفَصُحَ فَصَاحَة، وشَجُعَ شجاعة. وقد تأتي من (فَعِلَ) بالكسر نادراً كبَئِسَ بآسَة.

ويُخطِئُ الكتّابُ في مصادرَ ثلاثيةٍ أخرى، فيقولون: (ولم يثبتْ لهذا الدواء نَجَاعَة)، والصحيح: (النُّجُوع). تقول: (نَجَعَ فيه الدواءُ نُجُوعاً) كجلس جُلُوساً إذا نفعه فظهر أثرُهُ فيه. وهكذا قولُهم: (دخل خالدٌ في دور النَّقاهَة) إذا قَرُبَ شفاؤه، والصحيح: (النُّقُوه) و(النَّقَه).

وجـاء لفـظ (التَّعاسَـة) في رسـالة ابـن القـارح إلى المعري في قولـه: ((فخالفته لتعاستي ونحسي)). وهو خطـأٌ عَـثَرَ بـه محقّـقُ كتاب (رسالة الغفران) الأستاذ إسماعـيل اليوسـف. والصواب: (تَعْسِي ونحسي) كما جاء في الرسالة بتحقيق الأستاذ كامل الكيلاني ١٩٢٥.

١٢٥. التِّقْنِيّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣)

يُعمَد في الترجمة عادةً إلى تحرّي لفظٍ يؤدِّي معنى اللفظ الأعجمي. فإذا كان اللفظُ الأعجميُّ لفظاً علمياً جديداً لا يقابلُه لفظٌ في العربية، تُرجم بمعناه إن أمكن، فإذا تعذر هذا كان لا بدّ من التعريب. والتعريب أن نعمدَ إلى اللفظ الأجنبي فنصقلـه، بحيث يصبح سَهْلَ اللفظ مأنوساً يتفوّه به العربيُّ على منهاجه. وقد اشترط بعضُ الأئمة أن يأتي اللفظُ المعرَّب على وزنٍ من أوزان العربية، لكن الأكثرين لم يَرَوْا هذا الرأي، لأن العربَ قد عرّبوا ألفاظاً كثيرة لم تأت على بناءٍ عربي.

ويَحسب كثيرٌ من الكتّاب أن لفظَ (التَقَنِيّ) لفظٌ معرّبٌ من الفرنسية وأصلُه (تكنيك)، وليس الأمر كذلك، فالحقيقة أن في العربية لفظاً هو (التِّقْنُ) بكسر التاء وسكون القاف، على وزن صِفْر. وهو يأتي صفةً كما يَقع موقع المصدر. وكأن الأصلَ فيه هو المصدرُ، فإذا جاء وصفاً كان من قبيل الوصف بالمصدر لغرض المبالغة. فإذا قلتَ: (رجلٌ تِقْن) بكسر فسكون كان معناه أنه حاذق في عملِه مُتقِنٌ لـه. وقيل أيضاً: (الفصاحةُ من تِقْن فلان) أي من طَبْعِهِ. فالتِّقْن هنا مبالغة في الحذق حتى أصبح كالطبع. وقد فطن لذلك العالم اللغوي المعروف الشيخ عبد اللّه العلايلي. وهو أول من استعمل (التِّقْنِيّ) في مقابل لفظ (التكنيك) الأجنبي إذا أريد به الصفة. فإذا أُريدَ به الاسمُ أي المصدرُ فـ (التِّقْنِيّة).

و(التِّقْنِيّ والتِّقْنِيّة) هما بكسر التاء وسكون القاف، بعدهما نونٌ مكسورة فياءٌ مشدّدة. على أن الكتّاب يحسبون التقني والتقنية لفظين معرَّبين، كما

يحسبون أنهما بفتح التاء والقاف، والصحيح أنهما ليسا معرَّبين، وهما بكسر التاء وسكون القاف.

أما ما يقابل اللفظ الأجنبي (تكنولوجيا) فقد جُعِلَ (التِّقانة) بكسر أوّلِهِ. وما جاء على (فِعَالَة) بكسر أوّله، من المصادر، دلَّ على العمل والحرفة. وقد يُؤوِّل (التَّقَنِيّ) بفتح التاء والقاف على أنه منسوب إلى (تَقِن) كفرح بمعنى مُتْقِن بكسر القاف. لكن الأصحّ أن يقال بكسر التاء وسكون القاف نسبة إلى (تِقْن) بكسرٍ فسكون كصِفْر.

ولذا قُلْ: (تِقْنِيّ وتِقْنِيّة) بكسرٍ فسكون و(تِقانة) بكسر أوّله.

١٢٦. التوّ

(نشرت بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٧)

(التَوّ) بفتح التاء وتشديد الواو، بمعنى (الفرد). تقول (جاء فلان توّاً) أي جاء فرداً لا يَصحبه أحدٌ. ففي (الصحاح): ((التوّ: الفرد، وفي الحديث: الطوافُ توٌّ، والسَّعْيُ تَوٌّ.. وجاء الرجل توّاً، إذا جاء وحده)). وفي (النهاية): ((وقيل أراد بفرديةِ الطوافِ والسعي أن الواجبَ فيهما مرةٌ واحدة لا تثنى ولا تكرر)). وجاء (التوّ) بمعنى آخر، ففي (القاموس): ((وجاء توّاً، إذا جاء قاصداً لا يعرجه شيء، فإن أقام ببعض الطريق فليس بتوٍّ)).

وفي اللغة (التَّوَّة) بفتح التاء وتشديد الواو أيضاً، وهي بمعنى (الساعة). ففي (النهاية): ((وفي حديث الشَّعْبيِّ: فما مضتْ إلا تَوَّةٌ، حتى قام الأحنفُ من مجلسه، أي ساعة واحدة)).

فثبت بذلك أنك لا تقول: (جاء توّاً) بمعنى جاء لساعته، إنما تقول (جاء التوّة) أو (جاء لتوّته). وقد بحث هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة فأجاز قول القائل: (جاء توّاً) بمعنى جاء لساعته، كما يستعملُه الكتّاب، إذ قال: ((الذي قالته العرب: جاء التوّة. وفي اللغة التوّة: الساعة، إلا أنه يمكن تخريج (جاء توّاً) على أنه بمعنى جاء قاصداً، والقصد يؤدي إلى الحضور الفوري)). وقول المَجْمَع القاهريّ ليس بعيداً، فمَنْ جاء توّاً، فقد جاء قاصداً لا يعرّجه شيء، كما قال صاحب (القاموس)، ومن لم يعرّجه شيء، فقد جاء لساعته.

ولذا قُلْ: (جاء فلانٌ التَّوَّةَ) أو (لِتَوَّتِهِ) أو (تَوّاً)، إذا جاء لساعته قاصداً لم يبطئه شيء. فتأمل.

١٢٧. تاه

(نشرت بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٥)

تقول: (تاهَ فلانٌ عن الطريق يَتِيهُ تَيْهاً) إذا ضَلَّ ولم يَهْتَدِ إليه، ومن ذلك قولُك مجازاً: (تاه فلانٌ عن غايَتِهِ) إذا استَبْهَمَتْ معالِمُها عليه فضلّ عنها. والكتّاب يعلمون ذلك غالباً، لكنهم يقولون حيناً: (يَتُوهُ فلانٌ عن الطريق) بدلاً من (يَتِيهُ عن الطريق) فهل في العربية مساغٌ لقولهم؟

أقول: جاء الفعل في العربية بالياء وهو الشائع، كما جاء بالواو أيضاً، فانظر إلى ما جاء في (المقتضَب) لابن جنّي: ((يقال هذه أرضٌ مَتُوهٌ فيها -من التِّيه-، أي يَتُوه سالِكُها، يُقال: تاه يَتيه ويَتوه. ووقع في التُّوه والتِّيه، وهو أَتْوَهُ منك وأَتْيَهُ منك)) وأردف:

«ويقال تَوَّهْتُهُ وتَيَّهْتُهُ» بتشديد الواو في الأول والياء في الثاني. وفي ‹المصباح›: «وتاه الإنسانُ في المَفَازَة يَتِيهُ تَيْهاً: ضلّ عن الطريق، وتاه يَتُوهُ تَوْهاً لُغَةٌ. وقد تيَهْتُهُ بتشديد الياء وتوَهْتُهُ بتشديد الواو. ومنه يُستعار لمن رامَ أمراً فلم يُصادفِ الصوابَ فيقال: إنه تائهٌ».

هذا، و ‹التِّيهُ› بكسر أوّله: المفازةُ يُتاهُ فيها، كما في ‹الصحاح› والجمع ‹أتياه›

حرف الثاء

١٢٨. الثأر والانتقام (نشرت بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٣)

سمعتُ الناقدَ في برنامجه يُفرِّقُ بين الثأر والانتقام، ويجعل الفرقَ بينهما واضحاً ويقول: (قليلٌ من الناس يُفرِّق بينهما). والذي أراه أنهما قد يتباعدان، ولكن قد يتقاربان حتى يمكن أن يَحلَّ أحدُهما محلَّ الآخر بلا خلاف. والذي يعني الكتّابَ هنا هو أن يَقفوا على مثل هذا الموضع الذي يتدانى فيه الفعلان حتى يُغنِيَ أحدُهما عن صاحبه كما اعتادوا أن يَجْرُوا عليه. وهذا هو البيان:

أولاً: الثأرُ الطلبُ بدمِ القتيل. وتقول من ذلك: (ثأرْتُ القتيلَ) إذا أدركتَ الثأرَ له بقتْل قاتِله. و(ثأرْتُ بالقتيل) كذلك. وتقول: (ثأرْتُ القاتلَ) إذا قتلتَه إدراكاً لثأر صاحبك.

فإذا أردتَ أن تُعدِّيَ الفعل بـ (مِن) قلت: (أثأرْتُ مِن فلان) إذا أدركتَ ثأركَ منه، بوزن (أفْعَلْتُ)، أو (اثَّأرْتُ منه) بتشديد الثاء، وأصلُه: (اثْتَأرْتُ) أي: (افْتَعَلْتُ)، فأدغمتَ التاء.

ثانياً: الانتقامُ المبالغةُ في العقوبة، والمُنْتَقِم من أسماء اللّـه تعالى. قال صاحب (النهاية): ((في أسماء اللّـه تعالى المُنْتَقِم، أي: المبالغُ في العقوبة لمن يشاء، وهو (مُفْتَعِل) من نَقَمَ يَنْقِمُ إذا بلغتْ به الكراهةُ حدَّ السخْط))، وهذا يعني أنه إذا بلغت كراهةُ أحدٍ لآخرَ حدَّ السخط فانتقم منه، أنْزَلَ به شديدَ العقوبة.

ولا شك أن الموتَ عقوبةٌ تتصِفُ بالشدة، لكنّ الانتقامَ من رجل لا يعني قَتْلَهُ بالضرورة، لكنه يَحتمل القتلَ فيما يُحتمَل. فانظر إلى المثل القائل: (مَثَلي مَثَلُ الأرقَم إنْ يُقتَلْ يَنْقَم)، فقد جاء في (النهاية): ((والأرقَمُ: الحيّةُ، كانوا في الجاهلية يزعمون أن الجنَّ تطلبُ بثأر الجانّ وهي الحية الدقيقة، فربما ماتَ قاتلُهُ وربما أَخَذ به خَبَل)). فقد احتمل النقمة أو الانتقام من قاتل الحية أن يُقتلَ أو يصابَ بالخبل. وجاء في (اللسان): ((إنْ يُقتَلْ يَنْقَم، أي: يُثْأرْ به)). ومعنى (يُثأر به) يُقتل قاتلُه، فقد رأيتَ كيف فسَّر (يَنقم) بمعنى يُثأر به. وفي (اللسان) أيضاً: ((إنْ يُقتَلْ يَنْقَم، أي إن قَتَلَهُ كان لـه مَن يَنتقِم منه)).

فالانتقامُ مِن القاتل هنا قد احتمل قَتْلَهُ. فكافأ قولُ القائل (انتقَمَ فلانٌ من القاتل) قولَه (ثأرَ فلانٌ القاتلَ) أي: قَتَلَه إدراكاً لثأره. فالمثل إذن من المواضع التي يتقارب فيها الفعلان فيما يعنيانه، خلافاً لما ذهب إليه الناقد.

ثالثاً: يتبيّن الفارقُ بين الفعلين في أن قولَك:

(أَثْأَرْتُ من القاتل) أو (اثَّأَرتُ منه) بتشديد الثاء يعني أنك قتلته أخذاً بثأر قتيلك، لأن الثأرَ في الأصل الطلبُ بدمِ القتيل. أما قولُك: (انتقمتُ من القاتل)، فإنه يعني أنك أَنْزَلْتَ به من العقاب ما قد يصل إلى حدِّ قتْلِهِ.

١٢٩. الثدي (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦)

(الثَّدْي) يُذكَّر ويؤنث، والتذكير أشهر. وهو للمرأة، وقيل: إنه للمرأة والرجل. ويُشكِل على الكتّاب جَمْعُهُ. والمشهورُ أنه يُجمَع على (أَثْدٍ) كـ (أَفْعُل) وهكذا: نَجْمٌ وأَنْجُم، وظَبْي وأَظْبٍ. وعلى (ثُدِيّ) بضم الأول أو (ثِدِيّ) بكسره وتشديد الياء، أي (فُعُول) كشَمْس وشُمُوس، وظَبْي وظُبِيّ. وربما جُمِعَ على (ثِداء) بكسر الأول، أي (فِعال) كسَهْم وسِهام، وظَبْي وظِباء.

وجَمْعُ (فَعْل) على: (أَفْعُل) و(فُعُول) و(فِعال) مُطَّرد؛ أي كثيرٌ غالب. ويَجمع الكتّابُ (الثَّدْي) على (أثداء). قال شوقي:

وكأنّ أثداءَ النواهد تِينُه وكأنّ أقراطَ الولائد تُوتُه

وقد منع العدنانيُّ هذا الجمعَ، وأقرّه [أي أقرّ هذا الجمع] الدكتور إميل يعقوب محتجّاً بأنّ جَمْعَ (فَعْل) على (أفعال) مُطّردٌ كبحث وأبحاث.

أقول: الذي يَلزم من هذا الاطراد أنك تجمع على (أفعال) ما جاء على (فَعْل) إذا لم يُسْمَعْ جَمْعُه عن العرب، أو اضطُر إليه شاعرٌ كما فعل شوقي، وإلا فهل تجمع كَلْباً على أَكْلاب، وظَبْياً على أظْباء، وثَقْباً على أثقاب، وخَرْقاً على أخراق[1]؟

ولذا قُلْ: (أَثْدٍ وثُدِيّ وثِداء)، ولا تقل: (أثداء).

---

(١) جاء في (النحو الوافي ١٩٢/٣):

((ومما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع –وما أكثر ما يؤيده– ما جاء في القاموس المحيط.. وكذلك ما جاء في تاج العروس..)) ثم أردف: ((فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود السماع المخالف لها؛ الوارد عن العرب. ومعنى هذا أن ورود السماع لا يلغي القياس، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة.))

وجاء في (النحو الوافي ٥٨٣/٤):

((صيغُ جموع التكسير متعددةٌ، وأوزانه كثيرة؛ منها "الصيغ المطردة" ويتصدى علم النحو لبيانها وعَرْضِ أحكامها، ومنها "غير المطّردة" والسبيل إلى معرفتها مقصورٌ على المراجع اللغوية الأخرى.

والمراد بالصيغة "المطّردة" ما تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصافٍ معينة، إذا تحققتْ فيه جاز جمعُه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللغة، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب، أو عدم وروده، فمثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموع، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته... فمتى تحققت تلك الأوصاف ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه، أهو موافقٌ لما تحتويه أم مخالف؟...

وما أكثر تعدُّد الجموع في المراجع اللغوية، وكثيرٌ منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطرد. فلا يؤدي هذا، مع كثرة الصيغ المخالفة، إلى تخطئة الجمع المطّرد، ولا إلى الحكم عليه بالضعف، أو العيب، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير –أو أكثر أحياناً– وأن أحد الجمعين كثير شائع، فهو لهذا قياسي مطّرد، والآخر قليل أو نادر؛ فهو سماعيٌّ ولا يجوز القياس عليه لقلته وندرته...

فالرجوع إلى المظانّ اللغوية محتومٌ على مَن لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط، أما مَن يعرفُها فله أن يَصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات... فهو حرٌّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يُفْرَضَ عليه الاقتصار على السماعي وحده، وإلا كانت الضوابط المطّردة والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي عبثاً لا جدوى منه!))

١٣٠. ثَـرا وأثْـرَى وخَلَـى وأخْلَـى

(نشرت بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٨)

يقولون: (ثرا القومُ ثَرْواً وثراءً، فالرجلُ ثريّ) بكسر الراء وتشديد الياء على (فَعِيل)، و(القومُ أثرياءُ)، و(المالُ ثريّ) بتشديد الياء أيضاً إذا نما وكثُر. وتقول منه (أثْرى القومُ) إذا كثُر مالُهم، هذا ما جاء في كتاب (الأفعال) لابن القوطية. وفي (المصباح): ((الثروةُ: كثْرةُ المال، وأثْرى إثْراء: استغنى، والاسم منه: الثَّـراء بالفتح)). ويتبيّن من ذلك أنك تقول: (ثَرا القومُ وأثْروا) إذا كثُر مالُهم، وكلاهما فعلٌ لازم. ففي (الأساس): ((أثْرى الرجلُ نحو أتْرَبَ، أي صار ذا ثرىً وذا تُراب، والمراد كثرة المال، ورجلٌ مُثْرٍ وذو ثروةٍ وثَراء)).

ويَستعمل الكتّابُ (أثرى) متعدياً فيقولون: (إنها أثْرَتْ أقرباءَها) أي جعلَتْهم أثرياء، بمعنى (أغنتْ أقرباءَها) إذا جعلتهم أغنياء، فهل لهذا وجه؟

أقول: لم يرد في المعجمات أو كلام الفصحاء (أثرى) متعدياً، ولكن يمكن تصويب ذلك إذا أخذ بالقياس القائل: الفعل الثلاثي اللازم يتعدّى بزيادة الهمزة، ومادام (ثرا) في قولك (ثرا القومُ) فعلاً لازماً، فإنك تعدّيه بالهمزة، فيكون (أثرى) لازماً كما جاء في المعجمات، ومتعدياً كما هو القياس.

وفي العربية أفعال من هذا القبيل. تقول: (خلا المكانُ يخلو) إذا فرغ، و(أخلَيْتُ المكانَ) إذا أفرغتَه، وتقول كذلك: (أخْلَى المكانُ) إذا فرغ، فيكون (أخْلَى) لازماً ومتعدياً، ففي (المصباح): ((خلا المنزلُ من أهلِهِ... فهو خالٍ، وأخْلَى بالألف لُغَةٌ، فهو مُخْلٍ، وأخْلَيْته جعلته خالياً))، فأتى بـ (أخلى) لازماً ومتعدياً، وتقول من ذلك: (أخلى المكانُ) إذا كان خالياً، و(أخليتُ المكانَ) إذا جعلته خالياً. فتأمل.

١٣١. ثقل وخفّ

(نشرت بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٨)

تقول: (ثَقُلَ الشيءُ) بالضم (ثِقَلاً) بكسْرٍ ففتح، و(ثِقْلاً) بكسرٍ فسكون ضدّ خَفَّ، والصفةُ منه (ثقيل) كما في (المصباح). وتقول في التعدية: (أثْقَلَهُ الحِمْلُ فهو مُثْقَل) إذا حَمَلَ ما لا يُطاق كما في (الأساس). ويأتي (أثقَلَ) لازماً، تقول: (أثقلَتِ المرأةُ) إذا استبانَ حَمْلُها وعَظُمَ، فهي (مُثْقَلٌ) بلا هاء.

وتقول على سبيل المجاز: (ثَقُلَ سمعِي) إذا ذهب بعضُه. و(ثَقُلَ فلانٌ) إذا كثُر عِيالُه، و(ثَقُلَ الرجلُ) إذا رَزَنَ، و(فلانٌ ثقيلُ الظِّلّ يستثقلُه الناس). و(الثِّقْل) بكسر فسكون: الحِمْلُ، والجمع: (أثقال).

ويقـول الكـتّاب حيناً: (ثَقِلَ المريضُ) إذا اشتد به المـرض، (وخَـفَّ المـريضُ) إذا قـاربَ البُرْءَ، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في (القاموس): ((ثَقِلَ كفَرِحَ فهو ثاقِلٌ: اشـتد مرضُـه))، وفي (الأسـاس): ((وأثْقَلَـهُ المـرضُ، ومـريضٌ ثاقِلٌ)). وجاء في (صحيح البخاري) عن أنس: ((ولـما ثقـل الـنبي ﷺ جعـل يتغشّـاهُ الكَرْب)). فتبيّن بهـذا أن قولـك: (ثقـل المـريض)، إذا اشـتد مرضـه، صحيحٌ. لكن (ثَقِلَ) هذا بوزن (فَرِحَ) بفتح فكسر.

أما (خَفَّ الرجلُ) بمعنى قارب البُرْءَ فقد جاء في

كلام الأئمة. ومن هذا القبيل قول الزمخشري في (الكشاف) في تفسير الآية ﴿وإذا مَسَّ الإنسانَ الضُرُّ دَعَانا لِجَنْبِهِ﴾ [يونس ١٢]: ((والمضطرب إلى أن يخف كلَّ الخفة. ويرزق الصحة بكمالها)). وقول المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وإنما خص وقت تنسم الصبح لأن المريض يخف فيه)).

ويتعدى (ثَقُلَ) بالضم بعدة من حروف الجر، تقول: (ثقُل عليَّ كلامُك) إذا لم يَطِب، ويتعدى (أثقل) بـ (على) فتقول: (أثقلَ عليَّ فلانٌ) إذا كلّفك فوق ما تطيق، والفعلُ لازمٌ. وتقول: (ثقُل عن كذا) إذا عجز عنه. وفي حديث عائشة رضي اللّه عنها: ((وما لقي اللّهَ تعالى حتى ثقُل عن الصلاة)). وتقول: (تثاقل عن الأمر) إذا تباطأ كما في (القاموس) و(الأساس)، و(تثاقل القومُ) لم ينهضوا للنجدة. فتأمل.

١٣٢. أثمر (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٤)

تقول: (أَثْمَرَ الشجرُ) إذا ظهر ثَمَرُه، و(أثمر الوعدُ) إذا نَجَز، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية. ويعني هذا أن الفعلَ لازمٌ، وكذا جاء في التنزيل: ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إذا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام ١٤١]. لكنّ الكتّاب يَستعملونه متعدّياً فيقولون: (حُسْنُ المعاملة يُثْمِرُ المَحبَّةَ)، و(الجِدُّ والدَّأْبُ يُثمِران النجاحَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: تكاد نصوصُ المعجمات تُجمِعُ على استعمال الفعل لازماً، لكنّ الفصحاءَ قد أتَوْا به متعدّياً في كثير من أقوالهم؛ قال الجاحظ في كتابه (فضل هاشم على عبد شمس): ((وزعمتم أن الشجرة الخبيثة لا تثمر الطيِّبَ، كما أن الطيِّب لا يثمر الخَبيثَ)). وقال الأزهريُّ في (التهذيب): ((يُثمِرُ ثَمَراً فيه حموضة))، وقال الخفاجي الحلبي في (سر الفصاحة): ((فليس يُثمِرُ إلا الظنَّ)). وقد بحث هذا شهاب الدين الخفاجي في (شفاء الغليل /٢١) فأثبت كون الفعل متعدّياً مستدلاً بقول الأزهري المشار إليه، وقول ابن المعتز:

فأثمرَ همّاً لا يَبيدُ وحسرةً
لقلبي يَجنيها بأيدي الخواطر

وكثير من كلام الفصحاء شعراً ونثراً، وحكى ما جاء في شرح المفتاح للسكاكي: ((استُعمل الإثمار متعدياً بنفسه في مواطن من هذا الكتاب، فلعلّه ضمّنه معنى الإفادة أو جعلَه متعدياً بنفسه... ألا تراك إذا قلت أثمرتِ النخلةُ عُلِمَ أنها أثمرتْ بَلَحاً ونحوَه. فاعتلّ لتعدي الفعل بتضمينه معنى (أفاد) أو بكونه متعدياً في الأصل، ولو بدا لازماً بحذف مفعوله)). والقول ما قال.

وقد بحث هذا الأستاذ محمد علي النجّار فانتهى إلى نحو ما انتهينا، في كتابه (لغويّات).

١٣٣. ثُـمَّ وثَـمَّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٣)

(ثُمَّ) بضم الثاء وتشديد الميم المفتوحة حرفُ عطفٍ، و(ثَمَّ) بفتح الثاء وتشديد الميم المفتوحة اسمُ إشارة للمكان، وموضعُهُ النصب على الظرفية. وقد يلتبس على الكتّاب أمرُهُما حيناً فيضعون أحدَهما موضِعَ الآخر، وفي ذلك أمور أهمها:

أولاً: (ثُمّ) بضم الثاء عاطِفَةٌ، وهي تتميز من الواو بأنها ليست لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه من غير دلالة على الترتيب بينهما، بل هي للترتيب مع مُهْلة؛ تقول: (نزل القومُ ثُم ارتحلوا)، كما تقول: (جاء سعيدٌ ثُم عليٌ) حين يكون بين نزول القوم وارتحالهم مُهلةٌ، وبين مجيءِ سعيد ومجيء عليٍّ نحوٌ من ذلك. فإذا قلت: (جاء سعيدٌ فعليٌّ) كان معناه أن سعيداً قد جاء أولاً، وجاء سعيد بعده بلا مهلة بين مجيئهما. وهذا معنى قولِهم: الفاءُ للترتيب والتعقيب.

ثانياً: (ثُمّ) العاطفة قد تلحقها التاء فتُكتَبُ بتاءٍ مفتوحة ويوقَف عليها بالتاء ايضاً، وتكون حينئذٍ لعطف الجمل خاصة. قال الشاعر [شمر الحنفي]:

ولقد أمُرُّ على اللئيم يَسبُّني

فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: ما يعنيني

ثالثاً: (ثَمَّ) بفتح الثاء مع تشديد الميم المفتوحة اسمُ إشارةٍ للمكان مثل: (هنا)، إلا أنّ (هنا) للمكان القريب، و(ثَمّ) للمكان البعيد. و(هنا) مبنيٌّ على السكون، و(ثَمَّ) مبنيٌّ على الفتح. وقد تلحق (ثَم) تاءُ التأنيث نحو (ثَمَّةَ) بتاء مربوطة. فإذا كُتِبَتْ بتاءٍ مفتوحة أي: (ثَمّتَ) كان ذلك من قبيح اللَّحْن عند الأكثرين.

ومَوضِعُ (ثَمّ) و(ثَمَّةَ) النصبُ على الظرفية، ففي التنزيل: ﴿فأيْنما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾ [البقرة ١١٥].

رابعاً: يَدخل حرفُ الجرِّ على (ثَمّ) الظرفية المفتوحةِ الثاء **فتُفيدُ التعليلَ** في نحوِ قولِك: (هذا الرجلُ كريمٌ، ومِن ثَمّ كُنِّي بأبي النَّدَى). ويَضع الكتّابُ في هذا الموضع (بالتالي) فيقولون: (هذا الرجلُ كريمٌ، وقد كُني بالتالي بأبي الندى) ولا تأويلَ لهذا التعبير، والصحيحُ استعمالُ (مِن ثَمّ) أو نحوه في مثل هذا الموضع. وقد كَلِفَ الكتّابُ باستعمال (بالتالي) فقالوا: (اجتهَدَ خالدٌ كثيراً، وبالتالي كان نجاحُه ميسوراً)، وتصحيحُ العبارة أن يقولوا: (اجتهَدَ خالدٌ كثيراً، فكان نجاحُهُ ميسوراً). فالفاء وحدها تعني ما يريدون.

خامساً: قد يقول الكتّاب: (جاء سعيدٌ، ومِن ثَمّ جاء خالدٌ) وهو قولٌ مَعِيبٌ من وُجُوهٍ؛ فهم يَقصدون بـ (ثم) هنا العاطفة، فإذا فتحوا ثاءَها كانت ظرفاً، وليس هنا محلُّ الظرف، وإذا ضمُّوها كانت عاطفةً، ولا يَدخل الجارُّ على حرفِ عطف. وصوابُ التعبير: (جاء سعيدٌ، ثُمّ خالدٌ) بضم الثاء.

سادساً: (ثُمّ) المضمومةُ الثاء عاطفةٌ، فإذا دخلتْها التاءُ كانت تاءً مفتوحةً، و(ثَمّ) المفتوحةُ الثاء ظرفٌ، فإذا دخلتْها التاءُ كانت تاءً مربوطةً. ويَدخل الجارُّ على (ثَمّ) و(ثَمّة) الظرفيتَيْن دون (ثُمّ) العاطفة.

١٣٤. ثمانية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣)

(ثمانية) من الأعداد التي تخالفُ معدودَها في التذكير والتأنيث؛ فتقول: (هؤلاء ثمانيةُ رجالٍ) فتثبتُ تاءَ التأنيث في (ثمانية)، لأنّ معدودَها (رجال) ومفردُ (رجال): (رجل)، وهو مذكّر، على حين تقول: (هؤلاء ثماني نساءٍ) فتحذف التاءَ، لأن المعدودَ

(نساء) ومفردُها من غير لفظِها (امرأة) وهو لفظٌ مؤنث.

وياء (ثماني) هذه كياء (القاضي) لأنها اسمٌ منقوصٌ؛ أي: آخِرُهُ ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها، فهي تثبتُ حيث تثبتُ ياءُ القاضي، وتُحْذفُ حيث تُحْذف. تقول: (هؤلاء ثمانٍ من النساء) كما تقول (هذا قاضٍ)، و(مررتُ بثمانٍ من النساء) كما تقول (مررتُ بقاضٍ)، و(رأيتُ ثمانياً من النساء) كما تقول (رأيتُ قاضياً). فتثبتُ الياءُ عند النصْب وتُنَوَّن، وتَسْقُط عند الرفع والجرّ، ويُعَوَّضُ عن الياء المحذوفةِ بتنوينِ الحرفِ الذي قبلَها بحركته وهي الكسر.

ويقول الكتّاب حيناً عند النصب: (استقبلتُ ثماني من النساء) بغير تنوين بدلاً من (ثمانياً)، فهل هذا صحيح؟

أقول: بحث هذا العدنانيُّ في معجمه (الأخطاء الشائعة) فقال: ((والصواب أن تقول كانت الفتيات ثمانيَ أو ثمانياً)) وأردف: ((فعَدَمُ تنوين كلمةِ (ثماني) على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه (غَوَانٍ) و(جَوَارٍ) في وزنه اللفظي)).

أقول: أخطأ العدناني فليست (ثماني) في وزن (غوانٍ) و(جوارٍ) المنوعَتَيْن من الصرف، ذلك أن شرط المنْع من الصرف أن يكون الاسمُ جَمْعاً[1] فـ (غوانٍ) جمْعُ (غانية)، و(جوارٍ) جمْعُ (جارية). وليست (ثماني) من هذا القبيل، ولم يَقُلْ أحدٌ بمَنْعِها، ولا جاءتْ في نثرٍ معتَمَدٍ اللهم إلا في بيتٍ نادر، قال الشاعر [ابن ميادة]:

يَحدو ثمانيَ مُولعاً بِلِقاحِها
حَتّى هَمَمْنَ بِزَيغَةِ الإِرْتاجِ

فقال شارح شواهد سيبويه: ((الشاهدُ فيه تَرْكُ صرْفِ (ثمان) تشبيهاً له بما جُمِعَ على صيغة (مفاعل)... والمعروفُ في كلام العرب صرفُها على أنها اسمُ واحدٍ)). ووقع في مثل هذا الوهْم ناقدٌ في كلمتِهِ اليومية فقال: (أنفقتُ من الليرات ثماني..) وعلَّل عدم التنوين بأنه اسمٌ منقوص ممنوع من الصرف، وليس القول ما قال. فتأمل.

(١) ما رآه المؤلِّف هنا يتفق مع ما جاء في (لسان العرب) و(المصباح المنير)؛ ففي (اللسان) (ثمن): ((وتسقط [الياء] مع التنوين عند الرفع والجرّ، وتثبت [مع التنوين] عند النصب، لأنه ليس بجمع، فيَجري مجْرى جَوَارٍ وسَوَارٍ في ترْكِ الصرف. وما جاء من الشعر غير مصروف فهو على تَوَهُّم أنه جَمْع.))

ولكن جاء في (النحو الوافي) لعباس حسن (٥٣٧/٤ – الحاشية): ((عرفتُ من الشاعرات ثمانياً أو ثمانيَ، بالتنوين وعدمه. فالتنوين على اعتبار كلمة (ثمانياً) اسماً منقوصاً، وعدم التنوين على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه (غوانٍ) و(جوارٍ) في وزنهما اللفظي، وفي دلالتهما اللفظية على المؤنث.))

وجاء في (الكفاف، كتابٌ يعيد صوغ قواعد اللغة العربية) ليوسف الصيداوي (٢٢٩– الحاشية): ((يصحّ هنا –فضلاً على [ثمانياً]– أن يقال أيضاً: [ثمانيَ]؛ أي يصحّ التنوين وعدمه، فالتنوين على أنه اسم منقوص، وعدم التنوين على أنه اسم ممنوع من الصرف.))

وجاء في (المعجم الكبير) الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ثمن): ((الثماني: عدد للمؤنث. يقال: مررتُ من النساء بالثماني الصالحات، وقد يُجْرى مُجْرى "جَوَارٍ" في مَنْع الصرف. قال ابن ميادة: يَحْدو ثمانيَ مُولَعاً بلِقاحها...))

١٣٥. حدث أثناء كذا

(نشرت بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٤)

اعتاد الكتّابُ أن يقولوا: (حَدَثَ هذا الأمرُ أثناءَ كذا) بنصْبِ (أثناء) على الظرفيّة. ويَعترض جماعةٌ فيقولون: (أثناءُ الشيء: تضاعيفُه، وهي جَمْعُ ثِنْي، ولم يُنقل عن العرب أنهم استعملوا (أثناء) ظرفاً. ولذا وَجَبَ تصحيحُ العبارة بإضافة الجارّ بأن تقول: حَدَثَ هذا الأمرُ في أثناء كذا).

والسؤال هل يَصِحُّ نصْبُ (أثناء) على الظرفية بحذف الجار. في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: جاءت (أثناء) في كلام الأئمة مجرورةً غالباً في مثل هذا الموضع، قال عبد الرحمن الهمذاني في كتابه (الألفاظ الكتابية): (وقال في أثناء مخاطبَتِه وخلالَ مخاطبته). وهذا ما حَمَلَ جماعةً على اشتراط الجارّ قبل (أثناء). قال الأستاذ أسعد داغر في (تذكرته) [أي كتاب (تذكرة الكاتب)]: ((ويقولون: أشار الخطيبُ أثناءَ كلامه، فينصبون (أثناء) على الظرفية، وهي ليست ظرفاً ولا مضافةً إلى ما تَكْتَسِبُ منه الظرفية فتستغني بها عن حرفِ الجر، بل هي جَمْعُ (ثِنْي). وأثناءُ الشيء: تضاعيفُه، وأثناءُ الكلام: أوْساطُه. فالصواب أن يقال: في أثناء الكلام)).

ثانياً: سُمِعَ عن العرب فعلاً نَصْبُ (ثِنْي) على الظرفية. قال الهمذاني في ألفاظه: ((أنفذتُ كتاباً دَرْجَ كتابي، وطَيَّ كتابي، وثِنْيَ كتابي، وضِمْنَ كتابي، وعِطْفَ كتابي)). فتبيّن بهذا صحّة قول القائل: (جعلتُ هذا ثِنْيَ كتابي أو طَيَّهُ أو دَرْجَه أو ضِمْنه أو عِطْفَه). وقد جاء (ثِنْي) ظرفاً في شعر أبي حزابة التميمي. قال الشاعر:

خاض الردى في العدى قِدْماً بمُنصله
والخيل تعلك (ثِنْيَ الموت) باللُّجم

قال المرزوقيُّ في (شرح الحماسة): ((وعلى هذا يكون (ثِنْي) ظرفاً، كما يقال: جعلته ثِنْيَ كذا)). ولكن هل يستلزم استعمال (ثني) ظرفاً أن يُستعمَل جَمْعُهُ -وهو (أثناء)- ظرفاً؟

أقول: قد جاء (خَلَل) ظرفاً، وهو بمعنى الفُرْجة، فقال الشاعر: (أرى خَلَلَ الرماد وميضَ نار)، وجاء جَمْعُه ظرفاً أيضاً، ففي التنزيل: ﴿فجاسُوا خِلالَ الدِّيار﴾ [الإسراء ٥]، و(خلال) جمعُ (خَلَل). على أنه لا يلزم من استعمال المفرد ظرفاً أن يُستعمَلَ جمعه، فهل استعملَ العربُ (أثناء) ظرفاً؟

أقول: جاء ذلك في قول الشاعر:

يَنام عن التقوى ويوقظه الخَنَا
فيخبط أثناءَ الظلام فُسُول

والخَنَا هو الفُحْشُ، والفُسُول جمع فَسْل، وهو الرديء. وجاء (أثناء) ظرفاً في كلام بعض الأئمة، قال الرضيّ في (شرح الكافية): ((إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام)). فثبت بهذا جواز نصب (أثناء) على الظرفية.

وقد أقرّ مَجمعُ اللغة العربية بالقاهرة قولَ الكتّاب: (حدث هذا أثناءَ كذا) في دورته الخامسة والثلاثين عام ١٩٦٩.

ولذا صحَّ قولُك: (جئتُ أثناءَ كذا وخِلالَ كذا)،

هو الحزين الكناني الديلي، الأمدي في الأغاني: بجول

كما صحّ قولُك: (جعلتُ الشيءَ ثِنْيَ الكتاب وطيّه وضمْنَه وعِطْفَه ودَرْجَه).

١٣٦. المثنّى (نشرت بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٧)

مرّ بنا في كلمةٍ سابقة أن الفعلَ إذا تقدّم على فاعلِه لَزِمَ صورةً واحدة وهو الإفرادُ تذكيراً أو تأنيثاً. تقول: (جاء الرجل، وجاء الرجلان، وجاء الرجال، وقامت امرأةٌ، وقامت امرأتان، وقامت نساء). فإذا تأخر الفعلُ، فلا بدّ من المطابقة؛ تقول: (الرجل جاء، والرجلان جاءا، والرجال جاؤوا، وامرأة قامت، وامرأتان قامتا، ونساء قُمْنَ). لكنّ للمثنى أحوالاً اتسعوا فيها فخالفوا الأصلَ الذي ذكرناه، ومن ذلك:

أولاً: معاملةُ المثنى معاملةَ الجمع: تقول: (الرجلان جاؤوا)، والأصلُ: الرجلان جاءا. ويقول الكتّاب حيناً: (خالدٌ وصالحٌ أتَوْا) بدلاً من: (أتَيَا)، وهو صحيح. وقد جاء في التنزيل ﴿هذانِ خَصْمانِ اخْتَصَمُوا في رَبِّهِم﴾ [الحج ١٩] فقالوا: إنما قيل (اختصموا) بدلاً (اختصما) حملاً على المعنى، لأن كلَّ خصمٍ فريقٌ فيه أشخاص. وجاء في التنزيل: ﴿وإنْ طائِفَتانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات ١٠] فقالوا إنما جاء (اقتتلوا) باعتبار المعنى لأن كلَّ طائفةٍ جَمْعٌ. لكنّ الإمامَ الشعبي قال في مجلس عبد الملك بن مروان: (رجلان جاؤوني) واحتجّ بقوله تعالى: ﴿هذانِ خَصْمانِ اخْتَصَمُوا﴾ فقال لـه عبد الملك: (للّـهِ دَرُّكَ يا فقيهَ العراقين قد شَفَيْتَ وكَفَيْتَ)، فصحّ بهذا قولُك: (رجلان جاؤوني). وجاء في التنزيل ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ [التحريم ٤]، فَحَلّ الجَمْعُ وهو (قلوب) محلَّ المثنى وهو (قلبان) في الأصل.

ثانياً: معاملةُ المثنى معاملةَ المفرد إذا دلّ المثنى على زوجين يشتركان في العمل كاليدين والعينين والأذنين والرِّجلين؛ تقول: (يداي فعلتْ، وعيناي أبصرتْ). قال المتنبي:

حَشايَ عَلى جَمرٍ ذَكِيٍّ مِنَ الهَوى
وَعَينايَ في رَوضٍ مِنَ الحُسنِ تَرتَعُ

بدلاً من ترتعان.

ثالثاً: ذِكْرُ المفرد وإرادةُ المثنى؛ تقول: (ما أجمل وجْهَهُما)، والأصل أن تقول: (ما أجمل وجْهَيْهِما)، لأن لكلٍّ واحدٍ منهما وجهاً، وهو صحيحٌ مَحْكِيٌّ عن العرب.

١٣٧. المُسْتَثْنَى (نشرت بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٨)

الاستثناء إخراجُ ما بعد (إلاّ) من حكم ما قبلَه، نحو قولك: (جاء القومُ إلا صالحاً) فالمُخرَج من الحُكْم بعد (إلاّ) هو (صالحاً) وهو المستثنى، والمُخرَجُ منه قبل (إلاّ) هو (القوم) وهو المستثنى منه. ويُنصَبُ المستثنى هنا وجوباً، لأن الكلام في المثال تامٌّ موجب.

فإذا كان منفياً كقولك: (ما جاء القوم) جاز في المستثنى وجهان: النصبُ على الاستثناء؛ أي: (ما جاء القومُ إلا صالحاً)، والرفعُ على البدل من المستثنى منه؛ أي: (ما جاء القومُ إلا صالحٌ) وهو الوجْهُ المفضّل.

وقد يُحذف المستثنى منه فتقول: (ما جاء إلا صالحٌ)، فيتفرَّغ العاملُ قبل (إلاّ) للعمل بعدها وكأنّ (إلا) لم تكن، فيكون المستثنى مرفوعاً على الفاعلية.

وقد جاء في كلمة يومية لناقد قولُه: «(ما قرأتُ من الكتب إلا كتاباً أو كتابٍ، (كتاباً) مستثنى منصوبٌ، و(كتابٍ) بدلُ بعضٍ من كلّ، من المستثنى منه (الكتب) مجرورٌ». وهذا يعني أنه يصحّ قولُك: (ما قرأتُ من الكتب إلاّ كتاباً) بنصب المستثنى، كما يصحّ قولُك: (ما قرأتُ من الكتب إلاّ كتابٍ) بجرّ المستثنى على البدل، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس صحيحاً البَتَّةَ، وقد ظنَّ الناقد أن المثالَ الذي أتى به هو من قبيل المستثنى في الكلام التامِّ المنفيِّ الذي يجوز فيه وجهان: البدلُ من المستثنى منه، والنصبُ على الاستثناء، كقولك: (ما جاء القومُ إلا صالحاً وإلاّ صالحٌ) وليس الأمر كذلك، فالمثال الذي ذكره الناقد: (ما قرأت من الكتب إلاّ كتاباً) هو من قبيل الاستثناء المفرَّغ، فلا بدّ فيه من نصب المستثنى.

١٣٨. ثناياه

(نشرت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٤)

(الثَّـنَـايَا) جمْعُ (ثَنِيَّة) كالضحايا جمع ضحيّة. ويَستعمل الكتّاب (الثنايا) في مثل قولهم: (ويَحمل ذلك في ثناياه كلَّ خير)، ويقصدون بذلك: (ويحمل ذلك في أثنائه أو تضاعيفه أو طياته أو أطوائه أو مطاويه).

والصحيح أن (الثَّـنِـيَّـة) بكسر النون وتشديد الياء المفتوحة ليست بالمعنى الذي ظنوه لها. ففي (الكامل) للمبرِّد: «وقولُه: (طلاّع الثنايا)، الثنايا جمع ثنيّة، والثنيّة الطريق في الجبل».

وفي (الصحاح): «والثنيّة واحدة الثنايا من السن، والثنيّة طريق العقبة». وفي (اللسان): «كلُّ عقبة مسلوكة ثنية، وجمعها ثنايا. والثنية: الأضراس أول الفم، وثنايا الإنسان في فمه، الأربع التي في مُقَدَّم فيه». وفي (المصباح): «الثنية من الأسنان جمعها ثنايا وثنيات، وفي الفم أربع، والثني الجمل يدخل في السنة السادسة، والناقة ثنية». فيتبين من ذلك أن ليس للـ (ثنيّة) صلة بالمعنى الذي أرادوه.

أما (الثِّنْيُ) بكسر الثاء وسكون النون وياء خفيفة، فهو الذي عَنَوه هنا، ففي (الصحاح): «الثِّنْي: أحد أثناء الشيء أي تضاعيفه». وفي (الأساس): «دسّه في ثِنْي ثوبه.. يقال: أثناء الحيّة لمطاويها.. ومن المجاز: وعرفت ذلك في أثناء كلامه».

ولذا قُلْ: (ويحمل ذلك في أثنائه أو تضاعيفه)، ولا تقل: (في ثناياه).

١٣٩. المثابة

(نشرت بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٣)

اعتاد الكتّابُ أن يقولوا: (هذا بمثابة الأخ) أو (كان كلامه بمثابة الطعن والتجريح) أو نحو ذلك. فهل في العربية ما يُجيز هذا الاستعمالَ، وما معنى المثابة؟

أقول: في الجواب عن ذلك أمورٌ أهمُّها:

أولاً: (المثابة) اسمُ مكان من (ثاب) وقد لَحِقتْ به

التاء. وهو على وزن (مَفْعَلَة). وجاء (المثاب) أيضاً على الأصل بلا تاء، كالمنزل والمنزلة، والمحل والمحلة، والمرقب والمرقبة. وقد كثُر لُحُوق التاء باسم المكان المشتق من الثلاثي حتى أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالقياس فيه. قال صاحب (الصحاح): ((المثابة: الموضع الذي يُثابُ إليه، أي: يُرجَعُ إليه مرة بعد أخرى. ومنه قولُه تعالى: ﴿وإذْ جَعَلْنا البَيْتَ مَثابَةً للنَّاس﴾ [البقرة ١٢٥]. وإنما قيل المنزل مثابة لأن أهلَه يتصرفون في أمورهم ثم يثوبون إليه، والجمع المثاب)). وقال ((وثاب الرجلُ يَثوبُ ثَوْباً وثَوَباناً: رَجَعَ بعد ذهابه، وثابَ الناسُ: اجتمعوا وجاؤوا)). وقال صاحب (المصباح): ((ثاب يثوب ثوباً وثؤوباً إذا رجع، ومنه قيل للمكان الذي يَرجع إليه الناسُ مَثابة)). فثاب يثوب إذاً بمعنى رجع، وكلُّ راجعٍ ثائبٌ. والمَثابَة: اسم مكان منه. ويتصل بهذا إطلاقهم (المثابة) على مجتمع ماء البئر لعودة الماء إليها بعد النزح. وجاء في (نهج البلاغة ١٧١/٢): ((فصار مَثابةً لمُنتجَع أسفارهم، وغايةً لمُلْقى رحالهم)).

ثانياً: يتبين مما تقدم أن (المثابة) بمعنى: المنزل الذي يُثاب إليه، أو المكان الذي يُجتمَعُ فيه بعد تفرُّق، أو المرجع والملاذ. قال تعالى ﴿وإذْ جَعَلْنا البَيْتَ مَثابَةً للنَّاسِ وَأمْناً﴾. وليس في هذه المعاني ما يُصحِّحُ قولَ الكتّاب: (هذا بمثابة أخي)[1].

ثالثاً: للمثابة معنىً آخرُ هو: المثوبة، أي: الثواب أو الجزاء، تقول: (نلتُ المثابةَ أو المثوبةَ أو الثوابَ أو الجزاء). وليس في هذا المعنى أيضاً ما يمكن أن يُفسَّر به قولُ الكتّاب: (هذا بمثابة أخي). وتُرَدّ المثابةُ والمثوبةُ والثوابُ إلى أصلٍ واحد. قال صاحب (المفردات): ((والثواب ما يرجع إلى الإنسان من جرّاء أعمالِه فيُسمّى الجزاءُ ثواباً)).

رابعاً: لا بدّ من العدول عن قول الكتّاب: (هذا بمثابة أخي) إلى قول آخر، نحو: (هذا بمنزلة الأخ، أو في مكانته، أو في مرتبته) أو (هو مني كالأب أو الأخ) أو (اتخذته أخاً أو أباً، فأنا أرجع في الأمور إليه، ولا أصْدُر إلا عن رأيه ومشورته). وتقول في نحو من هذا: (عَلَتْ منزلتُه وسَمَتْ مكانتُه فبلغ رتبةً أو درجة ليس وراءَها درجة). وليس ثَمّةَ محلٌّ للمثابة في كلِّ ما ذُكِر.

(١) من المعلوم أن معاجم العربية لا تستوفي معاني الكلمة واستعمالاتها. وهذا ما قرّره المؤلف نفسه في هذا الكتاب حين قال: ((لا وجه لجمود المعنى في اللفظ، كما يبدو ذلك حيناً في كثير من النصوص المعجمية)). وبالفعل استعمل أئمة البلغاء والفصحاء (عبد القاهر الجرجاني، أبو علي المرزوقي، أبو حيان النحوي، وغيرهم) كلمة (بمثابة) بمعنى: بموضع، بمنزلة، بمكانة، بمرتبة.. فمثلاً قال الجرجاني: جعله كأنه قد ظنّ أنّ طنين الذباب بمثابة ما يضير. وقال: أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك، وبموضع من يجيء منه ذاك.

حرف الجيم

١٤٠. جَبَرَ ومَجْبُور

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

مما يُشْكِلُ على الكتّاب مفعول (جَبَرَ). ففي (اللسان): «اللحياني: أجْبَرْتُ فلاناً على كذا فهو مُجْبَرٌ، وهو كلام عامّة العرب، أي أكْرَهْتُهُ عليه. وتَمِيمٌ تقول: جَبَرْتُهُ على الأمر أجْبُرُهُ جَبْراً وجُبُوراً، قال الأزهري: وهي لغةٌ معروفة. وكان الشافعيُّ -وهو حجازيٌّ فصيح- يقول: جَبَرَ السلطانُ».

فـ (مَجْبُور) على هذا صحيحٌ على لغة، و(مُجْبَرٌ) لغةُ عامة العرب.

١٤١. جَبَى ونَوَى ورَوَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٥)

تقول: (جَبَى فلانٌ المالَ في الخزانة، والماءَ في الحوض جَبْياً وجِبايةً) إذا جَمَعَهُ، وتقول بمعناه: (جَباه يَجْبُوه جَبْواً وجِباوَة). واسم المفعول من الفعل اليائيِّ (مَجْبِيٌّ) بفتح الميم وكسر الباء وياءٍ مشددة، ومن الفعل الواويِّ (مَجْبُوّ) بفتح الميم وضم الباء وواو مشددة. وعلى هذا تقول: (هذه هي المبالغُ المَجْبِيّة) أو (المبالغُ المَجْبُوّة) وكلاهما صحيح.

أما قول الكتّاب حيناً: (هذه هي المبالغُ المُجْبَاة)، بضم الميم وفتح الباء، فلا وجه له، لأنه من: (أجْبَى) وهو بمعنىً آخر؛ تقول: (أجْبَى الزرعَ) إذا باعَهُ قبل أن يُدْرِكَ [أي قبل أن يَبْدُوَ صَلاحُهُ]، وهو من الربا المحرَّم.

وكذلك قولُك: (البناءُ المُنْوَى إنشاؤه) فهو خطأ، بضم الميم وفتح الواو، لأنه يكون من (أنْوَى). والصواب: (المَنْوِيُّ إنشاؤه) بفتح الميم وكسر الواو وياء مشددة.

وأنت تقول: (هذا كلامٌ مَرْوِيٌّ) بفتح الميم وكسر الواو من (الرِّواية). أما من (الرّيّ) فإنك تقول: (هذا زرعٌ مُرْوَىً) بضم الميم وفتح الواو من (أرْوَاهُ) أو (مُرَوَّىً) بضم الميم وفتح الواو من (رَوَّاهُ) بالتشديد.

١٤٢. الجحيم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢)

(الجَحِيم) اسمٌ من أسماء (جهنّم). و(جَهَنّم) بفتح الجيم والهاء والنون المشددة اسمٌ لنار الآخرة. ومن الأئمة من يقول بعُجْمَةِ هذا اللفظ لِمَجيء ما يقاربُه في العبرية والحبشية والفارسية، ومنهم من يقول بعروبتِه لقولهم: (بئرٌ جِهِنَّام) بكسر الجيم والهاء وتشديد النون بمعنى: بعيدة القعر. ومن هنا سُمِّيتْ نارُ الآخرة جَهَنم لبُعْدِ قعرها.

أقول: إن مجيءَ اللفظ في لغاتٍ ساميّة يعني أنه من الألفاظ الساميّة المشتركة، ولا يَبْعُد على هذا كونُه عربيَّ الأصل. و(جهنم) ممنوعةٌ من الصرف للعَلَميّة والتأنيث، أو العَلَميّة والعُجْمة، وهي مؤنثةٌ لا يجوز فيها التذكير.

أما (الجحيم) فإن الكتّاب إذا استعملوه وصفوا به اليومَ الحارَّ فقالوا: (يومُنا كالجحيم الملتهب) فيأتون بالجحيم مذكراً. وقد عاب هذا صاحبُ الأزاهير، وحُجَّتُه أن الجحيمَ لم ترد في التنزيل إلا مؤنثةً ﴿وإذا الجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ [التكوير ١٢]

أقول: أجاز الأئمةُ التذكيرَ في الجحيم، كما حكاه ابن جني، خلافاً لسائر أسماء جهنم، وذكر ذلك الأستاذ محمد الخضر التونسي في رسالته (الإمتاع).

ولذا قُلْ: (الجحيمُ الملتهبُ أو الملتهبةُ)، فكلاهما صحيح.

١٤٣. جَدّ واستجدّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١١)

(الجِدّ) بالكسر نقيضُ (الهَزْل)؛ تقول: (جَدَّ فلانٌ في الأمر يَجِدُّ) بالكسر و(يَجُدُّ) بالضم (جِدّاً) بكسر أوله فهو (جَادٌّ)، كما في (اللسان). وفي (المصباح): ((الجَدُّ في الأمر بالفتح: الاجتهادُ، وهو مصدرٌ، يقال منه: جَدَّ يَجِدُّ من بابَيْ ضَرَبَ وقَتَلَ، والاسمُ: الجِدّ بالكسر)). وتقول بمعناه: (أجَدَّ فهو مُجِدٌّ) وقد أنكره المنذر. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وجَدَّ في الأمر جِدّاً وأجَدَّ: عَزَمَ)). وفي أمالي المرتضى (٤٩٣/١): ((وفي يَجِدُّ لغتان: يَجِدّ بفتح الياء، ويُجِدُّ بضمها، والمفتوحُ لغةُ هذيل، ويقال: فلانٌ جادٌّ مُجِدٌّ على اللغتين معاً)).

ويأتي (جَدّ) بمعنى آخر، تقول: (جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ بالكسر جِدَّةً: صار جديداً) كما قال ابن القوطية.

ويقول الكتّاب حيناً: (استَجَدَّ الشيءُ أو الأمرُ) إذا أصبح جديداً، يأتون بالفعل لازماً، وقد يقولون: (إنه مُسْتَجِدٌّ، وإنهم مُسْتَجِدُّون) بكسر الجيم، اسمُ فاعل من (استجدّ)، ولا وَجْهَ له، لأن الفعلَ متعدٍّ ولم يأتِ لازماً[1]. ففي (اللسان): ((وأجَدَّهُ وجَدَّدَهُ واستَجَدَّهُ: أي صَيَّرَهُ جديداً)). قال أبو جعفر الإسكافي في (نقض كتاب العثمانية): ((ومتى سَلِمَ المَلِكُ، أمْكَنَ أن يَبقى عليه مُلْكُهُ، وإن عَطِبَ جيشُه بأن يَستجدّ جيشاً آخر)).

١٤٤. جديد (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١)

تقول: (جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ جِدَّةً) بكسر الجيم فيهما، كعَفَّ يَعِفُّ عِفّة، إذا صار جديداً، وهو فعلٌ لازمٌ. و(جديد) هنا صفةٌ مشبّهة، جاءتْ على (فَعِيل) بمعنى الفاعل. كما تقول: (جَدَّهُ يَجُدُّهُ) بالضم، كردّه يرُدّه، إذا قطعه، وهو فعلٌ متعدٍّ. وتقول منه:

---

(١) جاء في (المصباح المنير): ((واسْتَجَدَّهُ: إذا أحْدَثَهُ فَتَجَدَّدَ هو، وقد يُستعملُ استَجَدَّ لازماً)). وفي المعجم الوسيط: ((اسْتَجَدَّ الشيءُ: صار جديداً. واسْتَجَدَّ الشيءَ: اسْتَحْدَثَهُ وصَيَّرَهُ جديداً)). وقال أبو نواس:

حتى إذا المجلس استجدّ بهم غامضتُهم والكؤوس تُطْرَدُ

(جديد) بمعنى مجدود، أي مقطوع. وهو وصْفٌ حادثٌ جاء على (فَعِيل) بمعنى المفعول.

ويُشكِلُ على الكتّاب تأنيثُ (الجديد) الصفة المشبهة بمعنى الحديث، و(الجديد) الصفة الحادثة بمعنى المجدود أي المقطوع. فأنت تقول: (هذا عامٌ جديدٌ، وهذه سَنةٌ جديدةٌ)، لأن الأصلَ في الصفة المشبهة أن تلحقَ بها التاءُ في التأنيث، و(هذه مِلْحَفَة جديد) أي قُطِعَتْ من الثوب؛ أي قريبةُ عَهْدِ القطع منه. فلا تلحق التاء بجديد في التأنيث، لأن الغالبَ في (فَعِيل) بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ موصوفُه أن تقول: (هذه امرأةٌ قَتِيلٌ) بمعنى: قُتِلَتْ، أو (ذَبِيحٌ) بمعنى: ذُبِحَتْ.

ويَسأل الكتّاب هل يصحّ قولك: (هذه سَنةٌ جديدٌ) بلا تاءٍ بمعنى حديثة، خلافاً للأصل، أو يصحّ قولك: (هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ) بمعنى مقطوعة خلافاً للغالب؟

أقول: جاء هذا وذاك، كما في (المخصص ١٦/١٦٠) لابن سِيدَه. فأنت تقول: (هذه سَنةٌ جديدٌ)، كما تقول: (امرأةٌ صديقٌ) و(هند قريبٌ مني)، وتقول: (مِلْحَفَةٌ جديدةٌ)، كما تقول: (أَمَةٌ عَتِيقَةٌ) بمعنى مُعْتَقَة. والغالب فيهما: مِلْحَفَةٌ جديدٌ، وأَمَةٌ عَتِيقٌ.

وقد بحث العدناني هذا فذكر صحّةَ (مِلْحَفَةٌ جديدةٌ) بمعنى حديثة، وهو واضح، وفاته ذِكْرُ صِحّةِ (مِلْحَفَةٌ جديدةٌ) بمعنى مقطوعة، كما فاته صِحّةُ (سَنةٌ جديدٌ) كما ذكرنا. ونَصَحَ بأن يُقْصَرَ معنى (الجديد) على الحديث، فأبْطَلَ: (جَدَّهُ) بمعنى: قَطَعَهُ، وهو من العَجَب العاجب.

١٤٥. جدير وخليق

(نشرت بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٣)

يقول الكتّاب: (رأيت فلاناً جديراً بكلِّ خيرٍ، أو جديراً بهذا المنصب)، على أن منهم من يقول: (رأيت فلاناً جديراً لكلِّ خير، أو جديراً لهذا المنصب) بإدخال اللام على الشيء الذي يستحقه بدلاً من الباء، فهل يصح هذا؟ وهل يصح إلى ذلك قول الكتّاب: (فلانٌ خليقٌ بكذا، وخليق لكذا).

أقول: في المسألة أمور أهمها:

أولاً: في (الصحاح): ((وفلانٌ جديرٌ بكذا، أي: خليقٌ، وأنت جديرٌ أن تفعل كذا، والجمعُ: جُدَراءُ وجَديرون)). وفي (مفردات الراغب): ((وقد جَدُرَ بكذا فهو جدير، وما أَجْدَرَهُ بكذا وأَجْدِرْ به)).

ويتبين من هذا أن: (جَدُرَ) بضمّ الدال مثل كرُم، وأن الصفة منه: (جدير على (فَعِيل) ككريم، وأنه يتعدى بالباء. أما قولهم: (وأنت جديرٌ أن تفعل كذا)، فقد حُذف فيه الجارُّ قبل (أنْ) الخفيفة المصدرية، وحَذْفُ الجارِّ قبل (أن) هذه وقبل (أنَّ) المفتوحةِ مشدّدةً ومخفّفةً، مُطَّردٌ قياسيٌّ. وفي (الأساس) قال الزمخشري: ((ولقد جَدُرَ به، وما أَجْدَرَهُ بالخير، وهو أَجْدَرُ به))، وقال: ((وهو جديرٌ بكذا، وما كنت جديراً به)). فعدّى الفعلَ والصفةَ بالباء أيضاً. ونحوٌ من هذا في (المصباح): ((وهو جديرٌ بكذا، بمعنى: خليقٌ وحَقيقٌ)).

ثانياً: جاء في كتب اللغة: (جديرٌ بكذا، وجديرٌ لكذا)، ومن ذلك ما جاء في (شرح ديوان الحماسة)

لـلمرزوقي (١٨٢): ((جديرٌ بكذا، وجديرٌ لكذا، وجديرٌ أن ينال كـذا، وقـد جَـدُرَ جَـدارَةً، وأجْـدِرْ بـه أن يفعلَـه)). فقد عَدّى الصفةَ بـاللام كما عدّاها بالباء. والمـرزوقيُّ مـن عـلماء اللغـة، وهـو أبـو عليٍّ أحمدُ بن محمد الحسـن المرزوقيّ المتوفّى (٤٢١ هـ). وعلى هذا يصِحُّ قـولُ القـائل: (رأيت فلاناً جديراً لكلِّ خير)، كما يقولُه الكـتّاب. وفي (اللسـان): ((هـو جديرٌ بكذا ولكذا؛ أي: خليقٌ لـه)).

ثالثاً: في العربية: (خَلُقَ به)، بضم اللام، بمعنى (جَـدُرَ بـه). ففـي (الأفعـال) لابـن القوطـية: ((وخَلُقَ الـرجلُ بالشـيء: صـار خلـيقاً به)). ولكن هل يتعدّى (خَلُقَ) باللام كما يتعدّى (جَدُرَ).

أقـول: يـتعدى (خَلُـقَ) بـاللام كما يتعدى بالباء، شـأنُه شـأنُ (جَـدُرَ). ففـي (الأسـاس): ((وهـو خلـيق لكـذا، كأنما خُلِقَ لـه وطُبِعَ عليه، وهم خُلَقاءُ لذلك، وقـد خَلُـقَ خلاقـة)). وفي (اللسـان): ((ويقـال: فـلانٌ مَخْلَقَـةٌ لـلخير كقولك مَجْدَرَةٌ ومَحْراةٌ ومَقْمَنَة، وفلانٌ خليقٌ لكذا، أي: جديرٌ به، وأنت خليقٌ بذلك؛ أي: جديـر، وقد خَلُقَ لذلك -بالضم- كأنه ممن يُقَدَّر فيه ذاك، وتُـرَى فـيه مَخايِلُـهُ، وهـذا الأمـرُ مَخْلَقَةٌ لك؛ أي: مَجْـدَرَة... وإنـه لَخليقٌ أن يفعـل ذلـك، وبـأن يفعل ذلك، ولأن يفعل ذلك، ومِن أن يفعل ذلك..)).

ويـتبين مـن هـذا أنـك تقـول: (فـلانٌ خليقٌ بكذا ولكـذا)، كمـا تقـول: (فـلانٌ جديـرٌ بكـذا ولكـذا)، وتقول: (فلانٌ خليقٌ أن يفعل كذا)، كما تقول: (فلانٌ جديرٌ أن يفعل كذا).

١٤٦. جُدِرَ والجُدَرِيّ

تقـول: (جُـدِرَ) و(جُدِّر) بالتشديد، على المجهول فـيهما، إذا ثار به (الجُدَرِيّ) بضم الجيم وفتح الدال، أو (الجَـدَرِيّ) بفتحهما. وتقـول من ذلك: (هو جَدِيرٌ ومَجْدورٌ ومُجَدَّر) بدال مفتوحة مشدَّدة.

أمـا قولهـم: (جَـدَّرَ بالتشـديد والبـناء للفـاعل، و(الجُـدْرِي) بسـكون الـدال، و(مُجَـدِّر) بتشديد الدال المكسـورة، بالبناء للفاعل، فهو لَحْنٌ شائع. (الأساس) و(اللسان).

١٤٧. جَذَر وتجذَّر (نشرت بتاريخ ١/٥/١٩٨٦)

تقـول: (جَـذَرْتُ الشـيءَ) إذا قَطَعْـتَه، كمـا في (الأفعـال) لابـن القوطـية، وتقـول مـن ذلك: (انجَذَرَ) بمعنى انقطع. و(الجَذْر) اسماً، يُفتح أولـه وقد يُكسَر، بمعنـى الأصـل؛ فـأين اتصـال المعـنى بـين هـذا وبين (جَذَرَ) بمعنى قَطَعَ؟

أقـول: إذا كـان (الجـذر) اسمـاً بمعـنى الأصـل، فمعـنى (جَـذَرَهُ): أبْعَدَهُ عن أصلِه؛ ومن ذلك قولُهم: (جَـذَرْتُ الشـيءَ) إذا استأصـلتَه. ويـأتي (جَـذَّرَهُ) بتشديد الذال بمعنى قَطَّعه أيضاً، و(الْمُجَذَّر) بالتشديد على صيغة اسم المفعول هو القصير، كأنه قد قُطِعَ منه جـزءٌ. ففـي (الصحاح): ((الجَذْرُ: الأصل. وأصلُ كلِّ شيءٍ جَذْرُهُ بالفتح عن الأصمعي، وجِذْرُهُ بالكسر عن أبي عمرو.. وجَذَرْتُ الشيءَ: استأصلته، ومنه الْمُجَذَّر بتشديد الذال المفتوحة: القصيرُ)).

ويقول الكتّاب حيناً: (ينبغي لهذه الخصلة أن تتجذّر في النفوس) أي: تتأصّل فيكون لها جذرٌ، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا وجه لهذا في سماعٍ أو قياس؛ فـ (جَذَرَهُ) بمعنى قَطَعَهُ، وجاء (أَجْذَرَهُ) بهذا المعنى، و(جَذَّرَهُ) بالتشديد بمعنى قَطَّعَهُ، فإذا كان (تأصّل) من: (أصَّلَهُ) إذا جَعَلَ له أصلاً، فكيف يكون (تَجَذَّرَ) بمعنى تأصَّلَ، إذا كان من (جَذّره) بمعنى قطّعه؟

والعرب تقول في هذا المعنى: (تأثَّلَ وتأصَّلَ) فهو: (مُؤثَّلٌ ومُؤَصَّلٌ) و(أثِيلٌ وأصِيلٌ).

١٤٨. الجِذع والجِزع

(نشرت بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٥)

(الجِذْعُ) للشجرة بكسر الجيم وسكون الذال: ساقُها، ويُجمَعُ على: جُذوع وأجْذاع. و(جِذْعُ الإنسان) جسمُهُ عدا الرأس والأطراف. والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، ولكنهم يقولونه: (الجَذْع) بفتح الجيم أحياناً، وهو بجيمٍ مكسورة، وقد يكتبونه بالزاي وهو بالذال.

ففي (الأساس): ((صُلِبَ في جِذْعِ نخلة –بكسر الجيم– وهي ساقها)). وفي (المصباح): ((الجِذع بالكسر ساقُ النخلة.. والجمع: جُذوع وأجْذاع)). وفي التنزيل: ﴿وَهُزِّي إليكِ بجِذْعِ النخْلَةِ تُسَاقِطْ عليكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾ [مريم ٢٥].

أما (الجِزْعُ) بكسر الجيم وبالزاي لا بالذال، فإنه جانبُ الوادي ومُنعطفُهُ. وهو من: جَزَعَ الواديَ، إذا قَطَعَهُ عَرْضاً، فـ (جِزْعُ الوادي) مُنْقَطَعُه، أي: حيث تَجْزَعُهُ، أي: تَقطَعُهُ.

وهناك: (الجُزْعُ) بضم الجيم، وقد تفتح، وبالزاي وهو المِحْوَر. ففي (القاموس): ((والجُزْعُ بالضم: المِحْوَرُ الذي تدور فيه المَحالَةُ، ويُفتَح))، والمَحالَةُ بفتح الميم: الدولاب.

وهناك (الجَزَع) بفتح الجيم والزاي، وهو: الخوفُ والفَزَع؛ من: جَزِعَ الرجلُ جَزَعاً، كتعِبَ تَعَباً، فهو: جَزِعٌ وجَزُوع.

ولذا قُلْ: (جِذْعُ الشجرة) بالذال وكسر الجيم، ولا تقل: (جزع الشجرة) بالزاي.

١٤٩. الجُرح والقرح

(الجُرْحُ) بالضم، لا بالكسر. وهو بالفتح [الجَرْح] المصدر. أما (القَرْحُ) فهو بالفتح والضمّ لغتان. قال تعالى: ﴿إنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فقد مَسَّ القَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وتلكَ الأيّامُ نُداوِلُها بين الناس﴾ [آل عمران ١٤٠]. وقد قرئ (قُرْح) بضم القاف أيضاً.

١٥٠. من جَرّاء

(نشرت بتاريخ ١/٥/١٩٨٨)

لا شك أنه ليس في استطاعة المذيع أن يتوقّف عند كلِّ لفظةٍ تشتبه عليه، وقد لا تَعرضُ له في اللفظة شبهةٌ أصلاً لاستدراج العادة له إلى استعمالها. لكن ذلك لا يعفيه من أن يَسْتَثْبِتَ نفسَه صوابَ ما يدور على لسانه. ذلك أن كلامَ المذيعِ تتلقّاهُ الأذهان من غير نكير ولا ارتياب، ويَثبتُ في الأسماع، وتأخذ به

الأقلامُ لِثِقةِ السامعين به، فيَشيع بذلك الوَهْمُ ويزداد به الخَطْب.

من ذلك قولُهم: (قد أصابَهُ الإخفاقُ جَرّاءَ إهمالِه) بنصب جرّاء. وفي العربية قولُك: (تحمّلتُ المشاقَّ من جَرّائك) بفتح الجيم وتشديد الراء، أي: من أجلك، ولكَ أن تقول: (من جرّاك) بحذف الهمزة.

والكتّاب لا يُدخِلون على (جرّاء) حرفَ الجر (من)، ولا وجْهَ لحذفه في مثل هذا الموضع البَتةَ، ففي (اللسان): ((وفعلتُ ذلك من جريرتك، ومن جَرّاك، ومن جرّائك، أي من أجلك)).

وتبين بذلك أنك تقول: (من جريرتك)، و(من جرّاك) بغير همز، و(من جرّائك) بالهمز بمعنى: من أجلك. ولا بدّ في كل ذلك من حرف الجر. قال الشاعر:

أمِنْ جَرّا بني أسدٍ غضبتم
ولو شئتم لكان لكم جوار
ومن جرّائنا صرتم عبيداً
لقوم بعدما وُطِئَ الخيارُ

أي وُطِئَ خيارُ الناس.

وفي الحديث [مسلم ٤٧٥١]: ((دخلتِ امرأةٌ النارَ من جَرّاءِ هِرّةٍ لها...)) أي: من أجلها.

وقد تُخفّف الراء مع بقاء الهمزة أو حذفها أيضاً، كما في (الصحاح).

ولذا قُلْ: (فَعَلْتُ ذلك من جَرّاكَ) بتشديد الراء وقد تُخفّف، و(فَعَلْتُه من جَرّائكَ) بتشديد الراء وقد تُخفّف. فتأمل.

١٥١. جرّس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢)

(الجَرْس) بسكون الراء، هو الصوت الخَفِيّ. ففي (الأساس): ((ما سمعنا له جَرْساً ولا هَمْساً، وهما الخَفِيّ من الصوت)). وجاء (جَرَّس) بتشديد الراء وهو يأتي لمعنيين:

الأول قولُك: (فلانٌ مُجَرَّس) بتشديد الراء المفتوحة، أي: مُحَنَّكٌ مُجَرَّب، وهو مَجازٌ كما في (الأساس). وفي حديث ناقة النبي ﷺ: (وكانت ناقةً مُجَرَّسة). قال صاحب (النهاية): ((أي مُجَرَّبة مدرَّبة في الركوب والسير)).

والمعنى الثاني: (جَرَّس به) إذا شَهَّرَ به ونَدّد. ففي (الأساس): ((وجَرَّسَ بالقوم: صَوَّتَ بهم))، ((وسَمَّعَ به)) بتشديد الواو في (صوَّت)، وتشديد الميم في (سمَّع)، أي: أذاع عليه عيباً وشهّره وفضحه.

لكن الكتّاب يقولون: (جرّسه)، بمعنى فضحه. ويلفظه العامّةُ خطأً بالصاد فيقولون: (جرّصه). ولم أرَ (جرّسه) في المعاجم بهذا المعنى، ولكنْ أورده الخفاجيُّ في (شفاء الغليل) فقال: ((جَرَّسَهُ إذا شَهَّرَهُ))، وأصلُهُ أنّ مَن يُشهَّر يُجعَلُ في عنقه جَرَسٌ ويُركَّبُ مقلوباً، أي: وجْهُهُ من جهةِ ذنبها، فجعله مشتقاً من (الجَرَس) بفتح الراء، فهو إذن مولّد لا بأس به.

١٥٢. جرع وكرع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٥)

تقول: (جَرَعْتُ الماءَ) بالفتح (جَرْعاً)، و(جَرِعْتُهُ) بالكسر، إذا شربته بملْءِ فيك، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((جَرَعْتُ الماءَ بالفتح، وجَرِعْتُهُ بالكسر،

شربْتهُ برُغْبٍ))، والرُّغب: الاتساع. وفي (المصباح): ((جَرَعْتُ الماءَ جَرْعاً من باب نَفَعَ، وجَرِعْتُ أجْرَعُ من باب تَعِبَ، لُغَةٌ، وهو الابتلاع)).

و(الجُرْعَةُ من الماء) بالضم، كاللُّقمة من الطعام، وهو ما يُجْرَع مرةً واحدة، كما في (المصباح)، والجمعُ: (جُرَع)، مثل: غرفة وغرف، أي إن (الجُرعة) بالضمِّ اسمٌ لمقدار ما يُجرَع مرّة واحدة. وفي (النهاية): ((في حديث المقداد رضي اللّه عنه: ما به حاجةٌ إلى هذه الجُرْعَة، تروى بضم الجيم وفتحها؛ فالضمّ: الاسمُ من الشُّرب اليسير، والفتحُ: المرّةُ الواحدةُ منه، والضمُّ أشبَهُ بالحديث)).

وتقول: (اجْتَرَعْتُهُ وتَجَرَّعْتُهُ)؛ ففي (الأساس): ((وجَرَعْتُ الماءَ واجْترعتُهُ بمرّة، وتجرّعْتُهُ شيئاً بعد شيء)). أي إن التجرُّعَ هو الشربُ قليلاً قليلاً، كما يُشرب ما لا يُساغ شُرْبه. قال تعالى: ﴿ويُسْقَى مِن ماءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ ولا يَكادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم ١٦ و ١٧]، (الصديد): القيح المختلط بالدم، و(يتجرّعه): يبتلعه مرةً بعد مرة لِمَرارته. ومن ذلك قولُهم على سبيل المجاز: (بات فلانٌ يَتجرَّعُ غُصَصَ الكَرْب، ويُعالِجُ بُرَحاءَ الهموم)، والبُرَحاء بضمٍ ففتح: الشدّة. وقولُهم: (تجرّع الغيظ) كما في (الأساس) من قبيل المجاز أيضاً.

ويَستعمل العامة (كَرَعَ) أحياناً بمعنى (جَرَعَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في اللغة (كرع)، لكنّ له موضعاً آخر؛ ذلك أنّ (الكَرع) و(الكُرُوع) هو شُرْبُ الماء بالضم بمَدِّ العُنُق من موضع الماء دون أداة. ففي (الصحاح): ((وكَرَعَ في الماء يَكْرَعُ كُرُوعاً، إذا تناولَه بفيه من موضعه، من غير أن يَشرب بكفَّيه ولا بإناء.. وفي لغةٍ أخرى كَرِعَ بالكسر يَكْرَعُ كَرَعاً)). فتأمل.

١٥٣. جَزَر والجزيرة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٥)

تقول: (جَزَرَ الماءُ جَزْراً) من باب قَتَلَ وضَرَبَ، إذا انحسر، وهو رُجوعُه إلى خَلْفٍ. ومنه (الجزيرة) سُمِّيتْ بذلك لانحسار الماء عنها، كما في (المصباح). ويَجمَعُ الكتّابُ (الجزيرة) على (جَزائر)، وقد يَجمعونه على (جُزُر) أيضاً.

أقول: أما جَمْعُ (الجزيرة) على (جزائر) فهو جمْعٌ قياسيٌّ، لأن (فعائل) مَقِيسٌ في جمْعِ (فعيلة) اسماً، أو صفةً لا تكون بمعنى مفعولة.

وأما جَمْعُ (الجزيرة) على (جُزُر) فليس جمعاً قياسياً، فهو مرهون بالسماع، ولم يُسْمَعْ. فأنت تقول: صَحيفة وصَحائف وصُحُف، وقَطيفة وقَطائف وقُطُف، وسَفينة وسَفائن وسُفُن، ومَدينة ومَدائن ومُدُن، ولكنك لا تقول إلا جَزيرة وجَزائر، إذ لم يُسْمَعْ في جَمْعِها (جُزُر). وإنما جاء (جُزُر) جَمْعَ (جَزور) بفتح الجيم، على القياس. ففي (المصباح): ((والجَزُور من الإبل خاصةً يقع على الذكر والأنثى، والجمْعُ: جُزُر)).

ولذا قُلْ: (جَزيرة وجَزائر)، ولا تقل: (جَزيرة وجُزُر).

١٥٤. الجزم في المضارع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢١)

لا شك أن الأصلَ في تجديد النحو أن يُعوَّل فيه على المعاني، هذه المعاني التي فُصِلَتْ عن علم النحو عند المتأخرين، فأُفردتْ بعلمٍ من علوم البلاغة هو: علم المعاني. وأصبح النحوُ بعد هذا الفصل صناعةً للإعراب يُهتدَى به إلى ما يُتخذ شَكْلاً للفظ، فيُدرس بعيداً عن تلك المعاني، ولا يُوصَل بها ليُستعان به على إدراكها. وها نحن أولاء نوجز الكلام في (الجزم) على أساس من هذا التجديد:

أولاً: (الجزم) معناه القطع، ويكون بحذف حركةِ آخِر المضارع إذا كان الفعل صحيحاً، كقولك: (لا تكتبْ)، أو حذفِ حرفِ العلة من آخره إذا كان معتلاً كقولك: (لا تَرْمِ).

ثانياً: يتحقق الجزم بواحد من المعاني الآتية: معنى المضيّ، ومعنى الطلب، ومعنى الشرط، وما هو في حكمه.

١- معنى المضيّ: يتحقق المضي بدخول (لَمْ) و(لَمّا) على المضارع. فهما أداتان تَقلبان معنى المضارع إلى معنى الماضي. كقولك: (لم يكتبْ) فإنه نفيٌ لقولك (قد كَتَبَ).

٢- معنى الطلب: ويكون بدخول (لام الأمر) المكسورة على المضارع؛ كقولك: (ليكتبْ محمدٌ)، أو بدخول (لا) الناهية كقولك: (لا تكتبْ). وهاتان الأداتان تنقلان الفعلَ المضارعَ إلى معنى فعل الأمر. ومن ثم عُومِلَ المضارعُ معاملةَ الأمر، فجُزِمَ كما بُنِيَ الأمرُ على السكون.

٣- معنى الشرط: أسلوبُ الشرط مختلفٌ عن أيِّ أسلوبٍ يتصرف فيه الفعل. فالفعلُ في جملةِ الشرط معلَّقُ الحدوث. ففي قولك: (إن تكتبْ أكتبْ) يُعلَّق قيامُك بالكتابة على قيام المخاطب بها. فأنتَ لم تكتبْ، والمخاطبُ لم يَكتبْ. وإنما تعلَّقتْ كتابتُك على كتابتِه بأداة الشرط، ومن ثَمّ لم يَستحقَّ فِعْلُ الشرط الرفعَ ولا النصبَ لنقْصٍ في دلالته، وإنما استَحَقَّ الجزمَ. وفِعْلُ الشرط لا يُفيد معنى الخبر ولا الإنشاء، وكذلك جوابُ الشرط. هذا وإذا كان فعْلُ الشرط ماضياً كان **الرفعُ في فِعْل الجواب أولَى وأرجح**؛ تقول: (إن أتاني خالدٌ أقومُ بحقِّه)، ذلك أنَّ فِعْلَ الجواب تعلَّقَ بفعلٍ ماضٍ هو في حُكْمِ الفعلِ المُحَقَّقِ الوقوع.

٤- ما هو في حكم الشرط: إذا كان الفعلُ في جوابِ الطلب، كان في حكم الفعل في جواب الشرط. كقولك في جواب الأمر: (زُرْنِي أَزُرْكَ)، وجوابِ النهي: (لا تفعلْ يَكُنْ خيراً لكَ)، وجوابِ الاستفهام: (أين دارُك أَزُرْك)، وجوابِ الدعاء: (ربِّ وفِّقْنِي أُطِعْكَ). ففعل الجواب معلَّقٌ معناه بمعنى الطلب؛ فهو ناقصُ الدلالة، ومن ثَمّ استحقَّ الجزمَ كما استحقَّهُ جوابُ الشرط. وفي هذا بيان.

١٥٥. جَزَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٥)

في اللغة: (جَزَاهُ جَزَاءً، وجَازاهُ مُجازاةً بفِعْلِهِ

وعلى فِعْلِه). وقد جاءت تعديةُ الفعلَيْن في التنزيل بالباء وحدها، وكذلك في الحديث، و(الصحاح)، و(أفعال ابن القوطية)، و(مفردات الراغب)، و(المصباح)، وسواها. ولم يَمنعْ هذا من صحّةِ تعديتِهما بـ (على). ففي (كليلة ودمنة): ((فنجزيه على ما كان منه)) و((أجازيك على إحسانك)). وفي (النهاية) حول حديث (الصوم لي وأنا أَجْزِي به): ((ففِيمَ خَصَّ الصومَ والجزاءَ عليه، بنفسه عزَّ وجلّ)). **فثبت بذلك أنهما يتعدّيان بالحرفين جميعاً.**

وقد بحث العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) معنى (جَزَى وجَازى) ولم يتطرّق إلى تعديتِهما فقال: أيأتي الفعلان للثواب والعقاب، أم يقتصر كلٌّ منهما، على الثواب، أو العقاب؟ قال العدنانيُّ: إن (جزى) قد أتى في التنزيل للثواب ثلاثين مرة، وللعقاب تسعاً وعشرين مرة. فاستنبط أنه جائزٌ فيهما جميعاً. وقال: إن (جازى) قد أتى في التنزيل للعِقاب مرة واحدة، ولم يأتِ للثواب، لكن المعاجم قد جاءت باستعمالِه للثواب أيضاً.

أقول: ليس هذا هو سبيل الحُكْم في الأمر والقطع به، وإنما سبيلُه أن نبيّنَ معنى الفعل في الأصل. ففي (مفردات الراغب): ((والجزاءُ: ما فيه الكفاية من المقابلة، إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشرّ))، وقال في موضع آخر: ((المجازاة هي المكافأة، وهي المقابلة)). وما دام أصلُ المعنى في الفعلين هو المقابلةَ، فاستعمالُهما جازَ في الثواب والعقاب جميعاً، وعلى هذا (التهذيب) و(المختار) و(اللسان) و(التاج) وسواها. فتأمل.

١٥٦. جزى وأجزأ واجتزأ وتجزّأ

(نشرت بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٦)

تقول: (جَزَى هذا عن هذا جَزاءً) إذا كفى وأغنى، فالجَزاء هنا الغَناء والكفاية، وفي التنزيل: ﴿لا تَجْزِي نفْسٌ عن نفْسٍ شيئاً﴾ [البقرة ٤٨ و ١٢٣].

ويأتي (أجزأ) الرباعي المهموز بمعنى (جَزَى) أيضاً. تقول: (أجْزأني كذا) أي: أغناني وكفاني. ففي (الأساس): ((وأجْزأني كذا: كَفاني، وهذا مُجْزِئٌ بالهمز)).

وقرئ قولُه تعالى: ﴿لا تَجْزِي نفسٌ عن نفس شيئاً﴾: ﴿لا تُجْزِئُ...﴾ بضم أوّله وهَمْز آخره من (أجزأ)، وشاع على ألسنة الفقهاء أيضاً: (أجْزى) بمعنى (أجزأ) بالهمز؛ أي: كفى، بتسهيل الهمزة المتطرفة.

ويقول العرب (اجتزأ) بالهمزة بمعنى اكتفى أيضاً. وفي كلام الكتّاب قولُهم: (وها أنذا أجْتزئ خلاصةً للمقال) فيُعَدُّون (اجْتزأ) بنفسه، يَقيسونه على (اقتطع). وليس الأمر كذلك. فـ (اجتزأ) فعلٌ لازمٌ يَتعدّى بالحرف كما يتعدّى (اكتفى)؛ فالصواب أن يقال: (وها أنذا أجتزئ بخلاصة) أي: أكتفي.

ومِثلُ (اجتزأ): (تَجَزّأ) بتشديد الزاي، وكذلك (جَزَأ) بالتخفيف. ففي (الأساس): ((جَزَأْتُ الماشيةَ بالرُّطْب عن الماء، واجْتَزَأت وتَجَزّأت.. وقد اجتزأتُ بالقليل عن الكثير وتجزّأت، وهو من الجزء)). و(الرُّطْب) وزانُ (قُفْل): المرعى الأخضر.

١٥٧. الجسر وجَسَر

(نشرت بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٦)

(الجسر) بفتح الجيم وكسرها: ما يُعْبَرُ عليه، وجَمْعُهُ: (جُسُور وأَجْسُر)، كما في (القاموس). ويُشتقُّ من ذلك قولُك: (جَسَر يَجْسُر)، و(اجْتَسَر يَجْتَسِر) ومعناهما: (عَبَرَ). ففي (الأساس): ((وجَسَرتِ الرِّكابُ المَفازةَ واجْتَسَرَتْها: عَبَرَتْها عُبُورَ الجسر.. واجْتَسَرَتِ السفينةُ البحرَ: عَبَرَتْه)). والرِّكاب: الإبلُ، واحدتُها: الرَّاحِلَة من غير لفظها.

ويقول الكتّاب حيناً: (لا بدّ مِن جَسْرِ الهُوَّة بين الفريقين)، فهل هذا صحيح؟

أقول: يُشترط فيما يُجْسَرُ، أنْ يُركَبَ كما يُركَبُ الجسر، فيُتَّخذ مَجَازَةً للعبور، وليست الهوّة كذلك. وقد استُعير لفظُ (الجسر) في الأصل من الناقة. ففي (الكامل) للمبرِّد: ((والجسرُ مأخوذٌ من الناقة الكبيرة؛ يقال لها: الجسر)).

فكلامُ الكتّاب على هذا غيرُ صحيح؛ ولو قالوا: (لا بدّ من ردْمِ الهوّة) لاستقام المعنى والتركيب. ورَدَمَ الثُّلْمَةَ: سَدَّها.

١٥٨. تجشّأ

(نشرت بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥)

في كلام بعض الكتّاب قولُهم: (استراح المريضُ بعد أن تَدَشَّى) ويَقصدون بـ (التَدَشِّي) بشين مشددة تنفُّسَ المعدة بإخراج الهواء من الفم بعد حصول الشِّبَع. و(التدشّي) أو (التدشؤ) كلمةٌ عامِّيةٌ لا أصلَ لها في العربية. وإنما يقال في معناها (تَجَشَّأ) بتشديد الشين، وهو إخراجُ (الجُشاء) بضم الجيم -أي الهواء- من الفم.

وفي كلامهم: (تَشَرْدَقَ الطفلُ بالماء) إذا اعترض الماءُ في حلقه، وهي كلمةٌ عامِّية أيضاً. والصواب: (شَرِقَ الطفلُ بالماء). ففي (المصباح): ((شَرِقَ بِريقِهِ شَرَقاً فهو شَرِقٌ، من باب تَعِبَ)). و(شَرِقَ بالماء) كغصّ بالطعام، وجَرِضَ بالريق، وشَجِيَ بالعظم.

ولذا قُلْ: (تَجشّأ المريضُ فاستراحَ)، لا: (تدشّى)، و(شَرِقَ خالدٌ بالماء)، و(غَصَّ بالطعام)، و(جَرِضَ بريقِهِ)، و(شَجِيَ بالعظم) إذا اعترضَ العظمُ في حَلْقِه.

١٥٩. جَفَوتُه، لا: جَفَيتُه، وهَجَوْتُه، لا: هَجَيْتُه

(نشرت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٤)

(الجَفاء) مجازاً: البُعد والانقباض والإعراض. تقول: (جَفَوْتُ عنه) إذا بعدت وانقبضت، و(جفوتُه) إذا أعرضتَ عنه، فالفعل لازمٌ ومتعدٍّ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((جَفا الشيءُ عن الشيء: لم يَستقرَّ عليه، وجَفَوْتُهُ جِفْوَةً بكسر الجيم وفتحها: اطَّرَحْتُهُ وأبْعَدْتُه)). وفي (المصباح): ((جَفا السَّرْجُ عن ظهر الفرس يَجْفُو جَفاءً: ارتفع.. وجَفَوْتُ الرجلَ أجْفُوهُ: أعرضتُ عنه واطَّرَدْتُه)). وفي (التاج): ((وجَفا جَنْبُهُ عن الفرس: نبا عنه ولم يَطمئِنَّ عليه.. والجَفاء: البُعد عن الشيء، وجَفاهُ إذا بَعُدَ عنه)). وتقول: (جفا على الأمر إذا ثَقُلَ). ففي (التاج): ((قال ابن سِيدَه: وجَفا الشيءُ عليه: ثَقُلَ، ولَمّا كان في معناه، وكان ثَقُلَ

يتعدى بـ (على) عَدَّوْه بـ (على) أيضاً)).

على أن الكتّابَ يقولون حيناً: (جَفَيْتُهُ) بالياء، فهل لهذا وجه؟

أقول: (جفاه) إذا أعْرَضَ عنه أو أبْعَدَه فعلٌ واويٌّ لا يائيّ، ولذا يُخطئ الكتّابُ في قولهم: (جَفَيْتُهُ)، والصحيح: (جَفَوْتُهُ)، ففي (إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت: ((يقال: جَفَوْتُهُ فهو مَجْفُوّ، ولا يقال: جَفَيْتُهُ))، ونحوٌ من ذلك في (الصحاح): تقول: (جَفوته فهو مَجفُوّ) بفتح الميم وضم الفاء وتشديد الواو. ففي (الأساس): ((الأدبُ صناعةٌ مَجْفُوٌّ أهلُها)). هذا هو القياس، وقد سمع في اسم المفعول (مَجْفِيّ) بفتح الميم وكسر الفاء وتشديد الياء على غير قياس. ويُوهِم هذا أن الفعلَ معتلُّ الآخِر بالياء، وليس كذلك. وقال الفراء في تعليله إنه بُنِيَ على (جُفِيَ) المبني للمجهول، بضم الجيم وكسر الفاء، فقيل: فلست بالجافِي ولا المَجْفِيّ، كما قيل: لست بالعادي ولا المَعْدِيّ عليه، من عدا عليه يَعدو. ويقول بعضُ الأدباء: (هَجَيْتُ فلاناً) إذا ذمّه شعراً. والصحيحُ: (هَجَوْتُهُ هَجْواً وهجاءً)، فالمذمومُ (مَهْجُوّ).

ولذا قُلْ: (جَفَوْتُهُ) لا (جَفَيْتُهُ)، واسم المفعول (مَجْفُوّ) على القياس، و(مَجْفِيّ) على الشذوذ.

١٦٠. أُصيب بجلطة (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٥)

إذا شاء الكتّابُ أن يُعبِّروا عن إصابة مريض بتخثّر دمِهِ، قالوا: (أُصيبَ بالجَلْطَة) بفتح الجيم، والصواب أن يقولوا: (أُصيبَ بالجُلْطَة) بضم الجيم. فـ (الجُلْطَة) بضمِّ الجيم: الجُرْعَةُ الخاثرة من اللبن الرائب. وقد توسّعَ فيه المُحْدَثون فأطلقوا (الجُلْطة) مجازاً على الجرعة من الدم إذا تخثر، واشتقّوا منها (تجلّط) الدمُ إذا تخثّر. وهو تصرفٌ لا بأس به، ما دام قد رُدّ إلى أصل، وكانت الحاجة تدعو إليه.

وفي العربية (الذُّبْحَة) بضم الذال لمثل ذلك، ويجوز في الباءِ التحريكُ والتسكين، كما يجوز كسرُ الذال؛ ففي (الأساس): ((وأصابتْه الذُّبْحَة، وهي داءٌ في حَلْقِهِ)). وفي (النهاية): ((الذُّبَحة بفتح الباء وقد تُسَكّن، وَجَعٌ يَعْرِضُ للحلق، من الدم. وقيل هي قَرْحَةٌ تظهر فيه فينسدّ معها وينقطع النفس فيقتل)). وفي (الإفصاح /٥٠٣): ((الذُّبْحَة بالضم والذِّبْحَة بالكسر، والذُّباح بالضم، والذِّباح بالكسر: دَمٌ يَخنق فيقتُل)).

ومما جاء وأوّلُه الضمُّ من الأدواء: (البُحّة) بتشديد الحاء، و(العُذرة) في الحلق، و(السُّعْلة) في الصوت، و(الحُبْسة) و(اللُّكنة) في اللسان، و(الحُرْقة) في البول وغيره، كلُّه بالضم.

هذا وقولُ الكتّاب: (جَلَطَ) بالتخفيف، و(جَلّطَ) بالتضعيف إذا كذب، صحيحٌ. وقولُ العامّة: (مُشَلّط) بالشين وتشديد اللام مُحَرّف من (مُجَلّط)، كثير الكذب.

١٦١. الجَمْر وجَمّر (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣)

(الجَمْرَة) هي الحصاة، والجمع (جَمَرات) بفتحتين، و(جِمار) بكسر الجيم. ففي (القاموس):

((الجَمْرة: الحصاةُ، وواحدةُ جَمَرات المناسك)). وفي (النهاية): ((الاستجمار: التمَسُّحُ بالجمار، وهي الأحجار الصغار، ومنه سُمِّيتْ جمارُ الحج للحصى التي يُرمى بها)). و(الجَمْرة) كذلك: النارُ المتقدة، والجمع (الجَمْر) بفتحٍ فسكون، ويُجمع قياساً على (الجَمَرات) أيضاً بفتحتين.

واعتاد العربُ أن يَشتقُّوا من أسماء الأعيان، فقالوا: (أجْمَرتُ النارَ مُجْمَراً) بكسر الميم الأولى وضمِّها إذا هيّأتَ الجَمْرَ، و(أجْمَرْتُ الثوبَ وجَمّرْتُهُ) بالتشديد إذا بَخّرْتَهُ بالطِّيب، كما في (اللسان). وفي (النهاية): ((إذا أجْمَرْتُم الميّتَ فجَمِّرُوه ثلاثاً، أي: إذا بَخّرتموه بالطيب، يقال: ثوبٌ مُجْمَر بالتخفيف، ومُجَمَّر بالتشديد، وأجْمَرْتُ الثوبَ وجَمَّرْتُهُ إذا بَخّرْته بالطِّيب. والذي يتولّى ذلك مُجْمِرٌ بالتخفيف ومُجَمِّرٌ بالتشديد)) على صيغة اسم الفاعل.

وتقول: (جَمَّرْتُ الخبزَ بالتشديد، إذا وضعتَهُ على الجَمْر لتُقَدِّدَهُ وتبالِغَ في شَيِّه، والعامّةُ تقول: (أمَّرَ الخبزَ) بالهمز حيناً، و(قمَّرَ الخبزَ) بالقاف حيناً آخر، وهما عاميّتان، وصوابُهما: (جَمَّرَ الخبزَ) بالجيم، من الجَمْر. وجاء لناقد في كلمةٍ يومية قوله: (قطعة اللّحْم مثلاً تقلّبها في القلي حمساً وتقميراً)، فأتى بلفظ (التقمير) وهو عامِّي، كما رأيت، وصوابُه (التجمير) بالجيم لا بالقاف. وأضاف الناقد: (فرغيفُ الخبز المُقمّر)، وصوابُه (المجمّر).

وجاء في كتاب (أصول الكلمات العامية): ((يقولون أمّرَ الخبزَ إذا وضعه على النار لتقديده. أصْلُه: جَمَّرَ، بالجيم بدلاً من الهمزة.. والخاصةُ يَنطقون بالجيم قافاً ظانِّين أن العامّةَ أبدلوها همزةً، وهو خطأ.. وكثير من سكان الأرياف يَنطقون بها صحيحة بالجيم، فيقولون: التجمير، وخبزٌ مُجَمّر)). والقول ما قال. فتأمل.

١٦٢. الجمرك (من كتاب: لغة العرب)

(الجمرك) أو (الكمرك) بكاف فارسية، لفظٌ تركيٌّ. ومعناه: ما يؤخذ على البضائع الداخلة أو الخارجة من المال، والمَوضع الذي يُتّخذ لذلك. وهم يقولون: (جَمْرَكَ البضاعةَ) أي: أخذ أو دَفَعَ عليها (الجمرك)، كما يقولون: (بضاعةٌ مُجَمْرَكَةٌ).

وأفضلُ ما يُسمَّى به ما يُجْبَى من المال في مثل هذه الحال: (المَكْس)، وهو مصدر (مَكَسَ يَمْكِسُ مَكْساً) إذا جبى مالاً. ويمكن أن يُسمَّى المَوضِعُ المُتَّخذ لذلك (المَمْكِس)، وهو اسم المكان من (مَكَسَ). وقد كان يُسمَّى في دواوين الخلفاء (المَرْصَد)، وهو لا بأس به أيضاً. فـ (المَكْسُ) ما يأخذه (الماكِسُ)، أو (المَكّاسُ)، أو (صاحبُ المَكْس)، الذي يَجبي (المَكْس)، وقد كانت تُسمَّى الدراهمُ التي تؤخذ من بائع السلع في أسواق الجاهلية (المَكْس)، كما جاء في (اللسان). وجاء فيه قول الشاعر [الجاهلي جابر بن حُنَيّ التغلبيّ]:

وَفي كُلِّ أَسواقِ العِراقِ إِتاوَةٌ
وَفي كُلِّ ما باعَ امرُؤٌ مَكْسُ درهمِ

والإتاوة: الخراج، والمَكْس: ما يأخذه العَشّار، والعَشّار: مُستوفي العُشْر، أي ما يعادل عُشر

المحصول، أو عُشر المال في التجارات.

وقد كان (المَكْس) شائعاً في الدواوين السورية وبعض البلدان العربية. واستعمالُه بهذا المعنى في دواوين الخلفاء قديم؛ ففي (مفاتيح العلوم) للإمام الخوارزمي: ((المَكْسُ: ضريبةٌ تؤخذ من التجار في المَراصد)).

وعلى هذا تقول: (هذه مصلحةُ المُكُوس)، لا (مصلحةُ الجمارك). و(هذه بضاعةٌ مَمْكُوسَة)، لا (مُجَمْرَكَة).

١٦٣. اجتمع معه (نشرت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٥)

جاء في محاضرة لأستاذ جليل، أن المذيعين إذا استعملوا (اجتمع) قالوا: (اجتمع خالدٌ مع صالح)، والصواب أن يقولوا: (اجتمع خالدٌ وصالح). فما الرأي في ذلك؟

أقول: الخلاف في هذا قديم، إذ أنكر الحريريُّ في كتابه (درّة الغوّاص) اجتمع معه، فقال: ((ويقولون: اجتمع فلان مع فلان.. والصواب.. اجتمع فلان وفلان، لأن لفظةَ (اجتمع) على وزن (افتعل)، وما كان أيضاً على وزن تفاعل.. يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد، فمتى أُسند إلى أحد الفاعلين لَزِمَ أن يُعطَفَ عليه الآخر بالواو)). وردّ الخفاجي في شرحه فقال: ((لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيدٌ مع عمرو. وعندي أنه لا بأس بقولك: (اجتمع معه)، إذ جاء في (الصحاح): وجامَعَهُ على أمْر كذا، أي: اجتمع معه)). وقد حكى ذلك (اللسان) و(القاموس) و(التاج)، وذكره المطرّزي في (المُغْرب) وأجازه. وجاء في (رسائل البديع): ((فيعجبني الالتقاءُ بك والاجتماعُ معك)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((فرفعتُ الأطماعَ من عَوْدهم والاجتماعِ معهم)). فتأمل.

١٦٤. استجمع

في كلام الكتّاب قولُهم: (استجمع المجاهدون قواهم وانقضّوا على العدوّ)، وقولُهم: (استجمع فلانٌ شروطَ العمل). و(استجمع) في كلا القولين فعلٌ متعدٍّ. فهل في ذلك ما يُعاب؟

أقول: إذا عدنا إلى المعاجم، وجدنا أن (استجمع) فعلٌ لازم. ففي (الأساس): ((واستجمع لفلانٍ أمرُه.. واستجمع السيلُ. واستجمع الوادي: إذا لم يَبْقَ منه موضعٌ إلاّ سال. واستجمع القومُ: ذهبوا كلُّهم)). وفي (اللسان): ((واستجمع الوادي.. واستجمع القومُ.. واستجمعتْ للمرء أمورُهُ)). ونحوُ ذلك في (التاج) إذ قال: ((وكذلك تجمّع واستجمَع واستجمعتْ له أمورُه.. واستجمعوا لهم: تشدّدوا لقتالهم)). وهكذا سائر النصوص. فثبت بذلك أن الفعل بمعنى تجمّع، وكلاهما (أي: استجمع وتَجَمَّع) فعلٌ لازم.

وقد بحث هذا مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين عام ١٩٧٧ وانتهى إلى إقراره فقال: ((إن اللفظَ يمكن قبولُه على أساس أن السين والتاء فيه للطلب المجازي أو التقديري؛ فكأن فلاناً يَستدعي أفكارَه أو قواه لتجمع. وقد أثبت فريقٌ من

كبار النحاة أن الطلب يكون بهذا المعنى.. كما أن دلالة السين والتاء على الطلب قياسية في قرارات المجمع)).

أقول لا بأس عندي بما خلص إليه المجمع القاهري. فقد جاء في كتاب (حجج النبوّة) للجاحظ قولُه: ((ولا بدّ من استجماع الأصول ومن استيفاء الفروع.. ومِن حَسْم كلِّ خاطر، وقَمْعِ كلِّ ناجم، وصَرْفِ كلِّ هاجس، ودَفْعِ كلِّ شاغل /١٤٧ للسندوي)). فقد جاء (استجماع)، وتلاه (استيفاء.. وحسم.. وقمع وصرف ودفع) وكلُّها مصادر لأفعال متعدّية، فأوحى ذلك باحتمال تعدية (استجمع).

ولذا قلْ: (استجمعَ المجاهدون قواهم) أو (استجمعتْ للمجاهدين قواهم) أي تجمّعتْ؛ فلكلٍّ منهما وجهٌ مقبول.

١٦٥. الجمع (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٥)

الجَمْعُ جَمْعان: جمعٌ سالِمٌ وجمعٌ مكسَّر؛ أما الجمعُ السالم –ويُسمَّى جَمْعَ السَّلامة وجمعَ التصحيح أيضاً– فهو ما سَلِمَ بناءُ مفردِهِ عند جمعه كقولك: (هذا عالِمٌ وهؤلاء عالِمُون)، و(لا بدّ من تقدير العاملين، لأن العاملين هم مِعولُ الوطن في الإنتاج). وهكذا يتمُّ الجمعُ السالم أو جمعُ السلامة أو التصحيح، إذا كان مذكراً بزيادة واوٍ ونون في حالة الرفع، وياءٍ ونون في حالة النصب والجر.

أما الجمْعُ المكسَّر أو جَمْعُ التكسير، فهو ما تغيَّر بناءُ مفردِهِ عند الجمع كقولك: (هذا كتابٌ) و(هذه كُتُبٌ)، و(هذه آنسةٌ) و(هؤلاء أوانسُ).

ويُشْكِلُ على الكتّاب حيناً قولُهم: (تُجْمَعُ صفةُ المذكر العاقل جَمْعَ مذكَّرٍ سالم) ويأتون بالصفة (سالم) مجرورةً على أنها صفةٌ (مذكّر) المجرور. وليس هذا صحيحاً، لأن لفظ (سالم) إنما هو صفةٌ للجمع لا للمذكر. فالصحيح قولك: (تُجْمَعُ الصفةُ جَمْعَ مذكَّرٍ سالماً)، فـ (جَمْعَ) منصوبٌ على المصدرية (وسالماً) صفةٌ له.

وجاء في كلمةٍ يومية لناقد قولُه: ((لفظةُ (سالم) تُعْرَب صفةً للجمع أو للمذكر، والأحسنُ إعرابُها صفةً للمذكر فتتبع حركةَ موصوفها)).

أقول: لا وَجْهَ البَتّةَ لإعرابِ (سالم) صفةً للمذكر، ذلك أنه صفةٌ للجمع كما بيّناه في تعريف الجمع. ففي (جامع دروس اللغة العربية) للغلاييني قولُه: ((فَجَمْعُ المذكَّرِ السالِمُ)) برفع (السالم) لا بجَرِّهِ لأنه صفة لـ (جمع) وهو مرفوع. وقد تكرَّر ذلك في الكتاب. وفي كتاب (شذا العرف في فن الصرف) للشيخ الحملاوي: ((ويُستثنى من ذلك: (فَعْلاء مؤنثُ أفْعَل) و(فَعْلَى مؤنثُ فَعْلان) فلا يُجْمَعان هذا الجَمْعَ، كما لا يُجْمَعُ مذكَّرُهما جَمْعَ مذكَّرٍ سالماً)). فأتى بلفظة (سالماً) منصوبةً، لأنها صفةٌ لـ (جمع) وهو مصدرٌ منصوب. ولو كانت صفةً لـ (مذكر) لأتَتْ مجرورةً لأنه مضاف إليه. فتأمل.

١٦٦. استجم (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١)

في اللغة: (جَمَّ الشيءُ) إذا تَجَمَّعَ فكثُر، فهو

(جَمٌّ) أي: مُتجمِّعٌ كثير. ففي (المصباح): ((جَمَّ الشيءُ جَمّاً –من باب ضَرَبَ– كَثُرَ فهو: جَمٌّ، تَسْمِيَة بالمصدر، ومالٌ جَمٌّ؛ أي: كثير)).

ومن المجاز قولُهم: (جَمَّ فلان) إذا استراح، فكأنه جمع بعضه إلى بعض. و(أجْمَمْتُ نفْسِي) إذا أرَحْتها. ففي (الصحاح): ((جَمَّ الفرسُ جَمّاً وجَماماً إذا ذهب إعياؤه.. ويقال: أجْمِمْ نفْسَك يوماً أو يومين)) أي أرِحْها. وفي حديث طلحة: ((.. دُونَكَها فإنها تُجِمُّ الفؤادَ؛ أي تُريحُهُ، وقيل: تجمعه وتُكَمِّلُ صلاحَهُ ونشاطَه))، كما ذكر ابن الأثير. و(الجَمامُ): الراحة، كما في (المفردات).

وقلَّما يَستعمل الكتَّابُ (جَمَّ) و(أجَمَّ)، لكنهم يَستعملون (استجمَّ) فيقولون: (استجمَّ فلانٌ) إذا نشَدَ الراحةَ، والفعلُ لديهم لازمٌ، وقولُهم صحيح؛ ففي (الصحاح): ((واستجم الفرسُ والبئرُ؛ أي جَمَّ))، و((جَمَّ الفرسُ إذا ذهب إعياؤه)) أي تعبه. فـ (الاستجمام) كـ (الجَمّ) بمعنى التجمّع في الأصل، وبمعنى الاستراحة مجازاً.

ويَستعملُه العربُ متعدياً أيضاً؛ ففي (الصحاح): ((ويقال إني لأستجمّ قلبي بشيءٍ من اللهو لأقوى به على الحقّ)). وقال أبو الدرداء رحمه الله: ((إني لأستجمّ نفسي بالشيء من الباطل ليكون أقْوَى لها على الحق)) كما ذكره المبرِّد في (الكامل).

ولذا قُلْ: (جَمّ الرجلُ واستجمّ) إذا طلب الراحة، و(أجْمَمْتُهُ) و(استَجْمَمْتُهُ) إذا أرحْته.

١٦٧. الجَنان

(الجَنان) للقلب بفتح الجيم، لا بكسرها. قال ابن منظور في (اللسان): ((والجَنان بالفتح للقلب، لاستِتاره في الصدر. وقيل: لوَعْيه الأشياءَ وجَمْعِهِ لها، وقيل: الجنانُ رُوعُ القلب، وذلك أذْهَبُ في الخَفاء، وربما سُمِّيَ الرُّوحُ جَناناً لأن الجسمَ يَجِنُّهُ)) أي: يواريه.

وجَنان الليل: سوادُه، وجَنان الناس: دهماؤهم. والجَنان: ثوب يواري الجسد، كلُّه بالفتح كما في (الصحاح).

١٦٨. الجهد

(نشرت بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٥)

تقول: (جَهَدَ فلانٌ في الأمر) إذا جَدَّ فيه؛ أي: طَلَبَهُ حتى بلغ الغايةَ في طلبه، والمصدر: (الجَهْدُ) بفتح أوّله؛ ففي (المصباح): ((الجَهْدُ بالفتح لا غير: النهايةُ والغاية، وهو مَصدرٌ مِن: جَهَدَ في الأمر جَهْداً من باب نَفَعَ، إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب)).

والكتّابُ يَعرفون ذلك غالباً، لكنْ قد يَفوتُهم أمران:

الأول: أنهم يقولون: (بَذَلَ فلانٌ جهْدَ طاقتِهِ)، ولا وَجْهَ لتعبيرهم هذا، لأن (الجهْد) هو الطاقةُ نفسُها؛ ففي (المصباح): ((الجُهْد بالضم... والجَهْد بالفتح: الوُسْعُ والطاقة، وقيل: المضمومُ الطاقةُ، والمفتوحُ المَشَقّة)). ولذا كان الصوابُ أن يقال: (بَذلَ فلانٌ جهْدَه) أو (بذل فلانٌ طاقَتَهُ). وتقول في هذا المعنى: (استفرغ وُسْعَهُ، واستنفدَ طاقَتَهُ، وبذلَ طَوْقَهُ أو مَجْهُودَه).

والثاني: أن (الجهد) إذا أُريدَ به الوُسْعُ والطاقة، فهو بالضمِّ أو بالفتح، وإذا أُريدَ به المَشَقّة فليس فيه إلا الفتح. ففي (النهاية): «فأما المشقة والغاية، فالفتح لا غير». فإذا قلت: (أصابني جَهْدٌ)، فهو بالفتح، لأنه بمعنى المشقة، وكذلك إذا قلت: (جَهَدْتُ جَهْدِي) أي: انتهيت إلى الغاية. وفي (نهج البلاغة ٢/٢٦): «ثم ابْلُغ جَهْدَك» بالفتح، لأنه بمعنى الغاية. وفي الحديث: «أعوذ باللّه من جَهْدِ البَلاء» بالفتح، أي: الحالة الشاقة.

١٦٩. أجهش (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٩)

في كلام الكتّاب قولُهم: (أَجْهَشَ الصبيُّ بالبكاء)، يَعنون أنه بكى فاشتد بُكاؤه واسترسَلَ فيه وأسرف. و(الإجهاش) في اللغة لا يعني ما أرادوه. ففي العربية: (أجْهَشَ فلانٌ إليه): فَزِعَ إليه يَهمّ بالبكاء، ومثلُه (جَهَشَ). فـ (الجَهْشُ) و(الإجهاش): التهيُّؤ للبكاء وإرادَتُه. ففي الاشتقاق لابن دريد: «أَجْهَشَ الرجلُ: إذا هَمّ بالبكاء». وفي (الأفعال) لابن القوطية: «وجَهَشْتُ إلى الشيء جَهْشاً وأجْهَشْتُ: أسرعت متباكياً». وفي (الأساس): «جَهَشَتْ نفسُه مِثلُ جاشَتْ إذا نهضتْ إليه، وهَمّ بالبكاء وأجْهَشَتْ».

ويتبين بذلك أنْ لا وجهَ لقول الكتّاب: (أجْهَشَ الصبيُّ بالبكاء) إذا استرسل فيه، فانظر إلى ما جاء في (الصحاح): «الجَهْشُ: أن يفزَعَ الإنسانُ إلى غيره، وهو مع ذلك يريد البكاء، كالصبيِّ يَفزع إلى أمِّه وقد تهيّأ للبكاء. فيقال جَهَش إليه يَجْهَشُ. وفي الحديث: أصابنا عَطَشٌ فجَهَشْنا إلى رسول اللّه ﷺ، وكذلك الإجْهاش».

ولذا قُلْ: (اشتدَّ بكاءُ الصبيِّ)، و(بَكَى أشدَّ بكاء وأحَرَّ بكاء)، و(استرسَلَ في البكاء)، و(استسلم للعَبْرَة). ولا تقل: (أجْهَشَ بالبكاء)

١٧٠. جواب الطلب (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٩)

إذا وقع المضارع في جواب الطلب جُزم كما يُجزم في جواب الشرط. ويكون الطلبُ أمراً كقولك: (أعْطِنِي أُعْطِكَ)، والتقدير: (إن تُعْطِني، أُعْطِك)، أو يكون نهياً كقولك: (لا تفعلْ، يَكُنْ خيراً لك)، والتقدير: (إن لم تفعل، يكنْ خيراً لك). كما يكون استفهاماً أو عَرْضاً أو تمنيّاً... ولكن هل يُجزم المضارعُ كلما جاء بعد الطلب؟

أقول: شرْطُ الجزم في جواب الطلب أن يتوقّف وقوعُ فِعْلِهِ على وقوع فعْل الطلب، وهو شرْطُ الجزم في جواب الشرط. ففي التنزيل: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا﴾ [الحجر ٣] بجَزْم (يأكلوا) على تقدير: (إن تَذَرْهم، يأكلوا). وكذلك قول المبرِّد في (الكامل): «دَعْهُ يَبْكِ، فإنه أرحبُ لشِدْقِهِ وأصَحُّ لدماغه» على تقدير: (إنْ تَدَعْهُ، يَبْكِ) ولكن في التنزيل: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام ٩١] برفعِ الفعل بعد الطلب وإثباتِ النون. و(يلعبون) هنا في موضع الحال.

ولذا لم يخطئ الشاعر [صالح مجدي] حين قال:

دَعِ المَقاديرَ تَجري في أَعِنّتِها
وَلا تَكُنْ يائِساً مِن نَيل آمال

بـرفع (تجـري)؛ إذ الـتقدير: (دَعْهـا جاريـة)، ولـيس (إن تَدَعْها تَجْرِ، لأنها ستجري في كل حال. ونحوُ ذلك قولُ الشافعي:

دَعِ الأَيّامَ تَفعَلُ ما تَشاءُ
وَطِب نَفْساً إذا حَكَمَ القَضاءُ

برفع (تفعلُ). وقولُه:

دَعِ الأَيّامَ تَغدِرُ كُلَّ حِينٍ
فَما يُغني عَنِ المَوتِ الدَواءُ

برفعِ (تغدرُ). فتأمل.

١٧١. أجَاب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢)

الأصلُ أن تقـول: (أجَبْتُ الأسـتاذ عـن سؤالِه)؛ ففي (الصحاح): ((يقال: أجابَهُ، وأجابَ عنه)). ولك أن تُصـرِّف الفعـلَ بعِدّة حروفٍ لإبراز وجْهَتِهِ مع كلِّ حرفٍ كأنْ تقول: (أجبتُ في الرسالة، وأجبت عنك، وعـلى ورقـةٍ بيضـاء، ولأمـرٍ مُهـمّ)، كـلُّ ذلـك عـلى القـياس. ويقـول الكـتّاب: (أجبت على السؤال) فهل لهذا وجه؟

أقـول: مَنَع ذلـك الدكتور جواد في كتابه (قل ولا تقل)، وخالفه الأستاذ البصّام فأقرَّه. والصحيح ما قالَه صـاحبُ (الكلّـيات) مـن أنّ (الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لا بـدّ أن يكون لـه مع كل حرفٍ معنى زائدٌ عـلى الحـرف الآخـر). فعندي أن تقول: (أجبت عن السؤال)، لا: (عـلى السـؤال) كمـا راعَيْـتَه في كـلام الفصحاء.

فـإذا اسـتَعملتَ لفـظ (الجـواب) فقلت: (وجوابي عـلى ذلـك هـو) كما قالـه الجاحظ، فإنه على تقدير: (وجوابي المَبْنِيُّ على ذلك هو)، وإذا قلت: (كتب إليّ فـلانٌ جواباً عـلى سـؤالي) كمـا قالَه ابن جنِّي، فهو عـلى تقديـر: (جواباً تَرَتّـبَ عـلى سـؤالي). أمـا إذا قلـت: (وكـان هذا جوابي على ما كان هجاه به) كما قـال ابـن منظور، فإنـه عـلى تـأويل: (وكان هذا رداً على ما كان..).

فـإذا أردت بالجواب معنى الفعل قلت: (الجوابُ عـن هـذا حاضـرٌ عتـيد)، و(الجـواب عـن هـذا مـن موضعين) كما قالَه ابن جنِّي.

١٧٢. جاد وجائد وجواد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧)

تقـول: (جـاد يَجُـود جُـوداً) بضمِّ أوّلِه، إذا سخا وكـرم، فهـو (جَـوادٌ)، أي: سَخِيٌّ كـريم. والجمـع: (جُـود) بالضم؛ ففي (الصحاح): ((جاد الرجلُ بمالِهِ يَجُـود جُـوداً بالضم، فهـو جَـوادٌ بالفـتح. وقومٌ جُودٌ بالضـم، مـثل: قَـذال وقُـذُل)) بضـمتين. وإنما سُكِّنت الـواو في (جـود) لأنها حرفُ علة. وقد يُجمَعُ (جواد) عـلى (أجْـواد) و(أجـاود)، كمـا في (الصـحاح) أيضاً. ولكن ما اسم الفاعل من (جاد)؟

أقول: هو (جائد) على القياس، وإذا كان صاحب (الصحاح) قـد قـال: ((جـاد يجود فهو جواد))، ولم يقـل: (فهـو جـائد)، فذلـك لأن (الجـواد) هو الصفةُ المشـبهة الثابـتة، وهي سماعية، تقول: (فلانٌ جَوادٌ) إذا كـان الجُـودُ سجيةً لـه. أمـا (الجـائد) فهـو اسم

الفاعل، فلا ضرورة لذكره، ما دام على قياس معروف، وهو إلى ذلك صفةٌ حادثة. تقول: (ستجد كلاً منا جائداً بما يملك إذا اقتضت الحال)؛ أي: يجود بما يملك.

وذهب الأستاذ النجار في كتابه (لغويات) أنك إذا قلت: (جاد فلانٌ فهو جواد) كان (جاد) بوزن (فَعُل) بضم العين، وإذا قلت: (جاد فلان فهو جائد) كان (جاد) بوزن (فَعَل) بفتح العين.

أقول: (جاد) في الحالتين بوزن (فَعَل) بفتح العين، كما هو نصُّ المعاجم وكتاب (الهمع)، وقد جاء (جواد) هنا صفةً مشبهة من (فَعَل) بالفتح، على غير قياس. وهناك: (جاد الشيءُ فهو جيّد) بتشديد الياء المكسورة، و(جاد) هنا بوزن (فَعُل) بالضم، أو (فَعَل) بالفتح، و(جيد) صفةٌ مشبهة، والجمع (جياد). ففي (المصباح): ((وأما جادَ المتاعُ يَجُودُ فقيل من باب (قال) بالفتح أيضاً، وقيل من باب قَرُبَ بالضم)). والمصدر من هذا هو: (الجُودَة) بالضم، أو (الجَوْدة) بالفتح، فكلاهما صحيح؛ ففي (المصباح): ((والجودَة منه بالضمِّ والفتح، فهو جيّد وجمعُه جياد)).

١٧٣. جاز

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٤)

(جاز فلانٌ الطريقَ جَوازاً): مَضَى فيه وقَطَعَه، ومثلُه: (أجازه) وهو بمعنى أنْفَذه وجعلَه يَجُوز. فـ(جاز) و(أجاز) فعلان متعدّيان، ولكن هل جاءا لازمَين أيضاً؟

أقول: تقول: (جاز به) بمعنى مضى فيه، كما في (اللسان)، فيصِحُّ مِن ثَمّ (أجاز به). وتقول: (جاز عليه)، و(أجاز عليه) كما في (النهاية). وليس هذا وحسب؛ إذ تقول: (اجتاز به)، و(اجتاز عليه) أيضاً. ففي (كليلة ودمنة): ((واجتاز بذلك النهر صيّادان))، وفيه: ((اجتاز ببعض المفاوز))، وجاء فيه: ((فاجتاز على منزل كذا)). فصحَّ بذلك أنّ (جاز) و(أجاز) و(اجتاز) تأتي متعدّيةً ولازمة.

و(الجواز) مصدرُ (جاز)، وقد سُمِّيَ به صَكّ المسافر، والجمع (أجْوِزَة)؛ ففي (الأساس): ((وخُذْ جَوازَكَ، وخُذوا أجْوِزَتَكُم، وهو صَكُّ المسافر)).

و(الإجازة) مصدرُ (أجاز)، وسُمِّيَ به الشهادة التي كان يُجيز بها العالِمُ أحدَ المتعلمين بالتدريس أو القراءة أو الكتابة، أي: يُبيح له ذلك بعد وُثوقِهِ بحِذقِهِ. تقول: (استجاز فلانٌ فلاناً فأجازه).

١٧٤. الجواز

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣)

يُطلَق (الجواز) اليومَ على صَكّ المسافر، وأصلُ لفظِ (الجواز) مصدر؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((جاز الواديَ جوازاً.. قَطَعَه، وقال الأصمعي: جازه: مَضَى فيه)). وليس استعمالُ (الجواز) لصكّ المسافر حديثاً، بل هو قديم. قال صاحب (الأساس): ((وخُذْ جَوازَك، وخُذوا أجوزتكم، وهو صكُّ المسافر لئلا يُتعرَّض له)). وقد جُمِعَ (الجواز) في المعاجم على (أجوزة)، وشاع جَمْعُه عند الكتّاب على (جوازات).

والصحيح أن جَمْعَ (فَعَال) على (أفْعِلَة) جمعُ

قياسيّ كزمان وأزمنة، وأوان وآونة، وفضاء وأفضية... وقد جَمَعَ الأئمةُ (القضاء) وأصلُه مصدرٌ، على (أقضية) كما في (الأساس). وجمعوا (العذاب) وهو اسم مصدر، على (أعْذِبة) كما في (اللسان).

أما جَمْعُ (الجواز) بالألف والتاء فقد جرى الأئمةُ على منهاجه في جمْعِ ما لم يُجمع من المصادر، أو ما كان أصلُه مصدراً. وجاء في (تاريخ تجارب الأمم) لمسكويه: أنّ فرقةً من الجيش أخذوا جَوازات ونفقات...

ولذا فلا بأسَ مِن جَمْعِ (جواز) على (جوازات) أيضاً. وجاء في (شرح المنار) لابن ملك جَمْعُ (بيان) على (بيانات) وجمع (البلاغ) على (بلاغات).

١٧٥. تجاوز وعفا (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩)

في العربية: (تجاوزتُ الشيءَ): تَعَدَّيْته، ويقال: (تجاوزتُ الخطأ) إذا أغضَيْتَ عنه. ففي الحديث: ((إن اللّهَ تعالى تجاوزَ عن أُمّتِي الخطأَ والنسيانَ)) كما جاء في (الجامع الصغير)، وتقول كذلك: (تجاوزتُ عن المسيء، وعن الإساءة). ففي (الأساس): ((وتجاوزَ عن المسيءِ وعن ذنبه)). وجاء في (مختصر المنهاج / ٣٨٢) لأحمد المقدسي من أئمة القرن السابع للهجرة: ((تقبَّلْ مني الحسنات وتجاوزْ عني السيئات)).

وتقول في (عفا) ما قلتَه في (تجاوز)؛ تقول: (عَفَوْتُ الذنبَ)، ولو أنكره بعضُهم. قال ابن القوطية في (أفعاله): ((وعَفَوْتُ الذنبَ وعن الذنبِ: غَفَرْته)). وقال السَّرَقُسْطِيّ مثل ذلك، وقال الشاعر: (فلئن عفوت لأعفونّ جللاً).. وجاء في التنزيل: ﴿ولقدْ عَفا عنكم﴾ [آل عمران ١٥٢]؛ فقال السيوطي: ((ولقد عفا عنكم ما ارتكبتموه)). فثبت بذلك صحّةُ قولك: (عفوت الذنبَ). وتقول: (عفوت عن المسيء، أو عن إساءته)؛ ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((عفا عن المذنب والذنب عفواً)).

والأصلُ في قولك: (تجاوزتُ عن المسيء أو عفوت عنه) تقديرُ المفعول؛ أي: تجاوزت أو عفوت عنه إساءَته. قال صاحب (المفردات) في (عفا): ((فالمفعول في الحقيقة متروك)).

ولذا قُلْ: (تجاوزتُ أو عفوتُ الذنبَ وعن الذنبِ، وعن المذنبِ).

١٧٦. جَوْعان

تقول: (هو جائعٌ وجَوْعانُ) بفتح الجيم، و(هي جائعةٌ وجَوْعَى) بفتح الجيم أيضاً. وبنو أسد يقولون في (فَعْلان): (فَعْلانة) للمؤنث، وتكون عندهم (جَوْعانة) بفتح الجيم أيضاً. وتقول: (قوم جِياعٌ) بكسر الجيم و(جُوَّعٌ) بضم الجيم وتشديد الواو المفتوحة.

أما قولُك: (جُوعان وجُوعانة) بضم الجيم فيهما، فلَحْنٌ خالِص.

١٧٧. تجوّل وتطور

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩)

لم يرد في المعاجم (تجوّل)، فأجمع النقّادُ على

مَنْعِهِ، فقال الدكتور مصطفى جواد: ((قُل: المجوّل، لا: المتجوّل))، وقال العدنانيُّ في معجمه: ((يقولون: تجوّل في البلاد، والصواب: جال في البلاد يَجُول جَوَلاناً.. وجَوَّل في البلاد تجوالاً.. ولم أعثر في المعجمات كلِّها على فِعْل: تجوَّلَ)).

وكذلك (تطوّر)، فقد قال الأستاذ أسعد داغر: ((ويَبنون فعلاً من الطَّوْر بمعنى الحال على (تفَعَّل) فيقولون: تطوّرت الأمور، وهي آخذةٌ في تطوُّر سريع، وهم في غنىً عن مخالفة المنقول والمسموع بما في اللغة من الأفعال التي تفيد هذا المعنى.. ومنها تحوّل وتغيَّر وتبدَّل)). وحول (تجوّل)، و(تطوّر) مسائلُ أهمُّها:

أولاً: إن نصوصَ اللغة ليست في المعاجم وحدَها، بل هي في دواوين الشعر والأحاديثِ والأمثال وكتبِ الأدب وسواها أيضاً. وقد تبيّن بالبحث أن (تجوّل) جارٍ في كلام الفصحاء. من ذلك قول المرزوقي في (شرح ديوان الحماسة): ((وتَستغني عن السعي والتجوّل معه، فتُريح نفسَك من الحِلِّ والتَّرْحال في طلبه)). وإذا ثبت (المتجوّل) فقد ثبت فِعْلُه (تَجَوّلَ) واسم الفاعل منه (مُتجَوِّل).

ثانياً: قولُك: (تجوَّلَ) يدلُّ على تكرار الفعل وامتدادِ زمن حدوثِهِ؛ نحو: تعلَّمَ وتربّى وتأدَّبَ وتَمَشّى وتنقَّلَ وترقَّبَ وتمهَّلَ، وهو معنىً لا يُعَبِّر عنه (جال) ولا (جوّل) بتشديد الواو، فهذا يدلّ على التكثير. فقولُك: (جَوّال) أو (جَوّالة) لا يغني عن (المتجوِّل)، فـ (المتجوِّل) هو الذي يَطوف متحرِّكاً متنقلاً ساعةً بعد ساعة. أما (الجوّال) أو (الجوّالة) فهو الكثير الجولان. ففي (الأساس): ((وجوّل في البلاد، وطوّف، وهو جوّالةٌ جوّابة)) أي: كثير التجوال والتطْواف. فقولُك: (البائعُ المتجوِّل) هو الصحيح، وهو أدلُّ على المعنى المقصود من قولك: (البائعُ الجوّال).

ثالثاً: مَنَعَ بعضُ النقاد (تطوَّر)؛ فقال داغر: إنه لم يَردْ في معجم، وإنّ (تحوّل) أو (تغيّر) أو (تبدّل) يُغني عنه.

أقول: ليس (التطوُّر)، وإن كان تحولاً وتبدلاً، بمعنى التحوُّل والتبدُّل، وإنما يُقصد به انتقالُ الشيء أو الكائن من طَوْر إلى طَوْر أقرب إلى الكمال وأدنى إلى الغاية من وجوده. فهو تحوُّلٌ وتدرُّج في ارتقاء. ومن هنا مَسَّتِ الحاجةُ إليه في التعبير والاستعمال.

رابعاً: إذا كان (التطوُّر) لم يَردْ في المعاجم، فقد استعمله الأئمةُ قديماً ومنهم: الشعراني في (طبقاته)، وابنُ خلدون في (مقدمته)، وكذلك ابنُ حَجَر، والقسطلاني، وابنُ عَرَفة، والزبيدي صاحب (التاج)، وأبو البقاء صاحب (الكلّيات)، والسبكي في (طبقاته الكبرى). وهذا ما دعا المجمعَ القاهريَّ و(المعجم الوسيط) إلى إقراره وإثباته بعد الوثوق من صحّته.

١٧٨. الجوّ

(نشرت بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٧)

(الجَوّ) بفتح الجيم وتشديد الواو، ما بين الأرض والسماء، وجمعُه (جِواء) بكسر الجيم؛ ففي (المصباح): ((الجَوّ ما بين السماء والأرض، والجوّ أيضاً: ما اتّسع من الأودية، والجمع: الجِواء، مثل:

سَهْم وسِهام)).

وجمعُ (جَوّ) على (جِواء) بكسر أوّله قياسٌ غالبٌ عند الأقدمين؛ فقد جمعوا ما كان على (فَعْل) بفتح فسكون، اسماً أو صفة، في الكثرة على (فِعال) بكسر أوّله، على ألاّ يكون يائيَّ الفاء أو العين، وذكر الرَّضِيُّ في (شرح الشافية) من الناقص: الدَّلْوَ والدِّلاء والظَّبْيَ والظِّباء. على أنّ الشائعَ في جمعِ (الجوّ) هو (الأجواء)، فهل هذا صحيح؟

أقول: قد منع بعضُهم ذلك. قال الأستاذ أحمد حسن الزيات، رحمه اللّه، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/٩): ((العربُ يَجمعون (الجوّ) على (جِواء)، والْمُحْدَثون يَجمعونه على: أجواء)). وقد أخذ بهذا بعضُ النقّاد؛ فقد جاء في كلمةٍ لغوية في صحيفة يومية بدمشق: (الأجواءُ غلط، والجِواء بكسر الجيم صواب، وهي جمع جوّ).

أقول: جمعُ (الجوّ) على (أجواء) صحيحٌ فصيح، ولا عبرة بإنكار من أنكر؛ فقد جاء في (نهج البلاغة ١/١٠): ((ثم أنشأ سبحانه فَتق الأجواء وشَقَّ الأرجاء))، قال الشارح: ((الأجواء جمع جوّ، وهو هذا الفضاء العالي بين السماء والأرض)). وجاء في (نهج البلاغة ١/١٦٧) أيضاً: ((وحشا بهم فتوق أجوائها)) والضمير في (بهم) عائدٌ إلى الملائكة. وفي (النهاية) لابن الأثير: ((ومنه حديث عليٍّ ﷺ ثم فتق الأجواء وشق الأرجاء، الأجواء جمع جوّ، وهو ما بين السماء والأرض)). وقد أثبت ذلك ابن منظور في (اللسان) فقال: ((الجَوُّ: ما بين السماء والأرض، وفي حديث علي ﷺ ثم فتق الأجواء..)) فأكمل ما جاء في (النهاية).

ولذا قُلْ: (هذه الأجواء، وهذه الجِواء)، فقد ثبت ذلك سماعاً وقياساً، ولا عبرة بقول المنكرين.

١٧٩. جَاءَ والجَائِي وشاء والشائِي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٨)

تقول مِن (جَاءَ) اللازم: (جئتُ إليه) إذا ذهبت، و(جئتُ بفلان) إذا أحضرته، و(جئتُ بخير كثير)، و(جئتُ من البلد، ومِن عند فلان)

وتقول مِن (جَاءَ) المتعدي: (جئتُ البلدَ)، و(جئتُ فلاناً) إذا أتيت إليه، و(جئتُ شيئاً) إذا فعلته.

وتقول في المصدر: (جئتُ جَيْئَةً وجَيْأً) بفتح الجيم فيهما، و(جئتُ جِيئةً مباركةً) بكسر الجيم، و(جئتُ مَجيئاً). وقد يغيب شيءٌ من هذا عن بال الكتّاب، ويسألونك ما اسم الفاعل من (جاء)؟

أقول: الأصلُ في اسم الفاعل من (جَاءَ) هو (جائِئٌ) بهمزتين بعد الألف، أُولاهما مكسورة. وهو يُصبح (جاءٍ)؛ إذ يُبْدِلون من الهمزة الثانية ياءً، لأنها أتتْ بعد كَسْر، وقد حُذِفتِ الياءُ هنا بالتنوين. فإذا عرَّفتَ اسمَ الفاعل قلت: (الجائي) بمعنى الآتي، و(الجائية) أي: الآتية. وجاء في (نهج البلاغة): ((الرجاءُ مع الجائي، واليأس مع الماضي)).

وتقول: (شاء يشاء شيئاً ومَشيئة ومَشاءَة ومَشايَة). أما اسمُ الفاعل فهو (الشائي) للمذكّر، و(الشائية) للأنثى. فتأمل.

حرف الحاء

١٨٠. أَحَبَّ (نشرت بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٦)

تقول: (أحببتُ الرجلَ فأنا أُحِبّه) بضم الهمزة وكسر الحاء (إحْباباً) و(مَحَبّةً) بفتح أوله، و(أنا مُحِبٌّ) بكسر الحاء، اسم الفاعل منه. و(هو مُحَبٌّ) اسم المفعول منه.

وتقول في لغة أخرى: (حَبَبْتُهُ فأنا أَحِبُّهُ) بفتح الهمزة وكسر الحاء (حُبّاً) بضم الحاء أو (حِبّاً) بكسرها، (فهو مَحْبوبٌ وحَبيب)، كما قاله ابن السِّكِّيت في (تهذيب الألفاظ). وقال ابنُ القوطيّة في (الأفعال): ((وحَبَبْتُ الشيءَ وأحْبَبْتُهُ)). فقولك: (حَبَبْتُ وأحْبَبْتُ) كلاهما صحيحٌ، ولو أنّ (أحْبَبْتُهُ) و(المُحِبّ) اسم الفاعل منه هو الأكثرُ، وأنّ (المحبوب) اسم المفعول من (حَبَبتُه)، هو الأشيعُ.

ويقول الكتّاب حيناً: (فعلتُ ذلك حُبّاً بك) أو (حُبّاً فيك). فهل هذا صحيح؟

أقول: الصحيح أن تقول: (حُبّاً لك)، إذ لا وجه لتعدية المصدر بالباء أو بـ (في)، لأن الفعل يتعدى بنفسه، لا بالحرف. أما قولك: (حُبّاً لك)، فقد استُعملت اللامُ بعد المصدر لتقوية عمله، وهي تدعى: (لام التقوية)، تدخل على المفعول بعد الصفة واسم المبالغة والمصدر لتقوية عملها، كما تدخل على المفعول إذا تأخر عنه فِعْلُه، قال الشاعر [أبو الشيص الخزاعي]:

أَجِدُ المَلامةَ في هَواكِ لَذيذةً
حُبّاً لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمني اللُّوَّمُ

١٨١. حبّذا (نشرت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨)

(حَبَّذا) بفتح الحاء وتشديد الباء المفتوحة، فِعْلٌ وفاعلٌ؛ أما الفعلُ فهو: (حَبَّ)، والأصل: (حَبُبَ) بالضم فأُدغمتْ إحدى الباءين في الأخرى وشُدِّدت، وأما الفاعل فهو: (ذا) اسم الإشارة إلى ما يقرب منك؛ ففي قولك: (حَبَّذا الدارُ)، ترفع (الدار) لأنها مبتدأ مؤخّر، ويكون (حَبَّذا) – المؤلَّفُ من الفعل والفاعل – في محلِّ رفعٍ هو الخبر المقدَّم، هذا هو المشهور.

وقد أنزلت العربُ الجزأين من (حبّذا) منزلةَ اللفظ الواحد، لا ينفكُّ أحدُهما عن الآخر، حتى اعتدّ بعضُهم هذين الجزأين (اسماً) مرفوعاً بالابتداء، وجَعَلَ الاسمَ المرفوعَ بعده هو الخبر. ففي (القاموس): ((وحبَّذا الأمرُ، أي: هو حَبيبٌ، جُعِلَ (حَبَّ) و(ذا) كشيءٍ واحد، وهو اسمٌ، وما بعدَه مرفوعٌ به، ولَزِمَ (ذا) (حَبَّ)، وجرى كالمَثَل، بدليل قولهم في المؤنث:

حـبَّذا، لا: حـبَّذِه)). وقد أُخبر بـ (حبّذا) عن الواحد والاثـنين والـثلاثة، والمذكـر والمؤنـث، تقـول: (حبّذا زيـدٌ، وحـبّذا هندٌ، وحبّذا الرجلان والرجالُ والمرأتان والنساءُ).

وقـد نَحَـتُوا مـن (حـبّذا) فعـلاً فقـالوا: (لا تُحَـبِّذْنِي تَحْبيذاً) أي: لا تقـلْ لـي: (حبَّذا). وقـد حَكَى ابنُ جـني في (سـر صـناعة الإعـراب) قـولَ العـرب: ((لا تُحبِّذه بما لا ينفعه، أي: لا تقلْ لـه حبَّذا)) وأردف: ((فاشـتقاقهم الفعـلَ مـنهما أقـوى دلالـةٍ عـلى امتزاجهما)).

ويقـول الكتّاب حيناً: (حبّذا لو حَضَرَ فلانٌ) فهل لهذا وجْهٌ من العربية؟

أقول: يمكن تخريجُ هذا القول على أنّ (لو) حرفٌ مصـدريّ، وهـو يوصـل بالماضـي والمضارع بعد ما يُفيد الـتمني غالباً كقولـه تعالـى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الذين كَـفَـرُوا لَـوْ كـانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ٢]، وقولـه تعالـى: ﴿وَدَّتْ طائِفَـةٌ مِـن أَهْـلِ الكِـتابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾ [آل عمران ٦٩]، فهل تفيد (حبّذا) التمني؟

أقـول: جـاء في (الأسـاس): ((وحبّذا جِـوَارُ اللّـه، (حَـبَّ) بمعـنى حَبُب. قـال: وحَـبَّ إليـنا أن تكـون المقدّمـا، وحَـبَّ إلـيّ بـأن تزورني)). وكلُّ ذلك يوحي بالتمني. فتأمل.

١٨٢. حبس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٧)

تقـول: (حَبَسْـتُ الشـيءَ حَبْسـاً) إذا أمسـكتَه، و(حَبَسْتُ الرجلَ) إذا سجنتَه، كما قال ابن القوطية. وتقـول: (حَبَسْـتُ فلانـاً عـن حاجته) إذا حُلْتَ بينه وبيـنها. و(حَبَسْـتُ علـيه حاجَـتَه) إذا أبقيـتَها وحَفِظْـتَها. وإذا وقفـتَ شـيئاً في سـبيل اللّـه قلـتَ: (أَحْبَسْـتُهُ) فهـو (مُحْـبَسٌ) بضـم المـيم وفـتح الـباء، و(حَبَسْـتُهُ) فهو (مَحْبُوس)، كما تقول: (إنه حَبِيسٌ) والجمـع (حُـبُسٌ) بضمتين، كبَريد وبُرُد، على ما جاء في (المصباح).

وقـد يَسـتعمل الكـتّابُ (الحَـبْسَ) لمكـان الحـبْس بمعـنى السِّجْن، ويَجمعونه على (حُبُوس)، فهل هذا صحيح؟

أقـول: جـاء ذلـك عـن العـرب، ففي (الأساس): ((واللـصُّ في الحَـبْس والْمَحْـبِس -بكسـر الـباء- واللصـوصُ في الْمَحَـابِس)). وفي (المصـباح): ((الحَـبْس: الْمَنْعُ، وحَبَسْـتُهُ مـن بـاب: ضَـرَبَ))، وأردف: ((ثـم أُطلِـقَ عـلى الموضـع، وجُمِـعَ عـلى حُـبُوس)). وجـاء في كـتاب الأغـاني: ((قـال أبـو العتاهـية: حَبَسَنِي الرشيدُ لَمّا تركتُ الشعرَ، فأُدخلتُ السجنَ... وإذا رجلٌ في جانب الحَبْس مُقيَّد)).

فثبـت بهـذا أنـك تقـول: (الحَـبْس) بفتح أولـه لموضـع الحـبس، وتَجمعه على (حُبُوس)، كما تقول: (السِّجْن) بكسر أوّلـه وتَجمعه على (سُجُون).

١٨٣. حَتَم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٧)

في العربـية (حَـتَم): قضـى وأوجـب. ففـي (الصـحاح): ((وحَتَمْـتُ علـيه الشـيءَ: أوجَبْـتُه، والحـاتِمُ: القاضـي)). وقال صاحب (المصباح): ((حَتَم

عليه الأمرَ حتماً من باب ضَرَبَ: أوْجَبَهُ جَزْماً))، وأردف: ((وانْحَتَمَ الأمرُ وتحَتَّم: وَجَبَ وجوباً لا يمكن إسقاطُه)).

ويتبيّن مما تقدّم أن (حَتَمَ) فعلٌ متعدٍّ. وقد جاء له مُطاوِعان: (انْحَتَمَ) و(تحَتَّمَ). وقد سمعتُ الناقدَ يَمنع (حَتَّمَ) بالتشديد لعدم مجيئه في نصٍّ معتمَد، ولا يَرى له وجهاً من قياس، لأن الفعلَ لا يَحتمِلُ التكثيرَ. فما الرأي في ذلك؟

أقول: في الجواب عن السؤال أمور أهمها:

أولاً: في كتب الصرف أنّ (انفَعَلَ) هو مطاوعُ (فَعَلَ)، وأنه لا يأتي إلا من فِعْلٍ ذي علاجٍ غير مبدوء بـ (لام أو راء أو واو أو نون أو ميم). ومعنى (ذي علاج) أنه من الأفعال الظاهرة المحسوسة. و(حَتَمَ) ليس مبدوءاً بحرفٍ من الحروف المذكورة، ولكنْ ليس فعلاً ذا علاج، لأن معناه القضاءُ أو الإيجاب، وليس هذا من المعاني المحسوسة، بل من المعاني المجرَّدة. فكيف أتى منه (انحتم)؟

أقول: الأصلُ في ذلك: المعنى الوضعيُّ؛ أي المعنى الأولُ للفعل. ومعنى (الحَتْم) في الأصل هو الإحكام؛ ففي (الصحاح): ((الحَتْمُ: إحْكامُ الأمر))، وأردف: ((والحَتْمُ: القضاءُ))؛ فبدأ بالمعنى الأصليِّ. وفي (المقاييس) نحوٌ من ذلك أيضاً. والقصد من الإحكام معناه الحِسِّي. ومِن ثَمّ جاز مَجيءُ (انْحَتَمَ) من (حَتَمَ).

ثانياً: لم يذهبِ الأكثرون إلى قياسِ (انْفَعَلَ) من (فَعَلَ)، ولكنْ أخذ به بعضُهم، وحذا مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة حَذْوَ من قال بقياسه. والصحيحُ أنه لا يَطَّرِد.

ثالثاً: في كتب الصرف (تَفَعَّلَ) مطاوعُ (فَعَّلَ) بتشديد العين فيهما. ففي (الشافية) لابن الحاجب: ((و"تَفَعَّلَ" لمُطاوَعَةِ "فَعَّلَ")). وفي شرح الرَّضِيّ: ((سواءٌ كان (فعَّلَ) للتكثير أو للنسبة أو للتعدية...)). وكلما جاء (تفعَّلَ) مطاوعاً جعلوا له (فعَّلَ) بتشديد العين حقيقةً أو تقديراً، كما في (شرح الشافية). وقد أتى (تحتّم) مطاوعاً كما رأيت، فقدَّرَ له الكتّابُ بسليقتهم أصلاً، فقالوا: (حَتَّمَ) بتشديد التاء. و(حَتَّم) هنا بتشديد التاء للتكثير، ولا وجه لقول الناقد أن الفعل لا يَحتمل التكثيرَ، ولا سيما في أصل معناه وهو الإحكام. وفي (الشافية) وشرحِها أن (فعَّلَ) بالتشديد يأتي لمعانٍ كثيرة، لكن للتكثير غالباً. أي للدلالة على كثرة الفعل أو الفاعل أو المفعول إذا كان الفعل متعدياً، وكثرةِ الفعل إذا كان لازماً. وقد يأتي (فَعَلَ) مخففاً فيُراد به التكثير، لكنهم إذا أرادوا النصَّ على معنى التكثير شدَّدوا.

ومِن ثَمّ كان لقول الكتّاب: (حَتَّمتُ على فلانٍ الأمرَ) بتشديد التاء (فتَحَتَّمَ عليه الأمرُ)، وَجْهٌ من قياس.

١٨٤. حتى

(نشرت بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٧)

(حتى) حرفٌ لانتهاء الغاية غالباً، وهي عاطفةٌ أو جارّةٌ أو ابتدائية.

فإذا كانت عاطفة، كانت بمنزلة (الواو)؛ تقول: (أقبل الناسُ حتى الشيوخُ)، و(ركِبتُ المطايا حتى

المركباتِ)، والمعطوف بها يكون ظاهراً.

وإذا كانت جارّةً، كانت بمنزلة (إلى) كقوله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [القدر ٥]، وهي تدخل على المضارع كقوله تعالى: ﴿لَن نَبْرَحَ عليه عاكِفِينَ حتى يَرْجِعَ إلينا مُوسَى﴾ [طه ٩١]، فتنصب المضارع. والمعنى: (إلى أن يرجع)، والفعل في تأويل المصدر مجرور بـ (حتى).

وهي تفيد التعليلَ كقولك: (دخلتُ المدرسة حتى أتعلّمَ) فتنصب المضارع، والمعنى (كي أتعلّمَ)، و(حتى) هنا جارّة لما هو في تأويل المصدر. وشَرْطُ انتصاب المضارع بعدها أن يكون للاستقبال؛ فإذا قلت: (مَرِضَ فلانٌ حتى لا يَرجُونه) لم تنصبْ، لأنه للحال، والتقدير: (حتى إنهم لا يرجونه).

وتكون (حتى) للابتداء، ومتى كانت للابتداء استؤنفتْ بعدها الجملةُ اسميةً وفعليةً، مع بقائها غايةً لما قبلها. ومثالُ الاسمية قولُ الفرزدق:

فَوا عَجَباً حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي
وكانت كُلَيبٌ مَدرَجاً لِلمَشاتِمِ

برفع (كليب).

ومثال الفعلية قولُ حسّان:

يُغْشَوْنَ حتى ما تَهِرُّ كِلابُهُم
لا يَسألونَ عنِ السَّوادِ المُقْبِلِ

برفع (تهرُّ)، والهرير: صوت الكلاب، أي: يُزارون فلا تهرّ كلابُهم، والفعل للحال لا للاستقبال.

ويَسأل الكتّابُ أيصحّ قولُك: (حتى أنت تندّد بي)، وقولهم المشهور: (حتى أنت يا بروتوس)؟

أقول: يَصحُّ هذا حملاً على قول الفرزدق: (فوا عجباً حتى كليبٌ تسبّني)، قال ابن هشام: ((ولا بد من تقدير محذوفٍ قبل (حتى) في هذا البيت يكون ما بعد (حتى) غايةً له؛ أي: فواعجباً يَسبّني الناسُ حتى كليب تسبني)).

وهكذا قولك: (حتى أنت تندّد بي)؛ فهو صحيحٌ على تقدير: (يندّد بي الناسُ حتى أنت تندِّد بي). فتأمل.

١٨٥. (حتى) ونصب المضارع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٥)

(حتى) تكون حرفَ جرٍّ، فتدخل على الأعيان أو المصادر فتفيد معنى انتهاء الغاية. ومثالُ دخولها على الأعيان: (سِرْتُ حتى دمشق). ومثال دخولها على المصادر: (سِرْتُ حتى غروبِ الشمس). وقد تدخل على مصدر مؤوَّل فتنصب المضارع، وتكون بمعنى (إلى أن) كقولك: (لن يَبرحَ المحاربون حتى يَهزموا العدوَّ)، وتكون بمعنى (كي) كقولك: (يجتهد الطلابُ حتى ينجحوا).

ويخطئ الكتّابُ حيناً فيقولون: (خَسِرَ المضاربون صَفقَتَهم حتى لا يستطيعوا التعويضَ عنها)، فينصبون المضارعَ بعدها بحذف النون. والصحيح أن يقولوا: (خسر المضاربون حتى لا يستطيعون...)؛ إذ إنّ شَرْطَ نصبه أن يفيد معنى الاستقبال، وتكون (حتى) بمعنى (إلى أن) أو (كي)، وليس الأمر كذلك في المثال. و(حتى) هنا للابتداء، داخلةٌ على جملة؛ أي: حتى إنهم لا يستطيعون.

١٨٦. حَجّ إليه (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٧)

(الحَجّ) في اللغة: القَصْد، تقول: (حَجّ إلينا فلانٌ) أي: قَدِمَ، و(حَجَّهُ يَحُجُّهُ حَجّاً): قصده، كما في (اللسان). فـ (حَجّ) بمعنى قَصَدَ وقَدِمَ يكون لازماً، فنقول: (حَجَجْتُ إليه)، ومتعدياً فنقول: (حَجَجْتُه). فهل يختلف الأمر إذا قلت: (حَجَجْتُ إلى البيت الحرام)؟

بحث هذا العدنانيُّ في (معجم الأخطاء الشائعة) فمنع قول القائل: (حَجَّ إلى البيتِ الحرام)، وجَعَلَ صوابَه: (حَجّ البيتَ الحرامَ)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ البَيْتَ أو اعْتَمَرَ فلا جُناحَ عليه أنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾ [البقرة ١٥٨].

أقول: مجيءُ الفعل متعدياً في الآية لا يَمنع من صِحّةِ مَجيئه لازماً بهذا المعنى، ودليل ذلك ما أورده (تفسير الجلالين) من حديث الرسول ﷺ بصدد تفسير قوله تعالى: ﴿وأَذِّنْ في الناس بالحَجِّ﴾ [الحج ٢٧] قال ﷺ: ((إن ربَّكم بَنَى بيتاً وأوجبَ عليكم الحجَّ إليه فأجِيبوا ربَّكم)). وما جاء في (نهج البلاغة) حول قوله تعالى: ﴿سواءً العَاكِفُ فيه والبَادِ﴾ [الحج ٢٥] قال صاحب (النهج): ((فالعاكف المقيم به)) أي بالمسجد الحرام، وأردف: ((والبادي: الذي يَحُجُّ إليه من غير أهلِه)) أي: يَحُجّ إلى المسجد الحرام. وقال القسطلاني في شرح حديث الشهادتين: ((والحجُّ إلى بيت اللّه الحرام)). فلا وجه إذاً لإنكار العدناني (حجّ إلى البيت الحرام)، فالقائل (حَجَجْتُ إلى البيت الحرام) مُصيبٌ غيرُ مخطئ، كما رأيت.

١٨٧. حَدَقَ وحَدَّقَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٨)

(حَدَقَ) بتخفيف الدال يأتي لازماً ومتعدياً، كما في (المصباح). تقول: (حَدَقَ به القومُ) إذا أحاطوا به، فيكون لازماً. وتقول: (حَدَقَهُ ببصره أو بعينه)؛ أي: شدّد النظرَ إليه، فيكون متعدياً.

أما (حَدَّقَ) بتشديد الدال، فهو لا يأتي إلا لازماً ولكن بمعنيين؛ تقول: (حَدَّقَ به القومُ)؛ أي: أحاطوا، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وتقول: (حدّقَ إليه ببصره) أي شدّد النظرَ إليه، كما في (الأساس) و(المصباح).

وأما (أحْدَقَ) فإنه لا يأتي إلا لازماً بمعنى واحد؛ تقول: (أحدق به القوم)؛ أي: أحاطوا.

وقد بحث الدكتور إميل يعقوب في معجمه (الخطأ والصواب) قولَ الكتّاب (حدّق به أو فيه) بتشديد الدال بمعنى شدّد النظر إليه، فأقرّه وأثبته، واحتج بما جاء في (المعجم الوسيط)، وقد جاء فيه: ((حَدّقَ به بالتشديد: حَدَقَ بالتخفيف، وحدّقَ إليه بالتشديد: شدَّد النظرَ)).

فـ (حَدَّقَ به) بالتشديد بمعنى (حَدَقَ به) بالتخفيف؛ أي: أحاط. و(حَدّقَ إليه) بالتشديد: شدَّد النظرَ، وليس في هذا تصويبٌ لقول الكتّاب: (حَدّقَ به) بالتشديد بمعنى: شدّد النظر.

١٨٨. حداه وحدا به (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥)

تقول: (حَدَوْتُ الشيءَ أحْدُوهُ حَدْواً) بفتح الحاء

و(حُداءً) بضمِّها: إذا سُقْتَهُ. وتقول بمعناه: (حَدَوْتُ بالشيء) أيضاً. فالفعل يتعدّى ولا يتعدّى؛ ففي (اللسان): ((حَدَا الإبلَ، وحَدَا بها يَحْدُو حَدْواً وحُداءً، بضم الحاء في الأخير: زَجَرَها وسَاقَها)). ونحو ذلك ما جاء في (القاموس) و(التاج) أيضاً، وقد زادا مصدراً آخر هو (الحِدَاء) بكسر الحاء ككِتَاب.

وليس قولُهم: (حَدَاه وحَدَا به) مقصوراً على الإبل كما هو ظاهرُ النص، وإن كان هذا هو الأصل؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وحَدَوْتُ الشيءَ حُدَاءً: سُقْتُه)). وقال أبو حيّان التوحيدي في (البصائر والذخائر): ((ولا أخَّرَني رجاءٌ حَدَانِي إلى بابك)). فتبين بهذا أنك تقول في معنى السَّوْق: (حَدَوْتُهُ، وحَدَوْتُ به).

وأنت تُعدِّيهما إلى القصد أو الهدف بـ (إلى)، كما تُعدِّي (سَاقَ)؛ فتقول: (حَدَوْتُه وحَدَوْتُ به إلى أمْر كذا). وأنت تُعدِّيها بـ (على) إذا أردتَ بهما معنى البعث والحضِّ؛ ففي (الأساس): ((وحَدَوْتُه على كذا: بَعَثْتُه)). وفي (النهاية): ((في حديث الدعاء: تحدونى عليها خلّةٌ واحدة، أي تبعثني وتسوقني عليها خصلة واحدة)). فصحّ بذلك: (حَدَوْتُه، وحَدَوْتُ به إلى الأمر وعلى الأمر).

والغريب أن يُقِرَّ الشيخ إبراهيم اليازجي قولَ القائل: (حَدَاهُ إلى الأمر وعليه) بمعنى: ساقَهُ وبَعَثه، ويَمنعَ قولَه: (حَدَا به إلى الأمر) باستعمال الباء. وحَذَا حَذْوَه العدنانيُّ في معجمه فقال: ((ويقولون: حَدَا به على السفر، والصواب: حداه.. أما إذا أردنا سَوْقَ الإبل، وحَثَّها على السير بالحُدَاء، فأنت تقول: حَدَا الإبلَ، وحَدَا بها)). ولا حُجَّةَ له فيما يقول. قال الهمذاني في مقامته السجستانية: ((حَدَا بي إلى سجتان أَرَب)). والهمذانيُّ صاحبُ بيان مُحْكَم.

وعلى هذا تقول: (حَدَاه)، و(حَدَا به)، فكلاهما صحيحٌ فصيح.

١٨٩. حَذِرَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٦)

(الحَذَر) هو الاحتراز من مكروه أو مَخوف. وقد جاء (حَذِرَ) متعدياً ولازماً؛ فأنت تقول: (حَذِرْتُ الهلاكَ والفتنةَ والموتَ)، فيكون (المَحذور) هو ما تخافه وتتوقّاه، أو تقول: (حَذِرْتُ الأسدَ والعدوَّ والماكرَ)، فيكون (المَحذور) هو مصدر الخوف وسببه.

ومن شواهد تعدِّي (حَذِرَ) قولُه تعالى: ﴿يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر ٩]. ومنه ما جاء في (نهج البلاغة): ((فاحذروا عبادَ اللّه الموتَ وقُرْبَه)). وتعدّي الفعل هو الأصل. فإذا قلت: (احذرْ من الموت ومن الأسد)، فإنه على تقدير حذف المفعول. فالتقدير: (احذرْ من الموت عاقبتَه)، و(احذرْ من الأسد الهلاكَ).

ويَسأل الكتّابُ: إذا استعملتَ الفعلَ مشدّداً فقلت: (أُحَذِّرُكَ من المجازفة تحذيراً)، فهل تقول: (أُحذِّركَ المجازفةَ) بتعدية الفعل إلى مفعولَين؟

أقول: تقول ذلك، وهو الأصل؛ ففي التنزيل: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران ٢٨ و ٣٠]، وفي (المصباح): ((وحذّرتُهُ الشيءَ بالتثقيل فحَذِرَهُ)).

ولذا قُلْ: (حَذِرْتُهُ وحذِرْتُ منه)، و(حَذَّرْتُهُ إياه) بالتشديد و(حَذَّرْتُهُ منه).

١٩٠. حذا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩)

تقول: (حَذَوْتُ حَذْوَ فلان، وحَذوتُ مثالَ فلان) إذا جَرَيْتَ على منهاجه وطريقته؛ ففي (الألفاظ الكتابية) لابن عيسى الهمذاني: ((حَذَوْتُ حَذْوَهُ.. وحَذوتُ مثالَ فلان)). وتقول: (حَذَوْتُ على مثال فلان) أي: قدّرتهُ على هذا المثال، فتُعَدِّيه بـ (على).

و(الحَذْوُ): التقدير والقطع. وقال ابن جني في (الخصائص): ((وعلى مِثْلِهِ وأوضاعِهِ حاذون)).

وثَمّةَ (احْتَذى)؛ تقول: (احْتَذَيْتُ مثالَ فلان) إذا أخذتَ بنهْجِهِ، فتُعَدِّيه بنفسه. ففي (الصحاح): ((واحتذى مثالَه، أي: اقتدى به)).

ويسألون هل يصحُّ قولُك: (احتذى على مثال كذا)؟

أقول: جاء هذا في العربية؛ ففي (التاج): ((واحتذى مثالَه)). وفي (التهذيب): ((على مثاله))؛ أي: اقتدى به في أموره، وهو مجاز. فثبت بذلك: (حَذَوْتُ مثالَ فلان وعلى مثالِه)، و(احْتَذيتُ مثالَ فلان وعلى مثالِه). أما قولُ الكتّاب: (احتذيتُ بفلان) فلا وَجْهَ له. فتأمل.

١٩١. حَرَجُ الموقف، لا: حَرَاجَتُه، وفَدْحُ المُصاب، لا: فَدَاحَتُه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥)

قولُ الكتّاب: (لا بدّ من ملاحظةِ حَرَاجَةِ الموقف) خطأٌ شائع، وصواب الكلام أن تقول: (لا بدّ من ملاحظةِ حَرَجِ الموقف) بفتح الحاء والراء.

ومعنى (الحَرَج) هنا: شِدّةُ الموقف وضِيقُه، فأنت تقول: (حَرِجَ الشيءُ يَحْرَجُ حَرَجاً فهو حَرِجٌ) كتَعِبَ يتعب تَعَباً فهو تَعِبٌ. ففي كتاب (الأفعال) لابن القوطية: ((وحَرِجَ فلانٌ من الظلم والشيء حَرَجاً: ضاق، وحَرِجَ الشيءُ والصدرُ: ضاقا، وحَرِجَ البَصَرُ: حَارَ)). وفي (الأساس): ((ومن المجاز: وَقَعَ في الحَرَجِ، وهو ضِيقُ المأثم.. وأحْرَجَنِي فلانٌ: أوْقَعَنِي في الحَرَج)). وفي (المصباح): ((حَرِجَ صَدْرُهُ حَرَجاً من باب تَعِبَ: ضاق، وحَرِجَ الرجلُ: أثِمَ، وصَدْرٌ حَرِجٌ: ضَيِّق، ورَجُلٌ حَرِجٌ: آثِم)).

ومن (الحَرَج): (الحَرَجَة) وهي الغَيْضَة. ففي (اللسان): ((والحَرَجَةُ: الغَيْضَةُ؛ لِضِيقِها)). وجمْعُ (الحَرَجَة): (الحِرَاج) بكسر الحاء و(الحَرَج) و(الحَرَجَات) بتحريك الراء فيهما. وجَمْعُ (الحَرَج): (الأحْرَاج). ففي (الأساس): ((ودَخَلُوا في الحَرَجِ، وهو مُجْتَمَعُ الشجر ومُتَضَايَقُه، وهم في حَرَجَةٍ مُلْتَفَّة وحَرَجَاتٍ وحِرَاج)).

ويخطئ الكتّاب أيضاً حين يقولون: ((تمّ التخفيفُ من فَدَاحَةِ الضرائب)، ويقولون: (فَدَاحَةَ المُصاب لا تُحْتَمَل). والصواب: (فَدْحُ الضرائب)، و(فَدْحُ المُصاب) بفتح الفاء وسكون الدال. تقول: (فَدَحَهُ المُصابُ يَفْدَحُهُ فَدْحاً): إذا أثقلَه، مثل نفَعه ينفعه نفْعاً، فالمُصاب (فادِحٌ). قال الزمخشري في (الأساس): ((ونزلَ بهم خَطْبٌ فادِحٌ.. وفَدَحَتْ ظَهْرَهُ

الفَوادِحُ)). وقال: ((واستفدَحَ الأمرَ: استثقلَه)).

لذلك قُلْ: (حَرَجُ الموقف)، و(فَدْحُ الضرائب)، و(فَدْحُ المصاب)، لا: (حَرَاجَةُ الموقف)، ولا: (فَدَاحَةُ الضرائب أو المُصاب).

١٩٢. التحرير

(التحرير) يُنْزِلُونه مَنزلةَ (الكتابة)، وليس هو كذلك. قال صاحب (الأساس): ((وحَرَّرَ الكتابَ: حَسَّنَهُ وخلَّصَهُ بإقامة حُروفه وإصلاحِ سَقَطِهِ)). ومثلُه قولُ الخوارزميّ في (مفاتيح العلوم): ((والتحرير كأنه الإعتاق، وهو نقلُ الكتاب من سواد النسخة إلى بياض نقيّ)). وعلى هذا ما جاء في (تفسير القرطبي) حول قوله تعالى ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما في بَطْنِي مُحَرَّراً﴾ [آل عمران ٣٥] إذ قال: ((قولُه تعالى (مُحَرَّراً) مأخوذٌ من (الحُرِّية) التي هي ضدّ العبودية؛ ومن هذا: تحريرُ الكتاب، وهو تخليصُه من الاضطراب والفساد)).

وقد أشار إلى هذا اللَّحْن كثيرون.

١٩٣. تحرَّشَ وتكتَّمَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٤)

حول (تحرَّش)، و(تكتّم) مسائلُ أهمُّها:

أولاً: من النقاد من يُنكر قولَ القائل: (فلانٌ يَتَحَرَّشُ بالمارّة) إذا تَعرّضَ لهم، محتجاً بعدم ذكره في المعاجم. قال الأستاذ داغر: ((ويقولون: وجَعَلَ يَتَحَرَّشُ بي، أي: يَتعرّض ويتحكّك. وفي كتب اللغة: حَرَشَ الضَّبَّ واحْتَرَشَهُ: صاده. وحَرَشَ بين القوم: أغرى بعضَهم ببعض. وأما (تحَرّشَ)، فلم يُسمَعْ إلا في ديوان ابن الفارض)).

أقول: (تحرّش به) صحيحٌ فصيح، وهو من: (حَرَشَ). ومعنى (حَرَشَ) في الأصل: أثار. تقول: (حَرَشْتُ البعيرَ): إذا حَكَكْتَ غاربَهُ، أي: ما بين ظَهْره وعُنُقِه، بعصا معطوفةِ الرأس ليزيدَ في مَشْيِهِ، كما جاء في الاشتقاق. وتدرّجَ معنى (حَرَشَ واحْتَرش) فضمَّ إلى الإثارةِ الخداعَ؛ فقد جاء في أمالي المرتضى: ((الاحتراشُ: أن يَقْصِدَ الرجلُ إلى جُحْرِ الضَّبِّ فيضربَه بكفِّه ليَحسبه الضبُّ أفعى، فيخرج إليه فيأخذه. يقال: حَرَشْتُ الضَّبَّ واحْتَرَشْتُهُ)). فالحَرْشُ والاحْتِراشُ للضبِّ: اصطيادُه بعد إثارةٍ وخِداع؛ ومن هنا جاء (التحرُّش)، فدلَّ على الإثارة والمراوغة. ففي (فقه اللغة) للثعالبي: ((الحَرَدُ بفتح الراء وتسكينها، وهو أن يَغتاظ الإنسانُ فيتحرَّشَ بالذي غاظَهُ ويَهِمَّ به)). ومِن ثَمّ كان قولُ ابن الفارض:

ولقد أَقولُ لِمَنْ تَحَرَّشَ بالهوى
عرّضْتَ نفسَكَ للبَلا فاستهدفِ
صحيحاً مستقيماً.

وفي (اللسان): ((تَحَدَّدَ بهم؛ أي: تَحَرَّشَ بهم))، ومعنى (تحَدّد بهم): فَعَلَ ما يُثير الحِدَّةَ ويَستوْجِبُ الغضب. هذا وتُحَرِّفُ العامّةُ (تحرش) فتقول في معناه (تَحَرْكَشَ) بزيادة الكاف، والتحريف واضح.

ثانياً: أنكر (تكتّم) جماعةٌ، منهم الأستاذ داغر إذ قال: ((ويقولون تَكَتَّم.. ووجدْتُهُ شديدَ التكتُّم.. ولم يُسمَعْ تكتّم قطّ)). وحقيقةُ الأمر أنك إذا بحثتَ عن (تكتّم) في موضعه من المعاجم أعياك الطلب. لكنه ذُكِرَ

في (دلس) إذ قال صاحب (القاموس): ((التدْلِيسُ: كِتْمانُ عَيْبِ السلعة عن المشتري، والتدلُّسُ: التكتُّم)). وحَكَى ذلك صاحبُ (التاج). فـ (التكتُّم) إذاً مَسموعٌ، لكنّ فعلَهُ لازمٌ لا يتعدّى؛ فأنت لا تقول: (تَكَتَّمْتُ الخبرَ)، وإنما تقول: (كَتَمْتُ الخبرَ واكْتَتَمْتُهُ) إذا أخفيتَه، وتقول: (كتمتُهُ السرَّ إذا أخفيتَه عنه، كما تقول (استكتمتُه أمري) إذا طلبتَ أن يَكتمَه. أما (تكتّمت) فمعناه: تستّرت وتحجبت وتخفيت، ونحو ذلك. قال الإمام البوريني:

تعلمت لفظ الأعجميّ وإنني
من العَرَب العرباء لا أتكتّم

وفي هذا بيان.

١٩٤. الحَرَاك

(الحَرَاك) للحركة بفتح الحاء، وجُلّهم يكسرها كما هو في قولهم: (لا حِراك به) وهو خطأ. قال الفيومي في (المصباح): ((الحَرَاك مثل سَلام: الحَرَكة)). وحكى ابنُ منظور في (اللسان): ((وتقول: قد أعيا فما به حَرَاك، قال ابن سِيدَه: وما به حَرَكة)). وقال جرير:

يَصْرَعْن ذا اللُّبِّ حتى لا حَرَاكَ به
وهُنّ أضعفُ خلْق اللّهِ إنساناً

١٩٥. حَرَمَهُ الشيءَ، وحَرَمَهُ منه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢)

(حَرَمَ) من باب ضَرَبَ، تقول: (حَرَمَهُ) بالفتح (يَحْرِمُهُ) بالكسر، وهو المشهور. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وحَرَمْتُهُ عَطاءَه حِرْماناً بكسر أوّله)).

وقد جاء الفعل من باب عَلِمَ أيضاً، تقول: (حَرِمَهُ) بالكسر (يَحْرَمُهُ) بالفتح. ففي (القاموس): ((وحَرِمَهُ الشيءَ كضَرَبَه وعَلِمَه حِرْماناً بالكسر)).

والفعل يتعدّى إلى مفعولَيْن؛ ففي (المصباح): ((وحَرَمْتُ زيداً.. من باب ضَرَبَ يتعدّى إلى مفعولين (حَرِماً) بفتح الحاء وكسر الراء و(حِرْماناً) و(حِرْمَةً) بالكسر فهو مَحْرُوم)).

والكتّابُ إذا استعملوا الفعلَ أتَوْا به متعدّياً إلى مفعول واحدٍ في مثل قولهم: (قد دِينَ فلانٌ فحُرِمَ من حقوقه) ببناء الفعل للمجهول، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر كثيرٌ من النقّاد قولك: (حُرِمَ فلانٌ من حَقِّه) بالبناء للمجهول، وأوجبوا أن تقول: (حُرِمَ فلانٌ حَقَّه). وذهب إلى مثل ذلك العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) إذ قال: ((ويقولون: حَرَمَهُ من حقِّه، والصواب: حَرَمَهُ حقَّه.. فهو حارِمٌ وذاك مَحْروم، والفعل يتعدّى تعدّياً مباشراً)). وجاء نحوُ ذلك في كلمةٍ يومية، قال الناقد: ((الفِعْلُ (حَرَمَ) مثل (مَنَعَ) يتعدى إلى مفعولَيْه مباشرة: حَرَمَهُ حقَّه في كذا))، فما صواب المسألة؟

أقول: الصوابُ جوازُ قول القائل: (حَرَمْتُ فلاناً من حقِّه) بتعدية الفعل إلى مفعول واحد. قال الجاحظ في بعض رسائلِهِ: ((إلى أن مات محروماً منه))، وقال ابن المقفع: ((فأما الحِرْمان، فأن يُحْرَمَ من صالِحِي الأعوان والنصحاء)). وقال العباس بن الأحنف:

أُحْرَمُ مِنكُم بما أَقولُ وَقَد

نالَ بِهِ العاشِقونُ مَن عَشِقوا

فثبت بذلك جواز قولك: (حرَمته من كذا)، ولا عبرة بمنع المانعين. فتأمل.

١٩٦. حَرِيَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/١)

في (شرح الكافية): ((حَرِيَ زيدٌ أن يفعل كذا)) بكسر الراء، أي: صار (حَرِيًّا)، أي: جديراً. وقد جاء من ذلك صفتان. الأولى: على زنة (فَعِيل)؛ تقول: (هو حَرِيٌّ أن يفعل كذا) بتشديد الياء. والثانية: على زنة (فَعِل) بفتح فكسر، تقول: (هو حَرٍ أن يفعل كذا). وقد حُذفت الياء من (حَرٍ) بالتنوين. وتقول: (هي حَرِيَّةٌ، وهما حَرِيّان، وهم حَرِيّون)، كلُّ ذلك بتشديد الياء و(هم أَحْرِياءُ) أيضاً، و(هنّ حَرَايا).

ويقول الكتّاب حيناً: (هؤلاء حَرِيٌّ أن يفعلوا كذا) بتشديد الياء بدلاً من (هؤلاء حَرِيُّون). وليس لهذا وجهٌ؛ إذ لا بدّ هنا من المطابقة.

وتقول: (هو حَرٍ بكذا، وهي حَرِيَةٌ) بتخفيف الياء، (وهما حَرِيَان) بالتخفيف، و(هم حَرُون وأَحْراءُ)، و(هنّ حَرِيَاتٌ) بالتخفيف، ولا بد هنا من المطابقة أيضاً. لكنك تقول: (هو وهي وهما وهم حَرًى بكذا) بفتح الراء المنونة. و(حَرًى) مصدرٌ يوصف به بلفظ واحد. ففي (اللسان): ((وإنه لَحَرًى بكذا وحَرٍ وحَرِيٌّ)) الأخير بياء مشددة، وأردف: ((فمَن قال: حَرًى، لم يُغيِّره عن لفظه.. ومَن قال: حَرٍ وحَرِيٌّ، ثنّى وجَمَعَ وأنّث)).

١٩٧. تحرّى وفحص

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧)

اعتاد الكتّابُ أن يَستعملوا (تَحَرّى) بمعنى بَحَثَ أو فتشَ فيقولون: (لايزال التحَرّي مستمراً عن المجرمين). فهل لقولهم هذا وجهٌ من العربية. في الإجابة عن هذا مسائلُ أهمُّها:

أولاً: (التحرّي) هو طَلَبُ الأَحْرَى، و(التحرّي): قصْدُ الأَوْلَى والأَحَقّ. قال صاحب (اللسان): ((ومِن (أَحْرِ به) اشْتُقّ (التحرّي) في الأشياء ونحوها، وهو طَلَبُ ما هو أَحْرَى))، وقال: ((والتحرّي: قصْدُ الأَوْلى والأَحَقّ، مأخوذٌ مِن الحَرَى، وهو الخليق)).

فـ (التحرّي) هو طلب الأحرى، وتخصيصُه بهذا الطلب. ومِن ثَمّ كان قولُ الكتّاب: (تحرّى عن الشيء) بمعنى بَحَثَ عنه، لا وَجْهَ له. وقد جاء في الحديث: ((تَحَرَّوْا ليلةَ القدر في العَشْر الأواخر)). قال ابن الأثير في (النهاية): ((أي تَعَمَّدُوا طَلَبَها فيها، والتَّحَري: القصْدُ والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول)). فإذا قلتَ: (تَحَرَّيْتُ هذا الأمرَ) فمعناه أنك توخّيْتَه وخصّصْتَه بالطلب وتعمّدتَ التماسه. وهو يتعدى بنفسه. وليس (فتش) أو (بحث) بهذا المعنى.

ثانياً: يقول الكتّاب في مثل هذا القصد: (بحثتُ المسألةَ، وبحثت عن سرِّ هذه القضية). فيُعَدُّونه بنفسه حيناً وبـ (عن) حيناً آخر.

واستعمالُهم في الوجهين صحيح. فالبحث في اللغة: الكشف والطلب. تقول: (بحثتُ الشيءَ) إذا كشفته، و(بحثتُ عنه) إذا طلبتَه. ففي (المفردات) للراغب: ((البحث: الكشف والطلب، يقال: بحثتُ عن الأمر وبحثتُ كذا)).

وعندي أن معناه هذا مجازيٌّ.

أما أصْلُ معناه فهو فَحْصُ التراب وقَلْبُه. ففي (اللسان): ((والدجاجةُ تفْحَصُ برجلَيْها وجَناحَيْها في التراب.. ومنه حديث عُمَر: إن الدجاجةَ لَتَفْحَصُ في الرماد أي تَبْحَثُهُ وتَتَمَرَّغُ فيه))، فكأنها تفعل ذلك لِتَعْلَمَ كيف حالُه. ومِن ثَمّ تدرّج معنى البحث إلى الكشف والطلب، كما تدرّج إليهما معنى الفحص أيضاً. وأنت تقول: (بحثتُ الكتابَ عن سرِّ المسألة) أيضاً أي: أُقلِّب الكتابَ بحثاً عن هذا السرّ. ففي (نهج البلاغة): ((كم طردتُ الأيامَ أبْحَثُها عن مكنون هذا الأمر)).

ثالثاً: وأنت تقول: (فحصتُ الشيءَ وعنه) بمعنى كَشَفْتُ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فحصتُ عن الشيء: كَشَفْتُ)). وعندي أن معناه هذا مجازيٌّ أيضاً. فالأصل فيه: (فحصتُ الترابَ: قلّبته)، وكأنك تفعل هذا لتكشف حالَه وتَعْلَمَ كُنْهَهُ. وقد ذهب الأستاذ عباس أبو السعود إلى إنكار قول القائل: (فَحَصْتُ الشيءَ)، إلاّ أن يكون بمعنى قَلَبَ؛ كقولك: (فَحَصَ المطرُ الترابَ) أي: قَلَبَه. وحقيقةُ الأمر أنّ (الفحْص) معناه القَلْب والحَفْر في الأصل، ثم تدرّج إلى الطلب والكشف. فانظر إلى ما جاء في (المعجم الوسيط): ((وفَحَصَ الأرضَ: حَفَرَها، وفَحَصَ الشيءَ: كشفه... وفَحَصَ الكتابَ ونحوَه: دَقَّقَ النظرَ فيه ليَعْلَمَ كُنْهَهُ)). ولو جاء في هذا بجديد لأشار إليه. وفي (النهاية): ((الفحْصُ: البحث والكشف)).

١٩٨. حَزَّهُ وحَزَّ فيه

(نشرت بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨)

(حَزَّ الشيءَ يَحُزُّه حَزّاً) إذا قَطَعَه قَطْعاً غيرَ بائن، أي: تَرَكَ فيه حَزّاً أو ثَلْماً أو فَرْضاً، ومثلُهُ (احْتَزَّ) بوزن (افْتَعَلَ)، وكلاهما فعلٌ متعدٍّ. وقد اعتاد الكتّاب أن يَستعملوه استعمالَ الفعل اللازم، يقولون: (ويَحُزُّ في قلبي ما يجري من الأحداث الأليمة). وقد سأل سائلٌ هل هذا صحيح؟ وإذا صحّ فما وجْهُ استعمال الفعل لازماً، وهو متعدٍّ؟

والجواب عن ذلك أن قولَ الكتّاب: (ويَحُزُّ هذا في قلبي) صحيحٌ فصيح. أمّا وَجْهُهُ فذلك أنه حُكي عن العرب أنهم استعملوا أفعالاً متعدّية أرادوا بها مجرّد وقوع حَدَثِها، فلم تَحْتَجْ إلى مفعول يُذكَرُ أو يُقدَّر؛ فقد جاء في التنزيل: ﴿وأَصْلِحْ لِي في ذُرِّيَّتِي..﴾ [الأحقاف ١٥]. قال صاحب (الكشاف): ((كأنه قال هَبْ لي الصلاحَ في ذريتي..)). وقال البَيْضاوي في (تفسيره): ((واجْعَل لي الصلاحَ سارياً في ذريّتي، راسخاً فيهم، نحو قول الشاعر:

وَإِن تَعتَذِر بِالمَحْلِ عَن ذي ضُروعِها

إِلى الضَيفِ يَجْرَح في عَراقيبِها نَصلي)).

فالأصل في (أَصْلَحَ) و(جَرَحَ) أن يتعدّيا، وقد جاءا

لازمين. تقول: (أصْلِحْ في أمرك ما استطعت) أي: اجعلْ فيه الصلاح، كما تقول: (الأحداثُ تَجْرَحُ في ضلوعي) أي: تُحْدِثُ جُرْحاً. وقد أُنْزِلتْ هذه الأفعالُ منزلةَ الأفعال اللازمة. وذهب ابنُ هشام في (المغني ١٢٣/٢) أن هذه الأفعال المتعدية قد ضُمِّنتْ معنى أفعال لازمة. إذ ضُمِّنَ (أصْلَحَ) معنى بارك، وضُمِّن (جَرَح) معنى عَثَا أو فسد. وهكذا تقول: (الحُزْنُ يَحُزّ في قلبي) أي: يَجعلُ الحَزَّ أو الكَسْرَ فيه. و(يَقْدَحُ في ساقه) أي: يَجعلُ القَدْحَ فيها. وفي (اللسان): ((وقَدَحَ الدودُ في الأسنان والشجر قَدْحاً، وهو تأكُّلٌ يقع فيه)).

١٩٩. حزن عليه وله

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/١١)

المشهور أن يُعدَّى (حزن) بـ (على). تقول: (حَزِنْتُ على فلان، وحزنت على فَقْدِه). ففي التنزيل: ﴿ولا تَحْزَنْ عليهم﴾ [الحجر ٨٨ والإسراء ١٢٧ والنمل ٧٠]، وفيه: ﴿لكي لا تَحْزَنُوا على ما فَاتَكُم﴾ [آل عمران ١٥٣]. وتقول: (هو حَزِنٌ وحَزِينٌ وحَزْنانُ، وهي حَزِنةٌ وحَزِينة وحَزْنَى).

ففي (الأساس): ((وله قلبٌ حَزِينٌ ومَحْزُونٌ وحَزِنٌ)). وفي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((وقالوا: ثَكِل ثُكلاً وهو ثُكْلانُ، والأنثى ثَكْلَى، جعلوه كالعطش لأنه حرارةٌ في الجوف.. وقالوا: حَزْنانُ وحَزْنَى، لأنه غَمّ في جوفه)).

ويتعدى (حَزِنَ) باللام، ولكن بمعنى آخر؛ قال الراغب في محاضراته: ((يا ذرّ شَغَلَنا الحُزْنُ لك عن الحُزْن عليك)). فحُزْنُك على الرجل تَوجُّعٌ وجَزَع، فهو انفعال، أما حُزْنك له فهو رثاءٌ لحاله واهتمامٌ بأمره ومصيره، فهو انفعال وفِعْل. وقد جاء في (الأساس): ((هؤلاء حُزَانَتُك؛ أي: أهلك الذين تتحزَّنُ لهم وتهتمُّ بأمرهم)). و(تحزَّنَ) بالتشديد كـ (حَزِنَ).

وقلّما يلتفتُ الأدباءُ إلى الفرق بين: (حَزِنَ لأخيه) و(حَزِنَ على أخيه). أما قولُك: (حَزِنْتُ لفَقْدِهِ وعلى فَقْدِه)، فإن اللامَ هنا في موضع (على) كما قال المرزوقي في (شرح الحماسة). فتأمل.

٢٠٠. حَسَب

(الحَسَب) معناه (قَدْرُ الشيء)، والأصل فيه فتح السين وقد تُسكَّن، وقد جاء على ألسنة الكتّاب قولُهم: (فعلتُ ذلك بحَسَبِ رأيك، وعلى حَسَبِ رأيك)، و(حَسَبَ رأيك، وحَسَبَ ما رأيت) بحذف حرف الجرّ فيهما، فما الرأي في ذلك؟

أقول: كلُّ ما ذُكِرَ مما جرى على ألسنة الكتّاب صحيح. فأنت تقول: (فعلتُ ذلك بحَسَبِ رأيك)، كما جاء في (الصحاح). قال الجوهري: ((ليكن عملُك بحَسَبِ ذلك؛ أي: على قَدْرِه وعَدَدِه)). وقال الراغب في مفرداته: ((يُجازَى بحَسَبِه)).

وتقول: (فعلتُ ذلك على حَسَبِ رأيك)، كما قاله الراغب في مفرداته حول تفسير قوله تعالى: ﴿واللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشاءُ بغير حِسابٍ﴾ [البقرة ٢١٢ والنور ٣٨]: ((يُعطَى بحَسَبِ ما يَعْرِفُه من مصلحته لا على حَسَبِ

حِسابه)). وفي (اللسان) نحوٌ من ذلك.

وتأتي (حَسَب) مجرّدةً من حرف الجر. قال صالح بن عبد القدوس وهو شاعر عباسي:

لو يرزقون الناس حَسَبَ عقولهم

ألفيتَ أكثرَ من ترى يتصدّق

وقد جاء هذا البيت في (اللسان) ولكن برواية أخرى، وفسّر (يتصدّق) بمعنى (يسأل). فأنت تقول: (فعلتُ حَسَبَ ذلك) كما قال الشاعر، فيكون كقولك (قَدْرَ ذلك).

وتأتي (حَسَب) موصولةً بـ (ما) المصدرية كقولك: (فعلت ذلك حَسَبَ ما أمَرَ فلان) أي: مثل ما أمر. و(عاملتُه حَسَبَ ما استحَقّ) أي: قَدْرَ ما استحق. قال الراغب في مفرداته، في مادة (قدر): ((والثاني بأن يجعلها على مقدار مخصوص ووجه مخصوص، حَسَبَ ما اقتضتِ الحكمة)). وفي مادة (قرأ): ((حَسَبَ ما ذكرت)). وفي الأغاني: ((حَسَبَ ما شرط في تصدير الكتاب)).

ولذا قُلْ: (فعلتُ ذلك بحَسَبِ رأيك، وعلى حَسَبِ رأيك، وحَسَبَ رأيك، وحَسَبَ ما رأيت)، كلُّه صحيح.

٢٠١. فعلتُ ذلك تَحَسُّباً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/١١)

الشائع لدى الكتّاب قولُهم: (احْتطت للأمر تَحَسُّباً من كل طارئ). ويَقصدون بذلك: احتطتُ للأمر حذراً من كلّ طارئ، أو تأهّباً لكل طارئ، أو احترازاً من كل حادث، أو تَوَقّياً وتحفظاً منه. ففي (الأساس): ((واحْترَزَ من العدوّ وتَحَرَّزَ: تَحَفَّظَ))، وفيه: ((وعليك بالتحفُّظ من الناس وهو التَّوَقّي)). وقال الشاعر: (حذار من رماحنا حذار).

فالكتّاب يأتون بـ (التحسُّب) على معنى الاحتراز أو الحذر أو التحفظ، وليس هو كذلك. فقد جاء (التَّحَسُّب) في اللغة لمعنيين متقاربين:

أولهما: (التعرّف)؛ تقول: (تحسَّبتُ الأمرَ أو الخبرَ) بمعنى تطلبته وتعرّفته. وعلى ذلك ما جاء في (الأساس): ((خرجا يتحسَّبان الأخبارَ: يتعرّفانها)). ومنه حديث بعض الغزوات: ((أنهم كانوا يتحسَّبون الأخبارَ، أي: يطلبونها)) كما جاء في (النهاية).

والمعنى الثاني للتحسب: تَوَقُّع الأمر وتَحَيُّنه، أي: تَطَلُّب وقته أو حينه. ومنه حديث الأذان: ((إنهم يجتمعون فيتحسَّبون الصلاةَ.. أي يتعرَّفون ويتطلَّبون وقتَها ويتوقَّعونه))، على ما جاء في (النهاية).

وإذا لم يكن في معاني (تحسَّب) ما يريده الكتّاب من معنى الاحتراز أو الحذر، لأنّ في الاحتراز أو الحذر توقعاً للمكروه وتخوفاً، واستعداداً له وتأهباً، فإن في (التحسُّب) معنى تَوقُّع الأمر.

ولذا تقول: (فعلتُ ذلك تحسّباً للأمر، لا منه).

قال صاحب (المفردات): ((الحَذَرُ: احتِرازٌ من مُخِيفٍ))، لذلك قيل: (الحَذِرُ المُتيقّظ المُتحَرِّز. وجاء في (الأساس): ((رجلٌ حَذِرٌ.. مُتيقّظ مُحْتَرِز. وحاذِرٌ: مستعِدٌّ)).

٢٠٢. ما كان كذا وكذا في حسابي

(من كتاب: لغة العرب)

ليس هذا من كلام الكتّاب، وإنما هو كلام الإمام الشريف المرتضى من أعلام اللغة في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري والنصف الأول من الخامس الهجري. وقد مَنَعَ مثلَ هذا الكلام الناقدُ في برنامجه اليومي، فقال: (في حسابي أن الأمرَ مفيدٌ: غلط، والصحيح: في حِسباني، بكسر الحاء، أنه مفيد). ولم يَزِدْ على ذلك. ولنا حول قوله هذا أمورٌ منها:

أولاً: قال الناقد بخطأ قول الكاتب: (في حِسابي أن الأمرَ مفيدٌ)، ولم يَذكر السببَ في ذلك. كأنّ أمرَ التخطئةِ والتصويب مباحٌ للناقد دون حاجة إلى شرح أو تبيين، أو أن الأمرَ من الظهور بحيث لا يَفتقر إلى كَشْفٍ أو تحقيق.

ثانياً: القائلُ بالمنع في الأصل هو الحريريُّ صاحب (درّة الغوّاص). وقد كثر الكلامُ في رَدِّ قوله. ومما قيل في هذا أن الحريريَّ نفسَه قد مَنَعَ ذلك ثم استعملَه فقال: ((لم يَكن يَخطر في الوَهْمِ ولا في الحساب)). وشرطُ المتابَعة أو المعارضة أن تكون بعد تدبر وتدقيق.

ثالثاً: (الحِساب) مصدرُ (حَسَبَ) كنصر. ومعناه في الأصل: العَدُّ. لكنه يأتي بمعنى التقدير. قال المرتضى في أماليه حول تفسير قوله تعالى: ﴿واللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشاءُ بغَيْرِ حِساب﴾ [البقرة ٢١٢ والنور ٣٨]: ((يرزق من يشاء بغير تقدير من المرزوق))، وأردف: ((كما يقول القائل: ما كان كذا وكذا في حسابي، أي لم أُؤمِّلْه، ولم أُقَدِّرْ أن يكون)). فأين الخطأ في قولك: (في حسابي أن الأمر مفيد) إذا كان معناه: (في تقديري أنه مفيد). وفي (مفردات الراغب) نحوٌ من هذا. وقال ابن بَرِّي اللغوي المشهور: ((يجوز أن يريد القائلُ بقوله: ما كان في حِسابي، أي: في مَحْسُوبي، أي: مَعْلُومي ومَظْنوني توسعاً)).

رابعاً: جاء (الحِساب) بمعنى الظن كـ (الحِسبان) بكسر الحاء، ذكره ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وأيّدَهُ الأزهريُّ في (التهذيب). وجاء (الحِسبان) بمعنى العَدِّ كـ (الحِساب)، كما ذكره (التهذيب) و(اللسان). فإذا صحّ هذا أو ذاك سقط الاعتراضُ من أصلِه.

فاستبان بذلك أن قولَك: (في حِسابي أن الأمرَ مفيدٌ)، صحيحٌ مستقيم لا شُبهةَ فيه لناظر.

٢٠٣. حَسّ وأحسّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٦)

(الإحساس) في الأصل إدراكُ الشيء بإحدى الحواس، كما في (التعريفات) للجرجاني، ويختلف النقّاد في صحة قولك: (حَسَسْتُهُ فهو مَحْسُوسٌ من المحسوسات). كما تقول: (أحْسَسْتُه فهو مُحَسٌّ من المُحَسّات).

ويتبين بالبحث أنك تقول: (أحْسَسْتُه وأحْسَسْتُ به، وحَسَسْته وحَسَسْتُ به). قال ابن القوطية: ((أحْسَسْتُ الشيءَ: رأيتُه أو سمعتُ حركته، وحَسَسْتُ به حَسّاً)). وقال في موضع آخر: ((أحْسَسْت به)).

وهكذا أثبتَ ابنُ القوطية (أحْسَسْتُه) و(أحْسَسْتُ به)، كما أثبت (حَسَسْتُ به)، لكنه أسقط (حَسَسْتُه)

وجَعَلَه بمعنى آخر. ونحو ذلك ما جاء في (المصباح) إذ قال: ((حَسَسْتُ الخبرَ من باب قَتَلَ فهو مَحْسُوس وتَحَسَّسْته: تَطَلَّبته، ورجلٌ حَسّاسٌ للأخبار))؛ فجعل (حَسَسْته) بمعنى آخر. قال الجواليقي في التكملة: ((فأما المَحْسوسات فمعناها المَقْتولات؛ يقال: حَسَّه؛ إذا قَتَلَهُ)). وأشار إلى ذلك ابن القوطية.

على أن ثمّة ما يَدلّ على صحة قولك: (حَسَسْته) بمعنى (أحْسَسْته)؛ قال الجاحظ في كتابه (التربيع والتدوير): ((كذلك الحَسَّاس، وكذلك المَحْسوس.. والنفْسُ الحَسّاسة: لا تدرك بشيءٍ من الحواسّ)). فقوله: (الحواسّ) هو جمع (حاسّة)، و(الحاسّة) في الأصل اسم فاعل مِن (حسّه)، وقوله (المحسوس) هو اسم مفعول من (حسّه) المتعدي أيضاً. فثبت بذلك صحة (حسّه) بمعنى (أحَسّه). وجاء في (نهج البلاغة ١٤٥/٢): ((ولا تدركُه الحَواسُّ فتَحُسُّه، ولا تَلْمَسُه الأيدي فتَمَسُّه)). وهو صريحٌ بجواز (حَسَّه) بمعنى (أحَسَّه) أيضاً، وجاء (حَسّاس) من ذلك بمعنى كثير الحس، كما جاء (حسّاس) بمعنى رقيق الحسّ من (حَسَسْتُ لَه) بالفتح، و(حَسِسْتُ لَه) بالكسر، بمعنى رققت له، كما جاء في (الإصلاح) لابن السِّكِّيت.

ولذا قُلْ: (هذا مَحْسوسٌ ومَحْسوسٌ به)، و(مُحَسٌّ ومُحَسٌّ به)، من المحسوسات أو المُحَسّات.

٢٠٤. حَسَم وخَصَم (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/١)

تقول: (حَسَمْتُ الشيءَ أحْسِمُهُ) بالكسر (حَسْماً) إذا قَطَعْتَه. و(حَسَمْتُ الشيءَ فانحَسَم) كقطعته فانقطع. ففي (المصباح): ((حَسَمَهُ حَسْماً من باب ضَرَبَ فانحَسَمَ بمعنى قَطَعَه فانقطع)). كما تقول: (حَسَمْتُ العِرْقَ) إذا قطعتَ دَمَه. ففي (القاموس): ((وحَسَمَ العِرْقَ: قَطَعَهُ ثم كَواهُ لئلا يَسيل دَمُهُ، وحَسَمَ الداءَ: قَطَعَهُ بالدواء))؛ أي: أزال أثره. ففي (المفردات): ((الحَسْمُ: إزالةُ أثر الشيء، يقال: قَطَعَهُ فحَسَمَهُ؛ أي: أزالَ مادّتَه.. وحَسْمُ الداءِ: إزالَةُ أثره بالكَيّ)). وقيل للسيف (حُسامٌ) بضم أوّله، لأنه قاطعٌ لما يأتي عليه، كما في (المصباح). وفي التنزيل: ﴿وأمّا عَادٌ فأُهْلِكوا بريحٍ صَرْصَرٍ عاتِيَةٍ سَخَّرَها عليهم سَبْعَ لَيَالٍ وثمانِيَةَ أيَّامٍ حُسُوماً﴾ [الحاقة ٦ و ٧]. قال الراغب في مفرداته: ((قيل: حاسِماً أثَرَهُم، وقيل: حاسِماً خَبَرَهُم، وقيل: قاطِعاً لِعُمْرِهِم)).

وتبين مما سبق أن معنى (الحسم) إنما يدور حول قَطْعِ الشيء وإزالةِ أثره.

ويقول الكتّاب حيناً: (عَمِدتِ الوزارةُ إلى حَسْمِ مبلغ كذا من رواتب المتخلِّفين)، فهل هذا صحيح؟

أقول: استعمالُ (الحَسْم) في هذا الموضع بعيد[1]، كما رأيت. وقد استعمل العرب (الاقتطاع) بدلاً من (الحَسْم)؛ ففي (القاموس): ((واقتطع من مالِهِ قِطْعَةً: أخذ منه شيئاً)). فالصحيح أن يقال: (عمدت الوزارةُ إلى اقتطاع مبلغ كذا..). فإذا أرادوا نقْصَ المال في

(١) ليس بعيداً جداً. فقد جاء في المعجم الوسيط: ((قَطَعَ الشيءَ: فَصَلَ بعضَه)). وجاء: ((اقْتَطَعَ من الشيء قِطْعَةً: فَصَلَها منه)). ثم إنّ (حَسَمَ) يعني (قَطَعَ) وهذا –كما نرى– قريب من ((اقتطع))!

مقابلة زيادته استعملوا (الوَضْعَ أو الحَطَّ) كما جاء في كتاب (مفاتيح العلوم) للإمام الخوارزمي، فأنت تقول: (وَضَعَ فلانٌ عن غريمه) إذا نقص ممّا له عليه شيئاً. و(الحطّ) كالوضع.

وقد يقول الكتّاب: (قام المصرفُ بخصْم مبلغ كذا) أي باقتطاع مبلغ كذا، ولا وجه له لأن (الخصومة) لا تعني غير الجدل والنزاع، و(الخصْم) مصدر. تقول: (خصَمْتُهُ خصماً) أي نازعتُه.

ولذا قُلْ: (اقتطَعَ مبلغَ كذا..)، ولا تقل: (حَسَمَ مبلغَ كذا..) أو (خَصَمَ مبلغَ كذا..).

٢٠٥. أحسن به وإليه

(نشرت بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤)

الشائع في لغة الكتّاب قولُ القائل: (أحْسَنَ إليّ فلانٌ) إذا ساق إليه جميلاً، كما يقال في ضده (أساء إليّ فلان). ويَندر أن يقولوا: (أحْسَنَ بي فلانٌ)، فهل في اللغة ما يُجيز ذلك؟ في الإجابة عن هذا السؤال أمورٌ أهمها:

أولاً: جاء في التنزيل: ﴿وقد أحْسَنَ بي إذْ أخْرَجَني مِن السِّجْن﴾ [يوسف ١٠٠]. وفي (الصحاح): ((أحْسَنْتُ إليه وبه)). فثبت بهذا جوازُ قولك: (أحْسَنْتُ إلى فلان) و(أحْسَنْتُ بفلان). ولا يكاد الكتّاب يستعملون الباء في تعدية الإحسان. ولكن ما تأويل هذه التعدية؟ ذهب الأئمة في ذلك مذهبين:

الأول: أن تقدير قولك: (أحْسَنَ بي): أحْسَنَ الصنعَ بي، ثم حُذِفَ المفعولُ لدلالة المعنى عليه، فيصير المعنى: أوقَعَ جميلَ صُنعِهِ بي. وإذا عَدّيْتَ بـ (إلى) يصير المعنى فيه: الإيصال، كأنه قال: أوْصَلَ إحسانَهُ إليّ، والمعنى متقارب، وإن كان تقديرُ كلٍّ منهما غيرَ تقدير الآخَر. وهذا ما أشار إليه الإمامُ أبو نزار المعروفُ بملك النحاة، في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي.

وأما الوجه الثاني: فتضمين (أحْسَنَ) معنى (لَطَفَ) وتعديته بالباء فيكون معنى (أحْسَنَ به): أحْسَنَ متلطِّفاً به. ويصح التضمين هنا إذا ثبت أن معنى الإحسان غير معنى اللُّطف. وحقيقة الأمر أن المعنيين مختلفان ولو تدانيا. فمعنى الإحسان: الإفضال، وهو أعمُّ من الإنعام، كما في (المفردات). أما اللُّطف فهو الرِّفق، كما في (النهاية) و(المصباح). فإذا أنت ضمّنت الإحسانَ معنى اللطف، فقد قصدت بذلك إلى معنى الإحسان عامّة، والإلحاح على ما يتسع له من اللطف خاصة. ولا شك أن الوجهَ الأولَ في تأويل أبي نزار أولَى وأجدر. قال أبو نزار: ((فليس ينبغي أن يُحْمَلَ فِعْلٌ على معنى فِعْل آخر - أي أن يُحْمَلَ على التضمين - إلا عند انقطاعِ الأسبابِ الموجبة لبقاءِ الشيء على أصلِه)).

ثانياً: جاء في التنزيل: ﴿وكان بالمؤمنين رَحيماً﴾ [الأحزاب ٤٣]، وأنت لا تقول: رَحِمَ به، فما تأويل الآية إذن. تأويل ذلك أن (رَحِمَ) قد ضُمِّن معنى (رؤوف)، فقيل (رحيم به) كما تقول (رؤوف به). وهذا ما ذهب إليه الإمام القرطبي في (تفسيره). لكن التضمين يقتضي أن يكون بين المعنيين تغايرٌ، فهل في

الرأفة ما ليس في الرحمة؟

أقول: في كلٍّ من الرأفة والرحمة رقّةٌ وإحسان، على أنّ الرأفةَ أبلغُ في الرقة، وأن الرحمة أبلغ في الإحسان، فأنت إذا كنت رؤوفاً لم تَقْسُ على ولدك في تربيته، **لأن الرأفةَ تمنع من القسوة**. على أنك قد تقسو على ولدك ولو كنتَ رحيماً، **لأن الرحمة لا تمنع من القسوة**، ففي (النهاية): «والرأفةُ أرَقُّ من الرحمة، ولا تكاد تقع في الكراهة، وأن الرحمة تقع في الكراهة للمصلحة». وفي (المفردات): «أن الرحمةَ منطويةٌ على معنى الرقة والإحسان» فإذا تعارضا غلب الإحسان. قال صاحب (المفردات): «والرحمةُ رقّةٌ تقتضي الإحسانَ المجرّدَ عن الرقة» أي إذا اقتضتِ الرحمةُ تجاوُزَ الرقّةِ تجاوَزَتْها ضماناً للإحسان، وانظر إلى معنى الرأفة في قوله تعالى: ﴿الزانِيَةُ والزانِي فاجْلِدُوا كلَّ واحدٍ منهما مِئةَ جَلْدَةٍ ولا تأْخُذْكُمْ بهما رَأْفَةٌ في دِينِ اللّه﴾ [النور ٢]. قال الزمخشري: «والمعنى أن الواجبَ على المؤمنين أن يتصلّبوا في دين اللّه، ويَستعملوا الجدَّ والمتانة فيه، ولا يأخذهم اللِّينُ والهوادةُ في استيفاء حدوده».

٢٠٦. حسناء وحسناوات

(نشرت بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧)

جاء (حَسْناء) صفةً للمرأة فقيل: (امرأةٌ حَسْناء) أي جميلة. و(حسناء) صفةٌ على (فَعْلاء)، و(فَعْلاء) مؤنثُ (أَفْعَل) في الأصل، لكنه لم يأتِ: (رجلٌ أحْسَن). ففي (اللسان): «قالوا: امرأةٌ حَسْناءُ، ولم يقولوا: رجُلٌ أحْسَن». ذلك أن (أحْسَن) صيغةُ تفضيل، لا صفة، ومؤنثه (الحُسْنَى) بضمٍّ فسكون.

ولكن ما جَمْعُ (الحَسْناء)؟

أقول: جاء في (اللسان): «وجَمْعُ الحَسْناء من النساء: حِسان». لكنه شاع جَمْعُ (حَسْناء) على (حَسْناوات)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إذا كانتْ (فَعْلاء) اسماً، فجَمْعُها (فَعْلاوات) كصحراء وصحراوات، وهكذا إذا كانت صفةً غالبة، أي كانت صفةً ثم استغنتْ عن موصوفها فعُومِلَتْ معاملةَ الأسماء كقولهم (الخضراء) اسماً للخضر من البقول، فجمعُها (خضراوات)، و(دكّاء) بتشديد الكاف اسماً للرابية فجمعُها (دكّاوات). وأضاف ابنُ مالك ما جاء على (فَعْلاء) وليس له (أَفْعَل) كقولك (امرأةٌ عَجْزاء) أو (دِيمَةٌ هَطْلاء) فإن (عَجْزاء وهَطْلاء) هنا لا مذكر لهما على (أفْعَل) بهذا المعنى إذ جاز جَمْعُ ما كان كذلك على (فَعْلاوات) أيضاً فقال: (نساءٌ عَجْزاوات، ودِيَمٌ هَطْلاوات). ولما كان (حَسْناء) من هذا القبيل، جاز جَمْعُها على (حَسْناوات) في مذهب ابن مالك.

أما ما كان من (فَعْلاء) صفةً خالصة مذكَّرُها (أَفْعَلُ) فلا يُجْمَع إلاّ على (فُعْل) بضمٍّ أوّله. وبحث هذا العدنانيُّ في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فذهب إلى أنّ ابنَ مالك قد أجاز جمع (فَعْلاء) الصفةَ على (فَعْلاوات) كخَيْفاء وخَيْفاوات وخِيف. وليس الأمر كذلك، ذلك أن (خَيْفاء) التي جُمِعَتْ على (خَيْفاوات) هي الصفةُ الغالبة، أي الناقةُ التي اتسع

جِلْدُ ضَرْعِها، أما (خَيْفاء) الصفةُ فجَمْعُها (خِيف) كقولك: (هذه نُوقٌ خِيف). فتأمل.

٢٠٧. حَشَا

(نشرت بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٧)

تقول: (حَشَوْتُ الفِراشَ حَشْواً، فالفِراشُ مَحْشُوٌّ) بفتح الميم وضمِّ الشين وتشديد الواو، بمعنى مَلأته فهو مَمْلُوء. وإذا أتى هذا في كلام الكتّاب قالوا: (حَشَيْتُ الفراشَ، فالفِراشُ مَحْشِيٌّ) بالياء، فهل لهذا وجه؟

أقول: لا مساغ لقولهم (مَحْشِيّ) بالياء، لأن الفعلَ بهذا المعنى بالواو، وقد نبّه على ذلك بعضُ الأئمة، قال أبو هلال العسكري في كتابه (التلخيص ١/٣٨٠): ((وتقول: قَطِيفَةٌ وزَلابِيَةٌ مَحْشُوَّة، ولا تقل: مَحْشِيَّة، والعامّةُ تقولُه خطأ)). والقَطِيفَةُ هنا نوعٌ من الحَلْوى، والجَمْعُ: قَطَائف، والزَّلابِيَةُ كذلك.

ومن الباب (احْتَشَى) بمعنى امْتَلأ، و(الاحْتِشاء): الامتلاء. ففي (الأساس): ((واحْتَشَى من الطعام، واحْتَشَتِ الرمّانةُ بالحبّ)). وفي (اللسان): ((والاحْتِشاء: الامتلاء.. وحَشَا الوسادَةَ والفِراشَ وغيرَهما يَحْشُوها حَشْواً: ملأها)). ويُستعمل الفعل مجازاً؛ ففي (اللسان): ((حُشِيَ الرجُلُ غَيظاً وكِبْراً، بالبناء للمجهول، كلاهما على المَثَل)).

وثمّة (الحُشْوَة) لما يَمْلأ الجوف، ويَلْفظها الكتّابُ بفتح الحاء، وهي بضمِّ الحاء وقد تكسر. ففي (الأساس): ((وأخْرَجَ القصّابُ حُشْوةَ الشاة، وهي ما في بطنها، وضَرَبَهُ فانتثرتْ حُشْوَتُهُ بضم الحاء وكسرها)). وفي (المصباح): ((والحُشْوَةُ بضم الحاء وكسرها: الأمعاء أيضاً)).

ولكن هل ورد (حَشَيْتُ) بالياء، وما معناه؟

أقول: جاء هذا، ومعنى (حَشَيْتُ) المتعدي: ضَرَبْتُ حَشَاهُ، كرَأَيْتُه إذا أصبتَ رِئَتَهُ، وأَنَفْتُهُ: ضَرَبْت أَنْفَهُ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَحَشَيْتُهُ حَشْياً: ضَرَبْت حَشَاهُ))، وفيه: ((وحَشِيَ حَشىً: وَجِعَهُ حَشاهُ)) بوزن رضي، وهو فعلٌ لازم. فتأمل.

٢٠٨. تحاشيت من كذا، لا: تحاشيته

(نشرت بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٤)

في لغة الكتّاب قولُهم: (تحاشَيْتُ مقابلةَ فلان لغضبه)، أو (تحاشيتُ المرورَ في هذا الطريق لخطره) بمعنى تجنَّبْتُ ذلك وابتعدت عنه. فهل في اللغة ما يسيغ ذلك ويسدّده؟

أقول: قد جاء (تحاشى) في كلام الكتّاب هاهنا متعدياً، وهو فعل لازمٌ يتعدى بالحرف تقول: (تحاشيتُ من مقابلةِ فلان لغضبه)، و(تحاشيتُ من المرور في هذا الطريق لخطره). وأصلُه أن تقول: (حاشيتُ فلاناً من كذا) إذا استثنيتَهُ؛ قال النابغة الذبياني:

وَلا أَرى فاعِلاً في الناس يُشْبِهُهُ
وَلا أُحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ

أي: لا أستثني من الأقوام أحداً. فمعنى (تحاشيت منه): حاشيت نفسي منه. وقد تقول: (تحاشيت عنه)، لأن في التحاشي معنى التنزّه أيضاً.

قال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب): ((بقي علينا أن ننظر في تعدية (تحاشَى).. وقياسُها أن تُعدّى بـ (عن) حملاً لها على تنزّه. فالأَوْلَى أن يقولوا: تحاشى عنه، لا: تحاشاه))، وأردف: ((ولا أرى مانعاً من تعديتها بنفسها حملاً لها على تجنّبه وتحاماه)).

أقول: لا وَجْهَ لحَمْل (تحاشَى) على (تجنّب) و(تحَامَى)، لأن لكلٍّ أصلاً لا بدّ أن يُرَدّ إليه. فالأصل في (تحاشيت): حاشيت نفسي، و(حاشى) يتعدى بالحرف، ولا يتعدى بنفسه.

ويقول الكتّاب في نحو ذلك: (تفاديتُ هذا الخطر). والصواب: (تفاديتُ من هذا الخطر)، لأن الأصلَ فيه: (فَدَيْتُ نفسي من الأسر) إذا أنقذتها من الأسر بالفداء؛ ففي (الأساس): ((فَدَيْتُ الأسيرَ وافْتَدَيْتُ أنا منه. ومن المجاز: تفادَى منه: تحَامَاه))، فالفعل يتعدى بالحرف إلى الشرّ الذي يُراد التخلص منه. وفي (خزانة الأدب) للبغدادي: ((تفادَى من كذا: تحاماه وانزوى عنه)).

وأنت تقول: (تحامَيْتُ فلاناً)، لأنك تقول: (حَمَيْتُ نفسي شرَّ فلان). قال ابن جني: ((ونحمد اللّهَ على أن حَمَانَاهُ))؛ فعدّى (حَمَى) إلى مفعولَين، فجاء (تحامى) متعدّياً إلى واحد، وهو الغالب.

٢٠٩. حصب

(حَصِبَ) بفتح فكسر، و(حُصِبَ) بضمٍّ فكسر للمجهول، و(حُصِّبَ جِلْدُهُ) بضمٍّ فكسر مع التشديد للمجهول أيضاً، (فهو حَصِبٌ) بفتح فكسر، و(مَحْصُوبٌ) و(مُحَصَّبٌ) بفتح الصاد المشددة، إذا أصابتْهُ (الحَصْبَة) بسكون الصاد وفتحها وكسرها.

أما قولُهم: (مُحَصِّبٌ) بكسر الصاد وتشديدها بصيغة اسم الفاعل فهو لَحْنٌ، لأنه يقتضي: (حَصَّبَ) على المعلوم، ولم يُسْمَع. ففي حديث مسروق: ((أَتَيْنا عبدَ اللّه في مُجَدَّرِينَ ومُحَصَّبين)) بفتح الدال والصاد المشددين بالبناء للمفعول، كما في (اللسان).

٢١٠. الحِصَّة

الشائع على الألسنة ضم الحاء فيها [الحُصَّة]، وهو لَحْنٌ، والصواب كسرها.

٢١١. حصل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧)

تقول: (حَصَلَ الشيءُ حُصُولاً) إذا بقي، و(حَصَلَ) كذلك إذا ثَبَتَ؛ ففي (اللسان): ((الحاصِلُ من كلِّ شيء: ما بَقِيَ وثَبَتَ، وذهبَ ما سواه)). وتقول: (تَحَصَّلَ الشيءُ) إذا تَجَمَّعَ وثَبَتَ، كما في (اللسان) أيضاً. وفي (المصباح): ((حَصَلَ الشيءُ حُصُولاً، وحَصَلَ لِي عليه كذا: ثَبَتَ ووَجَبَ، وحَصَّلْتُهُ تحصيلاً)) بالتشديد.

و(الحاصِلُ) اسمُ الفاعل من (حَصَلَ).

وثمة (المَحْصُول) وهو بمعنى (الحاصِل)؛ ففي (اللسان): ((والمَحْصُول: الحاصِلُ))، وفي (المصباح): ((وحاصِلُ الشيء ومَحْصُولُه واحدٌ)). وقيل في تأويل مجيء (المحصول) بمعنى (الحاصل) أن (حَصَلَ)

لازمٌ، ومنه: (حاصل)، ومتعدٍّ، ومنه: (محصول).

تقول: (حَصَلتُ الشيءَ حَصْلاً) بالتخفيف بمعنى (حصَّلته تحصيلاً) بالتشديد. وقد ثبت مجيءُ (حَصَلَ) متعدياً في شعر معتمد، كما في (الأساس)، وقيل كذلك إن (المحصول) مصدر (حَصَلَ) اللازم، وقد استُعمل استعمالَ اسم الفاعل، كما تقول: (رجل صَوْم) بمعنى صائم. وتقول: (هذا مَحْصُول كلامِهِ ومَحْصُول مرادِهِ) أي ما ثبت منه.

وجاء لناقد في كلمةٍ يومية قولُه: ((الفعل (حَصَلَ) يفيد معنى التمكُّن من الشيء وإحرازه: حصلت على كذا، هذا حاصل عملي، فلا يصح مثلاً القول: (ماذا حَصَلَ؟)، تقول: ماذا حدث وجرى...)).

أقول: لا صحّةَ لما جاء في كلمة الناقد، فأنت تقول: (حَصَلَ لي الشيء) إذا ثبت وتحقق، كما تقول (حَصَلَ لي أمرُ كذا) مجازاً إذا تحقق وجرى فعلاً.

فقولك: (ماذا حَصَلَ؟) صحيحٌ فصيح. وفي (بحر العوّام) للإمام الحنبلي الحلبي قولُهم: ((حَصَلَ لي الإياسُ مِن كذا)) بمعنى تحقق وجرى، وقال إن (الإياس) بمعنى اليأس. ويقول النحاة في قول القائل: (لولا رحمةُ اللّهِ لهلك الناس) أنه في تقدير: (لولا رحمةُ اللّه حاصِلَةٌ) أي ثابتة متحققة.

فصح بذلك قولك: (ماذا حَصَلَ؟)، و(حَصَلَ لي كذا)، ونحو ذلك. فتأمل.

٢١٢. أحصى (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٦)

تقول: (حَصَاهُ) كما تقول (أحْصَاهُ)، والمعنى مختلف. وقد يلتبس ذلك على الكتّاب، فقولُك: (حَصَيْتُ فلاناً) معناه: رَمَيْتُهُ بالحصى. تقول: (رَأَسَهُ) إذا ضَرَبَ رَأْسَهُ، وكَبَدَهُ ودَمَغَهُ وأذَنَهُ وأنَفَهُ ونابَهُ ومَعَدَهُ: إذا أصابَ ما سُمِّيَ بهذه الأحرف من الأعضاء. ومن ذلك (رَآهُ) إذا أصاب رِئَتَهُ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((حَصَيْتُهُ حَصْياً: رَمَيْتُهُ بالحَصَى)).

أما قولُك: (أحْصَيْتُ الشيءَ)، فمعناه عَلِمْتُهُ وعَرَفْتُ عَدَدَهُ. ففي التنزيل: ﴿وأحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن ٢٨]. وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأحْصَيْتُ الشيءَ عَرَفْتُ عَدَدَهُ وقَدْرَهُ)).

ويقول الكتّاب حيناً: (سُكانُ هذا الحيِّ مَحْصِيُّون) بفتح الميم وكسر الصاد، بعدها ياء مشددة على صيغة اسم المفعول من (حَصَاهُ) وهو خطأ، والصواب: (سكان هذا الحي مُحْصَوْن) بضم الميم وفتح الصاد وبعدها واو ساكنة على صيغة اسم المفعول من (أحْصَاهُ) فهو (مُحْصَى).

وقد اشتُقّ (الإحصاء) من (الحَصَى) أي صغار الحجارة، لأن العربَ إنما كانوا يَعُدّون أولَ أمرهم بالحصى. والواحدة من (الحَصَى): (حَصَاة)، لا (حَصْوة)، كما يقولُه بعض الكتاب، وجَمْعُهُ (حَصَيَات) بفتح الأول والثاني والثالث.

٢١٣. قوم حضور (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/١٠)

تقول: (حَضَرْتُ مجلسَ فلان حُضُوراً)، إذا شَهِدْتَهُ، و(حَضَرَ المسافرُ) إذا قَدِمَ من سفره. والكتّابُ

يَعـرفون ذلـك، لكـنهم إذا اسـتعملوا (الحُضُـون) في كلامهم، وهـو مصـدر، أنـزلوه حيـناً موضع الجَمْع فقـالوا: (كَـثُرَ الحُضُـورُ في مجلـس كـذا) أي: كـثر الحاضرون، فهل هذا صحيح؟

أقـول: جـاءت ألفـاظٌ معدودات للمصدر والجمع، ففـي (الصحاح): ((وقومٌ حُضُورٌ، أي: حاضِرون، وهو في الأصـل مصـدر)). ومـن ذلـك قولُهـم: (شَـهِدْتُ المجلسَ شُـهُوداً) إذا حَضَرْتَهُ، وجاء (الشُّهُود) جَمْعاً لــ (شـاهِد). ففي (الصحاح): ((وشَهِدَهُ شُهُوداً، أي: حَضَـرَهُ، فهـو شـاهِدٌ، وقـومٌ شُهُودٌ أي: حُضُورٌ، وهو في الأصـل مصـدر)). وهكـذا: راقِـدٌ ورُقُـود، وهـاجِعٌ وهُجُـوع، وحـالٌّ وحُلُـول، وقـاعِدٌ وقُعُـود، وجـالِسٌ وجُلُـوس. فالرُّقُود والهُجُوع والحُلُول والقُعُود والجُلُوس مصـادر أُنْزِلَـتْ مـنزلةَ الجموع. ففي الحديث: ((بينما نحـن جُلُـوسٌ عند رسول اللّـه ﷺ إذ طَلَعَ علينا رجلٌ شديدُ بياض الثياب..)). وقالوا: عَنَسَتِ المرأةُ عُنُوساً، مـن بـاب قَعَـدَ. وجـاء: امـرأةٌ عـانِسٌ ونسـاءٌ عُنُوس. وقـالوا: صَفَنَ الرجلُ صُفُوناً إذا قام، وصَفَنَ الفرسُ إذا وَقَـفَ عـلى ثـلاث، وجَمَعُوا (الصافِنَ) على (صُفُون). فتأمل.

٢١٤. المحاضرة (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢١)

يُـنكِرُ بعضُ اللغويين استعمالَ (المحاضرة) بالمعنى الـذي تُعْـرَفُ بـه الـيوم، ويَـرَوْن أن يحلّـوا مَحَلَّهـا (الخطـبة)؛ إذ لم يَجِـدوا في معـاني (المحاضـرة) في الأصل ما يسمح باستعمالها بالمعنى الشائع. فما الرأي في ذلك؟ في الإجابة عن هذه المسألة أمورٌ أهمها:

أولاً: أنكـر الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته) اسـتعمالَ (المحاضـرة) بالمعـنى المعـروف فقـال: ((ويَستعملون (حاضَرَ ومُحاضَرَة ومُحاضِر) بدل: خَطَبَ وخُطْبَة وخطيـب، وقـد عـمّ هذا الإبدال على ما فيه مـن الخطـأ. حـتى إنـك لـتراه دائراً في أفواه المتكلمين وألسـنة الخطـباء وأقـلام الكتّاب. فكأنهم يتوهّمون أن كـلمة (محاضـرة) أضخم لفظاً وأفخـم معنى من كلمة (خطبة) فيؤثرونها عليها في الاستعمال)).

أقـول: إذا كان أكثرُ الأدباء قد آثروا (المحاضرة)، فقد عَمَدُوا إلى ذلك لأنهم خَصُّوها بمعنى قصروه عليها ومَـازُوه مـن معـنى (الخطـبة). فهـم لم يَسـتحِبّوا (المحاضـرة) التماساً لضخامة اللفظ وفخامة المعنى كما ذكـر الأسـتاذ داغـر، بـل توخَّـوْه ابـتغاءَ دِقّة التعبير وإحكام المعنى.

ثانـياً: (الخُطْـبَة) عـند الأدبـاء هـي الكـلامُ الذي يَخطـب به الناس في شؤونهم العامة، أما (المحاضرة) فقـد أرادُوهـا للموضـوع الـذي يُحاضِـر بـه جماعـةَ المتعـلمين في ناحـية علمـية أو أدبـية. فهـم يقولـون: (ألقـى الزعـيمُ خُطبتَهُ السياسية الرائعة في بيان موقِفِهِ مـن الحكومـة)، كمـا يقولـون: (ألقى العالِمُ محاضرتَهُ العلمية الطريفة في المداواة بالأشعة)، أو (ألقى الأستاذ محاضـرتَهُ الشائقة في الأدب الجاهلي)؛ يريدون بذلك أن يميزوا (المحاضرةَ) من (الخُطْبَة).

ثالثاً: لم يكن للمحاضرة من المعنى ما غدتْ تؤدِّيه الـيوم، لكـن بيـنهما مـن المناسـبة والاتصـال، مـا هو

واضح. فقد أُنزلت المحاضرةُ قديماً مَنزلةَ المناظرة والمُساجَلَة الشعرية، ثم انتقلت إلى مجلس العلم والقضاء، فكان لها هذا المعنى أيضاً. قال صاحب (المفردات): ((وحاضرْتُهُ مُحاضَرَةً وحِضاراً إذا حاجَجْتُهُ، من (الحُضُور) كأنه يُحْضِرُ كلّ واحدٍ حُجَّتَهُ)). وقال الحريري في (مقامته القهقرية): ((فهزَّني لِقَصْدهم هَوَى المحاضرة واستجلاءُ حَقّ المناظرة)). وجاء في (الكامل) للمبرِّد: ((من أمثال العرب: خَيْرُ العِلْم ما حُوضِرَ به، يعني: ما حُفِظَ وكان للمذاكرة)). فليس غريباً على هذا استعمالُ المحاضرة للخطبة العلمية أو الأدبية التعليمية. ولا غضاضة في قول الكتّاب: (حاضَرَ فلانٌ بموضوع كذا). وقد حكى المبرد: ((خير العلم ما حُوضِرَ به)). وقد جاء في (الأساس) (مادة فرغ): ((وقال الأخطل للشعبي[1]: أنا أستفرغ من إناء واحد، وهو يَستفرغ من أوعية شتى: يريد سَعَةَ حِفْظ الشعبي، وكثرةَ ما حاضَرَ به)). فتأمل.

٢١٥. الحِضن (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٧)

في كلام الكتّاب قولُهم: (وجعلتِ الأمُّ طفلَها في حِضْنِها). وهو قولٌ سليم، إلا أن الكتّاب يلفظون (الحضن) بضم الحاء، و(الحِضن) في اللغة بكسر الحاء. ففي (المصباح): ((ورجُلٌ حاضِنٌ، وامرأةٌ حاضِنَةٌ، لأنه وصْفٌ مشتركٌ. والحَضانَةُ بالفتح والكسر: اسمٌ منه. والحِضْن: ما دون الإبْطِ إلى الكَشْحِ. واحْتَضَنْتُ الشيءَ: جَعَلْتُهُ في حِضْنِي، والجمع: (أحْضانٌ)، مثل حِمْلٌ وأحْمالٌ)).

ويتبين بهذا أنك تقول: (امرأةٌ حاضِنةٌ) بتاء التأنيث فرقاً بينها وبين (رجلٌ حاضنٌ). و(الحاضنةُ) التي تكفل الطفلَ وتربِّيه، و(الحاضنُ) المربِّي الكافِلُ أيضاً. و(الحِضْنُ) بكسر الحاء، والجمع: (أحْضانُ) كحِمْل وأحْمال. أما (الكَشْحُ) بفتح الكاف فهو ما بين الخاصرة وآخر الأضلاع.

وفي (الأساس): ((ولـه حاضِنٌ وحاضِنَةٌ يَرْفَعانِهِ ويُرَبِّيانِهِ، وهي حاضِنةٌ حَسَنَةُ الحَضانَة)). ومعنى (يَرْفَعانه) هنا يأخذانه ويَحْمِلانه. وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((حَضَنْتُ الصَّبيَّ حَضانةً: قُمْتُ بمَؤُونته وتربيته)).

ولذا قُلْ: (جَعَلَتِ الأمُّ الطفلَ في حِضْنها) بكسر الحاء، لا: ضمِّها.

(١) اللام هنا بمعنى (عن)! قال الشاعر:

كضرائر الحسناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها ... "حسداً وبُغْضاً" إنه لَدَمِيمُ

أي: قلن عن وجهها.

٢١٦. عَمَلٌ حاطٌّ من مكانته، لا: مُحِطٌّ منها

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتّاب حيناً: (هذا عَمَلٌ مُحِطٌّ بِشَرَفِهِ)، وصوابُه: (حاطٌّ لشرفه)، أو (حاطٌّ في شأنه)، أو (حاطٌّ من مكانته)، لأنه من: (حَطَّ الثلاثي).

٢١٧. حظي به (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢)

في العربية: (حَظِيَ يَحْظَى عند فلان) من باب تَعِبَ، (حُظْوَةً) بضم الحاء، وقد تُكْسَر: إذا حاز لديه

منزلةً ومكانـةً. والكـتّابُ إذا استعملوا الفعلَ قـالوا: (حَظِيتُ بكذا) إذا ظَفِرْتَ به، فهل هذا مستقيم؟

أقـول: أنْكَـرَ هذا بعضُ النقّاد –كاليازجي– وقالوا إنـه مـن استعمال العامّـة. واشـتدّ في إنكـاره الـرافعيُّ أيضـاً. لكـن يتبيّن بالبحث أنه جاء في كلام الشعراء، ولم ينكره أحدٌ عليهم؛ قال أبو نواس:

وما أحدٌ بزادِكَ منك أحْظَى
وما أحدٌ بذنبِك منك أشقى

وقد أورده المبرِّد في (الكامل) ولم يَعِبْه.

قال الفرزدق:

فَأَدرَكَها وَازدادَ مَجداً وَرِفْعَةً
وَخيراً، وأحْظَى الناس بالخَير فاعِلُه

وجـاء في أشـعار الفحـول كـأبي تمـام وبشار وأبي العـلاء. وقـال الزمخشري في (الأسـاس): ((حَظِيَ فلانٌ عـند السـلطان، وحَظِيَ بالمال. وتقول: ما حَلِيَ بطائلٍ ولا حَظِـيَ بـنائل)). فثبـت بهـذا صـحة قول القائل: (حَظِيَ به) بمعنى ظَفِرَ به.

أمـا قـولُ الكـتّاب حيـناً: (حَظَـوْتُ) أو (طَلَبْـتُ الحَظْوَى عند فلان)، فغير صحيح.

٢١٨. حفر (نشرت بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٦)

المشـهور في (حَفَرَ) أنه فعلٌ متعدٍّ، تقول: (حَفَرْتُ الأرضَ حَفْـراً) إذا أحْدَثْـتَ فـيها حُفْـرَةً. لكـنه يـأتي لازمـاً، تقـول: (حَفَـرَتِ الأسنانُ) إذا وَهَنَتْ. قال ابن القوطـية في (الأفعـال): ((وحَفَرْتُ البئرَ وغيرَها حَفْراً، بسكون الفاء، وحَفَرَ الفَمُ والأسنانُ: حَفَرَهُما الداءُ)).

ويقـول الكـتّاب حيناً: (مَـلأتِ الحَفْرِيّاتُ الأثرِيَّةُ بلـدةَ كـذا)، أو: (كَـثُرَتِ الحَفْـرِيّاتُ الأثـرية في بلـدةِ كذا)، فهل هذا صحيح؟

أقـول: في اللغـة: (الحُفْـرَة) بضـمٍّ فسـكون، و(الحَفِيرَة) بفـتحٍ فكسـر، أمـا (الحَفْـرِيَّة) مفـرد (الحَفْـرِيّات) فهـي مؤنـثُ (الحَفْرِيّ)، و(الحَفْرِيُّ) هو اللفـظ المنسـوب إلى مصـدر الفعـل وهـو (الحَفْـر)، ولا مغـزى لاتخـاذ (الحَفْـرِيّة) اسمـاً، وجمعِهـا عـلى (الحَفْرِيّات)، ولا محلَّ لـه في عبارة الكتّاب.

ولـذا كـان الصـواب أن يقولـوا: (مَـلأتِ الحُفَرُ أو الحَفائِـرُ الأثـرِيّةُ بلـدةَ كذا)، و(كَثُرَتِ الحُفَرُ والحَفائرُ الأثـريةُ في بلـدةِ كـذا). وقـد أنشـد بديـع الـزمان الهمذاني:

وخلّوا عن الدنيا وما جمعوا لها
وضمّتهُمُ تحت التراب الحفائر

والمعـنى أنهـم نـزحوا عـن هـذه الحـياة تـاركين أموالَهم وذخائرَهم التي استنفدوا أيامَهم في تحصيلها، فلما ذهبوا ضَمَّتْ أجسامَهم حُفَرٌ صغيرةٌ ضيِّقة.

ولـذا قُـلْ: (كَـثُرَت الحُفَـرُ والحَفائِـر)، ولا تقـل: (كثرت الحَفْرِيّات).

٢١٩. حَفِظَ الشيءَ (نشرت بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٥)

الشـائع أنـك تقـول: (حَفِظْتُ الشيءَ) إذا صُنْتَهُ، فالشـيءُ (محفـوظٌ) مَصُـون. فـإذا تعلـق الحِفْـظ بآخَـرَ قلـت: (حَفِظْـتُ لـه الشيءَ)، فالشيءُ (محفوظٌ لـه)، كمـا تقـول: (حَفِظْـتُ عليه الشيءَ)، فالشيءُ (محفوظٌ

عليه). قال الإمام زين العابدين في دعائه: ((اللهم احْفَظْ عليّ سَمْعِي وبَصَري إلى انتهاء أجَلِي))، أيْ: أبْقِ عليَّ سمعي وبصري وصُنْهُما عن كلِّ أذى.

ولكن هل تقول: (حَفِظْتُ على الشيء)؟

أقول: لم أرَ ذلك في معجم، لكنه جاء في كلام الفصحاء، فقد جاء في (نهج البلاغة): ((حافظاً على عهدك، ماضياً في تنفيذ أمرك)). فدلّ هذا على جواز قولك: (حفظتُ على الشيء). وجاء في (شفاء الغليل):

واحفظ على السرّ بإخفائه فإن للحيطان آذاناً

أما (حافَظَ) فالمشهور فيه قولُك: (حافَظْتُ على الشيء). ففي التنزيل: ﴿حَافِظُوا على الصَّلَوَات﴾ [البقرة ٢٣٨]. ولكن هل تقول: (حافَظْتُ الشيءَ)؟

أقول: جاء ذلك في كلام الفصحاء، قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وإذا حافَظْنا الحقوقَ وراعَيْنا الوسائلَ))، ولم أرَه في معجم. وذهب الشَّنْتَمريُّ إلى أنه على حذف الجارّ، وذلك في قول الشاعر: محافظة لهن أخا الذمام، قال: ((والمعنى: على أخي الذمام، فحذفَ الجارّ)).

٢٢٠. حَفِظَ له (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٩)

عابَ لغويٌّ معروف قولَ كاتب: (حقوقُ الطَّبْعِ محفوظةٌ للمؤلِّف). قال الدكتور جواد في كتابه (دراسات): ((والفصيح بل الصواب: محفوظةٌ على المؤلف)).

أقول: غريبٌ أن يَمنع الدكتور: (حَفِظَ له الشيءَ)، ويُوجبَ مكانَهُ: (حَفِظَ عليه الشيءَ). قال الدارمي: ((فتَحْفَظُ لي نَفْسَها أو تَذَر)). وقال صاحب (اللسان): ((ويقال: استحفظتُ فلاناً مالاً: إذا سألتَهُ أن يَحفظَه لك)). فاستعمال اللام في هذا الموضع قياسٌ منقاد لا حاجة به إلى حجة من سماعٍ أو دليلٍ من نصّ. وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وحَفِظَ لها وعليها مياهَها وبلادَها)). فعدّى باللام و(على).

ودلَّ بهذا أن لكلِّ تعديةٍ وجْهَةٌ ودلالة، فقولك: (حَفِظْتُ له الشيءَ)، معناه: أثبتُّه له بالصون والرعاية، وقولك: (حَفِظْتُهُ عليه)، معناه: حَبَسْتُهُ وأبْقَيْتُهُ عليه، ومَنعتُ من ضياعه وهلاكه، فهو أقوى. قال الإمام زين العابدين في دعائه: ((اللهم احفظْ عليَّ سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي))!

٢٢١. احتفظ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢)

ما يأتي على وزن (افْتَعَلَ) من الأفعال قد يكون لازماً، وقد يكون متعدياً. وتمييز (افتعل) اللازم من المتعدّي، يحتاج إلى مطالعةِ كثيرٍ من كتب اللغة. فمن (افتعل) اللازم مثلاً قولُك: (اجْتَرَأَ فلانٌ، واستتر، وانتحر، واحتجّ، وامتنع). ومن (افتعل) المتعدي قولُك: (اشتمَّهُ، واكتَسَبَهُ، واصطفاه، واقتاده، واقتطعه، وارتشَفَه، واشتفّه). لكن من الطريف أنه قد يأتي لازماً ومتعدياً معاً في بعض الأفعال، تقول: (اقْتَصَرَ واقْتَصَرَهُ، وارتبط وارتبطه، وانتدب وانتدبه، واحتشم واحتشمه، واشتاق واشتاقه).

أما (احتفظ)، فالمشهورُ أنه فعلٌ لازم، ففي

(الصحاح): ((يقال: احْتَفِظْ بهذا الشيء، أي: احْفَظْهُ)). وفي (الأساس): ((واحْتَفَظَ بالشيء وتَحَفَّظَ به، عُنِيَ به، واحْتَفِظْ بما أَعْطَيْتُكَ فإنّ له شأناً)).

والسؤال: هل يأتي (احتفظ) متعدياً كما أتى لازماً؟

أقول: جاء في (القاموس): ((واحْتَفَظَهُ لنفسه: خصَّها به))، فأتى متعدياً. ويقال في هذا المعنى: (اسْتَخْلَصَهُ)؛ ففي (الصحاح): ((واسْتَخْلَصَهُ لنفسه؛ أي: اسْتَخصَّهُ)).

ويتبيّن بهذا أن قولَ الكتّاب: (احْتَفَظَهُ لنفسه)، و(اسْتَخْلَصَهُ لنفسه) صحيحٌ مستقيم.

٢٢٢. تحفّظ

(نشرت بتاريخ ٤/٣/١٩٨٦)

الشائع أن تقول: (حَفِظْتُ الشيءَ) إذا صُنْتَهُ، فالشيءُ (محفوظ)، و(حَفِظَ له الشيءَ) فالشيءُ (محفوظٌ له)، و(حَفِظْتُ عليه الشيءَ) فالشيءُ (محفوظٌ عليه). وقلّما يَستعمل الكتّابُ: (حَفِظَ عليه الشيء). قال الإمام زين العابدين في دعائه: ((اللهم احْفَظْ عليَّ سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي)) أي: أبْقِ عليَّ سمعي وبصري وصُنْهُما من الأذى.

ولكن ثمّةَ (تَحَفَّظَ) بتشديد الفاء على زنة (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، ويَستعملُه الكتّابُ كثيراً في مثل قولِهم: (قد فعلتُ كلَّ ذلك تَحَفُّظاً من أمرٍ طارئ) أي احترازاً أو توقّياً، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك بعضُهم، وزعم أن استعمالَ (التحفّظ) بمعنى (الاحتراز) معروفٌ في الألسن الدارجة في عصرنا، غيرُ معروف في أصل اللغة.

أقول: الاستعمالُ صحيحٌ لا غبار عليه. ففي (الصحاح): ((التحَفُّظ: التيَقُّظ)). وفي (الأساس): ((وعليك بالتحفُّظ من الناس، وهو التوقي)). وفي رسالة ابن القارح: ((يَتحَفَّظُون من سَهْوٍ أو تَصْحِيفٍ أو غَلَط)). وفي المقامة الكوفية للحريري: ((ولا يتحفَّظ منه))، قال الشارح: أي يحترس.

فثبت بذلك صحّةُ قولك: (تحفَّظتُ من كذا) أي: احترزتُ منه.

٢٢٣. حفل

(نشرت بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٦)

تقول: (حَفَلَ يَحْفِلُ حَفْلاً وحُفُولاً وحَفِيلاً) كجلس يجلس، ومن معانيه: (حَفَلَ القومُ) إذا اجتمعوا، و(حَفَلَ اللبنُ في الضرع) إذا اجتمع وكثر، و(حَفَل الضرعُ) إذا امتلأ، فهو (حافِلٌ)، وجَمْعُه: (حُفَّلٌ) بضم الحاء وتشديد الفاء المفتوحة، و(حَوافِلُ). وتقول من ذلك: (جَمْعٌ حافلٌ) أي حاشد. كما تقول: (جَمْعٌ حَفِيلٌ) وهو وَصْفٌ بالمصدر، ومثلُه: (جَمْعٌ حَفْلٌ) بفتح فسكون.

ويأتي (حَفَلَ) متعدياً فتقول: (حَفَلْتُ الشيءَ) إذا جَلَوْتَهُ، وأصلُه (حَفَلَهُ): جَمَعَهُ، فكأنك إذا حَفَلْتَ الشيءَ؛ أي جَمَعْتَهُ وضَمَمْتَ بعضَه إلى بعض، فقد أبْرَزْتَهُ وأظْهَرْتَه. ففي (الأساس): ((هذا ثوبٌ يَحْفِلُ الوجهَ؛ أي: يُظْهِرُ حُسْنَهُ ويَجْمَعُه)).

وتقول: (احْتَفَلَ)، وهو لا يأتي إلا لازماً. فـ (احْتَفَلَ القومُ): اجتمعوا كـ (حَفَلوا)، و(احتفلَ الماءُ واللبن): اجتمع، و(احتفلَ الوادي بالسيل): امتلأ كـ (حَفَلَ).

ويلتقي (حَفَلَ) و(احتفلَ) في قولك: (حَفَلَ القومُ بالوافدين واحْتَفَلُوا بهم)، إذا أحْسَنُوا القيامَ بأمرهم واهتمُّوا بشأنهم. وأصلُه أنّ (حَفْلَ القومِ واحتفالَهم) أي اجتماعهم واحتشادهم، لا يكون إلا لِمُهِمّ.

أما قولك: (احْتَفَلَتِ العروسُ) إذا تزيّنت، فهو من (حَفَلْتُ الشيءَ) إذا أظهرت حُسْنَه.

٢٢٤. حَقَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠)

تقول: (حَقَّ الشيءُ حَقّاً) إذا وَجَبَ، و(حَقَّهُ): أَوْجَبَهُ؛ أي: جَعَلَهُ حَقّاً. ففي (القاموس): ((وحَقَّ الأمرُ يَحُقُّ ويَحِقُّ حَقَّةً بالفتح: وَجَبَ ووَقَعَ بلا شكٍّ، لازمٌ متعدٍّ)).

والمشهور أنه إذا وَجَبَ لك الشيءُ قلتَ: (حُقَّ لي كذا) ببناء (حَقّ) للمجهول. وهو مِن: (حَقَّ اللّهُ لك الأمرَ) أي جَعَلَهُ حَقّاً لك، أي مِن: (حَقَّهُ) المتعدي. و(الأمرُ حقيقٌ بي) أي جدير. وإذا وَجَبَ عليك الشيءُ قلتَ: (حَقَّ عليَّ كذا) ببناء (حَقَّ) للمعلوم. وهو من: (حَقَّ) اللازم. وهكذا إذا قلتَ: (حُقَّ) بالبناء للمجهول، أتْبَعْتَهُ (لك)، وإذا قلتَ: (حَقَّ) بالبناء للمعلوم، أتبعته (عليك)، كما يُفهَم مما جاء في (الأساس) و(اللسان). قال حسان بن ثابت:

بَكَت عَيني وَحُقَّ لَها بُكاها

وَما يُغني البُكاءُ وَلا العَويلُ

فقد جاءت (حُقَّ) فيه بضم الحاء مبنية للمجهول مَتْلُوَّةً باللام..

وفي كلام الكتّاب قولُهم: (أحقاً أنك ناجحٌ)، فهل يصح هذا؟ وما إعراب (حقاً) في مثل هذا الموضع؟ وما القول في همزة (أن) أمفتوحة أم مكسورة؟

أقول: مِن الأئمة مَن جَعَلَ (حَقّاً) منصوباً على الظرف، بتقدير (أفي الحق)، والدليل على ذلك قول الشاعر:

أَفي الحَقِّ أَنّي مُغرَمٌ بِكِ هائِمٌ

وأَنكِ لا خَلٌّ هَواكِ ولا خَمْرُ

ومن الأئمة مَن أخذ بالقياس فجعل (حقاً) منصوباً على المصدر بتقدير: (أحُقّ حقاً)، وقد ناب فيه المصدر عن الفعل.

أما همزة (أن) فمفتوحة، لأنك تريد (أحقاً نجاحُك)، ومتى كانت (أن) وما بعدها في تأويل المصدر كانت همزتُها مفتوحة.

وأما ما بعد (حقاً) فإنه يحتمل وجهين: الأول أن يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره الظرف، والتقدير (أفي الحق نجاحُك). والثاني أن يكون مرفوعاً بالفاعلية[1]، كما في (المغني) وشواهده.

وصَحَّ قولُك: (أحَقٌّ أنك ناجحٌ) بالرفع، وتقديره (أحَقٌّ نجاحُك) فـ(حَقٌّ) مرفوع على الخبر، و(نجاحُك) مرفوع على الابتداء.

٢٢٥. حَكَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/١٨)

إذا أجريتَ ظُفْرَك على ناحيةٍ من جسمك، فقد (حَكَكْتَه)، وفي المثل العربي: (ما حَكَّ جِلْدَكَ مثلُ

---

(١) المقصود بالفاعلية هنا: أن المصدر يعمل عمل فعله، ويكون "نجاحُك" هو الفاعل.

ظُفرك). ولكن إذا كان في الجسم ما يدعوك إلى حَكّه، فما الذي تقولُه للتعبير عن إحساسك هذا؟ أتقول: (حَكَّني جلدِي مثلاً فحَكَكْتُه)، كما يقولُه الكتّاب؟ أو (حَكَّني رأسِي فحَكَكْتُه) كما هو الشائع؟

أقول: هناك فرْقٌ بين: (حَكّ الجسمَ) والفعل الذي يُشعرك بحاجتك إلى الحَكّ، فيدعوك إليه. فأنت تقول: (حَكَكْتُ جسمي) إذا أجريتَ ظفركَ عليه، ولكنك تقول: (أحَكَّني جلدي) إذا دعاكَ هو إلى حَكّه إثرَ شعورك بحاجتك إلى الحَكّ، ففي (الأساس): ((ما حَكَّ جلدَكَ مثلُ ظفرك، وأحَكَّنِي رأسِي فحَكَكْتُه)).

فقول الكتّاب: (حَكَّنِي رأسِي أو جسمِي) خطأ، صوابُه: (أحَكَّنِي رأسِي أو جسمِي) بإضافة الهمزة.

هذا ويُستعمل (حكّ) مجازاً، ففي (الأساس): ((حَكَّ في صدري كذا، واحْتَكَّ فيه، وما حَكَّ في صدري شيءٌ منه: أي ما تخالَجَ)). وفي (النهاية): ((إذا حَكَكْت قرحةً دمّيتها)) أي: إذا أمَّمْتَ غايةً تقصّيتَها وبلغتَها، و(دميتها) معناه: أخرجتَ منها الدم، و(أمَّمْتَ الغايةَ) معناه: قصدتَها.

٢٢٦. حكم (من كتاب: لغة العرب)

في استعمال (حَكَمَ) مسائل أهمها:

أولاً: تقول: (حَكَمَ الأميرُ البلدَ) إذا احتكم فيه ومنعَه من الفساد. ولا تقول في هذا المعنى: (حَكَمَ الأميرُ على البلد) بل تُعَدّيهِ بنفسه. ومن هنا لفظ (الحاكم) بهذا المعنى، بل من هنا لفظُ (الحكيم)، فهو الذي (يَحْكُمُ) الأشياءَ بفتح الياء، أي يَمنعُها من الفساد أو يَستصلحها، أو (يُحْكِمُ) الأشياءَ بضم الياء، أي يُتْقِنها.

أما الأصل في قولك: (حَكَمَ الأميرُ البلدَ)، فهو قولُ العرب: (حَكَمَ الفرسَ وأحْكَمَهُ) بمعنى وَضَعَ عليه (الحَكَمَة). و(الحَكَمَة) بفتح الحاء والكاف: حلقةٌ تُوضَعُ في فَم الفرس، وتُحِيطُ بحنَكَيْهِ يُحْكَمُ بها فيَسْهُلُ قِيادُهُ. ومن ثَمّ يقولون: (فَرَسٌ مَحْكُومَةٌ ومُحْكَمَة). وفي (مفردات الراغب): ((حَكَمْتُ الدابةَ: مَنَعْتُها بالحَكَمَة، وأحْكَمْتُها: جَعَلْتُ لها حَكَمَة، وكذلك حَكَمْتُ السفينةَ وأحْكَمْتُها)).

ثانياً: تقول: (حَكَمَ القاضي لفلان أو حَكَمَ عليه) أي قضى، كما تقول: (حَكَمَ القاضي بينهم) أي قضى وفَصَلَ، ولا تقول في هذا المعنى: (حَكَمَ القاضي الرجلَ) كما يقول الكتّاب، بل تقول: (حَكَمَ له) إذا كان الحُكْمُ لمصلحته، و(حَكَمَ عليه) إذا كان الحُكْمُ في غير مصلحته. و(الحُكْمُ) هنا بمعنى القضاء. وفي أساس البلاغة: ((وحَاكَمْتُهُ إلى القاضي: رافَعْتُهُ، وتَحاكَمَا إليه واحْتَكَمَا، وهو يتولى الحُكُوماتِ ويَفْصِلُ الخُصُومات)).

٢٢٧. حَلَّ به وفيه (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٣)

تقول: (حَلَلْتُ بالمكان حُلُولاً)، و(حَلَلْتُ المكانَ) أيضاً، بحذف الجارّ، كما قال ابن القوطية. فإذا نزلتَ بالقوم قلتَ: (حَلَلْتُ بالقوم) بإثبات الجارّ، كما في (الأساس). وتقول إلى ذلك: (حَلَلْتُ بالدار)

والباء للظرفية. وحرف الظرفية الأول هو (في)، ويتميز هذا بأنه للظرفية بملابسةٍ متمكّنة، وملابسةُ الباء أقلُّ استقراراً واطمئناناً.

واسم المكان (المَحَلّ) بفتح الحاء، لأن المضارع (يَحُلّ) بالضم، وسُمِعَ (المَحِلّ) بالكسر أيضاً.

وتقول كذلك: (حَلَّ الحقُّ) إذا وَجَب وثَبت، فدلّ ذلك على أن الفعل يعني الاستقرار والثبوت. لكنك تقول: (حَلَلْتُ العقدةَ أحُلُّها) بالضم إذا فَكَكْتَها ونَقَضْتَها، و(حَلَّ فلانٌ من ميثاقه حِلاًّ)، و(حَلَّ مِن إحرامِهِ، وأحَلَّ منه) إذا خرج. فدلّ ذلك على أن الفعل يعني الحركةَ أيضاً. وقد ظهرتْ دلالةُ الحركة في مضاعَف الفعل إذ تقول: (حَلْحَلَهُ) إذا حَرَّكَهُ وزَحْزَحَه، و(تَحَلْحَلَ من مكانه) إذا تحرّك وتزحزح.

على أن ثمّةَ مقلوبَ الفعل وهو: (لَحَّ) و(ألَحَّ) وهو يدلُّ على اللُّصُوق والملازَمَة دون الزحزحة، ولكن جاء مضاعفُه (تَلَحْلَحَ)، فدلَّ على الثبوت وهو الأصل، ودلَّ على التزحزح أيضاً؛ تقول: (تَلحْلَحُوا) إذا ثبتوا، على الأصل، و(تَلَحْلَحوا) إذا تحركوا، خلافاً للأصل، فهو من الأضداد.

ومن الغريب أن يُنكِرَ باحثٌ في مجلة التراث العربي (تَلَحْلَحَ) بمعنى تزحزح، وأن يَعِيبَ على المعاجم الحديثة أنها أثبتتْ له هذا المعنى، ويذهب إلى أن قولَ ابن منظور: ((وتَلَحْلَحَ عن المكان: كتزَحْزَحَ)) إنما أُريد به أن (تَلَحْلَحَ) كتزحزح وزناً لا معنى.

أقول: (تَلَحْلَحَ) جاء بمعنى (تَزَحْزَحَ) حقاً، وقولُ ابن منظور يعني ذلك صراحة. وفي الاشتقاق لابن دُرَيد: ((واشتقاقُ (حَلْحَلَه) من الحركة، يقال: ما تحَلْحَلَ وما تَلَحْلَحَ في معنى واحد)). وجاء كذلك في كتب الأضداد، خلافاً لما زعمه الناقد، ففيها: ((و"تَلَحْلَحَ" حرفٌ من الأضداد؛ يقال: قد تَلَحْلَحَ الرجلُ إذا أقام، وتَلَحْلَحَ إذا زالَ وذهب))، وقيل في توجيه مجيء (تَلَحْلَحَ) بمعنى تَزَحْزَحَ، خلافاً للأصل، إنه منقولٌ من (تَحَلْحَلَ) بتقديم اللام وتأخير الحاء، و(تَحَلْحَلَ) يعني تَزَحْزَحَ أبداً. فتأمل.

٢٢٨. المحلّ والمحلّة

جاء في (المصباح) أن اسم المكان من (حَلَلْتُ بالمكان) إذا نزلت به: (المَحَلّ) بفتح الحاء، لأن مضارعَ الفعل: (يَحُلُّ) بضم الحاء، وهو المشهور. وقد سُمِعَ (حَلَّ يَحِلّ) بكسر الحاء في المضارع، فكان منه (المَحِلّ) بكسر الحاء. ويُشكل على الكتّاب جمع (المَحلّ) ما هو؟

أقول: جَمْعُ (المَحلّ) لِمَوْضِعِ الحُلُول (مَحالّ) بتشديد اللام قياساً، كما جُمِعَ (مَفْعل) على (مَفاعِل). وكذلك جَمْعُ (المَمَرّ) على (مَمَارّ) بتشديد الراء، و(المَقَرّ) على (مَقارّ) بتشديد الراء أيضاً. والشائع على ألسنة الكتّاب جَمْعُ (المحلّ) على (المحلاّت) بالألف والتاء، كما يَجمعون (الممرّ والمقرّ) على (الممرّات والمقرّات)، ولا وجه لذلك. فإذا كان مَجْمَعُ اللغة العربية بالقاهرة قد أجاز إلحاقَ التاءِ باسم المكان، فلا بدّ أن يَشترط فيه منع الالتباس، ذلك أن

(المَحَلّ) بمعنى، و(المَحَلَّة) بمعنى آخر؛ إذ هي المكان يَنزلُه القومُ، كما في (المصباح).

ولذا قُلْ: (المَحَالّ) جمعاً للمَحَلّ، و(المحلاّت) جمعاً للمَحَلّة.

٢٢٩. حلم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٩)

يخطئ الكتّاب حيناً في استعمال (حَلَمَ). فإذا قالوا: (حَلَمَ فلانٌ في نومه كذا وبكذا) وقصدوا به (الرؤيا) لفظوا (حلم) بكسر اللام. والصحيح أنه بهذا المعنى بفتح اللام لا بكسرها. ففي (الصحاح): ((الحُلْمُ بالضم: ما يَراه النائم، تقول منه: حَلَمَ بالفتح واحْتَلَمَ، وتقول: حَلَمْتُ بكذا، وحَلَمْتُه أيضاً.. والحِلْم بالكسر: الأناة؛ تقول منه: حَلُمَ الرجلُ بالضم: إذا صار حليماً، وتَحَلَّم: تكلَّف الحِلْمَ)). وفي (المصباح): ((حَلَمَ يَحْلُمُ من باب قَتَلَ حُلُماً بضمتين، أو إسكان الثاني تخفيفاً، واحْتَلَمَ: رأى في منامه رؤيا.. وحَلُمَ بالضم حِلْماً بالكسر: صَفَحَ وسَتَرَ، فهو: حَلِيمٌ)).

ويتبيّن بهذا أن (حلم) إذا كان معناه: رأى في منامه رؤيا، فهو بفتح اللام لا بكسرها، والمصدر (الحُلم) بضم الحاء واللام، أو ضم الحاء وسكون اللام. وإذا كان معناه: عَقَلَ أو صَفَحَ، فهو بضم اللام، والمصدر (الحِلْم) بكسر الحاء.

ولذا قُلْ: (استغضبني السفيهُ فحَلُمْتُ به أو حَلُمْتُ عنه) بضم اللام. وقُلْ: (حَلَمْتُ بأني نجحتُ في الامتحان) بفتح اللام، أو (رأيتُ في حُلمي أني نجحت) بضم الحاء في (حُلمي). ولا تقل: (حَلِمْتُ في نومي بالنجاح) بكسر اللام.

٢٣٠. الحلْوى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٨)

تقول: (حَلا الشيءُ في فمي يَحْلُو حَلاوَةً) كدَعا يَدْعُو، و(حَلِي الشيءُ في عيني يَحْلَى حَلاوَةً) كرَضِيَ يَرْضَى، قال الأصمعي: ((حَلِيَ في عيني بالكسر، وحَلا في فمي بالفتح))، ففرّق بينهما في الدلالة. وذهب الجوهري إلى أنك تقول: (حَلِيَ الشيءُ) بالكسر، و(حَلا الشيءُ) بالفتح، إذا أعجبك؛ ففي (الصحاح): ((ويقال: حَلِيَ فلانٌ بعيني بالكسر وفي عيني، وبصدري وفي صدري يَحْلَى حَلاوَةً: إذا أعجبك.. وكذلك: حَلا فلانٌ بعيني وفي عيني يَحْلُو حَلاوَةً)). كما تقول: (احْلَوْلَى الشيءُ واستحلَيْتُه)؛ ففي (الأساس): ((حَلا الشيءُ واحْلَوْلَى واستحْلاه)).

و(الحَلْوَى) مقصورة، بفتحٍ فسكون ففتح: كلُّ طعامٍ عالَجْتَه بحَلاوَة، وكذلك (الحَلْواء) ممدودة. وإذا أردتَ جَمْعَ (الحَلْوَى) جَمَعْتَها بالألف والتاء فقلتَ: (الحَلْوَيَات) بفتح فسكون ففتح وياء مخففة، والمشهور عند الكتّاب أنه (حَلَوِيَّات) بفتح الحاء واللام وكسر الواو وياء مشددة، كأنّ مفردَها (حَلَوِيّة)، وهذا خطأ؛ إذ ليس في اللغة (حَلَوِيّة)، وإنما هي (الحَلْوَى).

وإذا أردتَ جَمْعَ (الحَلْوَى) تكسيراً قلتَ: (الحَلاوَى) بفتح الواو؛ ففي (المصباح): ((وجَمْعُ المقصور أي الحَلْوَى: حَلاوَى بفتح الواو)).

أما (الحَلْوَاء) بالمد فجمعها بالألف والتاء (حَلْوَايَات) بفتحٍ فسكون وياء مخففة أيضاً، أما

جمعُها تكسيراً فهو (حَلاوِيّ) بكسر الواو وتشديد الياء، كصحاريّ بالتشديد. ففي (الأساس): ((وهو يُحِبُّ الحَلاوِيّ)) بكسر الواو وتشديد الياء. وقال صاحب (المصباح): ((والحَلْوَاء: التي تؤكَلُ تُمَدُّ وتُقْصَر، وجَمْعُ الممدود: حَلاوِيّ، مثلُ: صحراءَ وصَحَارِيَّ بالتشديد)). ولك أن تجمعَها على (حَلاوَى) بفتح الواو كصَحَارَى، و(حَلاوٍ) كصَحَارٍ.

ولذا قُلْ: (حَلْوَيَات) بياء مخفَّفة و(حَلْوَايَات) بياءٍ مخفَّفة أيضاً، و(حَلاوَى) بفتح الواو، و(حَلاوِيّ) بكسر الواو وتشديد الياء، و(حَلاوٍ) كصَحَارٍ، ولا تقل: (حَلَويَّات) بتشديد الياء.

٢٣١. الحمد للّه (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٣)

في كلام الكتّاب قولُهم: (الحمد للّه الذي نَجَحَ ابني)، وجملة (الحمدُ للّه) مبتدأ وخبر، وهي جملة اسمية إخبارية في اللفظ، إنشائية في المعنى، لكن الذي يؤخذ على عبارة الكتّاب أنه لا بدّ لاسم الموصول -وهو (الذي)- من صلة تشتمل على ضمير يعود إليه ويرتبط به فيتم به الكلام. تقول: (الحمد للّه الذي تمَّ بفضلِهِ نجاحُ ابني) أو (الذي كان بعونِهِ كذا وكذا).

قال تعالى: ﴿الحَمْدُ للّهِ الذي له ما في السماواتِ وما في الأرْضِ﴾ [سبأ ١]، و﴿الحَمْدُ للّهِ الذي نَجَّانَا﴾ [المؤمنون ٢٨]، و﴿الحَمْدُ للّهِ سَيُرِيكُمْ آياتِهِ﴾ [النمل ٩٣]. ويَصِحُّ أن تستغنِيَ عن اسم الموصول وعائدِهِ فتقول مثلاً: (الحمد للّه أنْ نجح ابني) أو (الحمد للّه إذ نجح ابني). قال الحريري في (درّة الغوّاص): ((ويقولون: الحمدُ للّه الذي كان كذا وكذا، فيحذفون الضميرَ العائد إلى اسم اللّه الذي به يتم الكلام)). وردّ الخفاجي في (شرح الدرّة) فقال: ((إن العائد يُحذف باطّرادٍ كثيراً)).

والصحيح أن حَذْفَ العائد جائزٌ في مواضعَ ليس هذا منها، ويُشترَطُ فيه ظهورُ المُراد، كقوله تعالى: ﴿لا أعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون ٢] أي: ما تَعْبُدُونَهُ، وقوله: ﴿فَاقْضِ ما أنتَ قاضٍ﴾ [طه ٧٢] أي قاضِيهِ، وقوله: ﴿ويَشْرَبُ مِمّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٣٣] أي: مما تشربون منه.

ومن ثم كان لا بدّ من قولك: (الحمد للّه الذي بعونِهِ نجح ابني)، أو: (الحمد للّه أنْ نجح ابني)، أو: (الحمد للّه إذ نجح ابني).

٢٣٢. الحَمَارَّة والصَبَارَّة

(حَمَارَّةُ القَيْظ) بتخفيف الميم وتشديد الراء، و(صَبَارَّةُ القَرّ) بتخفيف الباء وتشديد الراء. وفي ظَنِّ الكتّابِ أنهما على العكس، أي بتشديد الميم في (حمارة) وتشديد الباء في (صبارة). وقد تخفف الراء فيهما، لكنه لم يُنقَلْ تشديدُ الميم في الأولى، والباء في الثانية. وقد أشار إلى ذلك الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرة الكاتب). وجاء في (المزهر ٧٠/٢) للسيوطي: ((وقال ابنُ مكتوم.. جاءت أربعةُ أحرفٍ على (فَعَالّة) بتشديد اللام، لم يأتِ غيرُها فيما ذكَرَهُ الأصمعي، وهي: غَبَارَّةُ الشتاء حينَ تكون الأرضُ غبراءَ لا شيءَ

فيها، وحَمَارَّةُ القَيْظ، وصَبَارَّةُ البَرْد: شدَّتُهما. وألْقَى فلانٌ على فلانٍ عَبَالَّتَهُ، أي ثِقْلَهُ، قلت: زاد في (الصحاح): الزَّعَارَّة بتشديد الراء: شَرَاسَةُ الخُلُق)). وجاء لعليٍّ كرّم اللّهُ وجْهَهُ في (نهج البلاغة): ((فإذا أمرتُكُمْ بالسَّيْر إليهم في أيّام الصيف قلتم: هذه حَمَارَّةُ القَيظ، أمْهِلْنا يُسبَّخْ عنا الحرّ، وإذا أمرتُكُم بالسَّيْر إليهم في الشتاء قلتم: هذه صَبَارّة القُرّ أمهلنا ينسلخ عنا البرد..)). وعلى ذلك نصوص المعاجم. ومعنى يسبِّخ: يخفّف.

٢٣٣. الحَماس والخِصْب

(نشرت بتاريخ ٦/١١/١٩٨٨)

جاء في كلمةٍ لغوية لناقد قولُه: ((الخُصُوبَة والحَماس لم يُسمعا في الفصيح، فالمسموع الخِصْبُ والحَماسَة)).

أقول: أما (الخُصُوبَة) فلا وجه لها في العربية تقول: (خَصِبَتِ الأرضُ) بالكسر كتَعِبَتْ، و(خَصَبَتْ) بالفتح كنَفَعَتْ، والمصدر (الخِصْب) بكسرٍ فسكون. فالصحيح أن تقول مثلاً: (هذه الأرضُ تمتاز بخِصْبها)، لا (بخُصُوبَتِها). ومصادرُ الأفعال الثلاثية سماعيةٌ، فإذا لم يُسْمَع المَصْدَرُ فيها عُمِدَ إلى القياس. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((خَصِبَ المكانُ بالكسر خِصْباً بالكسر: كَثُرَ عُشْبُهُ وخيرُهُ)).. وفي (اللسان): ((وقد خَصِبَتِ الأرضُ بالكسر خِصباً بالكسر، وخَصَبَت بالفتح مثل: تَعِبَتْ ونَفَعَتْ خِصْباً بالكسر)). فالخِصْبُ بالكسر نقيضُ الجَدْب.. وتأتي الصفة منه على (خِصْب) بكسر أوّله، و(خَصْب) بالفتح، و(خَصِب) بفتحٍ فكسر، و(خَصِيب) بالياء.

أما (الحَمَاس) فهو صحيح خلافاً لما قاله الناقد، تقول: (حَمِسَ) بالكسر كتَعِبَ إذا جَشَعَ وهاجَ واهْتَزَّ، فهو (حَمِسٌ) بفتحٍ فكسر، و(حَمِيسٌ) بالياء، و(أحْمَسُ)، كما في (اللسان). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((حَمِسَتِ النارُ والحربُ بالكسر حَمَساً: تَوَقَّدَتا، وحَمِسَ الشرُّ: اشتدَّ، وحَمِسَ الرجلُ: شَجُعَ وأيضاً هاجَ وغَضِبَ)).

فـ (الحَمَس) بفتحتين هو المصدر، والاسم (الحَمَاسَة) كما في (الصحاح) و(اللسان). فـ (الحماسة) هي الشجاعة والمنع والمحاربة كما في (اللسان). ولكن إذا كانت معظم المعاجم قد اقتصرت على ذكر (الحَمَس) بفتحتين و(الحَماسَة)، فقد قال صاحب (التاج): ((الحَمَاسُ هو الشِّدَّةُ والمَنْعُ والمُحارَبَة)). وقال نحوَ ذلك في تعريف (الحماسة). وأثبت (الحَماس) صاحبُ معجم (المتن) أيضاً، وأقرَّ ذلك مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة، وأثبته في (المعجم الوسيط).

فصَحَّ بذلك: (الحَمَاسُ) و(الحَمَاسَةُ). والمتعدي من الفعل هو: (حَمَسَهُ) بالفتح، و(أحْمَسَهُ)، و(حَمَّسَهُ) بالتشديد، كما في (القاموس).

٢٣٤. حَمُق

(نشرت بتاريخ ٩/٥/١٩٨٦)

تقول: (حَمُقَ فلانٌ) بضم الميم، كما تقول: (حَمِقَ) بكسر الميم، والمَصْدر: (الحُمْق) و(الحَمَاقَة) كما في

(الأفعال) لابن القوطية، والصفةُ المشبهة من الفعل على المشهور: (أحْمَقُ)، والأنثى: (حَمْقاءُ)، والجمع: (حَمْقَى وحُمْقٌ).

ويقول الكتّاب حيناً: (فلانٌ حَمِقٌ) بفتح فكسر بمعنى (أحْمَق)، فهل هذا صحيح؟

أقول: القياسُ الشائع فيما كان من الفعل اللازم على (فَعِلَ يَفْعَلُ) كتَعِبَ يَتْعَبُ أن تأتيَ الصفةُ منه على (فَعِل) بفتحٍ فكسر كتَعِبٍ، إذا دلّ على داءٍ أو هَيَجان. وقد جاء (حَمِقٌ) بفتحٍ فكسرٍ صفةً مشبهةً مِن (حَمِقَ يَحْمَقُ) كغضِبَ يغضَبُ فهو غَضِبٌ، وفرِحَ يفرَحُ فهو فرِحٌ، وبطِرَ يبطَرُ فهو بَطِرٌ. فقول الكتّاب (فلانٌ حَمِقٌ) بمعنى (أحْمَق) صحيح.

أما قولُهم: (أحْمَق)، فهو من: (حَمُقَ) بضم الميم. ومِثل ذلك: (ماءٌ كَدِرٌ) بفتحٍ فكسر، مِن: كَدِرَ بالكسر، و(ماءٌ أكْدَرُ) مِن: (كَدُرَ) بالضم. وقد تأتي الصفتان من: (فَعِلَ) بالكسر، تقول: (شَعْرٌ شَعِثٌ وأشْعَثُ) مِن: (شَعِثَ) بالكسر، و(فلانٌ حَدِبٌ وأحْدَبُ) مِن: (حَدِبَ) بالكسر، وقد تأتي الصفتان من: (فَعُلَ) بالضمِّ كـ (خَشِنٌ وأخْشَنُ) مِن: (خَشُنَ) بالضم.

٢٣٥. حمل (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩)

تقول: (حَمَلْتُ المتاعَ حَمْلاً) من باب ضَرَبَ، فأنا (حامِلٌ)، وفي المبالغة (حَمّالٌ) بتشديد الميم.

و(الحِمْل) بكسر أوّله: ما يُحْمَلُ على الظَّهْر ونحوِه، وجَمْعُه: (أحْمالٌ وحُمُولٌ)، كما في (المصباح).

و(الحَمْل) بفتح أوّله: ما يُحْمَلُ في البَطْن، والجَمْعُ: (حِمالٌ) بكسر أوّله، و(أحْمالٌ) أيضاً.

ونحوُ (حَمْل المرأة): حَمْلُ الشجر للثمر، والسحاب للماء، فهو مفتوحُ الحاء. قال صاحب (الكلّيات): «كلُّ متصل فهو حَمْل بالفتح، وكلُّ منفصل فهو حِمْل بالكسر». وإذا حَبِلَتِ المرأةُ فهي (حامِلٌ). ولكن أتقول: (حَمَلَتْ ولداً) أم (حَمَلَتْ بولد)؟

أقول: يجوز الوجهان، ففي (اللسان): «وإنما جاز: حَمَلَتْ به، لما كان في معنى علقت به..».

ويُشْكِلُ على الكتّابِ قولُهم: (حمولة) بفتح الحاء أو ضمِّها.

تقول: (الحُمُولَة) بالضم جَمْعُ (حِمْل) بالكسر، ودخلت الهاء توكيداً لتأنيث الجمع. فـ (الحُمُولَة) بالضم إذاً هي (الحُمُولُ) أو (الأحْمالُ).

أما (الحَمُولَة) بالفتح فهي الدابةُ التي يُحْمَلُ عليها، وهي صفةٌ غالبة استغنتْ عن موصوفها، تقول: (حَمُولَة)، ولا تقول: (دابَّةٌ حَمُولَة)، قال المرزوقي: «ولا يَجري على الموصوف، فلا يُقال: دابّةٌ حَمُولَة».

فـ (الحَمُولَةُ) بالفتح إذاً كلُّ ما احْتُمِلَ عليه من الحَيِّ من حِمارٍ أو غيره، سواء كانت عليه الأحْمالُ أو لم تكن، كما جاء في (الكلّيات).

٢٣٦. حمل، احتمل (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩)

تقول: (حَمَلْتُ المتاعَ أحْمِلُهُ) بالكسر (حَمْلاً).

و(الحِمْل) بالكسر: ما يُحْمَلُ على الظَّهْر ونحوه. والجَمْعُ: (أحْمالٌ وحُمُولٌ).

و(الحَمْلُ) بالفتح: ما يُحْمَلُ في البطن، والجمعُ: (حِمالٌ) بالكسر.. و(أحْمالٌ)، وهو: حَمْلُ المرأة ونحوُه، كحَمْل الشجر للثمر، والسحاب للماء.. وكلُّه بفتح الحاء.

وقد جاء في كلمةٍ يوميّة لناقدٍ أن معنى (الاحتمال) مقصورٌ على معنى (الحَمْل) في مثل قولك: (احْتَمَلْتُ هُمُومِي)، أما التعبير به عن إمكان الحدوث في مثل قولك: (هذا أمر مُحْتَمَل) أي: ممكنُ الوقوع فلا وجه له. فما صواب المسألة؟

أقول: جاء في (المصباح): ((واحْتَمَلْتُهُ على (افتعلت) بمعنى حَمَلْتُه.. والاحْتِمالُ في اصطلاح الفقهاء والمتكلّمين يجوز استعمالُه بمعنى الوَهْم والجَواز فيكون لازماً، وبمعنى الاقتضاء والتضَمُّن فيكون متعدياً مثلُ: احْتَمَلَ أن يكونَ كذا، واحْتَمَلَ الحالُ وُجُوهاً كثيرة)).

والصحيح أن استعمال (الاحتمال) بهذا المعنى المجازي شائعٌ قديم؛ فأنت تقول: (احْتَمَلْتُ هُمُومي) إذا اتسع صدرُك لها ولم يَضِقْ بها. كما تقول: (يَحْتَمِلُ الأمرُ وجوهاً كثيرة) إذا اتسع لها ولم يَضِقْ بها أيضاً. وفِعْلُ (الاحتمال) يبقى متعدياً، ولو بدا لازماً في بعض الأحيان؛ فقولك: (هذا أمر مُحْتَمَلٌ) معناه: ممكنُ الوقوع، و(مُحْتَمَلٌ) هنا بفتح الميم الثانية، وهو اسمُ مفعول من فِعْل متعدٍّ. وهو نحوُ قولك: (هذا أمرٌ متوقَّع) بفتح القاف المشدَّدة. ولو كان فِعْلُهُ لازماً لاستوجَبَ حالُه أن يَتصلَ به ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور كقولك: (هذا مَنفورٌ منه، والأمرُ منوءٌ به، والحرمُ مَطُوفٌ حولَه، والكاذب مُستهانٌ به) وهكذا..

وفي (نهج البلاغة ٢٣٨/٣): ((لا تَظُنَّنَّ بكلمةٍ خرجتْ من أحدٍ سُوءاً، وأنتَ تَجِدُ لها في الخير مُحْتَمَلاً)). و(المُحْتَمَل) بفتح الميم الثانية مصدرٌ كـ (الاحتمال) أي: وأنت تجد أنها تَحْتَمِلُ الخيرَ. ومن كلام الجاحظ في رسائلِه: ((وما لا يَحْتَمِلُ أن يُحْدِثَهُ إلا الخالقُ سبحانه وتعالى)). وفي (الأساس): ((وهذه الآيةُ تَحْتَمِلُ الوجهين)). وفي تعريفات الجرجاني: ((الاحتمال.. يراد به الإمكان الذهني)). فتأمل.

٢٣٧. حمّالة الحطب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩)

تقول: (حَمَلَ فلانٌ الشيءَ يَحْمِلُهُ) بالكسر (حَمْلاً، فالشيءُ مَحْمُول)، كما جاء في (اللسان). واسم الفاعل: (حامِلٌ)، وجَمْعُه: (حَمَلَةٌ) بفتحتين، واسم المبالغة: (حَمّالٌ) بالتشديد. وتقول مجازاً: (حَمَلْتُ فلاناً على الأمر) إذا أغرَيْتَهُ به، و(حَمَلْتُ عليه في الحرب حَمْلَةً)، و(حَمَلْتُ عليه حَمْلَةً مُنْكَرَةً) إذا شدَّدتَ الهَجْمَةَ عليه. وتقول: (حَمَلَ فلانٌ على بني فلان) إذا أرَّشَ بينهم، أي أفْسَدَ بينهم وهَيَّج، وجاء في التنزيل: ﴿وامْرَأَتُهُ حَمّالَةَ الحَطَبِ في جِيدِها حَبْلٌ مِن مَسَدٍ﴾ [المسد ٤ و ٥]. فما الذي قالَهُ المفسِّرون في شرح (حَمّالَةَ الحَطَب)؟

أقول: جاء في (البحر المحيط) لأبي حيان:

((و"حَمَّالَةَ" في قراءة الجمهور خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لـ "امرأته"... و"فعّال" بالتشديد أحد الأمثلة الستة، وحُكْمُها كاسم الفاعل. وفي قراءة النصب، والنصب على الذم)). ويتبيّن بذلك أنّ (حَمّالَة) قُرِئت بالنصب والرفع، وأنها اسم مبالغة على (فَعّال) وقد أُلْحِقَ به تاءُ التأنيث. وفَسَّر (حَمّالَة الحَطَب) بقوله: ((كانت تمشي بالنميمة، ويقال للمَشّاء بها: يَحْمِل الحَطَب بين الناس، أي يُوقِدُ بينهم النائرة..)) أي العداوة.. وأضاف: ((حَمّالُو الحَطَب هم الوُشاة..)). وفَسَّرَهُ بالظاهر فقال: ((إنها كانت تَحْمِلُ الحطبَ؛ أي ما فيه شوكٌ لتؤذيَ بإلقائه في طريق الرسول ﷺ)).

وجاء لناقدٍ في كلمةٍ يومية: (حَمّالَة: صيغةُ اسم المبالغة.. والتاءُ ليست للتأنيث بل للمبالغة، كما تقول في واسع العلم: عَلاّمة).

أقول: لا صحّةَ البَتّةَ لهذا، فـ (حَمّالَة) مؤنث (حَمّال)، والتاء للتأنيث، كما جاء في (البحر المحيط)، وكتب التفسير، والمعاجم. فتأمل.

٢٣٨. حمّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٤)

تقول: (أحَمَّهُ اللّهُ) إذا ابتلاه بـ (الحُمَّى) بضم الحاء وميم مشددة بعدها ألف للتأنيث على (فُعْلَى)، فهو (مَحْمُوم) على غير قياس. كما تقول: (حُمَّ الرجل) بضم الحاء وتشديد الميم، بالبناء للمجهول، فهو (مَحْمُوم) أيضاً. و(الحَمِيم): الماءُ الحار. و(اسْتَحَمَّ الرجلُ): اغتسل بالماء الحَمِيم؛ أي الحار، ثم كَثُرَ حتى اسْتُعْمِلَ للاستحمام في كلِّ ماء. ويَنبوع الماء الحار هو: (الحَمَّة) بفتح الحاء لا كسرها كما يظن الكتّاب. ففي (النهاية): ((الحَمَّة بفتح الحاء وتشديد الميم: عينُ ماءٍ حارّ يَستشفِي بها المرضى)). وتُجْمَعُ (الحُمَّى) على (الحُمَّيات).

ويقول الكتّاب حيناً: (أُصيبَ فلانٌ بالحُمَّة) بضم الحاء وتشديد الميم المفتوحة، ويَجْمعونها على (الحُمّات)، فهل هذا صحيح؟

أقول: في (اللسان): ((الحُمَّى والحُمَّة بتشديد الميم المفتوحة، عِلَّة يَسْتَحِرّ بها الجسمُ)). فثبت بذلك قولُك (الحُمَّة) و(الحُمّات) أيضاً، ولكن لا يقال في (الإبل) إلاّ (الحُمَّى). أما (الحِمَّة) بكسر الحاء، فهي المَنِيَّةُ والعَرَقُ.

٢٣٩. استحمّ وتحمّم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢)

(اسْتَحَمَّ) بتشديد الميم بوزن (اسْتَفْعَلَ)، معناه في الأصل: اغتسل بالحَمِيم، و(الحَمِيم) هو الماءُ الحار، وعُمِّمَ معناه فأصبح يُقصد به الاغتسال عامّةً. ففي (الصحاح): ((والحَمِيمُ: الماءُ الحار.. وقد اسْتَحْمَمْتُ: إذا اغتسلت به، هذا هو الأصل، ثم صار كلُّ اغتسال اسْتِحْماماً بأيِّ ماءٍ كان)).

وقد جاء من المتعدي قولُك: (أحْمَمْتُ جَسَدِي وحَمَمْتُهُ) بالتخفيف إذا غَسَلْتَهُ. ففي (اللسان): ((وقد أحَمَّهُ وحَمَّهُ: غَسَلَهُ بالحَمِيم)). وقلّما يَستعمله الكتّاب.

وهم يقولون حيناً: (تَحَمَّمَ فلانٌ) بوزن (تَفَعَّلَ)

بالتشديد بمعنى اغتسل. فهل لقولهم هذا وجهٌ من العربية؟

أقول: لا وَجْهَ لذلك، فقد جاء (حَمِمْتُ) بالتخفيف و(تَحَمَّمْتُ) بالتشديد بمعنى صِرْتُ أسْوَدَ، و(حَمَّمَهُ) بالتشديد بمعنى سَوَّدَهُ. ففي الاشتقاق: ((سُمّي حِمّاناً لأنه يُحَمِّمُ شَفَتَيْهِ، أي يُسَوِّدُهُما)). وفي (اللسان): ((والأحَمُّ: الأسْوَدُ من كلِّ شيء.. وقد حَمِمْتُ حَمَماً وتَحَمَّمْتُ)).

ولذا قُلْ: (حَمَمْتُ جَسَدِي وأحْمَمْتُهُ) إذا غَسَلْتَه، و(اسْتَحْمَمْتُ) إذا اغْتَسَلْت، ولا تقل: (تَحَمَّمْتُ) بهذا المعنى.

٢٤٠. حَمَى (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٢)

تقول: (حَمَيْتُ صاحبي) إذا وَقَيْتَهُ من أذىً، و(حَمَيْتُ القومَ) إذا نَصَرْتَهُم على أعدائهم، والاسمُ (الحِمايَة). والشائعُ تعديةُ الفعلِ إلى مفعولِهِ الثاني بالحرف، تقول: (حَمَيْتُهُ من الهلاك). ففي (المصباح): ((حَمَيْتُ المكانَ من الناس حَمْياً، من باب رمى.. مَنَعْتُهُ عنهم، والحِمايَةُ اسمٌ منه)).

وتقول: (احْتَمَيْتُ منه) أي اتَّقَيْتُهُ. ففي (الأساس): ((واحْتَمَى الرجلُ من كذا: اتّقاه)). وجاء: (حَمَيْتُ عن الرجل) بمعنى حَمَيْتُه أيضاً. ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((ويقال حَمَيْتُ الحقيقةَ، وحَمَيْتُ عن الحقيقة)) أي دفعت عنها. ويسأل الكتّابُ: هل يتعدّى (حَمَى) إلى مفعولين فيقال: حَمَيْتُهُ الأذى والهلاكَ؟

أقول: جاء ذلك، ومنه الحديث: ((إذا أحَبَّ اللّهُ عبداً حَمَاهُ الدنيا)) أي حَمَاهُ من شُرُورها. وجاء في أشعار الهُذليين: ((يَحْمِي الصريمةَ إحْدانُ الرجال لَه))، قال الشارح: الصريمة: اسم موضع، و(إحدان الرجال) الذي انفرد منهم. وقال الأخفش: ((يَحْمِي الصريمةَ إحدان الرجال، كقولك: حَمَيْتُ الدارَ اللصَّ)) أي: حَمَيْتُ الدارَ من اللصِّ.

ولذا قُلْ: (حَمَيْتُهُ من الأذى)، و(حَمَيْتُهُ الأذى)، و(حَمَيْتُ عنه) إذا دَفَعْتَ عنه.

٢٤١. تحامى وتفادى

تقول: (تَحامَيْتُ شرَّهُ) إذا تَوَقَّيْتَهُ. ففي (القاموس): ((تَحامَاهُ الناسُ: تَوَقَّوْهُ واجْتَنَبُوهُ)). وفي (الخصائص) لابن جني: ((تَحامَيْتُ منه ما تَحامَتِ العرب)). وفي (رسائل البديع الهمذاني): ((ويَتَحامَى من أخلاق الشيخ.. تعاطي الشرب..)). وهو يتعدى بالحرف أيضاً. ففي (مقامات الهمذاني): ((قد كانت تَحامَتْ عن ذلك الطريق)) أي: تباعدت. فصحّ بذلك قولُك: (تَحامَيْتُهُ وتَحامَيْتُ عنه).

ولو عُدْتَ إلى الثلاثي لقلتَ: (حَمَيْتُهُ)، و(حَمَيْتُهُ الشيءَ)، و(حَمَيْتُ عنه)، كما مرّ بنا. ولكن هل تقول: (تَفادَيْتُهُ) كما يقولُه الكتّاب؟

أقول: الصواب: (تَفادَيْتُ منه)، ولو عُدْتَ إلى الثلاثي لقلتَ: (فَدَيْتُ الرجلَ من الأسر)، لا: (فَدَيْتُهُ الأسرَ). فتأمل.

٢٤٢. الحُنكة

(الحُنْكَة)، و(الحُنك) بضم الحاء، و(الحِنك) بكسرها: للتجربة والبَصَر بالأمور. والكتّاب يَلفظون (الحنكة) بكسر الحاء، وهو لَحْن.

وتقول من ذلك: (رجلٌ حَنيكٌ)، و(حُنُكٌ) بضم الحاء والنون، و(مُحْتَنِكٌ) بضم الميم وفتح التاء وكسر النون، و(مَحْنُوكٌ) بفتح الميم، و(مُحْنَكٌ) بضم الميم وفتح النون، و(مُحَنَّكٌ) بضم الميم وفتح النون المشددة، و(مُحْتَنَكٌ) بضم الميم وفتح التاء والنون، كما في (اللسان) و(التاج).

٢٤٣. حَنَى

(نشرت بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦)

تقول: (حَنَى الرجلُ قامَته حَنْياً) بالياء: إذا عَطَفَها ومالَ بها، كما تقول: (حَنا الرجلُ قامَتَهُ حَنْواً) بالواو أيضاً، وكلاهما صحيح. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وحَنَوْتُ العودَ وحَنَيْتُهُ حَنْواً وحَنْياً: عَطفْتُهُ)).

على أن الكتّابَ إذا عَرَضُوا لهذا المعنى قالوا: (أحْنَى الرجلُ قامَتَهُ) بالهمزة، فهل هذا صحيح؟

أقول: لم يردْ في اللغة (أحْناهُ)، وإنما جاء: (حَناهُ يَحْنِيهِ)، و(حَناهُ يَحْنُوهُ)، و(حَنَّاهُ يُحَنِّيه) بتشديد النون، كما في (اللسان). وهي أفعال متعدية.

وجاء من اللازم: (انحنى العودُ) بوزن (انْفَعَلَ)، و(تَحَنَّى العودُ) بتشديد النون بوزن (تَفَعَّلَ)؛ ففي (الأساس): ((انحنى ظَهْرُهُ وتَحَنَّى)). وقالوا: (امرأةٌ حَنْياءُ الظَّهْرِ)، و(رجلٌ أحْنَى الظَّهْرِ) إذا كان في ظَهْرهما احْدِيداب.

ومن المجاز قولُهم: (حَنَتِ الأمُّ على طفلِها تَحْنُو حُنُوّاً) بتشديد الواو، إذا عطفتْ عليه وأشفقتْ، و(حَنَتْ على طفلها تَحْنِي)، و(أحْنَتْ عليه تُحْنِي)، و(حَنَّتْ على طفلِها) بتشديد النون، و(تَحَنَّتْ) بتشديد النون أيضاً. كما جاء: (تَحَنَّنَتْ على الطفل)، كلُّ ذلك في (اللسان).

ولذا قُلْ: (أحْنَتْ عليه) بمعنى عَطَفَتْ، ولا تقل: (أحْنَتْهُ) بمعنى عَطَفَتْهُ.

٢٤٤. احتاجه واحتاج إليه

إذا عدنا إلى المعاجم وجدنا أن العرب قد دَرَجوا على تعدية ما صِيغ من هذه المادّة بالحرف، فقالوا: (احْتَجْتُ إليه)، و(بي حاجَةٌ إليه)، و(ما أحْوَجَنِي إليه). على أني رأيتُ كثيراً من البُلَغاء قد عَدَّوْا (احْتاجَ) بنفسه. فقد قال الإمام الشافعي مثلاً: ((لو احْتَجْتُ بَصَلَةَ ما تَعَلَّمْتُ مسألة)). والشافعيُّ ممن استظهَرَ القرآنَ، وقد عُرِفَ بالفصاحة وحُسْن البيان.

وقال الشريف الرضيّ في رثاء ابن جنّي:

وَما احتاجَ بُرداً غَيرَ بُردِ عَفافِهِ
وَلا عَرْفَ طِيبٍ غَيرَ تِلكَ الخَلائِقِ

وهو راسخ القدم في الكتابة والشعر. وقال يوسف البَلَوي صاحب (ألف باء) في بيتٍ له:

يحتاجه القارئُ والسامعو
ن، الكلُّ منهم راغبٌ في المزيد

وقال ابن عنين:

(أنا) كـ (الذي) أحتاجُ ما يَحتاجُهُ

فَاغنَم ثَوابي والثناءَ الوافي

أي (أنا) كالاسم الموصول (الذي) يَفتقر إلى الصلة فيتطلّبها.

وقد جاء (احتاجه) في كلام الإمام الصبّان في كتابه (إسعاف الراغبين)، والهُوريني اللغوي في (ديباجة القاموس)، فما الرأي في تخريج تعدية (احتاج) بنفسه، خلافاً لما جاء في المعاجم؟

الرأي عندي أن يُحْمَل قولُهم (احتاجه) على التضمين. ومعنى التضمين أن تُشْرِبَ فِعْلاً معنى فِعْل آخر فتعدِّيه تَعدِيَتَهُ. والغرض منه أن تَجْمَعَ للفعل المُشْرَبِ معناهُ الأصليّ ومعنى الفعل الآخر. فإذا قلتَ: (احْتَجْتُ إلى المال) قصدتَ أنكَ افتقرتَ إليه، ولا شيءَ غير ذلك. فإذا أشْرَبْتَهُ أو ضَمَّنْتَهُ معنى (تَطَلَّبْتُهُ أو الْتَمَسْتُهُ) فعدّيته بنفسه كما يتعدّى هذان الفعلان، كان معنى قول الشافعي «لو احْتَجْتُ بَصَلَة ما تَعَلَّمْتُ مسألة» أنه لو احتاج إلى بصلة فالْتَمَسَها أو تَطَلَّبَها وشُغِلَ بذلك، لَمَا تَعَلَّمَ مسألة. وكذلك معنى قول الشريف الرضيّ: «ما احتاجَ بُرْداً» أي: ما افتقرَ إلى ما يلتمسه غير بُرْد عفافه. وهكذا قول ابن عنين (أنا كالذي)، أي إنه مفتقر إلى الصلة يَتطلّبها كما يَتطلّبُ اسم الموصول صِلَتَه. وكذا الحُكْمُ في الباقي.

وعلى هذا كان قولُكَ: (احْتَجْتُ الأمرَ) صحيحاً بهذا المعنى. وإلاّ فهل يَفُوتُ الشافعيَّ أو الشريفَ الرضيّ أن (احتاج) يتعدّى بالحرف.

وقد بحث هذا الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات)، فاعتدّ الخطأ في هذا الاستعمال قديماً، ثم ختم كلامَهُ بقوله: «وبَعدُ، فقد ذَهَبَ ذاهبٌ إلى التضمين في هذه المادة، وحديثي عن المنهج العربي، وللتضمين بحث آخر».

أقول: ما الذي دفع هؤلاء الفصحاء إذاً إلى تعدية الفعل بنفسه، وهم يعلمون أنه يتعدّى بالحرف؟ فإذا كان ذلك مما اضطروا إليه في الشعر، فقد جاء كذلك في النثر. وقد بحث هذا اللغوي أحمد فارس الشدياق في كتابه (الجاسوس على القاموس) فخرَّجَ تعديةَ الفعل بنفسه، على الحذف والإيصال. لكنّ أحداً لم يَقُلْ بقياسِ هذا الباب، كما قالوا بقياس التضمين. فتأمل.

٢٤٥. الحاجة والحوائج

(نشرت بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٨)

تقول: (حُجْتُ أحُوجُ) بمعنى: احْتَجْتُ، ومنه (الحاجَة) لِمَا يُحْتاجُ إليه. وقد اعتاد الكتّابُ أن يَجمعوا (الحاجة) على (حوائج)، وأنكر ذلك بعضُ الأئمة كالأصمعي والحريري، وتَبِعَهُما من المُحْدَثِين الناقدان داغر والمنذر.

وعندي أنه لا ينبغي أن يُرْكَبَ في النقد المَرْكَبُ الصَّعْبُ وفي الأمر مُتَّسَعٌ ومَنْدُوحَة. فالأكثرون على أن (حوائج) في الأصل جَمْعُ (حائِجَة) على القياس، ثم خففوا (حائجة) إلى (حاجَة) وبَقِيَ الجمعُ (حوائج) على الأصل.

وجاء (الحائجة) بمعنى (الحاجة). قال الخفاجي في (شرح درّة الغوّاص): ((و"حاجة" عند الخليل كما في العين، أصلُها "حائجة"، فلهذا جُمِعَتْ على "حوائج"... وقالوا "حائجة" مسموعةٌ عن العرب)). وقال ابن الحنبلي في (بحر العوّام): ((ومن ذلك قولُهم (حوائج) في جَمْعِ (حاجة) على غير قياس)). قال الجوهري: ((كأنهم سمعوا (حائجة). قال: وكان الأصمعي يُنْكِرُهُ ويقول: هو مُوَلَّد، وإنما النكرة لخروجه عن القياس، وإلا فهو كثير في كلام العرب)).

فما حُجّةُ النقّاد اليوم في إنكاره، ومقالةُ الجوهري: ((وهو كثير في كلام العرب))! وقد جاء في الحديث ((استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان))، و((اطلبوا الحوائج إلى حِسان الوجوه)). وقال سيبويه: ((تَنَجَّزَ فلانٌ حوائجَهُ: استنجَزَها)). وقد جَرَتْ به ألسنةُ كثير من الفصحاء. ونظيرُ (الحاجة): (العادة)، وقد جُمِعَتْ على (عوائد). قال صاحب (التاج): ((ومن جُمُوع العادة: عوائد. ذكره المصباح وغيره))، وأردف: ((وهو نظير "حوائج" في جَمْعِ "حاجة")). وفي (تهذيب الألفاظ) لابن السِّكِّيت: ((جَمْعُ (حاجة): حاجات، وحاجٌ، وحَوائج، وحِوَج بكسر ففتح)).

٢٤٦. أحار (من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول: (لم يُحِرْ جواباً)، من الرباعي، أي: لم يَنْبِسْ. والكتّابُ يَحكونه بهذا المعنى من الثلاثي فيقولون: (لم يَحُرْ) بضم الحاء، وهو وَهْمٌ. قال ابن سِيدَه في (المخصَّص): ((حارَ إلى الشيءِ وعنه: رَجَعَ، وكُلُّ شيءٍ تَغَيَّر من حال إلى حال، فقد حار. وحارَتِ الغُصَّة: انحدرت، وأحارَها صاحبُها. وأحَرْتُ عليه جوابَه: رَدَدْتُه)). قال الحارث بن حِلِّزَة اليَشْكُري:

لا أرى مَن عَهِدْتُ فيها فأبكي الـ
ـيوم دَلهاً وما يُحِير البُكاءُ

وقال الأخطل:

هلاّ رَبِعتَ فتسألَ الأطلالا
ولقد سألتُ فما أَحَرْنَ سؤالا

٢٤٧. التحوير (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥)

يُستعمل (التحوير) عند الكتّاب بمعانٍ تدور حول التعديل والتغيير والتبديل والتنقيح، يقولون: (حَوَّرْتُ الموضوعَ أو المقالَ فجعلتُه موضوعاً أو مقالاً آخر). وليس (التحوير) في اللغة كما تراءى لهم، فمعنى (التحوير) في العربية هو: التبييضُ آناً، والتدوير آناً آخر. فقد جاء في (المصباح): ((وحَوَّرْتُ الثيابَ تَحْويراً: بَيَّضْتُها، وقيل لأصحاب عيسى عليه السلام حَوارِيُّون لأنهم كانوا يُحَوِّرُون الثيابَ؛ أي: يُبَيِّضُونها، وقيل الحَوَارِيّ: الناصر..))، وأردف: ((واحْوَرَّ الشيءُ: ابْيَضَّ وزناً ومعنى)). وجاء في (الأساس): ((في عَيْنِها حَوَرٌ بفتح الواو، واحْوَرَّتْ عَيْنُها؛ أي: ابيضّت.. ودقيقٌ وخبزٌ حُوَّارَى بضم الحاء وتشديد الواو.. وامرأةٌ حُوَّارِيّة بتشديد الياء، ونساءٌ حُوَّارِيّات: بيض)) وأردف: ((وحَوَّرَ القُرْصَ: دَوَّرَهُ بالمِحْوَر)). وعلى ذلك نصوص المعاجم.

ولـذا كـان قـولُ الكـتّاب: (حَـوَّرْتُ المقالَ) بمعنى أدخلتُ عليه التعديلَ أو التغييرَ أو التبديلَ أو التنقيحَ خطـأً صوابُهُ: عَدَّلْتُ المقالَ ونقّحتُهُ وأبْدَلْتُ منه مقالاً آخر وهكذا. وقد غمد مجمعُ اللغة بالقاهرة، مع ذلك، إلى إقـراره (عـام ١٩٨٦) بالمعـنى الشـائع، مشـتقاً (حَـوَّرَهُ) بالتشديد من (حارَ الشيءُ) إذا تغيَّرَ من حال إلى حال. ولا أرى وجهاً لذلك، فكلُّ ما ذكرتْهُ المعاجمُ المعـتمَدَة مـن معـاني (حـارَ) إذا صحَّ الاشـتقاق، هـو (الرجوع والبعث والتردد والنقص..). فتأمل.

٢٤٨. يدور الأمر حول كذا، لا: يتمحور

(نشرت بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٤)

شـاع في كـلام الكتّاب قولُهم: (ويَتَمَحْوَرُ هذا الأمرُ حـول كـذا)، وهـم يَعْنُونَ به: (ويَدور هذا الأمرُ حول كـذا)، وكـأنّهم قد اشتقوا (تَمَحْوَرَ) من (المِحْوَر) بكسر المـيم على وزن (مِبْرَد)، وهو الخطُّ أو العودُ الذي يُدارُ حولَـه. وقـد ثبـت أن العربَ قد اشتقُّوا من اسم العين المُشتق فقـالوا: تمـنْطَقَ وتمدْرَعَ وتَمَسْكَنَ وتَمَنْدَلَ. وقد ذهب كثير من الأئمة إلى أن الأصلَ في الاشتقاق حذفُ الـزيادة فيقال: (تَنَطَّقَ وتَدَرَّعَ وتَسَكَّنَ..) بحذف الميم، عـلى وزن (تَـفَـعَّـلَ) بتشديد العين. على أن منهم من أجـاز إثـبات الزيادة فقال ابن جنّي في (الخصائص): ((فـتَحَمَّلُوا فـيه تَبْقِـيَةَ الـزائد مـع الأصـل في حـال الاشتقاق، كلُّ ذلك تَوْفيةً للمعنى)).

فـإذا قلتَ: (تَمَسْلَمَ فلانٌ)، فُهِمَ أنه أصبح مُسلِماً، ولا يُفهـم ذلـك إذا قلـت: (تَسَلَّمَ) بحـذف الميم ويَقَع اللَّـبْس. ولكـن مـا الـذي قَصَـده العـربُ مـن قولِهـم: (تَمَنْطَقَ وتَمَدْرَعَ وتَمَسْكَنَ وتَمَسْلَمَ)؟

الـذي قصـدوه مـن (تمـنطق): اتخذ المِنْطَقَة، ومن (تَمَدْرَعَ) اتخـذ المِدْرَعَـة، خلافـاً لما قصده الكتّاب من (تَمَحْوَرَ الأمر)، فهم لم يقصدوا أنه (أصبح مِحْوَراً) بل عَنَوْا به: (دارَ حول المحور).

ولذا قُلْ: (يَدُورُ الأمرُ حول كذا)، لا: (يَتَمَحْوَر).

٢٤٩. حاز الشهادة

(نشرت بتاريخ ٢/٣/١٩٨٤)

يقـول الكـتّاب: (حـاز فلانٌ على الشهادة)، و(أنا حائـزٌ عـلى شـهاداتٍ عالـيةٍ)، وهـو مـن الأخطـاء الشائعة. فـ (حاز الشيءَ) بمعنى ضَمَّه. وموضع الخطأ في كلامهـم هـو تعديـة (حـازَ) بـ (على)، وهو يتعدى بنفسـه. تقـول (حـاز فـلانٌ الشـهادةَ)، و(أنـا حائـزٌ شـهاداتٍ عالـيةً)، كمـا تقـول: (حُـزْتُ العقـارَ والمالَ والإرثَ). قـال ابـن القوطـية: ((وحـاز الشيءَ حَوْزاً.. ضَـمَّهُ إلى ملكـه)). وفي (الأساس): ((حازَ المالَ واحْتازَهُ لنفسـه، وعلـيك بحِيَازَةِ المال)). وفي (اللسان): ((وكلُّ مَـن ضَـمَّ شـيئاً إلى نفسـه مـن مـال.. فقـد حَازَهُ حَوْزاً وحِـيازَة)). وأنـت تقـول: (حـاز فـلانٌ الشـيءَ إلـيه واحتازه إليه)، كما تقول: (ضمّه إليه).

هذا ومن مادة الفعل قولُك: (انحاز فلانٌ إلى فلان) بمعـنى انضـمَّ، وكذلك قولُك: (تَحَيَّزَ فلانٌ إلى فلان)، ومـثلُهُما (تَحَـوَّزَ) ففـي (اللسـان): ((والـتَّحَـوُّزُ والتحَـيُّـزُ والانْحِياز بمعنى)) أي بمعنى واحد.

ومن مادة الفعل أيضاً: (الحَيِّز) بفتح الحاء وتشديد الياء المكسورة، وهو بمعنى: الناحية أو ما يَشغلُه الجسم من الفراغ، وهو يُجْمَعُ على (أحْيَان). فإذا تَحَيَّزْتَ إلى فئةٍ فقد صِرْتَ إلى حَيِّزها.

أما (الحَوْزة) بفتح الحاء فهي: الناحية والحِمَى. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: فلانٌ يَحْمِي حَوْزَةَ الإسلام)).

ولذا قُلْ: (حَازَهُ)، لا (حَازَ عليه).

٢٥٠. حاش وحوّش

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٠)

(حاشَ حَوْشاً) إذا ضَمَّ وجَمَعَ. ففي (اللسان): ((حُشْنَا الصيدَ حَوْشاً.. أخذناه من حَوَالَيْه لنصْرِفَهُ إلى الحِبالَة وضَمَمْناهُ. وحُشْنَا عليه الصيدَ والطيرَ حَوْشاً.. وحُشْتُ الإبلَ: جَمَعْتُها وسُقْتُها)). ويقال من هذا: (احْتَوَشَ القومُ فلاناً أو على فلان): تجمّعوا حولَه. ففي (اللسان): ((احْتَوَشَ القومُ فلاناً: جَعَلُوه وَسَطَهُم، واحْتَوَشَ القومُ على فلان: جَعَلُوه وَسَطَهُم)).

وتقول العامة من ذلك: (حَوَّشَ) بتشديد الواو إذا جَمَعَ، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في (اللسان) أيضاً: ((قال الأزهري: حَوَّشَ بالتشديد إذا جَمَعَ)). فثبت بهذا صحّةُ استعمال (التَّحْويش) بمعنى (التجميع).

وفي كلام العامة أيضاً: (الحَوْش) بفتح الحاء، لِمَا حَوْلَ الدار، فهل هو عربي؟

أقول جاء في (القاموس): ((والحَوْشُ: شِبْهُ الحظيرة)). و(الحظيرة): ما يُحاط بشيءٍ من شجر أو قصب ليُحْظَرَ به عليه. ففي (المصباح): ((ويقال لما حُظِرَ به على الغنم وغيرها من الشجر لِيَمْنَعَها أو يَحْفَظَها: حَظِيرة)). فصحّ بذلك (الحَوْش) بفتح الحاء لما حول الدار.

٢٥١. حاط وأحاط

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٦)

في اللغة: (حاطَ). وهو يأتي لازماً بمعنى (أحاطَ)، تقول: (أحاطَ القومُ بالبلد إحاطَةً): استداروا بجانبه، وتقول منه مجازاً: (أحاطَ به عِلْماً) أي تَقَصَّى فيه. وتقول: (حاطُوا به)، كما في (المصباح).

وهو يأتي متعدياً، تقول: (حاطَهُ) إذا أحدق به واستدار، ومن ذلك (الحائط)، كما تقول مجازاً: (حاطَهُ يَحُوطُهُ حَوْطاً وحِيطَةً وحِياطَةً) إذا حَفِظَهُ وتعهّده، كما في (اللسان).

ويَسأل الكتّاب: هل يأتي (أحاطَ) متعدياً كما جاء لازماً؟

أقول: ليس في المعاجم ما يشير إلى ذلك، لكنه جاء متعدياً في كلام الفصحاء. ففي (نهج البلاغة): ((أَلْبَسَكُمُ الرياشَ وأَرْفَغَ لكم المَعاشَ، وأحاطَ بكم الإحصاء))؛ أي أَوْسَعَ لكم المعاشَ، وجَعَلَ الإحصاء حائطاً حولَكم. وممّن نبّه عليه الخفاجي في (شفاء الغليل).

وقال صريع الغَواني:

إن كان ذنبي قد أحاطَ بحُرْمَتي
فأحِطْ بذنبي عَفْوَكَ المأمولا

فأتى بـ (أحاطَ) لازماً ومتعدياً.

فثبت بذلك قولك: (أحاطَ به)، و(أحاطَهُ)، وقولك: (حاطَ به) و(حاطَهُ).

٢٥٢. أُعْلمكم بكذا، لا: أُحيطكم علماً بكذا

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتّاب: (أُحيطكم علماً بكذا)، فيُخْطِئون؛ ذلك أنهم يأتون بالإحاطة في غير موضعها. فهم يريدون بتعبيرهم هذا مجرّدَ الإعلام والإخبار، فلا يناسبُه معنى الإحاطة. ومن ثم كان الصواب أن يقولوا: (أُعْلِمكم بكذا، أو أُخبركم، أو أُنبئكم).

أما قولُ الناقد في برنامجه أن الصوابَ: (أرجو أن تُحِيطوا به علماً)، فليس هو الوجه، وإنما تُستعمَل الإحاطة فيما يَستوجب الإحصاءَ والعِلْمَ بالشيء من جميع جوانبه، وليس هنا موضعه.

٢٥٣. حَافَةُ الوادي (نشرت بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٤)

(الحافَة) في اللغة: الناحية والجانب. وهي إذا جاءت في كلام الكتّاب نطقوا بها بتشديد الفاء، والصواب أن تكون بتخفيف الفاء كالحاجَة بتخفيف الجيم. ففي (المصباح): ((حافَةُ كلِّ شيءٍ ناحيتُهُ، والأصل: حَوَفَة بفتح الحاء والواو، مثل قَصَبَة، فانقلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها، والجمع: حافَات. وحافَتا الوادي: جانباه)). وفي (اللسان): ((الحافَة والحَوْف بفتح الحاء وسكون الواو: الناحية والجانب، وحافَتا الوادي: جانباه)).

ويُخطئ من يَجْمَعُ (الحافَة) على (حَوافّ) بتشديد الفاء، وقد سُمِعَ جمعُها على (حَوافٍ) بفاءٍ مخففة بعدها ياءٌ مخففة تُحذف عند التنوين، وتثبت في غيره. تقول: (هذه حَوافِي الوادي، ومررتُ بحَوافِيهِ، ورأيتُ حَوافِيَهُ)، كلُّه بفاءٍ وياءٍ مخفَّفتين، وهو جمعٌ نادر كما جاء في (اللسان).

وفي اللغة: (الحِفَاف) على وزن (النِّظام) بكسر الأول، وهو: الجانب أيضاً. و(حِفَافُ الجبل): جانباه، وجَمْعُ (الحِفاف): (الأَحِفَّة) بتشديد الفاء، كنظام وأنظمة، وشِتاء وأشْتِية. ففي (اللسان): ((والحِفَافَان: ناحيتا الرأس والإناء، وقيل هما جانباه، والجمع: أَحِفَّة.. وحِفافا كلِّ شيءٍ: جانباه)). ومما جاء في اللغة بتخفيف الفاء: (حَفِيَتْ رِجْلُ فلان) إذا خلَتْ مِن خُفٍّ أو نعل؛ فهي (حافِيَة). تقول: (حَفِيَ حَفَاءً وحِفايَةً) فهو (حافٍ)؛ كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية.

أما قولُك: (خُبْزٌ حافّ) أي بلا إدام ولا دَسَم، فالفاء فيه مشدّدة؛ ففي (اللسان): ((وسَوِيقٌ حافٌّ بتشديد الفاء: يابسٌ غيرُ مَلْتُوت، وقيل هو ما لم يُلَتَّ بسمن ولا زيت)). ففي (اللسان): ((وسَويقٌ بفتح السين وكسر الواو: الدقيقُ الناعم. والحافّ بتشديد الفاء اسم فاعل من حفّ)).

ولذا قُلْ: (حافَةُ الوادي، وحافَاتُهُ، وحوافِيهِ) بتخفيف الفاء، و(خُبْزٌ حافٌّ) بتشديد الفاء.

٢٥٤. حالَ وأحالَ (نشرت بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٧)

تقول: (حالَ الشيءُ) إذا انقلَبَ وتَحوَّلَ. ففي

(الصحاح): ((حالَتِ القَوْسُ.. أي انقلبتْ عن حالها))، وفي (الأساس): ((وحال الشيءُ واستحالَ: تغيَّرَ)). وفي (القاموس): ((حالَ الشيءُ: تَحَوَّلَ)). وفي (النهاية): ((وفي حديث خيْبَر: فَحَالُوا إلى الحِصْن: أي تَحَوَّلُوا))، وأردف: ((ويُروى: أحالوا)). فثبت بذلك أن (حالَ) بمعنى: تَحَوَّلَ أيضاً، وهو فِعْلٌ لازم. ويأتي (أحالَ) متعدياً، فيكون بمعنى (حَوَّلَ وغَيَّرَ). ففي (نهج البلاغة ٩/١): ((أحالَ الأشياءَ لأوقاتها)). قال الشارح: ((أي: حَوَّلَها من العدم إلى الوجود)). وفي (النهاية): ((أُحِيلَتِ الصلاةُ ثلاثةَ أحوال، أي: غُيِّرتْ ثلاث تغييرات، أو حُوِّلت ثلاث تحويلات)).

وقد بحث العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) فقال: ((ويقولون: أحالَ شقاءَهم نعيماً، والصواب: بدّل شقاءَهم نعيماً))، وقد عَدَّدَ معاني (الإحالة) فلم يَذكر منها معنى (التحويل والتغيير)، وهو معنى ثابتٌ للفعل كما دلّتْ عليه النصوصُ المتقدمة. وما دام الأمر كذلك، فلا وَجْهَ لإنكار قول القائل: (أحال شقاءَهم نعيماً) بمعنى (حوّل). ولو قيل: (أُحِيلَ شقاؤهم نعيماً) بالبناء للمجهول، لكان على نحو ما جاء في حكاية صاحب (النهاية): ((أُحِيلَتِ الصلاةُ ثلاثةَ أحوال، أي: غُيِّرت.. أو حُوِّلَت..)).

وبذلك صحّ قولُك: (حالَ الشيءُ) إذا تغيّر، و(أحالَ الشيءُ) إذا تحوّل، و(أحالَهُ) إذا حَوَّلَهُ، ولا عبرة بإنكار (أحالَهُ) بهذا المعنى..

٢٥٥. (حال) اسمٌ للزمن

(نشرت بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٨)

جاء في كلمة يومية لناقد قولُه: (وهو يؤاخذك، أي يَلُومُكَ في حال أغفلته)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا وَجْهَ لقول الناقد (يَلُومُكَ في حال أغفلته)، ذلك أنك إذا أضفت لفظة (حال)، وهي هنا اسم، فإنما تضيفها إلى مفرد فتقول: (يلومك في حال إغفالك إياه)، أي: يلومك إذا لابَسَتْكَ هذه الحال: حال إغفالك إياه. وعليه ما جاء في (نهج البلاغة): ((تأمّلوا أمرَهم في حال تشتُّتهم وتفرُّقهم)). وهكذا قول الشاعر [منصور بن إسماعيل الفقيه]:

إذا رأيتَ امرءاً في حال عسرته
صافي المودة ما في وُدِّهِ دغلُ
فلا تَمَنَّ له حالاً يُسَرُّ بها
فإنه بانتقال الدهر ينتقل

فقد أُضيفَ فيه (حال) إلى مفرد، ولم يُضَفْ إلى فِعْل، أي إلى جملة، وإنما تضاف إلى الجملة ظروفٌ مُبْهَمَةٌ نحو: (زمن، ويوم، وحين)؛ تقول: (جئتُكَ يومَ كنت مديراً، وزرتُكَ زَمَنَ كنت تعمل، ورأيتُكَ حين كنت تخطب الناس). أما (حال) فليست في قول الناقد (في حال أغفلته) ظرفاً، في الأصل.

وتأتي (حال) ظرفاً كقولك: (اغْرُبْ عن وجهي حالاً)، ولك أن تُدْخِلَ عليها الجارَّ فتقول: (اغْرُبْ عن وجهي في الحال). فإذا رغبتَ في إضافتها أضَفْتَها إلى مفردٍ أيضاً، لأن معنى الحال هنا الوقتُ المحدَّد المعروف، ففي (التعريفات) للشريف الجرجاني:

(("الحال" في اللغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل)). وهي تضاف إضافةً ظرفيةً، فتكون ظرفاً لما تضاف إليه، فانظر إلى ما جاء في (سفر السعادة ٢٦٣/١) للإمام السخاوي: (("الْمَآلِي" جَمْعُ (مِئْلاة)، وهي خِرقةٌ تكون بيد النائحة حالَ نَوْحِها، تُحَرِّكُها بيديها)) أي ساعة نوحها. فـ (حال) ظرفٌ للنوح، وهكذا قولُك: (أعْطِ الأجيرَ أجْرَهُ، حالَ فراغِه من عملِه) أي ساعة فراغه، دون رَيْثٍ. فتأمل.

٢٥٦. (الحال) مفرداً وجملة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠)

الأصل في الحال أن تكون وصفاً، أي اسماً مشتقاً مفسِّراً للهيئة التي يكون عليها صاحب الحال كقولك: (جاء زيد راكباً)، و ﴿وَخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء ٢٨]، ولكنها قد تكون جامدةً فيُشترَط أن تُؤَوَّل بِوَصْفٍ مُشْتَقّ.

وقد جاء من ذلك قولُهم: (بِعْتُكَ الفرسَ يداً بيد)، أي متقابضَيْن، (وكلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ) أي متشافِهَيْن. وقال الكوفيون إن الأصل في هذا: (كلَّمته جاعِلاً فاهُ إلى فِيَّ) فهو مفعولٌ به. وذهب البصريون إلى أنه حالٌ نابَتْ مَنابَ جاعلاً ثم حُذِف. ومن ذلك قول المتنبي:

قَبَّلتُها وَدُموعي مَزْجُ أَدمُعِها
وَقَبَّلَتْني عَلى خوفٍ فَماً لِفَمِ

فقولُه: (فَماً) في موقع الحال، والمعنى: (جاعِلَةً فاها على فِيَّ).

ويَسأل الكتّابُ: إذا كان أكثر كلام العرب قولهم: (كلَّمْتُه فاهُ إلى فِيَّ) بالنصب، فهل لك أن تأتيَ به على الرفع فتقول: (كلَّمْتُه فُوهُ إلى فِيَّ)؟

أقول: يَصحُّ ذلك، ولا مانع يَمنع منه. فقد جاء في (الهَمْع): ((وسُمِعَ: كلَّمَني زيدٌ فُوهُ إلى فِيَّ، بالرفع على أنها جملةٌ حالية)). وقد أكَّد ذلك الإمامُ الفرّاء كما جاء في (الارتشاف) لأبي حيان.

ويَسألون أيُوقَفُ هذا على السماع أم هو قياس؟

أقول: ذهب كثير من الأئمة إلى وَقْفِ كلِّ ما جاء من الحال جامداً مُؤَوَّلاً بالمشتق على السماع، وذهب بعضُهم إلى القياس فأجازوا نحوَ قولك: (ماشَيْتُهُ قَدَمُهُ إلى قَدَمِي)، و(كافَحْتُهُ وَجْهِي إلى وَجْهِهِ)، و(صارَعْتُهُ جَبْهَتُهُ على جَبْهَتِي)، و(جاوَرْتُهُ بَيْتُهُ إلى بَيْتِي) كما جاء في (الهَمْع).

والذي انتهى إليه الأكثرون أن ما جاء عن العرب منصوباً، وهو معرفة، فالنصبُ فيه هو الأصل، ويجوز الرفع. فإذا كان نكرةً، فليس فيه إلا النصبُ. وما لم يَرِدْ عن العرب، فالرفع فيه هو الأصل مادام معرفةً، وعلى ذلك وَجَبَ النصبُ في مثل قولك: (بعتُهُ يداً بيد) أي مناجَزَةً، و(عامَلْتُهُ رأساً برأس)، و(قبَلْتُهُ فَماً لِفَم). فتأمل.

٢٥٧. الحال والظرف بعد اسم التفضيل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٠)

يقول الكتّاب في الحديث عن أديب هو كاتبٌ وشاعرٌ معاً: (فلانٌ أفضلُ ما يكون كاتباً)، أي أفضل

ما يكون وهو يكتب، أو أفضل ما يكون وهو كاتب. وقولُهم هذا صحيحٌ لا غبارَ عليه، وليس (كاتباً) هاهنا خبراً لـ (يكون) الناقصة، كما يُخيَّل إليهم. وليس هو حالاً من فاعِلِ (يكون) التامة، وإنما هو حال، وصاحب الحال (فلان).

وكذلك قولُك: (فلانٌ أفصحُ الناس خطيباً)؛ فقد انتصب (خطيباً) على الحال أيضاً، والحال هاهنا واجبةُ التأخير عن عامِلِها.

أما في قولك: (هذا كاتباً خيرٌ منه شاعراً)، فيجب تقديمُ الحال المفضَّلَة وهو (كاتباً) على عامِلِها.

ويقول الكتّاب حيناً (فلانٌ أفضلُ ما يكونُ كاتبٌ) برفع (كاتب) على أنه خبر لـ (فلان) أو (أفضل)، فهل هذا صحيح؟

أقول: يمتنع الرفْعُ عند الأكثرين، قال سيبويه في (الكتاب): ((فأمّا عبدُ اللّه أحسنُ ما يكون قائماً، فلا يكون فيه إلا النصب))، أي لا يجوز في (قائماً) إلا النصب. أما إذا جاء الظرفُ مكانَ الحال في مثل قولك: (عبد اللّه أخطبُ ما يكون يومَ الجمعة)، فيكون (يومَ) منصوباً على الظرف. ولكن جاء فيه الرفع بتقدير: (أخطبُ أيام عبد اللّه يومُ الجمعة)، والرفع على الاتساع، والاتساع في الظروف معروف.

وهكذا قولك: (أفضلُ ما تكون الزيارة شهرَ نيسان) بنصب شهر على الظرف أي في شهر نيسان. فإذا قلت (.. شهرُ نيسان) بالرفع، فقد اتَّسَعْتَ وأتَيْتَ بالوجْهِ المَرْجُوح. قال الفارسي في (المسائل المنثورة): ((فإن قلتَ: أطيبُ ما تكون البَدَاوَةُ شهرَيْ ربيع، نصبتَ شهرَي على الأول، أي على الظرف، فإذا قلت: شهرا ربيع، بالرفع، فقد اتّسَعْتَ..)). وتقديرُ الرفع: (أطيبُ أشْهُرِ البَدَاوَةِ شهرا ربيع) وهو الوجهُ المرجوح. فتأمل.

٢٥٨. في (الحال) وعاملها

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨)

تقول: (جاءَ خالدٌ راكباً)، فتضع (راكباً) موضع الحال، وهي صفةٌ مشتقّةٌ تعبِّر عن هيئة صاحب الحال، وهو (خالد). والذي أوْقَعَ النصبَ في الحال، كما يقول النحاة، هو الفعل؛ أي (جاء). وينوب مَنابَ الفعل الصفةُ المشتقة كقولك: (خالدٌ آتٍ راكباً)؛ فـ (آتٍ) اسمُ الفاعل صفةٌ مشتقة. ولكن هل ينوب منابَ الفاعل اسمُ الإشارة فتقول: (هذا أخوك قادماً)، كما يقولُه الكتّاب حيناً؟

أقول: قد جاء هذا في التنزيل كقوله تعالى: ﴿وهذا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود ٧٢]، و(شيخاً) في موضع الحال، وقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خاوِيَةً بما ظَلَمُوا﴾ [النمل ٥٢]، و(خاوية) في موضع الحال أيضاً. وهكذا قولُه تعالى: ﴿وأنّ هذا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾ [الأنعام ١٥٣]. وقد عَلَّلُوا ذلك بأن اسم الإشارة يتضمَّن معنى الفعل على تأويل (أشير إلى كذا). وقد جاء نحوٌ من ذلك في (رسالة الغفران) للمعري: ((فيقول لعبيد: أَلَكَ عِلْمٌ بِعَدِيِّ بن زيدٍ العبادي؟ فيقول: هذا منزلُهُ قريباً منك))، فقد جعل (قريباً) في موضع الحال أيضاً.

ولذا قُلْ: (هذا خالد قادماً)، و(هذا منزلُهُ قريباً منك).

٢٥٩. بلغ نحو ألف، لا: حوالي ألف

(نشرت بتاريخ ١/٣/١٩٨٤)

دَرَجَ الكتّابُ على أن يقولوا: (دَفَعَ فلانٌ حَوَالَي ألف..)، أو (بَلَغَتْ مِساحَةُ الأرض المَزروعة حَوَالَيْ ألف..)، وهو من الخطأ الشائع. والصواب أن يقولوا: (دَفَعَ فلانٌ نحوَ ألف..)، و(بَلَغَتْ مِساحَةُ الأرض زُهاءَ ألف..). وتعني (نحو) هنا المقدار، وقد تأتي بمعنى القصد والجهة، وتستعمل ظرفاً. أما (زهاء) فهو على وزن (غُراب) ومعناه: القَدْرُ أيضاً. تقول: (هُم زُهاءُ ألف)؛ أي: قَدْرُ ألف، أو (زهاء مئة)؛ أي: قدر مئة.

أما (حَوالَيْ) و(حَوْلَيْ) وكلاهما بلفظ التثنية ولا يجوز فيهما كسر اللام، و(حَوْلَ) و(حَوَالَ) و(أحْوَالَ)، فهي ظروفٌ منصوبةٌ على الظرفية المكانية، ولا تَخْرُجُ عن النصب بالظرفية ما لم تُجَرَّ بـ (مِن). ولا يُرادُ فيما يُثَنَّى منها أو يُجْمَعُ حقيقةُ التثنية أو الجَمْع. فإذا قلت: (وقفنا حَوَالَيْ فلان وحَوْلَيْهِ..) فمعناه: وقفنا في الجهات المحيطة بفلان. ولم يُسْمَعْ عن العرب استعمالُ (حَوْلَ) وأخواتها في غير هذا الموضع البَتّةَ، فهي لا تعدو كونها ظرفاً مكانياً. وجاء في (النهاية): ((وفي حديث الاستسقاء: اللهم حَوَالَيْنا ولا علينا، يقال: رأيتُ الناسَ حَوْلَهُ وحَوَالَيْهِ؛ أي: مُطِيفِينَ به من جوانبه. يُريدُ: اللهمّ أنْزِل الغيثَ في مواضِعِ النبات، لا في مواضع الأبنية)). وفي (المصباح): ((وقَعَدْنا حَوْلَهُ بنصب اللام على الظرف؛ أي: في الجهات المحيطة به، وحَوَالَيْهِ بمعناه)). وقال الصبّان: ((ومِن غير المتصرف: حَوَالَ وحَوَالَيْ... أي إنها تَلْزَمُ الظرفيةَ المكانيةَ ما لم تُجَرَّ بـ: مِن)).

وقد أقرّ مجمعُ اللغة القاهرِّي، مع ذلك، في دورته الأربعين عام ١٩٧٤ نحْوَ قولِك: (حَضَرَ حَوَالَيْ عشرين طالباً). وعندي أن المانعَ من استعمال التعبير لا يزال قائماً، وهو كون (حَوَالَيْ) ظرفاً غيرَ متصرِّف لا يُستعمَلُ إلا للمكان.

٢٦٠. احتوى

(نشرت بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٦)

(احْتَوى الشيءَ يَحْتَويهِ) إذا جَمَعَهُ مثل (حَوَاهُ)، كما في (الصحاح). فـ (احتوى) فِعْلٌ متعدٍّ كما رأيت، لكنه يأتي لازماً، كما في قولك: (احْتَوَى عليه).

ويقول الكتّاب: (وتَحْتَوي الرسالةُ أربعةَ فصول)، كما يقولون: (وتَحْتَوي على أربعةِ فصول)، يَجْعَلُون (احتواه) و(احتوى عليه) بمعنى واحد. قال العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة): ((والصوابُ: هذا البستانُ مُحْتَوٍ جميعَ أنواع الفواكه، أو مُحْتَوٍ على جميعِ أنواع الفواكه))، فجعلهما سواء.

وعندي أنّ ثَمّةَ فارقاً، إذا أغفلناه تجاوَزْنا دقّةَ التعبير وإحْكامَه. وقد أشار إليه صاحبُ (الأساس) حين قال: ((ومِن المَجاز: احْتَوَى على الشيء: اسْتَوْلَى)). وجاء في (الألفاظ الكتابية) للهمذاني في باب الغرور: ((احْتَوَى عليه شدّة الجهالة فَصَدَّتْهُ عن السعادة))؛ أي: اسْتَحْوَذَتْ عليه. وفي رسالة ابن القارح: ((فقد يَئِسَتُ منها لِمَا قد احْتَوَى على قلبي

من الهموم والأحزان))، فهو لم يَقُلْ: (لمَا قد احْتَوَى قلبي من الهموم)، لأنه أراد: (لمَا قد اسْتَوْلَى على قلبي من الهموم)، وفي الاستيلاء تَحَكُّم واستبدادٌ ليسا في معنى (احتواه).

ولذا قُلْ: (احْتَوَتِ الرسالةُ أربعةَ فصول)، و(احْتَوَى عليَّ الهَمُّ) أي: اسْتَوْلَى واسْتَبَدَّ.

٢٦١. حارَ وتَحَيَّرَ، لا: احتار

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١)

في لغة الكتّابِ قولُهم: (تَحَيَّرَ فلانٌ في أمره، فلا يدري ماذا يفعل)، أو: (احْتارَ فلانٌ في أمره، فلا يدري ماذا يختار) بمعنى تردّد. فهل في اللغة (تَحَيَّرَ واحْتارَ) بهذا المعنى؟

أقول: أمّا قولُهم: (تَحَيَّرْتُ في أمري) فهو صحيحٌ لا عَيْبَ فيه. ففي (المفردات) للراغب: ((يُقال: حَارَ يَحَارُ حَيْرَةً فهو حَائِرٌ وحَيْرَانُ، وتَحَيَّرَ واسْتَحَارَ: إذا تَبَلَّدَ في الأمر وتَرَدَّدَ فيه)). وفي (الأساس): ((حَارَ الرجلُ في أمره فهو حائِرٌ وحَيْرَانُ، وامرأةٌ حَيْرَى، وهُمْ وهُنَّ حَيَارَى))، وأردف: ((وحَيَّرْتُهُ فتَحَيَّرَ)).

أما قولُهم: (احْتَرْتُ في أمري)، فلم يَرِدْ في نصٍّ من نصوص المعاجم. ففي (المصباح): ((حارَ في أمرِهِ يَحارُ حَيْراً، من باب تَعِبَ، وحَيْرَةً بفتح الحاء: لم يَدْرِ وَجْهَ الصواب)). قال الأزهري: ((وأصلُه أن يَنظرَ الإنسانُ إلى الشيءِ فيَغْشَاهُ ضوءٌ فيَصْرِفَ بَصَرَهُ عنه..)).

فقول الكتّاب: (احْتَرْتُ في أمري) خطأٌ صوابُهُ: (حِرْتُ في أمري)، أو (تَحَيَّرْتُ). وقد ذهب بعضُ النقاد إلى إجازته. قال الشيخ مصطفى الغلاييني: ((هل يقال: اقْتَبَلَ وافْتَهَمَ واخْتَشَى واحْتَارَ بمعنى: قَبِلَ وفَهِمَ وخشِيَ وحَارَ؟ أقول: قد اشْتُهِرَتْ هذه الألفاظُ اشتهاراً يَحْمِلُنا على قبولها، لِجَرَيانِها على القياس الصحيح)).

ونحن نقول في الجواب عن هذا: إن الشُّهْرَةَ عمَّن لا يُحْتَجُّ بكلامِهِ لا وَزْنَ لها، ولو صَحَّ كلامُ الشيخ لوَجَبَ إقرارُ كلِّ خطأٍ شائع. أمّا قولُه: إنّ (احْتارَ) على قياس، فليس سديداً، لأن (افْتَعَلَ) ليس مطّرداً، وإلا فهل يُقال: اشْتَرَبَ بمعنى شَرِبَ، والْتَعَبَ بمعنى لَعِبَ؟

ويُخْطِئُ الكتّابُ حين يقولون: (الحِيرَة) بكسر الحاء، والصوابُ فَتْحُها (الحَيْرَة)، وهو مَصْدَرُ (حَارَ يَحَارُ). أما (الحِيرَةُ) بالكسر فاسْمُ بلدٍ في العراق.

ولذا قُلْ: (حَارَ فلانٌ حَيْرَةً) بفتح الحاء، لا بكسرها، و(تَحَيَّرَ)، ولا تقلْ: (احْتارَ).

٢٦٢. حَاقَ ودَهَمَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٦)

في كلامِ الكتّاب قولُهم: (قد داهَمَهُمْ خطَرٌ مُحِيقٌ) بضم الميم، اسمُ فاعِل من (أحاقَ)، فهل في العربية ما يَسيغُ قولَهم هذا؟

أقول: في الجملةِ خطيئتان، الأولى: قولُهم: (دَاهَمَهُ)، وإنما هو (دَهَمَهُ). والثانية: قولُهم: (خطَرٌ مُحِيقٌ). تقول: (حاقَ به الشيءُ يَحِيقُ حَيْقاً) ككَادَ يَكِيدُ كَيْداً، إذا نَزَلَ به وأحاط، فهو (حائِقٌ). ففي

(الأساس): ((حاقَ به المَكْرُ السَّيِّئُ حَيْقاً، والمَكْرُ حائقٌ بأهلِه)). وفي (المصباح): ((حاقَ به الشيءُ يَحِيقُ: نَزَلَ. قال تعالى: ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إلاّ بأَهْلِهِ﴾ [فاطر ٤٣]. فالصحيح إذاً أن تقول: (قد دَهَمَهُمْ خطَرٌ حائِقٌ)، مِن: حاقَ به يَحِيقُ.

وقد جاء في اللغة: (أحاقَ اللّهُ بهم المَكْرَ. تقول: (أحاقَ اللّهُ بهم مَكْرَهُم) أي: أنْزَلَه، فاللّهُ مُحِيقٌ بهم مَكْرَهُم. ففي (اللسان): ((وأحاقَ اللّهُ بهم مَكْرَهُم.. أي: أنْزَلَهُ)). وكذلك جاء في (القاموس).

ولذا قُلْ: (دَهَمَهُ الخَطَرُ)، لا: (دَاهَمَهُ). و(حاقَ به الخَطَرُ، فالخَطَرُ حائِق)، لا: (مُحِيق).

٢٦٣. اسْتَحْيَا (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٠)

(اسْتَحْيَا) على وزن (اسْتَفْعَلَ) وله معنيان،

الأول: في قولك: (اسْتَحْيَيْتُ فلاناً) إذا تَرَكْتَهُ حَيّاً فلم تَقْتُلْهُ. وهو فِعْلٌ متعدٍّ، وهو بياءَيْن.

والثاني: في قولك: (اسْتَحْيَيْتُ منه) إذا خجِلْتَ، والمشهور فيه أن يكون بياءَيْن أيضاً. وهذه لغةُ الحجاز، وقد يأتي بياءٍ واحدة فتقول: (اسْتَحَيْتُ من فلان)، وهي لغةُ تميم.

ويُشْكِلُ على الكتّاب اسمُ الفاعل من (اسْتَحْيَا). ففي الحديث: ((لا يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ ولا مُسْتَكْبِر)). وقد جاء (مُسْتحْيٍ) بسكون الحاء، وثبتت فيه ياءٌ وحُذفتِ الأخرى بالتنوين، والأصل: (المُسْتَحْيِي) بياءَيْن. ولك أن تقول: (لا يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحٍ)، فـ (مُسْتَحٍ) بكسر الحاء وبياء واحدة حُذفتْ بالتنوين، والأصل (المُسْتَحِي). ففي (المفردات): ((واسْتَحْيَا فهو مُستَحْيٍ، وقيل اسْتَحَى فهو مُسْتَحٍ)). وقد جاء (اسْتَحْيَا) بمعنى خَجِلَ أو انْقَبَضَ، لازماً كما رأينا، ومتعدياً أيضاً. وأذكر لمسكين الدارمي قولَه:

وإني لأَسْتحْيِي إذا كنتُ مُعْسِراً
صديقي وإخواني بأن يَعْلَمُوا فَقْري

حرف الخاء

٢٦٤. الختم والخاتم

(الخَتْم) بفتح الخاء مصدر (خَتَمْتُ الكتابَ ونحوَه، وختَمْتُ عليه) بمعنى طَبَعْتُ، ولم يَرِد (الخِتْم) بكسر الخاء.

أما (الخاتَم) فقد سُمِعَ بفتحِ التاء، وكَسْرُها أشهر، كما في (المصباح)، وهو آلة الخَتْم. وجاء فيه: ((وختَمْتُ القرآنَ: حَفِظْتُ خاتِمَتَهُ، وهي آخِرُهُ، والمَعْنى: حَفِظْتُهُ جَميعَهُ عن ظَهْرِ غَيْبٍ)).

٢٦٥. خجل

(نشرت بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٦)

تقول: (خَجِلَ الرجلُ خَجَلاً) بفتحتين من باب تَعِبَ. و(الخَجَلُ) هو الاستِحْياء أو البَطَر، قال ابن القوطية: ((وخَجِلَ خَجَلاً: أَشِرَ وبَطِرَ، وأيضاً: اسْتَحْيَا)).

ومما جاء بمعنى البَطَر الحديث: ((إنَّكُنَّ إذا شَبِعْتُنَّ خَجِلْتُنَّ)). قال ابن الأثير في (النهاية): ((أراد الكَسَلَ والتواني.. وقيل الخَجَل هاهنا الأَشَرُ والبَطَر)).

والصفة من الفعل (خَجِلٌ) بفتحٍ فَكَسْر. وقد يقول الكتّاب حيناً: (خَجْلانُ) كسَكْران، ولم يُسْمَع عن العرب، فلا وجْهَ له.

والمصدر منه: (الخَجَل) بفتحتين كالتَّعَب، و(الخَجْلَة) بفتحٍ فسكون كالمرّة. تقول: (تَوَرَّدَ خدّاهُ خَجَلاً) بفتحتين، و(قد أدْرَكَتْهُ من ذلك خَجْلَة) بفتحٍ فسكون.

وقد يقول الكتّاب حيناً: (الخِجَالَة) كالنِّبَالَة، ولم يُسْمَع أيضاً، فهو خطأ.

وتقول: (أخْجَلْتُ فلاناً)، وكذلك: (خَجَّلْتُه) بالتشديد. ففي (اللسان): ((الفرّاء: الخَجَلُ: الاسْتِرْخاء، من الحَياء، ويكون من الذُّل، ورَجُلٌ خَجِلٌ بفتحٍ فكسر، وبه خَجْلَة بفتح فسكون؛ أي: حَياء.. وأَخْجَلَهُ ذلك، وخَجَّلَهُ بالتشديد)).

٢٦٦. خَدِرَ

(نشرت بتاريخ ٢١/٧/١٩٨٥)

في العربية: (خَدِرَتِ اليَدُ أو الرِّجْلُ) إذا اعتراها فُتُور وتَشَنُّج من احْتِباس. يقال: (خَدِرَتْ رِجْلُهُ خَدَراً) كتَعِبَتْ تَعَباً. ففي (اللسان): ((الخُدْرَةُ بضمٍّ فسكون: ثِقَلُ الرِّجْل وامْتِناعُها من المَشْي، خَدِرَ خَدَراً فهو خَدِرٌ بفتحٍ فكسر، وأَخْدَرَهُ ذلك)). وقد يَلْفِظُهُ بعضُهم بالضاد فيقول: (خَضِرَتْ رِجْلُهُ)، ولا وَجْهَ له.

والكتّابُ يقولون حيناً: (نَمَّلَتْ رِجْلُهُ) بتشديد الميم، والصواب: (نَمِلَتْ رِجْلُهُ) بميمٍ مخفّفة. ففي (القاموس): ((نَمِلَتْ يَدُهُ بفتحٍ فكسْر: خَدِرَت)). وكان الرَّجُلُ إذا خَدِرَتْ له رِجْلٌ دعا أحَبَّ الناس إليه

لِيُعالِجَها له. قال الشاعر:

إلى كم تهجرين فتًى مُعَنّى

إذا خَدِرَتْ له رِجْلٌ دَعاكِ

وفي العربية (مَذِلَ) بفتحٍ فكسر بهذا المعنى أيضاً، ففي (الصحاح): ((ومَذِلَتْ رِجْلِي أيضاً مَذَلاً بفتح الذال، ومَذْلاً بسكونها؛ أي: خَدِرَتْ)).

ولذا قُلْ: (خَدِرَتْ رِجْلِي) أو (نَمِلَتْ) بميم مخفّفة، أو (مَذِلَتْ)، كلُّه صحيح.

٢٦٧. انخذل

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(انخذل) في كلامهم [أي الكتّاب] كثير. وهو غير منقول.

٢٦٨. (خَرْبَشَ) من العامي الفصيح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣)

من كلام العامّةِ ما هو صحيحٌ فصيح، ومنه ما هو مُحَرَّفٌ عن أصلٍ معروف. وهذه أمثلةٌ من هذا وذاك.

أولاً: تقول العامة: (خَرْبَشَ الصبيُّ الكِتابَ) إذا أفْسَدَهُ، وهو صحيح. فقد جاء في (النهاية): ((كان كِتابُ فلانٍ مُخَرْبَشاً؛ أي: مُشَوَّشاً فاسِداً. الخَرْبَشَةُ والخَرْمَشَة: الإفساد والتشويش))، وهو واضح.

ثانياً: تقول العامة: (خَزَقَ الولدُ الثوبَ) إذا أحْدَثَ به خَرْقاً. ولـه أصلٌ في العربية؛ ففي اللغة: (خَزَقَ السَّهْمُ القِرْطاسَ) إذا نفذ منه، و(خَزَقَهُ بالرُّمْح) إذا طَعَنَهُ به طَعْناً خفيفاً. و(الخازِق): السِّنان، و(المِخْزَق): الحَرْبَة.

ومن أمثالهم: (أنْفَذُ مِن خازِق) وهو السهمُ النافِذ.

وقد تقول العامة: (خَزَقَ الورقةَ وخَزَّقَها) بمعنى: مَزَقَها ومَزَّقَها. والوجْهُ استعمالُ المَزْق والتَّمْزيق في هذا المعنى.

ثالثاً: تقول العامة: (خَشَّ البيتَ وفيه القومُ) إذا دَخَلَ، وهو صحيح فصيح. وفي اللغة: (خَشَّ الرَّجُلُ) إذا مَضَى ونَفَذَ.

هذا وقولُ العامة: (الخَشْخَشَة) لصوت الثوب الجديد إذا حُرِّكَ، صحيحٌ أيضاً. وتقول العرب: (الخَشْخَشَة)، كما تقول: (النَّشْنَشَة).

رابعاً: وتقول العامة: (خَرَطَ البَقْلَ وخَرَّطَهُ) إذا قَطَعَه، وهو استعمال عامِيٌّ، والصحيحُ أن تقول: (قَرَطَ الكُرَّاثَ وقَرَّطَهُ) إذا قَطَعَهُ كما في (اللسان). أما قول العامة (خَرَطَ) بمعنى: كَذَبَ، فإنه مُحَرَّفٌ من: (خَرَصَ الرجلُ يَخْرُصُ خَرْصاً) إذا كَذَبَ[1]. و(الخَرّاص): الكذّاب، و(اخْتَرَصَ): اخْتَلَقَ، وفي التنزيل: ﴿قُتِلَ الخَرّاصُون﴾ [الذاريات ١٠] أي الكذّابون.

خامساً: وتقول العامة: (خَدَقَ المَطرُ) إذا نَزَلَ غزيراً، وهو عامِيّ. وفي اللغة: (ثَدَقَ المَطَر) إذا خرج من السحاب خروجاً سريعاً، و(سَحابٌ وادِقٌ وثادِق): مُنصَبٌّ، كما جاء في (الأساس).

سادساً: تقول العامة: (فَنَكَ الرجلُ) إذا تمادَى في العَبَث والمُزاح واللَّهْو، وهو عربيّ. فقد جاء في (القاموس): ((فَنَكَتِ الجاريةُ: مَجَنَتْ))، ومَجَنَ مُجُوناً ومُجْناً ومَجانَة: مَزَحَ وقَلَّ حَياؤه، فهو ماجِنٌ.

---

(١) ورد في (المعجم الوسيط) وفي (المعجم المدرسي): خَرَطَ في حديثِهِ: كَذَبَ.

على أن العامة تقول: (فَنَّكَ) بتشديد النون، ويقوله (القاموس) بتخفيفها، واستدرك (التاج) فقال: ((وفَنَّكَ تَفْنِيكاً)) فشدَّدها أيضاً.

٢٦٩. خرج عليه (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/١٢)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (خَرَجَ فلانٌ على القانون) إذا حادَ عنه، يُعَدُّون (خَرَجَ) بـ (على). ويَعترض بعضُ النقاد فيُصَحِّحُون القولَ بإحلال (عن) مَحَلَّ (على) فيقولون: (خَرَجَ فلانٌ عن القانون). فهل يَصِحُّ تعديةُ الفعل بـ (على)، كما يُعَدَّى بـ (عن)؟ وهل يؤدِّي الفعلُ في الحالين معنىً واحداً؟

في الإجابة عن ذلك مسائلُ أهمُّها:

أولاً: إذا قلتَ: (خَرَجْتُ عن القانون) فمعنى ذلك أنك حِدْتَ عنه، ولم تعملْ به. ففي (نهج البلاغة): ((فإنْ خَرَجَ عن أمرهم خارجٌ.. رَدُّوه إلى ما خرج عنه)). ومعناه: إذا خرج أحدهم عن إمْرتهم، خرج عن إمْرَتِهم وطاعتهم. وجاء استعمالُ (عن) هنا، في المعنى الذي تَطَّرد فيه وتُعَبِّر عنه، وهو المجاوزة. على أنه جاء في نصوص المعاجم تعديةُ (خَرَجَ) بـ (على) أيضاً، كقولهم في الحديث عن الخوارج: ((سُمُّوا بذلك لِخُرُوجهم على الناس)) كما في (التاج). أو قولهم: ((الخُرُوج على الأئمة)) كما جاء في (المصباح).

وجاء في (محاضرات الأدباء) للراغب: ((وكان عبد اللّـه بن علي خَرج على المنصور. فوجّه إليه أبا مُسْلِم فهزمه)). وإذا كان معنى (الخروج عن الأمر) تَرْكُ الطاعة، فإن معنى (الخروج على الأئمة): تَرْكُ طاعتهم ومجاهدتُهم بالثورة والعصيان.

ثانياً: أقرَّ الدكتور مصطفى جواد عضوُ المجمع العلمي العراقي قولَ الكتّاب: (خَرَجَ فلانٌ على الدولة)، وأنكر: (خروج فلان على القانون) وهما متفرعان على أصل واحد. فالذي أتاحَ القول: (خَرَجَ فلانٌ على الأمير) هو تضمينُ (خَرَجَ) معنى ثَارَ أو تَمَرَّد، فمعنى (خَرَجَ على الأمير): خرج عن طاعته ثائراً متمرِّداً عليه. وبين (الخروج) في الأصل والثورة أو التمرُّد مناسبةٌ، ففي كلٍّ منهما تَرْكٌ وعُزُوف. وإذا صَحَّ قولُك: (خرج فلانٌ على الأمير أو على الدولة)، أي على صاحب سلطان، فقد صَحّ قولُك: (خرج على القانون) أيضاً لأن للقانون صَوْلةً وقُوَّةً وسلطاناً. وقد قيل قديماً: للحقِّ دولة، والقانون دعامة هذا الحق.

ففي عُدُولك عن استعمال (عن) إلى (على) تضمين، وفي تحوُّلك عن (الخروج على الأمير) إلى (الخروج على الدولة أو على القانون)، مجاز.

ثالثاً: إذا صَحَّ قولُك: (خرج فلان على القانون)، فإنما يصحّ إذا أردتَ معناه، وليس معناه أنّ فلاناً تَرَكَ القانون ولم يَعملْ به فحسبُ، وإنما معناه إلى ذلك أنه ثارَ عليه وتمرَّد وعَصَى أمرَه وقاوَمَه. ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((فإنه أَخَذَ يَطلب الخروجَ عليهم والنِّكَايَة فيهم)). وفيه أيضاً: ((أما مُشاقَّتُك ومُجاهدتُك وركوبُ كلِّ صَعْبٍ وذَلول في الخروج عنك وعليك)).

رابعاً: في العربية أفعالٌ كثيرة تتعدَّى بالحرفين.

ولكلٍّ منها معنى مع كلِّ حرف. ومن ذلك قولُك: (نبا عنه ونبا عليه)، و(أغْضَى عنه وأغضى عليه)، و(شَرَدَ عنه وشرد عليه)، و(نَشَز عنه ونشز عليه)، و(سَكَتَ عنه وسكت عليه)، و(صَبَرَ عنه وصبر عليه)، وهكذا.

وقد تبيّن مما تقدم أنك تقول: (خرجتُ عن حُكْمِ القانون)، و(خرجت على حكم القانون)، ولكلٍّ معنى، وموضعٌ من الكلام. ولا يَمنع استعمالُ (خرج على)، بمعنى حاد عنه ثائراً عليه، من استعمالِه بمعنى آخر كقولك: (خرج الأمر على صور مختلفة)؛ أي: بدا على هذه الصور.

٢٧٠. الخُرَاج

(نشرت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٦)

(الخُرَاج) بضمِّ الخاء وتخفيف الراء: ما يَخرج بالبدن من وَرَم فيه قَيْح، و(الوَرَم) بفتحتين، و(القَيْح) بفتح أوّلـه. وإذا قال الكتّاب (الخراج) قالُوه بفتح الخاء وتشديد الراء، وهذا خطأ، والصوابُ ما ذكرناه. فـ (الخُرَاج) لفظاً كالكُزَاز والسُعَال.

وإذا جَمَعُهُ الكتّاب جَمَعُوه بالألف والتاء. وإنما يُجْمَعُ بالألف والتاء (الخُرَاجَة) بضم الخاء وتخفيف الراء، وهي الواحدة من (الخُرَاج)، فيقال: (الخُرَاجات) أي: الأورام.

أما (الخُرَاج) فجَمْعُه على (أَخْرِجَة) و(خِرْجَان) بالكسر. و(أَفْعِلَة) يَكْثُر في اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ قبلَ آخرِه مدٌّ، نحو: خُرَاج وأَخْرِجَة، وغُرَاب وأَغْرِبَة، وكذلك (فِعْلان) بالكسر كغُلام وغِلْمان.

وتقـول: (بجسـمه قَرْحٌ وقَرْحَة) بفتح القاف فيهما وضـمِّها أيضـاً، وجَمْعُ (القَـرْح): (قُـرُوح). وتقول من ذلـك: (قَـرِحَ جِلْدُهُ) بالكسر، و(تَقَـرَّحَ) بتشديد الراء: إذا عَلَتْهُ القُـرُوح. وإذا امـتدّتِ القَرْحَةُ من موضعٍ إلى موضـع قيل: (سَعَت)، فالقرحةُ ساعية، وهي خلافُ (الواقفة)، وإذا اتّسعتِ القرحةُ قيل: (تَفَشَّتْ).

٢٧١. تَخَرَّجَ في الجامعة

(نشرت بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٣)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (تَخَرَّجَ الطالبُ من الجامعة) وهو غير سائغ، وهذا شرح للعبارة:

يُعبِّر الكتّابُ عن إنهاء الطالب لدراسته الجامعية أو سواها بقولهم: (تَخَرَّجَ فلانٌ من الجامعة أو المعهد) بتشديد الراء من (تَخَرَّجَ). وهم يَحْسَبُون أن (تَخَرَّجَ) في معنى فرغ أو انتهى.

والصحيح أن (تَخَرَّجَ) يعني (تَدَرَّبَ أو تأدَّبَ أو تَعَلَّمَ). تقول: (خَرَّجْتُ فلاناً على فنٍّ كذا) إذا دَرَّبْتَهُ (فَتَخَرَّجَ هو) إذا تَدَرَّبَ. ومن هنا قولُهم: (تخَرَّجَ فلانٌ على هذا العالِمِ أو ذاك الأستاذ).

وقد يأتي (خَرَجَ) بتخفيف الراء لمعنى (أجاد) أيضاً، ففي (أساس البلاغة): «(ومن المجاز: خَرَجَ فلان في العِلْم والصناعة خُرُوجاً: إذا نَبَغَ، وخَرَّجَهُ فلانٌ فتَخَرَّجَ، وهو خِرِّيجُهُ)».

وعلى هذا كان قول الكتّاب: (تَخَرَّجَ من الجامعة): تَعَلَّمَ وتَدَرَّبَ من الجامعة، وهو غير سائغ. وكذلك قولُهم: (تَخَرَّجَ من المعهد هذا العام خمسون طالباً). والصواب: (أَنْهَى دراستَه في الجامعة)، أو

(فاز بإجازتها أو شهادتها)، أو (تَخَرَّجَ في المعهد خمسون طالباً ظَفِرُوا بشهادته)، وهكذا.

٢٧٢. انخرط في سلك كذا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩)

إذا أراد الكتّابُ أن يُعبِّروا عن انتظام فَرْدٍ في زمرةٍ أو جماعة، قالوا: (انْخَرَطَ فلانٌ في سِلْكِ كذا). وذهب بعضُ النقاد إلى تَخْطِئةِ هذا القول. فما هو صواب المسألة؟

أقول: جاء (الانخراط) بمعنى المُضِيِّ في الأمر والدخولِ في سِياقه. قال أبو حيان التوحيدي في كتابه (أخلاق الوزيرين): ((بعد اخْتلاطِي بملْكِهِ وانْخِراطِي في سِلْكِهِ)). وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((فهو يَنْخَرِطُ في كلِّ سِلْك، ويَدْخُلُ في كل شأن وأمر)). وقال الحريريُّ في مقامَتِهِ الرَّازِيّة: ((وانْخَرَطْتُ في سِلْكِ الجماعة)) بمعنى دَخَلْتُ وانتظمت. وقال أبو البقاء الكفوي في مقدمة كلياته: ((ولما وَفَّقني اللّـهُ الجميل، لهذا المَطْلَب الجليل، أردتُ أن أنخرطَ في سِلْكِهِم، وأعْقِدَ معهم الخَناصِر)).

فثبت بهذا أنه جاء على ألسنة الفصحاء نحوُ قول الكتّاب: (انخرطَ فلانٌ في سِلْك الجُنْدِيّة)، وأنه صحيحٌ مستقيم، ولا يَمْنَعُ هذا أن يأتيَ (انخرط) بمعنى آخر.

٢٧٣. الخُرْق

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الخُرْق) إذا كان للحُمْق بضم فسكون، والكتّاب يحسبونه بفتح فسكون، وهو إذ ذاك للثقب! ففي الحديث: ((الرِّفْقُ يُمْنٌ، والخُرْقُ شُؤْم)). قال صاحب (النهاية): ((الخُرْقُ بالضم: الجهل والحمق، وقد خَرِقَ يَخْرَقُ خَرَقاً، فهو أخْرَقُ، والاسم: الخُرْق بالضم)). وقال صاحب (الأساس): ((وقد خَرِقَ في عمله، وفيه خُرْقٌ، وهو أخْرَقُ، وهي خَرْقاءُ)). ومن كلام عليٍّ عليه السلام: ((من الخُرْق المُعاجَلَة قبل الإمكان، والأناة بعد الفرصة))!

٢٧٤. الخِزَانة، لا: الخَزينة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٧)

إذا ذَكَرَ الكتّابُ (الخزينةَ) أرادوا بها الموضع الذي تُخْزَنُ فيه الأموالُ العامة المُعدَّة للإنفاق كما هو في قولهم: (خَزينةُ الدولة)، أو (خزينةُ الحكومة). وقد كان يُسمّى هذا منذ صَدْر الإسلام (بيتَ المال). وكانت أهمُّ مواردِهِ: الخَراجُ والجِزية والزكاة والفَيْءُ والغنيمة والعُشُور. وجاء في كتاب (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) للأستاذ آدم متز: ((ومما اختصَّ به نظامُ المسلمين الإداري فيما يتعلق بالمال، أنّ دواوين الخَراج في الولايات كانت تقوم مقامَ خزائن الدولة))، وجاء فيه: ((ولذلك فإن خِزانةَ بغداد كانت لا تُعْنَى إلا بدار الخلافة وحاجاتها)). وتُسمَّى الإدارةُ التي تتولّى الإشرافَ على بيت المال (ديوانُ الخَزن) كما في (مفاتيح العلوم) للشيخ أبي عبد اللّـه محمد الخوارزمي.

وليس في اللغة ما يُسَدِّد قول الكتّاب (الخزينة)، والصواب: (خِزانةُ الدولة) أو (الخِزانَةُ العامة). ففي

(الصحاح): ((خَزَنتُ المالَ واخْتَزَنْتُهُ: جَعَلْتُهُ في الخِزانة.. والخِزانة بالكسر واحدة الخَزائن)). وفي (الأساس): ((خَزَنَ المالَ في الخِزانة: أحْرَزه، واختزنه لنفسه، واستخزنه، ومن المجاز: أطلب من خزائن رحمة اللّـه تعالى)). وفي التنزيل من سورة يوسف: ﴿قال اجْعَلْني على خَزائِنِ الأرْضِ إنِّي حَفِيظٌ عَلِيم﴾ [يوسف ٥٥]. وقُصِدَ بالأرض (مصر).

هذا ويَستعمل الكتّاب (التخزين) مصدر (خَزَّنَ) بتشديد الزاي، والذي في المعاجم (خَزَنَ) بالتخفيف. إلا أن (التَّفْعِيل) قد جاء كثيراً للدلالة على التكثير، كما جاء في (الشافية) وشروحِها. والمُراد بـ (التخزين) تكثيرُ فِعْل (الخَزْن)، كما أُريدَ بالتموين تكثير فِعْل (المَوْن). ولا بأس بإجازة (التموين) و(التخزين)، ولو لم يَردا في المعاجم.

وقد أقرَّ أحد مؤتمرات مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن (فَعَّلَ) المضعَّف مَقِيسٌ للتكثير والمبالغة.

٢٧٥. خَزِيَ واستَخْزَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٤)

تقول: (خَزِيَ يَخْزَى) كعَمِيَ يَعْمَى، وهَوِيَ يَهْوَى، إذا ذلَّ وهان، والمصدر (الخِزْي) بكسر فسكون وهو الذُّلُّ والهَوان، والصفة منه (خَزٍ) بفتح فكسر كـ (عَمٍ) و(هَوٍ)، بالتنوين، تقول: (رجلٌ خَزٍ) بفتحٍ فكسر مع التنوين، أي ذليل، وهي (امرأة خَزِيَة)، بفتحٍ فكسر فياءٍ مخفَّفة مفتوحة، أي ذليلة.

كما تقول: (خَزِيَ يَخْزَى) من الباب نفسِه، إذا اسْتَحْيا فهو (خَزْيَان)، إذا عُرف بشِدَّة الحياء، وهي (خَزْيا)، والجمع (الخَزَايَا)، والمصدر (الخَزَايَة) بالفتح. ففي (الكلّيات): ((والأول هو الحَياء المُفْرط ،ومصدرُهُ الخَزَايَة بالفتح)). وإذا عَدَّيْتَ الفِعْلَ قلت: (أَخْزَيْتُ فلاناً) إذا أهَنْتَهُ، من (الخِزْي) بالكسر، وهو الهَوان والذلُّ، أو أخْجَلْته، من (الخَزَايَة) بالفتح. وتقول: (اسْتَخْزَى) بوزن (اسْتَفْعَلَ) ومعناه: اسْتَحْيَا؛ أي خَجِلَ.

وفي كلمةٍ يومية لناقد قولُه: ((وليس في لغتنا الفصحى (اسْتَخْزَى) بالزاي. لماذا؟ لأن (اسْتَفْعَلَ) يعني أن القائلَ يَطلُب الشيءَ.. والعربيُّ مطبوعٌ فِطْرَةً على الأَنَفَةِ والإباء، فلا يَطلب الخِزْيَ؛ أي الذُّل)).

أقول: في معاجم العربية: (اسْتَخْزَى اسْتِخْزَاءً)، وهو في كلام الفصحاء أيضاً. ففي المقامة الصعدية: ((مُسْتَخْزِياً مما افترى من كَذِبِ الدعوى))؛ أي: خَجِلاً من افترائه وكَذِبِ دعواه، وهو من (الخَزَايَة) بفتح الخاء، بمعنى الاستحياء والخجل.

وليس كلُّ ما جاء من (اسْتَفْعَلَ) للطلب، وإن كان الكثيرُ منه كذلك.

فمن معانيه: (الصيرورة والتحَوُّل) كاسْتَحْجَرَ الطِّينُ: إذا صار حجراً، واسْتَنْوَقَ الجملُ: إذا صار كالناقة.

ومن معانيه: (الاتخاذ والجَعْل) كاسْتَعْبَدَ واستأجَرَ واستخْلَفَ.

ومن معانيه: (الاعتقاد والرأي) كقولك: (استحسنتُهُ واستقبحته واستهجنته).

وقد يأتي بمعنى (فَعَلَ) كقولك: (اسْتَقَرَّ) بمعنى (قَرَّ)، ومثلُه: (اسْتَمَرَّ)، وهكذا: (اسْتَخْزَى) بمعنى (خَزِيَ). فتأمل.

٢٧٦. خزاه وأخزاه والمُخزية والمخازي

المشهور أن تقول: (أَخْزاهُ اللّـهُ) إذا أذلَّهُ وقَهَرَهُ، وتقول من ذلك (المُخْزِيَة) بصيغة اسم الفاعل، وهي الخَصْلَة القبيحة التي تُخْزِي صاحبَها؛ أي تُخْجِلُه. والأصل في جمع (المُخْزِية) أن تُجْمَعَ جَمْعَ الصفات على (المُخْزيات) وحسب، لكنها استُعملتِ استِعمالَ الأسماء باستغنائها عن موصوفها، فَغَدَتْ صفةً غالبةً حُكْمُها حُكْمُ الأسماء في الجمع، فقالوا في جَمْعِها: (المَخازي) أيضاً. ففي (المصباح): ((المُخْزِيَة على صيغة اسم الفاعل من (أَخْزَى): الخَصْلَة القبيحة، والجمع: المُخْزيات والمَخازي)).

ويقول الكتّاب: (خَزاهُ اللّـهُ) بمعنى (أَخْزاه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وخَزِيتُهُ خَزْياً: طَلَبْت أن أُخْزِيَه..)). وفي (النهاية) لابن الأثير: ((ومنه حديث شارب الخمر أَخْزاه اللّـه، ويُرْوَى خَزاهُ اللّـه؛ أي: قَهَرَه..)).

٢٧٧. خَشِيَ وخاف (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣١)

(خَشِيَ) فعلٌ يتعدَّى ولا يتعدَّى. قال العدناني في معجمه: ((ويُخَطِّئون من يقول: خَشِي من الفقر..، ويقولون إن الصواب هو: خشي الفقر. ولكنَّ (الأساس) قال: خَشِيَ اللّـهَ وخَشِيَ منه)). والعدناني على حقّ. ولكن لا بد أن نتعرَّفَ معنى الفعل ومواطنَ استعماله فنقول:

أولاً: إذا كان (خَشِيَ) لازماً، عبَّرتَ به عن الاضطراب والجزَع، ولم تتجاوز ذلك. ففي التنزيل: ﴿طه ما أَنْزَلْنا عليكَ القُرْآنَ لِتَشْقَى، إلاّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه ١-٣]. قال البيضاوي: ((لِمَنْ في قلبه خَشْيَةٌ وَرِقَّةٌ)). فالفعل هنا لازم، لا لِعَدَم ذِكْرِ المفعول فَحَسْبُ، بل لعدم تقديره أيضاً. وقد حَسِبَ العدنانيُّ أن المعاجمَ غالباً قد ذكرت (خَشِيَهُ) فدلّت على تَعَدِّيهِ، وسَكَتَتْ عن لُزُومِهِ، وهو غريبٌ، ذلك أن هذه المعاجم قد ذكرت من الصفات (خَشٍ) و(خَشْيان)، وهما صفتان مشبَّهتان لا تُشتقّان إلاّ من فِعْلٍ لازم. أما الصفةُ من المتعدِّي فهي: (خاش).

ثانياً: إذا كان (خَشِيَ) متعدياً، لم تُعَبِّرْ به عمّا يَعْتَرِيك من اضطرابٍ فحسْب، بل عمّا تتوقَّعُهُ من المكروه والمَحْذور أيضاً. وإذا تَتَبَّعْنا آيَ القرآن عَلِمْنا أنّ (خَشِيَ) إنمّا يَتعدَّى مباشرةً إلى الذي يَتأتَّى منه المَحْذور. تقول: (خَشِيتُ رَبِّي، وخَشِيتُ صاحبَ السلطان)؛ ففي التنزيل: ﴿ذلك لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة ٨]، و: ﴿إنمّا يَخْشَى اللّـهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾ [فاطر ٢٨]، و: ﴿وَلا يَخْشَوْنَ أحداً إلاّ اللّـهَ﴾ [الأحزاب ٣٩].

وقد يَتعدَّى مباشرةً إلى المَحْذور نفسِهِ فيكونُ بمعنى (خافَ)، كما في قوله تعالى: ﴿وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾ [التوبة ٢٤]، و﴿ذلكَ لِمَنْ خَشِيَ العَنَتَ

منكم﴾ [النساء ٢٥]. والعَنَتُ في الأصل هو: المَشَقَّة، وهذا هو الفارق. فالأصل أن تقولَ: (خَشِيتُ خالداً)، فَتُعَدِّيَهُ إلى الذي يَتأتَّى منه المَكْرُوه. وتقول: (خِفْتُ بَأْسَ فلانٍ أو سَطْوَتَهُ أو قَسْوَتَهُ)، فتعديه إلى المكروه نفسِه.

ثالثاً: (خافَ) لازمٌ ومتعدٍّ أيضاً. والصفة من اللازم (خافٌ) إذا كان من شأنه أن يَخافَ. وأصلُه (خَوِفٌ) بفتحٍ فَكَسْرٍ على (فَعِل). والصفة من المتعدِّي (خائفٌ) وقد يأتي للثبوت أيضاً، و(خافَ) في آي القرآن إنما يَتعدَّى بنفسه إلى الأمر المَخُوف مَذْكُوراً أو مُقَدَّراً، كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ خافَ عَذابَ الآخِرَةِ﴾ [هود ١٠٣]. فإذا تعدَّى إلى الذي يَتأتَّى منه الخَوْف، كقوله تعالى: ﴿إنِّي أخافُ اللهَ رَبَّ العالَمِينَ﴾ [المائدة ٢٨ والحشر ١٦]، كان على تقدير (أخافُ عذابَ اللّه) كما في (تفسير البيضاوي).

٢٧٨. خِصْبُ الأرض، لا: خُصُوبَتُها، ولِينُ الشيءِ، لا: لُيُونَتُهُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨/٣/٨)

دَرَجَ الكتّاب على أن يقولوا: (تَمتاز هذه الأرضُ بخُصُوبَتِها). وهو شائعٌ في كلامهم، يَظنُّون أن (الخُصُوبَة) هي مصدر الفعل؛ أي: الحالةُ التي تكون عليها الأرضُ الخِصْبة. وليس الأمرُ كذلك. لأنّ مصدر (خَصِبَ) هو: (الْخِصْب) بكسر الخاء وسكون الصاد، لا (الخُصُوبَة)، تقول: (خَصِبَتِ الأرضُ بفتح الصاد وكسرها، مثل نَفَعَتْ وتَعِبَت، (خِصْباً) بكسر الخاء وسكون الصاد.

فالصوابُ إذن أن تقول: (تمتاز هذه الأرضُ بخِصْبها)، لا (بخُصُوبَتِها). ومصادرُ الأفعال الثلاثية سماعيةٌ، لا يَجوز فيها القياس. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((خَصِبَ المكانُ، بكسر الصاد، خِصْباً بكسر الخاء وسكون الصاد: كَثُرَ عُشْبُهُ وخَيْرُه)). وفي (اللسان): ((وقد خَصَبَتِ الأرضُ وخَصِبَتْ مِثْلُ نَفَعَتْ وتَعِبَتْ بفتح الصاد وكسرها خِصْباً بكسر الخاء وسكون الصاد)).

فـ (الخِصْبُ) بوَزْن (الحِمْل)، نقيضُ (الجَدْب). أما الصفةُ من الفعل، فلك أن تقولَ فيها: (أَرْضٌ خِصْبَةٌ) بكسر الخاء وسكون الصاد، و(خَصْبَةٌ) بفتح الخاء، و(خَصِبَةٌ) بفتح الخاء وكسر الصاد، و(خَصِيبَةٌ) على (فَعِيلَة)، و(مُخْصِبَةٌ) مِن: (أَخْصَبَ). كما تقول: (مكانٌ جَدِيبٌ)، و(مُجْدِبٌ)، و(جَدْبٌ) بفتح الجيم وسكون الدال.

وخَطَأ الكتّاب في قولهم: (الخُصُوبة)، كخَطَئِهم في قولهم: (اللُّيُونة)، فأنت تقول: (لانَ الشيءُ يَلِينُ لِيْناً) بكسر اللام، و(لَيَاناً) بفتح اللام، ولا تقول: (لُيُونَة) البَتَّةَ.

ويُستعمل (اللَّيَان) على وزن (سَحَاب) لِرَخاء العَيْش ونِعْمَتِه، وهو مَجاز. وتقول: (ألانَهُ)، و(أَلْيَنَهُ)، و(لَيَّنَهُ) بتشديد الياء فهو (لَيِّنٌ) بتشديد الياء، و(لِيْنٌ) بتخفيف الياء، و(أَلْيَنُ) على وزن (أبيض).

وقد بحث هذا مَجمعُ اللغة بالقاهرة، فأقرَّ صَوْغَ

مصدر (فُعُولَة) من كلِّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ بتحويلِهِ إلى باب (فَعُلَ) بضمِّ العين، إذا احْتملتْ دلالتُهُ الثبوتَ والاستمرار، فأساغ: الخُصُوبَة، والليُونَة، والخُطُوبَة، والمُيُوعَة...

وما دام القياسُ قد جاء على إطلاقه فقد قُصِدَ به العموم. ونحن نسألُ المجمعَ: هل نقول في (صَمَدَ): الصُّمُودَة، وفي (حَزِنَ) من الحُزْن: حُزُونَة إذ دلاّ على الثبوت؟ وإلاّ فهل نَقْصر القياسَ على ما شاع على الألسنة دون سواه لإقراره؟

٢٧٩. خَصَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥)

(خَصَّ) بتشديد الصاد فِعْلٌ لازمٌ ومتعدٍّ. تقول من اللازم: (خَصَّ الشيءُ خُصُوصاً)، ضدَّ عَمَّ، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية، فهو (خاصٌّ) وتقول من المتعدي: (خَصَصْتُهُ بالشيء) إذا أفْرَدْتَهُ به.

ويقول الكتّاب حيناً: (هذا موقفٌ خاصٌّ للسيارات) ويعترض آخرون فيقولون: الصحيح: (هذا موقفٌ خاصٌّ بالسيارات)، فما صواب المسألة؟

أقول: جاء في (اللسان): ((فلانٌ مُخَصٌّ بفلان على صيغة اسم المفعول، أي: خاصٌّ به)). فقولك: (خاصٌّ بالسيارات) صحيحٌ. ولكن هل يَصِحُّ: (هذا خاصٌّ للسيارات)؟

أقول: يَصحّ ذلك أيضاً، واللام هنا، كما يقول النحاةُ، للاختصاص. وجاء نحوُ ذلك في كتاب (المذكر والمؤنث) قال الفراء: ((هذا وصْفٌ لاحَظَّ فيه للمذكّر، وإنما هو خاصٌّ للمؤنث)). وفي كتاب (إعراب ثلاثين سورة) قال ابن خالَوَيْه: ((لأنّ الرحمنَ خاصٌّ للـه)). وفي (الكلّيات): ((فلانٌ خاصٌّ لفلان)).

ويقولون: (خَصَّصْتُهُ لـه) بالتشديد، وهو صحيحٌ على تأويل ما ذكرنا.

٢٨٠. العلماء المختصون

(من كتاب: لغة العرب)

دَرَجَ الكتّابُ على قولهم: (إخْصائي) و (اختصاصي) لمن يَتَخَصَّص لعلمٍ أو ينقطع لدراسة. وليس في اللغة (أخْصَى) بالخاء بهذا المعنى[1]. ومنهم من يُشدِّد الصادَ ويفتحُ الهمزةَ فيقول: (أخِصّائي) فيُضاعف الخطأ. إذ ليس في اللغة لفظٌ كهذا.

أما (اخْتصاصي) فهو قولك لمن يزاول التعليم: (تعليمي)، بدلاً من (مُعَلِّم)

فالصحيح إذاً أن نأتيَ في ذلك باسم الفاعل فنقول: (مُخْتَصّ ومُخْتَصُّون)، و (مُتَخَصِّص ومُتَخَصِّصون) من قولك: (اخْتَصَّ بعِلْمِ كذا وفيه)، (تَخَصُّص لـه وبه) إذا انفرد.

وقد استعمل السلف (تَخَصَّص)، فقال القفطي في تراجمه: ((وعَلِيٌّ هذا من المُتَخَصِّصين بعلم النجوم)).

وقد يُنسَبُ إلى المصدر، ولكن حين الحاجة الماسّة إليه في التعبير والاصطلاح، كقولك: (فلانٌ اشتراكيّ) إذا اعتنق المذهب.

وفي اللغة لفظٌ آخرُ ليس شائعاً، ولكنه يَصلح لهذا

---

(١) جاء في معجم (متن اللغة) أخْصَى الرجلُ: تعلَّمَ عِلماً واحداً (مجاز)

المعنى وهو: (مُحْص) اسم الفاعل من (أحْصَى)، ففي اللغة: (أحْصَى العِلْمَ): أحاط به إحاطةً تامة.

٢٨١. خاصَّةً، وخُصُوصاً، ولا سِيّما

(نشرت بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٥)

تقول: (احْتَرِمِ العلماءَ وخاصَّةً المخترعين). فـ (خاصَّة) مصدرٌ جاء على وزن (فاعِلَة) كالعافية والعاقبة والفاتحة والباقية. وقولُهم (خاصَّةً) منصوبٌ على أنه حالٌ أو مفعولٌ مطلقٌ قامَ مَقامَ فِعْلِهِ، والاسمُ بعدَهُ مفعولٌ به منصوب، والتقديرُ: (وأخُصُّ المخترعين خاصَّةً).

وقد تأتي (خاصّةً) آخرَ الكلام كقولك: (قاتِلُوا الأعداءَ المجرمين خاصَّةً).

وتقول: (احْتَرِمِ العلماءَ وخُصُوصاً المخترعين). فـ (خُصُوصاً) هنا كـ (خاصَّة)، والاسمُ بعدها منصوبٌ على المفعولية.

وقد تدخل الباء على (خاصة) فتقول: (أنْجَزَ العمّالُ أعمالَهم وبخاصَّةٍ المجدُّون)، ويكون (المجدُّون) في موقع الرفع لا النصب، ويكون (بخاصَّةٍ) خبراً مقدَّماً، و(المجدُّون) مبتدأً مؤخراً، أي: المجدُّون على وَجْهِ الخُصُوص.

ولكنْ يَرِدُ في كلام الكتّاب كثيراً قولُهم: (سينجحُ المَعملُ خاصَّةً إذا توفَّرَ لـه العمّالُ المُخْتَصُّون). والأفضلُ هنا استعمالُ (ولا سيَّما) في محلّها، فـ (لا سيّما) تَدخلُ على الظرف، والجارِّ والمجرور، والحال مفرداً أو جملة. أما (خاصَّة) فالغالبُ في استعمالها أن تأتي كما في الآية ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا منكم خاصَّةً﴾ [الأنفال ٢٥].

ولذا قُلْ: (سينجحُ المعملُ لا سيّما إذا توفَّرَ لـه العمّال المُخْتَصُّون).

٢٨٢. الخاصَّة والخاصِّيَّة والخَصِيصَة

(نشرت بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٦)

(الخاصّة) ما يَخْتَصُّ به الشيءُ، بالقياس إلى ما يُغايره. وجَمْعُ (الخاصّة): (الخَواصّ) بتشديد الصاد فيهما. وجاء (الخاصّ) بهذا المعنى أيضاً. قال ابنُ جنّي في (الخصائص ٥١٨/١): ((هذا هو خاصُّ اللغةِ وسِرُّها)).

وقد تضاف الياءُ المشددة إلى (الخاصّة)، فيقال: (الخاصِّيَّة)، وجمعها (الخاصِّيَات). قال الجاحظ في كتاب (العثمانية): ((ولو كان عَلِيٌّ على هذه الصِّفَة، ومعه هذه الخاصيّة، لكان حُجَّةً على العامّة)). وقد فرّق بعضُهم بين (الخاصّة) و(الخاصيّة)، فقَصَرَ (الخاصيّة) على ما يَخْتَصُّ به الشيءُ إذا كان خَفِيّاً. ففي (الكلّيات) لأبي البقاء: ((وخاصَّةُ الشيءِ ما يَخْتَصُّ به.. والخاصيّة بإلحاق الياء تُستعمل في الموضع الذي يكون السببُ مَخْفِيّاً فيه)).

وثَمّةَ (الخَصائص)، وليست هي جَمْعاً لـ (خاصّة) أو (خاصيّة)، وإنما هي جَمْعٌ لـ (خَصِيصَة) على القياس، وهي بمعنى (الخاصة). وقد جاء (الخصيصة) في استعمال الفصحاء كأبي تمام، وجاء في كتاب (شرح الإظهار): ((الخَصائصُ على وزن

(فَعَائِل) جَمْعُ (خَصِيصَة)، لا جَمْعُ (خاصّة)، فإنّ (الفَعِيلَة) تُجمع على (الفَعَائِل)، و(الخاصّة) تُجمع على (فَواعِل)، أي: خواصّ)). فتأمل.

٢٨٣. جئتُ إليك خِصِّيصى، لا: خِصّيصاً

(نشرت بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٤)

إذا أراد الكتّابُ التعبيرَ عن حُدُوثِ فِعْلٍ لأمرٍ خاصٍّ، قالوا: (فعلتُ ذلك خِصِّيصاً)، أو (جئتُ إليك خِصِّيصاً) بكسر الخاء وكسر الصاد المشدَّدة بعدها. وهم يَحْسَبُون أنّ (خِصِّيصاً) مصدرٌ من مصادر (خَصَّ يَخُصُّ). ولكنْ هل في مصادر (خَصَّ): (الخِصِّيص) على وزن (فِعِّيل) بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة؟

أقول: أوردتِ المعاجمُ (الخُصُوص) بضم الخاء، وحُكِيَ فيه الفتحُ أيضاً، مصدراً للفعل، وكذلك (الخُصُوصِيَة) بتخفيف الياء. كما أوردتْ من أسماء المصادر، وهي تقوم مقام المصادر: (الخاصَّة)، و(الخَصُوصِيَّة) بفتح الخاء وقد تُضَمُّ وبتشديد الياء، و(الخِصِّيصَى) بالقصر وكسر الخاء وتشديد الصاد المكسورة بعدها. فأنت تقول: (جئتُ إليك خُصُوصاً وخُصُوصِيَة) بتخفيف الياء و(خاصّة). أما إذا أردتَ المبالغةَ في تخصيصك قلت: (جئتُ إليك خِصِّيصَى) بكسر الخاء وكسر الصاد المشددة بعدها، آخرها ألف مقصورة. كما تقول: (جئتُ إليك خُصُوصِيَّة) بتشديد الياء والتاء للمبالغة.

أما (جئت إليك خِصِّيصاً) كما يقولُه الكتّاب، فلا وَجْهَ له.

هـذا و(الخِصِّيصَى) بالقصر اسمُ مصدرٍ نادرٌ، وقد جاء على هذه الزِّنَة: (خِلِّيفَى) من: خَلَفَ، و(دِلِّيلَى) مـن: دَلَّ، و(خِلِّيسَـى) مـن: خَلَـسَ، و(خِلِّيـبَى) مـن خَلَبَ...

٢٨٤. الخَصْلَة والخَلَّة

(نشرت بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٧)

تقول: (خَصَلْتُ الشيءَ) إذا قَطَعْتَهُ، و(خَصَّلْتُهُ تَخْصِيلاً) بالتشديد إذا جَعَلْتَهُ قِطَعاً. و(الخَصِيلَة): القِطْعَةُ من اللحم غالباً، والجمع: (الخَصائل). وفي (الأساس): ((وارْتَعَدَتْ فَرَائِصُهُ واضْطَرَبَتْ خَصَائِلُهُ، جَمْعُ: خَصِيلَة، وهي كلُّ لَحْمَةٍ فيها عَصَب)). وقد تكون (الخَصِيلَة) لِخُصْلَة الشَّعر أيضاً.

وثَمَّةَ (الخَصْلَة) تقال لِما يَلزمُ الإنسانَ مِن خُلُقٍ يُعْرَفُ به، فَضِيلَةً أم رَذِيلَة، وهي إذا جاءت في كلام الكتّاب نطقوا بها بضم الخاء أو كسرها، والصحيح أنها بفتح الخاء. ففي الحديث: ((كانت خَصْلَةً من خِصال النفاق)) بفتح الخاء. قال ابن الأثير في (النهاية): ((أي: شُعْبَةٌ من شُعَبِهِ أو جزءٌ منه أو حالةٌ من حالاته)). وفي (الأساس): ((فيه خَصْلَةٌ حَسَنَة بفتح الخاء، وخِصال بكسرها، وخَصَلاتٌ كِرَامٌ)) بفتح الخاء والصاد. فـ (الخَصْلَة) بالفتح هي (الخَلَّة) بالفتح أيضاً، وتُجمع على (خِصال) و(خَصَلات). وقد يَجمعها الكتّابُ على (خَصائل) فيقولون: (يتميَّز هؤلاء بخَصائلَ كريمة)، والصحيح:

(بخِصال كريمة)، لأن (الخصائل) كما مرّ جَنْعُ (خَصِيلة).

وكذلك (الخَـلَّة) بفتح الخاء بمعنى (الخَصْلة) بفتح الخاء، والكتّابُ يقولون: (الخِلّة) بكسر الخاء خَطَأً. أما قولُ صاحب (التهذيب): ((وإنه لكريمُ الخِلِّ والخِلّة)) بكسر الخاء فيهما، فقد قُصِدَ به المصادَقة والإخاء والمُوادّة، كما في (التاج). وفي (الكلّيات) لأبي البقاء: ((الخِلّ بالكسر: المصادقة والإخاء، وكذا الخِلّة بالكسر)).

وثَمّةَ (الخُـلَّة) بالضم. ففي التنزيل: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُـلَّـةٌ﴾ [البقرة ٢٥٤]، أي: لا صَداقةَ تَنْفَعُ. وكذلك: (الخُلّ) بالضم.

أما (الخُصْلة) بضمِّ الخاء، فهي الشَّعْرُ المجتمِعُ غالباً، وقد يقالُ للعنقود وللعُود عليه الشوك، ويُجمَعُ على (خُصَل) بضمٍّ ففتح، كغُرْفَةٍ وغُرَف.

ولذا قُلْ: (هذه خَصْلَةٌ) بالفتح (مِن خِصالٍ كَريمة)، و(خَـلَّةٌ) بالفتح (مِن خِلال نبيلة).

٢٨٥. خَصْم

(نشرت بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٧)

تقول: (خَصَمْتُ الرجلَ أخْصُمُهُ) كنَصَرْتُهُ أنْصُرُهُ: إذا غَلَبْتَهُ في الخُصُومة، والمصدر منه: (الخَصْم) بفتحٍ فسكون. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وخَصَمَهُ خَصْماً: غَلَبَهُ في الخُصُومة)). وفي (المصباح): ((فخَصَمْتُهُ أخْصُمُهُ من باب قَتَلَ: إذا غَلَبْتَهُ في الخُصُومة)). وتقول: (هذا خَصْمِي) فتصِفُ بالمصدر قَصْدَ المبالغة، كما تقول: هذا عَدْلٌ، ورجلٌ صَوْمٌ، وماءٌ غَوْر، أي: عادلٌ وصائمٌ وغائر. وكلما كان الوصْفُ بالمصدر، استوى فيه المذكرُ والمؤنثُ والجمع.

تقول: (هؤلاء خَصْمِي). ففي التنزيل: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص ٢١]، فجاء (الخَصْم) فيه للجمع. لكنهم اعْتَدُّوا أحياناً بما انتهى إليه (الخَصْم) من الوصف فَثَنَّوْه وجَمَعُوه. ففي (الصحاح): ((الخَصْمُ معروفٌ، يَستوي فيه الجمعُ والمؤنث، لأنه في الأصل مصدر))، وأردف: ((ومِن العرب من يُثَنِّيهِ ويَجْمَعُهُ فيقول: خَصْمان وخُصُوم)).

وجُمِعَ (الخَصْم) على (أخْصام) أيضاً. وقد أنكر ذلك اليازجيُّ وتابَعَهُ جماعة، والجمع صحيح. ففي (مفردات الراغب): ((الخَصْم مصدرُ خَصَمْتُهُ إذا نازَعْتَهُ. ثم سُمِّيَ المُخاصَمَة خَصْماً، واستُعمل للواحد والجمع، وربما ثُنِّيَ.. والجمع: خُصُوم وأخْصام)). وفي (التاج): ((ومما يُستدرَكُ عليه: الأخْصام، جَمْعُ: خَصْم، كفَرْخ وأفْرَاخ)). والقياسُ يؤيده. كما جُمِعَ (الخَصْم) على (خِصام) بالكسر. ففي (المصباح): ((الخَصْم يقع على المفرد وغيره، والذكر والأنثى بلفظٍ واحد. وفي لُغَةٍ يُطابِقُ في التثنية والجمع. ويُجمَعُ على: خُصُوم وخِصام، مثل: بَحْر وبُحُور وبِحار)).

ولذا قُلْ: (هؤلاء خَصْمِي وخُصُومِي وأخْصامِي وخِصامِي)، كلُّ ذلك صحيح.

٢٨٦. الخُضْـرة والخُضَـر والخَضْـراء والخَضْراوات

(من كتاب: لغة العرب)

(الخُضْرَة) في الأصل مصدرٌ للون الأخضر، كالسمرة

للون الأسود، والصفرة للون الأصفر. وتستعمل العامّةُ (الخُضْرة) بضم فسكون وتجمعُها على (خُضَر) بضمٍّ ففتح. واستعمال العامة هذا صحيحٌ لا غبار عليه. فقد استعملت العرب (الخُضْرة) للبقول الخُضْر فقال رؤبة:

إذا شَكَوْنا سَنَةً حَسُوساً
تأكُلُ بعدَ الخُضرةِ اليَبيسا

والسنةُ الحسوس التي تأكل كل شيء.

أما الكتّاب فيَستعملون للجمع (الخُضار) بضم الخاء، و(الخُضروات) بضم الخاء، وبألف واحدة بعد الواو، وكلاهما خطأ لا وجه له.

والذي جاء في اللغة هو (الخُضْرة)، والجمع: (خُضَر) كغرفة وغرف، و(الخَضراء)، والجمع: (الخَضْراوات) بفتح الخاء وبألفين واحدة بعد الراء وأخرى بعد الواو.

وقد جاء (الخضراء) في الحديث، قال رسول اللّه ﷺ: ((ليس في الخَضراوات صدقة)). و(الخَضراوات) جمع (الخضراء) كالصحراوات جمع الصحراء، والبطحاوات جمع البطحاء.

و(الخَضْراء) في الأصل صفةٌ، ولو بقيتْ كذلك لَجُمِعَتْ على (الخُضْر) بضمٍّ فسكون، كما تجمع (الحَمْراء) على (الحُمْر). إلاّ أنها استُعملت استعمالَ الأسماء، فجُمِعَتْ جَمْعَها بالألف والتاء...

فـ (الخَضْراوات) استعمالٌ صحيحٌ مستقيم، وهي بفتح الأول وبألفين ألف بعد الراء وأخرى بعد الواو.

وقد جاء (الخَضِرَة) بفتحٍ فكسر، والجمع: (الخَضِرات)، كما جاء (الخُضارة) بضمِّ الأول، وليسا هما مثل: (الخُضْرة) و(الخَضْراء) شيوعاً.

أما (الخُضار) بضم الأول أو كسره، و(الخُضْروات) بضم الأول وألف واحدة بعد الواو، فلا وجه له البَتّةَ.

٢٨٧. خَطِئ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٥)

تقول: (خَطِئَ فلانٌ خِطْئاً) بكسرٍ فسكون من باب عَلِمَ: إذا أذنبَ على غير عَمْدٍ، كما في (المصباح). والاسم: (الخَطِيئة) على (فَعِيلَة)، ولك أن تَقْلِبَ الهمزةَ ياءً، فتكون مع الياء الأخرى ياءً مشددة، والجمع: (خَطِيئات وخَطايَا).

كما تقول (أخْطَأَ)، والاسم: (الخَطَأ) بفتحتين، ويُقْصَرُ فيقال: (الخَطا)، ويُمَدُّ فيقال: (الخَطاء).

وقيل: (خَطِئَ) إذا تَعَمَّدَ الخَطَأ، فهو (خاطِئٌ). و(أخْطَأ) إذا لم يَتَعَمَّدْ، فهو (مُخْطِئٌ)... وفي الحديث: ((رُفِعَ عن أُمَّتِي الخَطَأُ والنِّسْيان وما اسْتُكْرِهُوا عليه)).

وتقول: (أخْطَأْتُ في المسألة)، و(أخطأتُ الصوابَ).

ولكنْ يقول الكتّابُ حيناً إذا أخطأ أحدٌ فأساء بخَطِئهِ إلى آخرَ: (قد أخْطَأَ خالدٌ مع صاحبه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إن لَفْظَ (مع) ظرفٌ للاجتماع في المكان أو الزمان، أي للمصاحبة. فإذا قلت: (سِرْتُ مع فلان)، فقد سِرْتَ وسارَ فلانٌ معك. وإذا قلتَ: (أخْطَأ فلانٌ مع صاحبه)، فقد أخْطَأ فلانٌ وأخْطَأ صاحِبُهُ معه. فإذا أردتَ أنه أخْطَأَ فأساء بخَطَئِهِ إلى آخرَ قلت:

(أخْطَأَ فلانٌ على صاحبه). ففي (كليلة ودمنة /٥٧): «وقد اعترفتُ بذنْبي وخَطَئِي عليك». وفي (رسالة الغفران /١٨٠) للمعري: «وقد أخْطَأَ على نفسِه فيما زعم، وعَلَيَّ».

ولذا قُلْ: (أخْطَأْتُ على نفسِي)، ولا تقل: (أخْطَأْتُ مع نفسِي).

٢٨٨. سُلُوكٌ خاطِئٌ (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٠)

جاء لناقد في كلمة يومية قولُه: (سُلُوكٌ خاطِئٌ، خاطِئٌ: اسمُ فاعل، فلا يَصِحُّ الوصْفُ به. تَصِفُ بالمصدر فتقول: أسلوبٌ خَطَأٌ).

أقول: الأصلُ أن تَصِفَ باسم الفاعل فتقول: (سُلُوكٌ خاطِئٌ)، وهو صحيحٌ فصيح. ففي (الأساس): «وأَخْطَأَ المطرُ الأرضَ: لم يُصِبْها، ويومٌ خاطِئُ النَّوْءِ». وفي المَثل: «مع الخَواطِئِ سَهْمٌ صائب»؛ أي: مع السِّهام الخَواطِئِ سَهْمٌ صائبٌ، فقد وُصِفَ باسم الفاعل؛ أي (الخواطئ)، واستُغْنِيَ عن الموصوف؛ أي السهام، وأُنْزِلَت (الخواطئ) منزلةَ الاسم فغدتْ تعني السِّهام التي تُخْطِئُ الغرضَ. ومعنى المَثل: أصابَ مرَّةً وأخْطَأَ مرَّات.

٢٨٩. خطبة فلان (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٣)

من عبارات الصحف قولُهم: (أعْلَنَ فلانٌ خُطْبَتَهُ على فلانة). وفي هذه العبارة خطأٌ من وجهين؛

الأول: أن (خِطبة) تُلْفَظُ في اللغة بكسر الخاء، والكتّاب يَلفِظُونَها بضمِّ الخاء خطأً. تقول: (خَطَبَ الرجلُ المرأةَ خِطْبَةً) بكسر الخاء، إذا أبدى رغبتَهُ في زواجه منها. أما (الخُطْبَة) بضم الخاء، فهي ما يُلْقَى على الناس من المنابر. و(خُطْبَةُ الكِتاب): مقدّمتُهُ.

والثاني: أنّ (خَطَبَ) يتعدَّى بنفسه؛ فقولُك: (خَطَبَ فلانٌ المَرْأَةَ) يقتضي أن يقال: (أعْلَنَ فلانٌ خِطْبَتَهُ لفلانة)، لا (على فلانة). ويُدعى الرجل: (خاطِباً)، أو (خِطْباً) بكسر الخاء، أو (خطيباً) ككريم، أو (خِطِّيباً) بكسر الخاء وتشديد الطاء المكسورة. ففي (الأساس): «وخَطَبَ الخَطِيبُ خُطْبَةً حَسَنَةً بضم الخاء في (خُطبة)، وخَطَبَ الخاطِبُ خِطْبَةً جميلة بكسر الخاء في (خِطبة).. وكَثُرَ خُطّابُها، وهذا خِطْبُها بكسر الخاء». فَجَمْعُ (الخاطِب): (خُطّاب) ككاتب وكُتّاب، وجَمْعُ (الخِطْب) بكسر الخاء: (أخْطاب) كحِمل وأحْمال.

ولذا قُلْ: (أعْلَنَ فلانٌ خِطْبَتَهُ لفلانة) بكسر الخاء لا ضمِّها، فهو: (خاطِبٌ وخَطِيبٌ) ككريم، و(خِطِّيب) بكسر الخاء وتشديد الطاء، و(خِطْب) بكسر الخاء.

وقد يقولون: (خُطُوبَةُ فلان)، ولا وجه لـه. وإذا كان مجمعُ اللغة القاهريّ قد أجاز ذلك، فقد كان لنا رأيٌ آخَرُ بالدليل، ذكرناه في الكلام على (خُصُوبة).

٢٩٠. الخَطْرة

استعمالُ (الخَطْرَة) بفتح الخاء، بمعنى الحين صحيحٌ فصيح، ويَحْسَبُهُ أكثرُهم لَحْناً. قال صاحب (الأساس): «وما لَقِيتُهُ إلاّ خَطْرَة، وما ذكَرْتُهُ إلا

خَطْرَةً بعد خَطْرَة، تريد الأحيان)). وعلى ذلك نصّ (التاج).

٢٩١. الخَطَر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٩)

(الخَطَر) بفتح الطاء اسمٌ أو مصدرٌ بمعنى الإشراف على الهلاك، و(الخَطِر) بكسر الطاء، صفةٌ مشبَّهة، إذا أصبح ذا خَطَر، و(المُخْطِر) اسم الفاعل من (أخْطَر)، وهو بمعنى الخَطِر، وحول استعمال هذه المفردات مسائلُ أهمُّها:

أولاً: استُعمل (الخَطَر) بفتح الطاء اسماً أو مصدراً، فقال الزمخشري في (الأساس): ((وهو على خَطَرٍ عظيم: وهو الإشراف على شَفَا هَلَكَة)). وقال صاحب (المصباح): ((الخَطَر: الإشرافُ على الهلاك وخوف التلف)). واستُعمل (الخَطِر) بكسر الطاء صفةً مشبَّهة، وجاء ذكره في المعاجم عَرَضاً. إذ ورد في (القاموس) في وصف الشُّبْرُم كقنفذ، وهو شجرٌ ذو شوك: ((واستعمالُ لَبَنِهِ خَطِرٌ))، وأثبته (التاج). وجاء (خَطِر) في بيتٍ للبحتري إذ قال:

ذُعِرَ الحَمامُ وقد تَرَنَّمَ فَوقَهُ
مِن مَنظَرٍ خَطِرِ المَزَلَّةِ هائِلِ

كما جاء في بيت لأبي تمام.

ثانياً: تبيَّن مما تقدم أنه جاء (الخَطَر) بفتح الطاء مصدراً، وجاء (الخَطِر) بكسر الطاء صفة مشبَّهة. وقد خلت المعاجم من (الفعل). إلا أن القياس أنه إذا كانت الصفةُ على (فَعِل) بكسر العين، فالفعل على (فَعِلَ) كفرح. تقول: (خَطِرَ خَطَراً فهو خَطِرٌ)، كما تقول: فَرِحَ فَرَحاً فهو فَرِحٌ. وقد اعتمد الأستاذ أحمد العوامري عضو مجمع اللغة بالقاهرة هذا القياس فقال في مجلة المجمع: ((وخَطِرَ المكانُ ليلاً: إذا صار ذا خَطَر، فهو خَطِرٌ بمعنى أنه قد ثبت لـه صفةُ أنّ مَن سلكه ليلاً، مثلاً، تعرَّض للهلاك))، فجاء بالفعل (خَطِرَ) كفَرِح. وقد أقرَّ ذلك المجمعُ القاهري، والقول ما قال. ومِن ثَمّ تقول: (خَطِرَ المكانُ) إذا تعرَّضَ الناسُ فيه للخطر.

ثالثاً: جاء: (أخْطَرَ فهو (مُخْطِرٌ)، بهذا المعنى. قال صاحب (المصباح): ((وباديةٌ مُخْطِرَة كأنها أخْطَرَتِ المسافرَ فجعلتْهُ خَطراً بين السلامة والتَّلَف)). وجاء نحوٌ من ذلك على لسان الزمخشري في (الكشاف) حول تفسير آيةٍ من سورة الزخرف إذ قال: ((فلمّا كان الركوبُ مباشرةً أمراً مُخْطِراً)). وجاء في (النهاية): ((أخْطَرَهُ: عَرَّضَهُ للخَطَر)).

وعلى هذا صَحَّ قول الكتّاب: (هذا الأمرُ مُخْطِرٌ بمعنى (خَطِر)؛ أي يُعرِّضُ صاحبَهُ للهلاك.

٢٩٢. الخطير والخطورة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٦)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (يبدو أن الموقفَ خَطِيرٌ إذا تراءى لهم (الخَطَر) فيه. وهم يَقْصِدُون بالخطر نقيضَ السلامة، أي: التعرُّض للتلف والهلاك. والصوابُ أن يقال: (يبدو أن الموقفَ خَطِرٌ) كتَعِب بفتح الخاء وكسر الطاء، لا (خطير) ككريم. فـ (خَطِرٌ) صفة مشبَّهة مِن: (خَطِرَ يَخْطَرُ خَطَراً) كفرحَ

يَفْرَحُ فَرَحاً، فهو (خَطِرٌ) كفرِح. فالمكان الخَطِر هو المكان الذي يتعرَّضُ فيه السالكُ للخَطَر، وقد أتَتِ الصفةُ بهذا المعنى في شعر أبي تمام والبحتري.

أما (الخَطِير) فله معنى آخرُ، فأنت تقول: (خَطُرَ الرجلُ يَخْطُرُ خُطُورَةً) كسَهُل يَسْهُلُ سُهُولَة: إذا ارتفعتْ منزلتُهُ وعلا شأنُهُ، فكان خَطِيراً، أي: شريفَ القَدْر.

فلا وَجْهَ إذن لقولك: (هذا المكانُ أو الموقفُ خَطِير) إذا عَرَّضَ صاحبَهُ للهلاك، والصحيحُ أن تقول: (إنه خَطِر) بفتح الخاء وكسر الطاء كتَعِب. ولك أن تقول: (أخْطَرَ المكانَ، فالمكانُ مُخْطِرٌ) بهذا المعنى. قال صاحب (المصباح): ((وباديةٌ مُخْطِرَة كأنها أخْطَرَتِ المسافرَ فجعلتْهُ خَطراً بين السلامة والتلف)). وقال الزمخشري في تفسير سورة الزخرف: ((فلمّا كان الركوبُ مباشرةً أمراً مُخطراً)) بهذا المعنى أيضاً. وجاء في (النهاية): ((أخْطَرَهُ: عَرَّضَهُ للخَطَر)).

هذا ولا معنى لقولك: (في السفر خُطُورَة) إذا عرَّضَ صاحبَهُ للتلف. وصوابُهُ: (في السفر خَطَر) بفتح الخاء والطاء. وبقي أن نشير إلى أن للخطر معانِيَ منها: التعرُّضُ للهلاك، ومنها عُلُوُّ القَدْر كالخُطُورة. فأنت تقول للشريف: (هو عظيمُ الخَطَر)، كما تقول: (عظيمُ الخُطُورة) سواء، فتعبِّر بالخَطَر والخُطُورة عن شَرَفِ القَدْر وعُلُوّ المنزلة، لكنك لا تعبِّر عن الهلاك إلا بالخَطَر، والصفةُ منه (خَطِر) بفتحِ فكسر كتَعِب، لا (خَطير).

٢٩٣. الإخطار

(نشرت بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٣)

يَستعمل الكتّابُ (الإخطار) بمعنى الإنذار فيقولون: (أخْطَرْتُ فلاناً بالفَصْل)، وبمعنى الإعلام فيقولون: (رأيتُ أن أُخْطِرَكَ بما جرى)، فهل لهذا أو ذاك مساغٌ لغوي؟ أقول: في ذلك مسائلُ أهمُّها:

أولاً: لم يَرِدِ (الإخْطار) بمعنى الإنذار، كما شاع في استعمال الكتّاب، وإنما يقال: (أخْطَرَهُ بباله، أو في باله، أو على باله) إذا أذْكَرَهُ به. ويأتي لِمَعانٍ أخرى فيقال: (أخْطَرَهُ فلانٌ فأُخْطِرَ له) بالبناء للمجهول: إذا صار قرينَهُ، أي: مِثْلَه في الخَطَر، أي المكانة. و(أخْطَرَ المالَ): جَعَلَهُ رَهْناً. و(أخْطَرَهُ): عَرَّضَهُ للهلاك.

ثانياً: مرّ بنا أن قولَك: (أخْطَرْتُهُ بباله) بمعنى ذكَّرْتُهُ به، أي جَعَلْتُهُ يَخْطُرُ بباله، وفي هذا معنى الإعلام. وفي اللغة: (آذَنْتُهُ بكذا): أعْلَمْتُهُ به. قال الزمخشري في (الكشاف): ((وآذَنَ منقولٌ من أذِنَ إذا عَلِمَ))، وأردف: ((ولكنه كَثُرَ استعمالُه في الجَرْي مجرى الإنذار)). ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِن اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة ٢٧٩]. وهكذا جاء: (آذَنْتُهُ بكذا إيذاناً) بمعنى أعْلَمْتُهُ بكذا إعْلاماً أو أنذرته بكذا إنذاراً. ولكن هل يمكن أن نقول: (أخْطَرْتُهُ بكذا) قياساً على (آذنته بكذا)؟

أقول: يَمْنَعُ ذلك أنّ (أخْطَرَ) يتعدّى بنفسِه إلى الشيء لا إلى الشخص. تقول: (أخْطَرْتُ الشيءَ ببال فلان) إذا جَعَلْتَهُ يَخْطُرُ بباله، على حين تقول:

(آذنتُ فلاناً بالأمر)، فتُعَدِّيهِ مباشرةً إلى الشخص.

فالإخْطار للشيء: التذكيرُ به، والإيذان للشخص: إعلامٌ لـه بالأمر أو المكروه.

ثالثاً: تبيّن مما تقدَّم أن لا وَجْهَ لقول الكتّاب: (أخْطَرْتُ فلاناً بالفَصْل) بمعنى الإعلام أو الإنذار. والصحيحُ أن تقولَ: (آذنتُهُ بالأمر) أو (أنذرته به).

رابعاً: رأى الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات) أنّ لقولك: (أخْطَرْتُ فلاناً بالفَصْل) وجهاً، إذا خُرِّجَ على القَلْب. فالعرب تقولُ: (خَلَعْتُ من القَلَنْسُوَة رأسِي)، بَدَلَ أن تقولَ: (خَلَعْتُ القَلَنْسُوَةَ من رأسِي). كما تقول: (أدْخَلْتُ الخاتَمَ في إصْبعِي)، تريد: (أدْخَلْتُ الإصْبعَ في الخاتَم). وهكذا تقول: (أخْطَرْتُهُ بالأمر)، بَدَلَ: (أخْطَرْتُ الأمرَ ببالـه). وأراه بعيداً، لأنه قياسٌ على نادر، وهذا لا يجوز.

٢٩٤. خَطّ والخطّة (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٦)

تقول: (خَطَّ الكِتابَ يَخُطُّهُ) بالضم (خَطّاً) إذا كَتَبَه. و(الخَطُّ): تصويرُ اللفْظ بحروفِ الهجاء، كما قال الجرجاني في تعريفاته. و(الخَطُّ): الطريقُ أيضاً، ففي (الأساس): ((والْزَمِ الخَطَّ، أي: الطريق)). و(الخُطَّة) بضم الخاء وتشديد الطاء: الأمرُ والحالُ والقَصْدُ والنَّهْج. ففي (الأساس): ((وجاء فلانٌ وفي رأسه خُطَّة، وإن فلاناً لَيُكلِّفني خُطَّةً من الخسف.. وفلانٌ يَبْنِي خُطَطَ المَكارم))، كلُّه بالضمّ. وجاء في الحديث: ((إنه قد عَرَضَ عليكم خُطَّةَ رُشْدٍ فاقبلوها))، قال ابن الأثير في (النهاية): ((أي أمراً واضحاً في الهُدَى والاستقامة)).

والكتّاب إذا قالوا: (علينا أن نعمل بهذه الخطة) كسروا الخاء فيها. و(الخِطَّة) بالكسر لمعنى آخر، فهي المكان الذي يُختط لِعمارَةٍ. ففي (المصباح): ((الخِطَّةُ بالكسر: المكان المُخْتَطُّ لِعِمارَةٍ، والجمع: خِطَطٌ، مثلُ: سِدْرَة وسِدَر. وإنما كُسِرَتِ الخاءُ لأنها أُخْرِجَتْ على مَصْدَر (افْتَعَلَ) مثل: اخْتَطَبَ خِطْبَةً، وارْتَدَّ رِدَّةً، وافْتَرَى فِرْيَة)). وفي (النهاية): ((الخِطَطُ جَمْعُ خِطَّة بالكسر، وهي الأرضُ يَخْتَطُّها الإنسان لنفسه.. وبها سُمِّيَتْ خِطَطُ الكوفة والبصرة)).

لذا قُلْ: (في رأسي خُطَّةُ إصلاحٍ سأعمل بها)، بخاءٍ مضمومة، لا مكسورة.

٢٩٥. خطف

(خَطِفَ يَخْطَفُ) من باب فَرِحَ يَفْرَحُ، وقيل من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ أيضاً. وقد قرئ بهما قولُه تعالى: ﴿يَكادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أبْصارَهُمْ﴾ [البقرة ٢٠]. قال الزمخشري في (الكشاف): ((وقرأ مجاهد: يَخْطِفُ بكسر الطاء، والفتحُ أفْصَحُ وأعْلَى)). أما كُتّابُنا فيحكونه كنَصَرَ يَنْصُرُ، وليس بشيء (الصحاح والتهذيب).

٢٩٦. الخُطّاف

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الخُطّاف) للوطواط بضم الخاء. وقد شاع على الألسنة بالفتح كما رواه معجم (المنجد)، وليس بشيء.

و(الخُطّاف) إلى ذلك جمع خاطف، ككُتّاب وكاتب، وهو الحديدة المعوجّة، ومخلب السبع أيضاً. قالت أُم الهيثم في وصف جمل:

كأنّ صوتَ نابِه بنابِهِ صريرُ خُطّافٍ على كُلاّبه

وجاء في حديث عليٍّ رضي اللّه عنه: ((نفقتك رياء وسمعة للخطاف)). قال صاحب (النهاية): ((هو بالفتح والتشديد للشيطان لأنه يَخطف السمعَ، وقيل هو بضم الخاء على أنه جمع خاطف، أو تشبيهاً بالخُطّاف وهو الحديدة المعوجّة كالكُلاّب يُختطف بها الشيء، ويُجمع على خطاطيف))! (الصحاح) و(اللسان).

٢٩٧. خطوات جادة مباركة

(من كتاب: لغة العرب)

عَرَضَ الناقدُ في برنامجه اليومي لجمع (فَعْلَة) بإسكان العين، فذكر بعض ما توفَّرتْ كُتُبُ الصرف على تفصيلِه، والأصلُ أن يُعنى البرنامجُ خاصةً بما لا يمكن الوقوف عليه بالمراجعة، فينبِّهَ على ما تعترض فيه شبهة أو إشكال فتمسّ الحاجة إلى إيضاحِهِ، فإذا استصوَبَ الناقدُ غيرَ هذا فلا بدّ أن يكون كلامُهُ فيما يَعْرِضُ له جامعاً مانعاً، كما يقول أصحاب المنطق.

ذكر الناقدُ من (فَعْلَة) بإسكان العين، ما فُتِحَتْ فاؤه وكان اسماً كحَلْقَة وحَلَقات بتحريك اللام في الجمع، أو كان صفة كفَخْمَة وفَخْمات بإسكان الخاء في الجمع.

ثم تَحوَّلَ إلى (فُعْلَة) بضمٍّ أوله فذكر من ذلك حُجْرة، و(فِعْلَة) بكسر أوّله فذكر منه رِحْلَة. وحكى في جَمْعِهما ثلاثةَ أوجه: إسكان العين، وفتحها، وإتْباعها. والإتْباعُ: أن تَتْبَعَ عَيْنُ الكلمة فاءَها في الحركة. ثم أشار إلى أنّ ما بقي من ذلك يُجْمَعُ جَمْعَ الصفات بإسكان عينه. وليس الأمر كذلك.

وأحسّ الناقدُ أن لا بدّ من استيفاء البحث، فذكر في يوم آخرَ (خُطْوة) بضمٍّ الأول فقال: إنها تُجْمَعُ جَمْعَ (حُجْرَة)، فيصحّ فيها الفتح والإسكان والإتباع. وذكر (ظَبْيَة) بفتح الأول فقال: إنها تُجْمَعُ جَمْعَ (حَلْقَة). وفاتَهُ ذكر (شَهْوة وشَهَوات) بتحريك الهاء أيضاً.

ثم ذكر (جَوْزة)، و(مَرَّة) من المضاعف، فجمعهما جمع الصفات، ووقف عند هذا. والذي فاتَهُ (دُمْيَة) بضمٍّ فسكون، و(لِحْيَة) بكسر فسكون، ويجوز فيهما الفتح والإسكان، و(دُولَة) بضمِّ الأول، و(دِيمَة) بكسْرِهِ، فلا يجوز فيهما إلا الإسكان.

وردّ الناقدُ على مَن أخذ عليه أنه جَمَعَ (فِقْرة) على: (فِقَر وفِقَار) دون (فِقَرات)؛ فقال: إنه سَلَكَ مَسلك المعاجم في إغفال القياس. والجواب عن ذلك من وجوه.

الأول: أن المعاجم تذكر القياس للتنبيه عليه. ففي (الصحاح): ((والفِقْرة بالكسر مثل الفَقَارَة، والجمع: فِقَرات وفِقِرات وفِقَر)). وفي (المصباح) نحو منه.

والثاني: أن (الفَقارة)، لا (الفِقْرة)، واحدةُ الفَقار، كالسّحابة واحدةُ السّحاب.

والثالث: أن جمع (فِقْرة) على: (فِقَر) قياسٌ

أيضاً، قال الرَّضِيّ: ((وفِعْلَة بكسر على فِعَل في الصحيح كان أو في غيره)). وفي هذا بيان.

٢٩٨. خَفَّ المريض

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٢)

تقول: (خَفَّ يَخِفُّ) بالكسر (خِفَّةً) بكسر أوّله، ضدّ ثَقُلَ، وتقول مجازاً: (خَفَّ الرجلُ) إذا طاش، و(ثَقُلَ) إذا رَزُنَ، و(خَفَّ) إذا رَقَّتْ حالُه... و(خَفَّ إلى الشيء خُفُوفاً): أسرع، و(خَفَّ عن وطنه): ارتحل. وقد أشار إلى ذلك ابن القوطية في (أفعاله) والزمخشري في (أساسه).

لكن ثَمّةَ معنى آخرَ يُعبِّر عنه الكتّاب بقولهم: (خَفَّ المريضُ) إذا قَرُبَ شفاؤه، فهل لقولهم هذا وجه؟

أقول: لم تُشِرْ نصوصُ المعاجم إلى ذلك، لكنه جاء على ألسنة الفصحاء. ففي (الكشاف) للزمخشري حول تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا مَسَّ الإنسانَ الضُّرُّ دَعانا لِجَنْبِهِ﴾ [يونس ١٢]: ((قلتُ معناه: أن المَضْرُورَ لا يزال داعياً لا يَفتُرُ عن الدعاء حتى يزولَ عنه الضرُّ. والمُضطرب إلى أن يَخِفَّ كلَّ الخِفَّة ويُرْزَقَ الصحةَ بكمالها))، أفلا يعني هذا صحةَ قولك: (خَفَّ فلان) إذا تماثل من مرضه؟ وانظر إلى ما جاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((وإنما خصَّ وقتَ تنسُّم الصبح، لأن المريضَ يَخِفُّ فيه.)) وأردف: ((دعا المريضَ فوجدَهُ ثقيلاً لا يُجيبُ ولا يَنطلقُ لسانه)).

فثبت بهذا صحةُ قولك: (خَفَّ المريضُ) إذا تماثلَ من مرضه، و(ثَقُلَ المريضُ) إذا تبلّغ به المرض واستبدّ.

٢٩٩. خَفَّف عنه وعليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١)

(خَفَّفَ) بالتشديد فِعْلٌ متعدٍّ، فـ (خَفَّفَهُ) معناه جَعَلَهُ خَفِيفاً، ففي (المصباح): ((خَفَّ الشيءُ خَفّاً مِن بابِ ضَرَبَ، وخِفَّةً: ضِدُّ ثَقُلَ، فهو خَفِيفٌ، وخَفَّفْتُهُ، بالتثقيل: جَعَلْتُهُ كذلك)). وقد جاء في (الأساس): ((وخَفَّفَهُ، وخَفَّفَ عنه))، فبدا الفعلُ متعدِّياً ولازماً. لكنَّ الأصلَ فيه هو التعدِّي، فقد جاء في التنزيل: ﴿يُريدُ اللّهُ أنْ يُخَفِّفَ عنكم﴾[النساء ٢٨]، فلم يذكر المفعول. وكذلك قوله تعالى: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللّهُ عنكم﴾ [الأنفال ٦٦]. ولكنْ جاء فيه: ﴿فَلا يُخَفَّفُ عنهم العَذابُ﴾ [البقرة ٨٦]، فذكر المفعول بذكر العذاب وهو نائب الفاعل. وجاء فيه: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخفِّفْ عَنّا يَوْماً مِن العَذابِ﴾ [غافر ٤٩]، فذكر المفعول.

أما قولُه تعالى: ﴿وَلا يُخَفَّفُ عنهم مِن عَذابِها﴾ [فاطر ٣٦]، فإنه على تقدير نائب الفاعل، أي: ولا يُخَفَّفُ عنهم شيءٌ من عذابها.

وإذا جاء (خَفَّفَ عنه)، فقد جاء (خَفَّفَ عليه). ففي الحديث: ((خَفِّفُوا على الأرض، أي: لا تُرْسِلُوا أنفسَكُم في السجود إرْسَالاً ثَقِيلاً فيؤثّر في جِباهكم))، و(خَفَّفَ عليه) هنا نقيض: أثْقَلَ عليه. وقال ابن جنّي في (الخصائص): ((وتَخِفّ الكُلْفَةُ في عِلْمِهِ على الناس))، و(خَفَّ عليه) هنا بمعنى: هان عليه وسَهُل. وجاء في (اللسان): ((يَخِفُّ عليكم حملُها))، ومعناه يَهُون.

٣٠٠. خَفِيَ عنه وخَفِيَ عليه

(نشرت بتاريخ ١/٦/١٩٨٣)

يذهب كثيرٌ من النقاد إلى خَطَأ قول القائل: (خَفِيَ عنه)، ويَجْعَلُ صوابَه: (خَفِيَ عليه) وسترى أن كلا القولين صحيحٌ مستقيم، ولكلٍّ منهما معنى، وفي ذلك مسائلُ أهمُّها:

أولاً: قال الأستاذ داغر في (تذكرته): ((ويقولون: لا يَخْفَى عن القُرّاء، فيُعَدُّونَ الفِعْلَ بـ "عن"، والصوابُ أن يُعدَّى بـ "على")). قال هذا ولم يَذكرِ السببَ، وكأنه يُريدُ أنّ ما جاء في التنزيل من الفِعْل قد عُدِّيَ بـ (على)، وكذلك ما ورد في (الصحاح) و(الأساس) و(المصباح) و(اللسان) و(التاج) على أنّ هذا إنْ كان حُجّةً قاطعةً لصحّةِ تعدية الفعل بـ (على) فليس هو دليلاً على مَنْعِ تعدية الفِعْل بـ (عن) أو سواه، إذ لا يَلْزَمُ من تعديةِ فِعْلٍ بحرفٍ في نصٍّ من النصوص ألاّ يَتعدَّى بسواه، إذا اتّسَعَ معناه له.

ثانياً: إذا قلت: (خَفِيَ عنّي الشيءُ) فمعناه: اخْتَفَى أو تَوَارَى أو اسْتَتَرَ أو غابَ أو احْتَجَبَ، وكلُّها تتعدَّى بـ (عن) وكلّما تَجاوَزَ الشيءُ مَدَى النظَر أو حالَ دونَهُ حائلٌ، فقد خَفِيَتْ مَعالِمُهُ عن الرّائي، وهذا موضع (عن) في معناها المُطَّرد. قال الشريف الرَّضِيُّ، وقد عُرِفَ بفصاحته:

وتَلَفَّتَتْ عَيْنِي فمُذ خَفِيَتْ
عنها الطُّلولُ تَلَفَّتَ القلبُ

فعَدَّى (خَفِيَ) بـ (عن)، وروايةُ البيت ثابتةٌ لم يَعِبْها إمامٌ من الأئمة، وقد حَسِبَ العدنانيُّ أن تعديةَ (خَفِيَ) في هذا البيت من قبيل إنابةِ حرفٍ محلَّ حرف، وهو غريب. فاستعمالُ (عن) هاهنا إنما جَرَى في موضِعِهِ المُطَّرد، فإذا خرج (عن) عن هذا المعنى فناب مناب (على) في مثال مَرْوِيٍّ، فلا يُتَّخَذُ ذلك قياساً البَتّةَ.

ثالثاً: ليس معنى (خَفِيَ عنه) عند التحقيق كمعنى (خَفِيَ عليه)، فقولُ الشريفِ الرَّضِيّ: (خَفِيَتْ عنها الطُّلول) بمعنى: غابَتْ عنها الآثارُ الشاخِصَة، ولا بدَّ أن تَغِيبَ الطُّلول متى بَعُدَتْ عن الرّائي. أما قولُكَ: (خَفِيَ الأمرُ على خالد)، فمعناه: اسْتَعْصَى عليه فَهْمُهُ وامْتَنَعَ واشْتَبَهَ، وقد لا يَسْتَعْصِي على سِواهُ، وقد عُدِّيَ الفِعْلُ بـ (على) لِمَعْنى التَّمَنُّع والاسْتِعْصاء، وهو كذلك في التنزيل كقوله تعالى: ﴿إنّ اللّهَ لا يَخْفَى عليهِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران ٥]، وقوله: ﴿وَمَا يَخْفَى على اللّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم ٣٨] وهكذا، وفي (نهج البلاغة): ((لم تَعْمَ عليهِ مُشْتَبِهاتُ الأمور))، وفي (رسائل الجاحظ): ((مَنَعَنِي مِن ذِكْرِ ذلك غُمُوضُهُ عليك))، وهما على معنى اسْتِعْصاء الفَهْم.

ولذا تقول: (بَعُدَتِ السفينةُ في عُرْض البحر حتى خَفِيَتْ مَعالِمُها عن ناظِري) كما تقول: (لا يَخْفَى عَلَيّ شَيءٌ من هذا العِلْم مهما دَقّ) وفي هذا بيان.

٣٠١. خَفِيَهُ الأمرُ يَخْفاهُ

جاء في كلام بعض الكتّاب قولُهم: (لا يَخْفاكَ أنّ الأمرَ كذا) ويكاد يُجْمِعُ النقاد على تخطئةِ قائلِه، إذ

ليس في المعاجم المعتمَدَةِ نصٌّ بتعدية الفعل. وإذا تقصّينا الأمرَ أَلْفَيْنا أنّ ما يقولـه الكتّابُ قد جاء على لسان بعضِ من يُوثَّق ببيانه. قال الإمام الشافعي في بيتٍ له:

وأُظْهِرُ أسبابَ الغِنى بين رِفْقَتِي
لِيَخْفاهُمُ حالِي وإنِّي لَمُعْدَمُ

فقد جاء بـ (خَفِيَ) متعدِّياً بمعنى (خَفِيَ عنه) إذا استتر. والإمام الشافعي ممَّن يُوثَّق بكلامه ويُستشهَدُ به، وقد رُوِيَ أنه استظْهَرَ القرآنَ في صباه.

وجاء في (نَفْح الطِّيب): ((لا يَخْفَاكَ حُسْنُ العِبارَة))، والمَقَّرِيُّ أحمد بن محمد صاحب (نفح الطيب) من أعلام البيان. وأبْرَزُ ما كان يَتصِفُ به قوةُ ذاكرته. وقيل إنه كان يتدارس ما ضمَّتْهُ مكتبةُ السلطان زيدان التي اشتهرت بنفائس الكتب، وأنه كان يُقيِّد نوادرَ مسائلها فيَعِيها في صدره، ولـه كتاب (أزهار الرياض)، و(فتح المتعال)، و(الإتحاف).. وسواها.

وإني لأميل إلى إساغته، لا عَمَلاً على نزعِ الخافض أو إسقاطِ الجارّ، لأن لذلك مواضع خاصة، ولا حَمْلاً على ما كَثُرَ مَجِيئـُهُ لازماً ومتعدياً من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر عين ماضيه وفتح عين مضارعه، ولكنْ حَمْلاً على التضْمِين الذي قال جماعةٌ بقياسِهِ، وأخذ بذلك المجمعُ القاهري. والتضمينُ، كما تقدّم بَسْطُ القول فيه، إشرابُ فِعْلٍ معنى فِعْلٍ آخرَ وتَعْدِيَتُهُ كتعديته. فقد عَدَّى الشافعي (يَخْفَى عليهم) تَعْدِيَةَ (يَفُوتُهم) فقال (يَخْفاهُم)، فضمَّ إلى معنى الخَفاء في (يَخْفاهم) معنى الفَوات. فقد يَخْفَى حالُ الشافعي على هؤلاء ثم يدركونه، وقد يَخْفَى حالُـه فيَفُوتهم ولا يدركونه. وهذا ما أرادهُ الشافعي حين قال (لِيَخْفاهم حالِي)؛ أي: ليخفى عليهم فيفوتهم أمرُه، وهذا مُقْتَضى التضمين.

٣٠٢. خُلْسَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٨)

في كلام الكتّاب: (دَخَلَ فلانٌ المدينةَ خُلْسة)، وقولُهم هذا سليم، لكنهم يَلْفِظُون (خلسة) بكسر الخاء، وهي في اللغة بضم الخاء. و(الخُلْسَة) في الأصل ما اخْتُلس، أي: ما اختُطف على غَفْلَة. فإذا قلت: (دَخَلْتُ المدينةَ خُلْسَة)، فمعنى ذلك أن دخولَكَ المدينةَ كان دُخُولَ خُلسة أو كالخُلسة.

ففي (الصحاح): ((خَلَسْتُ الشيءَ.. والاسم: الخُلْسَة بالضم، يقال: الفُرصة خُلسة)). وفي (الأساس): ((وهذه خُلْسَة، بضم الخاء، فانْتَهِزْها؛ أي: فرصة)). وفي (المصباح): ((خَلَسْتُ الشيءَ خَلْسةً من باب ضَرَبَ: اخْتَطَفْتُهُ بسرعة على غَفْلَة، واخْتَلَسَهُ كذلك. والخَلْسَة بالفتح: المَرَّة. والخُلْسَة بالضمِّ: ما يُخْلَسُ)).

ويتبيّن مما تقدم أن (الخُلْسَة) بضمِّ الخاء، ما اخْتُطِفَ بِعَجَلَة، وهكذا (الفُرْصَة) بضم الفاء، فإنها فُسْحَةٌ اقْتُطِعَتِ اقتطاعاً؛ ففي (المقاييس): ((ثم يقال للنُّهْزَة فُرْصَة، لأنها خُلْسَة، كأنها اقتطاعُ شيءٍ بعجلة)). والمعروف في اللغة أن ما جاء على (فُعْلَة) بضمٍّ فسكون، فإنه بمعنى المَفْعُول؛ فالخُلْسةُ ما

اختُلِسَ، والفُرصة ما افتُرِصَ أي اقتُطِعَ.

أما ما جاء على (فُعَلَة) بضمٍّ ففتح، فهو بمعنى الفاعل. فـ (الضُّحَكَة) بضمٍّ ففتح صفةٌ للذي يُكْثِرُ الضحك من الناس، أما (الضُّحْكَة) بضمٍّ فسكون، فيقال للذي يُكْثِرُ الناسُ الضحكَ منه وهكذا..

ولذا قُلْ: (دَخَلْتُ المدينةَ خُلْسَةً) بضمِّ الخاء، لا كَسْرِها.

٣٠٣. خَلَق والخَلُوق

(نشرت بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٧)

تقول: (خَلَقَ اللّـهُ الشيءَ) إذا أوجَدَهُ أو صَنَعَهُ وقَدَّرَهُ، واسم الفاعل: (الخالق)؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وخَلَقَ اللّـهُ خَلائِقَهُ خَلْقاً بالفتح: صَنَعَها، وخَلَقَ الصانِعُ الأديمَ على المثال: قَدَّرَهُ)). و(الخلائق) جَمْعُ (خَلِيقَة)، أي: الخلق، والأديم: الجِلْدُ المَدْبُوغ. وفي (المصباح): ((خَلَقَ اللّـهُ الأشياءَ خَلْقاً، وهو الخالِقُ والخَلاّقُ بالتشديد.. وأصْلُ الخَلْق: التقدير، يقال: خَلَقْتُ الأديمَ للسِّقَاء إذا قَدَّرْتَهُ)).

فـ (الخَلْق) بفتحٍ فسكون مصدر الفِعْل، و(الخَلْق) كذلك هو المخلوق، و(الخَلْق): صورةُ الإنسان الظاهرية، ويقال في مقابَلَتِهِ (الخُلُق) بضم الخاء، وسكون اللام أو ضمِّها، للطَّبْع والسَّجِيَّة والمروءة؛ أي: صورةُ الإنسان الباطنية. وجَمْعُ (الخُلُق) بهذا المعنى: (الأخلاق). وقد جاء في ذلك قول الرسول ﷺ، ((أكْمَلُ المؤمنين إيماناً أَحْسَنُهُم خُلُقاً)) بضم الخاء. وقوله: ((إنما بُعِثْتُ لأتَمِّمَ مَكارِمَ الأخلاق)).

و(الخَلاق) بفتح الخاء: نصيبُ الإنسان من الصَّلاح؛ أي من فِعالـه المحمودة. ويقال: (خَلُقَ الرجلُ) بالضم كَكَرُمَ (خَلاقَةً)، فهو (خَلِيقٌ) إذا تَمَّ خَلْقُهُ -بفتح الخاء- واعتدل؛ ففي (اللسان): ((رجلٌ خَلِيقٌ بَيِّنُ الخَلْق، بفتح الخاء: تامُّ الخَلْق -بالفتح-: مُعْتَدِل، والأنثى خَلِيقٌ وخَلِيقَة)). فـ (الخَلْق) هنا صفة للجسم، لكنه جاء بمعنى (الجدير) أيضاً؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وخَلُقَ الرجلُ بالشيء، بضمِّ اللام: صار خَلِيقاً به))؛ أي جديراً، وفي (الأساس): ((وهو خَلِيقٌ لكذا: كأنما خُلِقَ لـه وطُبِع عليه)).

ويقول الكتّابُ لِمَن اتَّصَفَ بالمروءة وحُسْن الخُلق بضم الخاء: (خَلُوق) بفتح الخاء. وليس (خَلُوق) بهذا المعنى، وإنما هو بمعنى الطِّيب؛ ففي (المصباح): ((والخَلُوق مِثْلُ رَسُول: ما يُتَخَلَّق به من الطِّيب.. وخَلَّقْتُ المرأةَ بالخَلُوق تَخْلِيقاً فتَخَلَّقَتْ هي به))، أي تطَيَّبَتْ. ولكنك تقول: (تَخَلَّقْتُ بكذا) إذا اتَّخَذتَهُ خُلُقاً لك، أو أظهرتَ ذلك الخُلق تَكَلُّفاً وأخْفَيتَ خِلافَه؛ فقد قيل: (ليس التَّخَلُّقُ بالأخلاق كالخُلُق). فتأمل.

٣٠٤. تخلَّق

(نشرت بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٨)

(تَخَلَّقَ) بتشديد اللام بوزن (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، ومِثْلُه: تَبَدَّلَ وتَصَرَّفَ وتَغَيَّرَ، ولـه معنيان:

الأول مُشتقٌّ من (الخَلُوق) بفتح الخاء؛ ومعناه: الطِّيب، ففي (اللسان): ((الخَلُوقُ بفتح الخاء والخِلاق بكسرها: ضَرْبٌ من الطِّيب)). وتقول من ذلك: (تَخَلَّق

فلانٌ بالخَلُوق) إذا تطَيَّبَ؛ ففي (اللسان): ((وقد تَخَلَّقَ بتشديد الخاء وخَلَّقْتُهُ بتشديد اللام: طَلَيْتُهُ بالخَلُوق. وخَلَّقَتِ المرأةُ جِسْمَها تَخْلِيقاً: طَلَتْهُ بالخَلُوق)). و(تَخَلَّقَ) يتعدَّى بالباء كتَطَيَّب بتشديد الياء، وتَحَلَّى بتشديد اللام.

أما المعنى الثاني فهو مُشتقٌّ من (الخُلُق) بضم الخاء، تقول: (تَخَلَّقَ فلانٌ بخُلُقِ الصالحين) إذا تَشبَّهَ أو تَكَلَّف أن يكون له مِثلُ خُلُقِهم. ففي (اللسان): ((تَخَلَّقَ بخُلُق كذا: استعملَهُ من غير أن يكون مخلوقاً في فطرته.. وفلانٌ يَتَخَلَّقُ بغير خُلُقه؛ أي: يَتَكلَّفه)).

وفي كلمة يومية لناقد قولُه: (أساسُ المشكل أننا لا نتخلَّق مكوِّنات شخصيتنا الفكرية). وفي هذا القول نظر من ناحيتين:

الأولى: أن (تَخلَّقَ) يتعدى بالباء كما ذُكِر، كتطيَّب وتحلَّى وتجمَّل، فالصواب أن نقول: (أساس المشكل أننا لا نتخلَّق بمكونات شخصيتنا). ولا وجه هنا لإسقاط الباء، فأنت تقول: إني أتطيَّبُ بكذا، وأتحلَّى بالصبر، وأتجمَّل بالرويّة، وأتخلَّق بخُلُق الصالحين، فتُعدّي هذه الأفعالَ بالباء.

والناحية الثانية: أن (تَخلَّقَ) يُستعمل غالباً للتكلُّف بالخُلق قَصْدَ إظهاره. ففي (اللسان): ((وقولُه تخلَّقَ مِثلُ تجمَّلَ؛ أي: أظْهَرَ جمالاً وتَصَنَّع.. إنما تأويلُه الإظهار. وفلانٌ يتخلَّق بغير خُلُقه؛ أي يتكلَّفه)). وفي الحديث: ((مَن تَخَلَّقَ للناس بما يَعْلَمُ اللـهُ أنه ليس من نفسِه شانَهُ اللـهُ)). قال المُبَرِّد: ((قولُه تَخَلَّقَ؛ أي: أظْهَرَ في خُلُقه خِلافَ نِيَّتِه)).

ولذا كان الأولى أن يقال: (أساسُ المُشكل أننا لا نتخلَّقُ صِدقاً أو حَقاً بمكوِّنات شخصيتنا)، فندلّ بهذه القرينة على ما نريده من القول، ويكون الكلامُ أقربَ إلى حَيِّز الصحة. فتأمل.

٣٠٥. لا أخلاق له (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٩)

اعتاد الكتّابُ إذا أرادوا أن يَعيبوا أحداً بسوء الخُلُق، أن يقولوا: (فلانٌ لا أخْلاقَ له). وقد عاب بعضُ النقاد ذلك، وجعلوا صوابَه: (فلانٌ سَيِّئُ الخُلُق)، فهل في قول الكتّاب ما يُعاب حقاً؟

أقول: في المسألة أمورٌ أهمُّها:

أولاً: قال الأستاذ العدناني: ((ويقولون: فلانٌ لا أخلاقَ له، والصواب: فلان سَيِّئُ الأخلاق. لأن الخُلُق قد يكون حَسَناً وقد يكون سَيِّئاً. وليس في الدنيا إنسانٌ ليس فيه أخلاق حَسَنة وسَيِّئة)). وقد احتجَّ العدنانيُّ بما جاء في (التاج): ((الخُلُق بالضمِّ وبضمَّتَين: السَّجِيّة، وهو ما خُلِق عليه من الطَّبْع))، وقول الشاعر [علي بن الجهم]:

وَمَن ذا الذي تُرضَى سَجاياهُ كلُّها
كَفَى المَرءَ نُبْلاً أن تُعَدَّ مَعايبُهْ

ثانياً: إذا صحَّ ما قاله العدناني فيما تقدّم، فقد صَحَّ ما جاء به (التاج) نفسُه أيضاً: ((وقال ابن الأعرابي: الخُلُق: المروءة، والخُلُق: الدِّين)). وقد جاء ذلك في (مَدِّ القاموس).. ومعنى هذا أن (الخُلُق) يوصَفُ بالحسن أو السوء مادام هو السجية، كما جاء

في الحديث النبوي: ((سُوءُ الخُلُق شُؤْم))، و((إنّ العبدَ ليُدرِكُ بحُسْن خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصائم القائم))، و((ليس شيءٌ في الميزان أَثْقَلَ مِن حُسْن الخُلُق)). وهذا هو الأصل. لكن لك أن تَنْفِيَ الخُلق عن فلان أيضاً، مادام الخُلقُ مروءةً وديناً. والمروءةُ (كَمالُ الرُّجُولية) كما جاء في (الأساس). وقد فصَّل الجرجاني في (تعريفاته) فقال: ((المروءة هي قوةُ النفس، مبدأ لصدور الأفعال الجميلة عنها، المُسْتتبعة للمدح شرعاً وعقلاً وفرعاً)). وهكذا تقول: (فلانٌ لا خُلُقَ لـه)، كما تقول: لا مروءة لـه، ولا دِين. والعرب تقول: (وَكَلْتُه إلى دينه) إذا توسمت الخير بأحد من الناس.

ثالثاً: سمَّى أبو حيّان التوحيدي كتاباً لـه (أخلاق الوزيرين)، وعَنَى بالأخلاق السَّجايا، فقال في أحد الوزيرين: ((ما رأيتُ في طول عمري.. رجلاً أَجْمَعُ للمخازي والمَقابح من ابن عَبّاد)). وقال أحمد شوقي:

وإنما الأُمَمُ الأخلاقُ ما بَقِيَتْ

فإنْ هُمُ ذهبتْ أخلاقُهُم ذهبُوا

فعنى بالأخلاق مكارمَها أو ما يُسمُّونه (المُثُل الخُلقية أو القِيَم الرُّوحية). وكلاهما مُصِيب.

فقول الكتّاب: (لا أخلاقَ لـه) بمعنى: لا مُروءَةَ لديه، صحيحٌ لا عَيْبَ فيه.

٣٠٦. خَلا به، لا: اخْتلى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣١)

تقـول: (خَـلا المكانُ) إذا لم يكنْ فيه أحد (خُلُوّاً) أو (خَلاءً)، وتَصِفُ بالمصدر فتقول: (هذا مكانٌ خَلاء)، إذا لم يكـن فـيه أحد، كما في (المخصَّص) لابن سِيدَه. وفي (الأسـاس): ((وخَـلا لـكَ الجـوُّ، ومكـانٌ خَلاء)). وتقـول كذلـك: (خَـلا مـن السَّنَةِ أشهرٌ) إذا انقضت، ففـي (الأفعـال) لابـن القوطية: ((خَلا من الشهر كذا: مَضَى، وخَلا المكانُ خَلاءً: ذهب ساكنوه)).

وثمّةَ (أخْلَى) وهو فعلٌ لازمٌ بمعنى (خَلا)، تقول: (خَلَتِ الأرضُ أو أخْلَتْ). ففي (المخصص): ((أبو زيد: خَلَتِ الأرضُ وأخْلَتْ، وأرضٌ خَلاء. أبو عبيد: خَلا لكَ الشيءُ وأخْلَى)).

ويَجيءُ (أخْلَى) متعدِّياً. تقول: (أخْلَيْتُ المكانَ) إذا جَعَلْتَهُ خالياً، أو وَجَدْتَهُ خالياً أيضاً. وإذا انفردَ الرجلُ بصاحبه قلت: (خَلا الرجلُ بصاحبه خُلُوّاً وخلاء)، كما تقول: خَلَوْتُ إليه ومعه أيضاً، ففي (الأساس): ((خَلا المكانُ خَلاءً، وخَلا مِن أهلِهِ وعن أهلِهِ، وخَلَوْتُ بفلان وإليه ومعه خَلْوَةً، وخَلا بنفسه: انفرد))، وفي (المفردات): ((وخَلا فلانٌ بفلان: صار معه في خَلاءٍ، وخَلا إليه: انتهى إليه في خَلْوَة، قال تعالى: ﴿وإذا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمْ قالُوا إنَّا معكم﴾ [البقرة ١٤])).

وإذا أراد الكتّابُ هذا المعنى قالوا: (اخْتَلَى فلانٌ بصاحبه)، يَحْسبونه بمعنى (خَلا به) ولا وجه لـه. فالمنقول: (اخْتَلَى البَقْلَ واخْتَلَى به) إذا احْتَشَّهُ، أي انتزعه، فـ (اخْتَلَى) مِن (الخَلَى)، وهو النبات الرقيق الرطب، كاحْتَشَّ من الحشيش. ومن المجاز ما جاء في (الأساس): ((وهذا سيفٌ يَخْتَلِي الأَيْدِيَ والأَرْجُلَ))، أي: يقطعها، فأنت تقول: (هذا سيفٌ

يختلي الرقاب ويختلبها)؛ أي: يقطعها.

و(الاخْتِلاب): قَطْعُ الشيء بالمِخْلَب، وهو المِنْجَلُ الذي لا أسنانَ له.

ولذا قُلْ: (خَلا فلانٌ بصاحِبه ومعه وإليه)، ولا تقل: (اخْتَلَى به).

٣٠٧. خلا على الشيء

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

قال صاحب (الأساس): «وخَلَوْتُ على اللبن وعلى اللحم؛ إذا أكلتَهُ وحدَهُ ليس معه غيرُه من تَمْر أو خبز». وقال ابن منظور: «وقال اللحياني: تميم تقول خلا فلان على اللبن وعلى اللحم إذا لم يأكلْ معه شيئاً ولا خَلَطَهُ به، قال: وكنانة وقيس يقولون: أخْلَى فلانٌ على اللبن واللحم». وهو طريف في الاستعمال يحتاج إليه الكتّاب.

٣٠٨. تم إخلاء السكان

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتّاب: (تَمَّ إخلاء السكان من دورهم). و(الإخلاء) إنما يكون للدور لا للسكان. ففي اللغة: (خلا المكانُ يَخْلُو خُلُوّاً وخَلاء) إذا لم يكنْ فيه أحد. و(أخْلَيْتُهُ) إذا وجَدْتَهُ أو جَعَلْتَهُ خالياً. وقد يكون (أخْلَى) لازماً بمعنى (خَلا).

فالصحيح أن تقول: (أخْلَيْنا الدورَ من السكان) أي جعلناها خاليةً منهم.

ويَصِحّ أن تقول بمعناه: (أجلينا السكانَ من الحَيّ) مِن جَلا يَجْلُو جَلاء، وهو تَرْكُ البلد أو المكان، ومنه (أجْلاهُ) إذا جَعَلَهُ يَجْلُو أو حَمَلَهُ على الجلاء؛ أي الخروج من المكان أو البلد. وقد يقال: (جلَونا السكان) بمعناه، فيأتي الفعل الثلاثي متعدياً. وفي (أفعال ابن القوطية): «جَلا القومُ عن ديارهم جَلاءً: خرجوا، وجَلَوْتُهم: أجْلَيْتُهم». ومن ذلك قولهم للذين جَلَوْا عن ديارهم: (الجالية)، والجمع: (الجَوالي). ففي (الصحاح): «والجالية الذين جَلَوْا عن أوطانهم».

٣٠٩. خَمَر واختمر وتخمّر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٥)

تقول: (خَمَرَ فلانٌ الشيءَ خَمْراً)، كضَرَبَ ضَرْباً ونَصَرَ نَصْراً: إذا سَتَرَهُ، و(خَمَرَ الشهادةَ) إذا كَتَمَها. كما تقول: (خَمَرَ فلانٌ العجينَ) إذا جَعَلَهُ خَميراً، أو جَعَلَ فيه الخَمِير أو الخَميرَة. و(خَمَرَ فلانٌ الطِّيبَ والنبيذ) تَرَكَهُما حتى يَطِيبا، و(خَمَرَ فلانٌ صاحِبَهُ) إذا سَقَاهُ الخَمْرَ فجَعَلَهُ مَخْمُوراً. والفعل هنا متعدٍّ.

وتقول: (خَمِرَ الرجلُ) بالكسر (خَمَراً) كتَعِبَ تَعَباً: إذا اشتكى من شُرْبِ الخمر، و(خَمِرَ عنه الشيءُ) تَوارَى واخْتَفَى، كما في (الأفعال) لابن القوطية، و(المصباح) للفيومي.

وقد سُمِّيَتِ الخَمْرُ خَمْراً لأنها تَخْمِرُ العقلَ أي تَسْتُرُهُ. وجَمْعُ (الخَمْر): خُمُور.

و(الخِمار) بكسر أوّله: ما تَسْتُرُ به المرأةُ رأسها، والجَمْعُ: (خُمُر) ككِتاب وكُتُب.

وتقول: (اخْتَمَرَتِ الخَمْرُ) إذا أدْرَكَتْ وغَلَتْ،

و(اخْتَمَرَ العجينُ)، كما تقول: (اخْتَمَرَتِ الجاريةُ) إذا لبست الخِمار، و(تخَمَّرتِ المرأةُ) إذا اتخذتِ الخِمارَ أيضاً. ففي (الأساس): ((وخَمَّرتْها بالتشديد: ألْبَسَتْها الخِمارَ، فتخَمَّرَتْ واخْتَمَرَتْ)).

وفي لغة الكتّاب قولُهم: (تَخَمَّرَ العصيرُ) إذا أصبح خَمْراً، فهل هذا صحيح؟

أقول: لم يَرِدْ (تَخَمَّرَ السائلُ) إذا تحوَّلَ إلى خَمْر أو أَدْرَكَ، وإنما يقال: (اخْتَمَرَ). قال المُطَرِّزِيُّ في (المُغْرب): ((وأمّا: خَمَّرْتُ العصيرَ بالتشديد فتَخَمَّرَ، فممّا لم أجدْهُ)). فـ (تَخَمَّرَ) بالخِمار إذا لَبِسَه، وتَخَمَّرَ بالخَمْر إذا تَسَكَّرَ بها، أمّا (اخْتَمَرَ) فهو مُطاوع خَمَّرَهُ مِن الخَمْر، وخَمَّرَهُ مِن الخِمار.

وفي لغة الكتّاب قولُهم: (الخَمّارَة) لمكان الخمر، وليس هذا صحيحاً، وإنما (الخَمّارَة) بائعةُ الخمر، كالعَطّارَة والخبّازة، أمّا المكان فهو: (المَخْمَرَة) أو (الحانة). فتأمل.

٣١٠. خَوَّلْتُ وفَوَّضْتُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢)

في كلام الكتّاب قولُهم: (خَوَّلْتُ إليه الأمرَ ليتصرَّف فيه) إذا أنهيتَ إليه الأمرَ ومَلَّكْتَهُ حَقَّ التصرُّف فيه. وفي هذا القول ما يُوجبُ النقدَ، لأن (خوّلَ) بتشديد الواو يتعدّى إلى مفعولين، تقول: (خَوَّلْتُهُ الأمرَ) بمعنى مَلَّكْتُهُ إياه. فتصحيح عبارة الكتّاب يكون بقولك: (خَوَّلْتُهُ الأمرَ ليتصرَّف فيه)، لا (خَوَّلْتُ إليه الأمرَ). ففي (الصحاح): ((خَوَّلَـهُ اللّـهُ الشيءَ: مَلَّكَهُ إياه)). وفي (الأساس): ((خوَّلَـهُ اللّـهُ مالاً)). وقد جاء في التنزيل: ﴿ثُمَّ إذا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا﴾ [الزمر ٤٩].

ويُخْطِئُ الكتّابُ كذلك في استعمال (فَوَّضَ) بتشديد الواو، فيقولون: (فَوَّضْتُهُ التصرُّفَ في الأمر)، وصِحّةُ القول أن يقولوا: (فَوَّضْتُ إليه الأمرَ). وفي (النهاية) لابن الأثير: ((في حديث الدعاء: فَوَّضْتُ أمري إليكَ، أي: رَدَدْتُهُ. يقال: فَوَّضَ إليه الأمرَ تفويضاً: إذا رَدَّهُ إليه وجَعَلَهُ الحاكِمَ فيه)). وفي التنزيل: ﴿وَأُفَوِّضُ أمري إلى اللّـه﴾ [غافر ٤٤].

ولذا قُلْ: (خَوَّلْتُكَ الأمرَ تفويضاً إذا رَدَدْتَهُ إليه، و(فَوَّضْتُ إليه الأمرَ)، لا (فَوَّضْتُهُ إياه).

٣١١. الخامة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣٠)

اعتاد الكتّابُ أن يَصِفوا العاملَ في أيِّ حقل من حقول العمل أو الفن بقولهم: (لا يزال فلانٌ كالخامَة أو خامَةً) إذا كان في صَدْرِ أيام عملِه وحَداثةِ عَهْده فيه وطراءَةِ مزاولته لـه، قبل أن يأخذ لـه عُدّتَهُ ويَتجهَّز لـه بجهازه فيمْهَر فيه ويَحْذق. فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء لفظ (الخامَة) في الحديث. فقد رُوي عن كعب بن مالك عن النبي ﷺ، قال: ((مَثَلُ المؤمن كالخامَة مِن الزرع تُفَيِّئُها الريحُ مرةً وتَعْدِلُها مرة))، قال الإمام القسطلاني: ((الخامَةُ: الطاقَةُ الغضّةُ الطريّة.. وتُفَيِّئُها: تُميلُها)). وجاء في (اللسان): ((والخامَةُ من الزرع أولُ ما يَنبُتُ على ساقٍ

واحدة، وقيل هي الطاقَةُ الغضَّة منه، وقيل هي الشجرةُ الغضَّة الرَّطْبة)).

فاستعمالُ الكتّاب على هذا صحيح. وفي كلامهم (الخام) وصفاً للشيء غير المعالَج أو الفَجّ غير الناضج، أو غير المجرَّب. واستعمالُه قديم، وله أصلٌ في العربية، ففي (اللسان): ((الخامُ من الجلُود ما لم يُدْبَغْ.. والدِّبْسُ الذي لم تَمَسَّهُ النار)). وقيل إنه كذلك في الفارسية والهندية.

٣١٢. المُختار

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/١)

(المُخْتار) اسم مفعول من (اخْتارَ) فهو صفة، وجَمْعُ الصفة المبدوءة بالميم من اسم الفاعل والمفعول إنما يكون جَمْعَ تصحيحٍ لا جَمْعَ تكسير. تقول: (جاء مُخْتارُو الأحياء)، كما تقول: (جاء المسافرون)، و(سافَرَ المُقيمون).

لكنّ الكتّابَ قلّما يَجمعون (المختار) هذا الجمعَ، وإنما يقولون: (جاء مَخاتِيرُ الأحياء فيُؤْثِرُون جَمْعَهُ جَمْعَ تكسير، فهل في العربية ما يُسيغُ ذلك؟

أقول: إذا ابْتعدتِ الصفةُ عن الوَصْفِية ودَنَتْ من الاسمية، فاستُعملتْ منقطعةً عن موصوفها مَخصوصَةً بمعنى معيَّن، جاء تكسيرُها كما تُكَسَّرُ الأسماء. فـ (المختار) هنا، هو مَن وُكِلَتْ إليه مُهِمّاتٌ مَخصوصة في تَعرُّفِ شؤون الناس، فأُنْزِلَ منزلةَ الأسماء بانقطاعه عن موصوفِهِ وإفراده بمعنىً خاصٍ. ومن ثَمّ جاز تَكسيرُهُ كما تُكسَّر الصفةُ الغالبة التي ضارَعَتِ الاسمَ باستغنائها عن الموصوف وإفرادِها بمعنى معيَّن. وإذا جَمَعْتَ (المُختار) جَمْعَ تكسير قلتَ: (مَخاتِير) بإثبات التاء دلالةً على لفظ المفرد. وقد أجاز ابنُ مالك هذا، ما لم يَخْتَلَّ ميزانُ الجمع، على صيغة منتهى الجموع.

ولذا قُلْ: (جاء المُختارُون)، و(جاء المَخاتِير).

٣١٣. اختر بين هذا وهذا

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتّاب: (اخْتَرْ بين هذا وهذا)، وهو صحيحٌ مستقيم، ولو بدا مخالفاً لنص المعاجم. فالشائع في (اختار) أن يتعدى إلى مفعول واحد. ففي (أساس البلاغة): ((واخترتُ الشيءَ وتخيَّرْتُهُ)). وجاء في التنزيل متعدِّياً إلى مفعولَيْن، قال تعالى: ﴿واخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف ١٥٥]، فقالوا: إن الأصل فيه: (واختار موسى من قومِهِ)، فحذف حرف الجرّ. وجاء في الشعر [الراعي النُّمَيْري]:

اخترْتُكَ الناسَ إذ رَثَّتْ خَلائِقُهُم
واعتَلَّ مَن كانَ يُرجى عِندَهُ السُّؤْلُ

فعدّى إلى مفعولين، والأصل: (اخترتك من الناس).

والسؤال هنا: هل يأتي (اختار) لازماً، كما استعملَه الكتّابُ في قولهم (اختر بين هذا وهذا)؟

الجواب أن المعاجمَ لم تأتِ بـ (اختار) لازماً، ولكن جاء نحوُ ذلك في الشعر. قال الشاعر:

تخيَّري بين راعٍ حافظٍ بَرِمٍ
عبدِ الرشاء عليكِ الدهرَ عَمَّال

وبين أروعَ مشمولٍ خلائقه

مستهلكِ المالِ للّذات مِكْسالِ

يقول: تخيري بين (بَرَمٍ)، أي: فقير بخيل من الكادحين، (عبد الرشاء). ويعني بهذا أنه محتاج، وبين مستهلك لماله في اللذات مكسال من الموسرين. وهكذا جاء في البيت (تخيري بين راع.. وبين أروع).

و(تخيَّرَ) فِعْلٌ متعدٍّ كـ (اختار)، لكنه استُعمل لازماً.

ومن ثَمّ جاز قولُك: (اخترْ بين هذا وهذا)، وكأن الفعلَ قد ضُمِّن في الحالين معنى (فاضِلْ) أو (قايِسْ). فالذي يختار أحدَ أمرين لا بدّ له إذا صَدَقَ اختيارُهُ أن يتعرَّفَ أحسنَ الأمرين وذلك بالمفاضلة أو المقايسة، فينتقي ما يرجح لديه منهما.

فقولك (اخترتُ بين هذا وذاك) تخريجُهُ على التضمين (اخترتُ مفاضلاً بين هذا وذاك). وكلٌّ من المفاضلة والاختيار يتطلب معرفةَ الراجح من المرجوح، والفاضلَ من المفضول فبينهما معنى جامع، وهذا كثير، في التضمين.

وعلى هذا تقول: (خيّرتُهُ بين الأمرين فتخيَّرَ أو اختار أحدَهما)، كما تقول: (خيّرتُهُ بين الأمرين فتخيَّرَ أو اختار بينهما).

ومِثْلُ (تخيّر) و(اختار): (استخار). ففي (أساس البلاغة): «واخترتُ الشيءَ وتخيّرتُهُ واسْتَخَرْتُه، واستخرتُ اللّـهَ في ذلك فخار لي، أي طلبتُ منه خيرَ الأمرين فاختارَهُ لي».

٣١٤. الخيطان والجديان

(نشرت بتاريخ ٢/٦/١٩٨٣)

حول استعمال الكتّاب لِلَفْظِ (الخِيطان) مسائلُ أهمُّها:

أولاً: لا بدّ من اعتماد المعاجم في تَحَقُّق جَمْعٍ من جُموع الثلاثيّ. فقد يكون هناك جموعٌ مُطَّردة، لكنها لا تخلو من شذوذ، ولا بدّ من الأخذ بالشاذ إذا سُمِعَ. ويَتجهُ علماءُ العربية اليومِ غالباً إلى الأخذ بالجَمْعِ المَقِيس أيضاً، فيكون لبعض المفردات جَمْعٌ مَقِيسٌ، ولو كان لها جَمْعٌ شاذٌّ مَسموع.

ثانياً: (الخِيطان) جَمْع، ولكن ليس جَمْعاً لـ (خَيْط) بمعناه المعروف، كما يَظُنُّهُ الكتّاب. ففي (اللسان): «الخَيْط: السِّلْكُ، والجَمْعُ: أخْياطٌ وخُيُوطٌ وخُيُوطَة، مِثْلُ: فَحْل وفُحُول وفُحُولَة»، وسائر المعاجم على هذا.

على أنه جاء (خِيطان) جَمْعاً لـ (خُوط) بضم الخاء، وهو الغُصْنُ الغَضُّ الناعم. ففي (الأساس): «قَدٌّ كالخُوط، وهو الغُصْنُ الناعم. وتقول: كم وراءَ هذه الخِيطان من قُدُودٍ كالخِيطان». وأكثرُ ما يُجْمَعُ ما كان نحوَ (خَيْط) يائياً أو واوياً على (أفْعَال) كثوب وأثواب، وسَوْط وأسواط، وبَيْت وأبْيات، وشَيْخ وأشياخ، كما يُجْمَعُ على (فُعُول) غالباً مادام يائياً؛ كسَيْف وسُيُوف، وبَيْت وبُيُوت، وسَيْل وسُيُول. لذلك كان جَمْعُ (خَيْط) على: (أخْياط) و(خُيُوط).

ثالثاً: هناك (خَيْط) بفتح الخاء، و(خِيط) بكسرها، ولكنْ بمعنى آخرَ هو: جَماعةُ النَّعَام أو البَقَر..

وجُمْعُهُما (خِيطان) بكسر الخاء، على غير قياس.

رابعاً: ومما يُخْطِئُ الكتّابُ في جَمْعِهِ: (جَدْيٌ) بفتح فسكون؛ إذ يَجمعونه على: (جِدْيان)، وكأنهم قاسُوه خَطأً على (خِرفان) كما قال ابن مكّي. وجَمْعُ (الجَدْي): (أَجْدٍ) و(جِداء)، كدَلْوٍ وأَدْلٍ ودِلاء. وقد يَجمعونه على: (جَدَايا)، وهو خطأٌ؛ كما نبّه عليه أبو هلال العسكري في (التلخيص). و(الجَدْيُ) هو الذكر من أولاد الماعز.

حرف الدال

٣١٥. دَبَّ وتَسَرَّبَ (نشرت بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٦)

تقول: (دَبَّ يَدِبُّ) بالكسر (دَبّاً ودَبيباً) إذا مَشَى مَشْياً رَفِيقاً بَطِيئاً، وهو يُسنَد إلى ما كانت مِشيَتُهُ كذلك. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دَبَّ النَّمْلُ دَبيباً.. مَشَى مَشْياً رَفِيقاً))، وفي (النهاية): ((يَدِبُّ؛ أي: يَدْرُجُ في المَشْيِ رُوَيْداً))، ويُستعمل مجازاً فيقال: (دَبَّ القومُ إلى العدوّ كما في (الأفعال)، لِثِقَل الجُنْد في مِشْيَتِهم بسلاحهم، و(دَبَّ السَّقَمُ في الجسم) إذا مضى فيه بطيئاً، و(دَبَّ الشرابُ في عُرُوقه.. ودَبَّ الجَدْوَلُ)، كما في (الأساس).

وقد سأل العدنانيُّ في معجمه (الأغلاط المعاصرة): أيجوز أن تقول: (دَبَّ السَّقَمُ إلى الجسم)، كما تقول: (دَبَّ السَّقَم في الجسم)؟ وقد أجاب فقال: ((المجاز هنا يُبيح أن نقولَ: دَبَّ السَّقَمُ إلى الجسم..)).

والغريب في الجواب أن لا علاقةَ للمجاز هنا بتعدية الفعل. فـ (دَبَّ) معناه: مَشَى مَشْياً رَفِيقاً بطيئاً. وطبيعيٌّ أن تقول: (دَبَّ الجيشُ إلى العدوّ) إذا مضى إليه ثقيلاً بطيئاً، و(دَبَّ الهَوَى في مَسَامِّهِ ومَوالِجِهِ) على حدِّ قول المَرزوقي في (الحماسة) إذا دخل هذه المَسَامَّ ومَضَى فيها رَفيقاً. أما قولُك: (دَبَّ السَّقَمُ إلى الجسم)، فلا بأس به أصلاً، لولا أنَّ الكاتبَ إنما يَعنيه هنا وَصْف السَّقَم أو الدّاء بعد دُخولـه الجسمَ وسَرَيانِهِ فيه.

وأنت تقول: (تَسرَّبتْ إليه) إذا مَضَتْ دون أن تُدْرَكَ حركتُها، و(تَسَرَّبَتْ فيه) إذا مَضَتْ فيه مُنْسابَة. والغريب أن يَمنعَ العدنانيُّ (تَسَرَّبَ إليه) في معجمه (الأخطاء الشائعة)، ويُقِرُّ هنا: (دَبَّ إليه)، وكلاهما صحيحٌ في موضعه.

٣١٦. الدُّجَى (نشرت بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٧)

تقول: (دَجا فلانٌ دَجْواً) إذا سار في (الدُّجَى)، كما في (الأفعال) لابن القوطية. و(الدُّجَى) بضمٍّ ففتح بوزن (الهُدَى) هو اسمُ الظُّلْمَة أو مصدرُ الفعل. قال الجوهري: ((الدُّجَى: الظُّلْمَة)). وجاء في (المُخَصَّص): ((وقال الفارسيُّ: الدُّجَى مصدر)). ويَسأل الكتّابُ هل يُؤنَّث (الدُّجى) كما يُذكَّر؟

أقول: يتبيّن بالبحث أن (الدُّجَى) يُذكَّر ويُؤنَّث، ومِثْلُه (السُّرَى) بضمٍّ ففتح أيضاً، وهو سَيْرُ الليل. ففي (اللسان) و(التاج) أنّ في العرب من أنَّثَ (السُّرَى) ومنهم من ذكَّر، ومنهم من جَمَعَ بينهما. ولكن ما تَوْجيه ذلك؟

لا شك أنّ ما جاء من المصادر على (فُعَل) بضمٍّ ففتح، وآخِرُهُ الألف، كالهُدى والسُّرى والدُّجى، هو

مذكَّر لأن الأصل في المصادر التذكير ما لم تُنْتَه بعلامةٍ من علامات التأنيث، وليس (ألِفُ) هذه المصادر (ألفَ التأنيث). وقد جاء في (المُزْهِر) للسيوطي: ((المصادرُ على (فُعَل) بضمٍّ ففتح قليلة، وقد جاء من ذلك الهُدَى ولَقِيتُه لُقى، وزاد المرزوقي: السُّرى)). وقد حكى ابنُ سِيدَه عن الفارسيّ أنّ (الدُّجَى) مصدرٌ كما تقدم، لكن مِن العرب مَن أنَّثَ هذه الألفاظ. قال الزمخشري في (الأساس): ((وطالَ بهم السُّرَى وطالَتْ)). وعلل ذلك فقال: ((يكون مصدراً كالهُدَى، وجَمْعَ "سُرْيَة"))، أي: يكون مصدراً فيُذكَّر، وجَمْعَ (سُرْيَة) فيُؤنَّث، و(السُّرْيَة): سَيْرُ الليل.

وهكذا (الدُّجَى) فقد جاء جمعاً للدُّجْيَة، وهي الظُّلْمة فأُنِّثَ أيضاً. قال ابن سِيدَه في (المخصَّص): ((الدُّجَى جَمْعُ دُجْيَة)). أما (الهُدَى) فقد قال الرَّضِيُّ في (شرح الشافية): إن بني أسَد يُؤنِّثُون (الهُدَى) على تَوَهُّم أنه جَمْعُ (هُدْيَة) كما أنَّثُوا (السُّرَى).

فثبت بذلك صحّةُ تذكير (الدُّجَى) مصدراً وتأنيثِهِ جَمْعاً، وكذلك: (السُّرَى) و(الهُدَى). فتأمل.

٣١٧. اندحر

إذا أُخِذ بالسماع استُبْعِدَ (انْدَحَرَ)، وعُدَّ لَحْناً، لأنه لم يَرِدْ في نصٍّ معتمَد. وإذا أُخِذ بالقياس الذي اتّخذه مجمعُ اللغة العربية القاهريّ حين أقرَّ قياسَ (انْفَعَلَ) لكلِّ فعل ثلاثيٍّ متعدٍّ دَلَّ على معالجةٍ حِسِّية، أُسِيغَ (انْدَحَرَ) مُطاوعاً لـ (دَحَرَهُ) المتعدّي.

وأصْلُ معنى (دحر) لازماً هو: البُعْدُ، ومتعدّياً هو: الإبعاد. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ودَحَرَ الشيءُ دَحْراً: بَعُدَ، ودَحَرْتُهُ دَحْراً ودُحُوراً: أبْعَدْتُهُ)). وعلى هذا تقول مجازاً: (دُحِرَ الجيشُ وانْدَحَرَ)، على القياس، كما قال الزمخشري في (الأساس): ((هُزِمَ الجيش وانْهَزَم..)).

وقد بحث هذا الأستاذ العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فاعْتَدَّ (انْدَحَرَ) لَحْناً، لأنه لم يُنْقَلْ، ولم يُقِرَّهُ المجمعُ القاهريّ، ولو جاء في (المعجم الوسيط).

أقول: قد أقرَّ ذلك المجمع، ونُصَّ عليه في هذا المعجم.

٣١٨. دَحَل والمِدْحَلَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٥)

في لغة الكتّاب قولُهم: (دَحَلَ الأرضَ) إذا رَصَّ ترابَها وسَوَّى سَطْحَها، وهم يَصُوغون منه (المِدْحَلَة) للآلة التي تقوم بالرَّصِّ والتسوية. وقد يقولون (المِحْدَلَة) أيضاً. فهل لقولهم هذا أصل؟

أقول: ليس في معاني (دَحَلَ) أو (حَدَلَ) ما يَمُتُّ إلى المعنى الذي أرادوه. ففي (الصحاح): ((حَدَلَ عليه يَحْدِلُ حَدْلاً إذا مال عليه بالظلم.. والأحْدَل الذي في مَنْكِبَيْهِ ورَقَبَتِهِ إقبالٌ على صدره)). و((الدَّحْلُ: هُوَّةٌ تكون في الأرض.. ودَحَلْتُ فيه أدْحَلُ، أي دَخَلْتُ في الدَّحْل)).

وكأنّ (المِدْحَلَة) مُحَرَّفة من (المَحالَة). فثَمّةَ (حالَ الشيءُ) إذا تحوَّل من حال إلى حال. و(المَحالَة) أُسطُوانة يُعلَّقُ فيها قوسٌ، وتُدحرَج لرَصِّ التراب وتَسويةِ الأرض.

وفي العربية: (المِسْلَفَة) بكسر الميم، والفِعْلُ منه: (سَلَفَ الأرضَ) إذا سَوّاها بالمِسْلَفَة؛ ففي (الصحاح): ((سَلَفْتُ الأرضَ أَسْلُفُها سَلْفاً: إذا سَوَّيْتَها بالمِسْلَفَة، وهي شيءٌ تُسَوَّى به الأرض)).

٣١٩. دَخَل والدَّخْل (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢١)

تقول: (دَخَلَ خالدٌ البيتَ دُخُولاً)، كما هو الشائع. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دَخَلَ المكانَ والشيءَ دُخُولاً))، وكذلك هو في (الصحاح) وسواه.

ولكن، أيأتي مَصْدَرُ الفعل على (دَخْل) بفتحٍ وسكون؟ وما معناه؟

أقول: جاء (الدَّخْل) بفتح فسكون لفعل (دَخَلَهُ) المتعدِّي. فإذا بَنيتَ الفعلَ للمجهول قلتَ: (دُخِلَ الشيءُ) بضمِّ الدال وكسر الخاء: إذا شابَهُ عَيْبٌ، والمصدر: (الدَّخْل) بفتحٍ فسكون. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دُخِلَ الشيءُ والرجلُ، بالبناء للمفعول، دَخْلاً، صار فيه عَيْب، ودُخِلَ الطعامُ: سار فيه السُّوس)). وهو يُستعمل استعمالَ الفعل اللازم فيقال: (دُخِلَ على فلان، بالبناء للمجهول، إذا تَوَهَّم أمراً) والمصدر (الدَّخْل)، وبسكون الخاء أيضاً. ففي (المصباح): ((ودُخِلَ عليه، بالبناء للمفعول، إذا سَبَقَ وَهْمُهُ إلى الشيء فغلِطَ فيه من حَيْثُ لا يَشعر)).

ويأتي (الدَّخْل) بفتحٍ فسكون بمعنى آخر، فهو خِلافُ (الخَرْج)، أي ما يَدخل على الإنسان من ربحٍ أو رَيْع. ففي (المصباح): ((والدَّخْل بالسكون: ما يَدخل على الإنسان من عَقَارِهِ وتِجارتِهِ. و(دَخْلُهُ أكثرُ من خَرْجِهِ)، وهو مصدرٌ في الأصل من باب: قَتَلَ)).

ويأتي الكتّاب للدَّخْل بمعنى آخر، كقولهم: (لا دَخْلَ لكَ في هذا)، أي: لا علاقةَ لكَ به ولا صِلَة. ومن ذلك ما جاءَ لناقد في كلمة يومية: (تسألنا ما دَخْلُكَ في هذا مادام شُغْلُكَ اللغة). فهل لقول الكتّاب أو الناقد وجهٌ من العربية؟

أقول: لا وجه لذلك البَتّةَ، وإنما (الدَّخْل) بسكون الخاء بمعنى العَيْب والغِشّ والرِّيبة، وهو خلافُ (الخَرْج) أيضاً، كما تقدم. ويشاركه (الدَّخَل) بفتح الخاء بمعنى الفساد أيضاً. ففي (الصحاح): ((والدَّخْل بسكون الخاء: خلافُ الخَرْج، والدَّخْل: العَيْب والرِّيبَة.. وكذلك الدَّخَل بالتحريك)). وفي (الأساس): ((وفيه دَخْلٌ بسكون الخاء، ودَخَلٌ بفتحها: عَيْبٌ، وقد دُخِلَتْ سِلْعَتُكَ، بالبناء للمفعول: عِيبَتْ)). فتأمل.

٣٢٠. دخله وأدخله (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢١)

الأصل في (دَخَلَ) أنه فِعْلٌ لازمٌ، تقول: (دَخَلْتُ في الدار)، وقد أجازوا مع ذلك حذفَ الجارِّ معه اتّساعاً فقالوا: (دَخَلْتُ الدارَ أو البيتَ أو المسجدَ). وتقول في (أَدْخَلَهُ) المتعدّي: (أَدْخَلْتُهُ في الدار)، و(أَدْخَلْتُهُ الدارَ). وقد بحث هذا العدنانيُّ في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) فقال: ((يأتي القرآنُ الكريم بالفعل (أَدْخَلَ) اثنتين وأربعين مرة؛ في ثلاثين منها متلوّاً بمفعولين، كقوله تعالى: ﴿ولأَدْخَلْناهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [المائدة ٦٥]، وفي اثنتي عشرة متلوّاً بمفعول به

واحد يليه حرف الجر مع مجرور، كقوله جلَّ وعَلا: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنا﴾ [الأنبياء ٧٥])).

أقول: فاتَ العدناني فيما تقدّم من قوله أمران: الأول: أنّ ما بدا كالمفعول في قولك: (دَخَلْتُ الدارَ) وهو (الدار)، إنما هو منصوب على الظرفية تشبيهاً للظرف المختص (أي الدار) بالظرف المُبْهَم في قولك: (دَخَلْتُ وراءَك). وهو رأي سيبويه وبعض المحقِّقين (الهمع ١/٢٠٠)، وذهب ابن هشام في (المغني ٢/١٣٧) إلى أنه منصوبٌ على إسقاط الجارّ توسُّعاً. وهذا هو المشهور. والأمر الثاني: أنّ حذفَ الجارّ بعد (دَخَلَ) إنما يكون مع الظرف الحقيقي كالدار والبيت والمسجد والجنة، ولا يكون مع الظرف المجازيّ، كالزمرة والرحمة، فأنت تقول: (دَخَلْتُ في زُمْرَةِ الأوائل)، وليس لك أن تحذفَ الجارّ. فكلُّ آيةٍ حُذِفَ فيها الجارّ، فقد حُذِفَ قبل ظرفٍ حقيقيّ كقولـه تعالى: ﴿ولأَدْخَلْناهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيم﴾. أمّا قولُه تعالى: ﴿وأَدْخَلْناهُ في رَحْمَتِنا﴾، فلا يَصِحّ معه إلاّ ذِكْرُ الجارّ، ولا شأنَ لتعداد الآي في هذا المقام.

٣٢١. دخل الدعوى (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٠)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (دَخَلْتُ الدارَ أو السوقَ)، وهذا صحيحٌ لا غبارَ عليه. على أن بعضَهم يقول: (دَخَلَ خالدُ الدعوى خَصْماً لفلان). والسؤال: هل يَصِحُّ قولُك: (دَخَلْتُ الدعوى)، كما تقول: (دخلتُ الدارَ؟ وما تأويل ذلك؟ في الإجابة عن ذلك أمورٌ أهمُّها:

أولاً: (دَخَلَ) فِعْلٌ لازم. وأنتَ تستطيعُ أن تنصِبَ به ظرفاً، على أن يكونَ الظرفُ مُبْهَماً، ذلك أن النحاةَ قد اشترطوا -في المكان الذي يُنصَبُ على الظرفية مفعولاً فيه- الإبهامَ، كقولك: (جَلَسْتُ أمامَك)، أو: (سِرْتُ فَرْسَخاً)، أو: (اطْرَحُوهُ أرضاً). فـ (أمام)، و(فرسخ)، و(أرض) ظروفٌ مُبْهَمة، وهكذا إذا قلت: (دَخَلْتُ ناحيةَ المسجد)، فإنك تنصِبُ (ناحية) على الظرفية لإبهامها. على أنك إذا جَعَلْتَ بعد (دَخَلَ) ظرفاً مُخْتَصّاً لا مُبْهَماً، كالدار أو السوق فقلت: (دَخَلْتُ الدارَ أو السوقَ) نَصَبْتَ الدارَ أو السوقَ **سماعاً** على (نزع الخافض)، لا **قياساً** على الظرفية، كما يقول ابنُ هشام. لأن الأصلَ أن تقول: (دَخَلْتُ في الدار أو في السوق)، وقد نَزَعْتَ الخافِضَ أو الجارَّ هنا، وليس من حَقِّهِ أنْ يُنْزَعَ أو يُسْقَطَ، لأنّ المكانَ بعده لم يَسْتوفِ شرْطَ نَصْبِـهِ (مفعولاً فيه)، وهو أن يكونَ مُبْهَماً. ولذلك قيل إنّ نَصْبَ (الدار أو السوق) بعد (دَخَلَ)، اتّساعٌ بُنِيَ على السَّماع لا على القياس.

ثانياً: إذا جَعَلْتَ بعد (دَخَلَ) اسماً ليس من أسماء الأمكنة، كالأمر أو الدعوى أو القضيّة أو الزمرة أو الجملة، فهل يَصِحُّ أن تقول: (دَخَلْتُ الأمرَ أو الدعوى أو القضيّة)، أو (دَخَلْتُ زُمرَةَ المؤمنين أو جُمْلَة المجاهدين)، بنصْبِ هذه الأسماء كما تنصبُ (السوقَ أو المسجدَ أو الدارَ) في قولك: (دَخَلْتُ السوقَ أو المسجدَ أو الدارَ)؟

أقول: لا يَصِحُّ ذلك، لأنّ هذه الأسماءَ كالأمر

والدعوى والقضية.. إنما هي ظروفٌ تقديريةٌ أو مَجازية، وليست ظروفاً حقيقية، ومِن ثَمّ امْتَنَعَ حَذْفُ الجارِّ قبلَها. وعلى هذا تقول: (دَخَلْتُ في أمرِ كذا وفي الدعوى، وفي القضية).

ثالثاً: جاء في التنزيل: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر ٢٩ و ٣٠]، فحُذِفَ الجارُّ قبل (جَنَّتِي)، لأنها ظرفٌ حقيقي ولو لم يكن مُبْهَماً، وقد أُسْقِطَ الجارُّ قبلَه كما أُسْقِطَ قبلَ المسجد أو الدار. أما (عِبَادي) فأُثْبِتَ الجارُّ قبلَه، لأنه ليس ظرفاً حقيقياً، بل هو ظرفٌ مجازيٌّ على تقدير: (فَادْخُلِي في جُمْلَةِ عِبَادِي)، كما قال الزمخشري في (الكشاف)، أو على تقدير: (فَادْخُلِي في زُمْرَةِ عِبَادِي)، كما قال الرضي في (شرح الكافية). وهكذا قولُه تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء ٧٥]، فقد أُثْبِت الجارّ قبل (الرحمة) لأنها ظرفٌ مَجازي. ولا يَصِحُّ حَذْفُ الجارّ قبل (عِبَادي) في الآيةِ الأولى، ولا قبل (رَحْمَتِنا) في الآية الثانية.

لذلك قُلْ: (دَخَلَ خالدٌ في الدعوى وفي القضية)، بإثبات (في)، ولا يجوز حَذْفُها، لأنها أَتَتْ قبلَ ظرفٍ مَجازيّ أو تقديري، لا ظرفٍ حقيقي.

٣٢٢. تَدخَّل وتَداخَلَ وداخَلَه والمُداخَلَة

تقول: (تَدَخَّلَ فلانٌ فيما لا يَعْنِيه) إذا تَكَلَّفَ الدُّخول، و(تَدَاخَلَتِ الأمورُ) إذا تشابَهَتْ والْتَبَسَتْ، فدَخَلَ بعضُها في بعض، و(تَدَاخَلَنِي منه شيءٌ) إذا ساوَرَني وخامَرَني.

كما تقول: (دَاخَلَ فلانٌ فلاناً فيما لا يَعْنِيهِ) إذا عارضه، و(داخَلَ فلاناً في أموره): باطَنَهُ فيها، و(داخَلَهُ أمْرٌ من الأمور) إذا دَخَلَ فيه وتَسَرَّبَ إليه (دِخالاً ومُداخَلَة).

وإذا أبدى المتكلمُ رأياً أو قال قولاً، وأراد أحدُ السامعين أن يُعَلِّقَ على ما رآه وقالَه، عَبَّرَ الكتّابُ عن ذلك بقولهم: (كان لفلان على رَأْيِ المتكلم أو قولِهِ مُداخَلَة)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس لـ (مُداخَلة) موضعٌ فيما يريد الكتّاب أن يُعبِّروا عنه، وإنما يقول العربُ: (عَقَّبَ فلانٌ على رأْيِ فلان أو كلامِهِ بكذا)، و(قال فلانٌ في التعقيب على هذا الرأْي أو القَوْل كذا)، أو نحو ذلك.

ولذا قُلْ: (جاء فلانٌ بتعقيبِهِ على ذلك فقال..)، ولا تقلْ: (جاء فلانٌ بمداخلته).

٣٢٣. الدُّخَان

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٩)

(الدُّخَان) على ما هو المشهور بضم الدال وتخفيف الخاء، وقد مَنَعَ ابنُ قتيبة في (أدب الكاتب) تشديد الخاء فيه، وقال صاحب (المصباح): ((الدّخَان خفيف)). على أنّ الكتّابَ يَلفِظُونه بتشديد الخاء كما يَلفِظون (الرمّان)، وقد حكى (الدخّان) بتشديد الخاء الفيروزآبادي في (القاموس)، قال ابن الحنبلي الحلبي في كتابه (بحر العوّام): ((ومِن ذلك الدّخّان كالرمّان، في الدخان، بتخفيف الخاء، حكاه الفيروزآبادي، فسقط ما في (أدب الكاتب) مِن مَنْعِ تشديدها))، أي إنه يجوز التشديد خِلافاً لما جاء في (أدب الكاتب).

على أنّ الإشكالَ قائمٌ في جَمْعِ (دخان)، فالكتّابُ يَجمعون (الدُّخان) على (أدْخِنَة)، كما يُجمَعُ الغُراب على أغْرِبَة. وجَمْعُ (فُعَال) بضم الفاء على (أفْعِلَة) مادام مذكراً كثيرٌ، على أنّ المُعوَّل في ذلك على السماع. قال الجوهري في (الصحاح): «دُخَانُ النار معروف، والجمع دَواخِن»، كما قالوا عُثَان وعَواثِن، والعُثَان كالدخان وزناً ومعنى، وهما بتخفيف الثاء والخاء. أما (الدَّخّان) بتشديد الخاء فجمعُهُ على (الدَّخاخِين)، كما يُجمَع (دُكّان) بتشديد الكاف على (دكاكين).

ولذا قُلْ: (دُخان) بتخفيف الخاء وتشديدها، واجمع المُخَفَّف على (دَواخِن)، والمُشدَّد على (دَخاخِين).

٣٢٤. الدَّرْب (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠)

(الدَّرْب) يُطلَق على الباب، والمدخل الضيّق، والمَسلك الصعب، وهو بسكون الراء وتُفْتَح. وقيل هو بفتح الراء للنافذ من الطرق، وبسكونها لغير النافذ. و(الدَّرْب) مذكَّرٌ أبداً، خلافاً للطريق والسبيل، فإنهما يُذكَّران ويُؤَنَّثان، وجَمْعُ (الدَّرْب): (دُرُوب ودِراب).

واختلف الأئمةُ في أصلِه، فذهب ابنُ دريد في (الجمهرة) إلى أنه عربي، وذهب الجَواليقي في (المعرّب) إلى أنه مُعَرَّب. وفي (الألفاظ الفارسية المعرّبة) لأدّي شير أنّ الأصل فارسي. وفي (المعجم الذهبي للألفاظ الفارسية) أن (دَرْبَنْد) بمعنى الزقاق أو المضيق في الجبل.

أقول: لا يُشترَط فيما اتفق معناه وتشابهتْ ألفاظُه بين اللغات أن يكون اقْتُبِسَ بعضُه من بعض.

والعرب قد تصرّفوا في (الدرب)، والاتّساعُ في التصرف من دلائل أصالته. فقد قيل: (أدْرَبَ الجُنْدُ) إذا سَلَكُوا الدروبَ واجتازوها. وقيل: (دَرَّبَه على الأمر فتدرَّب عليه) إذا عوّده إياه فتعوَّده. وفي (النهاية): «فكانت ناقة مدرَّبة، أي: مُخَرَّجة مؤدَّبة قد أَلِفَت الركوب والسَّيْر، أي عُوِّدت المشيَ في الدروب.. والتدريب: الصبر في الحرب.. وأصله من الدُّرْبَة، ويجوز أن يكون من الدروب وهي الطرق، كالتبويب من الأبواب». ويقال: (دَرِبَ دُرْبَة) إذا حذق صناعته، فهو داربٌ، أي: حاذق. فالتصرف في اللفظ يُغلِّب كونه أصيلاً. فتأمل.

٣٢٥. مَدْرج ومُدَرّج (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٧)

في اللغة (مَدْرج) بفتح فسكون، وهو اسم مكان من (دَرَجَ) بمعنى مَشَى على هَوْنِهِ مَشْيَ الشيخ أو الصبي. وفي اللغة: (مُدَرَّج) بضمٍّ ففتحٍ وراءٍ مشدّدة وهو اسم مفعول من (دَرَّجَ) بتشديد الراء أو اسمُ مكان منه، ومعنى (دَرَّجَهُ) بتشديد الراء، في استعمال الكتّاب هنا جَعَلَ له درجاً. ومن ثم أُطلق (المُدَرَّج) بتشديد الراء على المكان أو الرَّدْهَةِ تُجْعَلُ على شكل درجات.

ويَخْلِطُ الكتّابُ حيناً بين اللفظين فيقولون (مُدَرَّج المطار) بتشديد الراء في (مُدرَّج)، ولا وجه له، إذ ليست أرضُ المطار أو مَهْبِطُ الطائرة على شكل دَرَجٍ. فالصواب فيه أن يقال: (مَدْرَجُ المطار) بتخفيف الراء،

لأن الطائرة إذا هبطتْ دَرَجَتْ، أي: مَشَتْ على هَوْنِها أو هِينَتِها إلى مُسْتَقَرِّها من أرض المطار. أما (المُدَرَّج) بضم أوّله وتشديد الراء فتُسمَّى به كلُّ رَدْهَة جُعِلَتْ هي أو مقاعدُها على شكل دَرَج، وهو ما يُسمَّى بالفرنسية (أنفيتاتر) أو (استاد)، كما هو الحال في الملاعب الرياضية أو دور الخَيَالَة (أي السينما).

ولذا قُلْ: (هَبَطَتِ الطائرةُ إلى مَدْرَجِ المطار) بتخفيف الراء، و(أُلْقِيَتِ الخُطْبَةُ في مُدَرَّج المعهد) بتشديد الراء.

٣٢٦. دَرَسَ ودارس وتدارس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١)

يَتردَّد معنى (دَرَسَ) بين: دَرْس الكِتاب ودِراسَتِهِ، ودَرْس الدّابّة، ودُرُوس الأثر، ودِرَاس الحِنْطَة.

فإذا قلتَ: (دَرَسْتُ الكِتابَ) فقد عَنَيْتَ أنك داومْتَ قراءته لتفهمه، والمصدر: (الدَّرْسُ والدِّراسة)، وأصل معناه التعَهُّد للشيء، كما في (النهاية). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ودَرَسَ الكِتابَ دَرْساً ودِرَاسةً: أقْبَلَ عليه ليَحْفَظَهُ)). وفي (الصحاح): ((دَرَسَ القرآنَ ونحوَهُ من باب نَصَرَ وكَتَبَ))، أي: تقول: دَرَسَ دَرْساً كنَصَرَ نَصْراً، ودَرَسَ دِرَاسَةً ككَتَبَ كِتَابَةً.

وتقول من مزيد الثلاثي بهذا المعنى: (دَرَّسْتُ فلاناً تَدْريساً) إذا جَعَلْتَهُ يَدْرُس. و(دارَسَ الكتبَ دِراساً ومُدارَسَةً) إذا تابَعَ دراستها. و(دارَسْتُ فلاناً مُدارَسَةً ودِراساً) إذا قرأ كلٌّ منهما على صاحبه.

و(تَدارَسَ الطلابُ الكِتابَ): دَرَسَهُ كلٌّ منهم على الآخر. و(تَدارَسَ فلانٌ الكِتابَ) إذا واظَبَ على دراسته. ومنه الحديث: ((تَدارَسُوا القرآنَ))، أي: اقرَؤُوهُ وتَعَهَّدُوه لئلا تَنْسَوْهُ، كما في (النهاية).

وتقول في معنى (دَرْس الدابّة): (دَرَسَ فلانٌ الناقةَ) إذا راضَها، وكذلك (دَرَّسَها) بالتشديد، و(رَجُلٌ مُدَرَّس) بصيغة اسم المفعول بمعنى مُجَرَّب، ومنه قولك: (طريقٌ مَدْرُوس) أي: مُذلَّل، كَثُرَ مَشْيُ الناس عليه، كما في (الأساس).

وفي معنى (دُرُوس الأثَر) تقول: (دَرَسَ الشيءُ دُرُوساً) إذا ذهبَ أثَرُهُ، كما قال ابن القوطية. وفي (الصحاح): ((دَرَسَ الرَّسْمُ يَدْرُسُ دُرُوساً، أي: عَفا))، وبابُهُ: دَخَلَ، والعَفْوُ: ذهابُ الأثر.

ويأتي (دَرَسَ) بهذا المعنى متعدياً: ففي (الأساس): ((رَبْعٌ دارِسٌ ومَدْرُوس))، ومصدره: (الدَّرْس). وتقول كذلك: (دَرَسَ الثوبُ) إذا بَلِيَ، فهو: (دَرِسٌ ودَرِيس).

وفي معنى (دِراس الحِنْطَة) تقول: (دَرَسَ فلانٌ الحِنْطَةَ دِراساً) إذا داسَها بالنَّوْرَج ونحوِهِ، كما في (الأساس). فتأمل.

٣٢٧. دَعَكَ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(دَعَكْتُ الثوبَ) إذا أَلَنْتَهُ، و(مَعَكْتُ الأديمَ وعَرَكْتُهُ ودَلَكْتُهُ) إذا لَيَّنْتَهُ. ومنهم مَن يَحْسَبُ هذا أو بعضَهُ لَحْناً.

٣٢٨. الدِّعامَة

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الدِّعامةُ) في كلامهم [أي الكتّاب] بفتحِ الدال، وفي اللغة بكسرها. ففي الحديث: ((لكلِّ شيءٍ دِعامَة))، قال صاحب (النهاية): ((الدِّعامَةُ بالكسر: عِمادُ البيت الذي يقوم عليه، وبه سُمِّيَ السيِّدُ دِعامَة)). وقال صاحب (الأساس): ((ومن المَجاز: هو دِعامَةُ قومِهِ: لسيِّدِهِم وسَنَدِهِم. قال الأعشى: كلا أبَوَيْكم كان فرعاً دِعامَةً)).

٣٢٩. يَدْعُونَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٩)

يَتَرَدَّدُ الكتّابُ في تصريف الفعل الناقص حيناً، أيقولون: (هُنَّ يَدْعُونَ إلى القتال) كما يقولون: (هُم يَدْعُونَ)، أم يقولون: (هُنَّ يَدْعِينَ)، مِن دَعا يَدْعُو؟

أقول: لا فَرْقَ في الظاهر في معتلِّ الآخر بالواو بين جماعةِ الذكور والإناث، تقول: (هم وهنّ يَدْعُونَ)، و(هم وهنّ يَغْزُونَ). وتكون الواوُ في (هم يَدْعُونَ) واوَ الجماعة، لأن الواوَ التي هي لامُ الفعل حُذِفَتْ، وتكون الواوُ في (هنّ يَدْعُون) لامَ الفعل. أما في المعتلِّ بالياء فتقول: (هم يَرْمُونَ، وهنّ يَرْمِينَ)، و(هم يَخْشَوْنَ، وهنّ يَخْشَيْنَ) بفتح الشين فيهما مِن (خَشِيَ يَخْشَى)، و(هم يَقُوْنَ، وهنّ يَقِينَ) مِن (وَقَى يَقِي).

فقول الكتّاب: (هُنَّ يَبْدِينَ بمظهر الرجال)، مِن: (بَدا يَبْدو)، خطأ، والصواب: (هُنَّ يَبْدُونَ بمظهر الرجال).

وكذلك في الخطاب تقول في المعتلِّ بالواو: (أنتم وأنتنّ تَدْعُونَ وتَغْزُونَ). وفي المعتل بالياء: (أنتم تَرْمُونَ وأنتنّ تَرْمِينَ، وأنتم تَخْشَوْنَ وأنتنّ تَخْشَيْنَ) بفتح الشين فيهما. و(أنتم تَقُونَ، وأنتنَّ تَقِينَ) وهكذا.

٣٣٠. الدِّعاية والدَّعاوَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢)

تقول: (دَعَوْتُ فلاناً أدْعُوهُ دُعاءً) إذا صِحْتَ به واستدعَيْتَهُ، و(دَعَوْتُ اللّهَ له وعليه دُعاءً). و(الدعوة): المَرَّةُ الواحدةُ من الدُّعاء، كلُّ ذلك في (الصحاح). وفي (المفردات): ((الدُّعاءُ إلى الشيء: الحثُّ على قَصْدِهِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إليه﴾ [يوسف ٣٣])).

وقد جاء أن (الدِّعايَة) بكسر الدال هي الدَّعوة، ففي كتاب الرسول ﷺ إلى هِرَقْل: ((أدْعُوكَ بِدِعايَةِ الإسلام)). قال صاحب (النهاية): ((أي: بدَعْوَتِهِ، وهي كلمةُ الشهادة.. وفي روايةٍ: بداعِيَةِ الإسلام، وهي مصدرٌ بمعنى الدَّعوة كالعافية والعاقبة)).

فثبت بذلك أن (الدِّعايَة) بمعنى (الدعوة)، وكذلك (الداعية). وليس قولُهُ: ((وفي روايةٍ: بداعِيَةِ الإسلام))، نافياً صِحّةَ (الدِّعاية) لحكايَتِها في رواياتٍ صِحاحٍ. فإذا كانت الدِّعاية كالدعوة، والدعوة هاهنا كالدعاء، والدعاء إلى الشيء الحثّ على قصْدِهِ والترغيب فيه، على المجاز، فإن استعمالَ (الدِّعاية) للمعنى الشائع المتعارفِ صحيحٌ مستقيم. وذهب بعضُ النقاد إلى إنكاره، وجعلوا الصوابَ: (الدَّعاوة) بفتْحِ الدال وقد تُكْسَر، و(الدعاوة) بمعنى الدعوة. على أن

صِحّةَ (الدَّعاوة) لا تَنفِي صِحّةَ (الدِّعاية).

وبحث هذا العدنانيُّ في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فقال: ((ويُخَطِّئون من يُسمِّي الدعوةَ إلى فكرةٍ أو مذهب دِعايةً لـه، ويَرَوْنَ أن الصوابَ دَعاوَة.. لأن الفعلَ (دَعا) واويٌّ، وهُم لغوياً على حقّ))، وأردف: ((لذا أقترح على مجامعنا الموافقةَ على استعمال الدِّعايَة والدَّعاوة بمعنى الدعوة إلى رأيٍ أو مذهب)).

أقول: ليس هذا صحيحاً؛ فالفعلُ واويٌّ، ويائيٌّ أيضاً في لغة، كما في (القاموس) و(التاج)، وما ثبتتْ صحتُهُ بالنصّ، لا يحتاج إلى مَجْمَعٍ يُقِرُّ استعمالَه.

ولذا قُلْ: (إنها دِعايَةٌ لهذا المذهب ودَعاوَة)، فكلاهما صحيح.

٣٣١. تداعى (نشرت بتاريخ ١٦/١/١٩٨٦)

تقول: (دَعَوْتُ زيداً) إذا نادَيْتَهُ وطلبْتَ إقبالَه. وتقول من ذلك: (تَداعَى القومُ للاجتماع) إذا دعا بعضُهم بعضاً للاجتماع. وقد بُنِيَ على هذا قولُهم: (تَداعَتِ الدعائمُ للسقوط)؛ وكأنّ بعضَها دَعا بعضاً للانهيار. وأُسِّسَ على ذلك قولُهم: (تَداعى البُنيان) إذا تَصَدَّع.

وبحث هذا العدنانيُّ في معجمه فأقرَّ: (تَداعى الجدارُ)، وأنكر: (تَداعى الجدارُ للسقوط).

أقول: الغريبُ أن يُنْكِرَ العدنانيُّ الأصلَ ويُثْبِتَ الفرعَ، فالأصلُ: (تَداعى القومُ للاجتماع)، ومَجازُهُ: (تَداعَتِ الدعائمُ للسقوط). أما الفرعُ هنا فهو: (تَداعَى البنيانُ) إذا انهارَ، أي: تَداعَتْ جَوانِبُهُ.

والدليلُ على صحّةِ (تداعى الجدارُ للسقوط) قولُ (الصحاح): ((تَداعَتِ الحِيطانُ للخراب)). وفي (الأساس): ((ومن مَجاز المَجاز: تَداعَتْ إبلُ بَنِي فلان: هُزِلَتْ أو هَلَكَتْ))، فكأنها تداعتْ للهلاك. ومن ذلك الحديث: ((تَداعَتْ عليكم الأمم)). قال ابن الأثير: ((أي: اجْتَمَعُوا ودَعا بعضُهم بعضاً)) أي: تألَّبُوا عليكم بالعداوة. وهكذا الحديث: ((كمَثَل الجَسَدِ إذا اشتكى منه عُضْوٌ تداعَى سائرُهُ بالسهر والحمى)).

فقد رأيت كيف تتدرَّج المعاني، ويتفرَّع فيها مجازٌ على مجاز.

٣٣٢. دَفِئٌ ودَفِيءٌ، لا: دافِئ

تقول: (دَفُؤ) بضم الفاء (دَفاءَةً) كظَرُفَ ظَرافَةً، و(دَفِئَ) بكسر الفاء (دَفَأً) بفتح الدال والفاء كطَرِبَ طَرَباً، و(دَفاءَةً) كسَلِمَ سَلامَةً، كما في (الصحاح) ومُخْتاره.

وتقول في وَصْفِ الرجل: (دَفِئٌ) بفتحٍ فكسر كتَعِب، و(دَفْآنُ) كظَمْآن، كما في (الصحاح) و(اللسان). وتضيف إلى ذلك (الدَّفِيء) على (فَعِيل)، كما في (اللسان). كما تقول في وصفِ اليوم والبيتِ والثوب والليلة: (دَفِيءٌ ودَفِيئَـةٌ) على (فَعِيل وفَعِيلة)، كما في (الصحاح). ولك أن تُضِيفَ إلى وصفِ المكان: (الدَّفِئُ) بفتحٍ فكسر، كما في (الأساس) و(المصباح)، وقد خصّا المكانَ بهذا الوصف.

وليس لك أن تقول: (الدافِئ) كما يقولُه الكتّاب، لأن ما جاء على (فاعِل) قياساً لا يكون من (فَعِل) بفتحٍ فكسر ما لم يكن متعدِّياً، ولا يكون من (فَعُل) بالضم أيضاً. ولم يرد بـ (الدافِئ) سَمَاعٌ.

وقد جاء من مصادر المادّة (الدَّفَأ)، و(الدَّفاء) بالمد، و(الدَّفا) بالقصر، و(الدَّفَاءَة)، وكذلك (الدَّفْء) بفتح فسكون، كما في (اللسان) عن الأصمعي. أما الاسم فهو (الدِّفْء) بكسرٍ فسكون، كما في (المصباح).

وتقول: (تَدَفَّأَ)، و(ادَّفَأَ) بتشديد الدال، و(اسْتَدْفَأَ)، وتقول في التعدية: (أَدْفَأْتُهُ) و(دَفَّأْتُهُ). فتأمل.

٣٣٣. دَفَقَ وتدفّق، فهو: دافق ومتدفّق

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٦)

تقول: (دَفَقْتُ الماءَ دَفْقاً) إذا صَبَبْتَهُ، فالماء (مَدْفُوق)، وقد (انْدَفَقَ) هو و(تَدَفَّقَ). فـ (دَفَقَ) فِعْلٌ متعدٍّ خلافاً لـ (اندفق وتدفّق) فإنهما لازمان. لكن الكتّاب يأتون به لازماً فيقولون: (الماءُ يَدْفُق) بمعنى (يتدفّق)، فهل هذا صحيح؟

أقول: مِن الأئمة مَن أنكر استعمالَ (دَفَقَ) لازماً كالأصمعي والزمخشري؛ ومِن ثَمّ قيل في تأويل قولـه تعالى: ﴿خُلِقَ مِن ماءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق ٦] أنه بمعنى مَدْفُوق. وحَكَى (المصباح) عن الأصمعي قولَه: ((وأما قولُه تعالى ﴿مِن ماءٍ دافِقٍ﴾ فهو أسلوبٌ لأهل الحجاز.. والمعنى: مِن ماءٍ مَدْفُوق)). وفي (القاموس): ((لأن (دَفَقَ) متعدٍّ عند الجمهور)). وفي (خزانة الأدب): ((يُستدَلُّ على ذلك بأنك تقول: دُفِقَ الماءُ.. بالبناء للمفعول، ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل)). على أن مِن الأئمة من أثبتَ الفعلَ لازماً. ففي (أفعال ابن القوطيّة): ((ودَفَقَ الماءُ.. انْصَبَّ)). وفي (المصباح): ((دَفَقَ الماءُ.. انْصَبَّ بشدة، ودَفَقْتُهُ أنا يَتعدّى ولا يَتعدّى، فهو دافِقٌ ومَدْفُوق)).

وبذلك صَحَّ قولُ الكتّاب: (الماءُ يَدْفُق) أي: يتدفّق، فهو: دافِقٌ ومُتَدَفِّق.

٣٣٤. دَقَّ ودَقَّق

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٤)

تقول: (دَقَقْتُ الشيءَ) إذا كَسَرْتَهُ أو طَحَنْتَهُ أو قَرَعْتَهُ. قال ابن القوطية: ((دَقَقْتُ الشيءَ دَقّاً: كَسَرْتُهُ)). وفي (المصباح): ((دَقَقْتُ الشيءَ دَقّاً من باب قَتَلَ فهو مَدْقُوق، ودَقِيقُ الحِنطة وغيرها هو الطَّحين أيضاً، فَعِيل بمعنى مَفْعُول)).

ويقول الكتّابُ حيناً: (دَقَّ البابُ) إذا طَرَقَهُ طارقٌ، ولا وجه لـه، لأن الفعلَ بهذا المعنى متعدٍّ، كما رأيت. تقول: (دَقَقْتُ البابَ) بالبناء للفاعل، و(دُقَّ البابُ) بضم الدال، بالبناء للمفعول. وهكذا تقول: (دُقَّ الجرسُ) بضم الدال، والبناء للمفعول أيضاً، ولا يجوز (دَقَّ الجرسُ) بفتح الدال، لأن ثَمّةَ مَن يَتولّى دَقَّهُ.

أما قولُك: (دَقَّتِ الساعةُ سَبْعاً) بفتح الدال فلا بأس به. إذ ليس ثَمّةَ مَن يتولّى دَقّها، وإنما الدَّقُّ مَنسوبٌ إليها على الحقيقة.

ويقول الكتّاب: (أَذَّنَ الظُّهْرُ) بفتح الهمزة وتشديد

الذال المفتوحة. والصحيح (أُذِّنَ الظُّهْر) بضم الهمزة وتشديد الذال المكسورة بالبناء للمفعول، لأنه ثمّة مَن يُؤذِّن، والتقدير: (أُذِّنَ أذانُ الظُّهر) بضم الهمزة والبناء للمفعول، وتقول كذلك (أُذِّن للظهر) أي أُذِّن لصلاةِ الظُّهر، كما تقول (أُذِّن بالظُّهر) بضم الهمزة فيها جميعاً؛ أي: نُودِيَ بالصلاة. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج ٢٧]، و(أَذِّنْ) في الآية بصيغة الأمر.

ويأتي (دَقّ) لازماً بمعنى صَغُرَ أو غَمُضَ فهو دَقِيق، (فَعِيل) بمعنى (فاعل)، ففي (المصباح): ((الدَّقِيقُ خلاف الجَلِيل. و(دَقَّ يَدِقُّ) من باب ضَرَبَ (دِقَّةً) خلافُ غَلُظَ فهو (دَقِيق).. وأيضاً إذا غَمُضَ وخَفِيَ معناه: فلا يكاد يَفْهَمُهُ إلا الأذكياء)).

وتقول في تعديته بهذا المعنى: (أدقَّ النظرَ في الأمر)، و(دقَّقَ النظرَ) بالتشديد، أي بحث فيه عن دقيقه وغامضه، وتَحذفُ المفعولَ لظهوره فتقول: (أدَقَّ في الأمر ودَقَّقَ فيه).

ولا وَجْهَ لقولهم: (دَقَّقْتُ المَقالَ) بنَصْبِ (المَقال)[1]، وإنما الصوابُ: (دَقَّقْتُ في المَقال)؛ أي: دَقَّقْتُ النظرَ فيه. فتأمل.

٣٣٥. وَكَفَ الماءُ، لا: دَلَفَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/١١)

يَستعمل الكتّابُ حيناً: (دَلَفَ)، ويَعنون به: (قَطَرَ الماءُ)، فيقولون: (دَلَفَ سَقْفُ الغرفة على مَن فيها)؛ أي: قَطَرَ الماءُ منه. وهو استعمالٌ عاميّ، إذ ليس في معاني (دَلَفَ) ما يُصوِّبُ قولَ الكتّاب. ففي العربية: (دَلَفَ الشيخُ): مَشَى مَشْياً بَطيئاً كمَن يَزحَفُ. ومِن ثَمَّ يقول العرب: (دَلَفُوا في الحرب إذا تَقدّمُوا ثِقالاً). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دَلَفَ القومُ إلى القوم في الحرب دُلُوفاً: نَهَضُوا، وأيضاً: تقدّموا)). و(دَلَفَ الشيخُ دَلَفاً ودَلَفاناً)، كما في (القاموس)، مَشَى مَشْيَ المُقيَّد وفوقَ الدَّبيب.

أما المعنى الذي يريده الكتّابُ، فيمكن التعبيرُ عنه بـ (وَكَفَ). يقال: (وَكَفَ الماءُ يَكِفُ وَكْفاً ووُكُوفاً ووَكِيفاً): قَطَرَ وسَال قليلاً قليلاً، كذلك البيتُ إذا قَطَرَ سقفُهُ قيل (وَكَفَ).

ولذا قُلْ: (وَكَفَ سَقْفُ البيت بالمطر)، ولا تقل: (دَلَفَ السقفُ).

٣٣٦. دلّ والدليل والدلالة

تقول: (دَلَلْتُهُ على الشيء)، وأضاف (المصباح): ((ودَلَلْتُهُ إليه)) إذا أرْشَدْتَهُ وهَدَيْتَهُ، فعدّاهُ تعديةَ هذين الفعلين. والمصدر (الدَّلّ) و(الدَّلالَة) بفتح الدال فيهما، ويجوز في (الدلالة) كسر الدال وضمها أيضاً.

وتقول العامة: (دَلَلْتُهُ على الطريق فانْدَلّ) أي هَدَيْتُهُ فاهتدى، وهو صحيح، فقد جاء (انْدَلّ) بمعنى اهتدى.

وثمة (الدليل)، ويأتي اسماً لما يُسْتدلّ به، كما في (الصحاح)، فيُعامَل في جمعه معاملةَ الأسماء فيقال

---

(١) جاء في (البيان والتبيين ٩٢/١) للجاحظ: ((ولا يُدقِّقْ المعانيَ كلَّ التدقيق))، أي: لا يجعلها دقيقة تنطوي على أشياء غامضة.

(أدلّة). قال الزمخشري في (الأساس): ((وتناصرتْ أدلّةُ العقل وأدلّةُ السمع)). وجَمْعُ (أفْعِلَة) يَطّرد في الاسم المذكر الرباعي إذا كان آخره مدّ، كرغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ورداء وأردية.

وهل يُجْمَعُ (الدليل) على (الدلائل)؟

أقول: (الدلائل) جَمْعُ (دلالة)[1]، ولا يُجمَعُ (فَعِيل) على (فَعَائِل) إلا نادراً، كضمير وضمائر، وأصيل وأصائل، وسليل وسلائل. وقال أبو حيّان الأندلسي: ((ويُجمَعُ (الدليل) على (أدلّة) لا على (دلائل)، إلا نادراً)). ذكر ذلك أبو البقاء الكفوي في (الكلّيات ٢/٣٢٠). ولم أقفْ على نصٍّ صريح يَجْمَعُ (الدليل) على (دلائل). أما قول صاحب (الأساس): ((ودَلّـهُ على الصراط المستقيم، ولِي على هذا دلائل))؛ فـ (الدلائل) هنا جمع (دلالة)، وكأنه أراد أن يقول: دلّه على الصراط المستقيم دلالة، ولي على هذا دلائل، وأردف ذلك فقال: ((وتناصرتْ أدلّةُ العقل..)). فذكر بهذا جَمْعَ (الدليل).

وإذا أردت بـ (الدليل) المذكرَ العاقل، جَمَعْتَهُ جَمْعَ (فَعِيل) المضعّف إذا كان للمذكر العاقل، فقلت: دليل وأدلاّء، كطبيب وأطبّاء، وعزيز وأعزّاء، ولبيب وألبّاء، وهو قياس.

وفي كلام الكتّاب قولُهم: (وقد دَلَّلَ على ذلك بقولـه) يعني: أقام الدليل. ولم يَرِدْ (دَلَّلَ) بهذا المعنى، ولو جاء في كلام بعض اللغويين المحدَثين كالأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو). وذكر (دَلَّلَ) المعجمُ الوسيط بهذا المعنى وقال إنه مُوَلَّد.

وجاء في كلام باحث لغوي (مُدِلاً على فصاحته)، وليس صحيحاً. ففي (اللسان): ((أَدَلَّ عليه، وتَدَلَّلَ: انبسط. وقال ابن دريد: أَدَلَّ عليه: وَثِقَ بمحبته فأفرَطَ عليه)).

و(استدلّ): أتى بالدليل أو طَلَبَهُ. ففي (نهج البلاغة): ((واسْتَدِلُّوهُ على ربكم، واسْتَنْصِحُوهُ على أنفسكم)). فتأمل.

٣٣٧. تَدَلَّلَ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(تَدَلَّلَ على فلان) إذا كان لـه عليه دالَّة، عَربيٌّ فصيح، كـ (أَدَلَّ عليه) إذا وَثِقَ بمحبته فأفرط. وبعضُهم يَحْسَبُهُ عاميّاً.

٣٣٨. دَمَج وأدمج

(نشرت بتاريخ ٣١/١/١٩٨٥)

في العربية: (دَمَجَ)، و(ادَّمَجَ) بتشديد الدال، و(انْدَمَجَ)، و(أَدْمَجَ). والكتّابُ يَستعملون (دَمَجَ) ومشتقاتِهِ، ولكن على غير الوجه الصحيح. فهم يقولون مثلاً: (ينبغي أن نَدْمُجَ هذا الفصلَ بما تقدّمه من الفصول)، فيَستعملون (دَمَجَ) متعدياً وهو فعلٌ لازم. ففي (الصحاح): ((دَمَجَ الشيءُ دُمُوجاً: إذا

(١) و(الدلائـل) جمـع (دليلة) أيضاً، وهي الدليل الواضح، كما في (المعجـم الوسـيط). قـال اللغوي الأستاذ صبحي البصام (مجلة مجمـع دمشـق ٥٨/٤/٨٣٠): ((وهـذا مـن الدلائـل على أنهما اسمان لمسمى واحد)).

دَخَلَ في الشيء واسْتَحْكَم، وكذلك انْدَمَجَ وادَّمَجَ بتشديد الدال، كلُّ هذا إذا دَخَلَ في الشيء واسْتَتَرَ فيه». وفي (الأساس): «ودَمَجَ الشيءُ دُمُوجاً واندَمَجَ اندماجاً: إذا اسْتَحْكَمَ والْتَأَمَ».

فـ (الدُّمُوج)، و(الاندماج)، و(الادّماج) بتشديد الدال ووزنُهُ (الافتعال)، كلُّ ذلك معناه: دُخُولُ الشيء في الشيء، واستتارُهُ فيه، وأفعالُه لازمةٌ جميعاً[1]. وفي (النهاية): «الدُّمُوج: دُخُولُ الشيء في الشيء».

أما الفعلُ المتعدِّي فهو (أَدْمَجَ). ففي (الأفعال) لابن القوطية: «أَدْمَجْتُ الأمرَ: أحْكَمْتُهُ»، وفي (الصحاح): «وأَدْمَجْتُ الشيءَ: إذا لَفَفْتَهُ في ثوب»، وفي (الأساس): «أَدْمَجَتِ الماشِطَةُ ضفائرَ المرأة: أَدْرَجَتْها».

ومادام (الدُّموج) وهو مصدر الفعل اللازم بمعنى دُخول الشيء في الشيء، فـ (الإدْماج) وهو مصدر الفعل المتعدي معناه في الأصل: إدخالُ الشيء وإدْراجُه في الشيء.

ولذا قُلْ: (أَدْمَجْتُ الشيءَ في الشيء)، ولا تقل: (دَمَجْتُهُ).

٣٣٩. دَمَغ (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٢)

إذا رابَكَ مِن فلان أمرٌ كالخِداع، ثم تَحَقَّقَ ما يُلْصِقُ التهمةَ به ويؤكِّدُها ويَشهدُ بصحتها، قال الكتّاب في ذلك: (بدا مِن الرجل ما يَدينُهُ ويَدْمَغُهُ بالغَدْر والغِشّ والخِداع)، فهل في قولهم: (يَدْمَغُهُ بالغدر والغش) ما يوجب النقد؟

أقول: في اللغة (دَمَغَهُ) بمعنى ضَرَبَ دِماغَهُ، وهكذا كَبَدَهُ وأَذَنَهُ وأَنَفَهُ وذَقَنَهُ ومَعَدَهُ: إذا أصاب ما سمِّي بهذه الأحرُف من الأعضاء. ومن ذلك (رآه) إذا أصاب رئتَهُ.

ويُستعمل (دَمَغ) مجازاً فيقال: (ناظرتُ فلاناً فرَدَدْتُ حُجَّتَهُ ودَمَغْتُ دَعْواه)، أي: قهرتُ دعواه، كأني أصَبْتُ دماغَها. ففي (الأساس): «ومن المجاز: دَمَغَ الحقُّ الباطلَ: إذا عَلاهُ وقَهَرَهُ»، ومن ذلك قولُهم: (حُجَّةٌ دامِغَة)، أي: تدمَغُ حُجَّةَ الخصم، وفي التنزيل: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بالحَقِّ على البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء ١٨].

أما قولُهم: (ويَدْمَغُهُ بالغَدْر)، فغير صحيح، وهو يُصَحَّحُ بقولك: (يَسِمُهُ بالغَدْر)، فـ (وَسَمَ الشيءَ) في الأصل (وَسْماً وسِمَةً): أعْلَمَهُ بعلامة. ومن ذلك قولُهم مجازاً: (فلانٌ مَوْسُومٌ بالخير أو موسوم بالشر). أو تقول (وَصَمَهُ بالغدر وَصْماً) بمعنى عابه. ولا وجه لقولهم: (دَمَغَهُ بالغدر) بهذا المعنى.

٣٤٠. أدمن وداوم وواظب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/١٣)

يَستعمل الكتّابُ (أَدْمَنَ) بمعنى دَاوَمَ، ومنهم مَن يُعَدِّي الفعلَ بنفسه فيقول: (أَدْمَنَ فلانٌ شُرْبَ الخمر)، ومنهم مَن يُعَدِّيه بـ (على) فيقول: (أَدْمَنَ على شُرْبِ الخمر)، فأيّ الوجهين هو الصحيح؟ وهل

---

(١) جاء في (المعجم الوسيط) وفي (متن اللغة): «دَمَجَتِ الماشطةُ الشَّعْرَ دَمْجاً: ضَفَرَتْهُ ومَلَّسَتْهُ»، فهو هنا فعل متعدٍّ!

يَمْنَعُ صوابُ الوجه الأول صِحّةَ الوجه الثاني؟

في الكلام على (أدمن) وتعديته، وما جاء من الأفعال شبيهاً بمعناه، مسائلُ أهمُّها:

أولاً: أنكر الشيخُ إبراهيم اليازجي قولَ القائل: (أدْمَنَ عليه)، وجعل صوابَهُ: (أدْمَنَهُ) فقال: ((يقولون مُدْمِنٌ على هذا الأمر، أي مُواظِبٌ عليه، مُدِيمٌ لفعله، والصَّوابُ تَرْكُ الجارّ، لأن هذا الفعل يتعدَّى بنفسه)). وشايَعَهُ في ذلك الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته)، وجرى مَجْراهُما الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة)، بل خَطّأ معجمَ (المتن) و(المعجم الوسيط) حين نصّا على (أدْمَنَ عليه).

وحقيقةُ الأمر جوازُ الوجهين؛ تقول: (أدْمَنَ فلانٌ شربَ الخمر) فتعدّيه بنفسه، كما تقول: (أدْمَنَ عليه) فتعدّيه بالجارّ. وقد نَبَّهْنَا على ذلك منذ عشرات السنين. فانظر إلى ما جاء في أساس البلاغة؛ قال الزمخشري: ((وأدْمَنَ الأمرَ وأدْمَنَ عليه: واظَبَ)). وهو صريح، بَيِّنُ الصراحة.

ثانياً: في مِثل معنى (أدْمَنَ) فِعْلُ (دَاوَمَ)، والمشهور أنه يتعدّى بالجارّ. تقول: (داوَمَ فلانٌ على فِعْل الخير). ولكن هل يتعدى بنفسه؟

إذا عُدْتَ إلى الفعل في مادته من المعاجم، وجدتَ النصَّ على تعديته بالجارّ. ففي (الصحاح): ((والمُداوَمَةُ على الأمر: المواظَبَةُ عليه))، وفي (الأساس): ((دامَ على الأمر وداوَمَ عليه))، وفي (المصباح): ((داوَمَ على الشيء مُداوَمَة: واظَبَ)). لكنك إذا عُدْتَ إلى كتب اللغة والأدب، وجدتَ العلماءَ والأدباءَ يُعَدُّونه بنفسه أيضاً. وقد جاء في مادة (صرّ) من (اللسان): ((أصَرَّ على الشيء إصراراً: إذا لَزِمَهُ وداوَمَهُ وثَبَتَ عليه))، فعدّى (داوَمَ) بنفسه. وفي (المصباح): ((وأصرّ على فِعْلِهِ بالألف: داوَمَهُ ولازَمَهُ، وأصَرَّ عليه: عَزَمَ)). وهذا صريحٌ بجواز تعدية (داوم) بنفسه كما يتعدّى بالجارّ.

ثالثاً: وفي مِثل معنى (داوم): (واظَبَ). وهو يتعدّى بالجارّ، كما هو نصُّ المعاجم. تقول: (واظَبْتُ على الأمر)، ولا تقول: (واظَبْتُهُ) بهذا المعنى. وقد تفرّدَ (المصباح) بقولـه: ((وداوَمَ على الشيء مُداوَمَةً: وَاظَبَهُ)). فَعَدّاه بنفسه، ولعلّه مُحرَّف، فلم ألْحَظْ ذلك فيما أُثِرَ من النصوص، فيكون صوابه: ((داوم على الشيء مداومة: وَظِبَهُ)).

فـ (وَظِبَ) كتَعِبَ بفتحٍ فكسر، وهو يتعدّى بنفسه؛ ففي (اللسان): ((وَظَبَ على الشيء ووَظِبَهُ وُظُوباً وواظَبَ: لَزِمَهُ، وداومه، وتعهّده)). أما ما يتعدّى بـ (على) فهو: (وَظَبَ) كقعد، و(واظَبَ) كما في (المصباح).

وقد جاء (واظَبَهُ)، ولكن بمعنى آخر. تقول: (واظَبْتُ فلاناً) إذا حَمَلْتَهُ على المواظبة. فقد جاء في حديث أنس: ((كنّ أُمّهاتي يُواظِبْنَني على خدمته))، قال صاحب (النهاية): ((أي: يَحْمِلْنَنِي ويَبْعَثْنَنِي على ملازمةِ خدمته والمداوَمَةِ عليها)).

ولذا تقول: (أدْمَنْتُ العملَ وعلى العمل)، و(داوَمْتُ العملَ وعلى العمل)، و(وَظِبْتُ العملَ) بكسر الظاء، و(وظَبْتُ وواظَبْتُ عليه) بفتح الظاء فيهما،

و(واظَبْتُهُ على العمل): حَمَلْتُهُ على المواظبة.

٣٤١. دنا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤)

في العربية: (دَنا يَدْنُو دُنُوّاً) بمعنى قَرُبَ. ويتردّد الكتّابُ في تعديته وفيما يتناولُه معناه.

أقول: يقال: (دَنَوْتُ منه، ودَنَوْتُ إليه، ودَنَوْتُ لـه) فيتعدى بـ (من) و(إلى) واللام. ففي (الأساس): ((دَنا منه وإليه ولـه)). واسم الفاعل من (دنا): (الداني). واسم التفضيل: (الأدنى). ويُعبَّر بـ (الأدْنَى) تارة عن الأصغر فيقابلـه الأكبر. قال تعالى: ﴿ولا أدْنَى مِن ذلك ولا أكْبَر﴾ [المجادلة ٧]، وعن الأرذل فيقابلـه الخَيْر. قال تعالى: ﴿أتَسْتَبْدِلُونَ الذي هُوَ أدْنَى بالذي هُوَ خَيْر﴾ [البقرة ٦١]، وعن الأوّل فيقابلـه الآخَر، وعن الأقرب فيقابلـه الأقصى، كما جاء في (مفردات الراغب).

ويسأل الكتّاب حيناً: هل يتعدى (دنا) بـ (على)؟

أقول: جاء في التنزيل: ﴿وَدَانِيَةً عليهم ظِلالُها﴾ [الإنسان ١٤]، فإذا صحّ أن (ظلالُها) مرفوعٌ بـ (دانية) بوجهٍ من وجوه الإعراب، كان (دانية) متعدياً بـ (على) بتضمين الفعل معنى فِعْلٍ يتعدّى بـ (على) كأشرف. ففي (إعراب القرآن): ((ويَجوز أن يَرْتَفِعَ (ظلالُها) بـ (دانية)، لأن (دنا) كأشرف)).

أما قولُه تعالى: ﴿يُدْنِينَ عليهنّ مِنْ جَلابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب ٥٩]، فقد ضُمّن (الإدْناء) فيه معنى الإرخاء أو الإسدال، أي: يُرْخِينَ عليهن جَلابيبهنّ، وهي جَمْعُ جلباب.

٣٤٢. دَعَسَ، لا: دَهَسَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٧)

حول (الدعس) و(الدوس) وما يشتق منهما مسائلُ أهمُّها:

أولاً: يقول الكتّابُ: (دَهَسَتِ السيارةُ الطفلَ، فنُقِلَ إلى المشفى) بمعنى داسَتْهُ. و(دَهَسَ) لم يَرِدْ في اللغة بهذا المعنى، ولا علاقةَ لمعناه بما يريدُهُ الكتّاب. قال ابن القوطية في (أفعالـه): ((دَهِسَ المكانُ دَهَساً: كَثُرَ فيه الدَّهَاسُ، وهو الرمل)). فـ (دَهِسَ دَهَساً) كتَعِبَ تَعَباً، و(الدَّهَاس) بفتح الدال. وقال: ((ودَهِسَ الرَّمْلُ والعَنْزُ دُهْسَةً: ضَرَبَ لَونُه إلى السواد))، و(الدُّهْسَة) بضمِّ الدال كالصُّفْرة والحُمْرة من أسماء الألوان. والفِعْلُ في الحالين فعلٌ لازم، ولا صلةَ لمعنى (الدَّهْس) بما يَعنيه الكتّابُ كما رأيت، وإنما يُعبّر عما يَقصدون بقولك: (داسَتْهُ السيارةُ) أو (دَعَسَتْهُ).

ففي (اللسان): ((داسَ الشيءَ برجْلِهِ يَدُوسُ دَوْساً ودِيَاساً: وَطِئَهُ))، وهو واضح. وفيه أيضاً: ((والدَعْسُ: شدّةُ الوَطْء، ودَعَسَتِ الإبلُ الطريقَ تَدْعَسُهُ دَعْساً: وَطِئَتْهُ وَطْئاً شديداً.. وطريقٌ دَعْسٌ: دَعَسَتْهُ القوائم، وَوَطِئَتْهُ، وكَثُرَتْ فيه الآثار))، وهو واضح أيضاً..

هذا ويبدو أن (دَهس) الذي يَستعملُه الكتّابُ خطأً بمعنى (داس)، مُحَرّفٌ عن (دَهَثَ) بالثاء. قال ابن القوطية: ((ودَهَثَ الشيءَ دَهْثاً: إذا وَطِئَهُ وَطْئاً شديداً))، وهو المعنى المقصود من: داسَهُ ودعَسَهُ ووَطِئه. وهناك (رَهَسَهُ) بالراء، ومعناه: وَطِئَهُ وَطْئاً شديداً أيضاً.

٣٤٣. دَهِش (نشرت بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٤)

(الدَّهَش) على وزن التَّعَب، معناه: الحَيْرَة والذهول. تقول: (دَهِشَ فلانٌ مما رأى) كتَعِبَ فهو (دَهِشٌ) بفتح فكسر كتَعِبٍ وفَرِح. كما تقول: (دُهِشَ) بالبناء للمجهول فهو (مَدْهُوش).

والكتّابُ إذا استعملوا الصفةَ قالوا: (كان فلانٌ مَدْهُوشاً مما رأى) على زنة اسم المفعول، وهو صحيحٌ، ولو لم يكن مشهوراً، وقلّما يَستعملون (دَهِشاً) بفتح فكسر بهذا المعنى، وهو الفصيح المشهور.

على أن الكتّاب يقولون حيناً: (اندَهَشَ فلانٌ مما رأى)، فيأتون به على صيغة (انفعل)، ويأتون باسم الفاعل على (مُندهِش)، وليس في اللغة (اندهش)؛ ففي (اللسان): ((الدَّهَشُ: ذهابُ العقل من الذَّهَل والوَلَهِ، وقيل من الفَزَع ونحوه، دَهِشَ بالكسر دَهَشاً فهو دَهِشٌ)). و(دُهِشَ) بالبناء للمجهول فهو (مَدهوش)؛ وفي (المصباح): ((دَهِشَ دَهَشاً فهو دَهِشٌ من باب تَعِبَ.. ويتعدّى بالهمزة فيقال أدْهَشَهُ، وهذه هي اللغة الفصحى. وفي لغةٍ يتعدّى بنفسه فيقال: دَهَشَهُ خَطْبٌ دَهْشاً من باب نَفَعَ فهو مَدهوش)).

ولذا قُلْ: (دَهِشَ فلانٌ) بفتحٍ فكسر، أو (دُهِشَ) بضمٍّ فكسر، ولا تقل: (اندَهَشَ).

٣٤٤. داهَمَ، وصوابُه دَهَمَ

(نشرت بتاريخ ٢٧/٧/١٩٨٦)

تقول: (دَهَمَهُ الأمرُ إذا فاجأهُ)، وهو يأتي بالفتح كنَفَعَ، كما يأتي بالكسر كتَعِبَ، كما في (المصباح). وفرّقَ ابن القوطية بين ما جاء بالفتح وما جاء بالكسر، وأتى بالفعل لازماً فقال: ((ودَهَمَ القومُ بالفتح دَهْماً: جاؤوا بمَرّةٍ، ودَهِمَ الأمرُ بالكسر دَهَماً: نزل)).

ويدور على ألسنة الكتّاب قولُهم: (داهَمَنِي جماعةٌ ليلاً)، وليس في اللغة (داهَمَهُ)، وإنما هو (دَهَمَهُ)، كما ذكرنا. فالصواب أن يقال: (دَهَمَنِي جماعةٌ ليلاً)، ولو أفاد (داهَمَهُ) المشاركةَ كـ (قاتَلَهُ)، لَصَحَّ حَمْلُهُ على الكثير، فالصحيح (الدَّهْم)، لا (المُداهَمَة).

أما (فَجَأَهُ) إذا عاجَلَهُ، فقد جاء منه: (فَجِئْتُ الرجلَ أفْجَؤُهُ) من باب تَعِبَ، و(فَجَأْتُ الرجلَ أفجَؤُهُ) من باب نَفَعَ، كما سُمِعَ: (فاجَأَهُ مُفاجَأة)، كما في (المصباح). وقد جاء (فَجَأ) لازماً أيضاً. قال ابن القوطية: ((وفَجَأَ الأمرُ وفَجِئَ فُجاءَةً بالضمِّ: جاء بَغْتَةً، وفَجَأْتُهُ وفَجِئْتُهُ)).

ولذا قُلْ: (دَهَمَنِي اللصوصُ)، ولا تقل: (داهَمَنِي اللصوصُ).

٣٤٥. دار عليه (نشرت بتاريخ ٨/٦/١٩٨٣)

تقول العامة إذا أرادت التعبير عن السعي في طلب شيء للحصول عليه: (دارَ فلانٌ على الخبز فلم يَجِدْ)؛ أي إنه بحث عنه فلم يَحْصُلْ عليه، فهل في اللغة ما يُسدِّد استعمالَ (دار عليه) بهذا المعنى الذي يقصده العامة؟

أقول في الكلام على ما يفيده هذا الفعل مسائلُ أهمُّها:

أولاً: (دارَ) في الأصل بمعنى (طافَ). ففي (المصباح): ((دارَ حَوْلَ البيتِ يَدُورُ دَوْراً ودَوَراناً: طافَ به)). ويأتي الفعل متعدياً، قال ابن القوطية: ((دارَ العِمامَةَ حول رأسِهِ دَوْراً وأدارَها))، أي جَعَلَها تُحيط برأسه.

وأنت تقول: (دارَ حولَ الشيءِ، ودارَ بالشيءِ، ودار على الشيءِ)، كما تقول: (طُفْتُ حولَهُ وبه وعليه)؛ ففي (الأساس): ((وكلُّ موضعٍ يُدارُ به شيءٌ يَحْجِزُهُ فهو دارَة))، أي يُدارُ حولَهُ شيء. وفيه: ((وفلانٌ يَدورُ على أربعِ نِسْوَةٍ يَطُوفُ عليهن))، أي يَطوف بهنّ.

ثانياً: إذا كان المعنى الأصليُّ لـ (دارَ عليه) هو: (طافَ)، فإن قولَك: (دُرْتُ على صَحْبي وأصدقائي)، قد لا يعني مُجرّدَ الطواف، بل يَعني: تَـفَـقُّـدَ هؤلاء. ومعنى (تَفقّد هؤلاء) تَحَقُّقُ وُجودِهم من جهة، والتوفُّرُ على شؤونهم وأحوالهم من جهة أخرى. فانظر إلى ما جاء في (الأساس): ((وفلانٌ يَدورُ على أربعِ نِسْوَةٍ ويَطُوفُ عليهنّ، أي يَسُوسُهُنّ ويَرعاهُنّ)). ومن ثَمّ كان قولُ العامة: (دُرْتُ على الشيء) بمعنى: طُفْتُ عليه لأتفقّدَ وُجودَهُ، و(دُرْتُ على إخْوَتي) بمعنى: طُفْتُ عليهم لأرْعَى شؤونَهم، صحيحٌ لا غبارَ عليه.

ثالثاً: جاء (دارَ عليه) في كلام بعض الفصحاء بمعنى التفقُّد والبحث. ففي الأغاني: ((فقال جرير: إن هذا الذي كنا نَدُورُ عليه فأخْطَأْناهُ وأصابَه هذا القُرَشِيّ..))، ومعنى (نَدُورُ عليه) هنا: نطلُبُهُ ونبحثُ عنه، بل نَدْأَبُ في البحث عنه، لأن الدورانَ يقتضي في الأصل الطَّوافَ حول الشيء من جميع جهاته والعودةَ إلى موضع البدء. وقد جاء في كتاب (محاضرات الأدباء) للراغب:

كلٌّ يَدورُ على البَقاء مُجاهِداً
وعلى العَناء تُدِيرُهُ الأيامُ

أي: كلُّ امرئٍ مَدْعُوٌّ إلى الدَّأب على طلب البقاء، ينشد العَناءَ في هذا السبيل. وفي (محاضرات الأدباء) أيضاً:

ليس بك الحبُّ وإنما تَدُورُ مِن هذا على الكَوْمِ

أي: أنت تَدَّعِي الحبَّ، لكنك تَنْشُدُ الكَوْمَ وتَحُومُ حولَه. و(الكَوْمَة) و(الكَوْم) ما يُجمَع من ترابٍ أو طعام. وفي (الأساس): ((هو يَحُومُ حول غَرَضٍ لـه)). فقول العامّة: (دارَ على الشيء) بمعنى: سَعَى في طلبه، صحيحٌ على ما قدمنا.

٣٤٦. الدُّوَار والسُّكَات والرُّفَات

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩)

هناك مسائل حول ما جاء على وزن (فُعَال) بضم الفاء وفتح العين المخفَّفة، منها:

أولاً: (الدُّوَار) بضم الدال وتخفيف الواو المفتوحة وهو ما يُصيب الرأسَ من داءٍ كأنه دَوَرانٌ يأخذ به. ويقال: (دِيرَ بالرجل، وأُدِيرَ به) إذا أصابَه هذا الداء. والعامّةُ تنطِقُ به (الدوّار) بتشديد الواو وهو خطأ. والغالب في مصدر الأدواء –أي الأمراض– أن تكون على (فُعَال) بضمِّ أوّلـه وتخفيف العين، لا تشديدها.

تقول: (السُّعَال والعُطَاس والصُّدَاع والزُّكَام). وقد تُفتَحُ الفاءُ فيما كانت عَيْنُهُ واواً لاستثقال الضمِّ قبل الواو، ومن ثَم أجازوا في (الدّوَان) و(السّوَاف) لمرض الإبل ضمَّ الأول على الأصل، وفَتْحَهُ لاستثقال الضمّ.

ثانياً: مما جاء على (فُعَال) بضمِّ الأوّل، ويَشكُّ بعضُ الكتّاب في صحّته: (السُّكَات) كالسكوت، و(الصُّمَات) كالصمت والصموت، و(الكُلاح) كالكُلُوح وهو العُبُوس. وكلُّه صحيح.

ثالثاً: مما جاء على (فُعَال) أيضاً أسماءُ الأصوات، كالصُّرَاخ والعُوَاء بضم الأوّل. وقد يأتي بفتح الأوّل ما كانت عَيْنُه واواً، كالغَوَاث لصوت المُستغيث فقد جاء بالفتح والضم، ولم يُسْمَع في العُوَاء إلا الضم.

رابعاً: مما جاء على (فُعَال) ما كان بمعنى المفعول، كالدُّقَاق والحُطَام والفُتَات والرُّفَات، فالدقاق فُتَاتُ كلِّ شيء، والحُطام ما تَكَسَّر من اليبيس، والفُتَات ما تَفتّت، والرُّفَات هو الحُطَام، والحُسَاف بقيّةُ كلِّ شيء أُكِل فلم يَبْقَ منه إلا القليل.

ويَظنُّ الكتّابُ حيناً أن (الرُّفاتَ) و(الحُطامَ) و(الفُتاتَ) جموعٌ، وهي أسماءٌ مفردة.

خامساً: يأتي (فُعَال) جَمْعاً، لكنه قليل. قالوا: (تُؤَام) جمع (تَوْءَم)، و(فَرِير) ولد الظبية وجمعُهُ (فُرَار)، و(ناقةٌ بُسْط) إذا كانت غزيرة والجمع (بُسَاط)، ويقال: (نَذْل) أي ساقط، والجمع (نُذال)، كما يقال: (رَذْل) للحقير والجمع (رُذال)، و(ثِنْيٌ) للولد الذي بعد البكر والجمع (ثُناء)، فالجمع في كلِّ ذلك على (فُعَال) بضمِّ الأول.

سادساً: وقد يأتي (فُعَال) صفةً للمبالغة: ككبير وكُبَار، وطَويل وطُوَال، وشَجيع وشُجَاع، وعَجيب وعُجَاب، وحَسَن وحُسَان.

سابعاً: يَظنُّ بعضُهم أنّ مما جاء على (فُعَال): القُضَاة، والغُزَاة، جمع القاضي والغازي. والصحيح أنهما على وزن (فُعَلَة) بضمِّ الأول وفتح ما بعده، ثم أصبح بالإعلال (فُعَاة).

٣٤٧. المُدِيرون، لا: المُدَراء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢)

يَجمَعُ الكتّابُ (المُدِير) بضم الميم وكسر الدال على (المُدَراء) كثيراً. و(المُدير) اسم فاعل مِن (أدارَ)، كـ (المُعين) اسم فاعل مِن (أعان)، و(المُجيد) اسم فاعل مِن (أجادَ)، و(المُعيد) اسم فاعل مِن (أعادَ)، كلُّه بضمِّ الميم. ولا تراهم يَجمعون (المُعين) بضم الميم على (مُعَناء) بضمٍّ ففتح، ولا (المُجيد) بضمِّ الميم على (مُجَدَاء)، ولا (المُعيد) على (المُعَدَاء)، وإنما يُصرّون على جمع (المُدير) على (مُدَراء)، وهو غريب.

فالأصل في اسم الفاعل أن يُجْمَعَ جَمْعَ تصحيح، أي جَمْعَ مذكّر سالماً، تقول في جَمْعِ المدير والمُعين والمُعيد والمُجيد: المديرون والمعينون والمعيدون والمجيدون. أما (مُدَراء) فلا وجه لـه البتّةَ.

وفي ظنِّهم أن (مُدراء) ككُرَماء وبُخَلاء، وليس هذا صحيحاً، لأن (كُرَماء) جمع (كَريم) بفتح الأول، و(بُخَلاء) جمع (بَخِيل)، فكرماء وبخلاء (فُعَلاء) بضمٍّ ففتحٍ جَمْعُ (فَعِيل).

و(المُدِير) على وزن (مُفْعِل) بضمٍّ فسكون فكسر، كـ (مُقْرِئ) من (أَقْرَأ)، و(مُكْرِم) من (أكْرَم)، و(مُهْمِل) من (أَهْمَلَ) والميم فيه زائدة. وجَمْعُ (مُفْعِل) بضمِّ الميم وكَسْر العين اسم فاعل من (أَفْعَلَ) للمذكر العاقل هو: (مُفْعِلُون) بضمِّ الميم وكَسْر العين، لا (فُعَلاء) الذي هو جمع (فَعِيل).

فالصواب إذاً أن تقول: (جاء مُدِيرُو النواحي ومُديرو المناطق ومُديرو المصالح، ومديرو المدارس الابتدائية والثانوية، ومُديرو التربية)، لا (مُدَراء) كما اعتاد الكتّاب أن يقولوه.

٣٤٨. داس (نشرت بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٥)

(الوَطْء) و(الدَّوْس) بمعنىً؛ تقول: (وَطِئْتُ أَطَأُ وَطْئاً)، كما تقول (دُسْتُ أَدُوسُ دَوْساً). والكتّابُ يَعرفون ذلك، ولكن إذا جاء (داسَ) في كلامهم حيناً، جاء فِعلاً لازماً. يقولون: (داسُوا على الأرض بأقدامهم)، و(داسُوا على بساطهم)، و(داسَ العدوُّ على القتلى)، فهل جاء (داسَ) في العربية لازماً؟

أقول: (داسَ) كـ (وَطِئَ)، وهكذا: دَعَسَ ورَهَسَ وهَرَسَ ودَهَثَ بالثاء، وكلُّها أفعالٌ متعدية. ففي (الأساس): ((داسُوهُ بأقدامهم، والخيلُ تَدُوسُ القتلى بالحوافر دَوْساً، وطريقٌ مَدُوس، وهو شدة الوَطْء)). وكذا (وطئ)؛ ففي (المصباح): ((وَطِئْتُهُ برجْلِي أَطَؤُه وَطْئاً: عَلَوْتُهُ)). ونحوٌ من ذلك (دَعَس) تقول: (دَعَسَتِ الإبلُ الطريقَ تَدْعَسُهُ): وَطِئَتْهُ وَطْئاً شديداً، كما في (اللسان).

أما (الدَّهْسُ) فلا يأتي بمعنى (الدَّعْس) وقد تقدَّم ذكره، وإنما هو (الدَّهث) بالثاء. تقول: (دَهَثَ الشيءَ دَهْثاً) إذا وَطِئَهُ وَطْئاً شديداً، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وهناك (رَهَسَهُ) بهذا المعنى.

ولذا قُلْ: (داسَهُ ووَطِئَهُ ودَعَسَهُ ودَهَثَهُ)، ولا تقل: (داسَ عليه)، أو (دَعَسَ عليه)، أو (دَهَسَهُ).

٣٤٩. داولَه في الأمر

مما يدور على ألسنة الكتّاب قولُهم: (داوَلْتُهُ في الأمر)، وقولُهم: (تداوَلَ خالدٌ وصالحٌ في الأمر). فهل لقولهم هذا أو ذاك وجهٌ من الصحة؟

أقول: المُداوَلَة تعني المُراوَحَة، وذلك أن يكونَ الشيءُ لهذا مرةً ولآخَرَ مرة، أو يكونَ في يَدِ هذا تارةً، وفي يَدِ هذا أخرى. واللّهُ يُداول بين الناس. قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بينَ الناس﴾[آل عمران ١٤٠]، أي: يَجْعَلُها مَرَّةً لفئة ومرةً لأخرى. وعلى هذا لا صحة لقول الكتّاب: (داوَلْتُهُ في الأمر)، وإنما تقول: (داوَلْتُ بين الشيئين) إذا أخذتَ هذا مرةً وذاك أخرى. فإذا آثرتَ استعمالَ (تداولنا) فيما يَعنيه الكتّابُ قلت: (تداوَلْنا بَحْثَ الأمر أو البحثَ فيه)، أو (تداوَلْنا النظرَ فيه)، وما شاكلَ ذلك. ولك أن تقول بَدَلَ (داوَلْتُهُ في الأمر): فاوَضْتُهُ فيه، وباحَثْتُهُ الأمرَ، وباحَثْتُهُ فيه. كما لك أن تقول: (تذاكَرْنا الأمرَ). ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((تَذاكَرُوا الأحوالَ والخُطَط))، ويَصِحُّ قولُك: (تذاكَرُوا بالأمر)، فإذا لم يَرِدْ ذلك في نص معجميّ، فقد جاء في كلام الأئمة.

ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي أيضاً في تفسير قول التيمي في منصور بن زياد:

رَدَّت صنائعُهُ إليه حياتَه ... فكأنه مِن نَشْرِها مَنشور

((يقول تذاكَرَ الناسُ بعَوارفك لديهم ونَشروا مَحامِدَك فيهم، فكأنك حَيٌّ لم يُوارِكَ قَبْر)).

٣٥٠. دام

(نشرت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٥)

تقول: (دامَ الشيءُ يَدُومُ دَوْماً ودَوَاماً ودَيْمُومَةً) إذا ثَبَتَ، كما في (المصباح)، وتقول كذلك: (دامَ على الأمر) إذا استمرّ، و(داوَمَ على الأمر) أيضاً. وكلاهما فعلٌ لازم. ففي (الأساس): ((دامَ على الأمر، وداوَمَ عليه)).

والكتّابُ يَعرفون ذلك لكنهم يسألون: هل يقال (داوَمَ الأمرَ) إذا لازمه؟

أقول: جاء ذلك. ففي (المصباح): ((وأَصَرَّ على فِعْلِهِ —بالألف—: داوَمَهُ ولازَمَهُ)). وفي (اللسان): ((أَصَرَّ على الشيء إصْراراً، إذا لَزِمَهُ وداوَمَهُ وثَبَتَ عليه)). وقد يَرِدُ (داوَمَهُ) أيضاً بمعنى: طَلَبَ دَوامَه، ففي (القاموس): ((داوَمَهُ: تأنّى فيه أو طَلَبَ دَوامَهُ)) فيكون بمعنى اسْتَدامَهُ.

وثَمّةَ (دَوَّمَ) بتشديد الواو، تقول: (دَوَّمَ الطيرُ في الهواء) بتشديد الواو إذا دار مُحَلِّقاً، ومنه قولُهم (دُوّامَة) للعبة الصبي تُدَوِّمُ —بالتشديد— على الأرض؛ أي تدور. والعامة تلفِظ (دوّامة) بفتح الدال خطأً، والصوابُ الضمّ. ففي (الصحاح): ((الدُّوَّامَة بالضم والتشديد، وهي فَلْكَةٌ يَرميها الصبيُّ بخيط فتُدَوِّمُ على الأرض، أي: تدور)).

ولذا قُلْ: (داوَمَ على الأمر وداوَمَهُ)، و(الصبيُّ يلعب بدُوَّامَتِهِ) بضم الدال وتشديد الواو.

٣٥١. ما دام

من الأفعال الناقصة التي تعمل عمل (كان): ما دام. و(ما) التي تتقدّم الفعل هاهنا هي (ما المصدرية الظرفية). ومعنى كونها مصدرية أنها مع ما بعدها في تأويل المصدر. ومعنى كونها ظرفية أنها نائبة عن الظرف وهو (المدّة).

فالتقدير في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم ٣١]، أوصاني بالصلاة والزكاة مدّةَ دوامي حيّاً.

و(ما) هذه تَحمِل معنى الشرط فتسمّى لذلك حيناً (ما المصدرية الشرطية)، أو (الظرفية الشرطية). فقولك: (سأكافِئُ خالداً ما دام يقوم بواجبه) في تقدير سأكافئ خالداً مُدّةَ دوامِهِ على القيام بواجبه. وهو في معنى الشرط، لأن مكافأةَ خالدٍ مشروطةٌ بقيامه بواجبه. وهكذا جاء قول الشاعر:

لا طِيبَ للعيش ما دامتْ مُنَغَّصَةً ... لَذّاتُهُ بادِّكار الموتِ والهَرَم

ويتجلّى معنى الشرط إذا تصدّرتْ (ما دام) هذا التركيب، تقول: (ما دام خالدٌ دائباً على العمل، فلا بدّ أن ينجح)، فقد تعلّق نجاحُ خالدٍ بدَأْبِه، فكان الدَأْبُ شرطاً للنجاح.

ولكن هل يَصِحّ تَصَدُّر (ما دام) هذه الجملة؟

أقول: قد قال النحاة بخلاف ذلك، لكنه جرى في كلام بعض الأقدمين. فقد جاء في (نفح الطِّيب) ما حكاه من قول عبد الرحمن الداخل:

ما دام من نَسْلِي إمامٌ قائمٌ

فالمُلكُ فيكم ثابتٌ متواصِل

فقد دخلت فيه (الفاء) على الجواب، وهو (المُلك)، فدلّتْ على معنى الشرط. وتُحْمَل (دام) في البيت أن تكون (تامة) بمعنى (بَقِيَ)! ولكن جاء في كتاب (لطائف اللطف) لأبي منصور الثعالبي قولُ الوزير الفتح بن خاقان للمعتصم: ((ما دام أمير المؤمنين في دار أبي، فهي أحسن))؛ أي: فدارُ أبي أحسن. و(دام) هنا (ناقصة). وقد بحث هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأقرّ تَقدُّمَ (ما دام) الناقصة، وأصرّ على معارضةِ ذلك بعضُ الأعضاء.

أقول: أما تَقَدُّمُ (ما دام)، فقد جاء في كلام الأئمة، لكنّ النحاة قد اشترطوا ألاّ يكون خبرُ (ما دام) الناقصة فعلاً ماضياً، ولم يتطرّق المَجْمَعُ إلى هذا. فلا يصحّ قولك مثلاً: (ما دام خالدٌ قد تركَ العملَ، فسأتركُهُ أنا أيضاً). فقولك: (ما دام) يعني دوامَ الفعل واتصالَه بزمن الإخبار. فإذا جئتَ بالماضي فُهِمَ منه انقطاعُ الاتصال، فما يَصلح للاتصال أو الاستمرار هو: الصفةُ؛ كقولك: (ما دام قائماً)، أو المضارع (ما دام يقوم)، أو أن يكون الاسم جامداً (ما دام أسداً)، لأنه في تأويل المشتق. وممّن اشترطَ ألاّ يكون خبرُ (ما دام) ماضياً ابنُ مالك، وقد أخذ بهذا الرَّضِيُّ في (شرح الكافية ١/٢٥٢). فتأمل.

٣٥٢. دون

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٨)

عابَ كاتبٌ لُغويٌّ قولَ لُغويٍّ آخرَ (دون أن يُغْفِلَ)، قال: (والصواب: مِن غير أن يُغْفِلَ، لأن (دون) معناها: أقل). فما الرأي في المسألة؟

أقول: غريبٌ أن يَقْصُرَ المعترضُ معنى (دون) على (أقل)، ولها مَعانٍ كثيرةٌ. وهي تأتي بمعنى (سوى وغير). قال أبو البقاء في (الكلِّيات): (("دون" ظرفُ مكان مثل "عند"، لكنه يُنْبِئُ عن دُنُوّ؛ أي: قُرْبٍ كثير وانحطاطٍ قليل.. ثم اتُّسِعَ فيه.. فاستُعمل في كلِّ تَجاوُز حدٍّ وتَخَطِّي حُكْمٍ إلى حُكْم، وإن لم يكنْ هناك تفاوتٌ وانحطاط..)) وقال: ((وفي هذا المعنى قريبٌ من أن يكون بمعنى (غير) كأنه أداة الاستثناء نحو: ﴿والذين اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الزمر ٣])). وجاء في (مفردات الراغب): ((وقولُه تعالى: ﴿إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ﴾ [المائدة ١١٦]؛ أي: غير اللّه. وقولُه تعالى: ﴿آلِهَةً دُونَ اللّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات ٨٦]؛ أي: أتعبدون غيرَ اللّه))، كما في (تفسير الجلالين). وقولـه تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهاً﴾ [الكهف ١٤]؛ أي: غيره. وقولـه تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَه، وَيَعْمَلُونَ عَمَلاً دُونَ ذلك﴾ [الأنبياء ٨٢]؛ أي: سوى الغَوْص من البناء وغيره، كما في المصدر نفسه. وقال الرَّضِيّ في (شرح الكافية): ((مِن دُون واسطة))، وقال بَعْدُ: ((بلا واسطة)).

فثبت بذلك أن لا مَحَلّ لِعَيْبِ قول القائل: (دُونَ أن يُغْفِلَ).

٣٥٣. الداية (نشرت بتاريخ ١/٣/١٩٨٥)

يتساءل الكتّابُ حيناً: أيَصِحُّ أن يَستعملوا (الداية) بمعنى (القابلة) أو (الحاضنة)؟ وإذا صَحّ استعمالُها كذلك: أعَرَبية هي أم مُعرَّبة؟

أقول: جاء في المعاجم (القابلة) بمعنى: المرأة التي تتلقّى الولدَ حين الولادة، وقد سُمِّيَتْ بـ (القَبيل) أيضاً. ففي (الأساس): «وقَبِلَتِ القابلةُ الوَلَدَ تَقْبَلُهُ قَبْلاً وقَبَالَةً بفتح القاف، وصناعتُها القِبَالَة بالكسر». وفي (المصباح): «وقَبِلَتِ القابلةُ الولدَ: تَلَقَّتْهُ عند خروجه، قِبَالةً بالكسر، والجمع: قَوابل، وامرأةٌ قابلةٌ وقَبيل أيضاً».

أما (الدايَة)، فقد جاء في المعاجم بمعنى المُرْضِع والحاضِنة. ففي (اللسان): «الدايَة: الظِئْر، حكاهُ ابنُ جنّي، قال: كلاهما عربيٌّ فصيح، وأنشد الفرزدق:

رَبِيبَةُ داياتٍ ثلاثٍ رَبَيْنَها

يُلَقِّمْنَها مِن كلُّ سُخْنٍ ومُبْرَد»

و(الظِّئْر) كما في (الوسيط): المُرْضِعَةُ لغير ولدِها.

فثبت بذلك أن (الدايَة) عربيةٌ فصيحة. ولكن جاء في الفارسية أن (دايه) بالهاء هي المُرَبيّة والمُرْضِع والقابلَة، فهل دَخَلَ اللفظُ العربيةَ من الفارسية؟

أقول: لم يذكر الجَواليقي أو الخَفَاجي (الداية) من الألفاظ المعرّبة، وليست هي أكثرَ تصرّفاً في الفارسية منها في العربية. فإذا صحّ أنّ لها أصلاً في الآرامية، كانت من الألفاظ الساميّة المشتركة، ولا شكّ في عروبتها، ولو لم يُوقَفْ على فِعْل يمكن رَدُّ اشتقاقِها إليه.

٣٥٤. دان وأدان

تقول من (الدَّيْن) بفتح الدال: (دِنْتُ) لازماً بمعنى (اسْتَدَنْتُ)، و(دِنْتُهُ) متعدّياً كـ (أدَنْتُهُ ودَيَّنْتُهُ)، بتشديد الياء، فأنا (دائن) من الأوّل، أي: (مَدِين) بفتح الميم، و(مَدِين) أو (مَدْيُون) من الثاني، و(مُدان) من (أدانَ). ومن هنا قال ابن منظور في (اللسان): «رجلٌ دائنٌ ومَدِينٌ ومَدْيُونٌ، بفتح الميم فيهما، ومُدانٌ بضمِّها: عليه الدَّيْن». وقلّما يُستعمل (الدائن) كـ (المَدين) لموضع اللَّبْس فيه.

ومنهم من يُنْكِرُ (مُداناً) بضم أوّلـه يَحسبه لَحْناً كالأستاذ إبراهيم المنذر، وليس بشيء، كما أشار إليه الأستاذ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب).

وثمّةَ (دانَهُ يَدِينُهُ دِيناً) بكسر الدال في المَصدر، بمعنى جازاهُ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «دانَ اللّـهُ العبادَ دِيناً: جازاهُم، والدِّين بكسر الدال: الجَزاء.. ودِنْتُ الرجلَ: جَزَيْتُهُ بما صَنَعَ». ولم يَرِدْ منه رُباعيّ. فليس ثَمّةَ (أدان) بمعنى جازى، فلا يقال من ذلك (مُدان) بضم أوّلـه.

وقد ذهب مجمعُ اللغة العربية القاهريّ، في دورته الرابعة والأربعين عامْ ١٩٨٧ إلى تصويب قول الكتّاب: (أدانَتِ المحكمةُ فلاناً) أو (حَكَمَتِ المحكمةُ بالإدانة)، بمعنى أثْبَتَتِ الجريمةَ عليه.

وحُجّتُهُ في ذلك أنه ليس بالبعيد حَمْلُ الرباعيِّ على الثلاثي في دلالةِ المجازاة ليكون (أدانَهُ) بمعنى (جازاهُ)، وتكون (الإدانة) بمعنى (المُجازاة)..

أقول: ليس يَصحّ أن تُتَّخَذَ قاعدةٌ لتصويبِ قول شائع، جاء على غيرِ وجهٍ، وإلاّ فهل يُجيز المجمعُ القاهريُّ قولَك: (أسْتَرْتَهُ) مثلاً بمعنى (سَتَرْتَهُ)، استناداً إلى الحُجّة التي أدلى بها؟

ونحوُ ذلك (عاقَهُ)، فالكتّابُ يقولون: (أعاقَهُ فهو مُعاق)، والصواب: (عاقَهُ فهو مَعُوق). وليس ثمة (عاقَ) لازماً، ليُبْنَى عليه (أعاقَ) متعدّياً. ذلك أن الأصل في قياس (أفْعَلَ) أن يُشتقَّ من (فَعَلَ) اللازم، ليأتي متعدّياً، كقولك: ذهب وأذهبه، وجلس وأجلسه، ونهض وأنهضه. وليس في (دانه) بمعنى جازاه ثلاثيٌّ لازمٌ ليتعدّى بالهمزة، فيقال (أدانَهُ).

وثمّةَ (كَسِيَ) بفتحٍ فكَسْر كتَعِبَ، وهو فعلٌ لازم. وتقول: (كَسَوْتُ الرجلَ باللباس) فتُعَدِّيهِ إلى واحد، كما تقول: (كَسَوْتُ الرجلَ اللباسَ) فتُعدِّيهِ إلى اثنين، هذا ما جاء في المعاجم. والسؤال: هل تقول نحوَ قول الكتّاب: (تَمَّ إكْساءُ البناء).

أقول: جاء (أكْساهُ) في كلام الأئمة، ولو لم يَرِدْ في المعاجم؛ فقد جاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي قولُ الشاعر:

إنا مُحيُّوكِ يا سلمى فحَيِّينا

وإنْ سَقَيْتِ كرامَ الناس فاسْقِينا

فقال المرزوقي: ((وقد فَصَلَ بعضُهم بين (سَقَيْتُ) و(أسْقَيْتُ) بأن قال: (أسْقَيْتُهُ) جَعَلْتُ له سُقْيا يَفعلُ بها ما يشاء، و(سَقَيْتُهُ): أعطيتُهُ ماءً لِفِيهِ، ومثلُه: كَسَوْتُهُ وأكْسَيْتُهُ، لأن معنى كَسَوْتُهُ: ألْبَسْتُهُ، وأكْسَيْتُهُ: جَعَلْتُ له كُسْوَةً، وبعضُهم جعلهما سواء)).

ولذا قُلْ: (دانَهُ وأدانَهُ) مِن (الدَّين) بفتح الدال، و(دانَهُ) دون (أدانَهُ) مِن (الدِّين) بكسر الدال.

وقُلْ: (عاقَهُ)، لا (أعاقَهُ).

وقُلْ: (كَسَاهُ) و(أكْسَاهُ).

كما حَكَوْا: (كَسَيْتُكَ الخيرَ)، و(أكْسَيْتُكَ الخيرَ) أيضاً. فتأمل.

حرف الذال

٣٥٥. ذَخَر (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٣)

تقول: (ذَخَرَ فلانٌ الشيءَ يَذْخُرُهُ ذَخْراً)، كنَصَرَهُ يَنْصُرُه نَصْراً، والاسم (الذُّخْر) بضمِّ أوّلـه. ومعنى (ذَخَرَه) اتّخَذهُ وأعَدَّه لحين الحاجة، ومثلُه: (اذَّخَرَهُ اذِّخاراً) بتشديد الذال. وتقول: (ادَّخَرَ) بتشديد الدال بدلاً من الذال، وهو بوزن (افْتَعَلَ) من (ذخر) الثلاثي، مثل: (اذَّخَر) بتشديد الذال، وأصلهما (اذْتَخَرَ. وإذا طَلَبْتَ (ادَّخَرَ) بالدال المشددة في المعجم وجدته في (ذَخَر) بالذال، لا في (دخر) بالدال كما يحسبه الكتّاب.

وتقول: (لم أدّخِرْ عنه عَوْناً) إذا لم تَحْجِزْ عنه ما ادّخَرْتَهُ من العَوْن، كما تقول: (لم أدّخِرْ عنه جَهْداً أو وُسْعاً)، أي: لم تُقَصِّرْ في مسعاك من أجلِهِ، ولم تَقْعُدْ ما وَسِعَكَ عن إسعافه. وتقول: (لم أذَّخِرْ عنه) بذال مشدّدة، وهو جائز، والأول أشهر. واسم الفاعل (مُذَّخِر) بخاء مكسورة بعد ذال مُشَدَّدة مفتوحة، أو (مُدَّخِر) بخاء مكسورة بعد دال مشددة مفتوحة، وهو الشائع المشهور.

وقد يقولون: (لم أدّخِرْ عليه شيئاً)، فما معناه؟

أقول: معناه: لم أُحْصِ عليه، قال بديع الزمان الهمذاني في رسائِلِه: ((وأبَى أبو بكر أن يَدَّخِرَ علينا كلمةً لم يَعْرِضْها))، أي: أبَى أن يُحْصِيَ علينا كلمةً إلا عَرَضَها يَمْضِي في نقدها. فتأمل.

٣٥٦. تذرّع (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢)

(الذِّراع): من طَرَفِ المِرْفَق إلى طرفِ الإصبع الوسطى، و(الذراع): الساعد، كما في (القاموس)، و(الذراع) كذلك قياسٌ يُقاسُ به، والمشهور في (الذراع) عامةً التأنيثُ، وربما ذُكِّر، والجمع (أذرُع).

و(الذَّرْع) بفتحٍ فسكون: الوُسْع والطاقة، ومنه الحديث: ((قَلِّدُوا أمرَكُم رَحْبَ الذَّرْع)) أي واسِعَ القوة والقدرة، كما قال صاحب (النهاية). وتقول: (ذَرَعْتُ الشيءَ) إذا قِسْتَهُ بالذراع. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ذَرَعْتُ الثوبَ وغيرَه ذَرْعاً: قِسْتُهُ بالذراع)). وجاء (الذَّرِيعَة) من (الذراع)، وهي الوسيلة، و(ذِراعُكَ): وسيلتُك إلى تناول الأشياء.

وتقول: (تَذرَّعْتُ بكذا إلى غَرَضِي) بتشديد الراء: إذا تَوَسَّلْتَ به إلى غرضكَ وغايتك. ففي (الصحاح): ((وقد تَذرَّعَ فلانٌ بذريعة، أي: تَوَسَّلَ بوسيلة، والجمع: الذرائع)). وفي (الأساس): ((وفلانٌ ذَرِيعتِي إلى فلان، وقد تَذرَّعْتُ به إليه، أي: تَوَسَّلْتُ)).

وقد جاء لناقد في كلمة يومية قولُه: (يَتذرَّعُون ما يُسمُّونه الأمانة)، أي: يَتّخِذون الأمانةَ ذريعةً للوصول

إلى غَرَضِهِم، فَعَدَّى (تذرَّع) بنفسه، وليس هذا من العربية، فالصواب: (يتذرعون بما يسمونه الأمانة).

وكذلك القول في (توسَّل) بتشديد السين. ففي (الأساس): ((لي إليه وسيلةٌ ووسائلُ. وأنا مُتَوَسِّلٌ إليه بكذا وواسِلٌ، ووَسَلْتُ إليه وتَوَسَّلْتُ إلى اللّه بالعمل))، ونحوُ ذلك ما جاء في (المصباح): ((وتَوَسَّلَ إلى ربِّهِ بوسيلةٍ: تَقَرَّبَ إليه بعَمَل)).

فتبيَّن بهذا أن (تَذرَّعَ) بتشديد الراء و(تَوَسَّلَ) بتشديد السين، إذا اتَّخذ الذريعة أو الوسيلة إلى غرضه، إنما يَتَعَدَّيان بالحرف، ولا يتعديان بنفسيهما.

٣٥٧. أَذْعَنَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣٠)

(الإذعان) في الأصل إقرارٌ بالطاعة. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((أَذْعَنَ بالطاعة: أقَرَّ بها)). ومن ثَمَّ كان (الإذعان) بمعنى الانقياد. ففي (الأساس): ((أَذْعَنَ له: إذا أَسْلَسَ وانقادَ، وهو له مُذْعِن)).

والكتَّابُ إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (انْصاعَ فلانٌ للأمر). و(انصاع) في اللغة: انْفَتَلَ راجعاً ومَرَّ مسرعاً، وقد يعني: أَحْجَمَ وارتدّ، وليس هذا هو المقصود.

وقد يقولون: (رَضَخَ فلانٌ للأمر)، وليس هذا صحيحاً أيضاً. فـ (الرَّضْخ) في اللغة: الكَسْر، تقول: (رَضَخَ النَّوى أو الحَصَى أو العظمَ رَضْخاً) إذا كَسَرَهُ، كما تقول: (رَضَخَ له مِن مالِه إذا أعطاه). فالصحيح أن تقول: (أَذْعَنَ فلانٌ للأمر)، لا: (رَضَخَ)، ولا: (انصاع).

وتقول: (رَجُلٌ مِذْعان): مِطْوَاع، كما في (الأساس). ولكن هل تقول: (أَذْعَنْتُ بالتقصير)، بمعنى أَقْرَرْتُ به؟

أقول: جاء ذلك، ففي (نهج البلاغة): ((مُذْعِنَةٌ بالضَّعْف))، وفيه: ((وإِذْعانُهُنَّ له بالطواعية)). وفي (الأساس): ((وأَذْعَنَ فلانٌ بحَقِّي: أَقَرَّ به)).

ولذا قُلْ: (أَذْعَنْتُ له) إذا انْقَدْتَ، و(أَذْعَنْتُ له بالضَّعْف) إذا أَقْرَرْتَ له به، ولا تقل في معناه: (انْصَعْتُ للأمر)، أو (رَضَخْتُ له).

٣٥٨. الذَّقَن والخِنْصر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٧)

(الذَّقن) في كلام الكتَّاب بفتح الذال وسكون القاف، والصحيح فيه فتحُ الذال والقاف، وقد تُسَكَّنُ القافُ مع كَسْر الذال. تقول (الذَّقَن) كما تقول (التَّعَب)، وتقول (الذِّقْن) كما تقول (القِرْد). وفتحُ الذال والقاف هو المشهور، وجمع (الذَّقَن): (أذْقان) كسَبَب وأسْباب، و(ذُقُون) كأَسَد وأُسُود، كما جاء في (المصباح).

والكـتَّابُ يقولون: (حَلَقَ خالدٌ ذَقنه)، ويَقْصِدون: حَلْقَ شعر الوجه أو الحنك، وليس الذقن كذلك، فهو مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْن من أسفل، والعرب تقول: (خَرَّ فلانٌ على ذَقَنِهِ)، أي: سَقَطَ على ذَقَنه سُقوطاً سُمِعَ له خرير. وجاء في التنزيل: ﴿يَخِرُّونَ للأذْقان سُجَّداً﴾ [الإسراء ١٠٧]. وفي (الأساس): ((خَرَّ على ذَقَنه)). فصوابُ قول الكتَّاب أن يقولوا: (حَلَقَ فلانٌ لِحْيَتَهُ)، لا (ذَقَنَهُ).

وأكثر الكتّاب يؤنّثون (الذقَن)، والذقَن مذكَّر، ففي (اللسان): ((الذقَن بفتح الذال والقاف، والذِّقْن بكسر الذال وسكون القاف: مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْن من أسْفَلِهما، قال اللِّحْيَانِيّ: هو مذكَّرٌ لا غير)).

ويَعْكِسونَ فيَجْعَلُون (الخِنْصَر) وهي الإصبع الصغرى مذكَّراً وهي مؤنثة، و(الخِنْصِر) بكسر الخاء وتُكْسَرُ صادُه أو تُفتَح.

ولذا قُلْ: (حَلَقْتُ لِحْيَتِي)، لا: (ذَقَنِي). و(خِنْصَري مَجْروحة)، لا: (مَجْروح).

٣٥٩. ذكر الأمر وأذكره إياه، وتذاكروه وتذاكروا به

تقول: (ذَكَرْتُهُ بلساني وبقلبي ذِكْرى) بالتأنيث وكسر الذال. والاسمُ: (الذُّكْر) بالضم و(الذِّكْر) بالكسر، نصّ عليه جماعة، كما في (المصباح). ويتبيّن بهذا أن (الذِّكْر) بالكسر له معنيان، أحدهما: التلفُّظُ بالشيء، والثاني: إحضارُهُ في الذهن بحيث لا يَغيب عنه، هذا ما جاء في (الكلّيات) لأبي البقاء، وأضاف أن (الذُّكْر) بالضم للمعنى الثاني لا غير.

ويَتعدّى (ذَكَرَ) إلى مفعول ثانٍ بالألف والتضعيف، فيقال: (أذْكَرْتُهُ ما كان)، و(ذَكَّرْتُهُ ما كان فتذكَّرَهُ). ويعني هذا أن الفعلين (أذْكَرَهُ) و(ذَكَّرَهُ) بالتضعيف يَتعدَّيان إلى مفعولين.. وقد جاء في (كليلة ودمنة /١٣٥): ((وأُذَكِّرُك قولَ العلماء)) بتضعيف الكاف. كما جاء قولُهم: (أذْكَرْتُهم ما كان وذَكَّرْتُهم ما كان) بالتضعيف (فتذاكَروه). وجاء في (كليلة ودمنة /١٦٣): ((يتذاكَرُون الأحاديثَ)). كما جاء في (نقض كتاب العثمانية) لأبي جعفر الإسكافي: ((يَجْتَمِعُ إليه كثيرٌ من أهل مكة فينشدون الأشعارَ ويتذاكرونَ الأخبار)). ولكن هل تقول: (أذْكَرْتُهم بما كان، وذَكَّرْتُهم بما كان، فتذاكَروا به)؟

أقول: جاء في (شرح الحماسة) قولُ المرزوقي في تفسير قول الشاعر التيمي في مدح منصور بن زياد:

رَدَّتْ صنائعُهُ إليه حياتَه
فكأنه مِن نَشْرِها مَنْشور

قال المرزوقي: ((يقول تذاكَرَ الناس بعَوارفك لديهم ونَشروا مَحامِدَك فيهم، فكأنك حَيٌّ لم يُوارِكَ قَبْر)). فثبت بذلك أنك تُعَدِّي الفعلَ إلى الأمر بالباء أيضاً.

٣٦٠. تذكار

(نشرت بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٤)

يَستعمل الكتّابُ (التَّذْكار) مصدراً لفعل (ذَكَرَ) بتخفيف الكاف، ويُسمُّون به الوسيلةَ التي يَتِمُّ بها التذكار كالصورة أو البطاقة. ولا بأس بذلك، إلا أنهم يَلْفِظون (التذكار) بكسر التاء، والصواب أن (التَّذكار) بفتح التاء.

وللفعل مصادرُ كثيرةٌ منها: (الذِّكْر) بكسر الذال، و(الذُّكْر) بضمها، و(الذِّكْرى) بكسر الذال.

على أن ما جاء من المصادر على (تَفْعَال) فهو بفتح التاء، واستثنوا من ذلك مَصدرين هما: (التِّلقاء) و(التِّبيان)، تقول: (لَقِيتُهُ لِقاءً وتِلْقاءً)، و(التِّبيان) كالبيان. فقد جاء في (الصحاح): ((والتِّبيان بكسر التاء مَصدر، وهو شاذٌّ، لأنّ المصادرَ إنما تجيء على

(التَّفْعال) بفتح التاء، مثل: التَّذكار والتَّكرار والتَّوْكاف، ولم يَجِئْ بالكسر إلا حرفان (أي لفظان) وهما: التِّبيان والتِّلقاء)). والتَّوْكاف مِن: وَكَفَ.

وجاء في (اللسان): ((التِّلقاء بكسر التاء.. هو مصدرٌ نادرٌ، ولا نظيرَ لـه إلا التِّبيان)). وزاد ابن خَالَوَيْهِ في كتابه (ليس في كلام العرب): (التِّلفاق) من: لَفَقَ، بمعنى لأَمَ؛ أي: جَمَعَ وضَمَّ.

ولذا قُلْ: (التَّذْكَار) بفتح التاء، لا كَسْرِها.

٣٦١. الذكاء والزكاء

(نشرت بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٥)

في العربية (الذكاء) بالذال، و(الزكاء) أو (الزكاة) بالزاي. وقد يَخفى على الكتّاب حيناً فَرْقُ ما بينهما، فيلتبس أحدُهما بالآخر.

و(الذكاء) من قولك: (ذَكَتِ النارُ تَذْكُو) إذا اتَّقَدَتْ وأضاءت، كما جاء في (المفردات). وفي (القاموس): ((ذَكَتِ النارُ ذُكُوّاً وذَكاً وذَكاء: اشتدّ لَهيبُها، وهي ذَكِيَّةٌ، وذَكّاها بالتشديد وأَذْكاها: أَوْقَدَها)). ويقال من هذا مجازاً: (رَجُلٌ ذَكِيٌّ بيِّنُ الذكاء بالذال) إذا كان سريعَ الفطنة. ففي (الأساس): ((وفيه ذكاء: فِطْنَة وتَوَقُّد، وقد ذكا يَذكُو، وذَكِيَ يَذكَى كرَضِيَ يَرْضَى.. ورجلٌ ذكيٌّ وقَلْبٌ ذكِيٌّ، وقومٌ أذكياء)).

أما (الزكاء)، أو (الزكاة) بالزاي فمعناه: الزيادة والنموّ والبركة والفضل. وفي (الأساس): ((رَجُلٌ زَكِيٌّ: زائد الخير والفضل، بيِّنُ الزكاء والزكاة.. وقومٌ أزكياءُ، وقد زَكَوْا.. وقد زكا عَمَلُه إذا فَضُلَ)).

ولذا قُلْ: (رَجُلٌ ذَكِيٌّ) بالذال، إذا أردت الفِطْنَة، و(زَكِيٌّ) بالزاي، إذا أردت الصَّلاح والفَضْل.

٣٦٢. ذَهَبَ

(نشرت بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨٨)

تقـول: (ذهَـبَ فـلانٌ ذهابـاً وذُهُوبـاً ومَذْهَـباً) إذا مضـى، وتقـول: (ذهَـبَ فـلانٌ) إذا مات، على سبيل المجـاز. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ذهَـبَ الإنسانُ ذهاباً وذُهُوباً: مات، وفي الأمر: مَضَى)). وفي (المصباح): ((وذهَبَ في الأرض ذهاباً وذُهُوباً ومَذْهَباً: مَضَى)).

ويتعدَّى الفعلُ بالحرف والهمزة؛ فتقول: (ذهَبَ به، وأذْهَبَهُ)). و(ذهَبَ به) بمعنى اسْتَصْحَبَهُ، ومَضَى به. و(أَذْهَبَهُ): أزالَه، وجَعَلَهُ ذاهِباً. هذا هو الغالب.

وقد يأتي (ذهب به) كـ (أَذْهَبَهُ)؛ ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ذهَبَ اللَّـهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة ١٧]، وتقول على المجاز: (وذهَبَ مَذْهَبَ فلان): قَصَدَ طريقتَهُ، وكما قال ابن القوطية: ((وذهَبَ في الدِّين مَذهَباً: رأى فيه رَأْياً، وأَبْدَعَ فيه بِدْعَة))، كما في (المصباح). كما تقول: (ذهب فلانٌ مَذْهَباً حَسَناً).. و(فلانٌ يَذهَبُ إلى قول أبي حَنيفة)؛ أي: يأخذ به، كما في (الأساس).

وتقول: (تَمَذْهَبَ) إذا اتَّخَذ مَذهَباً، كما تقول: تَمَسْكَنَ وتَمَنْطَقَ وتَمَدْرَعَ وتَمَرْفَقَ وتَمَنْدَلَ على تَوَهُّمِ أصالَةِ الميم في المذهب والمسكنة والمنطقة والمدرعة والمرفقة والمنديل.

ويَتعدَّى الفعلُ بعِدَّةٍ من حروف الجرّ، ويكون لـه مع كلِّ حرفٍ معنى. فإذا قلت: (ذهبتُ إليه) فقد توجهت، و(ذهبتُ عنه) إذا انصرفت. ففي (نهج

البلاغة): ((اللهمّ نعوذ بك أن تُذهَبَ عن قولِكَ وتُفْتَنَ عن دِينِك)). وقال الشريف الرَّضِيّ: ((ويقال: ذهَبَ عليه كذا: إذا فاتَهُ بسبب الغفلة عنه)). وقلّما يَستعملُه الكتّاب.

٣٦٣. ذهل

(نشرت بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٥)

(ذهْلُكَ) أو (ذُهُولُكَ) هو نِسْيانُكَ شيئاً أو اشتغالُكَ عنه، والكتّاب يَعرفون ذلك، ولكن يُشْكِلُ عليهم أمران:

الأول: أنهم يُعَدُّونَ الفعلَ بالحرف فيقولون: (ذُهِلْتُ عنه)، وقد جاء كذلك في التنزيل. قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[الحج ٢]، والفعلُ يَتعدّى بالحرف وبنفسِهِ أيضاً. ففي (المُخَصَّص) لابن سِيدَه: ((صاحب العين: الذهْلُ، تَرْكُكَ الشيءَ على عَمْدٍ أو نِسْيانك إياه بِشُغْل))، وأردف: ((وقد ذهَلْتُهُ وذهَلْتُ عنه بفتح الهاء وكسرها، ذهَلاً وذُهُولاً)).

الثاني: أنهم يقولون: (وَقَفَ فلانٌ مَذْهُولاً، لا يدري ما يفعل). و(المَذْهُول) هو المَنْسِيُّ الذي ذهِلْتَهُ، أي: نَسِيتَهُ أو تَناسَيْتَهُ، ولا مَحَلَّ لـه في هذا الموضع، فالصواب أن تقول: (وَقَفَ فلانٌ ذاهِلاً، لا يدري ما يفعل).

ولك أن تقول كذلك: (وَقَفَ مَدْهُوشاً).

و(الدَّهَش) بفتحتين: ذهابُ العقل من الذهْل والوَلَه، أي: الحُزْن، وهو مِن: (دُهِشَ) بالبناء للمجهول. فتأمل.

٣٦٤. هذا

(ذا): اسمُ إشارةٍ للقريب خاصٌّ بالمفرد المذكر، والهاء: للتنبيه.. وقد جاء في محاضرةٍ لأستاذ جليل أن المذيعين قد يستعملون (هذا) بلا خبرٍ في مثل قولهم: (هذا وقد أكّدَتِ المصادرُ صِدْقَ الخبر)، فلا يكون لتعبيرهم معنى ولا إعراب. فهل في أسلوب المذيعين هذا ما يُعاب حقاً؟

أقول: ليس في تعبير المذيعين ما يُعاب أو يُنكَرُ البتّةَ، وقد جاء ذلك في كلام البلغاء. ففي مقدّمة (أساس البلاغة) للزمخشري: ((هذا ولمّا أنزلَ اللّـهُ الكتابَ مختصّاً.. كان..))، وفي مقدمة كتاب (فقه اللغة وسرّ العربية) لأبي منصور الثعالبي: ((هذا ولو أعارتْنِي خطباءُ إياد ألسنَتَها.. لَمَا كنت..))، وفي ديباجة معجم (القاموس) للفيروزآبادي: ((هذا وإني قد نَبَغْتُ في هذا الفن)). وقد سبق هؤلاء إلى ذلك أبو حاتم الرازي المتوفّى (٣٢٢ هـ) في كتابه (الزينة).

وقال شارح ديباجة (القاموس) الإمام نصر الهُوريني، معلّقاً على عبارة الفيروزآبادي: ((هذا، هو في الأصل، أداةُ إشارة للقريب، قربت بأداة التنبيه، وأتى به هنا، أي صاحب (القاموس)، للانتقال من أسلوبٍ إلى آخر. ويُسمَّى عند البلغاء فَصْلَ الخطاب، والمعنى خذ هذا، واعتمد هذا)).

أقول: لا يُشترط أن يكون التقدير في (هذا) بالضرورة ما ذكره الهوريني، لكن بيت القصيد، هو صحة الأسلوب. وفي آي التنزيل قولُه تعالى: ﴿فَإِذا

لَقِيتُمُ الذينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإمَّا فِدَاءً حَتّى تَضَعَ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد ٤]. وتلا قولَه تعالى هذا قولُه: ﴿ذلك وَلَوْ يَشاءُ اللّـهُ لانْتَصَرَ منهم﴾. فمَوضعُ (ذلك) هنا أشبه ما يكون بما نحن فيه. قال العُكْبري في كتابه (إعراب آي القرآن) المسمّى (إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب ٢/١٢٢): ((ذلك، أي: الأمر ذلك)).

فثبت بما ليس فيه شك أو ريب صحةَ تعبير المذيعين. فتأمّل.

٣٦٥. ذو

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٧)

(ذو) اسمٌ بمعنى: صاحب، وهو لا يأتي إلا مضافاً إلى اسم جنس، تقول: (خالدٌ ذو مال)؛ أي: صاحبُ مال، و(ذو عِلْم)؛ أي: صاحبُ عِلْم. والغالبُ أن يُضافَ إلى مالَه شأن، كقولـه تعالى: ﴿ذُو الجَلالِ والإكْرَامِ﴾ [الرحمن ٢٧]، وقولـه تعالى: ﴿ذُو العَرْشِ المَجِيدُ﴾ [البروج ١٥].

و(ذو) اسمٌ من الأسماء الخمسة، وهي الأسماءُ التي تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالألف، وتُجَرُّ بالياء. تقول: (هذا ذو مال)، و(رأيتُ ذا مال)، و(تحدَّثتُ لِذِي مال).

وقد يَعرف الكتّاب هذا، لكنهم إذا وضعوا (ذو) مَوضِعَ الجمع قالوا: (هؤلاء ذو أَنْفُسٍ أبيَّة)، والصحيح: (هؤلاء ذوُو أنفسٍ أبيّة)، و(هم ذوُو رِفْعَةٍ لا تُسامَى، وعِزَةٍ لا تُغالَب)، و(حَسِبتُهم ذوي شأن) بكسر الواو. وتقول في التثنية: (هما ذَوَا جِدٍّ ودَأْبٍ)، وقد حَسِبْتُهُما ذَوَي حَسَبٍ ونَسَب) بفتح الذال والواو. وتقول في التأنيث: (هذه امرأةٌ ذاتُ عِلْمٍ وأَدَب).

ويقول الكتّاب في تثنية المؤنث: (هاتان المرأتان ذاتا مكانةٍ عالية)، وليس هذا صحيحاً إلا في الشعر، فالعرب تقول: (هاتان ذَوَاتا عِلْمٍ وأَدَب). وتقول في جمع المؤنث: (هُنَّ ذواتُ عِلْمٍ وأَدَب). فتأمل.

٣٦٦. أذاع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٤)

تقول: (أَذَعْتُ السِّرَّ) إذا أَعْلَنْتَهُ ونَشَرْتَهُ. فـ (أذاعَ) فِعْلٌ متعدٍّ. والفعلُ اللازم هو (ذاعَ)، تقول (ذاعَ الخَبَرُ) إذا عُرِفَ وانتشر. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((أَذَعْتُ السرَّ: نشرتُهُ فذاعَ هو؛ أي: انتشر)). وفي (المصباح): ((ذاعَ الحديثُ ذَيْعاً وذُيُوعاً: انتشر وظَهَر، وأَذَعْتُهُ: أَظْهَرْتُهُ)). وتقول: ((أَذَعْتُ الخبرَ في الناس)) إذا نشرتَهُ بينهم. فإذا كان الذي أذعتَهُ ممدوحاً قلت: (أذعْتُ لـه مَحاسِنَهُ)، وإذا كان مَذموماً قلت: (أذعتُ عليه عُيُوبَهُ). واستعمال (على) هاهنا كاستعمالها في قولك: (أَفْسَدْتُ عليه أَمْرَهُ)، و(اسْتَدْرَكْتُ عليه خَطَأَهُ)، و(أَضَعْتُ عليه مالَه) وهكذا.

ويقول الكتّاب حيناً: (أذعتُ بالسر)، فيأتون بالفعل لازماً، فهل هذا صحيح؟

أقول: قولُك: (أذعتُ بالسر)، صحيحٌ فصيح.

حرف الراء

٣٦٧. رأب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩)

تقول: (رَأَبَ الشيءَ رَأْباً): أَصْلَحَهُ، وتقول مجازاً: (رَأَبَ بين القوم): أَصْلَحَ، كما قال ابن القوطية. وفي (الأساس): ((فلانٌ يَرْأَبُ أمورَ الناس، وهو رَآَّبُ أمور)) بتشديد الهمزة. وقد يحتاج الكتّابُ إلى تسمية المكان الذي تُرْأَبُ فيه المَرْكَبات أو السيارات فيقولون إنه (المِرآب) في مقابلة ما يدعونه في الفرنسية (كراج)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل أن يُصاغ هنا اسمُ المكان من (رَأَبَ يَرْأَبُ) وهو (المَرْأَب) بفتح الميم والهمزة على (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، ويُجْمَعُ على (مَرائب). أما (مِرْأَب) بكسر الميم، و(مِرْآب) بكسر الميم والمد، فكلٌّ منهما اسمٌ للآلة المُعدّة لِرَأْب ما تَصدَّع وانكسر. وقد اعتاد العرب أن يأتوا بهما صيغتين للمبالغة؛ ومن ذلك قولُهم: (رَجُلٌ مِرْأَب) بكسر الميم إذا عُرِفَ بإتقان الرَّأْب. ففي (الأساس): ((ورجلٌ مِرْأَبٌ صَنَعٌ بفتحتين: يُحْسِنُ رَأْبَ الأشياء)). وفيه أيضاً: ((وهو مِرْآبُ أمور: مُصْلِحُها))، والجمعُ: مَرائيب، وتقول من ذلك: (هو مِسْعَرُ حَرْب، وهم مَساعِرُ حرب). قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((المِسْعَرُ الذي كأنه آلةٌ في إيقاد الحرب))، مِن: (سَعَرَ النارَ إذا أشعلها.

ولذا قُلْ: (مَرْأَب) بفتح الميم لِمَكان الرَّأْب، لا (مِرْآب) بالمد، ولا (مِرْأَب) بكسر الميم.

٣٦٨. الرأس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٤)

إذا أصاب رأسَ خالد أَلَمٌ قال الكتّاب: (آلَمَتْهُ رأسُهُ)، وهو خطأٌ شائع. وموضع الخطأ أنهم دَرَجُوا على تأنيث الرأس، وهو مذكّر. تقول: (آلَمَهُ رأسُهُ) إذا أصابَه الألَم، كما تقول: (وَجِعَهُ رأسُهُ)، هذا هو الصواب. فإذا أصابته حِكَّة بكسر الحاء وتشديد الكاف أو حُكَاك بضم الحاء فدعاك إلى حَكِّهِ قلت: (أحَكَّنِي رأسِي واسْتَحَكَّنِي). ففي (الأساس): ((أحَكَّنِي رأسِي فحَكَكْتُهُ، وبه حِكَّة وحُكاك.. واحْتَكَّ الأجربُ))، كما تقول: (أكَلَنِي رأسي) بهذا المعنى.

هذا ومن أعضاء الإنسان ما يجوز فيه التذكير والتأنيث، أما (الرأس) فلم يُسْمَعْ فيه إلا التذكير. قال صاحب (التاج): ((أجْمَعُوا على أن الرأسَ مذكّر))، وفي (الأساس): ((وَجِعَ رأسُهُ وتَوَجَّعَ وأَوْجَعَهُ وبه وَجَعٌ وأَوْجاع، ويقال: أَوْجَعُ رأسي، ويَوْجَعُنِي رأسي بفتح ياء المضارعة)). تقول: (وَجِعَ يَوْجَعُ) كتَعِبَ يَتْعَبُ. ففي (المصباح): ((وَجِعَ فلاناً رأسُهُ.. وَجَعاً من باب تَعِبَ، فهو وَجِعٌ)). وقد جاء في

(الكلِّيات) لأبي البقاء: ((كلُّ عضوٍ زوجٍ من أعضاء الإنسان فهو مؤنث إلا الخدّ والجَنْب والحاجِب، وكلُّ عضوٍ فردٍ منها فهو مذكَّر إلا الكبد والكِرْش والطِّحال لأن كلَّ عضو في الإنسان أول اسمه كاف فهو مؤنث)).

ومما جاء فيه التذكير والتأنيث من أعضاء الإنسان: (الإبهام) و(الإصبع) و(الذراع) و(الضلع) و(العضد)، والتأنيث فيها هو الأشهر. و(البطن) و(الثدي) و(العاتق) و(العجز) و(العنق) و(القفا) و(المِعَى)، والتذكير فيها هو الأشهر والأجود. و(الروح) مذكر، فإن أُنِّثَ فإنما يُعنى به النَّفْس.

٣٦٩. الرآسة والرِّئاسة

(نشرت بتاريخ ١٨/٦/١٩٨٣)

حول استعمال الكتّاب لمصدر (الرآسة والرِّئاسة) وما يشتق منهما من أفعال، مسائل أهمها:

أولاً: تقول: (رَأَسَ القومَ يَرْأَسُ رياسَةً، وهو رئيسهم)، كما جاء في (الصحاح). فـ (رَأَسَ) هاهنا فِعْلٌ متعدٍّ مفتوحُ العين في الماضي والمضارع ومَصدرُهُ (الرِّياسة). وَالأصل في (الرياسة): (الرئاسة) بالهمز. وعلى هذا يجوز تخفيفُ الهمزة فتقول (الرياسة)، وتحقيقُها فتقول (الرئاسة). ومنهم من أنكرَ (الرئاسة) بتحقيق الهمزة، وهي الأصل، ولا وجهَ لإنكارها، وقد ورد النصُّ بهما جميعاً.

وجاء (الرآسَة) أيضاً مصدراً لـ (رَأَسَ)؛ ففي (الأساس): ((رَأَسْتُ القَومَ رَآسَةً، مجاز)). ومن النقاد مَن اكتفى بـ (الرآسة) دون (الرئاسة) كما فعل الأستاذ داغر في (تذكرته)، ولا سَنَدَ له، لا سيما وأن المصادر الدالةَ على الولاية أو الحرفة إنما تأتي بكسر الأول على (فِعَالَة)، وقد تأتي على (فَعَالَة) بالفتح جوازاً كالولاية والوكالة والدلالة، كما في (شرح الشافية).

ثانياً: يقول بعضُ الكتّاب: (يَرْئِسُ الوزيرُ اللجانَ) بكسر الهمز في المضارع، وهو خطأ، فالمسموع كما رأيت: (رَأَسَ يَرْأَسُ) بفتح الهمزة في الماضي والمضارع، وهو القياس أيضاً، وقد جاء في معجم المنجد: (يَرْئَسُهُ)، ولا سند له في النصوص. وقد يقول الكتّاب: (رَئِسَ الوزيرُ اللجانَ) بكسر الهمز في الماضي، وهو خطأ أيضاً؛ ذلك أن (رَئِسَ) بمعنى آخر.

ثالثاً: تقول: (رَأَسَ على القوم رياسةً ورآسة: صار رئيسَهم)، كما جاء في (أفعال ابن القوطية). فـ (رَأَسَ) هنا فعلٌ لازمٌ، ومصدرُهُ (الرياسة والرآسة) كمصدر المتعدي. ومثل (رَأَسَ) اللازم: (تَرَأَّسَ)؛ ففي (الأساس): ((وَتَرَأَّسَ عليهم ورَأَّسُوهُ عليهم نحو: تَأَمَّرَ وأَمَّرُوه)).

وعلى هذا تقول: (تَرَأَّسَ الوزيرُ على اللجان)، ولا تقول: (ترأَّسَ الوزيرُ اللجانَ)، لأن (ترأَّسَ) فعلٌ لازم، ولم يَرِدْ متعدياً. وإنما تقول: (رَأَسَ الوزيرُ اللجانَ)، لأن (رَأَسَ) جاء متعدياً كما سبق. وجاء (ارْتَأَسَ عليه) كـ (تَرَأَّسَ عليه).

رابعاً: جاء (رَأَسَهُ) متعدياً بمعنى آخر. ففي (الأساس): ((رَأَسْتُهُ بالعصا: ضربتُ رأسَهُ))، ومثلُه: أَنَفَهُ وكَبَدَهُ ودَمَغَهُ وأَذَنَهُ ونابَهُ ومَعَدَهُ ورَآهُ: إذا أصاب

ما سُمِّيَ بهذه الأحرف من الأعضاء.

خامساً: ورد في (المنجد) و(أقرب الموارد): ((رَؤُسَ رَآسَةً: أصبح رئيساً))، ولم يُذكر في المَظانّ المعتمدة، ولا سَنَدَ لـه.

٣٧٠. رئيف (نشرت بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٤)

اعتاد بعض الكتّاب أن يأتوا بـ (رئيف) صفةً من (الرأفة). وللصفة المشبهة ضوابطُ، لكنها ليست مطّردة. فأنت تقول مِن (كَرُمَ) بالضم: (كَريم)، ومن (جَمُلَ) بالضم أيضاً: (جَميل). ولكنك لا تقول من (صَعُبَ) بالضم: (صَعِيب)، ولا مِن (سَهُلَ): (سَهيل).

وقد جاء فِعْلُ (الرأفة) على ثلاثة أوزان؛ فقالوا مِن (رَأَفَ) كنصر: (رائف) كناصر، ومِن (رَؤُفَ) بالضم كضَخُمَ: (رَأْفٌ) بسكون الهمزة كضَخْم، ومِن (رَئِفَ) بالكسر كحَذِرَ: (رَئِفٌ) بكسر الهمزة كحَذِر، و(رَؤُفٌ) بضم الهمزة كحَذُر. ولم يُسمَعْ (رئيف) قطّ.

فقولُ الكتّاب: (كان خالدٌ رئيفاً بصاحبه)، ليس صحيحاً. وصوابُه أن يقال: (كان خالدٌ رائفاً) أو (رَأْفاً) أو (رَئِفاً) أو (رَؤُفاً)، ويمكن أن يقال: (كان خالدٌ رَؤوفاً بصاحبه) أيضاً، فيكون (رَؤوف) على (فَعُول)، وهو لإيقاع الفعل على جهة التكثير؛ فهو من صيغ المبالغة التي تأتي من متعدٍّ ومن لازم، ولا يَختصُّ بزنةٍ من صيغ الأفعال، ولا تَدخلُهُ تاءُ التأنيث. قال الزَّجّاج في كتابه (تفسير أسماء اللـه الحسنى): ((يقال: فلانٌ رحيم، فإذا اشتدَّتْ رحمتُهُ فهو: رؤوف)).

ولذا قُلْ: (هو رَؤوفٌ ورَؤُفٌ ورَئِفٌ ورائفٌ ورَأْفٌ)، ولا تقل: (رئيف).

٣٧١. رَأَى (نشرت بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٧)

تقول: (رأى فلانٌ صاحبَهُ، فهو يَراهُ)، حذفوا الهمزة من مضارعه تخفيفاً، وألزموه هذا التخفيف، فلم يأتِ على الأصل إلاّ عند الضرورة، كما في (التصريف) لابن جنّي. ومصدرُ الفعل (الرؤية) وهي عامةٌ، فإذا أُضيفتْ إلى العين كانت للبصر. وقد يراد بها العِلْم مجازاً، وهي مع الإحاطة تعني الإدراك، كما ذكَرَ صاحب (الكلّيات).

أما (الرؤيا) وفِعْلُها (رَأَى) أيضاً، فثمةَ خلافٌ؛ فقد قَصَرَ الحريريُّ معناها في (درّة الغوّاص) لِما يُرَى في النوم والحُلْم، وعلى ذلك كثيرٌ من الأئمة. قال ابن القوطية في (أفعالـه): ((رأيتُ الشيءَ رُؤيةً، وفي العِلْم والأمور: رَأْياً، وفي النوم: رُؤيا)). وقال أبو البقاء في (الكلّيات): ((ورأى رُؤيا: اختص بالمنام)). على أن منهم من خَصّ (الرؤيا) في الليل ولو يَقَظَةً. وقال ابن بَرِّي: ((الرؤيا، وإن كان في المنام، فالعربُ استعْمَلَتْها في اليقظة كثيراً، فهو مجاز مشهور)). وقد شَفَعَ قولَه هذا بشواهد.

وتقول: (فَعَلَ فلانٌ ذلك رَأْيَ عَيْنِي، وقالَهُ سَمْعَ أذني)، فتنصب (رأْيَ) و(سَمْعَ) على المصدرية. ففي (اللسان): ((قالوا: رَأْيَ عَيْنِي زيدٌ فَعَلَ ذلك، وهو من نادر المصادر عند سيبويه، ونظيرُهُ: سَمْعَ أُذُنِي)).

وتقول: (كان فلانٌ بمَرْأًى مني ومَسْمَع)، أي غير بعيد، والمَرْأى والمَسْمَع هنا اسم مكان. ففي (التلخيص) لأبي هلال العسكري: «المَسْمَعُ بالفتح: مكانُ الاستماع، تقول: هو مني بمَرْأى ومَسْمَع، أي: بحيث أراهُ وأسمعُ منه».

ويأتي في كلام الكتّاب: (قد فَعَلَ صاحبي ذلك بين سَمْعِ الأرض وبَصَرها)، يعنون أنه قد فَعَلَهُ علانية، وليس الأمر كذلك. ففي (الأساس): «أتيتُهُ بين سَمْعِ الأرض وبَصَرها، أي: بأرضٍ خلاء، ما يُبْصِرُني ولا يَسْمَعُ بي إلا هِيَ»!

٣٧٢. رُبَّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٧)

(رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة حرفُ جرٍّ عند الأكثرين، لا يَقَعُ إلا في صَدْر الكلام، فيدخل على الأسماء ويَجرُّها لفظاً، ويكون مجرورُها نكرةً موصوفةً مادام ظاهراً غيرَ ضمير، كقول الشاعر:

إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلكَ لم يكن

عاراً عليكَ ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

والتقدير: (رُبَّ قتلٍ هو عارُ). فـ (رُبَّ) حرفُ جرّ، و(قَـتْـل) مجرورٌ به لفظاً مرفوعٌ محلاً بالابتداء، وخبرُهُ أو جوابُهُ محذوف. أما (هو عارُ) فمبتدأٌ وخبر، والجملة منهما صفةٌ لـ (قتْل) المجرور بـ (ربّ).

وإذا تلا مجرورَ (ربَّ) الموصوفَ فِعْلٌ لازمٌ كقولك: (رُبَّ وليدٍ لنا تَفوّقَ على أقرانه)، كان المجرورُ -وهو (وليد)- في محل رفع بالابتداء أيضاً. وإذا تلا المجرورَ الموصوفَ فِعْلٌ متعدٍّ لم يَستوفِ مفعولَه كقولك: (رُبَّ رجلٍ عظيمٍ لَقِيت)، كان المجرورُ لفظاً -وهو (رجل)- في محلٍّ نصبٍ على المفعولية.

وقد تَدخل (يا) على (رُبَّ). ومنه الحديث: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة»، فتكون (يا) للتنبيه. كما تدخل (ألا)، كقول الشاعر: (ألا ربَّ مأخوذٍ بإجرام غيره)، و(ألا) للاستفتاح.

وإذا اتصلت (رُبَّ) بـ (ما) كَفَّتْها هذه عن العمل، فلا يَبقى لها محلّ. ويكون لـ (ربما) شأنٌ آخرُ، فهي تدخل على جملة اسميّة كقولك: (ربما الرجلُ قادمٌ)، وعلى جملة فعليّة كقولك (ربما قَدِمَ الرجلُ). وخصَّها بعضُهم بالفعل الماضي، وردّ آخرون فاستشهدوا بقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الذين كَفَرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ٢].

وهل تدخل (ربّ) على مَنفِيّ؟

أقول: جاء النصُّ بأن (ربّ) حرفُ إثبات، ونَسَبَ ذلك صاحبُ (الهَمْع) إلى أبي حيان الأندلسي. ولكن جاء في كلام سيبويه: «فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه». وقال ابن فارس في (الصاحبي ١٥١/): «فربما فَهِمْتَهُ، وربما لم تفهمْهُ». وجاء في (الصحاح): «المِيزابُ: المِثْعَبُ، فارسيٌّ مُعرَّب، وقد عُرِّب بالهَمْز، وربما لم يُهْمَز». فثبت بذلك صحة دخول (رُبّ) على المنفي.

وتفيد (رُبّ) توقُّعَ حدوث الشيء، أما إفادة التقليل أو التكثير، فيعود إلى سياق الكلام. فتأمل.

٣٧٣. رَبِـحَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٤)

تقول: (ربِحَ فلانٌ في تجارته رِبْحاً) بكسر أوّلـه و(رَبَاحاً) بالفتح: ضدّ (خَسِرَ)، كما في (الأفعال) لابن القوطية، فهو (رابحٌ): غير خاسر. على أنهم قالوا مجازاً: (تجارةٌ رابحة) مِن: رَبحَتْ تجارتُهُ، كما في (الأساس). وقالوا مِن المتعدي: (أرْبَحْتُ الرجلَ إرباحاً) إذا أعطيتَهُ ربحاً، كما في (المصباح)، و(أربَحَ اللّـهُ تجارتَكَ) إذا جَعَلَها رابحة. ففي الحديث: ((إذا رأيتم مَن يَبيعُ أو يَبتاعُ في المسجد فقولوا لـه: لا أرْبَحَ اللّـهُ تجارَتَكَ)). وتقول: (تجارةٌ مُرْبِحَة). ففي (نهج البلاغة ١٨٦/٢): ((تجارةٌ مُرْبِحَةٌ يَسَّرَها لهم ربُّهم))، مِن: (أرْبَحَتْ تجارتُك) إذا أفادتك ربحاً، وفي (الأساس): ((وهو يَتَربَّحُ بتشديد الباء، أي: يَطلب الأرباحَ ويَتكسَّب، ورَابَحْتُهُ على سِلْعَتِهِ)) إذا أعطيته ربحاً.

ولكن هل تقول: (رَبَّحْتُهُ) بتشديد الباء بمعنى (أرْبَحْتُهُ)، كما هو الشائع؟

أقول: لم يُسْمَعْ ذلك عن العرب، وقد نبّهوا على إنكاره، كما فَعَلَ (المصباح).

٣٧٤. رَبَطَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٦)

(رَبَطْتُ الشيءَ رَبْطاً) إذا شدَدْتَهُ وأوْثَقْتَهُ، والمشهور في مضارعه: (أرْبِطُهُ) بالكسر، وقد جاء بالضمِّ أيضاً.

و(الرِّباط) بالكسر: ما يُرْبَط به. و(فِعَال) بكسر أوّلـه صيغةٌ من صِيَغِ اسم الآلة، كالخِياط: لِمَا يُخاطُ به، والزِّمام: لِمَا يُزَمُّ به، وهكذا: النظام والسِّداد والصِّمام.

ويُجمَعُ (الرِّباط) على: (رُبُط) ككِتاب وكُتُب. ويَجمعه الكتّاب على (رباطات) بالألف والتاء، ولا أرى لهذا وجهاً. أما (الرِّباط) لما يُبنى للفقراء، فهو اسمٌ مُوَلَّد. وقد جُمِعَ على (رُبُط) قياساً، وعلى (رباطات)، لأن أصلَهُ المصدر. ففي (المصباح): ((والرِّباطُ –بالكسر– الذي يُبنى للفقراء مُوَلَّدٌ، ويُجمَعُ في القياس: رُبُطٌ بضمتين، ورباطات)). وجاء (الرِّباط) بالكسر لملازمة الثغور في الحدود للمحافظة عليها. وفي (الأساس): ((رابَطَ الجيشُ: أقام في الثَّغْر، والأصل أن يَربط هؤلاء وهؤلاء خيلَهم، ثم سُمِّيَ الإقامة في الثَّغْر مُرابَطَة ورباطاً)). وسُمِّيَ المكانُ الذي يُخَصُّ بإقامةِ حَفَظَةٍ فيه (رباطاً)، كما في (المفردات).

و(الرِّباط) في الأصل: الإقامة على جهاد العدوّ، كما في (النهاية)، ومن ثم سمي بـ (الرباط) عاصمة المملكة المغربية، وراؤها مكسورةٌ، لا مفتوحة كما يُظَنّ. وجاء اسمها في (التاج): (رِباطُ الفتح) أيضاً بالكسر.

وثمة (رَبَطَ) بالفتح بمعنى ثَبَتَ واشتدَّ، وهو فعلٌ لازم، واسم الفاعل: (رابطٌ)، كما في (القاموس). و(رَبُطَ) بالضم ككَرُمَ بمعناه أيضاً، والصفة: (رَبيط)؛ ففي (الأساس): ((ورَجُلٌ رابطُ الجأش، ورَبيطُ الجأش)).

٣٧٥. الرِّباط (نشرت بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٦)

تقول: (رابَطَ يُرابطُ مُرابَطَة ورباطاً)، فـ (الرِّباط) بكسر الراء كـ (المُرابَطَة) بمعنى المُلازمة والمُواظبة. وفي (الصحاح): ((والرِّباطُ: المُرابَطَةُ، وهو مُلازَمَةُ ثَغْرِ العدوّ)) دفاعاً عن الوطن، ومن ثَم أُقيمتْ على شاطئ المحيط الأطلسي مدينةٌ أُسْمِيَتْ (الرِّباط) أو (رِباط الفتح) كما في (التاج)، وهي اليوم عاصمةُ المملكة المغربية. ويخطئ الكتّاب حيناً فيلفظون (الرباط) هذه بفتح الراء كما يلفظها الفرنسيون. والصحيح أنها بالكسر كما ذكرنا. وقد بحث العدناني في (معجم الأغلاط المعاصرة) هذا اللفظ، فذكر أنه قد أتى بكسر الراء في مظانٍّ شتّى، وأن معجم (التاج) قد أورده ولم يَضبطْ حركةَ الراء.

أقول في الجواب عن ذلك: إن (التاج) قد جاء بـ (الرباط) أوّلَ الأمر مَصْدراً لـ (رابَطَ) فراؤهُ إذن مكسورة، وكلُّ ما أوردَهُ من المادة على هذه الزِّنَة سَكَتَ عن ضبطِهِ إشارةً إلى أنّ لـه نفسَ الزِّنة، ومن ذلك (رِباط الفتح) اسم المدينة. أما ما جاء خلافَ ذلك فقد ضَبَطَهُ إذ قال: ((الرُّباط كغُراب: لَقَبُ الحَسَن البقاعي..)).

ويبدو أن المدينةَ أُقيمت في القرن الثاني عشر، لا الثالث عشر، خلافاً لما ذكره الشيخ المغربي في (عثرات اللسان)، لأن الزَّبيدي صاحب (التاج) وقد أورد اسم المدينة، قد توفي ١٢٠٥ هـ وفرغ من معجمه ١١٨٨ هـ، وقد أغفلَهُ ياقوت الحموي صاحب (معجم البلدان)، على حين ذكَرَهُ صاحب (تقويم البلدان) أبو الفداء صاحب حماة.

٣٧٦. شهر ربيع (نشرت بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٤)

في الشهور القمرية شهرا رَبيع، وشهرا جُمَادَى بضم الجيم وفتح الدال. أما شهرا ربيع فهما: رَبيع الأول، وربيع الآخِر. ويُخطِئ الكتّاب حيناً فيقولون: (وُلِدَ خالدٌ في شهر ربيع الثاني)، وصوابُهُ: (شهر ربيع الآخِر)؛ ففي (اللسان): ((وشهرا ربيع.. وهما شهران بعد صَفَر، ولا يقال فيهما إلا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخِر)). وهذا يعني أن العربَ تُسمِّي الشهرين: شهر ربيع الأول، وشهر ربيع الآخِر..

أما (جُمَادَى) فاسمٌ لشهرين، والعربُ تؤنِّث اسمَ الشهر فتقول: جُمَادَى الأولى وجُمادى الآخِرَة. والكتّاب يُخطِئون حين يأتون بهما مذكَّرين كقولهم: جُمَادَى الأوّل، كما يُخطِئون حين يقولون: جُمَادَى الثانية، والصواب: (جُمَادَى الآخِرة). ففي (اللسان): ((جُمادَى ستةٍ هي: جُمادَى الآخِرة، وجُمادَى خمسةٍ هي: جمادى الأُولَى))؛ أي إن الشهرَ السادسَ من شهور السنة: جُمادَى الآخرة، والشهرَ الخامسَ منها: جُمادَى الأولى. وفي (اللسان) أيضاً: ((الشهورُ كلُّها مذكَّرة إلا جُمادَيَيْن فإنهما مؤنثان))، وجَمْعُ (جُمادَى): جُماديات، وتثنيتُهُ: جُمَادَيان.

أما جَمْعُ شهر ربيع فهو: شهور ربيع، وأشهُر ربيع، وتثنيتُهُ: شهرا ربيع.

ولذا قُلْ: (شهرُ ربيع الأوّل)، و(شهر ربيع

الآخِر، وقُلْ: (جُمادَى الأولى)، و(جُمادى الآخِرة).

٣٧٧. رَبَكَ وأرْبَكَ وأضْفَى وأكْسَبَ

(نشرت بتاريخ ١/١٠/١٩٨٣)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (وَقَعَ فلانٌ في أمْرٍ مُرْبِكٍ) إذا وقع في ضيق أو حَرَج لم يَدْرِ كيف يَخرج منه. فهل لقولهم هذا وجهٌ من العربية صحيح؟ في الإجابة عن هذا السؤال أمورٌ أهمُّها:

أولاً: قول الكتّاب: (أمرٌ مُرْبِكٌ)، (مُرْبِك) بضمٍّ فسكون اسمُ فاعل من (أَرْبَكَ)، وهو كقولك: (هذا أمرٌ مُفْرِحٌ) مِن (أفْرَحَ)، فهل في المعاجم (أَرْبَكَ)؟

أقول: الذي في المعاجم (رَبَكَ)، وهو فعلٌ ثلاثي مجرَّد، وليس فيها (أَرْبَكَ)، وهو فعلٌ ثلاثي مَزيد. ففي (اللسان): «والرَّبْكُ: أن تُلْقِيَ إنساناً في وَحْل فيَرْتَبِكَ فيه، ولا يستطيع الخروجَ منه، ويَنْشَب فيه». ويُستفاد من هذا أن (رَبَكَ) فعلٌ متعدٍّ، تقول: (رَبَكَ فلانٌ فلاناً) إذا ألقاهُ في وَحْل أو أحْرَجَهُ فارْتَبَك هو إذا وقع في وَحل أو حَرَج. ففي (الأساس): «ارْتَبَكَ في الوَحْل: نَشِبَ فيه. وارْتَبَكَ في الأمر، وارتبَكَ في كلامِهِ: تَتَعْتَعَ فيه». ولذا كان الصوابُ أن تقول: (هذا الأمْرُ رابِكٌ) على وزن (فاعِل) بمعنى أنه (مُحْرِجٌ)، اسمُ فاعل من (أحْرَجَ). و(رَبَكَ) هنا فعلٌ متعدٍّ، ومطاوعُهُ: (ارْتَبَكَ) على وزن (افْتَعَلَ).

ثانياً: إذا كان قد جاء (رَبَكَ) متعدِّياً، كما هو في معجم (اللسان)، فقد جاء لازماً أيضاً. ففي كتاب (الأفعال) لابن القوطية: «ورَبَكَ الرجلُ رَبْكاً ورُبُوكاً: تَتَعْتَعَ في كلامِهِ واضْطَرَبَ في أمرٍ لا يَستطيعُ الخروجَ منه». وفي (القاموس): «وارْتَبَكَ: اخْتَلَطَ عليه أمرُهُ، كـ (رَبِكَ): كفَرِحَ».

ويتبيّن من هذا أن (رَبَكَ) يكون لازماً على وزن نَصَرَ وقَعَدَ، أو على وزن فَرِحَ. وإذا صَحَّ مَجيءُ (رَبَكَ) لازماً أمكن تعديتُهُ بإضافةِ همزة التعدية في أوّلـه، كما ذهب إلى ذلك كثيرٌ من الأئمة، وقد أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فدخول الهمزة على اللازم ليتعدى إلى مفعول واحدٍ قياسيٌّ، نحو: جَلَسَ وأجْلَسْتُهُ. قال ابن هشام في (المغني): «وقيل: النقْلُ بالهمزة سماعيٌّ، وقيل: قياسيٌّ في القاصِرِ والمتعدِّي إلى واحدٍ. والحقُّ أنه قياسيٌّ في القاصر، وسماعيٌّ في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه»، والقاصِر هو اللازم.

وهكذا قال الكتاب: (أضْفَى) واستعمَلُوهُ متعدِّياً، ولم يُسمع عن العرب. يقولون: (أضْفَى عليه جَلالاً)، والمسموع: (ضَفَا) لازماً. وقد أنكر العدناني قول الكتّاب فجَعَل صوابَهُ: (أكْسَبَهُ جَلالاً). والطريف أن الكثرَةَ قد أنكرتْ (أكْسَبَهُ) سماعاً، كما في (الأساس) و(المصباح). فـ (أضْفاهُ) و(أكْسَبَهُ) صَحِيحَيْن قياساً، وإن امتنع (أضفى) سماعاً، كما امتنع (أكسبه) في السماع عند الأكثرين.

ولذا صحّ قول الكتّاب: (أرْبَكَهُ)، أي جَعَلَهُ يَرْتَبك، كما صحَّ قولُهم: (هذا الأمرُ مُرْبِكٌ)، إذا أخذنا بالقياس. قال صاحب (الكلّيات): «والتعدية بالهمزة قياسية»!

٣٧٨. الراتِبُ والمُرتَّب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٤)

تقول: (رَتَبَ الشيءُ رُتُوباً) إذا ثَبَتَ واستقرَّ ودام، واسم الفاعل منه: (راتِب). ففي (القاموس): ((رَتَبَ رُتُوباً: ثَبَتَ ولم يتحرَّكْ)). وفي (المصباح): ((رَتَبَ الشيءُ رُتُوباً من باب قَعَدَ: استَقَرَّ ودامَ فهو راتِبٌ)). وقد اصطُلِحَ على تسمية (الأجْرِ الشهري) لموظفِي الحكومة (الراتب)، فهل لهذا وجه؟

أقول: قد بحث هذا الشيخُ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب). والقول ما قال: فـ (الراتب) هو الثابت الدائم، فكأنّ أصلَ الاصطلاح أو التسمية (الأجر الراتب)، ثم استُغْنِيَ عن الموصوف، وهو (الأجر)، فقامت الصفة، (أي الراتب)، مقامه، وأُنزلتْ منزلة الاسم. وهكذا أغنى قولُك (الراتب) عن (الأجر الراتب)، وقولك (الرواتب) عن (الأجور الرواتب)، كما نابت: البَواتر والمَواضي والمُرْهفات والبِيض، عن السيوف البواتر والمواضي والمرهفات والبيض، ومثل ذلك كثير.

وقد دعا النحاةُ الصفاتِ المقطوعةَ عن موصوفها، المُنْزَلَةِ مَنْزِلَةَ الأسماء بالصفات الغالبة، أي التي غلبتْ في الاستعمال غَلَبَةَ الأسماء فقامت مقامها. ومن هذا النحو: الصافنات والسابغات والسوابق والجوائب والمصائب والمهمّات والمُخزيات وسواها.

وهكذا قولُهم: (المُرَتَّب) بتشديد التاء، فإن معناه المُثبت الدائم. والأجرُ الشهريُّ أجْرٌ مُرَتَّب، والأجور الشهرية أجور مُرَتَّبة، قال صاحب (التاج): ((والمُرْتَزِقة: أصحابُ الجِراياتِ والرواتب المُوَظَّفَة)).

وثمة (المَعاش) وهو مصدرٌ واسمٌ لِمَا يُعاش به؛ كالمَعِيش والمَعِيشة. فإطلاقه على (الراتب) صحيحٌ مستقيم. ففي (اللسان): ((والمَعاشُ والمَعِيشُ والمَعِيشَةُ: ما يُعاشُ به))، فلا وجه لإنكار المنكرين لـه، ولا وجه لقول الرصافي في كتابه (دفع اللكنة): ((ولو استعملوا (المعيشة) بدلَه لكان أقربَ إلى العربية))، لأنه قد ورد مورد (المَعيشة) كما جاء في (اللسان) وسواه.

٣٧٩. تَرَتَّبَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤)

(تَرَتَّبَ) على وزن (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، وهو من (رَتَبَ). تقول: (رَتَبَ الشيءُ يَرْتُبُ رُتُوباً)، كثَبَتَ يَثْبُتُ ثُبُوتاً وزناً ومعنى. و(أمرٌ راتبٌ): دائمٌ ثابت. ففي كتاب (الإبدال): ((ما زال راتباً على الأمر وراتماً عليه؛ أي: مقيماً عليه))، وهو كلام ابن جني. ويَتعدّى (رَتَبَ) بتشديد التاء. ففي (المصباح): ((ويتعدّى بالتضعيف فيقال: رتَّبتُهُ)).

أما (تَرَتَّبَ) بتشديد التاء، فمعناه: أصْبَحَ راتباً أو ثابتاً قائماً. فإذا قلت: (ويَتَرَتَّبُ على اجتهاد الطالب نجاحُه)؛ أي: يَستقرّ ويَثبت على اجتهاده نجاحُه. ففي (اللسان): ((رَتَبَ الشيءُ رُتُوباً وتَرَتَّبَ: ثَبَتَ فلم يتحرك)). وفي (المعجم الوسيط): ((يقال: يَتَرَتَّبُ عليه كذا: يَستقرّ وينبني)).

والكتّاب يَستعملون (ترتّب)، لكنهم يُعَدُّونه بـ (عن) فيقولون: (ويَتَرَتّب عن اجتهاد الطالب

نجاحُه)، يظنون (ترتّب) بمعنى (تَوَلَّدَ). والصحيح أن (ترتّب) بمعنى (ثَبَتَ)، و(تَرتّب عليه) بمعنى (بُنِيَ عليه) ببناء (بُنِيَ) للمجهول. و((النجاحُ قد بُني على اجتهاد الطالب)).

٣٨٠. رثى (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢١)

تقول: (رَثَيْتُ الْمَيِّتَ) كرَمَيْتُ: إذا بَكَيْتَهُ وعَدَّدْتَ مَحاسِنَهُ. والمصدر منه (الرَّثْيُ) كالرَّمْي، و(الْمَرْثِيَةُ) بكسر الثاء وفتح الياء المخفَّفة كالمعذِرة، ففي (المصباح): ((رَثَيْتُ الْمَيِّتَ أَرْثِيهِ من باب رَمَى مَرْثِيَةً بكسر الثاء وفتح الياء المخففة)). وأضاف (القاموس): (الرِّثاء)، وأردف (المصباح): ((ورَثَيْتُ لَه: تَرَحَّمْتُ ورَقَقْتُ لَه)). وفي (اللسان): ((ورَثَى فلانٌ فلاناً يَرْثِيهِ رَثْياً ومَرْثِيَة بكسر الثاء وفتح الياء المخفَّفة: إذا بكاه بعد موته)). وتُسمَّى القصيدةُ التي يُرثى بها (مَرْثِيَة) تسميةً بالمصدر.

والكتّابُ يعرفون ذلك غالباً، لكنهم إذا قالوا: (مَرثية الشاعر فلان) شدَّدُوا الياءَ في (مَرْثية) ونطقوا بها كمَحْمِيَّة اسم المفعول من (حَمَاهُ يَحْمِيهِ) بياءٍ مشددة، وهو خطأ، والصواب (مَرْثِيَة) بياء مخفَّفة.

وجاء من المصادر بهذا الوزن (الْمَحْمِدَة) بكسر الميم وجاء بفتحها أيضاً، و(الْمَعْذِرَة) بكسر الذال وجاء بالضم أيضاً، و(الْمَرْجِعَة) بكسر الجيم، و(الْمَعْرِفَة) بكسر الراء، و(الْمَقْدِرة) بكسر الدال وجاء فيها الفتح والضم أيضاً.

ولذا قُلْ: (مَرْثِيَةُ فلانٍ) بكسر الثاء وتخفيف الياء، لا تشديدها، والجمع (المَراثِي). و((المَراثِي السبع)) من مختار شعر العرب في الرثاء.

٣٨١. الرجاء (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٤)

(الرجاء) بالمد: الطمَعُ فيما يمكن حصولُه، ويرادفه (الأمل)، كما قال أبو البقاء في (الكلّيات). وقد يعني الإرادة والرغبة أيضاً. ففي (المصباح): ((أَرْجُوهُ رُجُوّاً بالتشديد على (فُعول): أمَّلْتُهُ أو أرَدْتُهُ. قال تعالى: ﴿لا يَرْجُونَ نِكاحاً﴾ [النور ٦٠]، أي: لا يريدونه)). وقال البيضاوي: ((اللاتي لا يرجون نكاحاً؛ أي: لا يَطمعون فيه لكِبَرهِنّ)). ونصُّ المعاجم أنك تقول: (رَجَوْتُ فلاناً) إذا طَمِعْتَ فيه، كما تقول: (رَجَوْتُ الخيرَ) إذا توقَّعْتَهُ، فإذا جَمَعْتَ بينهما قلت: (رَجَوْتُ الخيرَ من فلان)، أو: (رَجَوْتُ من فلان الخيرَ)، ولكن هل تقول: (رَجَوْتُ فلاناً الخيرَ) بتعدية الفعل إلى مفعولين؟

أقول: بحث هذا العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة)، فأنكر قول القائل: (أَرْجُوكَ الصفْحَ عني) بتعدية الفعل إلى مفعولين، وجَعَلَ صوابَهُ: (أَرْجُو منك الصفحَ عني) بتعدية الفعل إلى مفعول واحد. على أنه جاء في (نهج البلاغة ١٨١/١): ((وقد رَجَوْتُكَ دليلاً على ذخائر الرحمة وكنوز المغفرة))؛ أي: هو راجٍ من اللّه أن يَدُلَّهُ على الأعمال التي تُرْضِيه سبحانه وتعالى ويَستوجب بها الرحمةَ والمغفرة، كما قال الشارح الأستاذ ابن أبي الحديد. وفي هذا النصّ تعديةٌ للفعل إلى مفعولين. وقال الراجز:

وإني لأرجُو مُحْرزاً أن يَنفعا

إيّايَ لمّا صِرتُ شيخاً قَلِعا

وقد ذُكِرَ البيتُ في (شواهد التوضيح) لابن مالك، والشيخ القَلِع بفتح فكسر: الذي يَتَقَلَّعُ في مَشْيِـهِ كأنه ينحدر. والنصُّ صريحٌ بتعدية الفعل إلى مفعولين فما وجهُ ذلك؟

أقول: يمكن تخريجُ ذلك على باب التضمين، فتجعل (أرجو) مُشْرَباً معنى (أسأل) فيكون معنى (رَجَوْتُكَ دليلاً): رَجَوْتُكَ سائلاً إياك دليلاً، وبذلك يَجمع الفعلُ معنى السؤال والرجاء معاً، ويتعدَّى إلى مفعولَيْن كتعدِّي (سألَهُ الأمرَ). فتأمل.

٣٨٢. رَحُبَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٧)

(رَحُبَ المكانُ) بالضمِّ (رُحْباً) بضمٍّ فسكون، فهو (رَحْبٌ) بفتح فسكون، و(رَحِيبٌ): إذا اتسع. و(رَحِبَ) بالكسر (رَحَباً) بفتحتين بمعناه، كما في (المصباح). وجاء في الوصف (رُحاب) بالضمّ أيضاً، في (اللسان). وفي (الأفعال) لابن القوطية: «وعلى فَعِلَ بالكسر وفَعُلَ بالضم في معنى واحد: رَحُبَ المكانُ ورَحِبَ رُحْباً بالضم، ورَحَابَةً بالفتح».

ومن الأقوال المأثورة في الترحيب بمَقْدِم ضيفٍ: (على الرُّحْبِ والسَّعَة) بضمِّ الراء في الأول، وفتحِ السين في الثاني، والكتّاب إذا قالوه لفظوا (الرحب) بفتح الراء، و(السعة) بكسر السين، فهل لهذا وجه؟

أقول: المَحْكِيُّ في القول المأثور: (على الرُّحْب والسَّعَة) و(في الرُّحْب والسَّعَة) بضمِّ الراء وفتحِ السين، والقولُ المأثور يُحْكَى كما قيل. و(الرُّحْب) بالضم، و(السَّعَة) بالفتح، مصدران، وليس في مصادر (رَحُبَ): (الرَّحْب) بفتح فسكون، وإنما (الرَّحب) هو الصفة.

وذهب بعضُهم إلى مجيء (الرَّحْب) بالفتح مصدراً، كما ذُكِرَ في (مجلة المجمع العلمي) بدمشق (عدد تشرين الأول ١٩٥٠)، محتجاً بما جاء في (مختار الصحاح). والذي جاء في (المختار): «والرَّحْبُ بالفتح: الواسع، وبابُهُ ظَرُفَ، ورُحْباً بالضم أيضاً». وهذا يعني أنك تقول في الصفة: (رَحْبٌ) بالفتح، وفي الفعل: (رَحُبَ) بالضم كظَرُفَ، وفي المصدر: (رَحَابَةً) كظرافة، و(رُحْباً) بالضم أيضاً، ولا شيء جديد في هذا. وفي (اللسان): «الرُّحْبُ بالضم: السَّعَة بفتح السين، رَحُبَ الشيءُ رُحْباً بالضمِّ ورَحَابة».

أما (السَّعَة) فقد جاء فيها الكسر، لكن الفتح أشهر، وقَرَأ به القرّاءُ السبعة، كما في (المصباح).

ولذا كان الصواب: (على الرُّحْب) بالضم و(السَّعَة) بالفتح. وتقول (أهْلاً ومَرْحَباً)، أي: وَجَدْتَ أهْلاً ونزلْتَ مكاناً رَحْباً. فتأمل.

٣٨٣. رحيم ورحوم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٠)

في الكلام على ما جاء على وزن (فَعِيل) كرَحِيم، و(فَعُول) كرَحُوم مسائلُ أهمُّها:

أولاً: إذا كان الوصف على وزن (فَعِيل) بمعنى

(الفاعل)، مشتقاً من فِعْلٍ لازم، فهو صفةٌ مشبهة. والأكثر أن يُشتقَّ من (فَعُلَ) ككَرِيم مِن: كَرُمَ، وجَمِيل مِن: جَمُلَ. أما إذا كان بمعنى (الفاعل) مشتقاً من فِعْلٍ متعدٍّ، فهو في الغالب صِيغة مبالغةٍ. فـ (الرحيم) بمعنى (الراحم) مشتقٌّ من (رَحِمَهُ) فهو اسم مبالغة. فقولك: (خالدٌ رَحِيمٌ) يعني أنه كثير الرَحْمة، وكذلك القولُ في: (عليم) و(سميع). وأسماءُ المبالغة سماعيةٌ، وقد كَثُرَ اشتقاقُ بعضِها كـ (فَعّال)؛ فقال بعضُهم بقياسِهِ. وقد أخذ بهذا مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة.

ثانياً: ما جاء على (فَعُول) من الصفات، فهو من صيغ المبالغة إذا كان بمعنى الفاعل، سواءٌ اشتُقَّ من فِعْلٍ لازم أم متعدٍّ. وليس هو صفةً مشبهةً. وهو يتميَّز عنها بأمور ثلاثة:

أوّلُها: أنه لا يَقبل التاءَ في التأنيث؛ تقول: (امرأةٌ رَحُومٌ، ورجلٌ رَحُوم)، و(امرأةٌ صَبُور، ورجلٌ صبور) خلافاً للصفة.

وثانيها: أنه يُجْمَعُ جَمْعَ الأسماء لا جَمْعَ الصفات، تقول: (صُبُرٌ) بضمِّ الأول والثاني في جمع (صَبُور)، ولا تقول: (صَبُورُون). ولو كان صفةً لَجُمِعَ بالواو والنون، مادام لمذكَّر عاقل.

وثالثها: أنه يُشتقُّ من لازمٍ ومن متعدٍّ، والصفةُ المشبهة لا تُبْنَى إلا من لازم. وهو لا يَختصُّ بوزن من الفعل، فقد يأتي من: (فَعَلَ) بفتح العين كـ (نَفْس عَزُوف) مِن: عَزَفَ، و(فَرَس جَمُوح) مِن: جَمَحَ؛ ومن (فَعِلَ) بكسر العين كـ (امرأة لَعُوب وضَحُوك) مِن: لَعِبَ وضَحِكَ؛ ومن: (فَعُلَ) بضمِّ العين كـ (نَزُور) مِن: (نَزُرَ) بالضم، للقليلةِ الوَلَد، و(امرأة رَحُوم) مِن: (رَحُمَ) بالضم، إذا شَكَتْ رَحِمَها.

ثالثاً: أنكَرَ بعضُهم -كالشيخ اليازجي والأستاذ داغر- قولَكَ: (امرأةٌ رَحُوم ورجلٌ رَحُوم) بمعنى (رحيم). و(فَعُول) عند الأئمة سماعي، ولو أشار بعضُهم إلى قياسِهِ لكثرةِ ما جاء منه. وقد نصّ (اللسان) ومستدرَك (التاج) على (رَحُوم) بمعنى (رحيم). وقال ابن جني في (الخصائص) فيما تلاقى عليه (فَعُول وفَعِيل) فذكر: ((أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم..)). فقولك: (امرأةٌ رَحُوم) أو (رجلٌ رَحُوم) بمعنى (رحيم) صحيحٌ فصيح.

رابعاً: تقول مِن (شَفِقَ): شَفِقٌ وشَفيقٌ، ومِن (أشفق): مُشفِق، ولا تقول (شَفُوق) لأنه لم يُسمَعْ. وتقول: (فلانٌ ناصِحٌ ونَصِيح) مِن: نَصَحَ لـه، لا (نَصُوح). وقد وَرَدَ: (التوبةُ النَّصُوح) للتوبة الخالصة. وتقول: (فلانٌ صَبيح وصُباح) بضمِّ الصاد في (صُباح).

أما (الصَّبُوح) فهو شرابُ الصَّباح، كالغَبُوق لشراب العَشِيّ.

٣٨٤. الاسترحام

(الاسترحام) كالاستعطاف. ولم يُنقَلْ تَعَدِّيـهِ إلى غير المُسترحَم المستعطَف، بفتح الحاء في الأول والطاء في الثاني، خلافاً لِمَا جَرَى عليه كتّابُ الدواوين في مثل قولهم: (يَسترحِمُ فلانٌ تَعْيينَهُ ونَقْلَهُ وإنصافَهُ..). ولو قالوا: (يَلتمس فلانٌ أو يَسأل..) ونحو ذلك لَسَلِمَ كلامُهم.

٣٨٥. الردح والبرهة والهنيهة

(نشرت بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٤)

(الرَّدَح) بفتح الراء والدال: مُدةٌ من الزمن ليست بالقصيرة؛ فإذا قلت: (أقمتُ في حمصَ رَدَحاً من الدهر)، فذلك يعني أنك أقمتَ طويلاً. وأصْلُ (الرَدْح) بسكون الدال: تراكُمُ الشيء بعضِهِ على بعض. و(سحابةٌ رَدَاح): كثيرةُ الماء. وفي (الأساس): ((وأَرْدَحَ بيتَهُ ورَدَحَهُ: وسَّعَهُ بزيادةِ شُقَّةٍ في مُؤخَّره)).

فإذا قال الكتّاب: (أقمتُ في حمص رَدَحاً قصيراً من الزمن)، لم يُصيبوا. والصواب أن يقولوا: (أقمتُ زمناً قصيراً).

وهناك: (البُرْهة) بضم الباء و(البَرْهة) بفتحها، فقد قيل إنها للمدة الطويلة، كما في (الصحاح)، وقيل إنها لِمُدةٍ قصيرة أو طويلة كما في (المصباح) و(القاموس) و(التاج)، فإذا قَصدتَ بالبرهة المدةَ اليسيرة، فلا بدّ من وصْفِها بذلك كأنْ تقول: (جلستُ برهةً قصيرةً أو يسيرة).

وهناك: (الهُنَيْهَة) بضمِّ الهاء الأولى وفتح النون وسكون الياء، أو: (الهُنَيَّة) بضم ففتح وياء مشددة، وقيل: (الهُنَيْئَة) أيضاً بالهمزة على لفظ التصغير، فإذا قلت: (جلستُ هُنَيْهَة) فيعني ذلك أنك جلستَ مدةً يسيرة. وجاء في الحديث كما في (التاج): ((كان رسولُ اللّه ﷺ يَسكتُ بين التكبير والقراءة إسْكاتَةً؛ قال: أحْسَبُهُ هُنَيَّةً بالتشديد وهو تصغير هَنَة، ويُروَى: هُنَيْئة.. ويُروَى: هُنَيْهَة)).

٣٨٦. ردّ عليه

(نشرت بتاريخ ٢٣/٨/١٩٨٤)

إذا قال الكتّاب: (تكلَّم فلانٌ فردَدْتُ عليه)، كان كلامُهم صحيحاً مستقيماً، وتقديره: (تكلَّم فلانٌ فردَدْتُ عليه كلامَه). لكنهم يقولون حيناً: (سمعتُ كلاماً لم أرضَ عنه فردَدْتُ عليه)، أي: رَدَدْتُ على الكلام، وهذا غير صحيح. لأن الأصل أن يكون المَردودَ هنا هو الكلام، والمَردودَ عليه هو الشخص. ففي (الأساس): ((وَرَدَّ عليه قولَهُ))، وفي (المصباح) مِثلُ ذلك.

وهكذا إذا أردتَ أن تَنقُدَ شِعْرَ شاعر قلت: (نقدتُ شعرَ فلان)، أو: (نقدتُ على فلان شعرَهُ)، كما تقول: (انتقدتُ كلامَ فلان)، أو: (انتقدتُ عليه كلامَهُ). ففي (الأساس): ((ومن المجاز.. ونَقَدَ الكلامَ، وهو من نَقَدَةِ الشعر ونُقّادِهِ)) ثم قال: ((وانتقدَ الشعرَ على قائلِهِ)). فإذا أردتَ نقْدَ الشخص نفسه، لا قوله ولا شعره، أمكن أن تقول: (نَقَدْتُ فلاناً). ففي (النهاية): ((وفي حديث أبي الدرداء: إن نقدتَ الناسَ نقدوك))، أي: إذا عِبْتَهُم عابُوك.

ولذا قُلْ: (رَدَدتُ على فلان قولَه)، و(نقدتُ عليه شِعرَه)، كما تقول: (نعيتُ على فلان جَهْلَه)، و(أخذتُ عليه كَذِبَهُ).

٣٨٧. تَرَدَّدَ إلى المكتبة

(نشرت بتاريخ ٦/٤/١٩٨٤)

دَرَجَ الكتّابُ على أن يقولوا: (تَرَدَّدَ خالدٌ على المكتبة)، أو: (اعتاد خالدٌ أن يَترَدَّدَ على النادي)،

وهو خطأ. وموضعُ الخطأ أنّ (التردُّد) –وهو بمعنى العودة أو الرجوع مرة بعد أخرى– يتعدَّى بـ (إلى) ولا يتعدى بـ (على). ففي (مفردات الراغب): ((الإبلُ تتردَّدُ إلى الماء))، وفي (الأساس): ((وهو يتردَّدُ بالغَدَوات إلى مجالس العلم ويختلف إليها))، وفي (المصباح): ((وتردَّدْتُ إلى فلان: رجعتُ إليه مرةً بعد أخرى)).

و(التردُّد) في الاشتقاق (تَفعُّل) من (الردّ). و(الردّ) يتعدى بـ (إلى) إذا كان بمعنى إعادة الشيء إلى ما كان عليه. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَرَدَدْناهُ إلى أُمِّهِ﴾ [القصص ١٣]. وقد يكون (الردّ) بمعنى تفويض الأمر أو الاحتكام فيه، فيتعدى بـ (إلى) أيضاً، كقولـه تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إلى الرَّسُول وإلى أُولِي الأمْرِ منهم﴾[النساء ٨٣]، أي: لو رَدُّوا ذلك إلى الرسول وأولي الأمر لِيَرَوْا رأيَهم فيه. قال البيضاوي: ((أي لو رَدُّوا ذلك الخبرَ إلى رأي الرسول ورأي كبار الصحابة البُصَراء في الأمور)). أما قولُ القائل: (رَدَّ على فلان قولَه)، ففيه معنى الإنكار. وأما قولُه تعالى: ﴿إنْ تُطِيعُوا الذين كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ على أعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران ١٤٩]، فمعناه: يَرُدُّوكم إلى الكفر على أعقابكم، كما قال البيضاوي.

و(الارْتِداد) افْتِعَالٌ من (الردّ)، وهو يُعَدَّى بـ (إلى). قال تعالى ﴿قَبْلَ أنْ يَرْتَدَّ إليكَ طَرْفُكَ﴾[النمل ٤٠]، أما قولُه تعالى: ﴿وَلا تَرْتَدُّوا على أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة ٢١]، فمعناه: (لا ترجعوا مُدْبرين). هذا و(على أعقابكم) و(على أدباركم) في الآيتين في موضع الحال.

٣٨٨. رَذْل

(نشرت بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٥)

في وَصْفِ شخصٍ بفسادِ الخُلُق تقول: (إنه رَذْل) بفتحٍ فسكون، مِن: (رَذُلَ يَرْذُل) بضم الذال ككَرُمَ يكرُمُ، والمصدر: (الرَّذالة) و(الرُّذُولة).

ويتساءل الكتّابُ: أيقولون في جمع الصفة: (قومٌ أرْذال) بألف بعد الذال بوزن (أفْعَال)، أم: (قومٌ أراذل) بألف بعد الراء على (أفاعِل)؟

أقول: جَمَعَ (الصحاح) و(الأساس) (رَذْل) بفتح فسكون على: (أرذال)، كما تجمع (فَرْخ) على: (أفراخ).

أما (أراذل)، فقال جماعةٌ إنه جَمْعُ (الأرْذَل). و(الأرذل) كأرنب اسمٌ للرديء من كلِّ شيء، كما يُجمَع الأكبر على أكابر، والأصغر على أصاغر، والأدهم –وهو القيد– على أداهم. وذهب جماعة أنّ (أراذل) جَمْعُ الجمع، أي إنه جَمْعُ (أرذال) أو جمع (أرذُل) بوزن (أسهُم)، وكلاهما جَمْعُ: (رَذل)، كما في (إعراب القرآن) للعكبري، و(المصباح).

وهكذا تقول: (قومٌ أرْذال وأراذل)، كما تقول: (رَذْلون وأرْذَلون).

وجاء: (قومٌ رُذلاء) ككُرَماء، فيكون جمعاً لـ (رَذيل).

٣٨٩. رُزِق ولداً

(نشرت بتاريخ ٣١/٨/١٩٨٤)

(رَزَق) من الأفعال المتعدية بنفسها إلى مفعول؛ فأنت تقول: (رَزَق اللّـهُ فلاناً)، ويتعدَّى إلى مفعولَين أيضاً فتقول: (رَزَقَ اللّـهُ فلاناً مالاً) كما يتعدَّى

(أعطى) فتقول: (أعطيته مالاً كثيراً). فإذا بَنيتَ الفعلَ للمجهول قلت: (رُزِقَ فلانٌ مالاً)، كما تقول: (أُعْطِيَ فلانٌ مالاً كثيراً).

والكتّابُ يُخْطئون حيناً فيقولون: (رُزِقَ خالدٌ بولدٍ أَسْماهُ وَليداً)، ببناء (رُزِقَ) للمجهول. وصوابُ القول أن يقولوا: (رُزِقَ خالدٌ ولداً أَسْماهُ وليداً)، كما تقول: (أُعطِيَ خالدٌ جائزةً)؛ ففي التنزيل: ﴿قَالَ لا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف ٣٧]، فقد بُنِيَ (تُرْزَقانِهِ) للمجهول، وجاءت الهاءُ مفعولاً به، وهي تعود إلى (طعام). ولو كان الفعلُ يَتعدَّى إلى مفعوله الثاني بالباء كما يَستعمله الكتّاب لقيل: (تُرْزَقان به)، فاللّهُ يَرْزُقهما الطعامَ، وهما يُرْزَقانِ الطعامَ. وفي (الأساس): ((رَزَقَهُ اللّهُ الغِنى))، فَعَدّى (رَزَقَ) إلى مفعوله الثاني بنفسه، ولم يقل: رَزَقَهُ اللّهُ بالغنى.

ولذا قُلْ: (رُزِقَ خالدٌ ولداً أو أولاداً)، ولا تقل: (رُزِقَ بولد أو بأولاد).

٣٩٠. الرِّزْمَة

(الرِّزْمَة) لِمَا يشدّ من الثياب، بالكسر، لا بالضم كما تحكيه الكتّاب. وهو يُجْمَعُ تكسيراً على (رِزَم) بكسر ففتح كسِدْرة وسِدَر.. والفعل منه: (رَزِمَ فلانٌ الشيءَ يَرْزِمُهُ) بكسر الزاي في الماضي والمضارع، و(رَزَمَهُ يَرْزُمُهُ) بكسرها في الماضي وضمّها في المضارع، و(رَزَّمَهُ) بتشديد الزاي أيضاً، كما في (اللسان).

٣٩١. استرسل (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٥)

دَرَجَ الكتّابُ على أن يقولوا: (استرسَلَ الشابُّ في غَيِّـهِ وضَلالِهِ) بمعنى مَضَى وبالَغَ في ذلك، فهل لقولهم هذا وجه من العربية؟ في الإجابة عن هذه المسألة أمورٌ أهمُّها:

أولاً: مَنَعَ الأستاذ أحمد العوامري، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، رحمه اللّه، استعمالَ (الاسترسال) بمعنى المُضِيّ والانطلاق، وأيّدَهُ في ذلك الأستاذ عباس أبو السعود إذ قال في (أزاهير الفصحى): ((يُخْطِئُ عامةُ الناس وكثير من المتعلّمين حينما يقولون: استرسلَ فلانٌ في غَـيِّهِ وضلالـه، وغالباً ما يقصُرون هذا التعبير على ناحية الشر؛ فلا يقولون: استرسلَ في إحسانه، ولا استرسلَ في صِدْقِهِ. وقد يَستعملونه بمعنى استمرّ في الأمر، فيقولون: استرسلَ في حديثه. وهذا كلُّه خطأ لِبُعْدِهِ عن المعنى الأصلي للكلمة، وذلك لأنّ كلَّ ما ورد بمعاجم اللغة عن هذا الفعل يدور حول الطُّمأنينة والسكون والسهولة)).

ثانياً: إذا دقّقنا في معاني (الاسترسال)، وجدنا بها ما يُقِرّ استعمالَ الكتّاب فيما ذكرنا، ويَدفع رأيَ الأستاذين العوامري وأبي السعود. ففي (اللسان): ((استرسَلَ الشيءُ: سَلِسَ)). وإذا كان الاسترسال كالسلاسة، فالسلاسةُ: اللِّين والانقياد، وهو ضدُّ الامتناع والاستمساك. وفي (اللسان): ((شيءٌ سَلِسٌ: لين سهل، ورجلٌ سَلِسٌ: لَـيِّن منقاد، وسَلِسَ المُهْرُ: إذا انقاد)). وفي (المصباح): ((وسَلَسُ البَوْلِ: استرسالُهُ وعَدَمُ استمساكه))، فليس غريباً على هذا أن يوضع (الاسترسال) موضع المؤاتاة ولين المقادة. فإذا قلت:

(استرسلَ فلانٌ في الضلال والجهالة)، فقد عَنَيْتَ أنه انقاد وسَلِسَ، فلم يَمتنعْ ولم يَستعصِ على مُستدرجِه، ومِن ثَم مَضَى وانطلق.

ثالثاً: قال الأستاذ العوامري: ((ويَستعملون (الاسترسال) دائماً في الشر، فلم أرَ مَن قال: استرسلَ فلانٌ في الإحسان أو في المعروف أو في طلب العلم.. وليت شعري كيف وصل هذا المعنى إليهم)). وقال صاحبُهُ نحواً من ذلك.

والجواب عمّا قالاه أن (الاسترسال) ضدُّ الامتناع. فإذا كثُرَ في الشرّ، فذلك لأن الامتناعَ والاستمساك وعَدَمَ الانقياد إنما تُرجَّى في القبيح، ولا تُرجَّى في المحمود من الأمور، وليس صحيحاً أن الاسترسالَ مقصورٌ أبداً على الشر. ففي (النهاية): ((وفي حديث عمر إذا أذّنْتَ فاسترسلْ، وإذا أقمتَ فاحْذِمْ)). أي إذا أردتَ أن تُؤَذِّن للصلاة فاسترسلْ، والاسترسال هنا في الخير، وإذا أردتَ أن تؤذِّن للإقامة -إقامة الصلاة- فاحْذِمْ: ومعنى (احْذِمْ): اقْطَعْ بسرعة.

رابعاً: عاب أبو السعود قولَهم: (استرسلَ في الحديث) إذا استمر، وهو غريب، فانظر إلى قول أبي حيّان التوحيدي في كتاب (أخلاق الوزيرين): ((وقد استرسلْنا في الحديث وتباثثْنا كلَّ ضمير)).

خامساً: استبعد أبو السعود تعديةَ (استرسلَ) بـ (في)، ورأى أن تعديتَهُ بـ (إلى)، لأن معناه: انبسط. والصحيحُ أنّ (استرسل) يُعَدَّى بـ (في)، كما عَدّاهُ أبو حيّان فيما تقدّم، وقال ابن جني: ((وهذا الموضع ممّا يُسترسَلُ فيه. ألا ترى أنهم استرسَلُوا في وَصْفِ العلّة)). وهو يُعَدَّى بـ (إلى) إذا ضُمِّن معنى الركون والاطمئنان. قال ابن جني في (الخصائص): ((فاحفظْ نفسَكَ منه ولا تَسترسلْ إليه)) أي: لا تطمئن. وقال أبو الطيب اللغوي في (الإتباع): ((ورجل فُرُجٌ بضم الفاء والراء، هو الذي يُفشي سرَّه ويسترسل إلى كلِّ أحدٍ من سلامة صدره)).

٣٩٢. الرشوة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٤)

حول استعمال الكتّاب (الرشوة) وجَمْعِها وما تصرَّفَ منها من أفعال، مسائلُ أهمُّها:

أولاً: تُلفَظُ (الرشوة) بتثليث الراء، أي: بفتحها وضمِّها وكسرها. وهي اسم من (الرشو) بفتح الراء. تقول: (رَشاهُ يَرْشُوهُ رَشْواً) أعطاه الرشوة. فقول الكتّاب: (فلانٌ يَرْشِي ضماناً لمصلحته) غير صحيح، صوابُهُ (يَرْشُو).

وتقول: (رَشَوْتُ فلاناً مالاً) فتُعَدِّيهِ إلى مفعولين، كما تقول: (حَلَوْتُهُ مالاً أحْلُوهُ حَلْواً وحُلْواناً) بضم الحاء في (الحُلْوان)، كما جاء في (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه).

وتقول: (ارْتَشَى منه رشوة): إذا أخذها، و(استرشَى في حُكْمِهِ): طَلَبَ الرشوة عليه. و(المُراشاة): المحاباة، أي: المسامحة والمساهمة.

واسم الفاعل من الرشو: (الراشِي) وهو الذي يعطي مَن يُعينه على باطله، و(المُرْتَشِي) وهو الآخِذ، و(الرائِش) الذي يَسعى بينهما. وقد جاء في الحديث: ((لَعَنَ اللّهُ الراشِي والمُرْتَشِي والرائِش)). ((والرشوة:

الوُصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصلُه من (الرِّشاء) الذي يُتوصَّل به إلى الماء. فـ (الراشي): مَن يُعطي الذي يُعِينه على الباطل، و(المُرْتَشِي): الآخِذ، و(الرائش): الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا. فأما مَن يُعطي تَوَصُّلاً إلى أخْذِ حَقٍّ أو دَفْعِ ظُلْم فغيرُ داخلٍ فيه)) هذا ما جاء في (النهاية) لابن الأثير.

ثانياً: يَجْمَعُ الكتّابُ (الرشوة) على (الرَّشاوَى)، وهو خطأ. وإنما تُجمع (الرشوة) على (الرُّشا) بضم الراء، و(الرِّشا) بكسرها. ولو كان في اللغة (رَشْوى) لَجُمِعَتْ على (رَشاوى)، كما تُجْمَعُ الدَّعْوَى على الدَّعاوَى.

ثالثاً: مِثلُ (الرشْوَة) في اللفظ (الربْوَة) وراؤها مثلّثة، وجَمْعُها (رُبا) وهي المكان المرتفع. وهناك (الرابية)، وجمعها (الروابي). ومثل (الربوة) في اللفظ (الرغوة) وراؤها مثلثة أيضاً، تقول: (هذه رغوة اللبن)، وتُجْمَعُ على (رُغاً) و(رِغاً) بضم الراء وكسرها.

رابعاً: تُجْمَعُ (الرشوة) بالألف والتاء إذا كانت مضمومةَ الأول كخُطوة، على (رُشَوات) بفتح الشين، و(رُشْوات) بإسكانها، و(رُشُوات) بإتْباعِها، أي أنْ تَتْبَعَ الشينُ الراءَ في حركتها فتصبح (رُشُوات) بضمِّ الأول والثاني وهو الأشهر. وجَمْعُ (الرشوة) المفتوحة الأول كشَهْوة: (رَشَوات) بفتح الأول والثاني كشَهَوات وهو الأكثر. أما إسكانُ الشين فنادر. أما (الرِّشْوة) بكسر الأول، فتُجْمَعُ على (رِشْوات) بإسكان الشين، و(رِشَوات) بفتحها كجمع (ذِرْوَة) بكسر الأول على (ذِرْوات) بإسكان الراء وهو المشهور، و(ذِرَوات) بفتحها.

٣٩٣. رصد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥)

(الرَّصْـد): المراقـبة، و(الراصِـد): المُراقِـب، و(التَّرَصُّد): الترقّب، هذا ما جاء في (الصحاح). وجاء نحـوٌ منه في (الأساس) إذ قال: ((رَصَدْتُهُ وارْتَصَدْتُهُ وتَرَصَّدْتُهُ، نحـو: رَقَبْتُهُ وارْتَقَبْتُهُ وتَرَقَّبْتُهُ: قَعَدْتُ له في طريقه أترقبه، وراصدتُهُ: راقبتُهُ)). وقد فرّقوا بين (رَصَدَ) و(أَرْصَدَ) فقالوا: رَصَدْتُهُ أَرْصُدُهُ رَصْداً: ترقّبته، وأَرْصَدْتُ له: أَعْدَدْتُ له. وهو قول الأصمعي، ونحوٌ منه قولُ الكسائي، كما ذكره (الصحاح). وإذا صحّ هذا كان قولُك: (رَصَدَتِ الحكومةُ مبلغَ كذا لإقامة المدارس)، كما يقولُه الكتّاب، خطأً، والصواب: (أَرْصَدَتِ الحكومةُ مبلغَ كذا..). وعلى ذلك حديثُ الحسن بن عليّ، عليهما السلام: ((وذكر أباه فقال: ما خلَّفَ من دنياكم إلا ثلاثمئة درهم، كان أَرْصَدَها لشراء خادم)). وقد جاء في (الأساس): ((وقد أَرْصَدْتُ هذا الجيشَ للقتال، وهذا الفارسَ للطِّراد، وهذا المالَ لأداء الحقوق..)).

وقد بحث هذا كثيرون –ومنهم العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة)– فأشاروا إلى نحوٍ من ذلك، لكن الذي أغفلوه أنّ (رَصَدَ) و(أَرْصَدَ) قد يأتيان بمعنى واحد. ذلك أنّ الأصلَ في (الرصْد) الاستعدادُ للمراقبة، والأصلَ في (الإرْصاد) الإعدادُ لها، وقد يلتقيان ويتصلان. ففي كتاب (فعلت وأفعلت)، قال أبو

إسحاق الزجاج: ((باب الراء من فعلت وأفعلت والمعنى واحد: رَصَدْتُ الرجلَ بالخير رَصْداً فأنا راصِدٌ، وأَرْصَدْتُهُ إِرْصاداً فأنا مُرْصِدٌ)). ونحوٌ منه ما جاء عن الجواليقي في كتاب (فعلت وأفعلت بمعنى واحد): ((ومعنى رَصَدْتُهُ وأَرْصَدْتُهُ بالخير أو بالشرّ: ترقبته لأُكافئهُ وأقابلَه، بالخير أو الشر، أو أعددت نفسي نفسي لذلك)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((رَصَدْتُ فلاناً بالمكافأة، ورَصَدْتُ لـه وأَرْصَدْتُهُ، وأنا مُرْصِدٌ لـه بما كان منه حتى أكافئه))، وعلى هذا قول الهمذاني في ألفاظه: ((رَصَدْتُهُ، وأرصدته: ترقبته)).

بقي أن اشير أن المجمع القاهري قد صوّب قولَ القائل: (رَصَدَ مالاً) إذا أُعِدَّ لشيء بعينه. ذلك في مؤتمره عام ١٩٧٧، ولم أرَ سَنَداً يَنصر هذا الرأي. فتأمّل!

٣٩٤. الرُّضُوخ (نشرت بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٤)

لا يزال كثير من الكتّاب يَستعمل (الرُّضُوخ) في معنى الخضوع، فهم يقولون: (سيرضَخُ فلانٌ لمشيئتنا عاجلاً أم آجلاً)، كما يقولون: (لا بدَّ للعدوِّ من الرضوخ لحُكْمِنا)، وليس في اللغة ما يُسيغ استعمالَ (رَضَخ) بهذا المعنى أو بنحوٍ منه، أو استعمالَ ما جعلوه مصدراً لـه وهو (الرضوخ).

فـ (رَضَخَ النوى أو الحصَى أو العظمَ رَضْخاً) إذا كَسَره.. ومنه (المِرْضَخَة) و(المِرْضاخ) للحجر يُرضَخُ به الشيءُ اليابس. و(رَضَخَ لـه من مالِهِ رَضْخاً) إذا أعطاه، ومنه (الرَّضِيخة) لليسير من العطاء. ففي (الاشتقاق) لابن دريد: ((ومِرْضَخَة بكسر الميم (مِفْعَلَة) من قولهم: رَضَخْتُ النوى بالحجر: إذا دَقَقْتَهُ بين حَجَرَيْن، وهو رَضِيخ ومَرْضوخ)). وفي (الأساس): ((ورأيتهم يَتَرَضَّخُون الخبزَ ويترضّخونه: يكسرونه ويأكلونه.. ورَضَخْتُ لهم من مالي رَضْخة، وأمَرَ لهم برَضْخ، والمساكينُ يُرْضَخُ لهم، وعندي رَضْخٌ من خبز)). وفي (المصباح): ((رَضَخْتُ لـه رَضْخاً من باب نفع ورَضِيخةً: أعطيتُهُ شيئاً ليس بالكثير. والمالُ رَضْخٌ تسميةٌ بالمصدر، أو فَعْلٌ بمعنى مفعول.. وعنده رَضْخٌ من خبز؛ أي شيءٌ منه)). وفي حديث عمر ﷺ: ((وقد أمَرْنا لـه برَضْخٍ فاقْسِمْهُ بينهم))، قال صاحب (النهاية): ((الرَّضْخُ: العَطِيّة القليلة))، وفي حديث علي ﷺ: ((ويَرْضَخُ لـه على ترك الدين رَضِيخة))، قال: ((هي فَعِيلَة من الرَّضْخ؛ أي: عَطِيّة)).

ويتبين بما قدمنا أنه ليس في معاني (رَضَخَ) ما يتصل بالخضوع من قريب أو بعيد، وإنما يقول العرب في معنى الخضوع: (انقادَ فلانٌ لنا)، و(أذْعَنَ يُذْعِنُ إذْعاناً) فهو (مُذْعِن) بضم الميم و(مِذْعان) بكسرها، كما يقولون: (خَنَعَ خُنُوعاً، واستكان استكانة، واستذلَّ استذلالاً، ودانَ لـه دَيْنُونَة، واستخْذى أو استخْذأ –يهمز ولا يهمز– استخذاء).

وهكذا قُلْ: (خَضَعَ وذلَّ وخَنَعَ وانقادَ)، ولا تقل: (رَضَخَ).

٣٩٥. رَضِيَ وقَبِلَ (نشرت بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٧)

تقول: (رَضِيتُ الأمْرَ ورَضِيتُ به رِضاً) إذا

استحسنتَهُ ومالتْ نفسُك إليه، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ورَضِيتُ الأمرَ والشاهدَ رِضاً: قَبِلْتُهُما، ورَضِيتُ عنك ورَضِيتُ عليك))، وفي (المصباح): ((رَضِيتُ الشيءَ ورَضِيتُ به رِضاً: اخْتَرْتُهُ، وارْتَضَيْتُهُ مثلُه، ورَضِيتُ عن زيدٍ ورضيتُ عليه)). وهكذا صَحَّ قولُكَ: (رَضِيَهُ ورَضِيَ به)، ولكن هل تقول: (قَبِلْتُهُ وقَبِلْتُ به)، كما يقولُه الكتّاب؟

أقول: جاء (قَبِلْتُ الأمرَ) ولم يَجِئْ: (قَبلتُ بالأمر)، فقولُهم: (قَبِلْتُ بما قَسَمَهُ اللّه) خطأ، وصوابُهُ: (قَبِلْتُ ما قَسَمَهُ اللّه).

وليس قولُكَ: (قَبِلْتُ) بمعنى (رَضِيتُ) عند التحقيق عموماً، فـ (الرضا بالأمر) يقتضي استحسانَهُ وميلَ النفس إليه، أما (قبول الأمر) فقد يرافقه هذا الاستحسان والميل، وقد لا يرافقه ذلك.

وتقول: (أرْضاهُ إرْضاءً)، و(رَضّاهُ تَرْضِيَةً) إذا طَلَبَ رِضاهُ وسعى إليه، ويَكثُر في كلام الكتّاب قولُهم: (أُعْطِيَ فلانٌ هذا المبلغَ تَرْضِيَةً لـه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) قولَهم: (رضّاه تَرْضيةً) فقال: ((ويقولون: وهو يبذل جهده في ترضيته، أي في طلب رضاه، فيستعملون مصدر رَضّى، وهو لم يُسْمَعْ عن العرب أو سُمِعَ قليلاً جداً. والمنقول عنهم في هذا المعنى على وزن تَفَعَّلَ واستفعلَ، يقال: ترضّاه واسترضاه، أي طلب رضاه)). أقول: (رضّاهُ تَرْضيةً) صحيحٌ فصيحٌ خلافاً لِمَا قالَه داغر، فقد حَكَى (الصحاح) و(الأساس) و(اللسان) (رَضّى) بالتشديد، ومصدرُهُ قياساً: (ترضية)، كسَمّاهُ تسميةً، وقَوّاهُ تقوية، وقال صاحب (التاج): ((ورَضّاهُ ترضيةً: أرضاه))، وهو مما استدركه على (القاموس). فتأمل.

٣٩٦. جَوٌّ رطبٌ، لا: راطب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢١)

إذا أراد الكتّابُ أن يَصِفوا الجوَّ بالرطوبة قالوا: (جَوٌّ راطبٌ)، وربما قالوا: (هذه دارٌ راطبة). وحقيقةُ الأمر أن صيغة (فاعِل) لا تُصاغ قياساً من كل فعل ثلاثي، كما يتوهم بعضُهم. فإذا كان الفعل لازماً مثل (رَطِبَ)، لم يأتِ منه: (راطِب)، حتى يكون هناك (رَطَبَ الجوُّ) بفتح الطاء. هذا هو القياس، وليس في العربية (رَطَبَ) لازماً بفتح الطاء، فلم يكن فيها ثمة (راطب) من الرطوبة قطعاً. ولذا كان قول الكتّاب (جوّ راطب) أو (دار راطبة) خطأً.

وإذا عُدْنا إلى اللغة وجدنا (رَطُبَ) بضمِّ الطاء ككرُم (يَرْطُبُ رُطُوبَةً ورَطابَةً). والصفة المشبهة من (فَعُلَ) بضمِّ العين على (فَعِيل) أو (فَعْل) بسكون العين، غالباً. وهكذا جاء (رَطُبَ الجوُّ) بالضم فهو (رَطِيب) ككرُم فهو كريم، و(رَطُبَ الجوُّ) بالضم أيضاً فهو (رَطْبٌ) بسكون الطاء كضَخُمَ بالضم فهو ضَخْمٌ.

وفي اللغة أيضاً: (رَطِبَ الجوُّ) بكسر الطاء (يَرْطَبُ رَطَباً) فهو (رَطِيب) كبَخِلَ يبْخَلُ فهو بَخِيل، وهو (رَطْبٌ) بسكون الطاء، كـ (سَبِطَ الشَّعْرُ) بكسر الباء، فهو (سَبْطٌ) بسكون الباء. و(السَّبْط) صفةٌ للشعر

المسترسل. وجاء في (الأساس): ((شيءٌ رَطْبٌ ورَطِيبٌ مبتلٌّ بالماء.. ومن المجاز: عَيْشٌ رَطِيبٌ: ناعِم، وجاريةٌ رَطْبَةٌ: رَخْصَةٌ ناعمة، ورجلٌ رطْب: فيه لِين)). وفي (اللسان): ((رَطُبَ بالضمّ رُطُوبةً ورَطابة، ورَطِبَ بالكسر فهو رَطْب ورَطِيب)).

ولذا قُلْ: (جَوٌّ رَطْبٌ) أو (رَطِيب)، و(دار رَطْبَةٌ) أو (رَطِيبةٌ)، ولا تقل: (جوٌّ راطبٌ) أو (دار راطبة).

وفي اللغة (رَطَبَ) بفتح الطاء متعدياً بمعنى آخر، تقول: (رَطَبْتُ الدابةَ رَطْباً): أطْعَمْتُها الرُّطْبة بضم الراء، أي: الكلأ، كما في (الأفعال) لابن القوطيّة.

٣٩٧. رَعَب (نشرت بتاريخ ١١/٢/١٩٨٦)

(الرُّعْب) بضم الراء هو الخوف. ففي التنزيل العزيز: ﴿وَقَذَفَ في قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب ٢٦ والحشر ٢]، وفي (الأساس): ((فَعَلَ ذلك رُعْباً لا رُغْباً، أي: خوفاً لا رَغبة)).

و(رَعَبَ) كنَفَعَ، وهو لازمٌ ومتعدٍّ، تقول: (رَعَبْتُ) بمعنى خِفْتُ، و(رَعَبْتُهُ) بمعنى أخَفْتُهُ، كما في (المصباح). وتقول مِن (رَعَبَ) اللازم: (راعِبٌ) بمعنى خائف، ومِن (رَعَبَهُ) المتعدِّي: (راعِبٌ) بمعنى مُخِيف، و(مَرْعُوب) بمعنى خائف. ففي (الأساس): ((ورجلٌ رَعِيبُ العَيْن، ومَرْعُوب العين: جَبانٌ، ما يُبْصِرُ شيئاً إلا فَزِعَ منه)).

وجاء (أرْعَبْتُهُ) بمعنى أخَفْتُهُ، وقد أنكره جماعة، ولكنْ ذكره (المصباح) كما ذكره (التاج) نقلاً عن الإشبيلي واللخمي. كما جاء (رَعَّبْتُهُ) بالتشديد.

ويقول الكتّاب حيناً: (ارْتَعَبَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (ارْتَعَبَ) مطاوعاً، تقول: (رَعَبْتُهُ فارْتَعَبَ).

ولذا تقول: (رَعَبْتُهُ فارْتَعَبَ)، كما تقول: (أرْعَبْتُهُ ورَعَّبْتُهُ) بتشديد العين.

٣٩٨. رعد وأرعد (نشرت بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٦)

تقول: (رَعَدَ السحابُ وبَرَقَ) إذا بدا منه صوتُهُ وبُرَيقُه، وتقول مجازاً: (رَعَدَ فلانٌ وبَرَقَ) إذا بدا من صوتِهِ واحمرار وجهه ما يَدلُّ على شدة غضبه، كما تقول: (رَعَدَ فلانٌ لجاره وبَرَقَ) إذا اشتدَّ غضبُهُ فتَوَعَّدَ جارَهُ وتهدَّدَهُ، ففي (الأساس): ((ومن المجاز: رَعَدَ لي فلانٌ وبَرَق: أوْعَدَ))، والإيعاد هو التَّوَعُّد. ففي (المصباح): ((ورَعَدَ زيدٌ رَعْداً: أوْعَدَ بالشرّ)).

على أن الكتّاب إذا قصدوا هذا المعنى عَبَّرُوا منه بقولهم: (أرْعَدَ فلانٌ وأبْرَق) بإضافة الهمزة، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (أرْعَدَ) بمعنى أصابَهُ الرعْد. ففي (المصباح): ((وأرْعَدَ القومُ إرْعاداً: أصابَهم الرَّعْدُ)). وجاء (أرْعَدَ) بمعنى أصابَتْهُ الرِّعْدَة. ففي (اللسان): ((أرْعَدَهُ فارْتَعَدَ، وأرْعَدَتْ فَرائِصُهُ عند الفَزَع)). وجاء (أرعَدَ) كذلك بمعنى (رَعَدَ)، ولو أنكره بعضُهم كالأصمعي؛ قال الهمذاني في (الألفاظ الكتابية): ((وأجازَهُ أبو زيد والفرّاء وأبو عبيدة))، وأخذ بهذا معظمُ المعجمات. قال زهير بن جناب:

أرْعَدُوا ساعةَ الهياجِ وأبْرَقْنا

كما تَوَعَّدَ الفحولُ الفحولا

ولذا قُلْ: (رَعَدَ وبَرَقَ)، و(أرْعَدَ وأبْرَقَ) في الوعيد والسَّحاب.

٣٩٩. رعى وأرعى (نشرت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٦)

تقول: (رَعَتِ الماشيةُ تَرْعَى) إذا سَرَحَتْ لتأكلَ الكَلأ، وهو فعلٌ لازم، و(رَعَيْتُها وأرْعَيْتُها) إذا جعلتَها تَرعَى، فـ (رَعاهُ) و(أرْعاهُ) متعدّيان. وتقول من المجاز: (رَعَيْتُ فلاناً) إذا راقبتَهُ وتولَّيتَ أمرَه. ففي (الأساس): ((ورَعَيْتُ لـه عهدَه وحُرمَتَه.. ورَعَيْتُ النجومَ)). وتقول من المجاز أيضاً: (أرْعَيْتُ السمعَ) إذا جعلتَهُ يَرْعَى ويَعِي ما يَسمع. ففي (الصحاح): ((وأرْعَيْتُهُ سَمْعِي: إذا أصغيتَ إليه)). وفي (مفردات الراغب): ((وأرْعَيْتُهُ سَمْعِي: جَعَلْتُهُ راعياً لكلامه)).

على أن الكتّابَ يقولون: (أعِرْنِي سَمْعَكَ) من (الإعارة) لا من (الإرعاء)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك بعضُ الأئمة. فقد جاء في كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزي: ((تقول: أرْعِنِي سَمْعَكَ، والعامة تقول: أعِرْنِي)). وقد مِلْتُ، أوّلَ الأمر، إلى الأخذ برأي ابن الجوزي، لكنّي عُدْتُ إلى ما دوَّنتُه من كلام كبار الفصحاء، فألْفَيْتُهم يقولون: (أعِرْنِي سمعَكَ)؛ فهذا بديع الزمان الهمذاني، وقد عاش قبل ابن الجوزي بنحو قرنَيْن كاملَيْن يقول في مقامته (الأصفهانية): ((فَلْيُعِرْنِي سمعَهُ ساعةً))، ويقول في رسالة لـه إلى أبي عامر: ((فما يُعيرُهم إلاّ أذناً صمّاء))، وقد تكرر ذلك منه. والهَمَذاني متضلِّعٌ من اللغة، ولـه في صناعة الإنشاء نفاذ، بل هو فيها أستاذ..

ولذا قُلْ: (أرْعِنِي سَمْعَكَ)، و(أعِرْنِي سمعَكَ)، فكلاهما صحيح.

٤٠٠. رغب (نشرت بتاريخ ٣/١١/١٩٨٤)

يُشْكِلُ على الكتّاب حيناً تَعْدِيَةُ فِعْل (رَغِبَ) أيُعَدُّونهُ بالحرف أم بنفسه؟

لا شك أن الشائعَ في المعاجم وكلامِ الفصحاء تَعْدِيَةُ رغب بـ (في)؛ تقول: (رَغِبتُ في الأمر) إذا أردتَهُ وحَرَصْتَ عليه، و(رَغِبتُ عنه) إذا أعْرَضْتَ عنه وزَهِدْتَ فيه. ففي (الأساس): ((راغِبٌ فيه، وراغِبٌ عنه)). وقد جاء عن العرب تَعديةُ الفعل بنفسه أيضاً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ورَغِبتُ الشيءَ وفيه: طَلَبْتُهُ وأحْبَبْتُهُ)). وفي (المصباح): ((ورَغِبتُ في الشيء ورَغِبْتُهُ يتعدّى بنفسه أيضاً: إذا أردتَهُ)). فلا وجهَ إذاً لإنكار قولهم: (رَغِبتُ الشيءَ) كما ذهب إليه بعض النقاد.

ويتعدّى (رَغِبَ) بـ (إلى) أيضاً. ففي التنزيل: ﴿فَإذا فَرَغْتَ فَانْصَبْ وإلى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح ٧-٨]، أي: إلى اللـه تَضرَّعْ وارْفَعْ رَغْبَتَك. فـ (رَغِبَ إليه) هنا بمعنى طَلَبَ إليه. ففي (النهاية): ((والرَّغْبَة: السؤالُ والطلَب)). وفي (اللسان): ((يقال: رَغِبَ إلى فلانٍ في كذا وكذا)) أي: سَألَـه إيّاه.

وجاء عن العرب: (رَغِبْتُ بفلان عن كذا وكذا)

إذا لم ترضَ لـه ذلك. وعندي أنه على سبيل تضمين (رَغِبَ) معنى (رَبَأ)؛ قال ابن القوطية: ((وإني لأَرْبأُ بك عن هذا؛ أي: أرفعك)). وفي (الأساس): ((وإني لأربأ بك عن هذا الأمر: أرفعُه عنك، ولا أرضاه لك)).

٤٠١. رغد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٣١)

تقول: (رَغِدَ العيشُ) بكسر الغين (رَغَداً) بفتحها، كتَعِبَ تَعَباً، إذا لانَ واتَّسَع. وتقول: (رَغُدَ) بضم الغين (رَغادَة) كفَصُحَ فَصاحَة. وقد اقتصر ابن القوطية و(الصحاح) و(المصباح) على هاتين اللغتين (رَغِدَ) بالكسر و(رَغُدَ) بالضم. وزاد صاحب (الأساس) (رَغَدَ) بفتح الغين. فصحّ بذلك كَسْرُ الغين وضمُّها وفتحُها.

ويقول الكتّاب: (عاشَ عَيْشاً رَغِيداً) وهذا صحيح، إلاّ أنّ ثمة صفاتٍ أخرى مشتقةً من الفعل غير (رغيد). تقول: (رَغِدَ) العيش بالكسر فهو: (رَغِدٌ) بالكسر كتَعِبَ فهو تَعِبٌ. و(رَغُدَ) العيش بالضم، فهو: (رغيد) ككرُم فهو كريم، وجاء (رَغَدٌ) بفتح العين صفةً للذكر والأنثى وجمعِهما؛ فهو محمول على الوصف بالمصدر. كما جاء (رَغْدٌ) بسكون الغين صفة للذكر والأنثى، وقد يُحْمَل على الوصف بالمصدر أيضاً. وجاء (راغِدٌ) من (رَغَدَ) بفتح الغين، فاجتمع بذلك خمس صفات ذكرها (الأساس) فقال: ((عَيْشٌ رَغْدٌ بسكون الغين، ورَغَدٌ بفتحها ورَغِدٌ بكسرها وراغِدٌ ورَغِيدٌ))، وزاد (اللسان) فقال: ((عَيْشٌ أرْغَدُ))، فيكون من (رَغِدَ) بكسر الغين. وجاء (أرْغَدَ العيشُ)، و(أرغَدَ الرجلُ) إذا لان عيشُه، فهو: (مُرْغِدٌ).

٤٠٢. رغم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٣١)

(رَغَمَ) بفتح الغين وضمِّها وكسرها بمعنى: ذَلَّ عن كُرْهٍ أو انْقادَ. والمصدر (الرغْم) بفتح الراء وضمِّها وكسرها، وهو الكُرْهُ والذلّ.

وقد جاء عن العرب قولُهم: (فَعَلْتُ ذلك على الرَّغْم منه، وعلى رُغْمِهِ، وعلى رُغْم أنفه، وبالرغم منه، وبرُغْمِهِ، وبرُغْم أنفِهِ، وفَعَلْتُهُ رُغْماً منه) يخاطبون به الإنسان، يريدون: فعلتُهُ على غير ما يُريد قهراً له وكرهاً.

على أن الشائع عند الكتّاب: (فعلتُ ذلك على الرغم من العقبات، وبالرغم من المَكايد)، يخاطبون به الأشياء، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر كثيرون هذا التعبير، وجعلوا صوابَهُ: (فعلتُ ذلك مع قيام العقبات، والمَكايد، أو على قيامها)، وحُجَّتُهم أنهم لم يَسمعوا هذا عن العرب. والصحيح أن التعبيرَ صحيحٌ فصيحٌ مجازاً، والمجاز لا يَحُدُّهُ سَماعٌ مادام جارياً على السَّنَن المألوف في العربية، ولا يضيره أن يُنْقَلَ عن اللغات الأجنبية. فأنت تقول: (ذَلَّلْتُ الرجلَ) على الأصل، و(ذَلَّلتُ الطريقَ والمصاعبَ) على المجاز. وتقول من ذلك: (رَغَمْتُ العدوَّ) إذا قهرته، على الأصل، و(رغمتُ العقبةَ) إذا ذلَّلتها، على المجاز، كأن العقبةَ إذ حالتْ بينك وبين هدفك قد غالبتك مغالبةَ العدوّ. فإذا قلت: (فعلتُ ذلك على الرغم من العقبات، وبالرغم من المكايد)، فقد أردتَ أنك فعلتَ ما فعلتَ قهراً

لهـا، كأنك انتحلت لها إرادة المغالبة، على وجه من المجاز.

على أن الكتّاب يقولون حيناً: (فعلتُ ذلك رغْمَ كذا)، أو: (فعلتُهُ رغْماً عن كذا)، ولم يُحْكَ ذلك عن العرب، فما القول فيه؟

أقول: رأى مجمعُ القاهرة اللغوي جوازَ ذلك، ذاهباً إلى أنّ (رغْمَ) هنا مصدرٌ منصوبٌ على الحال بمعنى اسم الفاعل، أو منصوبٌ بنزع الخافض.

أقول: الرأيُ أن يُؤْخَذ بالتخريج الأول، أمّا نزْعُ الخافض فهو سَماعٌ لا وجه فيه لقياس، وهو مقصور على ما نُصِبَ، وحَقُّهُ أن يُجَرّ، من ظرفِ مكان، لم يَستوفِ شرطَ نصبِه مفعولاً فيه.

أمّا (رغماً عنه) فقد خَرّجه المجمع على أنّ (عن) نابتْ فيه مَنابَ (من). وعندي أنّ (عن) هنا للمجاوزة على الأصل المطّرد لمعناها.

٤٠٣. رفأ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٥)

تقول: (رَفَأْتُ الثوبَ) إذا لأَمْتَ خَرْقَهُ بالخياطة، أي: ضَمَمْتَ بعضَهُ إلى بعض، ولأَمْتَ بينهما، ومن ثَم جاء (رَفَأَ) بمعنى أَصْلَحَ، ففي (اللسان): ((ورَفَأَ بينهم: أَصْلَحَ)).

وتقـول (رَفَـوْتُ الـثوبَ) بـالواو، وقـيل: (رَفَيْـتُ الثوبَ) بالياء.

ويَظـنّ الكـتّابُ حيناً أنّ (رَتَى الثوبَ) بالتاء يُؤدّي هذا المعـنى، ويُسـمُّون صـاحبَ الصنعة (رَتّا) بتشديد الـتاء، ولا وجـه لـه. ففـي اللغـة: (رَفَـأَ الـثوبَ)، وصاحبُ الصنعة (رَفّاء) بفتح الراء وتشديد الفاء.

وثَمّةَ (المَرْفَأ) بفتح الميم والفاء، وهو الموضع الذي تَرْفأُ إليه السفن من الشط؛ أي: تقرب إليه. ففي (اللسان): ((رَفَأَ السفينةَ يَرْفَؤها رَفْئاً: أدْناها من الشاطئ))، ومثلُه: (أرْفَأَها)؛ ففي (الصحاح): ((أرْفَأْتُها إرْفاءً: قرّبتها من الشط)). وتقول: (رافَأْتُهُ رِفاء) إذا وافقتَهُ.

و(الرِّفاء) بكسر الراء: الاتفاق والالتئام؛ ومن ذلك دعاء العرب للعروسين: (بالرِّفاء والبنين)، وهو دعاءٌ لهما بالوئام والاتفاق. وفي المقامة الواسطية للحريري: ((وعَقَدَ العَقْدَ على الخمس المئين، وقال لي بالرِّفاء والبنين)).

والشائع قولُهم: (بالرِّفاه والبنين)، ولا وجه لـه لسببين: الأول أن الدعاءَ سُمِعَ (بالرِّفاء)، والثاني أن ليس في اللغة (الرفاه)، وإنما هو: (الرَّفاهَة والرَّفاهِيَة) بتخفيف الياء، و(الرَّفْه) بفتح وسكون، أو (الرِّفْه) بكسر وسكون، ومثلُه (الرُّفُوه). فتأمل.

٤٠٤. الرُّفات

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥)

(رُفاتُ الشيء) على وزن غُلام بضم الأول معناه: ما بَلِيَ منه وتكسّر، كالحُطام بالضم. ويَستعملُه الكتّاب، يقولون مثلاً: (دُفِنَ فلانٌ في أمريكة ثم نُقلتْ رُفاتُهُ رحمه اللّـه إلى موطنه دمشق). وموضع الخطأ أنهم [illegible] (الرُّفات). ويجعلونها بالتاء المربوطة فيقولون (رُفَاة فلان)، يَحسبونها جَمْعاً كالقُضاة جمع [illegible]، والسُّعاة جمع الساعي. والصحيح أن

(الرُّفات) اسمُ مفردٌ مذكّر، فهو كالفُتات على وزن (فُعَال) بضم الأول بمعنى المفعول.

فالحُطام بمعنى المحطوم، والكُسار كالمكسور، والنُّفاض كالمنفوض، والنُّثار كالمنثور، واللُّفاظ كالملفوظ، والنُّسال كالمنسول، والجُذاذ كالمجذوذ، والرُّذال كالمرذول، وكذا الرُّفات كالمرفوت والمفتوت. ويَكثُر هذا الوزنُ فيما يُرْفَض ويُنبَذ. قال ابن القوطية في (أفعالـه): ((ورَفَتَ الشيءَ رَفْتاً: كَسَره حتى يَصير رُفاتاً)). وفي (الصحاح): ((الرُّفات بالضم: الحُطام)). قال اللّـه تعالى: ﴿وَقَالُوا أإذا كُنَّا عِظاماً ورُفاتاً أإنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً﴾ [الإسراء ٤٩ و ٩٨]، قال الأخفش: ((تقول منه: رَفَتَ الشيءَ فهو مَرْفُوت إذا رُفِتَ)).

أما (الرُّفاة) بضمِّ الأول وتاءٍ مربوطة فهو جَمْعٌ. تقول: (رَفَا الثوبَ يَرْفُوهُ رَفْواً)، و(رَفاهُ يَرْفِيهِ رَفْياً) إذا أصلحه. واسم الفاعل منهما (رافٍ) بياء مخفَّفة تُحْذف بالتنوين، والجَمْعُ: (رُفاة) بضم أوّلـه كالقُضاة جَمْعُ قاضٍ، والسُّعاة جمع ساعٍ، والجُناة جمع جانٍ، والوُلاة جمع والٍ، والوُشاة جمع واشٍ، والنُّحاة جمع ناحٍ، والقُساة جمع قاسٍ. ومِن ثَم لم تكنْ هناك صلةٌ بين (الرُّفات) بالتاء المبسوطة –وهو مفردٌ مذكر بمعنى الحُطام– وبين (الرُّفاة) بالتاء المربوطة وهو بمعنى المُصْلحين جَمْعُ (رافٍ). وقد أخذوا على أمير الشعراء أحمد شوقي قولَه في رثاء سعد زغلول:

يا رُفاتاً مثلَ رَيْحان الضُّحى
كَـلَّلَتْ عدنٌ بها هامَ رباها

فأنّثَ (الرفات) بقولـه: (كلَّلتْ عدنٌ بها)، فأعاد إليها الضمير المؤنث (بها)، والصواب (به).

ولذا قُلْ: (هذا الرُّفات)، ولا تقل: (هذه الرفات) أو (الرفاة).

٤٠٥. رفق

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٢)

تتردّد معاني (رَفَقَ) بين النفع والإعانة، واللطف واللين، والصحبة والجماعة.

ففي معنى النفع والإعانة تقول: (رَفَقْتُهُ رَفْقاً) بفتح فسكون، إذا نفعتَهُ، وكذلك (أَرْفَقْتُهُ) كما قال ابن القوطية، فـ (الرَّفْق والإرْفاق) بمعنى النفع والإعانة، كما تقول (ارْتَفَقَ) بمعنى انتفع، وفي (الأساس): ((واسترفقتُهُ فأَرْفَقَنِي بكذا: نفعني، وارْتَفَقْتُ به: انتفعتُ.. وهذا الأمر رافِقٌ بك وعليك، ورفيقٌ: نافع. وهذا أَرْفَقُ بك. وأَرْفَقَنِي هذا الأمرُ ورفق بي: نفعني)).

وفي معنى اللطف واللين تقول: (رَفُقَ فلانٌ بفلان) بضم الفاء وفتحها وكسرها، وكذلك (أرفقه) إذا لطف به ولان جانبه فكان رفيقاً به، ففي (الأساس): ((رَفَقَ به بتثليث الفاء، وفيه رِفْقٌ بكسر فسكون، وهو لِينُ الجانب ولَطافة الفعل)). وفي الحديث: ((في إرْفاقِ ضعيفهم وسَدّ خَلّتهم، أي إيصال الرِّفْق إليهم)) كما في (النهاية)، و(الخَـلّة) بالفتح: الفقر والحاجة.

وفي معنى الجماعة والصحبة ما جاء في (الأساس): ((ورافقتُهُ في السفر، وارْتفقْنا وترافقْنا وهو رَفيقي وهم رفيقي ورفقائي.. وكنتُ في رَفاقَةِ فلان،

وخرجتُ في رفْقَةٍ من الرفاق..)). وليس في معنى الصحبة: (رَفَقَ) ولا (أرْفَقَ)، لكن قولَهم: (كنتُ في رَفاقَةِ فلان) أي في صحبته يقتضي فعلاً ثلاثياً، كما كان (صَحِبَ) من الصحبة والصحابة، وفعلاً مزيداً كأرْفَقَهُ، كما كان ثمّة (أصْحَبَهُ).

وهذا ما دفع المجمعَ القاهريَّ إلى أن يُقِرَّ قولَ الكتّاب: (أرْفَقَ الكتابَ) فالكتاب مُرْفَق، كأصحبه إياه فهو مُصْحَب. كما يُقِرّ قولَهم: (مُرْفَقاتُ الكتاب) بمعنى ملحقاته.

وقال الناقد في كلمته اليومية: (ورافقَتْهُ المُدرِّسةُ رحلةَ الصمت)، فعَدَّى (رافقه) إلى مفعولين، وهو لا يتعدَّى إلاّ إلى واحد، فالصحيح: (رافقتْهُ في رحلةِ الصمت)، إنْ صحَّ هذا التعبير. فتأمل.

٤٠٦. الرفاه (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩)

إذا أراد الكتّابُ الحديثَ عن رجل عاش في لِين ودَعَةٍ وسَعَة، بفتحتين في كلٍّ منهما، قالوا: (عاش فلانٌ رافِهاً). و(رافِهٌ) اسمُ فاعل من (رَفُهَ) ككرُمَ، فالعيش (رافِهٌ) على غير قياس و(رَفِيهٌ)، ومن: (رَفَهَ) كمَنَعَ، و(رَفِهَ) كسَمِعَ. فالرجلُ (رافِهٌ) و(رَفْهانُ)، والإبل (رافِهة).

وقد يقولون: (عاش فلان مُتَرَفِّهاً) بتشديد الفاء، على صيغة اسم الفاعل من (تَرَفَّهَ) بمعناه. وكلامُهم هذا صحيحٌ لا عَيْبَ فيه. ويقع الإشكالُ لديهم في مصدر الفعل الثلاثي، وهم يكادون يُجْمِعُون أن المصدر هو (الرَّفاه) بفتح الراء، فيقولون: (كان فلانٌ في رَفاهٍ من العيش)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس الغريبُ أن يَشيعَ استعمالُ الكتّاب للرّفاه في كلامهم، وأن يقتصروا عليه في تعبيرهم عن هذا المعنى، وأن يُسَموا به الأسماء، لكن الغريبَ حقاً أن يَستعملَه النقادُ أنفسُهم فيذكروه مصدراً للفعل، كما قرأتُ ذلك أخيراً في صحيفة يومية، وليس في اللغة ما يُبيح ذلك أو يُجيزه.

ففي العربية: (الرَّفْه) بالفتح، و(الرُّفُوه) بالضم مَصدرُ: (رَفَهَ) بالفتح، و(الرِّفْه) بالكسر اسمٌ للمصدر. وثَمّة (الرَّفاهة والرَّفاهيَة) بالتخفيف مصدر (رَفُه) بالضم كالكراهة والكراهية. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((رَفَهَتِ الإبلُ بالفتح رَفْهاً بفتح فسكون، ورُفُوهاً بالضم: وَرَدَتِ الماءَ كلَّ يوم. ورَفَهَ القومُ بالفتح: تَوَسَّعوا في عَيْشِهم، ورَفُهَ العَيْشُ بالضم رَفاهَةً: اتَّسَعَ، والرَّفاهِيَة بتخفيف الياء: السَّعَة)).

٤٠٧. رفّه عنه (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/١١)

(رَفَهَ) بتخفيف الفاء وفتحها فعلٌ لازم. والأصل في معناه قولك: (رَفَهَتِ الإبلُ) بفتح الفاء (تَرْفَهُ رَفْهاً) بسكون الفاء و(رُفُوهاً)، إذا وَرَدَتِ الماءَ كلَّ يوم متى شاءت، كما ورد في (الصحاح). وقالوا من ذلك: (رَفَهَ القومُ) بفتح الفاء إذا توسَّعُوا في عَيْشِهم. و(رَفُهَ العيشُ) بضم الفاء (رَفاهَةً) إذا اتَّسَعَ، و(الرَّفاهِيَة) بفتح الياء المخفَّفة بمعنى السَّعَة. وليس في اللغة (الرَّفاه) وقد تقدم ذكر ذلك. وجاء (الإرْفاه) بمعنى التوسُّع في المَشرب والمَطعم كما في (النهاية).

على أن ما يَستعملُه الكتّابُ من هذه المادة هو (التَّرْفِيه). تقول: (رفَّهَ عنه يُرَفِّهُ تَرْفِيهاً) إذا أزال عنه ما يُثْقِلُه أو يُؤلِه كخفَّف عنه. قال الجاحظ: ((ترفيهاً عن أنفسهم من ألَمِ الغيظِ وكَمَدِ الجسد)). وفي (الصحاح): ((ورَفِّهْ عن غريمك؛ أي: نفِّسْ عنه)).

ويتعدَّى (رَفَّهَ) بنفسه أيضاً. ففي (الأساس): ((ورَفَّهَ نفسَه)). وفي (المصباح): ((ورَفَّهَ نفسَه ترفيهاً: أراحَها)). وفي (نهج البلاغة): ((ولْيُرَفِّهْ على اللاغِب)) أي: لِيُهَوِّن على المُتعَب. فـ (رَفَّهَ عليه) هنا بمعنى هوَّنَ عليه. فتأمل.

٤٠٨. رقَّ

(رَقَّ) بتشديد القاف ضدُّ (غَلُظَ) حقيقة ومجازاً. ففي (المصباح): ((رَقَّ الشيءُ، من باب ضَرَبَ، خِلافُ غَلُظَ، فهو رَقِيق)). وهكذا جاء الفعل لازماً بالمعنى الحقيقي، فإذا عَدَّوْهُ كانت التعديةُ بالهمزة إذ قالوا (أَرَقَّهُ)، وبالتضعيف إذ قالوا (رَقَّقَهُ) إذا جعلـه رقيقاً غير غليظ. وفي (الأساس) نحوُ ذلك، وأضاف أن المصدر هو (الرِّقَّة) بكسر الراء وضمِّها. وجاء منه (الرِّقّ) بالكسر و(الرَّقّ) بالفتح، وهو الجلد الرقيق، كما في (الصحاح) و(المصباح). وجاء في التنزيل: ﴿فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ﴾ [الطور ٣].

وقيل في المجاز: (رَقَّ الرجلُ) إذا لان، ولم يَقْسُ أو يَغْلُظْ أو يَجْفُ، فهو (رقيق)؛ أي: هيِّنٌ ليِّن. وجاء في حديث عائشة: ((إن أبا بكر رجلٌ رقيق؛ أي: ضعيف هيِّن ليِّن)) كما في (النهاية) لابن الأثير، كما قيل: (رَقَّ له) إذا رَحِمَهُ.

وقيل في المجاز أيضاً: (رَقَّ الرجلُ) إذا صار رقيقاً؛ أي: عبداً، والمصدر منه (الرِّقّ) بكسر الراء.

وقيل في تعديته (رَقَقْتُهُ) إذا جعلتَهُ رَقِيقاً فهو (مَرْقوق)، ومنه: (أَمَةٌ مَرْقُوقَة)، كما قيل (أَرْقَقْتُهُ) فهو (مُرَقٌّ)، ومنه (أَمَةٌ مُرَقَّةٌ) كما في (المصباح).

وإذا قَرَنَّا ما جاء من الفعل على الحقيقة، بما جاء على المجاز، وجدنا أن المعاجم لم تنصَّ على: (رَقَقْتُ الشيءَ) إذا جعلتَهُ رقيقاً غير غليظ، فلا يقال على ذلك: (خبزٌ مَرْقُوق)، ولكن يقال في المجاز: (أَمَةٌ مَرْقُوقة).

ولكن يقال: (خبزٌ مُرَقٌّ) من (أَرَقَّهُ). كما يقال (خبزٌ مُرَقَّق) من (رَقَّقْتُهُ) بالتضعيف. والعرب تسمِّي الخبزَ الرقيقَ بـ (الرُّقاق) بضم الراء وكسرها، والواحدة (رقاقة).

أقول: هذا ما دعا العدناني أن يَعِيبَ قولَ القائل: (خبزٌ مَرْقُوق)، إذ لم يَرِدْ (رَقَّ الشيءُ) خلاف (غَلُظَ) إلا لازماً. فما الرأي في ذلك؟

أقول: ما دام قد جاء (رَقَّقْتُ الخبزَ) بالتضعيف، و(فَعَّلَ) بتشديد العين إنما هو في الأصل للتكثير، فالأصل أن يكون قد بُنِيَ على (رَقَّهُ) إذا جَعَلَهُ رقيقاً؛ أي: مرقوقاً، لا سيما وأنه قد قيل نحوُ ذلك في المجاز فقيل: (أَمَةٌ مَرْقُوقة). وجاء في (القاموس): ((المِرْقاق: ما يُرَقُّ به الخبز)). وما دام قد قيل (رُقَّ) بالبناء للمجهول، فثمّةَ (مَرْقُوق) بصيغة اسم المفعول؛ وقد أقرَّ ذلك مجمع اللغة القاهري فنصّ عليه (المعجم الوسيط).

٤٠٩. الرَّقَّة

(الرَّقَّة) اسم للبلدة السورية القائمة على الفرات، وراؤها مشدّدةٌ مفتوحة، ويلفِظُها الكتّابُ غالباً بالكسر، وهي بالفتح في سائر المراجع اللغوية، ومنها (معجم البلدان) لياقوت الحموي.

و(الرَّقَّة) بفتح الراء في الأصل كلُّ أرضٍ إلى جنب وادٍ، وعليها الماء أيام المدّ، ثم ينضب فيكون مَكْرُمَةً للنبات، كما جاء في (الكليّات) لأبي البقاء الكفوي.

٤١٠. الرَّقْم

(الرَّقْم) في الاصطلاح: العَدَد، وهو بسكون القاف، والكتّابُ يَحْكُونه بفتح القاف خطأً.

فـ (الرَّقَم) بفتح القاف كـ (الرُّقْمَة) بضمِّ الراء: لونُ الأَرْقَم. و(الأَرْقَم): الحيّةُ الرَّقْشاء فيها سوادٌ وبياض، كما في (اللسان).

٤١١. التَّرْقِين

(التَّرْقِين) في الأصل كالترقيم والترقيش. وقد جُعِلَ لِخَطِّ الخط في السجل إشارةً إلى قَصْد. قال صاحب (الصحاح): ((والتَّرْقِين في كتاب الحُسْبانات: تسويدُ الموضع لئلا يُتَوَهَّمَ أنه بُيِّضَ كي لا يَقع فيه حساب)). وقال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم): ((الترقين خط يُخطّ في التأريج[1] أو العريضة إذا خلا باب من السطر، لكي يكون الترتيب محفوظاً به. وهو بمنزلة الصفر في حساب الهند وحساب الجُمَّل، واشتقاقه من: (رقاق) وهو بالنبطية: الفارغ)).

فليس يبعد على هذا معناه في الدواوين. فالترقين عند الكتّاب معناه: خطٌّ يُخَطّ ليُعْلَمَ به ورود الجواب أو صدوره. ويُقال إلى هذا: (رُقِّنَ الاسم) إذا أشير إلى إسقاطه. وكلُّه يَمتُّ إلى الأصل الذي ذكرناه.

[1] التأريج: من كتب الدواوين في الخراج (متن اللغة).

٤١٢. ركب

(نشرت بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٧)

تقول: (رَكِبَ فلانٌ رُكُوباً ومَرْكباً)، واسم الفاعل: (راكِب). والأصل فيما كان على (فاعِل) من صفات المذكر العاقل أن يُجْمَعَ بالواو والنون، تقول: (راكِبٌ وراكِبُون)، هذا إذا بقيتِ الصفةُ على عمومها، أما إذا خُصِّصت فأشبهتِ الأسماءَ، فإنها تُجمَعُ جَمْعَ الأسماء. قال الرَّضِيّ في (شرح الشافية) حول جَمْع (فاعل) صفةً لمذكَّر عاقل: ((وإذا انتقل (فاعِل) من الصفة إلى الاسم، كـ (راكب) الذي هو مختصٌّ براكب البعير، و(فارس) الذي هو مختص براكب الفرس، و(راعٍ) المختص برعي نوع مخصوص، ليس كما ترى على طريق الفعل من العموم، فإنه يُجمع في الغالب على فُعْلان)). وهكذا تقول: (راكِبٌ ورُكْبان)، و(فارس وفرسان)، و(راعٍ ورُعْيان).

وأشار ابنُ يَعِيش في (شرح المُفَصَّل) إلى أنّ ما كان وَصْفاً على (فاعِل) قد يُكَسَّرُ بحكم الاسمية على (فُعّال) بضم أوّله وتشديد العين، تقول: شُهّادٌ وجُهّالٌ ورُكّاب وكُتّاب، وجاء جَمْعُ (راكب) على (رُكُوب) كحاضر وحضور، وشاهد وشهود، كما جُمِعَ

على (رَكْب) بفتحٍ فسكون كصاحب وصَحْب. والأصل في (الراكب) راكبُ الإبل، ثم اتُّسع فيه فأُطلق على كلِّ مَن يركب دابةً، ثم شَمِلَ راكِبَ كلِّ مَطِيّة.

وتقول في تعدية (رَكِبَ): (رَكِبَ الدابةَ)، فتعدِّيه بنفسِهِ، وتقول كذلك: (رَكِبْتُ على الدابة)، كما في (المصباح)، فتعدِّيه بالحرف، وإذا احتلَّ الراكبُ ناحيةً من المركوب، صَحَّ قولُك: (رَكِبَ في المَرْكَب، وفي الفُلْك، وفي السفينة). ففي (الأساس): ((وأُرْفِئَ مَرْكَبُ فلان فَرَكِبَ فيه))، وفي التنزيل: ﴿فإذا رَكِبُوا في الفُلْكِ﴾ [العنكبوت ٦٥]، وفيه: ﴿حتى إذا رَكِبَا في السَّفِينَةِ﴾ [الكهف ٧١]. ولكن هل تقول: (رَكِبَ المَرْكَبَ أو الفُلكَ أو السفينةَ)؟

أقول: جاء في التنزيل: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الفُلْكِ والأَنْعَامِ ما تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف ١٢]، أي ما تركبونه، فحَمَلَ الفلكَ على الأنعام تغليباً للمتعدِّي بنفسه على المتعدي بالحرف، كما جاء في كتب التفسير. وعندي أنك تقول: (رَكِبْتُ المَرْكَبَ والسفينةَ والفُلكَ) على أنها مطايا، وكلُّ مَطِيّة مَرْكوبة، ففي (الأساس): ((ورَكِبَ المَطِيّةَ والمَطِيَّ والمَطايا))، وقد نُقِلَ عن العرب قولُهم: (رَكِبَ البحرَ، ورَكِبَ الطريقَ). فتأمل.

٤١٣. ركز وركّز

في اللغة: (رَكَزَ الشيءَ): أثبَتَهُ في الأرض فارْتَكَزَ. و(المَرْكَز) مكان الثبوت، و(المُرْتَكَز) محلُّ الارتكاز. فـ (رَكَزَ) فعلٌ متعدٍّ كما رأيت، و(ارْتَكَزَ) فعلٌ لازم. ففي (الأساس): ((رَكَزَ الرمحَ والعودَ.. ورَكَزَ اللّـهُ المعادنَ في الجبال، وهذا مَرْكَزُ الجند، وأخَلُّوا بمراكزهم)) وأردف: ((وارْتَكَزَ على قوسه..)). وجاء في (المصباح): ((رَكَزْتُ الرمحَ رَكْزاً من باب قَتَلَ: أثبَتَهُ بالأرض فارْتَكَزَ، والمَرْكِزُ وِزَانُ مَسْجِد: موضعُ الثبوت..)).
والكتّابُ يُصيبون في استعمال (رَكَزَ) مخفَّف الكاف بمعنى أثبت، و(ارْتَكَزَ عليه) بمعنى اعتمد، لكنهم يأتون بـ (ركّز) مشدّد الكاف ويَعنون بالتركيز أحد أمرين:

الأول: التكثيف كما هو في قولهم: (هذا سائلٌ مُرَكَّز) بتشديد الكاف؛ إذا رُكِّزَتْ فيه مادّةٌ من المواد، ولهذا وجهٌ، وهو يُخَرَّجُ على أن الأصلَ مُرَكَّزٌ فيه.

الثاني: الإصرارُ: كقولهم: (ينبغي لك أن تركِّزَ على هذا الأمر)؛ أي: تعوِّلَ عليه، فتصرّ وتجعله هَمَّكَ. وقد أقرَّهُ مجمع اللغة العربية وقال إن أقْيِسَةَ العربية لا تأباه، ولو خَلَتْ منه المعاجم.

أقول: إن قياسَ العربية تعني اشتقاق (ركّز) بالتضعيف إذا أردت به التكثير، فيكون بمعنى (ثبَّتَ) بتشديد الباء، ويكون الفعل متعدّياً بنفسه، والكتّاب يَستعملونه لازماً، فهل لهذا وجه؟

الرأي عندي أن يُخَرَّجَ قولُهم: (رَكَّزَ فلانٌ على هذا الأمر) على حذف المفعول، والأصل: (رَكَّزَ فلانٌ قَصْدَهُ على هذا الأمر) أي ثبَّتَهُ عليه، لا يتزحزح عنه، فيكون بمعنى (عوَّلَ عليه وأصرَّ عليه).

أما قولُهم: (أكّدَ على هذا الأمر) فلا وجه له، كما ذكرنا في موضعه، والفارق بين (رَكَّزَ) و(أكّدَ) أنه لا بدّ للتركيز من موضعٍ يقوم فيه أو عليه. ولا حاجة

لـ (أكّد) إلى ذلك. فإذا عَنَيْتَ بـ (أكّد): ثبَّتَ، قلت: (أكَّدْتُ عليه الحُجَّةَ)، كما أوضحناه في موضعه!

٤١٤. رمى وترامى

تقول: (رَمَيْتُ الشيءَ وبالشيء) إذا ألقَيْتَهُ. وأصلُه: (رَمَيْتُ السِّهامَ وبالسهام). ومن ذلك قول المُبَرِّد في (الكامل): «العربيُّ الفصيحُ يَرْمِي بالقول مفهوماً» أي: يُلْقِي بكلامِهِ واضحاً مفهوماً.

وأنت تقول: (رَمَيْتُ السهمَ إلى كذا)، تريد أن تُحدِّدَ الغرضَ أو الهدفَ الذي تُسدِّدُ إليه السهم، والغرضُ هو الهدف الذي يُرْمَى إليه –كما في (المصباح)– أو يُسدَّد إليه.

ويقول الكتّاب حيناً: (قد رَمَى فلانٌ بقوله إلى كذا) إذا قَصَدَ بقوله كذا، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرة الكاتب) قولَ الكتّاب هذا، فقال: «ويُعَدُّون الفعلَ (رَمَى) بـ (إلى)، ويَستعملونه بمعنى: أراد أو عَنى أو قَصَد، فيقولون: عَلِمْتُ ما يَرْمِي إليه بكلامه. وليس في كتب اللغة ما يُؤيِّد صحّةَ هذا». كما أنكره الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل)، وذهب إلى أن معنى (رَمَى إلى الغرض) أصابَهُ. واعْتَدَّ قولَ القائل: (وهذا خِلافُ ما يَرْمُون إليه) خطأً، صوابُهُ: (وهذا خِلافُ ما يُريدون الرَّمْيَ إليه).

وعندي أنّ استعمالَ الكتّاب (رَمَى إليه) بمعنى قَصَد إليه وعَناهُ، صحيحٌ. قال الشريف الرَّضِيّ في أماليه: «هذا من الكلام الذي يُرْمَى به إلى غايَتَي: الإيجاز والفصاحة»، أي: يُقْصَدُ به إلى هاتين الغايتين. وجاء في (النهاية) لابن الأثير: «وفي الحديث ليس وراء الله مَرْمىً، أي: مَقْصِدٌ تُرْمَى إليه الآمالُ، ويُوجَّهُ نحوَهُ الرجاء. والمَرْمَى موضع الرَّمْي تشبيهاً بالهدف الذي تُرْمَى إليه السهام». فقولُه (تُرْمَى إليه الآمال) أي: تُسَدَّد إليه وتُوجَّه. وقولُ جواد: (رَمَى إليه: أصاب)، ليس صحيحاً. والصحيح أنه قولك: (رَمَى إلى الغرض) بمعنى سَدَّدَ إليه. فقولُ الكتّاب: (رَمَى بقوله إلى كذا) بمعنى قصد به إلى كذا، صحيحٌ.

وتقول: (رَمَيْتُ فلاناً بالفاحشة) أي: قذفتُهُ واتّهمتُهُ بها. و(رَمَى به على البلد) أي: سلّطه وولاّه، كما في (الأساس).

وتقول: (تَرامَى إليّ كذا وكذا) إذا صار وأفضى إليك، وهو صحيح. وقد جاء نحوُ ذلك في (الأساس) و(النهاية). وجاء (ترامى) فِعلاً من أفعال المشاركة فقيل: (تَرامَى القومُ) إذا رَمَى بعضُهم بعضاً.

ولكن هل تقول: (تَرامَى السارقُ على قَدَمَي الشرطي)؟

أقول: لا يصحّ ذلك، والصواب: (ارْتَمَى السارقُ على قدمي الشرطي).

وقد أنكر بعضُهم قولَ القائل: (رَمَى فلانٌ الشيءَ على الطريق)، وهو صحيح. قال الشافعي:

والكحل نوعٌ من الأحجار تَنظُرُهُ
في أرضِهِ وهو مَرميٌّ على الطرقِ

فتأمل.

٤١٥. الرنين (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣)

أسماءُ الأصوات في العربيةِ كثيرةٌ جداً، منها: الرَّنين والهنِين والحنِين والأنين.

و(الرنين) في الأصل صوتُ المَكْروب أو المريض إذا كان رقيقاً، ففي (الأساس): «سَمِعْتُ لـه رَنَّةً ورَنِيناً: صيحةً حزينة. وقد رَنَّ وأَرَنَّ» بتشديد النون. ويُسمَّى صوتُ القوس أو السحابة أو العود بالرنين أيضاً مجازاً. قال الزمخشري في (الأساس): «أَرَنَّتِ القوسُ والسحابة.. وعُودٌ ذو رَنَّة». ويَستعملون (رَنَّ) متعدياً فيقولون: (رَنَنْتُ الجرسَ)، فهل في العربية ما يُسيغ ذلك؟

أقول: (رَنَّ وأَرَنَّ) بتشديد النون فيهما على (فَعَلَ وأَفْعَلَ) فِعْلان لازمان. ففي (الصحاح): «الرَّنَّة: الصوت، يقال رَنَّتِ المرأةُ رَنِيناً، وأَرَنَّتْ أيضاً: صاحتْ». فلا وجه إذاً لاستعمال (رَنَّ) أو (أَرَنَّ) متعدياً. أما الفعل المتعدي فهو (رَنَّنَ) بتشديد النون؛ ففي (الصحاح): «ورَنَّـنْـتُها أنا تَرْنِيناً».

ولذا قُلْ: (رَنَّـنْـتُ الجرسَ) بتشديد النون الأولى، إذا جَعَلْتَهُ يَرِنّ، ولا تقل: (رَنَـنْـتُ الجرسَ) بتخفيف النون.

٤١٦. رهيب (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٠)

تقول: (رَهِبْتُهُ) بالكسر كعَلِمْتُهُ، (رَهَباً) بفتحتين، بمعنى خِفْتُهُ، والاسم: (الرَّهْبَة) بفتحٍ فسكون، بمعنى الخوف، واسم الفاعل: (راهبٌ) بمعنى الخائف، ومَرْهُوبٌ بمعنى المَخُوف. ففي (المصباح): «رَهِبَ رَهَباً من باب تَعِبَ: خاف، والاسم: الرَّهْبَة، فهو راهبٌ من اللّـهِ، واللّـهُ مَرْهُوبٌ، والأصل مَرْهُوبٌ عِقابُهُ».

والكتّاب يَشتقون من الفعل وصفاً بوزن (فَعِيل) فيقولون: (إنه حَدَثٌ رَهِيبٌ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في المعاجم (رَهِيب)، لكن من الأئمة من جعل صَوْغَ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) من الفعل المتعدي، قياساً. فأنت تقول: صَرِيع وقَتِيل وضَرِيب بمعنى: مَصْرُوع ومَقْتول ومَضْروب، سُمِعَ ذلك من العرب أم لم يُسْمَعْ. على أنهم اشترطوا ألاّ يكونَ من الفعل نفسه (فَعِيل) بمعنى الفاعل، لئلا يَقع اللَّبْس بينهما. قال صاحب (الهَمْع): «ووَرَدَ المفعول.. على فَعِيل كقَتِيل وصَرِيع، وقاسَهُ بعضُهم فيما ليس لـه فَعِيل بمعنى فاعِل». وعلى ذلك تقول: (حَدَثٌ رَهِيب) بمعنى مَرْهُوب؛ أي: مَخُوف، فيكون: (فَعِيل) بمعنى (المفعول)، على القياس، وليس ثمّةَ (رَهِيب) بمعنى الفاعل.

وليس صحيحاً أن تقول (المَلِيء) بمعنى (المَمْلُوء)، لأن ثمّةَ (مَلِيئاً) بمعنى الفاعل، تقول: (رجلٌ مَلِيءٌ) أي: ثِقَةٌ غَنِيّ، مِن (مَلُؤَ) ككرُم، ولا عُذر للمجمع القاهري في إقراره.

والأصل أن يكون (رَهِيب) صفةً حادثةً بمعنى (رهب)، لكنه قد يُحْمَلُ على الصفة المشبهة الثابتة فتقول: (رجلٌ رَهِيب) أي: من شأنه أن يكون مَرْهُوباً، كما تقول: (خُلُقٌ حَمِيد) أي: من شأنه أن يكون مَحْموداً.

٤١٧. رَوَّجَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٠)

(رَوَّجَ) بتشديد الواو من (راج)، تقول: (راجَتِ السِّلْعَةُ) إذا نَفقَتْ، و(روَّجْتُها) بالتشديد إذا جَعَلْتُها رائجةً نافِقَة. ففي (الصحاح): «راجَ الشيءُ يَرُوجُ رَوْجاً: نَفَقَ، وروَّجْتُ السلعةَ والدراهم»، وفي (المصباح): «راجَ المَتاعُ يَرُوجُ رَوْجاً، والاسم: الرَّواج: نَفَقَ وكثُر طلابُهُ، وراجَتِ الدراهمُ رَواجاً: تعامَلَ الناسُ بها، وروَّجْتُها بالتشديد تَرْويجاً: جَوَّزْتُها».

ويَكثر استعمالُ (روَّجَ) في كلام الكتّاب كقولهم: (جعل فلانٌ يُرَوِّجُ لأفكاره)، أي: يُحَسِّنُها في نظر السامعين ويَبُثُّها ويَدعو للأخْذ بها. ولا شك أنّ في (الترويج) معنى الإغراء بالشيء والدعوةِ إلى اتخاذه. لكن الفعل يتعدى بنفسه، ولا يتعدى بالحرف. فالصحيح أن تقول: (جعل فلانٌ يُروِّجُ أفكارَهُ)، أي: يُرَغِّبُ فيها ويَجعلها رائجةً فيكثر مُعتنقوها المُؤْتَمُّون بهديها. فإذا أردتَ استعمالَ الحرف قلت: (جعل فلانٌ يَدعو إلى أفكاره)، أي: يَحُثُّ على الأخْذ بها، وهو الأفصح. وفي التنزيل: ﴿كَبُرَ على المُشْركِينَ ما تَدْعُوهُمْ إليه﴾ [الشورى ١٣]، أي: ما تدعوهم إليه من التوحيد. فتأمل.

٤١٨. ارْتاحَ واستراح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢)

في العربية: (ارْتاحَ فلانٌ واستراحَ). وكثيراً ما يَضَعُ الكتّابُ أحدَ الفعلين موضعَ الآخَر كقولهم: (ارتاحَ فلانٌ من عناء العمل، واستراح). فهل في اللغة أنهما بمعنى؟ أو أن لكلٍّ منهما معنى يتميَّز به؟ للإجابة عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: في العربية: (أراحَ الرجلُ واستراحَ) إذا زالَ عنه التَّعَب، فمعناهما واحدٌ من الراحة بمعنى ذهاب المشقة. ويأتي (أراحَ) متعدياً كما جاء لازماً. تقول: (أَرَحْتُ فلاناً فاستراحَ) إذا أَذْهَبْتَ عنه التعبَ. ففي (الصحاح): «وأراحَهُ اللّهُ فاستراحَ، وأراحَ الرجلُ: رَجَعَتْ إليه نفسُهُ بعد الإعياء». وفي (اللسان): «والراحة ضدُّ التعب، واستراحَ الرجلُ من الراحة.. وقد أراحَني وروَّحَ عني فاسترحْتُ». وفي (المصباح): «وأَرَحْتُ الأَجيرَ: أسقطتُ عنه ما يَجِدُ من تعبٍ، فاستراح. وقد يقال: أراحَ في المطاوعة».

ثانياً: وفي العربية: (راحَ فلانٌ للشيء يَراحُ رَواحاً ورِياحَةً وراحَةً وأَرْيَحِيَّةً: نشط له). ومنه: (ارتاحَ له). ففي (الصحاح): «وراحَ فلانٌ للمعروف يَراح راحَةً: إذا أخذَتْهُ له خِفَّةٌ وأَرْيَحِيَّة، وراحَتْ يَدُهُ بكذا، أي: خَفَّتْ له». وفي (اللسان): «والرِّياحَةُ: أن يَراحَ الإنسان إلى الشيء فيَستَرْوِحَ ويَنشَطَ إليه. والارتياحُ: النشاط. وارْتاحَ للأمر، كَراحَ».

ويتبين بهذا أن (الارتياح للأمر) هو النشاطُ له والإقبالُ عليه. أما (الاستراحة) فزوالُ المشقة وذهابُ الإعياء. ولهذا تقول: (أعجبني فلانٌ فارْتَحْتُ له)، كما تقول: (أَتْعَبَنِي فلانٌ فتحولَّتْ عنه لأستريح)، أو: (روّحَ فلانٌ عني فاسترحتُ). وقد يتقارب المَعنيان حين تقول: (ارْتَحْتُ لفلان) إذا خَفَفْتَ إليه وأقبلتَ، و(استرحتُ إليه) إذا استنمت إليه واطمأننت. ففي

هذا سكون وفي ذاك حركة.

ثالثاً: جاء في (معجم الأخطاء الشائعة) للأستاذ محمد العدناني: «ويقولون: مَشَى زيدٌ ساعتين ثم جلس.. ليرتاحَ. والصواب: جَلَسَ ليستريحَ، لأن الفعل (ارتاحَ) يعني: ارتاحَ للمعروف: أحَبَّهُ ومالَ إليه، وارتاح: سُرَّ ونَشِطَ». وهذا صحيح.

وهكذا تقول: (استرحتُ من العَناء، ورجعتْ إليَّ نفسي بعد الإعياء، وزالَ عني ما كان يُتعبني فأنا في راحة، وقد أخذتُ حَظِّي من الراحة بعد كَدٍّ وجهدٍ ومشقة). كما تقول: (نَشِطْتُ للأمر وارْتَحْتُ لـه، وخَفَفْتُ وأخذتني فيه الأريحية والارتياح، وأقبلت عليه بانبساط)، و(شرح الأمرُ صدري، فلَقِيَ نشاطاً من عزمي وارتياحاً من نفسي)، وهكذا.

٤١٩. تراوح وراوح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٣)

تقول: (تَراوَحَ الرَّجُلان هذا العملَ) إذا فَعَلاه هذا مرةً وهذا مرة، و(تَراوَحَهُ الرجالُ) إذا تعاقبوه فتناولَه كلٌّ منهم مرة، ولا تقول: (تَراوَحَهُ الرجلُ) لأن الفاعل في أمثالـه إنما يكون اثنين فصاعداً، ولذا نبّه بعضُهم على خطأ قول القائل: (تَراوَحَ السعرُ بين كذا وكذا). وحاول المجمعُ القاهري أن يتأوَّلَ لصحةِ (تَراوَحَ) بأنه قد يُحْمَلُ على أمثالـه فيعتبر مطاوعاً لـ (راوَحَ).

أقول: يَصِحُّ هذا لو كان (راوَحَ) متعدياً، و(تَراوَحَ) لازماً، لكن العكسَ هو الصحيح. فالصواب أن يقال: (راوَحَ السعرُ بين كذا وكذا) مجازاً على حدِّ قول العرب: (راوَحَ الرجلُ بين عملَيْن) إذا فَعَلَ ذا مرةً وذا مرة، أو يقال: (تردَّدَ السعرُ بين كذا وكذا).

وقد أنكر العدنـانيُّ في معجمه قولَ الكتّاب: (راوَحَ الجنديُّ مكانَـهُ)، وجعـل الصواب: (بَقِيَ الجنديُّ مكانـه). ولا وجه للإنكار، فالمعنى المراد بقولهم: (راوَحَ الجنديُّ مكانـه) أو (في مكانـه): حَـرَّكَ رجلَـيْهِ فِعْـلَ الماشي، ولم يَنتقل؛ أي: راوَحَ بين رجلَيه ولَزِمَ مكانه.

٤٢٠. أمْرٌ مُرَوِّعٌ، لا: مُريع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٩)

اعتاد الكتّابُ أن يقولوا: (هذا أمرٌ مُريع) بضم الميم من (مريع)، يَعنون أنه مُخِيف أو مُفْزِع أو مُرْعِب، وأنت تقول: (أخافَنِي الأمرُ، فالأمر مُخِيف)، و(أفْزَعَنِي فهو مُفْزِع)، كما تقول (أرْعَبَنِي)، على ما جاء في (المصباح)، فهو (مُرْعِب). ولكن هل في العربية: (أراعَنِي الأمرُ) بمعنى (أفْزَعَنِي) ليكون اسم الفاعل منه (مُريع) بمعنى (مُفْزِع). للجواب عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: (راعَ) في اللغة، فِعْلٌ متعدٍّ معناه: (أفْزَعَ). ففي (الأفعال) لابن القوطية: «راعَ الشيءُ رَوْعاً: أفْزَعَ». وهو يأتي بمعنى (أعْجَبَ) أيضاً. قال ابن القوطية: «وراعَ بجمالـه وحسنِهِ: أعْجَبَ». وفي (مفردات الراغب) أن معنى الإعجاب آتٍ من الإفْزاع، إذ قال: «والأرْوَعُ: الذي يَرُوعُ بحسنِهِ كأنه يُفْزِع». فإذا راعَكَ الشيءُ فهو: رائعٌ بمعنى مُفْزِع ومُخِيف، وهو: رائعٌ بمعنى مُعْجِبٌ رائق. ويقول الزمخشري في هذا المعنى: «وفَرَسٌ رائعٌ يَرُوعُ الرائي

بجمالـه، وكلامٌ رائعٌ: رائقٌ. وامرأةٌ رائعة، ونساء رَوائعُ ورُوَّعٌ)).

ومثل (رُعْتُهُ) إذا أخَفْتَهُ: (رَوَّعْتُهُ) بتشديد الواو (تَرْويعاً). تقول: (هذه حَرْبٌ مُرَوِّعَة)، و(قد رَوَّعَتْنا الحرب). وليس في اللغة: (أراعَهُ) بمعنى أخافه.

أما إذا أردتَ الفعلَ اللازم فإنك تقول: (ارْتَعْتُ ارْتِياعاً) بمعنى خِفْتُ أو فَزِعْتُ، ففي (الأساس): ((رُعْتُهُ ورَوَّعْتُهُ، وارْتَعْتُ منه))، وفي (اللسان): ((رُعْتُ فلاناً ورَوَّعْتُهُ فارْتاعَ، أي: أفْزَعْتُهُ ففَزِعَ)).

ثانياً: المصدر من (راعَهُ الشيءُ) إذا أفْزَعَهُ هو: (الرَّوْع) بفتح الراء، أي: الفَزَع، ففي التنزيل: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عن إبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ البُشْرَى يُجَادِلُنَا في قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود ٧٤].

أما (الرُّوع) بضم الراء فهو: القلب والخاطر والعقل. ويُخطئ الكتّابُ حين يَلفِظُونه بالفتح. ففي (الأساس): ((ووَقَعَ ذلك في رُوعِي، بضم الراء: في خَلَدِي. وثابَ إليه رُوعُهُ: إذا ذهب إلى شيء ثم عاد إليه)). وفي الحديث: ((إنّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعِي)) أي نفسي وخَلَدي، ورُوحُ القُدُس: جبريل، وفي (اللسان): ((والرُّوع بضم الراء: موضع الرَّوْع بفتحها وهو: القلب)).

ولهذا قُلْ: (هذا حَدَثٌ رائعٌ ومُرَوِّعٌ)، لا (مُريع). و(وَقَعَ ذلك في رُوعِي) بضم الراء لا فتحها.

٤٢١. راعَ ورائعة (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٣)

تقول: (راعَ الطعامُ وغيرُه يَرِيعُ رَيْعاً) بفتح الراء، و(رُيُوعاً) بضمّها، و(رِياعاً) بكسرها، و(رَيَعاناً) بفتح الراء والياء، إذا زكا وزاد. و(رَيْعُ كلِّ شيء) بفتح الراء، و(رَيْعَانه) بفتحٍ فسكون: أوّلُه وأفضلُه، ومنه: (رَيْعانُ الشباب)، كما في (اللسان). وفي (القاموس): ((الرَّيْع والرَّيْعان من كلِّ شيء: أوّلُه وأفضلُه، ورَيْعان الضحى: بياضُه وحُسْن بريقه)). ويقول بعضُهم: (حدث هذا في رائعةِ النهار) أي في وسْطه، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك عن العرب ففي (المعجم الوسيط): ((ورائعةُ الضحى، ورائعةُ النهار: معظمُه، يقال: هو كالشمس في رائعة الضحى أو رائعة النهار)). ويقال في هذا المعنى: (أتيتُ في وجه النهار وصدره وشبابه وعُنفوانه.. أي: أوّلـه)، كما في (الألفاظ الكتابية) للهمذاني. وفي (فقه اللغة) للثعالبي: ((صَدْرُ كلِّ شيء وغُرَّتُهُ: أوّلُه.. وشَرْخُ الشباب ورَيْعانه وعُنفوانه ومَيْعَتُه وغُلُواؤه: أوّلـه)).

ويقول الكتّاب حيناً: (حَدَثَ هذا في رابعة النهار)، وليس لهذا وجهٌ من اللغة، وليس في مادة (ربع) ما يشير إلى هذا المعنى من قريب أو بعيد.

ولذا قُلْ: (في رائعة النهار)، ولا تقل: (في رابعة النهار).

٤٢٢. راقني، لا: راقَ لي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٩)

في اللغة: (راقَ يَرُوقُ رَوْقاً). تقول: (راقَ الماءُ أو الجوّ) إذا صفا، كما تقول: (راقَ المشهدُ أو الجمالُ)

مجازاً إذا أعْجَبَ؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((راقَ الشيءُ رَوْقاً: أعْجَبَ، وراقَ الشرابُ: صَفَا)). والفعلُ في الحالين لازم. وهو يتعدّى فتقول: (راقَنِي الشيءُ يَرُوقُنِي) بمعنى أعْجَبَنِي، فالشيء (رائق) ، وأنا (مَرُوق) .

والكتّاب يَستعملون الفعلَ كثيراً ويُخْطِئون حيناً فيقولون: (يَرُوقُ لي مشاهدةُ هؤلاء الفتيان يتعاونون على تذليل ما يَلْقَوْن من الصعاب) . وصوابُ القول أن يقولوا: (يَرُوقُنِي مشاهدةُ هؤلاء الفتيان.. أو تَرُوقُنِي مشاهدةُ هؤلاء..) . ففي (الأساس) : ((وراقَنِي الشيءُ: أعْجَبَنِي وعلا في عيني.. ورَوَّقَ الشرابَ بتشديد الواو: صَيَّرَهُ رائقاً بالتصفية. وقد راقَ الشرابُ وتَرَوَّقَ، وشرابٌ رائقٌ، ومِسْكٌ رائقٌ: خالص)). ونحوٌ من ذلك ما جاء في (المصباح) إذ قال: ((راقَ الماءُ يَرُوقُ: صَفا، ورَوَّقْتُهُ بتشديد الواو في التعدية.. وراقَنِي جمالُهُ: أعْجَبَنِي [1])).

٤٢٣. رام يروم، ورام يريم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٥)

تقول: (رامَ يَرُومُ رَوْماً) بفتح الراء بمعنى طَلَبَ. فـ (الرَّوْم) بفتح الراء مصدرٌ بمعنى الطلب، و(المَرام) بفتح الميم هو المَطلب، وهو مصدرٌ ميميٌّ مَقِيس.

ويقول الكتّاب حيناً: (هذا هو المُرام) بضم الميم، بمعنى المطلوب، ولا وجه له، والصواب: (هذا هو المَرام) بفتح الميم؛ أي: المطلب، أو (هذا هو المَرُوم) على صيغة اسم المفعول؛ أي: المَطلوب. فأنت تقول: (رامَ الشيءَ يَرُومُهُ، فالشيءُ مَرُوم) بفتح الميم، كما تقول: قال كلاماً، فالكلام مَقُول.

وهناك (رامَ يَرِيم) بمعنى بَرِحَ، تقول: (ما رِمْتُ المكانَ) بكسر الراء، و(ما رِمْتُ من المكان) بمعنى: ما بَرِحْتُ. كما تقول: (ما رِمْتُ أفعلُ ذلك) ؛ أي: ما بَرِحْتُ، و(ما يَرِيم يفعل ذلك) ؛ أي: ما يَبْرَح. ففي (الأساس) : ((لا أَرِيمُ مكاني حتى أفعلَ كذا، ولا أَرِيمُ منه.. وما يَرِيمُ يفعلُ ذلك، كما تقول: ما يَبْرَحُ يفعل)). وفي (النهاية) : ((قال العباس ﷺ: لا تَرِمْ من منزلك غداً أنت وبَنوكَ، أي: لا تبرحْ، يقال: رامَ يَرِيم، إذا بَرِحَ وزال من مكانه، وأكثر ما يستعمل في النفي)).

٤٢٤. روى يروي (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٤)

دَرَجَ الكتّابُ على القول: (نزلَ المطرُ فرَوَى الأرضَ) ، أو: (غَمَرَتِ المياهُ الأرضَ فرَوَتْها) يأتون بـ (رَوَى) متعدياً بهذا المعنى. وليس في اللغة ما يُقِرّ هذا الاستعمال. وفي تفصيل الجواب عن هذا مسائل أهمها:

أولاً: يأتي (رَوَى) متعدياً؛ تقول: (رَوَى يَرْوِي) ، كجبى يجبي وذلك في قولك: (رَوَى الحديثَ والشعرَ رواية: حَفِظَهُ وأَخْبَرَ به) كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية. وفي قولك: (رَوَيْتُ بَعِيري وأَرْوَيْتُهُ: شَدَدْتُ عليه حِمْلَهُ) كما جاء في (الأساس) . وفي قولك

---

(١) قال بشار بن برد:

رأتْ لها صورةً تَرُوقُ لها   فأقبلتْ فَرْدةً لِمُنْفَرِدِ

(رَوَيْتُهم: استَقَيْتُ لهم)، كما في (الأساس) أيضاً. وفي قولك: (ورَوَى البعيرُ الماءَ يَرْويهِ) من باب رَمَى: حَمَلَهُ فهو (راوِيَة)، الهاء فيه للمبالغة، ثم أُطلقت (الراوية) على كلِّ دابةٍ يُستقَى الماء عليها، كما في (المصباح).

ويأتي (رَوَى) لازماً في قولك: (رَوَى لأهلِه وعليهم رَيّاً ورِيّة) بفتح الراء في الأول وكسرها في الثاني: استقى لهم. و(رَوَى على الإبلِ رَيّاً): شدَّ (الأَرْوِيَة) وهي الحبال، جمع (رِواء) بكسر الراء، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

ثانياً: يتبين مما تقدّم أنه ليس في اللغة ما يُسدِّدُ قولَ الكتّاب: (نزل المطرُ فرَوَى الأرضَ)، لأن (رَوَى) لا يأتي متعدّياً بهذا المعنى، وإنما تقول: (نزل المطرُ فأَرْوَى الأرضَ) بالهمزة، كما تقول: (نزل المطرُ فروَّى الأرضَ) بتشديد الواو، فالأرضُ (مُرْوَاة) بتخفيف الواو و(مُرَوَّاة) بتشديدها، لا: (مَرْوِيَّة) بفتح الميم وتشديد الياء. ففي (المصباح): ((ويُعَدَّى بالهمزة والتضعيف فيقال: (أَرْوَيْتُهُ) و(رَوَّيْتُهُ) بالتشديد، فارْتَوى منه، وتَروَّى بتشديد الواو)).

ثالثاً: يأتي (رَوِيَ) لازماً كخشي يخشى على وزن (فَعِلَ) بكسر العين. تقول: (رَوِيَ من الماء يَرْوَى رَيّاً)، والاسم: (الرِّيُّ) بكسر الراء، فهو: (رَيّانُ)، والمرأةُ (رَيّا)، وزانُ: غَضْبان وغَضْبَى، والجمع في المذكر والمؤنث: (رِوَاءٌ)، وزانُ: كِتاب، كما جاء في (المصباح)، وأردف: ((ويُعَدَّى بالهمزة والتضعيف، فيقال: أَرْوَيْتُهُ ورَوَّيْتُهُ فارتوى منه وتَرَوَّى)).

وهكذا تقول: (رَوِيَ فلانٌ من الماء أو اللبن)، و(رَوِيَتِ الأرضُ من المطر)، و(رَوِيَ الزرعُ) كارتوى وتروّى. وجاء في (الأساس): ((وشبعتُ من هذا الأمر ورَويتُ، ورَويتُ من النوم..)) وفيه: ((وأَرْوَيْتُ رأسي دهناً ورَوَّيْتُهُ)).

رابعاً: في اللغة (رَوَّاهُ) بتشديد الواو: جعلَهُ يَرْوِي من الرِّواية. ففي أمالي المرتضى: ((وأنشد الغلام أبياتاً لرجل من بني كلاب، رَوَّاهُ إيّاها ابنُ الأعرابي)). وفي (المصباح): ((ومنه يقال رَوَيْتُ الحديثَ بالتخفيف إذا حَمَلْتَهُ ونقلتَهُ، ويُعَدَّى بالتضعيف فيقال: رَوَّيْتُ زيداً الحديثَ. ويُبْنَى للمفعول فيقال: (رُوِّيتُ الحديثَ) بضم الراء وكسر الواو المشددة)).

خامساً: إذا قال الكتّاب: (رَوَى الشهداءُ تربةَ الوطن من دمائهم)، لم يصيبوا، والصحيح: (أَرْوَى الشهداء)، أو: (رَوَّى الشهداءُ) بتضعيف الواو. قال ديك الجن:

رَوَّيْتُ من دمِها الثَّرَى ولطالما
رَوَّى الهوى شفتيَّ من شفتَيْها

بتضعيف الواو في الفعلين.

ولذا قُلْ: (نزل المطرُ فأَرْوَى الأرضَ ورَوّاها) بالتشديد، فهي (مُرْوَاة) بتخفيف الواو، و(مُرَوَّاة) بتشديدها، لا: (مَرْوِيَّة).

٤٢٥. راب

(نشرت بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٦)

تقول: (رابَنِي من فلان تَصرُّفُهُ)، و(أرابَنِي منه سلوكُهُ) إذا دعاك تصرّفُهُ وسلوكُهُ إلى أن تخشاه فتشكَّ فيه وترتاب به ومنه. وتقول: (كان تصرُّفُهُ أو سلوكُهُ

مُريباً) إذا أسأتَ به الظنَّ ولم تستيقنْ من ظنك. ففي (الأساس): ((وفلانٌ مُريبٌ، وهذا أمرٌ مُريب، وهو ذو ريبة)).

ومنه (ارتاب)، وهو فعلٌ لازم، فإذا شكَكْتَ في أمر كنتَ أنتَ (المُرتابَ)، والأمرُ (المُرتابَ منه).

ويَشيع في كلام الكتّاب قولُهم: (فلانٌ مَشبوه) إذا كان محلَّ الشبهة والرِّيبة في خُلُق أو سلوك، وليس في المادة ما يُبيح هذا الاستعمال، فقد قالوا: (أشْبَهَهُ وشابَهَهُ وتشابها واشتَبَها، وتَشابَهَ عليه، واشتَبَهَ عليه).

و(الشُّبْهَة) اسمٌ من (الاشتباه). كما قالوا: (شبّهتُهُ به تَشبيهاً، وشبّهتُهُ إيّاه، تشبيهاً، وشبّهته عليه وشبّهته لـه) بتشديد الباء أيضاً. ولم يُسمع منه فعلٌ ثلاثي إذ استغنوا عن الثلاثي بالرباعي، واستَبْقوا مصدر الثلاثي فقالوا: (أشْبَهَه شَبَهاً) كما قالوا: أَحَبَّهُ حُبّاً.

ولـذا قُـلْ: (فـلانٌ مُريـب) بضـم أوّلـه، لا: (مَشبوه)[1].

٤٢٦. الريش (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٨)

(الريش) كسوةُ الطائر وزينتُه، فهو للطائر كالشعر للحيوان. ومن ثَم سُمِّيَ اللباسُ والأثاثُ الفاخران (ريشاً)، وقيل للمال والخصب والمعاش (ريش) أيضاً.

وجَمْعُ (الريش): (رياش) و(أرْياش). واشتقوا منه فقالوا (راشَهُ) إذا جعل عليه الريش. تقول: (راشَ السهمَ يَريشُهُ رَيْشاً) كما قال ابن القوطية.

وقام على هذا الأصل معنى مجازي، تقول: (راشَ الرجلَ: إذا أعانه وأغناه)، كما جاء به ابن القوطية. وفي (الأساس): ((رِشْتُ فلاناً: قَوَّيْتُ جناحَهُ بالإحسان إليه فارتاشَ وتَرَيَّشَ)). واسمُ المفعول مِن راشَهُ: (مَريش) كمَبيع، واسم الفاعل: (رائش). وفي (اللسان): ((رِشْتُ فلاناً: إذا قَوَّيْتَهُ وأعَنتَهُ على معاشه وأصلحتَ حالَه، وراشَ صديقَه: إذا أطعمه وسقاه وكساه)). وفي مطاوع ذلك تقول: (ارتاشَ فلان وتَرَيَّشَ) بتشديد الياء، إذا أصابَ خيراً. ففي (اللسان): ((وارتاشَ فلانٌ: إذا حَسُنَتْ حالُه)).

وتقول العامة بهذا المعنى فلان (مُرَيِّش) بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء المكسورة بصيغة اسم الفاعل من الفعل اللازم. وليس في العربية هذا، وإنما فيها: (ثوبٌ مُرَيَّش) بفتح الياء المشدّدة بصيغة اسم المفعول، إذا كان نسجُهُ كنسج الريش، من (رَيَّشَهُ) وهو فعلٌ متعدٍّ. وكذلك: (سهمٌ مُرَيَّش) بتشديد الياء إذا كان عليه الريش بصيغة اسم المفعول. ولم يأت لـه معنى مجازي. لكنه جاء (تَرَيَّش) بتشديد الياء إذا حَسُنتْ حالُه، والأصل في (تفَعَّلَ) اللازم أن يأتي من (فَعَّلَهُ) بالتشديد، فإذا قلت: (رَيّشتُهُ فتريَّش) بالتشديد، كان كقولك (رِشْتُهُ فارتاش) إذا حَسُنتْ حالُه، فهو (مُرَيَّش) بتشديد الياء المفتوحة، لا المكسورة، و (مُرْتاش).

---

[1] جاء في (المعجم الوسيط): هذه مسألة مُشْتَبَهُ فيها: أي مشكوكٌ في صحّتها. وعلى هذا يمكن أن يقال: هذا رجلٌ مُشتَبَهُ في أمره، أي: مشكوكٌ في أمره.

حرف الزاي

٤٢٧. الزبون

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٧)

(الزَّبُون) بفتح الزاي هو المشتري إذا اعتاد التردُّد إلى بائع للشراء منه. وفي استعماله بهذا المعنى مسألتان. الأولى ما أصله؟ والثانية ما جَمْعُه؟

أما أصله، فالأكثرون على أنه من (زَبَنْتُ الشيءَ زَبْناً) إذا دَفَعْتَهُ. و(الزَّبُون): فَعُول بمعنى فاعل، كضَرُوب بمعنى ضارب. فـ (الناقةُ زَبونٌ): إذا دفعتْ حالِبَها برجْلِها. و(الحربُ زَبونٌ): إذا دفعتِ الأبطالَ عن الإقدام خَوْفَ الموت. و(المشتري زَبُونٌ): إذا دَفَعَ غيرَه عن أخذ المَبيع. هذا ما جاء في (المصباح)، وجاء: (الزَّبْن والمُزابَنة) بمعنى البيع والشراء. قال صاحب (التاج): ((الزَّبْنُ: بَيْعُ كلِّ ثمر على شجر بثمر كَيْلاً، ومنه المزابنة))، ولكن رَدَّهُ الأئمةُ إلى معنى الدفع أيضاً. فكلٌّ من المتبايعَيْن في المُزابَنة يدفع صاحبَهُ عن حقِّه، كما جاء في (النهاية). وقد يكون معنى البيع في (زَبَن) أصلاً إذا عرفنا أنه كذلك في السريانية والآرامية. ففي كتاب (الآثار الآرامية) للدكتور الحلبي الموصلي: ((إن من معاني الزَّبْن في أصل اللغة العربية البيعَ والشراءَ، كأختها الآرامية))، وفي ألفاظ أدي شير ما يؤيد ذلك.

أما جَمْعُ (الزَّبُون) فهو (زُبُن) بضم الزاي والباء، كما هو القياس، لا (الزَّبائن)، كما يقولُه الكتّاب، لأن هذا جَمْعُ (زَبِينَـة) وهو بمعنى آخر.

٤٢٨. زجّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨)

(الزَّجّ) بفتحِ الزاي وجيمٍ مشدَّدة: الرَّمْيُ والدَّفْع. ففي (الأساس): ((زَجَّ بالشيء: رَمَى به عن نفسِهِ))، وقال: ((ومن المجاز.. ونزلنا بوادٍ يَزُجّ النباتَ وبالنباتِ يُخرجه ويُنميه كأنه يَرْمِي به عن نفسِهِ رمياً)).

وتبين بهذا أنك تقول: (زَجَجْتُهُ وزَجَجْتُ به)، كما تقول: رَمَيْتُهُ ورَمَيْتُ به، وقَذفتُهُ وقَذفتُ به، وأنك تعني بذلك دَفْعَ الشيء عنك ورَمْيَكَ به.

ويقول الكتّاب حيناً: (لا بدّ من زَجِّ المرأة في هذه الأعمال)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا بأس باستعمال (الزَّج) مجازاً، ولكن لا بدّ من مراعاة أصل معناه. فـ (الزَّجّ) إنما يقع على ما يُمكنك التصرف به، فلا يملك إلا أن ينقاد لك. تقول: (زَجَّ الشرطيُّ باللص في السجن)؛ أي: دَفَعَهُ ورَمَى به، وهذا صحيح. ولكن لا يصح قولُك: (لا بدّ من زَجِّ المرأة في الأعمال)، لأنك إنما تَزُجّ هنا من لا يَجوز أن تتصرَّف به دَفْعاً ورَمْياً كأيِّ شيء. وإنما يقال في هذا المجال: (لا بدّ من إشراك المرأة)، أو:

(لا بدّ من إسهامها)؛ أو: (لا بدّ لها من مشاركة الرجل)، وهكذا.

٤٢٩. زَرَى وأَزْرَى (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٢)

تقول: (زَرَيْتُ على فلان ما صنع)؛ أي: عِبْتُ عليه صُنْعَهُ وأنكرتُهُ عليه، والمصدر: (الزِّرْيَة والزِّرايَة) بكسر الزاي فيهما؛ ففي (الأساس): ((وزَرَيْتُ عليه فِعْلَهُ: عِبْتُهُ وعَنَّفْتُهُ))، وفي (المصباح): ((وزَرَى عليه زَرْياً من باب رَمَى وزِرْيَةً وزِرايَةً بالكسر: عابَهُ واسْتَهْزَأَ به))، فالعائب (زارٍ)، ففي (المصباح): ((وقال أبو عمرو الشيباني: الزاري على الإنسان هو الذي يُنكِرُ عليه، ولا يَعُدُّهُ شيئاً)). و(فلانٌ مَزْرِيٌّ عليه) بفتح الميم وتشديد الياء، و(ما صَنَعُهُ مَزْرِيٌّ) بفتح الميم وتشديد الياء أيضاً.

وفي كلام الكتّاب قولُهم: (قام فلانٌ بأعمال مُزْرِيَة) بضم الميم وتخفيف الياء، ولا وجه لـه. والصحيح: (قام فلان بأعمال مَزْرِيَّة)) بفتح الميم وتشديد الياء، مِن (زَرَى عليه فِعْلَهُ)، فـ (فِعْلُهُ مَزْرِيٌّ، وهو مَزْرِيٌّ عليه) بفتح الميم وتشديد الياء. وهكذا تقول: (نَعَى عليه فِعْلَهُ)، فـ (فِعْلُهُ مَنْعِيٌّ، وهو مَنعِيٌّ عليه) بفتح الميم وتشديد الياء.

وثمة (أزرى)؛ تقول: (أَزْرَيْتُ بفلان) إذا حَقَّرْتَهُ وتَهاوَنتَ به، و(أَزْرَيْتُ بالشيء): قَصَّرْتُ به واسْتَهَنت، واسم المفعول من ذلك: (مُزْرىً به) بضم الميم، وفتح الراء. وهكذا (أغْرَيْتُهُ بالصيد)، فالصيدُ مُغْرىً به بضم الميم وفتح الراء.

وثمة (ازْدَراهُ) بمعنى احْتَقَرَهُ، وليس في اللغة (ازْدَرَى به)، كما يقولُه الكتّابُ حيناً. ففي (الأساس): ((أَزْرَيْتُ به: قَصَّرْتُ به وحَقَّرْتُهُ.. وازْدَرَتْهُ عَيْنِي: احْتَقَرَتْهُ.. وتَرَكَ إكرامَهُ إِزْراءً به وازْدِراءً لَه، وزِرايَةً عليه)). وفي الحديث: ((فهو أجْدَرُ ألا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللّـهِ عليكم))، قال ابن الأثير: ((الازْدِراءُ: الاحتقار والانتقاصُ والعيب، وهو (افْتِعال) مِن: زَرَيْتُ عليه زِرايَةً، إذا عِبْتَهُ. وأصل ازْدَرَيْتُ: ازْتَرَيْتُ، وهو افْتَعَلْتُ منه، فقُلِبَتِ التاءُ دالاً لأجل الزاي)).

ولذا قُلْ: (أفعالٌ مَزْرِيَّة) بفتح الميم وكسر الراء وتشديد الياء، أو: (أفعالٌ مُزْرىً بها)، بضم الميم وفتح الراء.

٤٣٠. زعج وأزعج (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٩)

يقال: (زَعَجَهُ وأَزْعَجَهُ)، كما في (اللسان). وفي (القاموس): ((زَعَجَهُ: أَقْلَقَهُ وقَلَعَهُ من مكانه، كأَزْعَجَهُ فانْزَعَجَ)). فأصل معنى إزعاج الشيء وإقلاقه: تحريكُهُ من مكانِهِ، وكذلك: إزعاجُ الإنسان وإقلاقُهُ. فإذا أزْعَجَكَ الأمرُ، فقد جَعَلَكَ تتحرَّك وتضطرب، حقيقةً أو مجازاً، وحالَ دونَ استقرارك. ومن ثَمّ جاء في (الأساس): ((أَزْعَجَهُ من مكانه، خلافُ أَقَرَّهُ، وانْزَعَجَ من مكانه))، فأورد معناه الأصلي. ومن ذلك قول الهمذاني في رسائِله: ((فما أَزْعَجَني عن همذان فَقْر.. ولا ساقَني إلى سجستان طَمَع)). أي ما دعاني إلى مفارقة همذان إلى سجستان

فَقْرٌ أو طَمَع. ومن ذلك قول صاحب (المتن): ((زَعَجَهُ زَعْجاً وأَزْعَجَهُ من بِلادِهِ)).

وأنت تقول: (زَعَجَهُ وأَزْعَجَهُ) إذا أَقْلَقَهُ مجازاً، ومن ذلك قولُ الهمذاني في رسائله: ((كما أَزْعَجَنِي عِتابُك، ولا أَمْلِكُ مقابلةً لك على ما تُوليه من جميل))، وقولُه كذلك: ((وسَكَنْتُ إليه بعد انْزعاجي لتأخُّره))؛ أي: اطْمأنَنْتُ إليه بعد اضطرابي وقلقي لتأخُّره. وهكذا قولُ الشيخ أحمد المقدسي في (مختصر منهاج القاصدين): ((وإذا كثُرَتِ المصائبُ انْزَعَجَ القلبُ عن الدنيا ولم يَسكنْ إليها))، وهو من أئمة القرن السابع الهجري. وهكذا قولُه أيضاً: ((فانظرْ كيف جاء بالتخويف، فلمّا أَزْعَجَ جاء باللطف. ومتى اطمأنّت القلوبُ إلى الهوى، فينبغي أن تُزعَجَ، فإذا اشتدّ قلقها ينبغي أن تسكن ليعتدل الأمر)).

فقولُ الكتّاب على المجاز: (زَعَجْتُ فلاناً وأَزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ) إذا أَقْلَقْتَهُ وأَثَرْتَهُ فقَلِقَ وثار واضطرب، صحيحٌ، ولو أنكره جماعة.

٤٣١. الزَّعَل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٣)

(الزَّعَل) بوزن التَّعَب مِن: (زَعِلَ) من باب تَعِبَ، يَستعملُه الكتّابُ حيناً كما تَستعملُه العامّةُ، ويَعنون به الغضبَ والسّخطَ والاستياء. وقد يأتون به متعدياً؛ فيقولون: (وقد أساء معاملَتَهُ وأَزْعَلَهُ).

وإذا عُدْنا إلى المعاجم لم نجد لاستعمال الكتّاب سنداً. ذلك أن (الزَّعَل) لا يعني شيئاً كالسخط والغضب، وإنما يُفيد البَطَرَ والنشاط، وأكثرُ ما يُستعمل في وصْفِ الحيوان. تقول: (في حصاني زَعَل) أي: نشاطٌ وبَطَر، و(قد أَزْعَلَهُ كثرةُ الرعْي). فانظر إلى ما جاء في (الأساس): ((في الفرس والحمار زَعَلٌ شديد؛ وهو النشاط والأَشَر))، والأَشَر: البَطَر. وأردف: ((وأَزْعَلَهُ السِّمَنُ والرَّعْيُ)).

وقد يأتي (الزعَل) بمعنى الاضطراب. ففي (تهذيب الألفاظ): ((وأصاب المريضَ زَعَلٌ شديد؛ يعنون العَلَز))، والعَلَز: الرِّعْدَةُ والاضطرابُ الشديد. ولا شيءَ مما ذُكِرَ يعني الغضبَ والسخطَ والاستياء.

ولذا قُلْ: (استاءَ فلانٌ من سُوء ما عُوملَ به)، أو: (غَضِبَ)، أو: (سَخِطَ)، ولا تقل: (زَعِلَ).

٤٣٢. زَعَمَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨)

تقول: (زَعَمَ فلانٌ كذا وكذا) إذا قالَهُ أو ادّعاه. وهو فعلٌ متعدٍّ بنفسِهِ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وزَعَمَ زَعْماً: ذكر خبراً لا يَدري أحَقٌّ هو أم باطل)). وفي (المصباح): ((زَعَمَ من باب قَتَلَ.. ويُطلَق بمعنى القول. ومنه: زَعَمَتِ الحنفيّةُ، وزَعَمَ سِيبَوَيهِ؛ أي: قال)).

ويقول الكتّاب: (زَعَمَ فلانٌ بأنه نَجَحَ)، وهو خطأ، والصواب: (زَعَمَ أنه نَجَحَ)، بحذف الباء، على حَدِّ قوله تعالى ﴿زَعَمَ الذين كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن ٧]، ونحوُ ذلك قولُ الكتّاب: (ويُؤكِّد بأنّ الأمرَ جادٌّ)، والصواب: (ويُؤكِّد أنّ الأمرَ جادّ) بحذف الباء لأن الفعلَ متعدٍّ بنفسه. وكذلك قولُهم: (قَبِلْتُ بأنْ أَدْفَعَ الثمنَ نقداً)، والصواب: (قَبِلْتُ أن أدفع..)

بحذف الباء أيضاً.

على أن (زَعَمَ) يَتعدّى بالباء إذا كان بمعنى ضَمِنَ وكَفَلَ. و(الزعيم): الكفيل، و(الزعامة): الكفالة.. ففي (الصحاح): «وزَعَمَ زَعْماً بفتح الزاي وضمها وكسرها، أي: قال.. وزَعَمْتُ به أزْعُمُ زَعْماً وزَعامَةً، أي: كَفِلْتُ. والزعيم: الكفيل».

ولذا قُلْ: (زَعَمَ كذا) إذا ادّعى أو قال، ولا تقل: (زَعَمَ بكذا). فتأمل.

٤٣٣. تَزَعَّمَ

(تَزَعَّمَ) إذا أصبح زعيماً، أي: سيداً ورئيساً، لم يَرِدْ في اللغة، ويَحْسَبُهُ الكتّابُ كـ (تأمّرَ) و(ترأّسَ). والذي وَرَدَ من ذلك (التزعُّم): التكذّب. قال صاحب (الأساس): «وتزعّم فلان: تكذّبَ». وقال صاحب (الصحاح) و(اللسان) و(القاموس): «والتزعّم: التكذّب».

فالصواب أن يقال: (زَعُمَ فلانٌ على الناس زَعامَةً) ككرُم، أو: (زَعَمَ يَزْعُمُ، كقَتَلَ يَقْتُلُ، زَعامة)، كما أورده (المصباح)!

٤٣٤. الزِّفاف والزَّحْف

(نشرت بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٤)

(الزِّفاف) في اللغة: إهداءُ العروس إلى زوجها. ويقع الخطأُ حيناً في استعمالـه أو استعمال فِعْلِه. فـ (الزفاف) كالكتاب بكسر الزاي لا فَتْحِها، وبعضُهم يَحْسَبُهُ بالفتح.

وهم يقولون: (زُفَّتِ العروسُ على زوجها) ببناء الفعل للمجهول، وتعديته بـ (على). والصواب أن يقولوا: (زُفَّتِ العروس إلى زوجها) بتعدية الفعل بـ (إلى) دون (على)، كما يتعدى فعل الإهداء. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وزُفَّتِ العروسُ إلى زوجها زِفافاً بكسر الزاي، وأزْفَفْتُها: أهْدَيْتُها». وفي (الأساس): «زُفَّتِ العروسُ إلى زوجها، وهذه ليلةُ الزِّفاف بكسر الزاي». ونحو ذلك ما جاء في سائر المعاجم. وقد جعل صاحب (المصباح) المصدر هو: (الزَّفّ)، والاسم هو: (الزِّفاف) بكسر الأول كالكتاب.

والغالب في الفعل المتعدّي أن يكون مصدرُهُ على (فَعْل) بفتح فسكون، كقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً، وضَرَبَ يَضربُ ضَرْباً، وفَتَحَ يَفتح فَتْحاً.

ويُستعمل (الزَّفّ) مجازاً في حَمْل كلِّ مُحَبَّب محمود، كقولك: (زَفَفْتُ إليه البشائر). وقد جاء في الحديث: «إذا وُلِدَتِ الجاريةُ بَعَثَ اللّـهُ إليها مَلَكاً يَزُفُّ البَرَكَةَ زَفّاً».

ومثل (زفّ) في التعدية (زحف) يقول الكتّاب: (زَحَفَ الجيشُ على المدينة)، وصوابُهُ: (زَحَفَ الجيشُ إلى المدينة) بـ (إلى) دون (على). ففي (الأساس): «زَحَفْتُ إليه.. وهذه مَزاحِفُ الحيّات». وفيه أيضاً: «وزَحَفَ العسكرُ إلى العدوّ: مَشَوْا إليهم في ثِقَل لكثرتهم، ولَقُوهُم زَحْفاً، ومَشى الزَّحْفُ إلى الزحْفِ، والزُّحُوفُ إلى الزحوف». فإذا أردت أن تشير إلى المكان الذي جرى الزحف فوقَهُ استعملتَ (على)، ففي (الأساس): «والصبيُّ يَزحفُ على

الأرض)) أي: فوقها. وفي (النهاية): ((والزَّحْفُ: الجيش يَزحفون إلى العدو، أي: يمشون. يقال: زَحَفَ إليه زَحْفاً: إذا مَشَى نحوَه)).

ولذا قُلْ: (زَفَفْتُ العروسَ إلى زوجها)، لا (على زوجها)، و: (زَحَفَ الجيشُ إلى المدينة)، لا (عليها).

٤٣٥. زَنَأَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٢)

في كلام العامة قولهم (زَنَأَ فلانٌ فلاناً) إذا ضَيَّقَ عليه وأحْرَجَهُ، فهل في العربية ما يُسيغ هذا القول؟

أقول: (زنأ) في العربية لازمٌ ومتعدٍّ، تقول من اللازم: (زَنَأَ فلانٌ على فلان) إذا ضَيَّقَ عليه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وزَنَأَ عليه زُنُوءاً وزَنَاءً: ضَيَّقَ، وزَنَأَ الشيءُ: ضاق، وزَنَأَ إلى الشيء: لَجَأ)). وتقول من المتعدِّي: (زَنَأَهُ) إذا ضَيَّقَ عليه أيضاً، وكذلك (أَزْنَأَهُ). ففي (المصباح): ((وزَنَأَهُ صاحبُهُ زُنُوءاً أيضاً: حَقَنَهُ حتى ضيّق عليه.. وقد يُعدّى بالألف فيقال أَزْنَأَهُ)). وأصلُه: (زَنَأَ بَوْلَهُ زُنُوءاً وأَزْنَأَهُ) إذا حَقَنَهُ حتى ضَيَّقَ عليه، كما قال ابن القوطية.

وهناك (زَنَقَ). فـ(الزِّناق) بكسر أوّلـه: رباطٌ من جلد يُوضَعُ في حَنَكِ الدابّة أو تُرْبَطُ به قوائمُها لكَبْحِها. وتقول منه: (زَنَقْتُ الفرسَ) إذا كَبَحْتَهُ بالزناق. ومن المجاز: (زَنَقْتُ الرأيَ): أحْكَمْتُه.

ولذا قُلْ: (زَنَأْتُ فلاناً) و(زَنَأْتُ عليه)، إذا ضَيَّقْتَ عليه وأحْرَجْتَه.

٤٣٦. زَنْجِير (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠)

(الزَّنْجِير) بزايٍ مفتوحة ونونٍ ساكنة، كلمةٌ فارسية معناها: السلسلة أو الطَّوْق. ويقابل ذلك في العربية أيضاً: (الفِرْزِل) بكسر فسكون والجمع (الفَرازِل)، و(النِّكْل) بكسرٍ فسكون، والجمع (الأنكال)، وهي القيود الحديدية. وشاع استعمالُ (الزنجير) في العربية، كما شاع استعمالُه في السريانية الدارجة والتركية والكردية على ما جاء في كتاب (الألفاظ الفارسية المُعرَّبة) للسيد أدي شير.

على أن الكتّابَ يُحرِّفون اللفظَ حيناً فيقولون: (جنزير) بتقديم الجيم وتأخير الزاي، ويَشتقون منه اسماً لبعض المركبات الحربية فيقولون: (المُجَنزرات) بتقديم الجيم على الزاي أيضاً. والصواب: تقديمُ الزاي على الجيم في اسم السلسلة، أي: (زنجير)، واسم المركبة، أي: (المزنجرة). وجاء في (المعجم الوسيط): ((الزنجير: فارسية، والعامة في مصر تقول: جنزير. والجمع: زناجير)).

ولذا قُلْ: (زَنْجِير ومُزَنْجَرات)، ولا تقل: (جَنزير ومجنزرات).

٤٣٧. زهد (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠)

تقول: (زَهِدَ في الشيء وعن الشيء) بكسر الهاء وفتحها إذا رغب عنه وتركه. وقد اقتصر على ذلك ابنُ القوطية والجوهريُّ وابنُ السِّكِّيت، وزاد (الأساس): ((زهُد)) بضم الهاء. ويأتي المصدر على (الزُّهْد) بضمٍّ فسكون، أو(الزَّهْد) بفتح فسكون. لكنّ الكتّابَ يقولون: (الزَّهادة) كالفصاحة، فهل لهذا وجه؟

أقول: جاء (الزَّهادة) مصدراً. ففي (الصحاح): ((زَهدَ في الشيء وعن الشيء زُهْداً بالضم وزَهادة بالفتح)). وقال ابن المُقفع في (الأدب الكبير): ((إذا رأيتَ نفسَكَ.. دَعَتْكَ إلى الزهادة في الدنيا.. فلا يَغْرنَّكَ ذلك)).

ويأتي الوصف على (زاهد)، فيكون اسم فاعل من (زهَد) بفتح الهاء قياساً، أو يكون من (زَهِد) بكسر الهاء (زَهْداً) بفتح الزاي على غير قياس، حَمْلاً للازم على المتعدي، كما قال سيبويه. ويأتي الوصف على (زهيد) من (زهُد) بالضم أو (زهِد) بالكسر، فتوصف به العين غالباً. ففي (الأساس): ((وهو زهيدُ العين يُقْنِعُهُ القليل)).

٤٣٨. الزهْوُ (من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الزُّهُوُّ) بتشديد الآخِر، يَحْسَبُهُ بعضُهم للكِبْر والتِّيه والفَخْر، وليس كذلك. وإنما الكِبْرُ: (الزَّهْوُ) بالتخفيف! تقول: (زُهِيَ فلانُ زَهْواً) على المجهول، إذا تكبَّرَ، فهو: (مَزْهُوٌّ). كما تقول: (زها) على المعلوم، قليلاً. قال أبو العتاهية:

هذا زمانٌ أَلَحَّ الناسُ فيه على
زَهْوِ الملوكِ وأخلاقِ المساكين

وقال الحريري في مقامته الصنعانية: ((حتّامَ تتناهى في زَهْوِك، ولا تنتهي عن لَهْوِك)).

٤٣٩. تزوجت بها ومنها

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٧)

(تَزَوَّجَ) في اللغة يتعدَّى بنفسه، تقول: (تزوَّجَ فلانٌ فلانةَ). وقد حُكِيَ أنه يتعدَّى بالباء فيقال: (تزوَّجَ فلانٌ بفلانة)، كما حُكِيَ أنه يتعدَّى بـ (من) فيقال: (تزوَّجْتُ من فلانة). فما الرأيُ في تعديةِ الفعل بالحرف، وقد شاعت على ألسنة الكتّاب؟

أقول: في ذلك مسائل أهمها:

أولاً: جاء في (التهذيب): ((تقول العرب: زوَّجْتُهُ امرأةً وتزوَّجْتُ امرأةً))، وفصَّل صاحب (المصباح) فقال: ((وزوَّجْتُ فلاناً امرأةً يتعدَّى بنفسه إلى اثنين، فتزوَّجها، لأنه بمعنى أنكَحْتُهُ امرأةً فنكَحَها)). فالأصل إذن تعدية (زوَّجَهُ) بتشديد الواو إلى اثنين، وتعدية (تزوّج) إلى واحد، دون حرف.

ثانياً: من الأئمة من قَصَرَ كلامَ العرب على: (تزوَّجْتُ فلانةَ)، ومنعَ تعديةَ الفعل بالحرف. قال صاحب (التهذيب): ((وليس من كلامهم: تزوَّجْتُ بامرأة، ولا: تزوَّجْتُ من امرأة)). وجاء في التنزيل: ﴿وَزَوَّجْناهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان ٥٤ والطور ٢٠]، فذكروا أن معناه: قَرَنّاهُم بهنّ، وقال الهَرَويّ: ((ليس في الجنة تزويج، ولذلك أدخل الباء في قوله بحور))، على أن من الأئمة من أجاز التعدية بالباء. فقد نُقِلَ عن الفرّاء أنه قال: ((تزوّجت بامرأةٍ، لغةٌ في أزْدِ شَنُوءَة)). وقد أكّد ذلك الزمخشريُّ إذ قال: ((وتزوَّجتُ فلانةَ وبفلانة))، وأردف: ((وزوَّجَنِيها فلانٌ وزوَّجَني بها)). وجاء في (المصباح): ((قال الأخفش: ويَجوز زيادةُ الباء فيقال: زوَّجْتُهُ بامرأةٍ فتزوج بها)). فثبت بهذا أن قولك: (تزوَّجْتُ بها) صحيح.

ثالثاً: جاء تعدية (تزوّجَ) بـ (من) عند الفصحاء قديماً. فقد جاء في أمالي المُرتضَى (١/٢٨٥): ((وقال رجلٌ لابن عباس: زوِّجْنِي من فلانة، وكانت يتيمةً في حِجْره)). وجاء في (مَحاضرات الأدباء): ((وقال الحسن لرجل استشارَهُ في تزويج بنته: زَوِّجْها مِن تَقِيّ؛ فإنه إنْ أحَبَّها أكْرَمَها، وإنْ كَرِهَها لم يَظْلِمْها))، وقد تكرر منه ذلك. وعندي أنّ تعديةَ الفعل بـ (من) قد جاءت حَمْلاً على استعمال (من) في العقود؛ كقولك: (بعتُ الدارَ من فلان)، و(أجَرْتُ الدارَ من فلان)، والزواجُ عَقْدٌ على كلّ حال، وقد جاء في (المصباح): ((فيقال آجَرْتُ زيداً الدارَ، وآجَرْتُ الدارَ زيداً، على القلب.. ويقال: آجَرْتُ من زيدٍ الدارَ للتوكيد، كما يقال: بعتُ زيداً الدارَ، وبعتُ من زيدٍ الدارَ)). فكأنّ دخول (من) هنا لمعنى التمكين.

٤٤٠. الزاد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٩)

(الزاد) في الأصل طعامٌ يُتخذ للسفر، وقد يُتخذ للحضر، لكنه أُطلق على كلّ ما يُتخذ أو يُدَّخر لتحقيق كَسْب. وفي اللغة: (زوَّدَ فلاناً): أعطاهُ الزادَ، و(تزوَّدَ الشيءَ) اتَّخَذَهُ زاداً، وفي ذلك أمور أهمها:

أولاً: تقول: (زوَّدْتُهُ الشيءَ) فتعدِّي الفعلَ إلى مفعولين، كما تقول: (تزوَّدْتُ الشيءَ) فتعدِّي الفعلَ إلى مفعولـه دون توسّط حرف الجرّ، خلافاً لِمَا اعتادَهُ الكتّابُ حين يقولون: (زوَّدْتُهُ بالشيء وتزوَّدَ به)، ففي (اللسان): ((وزوَّدْتُ فلاناً الزادَ تزويداً فتزوَّدَهُ تزوُّداً))، وفي (الأساس): ((وزوَّدْتُهُ كتاباً إلى فلان، وتزوّد من الأمير كتاباً)). قال جرير:

تزوَّدْ مثلَ زاد أبيك فينا ... فنعمَ الزادُ زادُ أبيك زادا

وعلى ذلك كلام الفصحاء. ففي (نهج البلاغة): ((تزوَّدُوا من الدنيا ما تَحْرِزون أنفسَكُم به)) أي: تَحفظون. وفيه: ((وهل زوَّدتهم إلا السَّغَب)) والسغب: الجوع. ومن كلام أبي منصور الثعالبي في مقدمة كتابه (فقه اللغة): ((وأمَرَ بتزويدي من ثمار خزائن كتبه.. ما أستظهر به على ما أنا بصدده)). وفي (مقامات الحريري): ((وناهيك بها سُبَّة تزوَّدها)). والسُّبة بضم الأول وتشديد الثاني: العار. وفيها: ((وأمَرَ كلٌّ منهم عبدَهُ أن يزوِّدَهُ ما عنده)).

ثانياً: السائر في كلام الكتّاب قولُهم: (زوَّدْتُ فلاناً بما يحتاج إليه من مال فتزوَّدَ به)، فيدخلون الباء على مفعول (تزوَّدَ)، والمفعول الثاني لـ (زوَّدَ). فما الرأي في ذلك؟

أقول: جاء في (اللسان): ((زوَّدَهُ بالزاد وأزاده))، و(أزادَهُ) بمعنى (زوَّدَهُ). فقد رأيت أنه عدَّى الفعل بالباء. فما وجه ذلك؟

أقول: يمكن تخريجُ التعدية بالباء بتضمين (زوَّدَهُ) معنى (أسعَفَهُ) أو (أمَدَّهُ). فقولُك (زوَّدَهُ) معناه: أعطاهُ الزاد. فإذا ضُمِّن معنى (أسعَفَ) أو (أمَدّ) كانت دلالةُ (زوَّدَهُ) بعد التضمين وتعديتِهِ بالباء: (أعطاهُ الزادَ إسعافاً وإمداداً). وقد جاء في (المعجم الوسيط): ((زوَّدَهُ: أزادَهُ، يقال: زوَّدَهُ كتاباً إلى فلان))، وأردف: ((وزوَّدَهُ بكذا: أمَدَّهُ به)).

ثالثاً: هل تقول: (زوَّدَهُ بالشيء)، كقولك: (زوَّدَهُ الشيءَ) في كلِّ موضع؟

الرأي أن تقول: (أتاني مريضٌ فزودتُهُ الدواءَ) أو (بالدواء)، وتقول: (أتاني صديقٌ فزودتُهُ طعاماً طيِّباً شهياً)، ولا تقول: (بطعام طيبٍ شهي)، فتخصّ التعديةَ بالباء بما تَمَسُّ الحاجةُ إليه ويَشتدُّ الطلب، كقولك: (زوَّدْتُ الجيشَ بالسلاح). وفي هذا بيان.

٤٤١. زار (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٠)

في اللغة: (زارَهُ يَزُورُهُ زَوْراً) بفتح الزاي و(زِيارَةً) بكسرها إذا قَصَدَهُ ليلقاهُ ويأنسَ به، والكتّابُ يعرفون ذلك حقَّ المعرفة. واسمُ الفاعل من الفعل: (زائر)، أما اسم المفعول فهو: (مَزُور) بفتح الميم وضم الزاي.

ويُخْطِئُ الكتّابُ حيناً فيقولون: (هذا بلدٌ مُزار) بضم الميم وفتح الزاي، والصواب (مَزُور) بفتح الميم. ونحوٌ من ذلك: (مَقُول) من: (قالَهُ)، و(مَعُوق) من: (عاقَهُ)، و(مَصُون) من: (صانه)، و(مَعُول) من: (عالَه). وكلُّه على زنة (مَفْعُول) لأنه من ثلاثي.

أما قولُ الكتّاب: (مُزار) بضم الميم، فهو من: (أزارَهُ)، كـ (مُجار) من: (أجارَهُ)، و(مُجاز) من: (أجازه)، و(مُقال) من: (أقالَه). وكلُّه على زنة (مُفْعَل) بضم الميم وفتح العين لأنه من رباعيّ.

ومعنى (أزارَهُ): جعلَهُ يَزُور، تقول: (طِفْتُ بخالدٍ على كثير من البلدان وأزَرْتُهُ دمشقَ وحمص). قال صاحب (الأساس): ((زُرْتُهُ زَوْراً وزيارَةً وأزَرْتُهُ غيري)).

ولذا قُلْ: (هذا بلدٌ مَزُور) من: (زُرْتُهُ). ففي (المصباح): ((والزيارة في العُرْف: قَصْدُ المَزُور بفتح الميم إكراماً لـه واستئناساً به))، وفي (الأساس): ((وفلانٌ مَزُور غيرُ زوّار)) بتشديد الواو، أي: يُزار ولا يَزُور. وتقول: (استَزَرْتُهُ) إذا طلبتَ أن يَزُورَك.

٤٤٢. زاد وازداد (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠)

في استعمال الكتّاب لـ (زاد) و(ازداد) أمورٌ لا بدّ من بحثها، وأهمُّها:

أولاً: زادَ الشيءُ زيادةً: كَثُرَ، وهو فِعْلٌ لازم، تقول: (زادَ مالي شيئاً فشيئاً حتى أصبحتُ غنياً). ويأتي (ازداد) بمعناه. تقول: (ازْدادَ الأمرُ صعوبةً)، كما تقول: (زادَ الأمرُ عُسْراً). فكلا الفِعلَيْن لازمٌ في هذا الاستعمال، ومصدر (ازداد) هو: (الازدياد).

ثانياً: يأتي (زاد) لازماً كما مرَّ، ويأتي متعدياً إلى واحد، تقول: (زادَ الشيءُ وزِدْتُهُ أنا) إذا أنْمَيْتَهُ. كما تقول: (زِدْتُ على الشيء ضِعْفَهُ). ولكن ليس في كلام العرب (أزادَ)، ويَستعملُه الكتّابُ أحياناً حين يريدون تعديةَ الفعل فيقولون: (علينا أن نُزيدَ الأجرَ) بضم النون خطأً، وهو بفتحها من (زادَ الأجرَ) إذا أضاف إليه شيئاً.

ثالثاً: يأتي (زاد) متعدياً إلى اثنين أيضاً، تقول: (زادَهُ اللـهُ مالاً، وزادَهُ عافيةً). وفي التنزيل: ﴿فَزادَهُمُ اللـهُ مَرَضاً﴾ [البقرة ١٠]، و﴿وَزادَهُمْ نُفُوراً﴾ [الفرقان ٦٠]، و﴿وَمَا زادَهُمْ إلاّ إيماناً﴾ [الأحزاب ٢٢].

أما (ازدادَ) فإنه يتعدَّى إلى مفعول واحد، ولا

يتعدّى إلى اثنين. تقول: (زادَنا اللّـهُ نِعْمَةً فازْدَدَناها) أي: طلَبْنا زيادَتَها. و(ازدادَ) بناؤه: (افْتَعَلَ)، وقلما يَستعملُه الكتّابُ متعدياً. ففي التنزيل: ﴿وَلَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثلاثمئةٍ سِنِينَ وازْدادُوا تِسْعاً﴾ [الكهف ٢٥]. فـ (تسعاً) مفعولُ (ازدادَ). وفي (الأساس): ((وازدادَ من الخير ازْدِياداً))، وهو على تقدير: (ازدادَ شيئاً من الخير). و(مِن) هنا للتبعيض. وهو كقولك: (خففتُ من صوتي)، و(غضضتُ من بصري)، فهذه الأفعال في الأصل متعدية.

رابعاً: في اللغة: (تَزايَدُوا في السعر تزايداً)، و(زايَدُوا فيه مُزايَدَة). فقول الكتّاب: (المزاودة) خطأ. وكذلك قولُهم: (زاوَدَ). ففي (الأساس): ((وتَزايَدُوا في ثمن السلعة.. وزايَدَ أحدُ المُتبايعَيْن الآخرَ مُزايَدَة)).

خامساً: (زادَ) إذا كان لازماً يتعدّى بـ (عن) و(على)، وكذلك: (فَضَلَ). ففي (الكلّيات): ((الزيادة تلزم، وقد تتعدَّى بـ "عن" كما تتعدى بـ "على")). فإذا قلت: (مالي يَزيدُ عن حاجتي، وتَفْضُلُ منه بقيّة)، فقد أردتَ بيان الفرق. فإذا قَصَدْتَ الرُّجْحان قلت: (هذا أمرٌ لا يَزيد عليه)، وكذلك قول العَدواني:

وأنتم مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مئةٍ

فأجْمِعُوا أمرَكُم طُرّاً، فكيدوني

أي زائدون على مئة، كما جاء في (الأساس).

٤٤٣. زاد منه، وزاد فيه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٧)

يَستعمل الكتّابُ حرفَي الجر (من) و(في) بعد بعض الأفعال المتعدية فيقولون مثلاً: (زاد خالدٌ من عطائه)، و(زاد عامرٌ في عطائه) فهل هذا صحيح؟ وما الذي يعني استعمال (من) و(في) في مثل هذا الموضع؟

أقول: في المسألة وجوهٌ من القول أهمُّها:

أولاً: يقول الأستاذ محمد العدناني في معجمه: ((ويقولون فلَّ من حدِّ السيف؛ أي: ثلمه، والصواب: فَلَّ حَدَّهُ))، يريد العدناني أن (فَلَّ) –ومعناه (ثَلَمَ)– يتعدى بنفسه، ولا وجه لزيادة (من) بينه وبين مفعولـه. والصحيح أن استعمالَ (من) في هذا الموضع مستقيمٌ، جارٍ في كلام العرب. فـ (كَسَرَ) فعلٌ متعدٍّ. قال صاحب (الأساس): ((كَسَرْتُ خصمي فانكسر))، ثم قال: ((وكَسَرْتُ من سَوْرَتِهِ)) السَّوْرَة بفتحٍ فسكون: الشدة والسطوة. و(غَضَّ) فعلٌ متعدٍّ؛ قال صاحب (المصباح): ((غَضَّ الرجلُ صوتَهُ وطَرْفَهُ، ومِن طَرْفِهِ ومِن صَوتِهِ.. : خَفَضَ))، وفي (نهج البلاغة): ((وقارَبَ من خَطْوِهِ، وشَمَّرَ من ثوبه، وزَخْرَفَ من نفسه))، وهذه الأفعالُ جميعاً متعدية، ولم يَمنع هذا من إدخال (مِن) على مفعولاتها. وهكذا (فَلَّ)، فأنت تقول: (فَلَّهُ) إذا ثَلَمَهُ وكَسَرَهُ، ولكنك تقول: (فَلَّ منه) كـ (كَسَرَ منه)، فقول القائل: (فلّ من حدِّ السيف) صحيحٌ لا غبارَ عليه.

ثانياً: ما الفرق بين (كَسَرَهُ) و(كَسَرَ منه)، و(غَضَّهُ) و(غَضَّ منه)، و(كفَّ شرَّهُ) و(كفَّ من شرِّهِ)؟ وما الذي يَعنيه دخول (مِن) هاهنا؟

يُسمِّي النحاةُ (مِن) هذه بالتبعيضية. ففي التنزيل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[الأحقاف ٣١، ونوح ٤]،

والمعنى: يغفر شيئاً من ذنوبكم أو بعضاً منها. وفي التنزيل أيضاً: ﴿وَيُكَفِّرُ عنكُمْ مِنْ سَيِّئاتِكُمْ﴾ [البقرة ٢٧١]، والمعنى: يكفّر شيئاً من سيئاتكم أو بعضاً منها.. فـ (غَفَرَ) و(كَفَّرَ) بتشديد الفاء فِعْلان متعدِّيان بمعنى (ستر). وقد دخلت (مِن) على مفعولَيهما للتعبير عن أن التكفير قد كان لبعض السيئات لا لها جميعاً، والمغفرة لبعض الذنوب لا لها جميعاً. وهكذا الحالُ فيما أوردناه من الأمثلة. فمعنى (كَسَرَهُ) غيرُ معنى (كَسَرَ منه)، لأن معنى هذا (كَسَرَ شيئاً منه).

ثالثاً: إذا قلت: (زادَ خالدٌ من عطائه)، فقد عَنَيْتَ أنه زاد شيئاً منه. أما إذا قلت: (زادَ عامرٌ في عطائه)، فقد عَنيتَ أنه زادَ ولم يُحدِّدْ. ففي التنزيل: ﴿مَنْ كانَ يُريدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ في حَرْثِهِ وَمَنْ كانَ يُريدُ حَرْثَ الدُّنيا نُؤْتِهِ منها﴾ [الشورى ٢٠]. وقد فرّق الزمخشريُّ بين (نَزِدْ له في حرثه) و(نؤته منها)، فقال: ((وفَرّقَ بين عَمَلِ العاملين بأنّ مَن عَمِلَ للآخرة وُفِّقَ في عمله وضُوعفت حسناته. ومن كان عَمَلُه للدنيا أُعطيَ شيئاً منها، لا ما يريده ويبتغيه)). وهكذا فَسَّرَ: (نزد له في حرْثه) بـ (ضوعفت حسناته) ولم يحدِّدْ، وفسّر: (نؤته منها) بـ (أُعطيَ شيئاً مما طلب). وفي هذا بيان.

٤٤٤. زاد عنه، وسكت عليه

لا يزال النقّادُ يَعيبون كثيراً من الكلام الصحيح، بغير دليل. وفي ذلك مجلبةٌ لارتياب الكتّاب وتردُّدِهم واختلاطِ الأمر عليهم، لا يدرون أيَّ قول يأخذون به. فقد مرّ بنا جوازُ قولك: (زاد عنه)، وقد عاب هذا ناقدٌ، وجَعَلَ الصوابَ: (زاد عليه) مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَوْ زِدْ عليه وَرَتِّلِ القرآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل ٤]. كما أخذ على الكتّاب قولَهم: (سكت عليه)، وجعلَ صوابَهُ: (سكت عنه)، ولم يأتِ على ذلك بدليل.

أقول: (زادَ) و(فَضَلَ) يتعدّيان بـ (عن) و(على)، كما تقدم. فإذا أردتَ بيانَ الفرْق بين شيئين ومجاوزةِ أحدِهما الآخرَ استعملتَ (عن)؛ تقول: (زادَ المالُ عن حاجتي) أي: جاوز الحاجةَ فَفَضَلَ عنها، وبقيتْ منه بقيّةٌ. كما تقول: (مالُ فلان يَفْضُلُ عن نفقتِهِ). واستعمال (عن) هاهنا في معناها المُطَّرد. قال السيوطي في (الهَمْع): ((″عن″ للمجاوزة، وهي الأصل)).

أما قولك: (زاد عليه) فإن معناه: فاقَهُ. و(على) هنا للاستعلاء. تقول: (ثروةُ خالد زائدةٌ على ثروة أخيه) أي: تفوقُها وتَفْضُلُ عليها. وفي (نهج البلاغة): ((فإن طاعةَ اللّه فاضلةٌ على ما سواها)).

قال ذو الإصْبَع العَدْواني:

وأنتم مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مئةٍ

فأجْمِعُوا أمرَكُم طُرّاً، فكيدوني

أي: تزيدون، كما مرّ بنا.

فأنت ترى أن (زاد عليه) غيرُ (زاد عنه)، ولو حَلَّ أحدُهُما حيناً محلَّ الآخر، كما هو في قول قبيصة الجرمي:

يَزيدُ نَبالَةً عن كلِّ شيءٍ

ونافلةً وبعضُ القوم دونُ

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((نبالة: مصدر

نبل. يقول: ومع اجتماع هذه الخصال.. فيَفْضُلُ على كلِّ نبيل، ويَعلو على كلِّ ذي شأن فيه)). وانظر إلى ما جاء في (الكلِّيات) لأبي البقاء الكفوي: ((والزيادة تَلزم))؛ أي: يأتي فعلُها لازماً، وأردف: ((وقد تتعدَّى بـ (عن) كما تتعدى بـ (على)، لأن (نَقَصَ) يتعدَّى به؛ أي: بـ (عن) وهي نظيرُهُ)). ومعنى ذلك أنك تُعَدِّي (نَقَصَ) بـ (عن)، كما تُعَدِّي (زادَ) بـ (عن)، فهما نظيران، ففي معنى كلٍّ منهما مجاوزةٌ، لكنّ مجاوزةَ (نَقَصَ) سَلْبٌ، كما هو الحال في: (عَجَزَ عنه)، و(قَعَدَ عنه)، و(ضَعُفَ عنه)، و(كَسِلَ عنه)، أما مجاوزةُ (زادَ) فإيجابٌ، كقولك: (جاوزَ عنه)، و(عَدا عنه)، و(عَفا عنه)، وهكذا.. قال ابن هشام في (الأشباه والنظائر)، على ما حكاه السيوطي صاحب الكتاب: ((اعلم أنه يقال: فَضَلَ عنه، وفَضَلَ عليه، بمعنى زاد..)).

وهكذا (سكت عنه)، ومعناه: سكت وانصرف عنه. وتقول في نحوٍ منه: (صَمّ عنه)، و(خَرِسَ عنه) كما في (نهج البلاغة). أما قولُهم: (سكت عليه) فهو في معنى آخر. فانظر إلى قول الشاعر [بشار بن برد]:

ليس العَمى طولُ السُّؤال وإنما
تَمامُ العَمى طولُ السُّكوتِ على الجهل

فمعنى سكت على الجهل: سكت صابراً عليه؛ وقد استشهد به الإمام المرتضى في أماليه (٤٩٧/١)، ففي السكوت على الأمر صبرٌ واحتمال قد يَحْفِز إلى المقاومة.

وهكذا: (نام عنه) بمعنى غفل عنه أو تغافل. أما (نام عليه) فهو بمعنى صبر عليه. ففي (نهج البلاغة): ((ينام الرجلُ عن الثُّكْل، ولا ينام على الحرب))؛ أي: يتغافل عن الثكل، لكنه لا يَحتمل الحرب.

ونحوٌ منه: (خَرَجَ عنه، وخرج عليه)؛ ففي هذا معنى تَمَرَّدَ. و(شرد عنه، وشرد عليه)؛ ففي هذا معنى عَصَى. و(نشز عنه، ونشز عليه)؛ ففي هذا معنى استعصى. وهكذا: (صبر عنه، وصبر عليه)؛ ففي هذا تَجَلُّد واحتمال دون جَزَع أو ضَعْف.

ومن ثَمَّ كان قولُك: (زادَ عنه، وزادَ عليه)، و(سكت عنه، وسكت عليه) صحيحاً فصيحاً، ولكلٍّ أصلٌ، ولا عبرة بما جاء خلاف ذلك!

٤٤٥. زاف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤)

تقول: (زافَتِ الدراهمُ تَزيفُ زَيْفاً) بفتح الزاي إذا فَسَدَتْ وبارَتْ، كما في (الأفعال) لابن القوطية. فاسم الفاعل (زائف). تقول: (هذا درهمٌ زائفٌ) أي: مغشوش. فإذا قلت: (هذا درهمٌ زَيْفٌ) بفتح الزاي فقد وَصَفْتَ بالمصدر. ففي (الأساس): ((ودرهمٌ زَيْفٌ بفتح الزاي، وزائفٌ)). وفي (المصباح): ((زافتِ الدراهمُ.. رَدُؤَتْ، ثم وُصِفَ بالمصدر فقيل: درهمٌ زَيْفٌ، وجُمِعَ على معنى الاسمية فقيل: زُيوف، مثل: فَلْس وفُلُوس.. ودراهمُ زُيَّفٌ بضم الزاي وتشديد الياء المفتوحة، مثل: راكع ورُكَّع)). ومن ثم يُستعمل (الزَّيْف) بمعنى الغش والمغشوش.

ويقول الكتَّاب حيناً: (في هذا الأمر زَيْفٌ)؛ أي:

كذبٌ أو تزوير أو افتراء، وهذا صحيح، لكنهم يَكْسِرون الزايَ فيه، والصوابُ فَتْحُ الزاي، ولا وجه للكسر. ويقال بالبناء للمجهول: (زُيِّفَتْ عليه الدراهم) بتشديد الياء، كما يقال: (زُيِّفَ عليه الخبر) إذا حُكِيَ لـه مصنوعاً مدخولاً مكذوباً. وتقول: (زافتْ عليه الدراهمُ)، كما يقال: (تَزيَّفتْ عليه).

ولذا قُلْ: (هذا زَيْفٌ) بفتح الزاي، ولا تقل: (هذا زِيفٌ) بكسرها.

٤٤٦. مازال

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥)

حول استعمال الكتّاب للفعل (زال) وما يُشتق منه مسائلُ أهمُّها:

أولاً: تقول: (زال الشيءُ عن موضعه يَزول زَوالاً) إذا تحوّل، و(زال عن فلان مُلْكُهُ وعِزُّهُ) إذا ذهب واضمحلّ، ومن ذلك قولُهم: (الدنيا ظِلٌّ زائل). والفعل فيما مرَّ بنا لازم. فإذا أردتَ أن تُعَدِّيَهُ قلت: (أَزَلْتُ الشيءَ عن مَوضعه إزالةً) إذا تحوَّلْتَ به، و(أَزَلْتُ الشيءَ) إذا ذهبتَ به، ومنه قولك: (أَزَلْتُ يَدَهُ وتَصَرُّفَهُ عن مُلْكِي).

ويَستعمل العامةُ حيناً: (زَوَّلَهُ) بتضعيف الواو بمعنى (أزالَهُ) فيقولون: (زوَّلَ اللّـهُ نعمتَهُ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في اللغة (زوَّلَهُ) بهذا المعنى. ففي (المصباح): ((زال عن موضعه يَزُولُ زَوالاً، ويَتعدّى بالهمزة والتضعيف، فيقال: أَزَلْتُهُ وزوَّلْتُهُ)). وفي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((الزوال: الذهاب والاضمحلال: زال يَزُول زَوالاً وزَويلاً وأَزَلْتُهُ وزوَّلْتُهُ)).

ثانياً: جاء في اللغة: (زِلْتُهُ) متعدياً أيضاً، لكنه بكسر الزاي. قال ابن جنّي في (المقتضَب): ((والشيء غير مَزِيل من قولهم: زِلْتُهُ بكسر الزاي (أزيلُه زَيْلاً) بمعنى: أزلته إزالة)). فقولك: (هذا الشيءُ مَزِيل) بفتح الميم و(مُزال) بضمها، كلاهما صحيح.

ثالثاً: هناك (زاولَهُ) بمعنى آخر. وهو فعلٌ متعدٍّ بمعنى: مارسَهُ، تقول: (هو ممارسٌ للأعمال مُزاوِلٌ لها)، و(مَلِلْتُ مُزاولَةَ هذا الأمر)، كما جاء في (الأساس).

رابعاً: قولك: (ما زال ولا يزال) قد أُجْرِيا مجرى (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر. تقول: (ما زلتُ قادراً على السفر)؛ و(لا أزال قادراً على القتال) أي: ما بَرِحْتُ وما أبرح.

ويقول الكتّاب حيناً: (لا زال فلانٌ يقاتل)، وهو خطأٌ صوابُه: (ما زال فلانٌ يقاتل). لأن (لا) النافية إذا دخلت على الماضي كُرِّرَتْ، كقولـه تعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾ [القيامة ٣١]. فإذا لم تُكرَّرْ كان معناها الدعاء أو الرجاء، كقولك: (لا زالتْ ديارُكُم عامرة). أما قولُه تعالى: ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد ١١]، فعلى تأويل. قال البيضاوي: ((ولتعدّد المراد بها حسن وقوع (لا) موقع (لم)، فإنها لا تكاد تقع إلا مكرَّرة)). وفي (رصف المباني) للمالَقِي: ((واعلمْ أن (لا) هذه التي للدعاء، يجوز أن تَدخلَ على الماضي، ويكون معناه إذ ذاك: الاستقبال؛ فيقال: لا غَفَرَ اللّـهُ لزيدٍ ولا رَحِمَهُ)). وفي هذا بيان.

٤٤٧. زانه وأزانه (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٩)

تقول: (زان المدينةَ أضواءٌ ساطعة) مِن: (زانَهُ يَزينُهُ زَيْناً) كبَاعَهُ يَبيعه بَيْعاً، فـ (المدينةُ مَزينَةٌ بهذه الأضواء). و(مَزينة) هنا اسم مفعول بوزن (مَدينة). فـ (زانَهُ) خِلافُ (شانَهُ). و(الزَّيْن) بفتحٍ فسكون خِلافُ (الشَّيْن).

و(زَيَّنَهُ) بتشديد الياء كـ (زانهُ)، وتقول منه: (الشوارعُ مُزَيَّنَةٌ بالأعلام)، و(مُزَيَّنة) بضمٍّ ففتح وياء مشددة مفتوحة اسم مفعول.

ويقول الكتّاب حيناً: (وكانت المدينةُ مُزانَةً بالأضواء الساطعة). و(مُزانة) هنا بضمّ الميم اسمُ مفعول من (أزانَهُ) بوزن (مُهانَة) اسم المفعول من (أهانه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (أزانَهُ) بمعنى (زانه)، فأنت تقول: (المدينةُ مَزينةٌ) بفتحٍ فكسر، كما تقول: (المدينةُ مُزانةٌ) بضمٍّ ففتح. على حين تقول: (هذا الثوبُ مَشِينٌ بِعَيْبٍ) بفتحٍ فكسر، ولا تقول: (هذا الثوبُ مُشان) بضمٍّ أوّلـه. إذ ليس في اللغة (أشانه). قال صاحب (المصباح): «(زانَ الشيءُ صاحبَهُ زَيْناً من باب سار، وأزانَهُ إزانةً مِثلُهُ، والاسم: الزِّينة، وزَيَّنْتُهُ تَزْييناً مِثلُهُ. والزَّيْنُ نقيضُ الشَّيْن)».

وتقول: (المدينةُ مُزْدانةٌ بالأضواء)، و(مُزدانة) اسمُ فاعل من (ازْدان)، وهذا فعلٌ لازم بوزن (افْتَعَلَ)، فأصلُهُ (ازْتانَ)، كما كان أصلُ ازْدَلَفَ وازْدَهَى: (ازْتَلَفَ) و(ازْتَهَى).

وتقول: (فلانٌ زَيْنٌ) بفتح الزاي، وهو وَصْفٌ بالمصدر، كما تقول: (فلانٌ شَيْنٌ). ففي (اللسان): «(وَجْهي زَيْنٌ، ووَجْهُكَ شَيْنٌ)، أرادَ أنه صَبيحُ الوَجْهِ، وأن الآخرَ قَبيحُهُ، والتقدير: وَجْهي ذو زَيْن، ووَجْهُكَ ذو شَيْن، فنعَتَهُما بالمصدر، كما يقال: رجلٌ صَوْمٌ وعَدْل. والاسم من (زان): الزِّينة بالكسر، وجَمْعُه: زِيَن بكسرٍ ففتح.. ففي (الأساس): «والكواكبُ للسماء زِينةٌ وزِيَن»».

ولذا قُلْ: (زانَنِي العَقْلُ، وأزانَنِي، فأنا مَزِينٌ ومُزانٌ ومُزْدان).

حرف السين

٤٤٨. السؤال والتساؤل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٨)

حول (سأل وتساءل) مسائلُ لا بدّ من الكشف عنها، وأهمُّها:

أولاً: لـ (سأل) معنيان؛ أولهما: الاستخبار والاستعلام، تقول: (سألتُ فلاناً عن الأمر فأجابني). ففي (المصباح): ((سألتُهُ عن كذا: استعلمتُهُ))، ومنه: (تَساءلوا): سأل بعضُهم بعضاً. والمعنى الثاني: الاستعطاء، تقول: (سألتُ فلاناً حاجةً فأصبتُ منه حاجتي). ومنه (السُّؤْل) بضم السين، وهو ما يُسأل ويُطلب بضم الياء فيهما، وقد يخفَّف فيقال: (السُّول) بلا همزة.

ثانياً: جاء في المعاجم أن (سأل) بمعنى (استعلم) يتعدّى إلى الشخص المسؤول بنفسه؛ فتقول: (سألتُ فلاناً). وهو يتعدّى إلى الشيء المُرادِ الاستفهامَ عنه بـ (عن)، وهو كثير، تقول: (سألتُهُ عن الأمر). ففي التنزيل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عن الأَهِلَّةِ﴾ [البقرة ١٨٩]، وفيه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ﴾ [البقرة ٢١٧]. وهو كثيرٌ في آي القرآن الكريم.

ويتعدّى إلى الشيء أيضاً بالباء؛ تقول: (سألتُهُ بالأمر) بمعنى (عن الأمر). ففي التنزيل: ﴿فَاسْأَلْ به خبيراً﴾ [الفرقان ٥٩]؛ أي: فاسأل عنه خبيراً.

ثالثاً: هل يتعدّى (سأل) -الذي بمعنى استفهم- إلى مفعوله الثاني بنفسه فيقال: (سألتُهُ معنى الكلمة)؟

مَنع ذلك الشيخ إبراهيم اليازجي فقال: ((سألتُهُ معنى الكلمة، وسألتُهُ غَرَضَهُ، غلط، والصواب: سألتُهُ عن الشيء؛ استخبرته عنه، وسألته عن معنى الكلمة، وسألتُهُ عن غرضه. أما (سألتُهُ الشيءَ) فمعناه: الْتَمَسْتُهُ منه وطلبته))، فما الرأي في ذلك؟

أقول: جاء في (التاج): ((سألَهُ كذا، وعن كذا، وبكذا؛ بمعنى واحد، يقال: سألَهُ الشيءَ وعن الشيء)). وهذا صريحٌ مؤدّاه أنّ: (سألَهُ الشيءَ) بمعنى (سألَهُ عنه). وقد احتجَّ (التاج) بما جاء في (المفردات). قال الراغب: ((السؤال إذا كان للتعريف يُعدّى إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه وتارةً بالجارّ، تقول: سألتُهُ كذا، وعن كذا، وبكذا، وبـ (عن) أكثر)). فإذا صَحَّ هذا -وهو صحيح- كان قولُك: (سألتُهُ معنى الكلمة) مستقيماً، خلافاً لما ذهب إليه اليازجي.

رابعاً: يقول الكتّاب: (تَساءَلَ فلانٌ عن كذا)، فهل هذا صحيح؟

الأصل أن يُسنَدَ (تساءل) إلى اثنين فأكثر. تقول: (تساءلا) إذا سأل كلٌّ منهما الآخرَ، أو: (تساءلوا) إذا سأل بعضُهم بعضاً، كقولك: (تشاركا وتشاركوا) قال العدناني: ((يقولون: تساءل الرجلُ عن الأمر، والصواب: تساءل الرجلان والرجال)).

أقول: جاء في (الكشّاف) حول قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَساءَلُون﴾ [النبأ ١]: ((يتساءلون: يَسألُ بعضُهم بعضاً، أو يتساءلون غيرَهم من رسول اللّه ﷺ والمؤمنين؛ نحو: يتداعَوْنَهم ويتراءَوْنَهم))؛ فقد فسَّر (تساءلوا) بمعنى (سألُوا) أيضاً. وقد ذكر ذلك البيضاوي وقال: ((كقولهم: يتداعَوْنهم ويتراءَوْنهم، أي: يدعونهم ويَرَوْنَهم، فيكون: يتساءلون عنه، كـ (يسألون)أيضاً)). وهذا يُصَحِّح قولَ الكتّاب.

٤٤٩. سَبَقَ أنْ ذكرنا، لا: سَبَقَ وذكرنا

(نشرت بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٤)

اعتاد الكتّاب أن يجعلوا (واو)العطف بعد فعل (سبق)حين يقولون: (سَبَقَ وذكرنا أسماء القادمين) أو: (سَبَق وفصّلنا الأمرَ) وليس الموضعُ موضعَ عطفٍ.

ولو تَدبَّرَ الكتّابُ العبارتين لأدركوا أن (سَبَق)قد جاء بغير فاعل. فما الذي سَبَق؟

الذي سبق هنا هو: ذِكْرُ الأسماء، أو تفصيلُ الأمر؛ فلو قال الكتّاب: (سَبَقَ أنْ ذكرنا الأسماءَ) أو: (سَبَقَ أن فصّلنا الأمرَ)لاستَوتِ العبارتان وصَحّتا. فتقدير الكلام: سَبَقَ ذِكْرُنا للأسماء، وسَبَق تفصيلُنا للأمر. و (ذِكْرُ)و (تفصيلُ)هنا فاعِلُ (سَبَقَ).

ونحوٌ من (سَبَقَ)في هذا الموضع (اتّفقَ)وهو يأتي بمعنى (حَدَثَ) تقول: (اتّفقَ أنْ سافرتُ ولم أُعِدَّ العُدّةَ للسفر)بتقدير: اتفقَ سفري، بمعنى: وقع أو حدث.

وهكذا فِعْلُ: (حَدَثَ) تقول: (وقد حَدَثَ أنْ هَجَمَ العدوُّ فجأة) أي: حَدَثَ هجومُه. و (أنْ)هذه هي (أنْ)الخفيفة المصدرية. وهي تدخل على المضارع وعلى الماضي. وقد يُحذف الجارُّ قبلَها، وحَذفُ الجارِّ قياسيٌّ إذا أُمِنَ اللَّبْس؛ ففي التنزيل: ﴿وَالذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّين﴾ [الشعراء ٨٢]، وهو على حَذف (في) أي: أطْمَعُ في أنْ يَغفرَ لي. ومثال (أنْ)إذا دخلتْ على الماضي قولُه تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهم﴾ [ق ٢]، وهو على حذف اللام؛ أي: لأنْ جاءهم، أو (مِن) أي: مِن أنْ جاءهم.

لذلك قُلْ: (سَبَقَ أنْ ذكرنا) و (أنْ فصّلنا) و (أنْ سافرنا) ولا تقل: (سبق وذكرنا) أو: (سبق وفصّلنا) أو: (وسافرنا)

٤٥٠. السَّبيل

(نشرت بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٦)

(السَّبيل)في الأصل: الطريقُ المَسلوك، وهو يُذكَّر ويؤنَّثُ كما يذكَّر الطريقُ ويؤنَّث. أما (الصراط)فهو: السبيلُ المستقيم لا التواءَ فيه ولا اعوجاج. ففي التنزيل: ﴿قُلْ هذه سَبيلي أَدْعُو إلى اللّهِ﴾[يوسف ١٠٨]؛ فأنَّث، وفيه: ﴿وَإنْ يَرَوْا سَبيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبيلاً، وَإنْ يَرَوْا سَبيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبيلاً﴾ [الأعراف ١٤٦]؛ فذكَّر.

ومن معاني السبيل: (الحُجّة)، كما في قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللّهُ للكافرينَ على المُؤمنينَ سَبيلاً﴾ [النساء ١٤١].

ويَستعمل الكتّابُ (السبيل) بمعنى آخرَ هو: مَورد الماء، أو المَنهل المُباح للسابلة؛ أي: لـلمارَّة على الطريق المَسلوك، فهل لهذا وجه؟

أقول: لم تُصرِّح المعاجمُ بهذا المعنى للسبيل إلا (محيط المحيط). ولكن جاء في (النهاية) لابن الأثير: ((وسبيلُ اللّه، عامٌّ يَقَعُ على كلِّ عمل خالص سُلِكَ به طريقُ التقرّب إلى اللّه تعالى)). ومن ثَم استُعمل (السبيل) لِمَا وُقِفَ من أحواض الماء على المارّة تقرباً إلى اللّه. وجاء في (النهاية): ((وسَبِّلْ ثَمَرَتَها بتشديد الباء أي: اجْعلْها وَقْفاً، وأَبِحْ ثَمَرَتَها لِمَن وَقَفْتَها عليه. وسبّلتُ الشيءَ: إذا أبَحْتَهُ، كأنك جعلتَ إليه طريقاً مَطروقة)). وفي (المصباح): ((وسَبَّلْتُ الثمرةَ بالتشديد: جعلتُها في سبيل الخير وأنواع البِرِّ)). فقولُك: (سبيل الماء) لِمَا وُقِفَ من الماء المُباح في سبيل الخير، على المجاز، لـه وجهٌ من الصواب.

ويُجْمَعُ (السبيل) على (سُبُل) بضمتين، ويُجمع جَمْعَ قِلّة على (أَسْبُل) إذا أُنِّث، و(أَسْبِلَة) إذا ذُكِّر.

٤٥١. سَتَر (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٧)

(سَتَرَ) فعلٌ متعدٍّ بمعنى: غَطّى. ففي (الصحاح): ((وسَتَرْتُ الشيءَ أَسْتُرُهُ: إذا غطّيتَهُ فاسْتَتَرَ هو وتَستَّرَ، أي تَغَطّى)).

ويقال مجازاً: (سَتَرْتُ الأمرَ عن فلان) إذا حَجَبْتَهُ، ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((إلى أن تَغَشّاني الظلام، فحال بيني وبينهم، وسَتَرَ كلاً منا عن صاحبه)) أي: حجب.

وتقول من ذلك: (اسْتَتَرْتُ عن فلان) إذا احتجبْتَ عنه. فقد جاء في كتاب: (التربيع والتدوير) للجاحظ: ((فمنعني من ذِكْرِه لك غموضُهُ عليك واسْتتارُهُ عنك...)) أي: احتجابه.

ويقال مجازاً: (استترتُ منه بكذا) إذا اتّقيتَهُ. ففي (الأساس): ((وفلانٌ لا يَسْتَتِرُ من اللّه بسِتْر: لا يتّقي اللّه)).

ولكن هل يقال: (سَتَرْتُ عليه)، كما يقول العامّةُ وبعضُ الكتّاب؟

أقول: جاء ذلك في كلام الفصحاء. ففي كتاب (كليلة ودمنة) باب الفحص عن أمر دمنة: ((ومَنْ عَلِمَ من أمر هذا الكذاب.. شيئاً فسَتَرَ عليه، فهو شريكُهُ في الإثم والعقوبة)).

والكتّاب يقولون: (تَستَّر فلانٌ على فلان) إذا أخفى جُرْمَهُ، فهل لقولهم هذا مَساغ؟

أقول: لا يَصحُّ هذا، لأن (تَستّر) بمعنى (اسْتَتَر)، و(اسْتَتَرَ) بمعنى (احْتَجَبَ). ولو قالوا: (سَتَرَ فلانٌ على فلان)، لَصَحّ قولُهم. فتأمل.

٤٥٢. انسجم (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٨)

(الانسجام) في الأصل: جَرَيانُ الدمع؛ تقول: (سَجَمَتِ العينُ دَمْعَها سَجْماً) إذا أجْرَتْهُ، كما في (الصحاح). و(سَجَمَ الدمعُ سُجُوماً وسِجاماً): سال،

فالفعل متعدٍّ ولازم.

و(انسجم الدمعُ) كسجم؛ أي: سال. ففي (الأساس): ((دمعٌ ساجمٌ ومَسْجُوم ومُنْسَجِم)).

وتدرَّجَ معنى (الانسجام) بالمجاز فكان لـه شأنٌ آخر؛ قال السيوطي في (الإتقان): ((الانسجام هو أن يكون الكلام لخلُوِّه من العَقادة مُتحَدِّراً كتحدُّر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه، وعذوبة ألفاظه أن يَسيلَ رقّة)) وأردف: ((وإذا قَوِيَ الانسجام في النثر، جاءتْ فقراتُهُ موزونةً بلا قَصْد)). فأصبح معنى (الانسجام) في النثر عند أصحاب البديع: انسياب فقراته وانسرابها عفواً بلا قصد، واتساقها متجافيةً عن التعقيد، كما يَجري الدمعُ منساباً من المُقْلَتَيْن في سروب حين يَستجيب للحزن.

وذكر (التاج) في مستدركـه: ((انسَجَمَ الكلامُ: انتظم)). ولكنْ إذا كان (الانسجام) بمعنى الانسياب والاتساق مجازاً، فهل يعني هذا صِحّةَ قول الكتّاب: (انسجم فلانٌ مع فلان)؟

أقول: الصحيح أن يقال: (انسَجَمَ فلانٌ وفلان)، إذا اتّسق أمرُهما أو شعورُهما. ولكن جاء في كلام الفصحاء نحوُ ذلك كما ذكرنا في قولهم: (انتظمت مع رفقة)، وقد حكاه أبو منصور الثعالبي في (لطائف اللطف /٦٧).

وقد أقرَّ مجمعُ اللغة القاهري (الانسجام) في الفلسفة بمعنى اتساق العناصر المختلفة اتساقاً موفَّقاً ينتهي إلى أثر موحّد، كاتساق الوظائف في الكائن العضوي، والأنغام في (الهارمونيات) الموسيقية.

٤٥٣. سجين وسجينة (نشرت بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٤)

في قواعد العربية أنه إذا جاء وَصْفٌ على وزن (فَعِيل) بمعنى (مفعول)، استوى فيه المذكر والمؤنث إذا ذُكِرَ موصوفُهُ. لكنا إذا عُدْنا إلى المعاجم وَجَدْنا أنها تُجيز الوجهين في (سجين)؛ ففي (اللسان): ((وقال اللِّحْياني: امرأةٌ سجينٌ وسجينة)). وعندي أن للمسألة شكلاً ومضموناً.

أما الشكل فهو حَذفُ تاء التأنيث من وَصْف المؤنث إذا ذُكِرَ موصوفُه، كلّما كان على (فعيل) بمعنى (مفعول)، وهو لا يأتي إلا من فعلٍ متعدٍّ.

وأما المضمون فكَوْن (فعيل) بمعنى (مفعول) صفةً حادثةً، لا ثابتة، خلافاً لـ (فعيل) بمعنى (فاعل) ككريم وجميل وبئيس، فإنها صفاتٌ مشبهة ثابتة مِن: كَرُمَ وجَمُلَ وبَؤُسَ، وهذه أفعالٌ لازمة.

فالذي جاء من (فعيل) بمعنى (مفعول) صفةً حادثة، على الأصل، سقطتْ تاؤه؛ كقولك: (شاةٌ ذبيح) أي: ذُبحتْ. والذي جاء من ذلك صفةً ثابتة على غير الأصل، ثَبَتَتْ تاؤه كقولك: (امرأةٌ حميدةُ الصفات)، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر ٣٨]، فـ: (حميدة) بمعنى: محمودة، و(رهينة) بمعنى: مرهونة، لكنهما صفتان ثابتتان.

ومن ثَمّ كان لا بدّ من التمييز بين: (امرأة سجين) و(سجينة) على هذا الأساس، ورَبْطِ الشكل بالمضمون.

٤٥٤. سَخِطَ وساخط (نشرت بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٧)

تقول: (سَخِطَ فلانٌ على فلان) إذا غَضِبَ؛ فهو

فعلٌ لازم، كما تقول: (أسْخَطْتُهُ) بمعنى أغضبته؛ فهو فعلٌ متعدٍّ. قال صاحب (المصباح): ((سَخِطَ سَخَطاً من باب تَعِبَ، والسُّخْطُ بالضم اسمٌ منه، وهو الغَضَب.. وأسْخَطْتُهُ فسَخِطَ مثل أغضبتُه فغَضِبَ وزناً ومعنى)). ولكن جاء عن العرب (سَخِطَهُ) فما معناه، وما حُكْمُه؟

أقول: جاء (سَخِطَهُ) بمعنى كَرِهَهُ وأنكَرَه؛ أي: لم يَرْضَهُ، وكذلك (تَسخَّطَهُ) بوزن (تَفَعَّلَهُ). ففي (الأساس): ((وأعطاهُ قليلاً فتَسَخَّطه: لم يَرْضَه وسَخِطَهُ، وعطاءٌ مَسْخُوط: مكروه)).

على أنه جاء (سَخِطَهُ) بمعنى: سَخِطَ منه أو عليه، فهو متعدٍّ في لفظه، لازمٌ في معناه، وجاء الوصْفُ منه على (ساخِط)، والأصل ألاّ يأتي الوصفُ على (فاعِل) من (فَعِلَ) بالكسر، ما لم يكن متعدياً. ولذا اعْتَدُّوا (ساخِطاً) مِن: (سَخِطَهُ)، لا مِن: (سَخِطَ منه)، ولو أن (سَخِطَهُ) متعدٍّ لفظاً لا معنى، لأنه على حذف الجارّ.

وجاء نحو ذلك (فَزِعَهُ) بمعنى (فَزِعَ منه)، لكن الوصف جاء على (فَزِعٍ) بالكسر لا (فازِع). فقد جاء في (شرح الشافية) للرضي (٧٣/١): ((وأما قولُهم: وفَزِعْتُهُ، قال سيبويه: هو على حذف الجارّ، والأصل: فزعتُ منه)).

أما (فَزِعَهُ) بمعنى: أغاثَهُ؛ أي: فزع له، فجاء منه (فازِع)، وكذلك (فَزَعَهُ) بمعنى: أخافَهُ؛ أي: أفْزَعَهُ، فالوصف منه (فازِع).

وثمّة: (جَزِعَ منه) فقد جاء لازماً، واتفق منه (جَزِعَهُ) بمعناه، قال ابن جنِّيَ في (سر الصناعة): إنه على حَذفِ الجارّ. وجاء الوصف على (جَزِع) و(جازِع). فتأمل.

٤٥٥. سخا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩)

تقول: (سَخَا يَسْخُو سَخاء)، و(السخاء) هو: الجُود والكَرَم، والوصْف: (ساخٍ) وهو اسم الفاعل، كـ (عَلا) فهو (عالٍ). وتقول: (سَخِيَ يَسْخَى سَخىً) كتَعِبَ يَتْعَبُ، والوصْف: (سَخٍ) حُذِفتْ ياؤه بالتنوين، وهو على وزن (فَعِل) بفتح فكسر. كما تقول: (سَخُوَ يَسْخُو) كقَرُبَ يَقْرُبُ، والوصف: (سَخِيٌّ) بتشديد الياء على (فعيل). ولا يكاد الكتّابُ يَستعملون من الفعل غير: (سَخا يَسخُو سَخاء)، ومن الوصْف غير (سَخِيّ) بتشديد الياء، يَصِفون به مَن كان السخاء خَصْلة له، لكنهم يأتون حيناً بـ (السَّخَاوة) مصدراً.

أقول: جاء (سَخُوَ يَسخُو سَخاوَة) كقرُبَ يَقرُبُ قَرابَة، كما في (المصباح). وتقول: (سَخَوْتُ بالمال) إذا جُدْتَ به، ولكن في كلام البلغاء: (سَخَوْتُ عن المال) ومعناه: تركتُهُ وتنزَّهْتُ عنه؛ فانظر إلى ما جاء في (نهج البلاغة): ((فشَحَّتْ عليها نفوسُ قوم، وسَخَتْ عنها نفوسُ قوم آخرين))؛ فشحّتْ عليها: حَرَصَتْ، وسَخَتْ عنها: تنزّهَتْ. قال ابن المقفع في (الأدب الكبير): ((واعلم أن السخاءَ سخاءان، سَخاوَةُ نفس الرجل بما في يديه، وسخاوَتُهُ عما في أيدي الناس))؛ أي: تَعففُهُ.

٤٥٦. التسديد والمقاربة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٨)

في كلام الكتّاب قولُهم: (لا تَدَعِ الفرصةَ تفوتكَ هذه المرّة: سَدِّدْ وقارِبْ)، وهم يَعنون بالتسديد والمقاربة: الحِذْقَ في مداورة الأمور، والمَهارة في المساومة، فهل يعني التسديدُ والمقاربة نحواً من هذا الذي أرادوه حقاً؟

أقول: جاء ذِكْرُ (سدِّدْ) و(قارِبْ) في الحديث غيرَ مرة. من ذلك ما رواه أبو هريرة ﷺ قال: ((سمعتُ رسولَ اللّه ﷺ يقول: لن يُدْخِلَ أحداً عملُهُ الجنةَ قالوا، ولا أنتَ يا رسول اللّه، قال عليه الصلاة والسلام: لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني اللّهُ بفضل ورحمة، فسدِّدُوا وقاربوا)).

قال الإمام القسطلاني: ((سدِّدُوا: اقْصِدوا السدادَ والصوابَ، وقاربوا: لا تفرِّطوا فتُجْهِدوا أنفسكُم في العبادة..)).

وفي (النهاية): ((سدِّدُوا وقاربوا؛ أي: اطلُبُوا بأعمالكم السدادَ والاستقامة، وهو القَصْد في الأمر والعَدْل فيه)). وفي (القاموس): ((سدَّدَهُ تَسديداً: قَوَّمَهُ ووفَّقَهُ للسداد؛ أي: الصواب من القول والعمل)).

فقد رأيتَ أن لا وجهَ لقول الكتّاب (سدِّدْ وقارِبْ) بالمعنى الذي أرادوه البتة[1].

[1] أجاز مجمع القاهرة استعمال (السَّداد) على أنه مصدر الفعل (سَدَّ) للتعبير عن قضاء الدَّيْن، فيقال: سَداد الدَّيْن/القرض. (كتاب الألفاظ والأساليب ١/٢٢٢).

٤٥٧. سَدَلَ وأَسْدَلَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/١١)

تقول: (سَدَلَ فلانٌ الثوبَ والشَّعْرَ سَدْلاً): أرْخاهما، كما في (الأفعال) لابن القوطية، فالثوب أو الشعر (مَسدول) بفتح الميم. على أن الكتّاب يقولون: (أَسْدَلَ فلانٌ السِّتْرَ) بزيادة الهمزة، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر بعض النقاد (أَسْدَلَهُ) كاليازجي وداغر والمنذر، ولا وجهَ لإنكارهم هذا، إذ جاء النصُّ عليه في المعجمات، وورد في كلام البلغاء. فقد ذكره (المخصَّص) و(اللسان) و(القاموس) و(التاج)، ولو سَكَتَ عنه (الصحاح) و(الأساس). وجاء في (نهج البلاغة) في وصف الخفافيش: ((فهي مُسْدِلَة الجُفُون بالنهار على أحداقها، وجاعِلَة الليل سراجاً تستدلّ به في التماس أرزاقها)). وجاء في ألفاظ عبد الرحمن الهمذاني: ((أَسْدَلَ اللّهُ عليك السِّتْرَ وأسْبَلَه))، فثبت بهذا صحّةُ قول القائل: (أَسْدَلَ السترَ).

ويأتي في هذا المعنى: (أرْخاهُ، وأغدَفَهُ بالفاء، ورَفَلَه، وأسْبَلَه، وأسْبَغَه)، كما في كتاب (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه).

ولذا قُلْ: (سَدَلْتُ السِّترَ) و(أسْدَلْتُهُ)، فكلاهما صحيح.

٤٥٨. سانَج

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢١)

(سانَج) بفتح الذال معرَّبٌ من الفارسية، كما قال الجواليقي في (المعرّب)، وأصلُه (ساذه). وقد اعتاد العربُ أن يُبْدِلوا من الهاء الفارسية -وتسمَّى الهاءَ الرسمية لأنها تُرْسَم ولا تلفظ- جيماً، كما في

(ساذج)، أو قاقاً، كما في (دانق) وأصلـه (دانه).

قال العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة): ((و"ساذج" معرَّب كلمة "ساده" الفارسية، كما يقول ابن سِيدَه.. ومن الغريب أن يجعلوها في التعريب "ساذج"، بإبدال الدال ذالاً، مع أنهم قالوا إن السين والذال لا يجتمعان في كلام العرب)).

أقول: ليس الأمرُ كما حَسِبَ العدناني، ذلك أن الأصل الفارسي هو (ساذه) بالذال لا بالدال. وإذا قال الأئمة إن أصلـه (ساده) بالدال، فذلك أن حرف الذال الفارسي قد كان فيها قبل الإسلام، ثم استُغنِي عنه وحلَّ محلَّه حرفُ الدال شيئاً فشيئاً، كما في (المعجم الذهبي) وعلى هذا قالت العربُ: (ساذج) بالذال اعتداداً بالأصل، لا إبدالاً للذال من الدال. وإذا قيل: السين والذال لا يجتمعان في كلام العرب، فقد عَنَوْا بذلك الكلامَ غير المعرَّب.

ومعنى (ساذه) في الفارسية ما لا نَقْشَ فيه، وما لا يُخالط لونَهُ لونٌ آخر، وقد يَعْنُون به صافِيَ القلب سليمَ الطوية، كما في (التقريب) للجزائري. وفي الحديث: ((ومَسَحَ على خُفَّيْن ساذجَيْن))، أي: لم يُخالطْ سوادَهما لونٌ آخر.

ويَستعمل الكتّابُ (الساذج) فيفتحون الذالَ حيناً ويكسرونها حيناً آخر، فما صواب المسألة؟

أقول: يَصِحُّ في (الساذج) فَتْحُ الذال وكسرُها. وقد اقتصر الزمخشري على الفتح في (الأساس) فقال: ((وكلام فلان مَغْسول ليس بمَغْسول، كما تقول (عُريان وساذَج) للذي لا يُنَكِّتُ فيه قائلُه))، كما اقتصر الفيروزآبادي على الفتح خلافاً لما جاء في (اللسان).

٤٥٩. تسرّب إليه (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢)

إذا عُدْنا إلى المعاجم وَجَدْنا أن: (سَرَبَ وانسَرَبَ وتَسَرَّبَ) تتعدّى بـ (في) من حروف الجر، ففي (الكامل) للمُبَرِّد: ((يقال: خَلِّ سِرْبَهُ -أي طريقه- حتى يذهب حيث يشاء، ويقال ذلك للإبل لأنها تتسرَّب في الطرقات)). وفي (الصحاح): ((وانسَرَبَ الثعلبُ في جُحْره وتسرَّبَ، أي: دخل)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وسَرَبَ في الأرض سُرُوباً: ذهب)).

وقد استند بعض النقاد إلى هذا، فمنعوا قول القائل: (تسرَّبَ إليه) وجعلوا صوابَه: (تسرَّب فيه) قال ذلك الأستاذ أحمد العوامري عضو المجمع القاهري، وأسعد خليل داغر، كما قالـه الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي، وقال العدناني في معجمه: ((ويقولون: تسرَّبَ إلى المكان، والصواب: تسرَّب في المكان، أي: دخلـه خفية)). وفي ذلك مسائل أهمها:

أولاً: إن تعديةَ الفعل بحرف من حروف الجر في المعجم، لا تمنع تعديتَهُ بحرفٍ آخر إذا اتَّسَعَ معناه لذلك، فالسُّروب والانسراب والتسرُّب: جَرْيٌ ومُضِيٌّ وذهاب، لكنه جَرْيٌ في رِفْق وتلطُّف. فإذا ضاق المجرى كان التسرّب انسياباً في تتابع وفي غير ملامسة تعوق المُتسرِّب أو تُشعر به. فإما أن يكون جَرْي المتسرب في مدخل أو جحر أو بيت، فيكون على معنى الدخول، ففي (الصحاح) ((وانْسَرَبَ

الثعلبُ في جحره وتَسَرَّبَ، أي: دَخَلَ))، وإما أن يكون جَرْيُهُ في الأرض أو الطريق، فيكون على معنى الذهاب والمُضيّ. قال ابن القوطية: ((وسَرَبَ في الأرض سُروباً: ذهب))، وإما أن يكون جرْيُه من مَحْبس فيكون على معنى الخروج. ففي (المصباح): ((والمَسربة بالفتح.. لانسراب الخارج منها)).

ثانياً: يتبيّن مما تقدم أن (التسرُّب) لا يعني (الدخول) في كلِّ موضع، وإنما أصل معناه (الذهاب) كما أشار إليه صاحب (المقاييس)؛ فردَّ كلَّ معاني الفعل إليه. وكذلك فَعَلَ صاحبُ (المفردات) فقال: ((السَّرَب: الذهاب في حُدور))، والسَّرَب كالسُّروب. فإذا صَحَّ هذا فليس يمنع أن يُعَدَّى الفعل بـ (إلى) كما يتعدّى بـ (في). قال صاحب (الأساس): ((ومن المجاز: سَرَّبْتُ إليه الأشياءَ: أعطيتُهُ إياها واحداً بعد واحد)) أي: في تتابع.

ثالثاً: إذا ثبت أن (السَّرَبَ) و(التسرُّبَ) و(الانسرابَ) في الأصل جرْيٌ وذهابٌ ومُضيّ، كان تَعَدِّي الفعل بـ (في) يعني تعيين موضع حدوث الفعل، وتَعَدِّيه بـ (إلى) يعني الدلالة على موضع انتهائه. ولذا صَحّ قولُ الكتّاب: (تسرّبتِ الأموالُ إلى جيوب الأفراد) إذا تتابعت فانتهت إلى هذه الجيوب، وقولهم: (تسرّبتِ الأخبارُ إلى العدوّ) إذا مضى بعضُها إليه إثر بعض.

رابعاً: ونحوٌ من تسرَّب: (دَبَّ)، فإنه يتعدّى بـ (في). قال المرزوقي: ((دَبَّ في مسامِّه ومَوالجه — أي الهوى)) أي: دخل وانساب، ويتعدى بـ (إلى)؛ قال ابن القوطية: ((ودَبَّ القومُ إلى العدوّ: مَشَوْا مَشْياً رفيقاً)) أي: مَضَوْا إليه.

٤٦٠. التشريج، لا: التسريج

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/١٠)

(التسريج) يَستعملونه لنوع من الخياطة. يقولون: (سَرّجْتُ الثوبَ) بمعنى خِطْتُهُ خياطةً متباعدة، وليس (التسريج) في اللغة بهذا المعنى، وإنما هو من (السِّراج) بتشديد السين بمعنى المصباح. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: سَرَّجَ اللّـهُ تعالى وجهَه: حَسَّنه وبَهَّجه، ووجْهٌ مُسَرَّجٌ، والشمسُ سِراجُ النهار. والهُدى سِراجُ المؤمنين)).

أما المعنى الذي يريده الكتّاب فيُعبَّر عنه بقولك: (شَرَّجْتُ الثوبَ) بالشين لا بالسين. وهو من (الشَّرَج) بفتح الشين والراء بمعنى (العُرَى) جَمْع (عُرْوَة). ففي (اللسان): ((والشَّرَج بفتحتين عُرَى المُصْحَف والعَيْبَة والخِباء ونحو ذلك، شَرَجَها.. وأشْرَجَها وشَرَّجَها: أَدْخَلَ بعضَ عُراها في بعض، وداخَلَ بين أشْراجِها.. يقال: أشْرَجْتُ العَيْبةَ وشَرَّجْتُها: إذا شدَدْتَها بالشَّرَج، وهي العُرى..)). وكلُّ ما ضُمَّ بعضُه إلى بعض فقد شُرِجَ وشُرِّجَ. و(التشريج) الخِياطة المُتباعدة؛ فـ (الشَّرَج) بفتح الراء اسمُ جنس يدل على الكثير؛ أي: العُرَى.. و(العَيْبة) بفتح العين ما تُوضع فيه الثياب وتحفَظ. ففي (الأساس): ((وإنما تُشرَجُ العَيْبةُ على ما فيها من المُدَّخَر)).

ولذا قُلْ: (شَرَّجْتُ الثوبَ) بالشين لا بالسين.

٤٦١. خُلِّيَ سبيلُهُ، لا: أُطْلِقَ سَراحُهُ

(نشرت بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٤)

يقول الكتّاب في إطلاق السجين من سجنه: (بَرَّأتِ المحكمةُ فلاناً، وأمرتْ بإطلاق سَراحِهِ). وقد يقولون: (برّأتْهُ وفكّتْ سَراحه). والخطأ في قولهم هذا أو ذاك أن (الإطلاق) و(الفكّ) إنما يكون من سِجنٍ أو قَيدٍ أو عِقال أو أسْر. و(السَّراح) اسمٌ من التسريح، فهو الإطلاقُ نفسه. ففي (المصباح): ((سَرَحَتِ الإبلُ سَرْحاً، من باب نَفَعَ، وسُروحاً أيضاً رَعَتْ بنفسها)). و(سَرَحَ) هنا فعلٌ لازم، وهو شائعٌ في الاستعمال حتى في العاميّة، وأردف: ((وسَرَحْتُها يتعدَّى ولا يتعدّى، وسَرَّحْتُها بالتثقيل –أي بتشديد الراء– مبالغةً وتكثير، ومنه قيل: (سَرَّحْتُ المرأةَ) إذا طلّقتها، والاسم: السَّراح بالفتح)). وهكذا قالوا: (سَرَّحَ الراعي ماشيتَهُ) إذا أطْلَقَها تَرْعَى بنفسها، وبَنَوْا على ذلك قولَهم: (سَرَّحَ الرجلُ زوجتَهُ) إذا طلَّقَها. قال الراغب في مفرداته: ((واستُعمِلَ التسريحُ في الطلاق نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة ٢٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب ٤٩]، وهو مستعارٌ من تسريح الإبل كالطلاق في كونه مستعاراً من إطلاق الإبل)). فإذا صَحَّ أن (السَراح) هو الإطلاقُ نفسُه، فلا يُطْلَقُ رجلٌ وهو في (سَراحه) لأنه يكون مُطْلَقاً، وإنما يُطْلَقُ وهو في أسْر أو سَجن أو عِقال أو وَثاق.

لذلك قُلْ: (أُطلِقَ فلانٌ من أسْره أو سِجنِهِ أو وَثاقه)، أو قُلْ: (فُكَّ أسْرُهُ وأُطْلِقَ عِقالُه)، أو: (خُلِّيَ سبيلُهُ أو سَرْبُهُ). ولا تقل: (أُطْلِقَ سَراحُهُ) أو (فُكَّ سَراحُهُ).

وتقول في إطلاق التصرُّف: (أَطْلَقْتُ للرجل عِنانه، وخَلَّيْتُهُ وشأنَه، وخَلَّيْتُهُ وما يريد، وأطلقتُ له أن يفعل ما شاء).

و(العِنان) بكسر العين هو: سَيْرُ اللجام، فإذا أطلقته تركتَ لصاحبه أن يتصرَّف كما يختار لنفسه. وتقول في نقيض ذلك: (حَبَسْتُ عِنانَ فلان)، و(غَلَلْتُ يَدَهُ).

٤٦٢. سَرَّ وأسَرَّ

(نشرت بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٨)

تقول: (سَرَّتِ الحالُ فلاناً) بتشديد الراء: إذا فرَّحَتْهُ، فالحالُ (سارَّة)، وفلانٌ (مسرور)، والمصدر: (السُّرور) بالضم، و(المَسَرَّة). و(المَسَرّة) ما يُسَرُّ به، والجمع: (مَسَرّات) و(مسارّ) بتشديد الراء. وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((سَرَرْتُ الرجلَ سُروراً: فَرَّحْتُهُ)). وفي (المصباح): ((وسَرَّهُ يَسُرُّهُ سُروراً بالضم، والاسم: السُّرُور بالفتح، إذا أفْرَحَهُ، والمَسَرَّة منه؛ وهو ما يُسَرّ به الإنسان، والجمع: المَسارّ. والسَّرّاء: الخيرُ والفضل)).

وتقول: (أسْرَرْتُهُ إسْراراً) بإضافة الهمزة؛ إذا كتمْتَهُ وأخفيته. تقول: (أسْرَرْتُ الحديثَ، وأسررتُ به) إذا كتمتَهُ أو حدّثتَ به سِرّاً. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تُسِرُّونَ إليهم بالمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة ١]؛ أي: تُفْضُون إليهم بالمودة سِرّاً، تقول: (أسْرَرْتُ المودّة

وبالمودّة)، كما تقول: (اسْتَسَرَّ الأمرُ إذا خَفِيَ، كما في (الأساس). كلُّ ذلك من (السِّرّ) بالكسر، وهو ما يُكْتَم، والجمع (أسرار)، ومثلُه: (السَّريرَة) وجمعُه: (السرائر)، ففي (الأساس): ((أفْشَى سِرَّهُ وسَريرَتَهُ وأسْرارَهُ وسَرائِرَه)).

وهكذا فإن (أَسَرَّ) على (أَفْعَلَ) يختلف معناه عن (سَرَّ) على (فَعَلَ).

وثمّة أفعالٌ كثيرةٌ يختلف ما كان منها على (فَعَلَ) عمّا كان منها على (أفعَلَ) من حيث المعنى؛ فـ (سَدَدْتُ البابَ): أغلقته، و(أَسَدَّ الرجلُ): أتى بالسَّداد؛ أي: الصواب، و(سَلَلْتُ السيفَ): أخرجتُهُ، و(أَسَلَّ الرجلُ): سرق. و(سَنَنْتُ الرمحَ): حدَدْتُهُ، و(أَسَنَّ الإنسان): كبِرَ، وهكذا.

وقد يلتبس (سَرَّ) بـ (أَسَرَّ) عند الكتّاب؛ فهم يقولون مثلاً: (هذه أخبارٌ مُسِرَّة) أي: مفرحة، والصواب (هذه أخبارٌ سارّة).

وقد اعتادوا أن يُسَمّوا صاحبَ سِرِّ الرجل –وهو ما يسمونه بالفرنسية (سكرتير)– بـ (كاتم السر أو (كاتب السرّ) و(أمين السرّ)، أو ما يسمونه بـ (الناموس). و(ناموسُ الرجل): صاحِبُ سِرِّه الذي يُطلعه على باطن أمره ويَخُصُّه بما يَستره عن غيره. ولعل الأفضلَ والأسهل في الاستعمال أن يُسمى (مُسِرّاً)، ويؤنَّثَ على (مُسِرَّة).

وثمّة: (السِّرَر) بوزن عِنَب، وجمعُه: (أسرار)، وهي خطوطُ الكفّ والجبهة، وجمع الجمع: (أسارير). فتأمل.

٤٦٣. الإسراع في العمل، لا: التسريع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٤)

في اللغة (سَرُعَ) بالضم ككرُم، ضدُّ (أبْطأ)، فهو: (سريع). ويأتي (أسْرَعَ) بهذا المعنى أيضاً، تقول: (أسرعْتُ إلى داري). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((سَرُعَ إلى الشيء، بالضم، سُرْعَةً وسِرَعاً، وأسْرَعَ)). ولكن ما صيغةُ الفعل المتعدي الذي يَعني (جعلتُهُ سريعاً)؟

أقول: يَستعمل الكتّاب في هذا المعنى (سَرَّعَهُ) بتشديد الراء فيقولون: (علينا أن نُسَرِّعَ العملَ لإنجازه في أقرب وقت). والعرب لا يَستعملون (التسريع) للتعدية، وإنما يَستعملون (الإسراع)؛ فـ (أسْرَعَ) فعلٌ متعدٍّ أيضاً. تقول: (أسْرَعْتُ المشيَ) و(أسرعتُ العملَ) إذا جعلتَهُ سريعاً. قال ابن القوطية: ((وأسْرَعَ المَشْيَ جَدَّ فيه))، وقال: ((وثَقِفْتُ الحديثَ: أسْرَعْتُ فهمَه)). وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((لا تُسْرِعِي إنكارَك، بل تَثَبَّتِي في حُكْمِك)). وفي (الصحاح): ((أسْرَعَ في السير، وأصله متعدٍّ)). وقال ابن جني في (الخصائص): ((ومنهم من يُسْرِعُ العملَ ولا يَعْتاقُه بُطْء)).

ولذا قُلْ: (أسرعْتُ العملَ)، ولا تقل: (سَرَّعْتُ) بتشديد الراء، إلا أن تريد به التكثير على مذهب مَن قال بقياسه، والتكثير غير التعدية.

٤٦٤. الإسراف والتبذير

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٢)

(الإسراف) في اللغة: مجاوزةُ القصد؛ أي:

مجاوزةُ الحدِّ المعروف، فهو الإفراطُ في الأمر. ففي (اللسان): ((الإسراف: مجاوزةُ القصد.. وأَسْرَفَ في الكلام، وفي القتل: أفرَطَ، وأَسْرَفَ الرجلُ: إذا جاوز الحدَّ)).

وثمّة (التبذير) وهو: التفريق والتبديد. وفي الأصل: تفريق البذر في الأرض. ففي (المفردات) للراغب: ((التبذير: التفريق، وأصلُه: إلقاءُ البذر وطرحُه، فاستُعير لكلِّ مُضيِّع لِمَالِهِ.. قال اللـه تعالى: ﴿إنّ المُبَذِّرِينَ كانوا إِخْوانَ الشياطين﴾ [الإسراء ٢٧]. و(التبذير) أَبْعدُ في الإفساد، لأنه تضييع وإتلاف، فهو شرٌّ كلُّه.

وقد يَفوتُ الكتّابَ الفرقُ بين (بذَّر) و(أسرف) في الاستعمال. فهم يقولون مثلاً: (إسرافُك الماءَ)، وهو خطأ، لأن (أَسْرَفَ) فعلٌ لازم. ففي (اللسان): ((الإسراف في النفقة والتبذير.. وأَسْرَفَ في الكلام وفي القتل: أفرَطَ))، فالصواب أن تقول: (إسرافك في الماء) أي: في استعماله. كما تقول: (إسرافُك في المال أو في النفقة).

أما (بذَّر) فهو فعلٌ متعدٍّ. ففي (الصحاح): ((وتبذيرُ المال: تفريقُه إسرافاً)). وفي (اللسان): ((وبذَّر مالَه: أفسده)).

ولذا قُلْ: (بذَّر فلانٌ مالَه) إذا بدّده، و(أَسْرَفَ في النفقة، وفي الماء) إذا أفرط في بذلهما.

٤٦٥. سَرَوْتُ

(نشرت بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٧)

تقول: (سَرا يَسْرُو سَرْواً) كسَهَا يَسْهُو سَهْواً، إذا شَرُفَ وسَمَا. لكنك تقول: (سَرَوْتُهُ وسَرَيْتُهُ) إذا كشفتَهُ وخلَعْتَهُ. تقول: (سَرَوْتُ عني الثوبَ وسَرَيْتُهُ) إذا خلعْتَهُ ونزعْتَهُ.

وكأنّ قولَهم: (سَرَوْتُ) بمعنى: سَمَوْتُ وشَرُفْتُ، آتٍ من قولهم: (سَرَوْتُ عني الضَّعَةَ والخِسَّةَ والمَهانَةَ)، ثم استُغْنِيَ عن ذِكْرِ المفعول. وفي (مفردات الراغب): ((سَرَوْتُ الثوبَ عني، أي: نزعْتُهُ، وسَرَوْتُ الجُلَّ عن الفرس))، والجُلّ: ثوبُ الدابة، والجمع: جِلال.

ويَشيع استعمالُ الفعل مجازاً تقول: (سَرَوْتُ عني الهمَّ)، كما في (الأساس)، إذا أَزَحْتَهُ، وكذلك: (سَرَيْتُ عني الخوفَ).

ويُبنى للمجهول فيقال: (سُرِيَ عني الهمُّ) أي زال، ويُشدَّد للمبالغة فيقال: (سُرِّيَ عني الحزنُ).

وفي كلام الأدباء قولُهم: (سُرِّيَ عن فلان) بالبناء للمجهول وحَذفِ نائب الفاعل، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء عن العرب حَذفُ المفعول أو نائبِ الفاعل إذا اشْتُهر فكان معروفاً. ولذا صَحَّ قولُك: (سُرِّيَ عن فلان) بمعنى انكشف هَمُّهُ، والتقدير: (سُرِّيَ عن فلان همُّهُ). ففي (كليلة ودمنة): ((فلمّا سَمِعَ الملكُ ذلك، سُرِّيَ عنه ما كان يَجده من الهمّ)). وجاء في الحديث: ((فإذا مَطَرَتْ، يعني السحابةَ، سُرِّيَ عنه))، قال ابن الأثير في (النهاية): ((أي كُشِفَ عنه الخوف، وقد تكرر ذكر هذه اللفظة في الحديث)). وفي (الأساس): ((وسَرَوْتَ عني الهمَّ، وسُرِّيَ عني)). فتأمل.

٤٦٦. سَرَا وسَريّ وسُراة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨)

تقول: (سَرَا يَسْرُو سَرْواً) كسَهَا يسهو سَهواً، و(السَّرْو): الرِّفْعة والشرف. قال الخليل: ((السَّرْو: سَخاءٌ في مُروءة)). جاء ذلك في (الأساس)، وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي.

والصفة من الفعل (سَرِيّ) كتَقِيّ، بياء مشددة بوزن (فَعِيل)، وجَمْعُ (سَرِيّ): أَسْرِياء، كثريّ وأثرياء، وتقيّ وأتقياء، وهو جَمعٌ قياسيٌّ يَطَّرد في (فَعِيل) المذكر إذا كان مضاعفاً نحو: لبيب وأَلِبّاء، أو معتل الآخر نحو: وَلِيّ وأولياء. وقد جاء جَمْعُ (سَرِيّ) في كثير من الأمهات على (سَرَاة) بفتح أوّلـه، بوزن (فَعَلَة) بفتحتين. فقد جاء في (الصحاح): ((وجَمْعُ السَّرِيّ: سَرَاة، وهو جمعٌ عزيز أن يُجمَع (فَعِيل) على (فَعَلَة)، ولا يُعرف غيره، وجمع (السَرَاة): سَرَوات))، وقد جاء في (الأساس) و(المصباح) نحوٌ من ذلك.

أقول: القياسُ أن يُجمع على (فَعَلَة) بفتحتين ما كان وصفاً لمذكر عاقل بوزن (فاعِل) صحيح الآخر ككاتب وكَتَبَة، وفاعِل وفَعَلَة، وبارّ بالتشديد وبَرَرَة. ولذا كان جمع (السَرِيّ) على (سَرَاة) شاذاً، إذ ليس هو بوزن (فاعِل) ولا هو صحيح اللام. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وسَرَا يَسْرُو فهو سَرِيّ، وقوم سَرَاة)) وأردف: ((ولم يَجِئْ على (فَعَلَة) غيرُها، يعني أن (فَعَلَة) يَختصُّ بها الصحيحُ في الجمع دون المعتل، وذلك كالفَجَرَة والفَسَقَة)).

وقد أنكر هذا الجمعَ الأستاذ عباس أبو السعود صاحب الأزاهير فقال: ((وكيف يكون (سَرَاة) جمعاً لـ (سَرِيّ) وهم يقولون: أن (سَرَاة) تجمع على: سَرَوات)).

أقول: لا وَجْهَ لهذا الاعتراض، فقد عُرِف عن العرب أنهم جَمعوا الجموع، أما جَمْعُ (فَعَلَة) —وهو جمعٌ— على (فَعَلات)، فقد جاء من ذلك مثلاً: (سَادَة وسادات).

ويقول الكتّاب حيناً: (سُرَاة) بضم السين، وقد أنكره العدناني، على حين جاء في (النهاية): ((والجمع: (سَرَاة) بالفتح، على غير قياس، وقد تُضَمّ السين)). فتأمل.

٤٦٧. سُطوح وسُقوف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨)

يُخطئ الكتّاب حيناً في جَمْع بعض الأسماء، فهم يقولون مثلاً: (إن أسطحةَ المنازل تحتاج إلى تسوية)، فيَحْسَبون أن (السطح) يُجمع على (أسطحة). وهم يَجمعون تارة (السَّقْف) على (أسْقِفَة) أيضاً. وفي العربية أن سَطْحَ كلِّ شيء أعلاه، وهو مِن: (سَطَحَ الشيءَ يَسْطَح سَطْحاً) إذا بَسَطه.

أما جَمْعُ (السَّطْح) فهو (السُّطوح)؛ ففي (المصباح): ((سَطْحُ البيتِ وغيرُه: أعلاه، والجمع: سُطُوح، مثل: فَلْس وفُلُوس، وأصل السَّطْح: البَسْط)).

وجَمْعُ (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين هو (فُعُول)

غالباً. وهو جَمْعُ كَثْرة، فأنت تقول: خَصْم وخُصُوم، وبَحْث وبُحُوث، وسَطْر وسُطُور، وبَطْن وبُطُون، وفَرْخ وفُرُوخ، وكَعْب وكُعُوب، وفَحْل وفُحُول..

وهكـذا يُجمَـعُ (السَّـقْف) عـلى (سُـقُوف)، لا: (أسْقِفَة)؛ ففي (المصباح): ((السَّقْف معروف، وجمعُه: سُقوف، كفَلْس وفلـوس)). وقد يُجمَعُ على (سُقُف)؛ ففي (الصحاح): ((والجمع: سُقُوف وسُقُف أيضاً)).

أما (الأسْطِحَة) و(الأسْقِفَة) -وهي على وزن (أفْعِلَة)- فتصِحُّ جمعاً لاسم مذكر رباعيٍّ ثالثُهُ مَدٌّ، كطعام وأطعمة، وعَتاد وأعتدة، وسِوار وأسورة، وسِلاح وأسلحة، ففي (الهَمْع): (("أفْعِلَة" يَطَّرِد في اسم مذكر رباعيٍّ ثالثُهُ مَدَّة ألِف أو واو أو ياء، كطَعام وأطعمة، وحِمار وأحْمِرة، وغُراب وأغربة، ورغيف وأرغفة، وعَمود وأعمدة)).

ولذا قُلْ: (سُطوح المنازل أو أسْطُحها أو سُطحانها)، و(سُقوف الغرف أو البيوت وسُقُفُها).

٤٦٨. أسعف (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢١)

(الإسعاف): الإعانـةُ والمساعدة؛ تقول: (أسْعَفْتُ فلانـاً بكذا) إذا قَضَيتَ لـه ما يريد وأعَنتَهُ عليه. ففي (الأفعـال) لابـن القوطـية: ((وأسْـعَفَكَ بمَطلـبك)). وفي (الأساس): ((وأسْعَفْتُهُ بحاجته: قَضَيتُها له)). وتقول: (أسْعَفْتُهُ عـلى كـذا) إذا أعَنتَهُ عليه، ففي (اللسان): ((أسْعَفَهُ على الأمر: أعانه))، وقلَّما يَستعملـه الكتّاب. وتقـول: (سَـعَفْتُهُ بحاجـته)، كمـا في (القاموس)، كما تقول: (ساعفته بحاجته)، كما في (الأساس).

لكن الكتّاب يقولون أحياناً: (أسْعَفْتُ حاجتَهُ)، فيُوقِعون (الإسعافَ) على الحاجة، بدلاً من إيقاعه على صاحب الحاجة.

أقول: الصحيحُ أن تقولَ: (أسْعَفْتُ فلاناً بحاجته)، و(أجَبْتُهُ إلى حاجته)، و(مَكَّنتُهُ من حاجته)، فالإسعاف إنما يكون لصاحب الحاجة. وهكذا أفعال المعونة، تقول: آزَرْتُهُ ورافَدْتُهُ وعاضدْتُه وظافرْتُه وساندْتُه. فإذا أردت أن تُوقِعَ الفعلَ على الحاجة قلتَ: (قَضَيْتُ لـه حاجتَهُ)، و(لَبَّيْتُ لـه مُبتغاه)، و(طَلَبَ إليَّ فلانٌ كذا، فأطْلَبْتُهُ طِلْبَتَهُ) بكسر الطاء، أي: حَقَّقتُ لـه ما يريد.

ويقولـون: (أُصيبَ فلانٌ فأسْعَفْتُهُ إلى المستشفى)، ولا وجـه لـه، والصـواب: (أُصيبَ فلانٌ فحَمَلْتُهُ إلى المستشفى).

٤٦٩. السُّعْلَة

(السُّعْلَة) بضم السين: السُّعال. والكتّاب يقولونه بفتح السين خطأً. قال صاحب (الأساس): ((وإنه يَسْعُلُ سُعْلَةً منكَرة)) بضم السين. وجاء في (المصباح): ((سَعَلَ يَسْعُلُ من باب قَتَلَ سُعْلَةً بالضم، والسُّعال اسمٌ منه)).

٤٧٠. سغسغ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥)

تقول العامّةُ: (سأسأتُ الخبزَ) بمعنى: غَمَسْتُ الخبزَ في السمن ورَوَّيْتُهُ. وربما أبدلوا من الهمزة قافاً. والصحيحُ أنه ليس في اللغة (سأسأ) بهذا المعنى. وإنما

(السأسأة) اسمٌ للصوت. فهناك ألفاظ تدعو بها الحيوان ومنها: (السأسأة) لدعاء الحمار، ومنها: (الجأجأة) لدعاء الإبل إلى الشرب، كما في (فقه اللغة) للثعالبي.

فإذا أردتَ المعنى الذي أراده العامة قلت: (سَغْسَغْتُ الخبزَ) بالغين لا بالهمزة، ففي (اللسان): ((وسَغْسَغَ رأسَهُ بالدهن: رَوّاه.. وسَغْسَغَ الطعامَ سَغْسَغَةً: أوْسَعَهُ دَسَماً)). وفي (النهاية): ((وصنع منه ثريدة ثم سَغْسَغَها، أي: رَوَّاها .. سَغْسَغَ الشيءَ: حَرَّكَهُ من موضعه كالوتد ونحوه، وسَغْسَغَ الطعامَ: أوْسَعَهُ دَسَماً))، والثريدة مِن: ثَرَدَ الخبزَ، إذا فَتَّهُ.

ولذا قُلْ: (سَغْسَغْتُ الخبزَ) بالغين، ولا تقل: (سأسأتُ الخبزَ) بالهمزة.

٤٧١. سَفَرَت المرأة، لا: أسفرت، فهي سافر وسافرة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧)

في العربية: (سَفَرَ) و(أَسْفَرَ)، وقد يتفقان معنىً أو يختلفان. ويقول الكتّاب: (أسْفَرَتِ المرأةُ) إذا كشفتْ عن وجهها، فهل يعني (أسْفَرَ) معنى (كَشَفَ) حقاً؟

في الإجابة عن معنى (سفر) و(أسفر) أمورٌ أهمّها:

أولاً: (سَفَرَ) فعلٌ متعدٍّ من باب ضَرَبَ. وهو بمعنى: كَشَفَ وأزاح. ويُستفاد ممّا جاء في (اللسان) أنك تقول: (سَفَرَتِ الريحُ الغَيمَ عن وجه السماء فانْسَفَرَ)، و(سَفَرَتِ الريحُ الترابَ): كَنَسَتْهُ عن وجه الأرض، و(سَفَرَ فلانٌ شَعْرَه) إذا استأصلَه وكَشَفَهُ عن رأسه. فـ (السَّفْر) بسكون الفاء: الكَشْف. وفي (اللسان): ((قال: وإذا ألْقَتِ المرأةُ نِقابَها قيل: سَفَرَتْ، فهي سافِرٌ، بغير هاء)). وقال: ((وسَفَرَتِ المرأةُ وجْهَهَا: إذا كَشفتِ النقابَ عن وجهها، تَسْفِرُ سُفُوراً)). وقال: ((سَفَرَتِ المرأةُ نِقابَها تَسْفِرُهُ سُفُوراً فهي سافِرَة: جَلَتْهُ)).

وعلى ذلك تقول: (سَفَرَتِ المرأةُ النقابَ عن وجهها)، و(سَفَرَتْ عن وجهها) بحذف المفعول وهو النقاب، و(سَفَرَتْ وَجْهَهَا) أي: كَشفته. كما لو قلت: كَشفتُ عن الشي، أي: كشفتُ الغطاءَ عنه، وكَشفتُهُ أيضاً. ولا يأتي (أسْفَرَ) بهذا المعنى، فلا يقال: (أسْفَرَ) إذا كَشَفَ. ويقال: (امرأةٌ سافِرٌ) بلا هاء إذا كان من شأنها أن تَسْفِرَ، و(سافِرَة) بالهاء على القياس إذا باشرتِ السُّفُور.

ثانياً: (سَفَرَ) فعلٌ لازمٌ أيضاً، لكنه بمعنى أضاء، ويكون (أسْفَرَ) بمعناه. ففي (اللسان): ((سَفَرَ الصبْحُ وأسْفَرَ: أضاء. وأسْفَرَ القومُ: أصبحوا، وسَفَرَ وجهُهُ حُسْناً وأسْفَرَ: أشْرَقَ)). فـ (سَفَرَ) و(أسْفَرَ) هنا بمعنى أضاء، وكلاهما لازم. وفي التنزيل العزيز: ﴿وُجُوهٌ يَومئذٍ مُسْفِرَةٌ﴾ [عبس ٣٨]، قال الفرّاء: ((أي: مُشْرِقَة مُضيئة)) كما في (اللسان). وجاء فيه: ((أسْفَرَ الصبحُ: إذا انكشف وأضاء إضاءة)). فالمعنى الأصلي للفعلين هو: الانكشاف، والمجازي هو: الإضاءة.

ثالثاً: قال العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة): ((وأرى أن نقبَلَ استعمال: (أسفرتِ المرأة)، أي: كشفتْ عن وجهها، بصورة مجازية، مستعيرين معنى

الإشراق للسفور، على أن تكون المرأة حسناء، حتى يشرق وجهها عندما تكشف النقاب عنه)). وهو قولٌ غريبٌ لسببين:

الأول: أنه لا يقال: (وَجْهٌ مُسْفِر) في الأصل إلا وصفاً للوجه الجميل أو المشرق.

الثاني: الفرق بين (الإسفار) و(السَّفْر) هاهنا كالفرق بين (الانكشاف) و(الكشف)، فكيف يُؤوَّل أحدُهما بالمجاز إلى معنى الآخر، وإنما المجاز هنا أن يكون (الانكشاف) أو (الإسفار) بمعنى: الإضاءة والإشراق. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: وَجْهٌ مُسْفِر: مُشْرِقٌ سروراً)).

٤٧٢. السُّفرة

(السُّفْرَة) بالضم لِمَا يُحْمَل به الطعام ويؤكل عليه، صحيح. ويَحْسَبُه بعضُهم عاميّاً. قال صاحب (المصباح): ((والسُّفْرَة: طعامٌ يُصنَع للمسافر، والجمع: سُفَرٌ، كغرفة وغُرَف. وسُمِّيَت الجلدة التي يُوعَى فيها الطعامُ سُفْرَة، مجازاً)). ومثل هذا في (شفاء الغليل) للخفاجي، عن الكَرْماني. ونحوُه في (النهاية) لابن الأثير في شرح حديث زيد بن حارثة: ((ذبَحْنا شاةً فجعلناها سُفْرَتَنا أو في سُفْرَتنا))!

٤٧٣. السَّفوف

(السَّفُوف) لِمَا يُسَفُّ من الدواء بفتح الأول، والكتّابُ يَضمُّونه خطأ. و(فَعُول) بفتح الفاء، في الأدوية كثير، كالسَّعُوط واللَّعُوق واللَّدُود واللَّصُوق والنَّشوق والذرود والبَرود والغَسول والقَطور.. وجاء في (المُزْهِر) للسيوطي: ((قال ابن السِّكِّيت في (إصلاح المنطق)، والتبريزي في (تهذيبه): وهو.. البَخُور، والذرور، والسَّفُوف: ما يُسْتَفُّ به، والسَّنون: ما يُستاك به.. والنَّشوق: سَعُوط يُجعل في المُنْخُرَيْن.. والقَيُوء: الدواء الذي يُشرَب للقيء، والعَقُول: الدواء الذي يُمْسِك.. والرَّقُوء: الدواء الذي يُرْقِئُ الدمَ..)).

أما (فُعُول) بالضم فهو قليل في الكلام، إلا أن يكون مصدراً أو جمعاً، كما قاله سيبويه!

٤٧٤. السَّفينة

(نشرت بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٧)

تقول: (سَفَنْتُ الشيءَ) إذا قَشَرْتَ سطحَهُ، أو نَحَتَّ ظاهرَهُ وحَكَكْتَهُ حتى يَلِين. و(سَفَنَتِ الريحُ الترابَ) إذا جعلتْهُ دقيقاً ناعماً، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((سَفَنَتِ الريحُ الترابَ سَفْناً: دقَّقَتْهُ، وسَفَنْتُ الخشبةَ: حَكَكْتُها حتى تلين)). وفي (مفردات الراغب): ((السَّفْنُ: نَحْتُ ظاهر الشيء، كسَفَنَ العودَ والجِلْدَ)). وفي (اللسان): ((السَّفْن: القَشْر.. وسَفَنَتِ الريحُ الترابَ تَسْفِنُهُ سَفْناً: جعلتْهُ دُقاقاً)).

ويَستعمل الكتّابُ، في نَحْتِ الشيء وبَرْيه كالعود والخشبة حتى يَنعم سطحُه ويَلِين، لفظاً دخيلاً فيقولون: (بَرْدَخَ الخشبةَ) وهو لفظ دخيل ثقيل، والصحيح أن يقولوا: (سَفَنَ الخشبةَ). وقد سَمَّى العربُ الآلةَ التي يُنْحَتُ بها الشيءُ ويُبْرَى (المِسْفَن) بوزن المِبْرد، أو (السَّفَن) بفتحتين، ففي (اللسان): ((السَّفَن: ما يُنحت به الشيءُ، والمِسْفَن مثلُه)). وقال

ابن السِّكِّيت: ((السَّفَن والمِسْفَن: قَدُومٌ تُقْشَرُ به الأجذاع)).

وثمّة: (السفينة) وهي الفُلْك، وتجمع على: سَفائن وسُفُن وسَفِين، كما في (اللسان). و(السَّفّان) بتشديد الفاء صانعُ السفينة وسائسُها، وحِرْفته: (السِّفانة).

وقد اختُلف في سبب تسمية السفينة، ففي (اللسان): ((سَفَنَ الشيءَ يَسْفِنُهُ بالكسر سَفْناً: قَشَرَه.. والسفينة: الفُلْك، لأنها تَسْفِنُ وجْهَ الماء، أي: تقشره، فعيلة بمعنى فاعلة)). وقيل سُمّيتْ (سفينة) لأنها أُعِدَّتْ بالنحت، فهي (فَعيلة) بمعنى (مفعولة). ففي (اللسان): ((ويكون –أيْ اسم السفينة– مأخوذاً من (السَّفَن) بفتحتين، وهو الفأسُ التي يَنحت بها النجارُ، فهي في هذه الحالة فعيلة بمعنى مفعولة))!

٤٧٥. (السفينة) لمجموعة من صحائف الورق

يَشيع عند العامة اسمُ (السفينة) لمجموعةِ الصحائف الورقية، وليس في المعاجم ما يشير إلى ذلك. لكنه جاء في كثير من كتب الأدب ما يَكشف عن سبب هذه التسمية. فقد حُكِيَ في كتاب (من غاب عنه الطرب) للثعالبي: ((بلغني أنه لَمّا حُمِلَ ديوانُ شعر أبي مطران الشاشي إلى الصاحب بن عباد، استَحْسَنَ منه أبياتاً.. ليأمر بنقلها إلى سفينة كانت تَجمع لـه ما تَلَذُّ به الأعين وتَشتهيه الأنفُس)). كما جاء في (يتيمة الدهر) للثعالبي أيضاً: ((وَجَدْتُ في سفينةٍ بخط الشيخ الرئيس أبي محمد...)).

وقد سُمِّيَتْ كتبٌ كثيرة باسم (السفينة)، منها: (سفينة الأبرار الجامعة للآثار والأخبار) لعِزّ الدين المكي الحنبلي، كما جاء في (كشف الظنون) لحاجي خليفة. وجاء فيه (سفينة الكردي) لعبد اللـه الحلاّق الكردي. ونحو ذلك كثير. وقد تحدّث عن (السفينة) بهذا المعنى الأستاذ كوركيس عوّاد، وبسط القول فيه في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق لشهري تشرين الثاني وكانون الأول عام ١٩٤٣م.

وعندي أنهم استجازوا هذه التسميةَ، فاستعاروا (السفينة) اسماً لكتب العلم والأدب مجازاً، حين تصوّروا ما يمكن أن تُشحَن به من ذخائر المعارف، فتُحْمَل إلى المتأدبين، كما تُشحَن السفنُ بالأثقال لتُحمَل إلى الناس عامّة.

٤٧٦. سكت عنه، وسكت عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/١٤)

عرضنا في كلمة سابقة لقول الكتّاب (سكت عنه) و(سكت عليه). وذكرنا أن لكل منهما معنى وموضعاً، وفي تبيان ذلك وإيضاحه أمورٌ أهمّها:

أولاً: إذا قلت (سَكَتَ) فإنك تعني في الأصل (صَمَتَ عن الكلام)، فإذا كانت هناك حاجة للتصريح بما سَكَتَّ عنه وإعلانه قلت: (سَكَتُّ عن الجهر أو عن القراءة أو عن القول)، كما جاء في (النهاية) حول حديث: ((ما تقول في إسْكاتَتِك)). أما إذا سَكَتَّ عما

سوى ذلك، فلا بدّ لك أن تُفْصِحَ عن المَسْكوت عنه، تقول: (سَكَتُّ عن الأمر) تعني أنك أغفلته أو تجاوزته أو تغاضَيْت عنه مجازاً، واستعمال (عن) هاهنا إنما يَجري فيما يَطَّرد من معانيها، وهو المجاوزة. وقد جاء في (نهج البلاغة ١٧٤/٣): ((إن اللّهَ افترضَ عليكم الفرائضَ فلا تُضيِّعوها.. وسَكَتَ لكم عن أشياء، ولم يَدَعْها نِسياناً، فلا تتكلَّفوها))، وفيه: ((لا خير في الصمت عن الحكم، كما أنه لا خير في القول بالجهل))، وفيه أيضاً (٢٣٦/٢): ((وخَرِسُوا عن جواب السائلين عنه)).

ثانياً: وتقول: (سَكَتَ عليه) بمعنى آخر. ففي أمالي المرتضى (٤٩٧/١): ((قال لَقِيتُ أعرابياً بالبادية فاسترشدتُه إلى مكان فأرشدني، وأنشدني:

ليس العمى طول السؤال وإنما
تمام العمى طول السكوت على الجهل))

فما تأويلُ قوله: (السكوت على الجهل)؟

أقول: شاع قولُهم: (سَكَتَ عن الأمر) حتى أصبح كالأصل، فضُمِّن (سَكَتَ) معنى (صَبَر)، وبينهما اشتراك في المعنى، لأنّ في كلٍّ منهما امتناعاً. فإذا قلت: (سَكَتُّ على الجهل) فتأويلُه: سَكَتُّ عن الجهل صابراً عليه، فحين تَستعمل (على) في هذا الموضع، فإنما تعني أن في حَبْس نفْسِك عن الكلام أو عن التعرض للجهل مشقّةً أو معاناةً تَستوجب الصبرَ وتَستدعيه، ومن هذا القبيل قولُ سيبويه: ((هذا بابٌ يَحْسُنُ عليه السكوت)) وهو يأتي بنحو قولك: (إن قريباً منك زيد). ففي سكوتك على هذا القول وارتضائه عناء ما لم تألفْه، لأنه قليل في الكلام، والأصل فيه كما قال (إن زيداً قريب منك).

ثالثاً: ونحوٌ من هذا قولُك: (نام عنه ونام عليه)؛ ففي الحديث: ((إنها جاريةٌ حديثة السِّن تنام عن العجين)). قال الشارح: ((تنام عن العجين، لأن الحديثَ السنِّ يَغْلِبُهُ النومُ ويكثر عليه)). هذا هو الأصل ثم قيل: (نام عنه) مجازاً إذا غفل أو تغافل عامة. ففي (الأساس): ((نِمْتَ عني نَوْمَةَ الأَمَة: غَفَلْتَ عني وعن الاهتمام بي))، وفي (نهج البلاغة ٧٨/١): ((لا ينام عنكم.. وأنتم في غفلة ساهون)).

رابعا: وقد شاع (نام عنه) إذا غفل، فأصبح أصلاً، وضُمِّن (نام) معنى (صَبَر)، فقيل: (نام عليه) وتأويلُه: غفل أو تغافل صابراً عليه. ففي (نهج البلاغة ٧٨/٣): ((ينام الرجلُ على الثُّكْل، ولا ينام على الحَرَب)). قال الرضي: ((ومعنى ذلك أنه يصبر على قتل الأولاد، لا يصبر على سلب الأموال)). والحَرَب بالتحريك: سَلْبُ المال. وأنت لا تَستعمل (على) هنا حتى يكون في تغافلك مشقة، وهذا ما يدعوك إلى إحلال (على) محلَّ (عن).

٤٧٧. سَكَرَ وسَكَّرَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٤)

في كلام العامة (سَكَرَ البابَ) بالتخفيف، إذا أوصده، وكذلك (سكَّرَ البابَ) بالتشديد. والشائع أنه عامِّيٌّ لا صلةَ له بالفصحى. قال الأستاذ رشيد عطية اللبناني في كتابه (الدليل إلى مرادف العامي والدخيل): ((يقولون: سَكَرَ البابَ ونحوَه أي:

أوصده، وربما كان محرفاً عن: سَكَّ، يقال: سَكَّ البابَ من باب نصر، أي سدّه أو شدّ بالشين المعجمة، والأفصح أن يقال: أوصد الباب)). وجاء في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/٤) : ((سَكَّرَ، إذا أغلق، سريانيةٌ، ومنها السُّكَّرَة للقفل)).

أقول: (سَكَرَ يَسْكُرُ سَكْراً) بالتخفيف كنصر، و(سَكَّرَ تَسْكِيراً) بالتشديد عربيّان فصيحان. ففي (الصحاح) : ((والسَّكْر مصدر سَكَرْتُ النهرَ أسْكُره سَكْراً: إذا سدَدْتَهُ. وقوله تعالى: ﴿سُكِّرَتْ أبْصارُنا﴾ [الحجر ١٥] أي: حُبِستْ عن النظر)). وفي (اللسان) : ((وسَكِرَ النهرَ بالتخفيف يَسْكُرُه سَكْراً: سدَّ فاه، وكلُّ شَقٍّ سُدَّ فقد سُكِر))، وأردف: ((والسِّكْر بالكسر: ما سُدَّ به، والسَّكْر بالفتح: سَدُّ الشَّقِّ ومُنْفَجَرِ الماء، والسِّكْر بالكسر: اسمُ ذلكَ السِّداد الذي يُجعَل سَدّاً للشَّقِّ ونحوه)). وفيه أيضاً: ((وقال مجاهد: سُكِّرَتْ أبصارُنا بتشديد الكاف والبناء للمجهول أي: سُدَّتْ)). أما قولُه تعالى: ﴿إنما سُكِّرَتْ أبْصارُنا بل نحن قومٌ مَسْحُورُونَ﴾ [الحجر ١٥]، فقد قال الإمام البيضاوي في (تفسيره) : ((أي سُدَّتْ عن الإبصار)).

٤٧٨. سَكَنَ إليه، وأنِسَ إليه، ونام إليه، ووثق إليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠)

تقول: (سَكَنَ يَسْكُنُ سُكُوناً) . والسكون: ضدُّ الحركة. وتقول من ذلك: (سَكَنْتُ إليه) : اطمأننت، بوجهٍ من التضمين. فقد ضُمِّنَ (سَكَنَ) معنى (اطْمَأنّ) وهما يُرَدّان إلى جنسٍ من المعنى، ففي السكون والطمأنينة استقرارٌ وهدوء، ففي التنزيل: ﴿هو الذي خَلَقَكُمْ من نَفْسٍ واحِدَةٍ وَجَعَلَ منها زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إليها﴾ [الأعراف ١٨٩]، قال البيضاوي: ((لِيَسْكُنَ إليها: يَستأنس بها ويَطمئن إليها اطمئنانَ الشيء إلى جزئه أو جنسه)). وفي (الأساس) : ((وسَكَنْتُ إلى فلان: استأنستُ به)). ومن ثَمّ قُرِنَ (السَّكَن) —وهو الإقامة— بـ (السكون) لجامع الاستقرار. ففي (المفردات) : ((والسَّكَنُ: السُّكُون وما يُسْكَن إليه)). وفي (الكلّيات) : ((كلُّ ما يُسكَن إليه وفيه ويستأنس به، فهو سَكَن)).

وتقول: (أنِسْتُ إليه) والأصل أن يُعدّى (الأُنس) بالباء، لكنه عُدِّيَ بـ (إلى)، تضميناً لـه معنى الطمأنينة أيضاً، فإذا أنِسْتَ بفلان فقد اطمأنَنْتَ إليه. وتقول: (استأنستُ إليه) بمعنى: أنِسْتُ إليه. ففي (الأساس) : ((وأنِسْتُ به واستأنستُ به، وأنِسْتُ إليه واستأنستُ إليه)).

وفي النوم سكونٌ، ولذا قيل: (نام إليه) إذا وثق به واطمأن إليه. وفي (اللسان) : ((غير نائم إليه: غير واثق به)). ومثلُه: (استنام إليه) . ففي (الأساس) : ((واستنام إليه: سَكَنَ سكون النائم، وهذا مُستنام الماء: لِمُستقرِّه)).

وتقول: (وَثِقْتُ به) إذا اطمأننتَ إليه، ففي (المفردات) : ((وَثِقْتُ به أثِقُ ثِقَةً: سَكَنتُ إليه))، ولكن هل تقول: (وثقتُ إليه) بهذا المعنى؟

أقول: لم أعثرْ على ذلك في المعجمات، لكني

عثرتُ عليه في أقوال الفصحاء. قال البديع الهمذاني في مقامته (المَطْلَبِيَّة): ((لا يثق إلى أحد من الإخوان)).

ولذا قُلْ: (سَكَنْتُ إليه)، و(أنِسْتُ إليه)، و(استأنستُ إليه)، و(نِمْتُ إليه)، و(استنمتُ إليه)، و(وَثِقْتُ إليه)، كلُّ ذلك صحيح.

٤٧٩. سَلَبَهُ وسَلَبَ منه، وسَرَقَهُ وسَرَقَ منه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦)

في تعدية (سَلَبَ) وما شابهه من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، مسائلُ أهمُّها:

أولاً: تقول: (سَلَبْتُ مالَ زيد) إذا أخذتَهُ منه. ففي (الصحاح): ((سَلَبْتُ الشيءَ سلباً)). وفي (المصباح): ((سَلَبْتُهُ ثوبَهُ من باب قَتَلَ: أخذتَ الثوبَ منه.. وكان الأصل: سَلَبْتُ ثوبَ زيدٍ، لكنْ أُسْنِدَ الفعلُ إلى زيد وأُخِّرَ الثوب)). ومعنى هذا أن السلب إنما يكون في الأصل للشيء، فإذا عُدِّيَ الفعل إلى مفعولين –مالكِ الشيء والشيءِ نفسِهِ– قُدِّمَ المالكُ وأخِّرَ الشيءُ فقيل: (سَلَبْتُ زيداً مالَهُ).

ثانياً: إذا صَحَّ قولُك: (سَلَبْتُ فلاناً ثوبَهُ)، بتعدية (سَلَبَ) إلى مفعولين أولُهما الشخصُ المسلوب، فهل يَصِحّ قولُكَ: (سَلَبْتُ من فلان ثوبَهُ) بتعدية السلب إلى الشخص بالحرف وإلى الشيء بنفسه، كما يَستعمله الكتّاب حين يقولون مثلاً: (فَتَنَتْهُ الحسناءُ فسَلَبَتْ منه العقلَ)؟

قال العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة): ((ويقولون: سَلَبَ منه ثوبَهُ، والصواب: سَلَبَهُ ثوبَهُ يَسْلُبُهُ سَلْباً وسَلَباً)). وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿وإنْ يَسْلُبْهُمُ الذبابُ شيئاً لا يَسْتَنْقِذوهُ منه﴾ [الحج ٧٣].

أقول: إن صَحّةَ قولِكَ: (سَلَبْتُهُ شيئاً) لا يَمنع من صحّةِ قولك: (سَلَبْتُ منه الشيءَ) لأنه هو الأصل. فالمسلوب في الأصل هو الشيءُ، لا مالِكُهُ. وما دام الأمر كذلك، فأنت تقول: (سَلَبْتُ الشيءَ مِن فلان). و(مِن) هذه لابتداء الغاية على حَدِّ تعبير النحاة. وذلك كقولك: (أخذتُ الدراهمَ مِن الكيس، أو من داري، أو من فلان). وهكذا تقول: (سَرَقَ فلانٌ فلاناً مالَه)، كما تقول: (سَرَقْتُ المالَ من فلان). ففي (الصحاح): ((وسَرَقَ منه مالاً، وسَرَقَهُ مالاً)).

ثالثاً: إذا تعذر تحقُّقُ صحّةِ: (سَلَبْتُ منه مالاً) بمراجعة المعاجم حيناً، ففي كتب اللغة ما يُغني. فقد أورد ابن سِيدَه في (المخصَّص) ما جاء من هذا الباب: ((باب ما يصل إليه الفعل بغير توسُّط حرفِ جرّ بعد أن كان يصل إليه بتوسّطه)) أورد: سَرَقْتُ زيداً مالاً، وسَلَبْتُ زيداً مالاً.. وجَعَلَ الأصلَ في ذلك: سَرَقْتُ مالاً من زيد، وسلبتُ المالَ منه. قال ابن سِيدَه: ((وسرقتُ زيداً مالاً، وسرقتُ من زيدٍ، وكذلك: سَلَبْتُ)). وجَعَلَ من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿واخْتارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف ١٥٥]، فالأصلُ فيه: (اختار من قومِهِ). قال ابن سِيدَه: ((فإنّ القسمَ الذي يتعدّى فيه الفعلُ إلى المفعول الأول بوسيط قولُهم: اخترتُ من الرجال زيداً، ثم تحذف (مِن)

فيقال: اخترتُ الرجالَ زيداً، وفي التنزيل: ﴿واخْتارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾.

وعلى هذا يَصِحُّ قول القائل: (سَلَبْتُهُ شيئاً)، و(سَلَبْتُ منه شيئاً)، و(سَرَقْتُهُ مالاً)، و(سَرَقْتُ منه مالاً)، خلافاً لما ذهب إليه العدناني في معجمه.

٤٨٠. سَلَفَ وأَسْلَفَ واستلَفَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٦)

تقول: (سَلَفَ الشيءُ سَلَفاً) بفتحتين و(سُلُوفاً) بمعنى: مَضَى وتقدَّم. قال ابن القوطية: ((وسَلَفَتِ الناقةُ سُلُوفاً: تقدَّمت في أول الوِرْد، وسَلَفَ الشيءُ: تقدَّم)). وفي (القاموس): ((سَلَفَ الشيءُ سَلَفاً: مَضَى، وسَلَفَ فلانٌ: تقدَّم)). ومن ذلك قولُك: (أَسْلَفْتُ فلاناً مالاً) إذا أقرضتَهُ، وكذلك: (سَلَّفْتُهُ مالاً) بالتشديد.

و(السَّلَف) بفتحتين هو: القَرْض، وهو كلُّ ما قدّمتَ من عمل صالح، وكلُّ مَن تَقدَّمك مِن آبائك وقرابتك. وفي (الأساس): ((أَسْلَفْتُهُ مالاً، وسَلَّفْتُهُ بالتشديد)).

ويقول الكتّاب: (استلَفْتُ منه مالاً)، وقد أنكر ذلك اليازجي فقال: ((يقولون: استلَفَ منه سُلفةً بالضم بمعنى اقترض.. والصواب: استسْلَفَ وتَسلَّفَ منه مالاً أو سَلَفاً)).

أقول: لا وجه لإنكار (استلَفَ منه)؛ ففي (الأساس): ((واستلَفَ فلانٌ، واستسلَفَ، وتَسَلَّفَ)). وجاء (استلَفَ) بهذا المعنى في (مفاتيح العلوم) للخوارزمي.

أما (السُّلْفَة) بالضم فهي عند العرب ما يُعَجَّل من الطعام، وعندي أنه لا بأس باستعماله لما يُعَجَّل من المال أيضاً.

وقد استعمل العربُ (التلميظ) لإطلاق شيءٍ من المال للمرتزق قبل استحقاقه، واشتقوه من: (تَلَمَّظَ بلسانه) إذا تتبَّع أثر الطعام في فمه، و(اللُّماظة) بالضم الاسمُ منه. وقالوا: (تلمَّظَهُ) بمعنى استلَفَهُ، كما في (المفاتيح). فتأمل.

٤٨١. سَلَكَ، وطريقٌ سالك، وطريقٌ نافذ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٠)

تقول: (سَلَكْتُ الطريقَ) فتعدّي الفعلَ إلى واحد، كما تقول: (سَلَكْتُ به الطريقَ)، وتقول: (سَلَكْتُ فلاناً الطريقَ)، إذا جعلتَهُ يَسلُكُهُ، فتعدِّي الفعلَ إلى اثنين. كما تقول: (أَسْلَكْتُهُ الطريقَ) بمعناه، ففي (المصباح): ((سَلَكْتُ الطريقَ سُلُوكاً من باب قَعَدَ: ذهَبْتُ فيه، ويتعدّى بنفسه وبالباء فيقال: سَلَكْتُ زيداً الطريقَ، وسَلَكْتُ به الطريقَ))، وأردف: ((وأَسْلَكْتُ في اللازم بالألف لغةٌ نادرة ويتعدّى بها)) أي تقول: (أَسْلَكْتُهُ) إذا جعلتَهُ يَسْلُك. وتقول: (أَسْلَكْتُ) بمعنى سَلَكْت نادراً.

وفي اللغة (سَلَكْتُ الشيءَ) إذا أنفذتَهُ فسَلَكَ هو وانْسَلَك. ففي (الصحاح): ((سَلَكْتُ الشيءَ في الشيء فانْسَلَك: إذا أدخلتَهُ فدَخَلَ.. وفي لغة أخرى أَسْلَكْناه فيه)).

وفي (الكلّيات) لأبي البقاء: ((سَلَكَ بمعنى (دخل)

لازم، وبمعنى (أدخل) متعدٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [القصص ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿فاسْلُكْ فيها مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وأَهْلَكَ﴾ [المؤمنون ٢٧]، على أن (اثنين) مفعولٌ به للفعل؛ أي: اسْلُكْ فيها اثنين من كلِّ زوجين.

وفي كلام الكتّاب: (طريقٌ سالكٌ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل أن تقول: (سَلَكْتُ الطريقَ) فهو (مَسْلُوك)، ففي (الأساس): «طريقٌ مَسْلوك، وما سُلِكَ طريقٌ أقومُ منه». لكنك تقول على المجاز: (قد سَلَكَتْ بي هذه الطريقُ إلى بلدي)، إذا أدَّتْكَ -أي أوصلتك- إليه، فالطريقُ سالكةٌ أو سالِكٌ، ونحو ذلك ما جاء في (كليلة ودمنة): «فأغرَقَ الفكرَ فيه، فسَلَكَ به إلى استنباط» أي: أدّاه وأوصلَه.

وهكذا تقول: (نَفَذ الطريقُ، فالطريق نافذ)؛ ففي (الأساس): «وطريقٌ نافذ: عامٌّ يَسْلُكُهُ كلُّ أحَدٍ، وهذا الطريقُ يَنفذ إلى مكان كذا». فتأمل.

٤٨٢. تسلَّل إليه، واندسَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢١)

جاء في (لسان العرب): «الانسلال: المضي والخروج من مَضِيق أو زِحام.. وانسَلَّ وتَسَلَّلَ: انطلَقَ في استِخْفاء»، لكن الكتّاب يقولون: (تَسَلَّلَ العدوُّ إلى مراكزنا)، فهل هذا صحيح؟ وما معناه؟

قال بعض النقاد، ومنهم الدكتور مصطفى جواد: «لا تقل: تسلَّلَ إليها»، وعلَّل ذلك فقال: «لأن التسلُّلَ خروجٌ.. وتخلّص من زحام، وليس هو بدخول». وقال العدناني في معجمه نحواً من ذلك.

أقول: في تعدية (تسلَّلَ) وتحديدِ معناه مسائلُ أهمُّها:

أولاً: غريبٌ حقاً مَنْعُ النقاد تعديةَ (تسلَّلَ) بـ (إلى)، فإذا كان (التسلُّل) بمعنى الخروج على حدِّ قول جواد والعدناني فما المانع من تعديته بـ (إلى)؟ أوَلَسْتَ تقول: (خرجتُ إلى السوق)، فما وجه المَنع وما حُجَّتُه؟ فقولُ النقاد أنّ (تسلَّل) لا يتعدى بـ (إلى) لأنه بمعنى (خرَجَ) غيرُ صحيح. فأنت تقول: (تسلَّلَ منه وإليه).

ثانياً: يريد الكتّابُ بقولهم: (تسلَّل العدوُّ إلى مراكزنا)، أنّ العدوَّ مَضَى إليهم في استِخْفاء، وبَلَغَ مراكزهم دون أن يَشعروا به. فهل يُفِيد (تسلَّل) هذا المعنى؟

أقول: إنّ (تسلَّل) لا يُفيد المعنى الذي قَصَدَ إليه الكتّاب. فـ (التسلُّل) هو: الانطلاقُ والهروب في استخفاء، كما يَفعل الجنديُّ الفارُّ من معسكره، أو السجينُ الفارُّ من محبسه. فإذا مضى الجندي أو السجين فبلغ غايتَهُ ومأْمَنَهُ، ذهب الاستخفاء وحلَّ محلَّه الظهورُ والمجاهرة. فقولُك: (تسلَّلَ جنودُ العدوِّ إلينا) صحيحٌ، لكنّ معناه أنهم أفلتوا من معسكرهم خفية ولحقوا بكم، وقد يكون لحاقُهم هذا لمساعدتكم على من كانوا في معسكرهم، خلافاً لما يفهمه الكتّاب.

ودليلُ ذلك ما جاء في (نهج البلاغة): «أما بعد، فقد

بَلَغَنِي أن رجالاً من قِبَلِك —أي من جهتك— يتسلَّلون إلى معاوية. فلا تأسفْ على ما يَفوتُك من عَدَدِهم ويَذهبُ عنك من مَدَدِهم، فبُعْداً لهم وسُحْقاً)). يقول عليٌّ عليه السلام لعامِلِه على المدينة: إن بعضَ جُنده يتسلَّلون هاربين إلى معاوية فتبّاً لهؤلاء الهاربين. وهذا صريحٌ بأن المتسلِّلين هنا هم أولئك الذين يَمضون من معسكرهم خِفْية، فإذا بلغوا مَقْصِدَهم لَحِقُوا جهاراً بمن كان عدواً لهم في الحرب لينضَمُّوا إليه، وليس هذا مَقْصِدَ الكتّاب.

ثالثاً: قد أسْمَتِ العربُ الذين يَمْضُون في خفاء ليتجَسَّسُوا فيتعرفوا سِرَّ عَدُوِّهم (المُنْدَسِّين). قال المرزوقي: ((وَجَّهُوا فارساً لِيَنْدَسَّ في أثناء خيلنا ويَعرف سِرَّنا وعَلَننا، ويَقِفَ على عَدَدِنا وعُدَّتِنا)). وهذا ما يَعنيه الكتّابُ، فأنت تقول: (دَسَّ العدوُّ إلينا عُيُونَهُ فاندسُّوا)، أي: انسابُوا في بلدنا خفية.

٤٨٣. سَلّم له، وسَلَّمَ به، وسَلَّمَ القضيّةَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨)

إذا أُريد التعبيرُ عن الانقياد للأمر أو صاحب الأمر، أو إقرارُ قضية، أو الاعترافُ بصحّتها، قيل: (سَلَّمْتُ للأمر)، أو (سَلَّمْتُ لفلان)، أو (سَلَّمْتُ القضية)، بتشديد اللام فيها. فما الرأي في ذلك كلِّه؟

أولاً: (سَلَّمَ لـه)، جاء في (أساس البلاغة): ((أسْلَمَ لأمر اللّه، وسَلَّمَ، واسْتَسْلَمَ)) بمعنى: انقاد. وكما تقول: (سَلَّمَ فلانٌ للحقّ)، تقول: (سَلَّمَ فلانٌ لفلان) إذا انقاد لـه بلا نزاع. ومن ذلك ما جاء في (الإفصاح): ((سَلَّمَ الجيشُ لعدوِّه: أقرَّ لـه بالغَلَبَة)). ومنه قول الجوهري في (الصحاح): ((والتسليم: بَذلُ الرِّضا بالحُكْم)). ومن كلام الفصحاء قولُ أبي حيان التوحيدي في (المقابسات)، في كلامه على الجاحظ: ((والعلماءُ تأخذ منه، والخاصةُ تُسَلِّمُ لـه، والعامّةُ تُحِبُّهُ)) وقولُـه: ((بل العِلْمُ به أَوْلَى، والتسليمُ لـه ضرورة)) ومثل هذا في كلام الفصحاء كثير.

ثانياً: (سَلَّمَ به)، قال أبو حيان التوحيدي في (المقابسات): ((وكلُّ من شاد من الفلسفة شيئاً يُسَلِّمُ بهذه الإشارة)). ومثلُه كثير، وكأنه على تضمين التسليم —ومعناه الانقياد— معنى الرضا بالشيء. ومن ذلك قول صاحب (الصحاح): ((والتسليم: بَذلُ الرضا بالحُكْم))، فالانقيادُ للأمر لا يَستلزم في الأصل الرضا به. فإذا قلت: (سَلَّمْتُ بقضاء اللّـه) بتعدية الفعل بالباء، أشرت بذلك إلى الانقياد والرضا جميعاً. فالتسليم للحُكم: بَذلُ الطاعة والانقياد لـه، والرضا به: إظهارُ السكون إليه عن اختيار.

ثالثاً: (سَلَّمْتُ الدعوى)، جاء في كلام الفصحاء: (سَلَّمْتُ الأمرَ أو القضيةَ) إذا أقْرَرْتَ بصحّتِها. قال أبو حيان التوحيدي في (المقابسات): ((يُحتاج في تسليم هذا إلى مقدمتين ونتيجة)). أي يُحتاج في تصديق هذا الأمر إلى مقدمتين ونتيجة. وجاء في (المصباح): ((وسَلَّمَ الوديعةَ لصاحبها بالتثقيل: أوْصَلَها، فتَسَلَّمَ ذلك. ومنه قيل: سَلَّمَ الدعوى، إذا اعترف بصحتِها)). قال صاحب (المصباح): ((فهو إيصالٌ معنوي)). وعندي أنه على تقدير: (سَلَّمَ الدَّعْوى لخصمه) إذا مَكّنه منها

مُقِرّاً لـه بدعواه. ففي (رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة): ((تقول: أمنعُ هذه الدعوى، أو تقول: لا أُسَلِّمُ لك هذه الدعوى)). فالدعوى إذاً: ممنوعةٌ غيرُ مُسَلَّمَة إذا عارضتها، أو مقبولةٌ مسلَّمة إذا صدَّقْتَها ومَكَّنتَ خصمك منها. ففي (المصباح): ((سَلَّمَ الأجيرُ نفسَه للمستأجر: إذا مَكَّنه منها)). وفي هذا بيان.

٤٨٤. تسلّمتُ راتبي، لا: استلمتُه

(نشرت بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٤)

الشائعُ في الاستعمال قولُهم: (استلَمْتُ راتبي)، و(استلمتُ كتابي)، لا يكادون يقولون سوى ذلك في معنى الأخذ والتناول. ويقول الفصحاء في التعبير عن ذلك: (سَلَّمْتُ الشيءَ إلى فلان فتَسَلَّمَهُ) أي: أعطيتُه إياه فتناوَلَه، وهو الصواب. ففي (الأساس): ((وسَلَّمَ إليه الشيءَ فَتَسَلَّمَه)). أما (الاستلام) في اللغة فهو من (السَّلِمَة) على وزن (الكلمة)، وهي (الحَجَر)، وجمعها: (السِّلام) بكسر السين.

ففي (الأساس): ((واسْتَلَمَ الحَجَرَ، مِن: السِّلام بالكسر، وهي الحجارة)). فأنت تقول: (اسْتَلَمْتُ الحَجَرَ) بمعنى لَمَسْته باليد أو لمسته بالفم؛ أي: قَبَّلته. قال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم): ((الاستلام هو: لَمْسُ الحَجَر الأسود، اشتُقَّ من السَّلِمَة وهي الحَجَر، كما قيل من الكُحْل: الاكتحال)).

وذهب بعضُهم إلى أن (الاستلام) من (السَّلام) بالفتح أي: التحية. ففي (النهاية): ((وفي حديث الطَّواف أنه أتى الحجر فاستلَمَهُ، هو (افْتَعَلَ) من (السَّلام) التحية.. وقيل هو (افتعل) من (السِّلام) بالكسر وهي الحجارة، واحدتها: (سَلِمَة) بفتح فكسر. يقال: استلم الحجرَ: إذا لَمَسَهُ وتناوَلَه)).

وقد تقول: (استلَمْتُ رسالتَك فأنِسْتُ بها ونَعِمْتُ) على سبيل المجاز، إذا كنتَ تخاطب عزيزاً أو جليلاً، وتعني أنك لَمَسْتَها فنَعِمْتَ بلَمْسها كما تنعم بلمس الحجر الأسود، مبالغة وغلوّاً. أما في غير هذا الموضع فلا.

ولذا قُلْ: (تَسَلَّمْتُ الْمَنصِبَ)، و(تَسَلَّمْتُ الكتابَ)، و(تَسَلَّمَتِ اللجنةُ البناءَ أو المعملَ)، ولا تقل: (استلَمْتُ المَنصبَ أو الكتابَ)، أو: (استلَمَتِ اللجنةُ البناءَ أو المعملَ).

٤٨٥. السِّلم والسلامة والسلام

(نشرت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٧)

(السِّلْم) بكسرٍ فسكون هو الصُّلْحُ، نقيضُ الحرب، ولا يكاد الكتّاب يَلفِظُونه إلاّ بالكسر، أو يأتون به إلاّ مذكّراً. وحقيقة الأمر أنه جاء بالكسر وبالفتح أيضاً، وهو يذكَّر ويؤنَّث. ففي (الصحاح): ((والسلْم: الصلح يُفتح ويُكسر، ويُذكَّر ويُؤنَّث)). وفي التنزيل: ﴿وإنْ جَنَحُوا للسَّلْمِ فاجْنَحْ لها وتَوَكَّلْ على اللّـه﴾[الأنفال ٦١]. وقد جاء (السَّلْم) في الآية بالفتح، وقُرِئ بالكسر أيضاً.

وثمة (سَلِمَ) بالكسر (يَسْلَمُ) بالفتح، ومعناه: بَرِئ من عَيْبٍ أو آفَة. واسم الفاعل منه (سالِمٌ) والصفة (سَلِيم)، ومصدره (السَّلام) و(السَّلامة) بفتح أوّلهما.

و(السَّلام) كـ (السَّلامة) في الأصل، ففي (الأساس): ((سَلِمَ من البَلاء سَلامةً وسَلاماً، وسَلِمَ من المرض: بَرِئَ، وسَلَّمَهُ اللّـهُ بالتشديد)). لكن (السَّلام) أعَمُّ دلالة وأشملُ معنى من (السلامة)، ولذا سُمِّيت الجنة: (دار السلام)، ففي (مفردات الراغب): ((والسَّلامة الحقيقية ليستْ إلاّ في الجنة إذ فيها بقاءٌ بلا فَناء، وغِنىً بلا فَقْر، وعِزٌّ بلا ذلّ، وصِحّةٌ بلا سَقَم)). وفي (النهاية): ((والسَّلام في الأصل: السَّلامة، يقال سَلِمَ يَسْلَمُ سَلامةً وسَلاماً، ومنه قيل للجنة: دار السلام، لأنها دار السلامة من الآفات)).

و(السلم) مصدر أيضاً بهذا المعنى. ففي (مفردات الراغب): ((السَّلْم والسَّلامة: التعرّي من الآفات الظاهرة والباطنة)) وفي (الصحاح): ((والسِّلْم بالكسر: السلام))، وفي (الأساس): ((وفلانٌ سِلْمٌ لفلان بفتح السين وكسرها، وحَرْبٌ لـه)). ومن قرأ (السِّلْم) بكسر أوّلـه لاحَظَ أن نقيضها -أي الحرب- بفتح الأول. ففي (الكلّيات): ((السِّلم بالكسر والسكون ضدُّ الحرب، وهو من الألفاظ التي أوائلها مكسورة وأوائل أضدادها مفتوحة، كالخِصْب بالكسر والجَدْب بالفتح، والعِلْم بالكسر والجَهْل بالفتح، والغِنى بالكسر والفَقر بالفتح، وأشباه ذلك)).

٤٨٦. السَّلام عليكم (نشرت بتاريخ ١/٧/١٩٨٣)

تقول في إلقاء التحية على الفرد والجماعة: (السلام عليكم) فما معناه في الأصل؟ وهل تقول (سلامٌ عليكم) بتنكير (السلام)؟

أقول: في ذلك مسائلُ لا بدّ من ذِكْرها، وأهمُّها:

أولاً: سَنَّ الرسولُ العربي ﷺ (السلام عليكم) للتحية، وقد كان العربُ قبل ذلك يُحَيُّون بقولهم: (أنْعِمْ صباحاً)، و(أنعِمْ مساءً). ومعنى (السَّلام): السلامة والأمان. فإذا سَلَّمَ أحدُهم على الآخر، فقد أعطاه الأمان، كما جاء في كتاب (الزينة) للشيخ أبي حاتم الرازي. و(السلام عليكم) جملةٌ اسمية إخبارية أُريد بها الإنشاء، أي: الدعاء، ومثلُه قولُك: (الحمد للـه). و(السلام) مرفوعٌ على الابتداء، و(عليكم) خبرُه.

ثانياً: (سلامٌ عليكم) كلامٌ عربيٌّ فصيح، وقد جاء في التنزيل: ﴿سَلامٌ عليكم بما صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد ٢٤]. وفي (اللسان): ((ويقال: السلام عليكم، وسلامٌ عليكم، وسلامٌ، بحذف عليكم)). فـ (سلام) في قولك: (سلام عليكم) مبتدأ مرفوع، و(عليكم) خبره. وقد جاز أن يكون المبتدأ مقدَّماً وهو نكرة، ومن حقِّه التأخير، لأن قولَك: (سلام عليكم) ليس خبراً في المعنى وإنما هو دعاء، إذ المعنى: (ليسلّم اللّـه عليكم) كما ذهب إليه ابن جنّي في (الخصائص ٣٢٣/١). هذا والاكتفاء بقولك (سلام) صحيح أيضاً كما مرّ، وهو مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: عليكم.

ثالثاً: جاء في (الكشاف) حول قولـه تعالى: ﴿فقالُوا سَلاماً قال سَلامٌ﴾ [الذاريات ٢٥]: ((سَلاماً مصدرٌ سادٌّ مَسَدَّ الفعل مُستغنى به عنه. وأصلُه: نسلّم عليكم سلاماً. وأما (سلام) فمعدولٌ به إلى الرفع على الابتداء، وخبره محذوف معناه: عليكم سلامٌ، للدلالة

على ثبات السلام)).

رابعاً: جاء في (النهاية): ((فأما في تشهُّد الصلاة فيقال فيه معرَّفاً ومنكَّراً)) أي: جاز قولك في التشهد: السلامُ عليكم، وسلامٌ عليكم، وأردف: ((وأما في السلام الذي يخرج به من الصلاة، فروى الرَّبيعُ عنه أنه لا يكون إلا معرَّفاً)). وهو واضح.

هذا و(السلام) اسمٌ من أسماء اللّـه الحسنى، و(دار السلام) هي الجنة.

٤٨٧. السُّلامى

(السُّلامَى) عظامُ الأصابع على (فُعَالَى) بضمِّ أوّلـه كسُماني وحُبارى، الطائرين المشهورين. والجمع: (سُلامَيَات) كسُمانيات وحُباريات بتخفيف الياء. وقلَّ مَن يَضبطُهُ من الكتّاب. قال الجواليقي في تكملته: ((وهي السُّلامَيَات بفتح الميم وتخفيف الياء، الواحدة: سُلامَى، ولا تقل: السُّلاميَّات)) بتشديد الياء.

٤٨٨. سَمَحَ به، وشريعة سمحة، لا: سمحاء

(نشرت بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٦)

تقول: (سَمَحْتُ لفلان بكذا) إذا جُدْتَ به أو وافقتهُ على ما طلب، فالفعلُ لازمٌ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وسَمَح بالشيء سَماحاً..: جاد، وسَمَحَ لي بالشيء سَماحَةً: وافقني على ما طلبت..)).

ويُخطِئ الكتّابُ حيناً فيقولون: (سَمَحْتُ لـه القيامَ بكذا) يأتون به متعدياً، وصوابُ القول: (سمحت لـه بالقيام) فإذا صحَّ قولُك: (سمحت لـه أن يقوم)، فذلك لجواز حذفِ الجارِّ قبل (أن) قياساً عند أمن اللَّبس، ويَمتنع ذلك قبل المصدر، فلا يجوز قولُك: (سَمَحْتُ لـه القيامَ) بحذف الجارّ، بل لا بدّ من قولك: (سمحت لـه بالقيام) بإثبات الجارّ.

وفي اللغة قولُك: (سَمُحَ فلانٌ) بالضمِّ ككرُم، والصفةُ منه (سَمْحٌ) بفتحٍ فسكون، ومؤنَّثُه (سَمْحَة). وتقول مجازاً: (هذه شريعةٌ سَمْحَة)، ولا تقول: (شريعةٌ سَمْحاء)، كما يقولُه الكتّاب حيناً. فقد جاءت الصفةُ على (سَمْح) بسكون الميم كسَهْل، و(سَمِح) بكسرها كخَشِن، و(سَميح) بالياء كظريف.

وتقول: (سَمْج) بسكون الميم، و(سَمِج) بكسرها، و(سَميج) بالياء.

٤٨٩. السَّمَيذع والسَّمَيْدع

(نشرت بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥)

(السَّمَيْذع) –بفتح السين والميم، بعدها ياءٌ ساكنة وذالٌ مفتوحة– هو الشخصُ الذي توفَّرتْ لـه خصالٌ حميدة من شرف وكرم وشجاعة وسخاء. والكتّاب إذا أتَوْا به قالوه بضمِّ السين، وهو خطأ. قال الجوهري في (الصحاح): ((السَّمَيْذع بالفتح: السيدُ المُوَطَّأُ الأكْناف، ولا تقل: سُمَيْذع بضم السين)). و(الأكْناف) جمع (كَنَف) وهو الجانب، و(المُوَطّأ) بتشديد الطاء: المُدَمَّث بتشديد الميم، أي اللَّيِّن. ويقال: مُوَطّأ الأكناف للمِضْياف. وفي (القاموس): ((السَّمَيْذع بفتح السين والميم، بعدها مثناة تحتية –أي ياء– ولا تضمّ السين، فإنه خطأ: السيدُ الكريم الشريف السَّخيّ،

المُوَطّأُ الأكناف والشجاع)).

وقد جاء (السَّمَيْذع) في (التاج) بالدال والذال، وذكر أن سينَهُ لا تُضَمُّ أيضاً. وذهب بعضُهم إلى إطلاق (السَّميذع) على من يُوصَف في اللغة الأجنبية بـ (جنتلمان)، وهو أقربُ ترجمةٍ لهذا الوصف. و(السَّمَيذع) لفظٌ عربي، وليس مُعرَّباً.

٤٩٠. ثخين وثخانة، لا: سميك وسماكة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١)

في كلام الكتّاب قولُهم: (ثوبٌ سميك) إذا كان ثخيناً أو غليظاً، وقولُهم: (سَمَاكةُ الستارة تحُول دون نُفُوذ النور) أي ثخانتها وغلاظتها، فهل في العربية ما يُسيغ قولهم هذا؟

أقول: جاء (سَمَكَ يَسْمُكُ) كنصر ينصر لازماً ومتعدياً. فإذا قلت: (سَمَكْتُ الشيءَ سَمْكاً) فمعناه: رَفَعْتُهُ، وإذا قلت: (سَمَكَ الشيءُ سُمُوكاً) فمعناه: ارتفع. ففي (اللسان): ((وسَمَكَ الشيءَ يَسْمُكُهُ سَمْكاً فسَمَكَ: رفعه فارتفع... وسَمَكَ اللّهُ السماءَ سَمْكاً: رَفَعَها)). وفيه: ((وسَمَكَ الشيءُ سُمُوكاً: ارتفع. والسَّامِكُ: العالي المرتفِع)).

وقد استُعمل (السَّمْك) بمعنى السقف أو القامة أو الارتفاع؛ ففي (اللسان): ((والسَّمْك: السقف، وقيل هو من أعلى البيت إلى أسفلِه، والسَّمْك: القامة من كلِّ شيء)).

فثبت بهذا أن لا صحّةَ لقولك: (ثوبٌ سميك)، و(سماكة الثوب). والصحيح: (ثوبٌ ثخين)، و(ثخانة الثوب)، وهو مِن: (ثخُنَ) بالضم. و(ثوبٌ غليظ)، و(غِلظة الثوب وغِلاظته) وهو مِن: (غلُظَ) بالضم. ولا عبرة بما جاء في (المعجم الوسيط)، ولو أشار إلى أنه مُحْدَث. إذ قال: ((سُمْكُ الشيء: غلظه وثخانته. مُحْدَثة)).

٤٩١. المسامّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٥)

في كلام الكتّاب قولُهم: (في جسم الإنسان مَسَامُّ دقيقة)، وهم يسألون ما أصلُ لفظ (المَسامّ) بتشديد الميم الأخيرة.

أقول: (المَسامّ): ثُقُوبٌ أو خُروقٌ خفيّة، ووزن (المَسامّ): (مَفاعِل)، ومفردُها: (مَسَمٌّ) بتشديد الميم الأخيرة على (مَفْعَل). وهو اسمُ مكان للفعل. تقول: (سَمَمْتُ الإبرةَ إذا جعلتَ فيها (سَمّاً) بميم مشددة؛ أي: ثقباً، فيكون (المَسَمّ) هو موضع النفوذ أو الثقب، والجمع: (المَسامّ).

وقيل: (المَسامّ) جَمْعُ (سَمّ) بمعنى الثّقْب، كما جاء (مَحاسِن) جمعاً لـ (حُسْن) بضمٍّ فسكون، على غير قياس. قال ابن القوطية في (أفعاله): ((سَمَمْتُ الإبرةَ: جعلتُ لها سَمّاً، وهو ثَقْبها))، وفي (المصباح): ((والسَّمُّ: ثَقْبُ الإبرة، وجَمْعُهُ (سِمام). و(المَسَمّ) على (مَفْعَل) بفتح الميم والعين يكون مصدراً للفعل، ويكون موضعَ النفوذ والجمع: المَسامّ)).

و(السمّ) بمعنى (الثقب) بضمِّ السين وفتحها وكسرها.

٤٩٢. سَمِن والسِّمَن والسُّمنة

(نشرت بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٧)

تقول: (سَمِنَ) بالكسر (يَسْمَنُ) بالفتح كتَعِبَ يَتْعَبُ، فهو (سامِنٌ) و(سَمِين)، وجمع (سمين): (سِمان) بكسر أوّله. وجاء: (سَمُنَ) بالضم ككرُم أيضاً. وقيل في المصدر (السِّمَنُ) بكسرٍ ففتح، كما قيل (السَّمانة) كالشهامة بالفتح؛ ففي (المصباح): «سَمِنَ يَسْمَنُ من باب تَعِبَ، وفي لغةٍ من باب قَرُبَ: إذا كَثُرَ لحمُهُ وشحمُه». وفي (اللسان): «والسَّمِين خلافُ المَهْزول، سَمِنَ يَسْمَنُ سِمَناً وسَمَانةً.. وشيءٌ سامِنٌ وسَمين، والجمع: سِمان. قال سيبويه: ولم يقولوا: سُمَناء استغْنَوْا عنه بسِمان».

ويقال: (تَسَمَّنَ) بتشديد الميم بمعنى (سَمِنَ) كما في (الصحاح)، وبمعنى (توسَّعَ في المآكل والمشارب) كما في (اللسان). ويتعدى الفعل بالتضعيف فتقول: (سَمَّنَهُ) إذا جعلَهُ سميناً، كما يتعدى بالهمزة، ففي (المصباح): «ويتعدَّى (سَمِنَ) بالهمزة والتضعيف».

وإذا أراد الكتّابُ المصدرَ من الفعل أو اسماً منه قالوا: (السُّمْنة) بضم السين، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (السُّمنة) بالضم اسماً للدواء الذي تُسَمَّنُ به النساء، كما في (الصحاح)، وجاء اسماً لعشبة ذات أوراقٍ وقُضُبٍ دقيقةِ العيدان لها نَوْرَة بيضاء، كما في (اللسان)، ولم تأت (السُّمْنة) بالضمِّ اسماً للسِّمَن أو السَّمانة. على أني ظَفِرْتُ بنحوٍ من ذلك في كلام الفصحاء، فقد جاء في (ديوان الحماسة) بيتٌ لعبد اللّه بن الدمينة الخثعمي تضمَّن قوله: (خَميص الحَشا) وصفاً لرجل، فقال المرزوقي في شرحه: «رجل قليل اللحم على بدنه، لطيف طيِّ البطن، مديد القامة.. وهذا مما تتمدّح به العرب، لأن السمنة عندهم مذمومة». فجعل (السُّمنة) بالضمِّ اسماً للسِّمَن أو السَّمانة، فإذا اعتُدَّتِ السَّمانةُ عِلّةً في الرجل —وهي كذلك منذ القدم— فلا يَبْعُدُ أن تُسمَّى (سُمْنة)، كما قيل: جُلْطَة وذبْحَة وقُرْحَة وغُصَّة، وكلُّها بوزن (فُعْلَة) بالضم. فتأمل.

٤٩٣. استند إليه، لا: عليه

(نشرت بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٤)

(استندَ) و(سَنَدَ) بمعنى واحد، وكلاهما فعلٌ لازم. فإذا أردتَ الفعلَ المتعدِّيَ قلتَ: (أسْندتُهُ). وهناك: (تساندَ)، تقول: (تساندتُ إليه) بمعنى (استندتُ)، وهو من أفعال المشاركة أيضاً. تقول: (عَمِلْنا متعاضِدَيْن متساندَيْن). ففي (الصحاح): «وسَنَدْتُ إلى الشيء أسْنُدُ سُنُوداً، واستندتُ بمعنى، وأسندتُ غيري.. وتساندتُ إليه: استندتُ» وفي (الأساس): «أقبل عليه الذئبان متسانِدَيْن؛ أي: متعاضِدَيْن».

وقد رأيت أن: (سَنَدَ) و(استند) و(تساند) و(أسند) تتعدى بـ (إلى). والكتّابُ يعرفون ذلك غالباً، لكنهم يقولون حيناً: (استندتُ على فلان) فيُعَدُّون الفعلَ بـ (على)، وحقيقة الأمر أن (سَنَدَ) وما اشتُقَّ منه إنما يتعدى بـ (إلى) في هذا المعنى في الوضع والمجاز. وهكذا تقول: ركنت إليه، وسكنت واطمأننت إليه،

وأخلدت إليه، واستسلمت إليه، وقصدت إليه، كلُّه يتعدى بـ (إلى). كما تقول: اعتمدت عليه، وعوّلت عليه، وارتكزت عليه، واتكأت عليه. والفارق بين: (استندت إليه) و(اعتمدت عليه) أنّ في الاعتماد استناداً وتَمَكُّناً.

٤٩٤. السَّنَد، والبَدَل

(السَّنَد) للصَّكّ مجازاً واصطلاحاً، يَجمعونه على (سَندات) خطأ، والصواب (أسْناد). وهكذا (البَدَل) يَجمعونه على (بَدلات)، والصواب (أبدال). و(السَّنَد) في الأصل: ما استندتَ إليه من حائط، كما في (المصباح).

٤٩٥. السَّنَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣١)

(السَّنَة) بفتح السين والنون تُجمع جَمْعَ مؤنثٍ سالماً على (سَنَوات)، وجَمْعَ مذكر سالماً على (سِنِين). تقول في هذا الجمع: (مَرَّتْ علينا سِنُونَ قاسية) فترفع بالواو، و(قضينا سِنِينَ طوالاً) فتنصب بالياء، و(مَرَرْتُ بسِنِينَ عجافٍ) فتجرّ بالياء، وتفتح النون الأخيرة فيها جميعاً. فإذا أضفتَ حذفتَ هذه النون، تقول: (هذهِ سِنُو عُمرنا)، و(قضينا سِنِي عُمرنا)، و(مَرَرْنا بسِنِي عُمرنا).

على أن مِن الكتّاب مَن يَذكُر (سِنِينَ) في الرفع والنصب والجر، بالياء، ويَجعل الإعرابَ على النون الأخيرة، ولا يَحذف هذه النونَ في الإضافة.

أقول: جاء في الحديث: ((اللهمّ اجعلْها عليهم سِنِيناً كسِنِين يُوسُفَ)) وهي لغةُ بني عامر. على أن الأكثرَ إلحاقُ (سنين) بجمع المذكر السالم، ونصْبُها وجرُّها بالياء، ورفْعُها بالواو، وحذفُ نونِها في الإضافة، كما تقدم.

٤٩٦. أسهم فيه، وساهم فيه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥)

(السَّهْم) هو النصيب، وتقول من ذلك: (أسْهَمْتُ لـه) إذا جعلتَ لـه سهماً، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية، كما تقول: (أسْهَمْتُ لنفسي في كذا) إذا جعلتَ لها نصيباً فيه، و(أسهمتُ في كذا) إذا شاركت.

ويَستعمل الكتّابُ (المساهمة) في هذا المعنى، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر بعضُهم ذلك، ومنهم: أحمد العوامري عضو المجمع القاهري، ومحمد محمود البزم الشاعر الدمشقي، رحمهما اللّـه، فقصَرا معنى (المساهمة) على المُقارَعَة، و(المُقارَعَة) هي: المُغالَبَة في القرعة، أو المُضارَبَة بالرماح. على أنه شاع استعمال (المساهمة) بمعنى المشاركة في كلام كثير من الفصحاء، قال زهير بن أبي سلمى:

أبا ثابتٍ ساهمتَ في الحَزْمِ أهلَه
فرأيُكَ محمودٌ وعهدُكَ دائمُ

وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((أقرّ لـه بنصيبه وساهمه عليه)) أي: قاسمه عليه، وفي (النهاية) لابن الأثير: ((يريد أن القويَّ من الغزاة

يساهم الضعيفَ فيما يكسبه))، وفيه: ((والمواساة: المشاركةُ والمساهمةُ في المعاش والرزق)). وفي (صبح الأعشى) للقلقشندي: ((ليس من طبقات الناس من يساهم الملوكَ في جلالة القدر سوى الكتّاب)). وقد أقر المجمع القاهري هذا المعنى للمساهمة، كما أخذ به العدناني في معجمه مستشهداً ببيت زهير.

ولذا قُلْ: (ساهَمْتُهُ في كذا)، كما تقول: (شاركتُه وقاسمتُه)، بل قُلْ: (تَساهَمُوه) بمعنى (تَقاسَمُوه)، كما في (الأساس).

٤٩٧. سادة، لا: أسياد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٤)

في العربية: (ساد خالدُ القومَ) إذا أصبحَ سيِّدَهم، وهو فعلٌ متعدٍّ. ففي (اللسان): ((وساد قومَه يَسُودُهم سِيادَة.. فهو سَيِّدٌ)). وقد يُخْطِئُ الكتّابُ حيناً فيقولون: (ساد خالدٌ على قومِهِ)، ولا وجه له البتة.

واسم الفاعل من (ساد): (سائد)، والصفةُ المشبهة: (سَيِّدٌ) بتشديد الياء المكسورة. ويَقع الإشكالُ في جمع هذه الصفة تكسيراً؛ فهم يَجمعونها حيناً على (أسْياد)، كما جُمِعَ (ميِّت) و(خيِّر) و(كيِّس) —وكلُّها بتشديد الياء المكسورة— على: (أموات) و(أحياء) و(أكياس). ولم يُجْمَعْ (سيِّد) على (أسْياد)، وإنما جُمِعَ على (سادَة) على غير قياس. و(السادة) في الأصل جَمْعُ: (سائد)، وقد يَستغني العربُ عن جَمْعِ لفظٍ بجمْعِ ما هو في معناه؛ و(سادة) في جمْع (سائد)، كالقادة والحاكة والخانة في جمع قائد وحائك وخائن.

و(فَعَلَة) في جمْعِ (فاعِل) كثيرٌ ما دام صحيحَ اللام صفةً لمذكَّر عاقل.

وجاء جَمْعُ (سيِّد) على: (سَيائد) أيضاً كما في (اللسان)، وهو شاذ، فـ (فَيْعِل) بفتحٍ فسكونٍ فكسرٍ مقلوبٌ عن (فَعِيل) بفتحٍ فكسر، وهو لا يُجْمَعُ على (فعائل).

وجمعوا (السادة) على (السادات)، والتحقيقُ أنهم لم يَجمعوه لمجرد الجمع، وإنما قَصَدوا به الزيادةَ في الدلالة على الشرف.

ولذا قُلْ: (جاء السادة)، لا: (الأسياد).

٤٩٨. المُسَوَّدَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٨)

في كلام الكتّاب قولُهم: (هذه مُسودة المقال)، يَعنون بها المقالَ الذي كُتِبَ أولاً قبل تصحيحه وتنقيحه. وهم يَلفِظونه: (المُسْوَدَّة) غالباً بضم الميم وسكون السين وتشديد الدال المفتوحة، وهو خطأ، ولا وجه لقولهم هذا؛ ذلك أن الوصف من (سوَّدَ الشيءَ) بتشديد الواو —إذا جعلَه أسْوَدَ— يكون على صيغة اسم المفعول منه. تقول: (هذه النسخةُ المُسَوَّدَة للمقال)، أو: (هذه مُسَوَّدَة المقال). و(مُسَوَّدَة) هنا بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المفتوحة كقولك: (سُوِّرَتِ الحديقة) بتشديد الواو وبناء الفعل للمجهول، فهي (مُسَوَّرَة) بتشديد الواو المفتوحة، و(كُوِّرَتِ الشمس) فهي (مُكَوَّرَة).

ووجه التسمية أن المقالَ إذا كُتِبَ أوّلَ الأمر كَثُرَ فيه الكشطُ والتنقيح والتصحيح فغدا كالأسْود. فإذا

قلت: (سَلَّمْتُ مُسَوَّدَة الكتاب إلى المطبعة فردَّتْها)، جعلتَ (مُسَوَّدَة) على صيغة اسم المفعول من (سوَّده).

ولذا قُلْ: (مُسَوَّدَة المقال) بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المفتوحة.

٤٩٩. السوغ

يقال: (هذا سَوْغُ هذا، وسَيْغُهُ، وسَوْغتُه)، للذي يليه في الولادة ذكراً أو أنثى. وقد يحتاج إليه الكتّاب.

٥٠٠. لن أذهب، لا: سوف لن أذهب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩)

إذا أراد الكتّابُ أن يُدخِلُوا النفيَ على الفعل المضارع الذي يُراد به الاستقبال، قالوا: (سوف لا أذهب)، أو: (سوف لن أذهب) وفي العبارتين خطأ من وَجْهين؛ الأول: أن (سوف) تدخل على المضارع بلا فاصل، والثاني: أن (سوف) لا تدخل على نفي.

أما دخولُها على المضارع بلا فاصل، فذلك واضحٌ في كلام النحاة. قال المَالَقِيّ في (رصف المباني): ((اعلمْ أن (سوف) يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلّصه للاستقبال مثل السين))؛ أي: يَصْرِفُ المضارعَ إلى الاستقبال. وقال: ((وهي —أي سوف— متصلةٌ به كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصلُ بينها وبينه))، وهذا جليّ لا يحتاج إلى شرح.

وأما عدمُ جواز دخول (سوف) على نفي، فذلك لأنها حرفُ إثبات كالسين، كما ذكر صاحب (التصريح). وأوضحَ الزمخشريُّ في (الكشّاف) أن (السين) إذا دخلتْ على المضارع أفادت أنه واقعٌ لا مَحالة. وذكر ذلك ابن هشام في (المغني)، و(سوف) مرادِفةٌ للسين في هذا، ومن ثَم كانا للإثبات. فقولُ الكتّاب: (سوف لا)، أو: (سوف لن) خطأ، لدخول (سوف) على نفي، وهذا لا يجوز، وانفصالِها عن الفعل، وهو ممتنع أيضاً.

ولذا كان الصواب أن تقول: (لن أذهب)، لأن (لن) تفيد النفيَ والاستقبالَ معاً. ففي التنزيل: ﴿وَلَنْ تَبْلُغَ الجبالَ طُولاً﴾ [الإسراء ٣٧]. قال السيوطي في (الهَمْع): ((وتنصِبُ (لن) المستقبلَ، وتُفيد نفيَه.. ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذباباً﴾ [الحج ٧٣]))، وأوجز ذلك الغلاييني في (جامع الدروس العربية) فقال: (("لن" حرفُ نفي ونصْب واستقبال، فهو نفيُ المستقبل، كالسين وسوف في إثباته)).

٥٠١. السِّياقة، لا: السِّواقة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٣)

في اللغة: (ساق يَسُوق سَوْقاً)؛ ففي (المصباح): ((سُقْتُ الدابةَ أسُوقُها سَوْقاً، والمفعول: مَسُوق. وساق الصَّداقَ إلى امرأتِهِ: حَمَلَهُ إليها)). ومن مصادر (ساق): (المَسَاق) وهو مصدرٌ ميمي؛ تقول: (المَساق) مِن: ساق، كما تقول: المَقال والمَقام والمَرام مِن: قال وقام ورام. ومن مصادر (ساق) أيضاً: (السِّياق)؛ ففي (الصحاح): ((وساقَ الماشيةَ يَسُوقُها سَوْقاً وسِياقاً؛ فهو: سائقٌ وسَوَّاق، شُدِّدَ للمبالغة))، وفي (الأساس):

((وهو يَسُوقُ الحديثَ أحْسَنَ سِياق)). وجاء كذلك (السِّيَاقَة) بالتاء، وأصلُها: (السِّواقة) بكسر السين، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً لكسرةِ السين قبلَها. فـ (السَّوْق) و(المَسَاق) و (السِّيَاق) و (السِّيَاقة) كلُّها مصادرُ للفعل.

على أنّ الكتّابَ يَستعملون (السِّواقة) أحياناً بكسر السين، والقياسُ قَلْبُ الواو فيها ياءً لِمَجيءِ الكسر قبلَها، فتؤُولُ إلى (السِّياقة).

ولذا كان قولُهم (سِواقةُ السيارات) خطأً، والصواب أن يقال: (سَوْقُها) أو (سِياقُها) أو (سِياقَتُها)، أو يقال: (قَوْدُها وقِيادُها وقِيادَتُها). و(القَوْد) -كما قال الخليل- أن يكون الرجلُ أمامَ الدابة آخذاً بقِيادِها، و(السَّوْق) أن يكونَ خلفَها.

٥٠٢. سَوَّل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٦)

(التسويل) معناه: التزيين والتسهيل، ففي (النهاية): ((التسويل: تحسينُ الشيء وتزيينُه وتحبيبُه إلى الإنسان ليفعلَه أو يقولَه)). والفعل يتعدّى بنفسه، ففي (الأساس): ((سَوَّلَ لـه الشيطانُ ونفسُهُ أمراً: سَهَّلَ لـه وزيَّن، وهذا من تسويلات الشيطان)). فـ (سَوَّلَ) بتشديد الواو فعلٌ متعدٍّ بنفسه بدليل قولـه: ((سَوَّلَ لـه الشيطانُ ونفسُه أمراً)).

والكتّابُ يَستعملون الفعلَ ويُعَدُّونه بالباء فيقولون: (سَوَّلَتْ لـه نفسُه بالعبثِ أو بالغشِّ)، والصواب أن يقولوا: (سوَّلتْ لـه نفسُه العبثَ أو الغشَّ). ففي التنزيل: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لكم أنفسُكُمْ أمْراً﴾[يوسف ١٨ و ٨٣]. وفي الحديث: ((اللهمّ إلا أن تُسَوِّلَ لي نفسِي عند الموت شيئاً لا أجدُهُ الآن)).

ومثلُ (سوَّلَ): (زَيَّنَ) بتشديد الياء فإنه يتعدّى بنفسه، ففي التنزيل: ﴿زُيِّنَ لهم سُوءُ أعْمالِهِم﴾ [التوبة ٣٧]، ببناء (زُيِّن) للمجهول.

ولعلّ الذي جَرَّ الكتّابَ إلى تعدية (سَوَّلَ) بالباء قُرْبُ معناه من (أغرى) -وهذا يتعدّى بالباء- فأنت تقول: (وقد أغْرَتْهُ نفسُهُ الخبيثةُ بكذا)، أما قولُه تعالى: ﴿فأَغْرَيْنا بينهم العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ﴾ [المائدة ١٤]، فمعناه أوقعنا.

٥٠٣. التسوُّل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٦)

شاع على ألسنة الكتّاب قولُهم: (تَسَوَّلَ الرجلُ) بتشديد الواو إذا استَعْطَى الناسَ وطَلَبَ الإحسان. وقد أطلقوا (المُتسوِّل) على مَن زاولَ ذلك، و(التسوُّل) على العمل، أي: طلبِ الإحسان. فهل في اللغة ما يُسوِّغ ذلك؟ أقول: في بَحْث (تسوَّل) مسائلُ أهمُّها:

أولاً: الذي في اللغة: (سأل الناسَ) إذا طَلَبَ منهم الإحسانَ، ويُسمّى الفقيرُ المُستَعْطِي (سائلاً)، وجَمْعُ (السائل): (سُؤَّال) بضم السين وتشديد الهمزة ككاتب وكتّاب. وفي التنزيل: ﴿والذين في أمْوالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ للسَّائِلِ والمَحْرُومِ﴾ [المعارج ٢٤ و ٢٥]. ويُطلَق على (السائل): الطالب والمُستجدِي. ويقول العرب: (فلانٌ يَتكفَّفُ الناسَ) أي: يَمُدُّ يدَه إليهم، وكذلك (يَسْتَكِفُّ). ففي (الأساس): ((واسْتَكَفَّ الناسَ وتَكَفَّفَهُم: مَدَّ إليهم كفَّه يَسألهم، وفلانٌ يَسْتَكِفُّ الأبوابَ ويَتَكَفَّفُها)).

ثانياً: في اللغة: (تَسَوَّلَ)، ولكن ما معناه؟

(التسوُّل) مِن: (السَّوَل)، وهو استرخاء ما تحت السُّرَّة. تقول: (سَوِلَ سَوَلاً كتَعِبَ تَعَباً. ففي (الصحاح): ((والسَّوَل: استرخاءٌ ما تحت السُّرَّة من البطن، ورجلٌ أسْوَلُ، وامرأة سَوْلاءُ، وقومٌ سُوْل)). وفي (اللسان): ((التسوّل: استرخاءُ البطن، والتَّسَوُّنُ مثلُه)). وليس في اللغة (تسوَّلَ) بمعنى: سأل أو استعطى.

ثالثاً: في اللغة (سال) دون همز بمعنى (سأل) بالهمز، تقول: (سالَ يَسالُ سَوْلاً) كخافَ يَخافُ خَوْفاً، وهما (يَتَساوَلان) بالواو. وقد جاء الفعل بالياء أيضاً، وأنكره بعضُهم. فإذا صحّ أن: (سال يَسالُ سَوْلاً) بمعنى (سأل) -وهو صحيح- وأردتَ أن تصوغ منها (تَفَعَّلَ) بتشديد العين قلت: (تَسَوَّلَ) كما يَستعملُه الكتّاب. وقد أقرّه مجمع اللغة القاهري. ومن ثمّ جاء في (المعجم الوسيط): ((وتَسَوَّلَ: سأل واستعطى))، بتشديد الواو بمعنى: سأل، ثم أشار إلى أنه مُوَلَّد. أي إن العربَ لم تقلْ (تسوَّلَ) بهذا المعنى.

وإذا كان (المعجم الوسيط) قد أقرَّ استعمال (التسوّل)، فعلى أنه (تفعَّلَ) من (سال) بمعنى (سأل)، قياساً على ما صِيغ من (تفعّل) للدلالة على تكلُّف الفعل مع امتداد الزمن أو التكرير، كتصدّى وتعرّض وتتبّع وتقصّى، لحاجة إليه في التعبير، ولو لم يكنْ (تفعّل) مَقِيساً، ذلك أن القصْدَ من (التسوّل) مزاولةُ السؤال، لا السؤال، فاستحقَّ بهذا صيغة (التفعّل) كما استحقَّه (تشحّذ)؛ ففي (الأساس): ((فلان يَشْحَذ الناسَ: يَسألهم. وهو شَحّاذ، ورأيته يَتَشَحَّذ)).

٥٠٤. سَوِيَ يسْوَى (نشرت بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٧)

تقول: (سَوِيَ يَسْوَى) كرَضِيَ يَرْضَى، ويأتي الفعل في كلام الكتّاب فيقولون: (هذا الكتاب لا يَسْوَى شيئاً)، أو: (لا يَسْوَى ديناراً) بفتح الواو في (يَسْوَى)، يَعنون: (هذا الكتاب لا يساوي شيئاً)، أو: (لا يساوي ديناراً)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر (سَوِيَ يَسْوَى) بعضُ الأئمة، وجَعَلَهُ آخرون لغةً نادرةً أو قليلة. قال صاحب (المصباح): ((وفي لغةٍ قليلة: سَوِيَ درهماً يَسْوَاهُ من باب تَعِبَ)) ومنعها أبو زيد فقال: يقال: يساويه، ولا يقال: يَسواه..)). وجاء في (اللسان): ((وقال الليث: يقال في البيع: لا يساوي؛ أي: لا يكون هذا مع هذا الثمن سِيَّيْن، الفراء: يقال لا يُساوي الثوبُ وغيرُه كذا وكذا، ولم يُعرفْ (يَسْوَى)، وقال الليث: (يَسْوَى) نادرة)).

على أن من العلماء من أجاز الفعل، فقد جاء في (اللسان) أيضاً: ((وقولهم: (لا يَسْوَى) أحْسِبُهُ لغةَ أهلِ الحجاز، وقد رُوِيَ عن الشافعي))، وجاء ذلك في شعر محمد بن حازم الباهلي المتوفى (٢١٥هـ)، إذ قال:

طِبْ عن الإمرةِ نفسا وارْضَ بالوحشةِ أنسا
ما عليها أحدٌ يَسْـ ـوَى على الخبرة فَلْساً

فثبت بذلك صحة استعماله، وقد أسّس على ذلك

قولهم: (أسْوَيْتُ فلاناً بفلان) إذا جعلتَهما سِيَّيْنِ، أي: مَثِيلَيْن، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأسْوَيْتَنِي بفلان: جعلتَنِي مثلَه)).

لذا قُلْ: (كتابُك لا يَسْوَى ديناراً)، و(لا يُساوي ديناراً)، فكلاهما صحيح.

٥٠٥. استوى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٥)

(استوى) فعلٌ لازمٌ، وقد ذُكِرَتْ له معانٍ كثيرةٌ. من ذلك قولك: (استوى خالدٌ وصالحٌ في المَنزلة) إذا تماثلا، و(استوى القومُ في المال) إذا تَساوَوْا فلم يَفْضُل أحدٌ على آخر. والفعل لا يُسْنَد هنا إلاّ إلى اثنين فصاعداً. لكنك تقول: (كان فلان قائماً فاستوى قاعداً، وكان قاعداً فاستوى قائماً)، و(استوى المكان) إذا اعتدل.

فإذا عُدّي بـ (إلى) اقتضى معنى الانتهاء إلى شيء؛ وذلك كقولك: (استوى إلى السماء) إذا صعد أو عمد أو قصد. ومتى عُدّي بـ (على) اقتضى معنى الاستقرار أو الاستيلاء؛ وذلك كقولك: (استوى على البلد) إذا استولى، و(استوى على الدابة أو السرير أو الفراش) إذا استقر. هذا ما جاء في (الصحاح) و(الأساس) و(القاموس) و(المصباح) و(اللسان).

ولكن هل يَصحُّ قولُك: (استوى الطعامُ) إذا نضج، كما يقولُه الكتّاب.

أقول: جاء في (المصباح): ((واستوى الطعامُ؛ أي: نضج))، فصَحّ بذلك استعمال (الاستواء) بمعنى النُّضج.

٥٠٦. مَرتبة عالية، لا: سَويَّة عالية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩)

في لغة الكتّاب قولُهم: (بلغ الإنتاجُ في جودته سَوِيَّةً عالية)، أو: (بلغ الطلاّب في تقدُّمهم سَوِيَّةً لا بأس بها)، وهم يَعنون بـ (السويّة) المرتبةَ أو الدرجة. وليست (السويّة) في اللغة بهذا المعنى. فـ (السويّة) إما صفة أو اسم.

فإذا كانت اسماً كانت بمعنى العدل؛ ففي (الفاخر) لابن عاصم: ((قولُهم: قَسَمَ المالَ بالسَّوِيَّة بينهم، أي: نِصْفٌ لهذا ونِصْفٌ لهذا)). وفي (الأساس): ((وهما على سَوِيَّةٍ من الأمر وسواء، وفيه النَّصَفَةُ والسويّة)).

وأما إذا كانت (السويّة) صفةً، فهي مؤنَّثُ (السَّوِيّ) بياء مشددة، ومعنى (السَّوِيّ): التامُّ الخَلْق والعقل، و(الأرض السَّوِيَّة): المستوية. ففي (الأساس): ((وسَوَّيْتُ المُعْوَجَّ فاستوى، وهو سَوِيّ. ورزقك اللّـهُ تعالى ولداً سَوِيّاً، لا داءَ به ولا عَيْب)). وفي (اللسان): ((سَوَّى الشيءَ وأسْواهُ: جَعَلَهُ سَوِيّاً)). وفي التنزيل: ﴿فَتَمَثَّلَ لها بَشَراً سَوِيّاً﴾ [مريم ١٧] أي مستوياً تامّ الخَلْق. فـ (السويّ) هنا صفةٌ على وزن (فَعِيل)، ولكن كيف كان اشتقاقه؟

يُشتَقُّ (فَعِيل) غالباً مِن: (فَعُلَ) بالضم ككريم مِن: كَرُمَ. وقد يُشتَقُّ مِن: (فَعِلَ) بالكسر كبخيل مِن: بَخِلَ، لكنه أتى هنا مِن: (أَفْعَلَ) المتعدِّي، وهو نادر. ففي (اللسان): ((أسْواهُ: جَعَلَهُ سَوِيّاً))، كأَحْبَسَهُ:

جَعَلَهُ حَبيساً. قال السيوطي في (المزهر): ((وهذا ما جاء على (فَعِيل) مِن: أَفْعَلَ))، وهكذا: أليم مِن: آلَمَهُ، ونذير مِن: أَنْذَرَه، وبديع مِن: أَبْدَعَه. لكن ابن القوطية جَعَلَ (السويّ) مِن (أَفْعَلَ) اللازم فقال: ((أَسْوَى الرجلُ: كان خَلْقُه سَوِيّاً، أو ولدُه، أو ماشيتُه)). فإذا صحّ هذا كان كـ(أَشْفَقَ) فهو: شَفِيق، ففي (الصحاح): ((وأَشْفَقْتُ عليه، فأنا مُشْفِقٌ وشَفِيق)). فتبيّن مما ذُكِرَ أن لا صلةَ بين السويّة والمرتبة والدرجة.

ولذا قُلْ: (بلغ الإنتاجُ في جودته مرتبةً أو درجةً عالية)، و(بلغ الطلابُ في تعلُّمهم مرتبةً أو درجةً لا بأس بها)، ولا تقل: (سَوِيَّةً عالية) أو (سَوِيَّةً لا بأس بها).

٥٠٧. سواء (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٣)

(سواء) في الأصل مصدرٌ يوصَفُ به، تقول: (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعَدَمُ)؛ أي: وجودُه وعَدمُه سواء، فيكون (سواء) مجرور، صفة لـ(رجل)، و(العَدَمُ) بالرفع معطوف على ضمير (سواء)؛ أي: سواءٌ هو والعدم. وفي التنزيل: ﴿تعَالَوْا إلى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بيننا وبينكم﴾ [آل عمران ٦٤]، و(سواء) هنا مجرور صفة لـ(كلمة)؛ أي: كلمة عادلة.

وجاء (سواء) بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فيها أَقْواتَها في أربعةِ أيامٍ سواءً للسَّائِلِينَ﴾ [فصلت ١٠]، فقيل إنه نُصِبَ على المصدرية بتقدير: (فاستوتْ سواءً)، وقُرِئَ بالجرّ على أنه صفةٌ للأيام أيضاً.

ويَكثر استعمالُ (سواء) قبل الاستفهام كقولك: (سواءٌ عندي أَزَيْدٌ في الدار أم عَمْرو؟) أو (سواءٌ عليَّ أقام زيدُ أم قعد؟)، فيكون (سواءٌ) خبراً مقدّماً، و(عندي) ظرفٌ متعلِّقٌ به، و(زيدٌ) هو المبتدأ، في المثال الأول. أما المبتدأ في المثال الثاني فهو: (قيام زيد)، لأن (أقام زيد؟) في تأويل المصدر. وفي التنزيل: ﴿إنَّ الذين كَفَرُوا سَوَاءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لم تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦]، أي: سواءٌ إنذارُك لهم وترْكُه، والهمزة هنا همزةُ التسوية، وهي لا تقع إلا بين جملتين، فإذا كانتا فِعليتين صَحَّ حُلُولُ المصدر مَحلَّ كلٍّ منهما.

ويَسأل الكتّابُ: أَيَصحُّ قيامُ (أو) مقامَ (أم) في هذا الموضوع؟

أقول: لا بدّ مِن (أم) كلّما سبقتْها همزةُ الاستفهام، وتُسمَّى: (أم المُعادِلَة)، فإذا لم تَسبقْها همزةُ الاستفهام، عطف الثاني بـ(أو) إذا جاء بعدها فعلان؛ تقول: (سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدتَ)، لأنه على تقدير الشرط، وتأويلُه: (إنْ فعلتَ هذا أو هذا فالأمران سواء).

ويجوز العطف بـ(أم) أيضاً كقولك: (سواءٌ عليَّ قمتَ أم قعدتَ) على تقدير الهمزة، فإذا جاء اسمان أو مصدران كان العطف بالواو؛ تقول: (سواءٌ عندي زيدٌ وعمرو)، و(سواءٌ حضورُك وغيابُك)، وفي التنزيل: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية ٢١]. وسببُ كون العطف بالواو؛ أنّ التسويةَ قامت بين شيئين، فهي للعطف والتشريك على الأصل.

٥٠٨. سِوَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٥)

يَعْمِدُ بعضُ الكتّاب إذا استعملوا (سوى) في كلامهم، أن يأتوا بعدها بحرف من حروف الجر كقولهم: (لم أحْصُلْ سِوَى على نسخةٍ واحدة)، و(لم أنجحْ سِوَى في امتحان واحد)، وهكذا.

والخطأ في قولهم هذا أن (سِوَى) من الألفاظ التي تلازم الإضافةَ إلى المفرد مثل (بين) و(لدى) و(عند) من الظروف. أي إنه لا بدّ من أن تُضاف إلى اسم بعدها، نكرةً أو معرفة. فإذا أردتَ تصحيحَ كلام الكتّاب قلت: (لم أحْصُلْ على سِوَى نسخةٍ واحدة)، و(لم أنجحْ في سِوَى امتحان واحد).

و(سِوَى) إما أن تُضاف إلى الظاهر كقولك: (سِوَى نسخةٍ واحدة)، أو إلى الضمير كقولك: (سِواك أو سِواه أو سِوانا). و(سِوَى) هنا مثلُ (غير) تقول (لم أحْصُلْ على غير نسخةٍ واحدة)، و(لم أنجح في غير امتحان واحد).

والقاعدة أن المستثنى بـ (غير) و(سِوَى) يُجَرّ بإضافتهما إليه، وهما يُعْرَبان إعرابَ الاسم الواقع بعد (إلاّ). تقول: (جاء الطلاّبُ سَوَى خالدٍ) بنصْبِ (سِوَى) على الاستثناء، و(ما جاء الطلابُ سِوَى خالدٍ) برفْعِ (سِوَى) على البدل أو النصب على الاستثناء، و(ما جاء أحدٌ سِوَى خالدٍ) بالرفع أو النصب، و(ما جاء سِوَى خالدٍ) بالرفع على الفاعلية، و(ما رأيتُ سِوَى خالدٍ) بالنصب على المفعولية، و(ما مررتُ بسِوَى خالدٍ) بالجر. و(سِوَى) في كلِّ هذه الأمثلة مضافةٌ إلى المستثنى وهو (خالد)، وحركةُ الإعراب مقدَّرةٌ على آخرها. وهكذا تقول: (جاءني سواك)، و(ما رأيتُ سواك)، و(ما مررت بسواك). وتقول مثل ذلك في (غير) إذا وقعتْ هذا الموقع.

ولذا قُلْ: (لم أحْصُلْ على سِوَى نسخةٍ واحدة)، و(لم أنجحْ في سوى امتحان واحد)، و(لم أستعِنْ بسواك بعد اللّـه)، ولا تقل: (سِوَى على نسخة)، و(سوى في امتحان)، و(لم أستعن سوى بك).

٥٠٩. لاسِيَّما إذا عاد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠)

يَعْمِدُ بعض الكتّاب في استعمال (لاسِيَّما) إلى حذف (لا) في قولهم: (سأحقِّقُ لك ما تريد سِيَّما إذا عاد إليّ نشاطي) والصحيح إثبات (لا)، فـ (لاسِيَّما) تُستعمَل لإفادةِ أنّ ما بعدَها وما قبلَها مشتركان في حُكْمٍ واحد، لكنّ ما بعدَها أوفرُ نصيباً من هذا الحُكم. فقول القائل: (سأحقِّق لك ما تريد) يعني أن تحقيقَ ما يريد سيجري على كلِّ حال، لكنه سيزداد فيتوفر نصيبُه إذا عاد إليه النشاط.

والأكثرون على أن تشديدَ (سِيَّ) ودخولَ (لا) عليها واجبٌ، وأنّ مَن استعمل (لاسيّما) خلاف ذلك فهو مخطئ، كما جاء في (المغني ١/١٤٠). وقال المُرادِيّ إن (سِيَّما) بحذف (لا) لم يَرِدْ في كلامِ مَن يُحتَجُّ بكلامه. أما حَذفُ (الواو) فالأكثرون على إجازته، وقد جاء في الشعر والنثر.

ولذا كان قولُ الكتّاب (سيّما) بدلاً من (لاسيّما)

خطأ، فالصواب أن يقولوا: (سأحقِّق ما تريد ولاسيّما إذا..).

وقد يَلِي (لاسيّما) ظرفٌ كما جاء في المثال، أو جارٌّ ومجرور كقولك: (أهوى الدراسةَ ولاسيّما في بيتي)، أو جملةٌ حالية اسميّة كقولك: (يعجبني الأستاذ لاسيّما وهو يلقي درسَهُ)، أو جملةٌ حالية فعليّة كقولك: (سأكافئك على ما فعلت لاسيّما وقد قمت بما يجب عليك).

وقد يليها جملةٌ شرطية كقولك: (سأحقّق ما أريد لاسيّما إن غَنِيتُ). وإذا وَلِيَها اسم نكرة جازَ فيه الجرُّ والرفع والنصب؛ فإذا كان اسم معرفة جازَ فيه الجرُّ والرفع، وقد مَنَعَ النصْبَ كثيرون.

ولذا قُلْ: (سأحقِّقُ ما تريد ولاسيّما..)، ولا تقل: (سأحقِّقُ ما تريد سيّما..).

قال الأستاذ محمود أحمد المكاوي في كتابه (التطبيقات العربية): ((وتجريدُ (ولاسيَّما) من الواو و(لا) خطأٌ على الصحيح، لأنه لم يُسمعْ عن العرب.. وتجريدُها من الواو فقط جائز)).

٥١٠. ساب (نشرت بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٧)

تقول: (سابَ الشيءُ والحيوانُ سَيْباً) إذا ذهبا في الأرض في غير وجه، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((سابَ الشيءُ والدابةُ سَيْباً: مَرّا حيثُ شاءا))، وفي (المصباح): ((سابَ الفرسُ ونحوُه سَيْباً: إذا ذهب على وجهه، وساب الماءُ: جرى)).

ويتبيّن بهذا أن (سابَ) فعلٌ لازم، ومن ذلك قولُهم: (السائبة)، وهي الدابةُ المتروكة المُهْمَلة، وكانت (الناقة) تُتْرَكُ مُهملةً في الجاهلية لِنَذْرٍ أو نحوه.

ويقال: (سابَ الرجلُ في كلامه) إذا ذهب فيه كلَّ مذهب، أي: بلا وِجْهَةٍ أو قصْد.

وتقول كذلك: (انسابَ الماءُ) إذا جرى، و(انسابَتِ الحيّةُ انسياباً) إذا جَرَتْ وتدافعتْ في مشيها.

فقولُ العامة: (المالُ السائبُ يُعَلِّمُ الناسَ السرقة) -أي: يُغْريهم بالسرقة- صحيحٌ. وذلك شأنُ المال إذا تُرِكَ بلا حراسة أو صيانة.

لكنّ قولَهم: (سِيْبْتُ الشيءَ) إذا تركتَهُ، غيرُ صحيح، لأنّ الفعلَ كما تقدَّم لازمٌ غيرُ متعدٍّ. والفعلُ المتعدِّي هو (سَيَّبَ) بتشديد الياء. ففي (النهاية): ((تَسْييبُ الدواب، وهو: إرسالُها تذهب وتجيء كيف شاءت)).

فقولُ الكتّاب (سيَّبَ فلانٌ شؤونَه) على المجاز صحيحٌ، أي تركَها مهملةً بلا ضابط أو تدبير.

ويقول الكتّاب (تَسَيَّبَتِ الأمورُ) إذا تُرِكَتْ مهملةً بلا نظام، ويَستعملون مصدرَه وهو (التسيُّب) بمعنى افتقاد الضابط، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في المعاجم (تَسَيَّبَ)، لكنك إذا قِسْتَهُ قلت: (سَيَّبْتُهُ فتَسَيَّبَ)، كما تقول: كسَّرْتُه فتكسَّر، ونقَّلْتُه فتنقَّل، وحرَّكْتُه فتحرَّك. وقد رأى المجمعُ القاهري إجازتَه، وهو لا يخرج عن أصول العربية. فتأمل.

٥١١. كَثُرَ السُّيّاح، لا: السُّوّاح

(نشرت بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٤)

يتردَّد الكتّابُ حين يَجمعون (سائحاً)، فيَجمعه بعضُهم على (سُوّاح) بضمِّ السين وتشديد الواو، وآخرون على (سُيّاح) بضمِّ السين وتشديد الياء. والقاعدة في ذلك أن تعودَ إلى الفعل، فإذا كان بالياء كـ (ساحَ يَسِيح) كان اسم الفاعل (السائح) وجمعه (السُّيَّاح) بضمِّ السين وتشديد الياء. فـ (السِّياحة) مِن: ساحَ يَسِيح بالياء. ففي (الصحاح): ((ساحَ في الأرض يَسِيحُ سِياحَة وسُيُوحاً وسَيْحاً وسَيَحاناً؛ أي: ذهب)). وأصلُ الفعل أن تقول: (ساحَ الماءُ على وجه الأرض)، و(ماءٌ سَيْحٌ وسائحٌ). ومن المجاز: (ساحَ الرجلُ في الأرض سِياحَةً) كما جاء في (الأساس). وفي التنزيل: ﴿فَسِيحُوا فِي الأَرضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة ٢]. وما دام الفعلُ قد جاء بالياء، ولم يأتِ بالواو، فأنت تقول في المبالغة: (سَيَّاح) بفتح السين وتشديد الياء، وفي جمع (السائح): (سُيَّاح) بضم السين وتشديد الياء نحو كاتب وكتّاب. وقولُ الكتّاب: (كثُر السُّوّاحُ في القطر هذا العام) خطأٌ، صوابُه: (كثُر السُّيّاح).

أما ما جاء من الأفعال بالواو؛ كـ (صاغ يَصُوغ)، فالأصل أن يكون اسم الفاعل (الصائغ)، ويكون جمعُه على (صُوّاغ) بضم الصاد وتشديد الواو. ولكن سُمِعَ عن العرب (صُيّاغ) بضم الصاد وتشديد الياء، كما سمع في المبالغة (صَيّاغ) بفتح الصاد وتشديد الياء إلى جانب (صَوّاغ) بفتح الصاد وتشديد الواو.

وهكذا قيل: (القُوّام) بضم القاف وتشديد الواو جمعاً لـ (قائم)، وسُمِعَ (القُيّام) بضم القاف وتشديد الياء. وقيل: (القَوّام) في المبالغة بفتح القاف وتشديد الواو، وسُمِعَ (القَيّام) بفتح القاف وتشديد الياء.

ولذا قُلْ: (كثُر السُّيّاحُ) بضم السين وتشديد الياء، ولا تقل: (السُّوّاح) بضم السين وتشديد الواو.

٥١٢. سيّع

تقول: (سَيَّعَ البناءَ) بتشديد الياء، و(سَفَّطَ الحوضَ) بتشديد الفاء، و(مَلَّطَ الحائطَ) بتشديد اللام، إذا طيَّنَهُ ومَلَّسَهُ -بتشديد الياء في الأول واللام في الثاني- كلُّ ذلك صحيح، والكتّاب يَحْسَبون بعضَه لحناً!

حرف الشين

٥١٣. الشباب والشبيبة

(الشباب) و(الشبيبة) كلاهما مصدرٌ للحَداثة والفَتاء، تقول: (شَبَّ الغلامُ يَشِبُّ) بالكسر (شباباً) و(شبيبةً) وقد اتَّسعوا في (الشباب) فأتَوْا به ظرفاً، قال عبد اللـه النهدي:

وحُقَّةِ مِسكٍ من نساءٍ لبستُها
شَبَابي وكأسٍ باكَرَتني شَمُولُها

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وموضع قولـه (شبابي) نصب على الظرف، والمعنى: زمن شبابي، ومدة شبابي. والمصادر تُحذف منها أسماءُ الزمان كثيراً)).

أقول: إذا صحّ هذا –وهو صحيح– فإن لك أن تضع (الشبيبة) هذا الموضع أيضاً، لأن (الشبيبة) اسم للزمن –ولو كان مصدراً– فتقول: (عِشْتُ شبيبتي لا أعرفُ إلاّ الصدقَ والاستقامة) أي: عشتُ زمنَ شبيبتي.

أما قولك: (عِشْتُ أحداثَ الثورة) مثلاً، فإنه لا يصحّ ما لم يُحملْ على التضمين، تضمين معنى (عاش) معنى (لابس) فيكون المعنى: عشتُ ألابسُ أحداثَ الثورة.

على أنهم اتّسعوا في (الشباب) اتساعاً آخرَ، فاعتدّوه جمعاً لـ (شابّ)[١]، وليس (الفَعَال) –بفتح أوّلـه– جمعاً من الجموع. واقتضى اتّساعهم هذا إنزالَ (الشباب) منزلةَ (الشبّان) كراعٍ ورُعيان، و(الشَبَبَة) ككاتب وكَتَبَة. فتأمل.

٥١٤. شَتّانَ

(نشرت بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٣)

(شَتَّانَ) بفتح الشين والنون اسمُ فِعْل. ويَعني ذلك أنه لفظٌ يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل، لكنه لا يَقبل علامته، وهو بمعنى: بَعُدَ أو افترَق.

ويُشْكِلُ على الكتّاب استعمالُـه أحياناً. أيقولون (شتّانَ بينهما) أو: (شتّان ما بينهما)؟ وإذا قالوا: (شتان بينهما) أفيَنصِبون (بين) أم يرفعونه؟

ويسألونك: هل يَصحّ قولُ القائل: (شتّان ما فلان وفلان) أو: (شتّان فلان وفلان)؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بدّ من البحث في أمور أهمُّها:

أولاً: (شتّان) اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى: بَعُدَ أو افترق، مبنيٌّ على الفتح. وهو يَلزم هذه الصيغةَ شأنُه شأنُ أسماء الأفعال. وأنت تقول: (شتّان ما بين فلان وفلان) على تقدير: (شتان الذي بين فلان وفلان).

---

(١) أجاز مجمع القاهرة استعمال عبارة "شباب واعد" بمعنى أنه قد توَفّر لـه من تمام الكفاية والخلق ما يرجى معه الخير.

وتقول: (شتّان ما بين أخيك وأبيك)، برفْعِ (ما)، و(بين) صِلَةُ (ما). وقد سُمِعَ: (شتان بينهما) أيضاً، بحذف (ما). قال حسّان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ:

وشتّان بينَكما في النَّدى
وفي البَأسِ والخُبْرِ والمَنظَرِ

وقال آخر:

شتّان بينُهما في كلِّ منزلة
هذا يخاف وهذا يُرتجى أبدا

وقد جاء (بين) هاهنا بالرفع والنصب. قال ابن منظور في (اللسان): ((فرفع (البين)، لأن المعنى وقع له، قال: ومِن العرب من يَنصب (بينهما) في مثل هذا الموضع، فيقول: شتان بينَهما، ويُضمر "ما")). ومعنى هذا أنك إذا قدّرت (ما) نَصَبْتَ (بينَهما) على الظرفية، وإذا لم تُقدِّرْ رَفَعْتَ (بينهما) على الفاعلية. ومثلـه قولـه تعالى: ﴿لقد تَقَطَّعَ بينُكم﴾ [الأنعام ٩٤]، فإنّ من أوْجُهِ إعراب (بينكم) في هذا الموضع، الرفْعُ على الفاعلية، والنَّصْبُ على الظرفية.

ثانياً: قد سُمِع قولُهم: (شتّان ما زيدٌ وعمرو) أي: بَعُدَ ما بينهما، ومثلُـه قولُهم: (شتان ما أخوك وأبوك)، أو: (شتان ما هما). قال الشاعر:

شتّان ما يَوْمِي على كُورِها
ويَومُ حيّانَ أخِي جابرِ

كما جاء في كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزي، وفي (اللسان) أيضاً: ((شتّان أخوك وأبوك)) بالرفع.

وهكذا تقول: (شتّان ما هما)، و(شتّان ما بينهما)، و(شتّان بينهما)، و(شتّان فلانٌ وفلان)، كلّه صحيح.

أما ما جاء في رَدِّ بعض هذه الأوجه، فقد نصّ الأكثرون على خلافه، فقد منع بعضُهم: (شتان بينهما)، وأوْجَبَ: (ما بينهما)، كما منع بعضُهم: (ما بينهما)، وأوجب: (ما هما). وقد جاء (اللسان) بالأوجه المذكورة جميعاً.

٥١٥. شتّى

(نشرت بتاريخ ٤/٦/١٩٨٧)

تقول: (شَـتَّ الأمرُ يَشِتُّ) بالكسر (شَـتّاً) و(شَـتاتاً) إذا تفرّق. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وشَـتَّ الشيءُ شَـتاتاً: تفرّق))، وفي (المصباح): ((شَـتَّ شَـتّاً من باب ضرب إذا تفرّق، والاسم: الشَّـتات)). وتقول منه: (انْشَتَّ وتَشَـتَّتَ) إذا تفرّق أيضاً. كما تقول: (شَـتَّهُ وأشَـتَّهُ) بتشديد التاء فيهما: إذا فرَّقه، كما في (اللسان). والصفة من ذلك (شَـتٌّ) بفتح الشين وتشديد التاء، و(شَـتِيتٌ) بوزن (فَعِيل)، وكلاهما بمعنى متفرِّق. ففي (المصباح): ((وشيءٌ شَـتِيتٌ وِزانُ كريم: متفرِّق)). وفي (اللسان): ((وَقَعُوا في أمرٍ شَـتٍّ)) أي: متفرِّق أيضاً. ويُجمع (شَـتٌّ) على (أشْـتات)؛ ففي التنزيل: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ الناسُ أشْـتاتاً﴾ [الزلزلة ٦] أي: متفرقين.

أما (شَـتِيت) فيُجمع على (شَـتَّى) بفتح الشين وتشديد التاء؛ ففي (البحر المحيط): ((وشَـتَّى: فَعْلى مِن (الشَّـتّ)، وألِفُهُ للتأنيث، جَمْعُ (شَـتِيت)، كمريض ومرضى)). وفي (اللسان): ((أشياءُ شَـتَّى)). وقد جاء (شَـتَّى) وصْفاً للفرد، وهو تَوَسُّع، ففي التنزيل: ﴿إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَـتَّى﴾ [الليل ٤]. وفي (اللسان):

((أمرٌ شَتٌّ وشَتَّى))

رفيقان شَتَّى أَلَّفَ الدهرُ بيننا

وقد يلتقي الشتّى فيأتلفان

ويقول الكتّاب حيناً: (صادفتُ شَتَّى المصاعب)، فيقدِّمون الوصْفَ على الموصوف، وقد أنكره بعضُهم، وهو صحيح. قال تأبَّطَ شَرّاً:

قليلُ التَّشكِّي للمُهِمِّ يُصيبُهُ

كثيرُ الهوى شَتَّى النَّوى والمسالكِ

فتأمل.

٥١٦. شَجَبَ المعاهدةَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٥)

يدور على أقلام الكتّاب قولُهم: (شَجَبَ فلانٌ المعاهدةَ) إذا عابَها وأظْهَرَ عُيُوبَها، وهو خطأ شائع. فأنت إذا أردتَ أن تَعيب شيئاً كالمعاهدة قلت: (عِبْتُ هذه المعاهدة، وتَنقَّصْتُها وثَلبتها وطَعنتُ فيها وقَدَحت)، ولا تقول: (شَجَبْتُها)، لأن للشجْب معانِيَ ليس منها الذمُّ والعَيْبُ. فـ (شَجَبَ) بالفتح إذا كان فعلاً لازماً كخرج، كان معناه: هَلَكَ أو أثِمَ، فهو (شاجبٌ)، و(شَجِبَ) بالكسر إذا كان كفرح، كان معناه: حَزِنَ وهلَكَ أيضاً، فهو (شَجِبٌ) كفَرِح. وإذا كان (شَجَبَهُ) كنصره متعدياً، كان معناه: أهْلَكَهُ وأحْزَنَهُ وشَغَلَه وجَذبه.. وليس في هذه المعاني جميعاً ما يتصل بالعيب أو الذمّ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((شَجَبَ الرجلُ بالفتح شُجوباً وشَجْباً: أثِمَ وأيضاً هَلَكَ.. وشَجِبَ بالكسر شَجَباً: حَزِنَ، وشَجَبْتُهُ: أحْزَنْتُهُ)). وفي (الأساس): ((وشَجِبَ بالكسر وشَجَبَ بالفتح: هَلَكَ فهو شَجِبٌ وشاجِبٌ)).

وهناك (المِشْجَب) بكسر الميم، لِمَا يُعَلَّق عليه الثياب. ففي (المصباح): ((وتَشاجَبَ الأمرُ: اختلط ودَخلَ بعضُه في بَعض، ومنه اشتقاق (المِشْجَب) بكسر الميم، قالَهُ ابنُ فارس، وقال الأزهري: (المِشْجَب): خَشَبَاتٌ مُوَثَّقَةٌ تُنْصَبُ فيُنْشَرُ عليها الثياب)).

وأقربُ لفظٍ يعبِّر به عمّا يريده الكتّاب قولُك: (جَدَبَ فلانٌ المعاهدةَ). فـ (جَدُبَ) إذا كان بالضم أو بالكسر كان ضدَّ: (خَصِبَ) و(أخْصَبَ). ففي (الأساس): ((جَدُبَ المكانُ بالضم جُدوبَةً، وجَدِبَ بالكسر وأجْدَبَ.. مكانٌ جَدْبٌ وجَدِيب..)). وإذا كان (جَدَبَ) بالفتح كان متعدياً بمعنى عاب. قال ابن القوطية: ((وجَدَبْتُ الشيءَ جَدْباً: عِبْتُهُ)). وفي (اللسان): ((وجَدَبَ الشيءَ يَجْدِبُهُ جَدْباً: عابَهُ وذمَّهُ..)).

ولذا قُلْ: (جَدَبْتُ قولَ فلان، وعِبْتُهُ، وطَعَنتُ فيه، ونَدَّدْتُ به)، ولا تقل: (شَجَبْتُهُ).

٥١٧. شجاه وأشجاه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٦)

(الشَّجْو) هو الهمُّ والحزْن، تقول: (شَجاهُ شَجْواً) إذا حَزَنَهُ، كما في (الصحاح)، والفعلُ متعدٍّ، أما الفعل اللازم فهو (شَجِيَ) بوزن رَضِيَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((شَجِيَ شَجاً: غَصَّ، وأيضاً حَزِن. وشَجَوْتُهُ شَجْواً: أحْزَنْتُهُ)).

ويقول الكتّاب حيناً: (أشجاه) بزيادة الهمزة بمعنى (أَحْزَنَهُ) أيضاً، فهل هذا صحيح؟

أقول: قال المتنبي:

وفاؤكما كالرَّبْعِ أشجاهُ طاسِمُه

بأن تُسعِدا والدمْعُ أشفاهُ ساجِمُه

يخاطب الشاعرُ صاحبَيه فيقول: وفاؤكما بالإسعاد كالربع، كلّما تَقادَمَ عهدُه كان أكثرَ شجواً وأشد حُزناً، وكالدمع كلّما سَجَمَ -أي سال- كان أشفى للغليل. وهو يريد أن يقول: كلما ازدَدْتُ بالربع وبوفاؤكما وَجْداً زدت بكاءً.

ويُفهم من البيت أن قولَ المتنبي: (أشجاه طاسِمُه)، معناه: أشدُّه شَجْواً -أي حزناً- دارِسُهُ، فلا يكون هذا سنداً لصحة قولك: (أشجاه) بمعنى أحْزَنه، لأن (أشجاه) في البيت اسمُ تفضيل، لا فِعْلٌ.

وقد أورد ذلك ناقدٌ في كلمة يومية مشيراً إلى وَهْم ابن خالَوَيْه حين ظنَّ (أشجاه) في بيت المتنبي فعلاً، وهو اسم تفضيل. وهذا صحيحٌ لا غبار عليه، جاء به العُكْبُريُّ في (شرح ديوان المتنبي). ولكن الناقدَ قد اعتمد ذلك ليقطع بخطأ القائل (أشجاه) بمعنى أحزنه، وليس هذا صحيحاً؛ فإذا كان الناقد قد اعتمد ابن خالويه فيما ذهب إليه من أنك لا تقول (أشجاه) بمعنى شجاه، فإن سواهُ -وهو الليث- قد قال: ((شَجاهُ الهمُّ، وفي لغةٍ: أشْجاه))، وأنشد لشاعر قولَه:

إني أتاني خَبَرٌ فأشْجانْ

أن الغُواةَ قَتَلُوا ابنَ عفّانْ

جاء ذلك في (اللسان) وفي (التاج)، وهو صريحٌ بأن (شجاه) و(أشجاه) بمعنى. وجاء في (الأفعال) لابن القوطية: ((وقال الكسائي: شَجاني شَجْواً: طَرَّبَنِي وهَيَّجَنِي، وأشْجاني: أحزنني وأغضبني)).

فثبت بذلك أن (أشجاني) بمعنى أحزنني كـ (شجاني). فتأمل.

٥١٨. الشَّجَا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩)

(الشَّجَا) بفتح الشين والجيم مصدر (شَجِيَ يَشْجَى) كتَعِبَ يَتْعَبُ، ومعنى (شَجِيَ) غَصَّ وحَزِن، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

والصفة المشبهة منه (شَجٍ) بفتح فكسر على وزن (فَعِل) وقد حذفت ياؤه بالتنوين. ونحوُ ذلك: عَمِيَ يَعْمَى فهو عَمٍ، وهَوِيَ يَهْوَى فهو هَوٍ.

لكن الكتّاب يأتون بالوصف على (شَجِيّ) بفتح فكسر مع تشديد الياء، فما توجيهه؟

أقول: (شَجِيّ) بتشديد الياء (فَعِيل) بمعنى مفعول مِن: (شَجاهُ يَشْجُوه). ففي (المصباح): ((ويتعدى بالحركة فيقال: شَجَاهُ الهمُّ يَشْجُوهُ شَجْواً مِن باب قَتَلَ: إذا أحْزَنَهُ)). وهناك (أشجاه) أيضاً بهذا المعنى. وفي المَثَل: (وَيْلٌ للشَّجِيِّ مِن الخَلِيّ). فالشَّجِيّ: المَشغولُ البال، والخَلِيّ خلافُه. وياءُ (الخَلِيّ) مشددة، أما ياء (الشَّجِيّ) فقد جاءت في المَثَل بالتخفيف والتشديد. فإذا كانت مخفَّفَةَ الياء فهي صفةٌ مِن (شَجِيَ) اللازم، وإذا كانت مشددةً فهي صفةٌ مِن (شَجاهُ) المتعدي؛ (فَعِيل) بمعنى (مفعول). فتأمل.

٥١٩. شحّ بالشيء عليه، وشحّ بنفسه عن الحرام (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥)

(الشُّحّ) هو البُخل مع الحِرْص. تقول: (شَحّ زيدٌ بمالِهِ) إذا حَجَبَهُ بُخلاً عن الإنفاق، و(شَحّ زيدٌ على فلان بالقليل) إذا ضَنَّ به عليه، فالفعل يتعدّى إلى الشيءِ المحجوبِ بالباء، وإلى الشخص الذي حُجِبَ عنه الشيءُ بـ (على). ففي (اللسان): ((شَحّ به بعضُهم على بعض)).

والكتّاب يعرفون ذلك، لكنهم يُعَدُّون الفعلَ إلى الشيء المحجوب أحياناً بـ (على) فيقولون: (شَحّ زيدٌ على مالِهِ)، بدلاً من: (شَحّ بمالِهِ) فهل في العربية ما يسيغ ذلك؟

أقول: يَصِحُّ هذا، وقد جاء في (اللسان): ((وقد شَحَّ بالشيء وعليه)). فـ (الشُّحّ) حِرْصُ النفس على ما ملكتْ وبُخلُها به، ومن ثَمّ تقول: (شَحَحْتُ على المال) استئثاراً به، كما تقول: (حَرَصْتُ على المال) ضَنّاً به. وجاء في التنزيل: ﴿أَشِحَّةً على الخَيْرِ﴾ [الأحزاب ١٩]. قال السيوطي: ((أي: أشحّةً على الغنيمة يَطلبونها)). و(الأشحّة) جَمْعُ (شَحِيح). وفي (نهج البلاغة): ((فإنها كانت أَثَرَةً شَحَّتْ عليها نفوسُ قوم)) أي: حَرَصَتْ عليها. وإذا تَنَزَّهْتَ عن الحرام فقد شَحَحْتَ بنفسِكَ عن كلِّ مُحَرَّم. ومن ثَم تُعَدِّي (شَحّ) إلى ما تَمْنَعُ نفسَك عنه بـ (عن)؛ ففي (نهج البلاغة): ((وشُحَّ بنفسك عما لا يَحِلُّ لك)).

ولذا قُلْ: (شَحّ زيدٌ بالمال، وعلى المال)، و(شحّ على فلان)، و(شَحّ بنفسه عن الحرام).

٥٢٠. شَحنتُ السفينةَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٠)

تقول: (شَحَنْتُ السفينةَ شَحْناً) إذا ملأتَها، كما قال ابن القوطية. ونحوُ ذلك ما جاء في (المصباح)؛ قال الفيومي: ((شَحَنْتُ البيتَ وغيرَه شَحْناً من باب نَفَعَ: ملأتُهُ)) فالفعل متعدٍّ. لكنّ الشائعَ على ألسنة الكتّاب قولُهم: (شُحِنَتِ البضاعةُ إلى كذا) بالبناء للمجهول إذا حُمِلَتْ ونُقِلَتْ، فهل لهذا وجه؟

أقول: ليس في العربية ما يُسيغ قولَ القائل (شُحِنَ الشيءُ) إذا نقلَه أو حَمَلَه. أما قولُهم: (شاحنة) للقاطرة، فيأتي ذلك من أنّ (الشاحنة) هنا بمعنى (المشحونة). ففي (القاموس): ((شَحَنَ السفينةَ كمَنَعَ: ملأها.. ومَرْكَبٌ شاحِنٌ: مشحون)). ويقال: (شُحِنَتْ السفينةُ بالبضاعة) بالبناء للمجهول: إذا مُلِئت. ففي التنزيل: ﴿فِي الفُلْكِ المَشْحُونِ﴾ [الشعراء ١١٩] أي: المَلْوء. وفي (كليلة ودمنة): ((ومتى شُحِنَتِ السفينةُ بالركاب الكثيرين.. لم يُؤْمَنْ عليها من الغرق)).

و(الشِّحْنة) لِمَا تُشْحَنُ به السفينة، فقولُهم: (في السلك شِحْنةٌ كَهْرَبائية) صحيحٌ، لكنّ (الشِّحْنة) بكسر الشين لا بضمّها.

٥٢١. فلانٌ من (الشاذين) أو (الشذاذ)، لا من (الشواذ) (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣١)

ممّا يقولُه الكتّابُ عادةً: (عاشرتُ فلاناً فوجدْتُهُ

من الشّواذ) ؛ أي: وجدتُه ينفرد بسلوكه عن الجماعة. وفي كلامهم هذا خطأ. فأنت إذا قلت: (فلانٌ شاذ) صَحَّ ذلك. لكنك إذا جمعتَهُ فقلت: (هؤلاء الرجالُ شواذ) أخطأت، ذلك أن الصفة إذا كانت على صيغة (فاعِل) وأردتَ جمعَها اختلفَ الجمع بين أن تكون الصفةُ للمذكر العاقل أو غير العاقل.

فإذا كانت لغير العاقل قلت: (هذا لفظٌ شاذ، وهذه ألفاظٌ شواذ) فجمعتَ (فاعلاً) على (فواعل). وكذلك الأمر في المؤنث عامة كقولك: (هذه كلمةٌ شاذة، وهذه كلماتٌ شواذ)، أو: (هذه امرأةٌ شاذة، وهذه نساءٌ شواذ).

أما المذكر العاقل فلـه شأنٌ آخر. فـ (شاذ) إذا وصَفْتَ به الرجلَ جمعته جمْعَ مذكرٍ سالماً أو جمْعَ تكسير. فإذا جمعتَه على الأول قلت: (هؤلاء رجالٌ شاذون)، كما تقول (راكبون)، وإذا جمعتَه على الثاني قلت: (هؤلاء رجال شُذَّاذ) بضم الشين وتشديد الذال، كما تقول (رُكّاب)، أو تقول (هؤلاء رجال شُذَّان) بضم الشين وتشديد الذال، أي متفرقون أو خارجون عن الجماعة، كما تقول: راكب ورُكبان وراع ورُعيان. قال ابن جني في (الخصائص): ((وجمْعُ شاذ شُذاذ. قال: كبعض من مر من الشُّذاذ)). فجمع (الشاذ) للعاقل على (شُذاذ) ككاتب وكتّاب وعامل وعُمّال. وفي (الأساس): ((شَذ عن الجماعة: انفردَ عنهم، وهو من شُذاذ القوم)) وفيه: ((وجاءني شُذَّان الناس: متفرِّقوهم)). والغريب ما جاء في (المعجم الوسيط): ((الشاذ: المنفرد.. وما خالف القاعدة.. وخلاف السَّويّ من الناس، جَمْعُه: شَواذ)).

فغيرُ الأسوياء من الناس (شاذون) أو (شُذاذ) أو (شُذان)، لا: (شواذ).

٥٢٢. شرد عنه وعليه، ونبا عنه وعليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/١)

تقول: (شَرَدَ شُرُوداً) إذا نفر وذهب على غير هدى. ففي (المصباح): ((شَرَدَ شُرُوداً من باب قَعَدَ: نَدَّ ونَفَرَ)). تقول: (شَرَدَ فلانٌ عني)، فإذا عَدَّيْتَهُ قلت: (شَرَّدْتُ فلاناً عني) بتشديد الراء، أي طَرَدْتُهُ. ويقولون من ذلك: (تَشَرَّدَ فلانٌ) بتشديد الراء، إذا ذهب في الأرض شارداً، وهو صحيحٌ، وإنْ عابَهُ بعضُهم؛ ففي (اللسان): ((لَمَّا فَزِعَ تَشَرَّدَ في الأرض خوفاً من التَّبَعَة[1])).

ولكن جاء: (شَرَدَ عليه)، فهل هو بمعنى (شَرَدَ عنه)؟

أقول: لكلٍّ دلالة. ففي (النهاية): ((لتَدخُلُنَّ الجنةَ أجمعون أكْتَعون إلا من شَرَدَ على الله؛ أي: خرج عن طاعته وفارق الجماعة)). فليس (الشُّرود) هنا نفوراً وحَسْبُ، وإنما هو نفورٌ وتمرُّدٌ وعصيان.

ونحو ذلك (نبا عنه)، فمعناه: تباعَدَ عنه وتَجافَى، فإذا قلت: (نبا عليه) كان بمعنىآخر. ففي (نهج البلاغة): ((يَرْأفُ بالضعفاء، ويَنبو على الأقوياء)) أي: يَشتدّ ويَتمرّد ويَعْلُو عليهم، ليَكُفَّ أيْدِيَهم عن ظُلْم الضعفاء. فتأمل.

---

(١) (التبَعَة) جَمْعُ (تابع).

٥٢٣. الشُّرْطة (نشرت بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤)

لا يزال معظمُ الكتّاب يَستعمل كلمةَ (البوليس) الأجنبية لرجل الأمن والنظام في المدينة، وقد استعملتِ العربُ في نحو من هذا (الشُّرْطِيّ) بضمٍّ فسكون، وهو لفظٌ سائغ شائع.

و(الشُّرْطَة) بضم الشين وسكون الراء — وقد تفتح قليلاً — بمعنى العلامة في الأصل. وقد أُطلقتْ على طائفةٍ خاصة من جُند المدينة، مِن قولهم: (أَشْرَطَ فلانٌ نفسَه لأمرٍ كذا) إذا أَعْلَمَها بعلامة وأعدّها لـه، وقد سُمِّيَ بها نُخْبَةٌ من جُند السلطان حيناً من قولهم: (شُرْطَةُ الشيء: خِيارُه).

أما اليوم فيراد بها حَفَظَةُ الأمن والنظام في المدينة. ففي (الصحاح): «وأشرَطَ فلانٌ نفسَه لأمرِ كذا، أي: أعْلَمَها لـه وأعدّها. قال الأصمعي: ومنه سُمّي الشُرَطُ -بضم ففتح- لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يُعرفون بها». وقال صاحب (المصباح): «والشُّرْطة وِزان غرفة. وفتحُ الراء.. لغةٌ قليلة. وصاحب الشُرْطة يعني الحاكم. والشُرْطة بسكون الراء وفتحها أيضاً: الجند. والجمع: شُرَط، مثل: رُطَب» وأردف: «والشُرَط على لفظ الجمع، أي بضمٍّ ففتح، أعوانُ السلطان لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يُعْرَفون بها للأعداء. الواحدة: شُرْطة، مِثلُ: غُرَف جَمْعُ غرفة».

وإذا نُسب إلى هذا قيل: (شُرْطي) بسكون الراء ردّاً إلى واحِدِهِ.

فـ (الشُّرْطةُ) إذن -بسكون الراء غالباً- بمعنى العلامة في الأَصل، وتُسمَّى بها طائفةٌ من الجند، وهم حَفَظة الأمن والنظام. وجمعُها (شُرَط) بضمٍّ ففتح.

والنسبةُ إلى (الشُرْطة): (شُرْطي) بضم الشين وسكون الراء. والجمع: (شُرْطيُّون) بسكون الراء.

أما قولُ بعضِهم: (شَرِطة) بفتحٍ فكسر أو (شِرْطة) بكسرٍ فسكون، فهو خطأ.

ولذا قُلْ: (الشُّرْطة) بضمِّ الشين وسكون الراء غالباً، و(الشُّرَط) كغُرَف، و(الشُّرْطيّ)، و(الشُّرْطِيُّون)، ولا تقل: (البوليس)، ولا: (الشَّرِطة) بفتحٍ فكسر، ولا: (الشِّرْطة) بكسرٍ فسكون.

٥٢٤. الشريط (نشرت بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٥)

(الشريط) هو الخيط أو الحبل، ففي (المصباح): «والشريط خيطٌ أو حَبْلٌ يُفْتَلُ من خُوص». وهو يُجمع على (شُرُط) كغَدير وغُدُر.

وقد اعتاد الكتّاب أن يجمعوه على (أشْرِطَة)، وأقرَّ ذلك الدكتور إميل يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب) فقال: «وِزان (أَفْعِلَة) قياسيٌّ في جَمْعِ الاسم المذكَّر الرباعي الذي قبل آخره حرفُ مَدّ، كرغيف وأرغفة» ثم أحال القارئ على كتاب (الفيصل في ألوان الجموع) للأستاذ عباس أبي السعود.

أقول: (الشريط) لا يُجْمَعُ على (أشْرِطَة). وإذا قال الأستاذ أبو السعود: «"أَفْعِلَة" يَطَّرد في جمعِ اسمٍ مذكَّر رباعي قبل آخره مدّ» فلا يعني الاطِّرادُ في هذا

الموضع القياسَ الملتزمَ البتة[1]. وإنما يعني الكثرةَ والغَلَبَة. ودليلُ ذلك قولُ الأستاذ أبي السعود نفسِه: ((ويُلتزَم (أفْعِلَة) في جمع ما جاء على (فَعَال) بفتح الفاء، و(فِعَال) بكسرها إذا كان كلٌّ منهما مضعَّفاً أو مُعتلّ اللام؛ كزمام وأزِمّة، وكساء وأكسية)). ومادام (أفْعِلَة) يُلتزَم في جمع (فِعَال) بالفتح والكسر، فإنه لا يُلتزَم في ما عداه، وإنما يَطَّرِد؛ أي: يَغلب.

ولذا قُلْ: (شَريط) و(شُرُط) بضم الراء، لا: (أشرطة).

٥٢٥. شَرَعَ وشرَّع واشترع وتشرّع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٥)

شاع استعمال (الشرع) و(التشريع) و(الإشراع) بمعنى سَنِّ الشرائع؛ أي: القوانين، فهل هذا صحيح؟

أقول: أما (شَرَعَ) فقد جاء صريحاً بمعنى (سَنّ). فقد جاء في التنزيل: ﴿شَرَعَ لكم مِن الدِّين ما وَصَّى به نُوحاً﴾ [الشورى ١٣]. قال صاحب (الصحاح): ((والشريعة ما شَرَعَ اللّـه لعباده من الدِّين، وقد شَرَعَ لهم يَشْرَعُ شَرْعاً: أي سَنّ)).

و(الشَّرْع) في الأصل مصدر، تقول: (شَرَعْتُ لـه طريقاً)؛ أي: نهجته وأوضحته، و(شَرَعَ اللّـهُ لنا كذا شَرْعاً)؛ أي: أظهره وأبانه، فـ (الشرع) لغةً: البيان والإظهار. قال الأزهري: ((معنى شَرَعَ: بَيَّنَ وأوْضَحَ)). وهكذا (سَنّ). ففي (اللسان): ((وسَنَّ اللّـهُ سُنَّةً؛ أي: بَيَّنَ طريقاً قويماً)).

وأما (شرَّع) فقد منعه الأستاذ إبراهيم المنذر كما منعه الأستاذ أسعد داغر في معناه الشائع. ولا وجه لهذا المنع، فإذا كان (شَرَعَ) بالتخفيف، في الأصل، بمعنى: أوضَحَ وبيَّن، فكذلك (شرَّع) بالتشديد و(أشْرَعَ) بإضافة الهمزة. قال صاحب (القاموس): ((وأشْرَعَ باباً إلى الطريق: فَتَحَهُ، وأشْرَعَ الطريقَ: بَيَّنه، كشَرَّعَهُ تشريعاً)) فليس ما يمنع إذاً من استعمال (شَرَّعَ) بمعنى (شَرَعَ) جملة؛ أي: (سَنّ). وقد جرى عليه كثير من علماء الأصول كما ذكره الغلاييني.

وأما (اشترع) فهو بمعنى آخر. فقولُك: (المَرسوم التشريعي) صحيحٌ مستقيم. وليس كذلك قولك (المرسوم الاشتراعي). إذ ليس (اشترع) بمعنى (سَنّ). ففي (اللسان): ((ويقال: فلانٌ يَشْتَرِعُ شِرْعَتَهُ، ويَفْتَطِرُ فِطْرَتَهُ، ويَمْتَلُّ مِلَّتَهُ؛ كلُّ ذلك من شِرْعَةِ الدِّين

---

[1] جاء في كتاب النحو الوافي (٥٨٥/٤ الحاشية ١) ما يلي:

للمجمع اللغوي القاهري قرار حاسم، أصدره بعد دراسة وافية، وهو يقطع بأن "المُطَّرِد" و"القياس" بمعنى واحد (كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده، وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنة ١٩٣٧، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع) ونصّ القرار:

((يرى المجمع أن الكلماتِ التي يَستعملها قدامى النحويين والصرفيين؛ وهي: القياس، والأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة... ألفاظٌ متساويةُ الدلالة على ما يَنقاس. وأن استعمالَ كلمةٍ منها في كتبهم يُسوِّغ للمحْدَثين من المؤلفين وغيرهم قياسَ ما لم يُسْمَعْ على ما سُمِع، وأن المَقِيسَ على كلام العرب هو من كلام العرب)).

وفِطرته ومِلَّته)). ومعنى ذلك أن (الاشتراع) افتعال من (الشِّرعة) للاتخاذ والاقتفاء، كما تقول: امْتَلَّ مِلَّتَهُ، واسْتَنَّ بها. وهكذا يكون (اشْتَرَعَ هذه الشريعةَ) بمعنى: تَعَمَّدَ الأخذ بها، و(امْتَلَّ مِلَّةَ كذا)، أي: اتخذها ودَخل فيها. و(الْمِلَّة) بالكسر: الدِّين والشريعة، كما في (الصحاح).

وليس في اللغة (تَشَرَّعَ)، ولكن قد يُحْمَل على (تَفَقَّهَ) ليفيد معنى تعاطى التشريعَ وتَمَكَّن منه، كما كان (تفقّه) بمعنى تعاطى الفقه وتمكَّن منه.

ولذا قُلْ: (شَرَعَ وأشْرَعَ وشَرَّعَ) بمعنى: سَنَّ، وقُلْ: (اشْتَرَعَ) بمعنى: اتخذ واقتفى، و(تَشَرَّعَ) بمعنى: تفقّه في الشرع.

٥٢٦. استشرف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٥)

إذا رفعتَ رأسَك تريد أن تَستبين شيئاً وتُسرِّح نظرَك فيه قلت: (اسْتَشْرَفْتُهُ) بالفاء. والكتّاب يُخْطِئون حيناً فيقولون: (استشرقتُ آفاقَ القضية) على المجاز، ويأتون بـ (استشرق) بالقاف بدلاً من (استشرف) بالفاء. فـ (الاستشراق) –إذا صَحَّ– كان من (الشَّرْق) أو (الشُّرُوق)، ولا محلَّ لـه في هذا الموضع.

أما الاستشراف، والاستيضاح، والاستكفاف، والاستشفاف فإنها بمعانٍ متقاربة. قال الثعالبي في (فقه اللغة): ((فإن نَظَرَ إليه واضعاً يَدَهُ على حاجبه مستظِلاً بها من الشمس يَستبين المَنظورَ إليه قيل: اسْتَكَفَّهُ واستوضَحَه واستشْرَفَه. فإن نَشَرَ الثوبَ ورَفَعَهُ لِيَنظر إلى صَفاقَتِهِ أو سَخافته أو يَرى عَواراً، إن كان به، قيل استشَفَّهُ)). ومعنى هذا أنك إذا أردتَ أن تتبيَّنَ شيئاً واضعاً يدك على حاجبك تتَّقِي نورَ الشمس قلت: (استكْفَفْتُهُ واستوضَحْتُهُ واستَشْرفته)، وإذا أردتَ أن تتبيَّنَ ثخانةَ الثوب أو عُيوبَه، قلت: (استشفَفْتُه)، هذا هو الأصل، لكنك تقول: (استشرفْتُ الشيءَ) إذا رفعتَ رأسَك تنظر إليه، كما في (الأساس).

لذلك قُلْ: (استشرفتُ آفاقَ القضيّة) بالفاء، ولا تقل: (استَشْرقْتُها) بالقاف.

٥٢٧. شارَفَ وأشْرَفَ وأوْشَكَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤)

تقول في العربية: (أشْرَفْتُ على كذا) إذا اطَّلَعْتَ عليه من فوق فدنوتَ منه. ومن ذلك قول الكتّاب: (أشْرَفَ فلانٌ على الهلاك) إذا أطَلَّ عليه فاقترب منه.

لكنهم يقولون حيناً: (شارَفَ فلانٌ على الهلاك)، فهل في العربية ما يُسيغ ذلك؟

أقول: جاء في (الصحاح): ((الشَّرَف: العُلُوّ والمكان العالي.. وجَبَلٌ مُشْرِفٌ: عالٍ. وأشرفْتُ عليه، أي: اطّلعتُ عليه من فوق، وذلك المَوضع مُشْرِفٌ)) وأردف: ((وشارَفْتُ الشيءَ: أشْرَفْتُ عليه)).

ويتبيَّن من ذلك أن (شارَفَ) فعلٌ متعدٍّ، خلافاً لـ (أشْرَفَ). تقول: (شارَفَهُ) بمعنى (أشْرَفَ عليه). وفي (الأساس): ((وأشْرَفَ على الموت وأشْفَى عليه..

وشارَفَ البلدَ، وساروا إليهم حتى إذا شارَفُوهم)).

ولذا قُلْ: (أشْرَفَ فلانٌ على العافية)، ولا تقل: (شارَفَ عليها)، كما تقول: (أشْفَى على الموت)، و(أوْفَى عليه).

أما (أوْشَكَ)، فتقول فيه: (أوْشَكَ فلانٌ أن يموت)، لا: (أوْشَكَ على الموت)، كما هو الشائع.

٥٢٨. شَرْقُ المدينة وشَرْقِيُّها

(نشرت بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤)

يَكثر في كلام الكتّاب قولُهم: (يَقَعُ منزلي شَرْقِيَّ المدينة)، و(يَقَعُ منزلي شَرْقَ المدينة)، وهم لا يكادون يُفرِّقُون بينهما في المعنى. فهل في اللغة ما يُميِّز قولَهم (شرقيَّ) –بإضافة (شرق) إلى ياء النسبة المشددة– من قولهم (شَرْق) بلا ياء نسبة؟

أقول: ثمّةَ فارقٌ بين المَعنيَيْن، فإذا قلت: (يقع منزلي شرقيَّ المدينة) بإلحاق ياء النسبة بـ (شَرْق) ونَصْبِهِ على الظرفية، فتأويلُهُ: (يقع منزلي الجانبَ الشرقيَّ من المدينة)، وإذا صحّ هذا، فإن المنزلَ يقع داخلَ المدينة، ولكن في الجهة الشرقية منها.

وأما إذا قلت: (يقع منزلي شرقَ المدينة) على الأصل بلا ياء نسبة، فمعناه أن المنزل يقع خارج المدينة إلى الشرق منها. فلا يصحّ إذن أن تقول: (يقع منزلي شرقيَّ المدينة) إذا كان خارج المدينة، كما لا يَسوغ أن تقول: (يقع منزلي شرقَ المدينة) إذا كان المنزل داخل المدينة، هذا هو الأصل والمشهور. والكتّاب لا يفرِّقون بين الاستعمالين.

وقد أُحيل إلى مجلس مجمع اللغة العربية بالقاهرة أمْرُ التفريق بين أسماء الجهات المنسوبة إلى ياء النسبة، وغيرِ المنسوبة إلى ياء النسبة، فخصَّصَ المنسوبةَ كقولك: (شرقيّ المدينة) بما يدخل ضمن حدود المضاف إليه –وهو المدينة هنا– وغيرَ المنسوبة كقولك (شرْق المدينة) بما يخرج عن حدود المضاف إليه. وقد أشير إلى ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية (في عدد نيسان ١٩٧٥م).

وهكذا إذا قلت: (جلستُ شرقيَّ الدار)، فإنك تكون قد جلست داخلَها في ناحيتها الشرقية. وجاء في (الأساس): ((وهو يَسكن شرقيَّ البلد أو غربيَّهُ))؛ أي: يَسكن الجهةَ الشرقية من البلد أو الغربية.

فلا تقل: (تقع دمشقُ جنوبيَّ حلب)، بل: (تقع دمشقُ جنوبَ حلب)، ولا تقل: (تقع حمصُ شرقيَّ طرابلس)، بل: (تقع شرْقَها)، وهكذا: (تقع حلبُ شمالَ حماة)، لا (شماليّها)، و(تقع بيروتُ غربَ دمشقَ)، لا (غربيَّها).

٥٢٩. شارَكَ وقاسَمَ

(نشرت بتاريخ ٤/٥/١٩٨٨)

تقول: (شَرِكْتُ فلاناً في كذا) و(شَرِكْتُ) بوزن (عَلِمْتُ)، ومصدره (شَرِكَةٌ) بوزن (كَلِمَة)، و(شَرْكٌ) بحذف التاء، وتُسكَّن الراءُ في المصدرين، وليس في العربية (شَراكَة) مصدراً للفعل، كما يقولـه الكتّاب.

وتقول: (أشْرَكْتُهُ في كذا)، و(شارَكْتُهُ فيه)، و(تَشارَكا فيه)

ويقول الكتّاب حيناً: (شارَكْتُهُ الحُزْنَ أو العملَ) أو (تشارَكا الزادَ)، كما جاء في كلمةٍ يومية لناقد، إذ قال: (التقى بَدوِّيان على وِرْدِ ماءٍ فتشارَكا الزادَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في العربية ما يُجيز تَعْدِيَةَ (شَرِكَهُ) و(أشْرَكَهُ) و(شارَكَهُ) و(تشارَكا) إلى مفعولٍ ثانٍ؛ فأنت تقول: (شَرِكَهُ في كذا)، و(أشْرَكَهُ فيه)، و(شارَكَهُ فيه)، و(تشارَكا فيه). ففي (الصحاح): ((وشارَكْتُ فلاناً: صِرْتُ شريكَهُ، واشتركنا وتشارَكنا في كذا وشَرِكْتُهُ في البيع)).

على أن ثمّةَ أفعالاً تؤدي مثلَ هذا المعنى وتتعدّى إلى مفعولَيْن؛ تقول: (قاسَمْتُهُ المالَ)، و(شاطَرْتُهُ العملَ)، كما تقول: (تقاسما المالَ)، و(تشاطَرا العملَ).

وقد يَسأل سائلٌ: ألا يَجوز تَسويغُ قولك: (شارَكْتُهُ المالَ) بتضمين (شارَكَهُ) معنى (قاسَمَهُ)، وتعديتُه كتعدية هذا الفعل؟

أقول: يمتنع ذلك؛ لأن شرْطَ التضمين أن يكون فيه معنيان متغايران بينهما مناسبة، وليس بين (المشاركة) و(المقاسمة) مغايرة. فأنت إذا عَدَّيْتَ (أسْرَفَ) مثلاً بـ (على)، وقلت: (أسرَفَ فلانٌ على نفسه) بتضمينه معنى (جَنَى عليه)، فقد جمعتَ في: (أسرف على نفسه) معنى الإسراف والجناية. ولكن جاء في (المقامة الشيرازية) لبديع الزمان الهمذاني: ((وشارَكْتُكَ عِنانَ عِصْمَة)) عقب قولـه: ((وقد أرْضَعْتُكَ ثَدْيَ حُرْمَة))، فهل يصحّ هذا قياساً؟

أقول: يُحمَل ما يُضطرّ إليه الساجع في سَجْعِهِ، على ما يُضطرّ إليه الشاعر في شِعْره، فلا يُؤخذ به، وقد نبّه على ذلك ابن جنيّ في خصائصه.

٥٣٠. شَرْوَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٤)

تقول: (شَرَيْتُ الشيءَ شِراءً وشِرىً) بكسر الشين فيهما، إذا بعتَهُ أو اشتريتَه، كما في (الأفعال) لابن القوطية. فـ (الشِّرى) و(الشِّراء) مبادلةُ شيءٍ بشيء مماثِل بَيْعاً أو اشتراء. فـ (الشاري) إما بائعٌ، وإما مُشْتَرٍ. قال الراغب في مفرداته: ((ومِن هذا الوجه صار لفظُ البيع والشراء يُستعمل كلُّ واحدٍ منهما في موضع الآخر)) وأردف: ((و"شَرَيْتُ" بمعنى "بِعْتُ" أكثر، و"ابْتَعْتُ" بمعنى "اشتريتُ" أكثر، قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف ٢٠] أي: باعوه، وكذلك قولـه: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ الذين يَشْرُونَ الحَيَاةَ الدُّنيا بالآخِرَةِ﴾ [النساء ٧٤])) أي: يَبيعون.

ويقال: (الشراء) و(الاشتراء) في كل مبادلة، قال اللّـه تعالى: ﴿وَمِنَ الناسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّـهِ﴾ [البقرة ٢٠٧]، أي: يبيعها ببذلِهِ إياها في طاعة اللـه، وقال: ﴿وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا به أَنْفُسَهُم لو كانوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ١٠٢] أي: باعوا به أنفسهم، وقال تعالى: ﴿أولئك الذين اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بالهُدَى﴾ [البقرة ١٦ و ١٧٥]، وقال: ﴿أولئك الذين اشْتَرَوُا الحَيَاةَ الدُّنيا بالآخِرَةِ﴾ [البقرة ٨٦].

ومن هذه المادة: (الشَّرْوَى)، وهي المِثْل. قال السَّخَاوي في (سِفْر السعادة): ((شَرْوَى: فَعْلَى، وهي:

المِثْل، يقال: لك شَرْواهُ، أي: مثلُه))، وفي (النهاية): ((والشَّرْوَى: المِثْل، وهذا شَرْوى هذا، أي: مثلُه))، وفي حديث عليّ ﷺ: ((ادفعوا شَرْواها من الغنم)).

ولكن لِمَ (شَرْوَى) بالواو، و(شرى يشري) بالياء؟

قال ابن سِيدَه في (المخصَّص): ((”فَعْلَى“ إذا كانت اسماً ولامُها ياء تُقلب إلى الواو كـ: تَقْوى وشَرْوَى، وإن كانت صفةً صحَّتْ الياءُ فيها كـ: صَدْيا وخَزْيا، هذا قول سيبويه)). و(صَدْيا): مؤنث (صَدْيان)، وكذلك: (خَزْيا) و(خَزْيان). وقال ابن جني في (الخصائص): ((وذلك الموضع الذي قُلبت فيه الياء واواً لامُ (فَعْلَى) إذا كانت اسماً نحو: الفتوى والرعوى والتقوى والشروى)).

وهكذا كلّما كانت (فَعْلَى) اسماً كـ (شَرْوَى)، قُلِبَتْ ياؤها واواً. فتأمل.

٥٣١. شَطَب

(نشرت بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٤)

في العربية: (شَطَبَ السيفَ شَطْباً): جَعَلَ فيه شُطَباً، وهي طرائقه، كما في (الأفعال) لابن القوطية. و(الشُّطَب) و(الطرائق) هي: الخطوط والحزوز.

ويَستعمل الكتّابُ (شَطَبَ) في معنى قريب من هذا فيقولون: (شَطَبَ الكلمةَ) إذا جعل عليها خطاً يشير إلى فسادها. وعندي أنه صحيح، ولو أنكره بعضُ النقّاد. ففي (الأساس): ((وشَطَبْتُهُ: قَطَعتُهُ طولاً، وسيفٌ مُشَطَّبٌ بالتشديد ومَشْطوب: ذو شُطَب، وهي طرائقه)). وجاء في (شفاء الغليل) للخفاجي: ((الشُّطْبَة: خطٌّ يُمَدُّ على الغلط الواقع في الكلام)). و(الشُّطْبَة) هنا على وزن غُرْفة، والجمع (شُطَب) كغُرَف.

وجاء في العربية: (شَطَبَ عن كذا) إذا عَدَلَ عنه (شُطُوباً)، تقول: (شَطَبْتُ عن الكلمة) إذا عَدَلْتَ عنها. ففي (النهاية) لابن الأثير: ((فشَطَبَ الرمحُ عن مَقْتَلِهِ، أي: مالَ وعَدَلَ عنه ولم يَبْلُغْهُ، وهو من (شَطَبَ) بمعنى: بَعُدَ)).

وعندي أن (شَطَبَ عنه) بمعنى (عَدَلَ) من قبيل التضمين، لأن معنى العدول فيه طارئ، وأصْلُ (الشطب): القطع، أو الشق طولاً. ولا يَمنع صحّةُ قولك: (شَطَبْتُ عن الكلمةِ) صوابَ قولك: (شَطَبْتُ الكلمةَ) إذا مَدَدْتَ عليها خطاً لإفسادها.

ويقال في مِثل هذا المعنى: (رَمَّجَ) بتشديد الميم أيضاً. ففي اللغة: (رَمَّجَ الكاتبُ سطورَهُ) إذا أفسدها.

ولذا قُلْ: (شَطَبْتُ الكلمةَ)، و(شَطَبْتُ عنها)، و(رَمَّجْتُها)، و(ضَرَبْتُ عليها)؛ ففي (الأساس): ((ضَرَبَ على المكتوب)) بمعنى أفسده.

٥٣٢. شَطْر وشُطور، وبَحْث وأبحاث

(نشرت بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٥)

(شَطَرْتُ الشيءَ شَطْراً) جَعَلْتُهُ شَطْرَيْن، فـ (الشَّطْر): نصفُ الشيء، وقيل: جُزؤه. وجاء بمعنى: الناحية، ففي التنزيل: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة ١٤٤ و ١٤٩ و ١٥٠].

ويُجْمَعُ (الشَّطْر) على: (أَشْطُر) و(شُطُور)، ففي (القاموس): ((الشَّطْر: نصفُ الشيء وجُزؤه.. والجمع: أشْطُر وشُطُور)). لكن الكتّابَ يَجمعونه حيناً

على: (أشْطار) فهل لذلك وجه؟

أقول: تناولَ هذا العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) فأقرّ جَمْعَ (شَطْن) على (أشْطان) استناداً إلى غلبة جمع (فَعْل) على (أفْعَال)، كما أشار إليه الأب الكرملي، وإلى ما ذهب إليه المجمع القاهري من جمع (بَحْث) على (أبحاث).

وعندي أنه لا وجه لجمع (شَطْن) على (أشطان). وإذا ثَبتَ غلبةُ جمع (فَعْل) على (أفْعَال)، فإنك تقيس عليه ما لم يَجمعْه العرب كجَمْعِك البحث على أبحاث، وليس لك أن تتجاوز ذلك، وإلاّ فهل تجمع: العَقْل والكَهْف والخَطْب والذنْب بسكون النون والشَّر والسَّهْل على: أعْقال وأكْهاف...

ولذا قُلْ: (أشْطُن) و(شُطُون)، ولا تقل: (أشْطان).

٥٣٣. الحاذق الماهر، لا: الشاطر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١)

(الشاطِر) اسمُ فاعِل من (شَطَرَ كفتح، ويَصِفُ به الكتّابُ حيناً الفتى النبيهَ الحاذقَ، فهل في العربية ما يُنْزِلُ (الشَّطارَة) مَنزلةَ النباهة والحَذاقة؟

أقول: ليس في معاني (الشَّطارَة) ما يَدنو بها من المَهارة أو حِدّة الفهم. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((شَطَرَ الرجلُ شَطارة: بَعُدَ عن أهله)). وفي (الصحاح): ((والشاطِر: الذي أعيا أهلَهُ خُبْثاً. وقد شَطَرَ بفتح الطاء، وشَطُرَ أيضاً بالضم شَطارة فيهما)). وفي (مفردات الراغب): ((والشاطر لمن يتباعد عن الحق)).

وقد يتعدى الفعلُ بـ (على) فيميلُ بمعْناه نحو العصيان. ففي (الأساس): ((وشَطَرَ على أهلِهِ: راغَمَهم)). والمُراغَمة: المغاضبة. وفي (المصباح): ((وشَطُرَتِ الدارُ: بَعُدَتْ، ومنزلٌ شَطِير: بعيد؛ ومنه يقال: شَطَرَ فلانٌ على أهلِهِ يَشْطُرُ من باب قَتَلَ: إذا ترك موافقتهم وأعْياهم لُؤماً وخُبْثاً، وهو شاطِرٌ، والشَّطارة اسمُ منه)).

وقد يتعدى (شَطَرَ) بـ (إلى) فيكون بمعنى مالَ وأقْبَلَ. قال أبو عبيدة: ((الشاطِر: الذي شَطَرَ إلى الشرّ، أي: عَدَلَ إليه بوجهه)).

ويتبيَّن بما ذكرنا أن (الشَّطارة) قد استُعملتْ في الذم للتعبير عن ابتعاد صاحبها عن الحق والاستقامة؛ ففي (التاج): ((قول الناس: فلانٌ شاطِر؛ معناه أنه آخذ في غير الاستواء)).

وقد عُرِفَ (الشُّطار) جمعُ (الشاطِر) في العَهْد العباسي بأنهم طائفةٌ من الخارجين على القانون، تُعَدُّ اللصُوصيَّةُ صناعةً لهم، ولهم زيٌّ خاصٌّ من اللباس.

وقد استعمل الصوفيّةُ (الشَّطارة) في الخير، فعرّفوا (الشُّطّار) بأنهم السابقون إلى اللّه تعالى، ولعلهم أخذوه من (شَطَرَ إليه) إذا أقبل، كما في (الكلّيات).

ومهما يكن من معاني (الشَّطارة)، فليس منها الحِذق والمَهارة أو النباهة وتوقُّد الذهن وحِدَّة الفهم، وقد يكون فيها معنى الحيلة والخبث والمكر، كما في (التاج).

ولذا قُلْ: (إنه حاذقٌ ماهرٌ بارع)، ولا تقل: (إنه شاطِر).

٥٣٤. شِعار وشُعُر، لا: شِعارات

(نشرت بتاريخ ٤/٨/١٩٨٨)

(الشِّعار) بكسر الشين ما لَصق بالجسد من ثوب، وسُمِّي كذلك لِعُلُوقه بشعر الجسد. وهو ما يشار به إلى القوم في حربٍ وسواها من علامةٍ أو قول ليتميّز بعضُهم من بعض. ففي (الصحاح): ((والشِّعار بالكسر ما وَلِيَ الجسدَ من الثياب، وشِعار القوم في الحرب: علامتُهم ليَعْرِفَ بعضُهم بعضاً)). ونحو ذلك ما جاء في (المصباح)؛ قال الفيومي: ((والشِّعار بالكسر ما وَلِيَ الجسدَ من الثياب...

و(الشِّعار) أيضاً: علامةُ القوم في الحرب، وهو ما يُنادُون به ليَعرف بعضُهم بعضاً)). وفي (الأساس): ((وعليه (شِعار) بكسر الشين، وعليهم (شُعُر) بضمتين، و(أشْعَرَهُ): ألبَسه إياه))؛ أي: ألبَسه الشِّعار، وأردف: ((ولبِّي فلان شِعار بالكسر: نداء يعرفون به)). وفي (القاموس): ((الشِّعار بالكسر: العلامةُ في الحرب.. وما تحت الدِّثار من اللباس، وأشْعَرَ القومُ: نادَوْا بشِعارهم..)) وفي (النهاية): ((الشِّعار بالكسر: الثوبُ الذي يَلِي الجسدَ)).

فـ (الشِّعار) فيما تقدم جميعاً بكسر الشين، وجَمْعُ (الشِّعار) بالكسر على (شُعُر) بضمتين ككِتاب وكُتُب، وهو يُجمَعُ على (أشْعِرَة) أيضاً كرداء وأردية.

أما قولُهم: (شِعارات) بالألف والتاء، فلا وجه له.

٥٣٥. شغب

(نشرت بتاريخ ١٣/٨/١٩٨٦)

تقول: (شَغَبَ فلانٌ خصومَه)، و(شَغَبَ عليهم)، و(شَغَب بهم وفيهم شَغْباً) بسكون الغين: إذا أثار الشر. ففي (المصباح): ((شَغَبْتُ القومَ وعليهم وبهم شَغْباً من باب نفع: هيَّجْتُ الشرَّ بينهم)). وفي (النهاية): ((شَغَبْتُهم، وبهم، وفيهم، وعليهم)). وجاء المصدر بفتح الغين أيضاً، ففي (الأساس): ((شَغَبْتُ على القوم: هَيَّجْتُ عليهم الشَّرَّ، وفلانٌ طويلُ الشَّغْب بسكون الغين والشَّغَب بفتحها)). والقاعدة عند الكوفيين فيما كان وسطُهُ حرفَ حلْقٍ من الثلاثي أن يجوز فيه الفتح والإسكان. والغين حرف من حروف الحلق.

فثبت بهذا تَعَدِّي الفعل في قولك: (شَغَبَهم)، ولزومُهُ في قولك: (شَغَبَ عليهم وبهم وفيهم)، كما صحّ قولك: (الشَّغْب) بسكون الغين و(الشَّغَب) بفتحها.

لكنّ الكتّابَ إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (شاغَبَ عليهم)، ولم يُسمعْ هذا عن العرب، وإنما قالوا: (شاغَبَهم) إذا خاصَمَهم، قال الحريري في مقامته السادسة والعشرين: ((شاغَبْتُهُ ثم وائبْتُهُ)).

ولذا قُلْ: (شَغَبْتُهُم وشَغَبْتُ عليهم)، ولا تقل: (شاغَبْتُ عليهم).

٥٣٦. مشغوف به وشغوف

(نشرت بتاريخ ٢٨/٧/١٩٨٣)

في اللغة: (شُغِفَ به) بالبناء للمجهول –أي بضم الشين وكسر الغين– وهو بمعنى أُولِعَ به وأحبَّه، ومنه قولك: (هو مشغوفٌ به) أي: مُولَعٌ به.

لكنّ الكتّابَ يقولون: (فلانٌ شَغوف به)، فيشتقون من الفعل صفةً على وزن (فَعول)، فهل هذا صحيح؟

أقول: في ذلك مسائلُ أهمُّها:

أولاً: في (اللسان): ((شَغَفَه الحبُّ يَشْغَفُه شَغْفاً وشَغَفاً: وصل إلى شَغاف قلبه)). وفي (المصباح): ((شَغَفَ الهوى قلبَه من باب نفع، والاسم الشَّغَف بفتحتين.. وشَغَفَه المالُ.. فأحبه فهو مشغوف به)).

وقد عاب النقادُ قولَ الكتّاب: (فلانٌ شَغوفٌ بالمطالعة)، فقال العدناني في معجمه: ((ويقولون: هو شَغوفٌ بها، والصواب: مشغوف بها، أي شديد الحب لها..)). وسبقه إلى هذا الاعتراض الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد). فما الرأي في ذلك؟

ثانياً: في اللغة فعلٌ لازمٌ هو (شَغِفَ به)، ففي (التاج): ((وشَغِفَ كفرح: عَلِقَ به))، وعَلِقَ به كأُولِعَ به. فهل هناك ما يمنع أن يُشتق من (شَغِفَ) هذا صيغةُ مبالغة على (فَعُول) فيقال: (فلانٌ شَغوف بكذا).

أقول: (فَعُول) من صيغ المبالغة، ومذهب الأئمة عامة أن هذه الصيغَ سماعية. على أن منهم من نبَّهَ على قياس اشتقاق: (فَعَّال) و(مِفْعَال) و(فَعُول) و(فِعِّيل) بالتشديد و(فَعِل) بفتح فكسر، كالإمام الدنوشري. وقال مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس اشتقاق: (فَعَّال) و(فَعُول) و(فِعِّيل) بكسر الفاء وتشديد العين. وجاء صاحب (التاج) بـ (نَصُور) اشتقاقاً من (النَّصْر) ونبَّه على قياسه، كما اشتق الشاعر عمرو بن حسان (السَّكُور) من (السُّكر) فقال:

ما بال قوم أعزبوا حلمهم
أن قيل يوماً أن عَمْراً سَكُور

وقد أحصى الدكتور إبراهيم أنيس عضو المجمع القاهري في معجم الفيروزآبادي (٣٧٩) مثالاً على (فَعُول).

و(فَعُول) يُشتق من (فَعَلَ) بفتح العين كنفور من نفر، ومن (فَعِلَ) بكسرها ككَسُول من كَسِلَ، ومن (فَعُلَ) بضمها كنزور من نزُر. وهو يُشتق من اللازم والمتعدي. فلماذا لا نقول (فلانٌ شَغوف بالمطالعة) من شَغِفَ، كما نقول: غَضوب من غَضِب، ولَعوب من لعِب، ورَؤوم من رَئم، وفروق من فَرِق، وكلُّها بكسر العين؟

فيصِحُّ بذلك قولُك: (شَغوف به) للمبالغة كـ (مشغوف به). و(فَعُول) يَستوي فيه التذكير والتأنيث.

٥٣٧. الشَّغاف

(شَغافُ القلب): غِلافُه بفتح الشين، وأكثرُ الكتّاب يقولونه بالكسر، لتوهّم أنه كالغِلاف والغِشاء والغِطاء والحِجاب، وقد أتتْ هذه بكسر الأوّل دون (الشَّغاف)، فهو لم يُنقَلْ إلا بالفتح. وقد جاء (الشُّغاف) بضم الشين للعلّة التي يُصاب بها (شَغاف القلب).

٥٣٨. شغل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠)

تقول: (شَغَلَهُ الأمرُ شَغْلاً) بفتح فسكون، والاسم: (الشُّغُل) بضمَّتين، أو (الشُّغْل) بضمٍّ فسكون، أو

(الشَّغَل) بفتحتين. والجمع (أشْغال) -كما في (الصحاح)- و(شُغُول) كما في (القاموس). وفي (المصباح): ((شَغَلَهُ الأمرُ شَغْلاً من باب نَفَعَ، فالأمرُ شاغِلٌ وهو مشغول، والاسم الشُّغْل بضمِّ الشين وتُضَمُّ الغين وتُسَكَّن للتخفيف)).

والدائر على ألسنة الكتّاب قولهم (أشْغَلَهُ) بدلاً من (شَغَلَهُ)، ومعظمُ نصوص المعاجم على أن (شَغَلَهُ) هو الصحيح الفصيح، وأن (أشْغَلَهُ) لغةٌ قليلة أو رديئة، ففي التنزيل: ﴿سَيَقُولُ لك المُخَلَّفُون من الأعْرابِ شَغَلَتْنا أمْوالُنا وأهْلُونا﴾ [الفتح ١١]، وفي (الأساس): ((أنا في شُغل شاغِل، وشَغَلَتْنِي عنك الشواغل)).

ولكن جاء (أشْغَلَهُ) في شعرٍ للإمام الشافعي، قال:

المرءُ إن كان عاقلاً ورعاً

أشْغَلَـهُ عن عيوبِ غيره وَرَعُه

كما السقيمُ العليلُ أشْغَلَهُ

عن وَجَعِ الناس كلهم وَجَعُه

فدلَّ ذلك على جواز قولك: (أشْغَلَه)، كما نبَّه عليه (القاموس)، وفي (المصباح): ((والأصل أشْغَلْتُهُ بالألف فاشتغل، مثل أحْرَقْتُهُ فاحترق، وأكْمَلْتُهُ فاكتمل)).

ويقول الكتّاب في مطاوع الفعل: (انشغلتُ بهمومي عن أصدقائي)، وجاء نحوُ ذلك في كلمةٍ يومية لناقد، إذ قال: ((شَغلني فانشغلتُ به)). وليس في العربية (انشغل)، ولم يُسمعْ ذلك عن العرب؛ ففي (الأساس): ((وشُغِلْتُ به بالبناء للمجهول.. واشتغلتُ بكذا))، وفي (المصباح): ((وشُغِلْتُ به بالبناء للمفعول: تلهيت به، وقال الأزهري: واشتغلَ بأمره فهو مشتغلٌ بالبناء للفاعل)) أي بكسر الغين.

على أنه قد سُمِعَ عن العرب (مشتغَل) بفتح الغين أيضاً، فدلَّ هذا على أن (اشتغل) لازمٌ مطاوع كما تقدم، ومتعدٍّ أيضاً كما هو نصُّ (المُحْكَم) و(التهذيب). وهكذا: اختبا وانتصح وانتسخ وازداد وارتجع واحتوى، فإنها لازمةٌ ومتعدية، وكلها بوزن (افْتَعَلَ).

٥٣٩. اشتفَّ، لا: شَفَطَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/١)

(اشْتَفَّ) بتشديد الفاء بوزن (افْتَعَلَ)، تقول: (اشتفَّ فلانٌ ما في الإناء) إذا أتى عليه؛ أي: شربه. ففي (فقه اللغة): ((واشتفَّ ما في الإناء: إذا شربَهُ كلَّه)). و(الشُّفَافَة) بالضم: البقية. ففي (الأساس): ((واشتفَّ ما في الإناء.. وما في الإناء شُفافة)). وفي (النهاية): ((وفي حديث أم زرع: وإن شَرِبَ اشتفَّ؛ أي: شَرِبَ جميعَ ما في الإناء، والشُّفافة: الفَضْلة)).

ويرد في هذا المعنى (اجْتَفَّ) أيضاً بالجيم بدلاً من الشين. ففي (القاموس): ((واجْتَفَّ ما في الإناء: أتى عليه)). والكتّاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (شَفَطَ ما في الإناء) بالشين والطاء، ولا وجه له في العربية. ويبدو أنه محرَّفٌ من (اسْتَفَطَ) بالسين والطاء. فـ (الاستفاط) بمعنى (الاشتفاف). تقول: (استفطَ فلانٌ ما في الإناء) إذا شربَهُ كلَّه كـ (اشتفَّهُ).

ولذا قُلْ: (اشْتَفَّ فلانٌ الماءَ)، أو (اجْتَفَّه)، أو (اسْتَفَطَه)، ولا تقل: (شَفَطَهُ).

٥٤٠. شفيقٌ، لا: شفوق

جاء من الفعل المزيد (أشْفَقَ) على (أفْعَلَ)، واسم الفاعل (مُشْفِق) بضمٍّ أوّلـه وكَسْر ما قبل آخِره. تقول: (أشْفَقَ عليه) من: (الشَّفَقَة). و(الشَّفَقَة) هي: الحُنُوّ والعَطْف. كما تقول: (أشْفَقَ منه) إذا حَذِرَهُ، كما في (الصحاح).

وقد أتَوْا بالصفة من (الشَّفَقَة) على (شَفِق) بفتحٍ فكسر، وعلى (شفيق) بوزن (فَعِيل). فاشتقّ بعضُهم الصفتَيْن من: (شَفَقَ) كضَرَبَ، كما حكاه ابن دريد في (الجمهرة) وأثبته (المصباح). وأنكره بعضُهم فاشتقَّهما مِن (شَفِقَ) بوزن عَلِمَ، كما في (اللسان). قال الزمخشري في (الأساس): «وأشْفَقْتُ عليه أن ينالَه مكروه، وأنا مُشْفِقٌ عليه وشفيقٌ وشَفِقٌ، بفتحٍ فكسر.. وأنا مُشفِقٌ من هذا الأمر: خائفٌ منه». وقد خَلَتِ المعاجمُ من قولهم: (رَجُلٌ شفوقٌ)، كما هو جارٍ في استعمال الكتّاب.

وقد جاء في كتاب (مختصر منهاج القاصدين) للشيخ أحمد المقدسي قولُه: «ومنها -أي من علامات محبّة العبد للّـه- أن يكون شفيقاً على جميع عباد اللّـه، رحيماً بهم، شديداً على أعدائه».

ويُخْطِئُ الكتّابُ كذلك في قولهم: (النصوح) بمعنى (الناصح)، وإنما هو (النصيح)، لا: (النصوح)[1].

وتقول كذلك: (رَجُلٌ جَلْدٌ) بفتحٍ فسكون و(جَلِيد)، إذا وُصِفَ بالقوة والصبر، ولا تقول: (رجلٌ جَلُود). قال الزمخشري في (الأساس): «ورجلٌ جَلْدٌ وجَلِيدٌ، وفيه جَلَد»، كما تقول: (فيه جَلادة). فتأمل.

٥٤١. شَفَى وأشْفَى (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٥)

يختلف الكتّاب في استعمال (شَفَى)؛ فمنهم مَن يقول: (شَفِيَ فلانٌ من المرض) كتَعِبَ، ومنهم مَن يقول: (شُفِيَ) بضمٍّ فكسر مبنياً للمجهول، ومنهم مَن يقول: (هذا الدواء يَشْفِي مرضَ كذا) بفتح ياء المضارع على أنه ثلاثي، ومنهم مَن يَضم الياءَ أيضاً على أنه مزيد، فما وجه الصواب في ذلك كلِّه؟

أقول: في البحث مسائل أهمها:

أولاً: (شَفَى) كسَقَى، فعلٌ متعدٍّ وليس لازماً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «شَفَى اللّـهُ المريضَ شِفاءً: أذهَبَ مرضَهُ». وعلى ذلك تقول: (شُفِيَ فلانٌ من مرضه) بضمِّ الشين وكسْر الفاء مبنياً للمجهول، كما تقول: (سُقِيَ). ولا وجه لقول الكتّاب: «شَفِيَ فلانٌ من المرض» كتَعِبَ؛ لأن (شَفَى) كرَمَى، وهو متعدٍّ.

وتقول: (عُوفِيَ فلانٌ من مرضه) بالبناء للمجهول مِن: عافاه اللّـه، بمعنى: شَفَاه. فإذا أردت استعمالَ فعلٍ لازم بهذا المعنى قلت: (تماثل المريضُ) أو (بَلَّ أو أَبَلَّ من مرضه) أو (أفاقَ) أو (بَرَأَ) أو (بَرِئَ) أو (تَعافَى) أو (صَحَّ جسمُه) وهكذا..

ثانياً: قولُ الكتّاب: (هذا الدواءُ يَشْفِي مرضَ كذا) لـه وجهٌ، ولو أن (الشفاء) في الأصل إنما يكون للإنسان، فإذا نسبتَه إلى المرض كان على المجاز.

[1] يقال: توبةٌ نصوح: خالصة!

ففي (الأساس): ((ومن المجاز: شِفاءُ العِيِّ السؤالُ))، والأصل: الشِّفاءُ من العِيِّ، وهو ضدُّ البيان. وفيه: ((شِفاءُ الصدى))، والأصل: الشفاء من الصَّدى، وهو العطش الشديد. ومنه خطابُ رسول اللّه ﷺ إلى سَلْمانَ وهو يَعوده في مرضه: ((شَفَى اللّهُ سُقْمَك وعظّم أجرك..)) (عدة الصابرين لابن قَيِّم الجوزية /١٠٦).

وتقول: (شَفاهُ)، لا: (أشْفاه)، كما تقول: (شُفِيتُ بدواء كذا من مرض كذا)، ببناء الفعل للمجهول. فإذا أردت معالجةَ الداء قلت: (فلانٌ يَستشفِي من دائه، ويَستوصِفُ لِعِلَّتِه، ويَسْتَطِبُّ لِوَجَعِه)، و(قد عالج الطبيبُ المريضَ، وداواهُ، وطَبَّهُ) بتشديد الباء، و(قد حَسَمَ عنه الداءَ، وشَفاهُ منه، وأبْرأه). ولا تقول: (أشْفاك اللّهُ) بمعنى (شَفَاك اللّهُ)، وقد جعله ابن الجوزي من لَحْنِ العامّة في كتابه (تقويم اللسان).

ثالثاً: من مزيد (شَفَى): (استشفى). ففي (الأساس): ((استشفى من عِلّته.. واستشفى برأيه)). وتقول: (اشتفيتُ) على وزن (افتعلتُ). ففي (النهاية): ((في حديث حسّان: فلمّا هجا كفارَ قريش شَفَى واشْتَفَى، أي: شَفَى المؤمنين، واشتفى هو. وهو من الشِّفاء، أي البُرْء من المرض. يقال: شَفَاه اللّه يَشْفِيه. واشتفى، افتعل منه، فنقلَه من شفاء الأجسام إلى شفاء القلوب والنفوس)).

ومثلُه: (تَشَفَّيْتُ) على (تفعّلت) كما في (المصباح).

وأما (أشْفَى) المتعدِّي، فليس بمعنى (شَفَى)، ففي (الأساس): ((وأشْفِنِي: هَبْ لي ما يَشفيني)) أي: اجعلْ لي دواءً يَشفيني. ويتعدَّى إلى اثنين. ففي (الصحاح): ((ويقال: أشْفاهُ اللّه عسلاً: إذا جعله له شفاءً)). و(الشِّفاء): الدواء، والجمع: (الأشْفِيَة)، كالأدوية.

٥٤٢. شَقِيَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢)

تقول: (شَقِيَ) كرَضِيَ (شَقاً) و(شَقاءً) و(شَقاوَة) و(شِقْوَة) بكسر الشين وفتحها، كما في (اللسان). والفعل لازمٌ، والصفةُ منه: (شَقِيٌّ) على (فَعِيل)، والجمع: (أشْقِياءُ).

والفعلُ المتعدي هو: (شَقاهُ)، و(أشْقاهُ)، و(شاقاهُ). ففي (القاموس): ((وشَقاهُ اللّهُ وأشْقاهُ وشاقاهُ: عالَجَهُ في الحرب ونحوه، وغالَبَهُ في الشَّقاء، فشَقاهُ يَشْقُوه: غَلَبَهُ في الشقاء)). ولكن ما معنى (الشَّقاء)؟

أقول: في (اللسان): ((والشَّقاء: الشدّةُ والعُسْرَة)). أما (المُشاقاة)، ففي (اللسان): ((المُشاقاة: المعالَجة في الحرب وغيرها، والمشاقاة: المعاناة والممارسة)).

فقد ثبت بهذا أن (الشَّقاء) يعني شَظَفَ الحياة وعُسْرَها، و(المُشاقاة) تعني المعاناة والمعاسرة. وفي (الصحاح): ((الشَّقاء والشَّقاوَة بالفتح: نقيض السعادة)). ولا شك أن لا سعادة مع الشظف والعُسْر ومع المعاناة والمعاسرة. وعلى هذا كان (الشقاء) هو مكابدة العسر والنحس، وكان (الشَّقِي) هو الذي يكابد العناء والكدّ والمشقة والجهد، فلا يَعرف الدَّعَةَ والنعيم، وهو إلى ذلك البائس العاثر الحظ غير السعيد.

قال صاحب (النهاية): ((قد تكرّر ذِكْرُ الشقيّ

والشقاء والأشقياء في الحديث، وهو ضدُّ السعيد والسعادة والسعداء». وقال الراغب في (المفردات): «وكلُّ شقاوةٍ تَعَبٌ، وليس كلُّ تعبٍ شقاوةً، فالتعبُ أعمُّ من الشقاوة».

ويُطلِق الكتّابُ وَصْفَ (الأشقياء) على (اللصوص وقطّاع الطرق)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا شك أن اللصَّ أو قاطعَ الطريق شَقِيٌّ في الدنيا لِمَا يُكابده من العناء في ممارسة الشرّ، وشَقِيٌّ في الآخرة لِمَا يَنتظره من العقاب وسوء العاقبة، فهو تَعِسٌ فيهما جميعاً. وعندي أنه لا بأس بوصف هؤلاء الأشرار بالأشقياء، وإلى هذا ذهب الغلاييني في (النظرات).

٥٤٣. شَكَرْتُك، وشَكَرْتُ لك

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٧)

في اللغة أفعالٌ تَلزم وتتعدَّى ولا تتغير دلالتها في الحالَيْن، كقولك: (شكرتُك، وشكرت لك)، و(نصحتُك، ونصحتُ لك)، و(مكّنتك، ومكّنت لك) بتشديد الكاف، و(اشتقتُك، واشتقتُ إليك). ويُعتمَد في ذلك على السماع. ويرى النحاةُ أن الأصلَ غالباً في معظم هذه الأفعال، هو اللزوم. تقول: (نصحت لك)، هذا هو الأصل، ثم تَحْذِفُ الجارَّ وتُوصِلُ الفعلَ إلى المفعول مباشرة، ولذا قيل إنها على الحذف والإيصال.

وقد يُهمِلُ الكتّابُ استعمالَ اللازم فيقولون: (شكرتك) و(نصحتك) و(مكّنتك)، والأصل فيها اللزوم، وهو أفصح. وقد يَستعملون اللازمَ فيقولون: (اشتقت إليك)، ويُهملون المتعدي وهو (اشتقتك)، وكلاهما صحيحٌ جائز. ويرى الإمام الرضّي في (شرح الشافية)، أن ما تَساوى فيه استعمالُ المتعدي واللازم كان أصلُه التعَدِّيَ، فإذا استُعمل لازماً، فإن الجارَّ فيه زائد، وفي ذلك خلاف، على أن أهمَّ ما في البحث:

أولاً: إن أكثر ما جاء من الأفعال لازماً ومتعدياً بمعنى واحد، كان من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع. ومن ذلك: سَخِط منه وسَخِطَه، وخشِيَ منه وخشِيَه، وخاف منه وخافه، وجَزِع منه وجَزِعَه، وحَذِرَ منه وحَذِرَه، وأمِنَ منه وأمِنه، وأنِفَ منه وأنِفَه، وضَجِر منه وضَجِره، وسَئِم منه وسَئِمه.

ثانياً: إن من هذه الأفعال ما يبدو فيه الفعل متعدياً لمفعولين بعد حذف الجارّ. تقول: (اخترتُ من الرجال زيداً)، ثم تحذف الجارَّ فتقول: (اخترتُ الرجالَ زيداً)، وفي التنزيل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥]، والأصل (مِن قومِهِ) ثم حذف الجارّ. وإسقاطُ الجارِّ هنا سَماعٌ، وليس قياساً. وقد أورد ابن سِيدَه في كتابه (المخصَّص ٧٠/١٤) من ذلك: سَرَقْتُ زيداً مالاً، وسَلَبْتُ زيداً المالَ، وحَسَدْتُ فلاناً الشيءَ، ووَعَدْتُ فلاناً كذا، وكِلْتُكَ الطعامَ، ووزَنْتُكَ الشيءَ، وعَدَدْتُك مئةً، وأمْحَضْتُهُ الحديثَ، وبَلَّغَهُ الأمرَ، والأصل فيها: سرقتُ مالاً من زيد، وسلبتُ المالَ منه، وحَسَدْتُهُ على الشيء، ووعدتُ

فلاناً بكذا، وكِلْتُ لك الطعامَ، ووزنْتُ لك الشيءَ، وعَدَدْتُ لك مئةً، وأمحضتُ الحديثَ له، وبلّغتُ الأمرَ إليه.

ثالثاً: جعل الإمامُ الرضّي في (شرح الشافية) من ذلك: ﴿لا يَألُونَكُمْ خَبَالاً﴾ [آل عمران ١١٨] كما جاء في التنزيل، أي: لا يألون لكم، ومعناه: لا يُقصِّرون في جَلْب الخبال لكم، أي: الفساد، و﴿يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ﴾ [التوبة ٤٧] كما جاء في التنزيل، أي: يَبغون لكم، و(كَسَبْتُكَ الخيرَ) أي: كَسَبْتُ لك، و(زِدْتُكَ ديناراً) أي: زِدْتُ لك، و(نَقَصْتُكَ درهماً) أي: نقصتُ لك.

ولذا كان لك أن تقول: (شكرتك، وشكرت لك)، و(نصحتك، ونصحت لك).. و(سَرَقَكَ فلانٌ مالاً، وسَرَقَ منك)، و(سَلَبَكَ الشيءَ، وسَلَبَهُ منك)، و(أمِنْتُ فلاناً، وأمنت منه) بالتخفيف، و(خِفْتُهُ، وخفت منه)، و(خشيته وخشيت منه)، وهكذا.

٥٤٤. شكَر وتشكّر (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣)

تقول: (شكرتُ فلاناً لفضلِهِ وعلى فضلِهِ)، و(شكرتُ له فضلَه).

فـ (الشكر) في الأصل: ثناؤك على مُسْدِي الصنيع إليك لصنيعه. وهو يتميَّز من (الحمد) بأن (الحمد) ثناؤك على الرجل لخصالِهِ. وقد يَرِدُ (الحمد) بمعنى (الشكر)، لكنّ (الشكر) لا يكون إلا على صَنيع أُسْدِيَ. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((و"الحمد" يجري مجرى "الشكر"، إلا أنه يُستعمل في مُسْدِي الإحسان، وفيمن رضيتَ أفعالَه وإن لم يكن منه إحسان؛ فيقال: حَمِدْتُ فلاناً على اصطناعه لي، وحمدته على براعته وفضله)) وأردف: ((والشكر لا يُستعمل إلا فيمن يكون منه إسْداءُ معروفٍ)).

فـ (الشكر) على هذا هو عرفان الإحسان. قال أبو حيان التوحيدي في (البصائر والذخائر): ((أنا مسرورٌ بقربك، شاكرٌ على ما منحْتني من مكانك)).

ويقول الكتّاب حيناً: (فلانٌ يَتشكَّرُ لك صنيعَك)، بدلاً من (يَشكر لك)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء هذا عن العرب؛ ففي (الأساس): ((تشكَّرتُ له ما صنع)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((وهو يُثني عليك، ويَتشكَّرُ نعمتَك)).

وقد يأتون بالمصدر على (الشُّكران) بضم الشين بدلاً من (الشكْر) فيقولون: (وَجَبَ علي شُكرانُك)، وهذا فصيح. وقد يُسمُّون المرأةَ بـ (شُكران)، وهو صحيح!

٥٤٥. لا شك أنك عالم، ولا شك في أنك عالم (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦)

يقول بعض الكتّاب: (لا شك في أنك عالم)، ويقول آخرون: (لا شك أنك عالم)، فيحذفون (في) قبل (أنّ) المفتوحة المشددة. فهل في اللغة ما يتيح هذا الحذف، وهل يُقاس حذفُ الجارِّ قبل (أنَّ) المفتوحة المشددة. في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: تقول في (أنَّ) المفتوحة المشددة التي تقع مع صلتها موقع الاسم الواحد: إنها في تأويل المصدر؛ فإذا قلت: (لا شك أنّك عالم، ولا بدّ أنّك ذاهب، ولا

محالة أنّك آتٍ)، فأصل الكلام لو قلته على المصدر: (لا شك في علمك، ولا بدّ من ذهابك، ولا محالة من إتيانك) وتبيّن بذلك أنك تحذف الجارَّ قبل (أنّ)، على حين لا تحذفه قبل المصدر، فلا تقول: (لا شك علمك، ولا بدّ ذهابك).

وكذلك قولك: (لا جَرَمَ أنك عظيم)، وهو بمعنى: لا بدّ، ولا محالة. والعبارة على تقدير: لا جرم من أنك عظيم، كما ذكره المُرادي في (الجنَى الداني).

ثانياً: ثبت بما تقدم جوازُ حذف الجارِّ قبل (أنّ) المفتوحة المشددة، وهو يُحذف قبل (أنْ) الخفيفة موصولة بالمضارع أو الماضي. والحذف لا يتعدى (أنّ) المفتوحة المشددة و(أنْ) الخفيفة إلى (إنّ) المكسورة المشددة، لأنها لا تقع إلا مبتدأة أو في حكم ذلك -كما جاء في (اللسان)- فلا يَسبقُها جارٌّ.

ومثال الحذف قبل (أنْ) الخفيفة المصدرية إذا دخلت على المضارع قولُه تعالى: ﴿والذي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّين﴾ [الشعراء ٨٢]، وقولـه: ﴿فَلا جُناحَ عليه أَنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾ [البقرة ١٥٨]، وكلاهما على حذف (في) وتقدير الأول (والذي أطمع في أن يغفر لي) وتقدير الثاني: (فلا جناح في أن يطّوّف بهما)

أما مثال الحذف قبْل (أنْ) الخفيفة إذا دخلت على الماضي فقولُه تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهم﴾ [ق ٢] بحذف اللام أو (مِن) قبْل (أنْ) وقولُه تعالى: ﴿عَبَسَ وتَوَلَّى أَنْ جاءَهُ الأَعْمَى﴾ [عبس ١ و ٢]، قال الزمخشري في (كشّافه) ((والمعنى عَبَسَ لأنْ جاءه الأعمى، أو أعرَضَ لذلك)). فثبت بأنه على حذف اللام قبل (أنْ).

ثالثاً: قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((تقول: أنا راغبٌ في أنْ ألقاك، وطامعٌ في أنْ يُحْسِنَ زيدٌ إليك، وحريصٌ على أنْ أَصِلَك، ولو قلتَ: أنا راغبٌ أنْ ألقاك، وطامعٌ أنْ يُحْسِن زيدٌ إليك، وحريصٌ أنْ أصِلَك، لجاز. ولو جَعَلْتَ مكان (أنْ) المصدرَ فقلت: أنا راغبٌ في لقائك، وطامعٌ في إحسان زيدٍ إليك، وحريصٌ على صِلتك، لم يَجُزْ حذفُ حرفِ الجر، فلا تقول: راغبٌ لقاءَك، وطامعٌ إحسانَه إليك، وحريصٌ صلتَك)).

أقول: يَمتنع قولُك: (راغبٌ لقاءَك) إذا كان الأصل: راغبٌ فيه، فإذا كان الأصل: راغبٌ إياه، صَحَّ: راغبٌ لقاءَك.

ولذا تقول: (لا شك في أنك عالم) و(لا شك أنك عالم) و(لا شك في علمك) كلُّه صحيحٌ بشرط أَمْن اللَّبْس.

٥٤٦. أَصْلِحِ الأمرَ بأيِّ وسيلة، لا: أَصْلِحِ الأمرَ بشكلٍ أو بآخر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٧)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (لا بدّ من إصلاح الأمر بشكلٍ أو بآخَر) أو (لا بدّ من الحصول على المال بشكلٍ أو بآخر) وهم حِين يَختارون هذا الأسلوبَ في التعبير يَتوهّمون أنهم يُحْسِنون الأداءَ، ويَسلكون به طريقةَ كبار الأدباء.

وحقيقةُ الأمر أن لا وجهَ لقولك: (بشكلٍ أو بآخَر). فـ (آخَر) معناه: المُغاير، ولا بدّ هنا أن تقع المغايرة بين شكل وشكل. ولا يَصحّ ذلك حتى يحدَّد شكل، فيُعرَف بذلك المقصودُ بـ (شكل آخر). فإذا قلت: (صاحِبْ زيداً أو رجلاً آخر)، كان لك الخِيار في مصاحبةِ زيدٍ أو غيرِ زيد. أما إذا قلت: (اشترِ كتاباً أو كتاباً آخر)، فلا معنى لقولك هذا، لأنك لا تعلم ماذا تختار. وكذلك قولُك: (امْتلك داراً أو داراً أخرى) فلا وجه لـه ولا معنى. وإنما الصواب أن تقول: (اشْتَرِ كتابَ زيدٍ أو كتاباً آخر)، أي: كتاباً غيرَ كتاب زيد، أو (امتلكْ دارَ خالدٍ أو داراً أخرى)، أي: داراً غيرَ دار خالد.

فإذا قصد الكتّابُ بقولهم: (بشكل أو بآخر) الإبهامَ، وَجَبَ أن يقولوا: (لا بدّ من الحصول على المال بوجهٍ من الوجوه). ويمكن هنا استعمال (أيّ) كقولك: (لا بدّ من الحصول على المال بأيّ وسيلةٍ تختارها)، أو قولك: (اشترِ أيَّ كتابٍ تريد).

وقد أجاز بعضُ النحاة إضافةَ (أي) الموصولة إلى نكرة، وجاء نحوُ ذلك في شعر المتنبي. ولا يجوز أن تقول: (اشترِ أيَّ كتاب)[1] بحذف صلة الموصول، لأن حذفَها لا يَنقاس. ولك أن تَستعمل (ما) فتقول: (بوجهٍ ما) أو (وسيلة ما)، و(ما) في هذا الموضع للإبهام، وهي إذا اقترنت باسمٍ نكرةٍ زادتْه إبهاماً وعموماً، كما قال صاحب (الكلّيات).

ولذا قُلْ: (لا بدّ من إصلاح الأمر بأيّ وجهٍ/أسلوبٍ تراه)، أو (بوجهٍ من الوجوه)، أو (بوجهٍ ما). أما قولك: (بشكل أو بآخر) فلا وجه لـه البتة.

٥٤٧. شكا يشكو (نشرت بتاريخ ٤/٩/١٩٨٨)

(شَكا يَشْكُو شَكْوَى وشَكْواً وشَكاةً وشِكاية) بالكسر. و(الشَّكِيَّة) بكسر الكاف وتشديد الياء اسمٌ لِمَا تَشْكُو منه؛ ففي (الأساس): ((وما شَكِيَّتُك؟: مِمَّ تَشكُو؟ فتقول: شَكِيَّتِي مرضٌ أو غمٌّ، وهي كالرَّمِيَّة اسمٌ للمشكُوِّ، كما أن الرميّةَ اسمٌ للمَرْمِيّ)).

والفعلُ لازمٌ ومتعدٍّ، تقول: (شكوت منه وشكوته). وغريبٌ على هذا ما جاء به العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) إذ قال: ((ويقولون: شكا من همِّه، والصواب: شكا همَّه)).

والصحيح أن قولك: (شكا منه) صحيحٌ فصيح. ففي (الأساس): ((مِمَّ تشكو؟))، وفي كلام الفصحاء كالحريري: ((ثم عَمَدَ إلى المشكُوِّ منه)).

وتقول: (شكوت إليه) إذا وجهتَ شكواك إلى مَن تَحْتَكِم إليه، فيكون المفعولُ محذوفاً، والتقدير: (شكوتُ أمري إليه).

وفي اللغة: (شكيت) بالياء، كما قال ابن السِّكِّيت في (الإصلاح)، وابن الحلبي الحنبلي في (بحر العوّام)، وإن كان المشهور هو (شكوت) بالواو. قال تعالى: ﴿إنما أشْكُو بَثِّي وحُزْنِي إلى اللّـه﴾ [يوسف ٨٦].

وتقول (اشتكيت)؛ ففي (القاموس): ((واشتكى، وتشاكَوْا: شكا بعضُهم إلى بعض)). وفي (المصباح):

(١) أجاز مجمع القاهرة ذلك، ووافقه صاحب الكفاف /٤٣٥!!

((شكَوْتُهُ.. فهو مَشْكُوٌّ ومَشْكِيٌّ واشتكَيْتُ منه))، فأتى بـ (اشتكى) لازماً. و(مَشْكوّ) هو اسم المفعول من (شكا) المتعدي قياساً. أما (مَشْكِيّ) فهو على غير قياس -كما جاء في (الصحاح)- إذا كان من (شكا) الواوي، وعلى قياس إذا كان من (شكى) اليائي.

وجاء (اشتكيتُ) متعدياً كما جاء لازماً؛ ففي (الصحاح): ((واشتكاه مثل شَكَاه، واشتكى عضواً من أعضائه)). وعلى ذلك قول الشاعر [عبد الغني النابلسي]:

لا أشتكي زَمَني هذا فأظلمه

وإنما أشتكي من أهل ذا الزمن

فأتى بالفعل لازماً ومتعدياً. فتأمل.

٥٤٨. شَلَّ

(نشرت بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨)

تقول: (شَلَّتْ يدُه تَشَلّ) بالفتح (شَلَلاً) بالتحريك إذا بَطَلَتْ حركتُها، فهي (شَلاَّءُ) وهو (أشَلُّ). وتقول في الدعاء: (شَلَّتْ يدُه) بالبناء للفاعل. قال ابن القوطيّة: ((شَلَّتِ اليَدُ شَلَلاً: بَطَلَت)). وفي (الصحاح): ((وقد شَلِلْتَ يا رجلُ بالكسر تَشَلُّ بالفتح شَلَلاً، أي: صِرْتَ أشَلَّ، والمرأة شلاّء)). وفي (الأساس): ((شَلَّتْ يدُه شَلَلاً)) بالبناء للفاعل، ونحو ذلك ما جاء في (المصباح).

وتبيّن بهذا أن الفعلَ لازمٌ، وأنه من باب تَعِبَ؛ فماضيه مكسورُ العين ومضارعه مفتوحُها، والمصدر: (الشَّلَل) بالتحريك كالتعب. وقد جاء الفعل على القياس الغالب، لأن الأكثر فيما كان من المضاعف لازماً أن يأتي من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) كتَعِبَ يَتْعَبُ، ومن ذلك: ظَلّ يَظَلّ. فإذا كان متعدياً كان من باب (فَعَلَ يفعُل) كنصَر ينصُر، ومن ذلك: شدّ يشُدّ بضمّ الشين. وقد جاء في الحديث ((وعنه -أي عن طلحة بن عبيد اللّه ﷺ- أنه وَقَى النبيَّ ﷺ بيده فضُرب فيها حتى شَلَّتْ يدُه)) بفتح الشين والبناء للفاعل.

فإذا أردتَ المتعدِّيَ أدخلتَ الهمزةَ في أوّلـه. ففي (المصباح): ((ويتعدَّى بالهمزة؛ فيقال: أشَلَّ اللّهُ يدَه)). وإدخالُ الهمزة في أول الثلاثي اللازم ليتعدَّى، قياسٌ أيضاً. هذا هو المشهور، ولكن شاع عند الكتّاب قولُهم: (شُلَّتْ يدُه، فهي مشلولة) ببناء الفعل للمفعول، بضم الشين، فهل لهذا وجه؟

أقول: جاء هذا في (القاموس)، كما جاء في (اللسان) و(التاج)، وذهب بعضُهم إلى أنها لغةٌ رديئة، ومنَعها آخرون، كما جاء في (النهاية).

أقول: ما دامت هذه اللغةُ قد جاءت على لسان بعض العرب، فلا مجال لمنعها، ولو كان المشهور الذي جاء على لسان الفصحاء: (شَلّت يده) بفتح الشين والبناء للفاعل، فهي (شلاّء). فتأمل.

٥٤٩. شمل واشتمل

(نشرت بتاريخ ٥/١١/١٩٨٨)

تقول: (شَمِلَه) بالكسر (يَشْمَلُه) بالفتح (شَمَلاً)، و(شَمَلَه) بالفتح (يَشْمُلُه) بالضم (شَمْلاً) و(شُمُولاً) إذا غطّاه بالشَّمْلَة. و(الشَّمْلَة): كساءٌ واسع يُشتمل به. وتقول من ذلك مجازاً: (شَمَلَ الأمرُ القومَ يَشْمُلُهم

شَمْلاً وشُمُولاً): تَناوَلَهم وعَمَّهم.. واسم الفاعل: (شامِل)، والمفعول: (مشمول).. ففي (مختار الصحاح): «(شَمِلَهم الأمرُ بالكسر شمولاً: عَمَّهم. وفي لغةٍ أخرى من باب دخل.. وأمْرٌ شامِلٌ، وجَمَعَ اللّهُ شَمْلَه، أي: ما تَشتَّتَ من أمره، وفرَّقَ اللّهُ شَمْلَه، أي: ما اجتمع من أمره..)). وفي (المصباح): ((شَمِلَهم الأمرُ شَمَلاً من باب تَعِبَ: عَمَّهم، وشَمَلَهم من باب قَعَدَ لغةٌ)). فـ (شَمِلَهُ) فعلٌ متعدٍّ.

وثمّة (اشتمَلَ) بوزن (افْتَعَلَ)، وهو فعلٌ لازم. تقول: (اشتمَلَ فلانٌ بثوبه) إذا تَلَفَّفَ، ويقال: (اشتمَلَ عليه) إذا احتواه، و(اشتمَلَ عليه): وقاه بنفسه. ففي (الأساس): ((واشتمَلَ بثوبه.. والرَّحِمُ مشتمِلَةٌ على الولد.. وهو مشتمِلٌ على داهية، وعَجِبْتُ من حالِهِ واشتمالِهِ على أخلاقٍ جميلة وسِيَرٍ مَرْضِيَّة، واشتمَلَ عليه: وقاه بنفسه)).

وجاء في (مفردات الراغب): ((والشَّمُول: الخمر، لأنها تَشتمل على العقل فتغطيه، وتسميتها بذلك كتسميتها بالخمر لكونها خامرةً لـه)) أي إن الخمر سُمِّيَتْ بالشَّمُول لأنها تغطِّي العقلَ، فلا يَرى الناسُ أثرَه في المَخْمور، وكذلك سُمِّيت خمراً، لأنها تَستر العقلَ. ومعنى خَمَرَ: سَتَرَ.

ويقول الكتّاب: (يَشتمل الكلامُ كذا وكذا) فيأتون به متعدياً، ولا وجه لـه في العربية، لأن الفعلَ المتعدِّيَ هو (شَمِلَ)، واللازم هو (اشتمل). فالصواب: (يَشتمل الكلامُ على كذا وكذا).

وفي كلمةٍ يومية لناقد قوله: (وجدناه مشتملاً الشيءَ نفسَه)، وقد جاء باسم الفاعل متعدِّياً بنفسه، وهذا خطأ، والصواب: (وجدناه مشتملاً على الشيءِ نفسه). فتأمل.

٥٥٠. الشَّوندر، لا: الشمندر، والمَقْدونس، لا: البَقْدونس

(نشرت بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٤)

شاع (الشَّمَندر) اسماً للنبات المعروف الذي يُستخرج من أصوله: السكرُ والنشاء والغَوْل — الغَوْل بفتح الغين هو الكُحُول — وأهل الشام يقولون (الشَّمَندر)، فيلفظونه بالميم بعد الشين. والأدنى إلى الأصل أن يُلفظ بالواو بعد الشين، كما أثبته الأستاذ اللغوي مصطفى الشهابي رحمه اللّه، في كتابه (البقول).

و(الشَّوَندر) لفظٌ معرّب من الفارسية، واسمه فيها كما جاء في (المعجم الذهبي): (جُغُندر) بجيم وغين مضمومتين. ولفظُه بالواو أقرب إلى الأصل كما رأيت، وأهل مصر يسمّونه (البَنْجَر) بباء بعدها نون فجيم فراء. وهو اسم النبات في اللغة التركية، ويُوصَف النوعُ الذي تكثر حلاوته من الشوندر بالسكّري، ويُستخرج منه السكر خاصة.

ومما يَلْفِظُه الكتّابُ بغير لفظِهِ الصحيح من النبات (البَقْدونس) يقولونه بالباء، والصحيح أنه يونانيُّ الأصل منسوبٌ إلى (مَقْدونية) واسمه (مَقْدونس) بالميم لا بالباء. وقد جاء ذكره بهذا اللفظ في كتاب (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) لشهاب

الدين أحمد الخفاجي أحَدِ علماء القرن الحادي عشر الهجري. كما أثبته كذلك الشهابيّ في كتابه (البقول).

وهناك (النَّعنَاع)، وهو لفظٌ عربي، وقد جاء في المعاجم بفتح النونَيْن، وتُؤكل أوراقُه مع المآكل، لأنه من التوابل، ولـه طعمٌ يقوّي الشَّهْوةَ إلى الطعام، وتُيَبَّس أوراقُه وتُدَقّ وتضاف إلى الأطعمة. وقد جاء أيضاً بحذف ألِفِهِ أي (النعنع) وذكره صاحب (الصحاح) بفتح النونين أيضاً، وذكره سواه بضمِّهما.

ولذا قُلْ: (الشَّوَندر) بالواو، و(المَقْدُونس) بالميم، و(النعنع والنعناع)، ولا تقل: (الشَّمَندر) بالميم، و(البَقْدونس) بالباء.

٥٥١. شَهَرَ وأشْهَرَ واشْتَهَرَ واشْتُهِرَ

(نشرت بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٤)

في اللغة: (شَهَرْتُ الأمرَ والشيءَ شَهْراً) بمعنى أظهرتُه، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطيّة، وتقول من ذلك: (هذا الأمرُ أو الشيءُ مشهور). و(شَهَرَ) هنا فعلٌ متعدٍّ.

والكتّابُ يَعرفون ذلك حقَّ المعرفة، لكنهم يقولون: (أشْهَرَ فلانٌ سِلاحَه)، أو: (لا بدّ من إشْهار السلاح)، أو (ضُبِطَ السلاحُ المُشْهَر) فيُدخِلون الهمزةَ على الفعل ليُؤديَ هذا المعنى. والصحيح أنه لا حاجةَ لإضافة الهمزة، وإنما تقول: (شَهَرَ فلانٌ سلاحَه)، و(لا بدّ من شَهْرِ السلاح)، و(ضُبِطَ السلاحُ المَشهور). ففي (المصباح): ((وشَهَرَ الرجلُ سيفَه شَهْراً من باب نَفَعَ: سَلَّه)) وأردف: ((وأما أشْهَرْتُهُ بالألف بمعنى شَهَّرْتُهُ فغيرُ منقول)). فـ (أشْهَرَ) بالهمزة معناه: مَضَى عليه شَهْرٌ.

هذا ويُشْكِلُ على الكتّاب قولُهم: (اشتهر فلان) أهو بفتح التاء والهاء في (اشتهر) والفعل لازم؟ أم هو بضمِّ التاء وكسر الهاء بالبناء للمجهول والفعل متعدٍّ؟

أقول: جاء (اشتَهَر) مطاوعاً لـ (شَهَرَه)، فهو فعلٌ لازم، كقول صاحب (المصباح): ((وشَهَرْتُ الحديثَ.. فاشْتَهَرَ)) بفتح التاء والهاء، لكنه جاء أيضاً: (اشْتَهَرْتُهُ) بمعنى (شَهَرْتُهُ)، ففي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((وشَهَرْتُه واشْتَهَرْتُه)).

ومن ثَمّ صَحَّ قولُك: (اشْتَهَرَ فلانٌ) بفتح التاء والهاء، و(اشْتُهِرَ فلانٌ) بضمِّ التاء وكسر الهاء أيضاً، وقد أورد صاحب (الجاسوس على القاموس): (اشتهر) لازماً ومتعدياً.

٥٥٢. شاف

(نشرت بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٥)

في كلام العامة قولُهم (شافَ) إذا نَظَرَ، فهل في العربية ما يُسيغ استعمالَ الفعل في هذا المعنى أو ما يدانيه؟

أقول: لم تذكر المعاجم (شافَ) بمعنى (نظر) صراحة، لكنها ذكرت لـ (أشافَ واشْتافَ وتَشَوَّفَ) شكلاً من أشكال النظر. فـ (أشافَ عليه) بمعنى (أشْرَفَ). و(اشتافَ البرقَ) بمعنى شامَهُ، و(شامَ البرقَ يَشِيمُه): نَظَرَ إليه أين يَقصد وأين يُمطر. و(تشوَّفَ إلى الشيء): تطلَّع ونظر. ويقال: (النساءُ يَتشوَّفْنَ من السطوح)؛ أي: يَنظرن ويَتطاولن.

أما (شاف) فإنه بمعنى (جَلا). ففي (الصحاح): ((شُفْتُ الشيءَ: جَلَوتُه، ودينارٌ مَشُوف، أي: مَجْلوّ))، فهل في (شاف) معنى من معاني النظر؟

أقول: أنكر النقادُ ذلك، ولكن إذا كان (جَلا) بمعنى (صَقَلَ)، فإنه بمعنى (كَشَفَ) أيضاً. ففي (القاموس): ((وجَلا الأمرَ: كَشَفَه)). وقد يَحْكِي الكَشْفُ معنى الرؤية. فقولك: (شُفْتُ الشيءَ) يعني أنك جَلَوْتَه بالنظر إليه، وهذا معنى الكَشْف، ومن ثم كان لاستعمال العامة أصلٌ واضح.

٥٥٣. شاق واشتاق وتشوّق، وشائق وشيِّق

(نشرت بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٦)

تقول: (شاقَهُ الشيءُ) بمعنى هيَّجَهُ، فإذا شاقك مشهدٌ أو أسلوبٌ كان هو (شائقاً)، وكنت أنت (المَشُوق) أو (الشيِّق) بتشديد الياء المكسورة. فـ (المَشُوق) أو (الشيِّق) هو الرائي أو جارحتُه كالقلب. أما (الشائق) فهو المَشْهد أو الأسلوبُ لأنه يَشُوقك. فقول الكتّاب: (مشهدٌ أو أسلوبٌ شيِّق) خطأ، وصوابُه: (شائق).

وتقول: (شُقْتُه إلى كذا) فـ (اشتاق إليه) و(اشتاقه) أيضاً. ففي (الأساس): ((شُقْتَنِي إليك.. واشْتَقْتُ إليك، واشتقتك)).

وتقول: (شَوَّقْتُهُ إليه) فـ (تشوَّقَ إليه) و(تشوَّقه) أيضاً. وقد أقرَّ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة): (تشوَّق إليه)، وأنكر (تَشوَّقه)، وقال: ((وقد انفرد عبد الرحمن الهمذاني بقولـه في (الألفاظ الكتابية): تَشوَّقت فلاناً، والصواب: تشوَّقت إليه)).

أقول: الهمذاني من الأئمة المتقدمين، وقد توفي ٣٢٠ هـ، ونصُّ كتابه هذا كنصٍّ معجمٍ معتمَد. وهو لم ينفرد لِمَا أتى به فقد جاء (تشوَّقته) في كلام الفصحاء كثيراً. وقد جاء في (زهر الآداب ٢/١٠٦) للحصري القيرواني حكايةً عن البديع الهمذاني قولُه: ((كنا نسمع بحديث هذا الفاضل فنتشوَّقه، وبخبره فنتعشّقه)). وقد توفي البديع الهمذاني في أواخر القرن الرابع الهجري.

فـ (تشوَّقتُ إليه) كـ (اشتقتُ إليه)، و(تشوَّقته) كـ (اشتقته). فتأمل.

٥٥٤. الشيء

(نشرت بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٧)

تقول: (شَاءَ يَشاءُ شَيْئاً)، فـ (الشيء) في الأصل مصدر (شاء)، ففي (مفردات الراغب): ((الشيءُ عبارةٌ عن المَوجود، وأصلُه مصدر شاء)). وفي (المصباح): ((والشيءُ في اللغة عبارةٌ عن كل موجود إما حِسّاً كالأجسام أو حُكْماً كالأقوال، نحو: قلت شيئاً)). والمصدر (المَشِيئة) أيضاً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((شاء اللّـهُ شيئاً ومَشيئةً: قدَّره، وشاء الإنسانُ: أراده)). وهكذا (الشِّيئة) بكسر الشين بوزن البيئة، ففي (التهذيب): ((المَشيئة مصدر شاء يشاء مشيئة، وقالوا: كلُّ شيءٍ بشِيئةِ اللّـهِ بكسر الشين.. أي: بمشيئته)).

وتقول: (هو أحْسَنُ منك شيئاً)، فلِمَ انتصبَ (شيء)؟

أقول: لم يَنتصب (شيء) هنا على المصدر، كما يَحْسَبُ بعضُهم، وإنما انتصب بنزع الخافض، لأنه على تقدير: (هو أَحْسَنُ منك بشيءٍ)، كما في (اللسان). وقال تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ يَشاءَ رَبِّي شيئاً﴾ [الأنعام ٨٠]، وقد انتصب (شيء) هنا على المصدر، أو على المفعول به، كما جاء في (البحر المحيط)، وقال تعالى: ﴿ فَلَنْ يَضُرَّ اللّـهَ شيئاً﴾ [آل عمران ١٤٤]، وانتصب (شيء) على المصدر، وقال تعالى: ﴿وما يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ﴾ [النساء ١١٣]، و(مِن) هنا زائدة، و(شيء) في معنى (ضَرَر)، فهو في موضع المصدر. وفي قولك: (زاد هذا شيئاً) انتصب (شيء) على المصدر، لأنه واقع موقع (زيادة) كما قال المرزوقي.

ويَسأل الكتّابُ ما تصغيرُ (شيء). والجواب هو: (شُيَيْء) بضمٍّ ففتح على (فُعَيْل)، ويَصِحُّ فيه: (شُوَيْء) بالواو أيضاً، كما جاء تصغير (عَيْن) على (عُيَيْنة) و(عُوَيْنة) بالياء أو الواو.

وقالتِ العربُ: (الشُّوايَة) بضم أوّله وتخفيف الياء، وهي الجزء من الشيء أو القطعة، ففي (اللسان): ((الشُّواية بالضم: الشيءُ الصغيرُ من الكبير، كالقطعة من الشاة.. ويقال: ما بقي من الشاة إلا شُوَاية)). وفي (المخصَّص): ((وأَشْوَى من الشيء: أبقى منه شُواية، وهو اليسير)).

٥٥٥. لا شيءَ، وتلاشى

تقول: (لا شيءَ)، فتكون (لا) نافيةً للجنس، وهي تعمل عمل (إنّ)، و(شيء) اسمُها، وهو مبنيٌّ على الفتح هنا. واسمُ (لا) هذه يُبنى في الأصل على ما يُنصب به من فتحة أو كسرة أو ياء غير منوّن، كما يقول النحاة. وخبر (لا) محذوف، وحذفه كثير، كما في قولك: (لا بأسَ)، و(لا ضَيْرَ)، و(لا غيرَ)، و(لا تبديلَ) كما في (رسالة الغفران) للمعرّي.

ويَدخل حرفُ الجر على (لا شيء) فتقول: (أنت في لا شيءٍ) كما في (أساس البلاغة)، بجرِّ (شيءٍ) وتنوينِهِ، فتكون (لا) معترضةً بين الجارِّ والمجرور، غيرَ عاملة. ولو عَمِلَتْ لقلت: (أنت في لا شيءَ) ببناء (شيءَ) على الفتح. وقد جاء هذا قليلاً. وفي (مغني اللبيب) لابن هشام: (غَضِبَ مِن لا شيءٍ) بجرِّ (شيء) وتنوينه. وكأنهم اعْتَدُّوا (لا شيء) كلمةً واحدة. وقد أدخلوا التعريفَ على (لا شيء) بهذا الاعتبار، فقال خطيب الجاهليّة (عامرُ بن الظَّرِب): ((حتى يرجع ميتاً، ويعود اللاشيءُ شيئاً)).

ومضى الأئمةُ يَشتقون من (لا شيء) هذا، فقالوا: (تَلاشَى الأمرُ) إذا اضْمَحَلّ. ففي (نهج البلاغة ١٢٧/٢) قولُ عليٍّ كرّم اللّـهُ وجهه: ((وما تلاشتْ عنه بروق الغمام)). وقال العبّاس ﷺ، على ما حكاه السخاوي في كتابه (مناقب العبّاس): ((وتلاشتْ الأخدان عند فصيلته))، و(الأخدان) جمع (خِدْن) وهو الصاحب والحبيب. وقد أشار إلى ذلك شهاب الدين أحمد الخفاجي في كتابه (شفاء الغليل). وجاء (تلاشى) في كتاب (أخلاق الوزيرين) لأبي حيّان التوحيدي.

وقد قالوا إلى ذلك (لاشَاهُ مُلاشَاةً) إذا جعلوه لا شيء. وقد أخذ بهذا المجمع القاهري، وليس ذلك

بعيداً عما عَمَدَ إليه العرب من الاشتقاق بطريق النحت.

٥٥٦. شادَ وأشادَ وشيَّدَ

(نشرت بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٧)

في كلام الكتّاب قولهم: (شِدْتُ البناءَ)؛ أي: أقمتُه، أو: (شَيَّدْتُ البناءَ) بتشديد الياء. وقد يقولون: (أشَدْتُ البناءَ) أيضاً، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل في (شاد) أن تقول: (شِدْتُ البناءَ) إذا بنيتَه بالشِّيد؛ أي: الجِصّ. لكنك تقول: (شِدْتُ البناءَ) إذا رفعتَه أيضاً. ففي (المصباح): «الشِّيدُ بالكسر: الجِصُّ، وشِدْتُ البيتَ أشِيدُهُ من باب باعَ: بنيتُه بالشِّيد». لكن في (الأساس): «شادَ القصرَ: رفعه». وفي (الكشاف): «المَشِيد بفتح أوّله: المُجَصَّصُ أو المَرفوعُ البنيان».

أما (شَيَّدَ) بتشديد الياء، فإنك تقول فيه: (شَيَّدتُ البناءَ) إذا رفعتَه، كما في (الأساس) و(النهاية) و(اللسان) و(المصباح). قال الفيومي: «وشَيَّدتُه تَشييداً: طوَّلتُه ورفعتُه». وفي التنزيل: ﴿أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ ولو كنتم في بُروجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ [النساء ٧٨]. ويقال: (التشييد) لِمَا يطول من البناء ويُرفع عالياً.

وأما (أشاد)، فقد منع بعضُهم أن تقول فيه: (أشَدْتُ البناءَ) بمعنى رفعتُه، كما فعل الغلاييني في (نظراته)، لأن الإشادة -كما ادّعى- بمعنى رفْع الصوت، لا رفْع البناء.

أقول: الصحيحُ أن (أشادَ البناءَ) في المعاجم بمعنى (رَفَعَهُ) أيضاً، ولا عِبْرَة بقول المانعين أو قول الناقد. قال ابن القوطية: «أشادَ البناءَ: أطالَه». وفي (الأساس): «شادَ القصرَ وأشادَه وشيَّده»، ونحو ذلك في (اللسان). هذا هو الأصل وإنما جُعلت (الإشادة) بمعنى رفْع الصوت مجازاً. ففي (الأساس): «ومن المجاز: أشاد بذِكْرِهِ: رَفَعَهُ بالثناء عليه.. وأشادَ صوتَه وبصوتِه: رَفَعَه».

٥٥٧. عملٌ شائنٌ، لا: مَشِين

(من كتاب: لغة العرب)

إذا شانك عملٌ مُنْكَرٌ -أي عابك- فالعملُ شائنٌ لك. والكتّاب يقولون: (عملٌ مُشِين) بضمِّ الميم. وصوابُه: (عملٌ شائن). تقول: (هذه أعمالٌ شائنةٌ مُخْزِيَة)، كما تقول: (هذا العملُ يَشِينُ صاحِبَهُ ويَضَعُ من قَدْره ويَقدح في سُمعته)، والياءُ في أوّل هذه الأفعال مفتوحةٌ لأنها ثلاثية، واسم الفاعل منها: (شائِنٌ لصاحبه)، (واضِعٌ من قدره)، (قادحٌ في سمعته).

حرف الصاد

٥٥٨. أصْبِحَة، لا: صباحات، وأمْسِيَة، لا: أمْساء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١١)

اعتاد الكتّابُ كلما خَفِيَ عليهم جَمْعُ اسمٍ من الأسماء، أن يَجمعوه بالألف والتاء، دون أن يَعودوا في ذلك إلى قياسٍ أو سماع. وهكذا يَجمعون مثلاً: (صباحاً) على (صباحات)، و(مساء) على (مساءات). وليس في قواعد اللغة ما يُجيز ذلك أو يَسمح به، إذ لا يَصحّ جمْعُ اسم بالألف والتاء ما لم يأتِ بذلك: سَماعٌ؛ كجمْعِ (سِجِلّ) على (سِجِلاّت)، و(خيال) على (خيالات)، و(رمضان) و(شوّال) على (رمضانات) و(شوّالات). أو يَدخل في قياس؛ كجمْع أعلامِ الإناث، وما خُتم بتاء التأنيث اسماً كشجرة، أو صفةً كعاملة (عدا ما استثني). أو خُتِمَ بألفِ التأنيث المَقصورة اسماً كسلوى ونجوى، وصفةً ككُبْرى وفُضْلى. أو خُتِمَ بألف التأنيث الممدودة اسماً كصحراء. أو كان خماسياً لم يُسمَعْ لـه جَمْعُ تكسير كحمّام وحمامات. أو أعجمياً كسرادق وسرادقات وساباط وساباطات..

أما (صَباح) فهو على وزن (فَعَال) فجمْعُه القياسيُّ على (أفْعِلَة). و(أفْعِلَة) يَطّرد في جمعِ اسمٍ مذكّر رباعي ثالثُهُ مَدٌّ. تقول: (صباح وأصبحة)، كما تقول: (طعام وأطعمة)، و(مساء وأمْسِيَة) بالتخفيف، كما في (اللسان) و(التاج).

وربما جَمَعَ الكتّابُ (مساء) على (أمْساء) ولا وجه له، إذ لم يأتِ ذلك في قياسٍ أو سَماع.

وثمّةَ (الصُّبْح) بضمٍّ فسكون، فإنه يُجْمَع على (أصْباح) كما في (القاموس).

ولذا قُلْ: (صُبْح وأصْباح)، و(صَباح وأصْبِحة)، و(مساء وأمْسِيَة).

٥٥٩. أقبل الصباح، لا: أصبح الصباح

(من كتاب: لغة العرب)

يقـول الكتاب خيناً: (أَصْبَحَ الصباحُ)، وقد يقولون (أمسـى المسـاء)، ولا معنى لهذا التعبير؛ لأن (أصبح) معناه: دخل الصبح. وكذلك (أمسى) إذا دخل المساء. فإذا كان لـ (أصبح الصباح) معنى فهو: دخل الصباح في الصباح، وهـو محـال. والصواب أن يقولوا: (أقبل الصباح) أو (لاح) أو (انفلق) أو (انبلج) أو (تبلّج).

٥٦٠. وجهٌ صَبيح، لا: صَبُوح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٤)

تقول: (صَبُحَ) بالضمِّ كجَمُلَ، وزناً ومعنى،

والصفةُ منه (صَبيح) على (فَعِيل)، و(صُباح) بالضمِّ على (فُعَال)، و(صُبَّاح) بضمِّ أوّله وتشديد الباء على (فُعَّال). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((صَبُحَ الشيءُ صَباحَةً: جَمُلَ)). وفي (الأساس): ((ووَجْهٌ صَبيح، وقد صَبُحَ صَباحَةً)). وفي (اللسان): ((وقد صَبُحَ بالضمِّ صَباحَةً.. قال الليث: الصَّبيح: الوَضِيءُ الوَجْهِ)). وفيه أيضاً: ((وصُبَاح بالضمِّ والتخفيف، وصُبَّاح بالضمِّ والتشديد)).

وإذا أراد الكتّابُ هذا المعنى قالوا: (وجْهٌ صَبُوح) بالواو، فهل هذا صحيح؟

أقول: لم يأتِ الوصفُ من (صَبُحَ) بالضمِّ على (فَعُول). و(فَعُول) هذا في الأصل صيغةُ مبالغة، ونَدَرَ أن يكون صفةً مشبهة. وقد جاء من الأفعال (أَثِمَ) بالكسر فقيل منه للمبالغة: (أثِيم) و(أثُوم). وجاء (رَحِمَ) بالكسر أيضاً، فكان منه للمبالغة: (رَحِيم) و(رَحُوم). وجاء (نَهَى) بالفتح، فسُمِعَ منه للمبالغة: (نَهِيٌّ عن المُنْكَر) بتشديد الياء، و(نَهُوٌّ) بتشديد الواو. وليس كذلك: (صَبيح وصَبُوح)؛ فـ (الصَّبيح) صفةٌ مشبهة.

أما (الصَّبُوح) فهو شرابُ الصباح من لبن أو خمر، أو طعامُ الصباح. ويقابلُـه (الغَبُوق) وهو شرابُ العَشِيّة، أو طعامُ العشاء. وأصل (الصَّبُوح) و(الغَبُوق) في الشرب، ثم استُعملا في الأكل أيضاً. ففي (القاموس): ((وصبَّحهم بالتشديد: سَقاهُم صَبُوحاً، وهو ما حُلب من اللبن بالغداة)) وفيه أيضاً: ((الغَبُوق كصَبُور: ما يُشرب بالعَشِيّ. وغَبَقَهُ: سَقاهُ ذلك))، وكذلك (غَبَّـقَـه) بالتشديد.

وجاء من (شَفِقَ) بالكسر صفةٌ مشبهة على (شَفِيق)، لا: (شَفوق)، كما يقولُه بعضُهم خطأ، ومن (نَصَحَ) بالفتح: (نَصِيح)، لا: (نَصُوح).

ولذا قُلْ: (وجهٌ صَبيح)، و(رجلٌ شفيقٌ ونَصِيح)، ولا تقل: (وجهٌ صَبُوح)، و(رجلٌ شفوقٌ ونَصوح).

٥٦١. صَبَرَ عنه، وصبر عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/١٧)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (صَبَرْتُ على ما أصابني من النوائب)، يُعَدُّونَ (صَبَرَ) بـ (على)، وهم قلّما يُعَدُّونه بـ (عن) في مِثل قولِك: (حَرَصْتُ على الحَلال)، و(صَبَرْتُ عن الحَرام)؛ أي: أمْسكتُ عنه، فهل يتعدّى الفعلُ حقاً بالحرفين؟ وإذا صحَّ هذا، فهل للفعل مع كلِّ حرفٍ معنى؟ وما الفرقُ بين المَعْنيين؟ في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: (صَبَرَ) في اللغة مثل: حَبَسَ. ففي (نهج البلاغة ١٦٤/٣): ((الصَّبْر صَبْران، صَبْرٌ على ما تَكْرَه، وصَبْرٌ عمّا تُحِبّ)). وفي (محاضرات الأدباء /١٠٥) للراغب الأصفهاني: ((الصَّبْر: حَبْسُ النفس على المَكروه، وعمّا تَدعوك إليه)).

فـ (صَبَرَ) فعلٌ متعدٍّ في الأصل. تقول: (صَبَرْتُ نفسي)، كقولك: حَبَسْتُ نفسي. ففي التنزيل: ﴿واصْبِرْ نَفْسَكَ مع الذين يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بالغَداةِ والعَشِيِّ﴾ [الكهف ٢٨]، قال الإمام البيضاوي في تفسير هذه الآية: ((واصْبِرْ نفسَك: احْبِسْها وثَبِّتْها))، وفي

(أساس البلاغة): ((وصَبَرْتُ نفسِي على كذا: حَبَسْتُها، وإنه ليَصْبِرُنِي عن حاجتي؛ أي: يَحْبِسُنِي)).

على أن (الصَّبْر) ليس حَبْساً وحَسْبُ؛ ففي (الصبر) احتمالٌ للمكروه وثباتٌ لا يُشترطان في كلِّ حَبْس. قال صاحب (المفردات): ((الصبر: إمساكٌ في ضيق))، وفي (نهج البلاغة ٢/٢٠٨): ((قَلَّ يا رسولَ اللّـه، عن صَفِيَّتِكَ صَبْري، وَرَقَّ عنها تَجَلُّدِي))، ومعناه: قَلَّ صَبْري عن فِراقِها بوفاتها، وقَصَدَ بالصَّفِيَّة فاطمةَ عليها السلام.

ثانياً: الفارقُ واضحٌ بين (صَبَرَ عليه) و(صَبَرَ عنه)؛ فإذا قلت: (صَبَرْتُ على الأمر)، فقد حَبَسْتَ نفسَك على الأمر، وأمْسَكْتَها عليه دون جُبْن أو جَزَع. وإذا قلت: (صَبَرْتُ عنه)، فقد حَبَسْتَ نفسَك عنه، ومنعتَها في تَجَلُّد ودون ضَعْف أو خَوَر. ففي (أساس البلاغة): ((صَبَرْتُ على ما أكْرَه، وصَبَرْتُ عمّا أُحِبّ)). فأنت تصبر على الأذى، وتصبر عن المحبوب. قال بشار بن برد:

عندها الصبرُ عن لقائي وعندي

زَفَراتٌ يَأكلْنَ قلبَ الجَلِيد

وجاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((الصابرُ على الشدائد حقيقٌ بألاَّ يَتَذلّل لِمَا لا يَحْسُن به.. وألا يَتليَّن لما كان يَتصلَّبُ لـه)). وفي خطبةٍ للحجاج: ((فإن الصبرَ عن محارم اللّـه أيسرُ من الصبر على عذابه)).

ثالثاً: في اللغة: (أغْضَى الرجلُ): كَفَّ بَصَرَه، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

وأصل معنى (الإغضاء): المقاربةُ بين الجَفْنين. ففي (المصباح): ((أغْضَى الرجلُ عَيْنَهُ، بالألف: قارب بين جَفْنيها)).

فإذا قلت: (أغْضَيْتُ عن مَساءَتِك)، فقد سَكَتَّ عنها وعَفَوْت؛ أي: أغمضت العَيْن عنها. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: سَمِعْتُ كذا فأغمضتُ عنه.. إذا أغضيتَ وتغافلتَ)).

وإذا قلت: (أغْضيتُ على القَذى)، فقد صبرت عليه. ففي (نهج البلاغة ٣/٢٠١): ((أغْضِ على القَذى والألم تَرْضَ أبداً))، فالإغضاء على الأمر كنايةٌ عن تحمُّل العناء فيه، والتجمّل بالصبر على أذاه. ومَن لم يَحتملْ يَعِشْ ساخطاً، كما جاء في تفسيره.

وهكذا تقول: (صَبَرْتُ عنه، وصَبَرْتُ عليه)، و(أغْضَيْتُ عنه، وأغضيتُ عليه). ولكلٍّ معنى وموضع.

وثمّةَ (الاصطبار)، فهو (افْتِعال) للصبر أو اكتسابٌ لـه، و(التَّصَبُّر) بتشديد الباء، وهو تكلُّفُ الصبر، و(صَبَّرَهُ) بتشديد الباء: إذا حَمَلَهُ على الصَّبْر.

رابعاً: قال تعالى: ﴿وما صَبْرُكَ إلاّ باللّـهِ﴾ [النحل ١٢٧]، والباء للاستعانة والمُصاحَبَة. وقال تعالى: ﴿واصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور ٤٨] أي: اصبر لحكم ألوهيته وما كان له فهو غاية...

وثمّةَ: (تَصَبَّرَ لـه). قال الإمام الشافعي:

((فمَنْ عَرَفَ الدهرَ الخؤونَ وصَرْفَه

تَصَبَّرَ للبلوى ولم يُظْهِرِ الشكوى)).

٥٦٢. استصحب واصطحب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣٠)

اعتاد الكتّابُ إذا حَمَلَ أحدٌ وثائقه ليسلِّمَها إلى مكتبٍ من المكاتب الحكومية، أن يقولوا: (اصْطَحَبَ فلانٌ وثائقَهُ)، وهو خطأ شائع. فـ (الاصطحاب) في اللغة غيرُ ما أرادوه. والصوابُ أن يقولوا: (اسْتَصْحَبَ فلانٌ وثائقَه).

فـ (الاصطحاب) في الاشتقاق (افْتِعال) مِن (الصَّحْب). فإذا قلت: (اصْطَحَبَا)، فمعناه: (تصاحبا)؛ أي: صَحِبَ كلٌّ منهما الآخَرَ. فهو من أفعال المشاركة التي لا تأتي إلا من اثنين فأكثر. تقول: (اصْطَحَبُوا) بمعنى (تصاحبوا)؛ أي: صَحِبَ كلٌّ منهم الآخر. ففي (الأساس): ((واصْطَحَبُوا وتَصاحَبُوا)). وفي (اللسان): ((واصْطَحَبَ الرجلان: تَصاحَبَا، واصْطَحَبَ القومُ: صَحِبَ بعضُهم بعضاً)). فـ (اصطحب) فعلٌ لازم. فأنت تقول: (اصطَحَبُوا) بمعنى (تَصاحَبُوا)، كما تقول: (اقْتَتَلُوا) بمعنى (تَقاتَلُوا)، و(اجْتَوَرُوا) بمعنى (تَجاوَرُوا)، و(احْتَرَبُوا) بمعنى (تَحارَبُوا)، و(اعْتَوَنُوا) بمعنى (تَعاوَنُوا). وفي كتاب (الشافية) وشروحها أن (افْتَعَلَ) قد يأتي بمعنى (تَفاعَلَ) كما ذكِر.

أما (اسْتَصْحَبَ) فهو يؤدي المعنى الذي أرادوه، تقول: (اسْتَصْحَبْتُ وثائقي). ففي (المقاييس): ((واستصحبتُ الكتابَ وغيرَه: حَمَلْتُهُ صُحْبَتِي)). وفي (الأساس): ((واستصحبتُ كتاباً لي)). وأصْلُ معنى (استصحبه): دَعاهُ إلى صُحْبَته، كـ (استخرَجَه) إذا دَعاهُ إلى الخروج. ففي (اللسان): ((واستصحَبَ فلانٌ الرجلَ: دَعاهُ إلى الصُّحْبَة. وكلُّ شيءٍ لازَمَ شيئاً فقد استصحَبَه)).

ولكن هل يَصِحُّ أن يتعدَّى (اصْطَحَبَ)، كما يُعَدِّيهِ الكتّابُ، ويكون فاعلُه واحداً لا اثنين ولا أكثر؟

أقول: جاء في (اللسان): ((وأَصْحَبَ الرجلَ واصْطَحَبَه: حَفِظَه))؛ فـ (اصطحب) المتعدّي معناه: حَفِظَهُ ورَعاهُ وصانه.

ولذا قُلْ: (اسْتَصْحَبْتُ كتابي)، ولا تقل: (اصْطَحَبْتُه) إذا حملْتَهُ فجعلْتَهُ في صُحْبَتِك.

٥٦٣. صحّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢)

تقول: (صَحَّ الشيءُ يَصِحُّ) بالكسر: إذا بَرِئَ من العَيْب، فالمصدر (الصَّحّ) و(الصَّحَاح) بالفتح فيهما، والاسم: (الصُّحّ) بالضم و(الصِّحة) بالكسر. و(صَحَّ الرجلُ) إذا عُوفِيَ من مَرَض. ويقال في هذا النحو: (صَحَّ فلانٌ من عِلَّته)، كما في (الصحاح). وفي الحديث الشريف: ((مَثل المُؤمن إذا بَرِئَ وصَحّ من مرضه كمَثَل البَرَدَة تقع من السماء، في صَفائها ولَوْنها)). و(صَحّ عند القاضي حقُّه)، و(صَحَّتْ شهادتُه)، و(صَحّ لي على فلان كذا)، و(صَحّ قولُه) كما في (الأساس)، و(صَحَت الصلاةُ)، و(صَحّ العقد..)، كما في (المصباح).

والصفة من الفعل: (صحيح)، فإذا كان وَصْفاً لمذكَّر عاقل كان جمعُه على (أَصِحَّاء) كشديد وأشدّاء،

ونبيّ وأنبياء، وهو جمعٌ قياسي لما كان من صفات العاقل على (فَعِيل) مضعفاً أو معتلَّ الآخِر. وقد يُجمع (صحيح) على (صِحاح)، ويكون هذا وصفاً للعاقل فتقول: (قومٌ صِحَاح)، أو يكون وصفاً لغير العاقل فتقول: (هذه عباراتٌ صِحَاحٌ).

وقد جاء (فِعَال) بالكسر جمعاً لـ (فَعِيل) إذا كان وصفاً بمعنى الفاعل كفصيح وفِصاح، وكريم وكِرام، وظريف وظِراف. ويُجمع (صحيح) على (أصِحَّة) إذا كان للعاقل، وهو جمْعٌ شاذ جاء منه: شحيح وأشِحَّة، وذليل وأذِلَّة، وعزيز وأعِزَّة.

وقد جاء الوصف على (صَحاح) بالفتح. ففي (النهاية): «الصَّحاح بالفتح بمعنى الصحيح، يقال: درهمٌ صَحيح وصَحاح». وثمّةَ معجم (الصِّحاح) للجوهري، والمشهور فيه كسرُ الصاد لأنه جمْعُ (صَحيح)، وقيل بفتح الصاد، لأنه نعْتٌ بمعنى (الصحيح). تقول: هذا (صحيح وصَحاح) بالفتح كبَريء وبَراء.

ويأتي في كلام الكتّاب قولُهم: (الصَحّ أن يكون كذا) بمعنى الصحيح المستقيم، فهل لهذا وجه؟

أقول: (الصَّح) بالفتح المصدر كما تقدم، فـ (صَحَّ يَصِحُّ) من باب ضَرَبَ كما في (المصباح)، فمصدره (صَحٌّ) كضَرْب. فإذا قلت: (الصَّحُّ أن يكون كذا)، كان كقولك: (الاستقامةُ أن تُقِيمَ العَدْلَ بين الناس). ومن ثَم كان لكلام الكتّاب وجه.

وهكذا تقول: (الخطأ أن تقول كذا، والصَحّ أن تقول كذا). فتأمل.

٥٦٤. (صحراء) وجمعُها

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٤)

تقول: (صَحِرَ الشيءُ) بالكسر (صَحَراً) بفتحتين: إذا اغبرّ لونُهُ في حُمْرة، فهو: (أصْحَر)، وهي: (صَحْراء)، واسم اللون هو: (الصُّحْرَة) بضمٍّ فسكون كالحُمْرة والصُّفْرة. والقاعدة فيما جاء من الصفات على (أفْعَل فَعْلاء) أن يُجمع على (فُعْل) بضمٍّ فسكون. تقول: (عُشْبٌ أخضرُ، وأرضٌ خضراءُ، وأعشابٌ خُضْرٌ، وأراضٍ خُضْرٌ).

وهكذا إذا قلت: (هذه أرضٌ صَحْراءُ)، قلت: (هذه أراضٍ صُحْرٌ). لكن (الصحراء) –وهي الأرض التي لا نبات فيها– ليست صفةً خالصة، وإنما هي صفةٌ أُفْرِدَتْ عن موصوفها وتميَّزت بدلالة خاصة، فأُنزلتْ منزلةَ الأسماء، وجُمِعَتْ جمعَها، وقد أسْمَى الأئمةُ هذه الصفاتِ التي استغنتْ عن موصوفها ومُيِّزتْ بدلالةٍ خاصةٍ صفاتٍ غالبةً غَلَبَةَ الأسماء، فعُوملتْ لذلك معاملةَ الأسماء.

فـ (الصحراء) الصفةُ الغالبة لا تُجمع على (صُحْر) بضمٍّ فسكون، كما تجمع الصفات. قال ابن سِيدَه: «لا تُجمع (الصحراء) على (صُحْر)، لأنه وإن كان صفةً فقد غَلَبَ عليه الاسم»، بل تُجمع جَمْعَ الأسماء على (صَحْراوات) جمْعَ مؤنثٍ سالماً. كما تُجمع جمْعَ تكسير على (الصَّحاريّ) بياء مشددة، تقول: (هذه صَحاريُّ فسيحة) بياء مشددة، وأكثرُ ما يَجيء في الشعر، ويُجمع على (الصَّحاري) بياء مخفَّفة تُحذف

بالتنوين. تقول: (هذه صَحارٍ فسيحةٌ)، وتجمع على (الصَّحارَى) بفتح الراء أيضاً، تقول: (صَحارانا غنيةٌ بمياهها الجوفية).

٥٦٥. الصحيفة والصفحة

(الصَّحِيفَة) للورقة بوجهَيْها، و(الصَّفْحة) لأحد وجهيها. ويضع الكتّابُ إحداهُما موضعَ الأخرى خطأً، وقد نبّه على ذلك كثيرون.

٥٦٦. صحا يصحو (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥)

في اللغة: (هذه سماءٌ صَحْوٌ إذا تفرّق غَيْمُها، و(هذا يومٌ صَحْوٌ) إذا انكشف غَيْمُه، وقد جاء (صَحْو) وصفاً للمؤنث والمذكر لأنه مصدر. ووجود (صَحْو) مصدراً بهذا المعنى يقتضي وجودَ فعلٍ ثلاثي بمعناه، وهو: (صَحَتِ السماءُ تَصْحُو). لكن المعاجم قَصَرَتْ معنى (صحا) على (أفاقَ)، وجَعَلَتْ (أصْحَى اليومُ) بمعنى انكشف غيمه. ففي (الأساس): ((صَحا من سُكْرِهِ صُحُوّاً بضم الصاد وتشديد الواو، وصَحْواً بفتح الصاد وتخفيف الواو.. وأصْحَتِ السماءُ، والسماءُ مُصْحِيَة، وأصْحَى يومُنا، ويومٌ مُصْحٍ، وهذا يومُ صَحْوٍ)). ومثل ذلك ما جاء في (المصباح) وسواه.

فإذا صحَّ هذا كان الصوابُ أن تقولَ: (هذه سماءٌ صَحْوٌ أو مُصْحِيَةٌ)، و(هذا يومٌ صَحْوٌ أو مُصْحٍ).

لكنّ الكتّابَ يقولون: (هذه سماءٌ صاحِيَةٌ)، و(هذا يومٌ صاحٍ)، مِن (صَحا يَصْحُو صَحْواً)، فهل في العربية ما يُصوِّب قولَهم هذا؟

أقول: أنكر النقّادُ صحّةَ قولك: (صَحَتِ السماءُ فهي صاحِيَة)، اعتماداً على ما جاء في (الأساس): ((والسماء مُصْحِيَة))، وفي (اللسان): ((فهي مُصْحِيَة))، ومثلـه ما جاء في (التاج) و(الصحاح) و(المصباح)، لكنْ جاء في (المخصّص ٢٤٣/١٤) لابن سِيدَه: ((وصَحَتِ السماءُ صَحْواً وأصْحَت..)).

فثبت بذلك صِحّةُ قولك: (سماءٌ صاحِيَةٌ ومُصْحِيَةٌ وصَحْوٌ) إذا انكشف غيمها، و(يومٌ صاحٍ ومُصْحٍ وصَحْوٌ).

٥٦٧. صادَرَ واستصفى

لا بدّ في فهم (صادَرَ) وتعرُّف صِحَّةِ استعمالِهِ في لغةِ الكتّاب من العودة إلى ثلاثيِّهِ المجرّد، وهو (صَدَرَ). يقول العرب: (صَدَرَ خالدٌ عن الماء) إذا رَجَعَ وانْصَرَفَ، في مقابل قولهم: (وَرَدَ خالدٌ الماءَ) إذا أتاه لِيَسْتَقِيَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وصَدَرَ عن الشيء: رَجَعَ)).

فإذا كان الأصلُ في معنى (الصدر والصدور): الرجوعَ والانصرافَ عن الشيء، فإن الأصلَ في معنى (المصادرة): المُفارقة. وقد جاء في (اللسان): ((ومن كلام كتّاب الدواوين أن يقال: صُودِرَ فلانٌ العاملُ على مالٍ يؤدِّيه؛ أي: فُورِقَ على مال ضَمِنه)). ومعنى ذلك أن العاملَ مَدِين، وأنه طُولِبَ بدَيْنِهِ فعاهدَ دائنَهُ على دَفْعِ ما عليه، وافترقا على هذا العهد متفقَيْن. وفي (مفاتيح العلوم) للخوارزمي: ((المُغارَمَة.. والمصادرة والمصالحة متقاربةُ المَعاني)).

على أن للمصادرة في كلام الكتّاب معنىً يفيد الاستيفاء والاستيلاء والاستحواذ، كقولهم (صُودرتْ أموالُ فلان)، فهم يُوقِعون (المصادرة) على الأموال بهذا المعنى، وقد يُوقِعونها على الإنسان حيناً فيقولون: (صادَروا فلاناً) إذا احتجزوه، فهل لأقوالهم هذه أصلٌ يُرَدُّ إليه؟

أقول: بحث هذا بعضُ النقاد فأنكروا على الكتّاب استعمالَهم (المصادرة) في استحواذ الأموال بهذا المعنى، ومن هؤلاء الأستاذ أسعد خليل داغر في كتاب (تذكرة الكاتب). وقد رأى أن (استصفى) هو الفعل المعبِّر عن المعنى المراد، والرأي ما رآه. فثمّةَ (أصْفَى) و(استصْفَى) ولهما دلالةٌ خاصة في هذا المجال. ففي (الأساس): ((وأصفى الأميرُ دارَ فلان، ويقال: ما أصْفَيْتُ لك إناء، واستصفى مالَه. وهذه صَوافِي الإمام، وهي ما يَستصفيه من قُرى مَن استعصى عليه)). وفي (اللسان): ((وأصفى الأميرُ دارَ فلان، واستصفى مالَه: إذا أخذه كلَّه)).

وثمّةَ (ضَبَطَ) أيضاً. قال ابن منظور في (اللسان): ((الضبْطُ: لزومُ الشيء وحَبْسُه)).

فلك أن تقول إذاً: (أصْفَتِ الحكومةُ دارَ فلان، واستصفتْ مالَه، وضبطتْ ما في خزائنه)، كلُّ ذلك صحيح.

أما استعمال (المصادرة) عند الكتّاب في معناه الشائع، فإن لـه أصلاً يَمُتُّ إليه. فانظر إلى ما جاء في (الصحاح) في مادة (أدى): ((ويقال استأداهُ مالاً: إذا صادره واستخرجه منه)). والاستيداء هو طلب الأداء، فيكون معنى (صادر المال) طالب به المَدِين ليَستوفيَه. وهو معنى يَمُتُّ بصلةٍ إلى ما يَفهمه الكتّابُ من المصادرة، ولو لم يكن إياه.

أما ما يَفهمه الكتّابُ من (مصادرة الإنسان) وهو ضبطه وحجزه، فقد ورد نحوٌ منه كذلك في بعض كتب التاريخ ككتاب (تاريخ الوزراء) لأبي الحسن بن إبراهيم الصابي (ت ٤٤٨هـ). فقد جاء في كلام المؤلّف على الوزير ابن الفرات وأخيه أبي العبّاس قولُه: ((أسأنا إليهما وصادرناهما)). وفي كلامه في موضع آخر: ((فاعتقلهما في دار.. وقرر عليهما مصادرة..)).

وقد وردت (مصادرة الإنسان) في كتب التاريخ لمعنى آخر هو: التنحية والعزل. فقد ذكر الأستاذ عز الدين بن أبي الحديد في شرح (نهج البلاغة ١٠٤/٣) وهو يتحدّث عن سيرة عمر بن الخطاب ﷺ أن الخليفة عمر كان يصادر المُختانين من العمّال؛ أي: الولاة. فقد صادر أبا موسى الأشعري، وكان عاملَه على البصرة، ثم أعاده بعد المصادرة إلى عملِه. كما صادر أبا هريرة عاملَه على البحرين... والحارثَ بن وَهَب... وقد أشار إلى ذلك الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي، في كتابه (قل ولا تقل).

ويبقى (استصفاء المال) هو التعبيرَ الدقيقَ لاستحواذ الحاكم عليه. فتأمل.

٥٦٨. جَمْعُ المصدر (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٠)

كَتَبَ في جَمْعِ المصدر غيرُ ناقد، واتسعتْ فيه أقوالُ النحاة، وقُصارى الكلام فيه أنّ المصدر لا يُجمع

البتةَ ما بقي على مصدريّته، فإذا جُذب إلى الاسمية ذاتاً أو معنى، صَحَّ جَمْعُه، فالأصل في المصدر أن يُراد به حَدَثُ الفعل وجنسُه، والجنسُ يَدلُّ على ما يَدلُّ عليه الجمع، فما دَلَّ من المصدر على ذلك امتنع جَمْعُهُ كالقيام والقعود والجري.. قال ابن جنيّ في (الخصائص): ((هذا طريق المصدر لِمَا كان جنساً لفعلِهِ؛ ألا ترى أنه إذا قام قَوْمةً واحدة، فقد كان منه قيامٌ، وإذا قام قَوْمَتَيْن فقد كان منه قيام، وإذا قام مئةَ قَوْمةٍ، فقد كان منه قيام. فالقيام جنسٌ للقَوْمات مفردِها ومثناها وجمعِها)). فليس شيءٌ مما جُمِعَ وأصلُه المصدر -كالعقول والألباب والعلوم والظنون- قد أُرِيدَ به حَدَثُ الفعل. فليس في العِلْمِ من قولك: (علم الفقه، وعلم النحو) ما يدل على الحدث، أو ما يَصدق عليه الجنس. ومن ثَمّ جُمِعَ جَمْعَ الأسماء. فكلُّ ما جمعتْهُ العربُ أو الأئمةُ من ألفاظِ المصدر جَذبتْه إلى الاسمية وخرجتْ به عن المصدرية، قال الجرجاني: ((ولا يُجمع المصدرُ المُبْهَم إلا إذا أُريد به الفرقُ بين النوع والجنس، وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية نحو: العِلْم والظن)).

أقول: الغلَبَةُ التي أشار إليها الجرجاني قياسٌ لا يَنكسر؛ قال صاحب (المصباح): ((وإن لم يُسمَعْ جَمْعُهُ، عَلَّلوا أن المصدرَ باقٍ على مصدريّته)). إذ ليس المصدرُ مصدراً بلفظه وحَسْبُ، وإنما هو مصدرٌ بدلالته التي تتناول جنسَ الفعلِ وحَدَثَه العام المبهمَ الصادر عن فاعلِه. فإذا تخلَّفتْ عنه دلالتُه جُمِعَ جَمْعَ الأسماء. ولكن هل يَسوغ التصرفُ في المصدر ونقلُهُ إلى الاسمية كلما مَسَّتْ إلى ذلك حاجةُ التعبير.

أقول: لا بد من القول بقياس جمع المصدر إذا أُريد به الاسمُ، جرياً على ما جمعه العرب من ذلك. وقد جَمَعَ الشعراءُ: (ضَيْماً وفَقْداً وفَقْراً) على: (ضُيُوم وفُقُود وفُقُور). فتأمل.

٥٦٩. صَدَعَ به (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٥)

يقول الكتّاب: (صَدَعَ فلانٌ بالأمر) إذا انقاد وأطاع وأذعن. وقد أنكر النقاد ذلك. قال الشيخ إبراهيم اليازجي: ((يقولون: صَدَعَ بالأمر، بمعنى: أطاع وأمضى ما أُمر به، وهو خطأ. فصَدَعَ بالحق أو بالأمر: تكلَّمَ به جِهاراً)). وقد شايعه الأستاذ محمد العدناني في معجمه، فما الرأي في ذلك؟

أقول: في شرح الأمر مسائلُ أهمها:

أولاً: قولُك: (صَدَعَ بالحق إذا تكلَّم به جِهاراً) من المجاز، والطريق إلى الكشف عن معناه هو العودة إلى الأصل. فـ (الصَّدْع) في اللغة معناه في الأصل (الشّق). قال الجوهري في (الصحاح): ((الصَّدْع: الشَّقُّ، يقال: صَدَعْتُهُ فانصدع هو، أي: انشق)). وقد تفرَّع على هذا معنيان:

الأول: النفاذ والمضي. تقول: (صَدَعْتُ الفلاةَ) إذا قطعتَها حقيقة، و(صَدَعْتُ بالأمر) إذا مضيتَ فيه مجازاً. قال صاحب (المصباح): ((وصَدَعْتُ الفلاةَ: قطعتُها)). وقال المبرِّد في (الكامل): ((ومِصْدَع، بكسر فسكون، أي: ماضٍ في الأمر. قال اللّهُ عز وجل: ﴿فَاصْدَعْ بما تُؤْمَرُ﴾ [الحجر ٩٤]، ويقال: أحْزَمُ الناس

مَنْ إذا وَضَحَ لـه الأمرُ صَدَعَ به)) أي: مَضَى. وقال ابن القوطية في (أفعالـه): ((وصَدَعتُ في الأمر: مَضَيتُ)).

وأما المعنى الثاني للصدع فهو: الفصل والإبانة والإظهار الذي يَعقب الشق. والإبانةُ والإظهار يَقتضيان الجَهْرَ بالأمر وإعلانه. وقد جاء في التنزيل: ﴿فَاصْدَعْ بما تُؤْمَرُ﴾، فقال البيضاوي: ((فاصدع بالأمر: فاجْهَرْ به، مِن: صَدَعَ بالحُجَّة إذا تكلَّم بها جِهاراً))، وأردف: ((أو فافْرُقْ بين الحق والباطل، وأصلُه: الإبانة والتمييز)). فوضح بذلك المعنى الثاني للصدع: قال الفراء: ((فاصدع بالأمر، أي: أظْهِرْ دِينَك)).

ثانياً: إذا ثبت أن للصدع معنيين: (النفاذ) أو (المضي) كما أوضحه المبرِّد وابنُ القوطية، و(الفصل) أو (الإبانة والإظهار) كما أوضحه الفراء والبيضاوي و(المصباح)، فليس يَصِحُّ أن نقصر استعمالَ الفعل على المعنى الثاني (الإظهار)، ونمنع الأولَ وهو (المُضيّ)، وقد رأيتَ سندَه وتخريجَه.

فقول الكتّاب: (صَدَعَ فلانٌ بالأمر) إذا عزم عليه وهمّ به ومضى فيه، صحيحٌ فصيحٌ مستقيم. وقد سكت عنه النقاد وأغفلوه، واكتفَوْا بإثبات دلالة الفعل على الجهر ونفي دلالته على الخضوع والطاعة.

٥٧٠. المصداق والمصداقية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٣)

جرى الكتّاب في تعبيرهم على استعمال المصادر الصناعية، والقاعدةُ أنه إذا أُريد نقلُ اللفظ من اسميَّتِهِ إلى الوَصْفِيَّة أُلحقتْ به ياءُ النسب المشدَّدة، فإذا قلت: (إنسان)، فقد ذكرت الاسم، فإذا أردتَ الوصفَ المتعلق به قلت: (إنسانيّ)، وإذا أردت نقلَ هذا الوصف إلى المصدرية للتعبير عن حال الموصوف ألحقتَ بلفظ الوصف تاءَ النقل من الوصفية إلى المصدرية فقلت: (الإنسانية)، كما تقول: الحيوانية والكمية والجزئية والكلية، قياساً على ما نطق به العرب من هذا القبيل كالوحدانية والحرية والعربية واليعربية...

ومما استعملـه الكتّابُ من ذلك حديثاً (المِصْداقِيّة)، فما معناها حقاً؟ وهل أصاب الكتّاب في التعبير بها عما قصدوه؟

أقول: (مِصْداقُ الأمر) هو ما يُصدِّقه ويؤيده ويَدلُّ عليه، فـ (مِصْداقُ القضية) دليلُها الذي يَدل عليها ويَشهد لها. ففي (الأساس): ((وعنده مِصداق ذلك، وهو ما يُصدِّقه من الدليل.. قال زهير:

حتى تجلَّتْ مَصاديقُ الصباح لـه
وبات منحسر المتنَيْن طَيَّانا

أي: دلائلُه، جَمْعُ مِصداق)). وفي كلام الفصحاء: (بدتْ تباشيرُ الصبح ومَصاديقُه)، أي: أوائلُه ودلائلُه.

فـ (مصداق الأمر على هذا: ما يَشهد لـه من دليل. و(مصداقيته): الشهادةُ لـه والدلالةُ عليه وإظهارُ حقيقته وسماتِه. فإذا قلت: (وتُشكِّك الأحداثُ التي تَصطنعها أمريكة في مصداقيَّةِ سياستها)، فيعني ذلك أن ليس في هذه الأحداث ما

يَشهد للسياسة الأمريكية ويدل عليها بجلاء ويكشف عن حقيقتها وسماتها بوضوح، وليس هذا ما يريده الكتّاب، وإنما يَعْنون أن في هذه الأحداث ما يُثبت الشكَّ في صِدْقِ سياستها؛ أي: مطابقة ما تُعْلِنه من هذه السياسة لِمَا تقوم به من أحداث.

ولذا كان الصواب: (وتَكْشِفُ هذه الأحداثُ عن الشك في صدق سياستها).

وهكذا فإن قولك: (إن تصرُّفَ الدولة هذا يُضعف مصداقيتَها) يعني أن تصرُّفها لا يَنِمُّ بقوةٍ على ما تخطِّطُه وتُعلنه من سياستها، ولا يعني أن أعمالَها لا تنمّ بحقٍّ على صِدْقِ سياستها كما يريده الكتّاب، فلا حُجّةَ للمجمع القاهري على صحّةِ (المصداقية) بالمعنى الذي يريده الكتّاب. فتأمل.

٥٧١. صَدَّق القرارَ، لا: صدَّق عليه، ولا: صادق عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٢)

(الصدق) خلاف (الكذب). تقول: (صَدَقَ فلانٌ في الحديث) فهو (صادِقٌ)، و(صَدُوقٌ) للمبالغة. كما تقول: (صَدَقْتُهُ في القول) فتعدِّيه إلى مفعول واحد، و(صَدَقْتُه الحديثَ) فتعدِّيه إلى مفعولَيْن، كما في (الأساس)، إذا أنبأتَهُ بصِدْقٍ ولم تكذبه. ومنه: (صَدَقَهُ القتالَ) إذا جَدَّ فيه. و(صَدَقَهُ النصيحةَ أو المحبةَ) إذا أخلصها لـه.

وثمّةَ (صَدَّقْتُهُ) بتشديد الدال: إذا نَسَبْتَه للصدق؛ أي: قلتَ لـه: (صَدَقْتَ)، كما في (المصباح). وجاء (التصديق) في التنزيل مجازاً بمعنى التحقيق والتأييد والموافقة ونحو ذلك، لا لمجرد نسبة الصدق إلى المتكلم. قال صاحب (المفردات): ((ويُستعمل التصديقُ في كلِّ ما فيه تحقيق)). وفي (الأساس): ((وعنده مِصْداق ذلك؛ وهو ما يُصدّقه من الدليل)) أي: ما يؤيِّده ويوثقه.

وقد جاء في كلمة يومية لناقد قولُه: ((أما الحُكْمُ السليم فتقِرُّه وتوثقه، ولا تقول: تُصَدِّقُه وتُصادِقُ عليه. فلا موقع للتصديق والمصادقة في تثبيت وتوثيق وإقرار الحُكْم)).

أقول: ليس القولُ ما قال الناقد، فالتصديق كما رأيت قد جاء بمعنى التأييد والإقرار والتوثيق. قال الراغب في (المفردات) كما تقدّم: ((ويُستعمل التصديقُ في كلِّ ما فيه تحقيق، يقال: صَدَقَنِي فِعْلُه وكتابُه)). قال تعالى: ﴿نَزَّلَ عليك الكتّابَ بالحقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بين يَدَيْهِ﴾ [آل عمران ٣]. قال القرطبي: ((مصدقاً: حالٌ مؤكِّدة غير منتقِلة، لأنه لا يمكن أن يكون غير مصدِّق؛ أي: غير موافق، هذا قول الجمهور)).

فقولك: (صَدَّقَ المجلسُ القرارَ) إذا أجازه أو أقرَّه أو أمضاه، صحيحٌ فصيح. والخطأ أن تقول: (صدّق على كذا)، والصحيح: (صَدَّقه).

أما قولك (وَقَّعَ على القرار)، فصحيحٌ، لأن في التوقيع إيقاعُ شيءٍ على شيء. أما (المصادقة)، فلا شأن لها في هذا الموضع؛ فأنت تقول: (صادقتُ فلاناً) إذا أصبحتَ لـه صديقاً، كما في (الأساس) و(الإفصاح). وتقول: (صادقتُه ولم أكاذبه)، و(صادقته

المودةَ والنصيحة)، كما في (الأساس).

ولذا قُلْ: (صَدَّقَ المجلسُ القرارَ)، لا: (صَدَّقَ عليه)، ولا: (صادق عليه).

٥٧٢. سَمَحَ لـه بالسفر، لا: صرّح لـه بالسفر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٥)

درج الكتّاب على أن يقولوا: (صرَّح لي فلانٌ بالسفر)، أو: (أُعطِيتُ تصريحاً بالسفر) ببناء (أُعطيتُ) للمجهول، وهم يَعنون بذلك أن يقولوا: أَذِنَ لي فلانٌ في السفر، أو: أُعطيتُ إذناً في السفر. ولا يؤدِّي (التصريح) بالعربية المعنى الذي أرادوه. فـ (صَرَّحَ) بالتشديد معناه: أظْهَرَ وبيَّن. تقول: (صَرَّحْتُ لفلان بما في نفسي تصريحاً) أي: أظهرته وأَبَنْتُه.

و(المصارحة): المجاهرة والمكاشفة. ففي (الأساس): ((لَقِيتُهُ مُصارَحَةً: مجاهرة.. وصَرَّحَ بما في نفسه)).

وهناك (صَرُحَ) بالضمِّ ككَرُمَ بمعنى خَلَصَ. ففي (المصباح): ((صَرُحَ الشيءُ -بالضمِّ- صَراحَةً وصُرُوحَةً: خَلَصَ.. فهو صَريحٌ، وعَرَبيٌّ صَريح: خالِصُ النسب.. ومنه: القولُ الصَّريح، وهو الذي لا يَفتقر إلى إضمارٍ أو تأويل)) وأردف: ((وصَرَّحَ بما في نفسه: أخلَصَهُ أو أذهَبَ عنه احتمالات المجاز والتأويل)).

وتقول: (صَرَّحَ الحقُّ عن مَحْضِهِ) بمعنى انكشف بعد خفائه. والشائع عند الفصحاء أن يَستعملوا في المعنى الذي أراده الكتّاب (الترخيص)، وأصلُه: التسهيل والتيسير. ففي (المصباح): ((يقال: رَخَّصَ الشرعُ لنا في كذا ترخيصاً وأرْخَصَ لنا إرْخاصاً: إذا يَسَّرَهُ وسَهَّلَه)). ومن ذلك (الرُّخْصَة) بضم الأول على وزن (الغرفة)، ففي (المصباح): ((والرُّخْصة: التسهيلُ في الأمر والتيسير)).

فأنت تقول: (رَخَّصَ لي فلانٌ في السفر) بتشديد الخاء، كما تقول: (ورُخِّصَ لي في السفر) ببناء الفعل للمجهول. وتقول: (أجاز لي فلانٌ السفرَ).

وتُسَمَّى رخصة السفر: جوازاً. ففي (الأساس): ((خُذْ جَوازَكَ، وخذوا أجْوِزَتكم، وهو صَكُّ المسافر لئلا يُتعرَّض لـه)).

وهكذا تقول: (أباحَ لي فلانٌ السفرَ)، أو: (سَمَحَ به). أما (صَرَّحَ لي بالسفر)، فلا وجه لـه في تأدية هذا المعنى.

٥٧٣. أَصَرّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٩)

تقول: (أَصَرَّ على الأمر) إذا أقام عليه ولزمه، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأَصَرَّ على الذنب والمكروه: أقام))، وفي (اللسان): ((أَصَرَّ على الشيءِ يُصِرُّ إصْراراً: إذا لـزمه وداوَمَـه وثَبَتَ عليه)) وهـو مـن (الصَّرّ)، وأصـلُه: الجمـع والشـدة. وقـد بحث هذا العدناني في معجمـه (الأغـلاط اللغويـة المعاصرة) فقال: ((ويقولون أصَـرَّ الأبُ عـلى حضـور ابـنه، والصواب: أصرَّ الأبُ عـلى ابـنه أن يحضـر)) وأردف: ((لأن الحضـور ليس شخصـاً لكـي تُصِرَّ عليـه أن يفعـل أمراً ما، والإنسان العاقل وحده هو الذي تستطيع أن تُصِرَّ عليه)).

وكلام العدناني هذا غريبٌ حقاً، لأن الأصلَ أن تُصِرَّ على الشيء وعلى الأمر -كما بينا- لا على الشخص. ففي (الصحاح): ((أصْرَرْتُ على الشيء، أي: أقَمْتُ ودُمْتُ))، وفي (الأساس): ((ومن المجاز: أصَرَّ على الذنب)). وفي (النهاية): ((ومنه الحديث: ويلٌ للمُصِرِّين الذين يُصِرُّون على ما فعلوه وهم يعلمون)). وفي (القاموس): ((وأصرّ على الأمر: عزم)) أي صمَّم عليه.

وعندي أن لا وجه لقولك: (أصْرَرْتُ على ابني أن يَحضر)، كما لا وجه لقولك: (أصْرَرْتُ على حضور ابني)، فكلاهما خطأ، والصواب أن تقول في معناه: (أوْجَبْتُ على ابني الحضورَ بإصرار) إذا أوجبت عليه ذلك مُصراً، أو: أكّدت عليه وجوب حضوره. وهكذا.

٥٧٤. صَرَف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٤)

تقول: (صَرَفْتُه أصْرِفُه) بالكسر (صَرْفاً)، ومعنى (الصَّرْف) أن تتحوَّل بالشيء عن وِجْهَتِه إلى وِجْهَةٍ أخرى. تقول: (صَرَفْتُه عن كذا)، و(صرفته إلى كذا).

واستُعمل (الصَّرْف) في الإبدال، تقول: (صَرَفْتُ الدينارَ) إذا أخذتَ بدلَه دراهمَ، وفي صَرْفِ الدينار تحوُّلٌ به من حال إلى حال. ففي (مفردات الراغب): ((الصَّرْف: رَدُّ الشيء من حالةٍ إلى حالة، وإبدالُه بغيره)).

ويَستعمل الكتّاب (الصرف) بمعنى الإنفاق، وقد أنكر هذا بعضُ النقاد، فقال الأستاذ داغر في (تذكرته): ((ويقولون صَرَفَ ألفَ جنيه، فيَستعملون (صَرَفَ) في غير ما وُضع له، والصواب: أنفق))، وسبقه إلى ذلك اللغوي المعروف إبراهيم اليازجي.

وعندي أن قولك: (صَرَفْتُ) بمعنى (أنفقتُ) صحيحٌ فصيح، وهو لا ينبو عن مألوف المجاز، واستعمالُه في هذا قديمٌ وليس حديثاً -كما يَحْسَبون- فقد جاء (الصرف والتصريف) بمعنى (الإنفاق) في المعجمات. ففي (المقاييس) لابن فارس: ((وتصريفُ الدراهم في البِيَاعات كلِّها: إنفاقُها))، وفي (المصباح): ((وصَرَفْتُ المالَ: أنفقتُه))، كما جاء في كلام الفصحاء، قال ابن المقفع في (الأدب الكبير): ((وما صَرَفْتَ من مالك في الباطل فقَدْتَهُ حين تريدُه للحق)). وقال المعري في (رسالة الغفران): ((يُوفِي صَرْفُهم في الأطعمة على كل صَرْف))، وهو بمعنى الإنفاق أيضاً.

وهكذا قولك: (صَرَفْتُ) بمعنى (أمْضَيْتُ)، وقد أنكراه [أي: داغر واليازجي] كما أنكره العدناني، فأي بأس بأن تقول: (ما صرفتَ من وقتك في الباطل فَقَدْتَهُ...) على حدّ قول ابن المقفع -والوقت ثروة كالمال- واستعمال الفعل فيهما مجاز!

٥٧٥. التصرّف

يقول كتّاب الدواوين: (وُضِعَ فلانٌ تحت تصرُّف فلان)، وهم يقصدون (بإمرة فلان)، والذي جرّهم إلى هذا الترجمةُ الحرفية عن الفرنسية.

فـ(التصرُّف) في اللغة مطاوع (التصريف). تقول: (صرَّفتُ الرجلَ في أمري، فتصرَّفَ فيه)، أي: فوَّضتُ إليه أمري، فاحتال وتقلَّب فيه. و(الإمرة) أولى

منه وأوفى بالمراد، فانظر إلى قول علي ﷺ في (نهج البلاغة ٨٧/١): ((وإنه لا بدّ للناس من أمير بَرٍّ أو فاجر، يَعمل في إمرته المؤمن ويَستمتع فيها الكافر)). وقوله: ((أما الإمرة البرَّة فيَعمل فيها التقيّ، وأما الإمرة الفاجرة فيتمتع فيها الشقي، إلى أن تنقطع مدّته وتدركه منيّته)).

٥٧٦. الممنوع من الصرف في الجموع المهموزة الآخِر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١١)

يُمنع من الصرف كلُّ جَمْعٍ انتهى بهمزة التأنيث الزائدة. وهمزةُ التأنيث هذه لا تكون من أصول الكلمة، ولا مُبْدَلَةً منها. ويُخْطِئُ الكتّابُ حيناً في تعرُّف هذه الهمزة.

فالهمزة مثلاً في (أجزاء) و(أنباء) أصليةٌ، وليست للتأنيث. فـ (الأجزاء) جَمْعُ (جزء)، و(الأنباء) جمع (نبأ)؛ ولذلك نقول: (هذه أجزاءٌ وأنباءٌ) بالتنوين، وهما بوزن (أفْعال).

والهمزة في (أثناء) و(أهواء) مُبْدَلَةٌ من ياءٍ، وليست للتأنيث. فـ (الأثناء) جَمْع (ثِنْي)، و(الأهواء) جمع (هَوىً)، ولذلك نقول: (هذه أثناءٌ وأهواءٌ) بالتنوين، وهما بوزن (أفْعال) أيضاً.

والهمزة في (أعداء) و(أعضاء) مُبدلة من واوٍ، وليست للتأنيث. فـ (الأعداء) جَمْع (عَدُوّ)، و(الأعضاء) جمع (عضو)، ولذلك نقول: (هؤلاء أعداءٌ لنا)، و(هذه أعضاءٌ عُلْوِيَّةٌ) بالتنوين، وهما بوزن (أفْعال) أيضاً.

فهمزة التأنيث ليست من أصول الكلمة، ولا هي مبدلة منها كإحدى الهمزات السابقة، وإنما هي أَلِفٌ أُلحقت للتأنيث إلحاقاً -كحُكْمِ أَلِفِ (سَكْرَى)- لكنها بعد ألف زائدة، ففي (فقهاء) مثلاً أَلِفان زائدتان؛ والثانية هي للتأنيث، وقد جُعلت همزةً لأنها موضعُ الحركة خلافاً للتي قبلها، وهذه حال همزة (حمراء) و(كبرياء)؛ فهما للتأنيث لا تنوَّنان.

ويتبين بالاستقراء أن الجموعَ الممنوعةَ من الصرف المنتهيةَ بهمزةِ التأنيث تكون على زنة (فُعَلاء) بضمٍّ ففتح، كعُلَماء وشُعَراء، وزنةِ (أَفْعِلاء) كأنبياء وأشِدّاء. ومن أسماء الجموع ما كان على (فُعَلاء) كشُجَراء وحُلَفاء وطُرَفاء وقُصَباء. فالهمزة في هذه الجموع وأسماء الجموع للتأنيث لا تنوَّن.

وثمّةَ (أشياء) وهي ممنوعةٌ من الصرف؛ قيل لِشبهها بـ (فَعْلاء) وكثرة الاستعمال.

٥٧٧. حكم صارم

قال اليازجي في (لغة الجرائد): ((ويقولون: حُكْمٌ صارم؛ أي: عنيف. ورَجُلٌ صارمٌ؛ مثلُه. وفلانٌ من أهل الصرامة؛ أي: من أهل الشدّة والعنف. وإنما الصرامة بمعنى الشجاعة؛ وفسّرها في (الأساس) بمعنى المضاء في الأمور، وقد صَرُمَ الرجلُ بالضم، وهو صارم)).

أقول: يقول الكتّاب: (لا بدّ أن يكون الحُكْم صارماً) يقصدون به أن يكون شديداً لا مهاودة فيه ولا

مياسرة. كما يقولون: (هذا رجلٌ صارم) بمعنى شديد عنيف. والذي في اللغة أن (الصَّرْم) معناه (القَطْع)، و(سيفٌ صارم) أي (قاطع). ففي (المصباح): ((صَرَمْتُهُ صَرْماً من باب ضَرَبَ: قطعتُه.. وصَرُمَ الرجلُ — بالضم— صَرامَةً وِزانُ ضَخُمَ ضَخامَةً: شَجُعَ، وصَرُمَ السيفُ: اشْتَدَّ، وسيفٌ صارم: قاطعٌ)). وفي (الأساس): ((ورجلٌ صارم: ماضٍ في الأمور، وقد صَرُمَ صرامةً)). و(المصارمة): المقاطعة؛ ففي الحديث: ((لا يَحِلُّ لمسلمٍ أن يُصارِمَ مسلماً فوق ثلاث)) أي: يَهجره ويُقاطعه.

وعندي أن لا وجه لقصر (الصرامة) على الشجاعة والمَضاء في الأمور، إذ يمكن أن يُحْمَلَ قولُهم: (حُكْمٌ صارم) على أنه حُكْم قاطع في الفساد، كما ذهب إليه بعضهم. كما يمكن أن يُحمل على أنه حُكْم استبدّ به صاحبُه فلم يَصدر فيه عن مشورة. فقد وُصف الرجلُ بمصدر الفعل فقيل: (رجلٌ صرامة) إذا استبد برأيه. ففي (اللسان): ((والصَّرَامَة: المُستبدُّ برأيه المُنقَطِعُ عن المُشاورة)). وقد جاء من معاني (صرم): ضرب، فإذا قلت: (حُكْمٌ صارم) احتمل الوصف بالقسوة. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وصَرَمَهُ صَرْماً: ضَرَبَه، وصَرَمَهم الدهرُ: أصابهم))، والمعوّل في ذلك على القرينة. فتأمل.

٥٧٨. صَعِدَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٦)

تقول: (صَعِدَ) بالكسر (صُعُوداً)، ويُستعمل في معنى الارتقاء، وهو من باب تَعِبَ بكسر العين، وقد يَلْفِظُهُ الكتّابُ بفتح العين خطأ. والفعل لازمٌ في الأصل تقول: (صَعِدْتُ في السُّلَّمِ والدَّرَجَةِ والجبل، وعلى السلّم والدرجة والجبل). وقد يتعدّى بـ (إلى) إذا أردتَ أن تجمع معنى الانتهاء إلى الارتقاء كقولك: (صَعِدْتُ إلى السطح أو إلى قمة الجبل). ويأتي الفعلُ متعدياً فتقول: (صَعِدْتُ المكانَ) إذا عَلَوْته، وقد جَعَلَهُ صاحب (الصحاح) على حذف الجار، كدَخَلْتُ، وهو يأتي غالباً فيما يَعلوه الإنسان من غير تدرّج كقولك: (صَعِدْتُ السطحَ) أي: عَلَوْتُه، ومنهم من خصّصه بهذا الاستعمال. فتأمل.

٥٧٩. الصُّعَداء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣١)

في كلام العرب قولُهم: (تنفّسَ الصُّعَداء)، ومعنى (الصُّعداء): التنفُّس الشاقُّ المحدود. وفي هذا القول مسألتان:

الأولى أن الكتّاب يَلْفِظُونه بفتح الصاد وسكون العين، وهو بضمِّ الصاد وفتح العين على (فُعَلاء) بضمٍّ ففتح. وتكثر هذه الصيغة في جَمْعِ وصْفٍ للعاقل؛ كبخيل وبخلاء، ولئيم ولؤماء، وكريم وكرماء، وحليم وحلماء، على أنها تأتي للمفرد قليلاً، تقول: (البُرَحَاء والخُيَلاء والثُّوَباء والصُّعَداء)، كما تقول: (النُّفَساء).

والمسألة الثانية: ما يُقصد بهذا القول؟ ومتى يقال؟

أقول: لا يقال هذا عند انفراج الكَرْب أو انكشافه —كما يَحْسَبُ الكتّاب— بل يقال عند اشتداده. وغريبٌ أن يَعْمِدَ ناقدٌ في صحيفة إلى بَحْثِ هذا

فيجعلَ معناه، كما يقع في وَهْمِ الكتّاب، لا كما جاء في الأمهات. وقد نبّه المجمعُ العلمي العربي بدمشق على ذلك فقال: «إنما تقول: (تنفّسَ الصُّعَداء) في غمرة الحزن أو أوائله، لا عند انفراج الكَرْب أو مُواشكة زواله، ولا حين ابتداء انكشافه». فتأمل.

٥٨٠. صعيد وصعد (نشرت بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٣)

في زاويةٍ يومية ذهب الناقد إلى جَمْعِ (الصَّعيد) على (صُعُد) و(صُعْدان) كرغيف ورُغُف ورُغْفان، ثم أضاف إلى ذلك جَمْعَيْن آخرين هما (الصَّعائد) و(الأصْعِدة)، فما الرأي في جمع (الصعيد) على هذه الجموع؟

أولاً: جاء (الصعيد) لِمَعانٍ، ففي (المصباح): «ويقال (الصعيد) في كلام العرب يُطلَق على وجوه: على التراب الذي على وجه الأرض، وعلى وجه الأرض، وعلى الطريق». أما جَمْعُ (الصعيد) فقد نصَّتِ المعاجمُ على جمعه على (صُعُد) بضمٍّ فضمّ، وجُمِعَ (صُعُد) على (صُعُدات)، كما جاء في (الصحاح) و(الأساس) و(النهاية) و(المصباح). وزاد (اللسان): (صُعْدان) بضمِّ الأول.

وجَمْعُ الاسم من (فَعِيل) على (فُعُل) بضمِّ الأول والثاني ليس قياساً، وإنما هو جَمْعٌ غالب [انظر الحاشية في الفقرة (٥٢٤)]. وكذلك جَمْعُ (فَعِيل) على (فُعْلان) بضمِّ الأول، وعلى (أَفْعِلَة). ومعنى الغالب: أنه أكثر الأشياء، ولا يُشترط أن يكون قياساً. قال ابن الحاجب في (الشافية): «ونحو رَغِيف على أَرْغِفَة ورُغْفان غالباً». وعلى هذا كان لا بدّ أن يُعاد إلى المعاجم. قال صاحب (اللسان): «والجمع من كلٍّ ذلك صُعْدان وصُعُد كذلك، وصُعُدات جَمْعُ الجمع».

فثبت بهذا أن (الصعيد) يُجمع على (صُعُد) و(صُعْدان) كرغيف ورُغُف ورُغْفان، ويُجمع على (صُعُدات) وهو جَمْعُ الجمع كطريق وطُرُق وطُرُقات. وليس في المعاجم نصٌّ بجمعه على (أصْعِدة)، وليس هذا الجمع مَقِيساً.

ولذا كان من الخطأ القول: (على جميع الأصْعِدَة)، والصواب: (على جميع الصُّعُد أو الصُّعُدات أو الصُّعْدان).

ثانياً: قال الرضيّ في (شرح الشافية): «إن جموعَ التكسير أكثرُها محتاجٌ إلى السَّماع، وقد يَغلب بعضُها في بعض أوزان المفرد». فإذا قيل إن الغالبَ في (فَعْل) من غير الأجوف مثلاً أن يُجمع على (أفْعُل)، فالذي يُفهَم منه أن ما لا يُذكَرُ له جَمْعٌ من هذا الوزن يمكن جَمْعُه على (أَفْعُل). وقد أجاز بعضُهم أن يجعل الغالب قياساً مأخوذاً به، ولكن عند الاضطرار. قال سيبويه: «فلو اضطرَّ شاعرٌ أو ساجعٌ في جَمْعِ (فَعْل) إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسُه، فلا عليه أن يَجمعه عليه، وإن لم يُسْمعْ». وقد قصد سيبويه بقوله: «إنه قياسُه» أنه الغالب فيه.

ثالثاً: إن جمعَ (فَعِيل) من الأسماء على (فَعائل) ليس غالباً ولا كثيراً، خلافاً لما ذهب إليه الناقد. وإنما (الفعائل) جمع (فَعِيلة) بالتاء، ولكن شيئاً من (فَعِيل) قد يُجمع على (فعائل) حَمْلاً على (فعيلة)،

كما تُحْمَلُ (فَعِيلة) على (فَعِيل) كسفينة وسفن، وصحيفة وصحف. وقد جاء ذلك صريحاً في (شرح الشافية) وسواه.

فلا وجه إذن لجمع (صعيد) على (صَعائد) البتة. وقد جاء (الصعائد) جمعاً لـ (صَعِيدة) كضريبة وضرائب، أو جمعاً لـ (صَعُود) كعجوز وعجائز.

وجاء (صَعُود) مؤنثاً بمعنى الطريق، فَجُمِعَ: (أصْعِدة) و(صُعُد)، وضدَّ الهبوط، فجُمِعَ: (صَعائد) و(صُعُد)، وبمعنى العقبة، فجُمِعَ (أصْعِدة). أما (الصعيد)، فليس له إلا (الصُّعُد) و(الصُّعُدات) و(الصُّعْدان).

٥٨١. أصغى (نشرت بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٥)

تقول: (صَغَوْتُ أصْغُو) كدَعَوْتُ أدْعُو، و(صَغَيْتُ أصْغِي) كرَمَيْتُ أرْمِي، و(صَغَيْتُ أصْغَى) كسَعَيْتُ أسْعَى، و(صَغِيْتُ أصْغَى) كرَضِيتُ أرْضَى، ومن المعاجم ما أغفل بعضَ هذه الوجوه. والفعل لازمٌ، معناه في الأصل: (مال). ففي (الصحاح): ((صَغَتِ النجومُ: إذا مالَتْ للغروب)). لكن إذا قلت: (صَغَتْ أذني إلى الحديث)، فيعني ذلك أنها استمعت. ففي (اللسان): ((وصغا إليه سمعي)). وفي (التاج): ((ولذا اقتصر الجوهري وغيرُه على صغا: مال واستمع)).

وهكذا (أصغى)، لكنه في الأصل فعلٌ متعدٍّ. ففي (الجمهرة): ((وكلُّ شيءٍ أمَلْتَهُ فقد أصْغَيْتَه)). فـ (الإصغاء) هو الإمالة، لكنك إذا أصغيت أُذنَكَ أو سَمْعَكَ، فيعني ذلك أنك استمعت. ففي (نهج البلاغة): ((أصْغُوا إليها مَسامِعَ قلوبكم)). ويبدو (أصْغَى) فعلاً لازماً بمعنى استمع فيستغني عن مفعوله؛ ففي (الصحاح): ((وأصغيت إلى فلان: إذا مِلْتَ بسمعِكَ نحوه)).

ويَسألون: هل تقول: (أصْغَتْ أذني إلى حديثه)؟

أقول: نعم. ففي (نهج البلاغة ١٧٨/١): ((وما أصغتْ لاستراقه مصائخُ الأسماع)) أي: ما استمعتْ إليه المَسامع خِفية، والمِصاخ: الأذن، مِن أصاخ.

وقد أنكر باحثٌ: (أذنٌ صاغية) بمعنى مُصْغِيَة، وهو صحيحٌ مستقيم على ما استشهدنا به من (اللسان) و(التاج)، وأنكر آخرُ: (أصْغَتْ أذني إلى حديثه) فهي (مُصْغِيَة)، وهو صحيحٌ أيضاً على ما استدلَلْنا به من (نهج البلاغة). فتأمل.

٥٨٢. الصُّفْرَة، لا: الصَّفار

(نشرت بتاريخ ٣/٧/١٩٨٤)

تقول: (ابيضَّ الشيءُ) بتشديد الضاد، واسم اللون هو (البَيَاض)، و(اسْوَدَّ) بتشديد الدال، واللون هو (السَّواد). ويَقيس الكتّاب على ذلك، فيُسمُّون لون ما يَصفرُّ بتشديد الراء بـ (الصفار). فهل في اللغة ما يُسدِّد هذا ويُصوِّبه؟

أقول: إن أسماءَ الألوان غالباً على وزن (فُعْلة) بضمٍّ فسكون، ومنها (الصُّفْرة) بضمِّ الصاد وسكون الفاء. وليس في اللغة (الصَّفار) بفتح الصاد، وإنما فيها (الصُّفار) بضمِّ الصاد، وليس هذا اسماً للون، وإنما هو اسم للداء الذي يصفرّ به لونُ الإنسان وبَشَرته.

والغالب أن تكون أسماء الأدواء على (فُعال) بضم الفاء كالسُّعال، والكُساح، والصُداع، والزُكام والعُطاس. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «صُفِرَ بضم الصاد وكسر الفاء صَفْراً: أصابه الصُّفار بضمٍّ الصاد: داءٌ في البطن». وفي (اللسان): «والصُّفار بضمٍّ الصاد صُفرةٌ تعلو اللون والبشرة، وصاحبه مَصْفون».

وفي لغة الكتّاب: (صَفار البيض) بفتح الصاد، وهو خطأ. إذ يقال لصُفرة البيض بضم الصاد (المَاح)، كما يقال لبياضه (الآح). ففي (اللسان): «يقال لبياض البيضة التي يؤكل الآح، ولصُفرتها المَاح».

وفي لغة الكتّاب: (الخَضار) بفتح الخاء اسماً للون، والصحيح هو (الخُضْرة) بضم الخاء. أما (الخَضار) بفتح الخاء، فقد جاء في (الصحاح): «والخَضار بفتح الخاء: اللبن الذي أُكْثِرَ ماؤه، والخَضار أيضاً: البَقْلُ الأوّل».

ومما جاء من الألوان على (فُعْلَة) بضم الفاء: (الحُمْرَة)، و(الحُلْكة) وهي شدة السواد، و(الحُوَّة) وهي حمرة تضرب إلى سواد، و(الخُضرة)، و(الدُّبْسة) وهي حمرة مشربة سواداً، و(الدُّخنة) وهي كُدْرة في سواد، و(الدُّهسة) لون الرمل، و(الدُّهمة) السواد، و(الزُّهْرة) البياض، و(السُّحمة) و(السُّخمة) السواد، و(السُّمرة) بين السواد والبياض، و(الغُبرة) لِلَّوْن الشبيه بالغبار، و(الشُّقرة). وهكذا..

٥٨٣. صلح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٤)

تقول: (صَلُحَ يَصْلُحُ) ككرُم يكرُم، و(صَلَحَ يَصْلُحُ) كقعَد يقعُد، و(صَلَحَ يَصْلَحُ) كمنَع يمنَع، وقد جاء بذلك (المصباح). أما المصدر فقد جاء منه (الصَّلاح) ضد الفساد، كما جاء (الصُّلُوح) أيضاً. وتقول في المتعدي: (أَصْلَحَهُ إصْلاحاً).

ويَشيع عند الكتّاب (صَلَّحَهُ) بالتشديد (تصليحاً) بمعنى (أَصْلَحَهُ). ولم يرد ذلك في كتب اللغة، وليس لـه إلاّ الأخذ بقياس التفعيل، ولكن هذا للمبالغة والتكثير. ومِثْلُه (التدعيم)، فإنه لم يرد في العربية، ووجهه أن يُقصد به المبالغة في الدعم. فباب (فَعَّلَ تفعيلاً) للتكثير غالباً؛ أي: الدلالة على كثرة الفعل أو الفاعل أو المفعول، كما جاء في (الشافية) وشرحِها للرضيّ.

وجاء من مصادر الفعل (صَلاحِيَة) بتخفيف الياء كالكَراهِيَة، والكتّاب يشدّدون الياء، فهل لهذا وجه؟

أقول: تَرِدُ الياءُ المشدَّدة في اسم المصدر الصناعي، لكنه لا يَجوز صوغ اسم المصدر هذا من مصدر الفعل حتى يكون لـه دلالة غير دلالة المصدر. فإذا قصد بـ (الصلاحيَّة) –المشدَّدةِ الياء– مجردَ الصلاح أو الصلاحيَة بتخفيف الياء، فلا وجه لـه.

ولـذا قُـلْ: (الصَّلاح) و(الصُّلُوح) و(الصَّلاحِيَة) بالتخفيف.

٥٨٤. هـذا في مصلحة الأمـة، لا: في صالحها

(الصَّالِح) في كـلامِ كـثيرٍ مـن الكـتّاب بمعـنى (المَصْلَحَة)، ولـيس الأمـر كذلـك. فـ (الصالح) ضدُّ

الفاسد، وخلافُ (الطالح)، أما (المصلحة) فهي الخير والمنفعة.

فقول الكتّاب: (هذا في صالحِ الأمة) خطأ، والصواب: (في مصلحتها). وقد أشار إلى ذلك كثيرون.

٥٨٥. صَمَد

(صَمَدَ يَصْمُدُ) بالضم كقصَد يقصُد وزناً ومعنى، تقول: (صَمَدْتُهُ) كقصدته متعدياً، و(صَمَدْتُ له وإليه) كقصدت له وإليه لازماً. وإذا (صَمَدْتَ فلاناً) فقد يَمَّمْتَهُ وطَلَبْتَهُ، وإذا (صَمَدْتَ له وإليه) فقد توجَّهتَ نحوه تبتغيه، هذا هو الأصل.

فإذا كان (المَصْمُود) أو (المَصْمُود إليه) هو اللـهُ تعالى ذو القوّة وموضعُ الثقة والاعتماد، فـ (الصامِدُ) إنما يتوجّه إليه يبتغيه ويَلُوذ به ويُسلِّم الأمرَ إليه. ففي (الصحاح): ((وصَمَدَهُ يَصْمُدُهُ صَمْداً: قصده. والصَّمَد بالتحريك: السيّد، لأنه يُصْمَدُ إليه في الحوائج)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((صَمَدْتُ إلى اللـه صَمْداً وصُمُوداً وأصْمَدْتُ: لجأت)). ونحو ذلك ما في (الأساس) و(المصباح) و(الإبدال) و(الكلّيات).

ويبدو للمتدبّر أن في (الصَّمْد) و(الصُّمود) توجُّهاً وابتغاءً بل اعتزاماً لأمر. فإذا قلت: (صَمَدْتُ للعدو)، فليس (الصَّمْد) فيه التوجُّه والمُضي إليه وحَسْبُ، بل هو اعتزامُ قتالِهِ والتحفّز له أيضاً. ففي حديث معاذ بن الجموح في قتل أبي جهل، وقد حكاه ابن الأثير في (النهاية) بقوله: ((فصَمَدْتُ له حتى أمكنتني منه غِرَّة))، وعقّب عليه فقال: ((أي: ثَبَتُّ له وقَصَدْتُهُ وانتظرتُ غفلته)). ومعنى ذلك أنه مضى إلى العدوّ يبتغيه متحفِّزاً لقتاله ثابتاً على ما اعتزمه، حتى أمْكَنَتْهُ منه غفلةٌ فرماه.

وقد بحث هذا الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) فعاب على ابن الأثير قولَه (ثَبَتُّ له)، وقال: ((فكيف يَثْبُتُ له ويَقصُده بفعلٍ واحد، وكيف تجتمع الحركة والسكون، أو السكون والحركة في فعل واحد)).

أقول: إن ابنَ الأثير أراد إيضاحَ المعنى فقال: (أي: ثَبَتُّ له)، والذي أراده بقوله هذا أنه استمرّ صَمْده لعدوّه حتى كانت منه غفلة. وهكذا تقول: (عانيتُ الوَعثاء -أي المشقة- حتى ذَلَّلْتُ الصعاب)، وأنت تريد بذلك: (استمرتْ معاناتي للوعثاء حتى ذلَّلتُ الصعاب)، كما تدلّ على ذلك القرينة. أما قول الدكتور جواد (كيف تجتمع الحركة والسكون في آن واحد) فعجبٌ حقاً. ذلك أنك تقول: (ثَبَتَ فلانٌ في الحرب)، أو: (ثبت في قتال خصمه)، ولا تعني بذلك أنه جَمَدَ فلم يتحركْ ولم يتزحزح، وإنما تعني: ثبت قلبُه واستمرَّ عزمُه فمضى إلى خصمه ثابتَ العَقْد صادقَ العزم لا مَحِيدَ عن ذلك ولا مُنصرَف، وإلا فالقتال جولاتٌ من كَرٍّ وفَرّ. وقد جاء في (نهج البلاغة): ((فصَمْداً صَمْداً حتى يَنجليَ عمودُ الحق)). وقول عليٍّ ﷺ هذا دعوةٌ إلى مداومة الصَّمْد والثبات عليه حتى ينجليَ عمودُ الحق ويَسطعَ نورُه.

ودليلُ قولنا أن في الصمْد للعدوّ مصابرةً واعتزاماً للقتال، ما جاء في (التاج) و(المحيط في اللغة) وهو:

«الصِّماد بالكسر: الجِلاد والضِّراب مِن: صامَدَه»، وفي (التهذيب) للأزهري: «ويقال ناقةٌ مِصْمادٌ، وهي الباقيةُ على القُرّ والجَدْب، الدائمةُ الرِّسْل» أي: الصابرةُ على البرد والمَحْل، المستمرّةُ مع ذلك في عطائها ولبنها. وفي هذا ما يشير إلى أن (الصِّماد) يعني المجالدةَ والمصابرة، وكذلك (الصمْد).

وقد جاء: (الصَّمَد من الرجال) —بالتحريك— الذي لا يَعطش ولا يجوع في الحرب.

ومن معاني (الصَّمْد) بفتحٍ فسكون: الصلابة، كما في (المقاييس) لابن فارس.

أما مصدر (صَمَدَ) فقد منع الدكتور جواد فيه (الصُّمُود) وقصره على (الصَّمْد) وهو عجبٌ حقاً، وقد تقدم نصّ ابن القوطية بقوله: «صَمَدْتُ إلى اللّه صَمْداً وصُمُوداً، وأصْمَدْتُ: لجأتُ».

فثبت بهذا صحّةُ قولك: (صَمَدْتُ له وإليه صَمْداً وصُمُوداً) خلافاً لِمَن أنكره. ومن آثر الاستزادة في البحث فليرجع إلى كتابنا (مع النحاة /٢٦٦). فتأمل.

٥٨٦. صِمَام، لا: صَمَّام

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٧)

تقول: (صَمَمْتُ فَمَ القارورة صَمّاً)، كما تقول: سَدَدْتُه سَدّاً معنى ووزناً. قال صاحب (المفردات): «وصَمَمْتُ القارورةَ: شَدَدْتُ فاها، تشبيهاً بالأصَمّ الذي شُدَّت أذنُه». واسم الآلة مِن (صَمَّ): (صِمَام) بكسر الصاد على وزن (فِعَال) بكسر الفاء، واسم الآلة مِن (سَدَّ): (سِداد) بكسر السين.

وقد اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (صَمَّامُ القارورة) بفتح الصاد وتشديد الميم، ولا وجه له. فإذا قلت: (التهب صِمَامُ رئةِ فلان) لفظتَ (الصِّمَام) بكسر الأول وتخفيف الميم. وجاء في مصطلحات المجمع القاهري (الصِّمَامُ الرئوي). وما جاء على (فِعَال) من اسم الآلة كثير. فـ (النِّظام) لما يُنظم به، و(الجِماع) لما يُجمع به، وكذلك (الوِثاق) و(الرِّباط) —كما قال المرزوقي في (شرح الحماسة)— وكذلك (الخِياط) لما يُخاط به وهو الإبرة. قال الرضيّ في (شرح الشافية): «وجاء الفِعَال أيضاً بكسر الفاء للآلة كالخِياط والنِّظام».

وجاء (الصِّمَاد) بمعنى (الصِّمَام)، تقول: (صَمَدْتُها صَمْداً وصُمُوداً: إذا سَدَدْتَها بالصِّماد)، كما في (الإفصاح).

٥٨٧. الصَّوْبُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٨)

(صابَ السهمُ القرطاسَ صَيْباً) بالياء، كـ (أصابه)، وكذلك: (صابَهُ يَصُوبُهُ صَوْباً) بالواو. والقرطاسُ: الغرضُ والهدف.

ولـ (صابَ يَصُوب) معانٍ أخرى؛ فـ (صابَ المطرُ): وَقَعَ، و(صابَ الشيءُ): انحدر، و(صابَ الرجلُ): قَصَدَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «صابَ الشيءُ: نزل من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، وأيضاً: قَصَدَ».

وفي (اللسان): «الصَّوْب: نزولُ المطر».

ومن ثم كان للصَّوْب معانٍ. فـ (الصَّوْب): المطرُ ونزولُه، وهو: القَصْد والجهة، وهو: الصواب، فالسهمُ إذا صابَ لم يخطئ. وفي (شفاء الغليل)

للخفاجي: ((الصَّوْب.. حقيقته: القصد، ويكون بمعنى المطر ونزوله، وبمعنى الصواب، ويكون بمعنى الجهة)).

ويقول الكتّاب من ذلك: (اتجهتُ صَوْبَ الدار)؛ أي: اتجهتُ نحوها، يَنصُبون (صَوْباً) على الظرفية. فهل هذا صحيح؟

أقول: صرّح بذلك (المعجم الوسيط) دون سواه، إذ قال: ((الصَّوْب: الجهة، ومنه: اتَّجَهَ صَوْبَه)). على أنه مادام من الثابت أن (الصَّوْب) هو القصد والجهة، وأنك تقول: (صابَ السهمُ نحو الرَّمِيَّة) بمعنى اتَّجَه، وهو يَصُوبُ نحوه؛ أي: يتجه، فقد غدا لقول الكتّاب: (اتجهتُ صوبَ الدار) وجهٌ واضح.

ولذا قُلْ: (اتجهتُ صَوْبَ الدار)، أو: (قَصَدْتُ قَصْدَها)، و(نَحَوْتُ نَحْوَها)، كلٌّ ذلك صحيح.

٥٨٨. انصاع (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٠)

نبّه الشيخ إبراهيم اليازجي على أن الكتّاب تَستعمل (انصاع) بما لا يَمُتُّ إلى معناها بقليل أو كثير؛ فيقولون: (انصاع فلانٌ لمشورتي) إذا انقاد وأطاع. و(انصاع) في اللغة: (انفتل راجعاً مسرعاً) وشتان بينهما. وقد جارى اليازجيَّ في ذلك الأستاذ داغر، وشايَعه في ذلك كثيرون، ومنهم الأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة). فما صواب المسألة؟

أقول: لا بدّ في الحكم على معنى (انصاع) من تَبيُّن معنى (صاعَهُ)؛ ذلك أنّ (انصاع) مطاوعُ (صاعَهُ). ففي (اللسان): ((صاعَ الشيءَ يَصُوعُهُ صَوْعاً فانصاع))، فما معنى (صاعَهُ)؟

في اللغة: (الصاع)، وهو إناء يُشرب به ويُكال به، تقول: (صُعْتُ الشيءَ) إذا كِلْتَهُ بالصاع. ففي (القاموس): ((الصَّاع والصُّواع بالكسر: الذي يُكال به.. وصُعْتُهُ أصُوعُهُ: كِلْتُهُ بالصاع)). هذا هو الأصل، فإذا تدرَّجت بالفعل إلى المجاز قلت: (صاعَ فلانٌ إبلَه) إذا استدار بها وحاشَها ليَسوقها، قال الزمخشري في (الأساس): ((ومن المجاز: الراعي يَصُوعُ إبلَه، والكَمِيُّ يَصُوعَ أقرانَه: يَحُوذهم، كما يَحُوذ الكائلُ المَكِيلَ)). أي: يَحوط الراعي إبلَه ويَحوشُها ليَسوقَها، كما يَحوط الكَمِيُّ أقرانَه ليُطْبق عليهم. فـ (حاذه حَوْذاً) بمعنى: حاطَهُ. وهكذا إذا اكتال الكائل المَكِيلَ بالصاع فقد حاطه به. وقد جاء في (اللسان): ((وصاعَ الشيءَ صَوْعاً: ثناه ولَواه)). وهذا واضح في مثال الإبل؛ فإذا عَمَدَ الراعي إلى أن يَحوطَ إبلَه المتفرقةَ ويَحُوشَها، فلا بدّ أن يثنيَها ويلويَها عما كانت عليه من تفرُّق بردِّها إليه، فإذا انصاعت إليه مسرعةً، فقد ارتدَّتْ إليه. ولذا قيل: (والمُنصاع: المُعَرِّدُ والناكِص)، كما في (اللسان). و(المُعَرِّد): المتحوِّل عما كان عليه. فالإبل المُنصاعة هي التي تحولت مسرعة لترتدَّ إلى راعيها.

فإذا قلت: (أشرتُ على صاحبي بكذا فانصاعَ إلى مشورتي)؛ فمعناه: ارتدّ إليها.

وهكذا تقول: (صرفته عن غَيِّـهِ أو ضَلالِهِ أو هَواهُ فانصاع).

٥٨٩. صاغ يَصوغ، لا: صاغ يَصيغ

(نشرت بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٧)

تقول: (صاغ الشيءَ يَصُوغُه صَوْغاً وصياغة)، إذا هيَّأه على مثال، كساقه يَسوقه سَوْقاً، ففي (القاموس): ((صاغ الشيءَ يَصُوغُه: هيّأه على مثال مستقيم)). واسم الفاعل: (صائغ)، والحِرْفة: (الصياغة)، والاسم: (الصِّيغة) كالقيمة. والفعلُ واويٌّ أبداً. فقول الكتّاب: (وهو يَصيغ القولَ على ما يَقتضيه سياقُ الكلام) خطأ، صوابُه: (وهو يَصوغ)، إذ ليس في اللغة: (صاغ يَصيغ).

وقد جاءت (الصِّياغة) للحِرْفة بالياء، وأصلُها: (الصِّوَاغة) بكسر الصاد، ومتى وقعت الواو بين الكسرة والألف في المصدر الأجوف قُلبتْ ياءً، وهكذا تقول: (السِّياقة) مِن: ساق يَسوق، كما تقول: (القِيام) و(الصِّيام) مِن: قام وصام.

وجاءت (الصِّيغة) بالياء، وأصلُها الواو؛ كـ (القِيمة) التي أصلُها الواو أيضاً. والقاعدة أن تقلب الواو ياء إذا سكنت بعد كسرة؛ كميزان وميعاد وميراث. ففي (التاج): ((ومن المجاز: صاغ اللّـهُ تعالى فلاناً صيغةً حَسَنة، أي: خَلَقَهُ خِلْقَةً حَسَنة، وهو حَسَنُ الصِّيغة)).

واسم المبالغة: (صَوَّاغ) بتشديد الواو المفتوحة، وسُمِعَ عن العرب قولُهم: (الصَّيَّاغ) بالياء. قال ابن جنيّ في (الخصائص): ((أهل الحجاز يقولون للصوّاغ: الصيّاغ.. كرهوا التقاء الواوين فأبدلوا الأولى ياء فصار تقديره الصَّيْواغ، فلمّا التقت الواو والياء، أبدلوا الواو للياء قبلها فقالوا: (الصيّاغ).

وجَمْعُ (الصائغ): (صُوّاغ) بضم أوّله وتشديد الواو كشاهد وشُهّاد، وكاتب وكُتّاب، وجاء عن العرب: (صُيّاغ) أيضاً بالياء جمعاً لـ (صائغ)، وقد أنكره اليازجي، وهو صحيح؛ ففي (التاج): ((وجَمْعُ الصائغ: صَاغَةٌ وصُوّاغ وصُيّاغ بالضم)).

ولذا صحّ قولك في المفرد: (صائغ) و(صَوّاغ) و(صَيّاغ)، وفي الجمع: (صَاغَةٌ) بالفتح، و(صُوّاغ) و(صُيّاغ) بالضم فيهما والتشديد. أما الفعل فهو: (صاغ يَصُوغ)، لا: (يَصِيغ)!

٥٩٠. مَصُوغ، لا: مُصاغ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

كل ما كان على (مفعول) فهو يقتضي (فَعَلَ)، وعلى (مُفْعَل) فهو يقتضي (أَفْعَلَ)، فالتلازم أبداً واقع بينهما. فـ (المصوغ) مِن (صاغ)، و(المُصاغ) من (أصاغ)، ولم يرد به سَماع، فقائلُه مُخْطِئ.

٥٩١. مَصُون، لا: مُصان

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول مِن (صانَ الشيءَ): (هو مَصون) بفتح الميم على (مفعول)، لا (مُصان) بضمِّها على (مُفْعَل)؛ لأن هذا من (أصان) وهو غير وارد، والغلط فيه شائع.

٥٩٢. المصاير والمضايق

يُخْطِئُ الكتّابُ حيناً فيما يَجمعونه على (مَفاعِل)

إذا كان معتل العين، نحو (مَصِير) و(مَضِيق) فيَجمعون الأوّلَ على (مَصائر)، والثاني على (مَضائق) بهمزةٍ بعد الألف في كلٍّ منهما. والقياس أن يقولوا: (المَصاير) و(المَضايق) بياءٍ بعد الألف.

والقاعدةُ في ذلك أنه إذا اعتلتْ عين المفرد بياءٍ أو واوٍ أو ألفٍ مقلوبةٍ عن ياء أو واو، ظهر حرفُ العلّة عند جَمْعِه جَمْعَ تكسير.

فمما جاء بالياء: (مَطِير) وجمعُه (مَطاير) بالياء بعد الألف، وكذلك: (مَطار) جمعُه (مَطاير) بالياء أيضاً، لأن ألِفَ (مَطار) مقلوبةٌ عن ياء. ومثلُه: (المَعيب والمَعابة والمَعاب) جمعُها (مَعايب) بالياء، و(المَعيش والمَعاش والمَعيشة) جمعها (معايش) بالياء. والمَكيدة على (مكايد) بالياء.

ومما جاء بالواو: (المِقْوَل) بكسر الميم وفتح الواو فجمعُه على (مَقاول) بالواو، ومثلُه: (المِجْوَل) بكسر الميم وفتح الواو على (مَجاول)، و(المَثُوبة والمَعُونة) بضم الثاء والعين على (مَثاوب ومَعاون). و(المَنارة) على (مَناور)، لأن الألفَ في (المَنارة) أصلُها واو. و(المَفازة) على (مَفاوز) لأن الألفَ في (المَفازة) أصلُها واو. و(المَخاضة والمَجاعة والمَناحة والمَغارة والمَسافة والمَخافة) على (مَخاوض ومَجاوع ومَناوح ومَغاور ومَساوف ومَخاوف).

أمّا ما تُبتت الهمزةُ في جَمْعِهِ فهو ما جاء في مفرده حرفُ مدّ زائد؛ كالألِف في (رسالة)، والواو في (عجوز)، والياء في (دَفِينة)، فإنك تقول في جمعها: (رسائل وعجائز ودفائن)، بالهمزة بعد الألف على (فَعائل). وهكذا: (المَنيحة) على (مَنائح) بهمزة بعد الألف، لأن الياء في (مَنيحة) زائدة، فهي على وزن (فَعِيلة) بمعنى العَطِيّة مِن: مَنَحَ يَمْنَحُ. أما (المَناحة) فتجمع على (المَناوح) لأن الألِفَ في (المَناحة) مقلوبة عن واو، فأصل الفعل: ناح يَنوح، ووزْنُ (مَناحة): (مَفْعَلَة) بفتح الميم والعين بينهما فاءٌ ساكنة. وهكذا: (شَعِيرة) جمعها (شَعائر) بهمزة بعد الألف، لأن الياءَ في (شعيرة) زائدة فالفعل: شَعَرَ يَشْعُرُ. هذا هو القياس، وما شذ عن ذلك نَصُّوا عليه.

فمما شذ مثلاً: (مَصائب) جَمْعُ (مُصِيبة)، وهي في الأصل اسمُ فاعل مِن (أصاب)، فقد جمعوا (المصيبة) قياساً على (مُصِيبات) جَمْعَ تصحيح، وعلى (مَصاوب ومَصايب) جَمْعَ تكسير -كما تُجمع الأسماء- لأنها صفةٌ غالبة استغنتْ عن موصوفها فأُنزلت مَنزلة الأسماء. ففي (التاج): ((ونقل شيخنا في (التوشيح) أن أصلَ المصيبة الرَّمْيَةُ بالسهم، ثم استُعملت في كل نازلة)). كما جمعوها شذوذاً على (مصائب) بالهمز، وبسطوا القولَ في هذا الشذوذ، ومما قالوه: (همزة مصائب من المصائب). ومن الطريف أن الجمع الذي اشتهر من هذه الجموع هو (المصائب) بالهمز.

ومما شذ كذلك جَمْعُ (المَنارة)؛ فقد قالوا فيه: (المَناور) وهو القياس كما تقدّم، لأنه (مَفْعَلَة) مِن: النور، لكنهم قالوا كذلك (المَنائر) بالهمزة. قال ابن جنيّ في (الخصائص ١٤٥/٣): ((وقالوا أيضاً: مَنارة ومَنائر، وإنما صوابُها: مَناور، لأن الألِفَ عينٌ

وليست زائدة)) أي: توهَّموا زيادةَ الألف في (مَنارة) فحملوها على: رسالة ورسائل.

ومما شذ جَمْعُ (مَعِيشة)؛ فقد قالوا فيه (مَعايش) بالياء، وهو قياس لأنه (مَفْعَلَة) مِن: عاش يَعِيش، فالياءُ عينُ الفعل. لكنهم قالوا (المَعائش) بالهمز أيضاً على غير قياس. ومنهم من اعتدَّ هذا مَقِيساً، لأنه جاء على (فَعِيلة) مِن: مَعَشَ، والياءُ زائدة كما في (المصباح). وقد جاء (مَعايش) في التنزيل فقرئ بالياء، وبذلك قرأ القرّاء إلا نافعاً، إذ قرأه (مَعائش) بالهمزة.

وذهب المجمعُ القاهري في دورته الرابعة والثلاثين من مؤتمراته عام (١٩٦٨) جواز استعمال (مَفاعِل)، بقلب حرف العلة همزة، دون النظر إلى أصلِه؛ فيقال: مكايد ومكائد، ومغاور ومغائر، وفي هذا قياسٌ شاذ. قال ابن الحاجب في (الشافية): ((وتُقلبان همزةً –أي الواو والياء– في نحو: قائم وبائع المعتلّ فعلُه، ولم يَفعلوه في باب: مَعايش ومَقاوم، للفرق بينه وبين رسائل)). ولم يَرِدْ في جَمْع (مكيدة): (مكائد) بالهمزة، لأن الياءَ أصلٌ في: كاد يَكيد، وجاء (مَغائر) في جَمْع (مَغارة) على غير قياس، كما جاء (مَغاور) على القياس.

وقد ذهب الشيخ ظاهر خير اللّه من المحدثين في رسالته (المفعلة) إلى نحو ما ذهب إليه المجمع القاهري. وقد بَسطنا القول في ذلك في كتابنا (مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرّج معانيها ٥٥ و٢٠٧) حين الكلام على رأي المُحْدَثين في جَمْع (مَفْعَلَة) معتل العين على (مَفاعِل).

٥٩٣. المصير

(نشرت بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٧)

(المَصِير) إذا كان من (صار) فوزنه (مَفْعِل) بفتحِ أوّلـه وكسر ما قبل آخره، وقد استُثقلتِ الكسرة على الياء فنُقلتْ إلى الصاد. وهو اسم مكان بمعنى (المَرْجِع). قال تعالى: ﴿وإليه المَصِيرُ﴾ [المائدة ١٨ والشورى ١٥ والتغابن ٣] أي: المَرجع. وفي حديث الدعاء: ((وعليك توكلت وإليك المصير)). وقد يكون مصدراً بمعنى الرجوع؛ ففي (الصحاح): ((وصِرْتُ إليه مَصِيراً، كقوله تعالى: ﴿وإلى اللّهِ المَصِيرُ﴾ [آل عمران ٢٨ والنور ٤٢ وفاطر ١٨])). وجمع (المَصِير) اسم المكان (مَصاير) بالياء، لا بالهمزة، كما يَحْسَبه الكتّاب، لأن الياءَ في (مَصِير) أصليةٌ لا زائدة.

أما (المَصِير) من (مصر) فوزنه (فَعِيل) ومعناه: المِعَى، واحدُ الأمعاء. وقد قيل: مَن كان طاوِيَ المَصِير، أي: جائعَ المِعَى، ولم يجدْ مَصِيراً، أي: رجوعاً إلى أهله، فهو من الهالكين. وجَمْعُ (المَصِير) بهذا المعنى: (مُصْران) بضمِّ أوّلـه، كما جُمع: قَضِيب على قُضْبان، وكَثِيب على كُثْبان، ورَغِيف على رُغْفان. ويُجمَع (مُصْران) على (مَصارين)، فـ (مَصارين) هو جَمْعُ الجمع.

ويَحْسَبُ الكتّابُ (المُصْران) مفرداً، كأنهم يَقيسونه على (ثعبان) و(قربان) و(برهان). وهو قياسٌ خاطئ. ففي (الصحاح): ((المَصِير: المِعَى، وهو فَعِيل، والجمع: المُصْران، مثل: رَغِيف ورُغْفان، والمَصارين جَمْعُ الجمع)). وقد جاء في (البصائر والذخائر لأبي

حيان التوحيدي: «ويقال: مَصِير ومُصْران ومَصارين، هكذا السَّماع عن أبي عبيدة، والمَصِير: المِعَى، وهو فَعِيل، والجمع: أَمْصِرَة ومُصْران؛ مثل: رَغِيف وأَرْغِفة ورُغْفان.. ومَصارين جَمْعُ الجمع».

وهكذا فإن (مُصْران) بوزن (فُعْلان) النون فيه زائدة، وجمعُه (مَصارين)، بوزن (فَعالين). وهو كقُربان وقَرابين. بيد أن (المُصْران) جمعٌ، و(القُربان) مفردٌ. أما (البُرهان) بالضم، وهو الحجة، فإذا صحّ أنه مِن: (بَرْهَنَ) -كما قال الأزهري- فجمعُه (بَراهين) بوزن (فَعالِيل) كما جُمِعَ (بُرهانات)، وإذا صحّ أنه مِن: (بره) -كما قال ابن الأعرابي- والنون فيه زائدة فهو بزنة (فَعالين). ففي (الأساس): «وأَبْرَهَ فلانٌ: جاء بالبُرهان». فتأمل.

حرف الضاد

٥٩٤. ضحك

(نشرت بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٦)

تقول: (ضَحِكَ فلانٌ ضِحْكاً) بكسرٍ فسكون، أو (ضَحْكاً) بفتحٍ فسكون، أو (ضَحِكاً) بفتح وكسر، أو (ضِحِكاً) بكسرتين، إذا انبسط وجهُهُ وبَدَتْ أسنانُهُ سروراً، فهو (ضاحِكٌ) بصيغة اسم الفاعل، و(ضَحّاك) بالتشديد، و(ضَحُوك) بصيغة المبالغة.

ويَستعملُه الكتّاب حيناً إذا أرادوا التعبيرَ عن الهُزْءِ أو السخرية، فيقولون: (ضَحِكَ فلانٌ علينا) إذا هَزِئ، فهل هذا صحيح؟

أقول: إذا أُريد تضمين (ضَحِكَ) معنى: (هَزِئ) أو (سَخِرَ)، عُدِّيَ بالباء كما يُعَدَّى (هَزِئ)، أو بـ (مِن) كما يُعدَّى (سَخِرَ). وقد عُدِّيَ في التنزيل بـ (من) غيرَ مرةٍ كقوله تعالى: ﴿وكنتم منه تَضْحَكُونَ﴾[المؤمنون ١١٠]. وفي (مختار الصحاح): ((وضَحِكَ به ومنه بمعنى)). وفي (المصباح): ((ضَحِكَ مِن زيدٍ وضَحِكَ به.. إذا سَخِرَ منه أو عَجِبَ)). ولا وجه لقول القائل: (ضَحِكَ عليه)[1]. وقد يُعبَّر بالضحك عن الميل والارتياح فيُعَدَّى بـ (إلى). ففي (نهج البلاغة): ((فبينما هو يَضحك إلى الدنيا، وتضحك الدنيا إليه في ظلِّ عيشٍ غفول..)).

وتقول (ضَحِكَ له) إذا سُرَّ من أجلِهِ. ففي (محاضرات الأدباء) للراغب الأصفهاني: ((قال بعضُهم: تَظُنُّ فلاناً يَضحك لك، وهو يضحك منك.. وقيل: مَن عاشر الإخوان بالمَكْر كافؤوه بالغدر)). فتأمل.

٥٩٥. ضحّى براحتِه، لا: ضحّى راحتَه

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

يُشْكل على كثرة الكتّاب وجهُ تصريف حروف التعدية، وليس هو عند التحقيق بالمطلب اليسير، فإنه يحتاج إلى مراجعةٍ وتفقُّهٍ واستقراء. وقد أبلى صغارُ المترجمين في هذا الباب -بتوريةِ وجه الصواب وإبهامه وتعميته على الكتّاب- بلاءً مذكوراً. فهم يُحرِّفون الكَلِمَ عن منازله ليطابقوا به الأصلَ الفرنسي أو غيرَه، فإذا الأفعالُ اللازمة في العربية متعدية في

---

(١) جاء في (جواهر القرآن /٨٤) للغزالي: ((..فيضحك على أهل الغفلة ضَحِكَ العاقلِ على الصبيان..))، وفي (الدر المنثور١/٧٩) للسيوطي: ((ويضحك عليهم المؤمنون))، وفي (نفح الطيب ١/٤٨٨): ((... وابن عَبّاد يضحك على الجميع))، وفي (التعريفات /١٧٩) لعلي الجرجاني: ((الضُّحْكَة بوزن الصُّفْرة: مَن يَضحك عليه الناس، والضُّحَكَة بوزن الهُمَزَة: مَن يَضحك على الناس))، وفي (الصواعق المرسلة ٣/٩٠٦) للزرعي (توفي ٧٥١ هـ): ((حتى أضحكَ عليه الناسَ فيما عارضه به))...

كلامهم، وإذا المتعدية منها لازمة في عرفهم، وإذا المتعدي بنفسه يتعدى بالحرف، إلى غير ذلك من وجوه التشويه التي أشاعوها وأذاعوا بها في غير تورُّع أو احتياط.

من ذلك أنهم يقولون: (ضحّى راحتَه وشرفَه..)، وصوابه: (ضحّى براحتِه وشرفِه..). فالفعل لا يتعدى لما قصدوه بغير (الباء)!

ومثل ذلك كثير يَستوقف الناظرَ المتأمِّلَ كلما ألقى له البال.

٥٩٦. الضدّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٨)

(الضِّدّ) بكسر الضاد وتشديد الدال: النظيرُ المُباين والكفءُ المُخالِف، وهو يُجمع على (الأضداد)، لكنه يُستعمل للفرد والجماعة. تقول: (هذا ضِدُّ هذا)، و(هؤلاء ضِدُّ هؤلاء). ففي (الصحاح): ((والضِّدُّ... واحدُ الأضداد، وقد يكون الضدّ جماعةً؛ قال اللّهُ تعالى: ﴿ويَكُونونَ عليهم ضِدّاً﴾ [مريم ٨٢]... ويقال: لا ضِدَّ لـه، ولا ضَدِيدَ لـه، أي: لا نظيرَ لـه ولا كفءَ لـه)). وفي (القاموس): ((الضِّدُّ: المِثْلُ والمُخالِف، ويكون جمعاً)).

وأكثر ما يُستعمل الضدّان في الشيئين يَتنافيان فلا يجتمعان؛ كالخير والشر، والسواد والبياض. قال الجرجاني في تعريفاته: ((الضدان: صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضوع واحد، يَستحيل اجتماعُهما؛ كالسواد والبياض، والفرق بين الضدّين والنقيضين: أن النقيضين لا يَجتمعان ولا يَرتفعان كالعدم والوجود، والضدين لا يَجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد والبياض)). وقولُه: (لا يَرتفعان) أي: لا بدَّ من وجود أحدهما.

وشاع على ألسنة الكتّاب قولُهم: (ثار ضدَّ الحُكْم)، و(حارب ضدَّ الاستعمار)، بدلاً من: (ثار على الحكم)، و(حارب الاستعمارَ)، فهل لقولهم وجه؟

أقول: ذهب بعضُهم إلى إنكاره، وقال ناقدٌ في كلمةٍ يومية: ((نحن ضدُّ الصهيونية، ونقاتل ضدَّ الصهيونية، في العبارة الأولى، أَخذتْ لفظةُ (ضدّ) موقعَها، وفي الثانية.. لفظة (ضد) في غير موضعها)).

ويبدو على التحقيق أن لقول الكتّاب وجهاً من العربية، بل جاء نحوٌ من ذلك في بعض كلام الفصحاء في القرن الرابع الهجري؛ فقولك: (ثار ضدَّ الحكم)، على تقدير: (ثار ثورةً ضدَّ الحكم)، وجاء في كلام المجمع القاهري: ((ورأى المجمع أن الأسلوبَ صحيحٌ، وأن كلمةَ (ضدّ) يمكن أن تكون نائبَ مصدرٍ محذوف، أي: ثار ثورةً ضدّ..)). وجاء في (رسائل بديع الزمان الهمذاني): ((ولكني أعلم هذا، وأعمل ضدّه))، أي: وأعمل عملاً ضَدّه، والهمذاني في الصنعة إمام، وهو فيها حَسَن الديباجة ناصعُ البيان. فتأمل.

٥٩٧. ضرب (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٠)

تقول: (ضَرَبَ يَضْرِبُ) بالكسر (ضَرْباً)، وهو متعدٍّ ولازمٌ.

فمن المتعدّي قولُك: (ضربتُهُ بالعصا) إذا أوقعتَها عليه، و(ضربتُ شيئاً بشيء) إذا خلطتَه، و(ضربتُ عليه ضريبةً) إذا فرضتَها، و(ضربتُ الأجلَ) إذا وَقَّتَّهُ، و(ضربتُ الدينارَ) إذا سككته، و(ضرب اللّـهُ لهم مثلاً) إذا مثّل لهم مَثَلاً وبيّنه.

ومن اللازم قولُك: (ضربَ العِرْقُ والقلبُ) إذا نَبَضَ وخفَقَ، و(ضرب الجرحُ) إذا اشتدّ ألَمُه، و(ضرب في الأرض) إذا مَضَى يَبتغي الرزقَ، و(ضَرَبَ في سبيل اللّـه)، و(ضرب على يده): كَفَّهُ وحَجَرَ عليه، و(ضَرَب اللّـهُ على آذانهم): مَنَعهم أن يَسمعوا. ويقول العرب: (أضْرَبَ عن الأمر) إذا أعرض عنه وانصرف. قال الجاحظ في كتابه (التربيع والتدوير): «فقد أضربتَ عمّا عند اللّـه صَفْحاً»، أي عزفتَ وتركت.

ويقول الكتّاب: (ضربَ فلانٌ عن ذلك صَفْحاً) إذا أعرض عنه، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء عن العرب: (ضرب عنه)، و(أضرب عنه) إذا أعرض عنه، كما في كتاب (فعلت وأفعلت) لأبي إسحق الزجّاج. ولكن يبدو أن قولك: (ضربت عنه) على حذف المفعول. ففي التنزيل: ﴿أفَنَضْرِبُ عنكم الذكْرَ صَفْحاً﴾ [الزخرف ٥] أي: أنهملكم مُعرضين عنكم صافحين. فثبت بذلك جواز قولك: (ضربتُ عنه صَفْحاً)، والفعل فيه متعدّ حُذِفَ مفعولُه، و(أضربتُ عنه صفحاً)، والفعل فيه لازم. فتأمل.

٥٩٨. ضَرَّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢)

تقول: (ضَرَّهُ) إذا أصابه بمكروه، و(أضَرَّ به) بمعناه، ففي (الأساس): «ضَرَّهُ ضَرَراً.. وأضرَّ به». وقال صاحب (المصباح): «ضَرَّهُ يَضُرُّهُ من باب قتل: إذا فَعَلَ به مكروهاً، وأضَرَّ به، يتعدى بنفسه ثلاثياً، وبالباء رباعياً»، ونحوُ ذلك ما في (النهاية). وهذا يعني أنك تقول: (ضرّني البردُ، فالبردُ ضارٌّ لي)، واللام هنا: لام التقوية لاسم الفاعل المتعدِّي بنفسه، كما تقول: (أضرّني، فالبرد مُضِرٌّ بي). لكن الكتّابَ قد يَعكسون فيقولون: (هذا ضارٌّ بي، ومُضِرٌّ لي)، فهل لهذا وجه؟

أقول: كلام الكتّاب صحيحٌ، فقد جاء في (القاموس): «ضرّه وضَرّ به وأضرّه». فثبت بذلك أنك تقول: (ضرّه) بإجماع المعاجم، و(ضَرّ بي) كما في (القاموس) و(التاج) و(اللسان). وتقول: (أضرّه) كما في هذه أيضاً، و(أضرّ به) كما في (الأساس) و(المصباح) و(اللسان).

على أن احتجاجَ بعضهم على صحة (ضَرّ به) بقوله تعالى: ﴿وما هُمْ بضَارِّينَ به مِنْ أحَدٍ إلا بإذْنِ اللّـهِ﴾ [البقرة ١٠٢] ليس صحيحاً، كما جاء في كتاب (أخلاق الوزيرين) لأبي حيان التوحيدي؛ ذلك أن معنى الآية: وما هم بضارّين بالسحر أحداً، لأن (مِن) زائدة، والفعل متعدٍّ بنفسه.

و(الضَّرّ) بالفتح مصدر، و(الضُّرّ) بالضم الاسم. وقيل إن (الضَّرّ) بالفتح ضدّ النفع عامة، أما (الضُّرّ) بالضم فهو الشدة والفقر والمرض، كما في (الكامل) للمبرد و(التهذيب) للأزهري، و(الاضطرار) افتعالٌ من (الضرّ) تقول: (اضطَرّته الحاجةُ إلى السفر) إذا

ألجأته، كما تقول: (ضرّته الحاجةُ إلى السفر). وتقول من ذلك: (اضطُرّ فلانٌ إلى السفر) بالبناء للمجهول.

أما قول الكتّاب: (اضطَرّ إلى السفر) بالبناء للمعلوم، فهو خطأ، لأنه متعدٍّ كما سيأتي الكلام عليه [في الفقرة التالية]. و(الضرورة) اسمٌ من (الاضطرار)؛ تقول: (لا ضرورةَ بك إلى كذا). فتأمل.

٥٩٩. اضطر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٤)

في لغة الكتّاب قولُهم: (اضطُرّ خالدٌ إلى السفر) إذا أُلجئَ إلى السفر وأُكره عليه فكان لا بدّ له منه. وقولُهم هذا صحيحٌ مستقيم. لكن بعضَهم يَلفِظ (اضطر) بفتح الطاء، وهو خطأ، وصوابُه بضم الطاء بالبناء للمجهول. ذلك أن (اضطر) على وزن (افتعل)، وأصلُه (اضتر) بالتاء. وقد جُعِلت التاءُ طاءً، لأنها جاورت الضاد. وهو فعلٌ متعدٍّ، تقول: (اضطَرّني الحالُ إلى كذا)، كما تقول (ألجأني الحالُ إلى كذا). فإذا استغنيتَ عن الفاعل قلت: (اضطُرِرْتُ إلى كذا) بضم الطاء، كما تقول: (أُلجئتُ إلى كذا) بالبناء للمجهول. ففي التنزيل: ﴿ثم أَضْطَرُّهُ إلى عذابِ النار﴾ [البقرة ١٢٦]، وفيه: ﴿ثم نَضْطَرُّهُمْ إلى عَذابٍ غليظ﴾ [لقمان ٢٤]، بفتح الطاء فيهما، وتعديةِ الفعل بنفسه إلى المفعول الأول. وجاء في التنزيل أيضاً: ﴿إلاّ ما اضْطُرِرْتُمْ إليه﴾ [الأنعام ١١٩] و﴿فَمَن اضْطُرَّ غيرَ بَاغٍ﴾ [البقرة ١٧٣ والأنعام ١٤٥ والنحل ١١٥] بضمِّ الطاء فيهما، والبناء للمجهول.

ولكن هل يأتي (اضطر) لازماً؟ ذهب الأستاذ أحمد فارس الشدياق في معجمه (الجاسوس على القاموس) إلى أن صاحب (القاموس) أورد الفعلَ لازماً كما أورده متعدِّياً. قال صاحب (القاموس): «(الاضطرار: الاحتياج إلى الشيء)». فهل يعني هذا النصُّ أن (اضطر) فعلٌ لازم بالضرورة كما فهم الشدياق؟

أقول: الأصل في تعريف (الاضطرار) أن يقال: إنه حَمْلُ الإنسان على ما يَضرّ، أو حَمْلُه على أمرٍ يَكرهه، كما جاء في (مفردات الراغب). وفي هذا التعريف ما يُنبئ بأن الفعلَ متعدٍّ. لكنك كما تقول: (اضطرّني الأمرُ إلى السفر اضطراراً)، تقول كذلك: (اضطُرِرْتُ إلى السفر اضطراراً) بالبناء للمجهول، فيكون (الاضطرار) هنا، وهو مصدرُ الفعل المبني للمجهول بمعنى اللجوء أو الاحتياج، كما عرَّفه صاحب (القاموس). هذا ونصوص المعاجم جميعاً على تعدّي الفعل، وكذلك جاء في التنزيل، ومعجم (التاج)، وهو شرحٌ للقاموس.

ولذا قُلْ: (اضْطُرِرْتُ إلى القتال) بضمِّ الطاء وكسر الراء بعدها بالبناء للمجهول، ولا تقل: (اضطَرَرت) بفتح الطاء والراء بعدها، لأن فتحَهُما لا يكون إلا في مثل قولك: (اضطَرَّني الأمرُ إلى كذا) بالبناء للمعلوم.

٦٠٠. ضغطه وضغط عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧)

في المعجمات: (ضَغَطَهُ يَضْغَطُهُ) من باب فتح: إذا عَصَرَهُ أو زَحَمَهُ إلى حائط ونحوه. ففي (المصباح): «(ضَغَطَهُ ضَغْطاً من باب نَفَعَ: زَحَمَهُ إلى حائط

وعَصَرَهُ، ومنه: ضَغْطَةُ القبر بالفتح؛ لأنه يَضِيق على الميت. والضُّغْطَة بالضم: الشِّدَّة)). وما دامت (الضُّغْطة) بالضم هي الشِّدّة، فقد استُعمل الفعلُ مجازاً. ففي (النهاية): ((يقال: ضَغَطَهُ يَضْغَطُهُ ضَغْطاً: إذا عَصَرَهُ)) وأردف: ((وضَيَّقَ عليه وقَهَرَهُ. ومنه حديث الحُدَيْبية: لا تتحدَّث العربُ أنّا أُخِذنا ضُغْطَةً بالضم؛ أي: عَصْراً وقَهْراً، يقال: أخذتُ فلاناً ضُغْطَةً بالضم: إذا ضَيَّقْتَ عليه لتُكْرِهَهُ على الشيء)).

وأنت تقول: (ضَغَطَ عليه) فتعدِّي الفعل بـ (على) أيضاً. ففي (اللسان): ((ضَغَطَ عليه: تَشَدَّدَ عليه في غُرْمٍ ونحوه)). وجاء في (التاج) نحوٌ من ذلك. فـ (ضغط عليه) هاهنا بمعنى: ضَيَّقَ عليه. ولـه معنى آخر؛ فـ (الضاغِط على امرئ) هو الرقيبُ عليه الحفيظُ الأمين؛ ففي مجاز (الأساس): ((وأرسلتُهُ ضاغطاً على فلان: مهيمناً عليه يَتتبَّع ما يأتي به)) وفي (النهاية): ((ومنه حديث معاذ لمّا رَجَعَ عن العمل قالت لـه امرأتُه: أين ما جئت به؟ فقال: كان معي ضاغطٌ؛ أي: أمينٌ حافظٌ، يعني اللّـهَ تعالى المُطَّلِعَ على سرائر العباد)).

وفي كلمةٍ لناقد في صحيفة يومية قولُه: ((تقول على الفصيح: ضَغَطْتُ الشيءَ، فإذا أردت شِدَّةَ الضغط تقول: ضغطتُ عليه)).

أقول: ليس القولُ ما قالـه الناقد، فالفارق أنك إذا أردتَ المعنى الحِسِّيَّ عدَّيْتَ الفعل بنفسه؛ تقول: (ضغطه) أي: زَحَمَهُ. وقد تؤدي بهذا المعنى المجازي أيضاً؛ تقول: (ضغطه) بمعنى ضيَّق عليه. أما إذا عَدَّيْتَ الفعلَ بـ (على) فلست تعني إلا المعنى المجازي. وكأنما ضُمِّن (ضغط) معنى: شدَّد عليه وضيّق عليه، فعُدِّيَ تعديتَهما. وقد يكون الضغط على امرئٍ سبباً في صَوْنه وحِفْظه، فيكون الضاغطُ عليه كالرقيب الحفيظ. وهذا من قبيل المجاز المُرْسَل. فتأمل.

٦٠١. تضافَرَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٥)

(ضَفَرَ الشيءَ والشَّعْرَ): فَتَلَهُ، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وفي (ضَفْر الشيء) تقويةٌ للمضفور، ومن ثَمّ قالوا: (ضافرتُهُ) إذا عاونتَه، و(تضافروا) إذا تعاونوا وتَجمَّعوا على أمر. ويقول بعضُهم (تظافروا) بالظاء، فهل هذا صحيح؟

أقول: سُمِع ذلك. ففي (ألفاظ الهمذاني): ((وظافرتُهُ مظافرةً، وضافرتُهُ مضافرةً)). وفي (النهاية): ((وقد تضافر القوم وتظافروا: إذا تألَّبوا)) أي إذا تعاونوا واجتمعوا على أمر. وأورد السيوطي في مُزْهِرِهِ ما جاء بالظاء والضاد وكان بمعنى واحد، فذكر (التضافر).

على أن من الخطأ قولُ بعضِهم (الظابط) بدلاً من (الضابط)، و(الحظور) بدلاً من (الحضور).

ومما صَحَّ فيه الطاء والظاء (الناظور) وهو حافظ الزرع، فإنك تقول فيه (الناطور) أيضاً، كما في (الصحاح)، وذهب الأصمعي إلى أن (الناطور) بالطاء نَبَطِيّ، وعندي أن هذا لا يَمنع أن يكون عربياً، قال ابن جنِّي في (سر الصناعة): ((فأما أحمد بن يحيى،

ثعلب، فإنه قال ناطور ونواطير.. وقد نطر ينطر، فصحّح أمر الطاء.. وذكرتُ هذا الحرفَ.. في تفسير شعر المتنبي: نامت نواطيرُ مِصر عن ثعالبها)). قال ابن جني في شرحه: ((أقرّه المتنبي بالمهملة، أي بالطاء، والمعروف بالمعجمة، أي: بالظاء، لأنه من نظرت. وقيل هو بالعربية بالمعجمة "نواظير"، وبالنبطية بالمهملة "نواطير")). والمراد هنا بنواطير مصر: ساداتها وأشرافها، والمراد بثعالبها: عبيدها وأراذلها. فتأمل.

٦٠٢. ضَفَا، وأضفى عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣)

تقول: (ضَفَا يَضْفُو) كدعا يدعو: إذا تمَّ وطالَ واتَّسع وفاض. ففي (الأساس): (ضَفَا الحَوْضُ فهو ضافٍ: فاضَ من جوانبه)). وفي (المصباح): ((ضَفَا الثوبُ يَضْفُو ضَفْواً بسكون الفاء، وضُفُوّاً بضمِّ أوّله وثانيه وتشديد الواو، فهو: ضافٍ؛ أي: تامٌّ سابغ، وضفا العيشُ: اتَّسع)). وهكذا تقول: (سَبَغَ) و(ضفا) بمعنى: تمّ وطال، فِعْلَيْن لازمين، ومنه: (ثوبٌ سابغٌ ضافٍ)، و(نعمةٌ سابغةٌ ضافية).

وتقول: (أسْبَغَهُ) على التعدِّي، ولا تقول: (أضْفاهُ) كما اشتُهر على ألسنة الكتّاب، إذا عوَّلْتَ على السماع. وقد استند العدناني إلى هذا فأنكر (أضفاه) في معجمه. وعندي أن لـه وجهاً من القياس صحيحاً؛ فقد قال كبار الأئمة بقياس التعدية بإضافة الهمزة كسيبويه (٢٢٣/٢)، كما أكّده ابن هشام الأنصاري في (مغني اللبيب). وأخذ بهذا مجمع اللغة القاهري، وأقرّ به العدناني في مقدمة معجمه، وجرى عليه النقاد كالدكتور مصطفى جواد. وفي كتاب (نجعة الرائد) للغوي المعروف الشيخ إبراهيم اليازجي: ((وأسبغ عليهم آلاءَه، وأضفى عليهم نعمته، وأفاض عليهم سِجالَ عُرْفِه)) فأتى بأضفى متعدياً، آخذاً بالقياس.

ولذا قُلْ: (أضْفَى اللّـهُ على فلان نعمتَهُ وأسْبَغَها)، فهو صحيحٌ، قياساً.

٦٠٣. ضَلُعَ واضطَلَعَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٤)

تقول: (ضَلُعَ الرجلُ) بضم اللام ككرُم (ضَلاعَةً) إذا قَوِيَ، فهو: (ضَلِيع). و(الضَّلَع) اسم منه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ضَلُعَ الرجلُ بالضم ضَلاعَةً: قَوِيَ وصَلُبَ)). وفي (المصباح): ((والضَّلاعَةُ: القوة.. ورجلٌ ضَلِيعٌ: قَوِيٌّ. وضَلُعَ بالضم ضَلاعَةً، والاسم: الضَّلَع بفتحتين)).

وتقول من ذلك: (اضْطَلَعَ فلانٌ بالأمر) إذا قَوِيَ على حَمْلِه. وأصل (اضْطَلَعَ): اضْتَلَعَ بالتاء بعد الضاد، على وزن افتعل، أُبْدِلَتِ الطاءُ فيه من التاء على القياس. ففي (النهاية): ((اضطلع: افتعل؛ من الضَّلاعة، وهي القوة، يقال: اضْطَلَعَ بحِمْلِه؛ أي: قَوِيَ عليه ونَهَضَ به.

ويقـول بعـضُ الكـتّاب حيـناً: (فـلانٌ مُضَّلِعٌ بهذا الأمر) بضم الميم وفتح الضاد المشددة. فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك. قال ابن جنِّي في (سر الصناعة): ((ومنهم مَن يَقْلِبُ التاءَ إلى لَفْظِ ما قبلَها))، وهكذا قُلبت التاءُ هنا إلى الضاد، وأُدغمتْ هذه في الضاد التي قبلَها فقيل: (مُضَّلِع).

ولذا قُلْ: (فلان مُضْطَلِعٌ بهذا الأمر) أو (مُضَّلِع) بضم الميم وفتح الضاد المشددة وكسر اللام، بصيغة اسم الفاعل.

٦٠٤. الضالع (من كتاب: لغة العرب)

سمعتُ ناقداً يُنكِر على الكتّاب قولَهم: (إن العارفين والضالعين ببواطن الأمور يُجْمِعون...). وسَبَبُ إنكاره أن (الضالعين) على صيغة اسم الفاعل التي تدل على الحدوث، وكان ينبغي أن يؤتى في مكانها بالصفة المشبهة التي تدل على الثبوت. وفي كلام الناقد هذا وما تلاه نظر من وجوه:

أولاً: عاب الناقد (الضالعين) لأنه اسم فاعل، فما بالُهُ لم يَعِب (العارفين) وهو اسم فاعل أيضاً.

ثانياً: إذا كان اسم الفاعل يدل على الحدوث في الأصل، فإن له مواضعَ يدل بها على الاستمرار أو الثبوت، كأنْ يُضافَ إلى فاعلِه أو مفعولِه، وإضافتُهُ لفظية. ففي قولك: (خالدٌ معتدلُ القامة، مستديرُ الوجه، شامخُ الأنف)، جاءت الصفاتُ من اسم الفاعل على الثبوت. وفي قولك: (زيدٌ مُكْرِمُ الضيفان)، جاءت الصفةُ على الاستمرار. ويَعمل اسمُ الفاعل في الظرف والجارّ والمجرور، فتكون له هذه المنزلة كقوله تعالى ﴿والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ﴾[آل عمران ٧]، وقولك: (عليٌّ مِن جَهابذة اللغةِ المتضلِّعين من فنونها المحيطين بأصولها وفروعها). فأسماء الفاعل في هذا كلِّه للاستمرار.

ثالثاً: قد يأتي اسم الفاعل دالاً على الثبوت، ولو أُضيفَ إضافةً معنوية، كقوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للّهِ فاطِرِ السماواتِ والأرضِ جاعِلِ المَلائِكَةِ رُسُلاً﴾[فاطر ١]، فقد جاء (فاطر) و(جاعل) صفتَيْن للثبوت.

رابعاً: صحَّحَ الناقد (الضالعين) بـ (المُتَقوِّين في العلم) أو (المتضلِّعين منه). فكيف يَعيبُ (الضالعين) لأنه اسم فاعل، ثم يُصَحِّحه باسم فاعل مثلِه، وهو: (المتقوّي) أو (المتضلِّع).

خامساً: قال الناقد: (ليس في اللغة: جامِل، وإنما فيها: جميل). وحقيقةُ الأمر أن كلَّ صفة مشبهة يمكن تحويلها إلى صيغة فاعل إذا أُريدَ بها الحدوث. وقد جاء في التنزيل: ﴿وضَائِقٌ به صَدْرُكَ﴾[هود ١٢]. وقد عَدَلَ إلى (ضائق) من (ضَيِّق)، وهو الصفة المشبهة. ومن ثَمّ يقال: (جامِل) كما قيل: (ضائق).

فلو أنزل الناقد نفسَه منزلةَ المستشار، لوافق المستشيرَ -وهو الكاتب- على صواب ما رأى، ورَفَقَ به في تبصيره بالخطأ إذا أتى منه، بعد تقليب الرأي فيه، وجَعَلَ صوابَ ما قاله: (إن العارفين ببواطن الأمور المتضلّعين من دقائقها يُجْمِعون...)، وأَنْكَرَ (الضالعين) لأنه بمعنى آخر، ولو رُدَّ إلى المادة نفسِها، فـ (ضَلَعَ الشيءُ يَضْلَعُ ضَلْعاً: مالَ).

وفي هذا بيان.

٦٠٥. اضطلَع واطّلع (نشرت بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٥)

تقول: (ضَلُعَ الرجلُ) ككرُمَ (ضَلاعَةً) بمعنى قَوِيَ وصَلُبَ، كما في (الأفعال) لابن القوطية. والصفة منه (ضَلِيع).

وجاء (تَضَلَّعَ) على وزن (تَفَعَّلَ). تقول (تَضلّعَ الرجلُ) إذا امتلأ شِبعاً وريّاً. وفي (الأساس): ((وأكَلَ وشَرِبَ حتى تضلّعَ)) كأنه مَلأَ أضلاعَه.

كما جاء (اضْطَلَعَ) على وزن (افتعل). ففي (الصحاح): ((فلان مضطلعٌ بهذا الأمر، أي: قَوِيٌّ عليه)).

ويقول الكتّاب حيناً: (اطّلَعَ فلانٌ بالمهمة) بتشديد الطاء، بدلاً من (اضْطَلَعَ بها) فهل لهذا وجه؟

أقول: لا وجه لقولك: (اطّلَعَ فلانٌ بالمهمة). ففي (الصحاح): ((فلانٌ مضطلعٌ بهذا الأمر.. ولا تقل: مُطَّلِعٌ بالإدغام)). على أنك تقول: (اطّلع فلان هذا الأمر) بتشديد الطاء: إذا قَدِرَ عليه. ففي (الصحاح): ((هو مضطلعٌ بهذا الأمر، ومطّلعٌ لـه.. والاطّلاع من العُلُوّ.. أي هو عالٍ لذلك الأمر، مالكٌ لـه)). وفي (الألفاظ الكتابية) للهمذاني: ((اضْطَلَعَ به، اطّلع اطّلاعاً.. يقال: اطّلَعْتُ الثَّنِيَّةَ بتشديد الطاء، أي: عَلَوْتُها)).

ولذا قُلْ: (فلانٌ مُضْطَلِعٌ بأعباء المهمات، مُطَّلِعٌ لها)[1] بتشديد الطاء، أي: مُطيقٌ قادرٌ عليها.

(١) جاء في (المعجم الوسيط): ((اطّلَعَ على الشيء: أشرف عليه، وفي التنزيل العزيز: ﴿لو اطّلَعْتَ عليهم لَوَلَّيْتَ منهم فِراراً﴾))

٦٠٦. الضمير ومرجعه

(نشرت بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٨)

لا بدّ لضمير الغَيْبَةِ أن يَعودَ إلى اسمٍ يَتقدّمُهُ، لأنه إنما يُؤتى به تجنُّباً لتكراره؛ ففي قوله تعالى ﴿وَعَصَى آدمُ رَبَّـهُ﴾ [طه ١٢١] يَعود الضميرُ –وهو الهاء– إلى آدم. فلو لم يُؤتَ بالضمير لقيل: وَعَصَى آدمُ رَبَّ آدمَ.

وقد لا يكون مَرْجِعُ الضمير ملفوظاً به، ولكن يكون مدلولاً عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هو أقْرَبُ للتقوى﴾ [المائدة ٨]، فإن الضميرَ عائدٌ على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قَبْلَه، أي: فالعدلُ هو أقربُ للتقوى. ونحوُ ذلك قولُه تعالى: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَى وَيَتَجَنَّبُها الأَشْقَى﴾ [الأعلى ١٠-١١] أي: يَتجنَّبُ الذكرى الأشقى.

ولكن هل يتأخر مَرجعُ الضمير عنه؟

أقول: يتأخر مَرجعُ الضمير لفظاً بشرط أن يتقدّم عليه رُتبةً، أي: في الأصل، كقولك: (نالَ جزاءَهُ خالدٌ)، فمرجع الضمير متأخِّرٌ لفظاً –وهو (خالد)– لكنه متقدِّمٌ رتبةً لأنه فاعل، ومن حَقّه في الأصل أن يتقدّمَ على المفعول.

وقد يعود الضميرُ إلى متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً في مواضعَ محددةٍ، ومنها قولُك: (أيُّهما أفضلُ: العِلْمُ أم المال؟)؛ فقد تقدَّمَ الضميرُ (هما) وتأخّر مَرجعه، وهو (العِلْم والمال) ومن حَقِّهما التقدُّم. ولكن حُكِيَ هذا عن العرب. ففي (نهج البلاغة): ((أيُّهما أفضلُ: العَدْلُ أم الجُود؟)). وفي كتاب (الحيوان) للجاحظ: ((أيُّهما أشدُّ: الشتاءُ أم الصيف؟)).

ويقول الكتّاب: (ومِن جِهَتِهِ، قال فلان...). ولا معنى لذِكْر (من جهته)، فضلاً عن تقديمه على الفعل. فإذا قلت: (في بَيْتِهِ يُؤتى الحكم)، فقد وَجَبَ ذِكْرُ (في بيته) لأنه المقصودُ بالذكر، وقد قُدِّمَ على الفعل لغرضِ تمكينه في ذِهن السامع.

ويقولون: (هذه القضيةُ أمرٌ مفروغٌ منها)، والصواب: (أمرٌ مفروغٌ منه)؛ لأن الضميرَ إنما يَعود إلى أقرب مذكور في الكلام، ما لم يكن الأقربَ مضافٌ إليه فيعودَ إلى المضاف كقولك: (روايةُ الحديث هي الصحيحةُ). وقد يَعود إلى المضاف إليه إذا كان هناك ما يَعنيه كقولـه تعالى: ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً﴾ [الجمعة ٥]. فتأمل.

٦٠٧. ضنَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/١)

(ضَنَّ) بمعنى: بَخِلَ وَشَحَّ، ويُشكِلُ على الكتّاب أمرُ تعدية الفعل. فقد أنكر الأستاذ زهدي جار اللـه قولَ الكتّاب: (ضنّ على أخيه بالمال)، وجعل صوابَه: (ضنّ عن أخيه بالمال) محتجاً بقول الشاعر [قيس بن الخطيم]:

أَجُودُ بمَضنونِ التِّلادِ وإنني
بِسِرِّكَ عمّن سألَني لَضَنينُ

وخالفه الدكتور إميل يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب)، فأكّد صوابَ تعدية الفعل بـ (على) مُحتجّاً بما جاء في (المعجم الوسيط).

أقول: الفعلُ يتعدَّى بـ (عن) و(على)، لكن الأصلَ فيما تعدَّى من الأفعال بحرفين أو أكثر أن يكونَ لـه مع كلِّ حرفٍ شأن. وهذا ما لم يَهتمَّ به أحدٌ من الباحثين. فإذا قلت: (ضَنِنْتُ بالمال على فلان)، فقد قصدت أنك بَخِلتَ بالمال فلم تَجُدْ به عليه. ففي التنزيل: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير ٢٤]. وفي (النهاية): ((ومنه حديث ساعة الجمعة، فقلت: أخبرني بها ولا تَضْنَنْ بها عليَّ، أي: لا تبخلْ)). وإذا قلت: (ضَنِنْتُ بنفسِي عن الحرام)؛ فمعناه أنك صُنْتَ نفسَك عن الحرام. ففي (نهج البلاغة): ((فضَنِنْتُ بهم عن الموت)) أي: صُنْتُهم عن الهلاك. وأما قول الشاعر (بسرّك عمّن سألني لضنين) أي: إني صائنٌ سِرَّكَ فلا أبوحُ به لِمَن سألني.

ومثل ذلك (شحّ). ففي (نهج البلاغة): ((وشُحَّ بنفسِك عمّا لا يَحِلُّ لك)) أي: نزِّهْها وأَرْبَأْ بها عن الحرام. فتأمل.

٦٠٨. ضَاءَ وأضاءَ، ونارَ وأنارَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٧)

الشائع في كلام الكتّاب: (أضاءت الشمسُ). ولكن هل يقال ضاءت؟

والأكثرُ قولُهم: (الضَّوْء) بفتح الضاد. ولكن هل يقال (الضُّوء) بضمها؟

والسائرُ قولُهم: (هذا الضِّياء) على أنه مفرد. ولكن ما جمعه؟ وهل يأتي الضياء جمعاً؟

في الإجابة عن هذه الأسئلة أمورٌ أهمُّها:

أولاً: يقال: (ضاءَ) و(أضاء) وكلاهما فعلٌ لازم.

ففي (الأفعال) لابن القوطية: «ضاءَ القمرُ وغيرُه ضَوءاً وضِياء، وأضاء: ضدّ أظلم». وكذلك ما جاء في (الصحاح)، لكنه مَيَّز فقصَر (ضاء) على اللزوم، وجَعَلَ (أضاء) لازماً ومتعدياً؛ قال الجوهري: «يقال: ضاءَتِ النارُ تَضُوء ضَوْءاً وضُوءاً، وأضاءَت مثلُه» وأردف: «وأضاءَتْهُ أيضاً يتعدّى ولا يتعدى». قال النابغة الجَعْدِيّ:

أضاءت لنا النارُ وجهاً أغرَّ
مُلْتبسـاً بالفؤاد التباسـاً

و(أضاءه) في الأصل بمعنى (أناره)، ويأتي بمعنى (أظهره) مجازاً كما في البيت. ففي (الأساس): «أضاءتِ النارُ الشخصَ: أظهرَتْه، قال الجَعْدِيّ..». هذا واسم التفضيل من ضاء: (أضْوأ)؛ ففي (الأساس): «وفلانٌ أضْوأُ من الشمس، وأنْوَرُ من البدر».

ثانياً: جاء (الضَّوء) بفتح الضاد، و(الضُّوء) بضمها، كما هو نصُّ (الصحاح) و(إصلاح المنطق) و(اللسان) وسواها. وجاء (الضِّواء) و(الضِّياء) بكسر الضاد فيهما، كما في (اللسان). وجَمْعُ (الضَّوْء): (أضواء).

ويأتي (الضِّياء) مفرداً، ويأتي جمعاً. فإذا كان مفرداً كان جمعُه قياساً على (أضْوِيَة)؛ وإذا كان جمعاً كان مفرده (الضَّوْء) كسوط وسياط. وإذا كان (الضِّياء) مصدراً فهو مِن: ضاء يَضُوء ضِياء، كآبَ يَؤوب إياباً، وإلا فهو اسمٌ كما جاء في (المصباح).

ثالثاً: تقول بمعنى ضاء وأضاء: نار وأنار، ففي (الأفعال) لابن القوطية: «نارَ الشيءُ نِياراً، وأنارَ: أضاء». فـ (نارَ) و(أنارَ) فعلان لازمان، قال الجوهري في (الصحاح): «وأنارَ الشيءُ، واستنار بمعنىً»، وفصّل صاحب (المصباح): «النورُ: الضَّوءُ، وهو خلافُ الظُّلمة، والجمع: أنوار. وأنارَ الصُّبحُ إنارةً: أضاءَ، ونوَّرَ تنويراً واستنارَ استنارةً كلُّها لازمة بمعنىً» وأردف: «ونارَ الشيءُ يَنورُ نِيَاراً بالكسر: أضاءَ، فهو: نَيِّرٌ». على أن (أنار) يأتي متعدياً، كما أتى لازماً شأنه شأن (أضاء)، وكذلك (نوّر) بالتضعيف؛ ففي (المصباح): «ونارَ يتعدَّى بالهمزة والتضعيف». وهكذا تقول: (أنرته ونوَّرْته) كما تقول: (أضأته وضوّأته).

٦٠٩. هذا ضَوءُه (من كتاب: لغة العرب)

جاء (ضَوْءُهُ) بفتحٍ وسكون وهمزة مضمومة في بيتٍ جاء به الناقد في برنامجه اليومي، فكتب الهمزة المضمومة مفردةً، كما كُتِبَتْ هنا. ثم اعترض على الناقد معترضٌ، فأوجَبَ أن تُكتب الهمزةُ في مثل هذا الموضع على الواو، زاعماً أن القاعدة كذلك. فأجاب الناقد عن هذا الاعتراض بأن الهمزةَ قد تُكتب هنا على الواو أيضاً إذا ضُمَّتْ؛ فيجوز فيها الوجهان، لاختلاف قواعد الإملاء بين قطر عربي وقطر عربي آخر. وفي اعتراض المعترض وجوابِ الناقد نظرٌ من وجوه:

أولاً: ألهمزة في نحو المثال المذكور لا تُكتبُ إلاّ مفردةً، في قطرنا وفي سواه، سواءٌ أكانت مضمومة أم

مفتوحة. تقول: (بدا ضَوءُه) بضمِّ الهمزة، و(رأيتُ ضَوءَه) بفتحها. ولا تكتب على واو ولو كانت مضمومة، لأن القاعدةَ في الهمزة المتوسطة لا تُوجبُ الأخذ بأقوى الحركتين -حركةِ الهمزة وحركةِ ما قبلَها- على وجه الإطلاق، بل تَستثني المثالَ المذكورَ وسواه، كما سنراه بالبحث والتحقيق.

ثانياً: جاء في كتاب (تقويم اليد واللسان) للأستاذين رفيق الفاخوري ومحيي الدين درويش: ((مستثنيات من القاعدة المتقدمة: إذا أتى قبلَ الهمزة واوٌ ساكنةٌ كُتبتْ مفردةً، إلاّ إذا كانت مكسورة، فإنها تُكتبُ على ياءٍ وفاقاً للقاعدة، مثل: ضَوءَك بفتح الهمزة، وضوءُك بضمّها)).

ثالثاً: جاء في (ملخص قواعد الإملاء) للشيخ إبراهيم بن سليم -وهو من مدرسي الأزهر- نحوٌ من ذلك أيضاً، وكذلك الأمر في كتاب (سراج الكتبة) للشيخ مصطفى طموم أحد علماء الأزهر، وفي كتاب (الإملاء الصحيح) للأستاذ عبد الرؤوف المصري، بل هذا ما أخذ به كتاب (مبادئ النحو الإملاء والخط) للصف الخامس الابتدائي الذي يُدرَّس في القطر.

رابعاً: ألّف الأستاذ ياسين طربوش -رحمه الله- كتاباً في النحو والصرف والإملاء أسماه: (مسالك التراث) ولا يزال مخطوطاً لم يُطبع، وقد أخذ بما قدّمنا، ويقع كتابُه في نحو ألفي صفحة.

٦١٠. الضوضاء (من كتاب: لغة العرب)

الكلمات المؤنثة التي تخلو من علامات التأنيث ولا تدلّ على أنثى، لا بدّ في الحكم على تأنيثها من العودة إلى المعجم، ولذلك تسمّى بـ (المؤنثات السماعية). وقد يصحّ في بعضها التذكير والتأنيث؛ من ذلك: (الضوضاء). فقد أُنِّثتْ في بيتٍ للحارث بن حِلزة اليَشكري إذ قال:

أجمعوا أمرهم بليل فلما
أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

وقد بدا للغوي الشيخ إبراهيم اليازجي أن الشاعرَ قد أخطأ في تأنيث (الضوضاء) فقال ما معناه: إن الشاعر قد أخطأ فتوهّم أن (الضوضاء) على وزن (فعلاء) -الهمزة فيها للتأنيث- كشحناء وبغضاء. والصحيح أن (الضوضاء) مصدر (ضوضى يضوضي ضوضاء)، فالهمزة فيه مقلوبةٌ عن واو وليست للتأنيث، لأن الأصل (ضوضاو) بالواو. فهو مصدر مذكّر، إذ ليس به علامة تأنيث. هذا ما ذهب إليه اليازجي.

وحقيقة الأمر أن (الضوضاء) ومعناه (الجلبة والصياح) مذكّرٌ، فهو مصدرٌ على وزن (فعلال) ليس به علامة تأنيث. لكنه مؤنث أيضاً، لأنه جاء على وزن (فعلاء) والهمزة فيه للتأنيث. قال ابن سِيدَه في (المخصَّص): ((والضوضاء: الأصوات المرتفعة... وهي "فعلال" في لغةِ مَن مَدَّ وصَرَفَ، وفي لغةِ مَن مَدَّ ولم يَصْرِفْ "فعلاء")). أي إن لك أن تُنوِّن (ضوضاء) فتجعله من الأسماء المصروفة، فيكون على وزن (فعلال) وهو مذكر، ولك ألاّ تنوِّنه فتجعله من الأسماء غير المصروفة على زنة (فعلاء)، لأن همزته

همزةُ تأنيث. وقد علّق ابن سيدَه على بيت الشاعر فقال: ((إن "ضوضاء" هاهنا "فعلاء"))، كما جاء في (اللسان). وجاء التبريزي في (شرح الحماسة) بنحوٍ من هذا فقال: ((ومن العرب مَن يصرف "ضوضاء"... بمنزلة "قلقال"، ومن العرب مَن لا يصرفه، ويجعلُه بمنزلة "صحراء")). وهو واضح.

هذا وقد جاء من الكلمات التي تذكّر وتؤنث: (الإزار، والإصبع، والألْف للعدد، والبلد، والحانوت، والحال، والدرع، والدلو، والروح، والزقاق، والسبيل، والسراب، والسكين، والسلاح، والسِّلْم بمعنى الصلح، والسوق، والصلح، والطريق، والعسل، والعائق، والفرس، والملح، والموسى، والنفس...).

ومما يُذكّره أكثر الكتّاب وهو مؤنث: (البئر، والريح، والسِّنّ للجارحة وللعمر، والساق، والضحى، والكأس، والفخذ، والفأس، والكتف، واليمين للقسَم...).

ويُصرّ كثيرٌ من النقاد على تأنيث (الضلع)، ولا يُجيزون تذكيره. وجاء في (القاموس) أن (الضلع) مؤنثة، وقال شارحه المرتضى: هذا هو المشهور، وقيل: مذكرة، وقيل بالوجهين، وهو مختار ابن مالك. فتأمل.

٦١١. استضَافَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٣)

تقول: (ضِفْتُ الرجلَ ضَيْفاً وضِيافةً) إذا نزلتَ به ضَيْفاً. وتقول بمعناه: (تضيَّفْتُهُ) بتشديد الياء، كما في (اللسان). كما تقول: (أضَفْتُهُ وضَيَّفْتُهُ) بالتشديد إذا أنزلتَهُ عليكَ ضَيْفاً. وفي (أدب الكاتب) لابن قتيبة: ((وأضفتُ الرجلَ: أنزلتُهُ، وضِفْتُهُ: نزلتُ عليه)). ونحوَ ذلك ما جاء في (الكامل) للمُبرِّد.

وتقول من ذلك: (استضافه). ويُشْكل معناه على الكتّاب حيناً، فإذا قال أحدُهم: (استضفتُ خالداً)، قَصَدَ أنه أنزلَه عليه ضيفاً، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في (المصباح): ((واستضافني فأضفتُه))، وهذا يعني أن (الاستضافة) هي طَلَبُ الضِّيافة. فإذا قلت: (استضافني فلانٌ) عَنيتَ أنه طَلَبَ أن يَنزل بك ضيفاً، لا أن تنزل عليه ضيفاً، كما يَعنيه الكتّاب. وفي (اللسان): ((واستضافه: طَلَبَ إليه الضيافة)) أي: طلب أن يكون ضيفاً. ونحوُ ذلك ما جاء في (المتن) أيضاً.

وقد استند بعضُهم إلى هذا فأنكر قولَ الكتّاب: (استضفتُ خالداً) بمعنى: أنزلته ضيفاً، وعندي أنه صحيحٌ أيضاً. ففي (اللسان): ((قال ابن بَرِّي: والمُستضاف أيضاً بمعنى المُضاف)).

فقول الكتّاب إذا سائغٌ، لأن (خالداً) في كلامهم هو المُضاف، أي: المُنْزَلُ ضيفاً. وفي (الخصائص) لابن جني: (ثم تداخلتِ اللغتان فاستضافَ مَن يقول (نَعِمَ) بالكسر، لغةَ مَن يقول (يَنْعُم) بالضم، فحَدَثتْ هناك لغةٌ ثالثة))، و(استضاف) هنا بمعنى أنزلَه ضيفاً، كما يعنيه الكتّاب. فتأمل.

٦١٢. أضَافَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٧)

أنكر كاتبٌ لغويّ في صحيفة يومية قولَ لغويّ

آخرَ: (يُضيفون إليها)، قال: والصواب: (يَزيدون عليها)، لأن الإضافة هي: النسبة، ومنه: المضاف والمضاف إليه في النحو. فما الرأي في هذا؟

أقول: معنى (الإضافة) في الأصل: النسبة والإسناد، لكن في (النسبة) معنى الإلحاق والضم، ففي (النهاية): «(أتيناك مُضافين مُثْقَلين.. من: أضافَهُ إلى الشيء: إذا ضمّه». وفي (المصباح): «وأضافه إلى الشيء: ضمَّهُ إليه وأمالَه. والإضافة في اصطلاح النحاة من هذا، لأن الأولَ يُضَمّ إلى الثاني ليكتسب منه التعريفَ أو التخصيص». فإذا قلت: (ويضاف إليها)، كان بمعنى: ويُضَم إليها ويلحق بها. وقال الهمذاني في مقدمة كتابه (الألفاظ الكتابية): «وانضاف إلى ذلك قوةٌ من الصواب، وصفاءٌ من الطَّبْع»، فما الذي قصد إليه الهمذاني بقولـه: (انضاف إليه)، أوَليس (انضمّ إليه)؟

ولـذا قُـلْ: (ويُضاف إليه) بمعنى يُضَمّ إليه ويلحق به.

٦١٣. المضاف إليه وحذفه

(نشرت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٨)

الأصل إذا أُضيف مفردان إلى اسم أن يُضافَ الأولُ إلى الظاهر، والثاني إلى ضميره كقولك: (كُسِرَتْ ذراعُ خالدٍ ورجلُه). ولكن جرى الكتّابُ على نحو قولهم: (كُسِرَتْ ذراعُ ورجلُ خالدٍ) إذ يُثبتون (ذراع) وهو المضاف الأول بلا تنوين -أي يَجعلونه على نية الإضافة- بعد حذف المضاف إليه، ويَكتفون بإضافة الثاني إلى الاسم، فهل هذا صحيح؟

أقول: قال الشاعر:

قبل وبعدَ كلّ قول يُغتنم

حمدُ الإله البَرّ وهّابِ النعم

فحذف المضاف إليه الأول، وأصل الكلام (قبل كل قول وبعده)، وقال آخر [الفرزدق]:

يا مَن رأى عارضاً أُسَرُّ به

بين ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأسدِ

فحذفَ المضافَ إليه الأولَ. وأصلُ الكلام (بين ذراعي الأسد وجبهته). وقد أقرّ الأئمةُ هذا، وجعلوا المحذوفَ في قوة المنطوق به.

ولكن قد يلجأ الكتّاب حيناً إلى حذف المضاف إليه، ولا يكون المعطوفُ مضافاً كقولهم: (قد اخترت مثلَ أو أفضلَ منه)، أي: اخترت مثل هذا أو أفضل منه، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في الحديث نحوٌ من هذا قال الرسول ﷺ: «ما من شيءٍ لم أكن أُريتُهُ إلا رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، فأوحيَ إليَّ أنكم تُفتنون في قبوركم مثلَ أو قريباً من فتنةِ الدجال» أي: تُفتنون مثلَ فتنةِ كذا أو قريباً منها. وقال الشاعر:

علّقتُ آمالي فعمّت النعم

بمثْلِ أو أنفعِ من وَبْلِ الدِّيَم

أي: بمثل وبل الديم أو أنفع منه، و(الوبل) من قولك: (وَبَلَتِ السماءُ وَبْلاً) إذا اشتدّ مطرها. و(الدِّيَم) جمع (دِيمَة) وهي: السحابة. فتأمل.

حرف الطاء

٦١٤. مَزَالقُ ومَزَالُّ، لا: مَطَبَّات

(نشرت بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٤)

اعتاد الكتّاب أن يَستعملوا (المَطَبَّات) في كلامهم كثيراً، وهو من الخطأ الشائع، إذ ليس في اللغة ما يَسمح باستعمال هذا اللفظ. فـ (المَطبّات) لدى الكتّاب جَمْعُ (مَطَبّ)، ويَقصدون به الموضعَ الذي تَزِلُّ به القَدَم وتتعثّر فيَسقط فيه المارُّ، وقد يُكِبُّ على وجهه.

وإذا عُدْتَ إلى اللغة لم تَجِدْ في (طَبّ) ما يُفيد هذا المعنى من قريب أو بعيد. ففي العربية: (طَبَّ الطبيبُ المريضَ يَطِبُّهُ) بالكسر (طِبّاً): داواه وعالجه. و(طَبَّ الحاذقُ الشيءَ): أحْكَمَهُ وأصْلَحَه. و(طَبَّبَهُ) بالتشديد: مبالغة. ومنه: (تَطَبَّبَ واستطَبَّ)، و(الطِّبَابَة): حِرْفة الطبيب. والصفة من طَبَّ: (طَبِيبٌ) و(طَبٌّ) بفتح الطاء وتشديد الباء. والاسم: (الطّبّ) بتشديد الباء وتثليث الطاء. وقد جاء (الطبّ) بمعنى العِلْم والسِّحر أيضاً، كما في (اللسان) وسواه. وليس في هذه المعاني جميعاً وسواها ممّا نصّتْ عليه المعاجم في (طبّ) ما يتصل بـ (المَطَبّ) و(المطبّات) كما يفهم الكتّاب منهما. فـ (طَبَّ) بمعنى زَلَّ أو سقط أو أكَبَّ على وجهه، عاميّ لا أصل لـه.

وقد يقول الكتّاب: (طَبَّ على وجهه)، وصوابُه: (أكَبَّ على وجهه). تقول: (كَبَبْتُ زيداً على وجهه، فأكَبَّ هو على وجهه). فـ (الكَبّ): إسقاط الشيء على وجهه، و(الإكباب): سقوطه، و(أكَبَّ على العمل): لزمه أيضاً. وإذا بَطَلَ استعمال (طبّ) بمعنى زلّ أو سقط أو أكَبَّ، بَطَلَ (المَطَبّ) و(المطبّات) بالمعنى الشائع. و(المطبّات) إنْ صَحّتْ كانت جمعاً لـ (مَطَبّة)، لا لـ (مَطَبّ) الذي يُجمع على (مَطابّ).

ويُغني عن استعمال (المطبّ والمطبّات) قولُك (المَزَلَّة) بفتح الميم وكسر الزاي أو فتحها، من: (زَلَّتِ القدمُ تزلّ) من باب ضرب. ففي (المصباح): ((أرضٌ مَزَلَّةٌ: تزلُّ فيها الأقدام)) وفيه: ((المَزِلَّةُ: المكانُ الدَّحْضُ)). و(الدَّحْض) من: دَحَضَ: إذا زَلِقَ بالكسر؛ أي: زلّ أو سقط.

وفي اللغة: (المَزْلَق) و(المَزْلَقَة) و(المَزالِق) و(المَزْلَقات)، كلُّه صحيح.

ولذا قُلْ: (في حيّنا مَزالِقُ أو مَزَالُّ يَعثر بها الماشي فيَسقط، وقد يُكِبُّ على وجهه).

٦١٥. طبع وانطبع

تقول: (طَبَعَهُ يَطْبَعُهُ طَبْعاً) من باب نَفَعَ، كما في (المصباح). و(الطبْع) هو: الخَتْم والخَلْق والصَّوْغ. ففي (الطبْع) تغييرٌ لصورة المطبوع وشكلِه. قال الراغب

صاحب (المفردات): ((الطبْع أن تصوّر الشيءَ بصورةٍ ما، كطبْع السِّكّة وطبع الدراهم)). ومن ثَمّ دلّ (الطبْعُ) على السجيّة التي يُطبع عليها الإنسان ويُجبَل، فيقال: (فلانٌ مطبوعٌ على الكرم، وعلى الخصال المحمودة)، و(هو مُتَطبِّعٌ بكذا) أي: مُتخلِّق، كما في (القاموس المحيط).

ويَشيع في كلام الكتّاب قولُهم: (ما انطباعُك عن هذه الزيارة؟) و(هذه الزيارة أعطتِ انطباعاً بأنّ..)، فهل لهذا وجه من الصحة؟

أقول: الأصل أن تقول على المجاز: (ما الأثر الذي خلّفتْه هذه الزيارة في نفسك؟) أو (ما الذي حدّثتْك به هذه الزيارة؟ أو ما الذي أخبرتْك به؟) أو (ما الذي شَفَّتْ لك عنه؟). ولم يَرد (الانطباع) في نصٍّ معجمي معتمد. ولكن جاء في كلام بعض الأئمة. قال أبو البقاء الحسيني الكفويّ في كلّياته (٣٨٤/٢): ((والرؤيا كالرؤية، غير أنها مختصّة بما يكون في النوم، فرقاً بينهما كالقُربة والقُربى. وهي انطباع الصورة المنحدرة من أفق المُخَيِّلة إلى الحسّ المشترك)). فإذا أخذنا بهذا كان لنا أن نقول: (ما الصورة التي انطبعتْ في نفسك عن هذه الزيارة؟)، أو: (انطبعتْ بها نفسُك إثر هذه الزيارة أو عنها). ويبقى قولك (ما انطباعك عنها) بعيداً عن طرائق العربية[1].

٦١٦. طِبْق

قولُ الكتّاب: (هذا طِبْقُ هذا) و(هذا طِبْقُ الأصل) بكسر الطاء، صحيحٌ لا مأخذ فيه. قال ابن منظور في (اللسان): ((هذا الشيءُ وَفْقُ هذا بفتح الواو، ووِفاقُهُ بالكسر، وطِباقُهُ بالكسر أيضاً، وطابَقَهُ بفتح الباء وكسرها، وطِبْقُهُ بكسر الطاء، وطَبيقُه، ومُطْبِقُهُ، وقالَبُهُ بفتح اللام وكسرها، بمعنى واحد)). وقال الزمخشري في (الأساس): ((وليس هذا بطِبْقٍ لذا: أي بمُطابقٍ له)).

٦١٧. الطابق

للطابق معانٍ كثيرة ليست في شيء مما يَظنّه الكتّاب. فهو في عُرفهم: جملةُ البناء على السطح الواحد، وهو في اللغة: الظَّرْف أو الإناء يُطبَخ فيه، أو الآجُرّ الكبير، أو العضو من الإنسان أو من الشاة، وغير ذلك مما لا يَمتّ إلى ظنهم بقليل أو كثير.

وقد رأى بعضُهم أن يَجعل (الطَّبَقة) للمعنى

---

(١) قال الرحالة الأديب الأندلسي ابن جبير (٥٣٩-٦١٤ هـ) في كتابه (رحلة ابن جبير /١٩٦) في حديثه عن زيارته لبغداد، وعن مجلس الإمام جمال الدين بن علي الجَوْزي: ((فشاهدْنا مجلسَ رجلٍ ليس من عَمْرٍو ولا زيد، وفي جوف الفرا كل الصيد،... مالك أزِمّة الكلام في النظم والنثر، والغائص في بحر فكره على نفائس الدُّرّ؛ فأما نظْمُه فَرَضِيُّ الطِّباع، مِهْيارِيُّ الانطباع...)).

[فَرَضِيُّ الطباع: شبيهٌ في طَبْعِهِ بالشريف الرَّضِيّ الشاعر المشهور. مِهْيارِيُّ: شبيهٌ بـ(مِهْيار الدَّيْلَمِيّ) الشاعر أيضاً.]

وفي (صبح الأعشى ٢٤٧/١٢): ((وقد حويتَ بحمد الله في جميع طباعكَ وجميل انطباعك، من حقِّ اعتزامك وصدق التزامك، ما هو كالسنا للشمس والمُنى للنفس،...)).

وفي (نفح الطيب ٥٠٤/٥): ((كان رحمه الله فريدَ دهره سماحةً وبشاشةً ولوذعيةً وانطباعاً...)).

الشائع للطابق عند الكتّاب، كالشيخ إبراهيم اليازجي، وأقرّ ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة، على ما جاء في الجزء الثاني من مجلّته، واحتجّ له بقول الزمخشري: «وفلانٌ على طبقاتٍ شتّى، والناسُ طبقاتٌ: منازلُ ودرجاتٌ بعضُها أرفعُ من بعض». فـ (الطبقة) إذاً بمعنى المنزلة والمرتبة، وهو صحيح. ونحو ذلك ما جاء في (النهاية)، قال ابن الأثير: «قال ابن الزبير لمعاوية: وايمُ اللّه لئن مَلَكَ مروانُ عِنانَ خيل تنقاد له في عثمان، ليَرْكَبَنّ منك طَبَقاً تخافه»، وقد فسّر (الطَّبَق) هاهنا لما شاع له وهو فَقَار الظهر. وأردف: «وقيل أراد بالطَّبَق: المنازل والمراتب، أي: ليركبنّ منك منزلةً فوق منزلةٍ في العداوة». فإذا صحّ هذا قيل: (طبقات البناء أو المنزل) بدلاً من (طوابقه)، أو (طِباق البناء أو المنزل)، لأن (الطبقة) تُجمع تكسيراً على (طِباق) بكسر الطاء، كما في (التاج)، وفي (الكلّيات) لأبي البقاء الكفوي. قال صاحب (التاج) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كيف خَلَقَ اللّهُ سَبْعَ سَماواتٍ طِبَاقاً﴾ [نوح ١٥]: «قال الليث: السماوات: طِباقٌ بعضُها على بعض، وكلُّ واحدٍ من الطِّباق طَبَقة، ويُذَكَّر فيقال: طَبَقٌ». أي: (طِباق) جَمْعُ (طَبَقة) كرقاب ورقبة، وجَمْعُ (طَبَق) كجبال وجَبَل.

ولكن هل ثمة وجهٌ يُحمَل عليه قولُ الكتّاب (طابق) بدلاً من (طبقة)؟

أقول: بحث هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وانتهى إلى إقرار استعمال (الطابق) للطبقة استناداً إلى ما جاء في (اللسان): «هذا الشيءُ وَفْقُ هذا وطِباقُه وطابِقُه» بفتح الباء وكسرها. وإذ كانت (الطبقة) مطابقةً لما فوقها وما تحتها، فكلُّ طبقةٍ طِباقُ ما فوقها وما تحتها وطابقه.

وتبقى (الطبقة) أولى بالاستعمال للمعنى الشائع. فتأمل.

٦١٨. اطَّرَدَ

(نشرت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٣)

(اطَّرَدَ) بتشديد الطاء معناه: جَرَى وتَبِعَ بعضُه بعضاً. تقول: (هذا لا يَطَّرد) أي: لا يتتابع، فلا يَجري على وتيرةٍ أو قياس. والكتّاب يَعرفون ذلك، لكنهم إذا أتوا باسم الفاعل منه قالوا حيناً: (مُضْطَرِد) بالضاد بين الميم والطاء بدلاً من (مُطَّرِد) بتشديد الطاء. فما سرّ المسألة؟

في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: جاء في (المصباح): «واطَّرَدَ الأمرُ: تبِعَ بعضُه بعضاً، واطَّرَدَ الماءُ كذلك، واطَّرَدَتِ الأنهارُ: جَرَتْ. وعلى هذا فقولهم: اطَّرَدَ الحَدُّ معناه: تتابعتْ أفرادُه وجَرَتْ مَجْرىً واحداً كجَرْيِ الأنهار». وهو واضحٌ. ولكن ما صيغة (اطَّرَدَ)؟

(اطَّرَدَ) وزنه (افتعل)، والثلاثي منه (طَرَدَ). فـ (افتعل) من (طَرَدَ) هو: (اطترد) بالتاء بعد الطاء. والقاعدة أن تقلب التاء هنا طاء، فيصبح (اطَّرَدَ) بتشديد الطاء، واسم الفاعل منه: (مُطَّرِد)، لا: (مُضْطَرِد)، كما يقول بعضُ الكتّاب خطأ.

وهكذا الأمر في كل ما كان أوّلُ حرف من ثلاثيّه

ظاءً أو صاداً أو ضاداً. فإنك إذا صغت منه (افتعل) قلبت التاءَ طاء. فإذا أتيتَ بـ (افتعل) من (طَلَعَ) قلت: (اطْتَلع)، فإذا قلبت التاء طاءً كان (اطّلع) بتشديد الطاء. وتدعى أحرف الصاد والضاد والطاء والظاء: (أحرف الإطباق).

ثانياً: إذا جئتَ بـ (افتعل) من (ضَرَبَ) قلت: (اضْتَرَبَ)، فإذا قلبت التاء طاءً كان (اضْطَرب). ففي (الأساس): ((ورجلٌ مُضْطَرِبُ الخَلْق: متفاوتُه، وفي رأيه اضْطِرابٌ، واضْطَرَبَ من كذا: ضَجِرَ منه)). وفي (المصباح): ((ورَمَيْتُهُ فما اضْطَرَبَ، أي: ما تَحَرَّكَ، واضْطَرَبَتِ الأمورُ: اختلفت)). ولا يكاد الكتّاب يُخطئون فيه كما يُخطئون حيناً في قولهم (مُضطرد) بدلاً من (مطّرد)..

ثالثاً: إذا جئت بـ (افتعل) من (ضَرّ) قلت: (اضترّ)، فإذا قلبت التاء طاءً كان (اضطر)، واسم الفاعل منه: (مُضطرّ). ففي (المصباح): ((وضَرَّهُ إلى كذا واضْطَرَّه بمعنًى: ألجأه إليه وليس لـه منه بُدٌّ. و"الضرورة" اسم من "الاضطرار")).

رابعاً: إذا جئت بـ (افتعل) من (صاد) قلت: (اصتاد) بالتاء، فإذا قلبت التاء طاء قلت: (اصطاد)، وهكذا (صَلَحَ) تقول منه (اصطلح)، ومن (صَبَرَ): (اصْطَبَرَ)..

خامساً: إذا أتيت من (ظلم) بـ (افتعل) قلت: (اظتلم)، فإذا قلبت التاء طاء قلت: (اظْطَلَمَ)، لكنه جاء (اظّلَمَ) بتشديد الظاء، و(اطّلَمَ) بتشديد الطاء. كما جاء من (ضَجَعَ): (اضْطَجَعَ) و(اضَّجَعَ) بتشديد الضاد، و(اطّجَعَ) بتشديد الطاء.

٦١٩. تطرّق إليه وعليه

(نشرت بتاريخ ٩/٥/١٩٨٥)

تقول: (طَرَقْتُ الطريقَ) إذا سلكته، و(طَرَّقْتُه) بتشديد الراء: إذا جعلته مُوَطّأً مَسلوكاً، ففي (الأساس): ((وطرَّق طريقاً بتشديد الراء: سهَّلـه حتى طَرَقه الناسُ بسيرهم)). وتقول من ذلك: (تطرّقت إلى الأمر) بتشديد الراء: إذا سلكتَ إليه طريقاً. وفي (الأساس): ((وما تطرّقتُ إلى الأمين)) أي: توسّلتُ إليه أو ابتغيتُ إليه الوسيلة. وفي (المفردات): ((وتطرّق إلى كذا؛ نحو توسّل)).

ويقول الكتّاب حيناً: (بَحثتُ القضيةَ نفسَها، ولم أتطرّق إلى فروعها)، وكلامهم هذا صحيحٌ مستقيم. ولكن جاء في العربية قولهم: (تطرّق فلانٌ على الأمر)، فهل تعني التعديةُ بـ (على) شيئاً آخر؟

أقول: إذا عَدَّيْتَ (تطرّق) بـ (على)، فقد قصدتَ الأذى والفساد. من ذلك قولُ الجاحظ في كتابه (حجج النبوّة): ((وخافوا.. أن يتطرّقوا عليه كما تطرقوا على الرواية)) أي: خافوا أن يَجترئوا على القرآن فيَتزيَّدوا أو يُحرِّفوا كما فعلوه في رواية الشعر وغيره. ونحوُ ذلك قولك: (أذعتُ لـه حسناتِه)، و(أذعتُ عليه سيئاتِه).

٦٢٠. طَعَامٌ، لا: طُعْمة

(نشرت بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٤)

اعتاد الكتّاب أن يَستعملوا (الطُّعْمة) فيقولوا:

(هؤلاء طُغمة باغية)، يَلفِظون بها بضمِّ الطاء على وزن (غرفة)، ويريدون بها (الفئة أو الجماعة الضالة). وقد ذكر ذلك البستاني في معجمه (محيط المحيط) فقال: ((الطُّغْمة: الزمرة من الناس شأنهم واحد))، ثم مثّل لـه فقال: ((طُغمات الملائكة))، فاستعملـه في الخير دون الشر.

وقد تبيّن بالبحث أن لفظ (الطّغمة) يوناني، ولا سند لـه في العربية. وإنما في اللغة: (الطَّغام) و(الطَّغامة) بفتح الطاء. فقد جاء في (اللسان): ((الطَّغام والطَّغامة أرْذالُ الطير والسباع، الواحدة: طَغامة، للذكر والأنثى، مثل: نعامة ونعام.. وهما أيضاً أرْذالُ الناس وأوغادُهم)).

فـ (الطَّغام) للواحد والجمع، و(الطَّغامة) للواحد والواحدة. تقول: (هذا طَغامةٌ من الطَّغام) إذا كان من الأوغاد.

ولذا قُلْ: (هؤلاء من طَغام الناس)، أو: (هم طَغامٌ لا شأن لهم)، ولا تقل: (طُغْمة).

٦٢١. طَفَح

(نشرت بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٥)

تقول: (طَفَحَ الإناءُ طُفُوحاً) إذا امتلأ حتى يفيض، كما في (الصحاح). و(طَفَحَ طَفْحاً) أيضاً كما في (القاموس). أما الوصف منه فهو اسم الفاعل (طافِح). ففي (الأساس): ((نهرٌ وحوضٌ وإناءٌ طافح)). ويُستعمل الفعل مجازاً؛ إذ جاء في (الأساس): ((ومن المجاز: سكرانُ طافحٌ: ملآنُ من الشراب.. وطفَحتْ فلانةُ بالأولاد: فاضتْ وأكثرت)).

ويَستعمل الكتّابُ الفعلَ، لكنهم يأتون بالصفة منه على (طَفْحان) كسكران، فهل لهذا وجه؟

أقول: جاء ذلك، ففي (القاموس): ((طَفَحَ الإناءُ كمنع طَفْحاً وطُفوحاً: امتلأ وارتفع. ومنه سكرانُ طافِحٌ. وإناءٌ طَفْحانُ: ملآنُ يَفيض من جوانبه الماء)). والصفة المشبهة إذا كانت على (فَعْلان) فهي تدل في الغالب على حرارة الباطن أو على خلوّ أو امتلاء، لكنها تشتق غالباً من (فَعِلَ) اللازم بفتح فكسر، كغَضِبَ فهو غضبان، وحَرِدَ فهو حَرْدان، وأسِيَ فهو أسْيان، وعطِش فهو عطشان، وصَدِيَ بمعنى عطش فهو صَدْيان، ورَوِيَ فهو رَيّان. أما مجيء (فَعْلان) من (فَعَلَ) بفتح العين كطفح فهو قليل.

ويتعدّى الفعل بالهمزة والتضعيف، تقول: (أطْفَحْتُ الإناءَ وطَفَّحْتُهُ) بالتشديد إذا ملأتَهُ حتى يفيض، كما في (الأساس). وجاء (طَفَحَهُ) أيضاً في (القاموس).

٦٢٢. تَطَفَّل

(نشرت بتاريخ ١/١٢/١٩٨٨)

سأل سائلٌ عن (التَّطَفُّل) بفتحتين وتشديد الفاء المضمومة، هل اشتُقَّ من (الطِّفْل) وما علاقة معناه بالطفولة؟

أقول: لا علاقة للتطفّل بمعنى الطفولة والطفل، وإن اتحدت المادة. فمعنى (التطفّل) في اللغة حضورُ طعام الوليمة بغير دعوة، ففي (الأساس): ((وطَفَّلَ علينا وتَطَفَّل، بتشديد الفاء فيهما، وهو طُفَيْليّ بضم ففتح. وتقول: ما زال يُطَفِّلُ على الناس، حتى نسخ

طُفَيْلَ الأعراس. وهو رجلٌ من الكوفة نُسِبَ إليه أهلُ التطفيل)) أي: ما زال يَتطفَّل على الناس حتى فاق في تطفُّلِه طُفَيلاً بضمٍّ ففتح، وهو الرجل الذي اشتُقَّ الفعلُ والصفةُ من اسمه، لاشتهاره بحضور طعام الولائم بغير دعوة. وفي (المصباح): ((والطُّفَيْليّ بضمٍّ ففتح، هو الذي يَدخل الوليمةَ من غير أن يُدْعَى إليها. قال ابن السِّكِّيت والأزهريّ: هو نسبةٌ إلى طُفَيْل -بضمٍّ ففتح- مِن وَلَدِ عبد اللّـه بن غَطَفَانَ من أهل الكوفة، وكان يَدخلُ وليمةَ العرس مِن غير أن يُدْعَى إليها، فنُسِبَ إليه كلُّ مَن يَفعلُ ذلك. ويقال: التطفُّل من كلام أهل العراق، وكلامُ العرب لِمَن يَدخلُ من غير أن يُدْعَى في الطعام: الوَارِشُ، وفي الشراب: الوَاغِلُ)). أي إن العربَ كانت تسمِّي مَن يَحضُر الوليمةَ دون دعوة: الوَارِش، ومَن يَحضر الشرابَ: الوَاغِل.

وقد جاء (التطفُّل) و(التطفيل) في شِعر الشعراء، ففي (شفاء الغليل) للخفاجي: ((التطفيل: الإتيان بغير دعوة، واستعملَه المتنبي وغيرُه في شِعره. وأصلُه رجلٌ بالكوفة يقال لـه طُفَيْل لا يَقعد عن وليمة، وتقول لـه العرب: وارش. وفي (القاموس): طُفَيْل كزبير، رجلٌ كوفِيٌّ يُدعى طُفَيْل الأعراس أو العرائس، كان يأتي الولائمَ بلا دعوة)). فتأمل.

٦٢٣. طالبته بكذا، لا: طالبته كذا

(نشرت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٥)

في العربية: (طَلَبْتُهُ طَلَباً) إذا بحثتَ عنه، وحاولتَ الحصولَ عليه. و(طَلَبْتُ إليه): رغبتُ. و(طالَبْتُه مُطالَبَةً وطِلاباً) كقاتلته مقاتلة وقِتالاً. ففي (المصباح): ((طَلَبْتُهُ أَطْلُبُهُ طَلَباً، فأنا طالِبٌ، والجمع: طُلَّابٌ بضم الطاء وتشديد اللام، وطَلَبَةٌ بفتحتين، مثل كافِر وكُفَّار وكَفَرَة، وطالِبُون... والمَطْلَب يكون مصدراً، وموضعَ الطَّلَب... وتقول: طالَبتُه مُطالَبَةً وطِلاباً من باب قاتل)).

والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم حين يَستعملون (طالَبَ) يُعَدُّونه إلى مفعولَيْن فيقولون: (طالَبتُه دَفْعَ ما عليه من الدَّين) وهذا خطأ. وصوابُه: (طالَبتُه بدفعِ ما عليه من الدَّين) بإدخال حرف الجرّ على المفعول الثاني. فإذا حذفتَ المفعولَ الأولَ، قلتَ: (طالَبتُ بدفع الدَّين)، ولا وجه لحذف حرف الجرّ في هذا الموضع. ففي (الصحاح): ((وطالَبْتُه بكذا مُطالَبَةً)) وفي (الأساس): ((وطالَبتُه بحقٍّ لي عليه، ولي عنده طَلِبَـةٌ بفتح الطاء وكسر اللام؛ أي: بُغْيَةٌ أو حَـقٌّ تجب مطالَبتُه به)). فقد رأيتَ أن (طالَبَ) قد عُدِّيَ إلى مفعولـه الثاني بالباء في (الصحاح) و(الأساس) وهكذا في سائر المعجمات.

ولذا قُلْ: (طالَبتُه بإطاعةِ والدَيْه) بإدخال الباء على المفعول الثاني، ولا تقل: (طالَبتُه إطاعةَ والدَيْه) بحذف الباء.

٦٢٤. الإطلاق

(نشرت بتاريخ ١/٦/١٩٨٤)

سألني كاتبٌ معروف اعتاد أن يتابعَ قراءةَ الزاويةِ اللغوية فقال: (ألستَ تقول: أطلقتُ الحرِّيات)؟ فأجبتُه: (بلى)، فقال: (إذا صَحَّ قولُك: أطلقتُ

الحرِّيات، فكيف منعتَ قولَ القائل: أطلقتُ سراحَه؟). قلت: الحرية غير السراح، فهي تدنو منه لكنها تختلف عنه.

فـ (السَّراح) اسمٌ من (التسريح)، والتسريح: الإطلاق، ومن ثَم امتنع قولُ القائل: (أطلقتُ سراحَه)، وإنما يقال: أطلقتُ الأسيرَ من أَسْرِه، والسجينَ من سِجْنِه. فإذا قلت: (أطلقتُ له الحرّية)، فذلك لأن من عادة الناس أن يَحُدُّوا الحريةَ في أمرٍ من الأمور، فيضعوا لها القيودَ والحدود، ويَشترطوا لها الشروط. فإذا أطلقتَ لفلان الحرّية في الأمر، فقد أعْفَيْتَهُ مِن أيِّ حَدٍّ أو قَيْدٍ أو شرْطٍ يمكن أن يَحُولَ دون تصرّفه. أما (السَّراح) فليس ممّا يَدخل فيه قيدٌ أو حدٌّ أو شرط، ومن ثَمّ كان قولُك (أطلقتُ سراحَه) من قبيل إطلاق المُطْلَق.

هذا وإذا كان من خصوص اللغة أن تتسع للتعليل، فليس من خصوصها أن تنقادَ لكلِّ حُجَّة وإن بَدَتْ معقولة. من ذلك قول الدكتور مصطفى جواد: ((لا يقال: تسلَّلَ إليه، لأن التسلُّلَ خروجٌ من زِحامٍ أو جَمْعٍ)). وقد أجبت عن ذلك: (يقال: تسلَّل إليه، ولو كان بمعنى الخروج. أوَلَسْتَ تقول: خرجت إلى السوق). وهكذا قول الدكتور جواد نفسه: ((لا يجوز قولك: تسرَّبَ إلى المكان، لأن التسرُّبَ في معنى الدخول، تقول: تسرَّبَ الثعلبُ في جُحْره)). وقد أجبت عن ذلك أن التسرُّبَ جَرْيٌ في رِفْق، أو ذهابٌ في تلطُّف، أو مُضِيٌّ في تتابُع. ولذا يتعدّى بـ (في) لتعيين مكان حدوث الفعل، و(إلى) لتعيين موضع انتهائه. ففي (الأساس): ((سرَّبْتُ إليه الأشياءَ...)) أي: أجْرَيْتُها إليه في تتابُع. ولا يَمتنع تعديةُ تسرَّبَ بـ (إلى)، ولو كان بمعنى الدخول. ففي (المصباح): ((مَدخل البيت بفتح الميم لموضع الدخول إليه)).

ولذا قُلْ: (أطلقتُ الحرِّيات)، ولا تقل: (أطلقتُ سراحَهُ).

٦٢٥. اطمأنّ

(نشرت بتاريخ ٢٤/٧/١٩٨٦)

تقول: (اطْمَأَنَّ فلانُ يَطْمَئِنُّ) بتشديد النون (اطْمِئناناً وطُمَأْنِينة) بضم ففتح: إذا سَكَنَ واستقرّ. وهو فعلٌ لازمٌ، والهمزةُ فيه أصلٌ، كما قال ابن جنّي في (سر الصناعة). تقول: (اطمأنّ بالمكان) إذا استقرّ، و(اطمأنّ قلبُه بالإيمان) إذا سَكَنَ. و(اطمأنَنْتُ إلى فلان) إذا سكنتَ إليه ووَثِقْتَ به. أما إذا قلت: (اطمأنّ فلانٌ عمّا كان يَفعلُه)، فليس معناه ما يفهمه الكتّاب منه أو يَعنون به، وإنما فحواه أنه انثنى عما كان يفعلُه وتَرَكَهُ، كما في (الأساس)[1].

و(المَطْمَأَنُّ) بفتح الميم والهمزة اسمُ مكان يَعني موضع الطمأنينة، لا اسم مفعول، لأن الفعلَ لازمٌ. أما (المُطْمَئِنُّ) بكسر الهمزة فهو اسمُ فاعل. ففي التنزيل: ﴿يا أيَّتُها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر ٢٧] و: ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بالإيمانِ﴾[النحل ١٠٦]. وتقول: (عيشةٌ مُطْمئنة) فتسند الاطمئنان إلى العيشة مجازاً على حدِّ قوله تعالى: ﴿عيشَةٍ راضِيَةٍ﴾ [الحاقة ٢١]. أما الفعلُ المتعدّي فهو (طَمْأنَـهُ) بفتحٍ فسكون (طَمْأنَةً)؛ تقول: (طَمْأنتُ

(١) لك أن تقول: اتصلتُ بك لأطمئن ويزول قلقي.

فلاناً إلى حال ولده) إذا جعلته يَطْمَئِنّ إلى حاله.

ويقول الكتّاب حيناً: (طَمّنَهُ) بحذف الهمزة وتشديد الميم، ويجعلون مصدره: (التطمين)، ولا وجه له.

٦٢٦. طَمَحَ وطَمِعَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧)

يَستعمل الكتّاب (الطُّموح) في التعبير عن الرغبة الساميَة، وهذا صحيحٌ، لكنهم كثيراً ما يُعَدُّونه بـ (في) فيقولون: (وقد كان يَطْمَحُ في تحقيق ما يريد)، فيُخْطئون. ذلك أن (طَمَحَ) لا يتعدّى بـ (في) وإنما يتعدى بـ (إلى)، وهو يعني في الأصل: (النظر إلى أعلى). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((طَمَحَ بَصَرُهُ إلى الشيء: ارتفع، وكلُّ مرتفِع طامِحٌ، ورجلٌ طَمّاح؛ أي: شَرِهٌ، والشَّرَه: شِدَّةُ الرغبة)). وفي (الأساس): ((طَمَحْتُ ببصري إليه، ونساءٌ طوامِحُ إلى الرجال، وفرسٌ طامِحُ الطَّرْف، وطَمَحَ الفرسُ طُمُوحاً وطِماحاً: رَكِبَ رأسَهُ في عَدْوِهِ رافِعاً بصرَه، وهو طَمّاحٌ وطَموح)).

والذي يتبين بالبحث أن (الطُّموحَ) أو (الطِّماح) معناه: امتدادُ البصر وارتفاعُه إلى شيء، وهو يُستعمل مجازاً في الرغبة. والأصل فيه أن يكون وصفاً للفرس، ثم استُعمل للإنسان. ففي (الاشتقاق) لابن دريد: ((وفرسٌ طَموحٌ وطامِحٌ: إذا شَخَصَ في جَرْيه.. ورجلٌ طَمّاح: يَطْمَحُ ببصره إلى كلِّ شيء)). ولك أن تقول: (طَمَحَ ببصره نحو كذا)، فـ (نحو) ظرفٌ يتناول الجهاتِ جميعاً. ففي (المصباح): ((طَمَحَ ببصره نحو الشيء.. طُمُوحاً)). وقد جاء في (الألفاظ الكتابية) لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (المتوفى ٣٢٠ هـ) في باب الطمع: ((وتَطاوَلَ إلى الشيء واشْرَأبَّ إليه وسما إليه.. ورَمَى بطَرْفِهِ إليه، وطَمَحَ ببصره نحوه..)).

وهكذا تقول: (طَمَحْتُ إلى الشيء أو نحوه) إذا تَشَوَّفْتَ إليه وتطلّعتَ وتطاولتَ وصَبَوْتَ، ولا تقول: (طَمَحْتُ فيه).

أما (طَمِعَ) فهو يتعدّى بـ (في) و(الباء). ففي (الأساس): ((طَمِعَ في كذا وبه.. ورجلٌ طامِعٌ وطَمّاعٌ وطَمُوعٌ وطَمِعٌ))، و(طَمُعٌ) هذا بكسر الميم أو ضمِّها. وفي (المصباح): ((طَمِعَ في الشيء طَمَعاً وطَمَاعةً وطَمَاعِيَةً -مخفَّفُ الياء- فهو طَمِعٌ وطامِعٌ، ويتعدّى بالهمزة فيقال: أطْمَعْتُهُ)) وأردف: ((وأكثرُ ما يُستعمل فيما يَقْرُبُ حصولُه، وقد يُستعمل في معنى الأمل)).

ولذا قُلْ: (تَطْمَعُ نفسِي في المكاسب، وتَطْمَحُ إلى شريفِ المطالب، وخَطِير المراتب)، ولا تقل: (تَطْمَحُ نفسي في كذا).

٦٢٧. الطَّموح

(الطَّموح) بفتح الطاء المشددة أنكره بعضهم للمعنى الشائع الذي ذكرناه، كما فعل الشيخ إبراهيم المنذر في كتابه (المنذر)، والأستاذ أسعد خليل داغر في كتابه (تذكرة الكاتب)، وأثبتَه آخرون كالشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب)، والرأيُ رأيُ من قال بالإثبات.

قال ابن منظور في (اللسان): ((وأطْمَحَ فلانٌ بصرَهُ. ورجلٌ طَمّاحٌ: بعيد الطَّرْف، وقيل: شَرِهٌ. وطَمَحَ بَصرُهُ

إلى الشيء: ارتفع. وفرسٌ طامِحُ الطَّرْف، وطامِحُ البصر، وطَمُوحُهُ: مرتفِعُهُ)).

وقال الزمخشري في (أساس البلاغة): ((وطَمَحَ الفرسُ طُموحاً وطِماحاً: رَكِبَ رأسَهُ في عَدْوه رافعاً بصرَه، وهو طمّاح وطَموح، وفيه طِماحٌ وجِماح)).

فقد رأيت أن (الطَّمَّاح) و(الطَّموح) جُملةً بمعنى (الطامِح)، وليس قولُهم: (فَرَسٌ طَموحٌ) تخصيصاً لاستعمال الصفة، وإنما هو على جهة التمثيل. فقد وَرَد (الطَّمَّاح) فيما مرّ صفةً للرجل، ثم أُنزل منزلة (الطَّموح) و(الطامِح) صفةً للفرس والبَصَر، فلا بأس إذاً أن تقول: (رجلٌ طَموح) كما يقولُه الكتّاب على المجاز.

والأصل في (فَعُول) أن يأتيَ لإيقاعِ الفعل على جهة التكثير، ولا يَقتضي حالُه هذا أن يَختص بلازمٍ أو متعدٍّ، خلافاً لـ (فَعِيل)، فإن الأصل فيه أن يأتيَ من لازمٍ، لأنه في الغالب صفةٌ مشبهة مَصوغة من (فَعُلَ) بالضم. وقد يُبنى من متعدٍّ للمبالغة. وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالقياس في اشتقاق الصيغ الخمس المشهورة للمبالغة: (فَعَّال) و(مِفْعَال) و(فَعُول) و(فَعِيل) و(فَعِل)، من كلِّ ثلاثيٍّ بلا تحديد، حين الحاجة.

٦٢٨. طاع وأطاع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢١)

تقول: (أطاعَهُ إطاعَةً) إذا انقاد لـه، فهو (مُطِيع). وكذلك: (طاعَهُ طَوْعاً) فهو (طائع)، كما جاء في (المصباح). والفعلان متعدِّيان كما رأيت. ويأتي (طاعَ) لازماً فتقول: (طاعَ لـه)؛ فقد جاء في (الأساس): ((وهو لي طائعٌ وطَيِّعٌ بتشديد الياء المكسورة، وهو يَطُوعُ لي)) أي: يَنقاد. وجاء فيه: ((ومَرَنوا على هذه اللغة حتى لا تَطُوعَ ألسنتُهم بغيرها)).

ولكن هل يأتي (أطاعَ) لازماً كـ (طاعَ) فتقول: (أطاعُوا لهم)؛ أي: أذعنوا وانقادوا، كما يقول بعضهم؟

أقول: جاء ذلك؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((طاعَ لك طَوْعاً وطَيْعاً وأطاعَ: انقاد))، وجاء في الحديث: ((فأخبِرْهم أنّ اللّـهَ قد فرضَ عليهم خمسَ صلوات في كلِّ يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبِرْهم أن اللّـهَ قد فرضَ عليهم صدقةً تُؤخذ من أغنيائهم فتُرَدُّ إلى فقرائهم)).

وتقول: (تَطَوَّعَ) بتشديد الواو بمعنى: تبرَّعَ. وفي التنزيل: ﴿الذين يَلْمِزُونَ المُطَّوِّعِينَ﴾ [التوبة ٧٩] بتشديد الطاء والواو، أي: يَعِيبون المتطوعين، فيكون فيه إبدالُ التاء طاءً وإدغامُها بالطاء الأصلية.

٦٢٩. طاف عليه، ودار عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٥)

تقول: (طافَ بالشيء) إذا دار حولَه (طَوْفاً وطَوافاً وطَوَفاناً ومَطافاً)، كما تقول: (طافَ حولَه) أيضاً. ولكن هل تقول (طافَ عليه)، كما شاع بين الكتّاب في مثل قولهم: (طافَ على إخوانه جميعاً وأنبأهم بالأمر)؟

أقول: قد منع هذا الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرة الكاتب) فقال: ((ويُعَدُّون طاف بـ (على). وفي اللغة: طاف حول الشيء وبالشيء: دار حولَه... أما تعديته بـ (على) فلم تُسْمَعْ عن العرب)).

أقول: قد سُمِعَ عن العرب قولُهم: (طاف عليه)، وتكرر ذلك في التنزيل، وفي الحديث أيضاً. فقد جاء في (اللسان): ((وطافَ بالقوم وعليهم طَوْفاً وطَوَفاناً ومَطافاً: استدار.. وفي التنزيل العزيز: ﴿يُطَافُ عليهم بآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ﴾)). وفي (المصباح): ((وامرأةٌ طوَّافةٌ على بيوت جاراتها، ويتعدى بزيادة حرف فيقال: طُفْتُ به على البيت)). وفي الحديث: ((إن في الجنةِ خيمةً من لؤلؤةٍ مجوَّفة.. في كلِّ زاويةٍ منها أهلٌ ما يَرَوْنَ الآخرين، يَطُوف عليهم المؤمنون)) [البخاري/ كتاب تفسير القرآن، ومسلم/ كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها].

وفي كلام الكتّاب قولُهم: (دارَ فلانٌ على أصدقائه يَسألهم عن كذا)، فهل هذا صحيح؟

أقول: سُمع عن العرب قولهم: (دارَ عليه) بمعنى (طافَ)، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دارَ حولَ الشيء، وبالشيء، وعلى الشيء، كما تقول: طُفْتُ حولَه وبه عليه)). وفي الحديث: ((إن هذا الطائرَ لَيَدُورُ على ماء)) [صحيح البخاري/ كتاب أحاديث الأنبياء]؛ أي: يَحُوم حول الماء.

وقد يَرد (دارَ عليه) مجازاً بمعنى: ساسَهُ ورَعاه. ففي (الأساس): ((وفلانٌ يَدُورُ على أربعِ نِسوةٍ ويَطوف عليهن؛ أي: يَسوسُهنّ ويَرْعاهُنّ)).

وقد يَرد (دار عليه) بمعنى: بحث عنه: ففي (محاضرات الأدباء) للراغب:

((كلٌّ يَدُورُ على البقاءِ مجاهداً
وعلى العَناءِ تُدِيرُهُ الأيامُ)).

وفي الأغاني: ((فقال جرير: إن هذا الذي كنا ندور عليه فأخطأنا، وأصابه هذا القرشي))، فقولُه: (ندور عليه، بمعنى نبحث عنه لنصل إليه). فتأمل.

٦٣٠. يَطُولُهُ القانون، لا: يَطالُه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٤)

إذا أراد الكتّابُ أن يُشيروا إلى فعلٍ أو عملٍ تناولَه القانونُ بالوصف، ورتَّبَ عليه حُكماً من الأحكام، قالوا: (هذا فعلٌ يَطالُهُ القانون)، و(هذه جرائمُ يَطالُها القانون). والكتّابُ يَحْسَبون أن في اللغة (طالَه يَطالُه) بهذا المعنى، وليس الأمر كذلك. فـ (طالَ) إما أن يكونَ لازماً نحو قولك: (طالَ الرجلُ يَطُولُ طَوْلاً) فهو (طَويل)، فيكون نحو: كرُم بالضمِّ يَكرُم فهو كَريم. وإما أن يكون متعدياً نحو قولك: (طالَ خالدٌ فلاناً يَطُولُه) فهو (طائلٌ) إذا غلبه أو فاقه في (الطُّول) بضم الطاء، أو في (الطَّوْل) بفتح الطاء بمعنى الفضل والقدرة والغنى و.. فيكون نحو: قالَه يَقولُه فهو قائل. والكتّاب إنما يريدون هنا الفعلَ المتعدّيَ، ولذا وَجَبَ أن يقولوا: (هذا عملٌ يَطُولُه القانون)، و(هذه جرائمُ يَطولُها القانون)، وليس في العربية (يَطالُـهُ) البتة.

والأصل في الفعل أن تقول: (طاوَلْتُ نِدِّي فطُلْتُهُ)؛ أي: غالبتُه فغلبته في الطُّول أو القدرة، لكن معنى

(يَطولُه القانونُ) هنا: يَتناولُه. و(طالَه) يأتي في المجاز بهذا المعنى، لأن النِّدَّ إنما يَتناول نِدَّه إذا طال.. قال جرير:

إن الفرزدقَ صخرةٌ عادِيَّةٌ

طالَتْ، فليس تنالُها الأوعالُ

يقول جرير: إن الفرزدق صخرة عاديّة بتشديد الياء أي قديمة، طالت الأوعالَ، أي: فاقَتْها، فليس تنالها؛ أي: تطُولها الأوعال.

ولذا قُلْ: (هذا الفعلُ يَطُولُه القانون) و(هذه جرائمُ يَطولُها القانون)، ولا تقل: (يَطالُه) أو (يَطالها).

٦٣١. الطِّيلة والطَّوال

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٥)

شاع على ألسنة الكتّاب قولهم (الطِّيلَة) بدلاً من (الطَّوال) بفتح الطاء، يَستعملون اللفظةَ ظرفاً فيقولون: (عَمِلْتُ طِيلَةَ ثلاثِ سنوات)، ويُصَحِّحُه معظمُ النقاد فيجعلون صوابَه: (عَمِلْتُ طَوَالَ ثلاثِ سنوات)، فما الرأي في ذلك؟

أولاً: قال الأستاذ عبد القادر المغربي رحمه اللـه في مجلة المجمع العلمي بدمشق (مجلة مجمع اللغة العربية): «الطِّيلَة للمدة خطأٌ، أو: لا يطابق الفصيحَ، لأنه بمعنى العُمر. أما المدة فيقابل الطُّول والطَّوال. تقول: أطال اللّهُ طِيلةَ فلان؛ أي: عُمرَه، وسهرتُ طُولَ الليل وطَوَالَه».

أقول: لا شك أن معنى (الطِّيلة) هو العُمر؛ ففي (اللسان): «أطالَ اللّـهُ طِيلَتَهُ؛ أي: عُمْرَهُ»، وأن معنى (الطَّوال) المدة والمدى؛ ففي (الصحاح): «هو الطَّوال بالفتح مِن قولك: لا أكلمه طَوَالَ الدهر وطُولَ الدهر بمعنى».

وعلى هذا كان قول الكتّاب: (عملتُ طِيلةَ عُمري في التدريس) خطأً في ظاهر الأمر. لأن (الطيلة) هي العمر، والصواب أن تقول: (عملتُ طَوَال عُمري –أو طُول عمري– في التدريس).

ثانياً: إذا كان معنى (الطيلة) هو (العمر)، فهل ثمة ما يمنع أن تقول: (عملتُ طِيلةَ أسبوعين)؟ وهل قال العرب نحواً من قولك مثلاً: (عملتُ عُمر أسبوعين)؟

أقول: جاء في أمالي المرتضى: «فلما خرج لُمَّتُهُ على ذلك وقلت: مَن هذا حتى أفنيتَ عُمر يومك به؟ فقال: هذا غلامُ ابن منصور». فإذا ثبت هذا، أفلا يَصِحُّ استعمالُ (العُمر) ظرفاً؟

قال الشاعر:

أقيموا على الوادي ولو عمر ساعة

كَلَوْثِ إزار أو كَحَلِّ عقال

ولَوْث الإزار إدارته.

وانظر إلى ما قاله المرزوقي في (شرح الحماسة) «وحُكي عن بعض المتأخرين أنه فسَّر العُمر على أنه الحين. قال ومنه قوله تعالى: ﴿فقد لَبِثْتُ فيكم عُمُراً﴾ [يونس ١٦].

فقد استبان بهذا أن تفسير (الطِّيلة) بالعمر لا يمنع أن يُستعمل ظرفاً كما يُستعمل العمر.

ثالثاً: قال القطامي:

إنا مُحيُّوك فاسلم أيها الطَّلَلُ

وإن بُليتَ وإن طالتْ بك الطِّوَلُ

و(الطِّوَل) بكسرٍ ففتح كعنب جَمْعُ (طِوَلَة) بكسرٍ ففتح كعنبة. ورُوي (الطِّيَلُ) بكسرٍ ففتح جَمْعُ (طِيلَة) فقول الشاعر: (طالَتْ بك الطِّيَلُ) يعني أنه تصور للطَّلَل عُمراً، وأطلق العمر على المدة عامّة.

ومن ثم صحَّ قولك: (عملتُ طِيلَةَ سنتين)، كما تقول: (طَوَالَ سنتين).

٦٣٢. (طالما) و(طال ما)

(نشرت بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٧)

(طالما) مؤلفة من (طالَ) وهو الفعل، و(ما) وهو الحرف. ومثلـه قَـلَّما وكَـثُرَما. فإذا قلت: (طالما نصحتُكَ فلم تَستجبْ)، جاز أن تكتب (طالما) هكذا فتصل (طال) بـ (ما) وهو الأكثر، وجاز أن تكتبَها (طالَ ما) فتفصل الفعلَ من الحرف.

ويَسأل بعضُهم ما تأويل (طالما) الموصولة وإعرابها، وتأويل (طال ما) المفصولة وإعرابها؟

أقول: إذا كتبتَ (طالما) متصلةً، كان (طالَ) فعلاً ماضياً و(ما) كافَّة، أي: تكفُّ الفعلَ عن العمل فلا يكون لـه فاعل، وتُخرجه من بابه، وتمهِّد لدخول الفعلِ على الفعل، والأصل ألاّ يَدخل الفعلُ على الفعل. وإنما اتصلت (ما) هاهنا بالفعل لأنها أصبحتْ من تمامه. وإذا كتبت (طال ما) مفصولةً، كان (طالَ) فعلاً ماضياً و(ما) مصدرية، وهي مع الفعل في تأويل المصدر، والتقدير: (طال نصحي لك فلم تستجبْ).

وفاعل (طال) هاهنا هو (نصحي).

وقد عرض لهذا ناقد في كلمة يومية فقال: ((إذا فصَلتَ "طال ما أحببت" صارت "ما" في محل رفع، فاعل "طال")).

أقول: (ما) في مثل هذا الموضع (حرف)، وهي هنا (حرف مصدري)، فإذا ثبت هذا كان المصدر المؤول هو الفاعل. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وقولـه: طال ما عمرت، يجوز أن يكون (ما) مع الفعل في تقدير المصدر ويكون حينئذ حرفاً عند سيبويه، والتقدير: فقد طال عمري، وعلى هذا يكتب طال منفصلاً من ما، ويجوز أن يكون (ما) كافّة للفعل ومُخْرِجاً لـه من بابه. ولذلك جاز وقوع الفعل بعده، وإن كان الفعل لا يَدخل على الفعل. وعلى ذلك يُكتب (طال) متصلاً بـ (ما)، لأنه منه ومن تمامه))، وهكذا (قلَّما). قال الشاعر:

فقلت لها لا تنكريني فقلّما

يَسود الفتى حتى يَشيب ويَصلَعا

ومثلُه: (كثرما). فتأمل.

٦٣٣. الخطأ في استعمال (طالما)

(من كتاب: لغة العرب)

(طالما) مؤلفة من: (طال) الفعل، و(ما) الحرف الذي مهَّد لذكر الفعل بعد (طال)، لأن الفعلَ لا يَدخل في الأصل على فعل؛ تقول: (طالما اعتمدت عليك فخذلتني).

ويخطِّئ الكتّاب حين يقولون: (لا بدّ من

اجتهادك طالما عزمت على النجاح)، فيجعلون (طالما) في موضع الظرف. وصوابه: (لا بدّ من اجتهادك مادمت قد عزمت على النجاح). والخطأ في هذا شائعٌ كثير.

٦٣٤. طاب

(نشرت بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٥)

(طابَ الشيءُ يَطِيبُ طِيباً) إذا حَسُنَ وحَلا. ففي (نهج البلاغة): ((فما طابَ سَقْيُهُ طابَ غرسُه وحَلَتْ ثمرتُه)). ويُشكل على الكتّاب حيناً اختيار الجارّ في تصريف الفعل. فأنت تقول: (طابَ لي الأمرُ) إذا حَسُنَ أو حَلا. وإذا طاب لك الأمرُ شرعاً فقد حَلَّ، أي: أصبح حلالاً. ففي (الأساس): ((طابَ لي كذا: إذا حَلَّ)). وأنت تقول: (طابتْ نفسِي بالشيء) إذا سَمَحَتْ به وارتضتْ. ففي (النهاية): ((وطابتْ نفسُه بالشيء: إذا سمحتْ به من غير كراهة ولا غضب)).

ولكن ما معنى قولك (طابتْ نفسِي عن كذا)؟

يَحْسَبُ بعضُهم أن معناه: ارتاحتْ نفسُه ونشطت. وليس الأمر كذلك، وإنما يراد بـ (طابتْ نفسِي عنه): تركتُه وسَلَوتُ عنه. ففي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((طابتْ نفسِي عن ذلك: تركته)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((والسلوّ طيب النفس عن الشيء)). قال الشاعر:

لئن طبتَ نفساً عن ثنائي إنني

لأطيب نفساً عن نداك على عُسْري

أي: إذا ارتضيت الاستغناء عن ثنائي عليك، فسأصبر عن عطائك مع عسري.

وجاء: (طابتْ نفسُه على الصيام)، فعُدِّيَ الفعلُ بـ (على)، ولكن بمعنى آخر. ففي (المخصَّص) لابن سيده: ((وطابت نفسي على ذلك: وافَقَها)). فتأمل.

٦٣٥. المطار

اعتاد الكتّابُ أن يُسمُّوا موضعَ الطيران (المطار)، وأن يَجمعوا (المطار) على: (المطارات) بالألف والتاء، فهل في اللغة ما يُقرّ هذه التسميةَ وهذا الجمعَ؟

في الجواب عن السؤال أمور أهمها:

أولاً: اسمُ المكان مِن: (طارَ يَطِير) قياساً هو (المَطِير)، ذلك أن الأصل في معتل العين بالياء من الثلاثي أن يُصاغ اسمُ مكانه وزمانه على (مَفْعِل) بكسر العين، ومصدرُه على (مَفْعَل) بفتحها، ما لم يُسمعْ عن العرب خلافُ ذلك، فيؤخذ بالمسموع. فهل سُمع (المطار) موضعاً للطيران؟ قال صاحب (النهاية): ((فلما قُتِلَ عثمانُ طارَ قلبي مَطارَهُ، أي مال إلى جهةٍ يَهواها، وتعلّق بها. والمطار: موضع الطيران)). وهذا يعني أن العرب جعلت (المطار) مصدراً واسم مكان. وكذلك ما ذكره السيوطي في مُزهره، إذ قال: ((وقالوا المطال والمنال والمحال، في الأسماء والمصادر)).

وقد ذهب بعض العلماء إلى التسوية عامة بين صيغتي اسم الزمان والمكان من جهة، والمصدر من جهة ثانية؛ فيما جاء من معتلّ العين بالياء، كما جاء في (المصباح)، إذ قال: ((إذا كان الفعل الثلاثي معتلَّ العين بالياء، فالمصدرُ مفتوحٌ والاسمُ مكسورٌ كالصحيح؛ نحو: مالَ مَمَالاً، وهذا مَمِيلُهُ. هذا هو

الأكثر، وقد يُوضع كلُّ واحدٍ موضعَ الآخر، نحو: المَعاش والمَعِيش، والمَسار والمَسِير)).

ثانياً: تبيّن مما تقدّم صحة قولك (المطار) موضعاً للطيران. ولكن ما موضع الطيران هذا؟ أهو المكان الذي تطير منه الطائرة (أي الأرض)؟ أم المكان الذي تطير فيه (وهو الجو)؟

أقول: الأصل أن يكون الجوّ، لا الأرض، هو موضع الطيران، وهو (المطير) قياساً و(المطار) سماعاً، ويتسع المجاز على كل حال لتسمية الأرض بالمطير أو المطار.

ثالثاً: رأى بعضُ النقاد أن يردّ (المطار) إلى: طارَ يَطُور بدلاً مِن: طارَ يَطِير. ففي اللغة: (طارَ فلانٌ بفلانٍ طَوْراً): حام حولَه ودنا منه. ومثل ذلك في (الأساس). و(طارَ الموضعَ وبالموضع: دنا منه)، كما في (الأفعال) لابن القوطية. واسم المكان منه: (المطار) حصراً، وهو الأرض التي يُدنَى منها ويُحام حولها. ولهذا وجه واضح. ولو أن (طارَ يَطِير) ألصقُ بالمعنى وأخصّ.

رابعاً: يُجمع (المطار) مِن: طارَ يَطِير، على: (مطاير) بالياء، ومِن: طار يَطور على: (مطائر) بالهمزة، أما الذي يُجمع على (مطارات) فهو (المَطارة)، و(المطارة) كما في (اللسان): الأرضُ التي يَكثر فيها الطير.

خامساً: ثمة ما يُصحح به جمع (المطار) على (المطارات)، إذا أُخذ بما جاء في كتاب (المحتسب ١/١٩٥)، قال ابن جني مؤلِّف الكتاب: ((أما مَغارات بفتح أوّلـه، على قراءة الناس، فجمع مَغارة أو مَغار. وجاز أن يُجمع مغار بالتاء، وإن كان مذكراً، لأنه لا يَعقل)). فإذا صحّ جمع المغار على المغارات، صحّ جمع المطار على مطارات، ويبقى الأصل أن يجمع على (مطاير) بالياء. ومن شاء التبسّط عاد إلى كتابنا (مذاهب وآراء في نشوء اللغة /٢١٥).

أما تصحيح (المطار) على (مطارات) استناداً إلى ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من جواز إلحاق التاء باسم المكان، فلا أراه سديداً، إذ لا بدّ من تعليق قياس إلحاق التاء باسم المكان، على منع الالتباس، و(المطارة) بالتاء في الأصل الأرض التي يكثر فيها الطير، فهي غير (المطار).

حرف الظاء

٦٣٦. ظفر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣)

(الظَّفَر) بفتح الظاء والفاء: الغلبة والفوز والإصابة. ويقول الكتّاب من ذلك: (ظَفِرْتُ بالشيء) من باب تَعِبَ، بمعنى أصبته وحصلت عليه. وهو صحيحٌ لا غبار عليه.

ولكن يقول الأدباء حيناً: (ظَفِرْتُ ما كنتُ أطلبه)، فيأتون بالفعل متعدياً بنفسه، وهو صحيحٌ أيضاً نصّتْ عليه المعاجم. ففي (الصحاح): ((الظَّفَر بالفتح: الفوز، وقد ظَفِرَ بعدوِّه وظَفِرَهُ.. وما ظَفِرَتْكَ عيني منذ زمان؛ أي: ما رأتْكَ)).

فثبت بهذا أن الفعلَ يتعدّى بنفسه وبالباء.

وجاء في كلام الأئمة أيضاً: (ظَفِرَ عليه) بمعنى ظَفِرَ به، وقد أوردتْه بعض المعاجم. ففي (الصحاح): ((قال الأخفش: وتقول العرب ظَفِرْتُ عليه؛ في معنى ظفرت به)).

وجاء في (الأساس): ((ظفَّره اللهُ عليه بتشديد الفاء، وأظْفَرَه. ورجل مظفَّر بتشديد الفاء المفتوحة: لا يؤوب إلاّ بالظَّفَر)).

ولـذا قُـلْ: (ظَفِـرْتُه)، و(ظَفِـرْتُ بـه)، و(ظَفِـرْتُ علـيه)، و(هـو ظَفِـرٌ بفـتح فكسر، و(ظافِرٌ)، و(مُظَفَّر) بتشديد الفاء المفتوحة.

٦٣٧. الظل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/١)

(الظِّلّ) يقال لكل موضع لم تصلْ إليه الشمس، كما في (المفردات) للراغب، أو هو ما كانت عليه الشمس فزالت عنه، كما في (المصباح). ويُعبَّر بالظّل مجازاً عن العزّة والمَنَعَة والرَّفاهَة. وجَمْعُ الظّل: (ظِلال) بكسر الظاء، كما هو المشهور. وفي الحديث: ((الجنّة تحت ظِلال السيوف)) وهو جمعٌ قياسي كقِدْح وقِداح، وذِئب وذِئاب، وذكر (المصباح) من جموع الظّل: (الأظِلَّة) بتشديد اللام، وهو جمعٌ شاذ، كما ذكر: (الظُّـلَـل) بضمٍّ ففتح، وهو شاذ؛ فـ (الظُّـلَلُ) جَمْعُ (ظُلَّة) كغرفة وغرف، و(الظُّـلَّـة): كلُّ ما أظلَّك. وجَمَعَ (القاموس) الظّل على: (الظُّلُول) و(الأظْلال) وكلاهما جمعٌ قياسي كقِرْد وقُرُود، وجِسْم وأجْسام.

واشتُقَّ من (الظِّل) فقيل: (أظَلَّنِي الغمامُ والشجر)، و(ظَـلَّـلَنِي من الشمس)، كما في (الأساس)، وفي (الصحاح): ((أظَـلَّـكَ فلانٌ: إذا دنا منك كأنه ألقى عليك ظِلَّـه))؛ فـ (أظَـلَّـهُ) و(ظَـلَّـلَـهُ) متعدِّيان. وجاء بهما (المصباح) على اللزوم فقال: ((وأظلَّ الشيءُ، وظَـلَّـلَ: امتدَّ ظِلُّـهُ، فهو مُظِلٌّ ومُظَـلِّـلٌ، أي: ذو ظلٍّ يُستَظَلّ به)) وفيه: ((أظلَّ الشيءُ إظْلالاً:

إذا أقبل أو قَرُبَ، وأظلَّ: أشرف)). وفي (الأساس): ((ويومٌ مُظِلٌّ: دائمُ الظِّـلِّ)).

وثمة: (تَظَـلَّـلَ) و(استَظَـلَّ) وهما لازمان أبداً. ففي (الأساس): ((وتظَـلَّـلْتُ أنا واستظْـلَـلْتُ)). وفي (الصحاح): ((استظَلَّ بالشجرة: استدْرَى بها)). وفي (القاموس): ((استظَلَّ بالظِّلِّ: مالَ إليه وقَعَدَ فيه)).

وفي كلمةٍ يومية لناقد قولُه: ((فإذا رأيتَ بعضاً يَتَظَـلَّـلُ شجرَ الحدائق))، فأتى بالفعل متعدِّياً. وليس هذا صحيحاً، والصواب: ((فإذا رأيتَ بعضاً يتظلَّل بشجر الحدائق))، أو: (يَستظِلُّ بشجر الحدائق)، ولا وجه لاستعمالهما متعدِّيَيْن البتة. فتأمل.

٦٣٨. ظَلَمَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٥)

تقول: (ظَلَمَ فلانٌ فلاناً) إذا نَقَصَهُ حَقَّه. والمصدر: (الظَّـلْم) بالفتح، والاسم منه: (الظُّـلْم) بالضم، وإن شاع استعمالُه موضعَ المصدر. ففي (المصباح): ((الظُّـلْم بالضم اسمٌ من: ظَلَمَهُ ظَـلْماً بالفتح، من باب ضَرَبَ)). وأصـل (الظـلم) الجَوْر ومجاوزة الحدِّ، قال الراغب في (مفرداته): ((الظُّـلْمُ عند أهل اللغة وكثيرٍ من العلماء: وَضْع الشيء في غير موضعه المختصِّ به؛ إما بنقصانٍ أو بزيادة، وإما بعدول عن وقته أو مكانه... والظلم يقال في مجاوزةِ الحقِّ الذي يَجري مَجْرى نقطة الدائرة)).

وثمة (الظُّلامَة) بالضم، و(المَظْلِمَة) بكسر اللام، وهو الحقُّ الذي ظُلِمْتَه؛ أي: حُرِمْتَه، كما في (الأساس). وفي (المصباح): ((وتُجْعَلُ المَظْلِمَة بكسر اللام اسماً لما تَطلبُه عند الظالم كالظُّلامَة بالضم)).

وثمة (المَظْلَمَة) بفتح اللام مصدر للفعل، ومن مصادر المبالغة كالمودة والمحبة والمساءة والمخافة والمهابة والمسألة. ففي (المصباح): ((ظَلَمَهُ ظَلْماً بالفتح من باب ضرب ومَظْلِمَة بفتح الميم وكسر اللام)).

والكتّاب يَخلطون حيناً بين (المَظْلَمَة) بمعنى (الظلم)، وهي مفتوحة اللام، و(المَظْلِمَة) وهو الحقُّ المظلوم؛ أي: المنقوص، وهي بكسر اللام.

وتقول: (ظَلَمْتُ الطريقَ) إذا عدلتَ عنه يميناً أو شمالاً، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وأنت تقول: (ظَلَمْتُ منه)، كما تقول: (نقصت منه). و(مِن) هنا للتبعيض. وعليه قولُه تعالى: ﴿وَلَمْ تَظْلِمْ منه شَيْئاً﴾ [الكهف ٣٣] أي: لم تنقص منه شيئاً. وجاء في الحديث: ((قال اللّه: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟)) أي: هل نقصتكم منه. وعليه ما جاء في جواهر البخاري: ((هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟)) أي: نقصتكم، والأصل: (ظلمتكم إياه)، و(نقصتكم إياه)، وهكذا: (انتقصتكم إياه) بتعدية الفعل إلى مفعولين.

٦٣٩. ظَهْرانَيْكم، لا: ظَهْرانِيكم

(ظَهرانَيْكم) بفتح الظاء وفتح النون لا كسرها. وقد نبّه عليه كثيرون. قال صاحب (المصباح): ((وهو نازلٌ (بين ظَهْرانَيْهم) بفتح النون. قال ابن فارس: ولا تُكْسَر، وقال جماعةٌ: الألف والنون زائدتان للتأكيد. و(بين ظَهْرَيْهم) و(بين أظْهُرِهم)، كلُّها بمعنى: بينهم)). وقد جاء (ظَهْرانَيْهم) بفتح النون، في الحديث غيرَ مرة.

حرف العين

٦٤٠. عَبَّأ

(نشرت بتاريخ ٦/٤/١٩٨٥)

(عَبَّأ) بتشديد الباء يَستعملـه الكتّاب كثيراً، لكنهم يأتون به في غير موضعه أحياناً، فيقولون مثلاً: (الصناديقُ المعبّأةُ بالسلاح)، كما يقولون: (قام العمالُ بتعبئة الصناديق)، فيجعلون (عبّأ) بالتشديد بمعنى (مَلأَ)، فهل في العربية ما يُسيغ هذا الاستعمال؟

أقول: (التعبئة) في اللغة بمعنى: الإعداد والتهيئة. وهو يأتي مخفَّفاً فيقال: (عَبَأته عَبْئاً) أيضاً. ففي (الصحاح): ((عَبَأتُ الطِّيبَ عَبْئاً: إذا هيّأته وصَنَعتَه وخلطته.. وعَبَأتُ المتاعَ: إذا هيّأته)) وأردف: ((وعَبّأتُه بالتشديد تَعْبئةً وتَعْبيئاً)). وقد جاء الفعل بالياء أيضاً ففي (المصباح): ((وعَبَّيْتُ الجيشَ – بالتثقيل والياء-: رتّبته))، وهو ما جاء في (الصحاح) إذ قال: ((وكان يونس لا يَهمز "تعبية الجيش")).

وقـد جـاء: (عَـبَأْتُ الشـيءَ في الوعـاء أعْـبَؤُهُ)، ومعـناه: أعددتـه في موضـعه، وجاء في (الأفعال) لابن القوطية: ((وعَبَوْتُ المتاعَ عِبْواً بكسر العين، إذا عَبَّيْتَه بالتشديد)).

ولـذا قُـلْ: (عَبَأتُ الجيشَ)، و(عبَّأته) بالتشديد، و(عَـبَأتُ السـلاحَ في الصـناديق)، و(عـبّأته وعبّيـته) بالتشديد، و(عَبَوته) أيضاً بمعنى أعددته في مواضعه.

٦٤١. عَبَر

(نشرت بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٦)

تقول: (عَبَرْتُ النهرَ عَبْراً وعُبُوراً) إذا قطعتَه إلى الجانب الآخر. وتقول من ذلك: (عَبَرْتُ الرؤيا عَبْراً وعِبَارَةً): فسّرتها. و(التعبير) كـ (العِبَارة) لكنه للمبالغة. ففي (النهاية): ((عَبَرْتُ الرؤيا أعْبُرُها عَبْراً وعَبَّرْتها تعبيراً: إذا أوّلتَها وفسّرتها)). فـ (العبارة) و(التعبير) بمعنى البيان والتفسير، وهو العُبور من الكلام المنظوم إلى معناه. قال الجرجاني في تعريفاته: ((سُمّيتْ (عبارة) لأن المستدِلَّ يَعبُر من النظم إلى المعنى)). وفي (المصباح): ((وهو حَسَنُ العِبَارة، أي: البيان)). وفي التنزيل: ﴿إِنْ كنتم للرُّؤْيا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف ٤٣]؛ قال البيضاوي: ((إن كنتم عالِمِين بعِبارةِ الرؤيا، وهي الانتقال من الصور الخيالية إلى المعاني النفسانية))، بالتفسير.

ويَشيع لفظ (العِبارة) في كلام الكتّاب، لكنهم يَنحرفون به عن أصلِه فيقولون: (وكان البيتُ عِبارةً عن أربع غرف مطلّة على فسحة)، وليس هذا صحيحاً، والصواب: (وكان البيت يتألّف من أربع غرف). وكذلك قولهم: (الكتابُ المدرسيُّ عِبارةٌ عن مَرجعٍ من المراجع)، وصوابه: (الكتابُ المدرسيُّ مَرْجعٌ)، أو: (إنما هو مَرجعٌ)؛ إذ لا يَصِحُّ لفظ

(العبارة) إلا حيث يصح لفظ (البَيان) أو (التعبير). قال صاحب (المفردات): ((وأما العِبارة فمختصةٌ بالكلام)).

٦٤٢. اعتبر (نشرت بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٦)

(اعْتَبَرَ) يأتي بمعانٍ كثيرةٍ، وهو لازمٌ ومتعدٍّ.

فمن اللازم قولُك: (اعتبرتُ بما جَرَى)؛ أي: اتَّعظتُ، قال تعالى: ﴿فاعْتَبِرُوا يا أُولي الأبْصَار﴾ [الحشر ٢].

ومن اللازم قولُك: (الاعتبار بما جاء في المعجمات أولى)؛ أي: الاعتداد. قال ابن جنّي في (سرّ الصناعة): ((الاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع)). وجاء: (اعتبر منه) بمعنى: تَعَجَّبَ.

ومن المتعدي قولُك: (اعتبرتُ عملَهُ، فلم أجِدْهُ منافياً للقانون)؛ أي: قدّرته واحتسبته وتتبعته بفكري. ففي (سر الصناعة): ((ومتى اعتبرتَ كلامَهم وجدْتَه على هذه الصيغة)). وفي (المصباح): ((والاعتبار يكون بمعنى الاختبار والامتحان، مثل: اعتبرتُ الدراهمَ فوجدتُها ألفاً)).

ومن المتعدي قولُك: (مزايا فلانٍ تَستحقُّ الاعتبار)؛ أي: تستوجب التقديرَ، قال الشافعي:

وذات الفتى، واللـه، بالعلم والتقى

إذا لم يكونا لا اعتبار لذاته

وقال ابن جنّي: ((هذا معنىً مُعْتَبَرٌ، أي ليس بصغير محتقَر)). وأنكر هذا المعنى العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية المعاصرة) وهو مَحْجُوجٌ بما حَكيت.

ويُعَدِّي الكتّابُ (اعتبر) إلى مفعولَين في قولهم: (يُعتبَر فلانٌ ناجحاً). وجاء نحوُ ذلك في (المستطرَف): ((اقرأ كتابك، واعتبِرْهُ قريباً)). وهو تعبير مولَّد.

٦٤٣. العتيد (نشرت بتاريخ ٢٥/٨/١٩٨٣)

يَستعمل الكتّابُ (العَتِيد) للشيء المُنتظَر، كما هو في قولهم: (يومٌ عَتِيد)، وقد أنكره الشيخ إبراهيم اليازجي. وقد يَستعمل الكتّابُ (العتيد) للقويّ أو العظيم؛ فيقولون: (هذا رجلٌ عَتِيدٌ)، وقد أنكره العدناني في معجمه. فما الرأي في ذلك؟

أقول في الكلام على معنى (العَتِيد) أمور أهمها:

أولاً: (العتيد) في اللغة: المُهَيَّأ والحاضر والمُعَدّ؛ ففي (اللسان): ((يقال أَعْتَدْتُ الشيءَ وأعْدَدْتُهُ، فهو مُعْتَدٌ وعَتِيدٌ)). وفي (المصباح): ((عَتُدَ الشيءُ بالضم عَتاداً بالفتح: حَضَرَ، فهو: عَتَدٌ –بفتحتين– وعَتِيدٌ أيضاً)). وقد جاء في التنزيل: ﴿هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق ٢٣]؛ أي: مُعَدٌّ، ونحو ذلك قولُه تعالى: ﴿ما يَلْفِظُ من قَوْلٍ إلا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق ١٨]. قال صاحب (المفردات): ((العَتاد: ادّخارُ الشيء قبل الحاجة إليه كالإعداد، والعَتِيد: المُعَدُّ. قال تعالى: ﴿هذا ما لَدَيَّ عتيد﴾ ﴿رقيبٌ عَتِيدٌ﴾ أي مُعْتَدٌّ أعمالَ العباد)). هذا وقد قيل للفرس الحاضر المُعَدّ للركوب والعَدْوِ –بسكون الدال– (عَتِيد)، من ذلك أيضاً.

فقول الكتّاب: (هذا يومٌ عتيدٌ) بمعنى: اليوم المُنتظَر المَرقوب، غير صحيح، ولا وجه له.

ثانياً: في (اللسان): «عَتُدَ الشيءُ عَتاداً فهو عَتِيد: جَسُمَ». ومن ثَم كان لقول الكتّاب: (هذا رجلٌ عتيد) للقويِّ العظيم وجهٌ مقبول. فأنت تقول: (رجلٌ جَسِيم، وفيه جَسَامَة)، ولكنك تقول على المجاز: (أمرٌ جَسِيم، وهو من جِسَام الأمور، وجَسِيمَاتِ الخطوب) كما جاء في (الأساس).

ولذا كان قولك: (هذا شيءٌ عتيدٌ) للمهمِّ من الأمور، صحيحاً أيضاً. وكذلك قولك: (هذا رجلٌ عَتِيد) إذا كان قوياً عظيماً. ولا وجه لإنكار العدناني مجيء (العَتِيد) بهذا المعنى.

ثالثاً: جاء في اللغة: (العَتُود) بمعنى: القويّ المُستحكِم. ففي (الاشتقاق) لابن دريد: «العَتُود: الجَدْيُ المُستحكم الذي قاربَ أن يكون ثَنِيّاً» بكسر النون وتشديد الياء المفتوحة. وجاء في (النهاية): «وقد بَقِيَ عندي عَتُود، وهو الصغير من أولاد المَعَز إذا قَوِيَ ورَعَى وأتى عليه حَوْل، والجمع: أعْتِدَة».

ويتبيّن مما تقدم أن قولك: (هذا يوم عتيد) لليوم المُنتظَر غير صحيح. وأن قولك: (أمرٌ عَتِيد) للأمر المُعَدّ المهيأ صحيح، وكذلك قولك: (أمرٌ عتيد) للخطير من الأمور.

ستقول: وهل بين الإعداد والقوة من علاقة.

قلت: الإعداد هو السبيل إلى القوة، والسُّلَّمُ إليها. فالمَعنيان يُرَدّان إلى أصل.

٦٤٤. عَتَم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٥)

في العربية: (عَتَمَ يَعْتِمُ) بالكسر (عَتْماً) بمعنى: أظْلَمَ، ومن ذلك قولهم: (نجمٌ عاتم)، و(لونٌ عاتم). وقد أورد (اللسان) قولَ الأعشى: «نجومَ الشتاءِ العاتماتِ الغوامِضا» فقال: «يعني بالعاتمات: التي تُظلِمُ من الغَبَرة التي في السماء».

ويقول الكتّاب حيناً: (نجمٌ مُعْتِمٌ)، و(لونٌ مُعتم) بضمِّ أوله، اسم فاعل من (أعْتَمَ) بمعنى: أظلم، وهو صحيحٌ، ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وعَتَمَ الليلُ، وأعْتَمَ: أظلم». على أن للمادة معنى آخر؛ ففي (اللسان): «وعَتَمَ عن الشيء يَعْتِمُ وأعْتَمَ وعَتَّمَ بالتشديد: أبْطَأ». فهل بين المعنيين (أظْلَمَ) و(أبْطَأ) اتصال، وإذا صحّ الاتصال فأيهما الأصل؟

أقول: الشائعُ أن الأصلَ (أبطأ) كما هو نصُّ المعاجم، وعندي أنه (أظْلَمَ). ذلك أن العرب كانوا يُرِيحُون نَعَمهم -أي مواشيهم- بُعيْد المغرب، فإذا تأخروا في ذلك فقد (أعتموا)؛ أي: أتَوْا في العَتَمة، كما جاء في (اللسان)، ومن ثم اتصل المعنيان. فإذا قلت: (جاء فلان مُعْتِماً) كان المعنى أنه جاء مبطئاً متأخراً، وزادوا إليه: (عَتَمَ) و(عَتَّمَ) بالتشديد، تقول: (جاء عاتِماً ومُعَتِّماً) بالتشديد أي: متأخراً.

٦٤٥. العَتَمة

(العَتَمَة) لثلث الليل الأوّل، وظلمة الليل، مفتوحة العين والتاء. وقلّما يَحكيها الكتّاب كذلك. قال صاحب (المصباح): «العَتَمة من الليل بعد غَيْبُوبَة الشَّفَق إلى آخر الثلث الأوّل. و(عَتَمَةُ الليل): ظلام أوّله عند سقوط نور الشَّفَق. و(أعْتَمَ): دخَلَ في

العَتَمة، مثل: أَصْبَحَ: دخل في الصباح)). وعليه نصوص المعجمات.

٦٤٦. عَتَا

(نشرت بتاريخ ٦/٥/١٩٨٨)

(العُتُوّ) بضمِّ العين والتاء وواوٍ مشدَّدة، هو: التجبُّر والتكبُّر. تقول: (عَتَا يَعْتُو عُتُوّاً) كسَمَا يَسْمُو سُمُوّاً، كما تقول: (عَتَا يَعْتُو عُتِيّاً) بضم العين أو كسرها، مع كسر التاء وياءٍ مشدَّدة والمعنى واحد.

ويتعدى الفعل بـ (على)، تقول: (عَتَا عَلَيَّ) إذا تجبَّر واجْتَرَأ، ففي (الأساس): ((عَتَا عَلَيَّ وتَعَتَّى)). وفي التنزيل: ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ على الرَّحْمَن عِتِيًّا﴾ [مريم ٦٩] أي: أشدهم جراءة.

كما يتعدى الفعل بـ (عن). تقول: (عَتَا فلانٌ عن أمري) إذا نبا عن الطاعة، ففي التنزيل: ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف ٧٧] واسم الفاعل: (عاتٍ)، وجمعه على: (عُتِيّ) بضمٍّ فكسر وياء مشدَّدة، على غير قياس. ومثل ذلك: باكٍ وبُكِيّ، وجاثٍ وجُثِيّ. ويجوز في أوّله الكسر.

وللفعل معنىً آخرُ، تقول: (عَتَا الشيخُ يَعْتُو عُتِيّاً) بضمِّ العين أو كسرها وكسر التاء وياءٍ مشددة، أي: أَسَنَّ وكَبِرَ وقارَبَ نهايةَ السِّنّ. ففي التنزيل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم ٨] بكسر العين، أي: بلغتُ نهايةَ السِّنّ.

ولكن هل جاء (العُتُوّ) بتشديد الواو بمعنى بلوغِ نهايةِ السِّن؟

أقول: جاء (العُتُوّ) و(العُتِيّ) للتجبّر والطغيان والخروج عن الطاعة، ولم يأتِ لِكِبَرِ السِّن إلا (العِتِيّ) بالياء المشددة. وجاء في كلمة يومية لناقد: ((وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ ولم يقلْ (عتوّاً)، مع أن الأصلَ واويٌّ مِن العُتُو)). وهو يعني أنه جاء في الآية ((عِتِيّاً)) كما جاء في الآية السابقة (سَمِيّاً) مراعاةً للسَّجْع في الفاصلتين. وهذا صحيح، لكن المعنى ما كان يتم إلا بقوله (عتيّاً)، إذ لا يصح أن يَحِلَّ محلَّه (عتواً)، لأن (العتو) لم يأتِ لكبر السِّن قطعاً. كذا جاء في (الأفعال) لابن القوطية: ((عَتَا المَلِكُ عُتُوّاً: تجبّر، والشيخُ عِتِيّاً: بَلَغَ غايةَ الكِبَر)). ونحو ذلك في (الصحاح) وسواه. وجاء المصدر للكِبَر بالياء بقلب الواو الأصلية ياءً بعد كَسْر ما قبلَها. وقد استُغني بذلك عن الأصل. فتأمل.

٦٤٧. عثر به وعليه

(نشرت بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٣)

في اللغة: (عَثَرَ) إذا سَقَطَ وكَبَا، وقد تدرَّج معناه فقيل: (عَثَرَ لسانُه) إذا أخطأ، ثم تدرَّج فقيل: (عثر عليه) إذا اطّلع عليه. وفي تصريف الفعل بحروف الجر، في هذه المعاني، أمور أهمها:

أولاً: الأصل في (عثر) أن تقول: (عَثَرَ) إذا سَقَطَ أو كَبَا، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((عَثَرَ عُثُوراً، كقَعَدَ قُعُوداً: سَقَطَ، وعَثَرَ في شرٍّ: وَقَعَ، وعَثَرَتِ الدابةُ عِثاراً كذلك)). ويأتي: (عَثَرَ يَعْثُرُ عَثْراً) كقَتَلَ قَتْلاً، كما يأتي: (عَثَرَ يَعْثِرُ) كضَرَبَ يَضْرِبُ (عِثاراً). وقد تدرَّج معناه من الكَبْو والسقوط إلى الخطأ في الفعل

والنطق، تقول: (عَثَرَ لسانُه) إذا تعثّر. قال الزمخشري في (الأساس): «ومن المجاز: عَثَرَ في كلامه وتعثّر». وفي (المصباح): «ويقال للزَّلَّة: عَثْرَة، لأنها سقوط في الإثم». ثم تحولوا بالفعل إلى معنى مجازي آخر فقالوا: (عَثَرَ جَدُّهُ يَعْثُر) بالضم و(يَعْثِر) بالكسر إذا تَعِسَ، و(أعْثَرَه اللّـهُ): أتْعَسَه، كما قيل: (عَثَرَ به الزمان)، بهذا المعنى.

ثانياً: جاء في اللغة: (عثر عليه) إذا اطلع عليه أو صادفه، ففي (المصباح): «عَثَرَ عليه عَثْراً من باب قَتَلَ وعُثُوراً: اطَّلَعَ عليه، وأعْثَرَهُ غيرُهُ: أعْلَمَهُ به». وقال صاحب (المقاييس) في تعليل هذا المجاز: «قال بعض أهل العلم إنما قيل (عثر) من الاطلاع، وذلك أن كلَّ عاثرٍ لا بدَّ أن يَنظرَ إلى موضع عَثْرَته».

ثالثاً: جاء في كلام الفصحاء (عَثَرَ به) بمعنى عثر عليه: إذا صادفه، وقد منعه الشيخ إبراهيم اليازجي فقال: «يقولون: عَثَرَ يَعْثُرُ عَثْراً وعُثُوراً على الشيء: اطَّلَعَ عليه وعَلِمَ به. وليس (عثر بالشيء) بهذا المعنى، لأنه حينئذ من عِثار الرِّجْل إذا اصطدمتْ بحجر أو نحوه».

والصحيح أن (عثر به) بمعنى: (صادَفَه) مستقيمٌ. قال ابن هانئ الأندلسي:

منعوكِ من سِنة الكرى وسَرَوْا فلو
عَثَرُوا بطيفٍ طارق ظَنُّوكِ

وقال القاضي الجرجاني في (الوساطة): «فإن قلت: قد أَعْثُرُ بالبيت بعد البيت أُنْكِرُهُ، وأجِدُ اللفظَ بعد اللفظ لا أَسْتحسنه..» وقال: «ولم أعثر بذلك السطر منه». وفي (محاضرات الأدباء) للراغب: «وكان جعفر بن سليمان عَثَرَ برجلٍ سَرَقَ دُرَّةً فباعها». وفيه: «قال عبد اللّـه بن مسعود: عثرت بأبي جهل في الجرحى، وقد قُطعتْ يدُه ورجْلُه». وفي (النهاية): «وإنما يَعني المَكايدَ التي يُعْثَر بها» ومثل هذا كثير. وهو مجاز، والتعدية على الأصل. ففي (اللسان): «والعاثور: ما عُثِرَ به». أما (عثر عليه) للاطلاع، فقد ضُمِّن (عثر) معنى (اطّلع).

رابعاً: في مجلة الرسالة (السنة/١٠ – العدد/٤٩١) أن (عثر به) يكون للعثور اتفاقاً، و(عثر عليه) للاطلاع بعد بحث. ولا يصحّ هذا، إذ لا يتأتى أن يَعثر الإنسان إلا اتفاقاً. ففي (المفردات): «ويُتَجَوَّز به فيمن يَطَّلع على أمرٍ من غير طَلَبِه.. يقال: عثرت على كذا». وفي هذا بيان.

٦٤٨. اسْتَعْجَبَ

أكثرُهم يَحْسَبه لحناً لدورانه على ألسنة العامة، وهو صحيحٌ فصيح. ففي (المصباح): «وعَجِبْتُ مِنَ الشيءِ عَجَباً من باب تَعِبَ، وتَعَجَّبْتُ واسْتَعْجَبْتُ». وفي (الأساس): «والاستعجابُ فَرْطُ التعجّب، قال أوس بن حَجَر:

ومُستعجِبٍ مما يرى من أناتِنا
ولو زَبَنَتْهُ الحربُ لم يَتَرَمْرَمِ».

٦٤٩. التعجّب

(نشرت بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٧)

للتعجّب صيغةٌ مشهورة هي (ما أَفْعَلَهُ) كقولك:

(ما أَحْسَنَ فلاناً)، وفِعْلُ التعجّب هنا هو: (أَحْسَنَ)، وهو فعلٌ ماض، ضميرُه مستترٌ وجوباً، ومدلولُه إنشاءُ التعجّب، والمتعَجَّبُ منه هو: (فلاناً) وهو منصوبٌ أبداً على المفعولية لـ (أَحْسَنَ). والتقدير: (شيءٌ أَحْسَنَ فلاناً)، أي: جَعَلَهُ حَسَناً. و(ما) اسمٌ نكرةٌ تامةٌ بمعنى: شيء، أو هي استفهامية؛ والتقدير: (أيُّ شيءٍ أَحْسَنَ فلاناً)، وهي على أيِّ حالٍ في موضع الرفع على الابتداء، والجملةُ المؤلَّفة بعد (ما) من الفعل والفاعل والمفعول، هي الخبر. وقد جاء في كلمةٍ لغوية أن (فلاناً) هنا تمييز. ولا وجه لهذا، إذ لا محلَّ للتمييز في هذا الموضع، وإنما محلُّه في مثل قولك: (ما أَشْجَعَهُ رجلاً)، و(أَكْرِمْ به قائداً)، و(يا لَـه رجلاً)، و(للّـه دَرُّهُ بَطَلاً)، و(حَسْبُكَ به شجاعاً)، وهكذا..

وثمة صيغةٌ للتعجّب ثانيةٌ هي: (أَفْعِلْ به)؛ كقولك: (أَكْرِمْ بفلان). و(أَكْرِمْ) فعلٌ ماض جاء على صيغة الأمر، وقيل إنه (ماض) لأنه جاء على جهة الإخبار، وتلاه فاعلٌ ظاهر، هو المتعجَّب منه، أي: (فلان)، وفعلُ الأمر لا يكون لـه فاعلٌ ظاهر؛ فـ (فلان) فاعلٌ مَحَلاً، زِيدَتْ عليه الباء، فَجُرَّ لفظاً.

وقد يَعْمِدُ الكتّابُ إلى أسلوبٍ آخرَ للتعجّب فيقولون: (كم هو جميلٌ)، و(كم هو عظيم)، بَدَلَ قولهم: (ما أَجْمَلَهُ)، و(ما أَعْظَمَه) وليس لأسلوبهم هذا وجهٌ البتة، فثمّة أساليبُ عربيةٌ أخرى للتعجّب كقولك: (للّـه درُّه فارساً)، و(للّـه أنت)، و(يالك من رجل)، و(حسبك بفلان رجلاً).

٦٥٠. العُجَر

(العُجَر) في قولك: (أَطْلَعْتُهُ على الأمر بعُجَرِهِ وبُجَرِهِ)، جمع: (عُجْرَة)، كعُقَد جَمْعُ عُقْدَة وزناً ومعنى، ومثلُه: (البُجَر) -بضمِّ الباء وفتح الجيم- جمْعُ بُجْرَة، كغرفة.

ويَحْسَب الكتّاب هذا وذاك مفرداً، ولا يكادون يَضبطون لفظَه. وهما يُستعملان للمَعايب والهموم والأحزان، وما بدا وخفِيَ من الأحوال. قال ابن جنّي في (الخصائص ١٣٥/٢): ((ومنه قول عليّ صلواتُ اللّـه عليه: إلى اللّـه أشكو عُجَري وبُجَري. تأويلُه: همومي وأحزاني. وطريقُهُ أن العُجْرة بالضم: كلّ عُقْدَةٍ في الجَسَد، فإذا كانت في البطن والسُّرّة فهي البُجْرة.. وفُسّر أيضاً قولـه عُجَري وبُجري؛ أي: ما أُبدي وأخفي من أحوالي)). وقال الزمخشري في (الأساس): ((ومن المجاز: ألقيت إليه عُجَري وبُجَري: إذا أَطْلَعْتَه على معائبك لثقتك به. وأصل العُجَر: العروق المُتعقِّدة الناتئة، والبُجَر ما تَعَقَّد منها على البطن خاصّةً)). وقال الحريري في مقامته الوبرية: ((وكيف عُجَرُهُ وبُجَره؟)) يعني: حالُه باطناً وظاهراً!

٦٥١. عجوز (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٨)

(العَجون) على (فَعُول): المُسِنُّ والمُسِنَّة. ويُشْكِل على الكتّاب جمعُه. فـ (العجون) إذا قُصِدَ به الرجل، كان جمعُه على (عُجُن بضمتين)، وإذا قُصِدَ به المرأة، فإنه يُجمع على (عجائن) كما يُجمع على (عُجُن) بضمتين قال سيبويه: ((وأما ما كان (فَعُولاً) فإنه

يُكسَّر على (فُعُل) بضمتين، عَنَيْتَ جمعَ المؤنث أو جمعَ المذكر». وأردف: «وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث، فإنهم قد يَجمعونه على (فَعائل)، وذلك عَجوز وعَجائز». وفي (الصحاح): «والعَجوز: المرأة الكبيرة. والجمع عجائز وعُجُن».

فـ (العَجائز) مقصورٌ على جمع العجوز الأنثى، لأن علامةَ التأنيث فيها مقدَّرة كما قال الرضيّ. أما (العُجُن) بضمتين فإنه جمعُ (عجوز) الذكر والأنثى.

ولذا قُلْ: (جاء العُجُز مُبطئين) إذا أردتَ الرجالَ، و(جاءت العُجُز والعَجائز مُبطئات) إذا أردتَ النساءَ.

٦٥٢. عجل

(نشرت بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٨)

هناك أفعال تأتي لازمةً ومتعدية،

فأنت تقول: (جاء فلانٌ) بمعنى أتى، ومنه قولُه تعالى: ﴿وجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى المَدِينَةِ﴾ [القصص ٢٠]، فالفعلُ لازمٌ. وتقول: (جِئْتُ فلاناً) إذا أتيتَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل ٢٢]، فالفعلُ متعدٍّ.

وكذلك قولك: (رَعَتِ الماشيةُ) إذا سَرَحَتْ في المرعى، و(رَعَيْتُها) إذا جَعَلْتَها تَرْعَى، فالفعلُ لازمٌ ومتعدٍّ.

ومنه قولك: (عَجِلْتُ إلى الشيء) بالكسر (عَجَلاً) كتَعِبْتُ تَعَباً، بمعنى أَسْرَعْتُ، فالفعل لازمٌ، ويتعدَّى بعدَّةٍ من الحروف. ومنه ما جاء في (نهج البلاغة): «لا تَعْجَلْ في عَيْبِ أحدٍ بذنبه فلعلَّه مغفورٌ لـه». وما جاء فيه أيضاً: «فتَعْجَلَ عن تبيُّنِ الحقِّ وتنقادَ لأوَّلِ الغَيِّ». لكنك تقول: (عَجِلْتُ الأمرَ) إذا سَبَقْتَه، كما قال ابن القوطية فتأتي به متعدياً.

وتقول: (تَعَجَّلَ) بالتشديد و(اسْتَعْجَلَ) فتأتي بهما لازمَيْن، ففي (المصباح): «تَعَجَّلَ واسْتَعْجَلَ في الأمر». لكنك تقول: (اسْتَعْجَلْتُهُ) و(تَعَجَّلْتُه) إذا طلبتَ عَجَلَتَه، ففي (الصحاح): «واسْتَعْجَلْتُه: طلبتُ عَجَلَتَه»، وفي (القاموس): «والعُجَالَة بالضم: ما تَعَجَّلْتَه من شيء».

والغريب أن يُنكِرَ الأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) قولَ القائل (تَعَجَّلْتُ في السفر)، وجعل الصواب: (تَعَجَّلْتُ السفرَ)، ثم يَجعلُ من معاني (تَعَجَّلَ): أَسْرَعَ وعَجِلَ وهما لازمان، و(أَسْرَعَ) لازمٌ ومتعدٍّ أيضاً، ففي (الأساس): «وأَسْرَعَ المَشْيَ، وأَسْرَعَ في كفايةِ المُهِمّ».

وفي كلمةٍ يومية لناقد قولُه: «يَستعجلكَ التحريرَ»، وليس هذا صحيحاً، لأن (اسْتَعْجَلَ) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ولا يتعدى إلى مفعولَيْن -كما فعل الناقد. فالصواب أن تقول: (يَسألك أن تستعجلَ التحريرَ).

وتقول: (عَجَّلَ تَعْجِيلاً) فتأتي بالفعل لازماً، وتقول: (عَجَّلَ على صاحبه) إذا أجْهَزَ عليه، كما قال الجاحظ، وهو لازم. وتقول: (عَجَّلْتُ لـه من الثمن كذا) بالتشديد بمعنى: قَدَّمْتُ.

٦٥٣. مُعْجَم

(نشرت بتاريخ ٥/٤/١٩٨٧)

(المُعْجَم) بضمٍّ فسكونٍ ففتح، قد أُطلق اصطلاحاً

على الكتاب الذي جاء ترتيبُ موادِّه على حروف المعجم. و(حروف المعجم) هي: حروفُ الخطِّ المعجم؛ أي: الخط العربي. ذلك أنه جاءت في الخط العربي أشكالٌ ملفَّقة لحروفٍ مختلفةٍ، فأُعْجِمَ بعضُها -أي: نُقِطَ- ليَزُولَ اللَّبْسُ بينها، فسُمِّيَ الخطُّ العربيُّ: الخطَّ المُعْجَمَ.

ولا يُشترط أن يكون (المعجم) مخصوصاً بمفردات اللغة؛ فقد يكون لمفرداتِ أيِّ عِلْمٍ من العلوم. فقد أُلِّفَ في القرنين الثاني والثالث (معجم الصحابة) و(المعجم الكبير) و(المعجم الصغير) بأسماء صحابة رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم.

وفي كلام الكتّاب قولُهم: (القاموس)، بمعنى المعجم اللغوي، وليس هذا صحيحاً، وكلُّ ما في الأمر أنّ بين المعاجم معجماً اسمُه: (القاموس المحيط) للفيروزآبادي. ومعنى (القاموس) في الأصل: البحر، والجمع: (القواميس).

وقد اختلف النقاد في جمع (المعجم)، فذهب الدكتور مصطفى جواد في كتابه (المباحث اللغوية) إلى أنه لا يُجمع على (معاجم)، بل يُجمع على (مَعاجيم) و(مُعْجَمات)، وآثر الدكتور ناصر الدين الأسد جمعَه على (معجمات) في مجلة المجمع القاهري، وأقر العدناني في معجمه: (المعاجم والمعاجيم والمعجمات) جمعاً للمعجم. وعندي أن الجمع هنا لا يُبْنى على مفرده وحسب، بل يُبنى على حال المفرد -وهو (المعجم)- أصفةٌ خالصةٌ هو، أم اسمٌ، أم صفةٌ غالبة؟

أقول: (المعجم) بمعنى: الكتابِ المُرَتَّبَةِ موادُّه على الحروف، ليس هو صفةً خالصة، وليس هو اسماً خالصاً، وإنما هو صفةٌ غالبة استغنتْ عن مَوصوفها فأُنْزِلَتْ مَنزلةَ الأسماء، وجُمِعَتْ تكسيراً جَمْعَ الأسماء على (مَفاعل)، كما جُمعتْ جمعَ سلامةٍ جمعَ الصفات بالألف والتاء؛ وهكذا تقول: (معاجم) و(معجمات)، كما تقول في (مُهِمّ) و(مُهِمّة) بضمِّ الأول: مَهَامُّ ومُهِمّاتٌ، وفي (مُشْكِل) و(مُشْكِلَة): مَشَاكِلُ ومُشْكِلاتٌ، وفي (مُصِيبة): مَصائبُ ومُصِيباتٌ. ويجوز (معاجيم) ضرورةً عند البصريين، واختياراً عند الكوفيين.

٦٥٤. عَدّ والعديد (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٧)

تقول: (عَدَدْتُ الشيءَ أَعُدُّهُ) بالضمّ (عَدّاً)، إذا حَسَبْتَه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وعَدَّ الشيءَ عَدّاً: حَسَبَهُ وأحْصاه)). وفي (مفردات الراغب): ((والعَدُّ: ضَمُّ الأعداد بعضِها إلى بعض)).

و(العَدَد) هو الاسم من (العَدّ)؛ ففي (القاموس): ((العَدّ: الإحصاء، والاسم: العَدَد)). و(العَدَد) هو المَعدود؛ ففي (المصباح): ((والعَدَد بمعنى المعدود)).

وهناك (تَعَدَّدَ) بوزن (تَفَعَّلَ) بالتشديد، ومعناه: كَثُرَ، ففي (المصباح): ((قالوا: العَدَد هو الكميةُ المتألِّفة من الوَحَدات، فيختصّ بالمتعدِّد في ذاته، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد، لأنه غيرُ متعدِّد، إذ التعدُّد: الكثرة، وقال النحاة: الواحد من العدد، لأنه الأصلُ المبنيُّ منه)).

ويُنكِرُ بعضُهم استعمالَ (تَعَدَّدَ) بمعنى (كَثُرَ) كقولهم: (هؤلاء متعدِّدون، وليسوا واحداً). وهو صحيح، كما تقدم.

ويأتي (تَعَدَّدَ) بمعنى (زادَ) أيضاً، ففي (الأساس): ((بنو فلان يَتعدَّدون على بني فلان؛ أي: يَزيدون عليهم)).

وصحةُ هذا لا تنفي صحةَ ذاك.

وثمة (العَدِيد) وهو بمعنى (العَدَد)، ففي (الأساس): ((وهم عَدِيدُ الحَصَى، وهذه الدراهمُ عَدِيدُ هذه، وما أكثر عَدِيدَهم؛ أي: عَدَدَهم)).

و(العَدِيد) صفةٌ بمعنى الكثير. وقد أنكر ذلك أستاذ جليلٌ في مجلة الرسالة القاهرية فقال: ((وليس العديدُ صفةً كالكثير، فلا وجه لقول القائل: قبائلُ عديدةٌ..)).

أقول: استعمالُ (عديد) بمعنى: كثير، صحيحٌ.

قال الراغب في (المفردات): ((يقال شيءٌ مَعدودٌ ومحصورٌ للقليلِ مقابلةً لِمَا لا يُحصى كَثرةً.. ويقال على الضدِّ من ذلك نحوُ: جيشٌ عديدٌ: كثير، وإنهم لذو عَدَدٍ؛ أي: هم بحيثُ يجب أن يُعَدُّوا كثرةً)).

وهذا صريحٌ بمجيءِ (عديد) صفةً بمعنى كثير.
وجاء في مقدمة (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((للمُسمَّى أسماءٌ كثيرةٌ وأوصافٌ عديدةٌ)).

وتقول: (هذه عِدَّةُ كُتُبٍ) بكسر العين، كما في (القاموس). و(هذه عِدَّةٌ من الكتب) كما في (الأغاني). و(هذه مدائنُ عِدَّةٌ)، و(سنينٌ عِدَّةٌ)، كما في المصدر نفسه. فتأمل.

٦٥٥. اعْتَدَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢١)

(اعْتَدَّ) بتشديد الدال بوزن (افْتَعَلَ)، وهو مِن (عَدَّ) الثلاثي. تقول: (اعتدّ فلانٌ مالَه) إذا عَدَّه؛ أي: حَسَبَه وأحصاه. هذا هو الأصل، والفعلُ متعدٍّ. وتقول من ذلك: (يُعْتَدُّ فلانٌ من كبار الكتّاب) بالبناء للمجهول، أي يُحْتَسَبُ كذلك. ومن هذا قول ابن جنِّي في (الخصائص): ((اعتدَدْت الباءَ كأنها بعضُ الفعل)) أي: احتسبتها كذلك.

واستعملوا (اعْتَدَّ) لازماً فقالوا: (اعتدَّ فلانٌ بالشيء) إذا أَدْخَلَه في العَدّ. ففي (المصباح): ((واعْتَدَدْتُ بالشيء –على افْتَعَلْتُ– أي: أدْخلْتُهُ في العَدِّ والحساب، فهو مُعْتَدٌّ به، مَحْسُوبٌ غيرُ ساقطٍ)). ومن ثَم كان (اعتدَّ بالشيء) بمعنى: اهتمَّ به، لأن الشيءَ إذا دخل في حسابك كان موضع اهتمامك.

ويقول الكتّاب حيناً: (اعتزَّ فلانٌ بنفسه)، فهل ثمّة فارقٌ بينه وبين قولك: (اعتدَّ بنفسه)؟

أقول: ذهب العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) إلى أنك إذا قلت: (اعتزَّ فلانٌ بنفسه)، أردتَ معنى (اعتمد على نفسه)، وليس كذلك (اعتدّ بنفسه).

أقول: لا شك أن الأصلَ مختلفٌ؛ فقولك: (اعتزَّ بنفسه) معناه في الأصل: كان بها عزيزاً. لكنك إذا قلت: (اعتدَّ فلانٌ بنفسه)، فمعناه: أنه عَوَّلَ عليها، ووَثِقَ بها، واعتمد عليها؛ فانظر إلى قول ابن المقفع في (الأدب الصغير): ((لا ينبغي للمرء أن يَعتدَّ بعلمه ورأيه ما لم يُذاكِرْ به ذوي الألباب)). فهل يعني

الاعتداد بعلمه ورأيه غير الوثوق به والاعتماد عليه والاعتزاز به!

٦٥٦. العدد: تذكيرُه وتأنيثه

(نشرت بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٧)

للعدد والمعدود قواعدُ لا بدّ من حفظها والعمل بها؛ ومنها أن المعدودَ يأتي مجموعاً مجروراً بالإضافة وجوباً مع الثلاثة إلى العشرة، ويؤنَّث العددُ هنا بالتاء مادام المعدودُ مذكراً، وتُحذف التاءُ إذا كان المعدودُ مؤنثاً؛ تقول: (هذه أربعةُ أيامٍ)، فتجرّ المعدودَ وتؤنِّث العددَ، لأن (اليوم) مذكَّر. وتقول: (هذه تسعُ ساعاتٍ)، فتجرّ المعدودَ وتذكِّر العددَ، لأن (الساعة) مؤنثة. فإذا كان العدد مركباً، كـ (خمسةَ عشرَ بيتاً)، و(خمسَ عشرةَ داراً)، نُصِبَ المعدودُ، وأُنِّثَ العددُ الأول إذا كان المعدودُ مذكّراً خلافاً للثاني.

ويَسأل الكتّاب حيناً: كيف يكون العدد من حيث التذكيرُ والتأنيث، إذا تلاه معدودان؛ أحدُهما مذكَّرٌ كـ (أبناء)، والآخرُ مؤنثٌ كـ (بنات)؟

والجواب عن ذلك أنك تقول: (هؤلاء سبعةُ أبناءٍ وبناتٍ)، و(هؤلاء سبعُ بناتٍ وأبناءٍ) فتكون الرعاية للسابق. وهكذا الأمر في غير العقلاء؛ تقول: (هذه تسعةُ كتبٍ وصحفٍ)، و(هذه تسعُ صحفٍ وكتبٍ).

ويختلف الحكْم إذا كان العددُ مركباً، إذ يُراعَى السابقُ في غير العقلاء؛ تقول: (عندي خمسةَ عشرَ كتاباً وصحيفة)، و(خمسَ عشرةَ صحيفةً وكتاباً)، ومثلُه العددُ المعطوف. أما في العقلاء، فيُراعَى التذكير مهما كان السابق؛ تقول: (هؤلاء خمسةَ عشرَ رجلاً وامرأة)، و(خمسةَ عشرَ امرأة ورجلاً)، ومثله العدد المعطوف.

فإذا فُصِلَ المعدودُ عن العدد كان الحُكْم للتأنيث في غير العقلاء؛ تقول: (عندي خمسَ عشرة بين كتابٍ وصحيفةٍ)، و(عندي خمسَ عشرةَ بين صحيفةٍ وكتابٍ). أما في العقلاء، فالحُكم للتذكير؛ تقول: (هناك خمسةَ عشرَ بين رجلٍ وامرأة)، و(خمسةَ عشرَ بين امرأةٍ ورجلٍ). فتأمل.

٦٥٧. العدد وإضافته

(نشرت بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٨)

سأل سائلٌ: ما الرأي في قول القائل (هذه ابنةُ السبع سنوات)، هل لـه وجهٌ من العربية؟

أقول: في أمهات كتب النحو أن البصريين لا يرتضون قولَ القائل: (السبع سنوات)، ويجعلون صوابَه: (سبع السنوات) بتعريف المضاف إليه، إذ لا وجه لديهم لتعريف المضاف بـ (أل) بعد أن عُرِّفَ بالإضافة. وعلى هذا يقولون: (اشتريتُ خمسةَ الكتب)، ولا يقولون: (الخمسةَ كتب). هذا رأيُ البصريين لا يَتحوَّلون عنه، ولا يَنفكُون. لكنّ للكوفيين رأياً آخرَ يُجيزون به تعريفَ الجزأين فيقولون: (السبع السنوات)، و(الخمسة الكتب). وهم يَجمعون بذلك بين التعريف بـ (أل) والتعريف بالإضافة، خلافاً لرأي البصريين. ويَذكر الكسائيُّ إمامُ الكوفيين أنّ هذا قد سُمِعَ عن العرب. وعلّلَ ذلك بأن

إضافةَ العدد هنا لفظيةٌ لا تفيد التعريف.

وإذا تركنا هذا وذاك وعوَّلنا على الاستعمال وحده وجدنا أن أكثرَ كلام العرب على نهج قول القائل: (سبع السنوات)، بتعريف المضاف إليه دون المضاف، على أنه حُكِيَ عن العرب قولهم: (السبع السنوات) —بتعريف الجزأين— قليلاً. أما قولهم: (السبع سنوات) خلافاً للبصريين والكوفيين على السواء، فقد ورد في كلام الفصحاء من الأئمة. ففيما رواه البخاري عن أبي هريرة قوله في باب (الكفالة): ((فأتى بالألف دينار))، وفي باب (الاستعانة باليد في الصلاة): ((ثم قرأ العشر آيات)). ولا شك أن روايةَ الحديث قد كانت لعلماءَ في العربية. ولو لَحَظُوا على ما حُكِيَ بُعداً عنها لَمَا سكتوا عليه. وقد حَمَلَ ذلك ابنَ مالك على تأويلِهِ وتخريجه، ونحن لا يَعنينا وجهُ التأويل كما يَعنينا ثبوتُ صحة القول. وقال ابن سلام في (الطبقات): ((وجعلنا أصحابَ المَراثي طبقةً بعد العشر طبقات)).

فثبت بذلك أنه تعبيرٌ قديم مستساغ، لا بدّ من القول بجوازه، كما فعل المجمع القاهري. فتأمل.

٦٥٨. عَدِم وانعدم

تقول: (عَدِمْتُهُ عَدَماً) من باب تَعِبَ بمعنى: فَقَدْتُهُ. كما تقول: (أعْدَمْتُه) مثل: أفقدته. فـ (عُدِمَ) بضمِّ العين وكسر الدال كفُقِدَ بضمِّ الفاء وكسر القاف، بالبناء للمجهول، كما جاء في (المصباح).

ولكن هل لك أن تقول (انْعَدَمَ) كما شاع استعمالُه؟

أقول: أنكر بعضُهم هذا، وعالَجَ المسألةَ مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقال: ((مع أنه ليس ثمّةَ نصٌّ صريحٌ على صحة (انعدمَ الشيءُ)، فإنه يمكن إجازتُها نظراً لاستعمالها منذ قرون مضتْ، وللحاجةِ إليها)).

وحقيقة الأمر أنه لم يرد (انعدم) في معجمٍ معتمد، ولم يأتِ في قياس، لأن مَن أجاز القياس في (انفعل) اشترطَ مجيئه من فعلٍ ثلاثي متعدٍّ يُتصور فيه علاج، وليس في قولك: (عَدِمْتُه) —بمعنى فقدته— علاجٌ.

وعندي أن نجيز (انعدم) لأنه جرى في كلام الفصحاء[1]، لا لأن الخطأ لا يَجري عليهم، بل لأنهم كانوا من أئمة اللغة الذين أحاطوا بأصولها وقواعدها، فإذا استجازوا ما كان ظاهرُ كلام علماء النحو والصرف على خلافه، فقد التمسوا لذلك وجهاً أو حَكَوْه عن العرب.

وقد جاء (انعدم) في كلام ابن جني، إذ قال في (الخصائص ٦٨٠/١): ((فلما انعدم من (آن) المصدر — الذي هو أصل الفعل— عُلِمَ أنه مقلوبٌ من أنَى يَأْنَى إنيًّ))، جاء هذا في نسخة الكتاب المطبوعة بمصر عام (١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م). أما في نسخته المطبوعة بتدقيق الأستاذ محمد علي النجار فقد جاء (٧٠/٢): ((فلما عُدِم من (آن) المصدر...))، فأبدل من (انعدم): عُدِم، أخذاً بأقوال الأئمة النحاة.

---

(١) جاء في (النهاية) و(اللسان): ((فكأن الإيمانَ في تلك الحالة قد انعدم)). وفي (فتح الباري): ((ثم إذا انعدم المأمور، هل يبقى التعلق؟)).

٦٥٩. فضلاً عن كذا، لا: عدا عنه

(من كتاب: لغة العرب)

هناك تعبيرٌ شائعٌ لا يكاد يخلو منه مقالٌ أو حديث. فالكتّاب يقولون: (أقامت الحكومةُ كثيراً من المشافي عدا عن المدارس). وقولهم: (عدا عن كذا) ليس سليماً، ولا يَجري على طريقةٍ من طرائق العربية. فـ (عدا) تُستعمل للاستثناء، وهي إما أن تأتيَ مسبوقةً بـ (ما)، أو غيرَ مسبوقة. فإذا سبقتْها (ما) قلتَ: (رأيتُ أصدقائي ماعدا خالداً)، فتنصب ما بعد (عدا) على المفعولية، ويكون (عدا) فعلاً فاعلُه مُضمَرٌ فيه، ومثله (خلا) تقول: (جاء أقربائي ماخلا زيداً) فتنصب (زيداً) كما نصبت (خالداً). وإذا لم تَسبقْ (ما) لفظَ (عدا) جاز بعدها وجهان:

تقول: (جاءني القومُ عدا زيداً)، فتنصب (زيداً) على المفعولية.

وتقول (صرفت الطلاب عدا زيدٍ) فتجرُّ ما بعد (عدا)، ويكون (عدا) هاهنا حرفَ جرٍ، وما بعده مجرورٌ به.

وكذلك الأمر في (خلا)، تقول: (أكرمتُ الناجحين خلا صالحاً)، و(أكرمتهم خلا صالحٍ).

فتبيَّن مما تقدَّم أنه يتعيَّن النصبُ بعد (عدا) و(خلا) على المفعولية إذا تقدمت (ما)، فإذا لم تتقدَّمْ جاز فيما بعدهما النصبُ على المفعولية، أو الجرُّ بحرفِ الجرِّ.

ولا يجوز أن تليَهما (عن) بوجهٍ من الوجوه، فلا يقال: (عدا عن كذا) أو (خلا عن كذا)، وإنما يقال: (فضلاً عن كذا). وفي اللغة: (اخترتُ هذه، وعَدَّيْتُ عن تلك) إذا تجاوزتَها، و(عَدِّ عن هذا الأمر) بتشديد الدال على صيغة الأمر، أي: تجاوَزْه إلى غيره. و(عَدَا عن الأمر): تركه وجاوَزَه.

٦٦٠. العدوّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٤)

(العَدوّ) بتشديد الواو خلاف الصديق. وهو يقال للواحد والمثنى والجمع، ووزنه (فَعُول) بالفتح. وهو اسم مبالغة يَستوي فيه التذكير والتأنيث، تقول: (هذا عدوٌّ، وهذه عدوٌّ)، كما تقول: (هذا صبورٌ، وهذه صبورٌ). وهو صفة مشبهة تؤنث بالتاء؛ إذ قالوا: (هذه عدوَّة اللّـه).

وقد يثنّى فيقال: (هذان عدوَّان). وقد يُجمع –ولكنْ جَمْعَ الأسماء لا جمْعَ الصفات– فيقال: (أعداء) على غير قياس، لأن ما كان جَمْعُه على (أفعال) كان مفرده ثلاثياً. ويُجمَع (الأعداء) على (الأعادي) فهذا جمع الجمع.

ويُجمع (العدوّ) كذلك على (العُدى) بالكسر والضم. قال ابن السِّكّيت في (إصلاح المنطق): ((ولم يأتِ (فِعَل) بكسر ففتح في منعوتٍ إلا حرفٌ واحد، يقال: (هؤلاء قومٌ عُدىً) بالضم؛ أي: غرباء، و(قومٌ عِدىً) بالكسر؛ أي: أعداء))، وفي (المصباح): ((لأن باب (فِعَل) وزانَ (عِنَب) مختصٌ بالأسماء، ولم يأتِ منه في الصفات إلا: قومٌ عِدىً بالكسر، وضمُّ العين لغةٌ فيه)).

ويُجمع (العدوّ) على (العُداة) ولكن بضم العين، وقد يقوله الكتّاب بكسرها خطأ، وهو في الأصل جمع (عادٍ) بمعنى (العدوّ)، كقاضٍ وقضاة، وغازٍ وغزاة. ففي (المخصّص) لابن سيدَه: ((قال ابن السِّكِّيت قومٌ عِدىً بالكسر والضم، فإذا أدخلوا الهاءَ ضمُّوا أوَّلَه فقالوا: عُداة. و(العُدى) بالضم: الأعداء الذين نقاتلهم، وبالكسر الذين لا نقاتلهم، حكاه عنه ابن جنّي)).

فثبت بذلك قولك: (هم عدوّ)، و(أعداء)، و(أعادٍ)، و(عِدى) بالكسر، و(عُدى) بالضم، و(عُداة) بالضم. فتأمل.

٦٦١. العَدْوَى

(نشرت بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٦)

(العَدْوَى) بفتحتين بينهما سكونٌ كالبَلْوَى: نَقْلُ العِلّةِ أو الداءِ من شخصٍ إلى آخر. والكتّاب يَعرفون ذلك، لكنهم إذا استعملوا الفعل قالوا: (عدا المريضُ بمرضه فلاناً)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس هذا صحيحاً، والصواب أن تقول: (أعْدَى المريضُ بمرضه فلاناً)، ومصدر الفعل: (الإعداء)، والاسم منه: (العَدْوَى). ففي (النهاية): ((العَدْوَى اسمٌ من الإعداء.. يقال أعْدَاهُ الداءُ يُعْدِيهُ إعداءً، وهو أن يُصيبَه مثلُ ما بصاحب الداء)). وعلى هذا تقول: (أعدى المريضُ فلاناً بمرضه).

ويقول بعضُهم: (أعْداهُ من مرضه)، بدلاً من: (أعداه بمرضه)، وهذا صحيح أيضاً. ففي (اللسان): ((أعداه الداءُ: جاوزَ غيرَه إليه، وأعداه من عِلّته وخُلُقه وأعداه به: جَوّزه إليه، والاسم من كل ذلك العَدْوَى)).

ولذا قُلْ: (أعْدَى فلانٌ فلاناً من عِلّتِهِ وبعِلّتِهِ)، و(أعدى الداءُ فلاناً)، ولا تقل: (عَدَاه).

٦٦٢. التعدية

(نشرت بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٧)

الغالب في تعدية الفعل اللازم إذا كان ثلاثياً أن تضاف الهمزة في أوّله. فأنت تقول: (نزلَ فلانٌ) على اللزوم، و(أنزلتُه) على التعدي، و(ذهبَ فلانٌ) على اللزوم، و(أذهبتُه) على التعدي، وهكذا قولك: (دخل) و(أدخلته).

وقد ذهب بعضُ الأئمة إلى قياس تعدية اللازم بإضافة الهمزة في أوّله، وأقرّ ذلك المجمعُ القاهري، وتسمَّى هذه الهمزة: (همزة النقل)؛ أي: نقل اللازم إلى المتعدِّي، فأنت تقول: (سَبَغَ) و(صَفَا) بمعنى: تمَّ وطال، فعلين لازمين، ومنه قولك: (ثوبٌ سابغٌ ضافٍ)، و(نِعمةٌ سابغةٌ ضافية). وتقول: (أسْبَغَهُ) على التعدي، ولا تقول: (أضفاه)، كما اشتهر على ألسنة الكتّاب، ما لم تأخذ بقياسِ إدخالِ الهمزة للنقل، لأن المعاجم لم تأتِ بـ (أضفاه).

ويُستغنى عن (همزة النقل) هذه لإفادة معنى التعدِّي إذا عَدَّيْتَ الفعلَ اللازم بالباء، فأنت تقول: (نزلتُ به)، فتفيد معنى (أنزلته)، و(ذهبتُ به)، فتفيد معنى (أدخلته). فإذا قلت: (دخل الشرطيُّ بفلان إلى السجن)، كان بمعنى: (أدخلَ الشرطيُّ فلاناً إلى السجن).

على أن الكتّابَ قد يَجمعون لإفادة معنى المتعدي: إضافةَ الهمزة في أول الفعل اللازم إلى جانب تعديته بالباء، فيقولون: (أدخلَ الشرطيُّ بفلانٍ إلى السجن)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إنما يُستعان بالباء لإفادة اللازم معنى المتعدي في قولك: (دخلَ الشرطيُّ بفلانٍ إلى السجن)، فإذا كان (أدْخلَهُ) متعدياً فلا حاجة به إلى أن يَستعين بالباء لإفادة معنى المتعدي. ولذا، فإما أن تقول: (أدخلْتُه إلى السجن)، أو (دخلْتُ به إلى السجن). أما قول الكتّاب: (أدخلْتُ به إلى السجن)، فلا وجه له البتة.

٦٦٣. عَذرَ

تقول: (عَذَرْتُ فلاناً فيما صنع، أعْذِرُه) بالكسر: إذا التمستَ له العُذرَ فيه لإسقاط اللَّوْم عنه. و(العُذر) بالضمّ ما تُدلي به من سببٍ أو عِلَّة أو حُجَّة لرفع الملامة.

وقد شاع على ألسنة الكتّاب قولهم: (يَعْذُر) بالضم، وتَعَقَّبَهم في ذلك الأستاذ محمد العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة)، واعتدّ الصواب: (يَعْذِر) بالكسر.

أقول: القياسُ في هذا الكسرُ لتعدّي الفعل. وقد اقتصر على الكسر الجوهري في (الصحاح)، ولكن سُمِعَ الضم أيضاً. قال ابن سيدَه في (المخصَّص١٣/٨١): ((عَذرْتُه أعْذِرُه بالكسر، وأعْذُره بالضم عُذراً ومَعْذِرَةً بكسر الذال ومَعْذَرَةً بفتحها؛ حكاه سيبويه)). وجاء في (القاموس) و(اللسان) نحوٌ من ذلك.

فثبت بهذا صوابُ قولك (يَعْذُره) بالضمِّ خلافاً للعدناني، لورود السماع به، وإن رُجِّح عليه الكسر لأنه السماع والقياس.

وثمّة: (أعْذره فيما صَنَع، أو على ما صَنَع) إذا أسقط عنه اللَّوْم والذنب، و(وأعْذر الرجلُ من نفسه) إذا أتى بما يُعذر عليه، كما في (الأفعال) لابن القوطية. ومن ذلك المَثَل (أعْذَرَ من أنْذَر)؛ أي: مَن حَذَّرَكَ قبل حلول ما يُسيئك، فهو معذور قد أسقط اللوم عن نفسه. ففي (الأساس): ((قد أعذر من أنذر، أي بالغ في العذر، أي في كونه معذوراً)).

ومن الكتّاب من إذا قال المَثَل المتقدّم جاء بـ (أعذِر) مبنياً للمجهول، فضمَّ أوّلَه وكسرَ ما قبلَ آخره، وهذا خطأ، والصوابُ ما قدّمناه.

و(أعْذر الرجلُ من نفسه) أيضاً: كثرتْ ذنوبُه وعيوبه. ومن ذلك الحديث: ((لن يَهْلِكَ الناسُ حتى يُعْذِرُوا من أنفسهم...)) أي: لا يهلكون حتى تكثر ذنوبُهم وعيوبهم فيستوجبون العقوبةَ، ويكون لمن يُعذبهم عُذرٌ، كما في (النهاية).

٦٦٤. اعتَذَرَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٤)

(الاعتذار): إبداء العُذر وطَلَبُ قبوله. أما (العُذر) فهو: ما أدليتَ به من سبب أو حُجّة أو علّة لإسقاط الملامة. ومن ثم تقول: (اعتذرتُ إلى فلان) إذا أردتَ أن تَذكُرَ من أدْلَيْتَ إليه بعذرك، وتقول: (اعتذرتُ من تقصيري) إذا أردتَ أن تَذكُرَ ما دعاك إلى الاعتذار

من عُذر أو حُجّة أو علة، وهو تقصيرك.

والشائع في كلام الكتّاب قولهم: (اعتذرتُ عن تقصيري)، فهل هذا صحيح؟

أقول أنكر ذلك بعضُهم لسكوت معظم المعاجم عنه، ومن المُنكِرين الدكتور مصطفى جواد رحمه اللّـه. وعندي أنه صحيحٌ مستقيم، والتعدية بـ (عن) قياسية، فيما احتجْتَ فيه إلى بيان العلّةِ والسبب، كقولك: (هذا مُسبَّبٌ عن هذا)، وقولك: (اعتللتُ بمرضي عن غيابي). قال ابن جنّي في (الخصائص): ((نعتذر لهم عن مجيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور))، وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((كالاعتذار عن الأخذ، بالفضل عليهم، وترك الصفح عنهم)). وقال ابن الأثير في (المثل السائر): ((هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب)). وفي (اللسان): ((لم يَعتذرْ عن سائر كلماته)). وفي (المصباح): ((اعتذر عن فعلِهِ: أظْهَرَ عُذره)).

ولذا قُلْ: (أعْتَذِرُ من غيابي، وعن غيابي)، ولكن لا تقل: (أعْتَذِرُ عن الحضور)، وأنت تودّ أن تعتذرَ عن الغياب.

٦٦٥. استعذر

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

يَحسبونه عامياً، وهو صحيحٌ فصيح! قال صاحب (الأساس): ((واستعذرَ النبيُّ ﷺ من عبد اللّـه بن أُبيٍّ، أي قال: عَذيري من عبد اللّـه، وطَلَبَ من الناس العذرَ إن بَطَشَ به. ويقال للمفرِّط في الإعلام بالأمر: واللّـه ما استعذرتَ إليّ، وما استنذرت إليّ؛ أي: لم تقدِّم الإعذارَ ولا الإنذار)).

٦٦٦. في الإعراب (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١)

في قولك: (يؤسفني ظُلْمُ الأستاذ تلميذه)، أضيف (ظُلْم) –وهو مصدرٌ يَعمل عَمَلَ فِعله– إلى (الأستاذ)، فـ (الأستاذ) مجرورٌ بالإضافة لفظاً، لكنه مرفوع محلاً بالفاعلية، لأن الظلمَ مسندٌ إليه؛ فهو الذي قام به.. و(تلميذ) مفعول به.

ويَسأل الكتاب عن مثل قولك: (يؤسفني ظُلْمُ العباد بعضهم بعضاً) ما محلُّ (بعضهم) من الإعراب، أهو مرفوع أم مجرور؟

أقول: الجواب عن ذلك أن (بعضهم) بدلٌ من (العباد). و(العباد) مجرورٌ بالإضافة لفظاً، لكنه مرفوعٌ بالفاعلية محلاً، وعلى هذا يَجوز في (بعضهم) وهو البدل من (العباد) وجهان: الجرّ، لأنه بدلٌ من مجرورٍ لفظاً وهو (العباد)، والرفع، لأنه بدلٌ من مرفوعٍ محلاً وهو (العباد) أيضاً. والتقدير: (يؤسفني أنه يَظلم العبادُ بعضُهم بعضاً).

وهكذا قولك: (سرني اجتهاد زهير الصغير)؛ فإنك تجرُّ (الصغير) لأنه صفة لـ (زهير) المجرور بالإضافة لفظاً، أو ترفعه لأنه صفة لـ (زهير) المرفوع بالفاعلية محلاً. وهكذا إذا أضيف المصدر إلى ما هو مفعولُه في الأصل كقولك: (يُعجبني إكرامُ الأستاذ المخلص)، أي: يُعجبني أن تُكْرِمَ الأستاذَ المُخلص، إذ يجوز في (المخلص) الجرّ، لأنه صفةٌ لما هو مجرورٌ

لفظاً بالإضافة -وهو (الأستاذ)- كما يَجوز في (المخلص) الفتحُ، لأنه صفةٌ لما هو مفعول به محلاً لوقوع الفعل عليه وهو (الأستاذ) أيضاً.

فالقاعدة: إذا أُضيف المصدر إلى ما هو فاعلٌ له أو مفعولٌ في الأصل، ولَحِقَ بالمضاف إليه تابعٌ، جاز في هذا التابع الجرّ مراعاةً للَّفظ، والرفع مراعاةً للمَحَلّ إذا كان المضاف إليه فاعلاً، أو النصب إذا كان مفعولاً.

وكذلك القول في العطف، فإذا قلت: (ساءني إهمالُ سعيدٍ وخالدٍ)، بمعنى: ساءني أن يهمل سعيدٌ وخالد، جاز في (خالد) المعطوف الجرُّ، لأنه معطوفٌ على مجرورٍ لفظاً وهو (سعيد)، والرفعُ لأنه معطوفٌ على ما هو مرفوع محلاً، وهو (سعيد) أيضاً. فتأمل.

٦٦٧. العُرْبُون (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٧)

يختلف الكتاب في ضبط لفظ (العربون) وهو ما عُقِدَ به البيعُ وقُدِّمَ من أصل الثمن. فمنهم من يَجعلُه بفتح العين وسكون الراء، وهو خطأ. ومنهم من يقدِّم الراء فيقول: (الرَّعْبون) وهو عاميّ. والصحيح فيه: (العُرْبُون) بضم العين وسكون الراء، وأصل اللفظ فارسيٌّ، وهو (ربون)، وقد عرّبه العرب فزادوا في اللفظ حرفاً، كما فعلوا في (قهرمان) فزادوا الهاء، والأصل فيها (قِرمان).

وإذا عُدْنا إلى (المُعَرَّب) للجواليقي، و(السامي) للميداني النيسابوري، وجدنا في اللغة: (العُرْبون) و(الأُرْبون)، و(العُرْبان) و(الأُرْبان) بضم الأول وسكون الثاني فيها جميعاً. وجاء أيضاً: (العَرَبون) و(أَرَبون) بفتح الأول والثاني فيهما. وقد اشتق العرب من الاسم فعلاً، فقد جاء في (المعرَّب) للجواليقي، وفي (اللسان): عَرْبَنْتُ الشيءَ وأَرْبَنْتُهُ، بمعنى: أعطيتُ فيه العُرْبون.

فتبين بهذا أن الصحيح في الاسم هو: (العُرْبون) و(العُرْبان)، و(الأُرْبون) و(الأُرْبان) بضم الأول وسكون الثاني، و(العَرَبون) و(الأَرَبون) بفتح الأول والثاني.

أما (العَرْبون) بفتح الأول وسكون الثاني، فهو خطأ، وكذلك (الرَّعْبون).

٦٦٨. عَرَض واستعرض

تقول: (عَرُضَ الشيءُ يَعْرُض) بالضم (عِرَضاً) بكسر العين وفتح الراء، ككَرُمَ يَكْرُم، فهو (عَريض)، ككريم، والجمع: (عِراض) ككرام، والفعلُ لازم.

وتقول: (عَرَضَ لك الخيرُ يَعْرِضُ) بالكسر، و(أَعْرَضَ) إذا ظَهَرَ وأمْكَن، وهو لازمٌ أيضاً. و(عَرَضْتُ لك بسوء أعْرِضُ) بالكسر (عَرْضاً وعَرَضاً) بسكون الراء وفتحها. وقد يأتي هذا من باب تَعِبَ، و(لا تَعْرَضْ له) بالكسر والفتح، و(لا تَعترض فتمنعه من بلوغ مراده).

كما تقول: (عَرَضْتُ عليك الكتاب) إذا قرأته، و(عرضتُ الشيءَ) إن أظهرته لك فـ (أعْرَضَ هو)؛ أي: ظَهَرَ. قال أبو البقاء في (الكلِّيات ٢٢٧/٣):

((وعَرَضْتُ الشيءَ: أظهرتُه، وأعْرَضَ الشيءُ: ظَهَرَ. وهذا على عكس القاعدة المقرَّرة في علم العربية، وهي أن الهمزةَ تجعل الفعلَ اللازمَ متعدياً.. وكذا قالوا: كبَّ وأكبَّ، قال الزوزني: ولا ثالث لهما)).

وتقول: (عَرَضْتُ الجندَ) إذا أمرَرْتَهم لتنظرَ حالَهم، وكلُّه من باب ضَرَبَ، والفعل متعدٍّ.

وتقول: (عَرَضَ العُودَ على الإناء)، أي: وضعه عليه بالعَرْض، و(عَرَضَ السيفَ على فخذه) كذلك، ومضارعُه (يَعْرُضه) بالضمّ، وهو متعدٍّ.

ويقول الكتاب حيناً: (استعرضَ القائدُ الجندَ)، بدلاً من: (عَرَضَ الجندَ)، فهل لهذا وجه من الصحة؟

أقول: الأصلُ في (الاستعراض) أن يكون بمعنى (طلب العرض)، لكنه جاء في كلام الفصحاء بمعنى (عَرَضَ). قال ابن الرومي:

بل هي العيش لا يزال من استـ
ـعرضَ يُملي غرائباً ويفيد

فكأنــه عـنى باسـتعراض العـيش: الاجـتهادَ في عَرْضـه، كقولـك: اسـتخرجت المَعْـدِنَ، إذا اجتهدتَ فأخرجته.

وقـد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قول القائل: (استعرض الجندَ) على أنه مجازٌ في طَلَبِ العَرْض.

٦٦٩. تعرَّض (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٧)

في لغة الكتّاب قولهم: (تعرَّضْتُ لفلان) إذا تصديتَ لـه فجعلتَه هدفاً لك، وقولُهم: (وتعرَّضَ لي فلانٌ) إذا تصدى لـه فجعلـه هدفاً لـه. ولكن بعضَهم يَعْمِدُ إلى قلب الاستعمال فيقول: (تعرَّضَ خالدٌ لمختلِفِ أنواعِ المتاعب) إذا أصبح هو هدفاً لها. فـ (المُتعرِّض) في هذا لم يتصدَّ، وإنما كان محلاً للتصدي وهدفاً لـه، فهل في اللغة ما يَتَّسع للمعنيَيْن؟ في الإجابة عن ذلك مسائلُ أهمها:

أولاً: أخذ الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي على الدكتور طه حسين قولَـه في كتابه (الأيام): ((يَتعرَّض للشكّ)) بمعنى: ينتابه الشك، وقولَـه: ((وكان الأزهرُ قد تعرَّضَ لألوان مختلفةٍ من النظام)) بمعنى: قد تداولتِ الأزهرَ ألوانٌ مختلفة من النظام. وحُجَّتُه في هذه التخطئة أن المتعرِّضَ لشخص أو لأمرٍ هو المتصدِّي لـه.

وقد عكس الدكتور طه حسين المعنى، فجعل المتعرِّض هدفاً للشك، لا متصدِّياً لـه، في المثال الأول، وهدفاً لما انتابه من الأنظمة لا متصدياً لها في المثال التالي.

ثانياً: جاء في (المقاييس): ((تعرَّضَ لي فلانٌ بما أكْرَه))، وفي (الصحاح) ومختاره: ((وتعرَّض لفلان: تصدَّى لـه))، وفي (المصباح): ((وتعرَّضَ للمعروف: إذا تصدَّى لـه وطَلَبَه)). وهذا يعني أن (تعرَّضَ لـه) معناه: طَلَبَه وتصدَّى لـه. ولكن جاء في (الصحاح) ومختاره أيضاً: ((وعرَّضْتُ فلاناً لكذا فتعرَّضَ هو لـه)) أي: غدا هدفاً لـه. ففي هذا النصّ (تعرَّضَ للشيء) بمعنى عُرِّضَ لـه -بالبناء للمجهول- أي: أصبح غرضاً لـه وهدفاً. وهو صريح بأن المتعرِّضَ بمعنى

المُعَرَّض اسم المفعول. وهذا ما أنكره جواد، بل أنكر النصَّ نفسه. وفي (اللسان): ((وأعْرَضَ وتعرَّضَ واعترَضَ بمعنى واحد)).

وفي اللغة: (أعْرَضَ الشيءُ) إذا أمكنك من نفسه. فـ (تعرَّضَ للشيء) إذن معناه: مَكَّنَ الشيءَ من نفسه؛ أي: جعل نفسَه هدفاً لـه وغرضاً.

ثالثاً: خيرُ دليلٍ على أن (المتعرِّض) يأتي بمعنى المتصدِّي للشيء الطالب لـه، كما يأتي بمعنى المُعَرَّض للشيء المطلوب، ما أُثِرَ عن الأئمة. ففي (نهج البلاغة): ((فكم خصَّكم بنعمةٍ وتعرَّضتم لأخذِهِ فأمْهَلَكم)). قال الشارح: ((وتعرَّضتم لأخذه؛ أي: يأخذكم بالعقاب)) أي: تعرَّضتم للعقاب. فـ (المتعرِّض) هنا هو هدفُ العقاب ومحلُّه، لا المتصدِّي لـه. وفي (كليلة ودمنة): ((فقد تعرَّض للهلاك))؛ فالمتعرِّض هدفٌ للهلاك.

وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((ويتعرَّض من أجلـه للتلف)) وفيه: ((وتعرَّضتم لسخط اللّـه)). وليس (المتعرِّض) هنا هو المتصدِّي، بل هو الذي عُرِّضَ للتلف ولسخط اللّـه، فأصبح هدفاً لهما.

رابعاً: استبان بهذا أن (تعرَّض للشيء) بمعنى تصدَّى لـه، كما هو بمعنى عُرِّضَ لـه بالبناء للمجهول، وعلى ذلك كلام الفصحاء.

ومن ثم كان قول الدكتور طه حسين: ((تعرَّض الأزهر لأنواعٍ مختلفةٍ من النظام)) بمعنى عُرِّض، صحيحٌ فصيح، وكذلك قولُـه: ((يتعرَّض للشك)) بمعنى عُرِّض له.

٦٧٠. اعترض

(من كتاب: لغة العرب)

تقول: (اعترضتُ على فلان، وعلى مذهبه)، ولا عبرة بإنكاره. وقد جاءت التعدية بـ (على) في كلام الأئمة. قال ابن جنِّي في (الخصائص): ((وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفِّح لـه)). وقال الخفاجي في (سر الفصاحة): ((ويمكن عندي أن يعترض على هذا القول)). وقد تكرر منهما ذلك. كما شاع في كتب القدماء من أصحاب المنطق وأرباب المناظرة والفقهاء.

وأصلُه (اعترض الشيءُ) صار عارضاً كالخشبة المُعترِضة، كما في (الصحاح). وفي حديث سراقة أنه عرض لرسول اللّـه ﷺ وأبي بكر، قال ابن الأثير: ((أي: اعترض بفرسه الطريقَ فمنعهما من المسير)).

ومن ثَم تقول: (اعترضتُ الطريقَ دون فلان) إذا منعتَه. ففي (اللسان): ((الاعتراض: المنع)).

وتقول كذلك: (اعترضتُ الطريقَ عليه) إذا حُلْتَ دون مَسيره وقَصْده. وهذا موضع (على) قياساً.

فأنت تقول: (عِبْتُ الصنعةَ)، ثم تقول: (عِبْتُ الصنعةَ على الصانع).

وتقول: (تقصَّيْتُ الأمرَ)، ثم تقول: (تقصَّيْتُ على الرجل أغلاطَه) كما جاء نحو منه في باب المناقدة من (ألفاظ الهمذاني).

وتقول: (أحْصَيْتُ زلاّتِـه)، ثم تقول: (أحصَيْتُ عليه زلاّتِه)، وهكذا..

وأنت تقول: (اتَّفَقَ لك الخيرُ الكثير)، على حين

تقول: (اتَّفقَ عليه مرضٌ وإعْسار). ومن ذلك قول ابن جنّي: ((اعترضتْ عليه الأحداثُ)) إذا وافتْه بما يَكره، وقد جاء في (المعجم الوسيط): ((واعترض له: منعه، واعترض عليه: أنكر قولَه أو فعلَه)).

٦٧١. تَعَرَّفَه، لا: تَعَرَّفَ عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢)

قولك: (تعرَّفت على أحوالِه)، أو: (تعرَّفتُ على فلان)، خطأ شائع. ويَجري الكتّاب على هذا الخطأ كما يجري عليه كثيرٌ من النقّاد، ولا وجه له البتة. وصوابُه: (تعرَّفتُ أحوالَه)، أو: (تعرَّفتُ فلاناً). فـ (تعرَّف) يتعدَّى في هذا الموضع بنفسه، ولا يتعدى بـ (على). تقول: (تعرَّفتُ زيداً)، كما تقول: توسَّمته وتفرَّسته وترصَّدته وترقَّبته وتدبَّرته وتأملته. فـ (تعرَّفه) معناه: تطلَّبَ معرفته حتى عَرَفه. كما جاء في (اللسان) وفي (القاموس) و(التاج): عرَّفته زيداً فتعرَّفه، أي: أعْلَمْتُه مَن هو زيد ليعرفه.

ومن الكتّاب من يقول بهذا المعنى: (تعرَّفت إليه) وهو خطأ أيضاً، إذ معنى (تعرَّفت إليه): عَرَّفْتُه مَن أنا ليعرفني. فقولك: (تعرَّفتُ إلى زيد، واستعرفت إليه، واعترفت إليه وله) معناه: أعلمتُ زيداً مَن أنا ليعرفني، خلافاً لمعنى (تعرَّفتُ زيداً)، إذ معناه: أصبحتُ أعلم مَن زيدٌ. وقد جاء في الحديث: ((تعرَّفْ إلى اللّه في الرخاء يَعْرِفْكَ في الشدّة)) ومعناه: اجعلْه يَعْرِفْكَ في الرخاء بطاعته ليعرفك يوم الشدة فيسعفك، كما هو موجزُ ما جاء في (النهاية).

٦٧٢. تعارفوا الأمرَ، لا: تعارفوا عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢)

تقول: (تعرَّفتُ الشيءَ) إذا أصبحتَ تَعْرِفُهُ بعد طَلَبٍ، فالفعل متعدٍّ، ولا وجه لقولك: (تعرَّفتُ على الشيء).

وتقول: (تعرَّفَ الشيءُ) إذا أصبح معروفاً، فالفعل هنا لازمٌ، وهو مطاوعُ (عرَّفته) بالتشديد، تقول: (عَرَّفتُ الشيءَ فتعرَّفَ).

وهكذا (تعارف)؛ فأنت تقول: (تعارفَ القومُ) إذا عَرَفَ بعضُهم بعضاً، كما في (القاموس) والفعل لازم. كما تقول: (تعارفوا الشيءَ) إذا عَرَفوه فيما بينهم، والفعل متعدٍّ.

ومن ثَم تقول: (هذه عاداتٌ متعارَفة)؛ أي: معروفةٌ شائعة. على أن الكتّاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (هذه عاداتٌ متعارفٌ عليها) فهل هذا صحيح؟

أقول: لا وجه لقولك: (متعارفٌ عليها)، وهو خطأ شائع، والصواب (متعارَفة). ففي (رسائل الهمذاني): ((الكتابة التي يتعاطاها أهل الزمان، والمتعارَفة بين الناس)). وفيه أيضاً: ((ولا خرجنا عن متعارَفِ الناس)) أي: عما تعارفوه. وفي (مفردات الراغب): ((وصارت الضيافةُ متعارَفةً في القرى)). وفيه أيضاً: ((والكبيرة متعارفة في كل ذنب تعظم عقوبته)).

فثبت بهذا أنك تقول: (تعرَّفتُ الشيءَ)، لا: (عليه)، و(تعارفوا الأمرَ)، لا: (عليه).

٦٧٣. الأعزب والعَزَب والعازب

أنكر بعضُ النقاد قولَ القائل (رجلٌ أعْزَبُ) إذا لم يكن لـه زوج، و(امرأةٌ عزباءُ) إذا لم يكن لها زوج أيضاً، وجعلوا الصواب: (رجلٌ عَزَبٌ)، و(امرأة عَزَبَةٌ) بفتح العين والزاي.

وإذا عدنا إلى المعاجم ألفينا من الأئمة مَن يُنكر (أعزب) صراحةً، كما فعل أبو حاتم السجستاني. قال الأزهري في تهذيبه: ((قال أبو حاتم: ولا يقال: رجل أعزب..))، وهكذا فعل ابن الأثير في (النهاية) إذ قال: ((رجل عَزَبٌ.. ولا يقال فيه: أعزب)).

واقتصر بعضُهم على (عَزَب) وأغفل (أعزب)، كما فعل (الصحاح)، ومختاره، والأصفهاني صاحب (المفردات)، فهل عَنَوا بإغفالهم هذا إنكارَه؟ هذا ما اختاره صاحب (التاج).

على أن أكثر الأئمة قد أجازوا (أعزب)، ولو آثروا عليه (عَزَباً). قال الأزهري: ((قال أبو حاتم: ولا يقال رجلٌ أعزب، وأجازه غيرُه)). وجاء في (القاموس): ((ولا تقل أعزب، أو هو قليل)). وفي (اللسان): ((ولا يقال رجل أعزب.. وأجازه بعضُهم)). وأقرّه ابن الحنبلي الحلبي في (بحر العوّام) إذ قال: ((ومنه قولـه ما في الجنة أعزب، قال النووي: في جميع نسخ بلادنا بالألف، وهي لغة، والمشهور في اللغة عَزَب)).

وأقر المطرّزي في (المُغرب): (أعزب) وروى فيه حديثاً عن نافع إذ قال: ((أخبرني عبد اللّـه أنه كان ينام في مسجد النبي ﷺ وهو شابّ أعزب)).

وعلى ذلك تقول: (رجلٌ أعْزَبُ وامرأةٌ عَزْباءُ). قال صاحب (المصباح): ((وقياس قول الأزهري أن يقال: امرأةٌ عزباءُ، مثل: أحمر وحمراء)).

وتقول: (رجلٌ عَزَبٌ وامرأة عَزَبٌ وعَزَبة)، كما جاء في (تهذيب الألفاظ) لابن السِّكِّيت، وفي (الأشباه والنظائر ٢٢٧/٤) للسيوطي.

وإذا جمعتَ (عَزَباً) صفةً للرجل قلت: (عُزّاب)، لأن الأصل في (عَزَب): عازب، وجمع (العازب): عُزّاب، ككاتب وكتّاب، فحُمِلَ عليه، كما قال ابن خالَوَيْه.

وجاء في (الأفعال) لابن القوطية: ((وعَزَبَ الرجلُ عُزبةً وعُزوبة، بضم العين فيهما، لم يكن لـه أهل)). فاسم الفاعل منه على القياس: (عازبٌ)، والمرأة: (عازبة). وجمع (العازب): (عُزّاب) بضم العين وتشديد الزاي. أما (العازبة) فالأصل أن تجمع على (العوازب). ولكن جاء قولهم: (نساءٌ عُزّاب)، كما قيل (رجالٌ عُزّاب). وقَلَّ أن يُجمع (فاعِلَة) على (فُعّال) بضم الفاء وتشديد العين. وقد جاء من ذلك: (صادّةٌ وصُدّاد) بتشديد الدال، كما في (الهمع) للسيوطي.

فثبت بذلك قولك: (أعْزَب وعَزْباء وعَزَب وعَزَبة وعازِب وعازِبة). فتأمل!

٦٧٤. عزّ واعتزّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣)

تقول: (عَزَّ الرجلُ يَعِزُّ) كضَرَبَ يَضْرِبَ (عِزّاً)

بكسر أوَّله و(عَزازَةً) بالفتح: قَوِيَ واشْتَدَّ، وكذلك: (عَزَّ يَعَزُّ) كتَعِبَ يَتْعَبُ.

والاسم من ذلك: (العِزَّة) بالكسر، وهي: القوة والشِّدَّة والغَلَبَة، كما في (الأفعال) لابن القوطية و(المصباح). و(العَزَّة) بالفتح: بنت الظَّبْيَة، وبها سُمِّيَتِ المرأةُ: (عَزَّة).

والصفة من (عَزّ): (عَزِيز)، ويُجمع على (أعِزَّة) كذليل وأذِلَّة، وشحيح وأشِحَّة، على غير قياس، كما يُجمع على (عِزاز) ككريم وكِرام، وظريف وظِراف، وعلى (أعِزَّاء) كشديد وأشِدَّاء، وذليل وأذِلاَّء.

وثمّة (الأعَزّ) بتشديد الزاي، وقد يكون بمعنى (العزيز)، ومؤنثه (العُزَّى) بضم العين وتشديد الزاي، وهو اسمُ صنمٍ لقريش أيضاً.

وتقول: (عَزَّ عليَّ فلانٌ) إذا كَرُمَ، و(عَزَّ عليَّ أن أسُوءَكَ) أي: اشتدّ. و(عَزَّ الشيءُ عِزّاً) بالكسر و(عَزازَة) بالفتح: إذا تعذَّر أو قَلَّ فهو (عَزيز).

وثمّة (اعْتزَّ)؛ تقول: (هو يَعتزّ بفلان)؛ أي: يَتقوَّى به ويَفْخَر، وهو نحو يعتدّ به، تقول: (يَعتزُّ بنفسه) إذا كان يَفخر بها ويَعتدّ. ففي (رسائل الهمذاني): ((والدهر يَعتزّ بكونك من أهله)). كما تقول: (يَعتدّ بنفسه) إذا كان يُعَوِّل عليها ويَحْسِبُ لها الحساب. ففي (رسائل الهمذاني): ((ومازلت مُعتدّاً بفضلـه واثقاً بكَرَمِ فِعْلِه)). وقد أنكره العدناني وقَصَرَ معنى (الاعتداد) على (الاهتمام).

وتقول: (عَزَّزْته) بالتشديد، أي: قوَّيته ونصرته وعظَّمته، (فتعزَّز هو)؛ أي: تقوَّى. و(عَزَّهُ): غَلَبَه، ومنه: (مَن عَزّ بَزّ)؛ أي: مَن غَلَبَ اسْتَلَب. وفي التنزيل: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص ٢٣] أي: غلبني في المخاطبة والجدال. فتأمل.

٦٧٥. عزا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٧)

تقول: (عَزَوْتُه أعْزُوه عَزْواً إلى كذا) إذا نَسَبْتَه، و(إنّ فلاناً ليُعْزَى إلى الخير) بالبناء للمجهول، و(هذا الحديثُ يُعْزَى إلى رسول اللّه ﷺ) بالبناء للمجهول، كما في (الأساس). كما تقول: (فلانٌ يَعْتَزِي إلى أسرة كذا ويَتَعَزَّى)؛ أي: يَنتسب.

ويقول الكتّاب حيناً: (فلانٌ يَعْزِي هذا الأمرَ إلى الكسل والإهمال)؛ أي: يَنسب الأمرَ ويَردّه إلى الكسل، فيأتون بـ (يَعزي) بالياء، بدلاً من (يَعزو) بالواو، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (يَعزي) لغةً في (يَعزو). ففي (الصحاح): ((عَزَوْتُهُ إلى أبيه -وعَزَيْتُهُ لغةٌ- إذا نَسبتَه إليه، فاعْتَزَى هو وتَعَزَّى، أي: انتمى وانتسب، والاسم: العَزاء)).

فثبت بذلك أنك تقول: (عَزَوْته إلى كذا)، كما تقول: (عَزَيْته إلى كذا)، وهو لغة. وقد ثبت إلى ذلك قولك: (اعْتَزَيْتُ) بمعنى انتسبت، و(تَعَزَّيْتُ) بهذا المعنى أيضاً.

وجاء في كتاب (الأفعال) لابن القوطية أن مصدر الفعل المتعدِّي -أي: عَزوته وعَزيته- هو: (العُزْوُ) و(العُزْيُ)، بضمِّ العين فيهما وسكون الزاي. أما مصدر اللازم قياساً فإنه: (الاعتزاء) و(التعزّي). وجاء في

(النهاية) لابن الأثير: «(التعزّي: الانتماء والانتساب إلى القوم، يقال: عَزَيْتُ الشيءَ وعَزَوْتُهُ أعْزيهِ وأعْزُوهُ: إذا أسندتَهُ إلى أحَدٍ)».

٦٧٦. عَزَّى فلاناً عن ولده، لا: بولده

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٦)

تقول: (عَزِيَ يَعْزَى) كهَوِيَ يَهْوَى من باب تَعِبَ بمعنى: صَبَرَ على ما نابه، وتقول: (عَزَّيْتُه) بتشديد الزاي: إذا قلتَ له أحْسَنَ اللّهُ عَزاءَك؛ أي: رَزَقَكَ الصبرَ الحسَن، كما في (المصباح). و(العَزاء) بالفتح هو الاسم. وتقول: (تَعَزَّى) بتشديد الزاي المفتوحة بمعنى: تَصَبَّرَ بتشديد الباء.

ويقول الكتّاب: (قام خالدٌ بتعزية جاره بولده)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا مَساغ لهذا القول، فـ (التعزية) مناشدةٌ للحزين المَرْزُوء أن يَصبر عن فقيده فيتسلَّى عنه، ولذلك قالت العرب: (عَزَّيْتُ فلاناً عن فقيده فتَعَزَّى عنه). ويَحضرني من ذلك ما جاء في (زهر الآداب٢/٧٩) للحُصَري القَيْرواني: «جاء الخبر.. بوفاة عبد اللّه بن طاهر، وأن الواثق يُعزَّى عنه» بالبناء للمجهول. وأردف: «وأنه قد ولَّى مكانه إسحاق بن إبراهيم.. فحدثنا أنه دخل على الواثق فعزاه عن عبد اللّه».

ولذا قُلْ: (عَزَّيْتُ فلاناً عن ولده أو فقيده)، ولا تقل: (عَزَّيْتُه بولده أو فقيده).

٦٧٧. عَسُر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٨)

تقول: (عَسُرَ الأمرُ عُسْراً) بالضمِّ -مثل قَرُبَ- فهو (عَسِير)، أي: صَعْبٌ شديد، كما تقول: (عَسِرَ) بفتح فكسر، والمصدر: (العَسَر) بفتحتين، وهكذا: (تَعَسَّرَ) بالتشديد، و(اسْتَعْسَرَ)، كما جاء في (المصباح).

وثمّة مسألتان؛ الأولى: هل تقول: (عَسَرَ عليَّ الأمرُ) بالفتح بمعنى: صَعُبَ واشتدّ؟ والثانية: هل تقول: (العَسَارَة) مصدراً بمعنى العُسْر؟

أقول: أما (عَسَر) بالفتح فقد منعه العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) إذ قال: «(ويقولون: عَسَر عليَّ الأمرُ بالفتح: صَعُبَ واشتدّ، والصواب هو: عَسِرَ بالكسر، وعَسُرَ بالضم)».

أقول: لا وجه لإنكار (عَسَرَ) بالفتح، فقد عدّد ابن القوطية في كتابه (الأفعال) ما جاء من الأفعال بالكسر والضم والفتح فذكر منها (عسر)، إذ قال: «(عَسر الشيءُ بالكسر والضم والفتح عُسْراً.. تَعَذَّر)»، وهو صريح.

أما قولك (العَسَارَة) بالفتح مصدراً بمعنى (العُسْر) بضمٍّ فسكون، و(العَسَر) بفتحتين، فصحيحٌ أيضاً. قال ابن القوطية: «(عَسر الشيءُ عُسْراً وعَسَارة وعَسَراً)». وهكذا الأمر في (المصباح) وسواه.

٦٧٨. عَشِبَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٦)

(العُشْب): الكلأ الرَّطْبُ، واحدته: (عُشْبَة). وتقول: (عَشِبَتِ الأرضُ) بالكسر (عَشَباً) من باب تَعِبَ: إذا أنبتت العشب، فالأرض (عاشِبَة) على غير قياس، و(عَشِبَة) بكسر الشين. و(عَشُبَتْ) بالضم (عَشَابَةً) فهي (عَشِيبة).

وتقول: (عَشَّبَتِ الأرضُ) بالتشديد و(أَعْشَبَتْ) و(اعْشَوْشَبَتْ): إذا كَثُرَ عُشْبُها، كما في (اللسان).

وجاء: (عَشَبَ) بفتح الشين: إذا رَعَى العُشْب، ففي (الصحاح): ((وبَعيرٌ عاشِبٌ يَرْعَى العُشْب)).

وثمّة: (تعشَّبَتِ الإبلُ واعْتَشَبَتْ): إذا رَعَتِ العُشْبَ أيضاً، كما في (اللسان) و(التاج).

ويقول الكتّاب حيناً: (لا بدّ من تعشيب الأرض قبل زَرْعها) يريدون انتزاع عُشْبها، فهل هذا صحيح؟

أقول: لم يأتِ (عَشَّبَ) بالتشديد إلا لازماً، تقول: (عَشَّبَتِ الأرضُ) إذا كَثُرَ عُشْبها، والذي جاء في (المخصَّص ٢٠٩/١٠) لابن سِيدَه بهذا المعنى: اجْتَزَّ العُشْبَ، وحَفَأَه، واحْتَفاهُ، ونَزَعَه، وخَلاه خَلْياً، واخْتَلاه، واخْتَضَرَ الخُضْرة، واحْتَشَى الحَشِيشَ، كلُّه بمعنى انتزاعِ العُشْب.

٦٧٩. العَشْر

يُعبِّر العرب بـ (العَشْر) بفتح العين وسكون الشين عن ثلث الشهر القمري، وهم يؤنثونه. ويُخطئ الكتّاب فيأتون به مذكّراً. فـ (العَشْر) صفةٌ غالبةٌ غلبةَ الأسماء استغنتْ عن موصوفها، والأصل فيها: (الليالي العشر) على عادة العرب في تأريخهم بالليالي.

يقول الكتّاب: (العَشْر الأوّل من شهر رمضان) وهو خطأ، وصوابه: (العَشْر الأُولى) بضم الهمزة وسكون الواو، والعَشْر الأُوَل بضم الهمزة وفتح الواو).

ويقول الكتّاب: (العَشْر الثاني أو الأوسط من الشهر)، والصواب: (العَشْر الوُسْطى بضم الواو وسكون السين، والعَشْر الوُسَط بضم الواو وفتح السين).

ويقول الكتّاب (العَشْر الثالث أو الأخير من الشهر)، والصواب: (العَشْر الثالثة، أو العَشْر الأُخْرى — مؤنث الآخِر بكسر الخاء — والعَشْر الأُخَر بضم الهمزة وفتح الخاء — جمع الأُخْرَى — والعَشْر الأواخر، جمع الآخِرة). وقد أشار الفيومي في (المصباح) إلى نحوٍ من ذلك.

٦٨٠. العَشاء والعِشاء

أكثرُ الكتّاب لا يُميِّزون (العِشاء) بالكسر للزمن المعروف من (العَشاء) بالفتح للطعام الذي يؤكل فيه، فيقولون مثلاً: (تناولتُ طعامَ العَشاء) بفتح العين أي: تَعَشَّيْتُ. ووجْهُهُ: (تناولت العَشاء) بفتح العين، بحذف (الطعام)، لأن (العَشاء) بالفتح للطعام نفسه لا للزمن. ومنه الحديث: ((إذا حَضَرَ العَشاء، بفتح العين، والعِشاء، بكسرها، فابدؤوا بالعَشاء، بالفتح)) أي: ابدؤوا بالطعام دون الصلاة.

واستعمال قولك: (تناول الطعام) تعبيراً عن الأكل واردٌ في كلام الفصحاء. ففي (مفردات الراغب): ((الطَّعْمُ: تناول الغِذاء، ويُسمَّى ما يُتناوَل منه: طَعْمٌ وطَعَام)). ومثل ذلك قولك: (العَشِيّ) بفتح العين وكسر الشين وياء مشددة، فهو للزمن، أما (العِشْيُ) بكسر العين وسكون الشين وياءٍ مخفَّفة فهو طعام (العَشِيّ).

وهكذا (الغداء) فاستعمالُه مُوردٌ للوهم، يقولون:

(هذا ثمن طعام الغداء)، والوجه فيه حذف (الطعام). فـ (الغداء): طعام (الغَدْوَة) أو (الغَدَاة). وقد اشتُهر لطعام (الظُّهر). و(الأغدية) جَمْعُه، كـ (الأعْشِيَة) جمع (العَشاء) بالفتح، لطعام (العِشاء).

والعجب أنهم يَتجافَوْن عن استعمال (عشّيتُه وغدّيتُه) و(تعشّيتُ وتغدّيتُ)، يَحْسَبون أنها عاميّة، وهي عربية فصيحة!

٦٨١. أعشى وعشواء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٧)

تقول: (عَشِيَ يَعْشَى) كرَضِيَ يَرْضَى: إذا ضَعُفَ بصرُه، فهو: (أعْشَى) وهي (عَشْواء)، كما في (المصباح). وقد سُمّيت الناقةُ التي لا تُبصر أمامها بـ (العَشْواء)، فهي تخبط بيديها كلَّ شيء. ويقال من ذلك: (رَكِبَ فلانٌ العَشْواءَ) إذا خَبَطَ أمره على غير بَصيرة، كما في (اللسان).

والنسبة إلى (العَشْواء) في الأصل: (العَشْواوِيّ) لأن الهمزة للتأنيث، كما تقول في التثنية (العَشْواوان). لكنهم أجازوا: (العَشْوائي) و(العَشْواءان) استثقالاً لاجتماع الواوين، كما قال الأشموني.

٦٨٢. عَصَمَ منه وعنه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١)

تقول: (عَصَمَهُ يَعْصِمُهُ عِصْمَةً وعَصْماً) من باب ضَرَبَ. ويتردد معناه بين المنع، والحفظ والوقاية. ففي (الأفعال) لابن القوطيّة: ((والطعام يَعْصِمُ من الجوع عَصْماً)) أي: يمنع. قال الجوهري في (الصحاح): ((والعِصْمة: المَنْع)) وأردف: ((العِصْمة: الحِفْظ)).

ويُعدّى (عَصَمَ) إلى مفعوله الثاني بالحرف (من)، ففي التنزيل العزيز: ﴿قُلْ مَنْ ذا الذي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللهِ إنْ أرادَ بكم سُوءاً﴾ [الأحزاب ١٧]. وفي (المصباح): ((عَصَمَهُ اللهُ من المَكْرُوه)).

على أن الكتّاب يُعَدُّونه بـ (عن) فيقولون: (الإنسانُ غير معصومٍ عن الخطأ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: منع العدناني ذلك في (معجم الأخطاء الشائعة)، فقال: ((والصواب: معصومٌ من الخطأ)). أقول: يُعَدَّى الفعل بـ (من) كما يُعدّى بـ (عن). فقد جاء في (رسائل الهمذاني): ((ولست بمعصومٍ عن كل لَوْم، ولكني أتصوّن))، والهمذاني مَن تَعْلَمُ تضلّعاً من العربية وقواعدها. وانظر إلى ما جاء في (الكلّيات٣/٢٦٢) لأبي البقاء: ((وعِصْمَةُ الأنبياء عن الكذب في الإخبار عن الوحي))، وما جاء فيه أيضاً: ((واعلم أن الأنبياءَ عُصِموا دائماً عن الكفر))، وقد تكرر ذلك غيرَ مرة.

فثبت بذلك أنك تقول: (ليس ثمّة مَن هو مَعصومٌ عن الخطأ)؛ لا سيّما إذا أردتَ بالعصمة الصونَ والحفظ، كما تقول: (معصوم منه). فتأمل.

٦٨٣. العَصَا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢)

(العَصَا) بفتح العين، هي: العود وما يُتَوكّأ عليه. والكتّاب يَعرفون ذلك، لكنهم إذا أتوا بـ (العَصَا) مثناة قالوا: (عَصَيان) بفتح العين والصاد بعدهما ياء، والصواب: (عَصَوان) بالواو لا بالياء. ففي (المصباح):

((والعَصَا مقصورةٌ مؤنثة، والتثنية: عَصَوان)). أما الجمع فهو: (عُصِيّ) بضم العين وكسر الصاد وياء مشددة، على (فُعول) بضم الفاء، وجاء على (عِصِيّ) بكسر العين والصاد، وإنما كُسِرت العين إتْباعاً لما بعدها، وعلى (أعْصٍ) كزَمَن وأزمُن.

وقد يُخطئ الكتّابُ فيقولون: (هذه عَصَاتي) بالتاء بدلاً من (عَصَاي)، ففي التنزيل: ﴿قالَ هي عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عليها﴾ [طه ١٨]، وفي (الصحاح): ((قال الفرّاء: أوّلُ لحنٍ سُمِعَ بالعراق: هذه عصاتي))، وقد حكاه عن (إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت.

وتصغير (العَصَا): (عُصَيَّة) بضم العين وفتح الصاد وياء مشددة. وفي المَثَل: (إن العَصَا من العُصَيّة)، ويُضرب في مجيء بعض الأمر من بعض، أو في تشبيه الفرع بأصله.

وتقول: (اعْتَصَى فلانٌ على عَصَاه) إذا توكّأ عليها، و(اعْتَصَى الشيءَ) إذا اتخذه عَصاً، كما في (الأساس).

ولذا قُلْ: (هذه عَصَايَ)، لا: (عَصَاتي).

٦٨٤. عِضَادَة ودِعَامَة

(العِضَادَة): خشبةُ الباب من جانبه، وهي بكسر العين، ويَحْسَبُها الكتّاب بالفتح، واستعمال (العِضادة) في المجاز منقول. قال الزمخشري في (الأساس): ((وفلانٌ عِضادةُ فلان: إذا كان لا يفارقه. ويقول الرجل لصاحبَيْه: كفاني بكما عِضادتَيْن؛ أي: مُعِينَيْن. والأصل: عِضادتا الباب. ووَقَفا كأنهما عِضادتان)).

ومِثْلُ (العِضادة): (الدِّعامة)، فالكتّاب يَحكونها بفتح الدال، وهي مكسورة.

٦٨٥. عَضَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣)

يقول الكتّاب حيناً: (عَضَّ فلانٌ على أسنانه من الغيظ أو من الندم)، فما الرأي في هذا التعبير؟ وإذا كان العضُّ إنما يكون بالأسنان، فكيف تَعضُّ بالأسنان على الأسنان؟

وفي الإجابة عن هذه المسألة أمور أهمها:

أولاً: يأتي (عَضِضْتُ) من باب تَعِبَ ومن باب نَفَعَ، ويكون المصدر في الحالين ساكناً. وتقول: (عَضَّه) و(عَضَّ به) و(عضّ عليه)، كما في (المصباح). ويكون (العَضّ) بالأسنان؛ قال ابن القوطية في (أفعالـه): ((عَضِضْتَ الشيءَ بالكسر عَضّاً))، و((عَضَّ كلُّ ذي أسنان: كَدَمَ بأسنانه))، وقال صاحب (المفردات): ((العَضّ: أَزْمٌ بالأسنان))، وفي (اللسان): ((العَضُّ: الشَّدُّ بالأسنان على الشيء))، ونحوٌ من ذلك في (المصباح): ((عَضِضْتُ اللقمةَ وبها وعليها: أمسكتُها بالأسنان)).

ثانياً: تقول مجازاً: (فلانٌ يَعَضّ في العلم بضرسٍ قاطع): إذا تضلَّع من العِلْم وتبحَّر فيه، و(عَضَّه الأمرُ): اشتد عليه، و(عَضَّه بلسانه): تناولَه به وآذاه، و(قد عضّتْه الأسفار وجَرَّسَتْه): إذا حَنَّكَتْه، و(عَضَّ فلانٌ بالأمر): لَزِمَه، كلُّ ذلك في (الأساس). وفي (النهاية): ((وعَضُّوا عليها بالنواجذ، هذا مَثَلٌ في

شدة الاستمساك بأمر الدِّين، لأن العَضَّ بالنواجذ عَضٌّ بجميع الفم والأسنان، وهي أواخر الأسنان، وقيل: التي بعد الأنياب)).

ثالثاً: قال العدناني في معجمه: ((ويقولون: عَضَّ على أسنانه من شدة الغيظ، والصواب: حَرَقَ أضراسَه بعضَها ببعض، أو حكَّ بعضَها ببعض حتى سُمِعَ لها صَريف هو صوت الاحتكاك، لأن معنى عَضَّه: أمسكه بأسنانه، ويَستحيل على المرء أن يَعَضَّ أسنانه بأسنانه)). والقول ما قال، فأنت تقول: (فلان يَعَضُّ شفتيه من الغيظ، ويعضّ أناملَه غيظاً، ويقطع أناملَه غضباً)، كما تقول: (يعضّ شفتَيه لَهَفاً، ويَعَضُّ على يديه وعلى بنانه نَدَماً، أو يأكل بَنَانه أو يَديه نَدَماً). ويُقال: (عَضَّ بالخمس ندامةً)، أي: بالأصابع الخمس. أما قولهم: (عَضَّ على أسنانه) فلا وجه له.

وفي التنزيل: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ على يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مع الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾ [الفرقان ٢٧]، قال صاحب (المفردات): ((وذلك عبارةٌ عن الندم لِمَا جرى به عادةُ الناس أن يفعلوه عند ذلك)). هذا وفي اللغة: ((قَرَعَ عليه سِنَّهُ)) بمعنى: ندم. قال ابن زيدون:

يَقرَعُ السِّنَّ على أن لم يَكُنْ

زادَ في تلك الخُطا إذ شيّعك

رابعاً: في العربية تعبيرٌ آخرُ عن الغضب والغيظ وهو: (يُحَرِّقُ عليه الأُرَّم) والأرم بضم الهمزة وتشديد الراء المفتوحة: الأضراس أو الأنياب أو الأسنان. ومعنى (حَرَّق الأُرَّم) أو (حرّقها) بتشديد الراء: لاكها؛ أي: سَحَقَ بعضَها ببعض. وقال الشاعر: ((يلوك من حَرْدٍ عليّ الأَرّما))، وفيه: ((رأيتُ حُسَّادَكَ العُرَّم يَحْرقون عليك الأُرَّم)). وفي (اللسان):

((نُبِّئْتُ أحماءُ سُلَيمى أنما

أضْحَوْا غِضاباً يَحرقون الأُرَّما)).

٦٨٦. عضو وعضوة (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٩)

جرى الكتّاب على استعمال (العُضْو) بمعنى الفرد الذي تتألّف من أمثاله الجماعة، كما يتألف الجسد الواحد من أعضاء. وقد جاء في الحديث: ((مَثَل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مَثَل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عُضْوٌ تَداعَى له سائر الجَسَد بالسهر والحُمَّى)). ففيه تشبيهٌ لجماعة المؤمنين بالجسد الواحد، وتشبيهٌ للفرد من المؤمنين بالعُضْو.

وقد شاركتِ المرأةُ في لجان ومجالسَ وجماعاتٍ... والسؤال هنا، أنقول: (فلانةٌ عُضْوٌ في مجلس النواب) على الأصل؟ أم نقول: (فلانةُ عضوةٌ في المجلس) بالتأنيث، كما شاع ذلك؟

في الجواب عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: (العُضْو) اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتق. والأصل فيما كان كذلك أن يَشمل الذكرَ والأنثى دون حاجة إلى تأنيث. وإنما خُصَّ التأنيث بالصفات. ومن حَقِّ (العضو) مادام اسماً جامداً ألاّ يُوصَف به، وهو يُجمع على: (الأعضاء). ولذا كان الوجه أن نقول: (فلانةٌ عضوٌ في مجلس النواب أو في الجماعة أو النادي). وقد آثر هذا بعضُ النقّاد. بل منع بعضُهم تأنيثَ

(العضو) قطعاً.

ثانياً: إذا كان (العضو) اسماً جامداً في الأصل، فقد جَرَوْا على إنزالِهِ منزلةَ الصفة المشتقّة وتأنيثِهِ على (عضوة)، وجَمْعه على (عُضوات) بسكون الضاد وفتحها وضمِّها، لحاجةٍ في التعبير، كقولهم: (لم يَعْتَدِ السيداتُ أن يَكُنَّ عُضواتٍ في مجلس القضاء). فهل لهذا وجه من العربية؟

أقول: استعمل العربُ الأسماءَ صفاتٍ وأجْرَوْا عليها ما أجْرَوْه على الصفات، في مواضعَ كثيرةٍ؛ فقالوا: (سَكنتُ في دارٍ ساجٍ بابُها)، فرفعوا (بابها) بـ (ساج) كما هو شأن الصفات. و(الساجُ): ضَرْبٌ من الشجر صُلْبٌ، فكأنهم قالوا: سَكنتُ في دارٍ وثيقٍ بابُها. وقالوا: (فلانٌ غِربالُ الإهاب)، وكأنهم قالوا: مُشقَّق الإهاب، والإهاب: الجلد. وقالوا: (خاتَم حديدٌ)، برفع (حديد)، دون جرِّه بالإضافة أو نصبه على التمييز. وفي (نهج البلاغة): ((لا تكونن عليهم سَبُعاً ضارياً)). وفي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((أجاز سيبويه الجرَّ في قولهم: مررت برجلٍ رجلٍ أبوه)).

ثالثاً: ذهب ابن جنّي إلى أبعدَ من هذا في قولهم: (مِئبرةُ العُرْقُوب إشْفَى المِرْفَق)، أي: دقيقةُ العرقوب حادةُ المِرْفق، وهو ذمٌّ في النساء، والعُرقوب: عَصَبُ القدم، و(الإشفى): مخرز الإسكاف. قال ابن جنّي: ((ولو بالغ عندي في استعمال هذا الاسم استعمال الصفة لما فيه من معناها لجاز تأنيثه بأن يقال: إشفاة المرفق، كما نقول: حادة المرفق)). وهكذا أنث الاسم حين أنزلَهُ منزلة الصفة وقصد به معناها.

ومن ثَم جاز أن نقول: (فلانةُ عضوةٌ في مجلس النواب)، والتأنيثُ أكثر مواءمة وأشد ملاءمة، وإن صح التذكير، كما قال الدكتور مصطفى جواد.

٦٨٧. عَطِشٌ إلى لقائه، لا: متعطِّش

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/١٧)

تقول في العربية مجازاً: (عَطِشتُ إلى رؤيتك) إذا اشتقتَ إلى لقائه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((عَطِشَ عَطَشاً، وعَطِشتُ إلى لقائك: اشتقت)). وفي (الأساس): ((ومن المستعار: أنا شديد العَطَش إلى لقائك، وبي عَطَش إليك)). ويُستعمل (جاع) هذا الاستعمال أيضاً.

أقول قد يأتي (تَفَعَّلَ) بتشديد العين بمعنى يقارب (فَعَلَ) كمَشَى وتَمَشَّى، أو (افْتَعَلَ) كاشتقتُ إليه وتَشوّقتُ إليه، واشتقته وتشوّقته. ولكن ليس هذا قياساً؛ فـ (عَطِشَ) بمعنى، و(تَعَطَّش) بمعنى آخر.

فقد ذكر الصاغاني في (العُباب) أن (تَعطَّش) معناه: تكلّف العَطَش. وحكى ذلك (القاموس)، وأيّده (التاج)، وجاء به (المعجم الوسيط).

وكذلك: (ظَمِئَ) تقول: (ظَمِئتُ إليه) بمعنى: عَطِشتُ، و(ظَمِئتُ إلى لقائك): اشتقت، أما (تظمّأتُ) فمعناه: تحمّلْتُ الظمأ. تقول: (ما زلت أتظمّأ اليوم وأتصدّى ..) أي: أتَصَبَّر على العطش، كما جاء في (الأساس).

ولذا قُلْ: (عَطِشْتُ إلى رؤية فلان)، و(أنا عَطِشٌ إلى لقائه وعاطِشٌ)، ولا تقل: (تعطّشتُ ومتعطِّش).

٦٨٨. عَطَفَ

(نشرت بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٧)

(العَطْف) في الأصل: التَّنْيُ والإمالة. قال الراغب: ((العَطْف يُقال في الشيء إذا ثُني أحَدُ طرفَيْه إلى الآخر، كعَطْفِ الغُصْن والوسادة والحَبْل)). وفي (المصباح): ((وعَطَفتُ الشيءَ عَطْفاً: ثَنَيْتُهُ أو أَمَلْتُهُ، فانعطفَ)).

فـ (العطف) بمعنى الثني والإمالة، فِعْلُهُ متعَدٍّ، وهو يأتي لازماً بمعنى الانثناء والمَيْل، فيصحُّ في مصدره (العُطوف) بالضم، ففي (الأساس): ((وكَسَرَ الطائرُ جَناحَيْه كَسْراً: ضمَّهما للوقوع.. وقد كَسَرَ كُسُوراً إذا لم تَذكُر الجَناحَيْن، وهذا يَدلُّ على أن الفعلَ إذا نُسِيَ مفعولُه وقُصِدَ الحَدَثُ نفسُه جَرَى مَجْرَى الفعل غير المتعدِّي)). ولكن تقول: (عَطَفْتُ إليه عَطْفاً) إذا مِلْتَ إليه أيضاً. ففي (نهج البلاغة ٢/ ٣٠): ((فعَطَفَ إليها عَطْفَ الضَّرُوس، وفَرَشَ الأرضَ بالرؤوس)) أي: مال إلى الشام كما تميل الضَّرُوس، وهي الناقةُ السيِّئة الخُلُق، و(فَرَشَ الأرضَ بالرؤوس) كنايةٌ عن كثرةِ مَن يَقتُلُه.

أما (عَطَفَ عليه) فمعناه: أشفق عليه. ففي (القاموس): ((عَطَفَ يَعْطِفُ: مالَ، وعَطَفَ عليه، وتَعَطَّفَ: أشْفَقَ)). وفي (ألفاظ الهمذاني): ((ويَحْدِبُ عليك، ويُشفِق عليكِ، ويَعطف عليك، ويَرِقُّ عليك)). وقد جاء مصدر (عَطَفَ عليه) على (العُطُوف) كما في (الأساس)، وعلى (العَطْف) كما في (المصباح).

وتُعَدِّي الفعلَ بهذا المعنى فتقول: (عَطَفَهُ اللهُ تعالى عليه عَطْفاً). ويأتي (عَطَفَ عليه) بمعنى: حَمَلَ عليه، وَكَرَّ مقاتلاً، كما في (القاموس).

وتقول: (عَطَفْتُ الشيءَ على الشيء) إذا ضَمَمْتَهُ إليه، كقول النحاة: (هذا عاطفٌ وهذا مَعطوفٌ عليه).

وثمّة: (تَعَطَّفَ عليه) بمعنى: عَطَفَ وأشفق، و(تعاطَفُوا) إذا عَطَفَ بعضُهم على بعض.

٦٨٩. حروف العطف

(نشرت بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٧)

شاع على ألسنة الكتّاب حَذفُ حُروف العَطْف إذا ما تَكرَّر المعطوف. فهم يقولون مثلاً: (قد التقينا أحمدَ، خالداً، سعيداً)، ويقولون: (زُرْنا المدن: دمشق، حمص، حماه، اللاذقية).

وقد يَكتفون بذكْرِ العاطف قبل آخر معطوف، فيقولون: (نجح السادة: سليم، صالح، سعيد، سمير وسامر)، على وَفْق الأسلوب الفرنسي. ولا شك أن الصواب في ذلك إثبات العاطف. تقول: (قد التقينا أحمد وخالداً وسعيداً)، وتقول: (زرنا المدن: دمشق وحمص وحماه واللاذقية)، كما تقول: (نجح السادة سليم وصالح وسعيد..) فيكون ما بعد (المدن) و(السادة) بَدَلَ تفصيلٍ منهما.

وقد ذكر صاحب (المغني) في باب (حذف حرف العطف ٢/١٦٣) أن الحذف إنما يكون في الشعر، وحكى تأويل كل ما جاء خلاف ذلك من النوادر. وجاء في (الكلّيات) لأبي البقاء: ((عدم جواز حذف

الواو هو الصحيح، لأنها موصلة لمعنى العطف والتشريك، فإذا حُذِفتْ زال هذا المعنى فزالت فائدتُها. فإن جاء من ذلك شيءٌ فضرورةٌ كقول الشاعر)). وجاء في (اللسان): ((قال الشاعر:

ما لِيَ لا أُسْقَى على عِلاّتي

صَبَائحي غَبَائقي قَيْلاتي

أراد: غبائقي وقيلاتي فحذف حرف العطف، وحَذفُه ضعيفٌ في القياس، مَعدومٌ في الاستعمال)). وانظر إلى قولـه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عليكم أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللاّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ اللاّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء ٢٣]، فقد أثبت العاطِفَ قبل كلِّ معطوف.

ولا يدخل في هذا تعداد الوصف للموصوف، إذ يَجوز أن يكون بالعاطف: (جاء زيدٌ العالِمُ والعاقِلُ)، وبغيره: (جاء زيدٌ العالِمُ العاقِلُ). قال أبو البقاء: ((وليس هذا بعطفٍ على التحقيق، وإنما هو باقٍ ما كان عليه من الوصفية))، فكلٌّ مِن (العالِم) و(العاقِل) وصفٌ لزيد على حِدَة، إذ يجوز تعدُّد النعتِ للمنعوت.

٦٩٠. أعطيت فلاناً راتبه

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول: (أعطيتُ فلاناً راتبَه)، ولا تقول: (أعطيتُ لفلانٍ راتبَه، وقد أُعطي لـه الراتب)، كما هو شائع.

لأن (أعْطَى) تـتعدى بنفسها إلى مفعولين، ولا تدخل لام التقوية على أحدهما ما لم يتقدَّمْ على فعلِه.

٦٩١. عفـوتُ الذنْـبَ، وعـن الذنـبِ، وعن المُذنِبِ

(نشرت بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٦)

تقول: (عَفَوْتُ عن المُذنِبِ عَفْواً) إذا غفرتَ لـه ذَنْبَهُ. ويقول الكتّاب: (العَفْو عن الجرائم)، فهل يَصِحُّ أن تقول: (عَفَوْتُ عن الجريمة)، كما تقول: (عفوت عن المجرم)؟

أقول: جاء ذلك عن العرب. ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((عَفَا عن المُذنِبِ والذنْبِ عَفْواً: إذا صفح)). وفي (اللسان): ((وَعَفَا عن ذنبه عَفْواً: صفح، وعَفَا اللّهُ عنه)).

وهكذا (صَفَحَ)، تقول: (صَفَحْتُ عن المُذنِبِ، وصَفَحْتُ عن ذَنْبِـهِ). ففي (الأساس): ((وَصَفَحْتُ عنه: أعرضتُ عن ذنبه))، وفي (المصباح): ((صَفَحْتُ عن الذنب صَفْحاً من باب نَفَعَ: عَفَوْتُ عنه)).

ففعل (العَفْو) بمعنى (الصَّفْح) لازمٌ، يَتعدَّى بـ (عن) إلى الذنب وصاحبه.

لكن بعض الكتّاب يقولون: (عَفَا لـه ذَنْبَهُ)، كما تقول: (غَفَرَ له ذَنْبَه)، فهل هذا صحيح؟

أقـول: جـاء الـنص عـلى ذلـك. ففـي (أفعال ابن القوطـية): ((وعَفَـوْتُ الذنبَ، وعن الذنبِ: غَفَرْتُه))، ونحـو ذلـك مـا جـاء في (أفعـال السَّرَقُسْطِي)، وفي (شـرح الحماسـة) لـلمرزوقي، فالمُـنْكِرُ مَحْجُـوجٌ بنصٍّ

هؤلاء الأئمة.

لذا قُلْ: (عَفَوْتُ عن المذنِبِ، وعن الذنْبِ)، و(عَفَوْتُ الذنبَ)، كلُّه صحيح.

٦٩٢. مَعْفُوٌّ عنها ومُعْفَاة، لا: مَعْفِيَّة، ولا: مَعْفُوَّة

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

المروي من (عفا): (عفا فلانٌ عن الأمر إذا أمْسَكَ عنه، و(أعفاه من الأمر) إذا برّأه.

فتقول من الأوّل على المفعول: (عُفِيَ عن الحسم في المبالغ التالية) إذا أُمْسِكَ عنه، (فالحسم فيها مَعْفُوٌّ عنه)، كما تقول: (الضرائبُ في هذه الأبنية والأراضي مَعْفُوٌّ عنها).

وتقول من الثاني: (أُعفيتِ المبالغُ التالية من الحسم) إذا بُرِّئت منه، (فالمبالغ مُعْفاةٌ من الحسم).

أما قولُ بعضهم: (مَعْفِيّة) أو (مَعْفُوَّة) فَلَحْنٌ، لأن الأول يقتضي: (عفاه من الأمر يَعْفِيه)، والثاني يقتضي: (عفاه من الأمر يَعْفُوه)، وكلاهما غير وارد.

٦٩٣. عَقِبَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٦)

(العَقِب) بفتح العين وكسر القاف أو إسكانها: آخِرُ الشيء، والجمع: (أعْقاب). وقد يُستعمل ظرفاً فيقال: (جئتُ عَقِبَ فلان) أي: بَعْدَه، وهو كثيرٌ في كلام الكتّاب. إلا أنهم إذا جمعوه قالوا: (حصل ذلك في أعْقابِ الحرب)، بتوسُّط (في). فهل في العربية ما يُجيز نَصْبَ (أعقاب) على الظرفية، كأن يقال: (جَرَى ذلك أعقابَ الحرب).

وهناك: (عَقِيب) بالياء بعد القاف، فهل يُستعمل ظرفاً بمعنى (عَقِب)؟

في الإجابة عن هذه المسائل أمور أهمها:

أولاً: (العَقِب) بفتحٍ فكسرٍ: آخِرُ الشيء، والجمع: (أعْقاب). قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وقد جاءتْ أعْقابُ الأمور لأواخِرِها، كأدبارها)). أي: الأعقاب كالأدْبار بمعنى الأواخِر، ولكن ما أصل معناها؟

قال صاحب (المصباح): ((العَقِب بكسر القاف: مُؤَخَّر القَدَم، وهي أنثى، والسكون للتخفيف جائز، والجمع: أعقاب)). وقد استُعمل ظرفاً، إذ جاء في (المصباح): ((جاء زيدٌ يَطأ عَقِبَ عمرٍو، والمعنى كلما رَفَعَ عمرٌو قَدَماً وَضَعَ زيدٌ قَدَمَهُ مكانها، ثم كثُر حتى قيل: جاء عَقِبَه)) وأردف: ((ثم كثر حتى استُعمل بمعنيَيْن، وفيهما معنى الظرفية، أحدُهما المتابعة والموالاة. فإذا قيل: جاء في عقبه، فالمعنى: في أثَرِه، وحَكَى ابن السِّكِّيت: بنو فلان تُسْقَى إبلُهُم عَقِبَ بني فلان، أي: بعدهم.. وقال في (مُتخيَّر الألفاظ): صلَّيْنا أعْقابَ الفريضةِ تطوعاً، أي: بعدها)).

ويتبيَّن بهذا أنك تقول: (جئتُ في عَقِبِ فلان)، كما تقول: (عَقِبَ فلان)، و(أعقابَ فلان) بالنصب على الظرفية فيهما، أي: جئت بعده. هذا هو المعنى الأول لاستعمال (عَقِب).

أما المعنى الثاني فقد جاء في (المصباح): ((والمعنى الثاني: إدراكُ جُزءٍ من المذكور معه، يقال: جاء في

عَقِبِ رمضانَ، إذا جاء وقد بقي منه بقيّة)) أي: جاء في آخِرِ رمضانَ، لا بعده، ومن ذلك حديث عمر: سافَرَ في عَقِبِ رمضانَ أيَ في آخِره، كما في (النهاية).

ثانياً: يأتي (عَقِيب) كـ (عَقِب)، تقول: (جِئتُ عَقِيبَ فلان). وأصل معناه: (المُعاقِب) من: (عاقَبَهُ) إذا أتى في عَقِبه. ففي (الأساس): ((فلانٌ عَقِيبي: تريد مُعاقِبي في العمل)). وجاء في (النهاية) حول (المُعَقِّبات) بتشديد القاف، وهي الأدعية جمع دعاء: ((وسميت مُعَقِّبات... لأنها تقال عَقِيبَ الصلاة))، فاستُعمل (العَقِيب) ظرفاً. وعلّل ذلك (المصباح) فقال: ((يَفعل ذلك عَقِيبَ الصلاة.. على تقدير محذوفٍ، والمعنى: في وقتٍ عَقِيبِ وقتِ الصلاة)). وجاء في (الألفاظ الكتابية) للهمذاني: ((وجاء عَقِيبَ ذاك؛ أي: بعَقِبه.. وعَقِبَ ذلك)).

وهكذا تقول: (جئتُ في عقب ذلك، وفي أعقابه)، و(جئتُ عَقِبَه وأعقابَه) بالنصب على الظرفية، كما تقول: (جئتُ عَقِيبَه) بالنصب أيضاً، كلُّ ذلك صحيح.

وتقول: (فلانٌ في عَقِبِ المرض) إذا بَرِئ وبَقِيَ فيه شيءٌ من المرض، كقولك: (نَقِهَ من مرضه) بكسر القاف وفتحِها فهو (نَقِهٌ) و(ناقِهٌ).

٦٩٤. اعتقدتُ الأمرَ، لا: بالأمر

(نشرت بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٤)

فيما جاء على وزن (افْتَعَلَ) من الأفعال مجالٌ للبحث. فمن هذه الأفعال ما جاء متعدياً، وهو كثير وليس نادراً، خلافاً لما يَعتقده كثيرون، فممّا جاء متعدياً من ذلك: اعتمده، واعتاده، واعتدّه، وافتقده، واحتصده بمعنى حصده، وارتاده، واصطاده، واضطهده، واقتاده، وانتقده. ومنه (اعتقد) أيضاً فهو متعدٍّ بالمعنى المذكور، ولو جاء لازماً بمعنىً آخَرَ.

تقول في (اعتقد) المتعدِّي: (اعتقدتُ الدُّرَّ والخَرَزَ وغيرَه) إذا اتَّخذتَ منه عِقْداً كما جاء في (المُحْكَم)، وهو المعنى الأصلي. وفي (اللسان): ((عَقَدَ التاجَ فوق رأسه واعتقده: عَصَّبَه به)) وأردف: ((وأنشد ثعلب لابن قيس الرُّقَيَّات:

يَعتقد التاجَ فوق مَفْرَقِهِ على جبينٍ كأنه الذهب))

وأنت تقول مجازاً: (اعتقدتُ كذا) إذا عَقدتَ عليه القلبَ والضمير، حتى قيل: (العَقِيدة) لما يدين الإنسان به، كما جاء في (المصباح).

فقول الكتّاب: (اعتقدتُ بالأمر)، أو: (اعتقدتُ بحقيقة ذلك أو بصحته) خطأ، صوابُه: (اعتقدتُ الأمرَ أو هذه الحقيقةَ أو صحةَ الأمر) إذا جعلتَ ذلك عقيدةً لك.

وقد ذهب بعضُ النقاد إلى صواب قول القائل: (اعتقدت بكذا)، بتضمين (اعتقد) معنى (آمن به).

والجواب عن ذلك أنه لا يَصِحُّ التضمين ما لم يَكتسب الفعلُ به معنىً يُضاف إلى معناه. ومادام (اعتقدتُ الأمرَ) بمعنى جعلتُه عقيدةً لي، فلن يَكتسبَ جديداً بتضمينه معنى (آمن).

وقد يأتي (اعتقد) لازماً، ولكن بمعنى آخر. تقول: (اعتقد الشيءُ) بمعنى: صَلُبَ واشتدّ، كما جاء

في (الصحاح).

ولذا قُلْ: (اعتقدت صحةَ الأمر وصوابَه)، ولا تقل: (اعتقدت بصحته وبصوابه).

ومما جاء متعدياً: (التقيتُه) بمعنى لَقِيتُه، لكنه سُمِعَ لازماً أيضاً كقولك: (التقينا به)، وجاء في كلام الفصحاء: (التقيتُ به ومعه).

٦٩٥. جمع ألفاظ العقود

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣٠)

اعتاد الكتّاب إذا أرادوا ذِكْرَ السنوات التي تلي سنة سبعين بعد ألف وتسعمئة أن يقولوا: (جَرَى ذلك في السَّبْعِينات) إلى السنة التاسعة والسبعين، فإذا أرادوا التي تلي ثمانين قالوا: (جَرَى ذلك في الثمانينات) وهكذا.. فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصلُ أن تُدعَى السنةُ التي تلي سنة سبعين إلى التاسعة والسبعين (السنة السبعينيّة) بياء مشددة نسبة إلى (سبعين)، فإذا حذف الموصوف لاشتهاره -وهو (سنة)- وأُريدَ إقامة الصفة مقامه، كما هو شأن الصفات الغالبة غلبة الأسماء، قيل: (السبعينية)، فإذا جُمعتْ قيل: (السبعينيّات) بياء مشددة. وعلى ذلك كان الوجه أن يقال: (جرى ذلك في السبعينيّات أو الثمانينيّات)، وكذلك: (العشرينيّات) و(الثلاثينيّات).

وجاء في قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة: ((أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب فيقال ثلاثينيّات، ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين)) وأردف: ((وفي هذا المعنى لا يقال ثلاثينات بغير ياء النسب)). فتأمل.

٦٩٦. العَقار والعِقار والعُقار والعَقّار

(العَقار) بفتح العين: الدار والأرض ونحوُهما. والكتّاب يقولونه بالكسر خطأ.

و(العِقار) بالكسر: مصدر (عاقَرَهُ) إذا لازمه. ففي (اللسان): ((وعاقَرَ الشيءَ مُعاقَرَةً وعِقاراً: لَزِمَهُ)).

و(العُقار) بضمِّ العين لمعانٍ مختلِفة؛ فـ (عُقار الكلأ): خِيارُ ما يُرْعَى من نبات الأرض، كـ (عُقار البيت) لخيار متاعه، و(عُقار القصيدة) لخيار أبياتها.

و(العُقار) بالضم: الخمر. قيل إنها سُمّيتْ كذلك لأن أصحابَها يُعاقرونها، فهي على (فُعال) بضم الفاء بمعنى المفعول. وقيل لأنها عاقَرَتِ العقلَ، وعاقرت الدَّنَّ؛ أي: لَزِمَتْه، فتكون (فُعالاً) بمعنى الفاعل، وقيل لأنها تَعْقِر العقلَ؛ أي: تنحره، وقيل غير ذلك مما لا طائل في استيفائه. قال الشاعر [متمّم بن نويرة اليربوعي]:

سُقُوا بالعُقارِ الصرف حتى تتابعوا
كدأب ثمودٍ إذ رغا سَقْبُهم ضُحَى

ورغا: إذا صوّت وضجّ، والسَّقب: ولد الناقة.

أما (العَقّار) بفتح العين وتشديد القاف، فهو الدواء وكل ما يُتداوى به.

٦٩٧. العَلاقة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١١)

(العَلاقة) بفتح العين، لما يُتعلّق به، وكذلك:

(العَلَق) بفتح العين واللام، و(العُلُوق) بضمهما، وكلُّها مِن (عَلِقَ) كتَعِبَ، وهو فعلٌ لازم. تقول: (عَلِقَ به) إذا نَشِبَ فيه ولَزِمَه، والمصدر: (العَلاقة والعَلَق والعُلُوق). وقد جاءت مجازاً للهوى والصداقة وما إلى ذلك.

وقد أتى (عَلِقَ) متعدياً، تقول: (عَلِقْتُ الشيءَ عَلَقاً وعَلاقة).

وإذا كانت (العَلاقة) بالفتح اسمَ معنى غالباً، فقد أتَتِ اسماً لكلِّ ما يُتبَلَّغ به من العيش، وما يُتراضَى عليه –من المهر وما إليه– بين الزوجين.

أما (العِلاقة) بالكسر فقد جاءت غالباً لما يُعَلَّق به الإناءُ أو السيفُ أو السَّوْط.

وأما (العُلاقة) بالضم، فلَحْنٌ صريح.

وهناك (العُلْقة) بضمٍّ فسكون، وهي بمعنى (العَلاقة) بالفتح، لما هو ماديٌّ، أي لما يُتبلَّغ به من العيش، ولما هو معنويّ. تقول: (لفلان في هذا الأمر عُلْقة) بالضم و(عَلاقة) بالفتح. وكلُّ هذا في معجم (اللسان) وسواه.

٦٩٨. الإعلال

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٧)

(الإعلال) في علم الصرف: تغيير حرفٍ من حروف العلّة –وهي الألف والواو والياء– بقلبه إلى حرفٍ آخرَ منها، أو بحذفه، أو إسكانه.

فمن إعلال القلب مثلاً: قلبُ الواو ياءً في مثل قولك: مِيعاد ومِيزان، والأصل فيها: مِوْعاد ومِوْزان، لأنه (مِفْعَال) بالكسر مِن: وَعَدَ ووَزَنَ، ويكون ذلك إذا سكنتِ الواوُ بعد كسرة.

والكتّاب لا يَكادون يُخطئون في مثل هذه الأمثلة، ولو خَفِيَ عليهم سِرُّ الإعلال فيها. لكن ما يُحتمل أن يُخطئوا فيه هو صوغهم المضارع في نحو قولك: (أيسر وأيقظ وأيقن). تقول: (أيْسَرَ فلانٌ). فإذا أتيتَ بمضارعه قلت: (يُوسِرُ) بقلب الياء في الماضي، وهي فاء الفعل، واواً في المضارع، بدلاً من (يُيْسِرُ)، كما تقول: (يُوقِظُ) بدلاً من (يُيْقِظُ)، و(يُوقِنُ) بدلاً من (يُيْقِنُ).

والقاعدة في ذلك أنه إذا سكنت الياءُ بعد ضمَّةٍ في غير جَمْعٍ قُلِبَتْ واواً، كقولك: يُوسِر ويُوقِظ ويُوقِن. وهكذا الحُكْم في اسم الفاعل فإنك تقول: إنه مُوسِرٌ، ومُوقِظٌ للشعور، ومُوقِنٌ بقولك. ولا تقول: مُيْسِرٌ ومُيْقِظٌ ومُيْقِنٌ، مِن: أيْسَرَ وأيْقَظَ وأيْقَنَ.

وفي كلمةٍ يومية لناقد قولُه: (والأعمُّ فائدةً أن نُيْقِظَ ذِهْنَهُ..) وليس هذا صحيحاً، والصواب: (والأعمُّ فائدةً أن نُوقِظَ ذهنه)، ولا وجه لقول (نيقظ) بالياء البتة. وفي التنزيل: ﴿وبالآخِرَةِ هم يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ٤] بالواو، وهو مِن: أيْقَنَ، وفي التنزيل: ﴿وَلِيَكُونَ من المُوقِنِينَ﴾ [الأنعام ٧٥] وهو مِن: (أيقن) أيضاً. وجاء في كتاب (التصريف) لابن جنّي: ((مُوسِرٌ مُوقِنٌ أصلُهما: مُيْسِرٌ ومُيْقِنٌ لأنهما من اليُسْر واليَقِين، وتقول مِن (يَنَعَتْ): ثمرةٌ يانِعَة، ومن (أينعتْ) ثمرةٌ مُونِعَة كما في (الأساس). فتأمل.

٦٩٩. أعلن

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٧)

في اللغة (عَلَنَ) فعلٌ لازم بمعنى: ظَهَرَ، و(أعْلَنَ)

فعلٌ متعدٍّ بمعنى: أظْهَرَ.

وقد يُخطئ الكتّاب حيناً في استعمال المتعدّي خاصة. فيقولون مثلاً: (أعْلَنَ فلانٌ عن كذا) فيَجعلون الفعلَ لازماً، والصواب أن يقولوا: (أعْلَنَ فلانٌ كذا)، لأنه فعلٌ متعدٍّ. وقد يقولون: (أعْلنتُ فلاناً بالأمر)، فيجعلونه متعدياً إلى الشخص، على حدِّ قولك: (أعلمتُه بالأمر)، والصواب: (أعلنتُ الأمرَ لفلان)، بمعنى: أظهرتُه له.

فأنتَ تُعلِنُ الأمرَ لا الشخصَ. فإذا أردتَ الشخصَ قلت: (عالَنْتُ فلاناً بالأمر) إذا صارحتَه. ففي (الصحاح): «عَلَنَ الأمرُ يَعْلُنُ بالضم عُلُوناً.. وأعْلَنْتُه أنا: إذا أظهرتَه»، وفي (الأساس): «وأمْرُهُ عالِنٌ: ظاهِرٌ، وأسَرَّ أمرَه وأعْلَنه، وعالَنَ به عِلاناً ومُعالَنةً»، وفيه أيضاً: «وجاهَرْتُهم بالأمر جِهَاراً، أي: عالَنتُهم به عِلاناً». وفي (المصباح): «عَلَنَ الأمرُ عُلُوناً من باب قَعَدَ: ظَهَرَ وانتشر، فهو عالِنٌ، وعَلِنَ عَلَناً من باب تَعِبَ، لغةٌ، فهو عَلِنٌ وعَلِينٌ، والاسم: العَلانِيَة مخفَّف، وأعْلَنْتُه بالألف: أظْهَرْتُه، وعالَنْتُ به مُعالَنةً وعِلاناً من باب قاتَلَ».

ويتبيَّن بما تقدم أنك تقول: (أعْلَنْتُ المزايدةَ)، لا: (أعلنتُ عن المزايدة). و(عالَنتُه بالأمر مُعالنة وعِلاناً)، لا: (أعْلَنْتُه به). أو تقول: (أعلنتُ لـه الأمرَ)، كما تقول: (عَلَنَ الأمرُ عُلُوناً وعَلانِيَة) بتخفيف الياء لا بتشديدها، وفي التنزيل: ﴿وأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً﴾ [الرعد ٢٢ وفاطر ٢٩] بتخفيف الياء.

وتقول العرب في هذا المعنى: أظهرتُ القولَ، وكشفتُه، وأبرزتُه، وأبديتُه، وأعلنتُه، وعالنتُ به، وجهرت به، وأذعتُه، وأشعتُه، وبثثتُه، كما يقولون: أفشيتُ السِّرَّ، وبُحْتُ به، وأبحتُه، ونَمَمْتُ به. وجاء في (الألفاظ الكتابية) للإمام عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني: «أظْهَرَ فلانٌ ما كان خفيّاً، وأذاعَ ما كان كاتماً، وأثارَ ما كان كامِناً، وأبانَ ما كان مُبْهَماً».

٧٠٠. العلوّ

(نشرت بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٧)

(العُلُوّ) بضم العين واللام وتشديد الواو، هو الارتفاع في الأصل، تقول: (عَلا الشيءُ عُلُوّاً) إذا ارتفع. كما تقول: (عَلَوتُ به وأعْلَيْتُه) إذا ارتفعتَ به ورَفَعْتَه، وتقول: (عَلا في الجبل) أي: صعد، وتقول مجازاً: (علا في الأرض) أي: تكبَّر وتجبَّر. ففي التنزيل: ﴿إنَّ فِرْعَوْنَ عَلا في الأرْض﴾ [القصص ٤]، و(عَلا في المَكارم): شَرُفَ ومَجُدَ.

وإذا صعدتَ مرتفعاً من الأرض؛ أفتقول: (عَلَوْتُ على الهضبة) كما يقولـه الكتّاب حيناً؟ أم تقول: (عَلَوْتُ الهضبةَ)، كما تقول: (عَلَوْتُ الدابةَ) إذا رَكِبْتَها؟

أقول: ذهب بعضُ النقاد كالأستاذ المنذر والشيخ الغلاييني إلى إنكار (علوت على الهضبة)، وقد جعلا الصوابَ (عَلَوْتُ الهضبةَ). والصحيحُ أن كِلا الوجهَيْن جائزٌ، ولا وجه للإنكار. فانظر إلى ما جاء في (المصباح)؛ قال الفيومي: «وعَلَوْتُ على الجبل، وعَلَوْتُ أعلاه، بمعنىً أيضاً، وعَلَوْتُهُ وعَلَوْتُ فيه:

رَقِيتُهُ)). فساوى في القول بين (عَلَوْتُه) و(عَلَوْتُ فيه) و(عَلَوْتُ عليه) بمعنى رَقِيتُه. ولعلّ الناقدَيْن قد ذهبا إلى إنكار (عَلا عليه) بهذا المعنى لأنك تقول: (عَلَوْتُ على فلان) إذا غَلَبْتَه كقوله تعالى: ﴿وَلَعَلا بعضُهم على بعضٍ﴾ [المؤمنون ٩١]، لكنّ صحةَ هذا مجازاً لا تمنع من صحةِ ذاك أصلاً. وقد أيّدَ (اللسان) و(التاج): (عَلا على الجبل). وقال ابن الأثير في (النهاية): ((فإذا أردت أن يَعْلُوها، أي: يَعْلُو الوسادة، قلت: اعْلُ على الوسادة)). فأتى بالوجهَيْن: (عَلا الوسادةَ) و(عَلا عليها).

ولذا قُلْ: (عَلَوْتُ الهضبةَ) و(عَلَوْتُ على الهضبة)، فكلاهما صحيح.

٧٠١. العُلا والعُلَى (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/١)

تقول: (عَلا يَعْلُو عُلُوّاً) بضمِّ العين وضمِّ اللام المشدَّدة، كسَمَا يَسْمُو سُمُوّاً. وتقول: (عَلِيَ يَعْلَى) كرَضِيَ يَرْضَى (عَلاءً) بالفتح والمدِّ، و(عَلَى يَعْلَى) كسَعَى يَسْعَى (عَلاءً) بالفتح والمدِّ أيضاً. واسم الفاعل (عالٍ) والصفة المشبهة (عَلِيٌّ) بتشديد الياء على (فَعِيل)، واسم التفضيل (الأعْلَى)، ومؤنثه (العُليا) كالأفْضَل والفُضْلَى. ففي التنزيل: ﴿وَكَلِمَةُ اللّـهِ هي العُلْيَا﴾ [التوبة ٤٠].

وإذا كان (العُلُوّ) و(العَلاء) بمعنى الارتفاع والسُّمُوّ، فهناك (العُلا) بالضم، الاسمُ منهما، وهو بمعنى الرِّفْعَة والشَّرَف والمَجْد. وقد يَعرف الكتّابُ ذلك، ولكنْ ثمّة (العُلَى) بالضم وتكتب بالياء غالباً كالهدى، وهي بمعنى آخر، ذلك أنها جَمْعُ (العُلْيَا) بالضمِّ –ضد السفلى– تقول: الكُبرى والكُبَر. ففي التنزيل: ﴿تَنْزِيلاً مِمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ والسَّمَاوَاتِ العُلَى﴾ [طه ٤] وفيه: ﴿فأولئك لَهُمُ الدَّرَجَاتُ العُلَى﴾ [طه ٧٥]. فـ (العُلَى) في الآيَتَيْن جَمْعُ (العُلْيَا) مؤنث (الأعْلَى).

٧٠٢. العَلِيّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٥)

تقول: (عَلا الشيءُ عُلُوّاً) إذا ارتفع، و(عَلَوْتُ به وأَعْلَيْتُه) إذا ارتفعتَ به ورَفَعْتَه، ويقال: (عَلِيَ فلانٌ في المَكارم) بالكسر كتَعِبَ (يَعْلَى عَلاءً). واسم الفاعل: (عالٍ)، والصفة مِن (عَلا): (عَلِيٌّ) بوزن (فَعِيل).

و(العَلِيُّ) مِن أسماء اللّـهِ الحُسْنَى، ففي (النهاية): ((في أسماء اللّـه الحسنى: العَلِيُّ والمُتَعَالِي، فالعَلِيُّ: الذي ليس فوقَه شيءٌ في المرتبة والحُكْم، فَعِيل بمعنى فاعِل، مِن: عَلا يَعْلُو)).

و(العَلِيُّ): الشريفُ الرَّفيع. وقد جُمِعَ على: (عِلْيَة) بكسرٍ فسكونٍ وياءٍ مخففة، كصَبِيٍّ وصِبْيَة، وجَلِيل وجِلَّة. ويقال من ذلك: (فلانٌ من عِلْيَةِ القوم)، أي: من أشرافهم، ففي (الأساس): ((وهو من عِلْيَةِ الناس، جَمْعُ عَلِيّ)).

والكتّاب إذا استعملوه قالوا: (هو مِن عُلْيَةِ القوم) بالضم، ولا وجه لـه.

وثمّة: (العِلِّيَّة) بكسر العين أو ضمِّها مع تشديد الياء، بمعنى: الغرفة. ففي (المصباح): ((والعِلِّيَّة بتشديدِ اللامِ والياءِ وكسرِ العين –والضمُّ لغةٌ–: الغرفة. والجمع: العَلالِيُّ)) بتشديد الياء. فتأمل.

٧٠٣. تَعَالَى

(نشرت بتاريخ ٧/٥/١٩٨٥)

(تَعَالَى) في الأصل بمعنى: ارْتَفَعَ وارتقى، كتَسَامَى. ثم جرى استعمالُه مجرى (هَلُمّ)، فإذا جئتَ منه بفعل الأمر للمفرد المذكر قلت: (تَعَالَ) فحذفتَ حرفَ العِلّة وفتحتَ اللام، وقلتَ للأنثى: (تَعَالَيْ) بفتح اللام وإسكان الياء، وقلتَ للاثنَيْن: (تَعَالَيَا) بفتح اللام، وقلت للرجال: (تَعَالَوْا) بفتح اللام وإسكان الواو، وللنساء: (تعالَيْنَ) بفتح اللام وإسكان الياء.

وفي استعمال الفعل مسائلُ:

أُولاها أن الكتّاب يقولون حيناً: (تَعَالَوْا عندنا)، ولا صحةَ لقولهم. والصواب: (تَعَالَوْا إلينا)، كما تقول: (هَلُمُّوا إلينا)، وفي التنزيل: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾ [آل عمران ٦٤]، و﴿تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [النساء ٦١].

والمسألة الثانية أنهم يقولون: (تَعَالَوْا نَسْتَرِيحُ) وهو خطأ، والصواب: (تَعَالَوْا نَسْتَرِحْ) بحذفِ الياء وإسكانِ الحاء، فالفعل مجزومٌ لأنه واقعٌ في جواب الطلب. وفي التنزيل ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا﴾[آل عمران ٦١]، و﴿تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام ١٥١].

والثالثة أنهم يقولون حيناً: (تَعَالُوا) بضمِّ اللام بدلاً من فتحِها، و(تَعَالِي) بكسر اللام بدلاً من فتحِها، وهو خلافُ الأصل، لكنه سُمِعَ ذلك. ففي (المصباح): ((وربما ضُمَّتِ اللامُ مع جَمْعِ المذكر السالم، وكُسِرَتْ مع المؤنثة)).

٧٠٤. على

(نشرت بتاريخ ٩/٤/١٩٨٧)

لكلِّ حرفٍ من حروف الجرّ معنىً أو أكثر يُثير دلالةَ الفعل في اتجاهه. والذي ذُكِرَ من معاني (على) هو:

الاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون ٢٢]، وقوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة ٢٥٣].

والمصاحبة، كقوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة ١٧٧] أي: مع حبّه، وقولك: (كَنز لا يَفنى على الإنفاق)، أي معه.

والظرفية، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص ١٥] وهكذا..

وقد جاء العدناني في معجمه بقول الكتّاب: (وجدنا على الباب رجلاً)، فأنكره، وقال: ((والصواب: وجدنا لدى الباب رجلاً))، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وأَلْفَيَا سَيِّدَها لدى الباب﴾ [يوسف ٢٥].

أقول: إنما يُؤتَى بالآية لإثباتِ حُكم، لا لإنكاره.

والسؤال: هل يَصِحُّ قولك: (ووجدنا على الباب رجلاً)؟

وعندي أنه لا يكفي في تقرير ذلك أن نعود إلى المعاجم، أو نَستفتِيَ كتبَ النحو، بل لا بدّ أن نضرب بسهمٍ في تصفُّح كتبِ الأدب نثره وشعره. فأنت تقول: (وقفتُ بالباب) والباء للظرفية، كما تقول: (وقفت على الباب)، و(على) للظرفية أيضاً. فقد جاء في كتاب (الحجاب) للجاحظ: ((فأتاه الفرزدق في

جماعة فوقف ببابه))، وجاء فيه: ((ومُرْ أن لا يَقِفَ على بابك أحد)). وفي (نهج البلاغة): ((فتَقِفُ الأبصارُ خاسئةً على حُدُودِها)) أي: عند حدودها. وقال الهمذاني في مقامته العراقية: ((فبينا أنا على الشطِّ، إذ عَنَّ لِي فَتىً))، وقال نويفع بن لقيط:

ألا إن آبائي، على كل موطن

وخالُ أبي، لم يورثوني المخازيا

وقد أورده الجُمَحِي في (طبقاته ١٤٢/١). قال الشارح: ((”على“ بمعنى ”في“ أو ”عند“ للظرفية))، وقال طرفة:

على موطنٍ يَخشى الفتى عنده الرَّدَى

متى تَعْتَرِكْ فيه الفرائصُ تُرْعَدِ

أي: في كلِّ موطنٍ أو عنده، فثبت بذلك صحةُ قولك: (وجدنا بالباب رجلاً، وعلى الباب)، ولا عبرة بإنكاره.

٧٠٥. العَمود

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٤)

(العَمُود): خشبةٌ يَعتمد عليها البناء. والكتّاب يَعرفون ذلك، ولكن قد يُضيفون بعد العين في (العمود) ألِفاً فيقولون: (عامود)، ويَجمعونه على (عواميد) ولا وجه له البتة.

ويُجمع (العَمُود) على (أعْمِدَة)، و(عُمُد) بضمتين، و(عَمَد) بفتحتين، كما جاء في (القاموس) و(المصباح).

و(الأعمدة) على وزن (أفْعِلَة)، ويَكثر هذا في جَمْعِ الاسم الرباعي المذكّر إذا كان قبلَ آخره حرفُ مدٍّ، كعَمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، ورداء وأردية.

و(العُمُد) بضمَّتَيْن على وزن (فُعُل) بضم الفاء والعين، ويَغلب هذا في جَمْعِ الاسم الرباعي أيضاً إذا كان قبلَ آخره ياءٌ أو واوٌ، كقضيب وقُضُب، وعمود وعُمُد، وقَلُوص وقُلُص.

و(العَمَد) بفتحتَيْن على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين، وقلَّما يُجمع عليه الاسمُ الرباعي الذي قبلَ آخره حرفُ مدٍّ. ففي التنزيل: ﴿اللّـهُ الذي رَفَعَ السَّماواتِ بغير عَمَدٍ تَرَوْنَها﴾ [الرعد ٢]. قال أبو البقاء في (إعراب القرآن): ((والعَمَد بفتحتَيْن جَمْعُ عِماد أو عَمُود، مثل: أَدِيم وأَدَم، وأَفِيق وأَفَق، وإهاب وأَهَب)) والأديم والأفيق والإهاب: الجِلْد.

لذا قُلْ: (أَقَمْتُ بنائي على عُمُدٍ) بضمَّتين أو (عَمَدٍ) بفتحتين، أو (أعْمِدَةٍ متينة)، ولا تقل: (عواميد).

٧٠٦. عَمَر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/١)

تقول: (عَمَرْتُ المنزلَ عَمْراً) كقَتَلْتُ قَتْلاً: إذا بَنَيْتَهُ، فالمنزل (عامرٌ) بمعنى (معمور)، والاسم: (العِمارة) بكسر أوّلـه. و(العُمران) بضمِّ أوّلـه هو البُنيان. فإذا قلت: (عَمِرَ الرجلُ) بالكسر (عَمْراً) بفتح العين و(عُمْراً) بضمها، فمعناه: طالَ عُمره، فهو (عامِرٌ) أيضاً. وقد اتُّخِذ هذا اسماً تفاؤلاً به، كما جاء في (المصباح). وإذا أردتَ تعديته قلت: (عَمَرَكَ اللّـهُ) بالفتح والتخفيف، و(عَمَّرَكَ اللّـهُ) أيضاً بالتشديد، أي: أطالَ عُمرك.

ويَكثر في كلام الكتّاب قولُهم: (عَمَّرْتُ البيتَ)

بالتشديد، بمعنى: بَنيتُه بدلاً من (عَمَرْتُ البيتَ) بالتخفيف، فهل هذا صحيح؟

أقول: الذي جاء في كتب اللغة أن (عَمَّرَهُ) بالتشديد معناه: أطالَ عُمره، ومِن ذلك قولُهم: (عَمَّرَهُ اللّـهُ تعميراً)، أي: طَوَّلَ عُمرَه، ويُبنى للمجهول فيقال: (عُمِّرَ فلانٌ) إذا طالَ عُمرُه. ولا يَصح قولك: (عَمَّرَ فلانٌ) بالبناء للمعلوم بهذا المعنى كما يقوله الكتّاب حيناً. ولكن أجاز الأئمةُ استعمالَ (التعمير) بمعنى (البناء) مجازاً، لأن قولك: (عَمَّرْتُ المكانَ) بالتشديد معناه: جعلته مُعَمَّراً، أي: جعلته منزلاً، كما قال ابن جنّي في (إعراب الحماسة). وقد علّق الخفاجي عليه في (شفاء الغليل) فقال: ((فيصحّ استعمالُه مشدداً مِن العِمارة لتقارُب مَعنيَيْهما، لأن الخراب لا يُسْكَن)).

وتقول: (عَمْرَ اللّـهِ ما فعلت)، و(عَمْرَ) هنا مصدرٌ نُصِبَ على المصدرية، وهو بفتح العين لأنه استُعمل في القَسَم، وتقديره: أحْلِفُ ببقاء اللّـهِ ودوامِهِ ما فعلت. فإذا أدخلت عليه اللام فقلت: (لَعَمْرُ اللّـهِ ما فعلت) رَفَعْتَهُ بالابتداء، واللام للتوكيد، والخبر محذوف، والتقدير: لَعَمْرُ اللّـهِ ما أقسم به. وليس يصح قولك: (لعُمرك) في القسم بضمّ العين.

وجاء (العُمر) بالضمِّ لمدة الحياة بأسرها، لكنه جاء للحين والمدة أيضاً. قال تعالى: ﴿فقد لَبِثْتُ فيكم عُمُراً﴾ [يونس ١٦]، وجاء في أمالي المُرتضَى: ((... حتى أفنيتَ عُمر يومك به)). فثبت بهذا أن (العُمر) بمعنى: المدة والحين أيضاً. فتأمل.

٧٠٧. مِعْمار (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤)

(المِعْمار) بكسر الأول صيغة مبالغة من (عَمَرَ). تقول منه: (عَمَرْتُ المكانَ عَمْراً)، والاسم: (العِمارة) بالكسر.

ويَستعمل الكتّابُ (المِعمار) صفةً لِمَن يَعمل أو يَتخصَّص في العِمارة، ولا شيءَ في ذلك، لكنهم إذا أرادوا جَمْعَ (مِعْمار) قالوا: (مِعْمارون)، وهو خطأ. وإنما يُجمع جمع تكسير فيقال في (مِعْمار): (مَعامِير). ذلك أن الأصل في (مِفْعَل) أو (مِفْعال) بكسر الأول أن يكون اسماً للآلة كمِبرد، ومِفتاح، لكنه نُقِلَ وصفاً لمن اعتاد الفعل، من الذكور والإناث، حتى صار له كالآلة، فهو يُجمع جمع تكسير كما يُجمع اسمُ الآلة. فأنت تقول: (رجلٌ مِعْمارٌ) و(امرأةٌ معمارٌ)، فإذا جمعتَ قلتَ: (مَعامِيرُ).

وهكذا (مِعْطاء)، تقول: (رجلٌ مِعْطاءٌ)، فإذا جَمعتَ لم تقلْ: مِعْطاؤون ومعطاءات، كما يقوله الكتّاب، بل قلت: (مَعاطٍ) بحذفِ الياء على (مَفاعِل)، أو (مَعاطِيّ) بإثبات الياء وتشديدها على (مَفاعِيل).

٧٠٨. عَمِيَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٩)

تقول: (عَمِيَ فلانٌ) كرَضِيَ (عَمًى) بفتح أوَّله وثانيه: إذا فَقَدَ بصرَه، فهو: (أعْمَى) وهي: (عَمْياء)، والجمع: (عُمْيٌ) بضمٍّ فسكون. وتقول في تعدية الفعل: (أعْماهُ اللّـهُ). ففي (الصحاح): ((العَمَى بفتحتَيْن: ذهابُ البصر، وقد عَمِيَ فهو أعْمَى، وقد

عُمِيَ بضمٍّ أوّله، وأعْماهُ اللّهُ)).

ويُستعار (العَمَى) للقلب أيضاً، ومِن ذلك قولُهم: (هو عَمِيُ القلبِ)، و(امرأةٌ عَمِيَةُ القلبِ) كفَرِحٍ وفَرِحَةٍ، و(قومٌ عَمُونَ) بفتحٍ فضمٍّ. ففي (الصحاح): ((وعَمِيَ عليه الأمرُ: إذا التبس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عليهم الأنْبَاءُ يومئذٍ﴾ [القصص ٦٦]))، أي: التبستْ فلم يَهتدوا إلى الصحيح منها، وأردف: ((ورجلٌ عَمِيُ القلبِ، أي: جاهلٌ، وامرأةٌ عَمِيَةٌ عن الصواب، وعَمِيَةُ القلبِ، على (فَعِلَة) بفتحٍ فكسر، وقومٌ عَمُون)).

وفي كلمةٍ يوميةٍ لناقد قولُه: ((فمَن فقد حاسة البصر في العين تُسمِّيه اللغةُ: أعمى. وفاقدُ البصيرة – أي: عين القلب– اسمُه: أعْمَه)).

أقول: لا صِحّةَ لما جاء به الناقد، ذلك أن (العَمَى) –كما تقدم– يُستعار للقلب فتقول: (هو عَمِيُ القلب) بفتحٍ فكسر، و(قد عَمِيتُ عن كذا) إذا جهلتَه وغفلتَ عنه. بل يقال: (هو أعْمَى القلب). ففي (المفردات): ((العَمَى يقال في افتقاد البصر والبصيرة، ويقال في الأول: أعْمَى، وفي الثاني: أعْمَى وعَمٍ)). وأردف: ((بل لم يَعُدَّ افتقادَ البصرِ في جَنْبِ افتقادِ البصيرة عَمىً، حتى قال: ﴿فإنها لا تَعْمَى الأبْصَارُ ولكن تَعْمَى القُلُوبُ التي في الصُّدُورِ﴾ [الحج ٤٦])). وقولُه: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار..﴾ من آي القرآن.

أما (العَمَهُ) بفتحتَيْن في قولك: (عَمِهَ فلانٌ فهو عَمِهٌ وأعْمَهُ)، فمعناه: التردُّد في الأمر. ففي (الصحاح): ((العَمَهُ بفتحتين: التحيُّر والتردُّد، وقد عَمِهَ فهو عَمِهٌ)). وفي (المصباح): ((عَمِهَ في طغيانه عَمَهاً من باب تَعِبَ: إذا تردَّد متحيِّراً، فهو: عَمِهٌ وأعْمَهُ)). وفي التنزيل: ﴿فَنَذَرُ الذين لا يَرْجُونَ لِقاءَنا في طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ﴾ [يونس ١١]. فتأمل.

٧٠٩. في عيونهم عَمىً، لا: عَماء

(نشرت بتاريخ ١/٦/١٩٨٥)

في العربية: (عَمِيَ فلانٌ) بوزن تَعِبَ: إذا فَقَدَ بصرَه، فهو: (أعْمَى)، وهي: (عَمْياءُ)، وهؤلاء: (عُمْيٌ) بضمٍّ فسكون –كحُمْر جَمْعُ أحْمَر– وأولئك: (عُمْيان).

فإذا فَقَدَ بصيرته قيل: (عَمِيَ فلانٌ عن الأمر) فهو: (عَمٍ) بفتحٍ فكسر، وحُذفتِ الياء بالتنوين، وهي: (عَمِيَةٌ)، وهؤلاء: (عَمُونَ) بفتحٍ فضمّ. و(رجلٌ عَمِيُ القلب) بمعنى: جاهل، و(امرأةٌ عَمِيَةٌ عن الصواب)، كما في (الصحاح).

فتبيَّن بذلك أن (الأعمى) أعمى العينَيْن، وأن (العُمْيَ) عُمْيُ القلب، وأن المصدرَ هو (العَمَى) للعين حقيقةً وللقلب كنايةً. ولكن هل يأتي (العَمَاء) بالمدّ بمعنى (العَمَى)، كما يَرد حيناً في كلام الكتّاب، وكما قال بعضهم:

هل في عقول الجاحدين غَبَاء

أم في عيون الملحدين عَمَاء

أقول: لا يصحّ ذلك، فـ (العَماء) بالمدّ هو: السحاب، كما في (الصحاح) و(القاموس) و(النهاية) وغيرها. قال صاحب (المصباح): ((والعَمَاء مثلُ

السحاب وزناً ومعنىً)).

ولذا قُلْ: (في عيونهم عَمىً)، لا: (عَماء).

٧١٠. العَمايـة

تقول: (عَمِيَ عَمَايَةً) إذا لَجَّ، ويَلْفِظ الكتّاب (العماية) بكسر العين، وهي بفتحها. قال ابن منظور في (اللسان): ((.. والعَماية، بفتح العين، والعُمِيَّة، والعَمِيَّة بفتحٍ فكسر فياء مشددة، كلُّه: الغَوايَة واللَّجاجة في الباطل)) بفتح الأوّل في الغَواية واللَّجاجة. وقال ابن الأثير في (النهاية): ((وفي حديث أمّ معبد: تَسَفَّهوا عَمايتهم. العَمَايَة: الضلالة، وهي فَعالة، بفتح الفاء، من العَمَى)).

٧١١. عنت (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٣٠)

تقول: (عَنِتَ فلانٌ عَنَتاً) إذا وقع في مشقة، وهو من باب تَعِبَ، كما في (الأفعال) لابن القوطية، وتقول: (أعْنَتَهُ) إذا أوْقَعَهُ في (العَنَتْ)، كما تقول: (تَعَنَّتَ فلانٌ فلاناً) بالتشديد: إذا أدْخَلَ عليه الأذى، كما في (المصباح).

ويقول الكتّاب حيناً: (تَعَنَّتَ فلانٌ في الأمر) إذا استبدَّ وعاند، فهل لهذا القول وجهٌ من العربية؟

أقول: بحث هذا العدناني في (معجم الأغلاط المعاصرة) فقال: ((ويقولون: تَعَنَّتَ فلانٌ برأيه، والصواب: تشبَّث)). وعندي أن لكلام الكتّاب وجهاً مقبولاً؛ فقد جاء في (اللسان): ((قال الأنباري: أصل التعنُّت: التشديد، فإذا قالت العرب: فلانٌ يَتعنَّتُ فلاناً ويُعْنِتُهُ، فمُرادُهم: يُشدِّد عليه ويُلزمه بما يَصعب عليه أداؤه)). وقد أشار الراغب في (المفردات) إلى أن في (التعنُّت) معنى المعاندة، فإذا قال الكتّاب: (تعنت فلانٌ فلاناً في أمر كذا) كان معناه: اشتد عليه بغير وجهِ حقٍّ، فإذا حذفتَ المفعولَ كان قولك: (تعنت فلانٌ في أمر كذا) إذا اشتدَّ وعاند بغير داعٍ، وهو ما يَعنيه الكتّاب.

٧١٢. عند (من كتاب: لغة العرب)

(عـند) ظـرفٌ لـلمكان، يُستعمل في أمـرٍ حِسِّـيّ كقولك: (كنـتُ عند فلان)، أو معنويّ كقولـه تعالى: ﴿عِلْمُهـا عـند رَبِّـي﴾ [الأعراف ١٨٧]، وقولك: (زيـدٌ عندي أفضلُ من عَمْرٍو) أي: في حُكْمِي.

وهـي تـأتي للـزمان كقولـك: (الصبرُ عند الصدمة الأولى)، و(جئتك عند طلوع الشمس).

ولا تُستعمل إلا منصـوبةً على الظرفية -كما مر في الأمـثلة- أو مجـرورةً بـ (مِـن) نحـو: (أتيتُ من عندِ فـلان)، وقولـه تعـالى: ﴿قُـلْ كُـلٌّ مِـنْ عـندِ اللَّـهِ﴾ [النساء ٧٨]. وهي لا تخرج عن هذين الوجهين.

ولم يُسـمع دخـولُ جـارٍّ عـلى (عـند) غـير (مِن). فأنـت لا تقـول مـثلاً: (ذهبـتُ إلى عـند فـلان)، كما يقولـه الكتّاب فيخطئون. وصوابُه أن يقولوا: (ذهبتُ عـند فـلان) بحذف (إلى) إذ لم تُفِدْ معنى. وإذا كانت العـرب قـد أجـازتْ دخـولَ (مِـن)، فلأنها قد أفادتْ معـنى لا يـتأتّى بحذفهـا. فإذا قلتَ: (أتيتُ من عندِ فلان)، فمعناه: أنك فارقته. فإذا حذفتَ (مِن) قلتَ:

(أتيتُ عندَ فلان) فقصدتَ أنك ذهبتَ إليه، لا فارقتَه.

ومثل (عند) في أنها لا تُجَرُّ إلا بـ (من): (لَدُنْ) بفتحٍ فضم، وهي مبنيةٌ على السكون. وتُستعمل ظرفاً للمكان والزمان بمعنى (عند). تقول (جلستُ لَدُنْكَ)، و(سافرت لَدُنْ طلوع الشمس)، و(أتيتُ من لَدُنه)، قال تعالى: ﴿هَبْ لِي مِن لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً﴾ [آل عمران ٣٨]، و﴿آتِنَا مِن لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾ [الكهف ١٠].

٧١٣. اعتنق (نشرت بتاريخ ١٢/١/١٩٨٦)

(العُنُق) بضمتين، وقد تُسكَّن النون: الرقبة، والجمع (أعْناق)، وهو يذكر ويؤنث. ويُشتق منه فيقال: (عَنَقَهُ): إذا أخذ بعُنقه، كما في (النهاية). و(أعْنَقَهُ كذا): إذا جعله في عُنقه، كما في (المفردات). ويقال: (عانقه وتعانقا)، كما في (المصباح).

والكتّاب يقولون من ذلك: (اعتنق فلانٌ مذهبَ كذا) إذا اتّخذه له. وأنكر بعضُهم هذا فقال اليازجي: ((يقولون اعتنق فلانٌ دينَ كذا: إذا دانَ به، والصواب: انتحَلَ دينَ كذا؛ أي: اتخذه ديناً له)).

أقول: في (الأساس): ((واعتنق الأمرَ: لَزِمَه)). وفي (المصباح): ((اعتنقتُ الأمرَ: أخذته بجِدّ)) أي: استمسكتُ به، وفي (المفردات): ((ونصرة العبد لله.. هو القيام بحفظ حدوده واعتناق أحكامه واجتناب نهيه)). فلا يبعد على هذا أن يكون اعتناق المذهب بمعنى اتخاذه على سبيل الاستعارة، لأن لزوم المذهب والعمل به من لوازم اتخاذه. أما (انتحال المذهب) فهو الانتساب إليه، ولكن على جهة الادّعاء كانتحال الشعر.

٧١٤. عَنَى وعُنِيَ وعَنِي

تقول: (عَنَاهُ الأمرُ كشَغَلَهُ، فـ (عُنِيَ به) كشُغِلَ به، على المجهول، (عِنايَةً) و(عُنِيّاً) بضمٍّ فكسرٍ فياءٍ مشدَّدة، فهو (مَعْنِيٌّ به) كمشغول به، وهو المشهور.

وتقول: (عَنِيَ فلانٌ في الأمر وبالأمر)، بوزن تَعِبَ، (عِنايَةً) و(عُنِيّاً)، وقد منعه بعضُهم، فهو: (عانٍ) و(عَنٍ) و(عَنِيٌّ). قال ابن القوطيّة في (الأفعال): ((وعَنِيتُ به، لغةٌ ذكرها الطُّوسي)).

٧١٥. المعاناة (نشرت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٤)

يَستعمل الكتّاب في كلامهم فعل (المعاناة) كثيراً فيقولون: (يُعاني فلانٌ من ألمٍ أصابَه)، أو: (يُعاني فلانٌ من متاعبَ شتى) وهكذا.

وإذا عدنا إلى المعاجم وجدنا أن أفعال: (المعاناة) و(المقاساة) و(المكابدة) كلُّها أفعالٌ متعدِّية بنفسها؛ تقول: (عانيتُ في ذلك صَعَداً)، و(الصَّعَد) بفتح الصاد والعين هو: المشقة، كما تقول: (قاسيتُ فيه نَصَباً)، والنَّصَب بفتح الصاد: التعب، و(كابدتُ منه بَرْحاً)، والبَرْح بسكون الراء: الشِّدَّة. وهكذا قولك: (عالَجْتُ في هذا الأمر صعوبةً). ففي (الأساس): ((وهو يُعاني الشدائد))، وفيه: ((قاسيتُ الأمرَ: عالجتُ شِدَّته))، وفيه: ((والمسافر يُكابد الليلَ: إذا رَكِبَ هَوْلَه وصُعوبته))، فهي أفعال متعدية بنفسها قال الشاعر:

لا يَعرفُ الشوقَ إلا مَن يُكابده

ولا الصَّبابةَ إلا مَن يُعانيها

ولك مع ذلك أن تأتي بـ (من) لتُفصح عن مصدر المعاناة فتقول: (وعانيتُ منه مشقةً)، كما تقول: (لقيتُ منه عنَتاً)، و(خشيتُ منه الظلمَ والعدوان)، و(توقعتُ منه الجهالةَ والضلال).

ولذا قُلْ: (عانيتُ أمراً صعباً)، و(قاسيتُ خطةً شديدة)، و(كابدتُ عقبةً كؤوداً) أي: شاقّة.

٧١٦. عَهِد إليه الأمرَ، وبالأمر، وفي الأمر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠)

كثرةُ الكتّاب على تعدية (عَهِدَ) بالباء إلى الشيء المُوصَى به؛ يقولون: (عَهِدْتُ إليه بالإشراف على البناء). وقد يُعَدُّونه بـ (في) فيقولون: (عَهِدْتُ إليه في تولِّي الأمر خلال غيابي). على أن منهم مَن يُعَدِّيه بنفسه فيقول: (عَهِدْتُ إليه التصرفَ في الأمر). فأيُّ هذه الأوجهِ هو الصحيح؟

في الإجابة عن هذه المسألة أمور أهمها:

أولاً: منع الشيخُ إبراهيم اليازجي قولَ القائل: (عهدتُ إليه أمرَ كذا)، فقال: «ومن ذلك قولهم: عَهِدَ إليه أمرَ كذا، فيستعملون (عَهِدَ) متعدياً بنفسه. والصواب تعديته بـ (في). قال في (لسان العرب): ويُقال: عَهِدَ إليَّ في كذا؛ أي: أوصاني.. ومنه قوله عز وجلّ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إليكم يا بَني آدَمَ ألاَّ[1] تَعْبُدُوا الشيطانَ﴾ [يس ٦٠] يعني: الوصية والأمر. والعهد: التقدم إلى المرء في الشيء». والتقدم هنا: الأمر والإيعاز. وهكذا أوجبَ اليازجي تعديةَ (عَهِدَ) إلى الشيء الموصَى به، بـ (في)، ومنع تعديتَه بنفسه.

ثانياً: يتبيَّن من تصفُّح كلام البلغاء أن (عَهِدَ) يُعَدَّى بنفسه إلى الشيء المُوصَى به. وإذا كان اليازجي قد استشهد بما جاء في (اللسان)، فقد قال صاحب (اللسان) في تفسير دعاء (وأنا على عَهْدِكَ ووَعْدِكَ ما استطعت): «وقيل معناه: إني متمسِّكٌ بما عَهِدْتَهُ إليَّ مِن أمْرِكَ ونهيك..» فعدّى الفعلَ بنفسه. ولو عدّاه بـ (في) لقال: (وإني متمسكٌ بما عَهِدْتَ فيه إليَّ من أمْرِكَ ونهيك).

وانظر إلى ما جاء في كتاب (جواهر البخاري من حديث الإسراء). «ثم هَبَطَ حتى بَلَغَ موسى، فاحْتَبَسَهُ موسى. فقال يا محمد: ماذا عَهِدَ إليك ربُّك؟ قال: عَهِدَ إليَّ خمسين صلاةً كلَّ يومٍ وليلة»، فعَدَّى (عَهِدَ) بنفسه. وفي وصيةِ عليٍّ لابنه الحسَن، رضي اللّه عنهما: «رَجَوْتُ أن يوفِّقَكَ اللّهُ لرُشْدِكَ وأن يَهديَكَ لِقَصْدِك، فعَهِدْتُ إليكَ وصِيَّتِي هذه». فعَدَّى الفعلَ بنفسه أيضاً. وفي (الجامع ٢٢٣/٤) للقرطبي: «قال عُمَرُ فَوْرَ وفاةِ الرسول:.. وإني واللّه ما وجدتُ المقالةَ التي قلتُ لكم في كتابِ أنزلـه اللّه، ولا في عَهْدٍ عَهِدَهُ إليَّ رسولُ اللّه ﷺ». فعَدَّى الفعلَ بنفسه.

فتبيَّن بما ذُكِر أن قولك: (عَهِدْتُ إليه هذا الأمرَ) صحيحٌ فصيح.

ثالثاً: يتعدَّى (عَهِدَ) إلى الشيء المُوصَى به بالباء

---

(١) ألاَّ = أنْ لا، وحُذفت (في) قبل (أنْ)، وحذفها قياسي.

أيضاً. ففي (المصباح): ((العهد: الوصية، يقال: عَهِدَ إليَّ يَعْهَدُ من باب تَعِبَ: إذا أوصاه، وعَهِدْتُ إليه بالأمْر: قدَّمتُه)). والتقديم هنا: الأمْرُ والإيعاز. وفي (نهج البلاغة): ((وقد عَهِدَ إليَّ بذلك كلِّه)).

رابعاً: يتعدَّى (عَهِدَ) إلى الشيء المُوصَى به بـ (في) أيضاً. ففي (اللسان): ((ويقال: عَهِدَ إليَّ في كذا: أوصاني)). و(في) هاهنا ظرفيةٌ، وكذلك الباء في قولك: (عَهِدْتُ إليه بكذا).

وعلى هذا تقول: (عَهِدْتُ إلى فلانٍ أمْرَ كذا، وفي أمْرِ كذا)، كلُّ ذلك فصيحٌ صحيح.

هذا و(العهد): الوصية والأمر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إلينا ألاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حتى يَأْتِيَنا بقُرْبَانٍ﴾ [آل عمران ١٨٣].

و(العهد): الحِفاظ، كما في الحديث: ((حُسْنُ العَهْدِ من الإيمان))، يريد: الحِفاظَ ورعايةَ الحُرْمَة. وهو: الأمان، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم﴾ [التوبة ٤]. وهو: اليمين، كما في قوله تعالى: ﴿وأَوْفُوا بعَهْدِ اللَّهِ﴾ [النحل ٩١]. وهو: الزمان، كما في قولك (كان ذلك في عَهْدِ فلان).

٧١٧. تعهّد (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣٠)

السائر على ألسنة الناس قولهم: (تعهّدتُ له بدفع هذا المبلغ)، ويَستعمل الكتّابُ الفعلَ بهذا المعنى فيقولون: (وقد تعهّدتُ له بإنجاز العمل آخرَ هذا الشهر).

والسؤال: هل في نصوص اللغة ما يفيد أن معنى (تعهّد) كمعنى ضَمِنَ أو كَفَلَ، الذي أراده الكتّاب؟ وهل في العربية ما يُسيغ هذا الاستعمال؟

في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: جاء في (اللسان): ((تعهَّدَ الشيءَ وتعاهده واعتهده: تفقّده، وأحدثَ العهدَ به... وتعهّدتُ ضَيعتي)). وفي (المصباح): ((وتعهّدتُ الشيءَ: تردَّدْتُ إليه وأصلحتُه. وحقيقته تجديد العهد به، وتعهّدتُه: حفظتُه)).

ويتبيَّن مِن هذا أن (تعهَّدَ) فعلٌ متعدٍّ بنفسه. وإذا قلت: (إني أتعهَّدُ هذا)، فمعناه أنك تتردَّد إليه لتجدِّدَ العهدَ به فتتفقدَه وترعاه. وليس في هذه المعاني ما يُصوِّبُ قولَك: (تعهّدتُ له بزيارته) إذا ضمنتَ له تحقيقَ هذه الزيارة وكَفَلْتَ له القيامَ بها.

ثانياً: ذهب بعضُ النقّاد إلى جواز قولك: (تعهّدتُ بكذا) بمعنى كَفَلْتُه أو ضَمِنتُه، وحملوا ذلك على تضمين (تعهّد) معنى: ضَمِنَ أو كَفَلَ، ومِن هؤلاء الشيخ مصطفى الغلاييني، إذ قال: ((ومتى أُشْرِبَ الفعلُ معنى فعلٍ آخرَ لمناسبةٍ بينهما تعدَّى تعديتَهُ أو لَزِمَ لُزُومَهُ.. فلا نرى مَن يقول: (تعهّد له بكذا) بمعنى ضَمِنَ له به مخطئاً. لأن (ضَمِنَ) تتعدَّى بالباء كما تتعدى بنفسها، فما تضمّن معناها له حُكْمُها)).

وهو يريد أن تضمين (تعهّد) معنى (ضَمِنَ) يعطيه معنى هذا الفعل بدلاً من معناه، ويُتيح تعديتَه بالباء كما يتعدى (ضَمِنَ)، وجرى الأستاذ محمد العدناني في معجمه الأخطاء الشائعة هذا المجرى.

ثالثاً: ليس التضمين أن تُشْرِبَ فعلاً معنى فعلٍ

آخرَ لتُجرِّدَه من معناه وتُكْسِبَه معنىً جديداً وتعديةً جديدة. وإنما التضمين أن تَضُمَّ في الفعل المُشْرَبِ المعنى الجديدَ إلى معناهُ الأصليِّ. فإذا ضمَّنتَ (تَعهَّدَ) معنى (ضَمِنَ) وعَدَّيْتَه بالباء فقلت: (تعهّدتُ لفلان بالمال)، أصبح معناه أنك تفقّدتَ المالَ وحَفِظته وضَمِنته لفلان. وليس هذا هو المقصود. وإنما غرضُك من قولك (تعهّدتُ بالمال) أنك ضَمِنتَه لا أكثر. وهذا يعني أنكَ جَرَّدتَ (تَعَهَّدَ) من معناهُ الأصليِّ وأكْسَبْتَه بدلاً منه معنىً جديداً. وهذا لا يجوز البتة، ولو صَحَّ لكان لك أن تَسْلُبَ أيَّ فعلٍ معناهُ وتَعْدِيَتَهُ وتَسْتأدِيهِ معنىً جديداً وتَعديةً جديدة، فتتجاوزَ بذلك حدودَ تصريف الفعل في معناه، والحُكْمَ الثابتَ لـه في تَعَدِّيهِ أو لُزومه.

ومِن ثَم لم يَجُزْ قولك: (تعهَّدْتُ بدفع المال) إذا ضَمِنْتَهُ أو ضَمِنْتَ به فالتزمْتَ دَفْعَهُ، وإنما تقول: (ضَمِنْتُهُ) أو (كَفَلْتُه)، و(ضَمِنْتُ به) أو (كَفَلْتُ به)، كما تقول: (تعهَّدْتُ وَلَدِي) إذا رَعَيْتَ شؤونه وتفقَّدتَ أمورَه وتوفَّرت على مصالحه.

فإذا أردت (العهد) قلت: (عاهدتُ فلاناً على كذا، وعاهدني عليه) أو (عاقدتُه، وعاقدني)، ولا تقول: (تعهَّدْتُ لـه، وتعهَّدَ لي) بهذا المعنى.

٧١٨. العُهدة

أبى الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد) والأستاذ أسعد خليل داغر في رسالته (تذكرة الكاتب)، مقالةَ الكتّاب: (العُهدة) بدل (المعاهدة). قال الأستاذ داغر: ((ومِن أوهامهم استعمالُ (العُهْدة) بمعنى (المعاهدة)، فيقولون: (عُهْدة برلين وعُهدة لوزان)، ولا يخفى أن للعهدة معانيَ كثيرةً.. ولكن ليس بينها ما يُسوِّغ استعمالَها مكانَ "معاهدة"))، وهو لا يَخرج جملةً عمّا قالـه اليازجي في ذلك.

والذي نراه أن (العُهدة) تنزل منزلةَ (المعاهدة). قال صاحب (المصباح): ((وفي الأمر عُهْدَةٌ، أي: مَرْجِعٌ للإصلاح، فإنه لم يُحْكَمْ بَعْدُ، فصاحبُه يَرْجِعُ إليه لإحكامه. وقولهم: (عُهْدَتُهُ عليه) من ذلك، لأن المشتريَ يَرجع على البائع بما يُدركُهُ))، وأردف: ((وتُسمّى وثيقةُ المتبايعَيْن: عُهْدَةً، لأنه يُرجَعُ إليها عند الالتباس)). فانظر إليه كيف انتهى بالعهدة إلى وثيقة المتبايعَيْن.

وقد تكون (العُهدة) بين سوى المتبايعَيْن لعموم الأصل، قال الراغب الأصفهاني في (مفرداته): ((وباعتبار الحفظ، قيل للوثيقة بين المتعاقدَيْن: عُهدة))!

وهذه حكاية ابن منظور عن أبي الهيثم في (اللسان): ((وإنما سُمِّيَ اليهودُ والنصارى أهلَ العَهْد: للذمَّة التي أُعْطُوها، والعُهْدَةِ المشترَطَةِ عليهم ولهم، والعَهْدُ والعُهْدَةُ واحدٌ)). وعلى ذلك نصَّ (التاج)، بل هذا قول ابن سِيدَه في (المخصَّص): ((والعُهْدَة: كتاب العَهد والشراء، والعَقد: العَهد، والجمع: عقود)).

وما دام الأمر على هذا جارياً، فما عذر المعترض في دفع قول الكتّاب: (عُهدة برلين) إذا أُريد بالعُهدة: الصكّ أو العَهد أو العَقد؟!

٧١٩. عاج (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٦)

تقول: (عاجَ بالمكان وعليه يَعُوجُ عَوْجاً) بفتح أوّله وسكون ثانيه: إذا عَطَفَ ومَرَّ، وتقول: (عُجْتُ عنه) إذا تركتَ وانصرفتَ. ونحوُ ذلك: (عَرَّجَ) بتشديد الراء، تقول: (عَرَّجْتُ عليه) إذا مَرَرْتَ به، و(عَرَّجْتُ عنه) إذا عَدَلْتَ عنه وتركتَ.

ويأتي (عاج به) بمعنى (أقام) أيضاً. ففي (اللسان): ((عُجْتُ بالمكان أَعُوجُ به: أقَمْتُ به)). وفي (النهاية): ((وفي حديث إسماعيل عليه السلام: هل أنتم عائجون؟ أي: مقيمون)). وقد بحث هذا العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) فقصر معنى (عاج به) على (أقام)، دون عَطَفَ أو مَرَّ.

أقول الأصل في معنى (عاج): عَطَفَ ومَرَّ، ففي (اللسان): ((عاجَ بالمكان وعليه..: عَطَفَ))، قال جرير:

تمرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا

كلامُكُم عليَّ إذن حرامُ

وإذا جاء (عاج به) بَعْدُ بمعنى (أقام به)، فقد دلّ عليه سياق الكلام، فانظر إلى ما جاء في (النهاية) بعد ذكر الحديث المذكور: ((وقيل: عاج به: عَطَفَ إليه، ومالَ، وألمَّ به، ومرّ عليه)).

وثمّة: (عاجَ يَعيجُ عَيْجاً) بالياء، تقول: (عِجْتُ به) إذا اكترثتَ له واهتمَمْتَ به.

وقيل يجيء: (عاج يعوج) بهذا المعنى عند بني أسد. و(ما عِجْتُ به): لم أنتفع به.

٧٢٠. عاد واعتاد وتعوّد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٧)

تقول: (عادَ إلى كذا، وعاد لـه، يَعُودُ عَوْدَةً وعَوْداً): صار إليه، و(العادة) معروفة، والجمع: (عادٌ) و(عاداتٌ) و(عَوائدُ)، سُمِّيتْ بذلك لأن صاحبَها يُعاودها؛ أي: يَرجع إليها مرة بعد أخرى، كما في (المصباح).

وتقول في التعدية: (عَوَّدْتُه كذا) بالتشديد (فاعتاده وتعوَّده) بالتشديد أيضاً أي: صَيَّرته لـه عادة. والكتّاب إذا أرادوا هذا المعنى عَدَّوْا الفعلَ بـ (على) فقالوا: (عَوَّدتُه على كذا فاعتاد عليه وتعوّد عليه). فهل لهذا وجه؟

أقول: الذي حُكِيَ عن العرب تعديةُ هذه الأفعال بنفسِها. ولم يُحْكَ تعديتُها بـ (على)، فهو إذن لحنٌ شائع. قال ابن منظور: ((وعَوَّدَهُ[1]: جَعَلَهُ يَعتاده)) وقال: ((وتعوَّدَ الشيءَ[2]، وعادَهُ، وعاوَدَهُ مُعاوَدَةً وعِوَاداً، واعتاده[3]، واستعادَه، وأعادَه؛ أي: صار عادةً لـه)). وفي الحديث: ((تَعَوَّدُوا الخيرَ فإن الخيرَ عادةٌ والشرَّ لَجَاجَةٌ)). وعلى ذلك نصوص المعجمات.

وتقول العامة: (اسْتَعْوَدَ) بمعنى اعتاد، وهو لحنٌ، والصواب: (استعاد) قال ابن منظور: ((واعتاده واستعاده.. أي: صار عادةً لـه)). وفي الحديث:

---

(١) يقال: عَوَّدْتُهُ الجرأةَ (متعدٍّ لمفعولين) فهو معوَّدٌ لها.

(٢) يقال: تعوَّد الجرأةَ (متعدٍّ لمفعول) فهو متعوِّدٌ لها.

(٣) يقال: اعتادَ الجرأةَ (متعدٍّ لمفعول) فهو معتادٌ لها.

((الْزَمُوا تُقَى اللّـهِ واستعيدوها)). قال ابن الأثير: ((أي: اعتادوها)). و(التُّقَى) هنا بضمٍّ ففتحٍ مصدرٌ في الأصل، فهو مذكَّر؛ لكنه جَمْعُ (تقاة)، بمعنى التقوى أيضاً، فهو مؤنث. ونحو ذلك: الهُدى والسُّرى والدُّجى بالضمِّ، فهي مصادرُ مذكَّرةٌ، وجموعٌ مؤنثة. ومُفرد (الهُدى): (هُدْيَة) للسيرة الحسنة، ومفرد (السُّرَى): (سُرْيَة) لسيرة الليل، ومفرد (الدُّجَى): (دُجْيَة) وهي الظلمة.

ويبدو أن خطأ التعدية بـ(على) قديمٌ في (اعتاد) و(عوَّد). فقد جاء في كلام صاحب (التاج): ((يُعوِّد نفسَه عليه حتى يَصيرَ سجيةً)). فتأمل.

٧٢١. اعتاد الشيءَ وتعوَّدَه، لا: اعتاد عليه وتعوَّدَ عليه

في كلام الكتّاب قولُهم: (اعتاد فلانٌ على الكذب)، و(تعوّد عليه) بتشديد الواو، وهو خطأ شائع، والصواب: (اعتاد فلانٌ الكذبَ، وتعوّده) بتعدية: (اعتاد) و(تعوّد) بنفسيهما. ففي (المصباح): ((وعَوَّدتُه كذا فاعتاده وتعوّده، أي: صَيَّره له عادةً))، ونحو ذلك في سائر المعاجم المعتمدة. وفي (النهاية) لابن الأثير: ((الزمُوا تُقى الله واستعيدوها؛ أي: اعتادوها)). و(التُّقى) بضم التاء المشدَّدة هي (التقوى). قال الشاعر يخاطب ربه جلَّ جلالُه:

لو لم تُرِدْ نَيْلَ ما أرجو وأطلبه
من جُود كفِّك ما عوّدتني الطلبا

وقد أورد البيت ابن قيِّم الجوزية في كتابه (عدة الصالحين وذخيرة الشاكرين /٦٩) في صدد كلامه على قول الرسول ﷺ: ((إن للـه في أيام دهره نفحات فتعرضوا لنفحاته)).

٧٢٢. الإعارة

(نشرت بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٤)

يَستعمل الكتّاب فعل (الإعارة) كثيراً فيقولون: (أعَرْتُ كتابي)، و(أعَرْتُ ثوبي)، و(أعَرْتُ قلمي) وكلُّ هذا صحيح، لكنهم إذا عَدَّوْا الفعلَ إلى مفعوله الآخَرَ عَدَّوْه بالحرف فقالوا: (أعَرْتُ كتابي أو ثوبي أو قلمي إلى فلان)، أو: (أعَرْتُهُ لفلان).

وإذا عدنا إلى المعاجم، وجدنا أن فعل (الإعارة) إنما يتعدّى بنفسه إلى مفعولين. تقول: (أعَرْتُهُ الشيءَ أُعيرُهُ إعارةً وعَارة). ففي (المصباح): ((العَارة: وهي اسمٌ من الإعارة، يقال: أعَرْتُهُ الشيءَ إعارَةً وعارَةً، مثل: أطعته إطاعةً وطاعةً، وأجبته إجابة وجابة)) وقال: ((واستعرْتُ منه الشيءَ فأعارَنيهِ)).

ولذا كان الصواب أن تقول: (أعَرْتُ فلاناً كتابي)، لا: (أعَرْتُ الكتابَ إليه).

وتُستعمل (الإعارة) اليوم في بَعْثِ أناسٍ إلى بلدٍ آخرَ أو ندبهم للقيام بأمر علمي أو أداء مهمة فيقولون: (وافقتِ الوزارةُ على إعارةِ فلانٍ إلى الجزائر)، والصواب أن يقولوا: (وافقتِ الوزارةُ على إعارةِ الجزائر فلاناً) تجوّزاً، فكأن (الجزائر) قد استعارَت فلاناً ليقوم بالعمل فيها.

هذا وقد جاء: (أعَرْتُ منه القلمَ) كبِعْتُ منه الشيءَ؛ بمعنى: أعَرْتُه وبعته، وهكذا: أجَرْتُ من

زيدٍ الدارَ؛ بمعنى: أجَرْتُه. ودخولُ (مِن) على المفعول الأول يُفيد التمكين، كما قالـه صاحب (المصباح).

٧٢٣. عَازَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٥)

يقول الكتّاب حيناً: (كنتُ أعُوزُ المالَ فلا أجده)، فهل هذا صحيح؟

أقول في العربية: (عازَهُ يَعُوزُهُ) كقالَه يَقولُه، وهو فعلٌ متعدٍّ. ففي (المصباح): ((عُزْتُ الشيءَ أعُوزُهُ من باب قال: احتجتُ إليه فلم أجِدْه)). فقول الكتّاب: (كنتُ أعُوزُ المالَ فلا أجده) صحيحٌ فصيح.

ويقولون حيناً: (يَعُوزُني المالُ) بفتح أوّلـه وضمّ ثانيه مِن (عازني الشيءُ)، وهو صحيحٌ أيضاً.

أما الفعل اللازم فهو: (عَوِزَ) بفتحٍ فكسر كتَعِبَ؛ تقول: (عَوِزَ فلانٌ) أي: افتقر، ومصدره (العَوَز) بفتحتين، وهو الحاجة. ففي (الأساس): ((فيه سِدادٌ من عَوَز —بفتحتين— وأصابه عَوَز، وهو الحاجة والفقر)).

وكذلك (أعْوَزَ)؛ تقول: (أعْوَزَ الرجلُ يُعْوِزُ) بضم الياء وكسر الواو، بمعنى احتاج فهو (مُعْوِزٌ) بضم الميم وكسر الواو، والمصدر (الإعْواز) وهو الفقر، كما في (الصحاح).

وتقول: (يُعْوِزُني المالُ) بضمّ أوّلـه وسكون ثانيه، مِن (أعْوَزَني الشيءُ).

وهكذا صح قولك: (يَعُوزُني) مِن: (عازَهُ)، كما تقول: يَسُوءُني، و(يُعْوِزُني) مِن: (أعازَهُ) كما تقول: يُعجبني. فتأمل.

٧٢٤. الطفلُ المَعُوق، لا: المُعَاق

(من كتاب: لغة العرب)

اعتاد الكتّاب أن يَصفوا الطفلَ الذي (عاقَتْه) عاهةٌ بقولهم: (الطفل المُعَاق). وهو خطأ، وصوابُه: (المَعُوق). لأن (المُعـاق) مِن: (أعاقَهُ)، وليس في اللغة: (أعاقَهُ)، وإنما فيها (عاقَهُ)، و(اعْتاقَهُ)، و(عَوَّقَهُ) بالتشديد.

٧٢٥. عوّل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٤)

تقول: (عَوَّلْتُ على الشيء تَعْويلاً) بمعنى اعتمدتُ؛ ففي (اللسان): ((وعَوَّلَ عليه: اتَّكَلَ واعتمد)). وقد يَغيب عن الكتّاب أن للفعل معنىً آخرَ؛ تقول: (عَوَّلْتُ على الرحيل) إذا عزمتَ عليه وصمَّمْتَ. ففي (الأساس): ((ويقال: عَوَّلَ على السفر: إذا وَطَّنَ نفسَه عليه)). وغريب على هذا أن يَعيب اليازجي قول القائل: (عَوَّلْتُ على الأمر) إذا عزم عليه، وهو صحيحٌ.

ويتعدّى (عَوَّلَ) بحرفَيْن آخرين. أما الحرف الأول فهو الباء. ففي (الأساس): ((يقال: عَوَّلْتُ به وعليه))، ومعنى (عَوَّلَ به): استعان. ففي (النهاية): ((يقال: عَوَّلْتُ به وعليه؛ أي: استعنت)). وأما الحرف الثاني فهو (إلى). ففي (اللسان): ((إلى اللـهِ المُشتكَى والمُعَوَّلُ، ويقال: عَوَّلْنا إلى فلانٍ في حاجتنا فوجدناه نِعْمَ المُعَوَّلُ، أي: فَزِعْنا إليه حين أعْوَزَنا كلُّ شيء)).

ولذا قُلْ: (عَوَّلْتُ في نجاحي على الدراسة)، و(عوّلتُ على استتمام دراستي في الجامعة)، و(عوّلت

بالدراسة والدأب لضمان نجاحي)، و(عوّلت إلى اللّـه في أموري).

٧٢٦. العائلة (من كتاب: لغة العرب)

قال ناقد: إن لفظ (العائلة) بمعنى (الأسرة) لم تُسمع عن العرب، ولكن أقرّها صاحب (المتن)، والشيخ مصطفى الغلاييني، و(المعجم الوسيط)، وأردف: ((إنها أُقرّت لشيوعها)) ولم يَزِدْ.

أقول: لو كان الشيوعُ وحدَه سبباً لإقرار ما لم يُسمعْ عن العرب، لَمَا كان ثمّةَ حاجةٌ إلى بحثٍ أو نقاش. وإنما يُقَرُّ اللفظُ ويُرتضَى إذا لم يُحْكَ عن العرب، إذا جرى اشتقاقُه على طريقةٍ من طرائق العربية. فانظر إلى ما جاء في (مجلة الرسالة) يوم أقرّ مجمع القاهرة هذا اللفظ: (العائلةُ من الكلمات التي ارتضاها مجمع اللغة العربية بعد أن اقتنع بصحتها من الجهة اللغوية).

ولو صحّ أن الشيوع مُغْنٍ في إقرار ما لم يُسمعْ لأُعْفِيَ النقّادُ ومجامعُ اللغة من كلفة البحث وعناء النظر فيما سار على الألسنة، وبادروا إلى قبول اللفظ مهما أوْغَل في العامية، وهذا غريبٌ ومُحال.

٧٢٧. عاوَنه في كذا (نشرت بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٤)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (عاوَنَ خالدٌ في إنجاز هذا العمل). ويَعترض بعضُ النقاد فيصحِّحون التعديةَ، ويَجعلون الصوابَ: (عاوَنَ خالدٌ على إنجاز هذا العمل)، بإحلال (على) محلَّ (في). فهل يَصِحُّ تَعْدِيَةُ (عاوَنَ) بالحرفين؟

في الإجابة عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: إذا عدنا إلى المعاجم وجدنا أن (العَوْن) وما اشتُقَّ منه يتعدى بـ (على). ففي (الأساس): ((الصومُ عَوْنٌ على العِفّة. وعاوَنْتُهُ على كذا، وتعاونوا عليه)). وفي التنزيل: ﴿وَأَعَانَهُ عليه قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان ٤]، و﴿وَتَعَاوَنُوا على البِرِّ والتَّقْوَى ولا تَعَاوَنُوا على الإِثْمِ والعُدْوَانِ﴾ [المائدة ٢]، و﴿وَاللَّـهُ المُسْتَعَانُ على ما تَصِفُونَ﴾ [يوسف ١٨]. وقد تذرَّعَ بعضُ النقّاد بهذا فعابوا تعديةَ الفعل بـ (في) وأوْجَبُوا تعديتَه بـ (على). ومنع الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته) قولَ القائل: (يُعاونهم في إنشائها، ويساعدهم في إدارة شؤونها) فقال: ((وتعديةُ هذين الفعلين بـ (في) خطأ صوابه بـ: على)).

ثانياً: لا يَلزم من تعديةِ فعلٍ من الأفعال بحرفٍ من حروف الجر، ألاّ يتعدى بسواه. ذلك أن (في) تُستعمل مع ظرفٍ حقيقي كالدار والبيت والمسجد، فتقول: (دخلت في الدار)، كما تُستعمل مع ما يُتصوَّر أو يُقدَّر له حيِّزٌ من ظرفٍ تقديري -أي مجازي- فتقول: (دخلتُ في الأمر). قال الإمام المالَقِيّ في كتابه (رصف المباني): ((اعلمْ أن (في) حرفُ جرٍّ لِمَا بعده، ومعناه الوعاءُ حقيقةً أو مجازاً. فالحقيقةُ نحو: جعلتُ المتاعَ في الوعاء.. والمجازُ كقولك: دخلت في الأمر، وتكلّمتُ في شأن حاجتك)).

فإذا قلتَ: (أعاونُ في إنشاء المعمل، وأساعدُ في إدارة شؤونه)، فإن (في) هنا للظرفية المجازية -أي

التقديرية. وذلك يَعني أن (المعاونة) قد جرَتْ في الإنشاء، و(المساعدة) قد بُذلتْ في الإدارة. أما الأمرُ المعاوَنُ أو المساعَدُ عليه، فهو الصعوبة التي يُفترض أن تعترضَ الإنشاءَ، وتعوقَ الإدارة عادةً. وقد استُغنِيَ عن ذِكْرِ (على) بذِكْرِ (في) لظهور الغرض. ومعنى هذا أن تقديرَ الكلام في الأصل: (أعاونُ على تذليل الصعوبة في الإنشاء، وأساعد على تيسير الأمْرِ في الإدارة)، فإذا حُذِفَ ما أمكن حَذفه لظهور معناه، صَحّ قولُك: (أعاونُ في الإنشاء، وأساعِدُ في الإدارة).

ثالثاً: من شواهدِ تعديةِ الفعل بـ (في) ما جاء في الحديث: ((كُلُوا وأَطْعِمُوا وادَّخِرُوا، فإن ذلك العامَ كان بالناس جَهْدٌ، فأردتُ أن تُعِينوا فيها))، فقد قيل: إن الضمير في (فيها) عائد إلى المشقة المفهومة من الجهد، فيكون تحرير القول (فأردتُ أن تُعينوا الفقراءَ في المشقة). وقال قيس بن الخطيم الأسدي:

وساعَدَني فيها ابنُ عمرو بنِ عامرٍ
زهيرٌ فأدّى نعمةً فأفاءها

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((فيكون المعنى: ساعَدَني في هذه الطعنة زهيرُ بن عمرو فأدى صنيعة كانت لي عنده، بمساعدته)). ونحوُ هذا كثير. يقول المرزوقي نفسه: ((واستعِنْ بالصبر في كلِّ ما تزاولُه وتُراوده)).

٧٢٨. عابَ عليه فِعْلَه، وعابَهُ على فِعْلِه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٢)

في تصريف (عابَ) بأحرف الجرّ مسائل أهمها:

أولاً: (عابَ) فعلٌ لازمٌ ومتعدٍّ، تقول: (عابَ الشيءُ عَيْباً، فالشيءُ عائبٌ) إذا صار ذا عَيْب، و(عِبْتُهُ أنا عَيْباً وعَاباً) فهو (مَعِيبٌ)، يتعدَّى ولا يتعدى، كما جاء في (اللسان). على أنهم جعلوا للمتعدِّي معنيَيْن. تقول: (عِبْتُهُ) إذا نَسَبْتَه إلى (العَيْب) كقولك: (عِبْتُ على خالد جَهْلَه)، وتقول: (عِبْتُهُ) إذا جَعَلْتَه ذا عَيْب. ومن هذا قولُه تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف ٧٩] يعني السفينة، أي: أجْعَلَها ذاتَ عَيْب.

ثانياً: تقول: (عِبْتُ على فلانٍ فِعْلَهُ)، كما تقول: أخذتُ عليه إسرافَهُ، وأحصيتُ عليه مساويَهُ، وتقصَّيتُ عليه زلاّتِهِ، وأنكرتُ عليه تصرُّفَهُ. كلُّ هذا صحيحٌ مستقيم.

ثالثاً: أخذ الأستاذ أسعد خليل داغر على الكتّاب قولَهم: (عابَهُ بعضُهم على قلّة تدقيقه)، وقال: ((والوجهُ أن يقال: عابَ عليه فِعْلَه، لا عابَه على فِعْلِه)). وأوْجَبَ في مثل قول الشاعر: (أنا الرجلُ الذي عِبْتُموه)، أن يكون على تقدير: (عِبْتُم فِعْلَهُ)، ومرادُه أنك تقول: (عِبْتُ الشيءَ)، ولا تقول: (عِبْتُ فلاناً) إلاّ على تقدير: (عِبْتُ فِعْلَ فلان)، فما الرأي في ذلك؟

أقول: قال العرب: (عِبْتُ الشيءَ) إذا كان الشيءُ محلَّ العَيْب، هذا هو الأصل. لكنهم قالوا: (عِبْتُ فلاناً) إذا تعلَّق به العَيْب أيضاً، على المجاز، ولا وجه لإنكار هذا كما أنكره داغر. ففي (نهج البلاغة): ((ولا يُعابُ المرءُ بتأخير حقِّه، وإنما يُعابُ مَنْ أخذ ما

ليس له)). وقال واصلُ بن عطاء، كما في أمالي المرتضى: ((إن مَن عابَ الصنعة عابَ الصانع، للتعلُّق بين الصانع والمصنوع)). وقال الشاعر [تميم بن أُبيّ]:

لولا الحياءُ ولولا الدِّينُ عِبْتُكُما
ببعضِ ما فيكما إذ عِبْتُما عَوَري

ولا يَصحّ أن يكون قوله: (عِبتكما ببعض ما فيكما) على تقدير: (عِبْتُ فِعْلَكما ببعضِ ما فيكما)، كما أوجبه داغر.

فتبيّن بهذا أنك تَعِيبُ الشيءَ كما تَعيبُ صاحبَه سواء.

رابعاً: لا شكَّ أن الأصلَ أن تقول: (عِبْتُ صناعةَ فلانٍ أو فِعْلَهُ أو خُلُقَهُ)، أو تقول: (عبتُ عليه صناعتَه أو فعلَه أو خلقَه)، أو تقول: (عبتُ فلاناً في صناعتِهِ أو فعلِهِ أو خلقِهِ)، أو (بصناعته أو فعلِه أو خلقِه)، وعلى هذا كلام الفصحاء. ولكن هل تقول: (عِبْتُ فلاناً على تسرُّعه)؟

أقول: يَصِحُّ هذا، كأن تسأل: (عَلامَ عِبْتَ فلاناً؟) فتجيب: (على تسرُّعه)، وكأنك أنزلتَ (عبته) منزلةَ لُمْتَهُ ووبَّخته. أولستَ تقول: (لُمْتُهُ أو وبَّخته على ما كان منه)؟ ولو كان العَيْبُ في الأصل للشيء، واللَّومُ والتوبيخ لصاحبه. فتأمل.

٧٢٩. عيَّرتُه كذا وعيَّرتُه بكذا، وعيَّرتُ الموازين وعايرتُها

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/١١)

(العار): كلُّ شيءٍ يَلزم منه عَيْب، كما في (المصباح). وتقول من ذلك: (عَيَّرْتُهُ كذا)، و(عَيَّرْتُه بكذا) بتشديد الياء: إذا قَبَّحْتَهُ ونَسبته إلى العار. وتبيَّن بذلك أنه يَصحّ في (عيَّر) أن تُعَدِّيَهُ إلى العَيْبِ أو العار بنفسِه أو بالباء، وقد آثر كثيرون الأوَّل على أنهما جاءا في الشعر الجاهلي. قال عُروة بن الورد:

وقد عَيَّروني المالَ حين جمعته
وقد عيَّروني الفقرَ إذ أنا مُقْتِر

فعَدَّى (عيَّر) بنفسه. وقال عَدِيّ بن زيد:

((أيها الشامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهـ
ـر أأنتَ المُبَرَّأُ المَوْفورُ))

فعَدَّى بالباء. وفي الحديث (الجامع الصغير/١٥): ((وإنِ امْرُؤٌ شتمك وعيَّرك بأمْرٍ ليس هو فيك، فلا تعيِّره بأمْرٍ هو فيه))، فعدَّاه بالباء.

وتقول كذلك: (تَعايَروا) إذا تَعايَبوا، فعابَ كلٌّ منهما الآخَرَ.

ويقول الكتّاب: (عيَّرتُ الذهبَ) لمعرفة نقاوته، أو: (عيَّرتُ الميزان) لامتحان صحته، وقد أنكر ذلك بعضُ الأئمة كابن السِّكِّيت والأزهري والجوهري وقصروا (التعيير) على معنى نسبة العار إلى صاحبه. قال الأزهري: ((ولا يقال: عيَّرت إلا من العار))، وقال الجوهري: ((عايِرُوا بين مكاييلكم وموازينكم، ولا تقل: عيِّروا)). وهذا ما دفع ناقداً أن يقول في كلمته اليومية: ((تقول: عايَرَ الميزان.. أما المضعَّف (عيَّر) فمقصورٌ على المَذمَّة)).

أقول: جاء في (اللسان): ((والمِعيار من المكاييل ما عُيِّر))، وفي (القاموس): ((عيَّر الدنانيرَ: وَزَنَها واحداً

بعد واحد))، وفي (المصباح): ((وعيَّرتُ الدنانيرَ تعييراً: امتحنتُها لمعرفة أوزانها))، وفي (التاج): ((عيَّر الدنانيرَ: وَزَنَها واحداً بعد واحد، يقال هذا في الكَيْل والوَزْن))، وفي (المتن): ((وعيَّر الدنانيرَ: وَزَنَها ديناراً ديناراً)).

فتبيَّن بذلك أنك تقول: (عايَرْتُ الموازين والمكاييل)، و(عيَّرتُ الدنانيرَ والموازين والمكاييل) خلافاً لما ذكره الناقد.

٧٣٠. عِشت شبابي (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢)

يقول بعض الكتّاب: (عِشْتُ شَبابي فقيراً)، كما يقولون: (عانيتُ شبابي شظفَ العيش)، ولا تأويلَ لذلك إذا صحّ إلا بنصب (شبابي) على الظرفية.

ومنهم من يُوجبُ في هذا إضافةَ (مدة) أو (زمن) إلى (شبابي) بأن يقال: (عِشتُ مدةَ شبابي أو زمن شبابي فقيراً)، أو استعمالَ الجارِّ بأن يقال: (عِشتُ في شبابي فقيراً وعانيتُ في شبابي شظفَ العيش).

والسؤال: هل يُستعمل لفظُ (الشباب) ظرفاً فيُستغنى بنصبه عن الجارّ؟

في الإجابة عن ذلك مسائل أهمها:

أولاً: جاء (الشباب) ظرفاً، فدلَّ على الزمن. و(الشباب) في الأصل مصدرٌ كالشبيبة، تقول: (شَبَّ الغلامُ يَشِبُّ) بالكسر (شباباً وشَبيبةً)، ودليلُ مجيئه ظرفاً قول عبد اللّه النهدي:

وحُقَّةِ مِسْكٍ من نساءٍ لبِستُها
شبابي، وكأسٍ باكَرَتني شَمُولُها

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وموضعُ قوله (شبابي) نصبٌ على الظرف، والمعنى: زمنَ شبابي، ومدةَ شبابي. والمصادر تُحذف منها أسماء الزمان كثيراً)) أي: لا حاجة إلى ذِكْرِ الزمنِ أو المدة، وإضافةِ أيٍّ منها إلى (شبابي)، إذ يكفي أن تقول: (عشتُ شبابي) مستغنياً بنصبِ (شبابي) عن إضافة الزمن أو المدة، أو استعمال الجارِّ.

ثانياً: يتبيَّن بالبحث أن العربَ قد اتسعتْ في الظرف، فتحوَّلتْ بكثير من الأسماء والصفات والمصادر إلى الظرفية. فقد جاء (الإثْر) بكسر الهمزة وسكون الثاء ظرفاً. قال الزمخشري: ((وكان هذا إثْرَ ذلك، أي: بعده)). وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وقولـه: إثْر ذلك، انتصبَ على الظرف))، والإثْر بكسر الأول هو: الأثَر بفتح الهمزة والثاء، تقول: (خرجتُ في إثْرِهِ)، أي: في أثَرِهِ، والأثَر بالتحريك ما بَقِيَ من رَسْمِ الشيء، كما جاء في (الصحاح).

ثالثاً: جاء (الوَضَح) بفتح الواو والضاد ظرفاً، وهو في الأصل: البياض والضوء، قال أبو صخر الهذلي:

إني أرى وأظنُّ أن سترى
وضحَ النهار، عوالي النجم

قال المرزوقي: ((انتصب (وَضَحَ) على الظرف، و(عواليَ) على أنه مفعول (أرى)، والمعنى: أرى الكواكب ظهراً)).

رابعاً: جاء (الجِنْح) بكسر الجيم وسكون النون ظرفاً، قال عمرو الباهلي:

لها لَغَطٌ جِنْحَ الظلام كأنها
عجارفُ غَيْثٍ رائح متهزّم

قال المرزوقي: ((وانتصب (جنح الظلام) على الظرف))، والجنح: الناحية والجانب، وعجارف الشيء: حوادثه الشديدة.

خامساً: وجاء (نحو) ظرفاً، قال ابن جنّي في (الخصائص): ((والنحو في الأصل مصدرٌ شائع، أي: نَحَوْتُ نَحْواً، وقد استعمله العربُ ظرفاً، وأصلُه المصدر)). تقول: (اتجهتُ نحوَ دمشق)، فيكون ظرفاً بمعنى الجهة، ويأتي (نحو) بمعنى القصد، والمقدار، والمثل، والنوع.

٧٣١. عان

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١)

(عانَ) بالياء أو بالواو.

فإذا كان بالياء قلت: (عَيِنَ) بفتحٍ فكسر كفَرِحَ (عَيْناً) بفتح العين، إذا عَظُمَتْ عيناه. و(امرأةٌ عَيناءُ): حَسَنةُ العين واسِعَتُها، والجمع: (عِينٌ) بكسر العين. ويقال للكلمة الحسنة: (عَيناء) على التشبيه، كما في (المصباح). وتقول (عانَهُ عَيْناً) بفتح العين، إذا أصابه بالعَين. كما تقول: (عانَ على القوم عِيَانَةً) بكسر العين: إذا كان عَيْناً عليهم.

وإذا كان بالواو قلت: (عانَ الكتابَ عَوْناً) إذا كَتَبَ عُنوانه؛ أي: عَنْوَنه.

أما مزيداتُ الفعل فمنها: (أعانه على الأمر إذا ساعده، ومنها: (عاينه عِياناً) بكسر العين كقاتلَه قِتالاً: إذا رآه بعينه. تقول: (رأيتُه رؤيةَ عِيان) بكسر العين، والكتّاب يَفتحون العَيْنَ فيه خطأ.

وهناك: (عيّنه) بتشديد العين (تعييناً)، واستعمالُه بمعنى التخصيص صحيحٌ، كما في (الصحاح).

و(المُعَيَّن) بضمٍّ ففتحٍ وياءٍ مشددة، على صيغة اسم المفعول، الشكلُ الرباعي المعروف.

٧٣٢. العِيان والعَيان

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٧)

إذا رأيت شيئاً رَأْيَ العَيْن قلت: (عايَنتُ الشيءَ مُعايَنةً وعِياناً) بكسر العين. ومن ذلك قولهم: (أَثْبَتُّ الأمرَ عن مُعاينة) أي: أثبتُّه بالمشاهدة، و(رأيتُه رُؤيةَ عِيان) بكسر العين. وقولهم: (شهدته شهودَ عِيانٍ) بكسر العين.

ويقول الكتّاب حينا: (رأيتُه عياناً) بفتح العين، ولا وجه له، وإنما هو بكسرها تقول: (رأيتُه عِياناً) بالكسر.

ويقولون: (هذا شاهدُ عَيان) يجعلونه بفتح العين، وهو بكسرها أيضاً.

ويقول الكتّاب كذلك: (هذا ظاهر للعيان) فيفتحون العين وهي مكسورة. و(العِيان) هنا صفةُ الرائي؛ أي: الناظر، ففي (الكلّيات) لأبي البقاء: ((العِيان بالكسر مصدر (عايَنَ الشيءَ) إذا رآه بعينه.. و(العِيان) صفةُ الرائي)). وفي المَثَل: (ليس الخَبَرُ كالعِيان) بكسر العين، أي: ليس ما تُخبر به من الوثوق كالذي تراه رأْيَ العين.

أما (العَيان) بالفتح فهو مصدر (عانَ) إذا سال.

ففي (المقاييس): ((ومن الباب: ماءٌ عائِنٌ؛ أي: سائل)). وفي (الكلّيات): ((والعَيان بالفتح، وعانَ الماءُ والدمعُ: إذا سال)). وقد يأتي مصدر (عان) –بمعنى سال– على (عَيَنان) بفتحتين. ففي (الصحاح): ((وعانَ الماءُ والدمعُ عَيَناناً بالتحريك: إذا سال، وشرب من عائن، أي: من ماء سائل)).

ولذا قُلْ: (رأيته عِياناً)، و(هذا بادٍ أو ماثلٌ أو ظاهرٌ للعِيان)، و(رأيتُه رُؤيةَ عِيان)، و(أثبتُّه عن عِيان)، و(شهدتُه شهودَ عِيان)، كلُّ ذلك بكسر العين.

٧٣٣. العَيْن والعِينَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢)

للعَيْن معانٍ منها: الباصِرَة؛ أي: العضو الذي يبصر به الإنسان، والمشهور في جمعها: (العُيون) و(الأَعْيُن)، وربما جُمعت على (أعْيان) أيضاً. ففي (المصباح): ((وتُجمع الباصِرَةُ على: عُيون وأعْيُن وأعْيان)).

وتقول: (عايَنتُ الشيءَ مُعايَنة وعِياناً) بالكسر: إذا رأيتَه رُؤيةَ عِيان بكسر العين. و(رأيتُه عِياناً) بالكسر أيضاً، ويُخطئ الكتّاب هنا حين يَلفظِون (عِياناً) بفتح العين، وهي بالكسر.

وتقول: (بِعْتُهُ عَيْناً بعَيْن) أي: حاضِراً بحاضِر. و(امرأةٌ عَيْناءُ): حَسَنَةُ العَين واسِعَتُهما، والجمع (عِينٌ) بالكسر.

ومقالةُ الناس: (أنتَ على عَيْني) –أي: في الإكرام والحفظ جميعاً– صحيحةٌ، كما في (القاموس).

وثمّة: (المُعَيَّن) للشكل الهندسي، ويَلفِظُه بعضُهم بفتح الميم وكسر العين، وهو بضمِّ الميم وفتح العين وياءٍ مشدَّدة، ففي (مفاتيح العلوم) للخوارزمي: ((متساوي الأضلاع غير قائم الزوايا، متساوي كل زاويتين متقابلتين، هو المُعَيَّن بتشديد الياء، اشتُقَّ من العَيْن)).

وهناك: (العِينَة)، وهي تأتي في كلام الكتّاب للنموذج من السلعة المَبِيعَة، مفتوحة العين مشدَّدة الياء المكسورة، وهو لحن، والصوابُ كسر العين وتخفيف الياء الساكنة، بوزن البيئة، والأصل في معناها (خِيارُ الشيء). ففي (اللسان): ((وعَينُ المتاع والمال وعِينَتُهُ: خِياره.. وخرج في عِينَةِ ثيابه، أي: في خِيارها)). واستعمال (العِينة) للنموذج من السلعة المَبيعة صحيح. فالتاجر قد اعتاد إذا أعطى نموذجاً من بضاعته، أن يُعطيَه من خِيارها وأجودها. وجمعُ (العِينة) بالكسر: (العِيَن) بكسرٍ ففتح، وجَمْعُها بالألف والتاء على: (عِينات) صحيحٌ قياساً.

وفي كلام الكتّاب (التعيين)، وأصل معناه التخصيص قال الجوهري: ((تعيينُ الشيء: تخصيصُه من الجملة)).

ويقال: (أتيت فلاناً فما عَـيَّـنَ لي بشيء)، وكأنه على تضمين (عيَّن) معنى (جادَ)، أي: ما جاد لي بشيء.

كما يقال: (أتيتُ فلاناً فما عَـيَّـنَـنِي بشيء) أي: ما خصَّني بشيء، كما في (اللسان).

٧٣٤. عَيّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٩)

(عَيَّ) بتشديد الياء، و(عَيِيَ) بوزن تَعِبَ بفكِّ الإدغام، (يَعْيَا عَـيّاً) بتشديد الياء. تقول: (عَيَّ بالأمر) إذا حار فيه فلم يَهتدِ لوجهه. و(عَيَّ عن حُجّته): عَجَزَ، فهو (عَـيّان). و(عَيَّ) في مَنطِقِهِ (عِـيّاً) بكسر العين وتشديد الياء: إذا كَلَّ لسانُه. وتقول من ذلك (رجلٌ عَيٌّ) بفتح العين وتشديد الياء، بوزن (فَعْل) بفتحٍ فسكون، و(رجلٌ عَيِـيٌّ) بفتحِ أوَّلـه وكسر ثانيه وتشديد آخره، بوزن (فَعِيل) إذا كان كليلَ اللسان ثقيلَه.

فإذا أضفتَ في أوَّلـه الهمزة قلت: (أعْيا فلانٌ) إذا تَعِبَ وجَهِدَ، وهو فعلٌ لازم، واسم الفاعل: (مُعْيٍ) بضمٍّ فسكون فياءٍ منونة. كما تقول: (أعْياني الأمرُ) إذا أتعبكَ وعَنّاك. وقد أوجز ذلك كلـه صاحب (المصباح).

ويقول الكُتّاب حيناً: (ركضتُ حتى عَيِيتُ) أي: حتى تعبت، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في اللغة: (عَيَّ) أو (عَيِيَ) بمعنى تَعِبَ، وإنما هو بمعنى: حارَ، أو كَلَّ لسانُه، فهو (عَيٌّ) أو (عَيِيٌّ). فإذا أردتَ التعَبَ والكدَّ والعناء، قلت: (ركضت حتى أعْيَيْتُ). قال ابن السِّكِّيت في (إصلاح المنطق): ((يقال: أعْيَيْتُ في المشي، أُعْيِي إعْيَاءً، وأنا مُعْيٍ، ولا يقال: عَيَّان، وقد عَيِيتُ بالمنطق)).

ويُحكى أن الكسائي قد وقع في هذا الخطأ، فقيل لـه: لحنت، فعكف على تحصيل اللغة حتى غدا عليماً بأسرارها، فانتهت إليه الإمامةُ في علومها، كما جاء في (معجم الأدباء ١٨٤/٥). ومن الطريف أن الكسائي قد أشار إلى هذا اللحن في كتابه (ما تلحن فيه العوام /٤٦) إذ قال: ((وتقول مَشيتُ حتى أعْيَيْتُ بالألف، ولا تقول: عَيِيتُ، إنما يقال في الأمر الذي ينسدّ عليك..)).

وتقول: (داءٌ عَيَاءٌ) بفتحتين (لا يُبْرَأ منه): إذا أعْيَا الأطبّاءَ وأعْجَزَهم. فتأمل.

حرف الغين

٧٣٥. غَبّ وعَبّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣)

تقول: (عَبَّ الحَمامُ الماءَ عَبّاً) إذا شربه دون مَصّ، كما تقول: (عَبَّ الرجلُ الماءَ عَبّاً) بهذا المعنى. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((عَبَّ الماءَ عَبّاً: شربه بلا مَصّ))، وفي (اللسان) و(القاموس): ((وعَبَّتِ الدَّلْوُ: صَوَّتَتْ عند غَرْفِ الماء)). وفي (المصباح): ((عَبَّ الرجلُ الماءَ عَبّاً من باب قَتَلَ: شَرِبَ من غير تنفُّس، وعَبَّ الحَمامُ: شَرِبَ من غير مَصٍّ، كما تشرب الدوابُّ)). وقال الأزهري: ((الحَمامُ البريُّ والأهليُّ يَعُبُّ إذا شرب، وهو أن يَجْرَعَ الماءَ جَرْعاً، وسائرُ الطيور تَنْقُرُ الماءَ نَقْراً، وتشرب قطرةً قطرة)).

والكتّاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (غَبَّ فلانٌ الماءَ غَبّاً) بالغين، فهل لهذا وجه؟

أقول: قولُهم: (غَبَّ الماءَ) إذا جَرَعَهُ، ليس من العربية، وهو عاميّ، ذلك أن (غَبَّ) في اللغة بمعنىً آخرَ لا صِلَةَ له بشرب الماء. فـ (الغَبّ) بالغين أن تَرِدَ الماءَ يوماً بعد يوم. ففي (الصحاح): ((الغَبّ: أن تَرِدَ الإبلُ الماءَ يوماً وتَدَعَهُ يوماً)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((غَبَّتِ الإبلُ: ظَمِئتْ يوماً ووَرَدَتْ آخرَ))، وفيه: ((غَبَّتِ الأمورُ غِبّاً: إذا صارت إلى أواخرها)). ومن ذلك: (الغِبّ) بالكسر، و(المَغَبَّة) بمعنى العاقبة، كما في (المصباح). وفي (النهاية): ((يقال: غَبَّ الرجلُ: إذا جاء زائراً بعد أيام. وقال الحَسَن: في كلِّ أسبوع. ومنه الحديث: أَغِبُّوا في عِيادة المريض)). قال ابن الأثير: ((أي: لا تَعُودُوه في كلِّ يوم)).

ويأتي (غِبَّ) بالكسر ظرفاً بمعنى (بَعْدَ) في كلام الأئمة، ففي (التاج): ((غِبَّ الصباحِ، وغِبَّ الأذان، وغِبَّ السلام، تعني: بَعْدَ الصباح، وبعد الأذان، وبعد السلام)). وقد استعمله كذلك الزمخشري في أوائل تفسير سورة البقرة.

ولذا قُلْ: (عَبَبْتُ الماءَ عَبّاً)، و(زُرْتُ المريضَ غِبّاً).

٧٣٦. غبط (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٥)

نقول: (غَبطْتُ الرجلَ) من باب ضَرَبَ وعَلِمَ: إذا أردتَ أن يكون لك مثل ما كان له من النعمة دون أن تتمنَّى زوالَها عنه. ففي (المصباح): ((الغِبْطَة: حُسْنُ الحال، وهي اسمٌ من: (غَبَطْتُهُ غَبْطاً) من باب ضَرَبَ: إذا تمنَّيْتَ مِثْلَ ما نالَه من غير أن تريدَ زوالَه عنه)).

وإذا كان الفعلُ يتعدَّى إلى (المَغْبُوط) بنفسه، فيكف يتعدَّى إلى ما كانت الغبطةُ من أجْلِهِ وبسببه؟

أقول: جاء في (الصحاح): ((غَبَطْتُهُ بما نالَ

أغْبِطُهُ غَبْطاً وغِبْطَةً))، فعدّى الفعلَ بالباء، وكأنه أراد السبب. وفي حديث: ((أقوم مقاماً يَغْبِطُني فيه الأوَّلُون والآخِرُون))، فعدَّى بـ (في)، وكأنه أراد الظرفَ المَجازي. وقال ابن الأثير في (النهاية): (("يُغَبِّطُهُم" بتشديد الباء؛ أي: يَحْمِلُهم على الغَبْط، ويَجعل هذا الفعلَ عندهم ممّا يُغْبَطُ عليه))، فعدّى بـ (على). وكذلك فَعَلَ في شرح الدعاء: ((اللهمَّ غَبْطاً لا هَبْطاً؛ أي: أَوْلِنَا منزلةً نُغْبَطُ عليها، وجَنِّبْنا منازلَ الهُبوط والضِّعَة))، و(على) هنا للسبب أيضاً.

ولذا قُلْ: (غَبَطْتُهُ بما تسنَّى لـه من النعيم)، و(فيما تسنَّى لـه)، و(على ما تسنَّى لـه)، كلُّ ذلك صحيح، ولا عبرةَ بقول مَن أنكر ذلك.

٧٣٧. تغابيتُ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤)

في اللغة: (غَبِيتُ عن الأمر غَبَاوَةً وغَباً وغَباءً) إذا لم تَفْطُنْ لـه، و(غَبِيتُهُ) كذلك. و(غَبِيَ عليَّ الشيءُ)، و(غَبِيَ عنِّي) إذا خَفِيَ. ذلك ما جاء في (الصحاح) و(ألفاظ الهمذاني) و(اللسان) و(المصباح).

أمّا (تَغابَى) فالمشهور أن تقول: (تغابَيْتُ عن الأمر) إذا تغافلتَ، فتعدِّيهِ بالحرف. ففي (الصحاح): ((وتَغابَى: تَغافَلَ)). وفي (النهاية): ((ومنه حديثُ عليٍّ: تَغابَ عن كلِّ ما لا يَصِحُّ لك؛ أي: تغافل)).

ويتساءل الكتّاب هل يقال: (تغابَيْتُ الأمرَ)، كما: (تغابَيْتُ عنه)؟

أقول: الأصل أن نعودَ إلى الثلاثي، فإذا صحّ قولك: (غَبِيتُ الأمرَ، وغَبِيتُ عنه)، صحّ قولك: (تغابَيْتُهُ وتغابَيْتُ عنه). وقد جاء فعلاً (غَبِيتُهُ) متعدياً بنفسه كما تقدم. قال ابن القوطية: ((وغَبِيَ غَبَاوَةً وغباً: خَفِيَ، وأيضاً: قَلَّتْ فِطْنته. وغَبِيتُ الكلامَ، وغَبِيَ عنِّي غَباً: خَفِيَ، وغَبِيتُ الأخبارَ كذلك)).

كما جاء (تغابَيْتُ) متعدياً بنفسه أيضاً، كما يتعدَّى (تناسى). قال المرزوقي في (شرح ديوان الحماسة): ((لكن أتناسى ذنوبَه وهفواتِه، وأتغابَى جرائمَه وزلاّتِه، وأُحسِنُ التأتِّيَ في أثناء ذلك لمواساتِه)).

فثبت بذلك أنك تقول: (غَبِيتُهُ وغَبِيتُ عنه)، و(تغابَيْتُهُ وتغابَيْتُ عنه).

٧٣٨. الغَثُّ والسَّمِين

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨)

يَرِدُ (الغَثُّ) في كلام الكتّاب بمعنى الشيء الذي لا ثمنَ لـه، فيقولون: (هذا غَثٌّ، وذاك ثمين). و(الغَثّ) في الأصل غيرُ ذلك، فهو يقال في مقابلة (السَّمِين) بالسين، لا في مقابلة (الثمين) بالثاء. وفي تفصيل ذلك أمور أهمها:

أولاً: تقول: (غَثَّ يَغِثّ) بالكسر (غَثّاً) إذا ضَعُفَ. و(الغَثّ) صفةٌ منه؛ فهو: الضعيف المهزول. ففي (المصباح): ((غَثَّتِ الشاةُ غَثّاً، من باب ضَرَبَ: عَجِفَتْ؛ أي: ضَعُفَتْ)).

فـ (غَثّ) إذاً نقيض (سَمِنَ). ففي (المصباح):

«سَمِنَ يَسْمَن من باب تَعِبَ، وفي لغةٍ من باب قَرُبَ، إذا كَثُر لحمُهُ وشحمُه». والصفة منه: (سَمِين). ومن ثَمّ قالوا مجازاً: (فلانٌ لا يُمَيِّز غَثّاً مِن سَمين) بالسين لا بالثاء، يُكَنُّونَ بذلك عن فَرْط جَهْلِه. والعرب تقول في نحوٍ من ذلك: (ما يَعرف قَبِيلاً من دَبِير). و(القَبِيل) كما جاء في (الصحاح) هو: «ما أقبلت به المرأةُ مِن غَزْلِها حين تَفْتِلُه»، أي ما تَستقبلُه منه، و(الدَّبِير) خلافه. وقال الجوهري في موضع آخر: «والدَّبِير ما أدبَرتَ به عن صدرك، يقال: فلانٌ ما يَعرف قَبِيلاً من دَبِير».

ثانياً: يُستعمل (غَثّ) مجازاً للأمر التافه أو الفاسد. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وغَثَّ اللحمُ غُثُوثَةً، وأَغَثّ: فَسَدَ.. وأَغَثَّ حديثُ القوم: فَسَدَ. وأغَثَّ في المنطق: قال قولاً دَنِيّاً». وفي (الأساس): «حديثُكم غَثٌّ وسلاحُكم رَثٌّ... وأغَثَّ فلانٌ في كلامه: إذا تكلَّم بما لا خير فيه».

ويُستعمل (السمين) نقيضاً لـه. ففي (الأساس): «ومن المجاز: كلامٌ غَثٌّ، وسَمِين». وجاء فيه: «دارٌ سَمِينة: كثيرةُ الأهل. وسَمَّنُوا لفلان بتشديد الميم: أَعْطَوْه عَطاءً كثيراً... وسُمِعَ أعرابيٌّ يقول لآخَرَ: جعلتُ لك الدارَ بغير ثمن، ليكون أسْمَنَ لِحَظِّي عندك».

ثالثاً: جاء (الغثّ) و(السمين) في الأمثال والأحاديث والشعر. من ذلك ما جاء في حديث ابن عباس أنه قال لابنه عليّ: «الْحَق ابْنَ عَمِّكَ، يَعني عبد الملك، فغَثُّكَ خيرٌ من سَمِينِ غيرك». وقد جاء ذلك في الأمثال، قال الشاعر [عروة بن أذينة]:

سَمِينُ قريشٍ مانعٌ منك لَحْمَهُ
وغَثُّ قريشٍ حيث كان سَمِينُ

وقال آخر [المشمرج بن عمرو الحميري]:

وقريش هي التي تسكن البَحْـ
ـرَ بها سُمِّيت قريش قُريشاً
تأكل الغث والسمين ولا تتـ
ـرُك فيه لذي جناحين ريشاً

وفي (المصباح): «وأصل (القَرْش) الجَمْع، و(تقرَّشُوا) إذا تجمَّعُوا، وبذلك سميت (قُرَيْش). وقيل: (قُرَيْش) دابّةٌ تسكن البحرَ، وبه سُمي الرجُل»، أي: به سُمي النضْرُ بنُ كِنانة أو فِهْرُ بنُ مالك. ومَن لم يَلِدْهُ فليس مِن قُرَيش.

٧٣٩. أسْبَغَ النعمَ عليه، لا: أغْدَقَها عليه

(نشرت بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٤)

في لغة الكتّاب قولهم: (أغْدَقَ خالدُ الخيرَ على فلان)، بمعنى أكْثَرَهُ وأفاضه. وهو شائع في كلامهم، يَستعملون (أغْدَقَ) متعدياً، وإذا عدنا إلى معاجم اللغة تبيَّن أن (أغدق) فعلٌ لازم غيرُ متعدٍّ. ففي (الأساس): «ومكانٌ غَدِقٌ ومُغْدِقٌ: كثيرُ الماء مُخْصِب. وعَيْشٌ غَدِقٌ ومُغْدِق: واسع». فـ (مُغْدِق) بضم الميم وكسر الدال مِن (أغْدَقَ) كـ (مُخْصِب) مِن (أخْصَبَ)، وكلاهما فعلٌ لازم. وفي (اللسان): «غَدِقَتِ الأرضُ غَدَقاً وأغْدَقَتْ: أخْصَبَتْ». وفي (المصباح): «غَدِقَتِ العينُ غَدَقاً من باب تَعِبَ: كَثُر ماؤها، فهي غَدِقَة... وأغْدَقَتْ إغْداقاً

كذلك. وغَدَقَ المطرُ غَدَقاً، وأغْدَقَ إغْداقاً مثلُه)).

فـ (غَدِقَ) بكسر الدال و(أغْدَقَ) بمعنى كَثُرَ واتّسعَ، وكلاهما فعلٌ لازم. فقول الكتّاب إذن: (أغْدَقَ عليه النِّعَمَ) خطأٌ يمكن تصحيحُه بقولك: (أسْبَغَ عليه النِّعَمَ)، أو: (أفاضَ عليه النِّعَمَ)، أو: (أجزلَها)، أو: (أسْناها).

وتقول: (ماءٌ غَدِقٌ) بكسر الدال و(غَدَقٌ) بفتحها بمعنى: غزير، كما جاء في (الصحاح). وقال الأستاذ أسعد داغر في (تذكرته): ((ويَستعملون (أغْدَقَ) متعدياً بمعنى: سكب، أو: أفاض. وفي اللغة: أغْدَقَ المطرُ، واغْدَوْدَقَ: كَثُرَ قَطْرُه فهو إذن لازمٌ لا متعدٍّ)). والقولُ ما قال.

ولعلّ خطأَ الكتّاب آتٍ من التباس (أغْدَقَ) بالقاف بـ (أغْدَفَ) بالفاء. فـ (أغْدَفَهُ) متعدٍّ، يعني: أرسلَه وأسبغه. ففي كتاب (ما اختلفتْ ألفاظُه واتفقتْ معانيه) للأصمعي: ((ويقال إذا أرخى إزاره: قد أغْدَفَه، ورَفَلَه، وأسْبَلَه، وأسْبَغَه)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((أغْدَفْتُ القناعَ والسِّتْرَ: أرسَلْتُه ووسَّعْتُه، وهو غَدِيفٌ؛ أي: في سَعَة)). وهكذا تقول: (أغْدَفَ فلانٌ الخيرَ على الجوار) إذا أسْبَلَه وأسبغه ووسَّعَه.

ولذا قُلْ: (أغْدَفَ النِّعَمَ على فلان وأفاضَها وأسْبَغَها)، ولا تقل: (أغْدَقَها).

٧٤٠. غريبٌ وغرباء، لا: أغراب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١)

(غَرُبَ) بالضم كـ (قَرُبَ)، إذا بَعُدَ عن وطنه، فهو: (غريب)، ومثلُه: (تَغَرَّبَ) بتشديد الراء بوزن (تَفَعَّلَ)، و(اغْتَرَبَ) بوزن (افْتَعَلَ). وتقول في المتعدي: (غَرَّبْتُهُ تغريباً). ففي (المصباح): ((وغَرُبَ الشخصُ بالضم غَرابَةً: بَعُدَ عن وطنه، فهو: غريب، فَعِيلٌ بمعنى فاعِل، وجَمْعُه: غُرَباءُ)). كما تقول (غَرَبَ الرجلُ) بالفتح (غَرْباً)، بفتحٍ فسكون، و(غُرْبَةً) إذا بَعُدَ أيضاً، كما قال ابن القوطية.

ويقول الكتّاب حيناً: (ويُقْبِلُ الأغْرابُ كثيراً على مصنوعاتنا)، فيَجمعون (الغريب) على: (أغْراب)، فهل هذا صحيح؟

أقول: (الغريب) كـ (الكريم) يُجمع على: (الغُرَباء)، وهو جَمْعٌ قياسيّ، وقد نصَّتْ عليه المعاجم أيضاً. قال الجوهري في (الصحاح): ((الغُربة: الاغتراب، تقول منه: تَغَرَّبَ واغْتَرَبَ بمعنى، فهو غريبٌ وغُرُبٌ أيضاً بضم الغين والراء، والجمع: الغُرباء)). فـ (الغريب) يُجمع على (غُرَباء)، ولا يُجمع على: (أغراب).

وذهب الغلاييني إلى صحة (الأغراب) على أنه جمعٌ قياسي لـ (غُرُب) بضمتين، وهو بمعنى (غريب)، كجُنُب وأجْناب، وذهب إلى ذلك العدناني أيضاً.

أقول: جاء جَمْعُ (غريب) و(غُرُب) بضمتين على (غرباء)، كما قال الجوهري في (الصحاح). فـ (غرباء) جمعُ (غريب) على القياس، وجمع (غُرُب) على غير قياس، وما دام قد سُمع (غرباء) جمعاً لـ (غُرُب) فلا يَصِحُّ أن يُجمع على (أغراب) قياساً. قال ابن جنّي

في (الخصائص): ((واعلم أنك إذا أدّاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثم سَمِعْتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخَرَ على قياس غيره، فدَعْ ما كنتَ عليه، إلى ما هم عليه)). أي: اتركِ القياسَ وخُذ بالسماع[1]. وإنما يُؤخَذ بالقياس إذا عُدِمَ السماع أو اضطرّ إليه شاعر أو ساجع أو لضرورة، قال ابن جنّي: ((وأعْدَدْتَ ما كان قياسُكَ أدَّاك إليه، لشاعرٍ أو لساجعٍ أو لضرورة)).

ولذا قُلْ: (هؤلاء غُرَباء)، ولا تقل: (هؤلاء أغراب).

٧٤١. الغِرَاس والبِـذار

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٨)

تقول: (غَرَسْتُ الفَسِيلَ والشجرَ غَرْساً) إذا أنبتَّه في الأرض. وأكثر ما يَرِدُ في كلام الكتّاب لفظ (الغِراس) بكسر الغين، فهل يأتي جمعاً ومفرداً؟

أقول: (الغِرَاس) جَمْعٌ ومفرد. فهناك: (الغَرْس) بفتحٍ فسكون، وهو مصدر الفعل، كما هو اسم للمَغْرُوس، وهذا يُجمع على (غِراس) بالكسر. ففي (الأساس): ((تقول: في حائطِهِ غِراسٌ كثيرة.. جَمْعُ: غَرْس)) بالفتح. فـ (الغِراس) جمع: (الغَرْس) كالجِراء جمع الجَـرْو، والدِّلاء جمع الدَّلْو.

ويأتي (الغِراس) بمعنى (المَغْرُوس) كالفراش والبساط فيكون مفرداً. ففي (المصباح): ((وغِراس بالكسر (فِعَال) بمعنى (مفعول) مثل كِتاب وبساط ومِهاد)).

(١) انظر الحاشية في فقرة (الثدي).

كما يأتي (الغِراس) لزمن الغرس، تقول: (حانَ غِراسُ الأشجار). ففي (الصحاح): ((الغِراس بالكسر: وقت الغرس)).

وتقول: (بَذَرَ الحبَّ يَبْذره بَذراً)، فـ (البَذر) مصدرٌ كالغرس، و(البَذر) اسمٌ للمبذور، وهو يُجمع على (البِذار)، كما يجمع (الغرس) على (الغِراس).

ولكن هل يأتي (البِـذار) بكسر الباء مفرداً.

أقول: لذلك وجهٌ واحد، وهو أن يكون بمعنى وقت البذر، وهذا قياس كما في (شرح الشافية).

٧٤٢. التغريم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٦)

إذا قلت: (غَرِمْتُ الدِّيَةَ والدَّيْنَ) بوزن (عَلِمْتُ)، فذلك يعني أنك قمت بأداء الدِّية والدَّين. فـ (غَرِمَ) هنا يتعدّى إلى مفعول واحد. فإذا أردتَ أن تُعَدِّيَ الفعلَ إلى مفعولَيْن زدْتَ الهمزةَ في أوّلـه فقلتَ: (أغْرَمْتُ فلاناً الدِّيَةَ والدَّيْنَ)، أو جعلتَه مضعّفاً بتشديد الراء فقلتَ: (غَـرَّمْتُ فلاناً الدِّيةَ والدَّينَ). والكتّابُ يَعلمون ذلك، ولكنهم يَحْسَبُون أن التعديةَ إلى المفعول الثاني إنما تكون بالباء فيقولون: (غرّمتُ فلاناً بالدِّية وبالدَّين) بتشديد الراء. وليس هذا صحيحاً لأن الأصلَ في الفعل أن يتعدَّى إلى المفعول الواحد وهو (الدِّية) أو (الدَّين) بنفسه، لا بالباء. فأنت تقول: (غرِمَ المَدِينُ الدَّيْنَ)، فإذا زدْتَ الهمزةَ قلتَ: (أغْرَمْتُهُ الدينَ)، أو ضعَّفته قلتَ: (غرّمْتُهُ الدَّينَ) بتشديد الراء.

ففي (المصباح): ((غَرِمْتُ الدِّيَةَ والدَّيْنَ وغيرَ ذلك

أغْرَمُ من باب تَعِبَ: أدّيتُهُ.. ويتعدى بالتضعيف فيقال: غرّمتُهُ، وأغْرَمْتُهُ بالألف: جعلتُهُ غارِماً)).

وهكذا لو قلتَ: (عَلِمْتُ المسألةَ)؛ فقد تعدَّى (عَلِمَ) إلى المفعول الواحد بنفسه، وهو (المسألة)، فإذا عدَّيتَه إلى مفعولين قلتَ: (عَلَّمْتُهُ المسألةَ) بتشديد اللام، ولا تقول: (علّمتُه بالمسألة).

ولذا قُلْ: (غَـرَّمْتُهُ الدَّيْنَ) بتشديد الراء، ولا تقل: (غرّمتُهُ بالدَّين).

٧٤٣. لا غَرْوَ

يَحْسَبُ الكتّابُ (لا غَرْوَ) بمعنى (لا شكَّ)، والصحيح أن معناه: (لا عَجَبَ). ففي (مختار الصحاح): ((والغَرْو: العَجَب، وقد غَرَا؛ أي: عَجِبَ، وبابُه عَدَا. وقولُهم: لا غَرْوَ؛ أي: لا عَجَب)). وفي (الأساس): ((لا غَرْوَ من كذا؛ أي: لا عَجَبَ)). وكذا ما جاء في (المصباح).

٧٤٤. غَسَل والغسيل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٨)

تقول: (غَسَلْتُ الشيءَ غَسْلاً) بفتح الغين: إذا أَزَلْتَ وَسَخَهُ بالماء. فـ (الغَسْل) بفتح الغين مصدر. وجاء (الغُسْل) بضمِّ الغين اسماً، كما في (الصحاح). والفرق بين المصدر واسمه هنا: أن المصدر يَتضمن معنى الفعل ويَعمل عملَه؛ تقول: (غَسَلْتُ الثوبَ غَسْلاً) بفتح الغين، وهو لا يُجمع. أما (الغُسْل) بضمِّ الغين –أي: اسم المصدر– فهو لا يَعمل، لأنه إما أن يَعنيَ الماءَ الذي يُغْتَسَل به، أو الحالَ التي حَصلتْ بفعلِ الغَسل أو الأثر كقولك: (لستُ أرى في هذا الثوب غُسْلاً) بضم الغين –وهو يجمع– ففي (المصباح): ((والاسمُ: (الغُسْل) بالضمّ، وجَمْعُه: أغسال)).

والكتّاب يأتون بالمصدر حيناً على (غَسِيل) فيقولون: (اقتصدْ في الماء حين الغَسِيل). والصواب: (حين الغَسْل) بفتح الغين؛ إذ (الغَسِيل) بمعنى (المَغْسُول).

وهم يقولون على سبيل المجاز: (غَسَلْتُ يَدِي مِن فلان)؛ أي: نفضتُ يَدِيَ منه، فلا أُعَوِّلُ عليه. وقد جاء هذا؛ قال الشافعي:

واغسِلْ يَدَيْكَ مِن الزمانِ وأهلِهِ
واحْذَرْ مَوَدَّتَهم تَنَلْ مِن خَيْرِه

فتأمل.

٧٤٥. الغش

(الغِشّ) بكسر الغين، نصّتْ أكثرُ المعاجم المعتمَدة على أنه المصدر، وذكر صاحب (المصباح) أنه الاسم، والمصدر (الغَشّ) بالفتح، إذ قال: ((غَشَّ من باب قَتَلَ، والاسم: الغِشّ بالكسر)).

والذي يَخفى على الكتّاب هو (الغُشّ) بضم الغين، يَحْسَبُونه المصدر، وهو صفة. فـ (الغُشّ) بالضمّ هو: (الغاشّ) نقيض (الناصح). قال ابن منظور في (اللسان): ((ورجلٌ غُشٌّ بالضم: غاشٌّ، والجمع: غُشُّونَ)). وعليه نصّ (التاج).

٧٤٦. مَغْشِيٌّ عليه (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٣)

إذا أصاب المرءَ حَدَثٌ أَفْقَدَهُ صوابَه قيل: (غُشِيَ عليه) بضمِّ الغين وكسر الشين، بالبناء للمجهول، أي: فَقَدَ عقلَه. تقول: (أصاب خالداً فَزَعٌ شديدٌ فوقع مَغْشِيّاً عليه) بفتح الميم وسكون الغين وكسر الشين بعدها ياء مشددة. و(مَغْشِيّ عليه) اسم مفعول من (غُشِيَ عليه) بضمٍّ فكسر، بالبناء للمجهول.

والكتّاب يَعرفون ذلك غالباً لكنهم يتساءلون: هل يقال (وقع خالدٌ مُغْشىً عليه) بضم الميم وفتح الشين، وهو اسم مفعول من (أُغْشِيَ عليه) بالبناء للمجهول؟

أقول: هذا خطأ. ففي العربية: (غُشِيَ عليه) – بالبناء للمجهول– فعلٌ ثلاثيٌّ مجرَّد، واسم المفعول (مَغْشِيٌّ عليه) بفتح الميم وكسر الشين، وليس فيها (أُغْشِيَ). لكن في العربية: (غُمِيَ عليه) بضم الغين وكسر الميم بالبناء للمجهول، فهو (مَغْمِيٌّ عليه) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية، و(أُغْمِيَ عليه) بضم الهمزة وكسر الميم بالبناء للمجهول، فهو (مُغْمىً عليه) بضم الميم الأول وفتح الثانية.

٧٤٧. غَصَب (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥)

(غَصَبَ يَغْصِبُ) بالكسر، فعلٌ متعدٍّ. تقول: (غَصَبَهُ غَصْباً) إذا أخذه قَهْراً. وهو يتعدّى إلى مفعولَيْن؛ تقول: (غَصَبْتُ فلاناً مالَه)، أي: سلبته إياه. وقد تدخل (مِن) على المفعول الأول فتقول: (غَصَبْتُ مِن فلان مالَه)، كما تقول: (سَلَبْتُ مِن فلان مالَه). ففي (المصباح): ((غَصَبَهُ غَصْباً من باب ضَرَبَ.. فهو: غاصِبٌ.. ويتعدَّى إلى مفعولين فيقال: غَصَبْتُهُ مالَه، وقد تُزاد (مِن) في المفعول الأول فيقال: غَصَبْتُ منه مالَه)). ومثل (غَصَبَهُ): (اغْتَصَبَهُ).

ولكن هل يقال: (غَصَبْتُ فلاناً على فِعْلِ كذا) بمعنى: أجبرتُه؟ وهل يعني (الغَصْب): (الإجْبار)؟

أقول: جاء في (الصحاح): ((الغَصْبُ: أَخْذُ الشيءِ ظُلْماً، تقول: غَصَبَهُ منه، وغَصَبه عليه بمعنى)). وهذا يعني أن قولك: (غَصَبْتُ فلاناً على الشيء) بمعنى: غَصَبْتُ الشيءَ منه، أي سَلَبْتُهُ منه قَهْراً. وأشار (المصباح) إلى أن تعديةَ (غَصَبَ) بـ (على) إنما كانت بتضمينه معنى (غَلَبَ). ومعنى (غَلَبَهُ على الشيء): أخذه منه بالغَلَبَة. فـ (الغَصْب) إذاً: الأخذُ بالإكراه، لا الإكراه، ومن ثم كان قولُك: (غَصَبْتُهُ على فِعْلِ كذا) –بمعنى أكرهتُه– خطأً. وفي التنزيل: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ [الكهف ٧٩] أي: يأخذها أخذاً بالإكراه. قال السيوطي: ((نَصَب (غَصْباً) على المصدر المُبيِّن لنوعِ الأخذ)). فتأمل.

٧٤٨. غصّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩)

تقول: (غَصَّ فلانٌ بالطعام غَصَصاً) إذا شَرِقَ به بالكسر، أي: كاد يختنق. ففي (المصباح): ((غَصِصْتُ بالطعام غَصَصاً من باب تَعِبَ، فأنا غاصٌّ وغَصّانُ أيضاً)) بتشديد الصاد. وجاء (غَصَّ) مجازاً بمعنى: امتلأ، ففي (الصحاح): ((والمنزلُ غاصٌّ بالقوم، أي: ممتلئٌ بهم)).

ويقول الكتّاب حيناً: (غَصَّ المكانُ بالمدعوين) بضم

الغين، ببناء الفعل للمجهول، فهل هذا صحيح؟

أقول: بحث هذا الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) فأنكره، كما أنكره الأستاذ العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة)، قال جواد: ((قل: غَصَّ المكانُ بالزوار بفتح الغين.. ولا تقل: غُصَّ بضمها)) وأردف: ((لأن الفعلَ غَصَّ من الأفعال اللازمة.. فلذلك لا يُبنى للمجهول إلاّ مع الظرف أو الجار والمجرور)).

أقول: جاء (غَصَّ) لازماً ومتعدياً، خلافاً لما ذهب إليه جواد والعدناني. قال ابن القوطية: ((غَصِصْتُ غَصَصاً: اختنقتُ.. وغَصِصْتُهُ أنا: خنقتُهُ)). فثبت بهذا تعدِّي الفعل وجَوازُ بنائه للمجهول.

ولذا صحّ قولُك: (غَصَّ المطارُ بالمسافرين) بفتح الغين، كما صحّ ضمّها، بالبناء للمجهول.

وجاء: (اغْتَصَّ) أيضاً، كما في (الأساس)، فيكون: غَصِصْتُهُ فاغْتَصَّ كجمعته فاجتمع.

٧٤٩. غضب منه (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٢)

في زاويةٍ يومية أخذ الناقدُ على الكتّاب قولَهم: (غَضِبَ منه)، فقال: ((لا يقال: غَضِبْتُ منك، إنما يقال: غَضِبْتُ عليك. قال جرير:

إذا غَضِبَتْ عليكَ بنو تميمٍ

حَسِبْتَ الناسَ كلُّهم غِضاباً))

أقول: في كلام الناقد مسائلُ لا بدّ من ذكرها، وأهمها:

أولاً: إن تعديةَ فعلٍ بحرفٍ من حروف الجر في المعجم أو أيِّ نصٍ معتمَد، لا يَمنع من تعديته بحرفٍ آخر. فلحروف الجر معانٍ مطردةٌ تتصرّف بها الأفعالُ قياساً، لا شأنَ فيه لِسَماع. فقد حكى السيوطي في (الأشباه والنظائر) عن أبي نزار قولَه: ((إن الفعلَ قد يتعدّى بعدّةٍ من حروف الجر، على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعانيَ كامنةٌ في الفعل، وإنما يُثيرها ويُظهرها حروفُ الجر)).

ثانياً: (أسِفَ) يتعدّى في المعاجم بـ (على). ولا يَمنع هذا أن يُعدّى بـ (مِن) في موضعٍ آخر. قال الشاعر:

وقد يَأسفُ المرءُ من فَوْتِ

ما لعلَّ السلامةَ من فَوْتِهِ

و(جَزِعَ) يتعدّى بـ (على)، ولا يَمنع هذا من أن يُعدّى بـ(مِن) في وجهةٍ أخرى. قال الشاعر:

لا تجزعنْ من موته وهو ناشئ

ولا ينكرن هذاك من جرّب الدهرا

وقال آخر:

لا تجزعنّ من الهزال فطالما

ذُبح السمينُ وعوفي المهزول

و(بَكَى) يتعدّى بـ(على)، ولكنْ قال الشاعر:

بَكَتْ دارُهم مِن فَقْدِهِم فتهلَّلت

دموعي فأيَّ الجازِعَين ألوم

ثالثاً: إن (مِن) فيما مرّ بنا تعني التعليل، وقد مثّل له النحاةُ بقول الفرزدق:

يُغْضِي حَياءً ويُغْضَى مِن مَهابته

فلا يُكَلَّمُ إلاّ حين يَبتسم

فقوله: (يُغضَى من مهابته) معناه: يُغضَى بسبب مهابته، وهكذا استعمال (مِن) في قول القائل: (غَضِبَ مِن كذا) أي: بسببه. قال الشاعر:

فإن تغضبوا مِن قِسْمةِ اللّه حظَّكم

فَلَلّهُ إذ لم يُرضِكُم كان أبصرا

قال المرزوقي: ((والمعنى أن ما حصلتم عليه من البخس في القسمة.. حكمة من اللّه)). وقالت الخنساء:

تَحْسَبُهُ غضبانَ من عِزِّهِ ذلك منه خُلُقٌ لا يَحُول

قال المرزوقي: ((وقوله: (تحسبه غضبان من عزّه) يُشبِّهون الحَيِيَّ الكريمَ بالمتشكِّي من عِلَّة، والعزيزَ المَنيعَ بالمتغضِّب من عِزَّة، ولا غَضَبَ في هذا كما أنه لا علّةَ ثَمَّ)).

رابعاً: ثبت بما ذكرنا أنك تقول: (غَضِبْتُ مِن كذا) إذا كان هذا سبباً لغضبك، و(غَضِبْتُ مِن فلانٍ) إذا عَنيتَ أنك غضبت ممّا أساء به إليك، فكان علّةَ غضبِك. ولا علاقةَ لهذا بقولك: (غَضِبْتُ على فلان) إذا أنزلتَ به غضبَك، فلكلٍّ موضعٌ، ولا يَمنع صحّةُ أحدِهما مِن صحّةِ الآخر. وجاء في (الجنى الداني) للمُرادي: ((غَضِبَ لـه -أي: من أجلِهِ- إذا كان حيّاً. وغضب به: إذا كان ميتاً)).

٧٥٠. أغضى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٩)

(الإغضاء) يشبه الإغماض، فـ (الإغضاء): إدْناءُ الجَفْنين، و(الإغماض): إطباقُهما. ويُستعمل (الإغضاء) في كفِّ البصر، كما يُستعمل في الحِلْم. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأغْضَى الرجلُ: كفَّ بصرَه، وأيضاً: ضَمَّ جُفونه)). وفي (المصباح): ((أغْضَى الرجلُ عينَهُ -بالألف-: قارَبَ بين جَفْنَيْها، ثم استُعمل في الحِلْم)).

ويُشْكِل على الكتّاب تعديةُ (أغضى) أيُعَدُّونه بـ (عن)، أم يُعَدُّونه بـ (على)؟ وإذا صحّتِ التعديتان فما الفارقُ بينهما؟

أقول: الأصل في (الإغضاء) المُقارَبةُ بين الجَفْنين. فإذا أغضيْتَ عَينكَ، فقد كَفَفْتَ بَصَرَك عن أمرٍ أو كِدْتَ، أو غَضَضْتَ نظرَكَ عن أمرٍ فتغافلتَ عنه. ولذا عُدِّيَ بـ (عن)، فقيل: (أغضى عنه). ففي (الألفاظ الكتابية) للهمذاني: ((وأغْضَيْتُ عنه جَفْني.. تغاضَيْتُ؛ أي: تغافَلْتُ وتغابَيْتُ عن ذنبه)). ومثلُه: (أغمض عنه). ففي (المصباح): ((ومنه قيل: أغمضتُ عنه: إذا تجاوزت)).

ويتعدّى (أغضى) بـ (على)، ولكن بتقديرٍ آخرَ، فتقول: (أغضيتُ على القَذى)؛ أي: صَبَرْتُ عليه. وفي الصبر احتمالٌ ومعاناة، والقَذى: وَسَخُ العين.

والفارق بين: (أغضيتُ عنه) و(عليه)، كالفارق بين: (سَكَتُّ عنه) و(عليه)؛ ففي السكوت عن الشيء صَمْتٌ، وفي السكوت عليه احتمالٌ ومكابدة.

٧٥١. غطّى الحاجة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/١)

تقول: (غطَّيْتُ الشيءَ) بتشديد الطاء (تَغْطِيَةً): إذا سترته بغِطاء. وقد جاء بالتخفيف أيضاً، تقول: (غَطَيْتُهُ) كَرَمَيْتُهُ، و(غَطَوْتُهُ) كَعَلَوْتُهُ بمعنى: سترته.

وتقول في المطاوعة: (تَغَطَّى) بتشديد الطاء على (تَفَعَّلَ) إذا غَطَّى نفسَه، كما تقول: (تَسَتَّرَ) إذا سَتَرَ نفسَه. قال الشاعر [ابن قلاقس]:

تغطيت عن دَهْري بظِلِّ جَناحِهِ
فعَيْنِي ترى دَهْري وليس يَراني

ففي (الصحاح): «وسترتُ الشيءَ أستُره: إذا غَطَّيْتَهُ بتشديد الطاء، وتَسَتَّرَ: إذا تَغَطَّى». وفي (المصباح): «غَطَوْتُ الشيءَ أغْطُوهُ، وغَطَيْتُهُ أغْطِيهِ بتخفيف الطاء من بابي عَلا ورَمَى، والتثقيلُ مبالغةٌ. وأغْطَيْتُهُ بالألف».

ويتعدَّى (غطَّى) بـ (على). تقول: (غَطَّى على فلان): إذا ستر عليه وغفر له. ففي (القاموس): «وغفر اللّـهُ له ذنْبَه: غَطَّى عليه».

وتقول: (غُطِّيَ على بَصَر فلانٍ وعلى قلبه) بالبناء للمفعول: إذا خُتِمَ وطُمِسَ عليه. ففي التنزيل: ﴿ولو نشاءُ لَطَمَسْنا على أعْيُنِهِمْ﴾ [يس ٦٦] وفيه ﴿خَتَمَ اللّـهُ على قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة ٧]. وفي (الأساس): «الران وهو ما غطَّى على القلب» من: (رانَ الشيءُ على فلان) إذا غَلَبَهُ. و(الرَّيْن): الغِطاء، وفي (نهج البلاغة): «أَيْنا المَرِينُ على قلبه، والمُغَطَّى على بَصَره».

وتقول: (غُطِّيَ عليه أمر كذا) بالبناء للمفعول، أي: عُمِيَ عليه أمرُ كذا، فخفي عنه وغاب. قال ابن المقفع في (الأدب الكبير): «ويُغَطَّى على صاحب السلطان أمرُ كثيرٍ من أهل الفضل الذين يصونون أنفسهم عن التحيل والتصنع».

ويقول الكتّاب: (وقد تَوفَّر من المؤن ما يُغَطِّي الحاجةَ)، والتعبير المذكور منقولٌ بالترجمة. ولو قيل: (وقد توفر... ما يَستوعب الحاجةَ) لكان الأسلوب عربياً، لأن (التغطية) لا تخرج في معناها عن الستر والحجب. فتأمل.

٧٥٢. تعهَّدَ بنشر الأنباء وإذاعتها، لا: بتغطيتها

(نشرت بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٤)

يُكْثِرُ الكتّابُ من استعمال (غطَّى) في مثل قولهم: (غطَّى فلانٌ أنباءَ المؤتمر)، و(غطَّى فلانٌ أحداثَ المقاومة)، وهم يَعنون بذلك أنه تعهَّدَ هذه الأنباءَ والأحداثَ ليتولَّى إعلانَها أو نَشْرَها أو إذاعتَها. واستعمالُ الفعل بهذا المعنى استعمالٌ أجنبيٌّ لا صلةَ له بالعربية، فإذا كان للفعل الأجنبي ما يُرادفُه في العربية، في موضعٍ من المواضع، فليس صحيحاً أن يُرادفَه في كلِّ موضع، وإلا كان ما نكتبه هو اللغةَ الأجنبيةَ بأحرفٍ عربية، لا اللغةَ العربية. ولا يُعْتَذر من استعمال (غطَّى) بهذا المعنى أنه استعمالٌ مجازيٌ، إذ لا بدّ أن يكون بين المعنى الوضعي والمَجازي صلةٌ ومناسبة.

و(غطَّاه) بتشديد الطاء معناه: ستره، أو جَعَلَ عليه الغِطاء أو السِّتْر. فإذا أنت غطَّيتَ الأنباءَ والأحداثَ، فقد كتمتَها وسترتَها وامتنعتَ مِن كَشفها ونشرها، وهو عكس ما يَقصدون، فكيف تكون (التغطية) بمعنى الإعلان والإذاعة والنشر، وهي تجري من ذلك مجرى الضِّدّ. وفي (الأساس):

((تغطَّيْتُ مِن الدَّهْر بفضل جَناحك، ومالي وِطاءٌ ولا غِطاء إلا معروفك، وطَلَبَ الناسُ لعيوبهم أَغْطِيَةً، فما وجدوا مثل الأَغْطِيَة)). ولا تخرجُ هذه المعاني المجازية عن المعنى الوضعي.

ولذا قُلْ: (تعهَّدَ فلانٌ أنباءَ المؤتمر بالنشر)، أو: (تعهَّدَ أحداثَ المقاومة بإذاعتها). ولا وجه لاستعمال (غطّى) بهذا المعنى.

٧٥٣. تَغَفَّلَ الحارسَ، لا: غافَلَه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٤)

إذا غابَ الشيءُ عن بالِ فلان قلت: (غَفَلَ عن الشيء غُفُولاً) من باب قَعَدَ، و(غَفْلَةً) بفتحٍ فسكون، و(غَفَلاً) بفتحتين، فهو: (غافِل). ففي التنزيل: ﴿وَهُمْ في غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء ١].

كما تقول: (أغْفَلْتُ الشيءَ إغْفالاً) إذا تركتَهُ إهمالاً من غير نِسيان، كما في (المصباح)، و(أغْفَلْتُهُ) إذا جعلتَهُ يَغْفُل، ففي التنزيل: ﴿ولا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنا﴾ [الكهف ٢٨].

وتقول: (تغافَلَ فلانٌ عن الشيء) إذا أظْهَرَ الغَفْلَةَ. قال الفيومي: ((وتغافَلَ: أرَى مِن نفسِهِ الغَفْلَةَ، وليس به)).

ويقول الكتّاب حيناً: (وقد غافَلَ اللصُّ الحارسَ ودخَلَ البيتَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس هذا صحيحاً، فالعرب تقول في هذا المعنى: (تَغَفَّلَ اللصُّ الحارسَ) بتشديد الفاء على زِنَةِ (تَفَعَّلَ) بالتشديد. ففي (كليلة ودمنة /٥٦): ((فتَغَفَّلَهُ اللصُّ ودخل المنزلَ)). وفي (المصباح): ((وتَغَفَّلْتُ الرجلَ: ترقَّبْتُ غَفْلَتَهُ)).

وتقول: (تَغَفَّلْتُ فلاناً عن كذا) إذا خدعتَهُ على غَفْلَة. ففي (الأساس): ((وتَغَفَّلْتُهُ عن كذا: تَخَدَّعْتُهُ عنه على غَفْلَةٍ منه)).

٧٥٤. تغلَّبَ على خَصمه

(من كتاب: لغة العرب)

عابَ ناقدٌ في برنامجه اللغوي قولَ الكتّاب: (تَغَلَّبَ فريقٌ على فريق). وهو صحيحٌ مستقيم، لا وَجْهَ فيه لمعترض أو شُبْهَةَ لناظر. فقد أوجبَ الناقدُ ألاّ يُستعمل (تغلَّبَ) إلاّ في نحو الصورة التي جاء بها (الصحاح)؛ قال الجوهري: ((وتغلَّبَ على بلدِ كذا: استولى عليه قَهْراً)). والأصل أن يُؤتى بالمثال لِيُنسَجَ على مِنوالـه، ويُقاسَ على ما يَرِدُ من أشباهه بعد تأمُّلِهِ وإعمالِ الفكر فيه.

و(تغلَّبَ) على (تَفَعَّلَ). وتدلُّ هذه الصيغةُ فيما تدلّ عليه، على تكلُّفِ معاناةٍ واحتمالِ مشقة. فانظر إلى قول ابن المقفع: ((زعموا أن قرداً كان مَلِكَ القِرَدَة، فوثبَ عليه قردٌ شابٌّ فتغلَّبَ عليه)). فقد عبَّر ابن المقفع بـ (تغلَّبَ) عمّا لاقاه القردُ الشاب في الانتصار على القرد الملك.

ومثلُه في ذلك: تحمَّلَ وتجشَّمَ وتعسَّرَ وتصبَّر. قال الجاحظ في كتابه (في النساء): ((وإن تصبَّرَ وأمكنه الصبرُ، لم يَزَلْ مُعَذَّباً)).

فقول الكتّاب: (تغلَّبَ فريقٌ على فريق) لا يعني

إلا حصولَ الغلبة بالجهد والمشقة.

٧٥٥. فلانٌ غالِطٌ، لا: غَلْطان

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٩)

في اللغة: (غَلِطَ يَغْلَطُ غَلَطاً) من باب تَعِبَ: إذا أخطأ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فَعِلَ بكسر العين: غَلِطَ غَلَطاً: أخطأ الصوابَ في كلامه)). والكتّاب يَعرفون ذلك حقّ المعرفة، لكنهم إذا أتَوْا بالصفة منه قالوا: (غَلْطان) من: غَلِطَ، كما تقول: (عَطْشان) من: عَطِشَ. وليس في اللغة: (غَلْطان)، فقد قالوا: (غَلِطَ فهو غالِطٌ)، كما قالوا: (خَطِئَ فهو خاطِئٌ)، وهما على غير قياس، لأن الأصلَ فيما جاء من (فَعِلَ) بكسر العين -كتَعِبَ- أن تكون الصفةُ منه على (فَعِلٍ) بفتحٍ فكسر، كتَعِبٍ، إلا أنه جاء: سالِمٌ من: سَلِمَ، وتافِهٌ من تَفِهَ، وآسِفٌ من: أسِفَ، كما جاء غالِطٌ، وخاطِئٌ. وقد جعل صاحب (إصلاح المنطق) الخاطئَ بمعنى المُخْطِئ، إذ حَكَى أن: (خَطِئَ) و(أخْطَأَ) لغتان.

وتقول: (هذا أمرٌ مَغلوطٌ فيه) لأن الفعلَ لازمٌ، كما تقول: فلانٌ مأذونٌ لـه. لكنه قيل: فلانٌ مأذونٌ بحذف الصلة، كما في (المصباح)، كما قيل: (حسابٌ مَغلوطٌ). ففي (التاج): ((وكتابٌ مَغلوطٌ: قد غُلِطَ فيه، وكذلك حسابٌ مَغلوط)). والأصل: (مَغلوطٌ فيه).

و(الغَلَط) مصدرٌ استُعمل استعمالَ الأسماء فجُمع، وجاء جَمْعه على: (أغلاط)، كما جاء على (غِلاط) بكسر أوّله. وقد جمعه على هذا ابنُ جِنّي في (الخصائص).

ولذا قُلْ: (فلانٌ غالِطٌ)، لا: (غَلْطان).

٧٥٦. الغِلاظَة

(الغِلاظَةُ) بكسر الغين، والدائر على الألسن فتحُها، وهو لَحْنٌ. أما (الغِلْظَة) فغينها مثلَّثة، أي: تُفتح وتُضمّ وتُكسر، قال ابن منظور في (اللسان): ((فيه غِلْظَةٌ بكسر الغين، وغُلْظة بضمّها، وغَلْظة بفتحِها، وغِلاظة بكسرها، أي: شِدّة واستطالة))!.

٧٥٧. الغِلاف والغُلُف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣١)

(الغِلاف) بكسر أوّله هو الغِطاء للكتاب أو السيف أو السكين أو غيرها. ويُشْكِل على الكتّاب جمعُه، فهم يَجمعونه غالباً على (أغْلِفَة) يَقيسونه على: كساء وأكسية: ورداء وأردية.

ويَكثر جَمْعُ (فِعَال) بكسر أوّله على (أفْعِلَة) لأن الغالبَ في الاسم الرباعي المذكّر إذا كان قبلَ آخره حرفُ مدّ، أن يُجمع هذا الجمع. على أن (أغلفة) لم يُسمع جمعاً لـ (غلاف)، والسماع هو المعوّل عليه[1]، والذي سُمع هو (غِلاف وغُلُف) بضمتين ككتاب وكُتُب، وحجاب وحُجُب، وسماط وسُمُط، وهو ما يُمَدّ عليه الطعام، وفراش وفُرُش، ونصاب ونُصُب، وسماك وسُمُك، وهو ما سُمِكَ به الشيء، وبساط وبُسُط، ولجام ولُجُم. ففي (المصباح): ((غِلافُ السكين

(١) انظر الحاشية في فقرة (الثدي)، والحاشية في فقرة (الشريط).

ونحوه جَمْعُه: غُلُف، ككتاب وكُتُب)).

وقد تُسَكَّن اللامُ في (غُلف). ففي (القاموس): ((الغِلافُ ككِتاب معروفٌ، جَمْعُهُ: غُلْف بضمَّة و[غُلُف] بضمَّتين)). ففي (نهج البلاغة): ((وطلوع تلك الثمار في غُلُف أكمامها)).

ولذا قُلْ: (قرأتُ الكُتُب فوجدتُ أجمل ما فيها غُلُفَها)، لا (أغلفتها).

٧٥٨. تغلغل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١)

تقول: (غَلَّ الشيءُ يَغُلّ) بالضمّ إذا دخل، ومن ذلك قولهم: (غَلَّ الماءُ في الأشجار) إذا جرى، و(غَلَّ فلانٌ المَفاوِزَ) إذا دخلها. كما تقول: (غَـلَّهُ) إذا أدخلَه أيضاً. ففي (الصحاح): ((وغَلَّهُ فانغلَّ، أي: أدخلَهُ فدخل.. وغلّ أيضاً: دخل، يتعدّى ولا يتعدّى، يقال: غَلَّ فلانٌ المَفاوِزَ، أي: دخلها وتوسَّطها.. وغَلَّ الماءُ بين الأشجار: إذا جرى فيها، يَغُلُّ بالضم في جميع ذلك)).

و(غَلَّ المَفاوِزَ) كدَخَلَها، على حذف الجار. وتقول من ذلك: (غَلْغَلَهُ فيه فتغلغل) أي: أدخلَه فيه فدخل. وفي (الصحاح): ((وتغلغلَ الماءُ في الشجر: إذا تخللها)). وقد اعتمد بعض النقّاد على هذا فمنعوا قول القائل: (تغلغل إليه)، وجعلوا الصواب: (تغلغل فيه).

أقول: يصحّ قولك: (تغلغل في الشيء) إذا توسّطه وتخلّله، و(تغلغل إليه) إذا مضى إليه بعد تخلل، ولو لم تشرْ إلى ذلك المعاجم؛ فانظر إلى قول الجاحظ في بعض رسائلِه: ((والتغلغل إلى دقائق الصواب))، وقول الجرجاني صاحب (الوساطة): ((ومعنى غامضاً قد تعمّق فيه مستخرجه، وتغلغل إليه مستنبطه))، وقول المرزوقي في (شرح الحماسة): ((متوصّل إلى الظفر بمطلوبه، فتغلغل إلى توعير اللفظ وتغميض المعنى)).

وهكذا قولك (غَلَّه إلى كذا) إذا أنفذه وأرسل به، ففي (الأساس): ((وغَلَلْتُ إليه رسالةً)). قال الأخطل:

لأُغَلْغِلَنّ إلى كريمٍ مِدْحَةً ولأُثنينّ بنائل وفَعال

والمِدحة: الاسم من المدح. فتأمل.

٧٥٩. الغلّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢)

(غَلّ الشيءُ غَلاًّ وغَلَلاً) إذا تخلّل وتوسّط شيئاً آخرَ، أو دخل فيه مُنساباً، كما تقول: (انغلّ وتغلّل وتَغَلْغَلَ في الشيء) إذا دخل فيه ومضى. ومن ذلك: (غَلَّ الماءُ بين الأشجار) إذا جرى وانساب.

و(الغِلّ) إذا كان بكسر الغين وتشديد اللام فهو ما غَلّ في القلب وكَمَن من حقد أو ضِغن. ففي التنزيل: ﴿وَنَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف ٤٣] بكسر الغين. و(غَلَّ يَغِلُّ) كضَرَبَ يَضْرِبُ: إذا صار ذا غِلٍّ، أي: حِقْد.

و(الغُـلُّ) بالضـم ما انطوى عليه جوف الإنسان من شِـدَّةِ العطـش، وقلـبُه من شِدّةِ الوَجْد، ومثلـه (الغُلَّة) بالضم.

أما (الغليل) فيعني العطش والوجد، كما يعني الحقد أيضاً.

و(الغُلّ) بالضم أيضاً القيد والجمع (أغلال)،

و(غَلَّ الأيديَ) إذا قَيَّدها.

ويلتبس الأمر على الكتّاب حيناً فيأتون بما هو بالكسر مضموماً وبالعكس. فـ (الغِلّ) بالكسر للحقد، وبالضم للعطش والوجد والقيد. و(الغُلّة) بالضم للعطش والوجد، وبالفتح لما أغلّتِ الضيعةُ من محصول أو درَّ المتجر من رَيْع.

٧٦٠. غُلام وغِلمان (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٤)

(الغُلام) بضم الغين هو الصغير الذي طَرَّ أو طلع شاربه. ويُجمع (الغلام) جَمْعَ قِلَّة على (أغْلِمَة) وعلى (غِلْمَة) بكسرٍ فسكون، وجَمْعَ كثرة على (غِلمان) وهو المشهور. على أن الكتّاب إذا جمعوه قالوا (غُلمان) بضم أوّلـه، والصحيح أنه بكسر الأول. ذلك أن ما يطّرد جَمْعُه على (فِعلان) بكسر الفاء هو اسمٌ على (فُعَال) بضم الأول نحو: غُراب وغِربان، وذباب وذِبّان بتشديد الباء، وبكسر الأول فيهما. كما يَطّرد عليه جَمْعُ اسمٍ على (فُعْل) بضمٍّ فسكون، أو (فَعَل) بفتحتين، إذا كانا أجوفَيْن واويَّيْن؛ ومثال الأول: حُوت وحِيتان، وكُوز وكِيزان، وعُود وعِيدان، ومثال الثاني: جار وجيران، وتاج وتيجان، ونار ونيران. ويُجمع عليه غيرُ ذلك شذوذاً كغزال وغِزلان بكسر الغين، وحائط وحيطان.

أما (فُعلان) بضم الأول فإنه يَطّرد جَمعاً لاسمٍ على (فَعِيل) كقضيب وقُضبان، وكثيب وكُثبان، أو على (فَعْل) بفتحٍ فسكون كعَبْد وعُبدان وضبّ وضُبّان، أو على (فَعَل) بفتحتين كعَرَب وعُربان، وحَمَل وحُمْلان.

ولذا قُلْ: (غِلْمان) و(ذِبّان) و(غِربان) بكسر أوّلها لا ضمِّه.

٧٦١. غَلَى الماءُ وغلا السعرُ، وقَلَوْتُ الطعام وقَلَيْتُهُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠)

(الغَلْي) و(الغَلَيان) مصدران لفعلٍ لازم هو (غَلَى يَغْلِي) كمَشَى يَمْشِي، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿كالمُهْل يَغْلِي في البُطُون﴾ [الدخان ٤٥]. والمُهْل بضمِّ الميم في الأصل: المَعْدِنُ الذائب. فإذا أردتَ الفعلَ المتعدِّيَ قلت: (أغْلَيْتُ الماءَ) بإضافة الهمزة في أوّلـه، أو: (غَلَّيْتُ الماءَ) بتشديد اللام. ففي (اللسان): ((وغَلَتِ القِدْرُ تَغْلِي غَلْياً وغَلَياناً)) وأردف: ((وأغْلاها وغَلّاها)).

ويُخطئُ الكتّابُ إذا قالوا: (هذا ماءٌ مَغْلِيٌّ) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء، لأن هذا اسم مفعول من (غَلَى يَغْلِي) اللازم، وصوابُ القول أن تقول: (هذا ماءٌ غالٍ) كما تقول: رجلٌ ماشٍ، أو تقول: (إذا كان الماءُ غالياً، وَجَبَ خَفْضُ حرارته)، أو تأتي باسم المفعول من الفعل المتعدي فتقول: (هذا ماءٌ مُغْلىً) بضم الميم وفتح اللام من: (أغْلاه)، أو تقول: (هذا ماءٌ مُغَلّىً) بضم الميم وفتح اللام المشددة من: (غَلّاه) بتشديد اللام.

وهناك: (قَلَوْتُ الطعامَ أقْلُوه قَلْواً)، و(قَلَيْتُهُ أقْلِيهِ قَلْياً) إذا طبختَه، وهذا فعلٌ متعدٍّ. ولذا كان لك أن تقول: (هذا طعام مَقْلُوٌّ) بفتح الميم وضمّ اللام وتشديد

الواو، أو (مَقْلِيٌّ) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء. ففي (المصباح): «(قَلَيْتُه قَلْياً وقَلَوته قَلْواً، وهو الإنضاج.. واللحمُ وغيرُه مَقْلِيٌّ بالياء ومَقْلُوٌّ بالواو)».

وهناك: (غَلا السعرُ يَغْلُو غَلاءً) وهو نقيض الرُّخْص، فالسعر (غالٍ)، وهو فعلٌ لازم. و(قد أغْلَيْتُ السعرَ) إذا زِدْتَ فيه، فـ (السعرُ مُغْلىً) بضم الميم وفتح اللام.

ولذا قُلْ: (ماءٌ غالٍ) إذا فار من شدة الحرارة، أو: (مُغْلىً) بضم الميم وفتح اللام، و(سعرٌ غالٍ) أو (مُغْلىً) بضم الميم وفتح اللام أيضاً. وقُلْ: (طعامٌ مَقْلُوٌّ) أو (مَقْلِيٌّ) بفتح الميم فيهما وضمِّ اللام أو كسرها، ولا تقل: (ماءٌ مَغْلِيٌّ) بفتح الميم وكسر اللام.

٧٦٢. غمط

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥)

تقول: (غَمطتُ النعمةَ) إذا جَحَدْتَها. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(غَمَطَ النعمةَ بفتح الميم وغَمِطَها بكسرها: كفَرَها)». وكُفْرُ النعمة: جُحودها. ومن ثَمَّ تقول: (غَمَطتُ حَقَّ فلان) إذا أنكرتَه وجَحَدتَه. والشائع لدى الكتّاب قولهم (اعتاد فلانٌ أن يَغمط الناسَ حقوقَهم) فيُعَدُّون الفعلَ إلى مفعولين، فهل جاء (غمط) متعدياً إلى مفعولين بهذا المعنى؟

أقول: عاب صاحب (الأزاهير) الأستاذ أبو السعود هذا التعبير، لأن (غمط) لم يَرِدْ متعدياً إلى مفعولين، كما لم يرد بالمعنى الذي قصدوا إليه.

أقول: إن الفعلَ جاء بهذا المعنى، لأن (غَمْط النعمةِ) جُحْدٌ بها وبَخْسٌ لحقِّها في اقتضاء الشكر. فأنت تقول: (غمطتُ النعمةَ) إذا أجْحَفتَ بحقِّها فلم تعرفْ لها حرمة.

وأمّا أن (غمط) لا يتعدّى إلى مفعولين، فذلك ما في المعاجم. لكن الفصحاءَ يُعَدُّونه إلى اثنين. قال ابن المقفع في (الأدب الصغير): «(وليس بناقصه في رأيه ولا غامطه من حقه أن لا يكون هو استحدث ذلك وسَبَق إليه)». فقول ابن المقفع: «(غمطه من حقه)» دليلٌ على تعدّي (غمط) إلى مفعولين كنقصه وانتقصه، لأن التقدير: (غمطه شيئاً من حقه) كما أشرت في كلمات سابقة.

ولذا قُلْ: (غمط فلانٌ حقَّ فلان)، و(غمطه حقَّه). كلاهما صحيح.

٧٦٣. غارَ يغور ويغير

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١)

تقول: (غارَ الماءُ) إذا غاضَ، و(غارَ فلانٌ غَوْراً) إذا أتى الغَوْر، وهو منخفضُ الأرض. وتقول مجازاً: (غارَ فلانٌ في الأمور) إذا أدَقَّ النظرَ فيها كأنه أراد أن يَسبر غَوْرَها، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

ويَكثر في كلام الكتّاب قولُهم: (لا بدّ من تدارك بعض قِطع الغِيار في الآلة لضمان سيرها)، فهل هذا صحيح؟

أقول: يأتي (الغِيار) بكسر الغين لمعانٍ أخرى، تقول: (غارتِ الشمسُ غِياراً) إذا غابت، و(غارَ فلانٌ أهلَهُ يَغُورهم ويَغِيرهم غِياراً) بمعنى مارَهُم، أي: أتاهم بالطعام والمُونة. والكتّاب يَعنون بـ (قِطع الغِيار):

الأجزاءَ التي يقع فيها التغيير والتبديل من الآلة[1].

فالوجه أن نقول: (قِطع الغِيَر)؛ (الغِيَر) بكسرٍ ففتح اسمٌ للتغيير أو التغيّر. ومن ذلك قولهم: (والدهر ذو غِيَر) بكسرٍ ففتح.

وفي اللغة: (غارَ الرجلُ على أهلِه غَيْرَة) بفتح الغين. والكتّاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (الغِيرة) بكسر الغين. و(الغِيرة) بكسر الغين بمعنى الدِّيَة والمِيرة. ففي (المصباح): ((غارَ الرجلُ على امرأته... يَغار من باب تَعِبَ غَيْراً وغَيْرةً بالفتح وغاراً، قال ابن السِّكّيت: ولا يقال: غِيراً وغِيرةً بالكسر)). وكذلك الأمر في كتب اللغة المعتمدة. وتقول من ذلك: (رجلٌ غَـيُور، وامرأةٌ غيور، ورجال غُيُر، ونساء غُيُر) بضمتين. وما استوى فيه التذكير والتأنيث لا يُجمع بالواو والنون. فقول الكتّاب (غَـيُورون) خطأ[2].

وتقول: (رجلٌ غَـيْرانُ، وامرأةٌ غَـيْرَى)، وتقول: (هم وهنّ غَيارَى) بفتح الغين وضمّها. فتأمل.

٧٦٤. غَوَى والغَوَايَة

(نشرت بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٦)

تقول: (غَوَى يَغْوِي) كرَمَى يَرْمِي (غَـيّاً وغَوَايَةً) بفتح الغين فيهما: إذا أمْعَنَ في الضلال، واسم الفاعل منه: (غاوٍ)، والجمع: (غُواة) كقاضٍ وقُضاة. ويُجمع قياساً جمْعَ تصحيح بالواو والنون، والياء والنون، ففي التنزيل: ﴿إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ﴾[الحجر ٤٢]. ومنهم مَن اقتصر على هذا الباب كالأصمعي، ومنهم مَن أضاف إليه باباً آخر وهو: (غَوِيَ يَغْوَى) كرَضِيَ يَرْضَى (غَوايَةً)، والصفة منه (غَوٍ) على (فَعِل) بفتح فكسر، و(غَوِيّ) بكسر الواو وتشديد الياء على (فَعِيل). ويؤكّد سماعَ الصفة على (غَوٍ) و(غَوِيّ) مجيءُ الفعل على (غَوِيَ) كرَضِيَ، لأن هذا هو القياس. وجاء المتعدّي على: (غَوَاهُ) و(أغْوَاهُ).

ويُخطِئ الكتّابُ في استعمال الفعل من جهتين. الأولى: أنهم يَحْسَبون (الغاوِي)، بمعنى (الهاوِي)؛ فيقولون: (هؤلاء غُواةُ سِياحة) أي: مِن هُواة السِّياحة، ولا وجه له. والثانية: أنهم يَلْفِظون (الغِوَايَة) بكسر الغين، والصوابُ فتحُها. ففي (الأساس): ((اسْتَغْوَاهُم بالأماني الكاذبة، وهو من الغُواة، ومن أهل الغَوَايَة)) بفتح الغين.

٧٦٥. غاب واغتاب

(نشرت بتاريخ ١١/٣/١٩٨٨)

تقول: (غابَ الشيءُ يَغِيبُ غَيْباً) بالفتح، وقد أضافوا إلى (الغَيْب): (الغَيْبَة) بالفتح، و(الغِياب) بالكسر، و(الغُيوب) بالضمّ كالعثور، و(المَغِيب)، وكلُّها مصادرُ كما في (المصباح).

وثمّة (الغَيْبُوبَة) أيضاً ومعناها: الغروب. قال ابن القوطية في (أفعاله): ((غابَتِ الشمسُ والقمرُ غَيْبُوبَةً وغِياباً)). واسم الفاعل: (غائب) وهو يُجمع تكسيراً على (غُـيَّب) كرُكَّع، وعلى (غُـيَّاب) ككُفّار، وعلى

---

(١) جاء في المعجم الوسيط: ((الغِيار: البِدال، وهو البدل من كل شيء)).

(٢) قال الشيخ محمد علي النجار (لغويات /١٠١): إن الكوفيين يجيزون (الغيورين) و(الفخورين). والوجه: (الغُيُر) و(الفُخُر)!

(غَـيْب) كصَحْب، كما في (المصباح). وقد سَمَّوْا بالمصدر فقالوا: (الغَيْب) بالفتح كلُّ ما غابَ عن العيون. ففي (النهاية): ((والإيمان بالغيب، وهو كلُّ ما غابَ عن العيون. سواءٌ كان مُحَصَّلاً في القلوب أو غير مُحَصَّل)).

وثمّة (اغتابَ) بوزن (افْتَعَلَ)، وهو فعلٌ متعدٍّ. تقول: (اغْتابَ فلانٌ فلاناً) إذا ذكره بعَيْبٍ وهو حَقٌّ. فإنْ ذكره بغيبٍ غيرِ حقٍّ فهو: بُهْتان، والاسم منه (الغِيبَة) بالكسر. ففي (المصباح): ((واغْتابَهُ اغْتِياباً: إذا ذكره بما يَكره من العُيوب وهو حقٌّ، والاسم: الغِيبَة، فإن كان باطلاً فهو: الغِيبَة في بَهْتٍ)). و(البَهْت) بالفتح و(البُهْتان) بالضمّ هو: الافتراء، هذا هو المشهور. قال تعالى: ﴿ولا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً﴾ [الحجرات ١٢]. وقد جاء في (تفسير الجلالين): ((أي: لا يَذكرْه بشيءٍ يَكرهه، وإن كان فيه)). وإذا أراد الكتّاب هذا المعنى قالوا حيناً: (استغاب فلانٌ فلاناً)، وهو لَحْنٌ، والصواب: (اغتاب).

وثمّة (الغَيَابَة) بالفتح، وهي مِن كلِّ شيءٍ: ما سُتِر منه، ومن الوادي والجُبّ: قَعْرُه، ففي (الأساس): ((قال تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ في غَيَابَةِ الجُبِّ﴾ [يوسف ١٠] وهي قَعْرُه. وكلُّ ما غَـيَّبَ شيئاً فهو: غَيَابَة. ووَقَعُوا في غَيَابَةٍ من الأرض؛ أي: في هَبْطَة)).

ولذا قُلْ: (اغْتابَ)، ولا تقل: (استغابَ).

٧٦٦. غاثَ وأغاث (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٣)

(الغَيْثُ) بفتح الغين هو: المَطَر، وربما سُمّي السَّحاب (غَيْثاً) لأنه سَبَبٌ لـه، وسُمّي النبات (غَيْثاً) لأنه مُسَبَّبٌ عنه. تقول: (غاثَ اللّـهُ عبادَه غَيْثاً): إذا سَقاهم المطر، كما قال ابن القوطية. وفي (اللسان): ((وغاثَ الغَيْثُ الأرضَ: أصابَها، ويقال: غاثَهم اللّـهُ، وأصابَهم غَيْثٌ، وغاثَ اللّـهُ البلادَ يَغِيثُها غَيْثاً: إذا أنزلَ بها الغيث)).

وقد يَلتبس الأمرُ على الكتّاب فيقولون: (اللهمّ أَغِثْ بَلَدَنا) إذا أبطأ الغيث، وليس هذا صحيحاً. ذلك أن (أغاث) بمعنى: أعانَ واستجاب. ففي (المصباح): ((أغاثَهُ: إذا أعانَهُ ونَصَرَهُ، فهو: مُغِيث بضم أوّلـه.. واستغاثَ به فأغاثه، وأغاثَهُم اللّـهُ برحمته: كَشَفَ شِدَّتهم)). وإذا أردتَ استعمالَ (الإغاثة) في طَلَبِ الغيث قلت: (اللهمَّ أغِثْنَا بالمطر)، وفي نزول الغيث قلت: (أغاثنا اللـهُ بالمطر).

وقد يَعكس الكتّابُ الأمرَ فيَستعملون (غاثَ) بمعنى (أغاث) في مثل قولهم: (احتاج فلانٌ إلى المال فغِثْتُه)، والمشهور: (احتاج فأغثتُه)؛ أي: أعنتُه وأجبتُ سُؤلَه. ولم يأتِ (غاثَ يَغِيث) في (القاموس المحيط) بمعنى (أغاثه)، وإنما جاء من (الغيث) بمعنى المطر، قال صاحب (التاج): ((وإنما هو من الغيث، لا الإغاثة))، وكذلك فعل صاحب (اللسان).

وإذا قلت: (اللهم أغِثْنا) فقد طلبتَ العَوْنَ والرحمة عامة، وإذا قلت: (غِيثَ البلدُ) بالبناء للمجهول، فقد أصابه الغيثُ، وإذا قلت (أُغِثْتُ) بالبناء للمجهول، فقد أُجِبْتَ إلى طلبك وأُسْعِفْتَ بحاجتك. ففي (النهاية): ((غِيثت الأرضُ فهي

مَغِيثة، وغاثَ الغيثُ الأرضَ: إذا أصابها.. والسؤال منه: غِثْنا بكسر أوّلـه، ومن الإغاثة بمعنى الإعانة: أغِثنا)).

وثمّة: (غاثه يَغوثه غَوْثاً وغِياثاً)، وهو بمعنى (أغاثه)، وقد اشتُهر (الغَوْث) و(الغِياث) بكسر أولـه، بمعنى الإغاثة، وسُمّي بهما، وندر استعمال الفعل.

وهكذا تقول: (غاثَ يَغِيث) من الغيث وحسب، وهو المطر. و(أغاثَ يُغِيث) من الإغاثة، وهي كلُّ إعانةٍ واستجابة.

٧٦٧. غير

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١)

(غير) اسمٌ نكرةٌ. وهو يأتي: وصفاً لنكرة، كما في قولـه تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غيرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين ٦]؛ فـ (غير) مرفوعٌ لأنه صفةٌ لـ (أجر) المرفوع بالابتداء.

ويأتي: وصفاً لنكرة -ولو أُضيفَ إلى معرفة- لإيغالـه في التنكير. تقول: (جاءني رجلٌ غيرُك)، فـ (غير) مرفوعٌ لأنه صفةٌ لـ (رجل) المرفوع بالفاعلية.

وقد يُوصَف بها ما هو معرَّف بـ (أل) الجنسية؛ أي: التي تدلُّ على الجنس، كقولك: (الرجالُ غيرُك كثير). لأن (أل) هذه لا تُفيد التعريف؛ إذ لا يُقصد بـ (الرجال) رجالٌ بأنفسهم.

ويَسأل الكتّابُ ما حُكم (غير) إذا استثني بها؟

أقول: المُستثنى بـ (غير) مجرورٌ أبداً بالإضافة إليها. ويكون حكم (غير) في الإعراب كحكم الاسم بعد (إلاّ).

فإذا قلت: (ما جاء القومُ غير خالدٍ)، صَحَّ في (غير) الرفعُ على البدل، والنصبُ على الاستثناء، كما تقول: (ما جاء القومُ إلاّ خالدٌ أو خالداً).

وتقول: (جاء القومُ غيرَ خالد)، فلا يكون في (غير) إلا النصب، كقولك: (جاء القومُ إلاّ خالداً).

وتأتي (إلاّ) بمعنى (غير) فيوصف بها وبما بعدها، كما يوصف (بغير) كقولـه تعالى: ﴿لَوْ كانَ فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللّـهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء ٢٢] أي: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللّـه. فـ (إلاّ) وما بعدها صفةٌ لـ (آلهة)، ولذا كان اسم (اللّـه) مرفوعاً، كما رُفِعَ (آلهة)، ولا يجوز فيه النصب على الاستثناء لفساد المعنى.

ويقول الكتّاب حيناً: (تصرَّف خالدٌ هذا التصرُّفَ من غير أن يَستشيرَ أحداً)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ما دامت (غير) قد أفادتِ النفيَ المجرَّد، من غير إثبات معنى، فاستعمالُها صحيحٌ في هذا الموضع. كقولـه تعالى: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غيرِ سُوءٍ﴾ [طه ٢٢]، وعليه الحديث: ((لقد كان فيمن قبلكم من بني إسرائيل رجالٌ يُكلَّمون مِن غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكُ من أمتي أحدٌ منهم فعُمَرُ)). فتأمل.

٧٦٨. لا غير، والغَيْر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢)

ذهب بعض الأئمة إلى الشك في صحة قول القائل: (لا غير)، ومن هؤلاء السيرافي وابن هشام في (المغني)، لكن الطريفَ أن ابن هشام عَمَدَ إلى استعمالِه فعلاً في كلامه، إذ قال: ((نافيةً للوحدة، لا غير)). والأكثرون على صحته؛ فقد قال به ابن مالك وابن الحاجب

والرضيّ. كما أشار صاحب (القاموس) إلى أنه قد سُمع في الشعر القديم، وشاع ذلك في كلام الفصحاء.

والمشهور في: (لا غير)، أن يُبنى (غيرُ) فيها على الضم، كما قال البصريون، لأنه مقطوع عن الإضافة، كما قُطِعَ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) مبنياً على الضم. ويَصِحّ بناء (غير) على الفتح، كما قال الكوفيون. فذهبوا إلى أن (لا) هنا لنفي الجنس.

وذهب بعضُهم كذلك إلى الشك في صحة دخول (أل) على (غير)، كما منعوا دخولَها على (كلّ) و(بعض). بل منعوا تثنيةَ (غير) وجمعَها. ولكن ذهب آخرون إلى جواز تعريف (غير) بـ (أل)، ومنهم مَن ثنّاها وجمعَها، فقد عَرَّفَ الإمام الراغب صاحب (المفردات) (غيراً) وثنّاها فقال: ((إن الغَيْرَيْن قد يكونان متفِقَيْن في الجَوْهر بخلافِ المختلِفَيْن)). وقد ألجأه إلى هذا حاجةٌ في التعبير والاستعمال، ولم يَرَ في ذلك خروجاً عن طرائق العربية، وقال الشاطبي: ((فَعَلَ الغيرُ ذلك)) كما جاء في (التكملة) لابن الحنبلي الحلبي. وجَمَعَ الجوهري (غيراً) على: (أغْيار). وقال الخفاجي في (شرح الدرّة): ((ما ادّعاه الحريري من عدم دخول (أل) على (غير) -وإن اشتهر- فلا مانع منه قياساً)). وفي (تهذيب الأزهري): ((قال ابن أبي الحسن في شامله: منع قومٌ من دخول (أل) على (غير) و(كل) و(بعض) لأنها لا تتعرَّف بالإضافة فلا تتعرّف باللام. قال: وعندي أن لا مانعَ من ذلك، لأن اللامَ ليس فيها للتعريف. وقد يُحمل (الغير) على معنى الضد، و(الكل) على معنى الجملة، و(البعض) على معنى الجزء، فيصح دخول اللام عليها بهذا المعنى)). وقد أقر ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٧٦٩. غاض

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٩)

(غاضَ يَغِيضُ غَيْضاً) ككادَ يَكِيدُ كَيْداً. تقول: (غاضَ الشيءُ) إذا غارَ أو غابَ أو نقَصَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((غاضَ الماءُ غَيْضاً: غاب في الأرض، وغاضَ ثمنُ السلعة: نقَصَ)). ومن ذلك قولهم: (هذا غَيْضٌ من فَيْض) أي: قليلٌ من كثير. وقد يأتي هذا في كلام بعض الكتّاب حيناً فيَعكسون إذ يقولون: (هذا فَيْضٌ من غَيْض) ولا معنى له. ففي (الأساس): ((وأعطاهُ غيضاً من فيض، أي: قليلاً من كثير))، وفي الحديث: ((لَدِرْهَمٌ يُنفقه أحدُكم من جهد، خير من عشرة آلاف ينفقها أحدُنا غيضاً من فيض))؛ أي: قليلُ أحدكم مع فقره، خيرٌ من كثيرنا مع غنانا.

و(غاضَ) فيما تقدّم، فعلٌ لازم، لكنه يأتي متعدّياً أيضاً. تقول: (غِضْتُ الشيءَ) إذا جعلته يَغور أو يَنقص. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((غاضَ الماءُ.. وغاضَ ثمنُ السلعة.. وغِضْتُهما أنا)). وفي (المفردات): ((غاضَ الشيءُ، وغاضَهُ غيرُه نحوُ نقَصَ ونقَصَهُ غيرُه)). وفي (النهاية): ((يَدُ اللّـهِ مَلأى لا يَغِيضُها شيءٌ، أي: لا يَنقُصُها)).

٧٧٠. غامَ وغيّم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢)

تقول: (غامَتِ السماءُ، فهي: غائمةٌ، وأغامَتْ،

فهي: (مُغِيمةٌ) بضمِّ أوّلـه، هذا هو المشهور.

ويقول الكتّاب حيناً: (غـيَّمَتِ السماءُ) بتشديد الياء، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك عن العرب، كما جاء عنهم (تَغَيَّمَتْ) و(أغْيَمَتْ) أيضاً بفتح الياء، ففي (الصحاح): ((غامَتِ السماءُ وأغامَتْ وأغيَمَتْ وغـيَّمت وتغيّمت، كلُّه بمعنى)).

وجاء كذلك: (غِيمَتِ السماءُ) بكسر أوّلـه بالبناء للمجهول، فهي: (مَغِيمَة) بفتح أوّلـه بوزن (مَدِينة). وقد أورد ابن جنّي هذه الوجوهَ جميعَها في (المقتضب) فقال: ((ويومُنا يومٌ مَغِيم –بفتح أوّلـه– من قولك: غِيمَ يومُنا بالبناء للمجهول، وفيه لغات: غامَتِ السماءُ، وأغامَتْ، وأغْيَمَتْ، وغـيَّمَت بالتشديد، وتَغَيَّمت بالتشديد أيضاً، وغِيمت. قال علقمة: يومُ رذاذٍ عليه الدُّجَى مَغْيوم، فأخرجه على أصلـه، وهي لغة بني تميم، فاشية)).

ويَستعمل الكتّاب (غيَّم) بالتشديد بمعنى أظلم، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك، ففي (الأساس): ((غيَّم علينا الليلُ: إذا أظلم)).

ومصدر (غام): (الغَيْم) بفتحٍ فسكون، وقد سُمِّي به فقيل (الغيم): السحاب، وجَمْعُه: (غيوم). وقيل في الواحدة من (الغيم): (الغَيْمة)، كما قيل في الواحدة من السحاب: السحابة. واختلف بعضهم في صحة قول الكتّاب (الغَيْمة) لإغفال معظم المعاجم (الغَيْمة) بهذا المعنى وذكرها بمعنى آخر. ففي (النهاية): ((إنه كان يَتعوّذ من الغَيْمَة والعَيْمة، شدة العطش)).

أقول: إذا صحت (الغيمة) لشدة العطش من: (غامَ الرجلُ) إذا عطش، فقد صحّت (الغيمة) لواحدةِ (الغيم) أيضاً. فـ (الغيم) اسمُ جنس، وهو ما دلّ على جَمْعٍ بلفظ مفرد، وانتهى واحده بالتاء، وهو في النبات كعنب وعنبة، وتين وتينة.

حرف الفاء

٧٧١. فَتَّهُ وفَتَّ فيه (نشرت بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧)

تقول: (فَتَتُّ الشيءَ فَتّاً) إذا كَسَرْتَه، ففي (الأساس): ((فَتَّ الخبزَ وفَتَّتَهُ، وهو أن يَكسره بأصابعه حتى يتركَه دُقاقاً)) بالضم. وفي (المصباح): ((فتَّ الرجلُ الخبزَ فَتّاً من باب قَتَلَ؛ فهو: مَفتوتٌ وفَتِيتٌ.. و(الفُتات) بالضم ما تَفَتَّتَ من الشيء)).

فثبت بهذا أن (فَتَّ) فعلٌ متعدٍّ. ولكن جاء في (الأساس) أيضاً: ((وفَتَّ في عَضُدِهِ: إذا كَسَرَ في قوته وفَرَّقَ عنه أعوانَه)) فبدا الفعل لازماً. ونحوُ هذا ما جاء في (القاموس): ((فَتَّ في ساعِدِهِ: أضْعَفَهُ)). وفي (اللسان): ((فلانٌ يَفُتُّ في عَضُدِ فلان، ويَقْدَحُ في ساقِهِ))، فما تأويل ذلك؟

أقول: في اللغة أفعالٌ متعدّية أُريدَ بها مجرّدُ وقوعِ حَدَثِها، فلم تَحتجْ إلى مفعولٍ يُذكَر أو يُقدَّر. فقد جاء في التنزيل: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف ١٥]. قال صاحب (الكشّاف): ((كأنه قال: هَبْ لي الصلاحَ في ذرّيتي)). وقال البيضاوي: ((اجْعَل الصلاحَ سارياً في ذرّيتي راسخاً فيهم.. نحو قول الشاعر: .. يَجرحُ في عراقِيبِها نَصْلِي)). وهكذا أُنزلتْ هذه الأفعالُ منزلةَ الأفعال القاصرة [أي الأفعال اللازمة]، فذهب صاحب (المغني) إلى أنها ضُمِّنَتْ معنى أفعالٍ قاصرة، كتضمين (أصْلَحَ) معنى (بارَكَ)، و(جَرَحَ) معنى (عَثا)؛ أي: بالَغَ في الفساد. فأنت تقول: (أصْلِحْ لي في كذا)؛ أي: اجْعَلْ لي الصلاحَ فيه. وتقول: (الحُزْنُ يَحُزّ في قلبي)؛ أي: يَجعلُ الجُرْحَ فيه. ففي الحديث: ((الإثْمُ حَوّازُ القلوب))؛ يَعني ما حَزّ فيها وحَكَّ، كما في (مختار الصحاح). وهكذا تقول: (يَفُتُّ الأمرُ في عَضُدِي)؛ أي: يَجعلُ الفَتَّ والكسْرَ فيه. و(يَقْدَحُ في ساقِهِ)؛ أي: يَجعلُ القَدْحَ فيها، وفي (اللسان): ((وَقَدَحَ الدودُ في الأسنان والشجرِ قَدْحاً)).

٧٧٢. الفترة (نشرت بتاريخ ١٠/١/١٩٨٨)

(الفَتْرَة) كالفتور، و(الفُتُور) من: (فَتَرَ الأمْرُ) إذا سَكَنَ أو هَدَأ أو لانَ بعد شِدّة وَحِدّة، و(طَرْفٌ فاتِرٌ) إذا لم يكن حديداً. قال الراغب في مفرداته: ((الفُتُور: سكونٌ بعد حِدَّةٍ، ولِينٌ بعد شِدَّة، وضَعْفٌ بعد قوَّة)). فـ (الفترة) حالةٌ من الفتور، قد تَقْصُر فتمتدّ قليلاً، أو تَطُول فتستمرّ طويلاً.

وقد قرأت لناقد في صحيفة يومية ((الفترة: مدةٌ قصيرة))، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس هذا صحيحاً البتة، فـ (الفترة) إنما سمّيت كذلك لفتورها وانقطاع الجِدّ فيها. فكلُّ حالٍ من السكون أو الانقطاع يتوسَّط بين حالَين من الحِدَّة

أو الشِّدَّة أو الجِدّ فهي فترةٌ، طالتْ أم قَصُرت. وكلُّ حال من الشدّة أعقبتْها حالٌ من الضَّعْف أو اللِّين فقد آلتْ إلى فترة، ولا شأن لمدى هذه الفترة. فإذا قلت: (كانتْ فترةُ ما بين الحربَيْن فترةَ هدوء استعادَ بها كلُّ فريقٍ قُواه)، أو قلت: (لا بدّ لكلِّ شِدَّةٍ من فترةٍ تَعْقُبُها) فالكلام صحيحٌ مستقيم.

أما قولُ الكتّاب: (استمرتْ فترةُ النضال سنتين)، فليس صحيحاً. إذ كيف يكون النضالُ مجالاً لهدوءٍ أو سكون. وفي التنزيل: ﴿يا أهْلَ الكِتَابِ قد جَاءَكُمْ رَسُولُنا يُبَيِّنُ لكم على فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [المائدة ١٩]، فقال القرطبي: ((على فترةٍ من الرسل؛ أي: سُكون)). وقيل (على فترة): على انقطاع ما بين النبيين؛ فقد مَضَتْ حُقبةٌ قبل مَجيء الرسول انقطعتْ فيها الرسل، كما جاء في (البحر المحيط). وقال القرطبي: والأكثرون أنها -أي فترة الانقطاع- بلغتْ نحو ستة قرون. فأين هذا من قول الناقد ((الفترة: مدة قصيرة)).

أما (البُرْهَة) فليست للفترة الطويلة، كما قال الناقد. وإنما هي لمجرد الزمن، طالَ أم قَصُر. ففي (المصباح): ((بُرْهَةٌ من الزمان، أي: مدة، والجمع: بُرَهٌ وبُرُهاتٌ)).

وأما (الهُنَيْهَة) فللزمن اليسير، كما في (القاموس). فتأمل.

٧٧٣. فتّش عنه وعليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١)

اكتفتْ معظمُ المعاجم في نصوصها بالقول: إن (الفَتْش) بفتحٍ فسكون، و(التفتيش) بمعنى واحد، وإن (فَتَشَ) بالتخفيف كـ(فَتَّشَ) بتشديد التاء، كما في (الصحاح) و(القاموس) و(اللسان) و(التاج). ففي (الصحاح): ((فَتَشْتُ الشيءَ فَتْشاً، وفَتَّشْتُهُ تفتيشاً مثلُه)) وفي (التاج): ((الفَتْش كالضَّرْب، والتفتيش: طَلَبٌ في بَحْثٍ)).

ولكن كيف يتعدّى الفعل؟

في (المصباح): ((فَتَشْتُ الشيءَ فَتْشاً من باب ضَرَبَ: تَصَفَّحْتُهُ، وفَتَشْتُ عنه: سألتُ واستقصيتُ في الطلب، وفَتَّشْتُ الثوبَ -بالتشديد- هو الفاشي في الاستعمال)).

وتبيَّن بذلك أنك إذا قلت: (فَتَشتُ الشيءَ) بالتخفيف والتشديد، فعدَّيْتَه إلى المفعول بنفسه كان معناه: تصفحته. وإذا عَدَّيْتَه بالحرف كان معناه: سألت عنه. فأنت تقول: (فتشتُ الدارَ) إذا استقصيتَ ما فيها، و(فتشتُ عن الكِتاب) إذا طلبتَه وبَحثتَ عنه.

وقد جاءت تعدية الفعل بـ(في) أيضاً، بمعنىً غيرِ معنى (عن)؛ فإن لكلٍّ من الحرفين منحى. فأنت تقول: (فتشتُ في الدار عن الصندوق)، فلا يغني أحد الحرفين عن الآخر.

على أن الكتّاب يقولون حيناً: (فتشتُ على صاحبي فلم أجِدْه)؛ فيُعَدُّون الفعلَ بـ(على)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر كثيرٌ من النقاد تعديةَ الفعل بـ(على)، ومن هؤلاء أحمد فارس الشدياق في (سر

الليال)، والشيخ إبراهيم اليازجي في مجلة (الضياء)، وأسعد خليل داغر في (تذكرته). ولكن تبيَّن بالبحث أنه جاء في استعمال كثيرٍ من الفصحاء كالسخاوي في (الضوء اللامع)، والشَّعْراني في (الطبقات الكبرى)، وابن الجوزي في (صيد الخاطر)، وابن تيمية في (الجواب الصحيح)، كما أشار إليه الأستاذ محمد إسعاف النشاشيبي في مجلة المجمع العلمي بدمشق، بل وجدتُه في كلام أبي القاسم الراغب الأصفهاني في (محاضرات الأدباء ٣/١٠). والراغب من أئمة القرن الخامس الهجري، وله في الصنعة نَفاذ، وهو فيها أستاذ. وأورده (المعجم الوسيط). فثبت بذلك أنه جائز في الاستعمال.

٧٧٤. الفجّ

(الفِجّ) بكسر الفاء: النِّيءُ من الفواكه، ويَخالُه الكتّاب بفتح الفاء. و(الفَجّ) بفتح الفاء: الطريق الواسع، والجمع: (فِجاج) كسَهْم وسِهام. قال ابن منظور في (اللسان): ((وقولُه تعالى ﴿مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج ٢٧]. قال أبو الهيثم: الفَجّ: الطريقُ الواسعُ في الجبل، وكلُّ طريقٍ بَعُدَ فهو: فَجٌّ)) بفتح الفاء. وقال: ((والفِجّ مِن كلِّ شيء: ما لم يَنضجْ، بكسر الفاء، وفَجاجَته بفتح الفاء نَهاءَتُهُ، بفتح النون، وقِلَّةُ نُضْجِهِ، وبِطِّيخٌ فِجٌّ: إذا كان صُلْباً غيرَ نَضِيجٍ)).

٧٧٥. تفجّر (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٣)

تقول: (فَجَرَ الرجلُ القناةَ فَجْراً) من باب قتل: شَقَّها، كما في (المصباح)، و(فَجَرَ الماءَ): فَتَحَ له طريقاً؛ أي: أجراه. فـ (فَجَرَ) فعلٌ متعدٍّ مُطاوعُهُ اللازمُ: (انفجر). تقول: (انفجرَ الماءُ) إذا سالَ وجَرَى.

و(فَجَّرَ الماءَ) بالتشديد فعلٌ متعدٍّ مطاوعُه اللازمُ: (تفجَّر). تقول: (تفجَّرَ الماءُ) كانفجر: إذا سالَ وجَرَى.

وقد شاع على ألسنة الكتّاب قولُهم: (التفجُّرُ السكّانِيّ) و(تفجُّرُ السكان في الدول النامية أمرٌ طبيعيّ)؛ يريدون بـ (التفجُّر) التكاثرَ المفاجئَ السريع. فهل لقولهم هذا وجهٌ من الصواب؟

أقول جاء في (الأساس): ((ومن المجاز: انفجَرَ عليهم العدوُّ: إذا جاءهم بغتةً بكثرة)). فدلّ (الانفجار) على معنى الكثرة والمباغتة، وانظر إلى ما جاء في (نهج البلاغة ٢/١٩٩): ((وتفجَّرتْ عليه النعمُ بعد نُضُوبها، ووَبَلَتْ عليه البركةُ بعد إرذاذها)). فقولُه: (تفجّرت النعمُ بعد نضوب) معناه: تكاثرت وتوافرت دون احتساب، وهذا ما يَعنيه الكتّاب بقولهم (التفجّر السكاني). أما قولُه: (وَبَلَتْ عليه)، فهو من قولك: (وَبَلَتِ السماءُ) إذا اشتدَّ مطرُها، و(أَرَذَّتْ) إذا جاءتْ بمطرٍ ضعيف وهو (الرَّذاذ).

فقول الكتّاب على هذا صحيح.

٧٧٦. فحص (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٦)

تقول: (فَحَصْتُ عن الأمر) إذا بَحثتَ عنه وكَشفتَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فَحَصْتُ عن الشيء: كشفت))، وفي (المصباح): ((فَحَصْتُ عن الشيء: إذا استقصيتَ في البحثِ عنه)). وفي (كليلة

ودمنة): ((وليس يَنبغي لنا أن نفحَصَ عن شأنك)). فالفعل يتعدَّى بـ (عن).

على أن الشائعَ عند الكتّاب قولُهم: (فَحَصَ العالِمُ المسألةَ)، و(فَحَصَ الطبيبُ المريضَ) يُعَدُّونه بنفسه. وقد أنكر ذلك بعضُ الباحثين. قال الأستاذ عباس أبو السعود في كتابه (أزاهير الفصحى): ((ويقولون: فَحَصَ العالِمُ المسألةَ. والصواب أن يقال: فَحَصَ عن المسألة)).

وعندي أنه صحيحٌ فصيح. فقد جاء (فَحَصَ) متعدياً بنفسه بمعنى قَلَبَ وكَشَفَ. ففي (الصحاح): ((وربما قالوا: فَحَصَ المطرُ الترابَ: قَلَبه)). وجاء في (النهاية) حول أُفحوص القطاة، وهو موضعها الذي تجثم فيه وتبيض: ((كأنها تفحص عنه الترابَ؛ أي: تَكشفه)). وما دام (فَحَصَهُ) بمعنى: قَلَبَهُ وكَشَفَهُ، فقد أصبح يعني ما يعنيه الكتّاب بقولهم: (فَحَصَ المسألةَ) و(فَحَصَ المريضَ) بطريق المجاز. ففي (نهج البلاغة ٢/٦٧): ((احذروا يوماً تُفْحَصُ فيه الأعمالُ)) أي: يوم الحساب.

وبذا أصبح: (فَحَصَهُ وفَحَصَ عنه) كـ (كَشَفَهُ وكَشَفَ عنه). فتأمل.

٧٧٧. الفَخّار والفَخّاري

(نشرت بتاريخ ٢٥/٤/١٩٨٥)

(الفَخّار) بفتح الفاء وتشديد الخاء، هو: الطينُ المَشْويُّ، وهو في الأصل: الخَزَفُ والصَّلْصال. والكتّاب يَعرفون ذلك، لكنهم إذا أرادوا أن يُسَمُّوا بائعَ الفَخّار قالوا (الفاخوري)، وهو خطأ، والصواب: (الفَخّاريّ) نسبةً إلى (الفَخّار). أما (الفاخوري) فهو بائعُ (الفاخور)، وهو نبتٌ طيِّبُ الريح، ففي (الصحاح): ((والفاخور: ضَرْبٌ من الرياحين)).

ويتردَّد الكتّاب في صحة قولهم لبائع الفاكهة: (فاكِهِي) و(فاكهانِيّ)، لا يدرون أيهما الصحيح.

أقول: سُمِعَ: (الفاكِهِيّ) على القياس، كما في (التاج)، و(الفاكهانِيّ) على غير قياس، وقد جاء في (الصحاح) و(اللسان) و(القاموس) و(التاج). وقد جاء على غير قياس: (صَنعانِيّ) نسبة إلى (صَنعاء). ففي (الصحاح): ((وصَنعاءُ ممدودةٌ.. والنسبة إليها: صَنعانِيّ، على غير قياس)). وجاء نحو من ذلك: (بَهْرانِيّ) نسبة إلى (بَهْراء). ففي (الصحاح): ((وبَهْراء قبيلة من قُضاعة، والنسبة إليهم: بَهْرانِيّ؛ مثل: بَحْرانِيّ على غير قياس)). وهكذا (حَلْواء)، إذ النسبة إليها: (حَلْوانِيّ)، كما في (بحر العوّام) للحنبلي الحلبي.

ولذا قُلْ: (فَخّارِيّ) و(فاكِهِيّ) و(فاكهانِيّ) و(صَنعانيّ) و(بَهْرانِيّ) و(حَلْوانِيّ).

٧٧٨. الفَدْح، لا: الفَداحَة

تقول: (فَدَحَهُ فَدْحاً) بمعنى: أَثْقَلَهُ. وفي (الأساس): ((فَدَحَتْ ظهرَهُ الفوادحُ.. واستفدحَ الأمرَ: استثقلَه)). وتقول من ذلك: (فَدْحُ المُصاب)؛ أي: ثِقْلُه وشِدَّته.

والدائر على الألسنة: (فَداحَةُ المُصاب)، و(فَداحَةُ

الضرائب)، وهو خطأ. وقد نبّه على ذلك اليازجي في (لغة الجرائد). قال ابن منظور في (اللسان): ((الفَدْح: إثقالُ الأمرِ والحِمْلِ صاحبَه، فَدَحَهُ الأمرُ والحِمْلُ والدَّيْنُ فَدْحاً: أثْقَلَهُ، فهو: فادِحٌ)).

وجاء (فَدَحَ) لازماً أيضاً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فَدَحَ الشيءُ فَدْحاً: أثقل)). فتأمل.

٧٧٩. فداء لك (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٧)

تقول: (فَدَيْتُهُ من الأسر أَفْدِيهِ فِدىً)، بكسر الفاء وفتحها، و(فِداءً) بكسر الفاء: إذا استنقذته بالمال. هذا هو الأصل؛ ففي (الصحاح): ((الفِداء، إذا كُسِرَ أوّلُه، يُمَدّ ويُقْصَر، وإذا فُتِحَ فهو مقصورٌ، يقال: قُمْ فَدىً لك أبي)).

فـ (الفِداء) الممدود بكسر الفاء أبداً، و(الفِدى) المقصور بكسر الفاء وفتحها. وفي (النهاية): ((يقال: فَداهُ يَفْدِيه فِداءً وفَدىً: إذا أعطى فِداءَهُ وأنقذه)).

و(الفِدْيَة) بكسر الفاء: ما يُفتدى به من مال أو سواه، ويُدعى: (الفِدَى) و(الفِداء) أيضاً. ففي (الصحاح): ((والفِدْيَة والفِدَى والفِداء، كلُّه بمعنى)).

وتقول في الدعاء: (فِدىً لك) بكسر الفاء وفتحها، و(فِداء لك) بكسر الفاء. ويكون (فِداء) في هذا القول مرفوعاً بالابتداء، كما تقول (سلامٌ عليك). وقد جاز الابتداء بالنكرة وتقديمُها لما فيه من معنى الدعاء. قال أبو البقاء في (الكلّيات): ((التزم تقديم الخبر إذا وقع المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفاً، وأما: سلامٌ عليك، وويلٌ لـه، فذلك لأمن الالتباس لأنه دعاء)). كما يكون (فداء) في هذا القول منصوباً، كما تقول (سَقْياً لك، ورَعْياً لك، وصَبْراً على الشدائد). قال المتنبي:

فصبراً في مجال الموت صبراً ... فما نيل الخلود بمستطاع

وقد ناب المصدر هنا مناب فعله.

ورُوي عن العرب قولهم: (فداءٍ لك) بجرِّ (فداء) مع التنوين قال النابغة الذبياني:

مهلاً فداءٍ لك الأقوام كلهم ... وما أثمر من مال ومن ولد

والمعنى ليَفْدِك الأقوام كلهم. قالوا إن (فداءٍ) بُنِيَ على الكسر لأنه جاء بمعنى الأمر، والأمر إذا تحرّك تحرّك بالكسر، وقد جاء بالتنوين لأنه نكرة. قال ابن السِّكِّيت في (تهذيب الألفاظ): ((قالوا فداءٌ لك بالرفع، وفداءً لك بالنصب، وفداءٍ لك بالبناء على الكسر مع التنوين)). فتأمل.

٧٨٠. تفادى منه (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٥)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (تفادَيْنا الإشكالَ أو الخطرَ)، يريدون به أنهم تجنبوا الإشكالَ أو الخطر، وحَمَوْا أنفسَهم منه، أو فَدَوْا أنفسَهم من عواقبه. فهل هذا صحيح؟

في الإجابة عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: في العربية: (فَدَيْتُ فلاناً من الأسر) إذا أنقذته بدفع (الفِدية) كالمال أو نحوه. وهكذا تقول: (فَدَيْتُ نفسي من كذا) إذا أنقذتَ نفسَك منه. و(تفادَى القومُ): فَدَى بعضُهم بعضاً من أسرٍ أو

مكروه، أي: أنقذ بعضُهم بعضاً من هذا الشر. قال صاحب (الأساس): «فَدَيْتُ الأسيرَ وأفْدَيْتُه وفادَيْتُه، وافتديتُ أنا منه»، ثم قال: «ومن المجاز: تفادَى منه: تحاماه». ويتبيَّن من ذلك أن الفعلَ يتعدَّى بنفسه إلى مَن أردتَ إنقاذه. ويتعدّى بالحرف إلى المَكروه الذي أردتَ تخليصَ أحدٍ منه. وهكذا تقول: (تفادَيْتُ من كذا) أي: فَدَيْتُ نفسي منه، أو أنقذتُ نفسي منه.

ثانياً: إذا قال الكتّاب: (تفادَيْنا الإشكالَ أو الخطرَ)، لم يصيبوا، لأنهم يُعَدُّون الفعلَ بنفسه إلى ما أرادوا التخلُّصَ منه. والصواب أن يُعَدُّوه إليه بالحرف فيقولوا: (تفادَيْنا من الإشكال أو من الخطر). قال مسلم الوالبي:

فظلَّتْ وهي ضامرةٌ تفادى
من الجرّات جاهَدَها البلاءُ

قال صاحب (الخزانة): «وتفادى من كذا: إذا تحاماه وانزوى عنه». و(الجرّات) جَمْعُ (جَرّة)، وهو ما يُخرجه البعير من بطنه ليمضغه ثم يبلعه، أي: ظلت تتفادى من الاجترار وتقاسي البلاء.

ثالثاً: إذا شاء الكتّاب أن يُعَدُّوا الفعلَ بنفسه إلى الخطر الذي يُرادُ التخلُّص منه، وَجَبَ أن يَعْدِلُوا إلى فعلٍ آخرَ هو (تَحامَى) فيقولون: (تَحامَيْتُ الشرَّ). تقول: (تَحامَى فلانٌ الإشكالَ أو الخطرَ) إذا انزوى عنه وتجنبه. قال صاحب (الأساس): «احتميتُ منه وتحامَيْتُه». ثم قال: «وهو يُتَحامَى كما يُتَحامَى الأجْرَبُ» ببناء الفعل للمجهول، أي: يُتجنَّبُ كما يُتجنَّبُ الأجرب، ببناء الفعل للمجهول.

رابعاً: ولكن كيف تقول: (تَحامَيْتُ الخطرَ)، فتعدِّي الفعلَ بنفسه إلى ما تتوقاه، وتقول: (حَمَيْتُهُ من الخطر)، فتعدِّيه إلى المفعول نفسه بالحرف؟

أقول: جاء في كتب اللغة: (حَمَيْتُهُ الخطرَ) أيضاً؛ ففي (شرح أشعار الهذليين) لأبي سعيد الحسن السكري: «كقولك: حَمَيْتُ الدارَ اللصَّ» أي: من اللص. ومن كلام ابن جنّي في (الخصائص): «فأما هُجْنَةُ الطَّبْع وكُدُورة الفِكْر وخُمُود النَّفْس.. فنحمد اللّـهَ على أن حَمَاناه» أي: حمانا منه.

فتبيَّن بذلك أنك تقول: (تَحامَيْتُ الخطرَ)، كما تقول: (حَمَيْتُ نفسي الخطرَ)، و(تفادَيْتُ من الشرِّ)، كما تقول: (فَدَيْتُ نفسي منه)، ولا تقول: (تفادَيْتُ الشرَّ)، كما لا تقول: (فَدَيْتُ نفسي الشرَّ).

٧٨١. الفَذْلَكَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧)

الشائع في استعمال (الفذلكة) أنها إظهارُ الحِذق في الكلام والتظرُّف فيه، وليست كذلك، وإنما هي مصدرٌ بمعنى: إجمال الشيء بعد تفصيلـه، من قولك: (فذلك كذا). قال الخفاجي في (الشفاء) في ترجمة (الفهرس): «ثم إنه ليس بمعنى الفذلكة؛ فإن معناها: إجمالُ عددٍ فصّلـه من قبل» قال المتنبي:

نُسِقُوا لنا نَسَقَ الحساب مُقَدَّماً
وأتى فَذالِكَ إذ أتيتَ مُؤخَّرا

قال الواحدي: «الفَذالِك جَمْعُ فَذْلَكَة، وهي: جُمْلَةُ الحساب لقولهم فيها: فذلك كذا. وهذه لفظةٌ

منحوتة مولَّدة أيضاً، وليست معرَّبة)). قال في (القاموس): ((فَذْلَكَ حسابَهُ: أنْهاهُ وفَرَغَ منه، مُخترَعَةٌ من قوله إذا أجْمَلَ حِسابَهُ: فذلك كذا وكذا))، وقال: ((والفهرسة المصدر كالفذلكة، يقال: فذلكتُ الكتابَ: إذا وقفتَ على جملته)).

فتبيّن بهذا أن (الفذلكة) مصدرٌ منحوت، وقد اشتُهرتْ مصادرُ منحوتةٌ كثيرة. من ذلك: (البَسْمَلَة)، أي: قولك بسم اللّـه. و(الحَمْدَلَة) قولك: الحمد للّـه. و(الحَوْقَلَة) قولك: لا حول ولا قوة إلا باللّـه العلي العظيم. و(السَّمْعَلَة) قولك: السلام عليكم. و(السَّبْحَلَة) قولك: سبحان اللّـه. وهكذا تقول على الفعل: (بَسْمَلَ فلانٌ وحَوْقَلَ وحَمْدَلَ) إذا قال: بسم اللّـه، ولا حول ولا قوة...، والحمد للّـه. كما تقول: (فَذْلَكَ) إذا أجْمَلَ الشيءَ أو الحسابَ بعد تفصيله، وقال: فذلِكَ كذا.

وقد نَحَتَتِ العربُ مصادرَ وأفعالاً فقالوا: (حاحَيْتُ وعاعَيْتُ وهاهَيْتُ) عند زجر الإبل وغيرها حين يصيحون بها: حاء وعاء وهاء، كما في (سرّ الصناعة ٢٣٨/١) لابن جنّي. وهكذا قولُهم: (لالَيْتُ) إذا قلتَ (لا)، و(لَوْلَيْتُ) إذا قلتَ (لولا) (سرّ الصناعة ٤٣٣/١). فتأمل.

٧٨٢. تفرّج به وفيه وعليه

يقول الكتّاب حيناً: (تفرَّجَ عليه) بمعنى تأمّله وأجالَ النظرَ فيه، وقد أشار كثيرٌ من النقاد إلى خطأ هذا القول، إذ لم يَجدوا في المعاجم ما يؤيِّد صوابَه، لكنهم لم يَمضوا في تقصِّي معناه والكشفِ عن وجهِ استعمال الكتّاب لـه بالمعنى الجديد. وفي ذلك أمور أهمها:

أولاً: في (المصباح): ((فَـرَجْتُ بين الشيئين فَرْجاً من باب ضَرَبَ: فتحتُ. وفَرَجَ القومُ للرجل فَرْجاً أيضاً: أوْسَعُوا في الموقف والمجلس. وذلك الموضعُ فُرْجَةٌ، والجمع: فُرَجٌ، مثل غرفة وغرف)). هذا أصل معناه.

وفي اللغة: (الانفراج) و(المُتَفَـرَّج) بمعنى الفُرْجة. ففي (اللسان): ((يقال: بينهما فُرْجَةٌ، أي: انفراج)). وفي (المصباح): ((وكل مُتَفَـرَّج بين شيئين فهو فُرْجَة)) والراء في (مُتَفَـرَّج) مفتوحة مشددة.

ثانياً: تدرّج معنى المادّة بالمجاز فقيل: ((الفَرَج بفتح الراء: انكشافُ الكَرْب وذهابُ الغمّ، وقد فَـرَجَ اللّـهُ عنه، وفَـرَّجَ بتشديد الراء فانفرَجَ وتَفَرَّجَ)) كما جاء في (اللسان). وهكذا أصبح (الانفراج) و(التفرُّج) و(الفُرجة) انكشافَ الكَرْب. تقول: (انفرجَ الغمُّ والكَرْبُ) إذا انكشف. كما تقول: (انفرجَ فلانٌ من ضِيقِهِ) بمعنى تخلّص. وفي (التاج): ((الفُرْجَة، مثلثة: التَّفَصِّي، أي: الخلاصُ من الهمّ)). وقد عنى بقوله (مثلثة) أن فتحَ الفاء وضمَّها وكسرَها صحيحٌ.

ثالثاً: إذا قلت: (تفرَّجْتُ بالسفر أو السياحة)، فمعنى ذلك أنك قد تسلّيتَ فتخلّصتَ من همّك بهما. ومن ثمّ استُعمل (التَّفَرُّج) في نحو معنى (التنزُّه). ومعنى (التنزُّه) ترويحُ النفس بالخروج إلى المكان النَّزِه. فانظر إلى ما جاء في (شفاء الغليل) للخفاجي:

((الفُرْجَة: الذهاب للتنزه، قال الأرجاني: رياض لعين الناظر المُتَفَرِّج)). ومن ثمّ كان قولك: (تفرَّجتُ)، نحو قولك: تنزَّهتُ واستمتعتُ. وكلّ ناظر إلى ما يشوقه ويستهويه، فهو متفرّج متنزه مستمتع.

رابعاً: تقول: (تفرَّجتُ في الرياض وبالرياض أو بالنظر إلى الرياض) إذا تنزَّهتَ واستمتعت. وقد جاء في كتاب (مختصر منهاج القاصدين /٣٥٩) للشيخ أحمد المقدسي من أئمة القرن السابع الهجري: ((ومن أراد أن يَنظر في سِيَر القوم ويتفرَّجَ في بساتين مجاهداتهم، فلينظرْ في كتابي المُسمَّى بـ: صفة الصفوة)).

ولك أن تضع (المتفرِّج) موضع (المُشاهِد) فتقول: (شَهِدَ الحفلَ كثيرٌ من المتفرِّجين). وقد أنكره كثير من النقّاد كالأستاذ أسعد داغر في (تذكرة الكاتب) والأستاذ محمد العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة). ولا وجه لإنكار ذلك لأنه على تقدير: (شهد الحفلَ كثيرٌ من الحضور المتفرِّجين) أي: الذين شهدوا الحفل للترويح عن النفس. وهو كقولك (جاء كثيرٌ من الباحثين)، على تقدير: (جاء كثيرٌ من رجال العلم الباحثين)، وقولك (جاء كثير من الطلاب)، أي: من طلاب العلم. فقد استُغْنِيَ عن الإضافة التي أتتْ للتخصيص، لاشتهار المضاف؛ أي: الطلاب بهذا المعنى.

ولكن هل تقول (تفرَّجْتُ على الرياض) إذا أجَلْتَ النظر فيها، أو: (تفرَّجْتُ على أسواق المدينة) إذا اطّلعتَ على ما جاء فيها؟

أقول جاء في (المعجم الوسيط): ((يقال: تفرّج الرجل بكذا، وعليه: تسلّى بمشاهدته يطرح همَّه)).

أقول: أما (تفرَّجَ به وفيه)، فهو صحيحٌ لا عَيْبَ فيه كما رأينا. وأما (تفرَّجَ عليه) ففيه نظر. ذلك أن تخريجَه لا يكون إلاّ بالتضمين؛ تضمين (تفرّج به وفيه) معنى (اطّلعَ عليه) فيكون تقدير قولك: (تفرَّجْتُ على الرياض): تفرَّجت بها أو فيها مطَّلعاً على ما احتوته من أزاهير ورياحين. ولا بدّ في (التضمين) من تحقُّق (المناسبة) بين (التفرُّج) وهو: الترويح عن النفس، و(الاطّلاع) وهو تسريح البصر طلباً للمعرفة. ويتجلّى ذلك بأن تمام الترويح عن النفس في الرياض يَستلزم تسريحَ البصر فيما احتوته للكشف عنه. وقد جاء على ذلك قول المؤرِّخ ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية) إذ قال: ((وفي شهر رمضان نصب المنجنيق على باب الميدان الأخضر. وخرج الناسُ للفُرْجَةِ عليه)) أي للتفرُّج بالاطلاع عليه. وقد جاء بهذا النص المجمع القاهري في مؤتمره عام ١٩٨٨. والمؤرِّخ ابنُ كثير من علماء القرن الثامن للهجرة.

٧٨٣. فرد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣)

تقول: (فَرَدَ فلانٌ فُرُوداً) كقَعَدَ قُعوداً: إذا تَوَحَّدَ. و(فَرَدَ بالأمر) توحَّدَ به. وتقول: (فَرَدْتُ بالرأي وانفردْتُ وتفرَّدْتُ به) إذا كنتَ فَرْداً في هذا الرأي لا يشاركُكَ فيه مشارك.

وإذا أراد الكتّاب أن يُعبِّروا عن الحالة التي يكون

الإنسان فيها فرداً أو منفرداً أو متفرِّداً بعِلْمٍ أو فَنٍّ أو بَحْثٍ قالوا: (الفَرَادَة) يريدون بها التميُّزَ والتوحُّدَ وعدم المَثِيل.

وليس في العربية مصدرٌ بلفظ (الفرادة)، ومصادر الثلاثي سماعية. وإنما تقول: (الفُرُود) أو (التفرُّد) أو (الانفراد)، كلما أردتَ حالةَ التميُّز عن المثيل، والانقطاع عن النظير، والانفراد عن الكفء، وتعذر الشبيه.

فالمصدر من (فَرَدَ): (الفُرُود)، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فَرَدَ .. فُرُوداً: توحَّد))، واسم الفاعل: (فارِد)، ففي (الأساس): ((وهو فاردٌ بهذا الأمر، أي: منفردٌ به))، والصفة: (فَرْدٌ) و(فريد).

٧٨٤. استفرد (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١)

في العربية: (استفرَدَ)، وهو يأتي لازماً، فتقول: (استفرد به). كما يأتي متعدّياً، فتقول: (استفردته). ولكلٍّ موضعٌ، والكتّابُ يُنْزلون أحدَهما منزلةَ الآخر، فأنت تقول: (فَرَدْتُ بالرأي، وانفردتُ به، وتفرَّدْتُ به، واستفردت به) إذا كنتَ فَرْداً في هذا الرأي لا يشاركك فيه أحد. وتقول: (انفرَدْتُ بالدرَّة، وتفرَّدْتُ بها، واستفردتُ بها) بمعنى: فزتَ بها وحدَك، لم يكن لك فيها شريك.

هذا شأن (استفرد) اللازم، فإنك تَنْسِبُ فيه (الفَرْدِيَّة) إلى فاعِلِ الفعل.

أما (استفرد) المتعدّي، فأنت تقول فيه: (استفردتُ الدرّةَ) بمعنى: وجدتها فريدةً ليس معها دُرّةٌ أخرى، وهكذا تَنْسِبُ فيه (الفَرْديّة) إلى المفعول دون الفاعل. ففي (الأساس): ((واستفردتُهُ فحدّثتُهُ بشُقُوري[1]، أي: وجدتُهُ فَرْداً لا ثانِيَ معه.. واستفرد الغوّاصُ هذه الدرّةَ: لم يَجِدْ معها أخرى)).

والكتّاب يقولون: (استفردتُ بفلان) بمعنى: وجدتُه فرداً، والصحيح: (استفردتُ فلاناً).

أما قولك: (انفردتُ بالشيء) فهو يعني في الأصل خُصِصْتَ به، لكنك إذا قلت: (انفردتُ بفلان) فإنه يعني أنك خَلَوْتَ به، كما لو قلت: (استفردته)، لتدلِيَ إليه بكلِّ ما أهمَّك من الأمور.

٧٨٥. فرز (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٧)

(الفَرْز) معناه: الفصل والعزل، وكذلك (الإفراز).

تقول: (فَرَزْتُ له نصيبَه من المال). و(الفَرْز): النصيب المفروز. و(الفِرْزَة) بكسر أوّله: القطعة. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فَرَزْتُ النصيبَ والشيءَ فَرْزاً وأفْرَزْتُهُ: عزلتُهُ ناحيةً)). فقولُ الكتّاب: (أفْرَزَهُ) بمعنى (عَزَلَه عن سواه) صحيحٌ، وهو كـ (فَرَزَهُ).

وتقول: (أفْرَزْتُ فلاناً بهذه العَطِيّة) إذا خَصَصْتَهُ بها. ففي (الأساس): ((وأفْرَزْتُ فلاناً بشيءٍ: إذا أفْرَدْتَهُ، ولم تُشْرِكْ معه فيه أحداً)).

ويقول الكتّاب حيناً: (لا بدّ من فرز ثلاثةِ مدرسين للتدريس في الثانوية)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إذا أُريد بذلك فَصْلُ هؤلاء عن جماعةٍ من

(١) الشُّقُور: الحاجـةُ، وقد يُفتح، والأمورُ اللاصقة بالقلب المهمةُ له: جَمْعُ شَقْر. [القاموس المحيط]

نظرائهم فلذلك وجه، أما إذا أُريد به تكليفُ هؤلاء القيامَ بالتدريس، فالصواب أن تقول: (لا بدّ من نَدْبِ ثلاثةِ مدرسين للتدريس..). تقول: (ندبتُهُ)؛ أي: دعوتُهُ للقيام بالمهمّة، (فانتدب)؛ أي: أجاب الدعوة. لا: (فَرَزْتُهُ)، ولا: (أفْرَزْتُهُ). قال ابن القوطية: ((وندبتُهم إلى الحرب والأمرِ ندْباً: وَجَّهتُهم)).

٧٨٦. الفَراسة والفِراسة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٧)

هناك: (الفَراسَة) بفتح الفاء، و(الفِراسة) بكسرها. ولكلٍّ منهما معنى. وقد يَلتبس ذلك على بعض الكتّاب. أما (الفَراسة) بالفتح فهي: الحِذق بركوب الخيل وشؤونها؛ تقول: (هو فارسٌ ثابتُ الفَراسةِ) بفتح الفاء (والفُروسةِ والفُروسيّةِ) بضم الفاء فيهما. وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وفَرُسَ الخيلَ فُروسةً، بضم الفاء، وفَراسةً بفتحها: أحْكَمَ ركوبها)). وفي (الأساس): ((هو فارسٌ ثابتُ الفَراسة)) بالفتح. وفي الحديث: ((علِّموا أولادكم العَوْم والفَراسة)) بفتح الفاء.

أما (الفِراسة) بكسر الفاء فهي: المهارة في تعرّف بواطن الأمور من ظواهرها. وفي الحديث: ((اتَّقُوا فِراسةَ المؤمن، فإنه يَنظر بنور اللّه)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وفَرَسَ بالعين فِراسة بالكسر: أدركَ الباطنَ))، واسم الفاعل منه: (فارس) أيضاً. ففي (الأساس): (فارسٌ صائبُ الفِراسة)) بكسر الفاء. ومن ذلك قولهم: (تفرّستُ فيه خيراً)؛ أي: توسّمتُ.

٧٨٧. فرغ واستفرغ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٠)

(فَرَغ الرجلُ أو الشيءُ يَفْرُغ فَراغاً وفُروغاً): إذا خلا. ومن ذلك قولك: (فَرَغ فلانٌ من الشُّغْل فهو فارغ). والاسم: (الفَراغ). ففي (أدب الكاتب) لابن قتيبة: ((وفَرَغْتُ من الأمر فَراغاً وفُروغاً)). وفي (المصباح): ((فَرَغ من الشُّغْل فُروغاً من باب قَعَدَ.. والاسم: الفَراغ.. وفَرَغ الشيءُ: خلا)).

وتقول: (فَرَغْتُ للكتابة وإلى الكتابة): إذا عَمَدْتَ إليها فأخليتَ لها نفسَك ووفّرْتَ عليها جهدَك. وفي الحديث: ((افْرُغ إلى أضيافك)). قال ابن الأثير: ((أي: اعْمِدْ واقْصِدْ. ويَجوز أن يكونَ بمعنى التخلِّي والفراغ، ليتوفَّرَ على قِراهُم والاشتغال بأمرهم)).

ويأتي الفعل للوعيد؛ أي: للتهديد. ففي التنزيل: ﴿سَنَفْرُغُ لكم أيُّها الثَّقَلان﴾ [الرحمن ٣١]؛ أي سنتجرّد لحسابكم وجزائكم أيها الإنس والجن. وقيل هو تهديدٌ مستعار. وفي (الأساس): ((ولأفرغنَّ لك: وعيدٌ))، ويُعرَفُ ذلك من سياق الكلام.

وثمّة الفعلُ المتعدي؛ تقول (أفْرَغْتُ الإناءَ وفَرَّغْتُهُ) بالتشديد: إذا صَبَبْتَ ما فيه فأصبح فارغاً. وتقول من ذلك: (أفْرَغْتُ الماءَ) إذا صَبَبْتَهُ. ففي (القاموس): ((أفْرَغَهُ وفَرَّغَهُ: صَبَّهُ)). وفي التنزيل: ﴿قالُوا ربَّنَا أفْرِغْ علينا صَبْراً وثَبِّتْ أقْدامَنا﴾ [البقرة ٢٥٠] أي: اصْبُبْ. وفي الحديث: ((فدعا بماءٍ، فأفْرَغ على يده ثم غسلها)) أي: صَبَّ عليها الماء. قال ابن القوطية: ((وأفْرَغ اللّهُ الصَّبْرَ: أنزلَه. وأفْرَغ الشيءَ: صبَّه)).

ومن هذا الباب: (استفرغ) وهو لازمٌ ومتعدٍّ. فمن اللازم ما جاء في (القاموس): ((واستفرغ: تقيَّأ)) وكأن الأصلَ: (استفرغ ما في فمه) إذا صبَّه. أما (استفرغ) المتعدي، ففي قولك: (استفرغ مجهودَه) إذا بذلَ طاقتَه واستنفدَ وُسْعَه.

٧٨٨. فريق وأفرقاء (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣٠)

(فريق) في الأصل وصفٌ بمعنى (المُفارق) على ما جاء في المعاجم. لكنه أُنزلَ منزلةَ الأسماء، وهو بمعنى (الطائفة). وليس هو خاصاً بالذكور دون الإناث، ولا بالعقلاء دون الأشياء، لذلك جُمِعَ (فريق) على: (أفرقة) كجمع الاسم الرباعي المذكّر الذي قبلَ آخره مدّ، كرغيف وأرغفة، ورداء وأردية، وعمود وأعمدة، وهو جَمْعٌ قياسي.

ويأتي (فريق) لوصف العقلاء، كما هو المشهور في الاستعمال. قال الأصبهاني في مفرداته: ((الفريق: الجماعة المتفرقة عن آخرين))، فيجمع على (أفرقاء). وإذا كان (أفْعِلاء) قد جاء وصفاً للعقلاء من معتل اللام كنبيّ وأنبياء، ومن المضاعَف كشديد وأشدّاء، فإنه أتى من السالم إذا كان بمعنى (المشارك) كصديق يُجمَع على (أصدقاء) وهو بمعنى المشارك في الصداقة، وكذلك نسيب علِى أنسباء، وقريب على أقرباء، و(فريق) على (أفرقاء).

أما جَمْعُ (فريق) على (فُرَقاء) أو (فِرَق)، كما هو الشائع في الاستعمال، فلم يرد البتة. فـ (الفِرَق) جَمْعُ (فِرْقة).

٧٨٩. فَسَحَ له في المجلس، لا: أفْسَحَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣)

تقول: (فَسُحَ المكانُ) بضم السين ككرُمَ (فَساحَةً)، و(تفسَّحَ وانفَسَحَ) إذا أصبح (فَسِيحاً). وجاء (أفْسَحَ) بهذا المعنى أيضاً. وكلُّها أفعالٌ لازمة. ففي (القاموس): ((فَسُحَ بالضم، وأفْسَحَ، وتفَسَّحَ، وانفَسَحَ، فهو: فَسِيح))، ونحو ذلك في (التاج).

أما (فَسَحَ) كمَنَعَ، فلَه موضعٌ آخر، ففي حديث عليٍّ: ((اللهم افْسَحْ لي مُنفَسَحاً في عَدْلك))، وقد جاء في (اللسان). وفيه: ((وفَسَحَ لـه في المجلس يَفْسَحَ فَسْحاً وفُسُوحاً.. وَسَّعَ لـه)).

وليس ثمّة (أفْسَحَ لـه في المجلس)، كما يقول الكتّاب، على (أفْعَلَ). وفي التنزيل: ﴿وإذا قِيلَ لكم تَفَسَّحُوا في المَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللّـهُ لكم﴾ [المجادلة ١١].

ومن المجاز: (فَسَحْتُ لفلان أن يَفعلَ..) أي: أجَزْتُ. ولذا سُمِّيَ الجواز (فَسْحاً) بفتحٍ فسكون.

وجاء: (فَسَّحَ) بتشديد السين متعدياً، ففي (المقاييس) لابن فارس: ((وتَفَسَّحْتُ المجلسَ)). وفي (المفردات): ((فَسَّحْتُ مَجْلِسَهُ –بالتشديد– فتفسَّحَ فيه)).

٧٩٠. فُسْحَة، لا: فَسْحَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٧)

تقول: (فَسَحْتُ لـه في المجلس فَسْحاً) من باب نَفَعَ: فَرَجْتُ لـه عن مكانٍ يَسَعُهُ، كما في (المصباح).

ومن ذلك قولهم: (الفُسْحَة) بضم الفاء للسَّعَةِ والفُرْجة.

وقد شاع في كلام الكتّاب قولُهم: (فَسْحَةٌ سماوية) بفتح الفاء، للفُرجة بين الغرف، والصواب ضمُّ الفاء.

ويقول الكتّاب: (هذه فتحةٌ في الجدار) يَلْفِظُون (فتحة) بفتح الفاء، والصواب ضمُّها. وكذلك: الفُرجة والثُّغرة والثُّلمة، كلُّها بضمِّ الأول، كالغُرفة.

ويأتي (فُعْلَة) بضمٍّ فسكون في النعت فيكون بمعنى المفعول. تقول: (هذا رجلٌ ضُحْكَة) بضمٍّ فسكون، أي: يُضْحَكُ منه، فإذا أردته بمعنى الفاعل قلت: (رجلٌ ضُحَكَة) بضمٍّ ففتح، أي: كثير الضَّحِك. وكذلك (لُعْبَة)؛ تقول: (الشطرنج لُعْبة) بضمٍّ فسكون، أي: يُلْعَبُ به. و(فلانٌ لُعَبَة) بضمٍّ ففتح، أي: كثير اللعب. و(رجلٌ هُزْأَةٌ) بسكون الزاي: يُهْزَأ منه، و(رجلٌ هُزَأَةٌ) بفتح الزاي: يَهْزأ بالناس، وهكذا..

ولذا قُلْ: (فُسْحَةٌ سماوية) و(فُتحةٌ جدارية)، و(ثُغرة) و(ثُلمة) و(نُقرة)، بضم الأول.

٧٩١. فَسَد (نشرت بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٦)

تقول: (فَسَدَ الشيءُ) بالفتح (فَسَاداً وفُسُوداً): ضد صَلَحَ، فالشيء (فاسِدٌ). و(فَسَدَ الرجلُ فهو فاسِدٌ من قومٍ فَسْدَى). والفعلُ لازم. ففي (المصباح): ((فَسَدَ الشيءُ فُسُوداً من باب قَعَدَ، فهو: فاسِدٌ، والجمع: فَسْدَى بفتحٍ فسكون، والاسم: الفَساد)).

ويأتي (فَسُدَ الشيءُ) بالضم أيضاً فهو (فَسِيد). ومادام الفعلُ لازماً، فقول الكتّاب حيناً: (المادةُ المَفْسُودة) و(السيرة المفسودة) خطأ، إذ لا وجه لقولك: (المَفْسُود) والفعلُ لازم، وصوابُه: (المادةُ الفاسدة) و(السيرة الفاسدة).

أما (انفسد)، فمن الأئمة من أنكره كالجوهري. وقال الزبيدي: ((ولم يُسْمَعْ عنهم (انفسد) في مطاوع (فَسَدَ)، وإلا فالقياس لا يأباه)) أي: أفسده فانفسد، وهو صحيحٌ عند من أخذ بقياس (أَفْعَلَهُ فانفعل).

ويأتي (أَفْسَدَ) لازماً أيضاً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأَفْسَدَ الرجلُ: ترك طريقَ الصلاح والخير)). قال تعالى: ﴿وَلا تُفْسِدُوا في الأرض﴾ [الأعراف ٥٦ و ٨٥]، وقال: ﴿أَلا إنهم هُمُ المُفْسِدُونَ﴾ [البقرة ١٢].

وتقول: (استفسدَ الحاكمُ الناسَ) إذا أغراهم بالفساد.

٧٩٢. تفشَّى

تقول: (تفشَّى الحِبرُ وفَشَى): إذا كُتب به على كاغِدٍ[1] رقيق فتمشَّى فيه. وبعضُهم يقول: (فَشَّى) بالتشديد، وهو عاميٌّ خالص. (التاج).

٧٩٣. تفاصَحَ

(تفاصَحَ): تكلَّف الفصاحة أو تظاهر بها، فتشبّه بالفصحاء، وهو كثير في (تفاعل)؛ كتغافل وتعامى. ويَحْسَبُ بعضُهم (تفاصَحَ) عامياً، وهو فصيح.

(١) الكاغِد: القرطاس، معرَّب. (القاموس المحيط)

٧٩٤. المَفْصِل والمِفْصَل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣٠)

(فَصَلَ بين الشيئين فَصْلاً وفُصُولاً): فَرَّقَ، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية، واسم المكان من (فَصَلَ) هو: (مَفْصِل) بفتح الميم وكسر الصاد كمَجْلِس، وكلاهما من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ) بكسر عين المضارع. أما اسم الآلة فهو (مِفْصَل) بكسر الميم وفتح الصاد كمِبْرَد.

ويَلتبس على الكتّاب (المَفْصِل) لواحدِ (مَفاصِل) الأعضاء.

فمنهم مَن يَفتح الميمَ والصادَ، ولا وجه له؛ لأن هذا هو المصدر الميمي بمعنى (الفَصْل).

ومنهم من يكسر الميمَ ويفتح الصادَ، وليس هذا صواباً، فـ (المَفْصِل) لمكان الفصل بين العضوين بفتح الأول وكسر ما قبل الآخر، لأنه اسم مكان. ففي (المصباح): ((إذا كان الفعلُ الثلاثي وِزانَ ضرَب يضرِب وهو سالمٌ فالمفعَل منه بالفتح مصدر، وبالكسر اسم زمان ومكان)).

أما (المِفْصَل) بكسر الأول وفتح ما قبلَ الآخر، فقد سُمِّيَ به اللسان. ففي (المصباح): ((والمَفْصِل وزان مَسجِد: أحد مفاصل الأعضاء)) وأردف: ((والمِفْصَل وزان مِقْوَد: اللسان. وإنما كسرت الميم على التشبيه باسم الآلة)).

فـ (المِفْصَل) بكسر الميم وفتح الصاد هو: اللسان.

و(المَفْصِل) بفتح الميم وكسر الصاد هو: واحد مفاصل الأعضاء.

٧٩٥. الأفعال الخمسة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٨)

الأفعال الخمسة أفعالٌ مضارعة، فِعلان منها يتصلان بألف الاثنين، كقولك: (يَسْمَعان وتَسْمَعان)، وآخران يتصلان بواو الجماعة، كقولك: (يَسْمَعُون وتَسْمَعُون)، وخامسٌ يتصل بياء المخاطبة نحو: (تَسْمَعِينَ).

والقاعدة أن هذه الأفعال تُنصَبُ وتُجْزَمُ بحذف النون، وتُرْفَعُ بثبوت النون، أي: إذا سبق هذه الأفعال (ناصبُ)، قلت: (لن يَسْمَعَا ولن يَسْمَعُوا) بحذف النون لأنها منصوبة، وإذا سبقها (جازمٌ)، قلت: (لم يَسمعوا ولم يَسمعا) بحذف النون لأنها مجزومة. فإذا لم يتقدمْها (ناصبٌ أو جازمٌ) قلت: (يَسمعان ويَسمعون) بإثبات النون لأنها مرفوعة.

وقد يتصل بنون هذه الأفعال (نونٌ) تدعى (نون الوقاية)، وهي التي تأتي قبل ياء المتكلم، فتجتمع النونان في قولك: (هم يَسمعونني) في حالة الرفع، وتسقط إحداهما في النصب كقولك (لن يَسمعوني)، أو الجزم كقولك: (لم يَسمعوني).

لكنّ الكتّابَ يَحذفون إحدى النونين في الرفع أيضاً فيقولون: (هم يَسمعوني) بنون واحدة بدلاً من: (هم يَسمعونني) بنونين، فهل لهذا وجه؟

أقول: جاء في التنزيل ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّـهِ تَأْمُرُونِّي[1]

(١) قرأ نافع وأبو جعفر (تأمروني)، وقرأ ابن كثير (تأمرونّيَ) مع المدّ المشبع، وقرأ ابن عامر (تأمرونني)، والباقون (تأمرونّي) مع المدّ المشبع. [القراءات العشر المتواترة]

أَعْبُدُ أَيُّها الجَاهِلُونَ﴾ [الزمر ٦٤]. فأتى (تأمرونِّني) مرفوعاً، إذ لم يتقدَّمْه ناصبٌ أو جازم فأُثبتتْ فيه النونان. لكنه قُرئ بوجهين آخرين، الأول: (الإدغام) بتشديد النون؛ أي: (تأمرونِّي) وهي القراءة المشهورة، والثاني بحذف إحدى النونَيْن؛ أي: (تأمرونِي) بنونٍ واحدة. قال ابن هشام في (المغني): ((ونحو (تأمرونني)، يَجوز فيه الفكُّ، والإدغامُ، والنطقُ بنونٍ واحدة)). ومعنى (الفكّ) النطقُ بنونَيْن دون إدغام.

ولذا صحّ قولك: (هم يَسمعونِي) بنونٍ واحدة.

٧٩٦. افْتَعَلَ، واختصَّ

(نشرت بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨)

(افْتَعَلَ) صيغةٌ من صيغ الفعل الثلاثي المزيد، ولـه معانٍ مختلِفةٌ تعود إلى أصلَيْن؛ أولهما: أن يكون متعدياً، والثاني: أن يكون لازماً.

فإذا كان متعدياً كان لـه صورٌ متعددة؛ منها: أن يُراد به القيام بالفعل عَمْداً وقَصْداً، فأنت تقول: (شَمَمْتُ الوردَ). ولا يعني هذا أن الشم قد حصل بالعَمْد والقَصْد. فإذا قلت: (اشْتَمَمْتُ الوردَ)، فقد أردتَ العَمْد. وهكذا قولك: (استمعتُ الحديثَ) بدلاً من: (سَمِعْتُ)، و(اجْتسستُ) بدلاً من: (جَسَسْتُ)، و(اكتسبتُ) بدلاً من: (كَسبتُ). و(احْتَلَلْتُ البلدَ) بدلاً من: (حَلَلْتُهُ). وكذا قولك: (اختصصتُه بمعونتي).

أما إذا كان (افتعل) لازماً فإنه يدلُّ على المطاوعة كقولك: (أبْعَدْتُهُ فابتعد)، و(أسْعَرْتُ النارَ وأضرمتُها فاستعرتْ واضطرمتْ). وهكذا قولك: (خصصته بالمعونة فاختصّ بها)؛ أي: انفرد بها. وكلُّ فعلٍ مطاوعٍ لازمٌ، ولا عَكْسَ. فيَستبين مما تقدم أن (اختصَّ) يأتي متعدياً كقولـه تعالى: ﴿واللّـهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة ١٠٥]، أي: يَختصُّ مَن يشاءُ اختصاصَهُ برحمته، فحُذِفَ المضافُ فبَقِيَ (مَن يَشاؤه) ثم حُذِفَ الضمير. ويَجوز أن يكون (يَشاؤه): يَختارُه، فلا يكون فيه حَذفُ مضاف. أما (اختصَّ) اللازم، فدليلُه ما جاء في (اللسان): ((اختصَّ فلانٌ بالأمر، وتخصَّصَ لـه؛ أي: انفرد به))، ومثالُه قولك: ((اختصَّ فلانٌ بخِدْمَةِ فلان)).

وثمّة: (اختصَّ إليه) بمعنى: انتمى؛ ففي (الكامل) للمُبَرِّد: ((يَمُتُّ إليكم بالعُمُومَة، ويَختصُّ إليكم بالخُؤُولَة)).

وهناك: (اختصَّ) بمعنى: افتقر، كما في (الأساس). وغريبٌ على هذا قولُ الناقد في كلمةٍ يومية: (("اختصَّ" مطاوعٌ.. واللّـهُ يَختصُّ مَن يشاء برحمته)). فـ (اختصَّ) المطاوعُ لازمٌ، و(اختصَّ) في الآية متعدٍّ -وقد خلط الناقد بينهما- كما أوضحناه سابقاً. فتأمل.

٧٩٧. تَفعَّلَ، وتنزَّلَ

(نشرت بتاريخ ٨/٤/١٩٨٨)

(تفعَّلَ) بتشديد العين من الثلاثي المزيد، وما كان على هذه الصيغة من الأفعال دلّ على: **مطاوَعَة**؛ تقول: (حَذَّرْتُهُ فتَحَذَّرَ، ونبَّهْتُهُ فتنبَّهَ، وعزَّيْتُهُ فتَعَزَّى). فـ (تحذَّر وتنبَّه وتعزَّى) أفعالٌ لازمةٌ

مطاوِعَة. أو دلَّ على **تكلُّف**؛ كـ (تَشَجَّعَ، وتحلَّمَ، وتجبَّرَ)، وهي لازمة، و(تحرَّى وتدبَّرَ وتوخَّـى)، وهي متعدية.

وفي اللغة (تَنَزَّلَ) بتشديد الزاي، وهو بوزن (تفعَّلَ)، فما معناه وما دلالته؟

أقول: (تنزَّلَ) معناه: (نَزَلَ)، وهو فعلٌ لازم. ففي (مفردات الراغب): ((وأما التنزُّل بالشيء، فهو كالنزول به. يقال: نزل المَلَكُ بكذا وتنزَّلَ.. قال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ والرُّوحُ فيها بإذنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أمْرٍ﴾ [القدر ٤]، وقال: ﴿وما تَنَزَّلَتْ به الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء ٢١٠])). وأصْلُ (تنزَّل) في الآية الأولى: (تتنزَّلُ) وقد جاءت بحذف إحدى التاءين. و(مِن) في قولـه: ﴿مِنْ كُلِّ أمْرٍ﴾ للسبب؛ أي: مِنْ أجْلِ كلِّ أمْرٍ. وقولـه تعالى: ﴿وما تنزَّلتْ به الشياطينُ﴾ أي: ما نَزَلَتْ به (أي القرآن).

لكنَّ دلالةَ (التنزُّل) هي: النزولُ في مُهلة؛ أي مع امتداد الزمن، نحو: تَرَوَّى وتفكَّرَ. ففي (الصحاح): ((والتنزُّلُ بتشديد الزاي: النزولُ في مُهلة)). فـ (التنزُّل بالشيء، وتنزيلُه) يعني: النزول به أو إنزالـه في مهلة على دفعات مقسَّطاً. أما (النزول به، وإنزالُه) فعلى دُفعةٍ واحدة في غير مُهلة، كما في (مفردات الراغب).

وفي كلمةٍ يومية لناقد قولُه: ((ومِن على هذا المرقى تنزَّلتْ عليكم المشيئةُ كلمتَها)). وقد جاء فيه فعل (تنزَّل) متعدياً، وليس هذا صحيحاً؛ فـ (تنزَّلَ) بتشديد الزاي فعلٌ لازمٌ يُعبَّر به عن النزول في مُهلة مع امتداد الزمن، كما هو شأنُ كثيرٍ مما جاء بوزن (تفعَّلَ) كتفكَّرَ وتأنَّى وتردَّى. فتأمل.

٧٩٨. استفعَلَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١)

(استفعَلَ) يدلُّ على معانٍ مختلِفة أهمُّها: الطلب والسؤال، وهو الغالب فيه. وقد ذهب مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى قياسه، لحاجةِ اللغة إلى مدلولاته في العلم والصناعة. تقول من ذلك: (استعان، واستغفر، واستشهد)، إذا طَلَبَ العَوْنَ والمغفرةَ والشهادةَ.

ومن معانيه: الصيرورةُ والتحوُّل، كقولك: (استحْجَرَ الطينُ) إذا صار حَجَراً، وهكذا: (استنوَقَ الجملُ) إذا صار كالناقة، ومثلُه: (استأسد، واستنسر، واستفيل).. وقد ذهب المجمع القاهري إلى قياسه.

ومن معاني (استفعل): الاتخاذ والجَعْل، كقولك: (استعْبَدَ الناسَ، واستأجَرَ الغلامَ، واستخلَفَ فلاناً). وقد جعلـه المجمع القاهري قياساً.

ومن معانيه: الاعتقاد والرأي، كقولك: (استحسنتُه) إذا رأيته حَسَناً، وكذا: (استقبحته)، و(استهجنته)، و(استبشعته).

وقد يأتي (استفعَلَ) بمعنى (فَعَلَ)، كقولك: (استقرّ) بمعنى (قَـرَّ)، وهكذا: (استطار)، و(استمرَّ)، و(استوعب)، و(استشاط).

وذهب الرَّضِيُّ إلى أنه قد دلّ هنا على المبالغة، إذ قال: ((قولُه: (استفعَلَ) بمعنى (فَعَلَ)، نحو: (قَـرَّ

واستقرّ). لا بدّ في (استقرّ من مبالغة)).

وقد يأتي بمعنى (تفعَّلَ)، كـ (استثبَتَ وتثبَّتَ)، و(استيقَنَ وتيقَّنَ)، و(استنجَرَ وتنجَّرَ).

وقيل يأتي (استفعل) لمعنَيَيْن كقولك: (استنسبَنِي فاستنسَبْتُ لـه) أي: طَلَبَ أن يَعرفَ نسبي فذكرتُهُ لـه، وقولـك: (استعجلتُهُ فاستعجَلَ) أي: طلبتُ عجلته فاستجاب. وقيل في تعليل هذا أن قولك (فاستعجَلَ) معناه: طَلَبَ العجلةَ من نفسه، كما جاء في (المخصص ج/١٤). وهكذا قولك: (استعرفتُهُ) أي: طلبتُ معرفتَهُ فاستعْرَفَ هو؛ أي: عَرَّفَ نفسَه وذكَرَ نسَبَهُ.

٧٩٩. تمفْعَلَ، وتمحْوَرَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥)

جرى العرب على اشتقاق (تمفعَلَ) حيناً من بعض أسماء الأعيان أو المعاني، التي في أوَّلها ميمٌ مزيدة، فقالوا من (المِنطَقَة) بكسر الميم: (تمنطَقَ)، ومن (المِدْرَعَة) بكسر الميم: (تمدْرَعَ)، ومن (المَذهب) بفتح الميم: (تمذهَبَ)، ومن (المِنديل) بكسر الميم: (تمندَلَ)، ومن (المَسكنة) بفتح الميم (تمَسْكَنَ) وهكذا..

وعاب بعضُهم هذا الاشتقاقَ واختاروا عليه الاشتقاقَ من الأصل، أي بعد حذف الميم الزائدة فقالوا: (تنطَّقَ، وتدرَّعَ، وتذهَّبَ، وتندَّلَ، وتسكَّنَ) بتشديد عين الفعل. وقيل في الردّ على هؤلاء: إن تَوْفِيَةَ المعنى ودَفْعَ الالتباس والاشتباه أوجبا إبقاء (الميم) الزائدة في الاشتقاق؛ فإذا قلت: (تمَسْلَمَ فلانٌ) إذا سُمّي مسلماً، فهل يُغنيك أن تقول: (تسلَّمَ فلانٌ) وهو يعني شيئاً آخر. قال ابن جني في (الخصائص ٢٣٦/١): ((ألا تراهم إذا قالوا: تدرَّعَ وتسكَّنَ، وإن كانت هذه أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرَّضوا أنفسهم لئلا يُعرف غرضُهم: أمِنَ الدرع والسكون، أم مِنَ المِدْرَعَة والمَسْكَنَة)). وهذا ما دفع المجمعَ القاهري أن يُقرّ ما جاء على أقلام الكتّاب من ذلك نحو (تمَحْوَرَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إذا أخذ العربُ حيناً بصيغة (تمفعَلَ)، فقد جعلوا لها دلالةً خاصةً لا بدّ من مراعاتها؛ فقولك: (تمنطَقَ، وتمَدْرَعَ، وتمذهَبَ، وتمندَلَ) يعني: اتخاذك المِنطقة والمِدْرَعَة والمَذهب والمِنديل أداةً أو منهجاً، وإذا قلت: (تمسلَمَ فلانٌ)، فقد عَنيتَ أنه اتخذ لفظَ (مسلم) اسماً لـه. وليس هذا ما عناه الكتّاب بقولهم (تمحور)، فهم يقولون: (تمحْوَرَتِ القضيةُ حول هذه الأمور) إذا دارت حول محورها. وليس دلالة (الصيغة) كذلك، ولو قالوا: (تمحورت القضيةُ فدارتْ حولَها أمورٌ كثيرة)؛ أي: اتُّخِذتْ (محوراً) لهذه الأمور وأرادوا هذا، لَصَحَّ قولُهم. فتأمل.

٨٠٠. المفعول وحذفه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٩)

كثيراً ما يبدو الفعلُ لازماً لِحَذفِ مفعولـه، وهو متعدٍّ، كقولـه تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام ١٤٩] أي: فلو شاء هدايتكم لهداكم. وقوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ١٣]

أي: ألا إنهم هم السفهاء، ولكن لا يعلمون أنهم كذلك. وقوله تعالى: ﴿ونحنُ أقْرَبُ إليه منكم ولكنْ لا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة ٨٥] أي: نحن أقرب إليه منكم علماً، ولكن لا تعلمون ذلك؛ إذ البصر هنا من البصيرة. وحذفُ المفعول كثيرٌ بعد هذه الأفعال، كما هو واضح في آيِ الذكر الحكيم. وقد جاء حذفُ المفعول هنا للاختصار، والمحذوفُ المَنويُّ كالملفوظ به، على ما جاء في (الكلِّيات) لأبي البقاء.

وقد يَخفى أمْرُ حَذفِ المفعول على الكتّاب حيناً. من ذلك قولُهم: (هَوِّنْ عليك) أو (هوِّنْ على نفسِك)؛ أي: هوّن الأمرَ عليك، أو على نفسك، فالأصل في (هوِّن) بالتشديد أن يكون متعدياً. ففي (الأساس): ((وهوَّنته عليه تهويناً))، وفي حديث الإفك: ((فقالت يا بُنَيّة هوِّني على نفسك الشأنَ)).

ومن ذلك قولهم للمُكْثِر من القول فيما يُسيء: (لا تُكْثِرْ عليَّ). والأصل أن يقال: (لا تكثر عليَّ القولَ)، ففي حديث الإفك: ((فواللّه لقلّما كانت امرأةٌ قطّ وضيئةٌ عند رجلٍ يُحبها، ولها ضرائر، إلا أكْثَرْنَ عليها)) أي: أكثرن القولَ في عَيْبها ونَقْصِها.

ومن ذلك قولُهم: (سُرِّيَ عنِّي) ببناء الفعل للمجهول، كما في (الأساس)، أي: ذهب عني ما كنتُ أجِدُهُ من الغضب أو الهمّ، فالأصل أن تقول: (سُرِّيَ عني الهمُّ أو الغضب). ومثلُ ذلك قولُهم في الدعاء: (كَشَفَ اللّـهُ عنك)؛ أي: كشف اللّـهُ عنكَ السوءَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((أقال المريضَ: كَشَفَ عنه))، وأصل الفعل على التعدّي. قال ابن القوطية: ((وكشف اللّـهُ المكروهَ والعِلَلَ: أذهَبَها)).

ومن ذلك قولهم: (خَفَّفَ عليه)، و(خَفَّفَ عنه)، و(تأوَّلَ عليه)، و(صَحَّفَ عليه)، وهكذا..

٨٠١. افتقد وافتقر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٦)

يُشْكِلُ على الكتّاب حيناً استعمالُ (افتقد) بالدال و(افتقر) بالراء، فلا يَتضح لهم معنى كلٍّ منهما، ويَلتبس أحدُهما بالآخر. من ذلك قولهم: (تَفتقد قريتُنا إلى كثير من الخدمات)، وهو خطأ؛ فالموضع هنا موضع (افتقر) بالراء لا بالدال. ذلك أن المشهور في (افتقد) بالدال، أنه بمعنى (فَقَدَ). تقول: (افتقدتُ المالَ والجاهَ) إذا فَقَدْتَهما وعَدِمْتَهما أو خسرتَهما وأضعتَهما، كما تقول: (افتقدتُ شبابي) إذا وَدَّعْتَه وشيَّعته فصِرْتَ إلى الشيخوخة. ففي (المصباح): ((فقدتُه فَقْداً من باب ضَرَبَ، وفِقْداناً: عَدِمْتُهُ، فهو: مفقود وفقيد)) وأردف: ((وافتقدتُه مثلُه)).

ولذا كان قولُ الكتّاب: (تَفتقد قريتُنا إلى الخدمات) غيرَ صحيح، لأن (افتقد) فعلٌ متعدٍّ يُباشِرُ المفعولَ، وهو بمعنى: فَقَدَ وأضاعَ، والذي يُريده الكتّابُ بقولهم: (تفتقد قريتنا إلى الخدمات): تحتاج إلى الخدمات. وهم يستطيعون استعمال (افتقد) هنا بأسلوب آخر، كأن يقولوا على المجاز: (تَفتقد قريتُنا كثيراً من الخدمات). و(الافتقاد) هنا بمعنى (الحِرْمان)، وإذا حُرِمَ الإنسانُ شيئاً فقد فَقَدَهُ، وافْتَقَدَهُ. أو تقول: (تفتقر قريتُنا إلى كثير من

الخدمات)، أي إنها تحتاج إلى الكثير منها، لأن (افتقر) مثل (فَقُرَ) ككرُم بمعنى أصبح فقيراً.

هذا وهناك (تفقَّدَ) ومعناه: طَلَبُ الشيء عند الغَيْبَة، أي: طَلَبُ الشيء ليتحقَّق حضوره، ثم تدرَّجَ معناه فقيل: (تفقدتُ أحوالَ فلان) بمعنى: تعرَّفتُ أحوالَه لأطمئنّ إلى حُسْن سَيْرها. واستُعمل (التفقُّد) بمعنى: الرعاية والعناية. فقد جاء في (نهج البلاغة): ((ثم تفَقَّدْ من أمورهم ما يَتفقد الوالدان من ولدهما)) أي: رَعَتْ من أمورهم ما يَرعاه الوالدان من أمور ولدهما.

ولذا قُلْ: (تَفتقر قريتُنا إلى الماء والكهرباء) إذا افتقدتهما، فاحتاجت إليهما، ولا تقل: (تَفتقد إلى كذا).

٨٠٢. فَقَسَ وفَقَصَ، والشغَب والشغْب وخلا وأخلى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٦)

ذهب ناقدٌ لغوي في زاويته اليومية إلى إنكار صحيحٍ من الكلام وفصيحٍ من القول. وليس يَحْسُن أن نسلك نهجاً نَحْظُرُ به جائزاً ونُنْكِرُ مستقيماً. وإلاّ حارَ الكتّابُ في أمرهم ماذا يأخذون وماذا يَدَعُون. بل الْتبستْ عليهم وجوهُ القول واختلطتْ طرائقُه. ومن ذلك على سبيل المثال:

أولاً: قول الناقد: ((ويقولون: فَقَسَ البيضَ، والمشهور: فَقَصَ يَفْقُصُ)).

أقول: منع ابنُ مَكّيّ في كتابه (تثقيف اللسان): (فَقَسَ البيضةَ)، وأثبتَ: (فَقَصَ البيضةَ). ولكن قال أبو الطيب اللغوي في (الإبدال ١٦٥/٢): ((فَقَسْتُ البيضةَ وفَقَصْتُها وفَقَشْتُها أيضاً)). وأبو الطيِّب هذا من أئمة القرن الرابع الهجري. وكانت وفاته قبل وفاة ابن مكّي بنحو مئة وخمسين عاماً.

ثانياً: قول الناقد: ((ويقولون للشر والجلبة: شَغَب بتحريك الغين، والصواب فيها الإسكان)).

أقول: منع ابنُ مكّي في (تثقيف اللسان): (الشَّغَب) بفتح الغين. ولكن أجاز ذلك قبلَه ابنُ دريد في (الجمهرة)، كما أجازه ابن جنّي، وأجازه بعدَه ابنُ بَرّي، وقال الزمخشري في (الأساس): ((شَغَبْتُ على القوم: هيَّجْتُ عليهم الشرَّ، وفلانٌ طويلُ الشَّغَب والشَّغْب)). فأتى بـ (الشغب) مفتوحَ الغين وساكِنَها. ومنع الحريري في (الدرّة): (الشَّغَب) بفتح الغين، فقال الخفاجي في (الشرح): ((ليس الأمر كما ذكره، فإن فتْحَ الغين جائزٌ سماعاً وقياساً)). وقد استشهد بنصوصٍ من النثر والشعر ثم قال: ((قد عرفتَ أن الفتح والسكون فيه مسموعان فصيحان)). ولا ننسَ أن الكوفيين قد أجازوا تحريكَ الوسط وإسكانَهُ في كلّ ثلاثي إذا كان حرفاً من حروف الحلق الستة[1].

ثالثاً: قول الناقد: ((ومن ألوان الترخيص اللغوي قولهم: أخْلَيْتُ المكانَ على معنى جعله خالياً، وهذا غير سليم. إنما يقال فيه: خلا المكانُ من أهله خلاء.. أما أخليتُ المكانَ فتعني أنني صادفته خالياً)).

---

(١) حروف الحلق الستة هي: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء.

أقول: جاء (أخليتُ المكانَ) في العربية بالمعنيين. قال ابن سيدَه في (المخصَّص): ((أبو زيد: أخليتُ المكانَ: جعلتُه خالياً. ابن السِّكِّيت: أخليتُه: وجدتُه خالياً)). فـ (أخليتُ المكانَ) إذا جعلتَه خالياً، سليمٌ صحيح. وجاء في (الصحاح): ((واستخلاه مجلسَهُ، أي: سأله أن يُخْلِيَهُ له)) أي: سأله إخلاءَ المجلس فأخلاه له، وهو صريح.

٨٠٣. لا ينفكّ عن العمل، ولا ينفكّ عاملاً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣٠)

في اللغة: (لا ينفك عاملاً) و(لا ينفك يعمل) بمعنى: لا يزال عاملاً، أو: لا يزال يعمل. أي إن (ينفكّ) هنا من أخوات (كان). والكتّاب قلّما يَستعملون (ينفكّ) فعلاً ناقصاً، كما هو حالُه في مثل هذا الموضع، وإنما يُؤْثِرون على ذلك قولَهم: (لا يَنفكُّ عن العمل) بمعنى: لا ينقطعُ ولا يَكُفُّ عنه، فهل هذا صحيح؟

أقول في الإجابة عن هذا السؤال مسائل أهمها:

أولاً: منع الأستاذ خليل داغر قول الكتاب: (لا يَنفكُّ عن العمل)، فقال في (تذكرته): ((ويقولون: لا ينفكُّ عن السعي. وهو خطأٌ صوابُه: لا ينفكُّ ساعياً، أو: لا ينفكُّ يسعى)). ومراد الأستاذ داغر أن يَقصر استعمالَ (لا ينفكّ) على نحو استعمال (لا يزال) فعلاً ناقصاً مسبوقاً بالنفي، أو ما ماثله كالنهي والدعاء، ونحو ذلك استعمال (لا يفتأ يقرأ)، و(لا يبرح يمشي).

والصحيح أن صِحّةَ مجيء (لا ينفك) فعلاً ناقصاً -كما مرّ- لا يَمنع من استعمال الفعل على الأصل، كما ستراه.

ثانياً: في اللغة: (انفكّ الشيءُ من الشيء) إذا افترق عنه وانفصل بعد ملازمة والتحام. هذا هو الأصل. ففي (الأساس): ((كالشيء ينفكُّ بعضُه من بعض)). وقال صاحب (النهاية): ((وأصل الفكّ: الفصلُ بين الشيئين وتخليصُ بعضِهما من بعض)). وقال: ((فانفكّتْ قدمُه، الانفكاكُ: ضَرْبٌ من الوهن والخلع، وهي أن تنفكَّ بعضُ أجزائها عن بعض)). ومن ثَم صَحَّ قولك: (ما انفككتُ من العمل)، و(ما انفككتُ عن السعي) إذا لم تكفَّ عنه وتنقطعْ.

ثالثاً: جاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿لم يَكُنِ الذينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتابِ والمُشْرِكينَ مُنْفَكِّينَ حتى تأتِيَهُمُ البَيِّنَةُ﴾ [البينة ١]. قال الفراء في تفسير الآية: ((قد يكون الانفكاكُ على جهة (يزال)، ويكون الانفكاكُ الذي نعرفه. فإذا كان على جهة (يزال) فلا بدّ لها من فِعْل، وأن يكون جَحْداً [أي منفياً]، فنقول: ما انفككتُ أذكرك، تريد ما زلتُ أذكرك)) وأردف: ((وإذا كان على غير جهة (يزال) قلت: قد انفككتُ منك، وانفك الشيء من الشيء، فتكون بلا جَحْدٍ وبلا فِعْل)).

أي إنك: إذا أتيتَ بـ (انفكّ) على جهة الفعل الناقص قلت: (ما أنفكّ أذكرك) فجئت معه بالنفي قبل الفعل وجئت بعده بالخبر (أذكرك). أما إذا أتيت به على الأصل فقلت: (انفككتُ من الشيء) فلا

يُشترط قبل (انفك) نفي، ولا يصح بعده فعل، كما كان بعد الفعل الناقص. وقال الأزهري: ((وقول اللّه تعالى ﴿منفكّين﴾ ليس من باب (ما انفك) و(ما زال)، إنما هو من باب (انفكاك الشيء من الشيء) إذا انفصل عنه وفارقه، كما فسّره ابن عرفة)).

ولذا تقول: (لا ينفكُّ خالدٌ يعمل)، و(لا ينفكَّ عاملاً)، و(لا ينفكّ عن العمل وعن الدرس). كلُّه صحيحٌ مستقيم.

٨٠٤. فَكِهَ، والفاكهة، والفاكهاني

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٧)

تقول: (فَكِهَ) بالكسر (فَكَهاً) كتَعِبَ تَعَباً و(فَكَاهَةً) بالفتح فهو: (فَكِهٌ) بالكسر كتَعِبٍ و(فاكِهٌ)، كما في (القاموس)، إذا كان طيب النفس مزّاحاً ضَحوكاً. والاسم: (الفُكاهَة) بالضم.

وتقول: (فكَّهتُه تفكيهاً) إذا أطْرَفته بالفُكاهة، أو أطعمتَه الفاكهةَ. كما تقول: (فاكَهْتُه مفاكَهَةً) إذا مازحتَه. و(تفاكَهَ القومُ) إذا تمازحوا. وتقول: (تفكَّهَ) إذا أكل الفاكهةَ، أو تلذذ وتمتع. ففي (الأساس): ((تفكَّهَ القومُ: أكلوا الفاكهةَ، وفكَّهْتُهم أنا. ومن المجاز: تفكَّهَ بكذا: إذا تلذذ به، والفاكهة: الثمار)). وجاء في (المصباح): ((الفاكهة: ما يُتفكَّه به؛ أي: يُتنعَّم بأكلِهِ رَطْباً كان أو يابساً كالتين والبِطِّيخ والزبيب والرُّطَب والرمان. وقولُه تعالى: ﴿فيهما فاكِهَةٌ ونَخْلٌ ورُمَّانٌ﴾ [الرحمن ٦٨] قال أهل اللغة: إنما خَصَّ ذلك بالذكر لأن العرب تذكر الأشياء مجملةً ثم تخصّ منها شيئاً بالتسمية تنبيهاً على فضل فيه)).

و(الفَكِهُ) بفتحٍ فكسر: آكلُ الفاكهة أيضاً. و(الفاكِهُ) كذلك صاحبُ الفاكهة. أما بائع الفاكهة، فقد قال الحريري في (درّة الغوّاص) إنه الفاكِهِيّ، وهي النسبة القياسية. ومنع (الفاكهاني) وهو الشائع.

أقول: إذا كان ثمّةَ قواعدُ قياسيةٌ للنسبة، فإن مخالفةَ القياس فيها بالسماع كثيرة جداً، وقد أثبت (الصحاح) و(اللسان) و(القاموس) و(التاج): (الفاكهاني)، فهو صحيحٌ فصيح. قال الجوهري: ((الفاكهة معروفة، وأجناسُها الفواكه، والفاكهانيُّ الذي يبيعها)). وقد نُسب من البلدان إلى (صنعاء) بالهمزة فقيل: (صنعاني) بالنون، وإلى (دُسْتُواء) فقيل: (دُسْتُواني)، وإلى (بَهْراء) فقيل: (بَهْراني)، وإلى (السويداء) فقيل: (السويداني).

وجاء (الحكواني) نسبة إلى (الحكواء)، كما جاء (الصيدلاني والصيدناني) نسبة إلى (الصيدل والصيدن)، و(البحراني) نسبة إلى (البحرين).

ويقول الكتّاب: (الفاخوري) لبائع الفخار، والصواب: (الفخّاري). و(الفاخوري) بائع الفاخور، وهو ضرب من الرياحين.

٨٠٥. أَفْلَتَ وأُفْلِتَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١)

تقول: (فَلَتَ الشيءُ) إذا انطلق. و(فَلَتُّهُ) إذا أطلقتَه، فهو لازمٌ ومتعدٍّ، كما في (المصباح)، وهو قليل الاستعمال. قال الفيّومي: ((وفَلَتَ فَلْتاً من باب ضَرَبَ، لغةٌ، وفَلَتُّهُ أنا. يُستعمل لازماً ومتعدياً)).

وتقول: (أفْلَتُّهُ فأَفْلَتَ) أي: أطلقتُه فانطلق، وهو لازمٌ ومتعدٍّ، كثيرُ الاستعمال، كما في (الأساس) و(اللسان) و(المصباح). قال الفيّومي: ((أَفْلَتَ الطائرُ وغيرُه إفْلاتاً: تخلَّصَ، وأَفْلَتُّهُ: إذا أطلقتَه وخلَّصتَه. ويُستعمل لازماً ومتعدياً)). وجاء في (اللسان) (أَفْلَتَهُ) بمعنيَيْن: (أَفْلَتَهُ) بمعنى خلَّصه، و(أَفْلَتَهُ) بمعنى تركه؛ أي: انفلت منه.

وجاء: (فَلَّتَهُ) بتشديد اللام بمعنى (أفْلته) أي: أطلقه، كما في (الأساس). قال الزمخشري: ((فَلَّتُّهُ من الوَرْطة بتشديد اللام وأَفْلَتُّهُ منها)).

فثبت بذلك أنك تقول: (أَفْلَتَ الشيءُ من يدي) و(أَفلَتَ الأسيرُ) بفتح الهمزة من (أَفْلَتَ) اللازم. كما تقولُه بضمِّ الهمزة وبناء الفعل للمجهول من (أفلته) المتعدي. كما ثبت صِحّةُ قولك: (فلّته) بتشديد اللام، ويَحْسَبُه الكتّابُ عاميّاً.

وجاء (انفلت) و(تفلّت) بتشديد اللام فعلين لازمين كـ (أَفْلَتَ) اللازم، ومعناه: تخلَّصَ من الشيء فجأةً من غير تمكُّث كما في (النهاية) و(اللسان).

وجاء (افْتَلَتَهُ) متعدياً بمعنى (استلبه) متعدياً إلى مفعول، وتقول: (افْتُلِتَ) بالبناء للمجهول: إذا مات فجأة. ويتعدّى إلى مفعولين، كما جاء لازماً. ففي (اللسان): ((وافْتُلِتَ عليه: قضي الأمرَ دونه)).

و(الفَلْتَة): الزَّلَّةُ، وكلُّ شيءٍ عُمِلَ من غير رَوِيّة.

و(الفَلَتَان) بفتحتين ليس مصدراً كما يَحسبه الكتّاب، وإنما هو صفةٌ بمعنى: النشيط والسريع والجريء.

٨٠٦. فَلَذ

(نشرت بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٦)

تقول (فَلَذ من الشيء فَلْذاً) إذا قَطَعَ، و(الفِلْذة) بكسر الفاء: القطعة. وتقول من ذلك: (افْتَلَذَ) بمعنى: اقتطَعَ. ففي (الأساس): ((هو فِلْذةٌ مِن كبدي بكسر أوّله، وفَلَذتُ له من مالي: قطعتُ، وافتلذتُ منه حَقِّي: اقتطعتُه وانتزعتُه)).

ولكن ما جمع (فِلْذة) بكسرٍ فسكون؟

أقول: القياس أن يُجمع (فِلْذة) على: (فِلَذ) بكسرٍ ففتح، كخِرْقة وخِرَق، وحِجَّة وحِجَج، وقِيمَة وقِيَم بكسر أوّلها. قال الرَّضِيّ في (شرح الشافية): ((و"فِعْلَة" بكسرٍ فسكون على "فِعَل" بكسرٍ ففتح في الصحيح كان أو في غيره)). وفي (المصباح): ((الفِلْذة: القِطعة من الشيء، والجمع: فِلَذ، مثل: سِدْرة وسِدَر))؛ وأنْ يُجمع على (فِلْذات) جمع مؤنث سالماً.

لكن الشائع قولهم (أفْلاذ)؛ ففي (الأساس): ((إنَّ من أشراط الساعة أن ترمِيَ الأرضُ بأفْلاذِ كبدها)) أي: كنوزها المدفونة. ونحوُ من ذلك في (النهاية).

و(الأفلاذ) على الصحيح جَمْعُ الجمع. ففي (النهاية): ((والأفلاذ جمع فِلَذ، والفِلَذ جمع فِلْذة وهي: القِطعة)).

فـ (الفِلْذة) تُجمع على (فِلَذ) بكسرٍ ففتح، وهذا يُجمع على (أفْلاذ)، كما يُجمع عِنَب على أعناب.

ويُجمع (الفِلْذ) بكسرٍ فسكون -وهو كبد البعير- على (أفلاذ) أيضاً، كجسم وأجسام، كما في (الصحاح).

٨٠٧. الإفلاس والتفليس

(الإفْلاس) للمعنى الشائع مصدرُ الفعل اللازم (أفْلَسَ)، و(التفليس) إذا نادى عليه بالإفلاس، مصدرُ الفعل المتعدّي.

قال ابن منظور في (اللسان): ((أفْلَسَ الرجلُ: إذا لم يَبْقَ لـه مال. يُراد أنه صار إلى حالٍ يُقال فيها: ليس معه فَلْس. كما يقال: أقْهَرَ الرجلُ: صار إلى حالٍ يُقْهَر عليها، وأذلَّ الرجلُ: صار إلى حالٍ يَذِلُّ فيها. وقد فَلَّسَهُ الحاكمُ تفليساً: نادى عليه أنه مُفْلِس)).

٨٠٨. الفَمُ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩)

(الفَمُ) بتخفيف الميم، وقيل إن أصلَه (فَوْه) بوزن ثَوْب، فحُذفتِ الهاءُ وأُبدلتِ الواوُ ميماً، كما في (التصريف) لابن جنّي.فإذا صَغَّرتَ قلت: (فُوَيْهٌ) بضمٍّ ففتحٍ فسكون، وإذا جمعتَ قلت: (أفْواهٌ)، لأن التصغيرَ والجمعَ يُعيدان اللفظَ إلى أصلِهِ. وفي التنزيل: ﴿يَقُولُونَ بأفْوَاهِهِمْ ما ليس في قُلُوبهِمْ﴾ [آل عمران ١٦٧].

ولكن هل يُجمع (الفم) على (أفمام)؟

أقول: أنكر ذلك كثيرون، لأن الجمعَ يعود باللفظ إلى أصلِه، وقولك: (أفمام) يَقتضي أن تكون الميمُ في (فَم) مشدَّدة، وهي مخفَّفة.

ولذا قُلْ: (أفواه)، ولا تقل: (أفمام).

ويقال في التثنية: (فَمَان)، كما في (المصباح)، و(فَمَوَان) كما في (الصحاح).

وتقول في النسبة إليه: (فَمِيٌّ) بتخفيف الميم وتشديد الياء، و(فَمَوِيٌّ) بفتح الفاء والميم وياءٍ مشددة.

أما قول الكتّاب (فَمِّي) بتشديد الميم، فلا وجه له.

وفي الإضافة إلى ياء المتكلم: (فَمِي) بتخفيف الميم والياء، و(فِيَّ) بتشديد الياء، وفي الخطاب: (فَمُكَ) وفي الغَيْبة (فَمُهُ). وتقول: (هذا فُوهُ)، و(رأيتُ فاهُ)، و(اللعابُ في فِيهِ)، لأنه من الأسماء الخمسة.

٨٠٩. الفَنّ والفنّان (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٨)

(الفَنّ) في الأصل: النوع أو الضَّرْب أو الأسلوب، والجمع: (فُنون) و(أفْنان)، وجَمْعُ (الأفْنان): (أفانين). ففي (الصحاح): ((الفَنُّ واحدُ من الفنون، وهي الأنواع، والأفانين: الأساليب، وهي أجناسُ الكلام وطُرُقه)). وفي (الأساس): ((أخذ في أفانين الكلام)). وفي (القاموس): ((الفنّ: الضَّرْبُ من الشيء، والجمع: أفْنان وفُنون)). والفِعل من ذلك: (فَنَّ) بالتشديد كمَدَّ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فَنَّ الرجلُ: كثر تفنُّنه في الأمر)) إذا نوَّعَ أساليبَ معالجتها وطُرُقَ ممارستها.

وثمّة: (تفنَّنَ) كما تقدّم في قول ابن القوطية. وقد جاء في (الكامل ١٠٨/٢) للمُبَرِّد: ((قال أبو العباس: ومن أكثرهم تشبيهاً لاتّساعه في القول وكثرة تفنُّنه واتساع مذاهبه: الحسن بن هانئ)). ويُنكِر بعضُهم (تفنَّن). ولا وجه لإنكاره كما رأيت.

وثمّة: (افْتَنَّ) بتشديد النون، على (افتعل) وهو بمعنى (تفنَّن). ففي (الأساس): ((وافتنَّ في الحديث، وتفنَّن فيه)).

وإذا عُرِفَ الإنسانُ بافتنانه وتفنُّنه قيل: إنه (مِفَنٌّ) بكسرٍ ففتح، ففي (الصحاح): ((رجلٌ مِفَنٌّ: يأتي بالعجائب، وامرأةٌ مِفَنَّةٌ)).

واصطُلح على تسميةِ صاحب الموهبة في الأدب أو الموسيقا والرسم ونحوها من الفنون (الفنّان)، وقد أنكر ذلك الناقد الأستاذ أسعد داغر في (تذكرته) وجعل الصواب: (المِفَنّ) بكسرٍ ففتح، ولا وجه لإنكاره، إذ (الفنّان) على (فَعّال) من (فَنّ)، و(فَعّال) للمبالغة وللاحتراف أيضاً. ومن الأئمة من جعل (فَعّالاً) قياساً، وأخذ بهذا القياس مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٨١٠. الفهم

(الفَهْم) في اللغة بفتح الفاء أبداً، وهم يَلْفِظُونه بالكسر، وهذا لَحْنٌ.

قال الزمخشري: ((مَن لم يُؤتَ مِن سُوء الفَهْم، بفتح الفاء، أُتِيَ من سُوء الإفهام. وقَلَّ مَن أُوتيَ أنْ يَفْهَمَ ويُفْهِمَ)). وعلى ذلك نصوصُ المعاجم.

٨١١. الفور، وعلى الفور

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٩)

تقول: (فارتِ القِدْر تفُور فَوْراً وفَوَراناً) إذا غَلَتْ وجاشَتْ، كما في (اللسان). وتقول من ذلك: (جاء فلانٌ من فَوْره) إذا جاء من ساعته ولم يُعَرِّجْ. ففي (اللسان): ((وقولهم: ذهبتُ في حاجةٍ ثم أتيتُ فلاناً من فَوْري؛ أي: قبل أن أسكن)). وقد جاء في التنزيل: ﴿وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هذا﴾ [آل عمران ١٢٥].

قال الإمام البيضاوي في (تفسيره): ((وقال: ﴿من فورهم هذا﴾؛ أي: من ساعتهم هذه)). وعلَّل ذلك فقال: ((وأصلُه مِن: فارتِ القِدْرُ: إذا غَلَتْ، فاستُعير للسرعة، ثم أُطلق للحال، أي: لا رَيْثَ فيها ولا تراخي)).

ويقول الكتّاب حيناً: (جاء فلانٌ على الفَوْر)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ذكر ذلك صاحب (المصباح) إذ قال: ((وقولهم: الشُّفْعَةُ على الفَوْر من هذا؛ أي: على الوقت الحاضر الذي لا تأخيرَ فيه، ثم استُعمل في الحالة التي لا بُطْءَ فيها، يقال: جاء فلانٌ في حاجته ثم رجع من فَوْرِه؛ أي: من حركته التي وصل فيها ولم يَسكنْ بعدها)). وجاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي حول قول القائل (ودفعت من فورته): ((المألوف في التعبير: من فوره، أي قبل أن يسكن، لكنه أراد المرة من الفور)). وجاء في (الأساس): ((أخذتُ الشيءَ بفَوْرَتِهِ؛ أي: بحداثته)). وفي (اللسان): ((وأتيتُه في فَوْرَةِ النهار؛ أي: في أوّله)).

ويقول الكتّاب حيناً: (جاء فلانٌ فَوْراً). وقد ارتضاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقال: ((يصحُّ أن يقال: جاء فوراً، ودَفَعَ الثمنَ فوراً، على الحالية. والفَوْر: السرعة وعدم التراخي)).

ولذا قُلْ: (جئتُ من فَوْري) و(من فَوْرَتي) و(على الفور)، و(جئتُ فوراً)، إذا جئتَ من ساعتك ولم تُعَرِّجْ.

٨١٢. فوضى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٥)

(فَوْضى) -على ما جاء في كتب اللغة- وصفٌ للجمع على (فَعْلَى) كشَتّى وجَرْحَى ومَرْضَى، وليس هو اسماً للمعنى. تقول: (قومٌ فَوْضَى)، أي: متساوون، ليس فيهم من يَسوسهم. وتقول: (أناسٌ فَوْضَى): إذا كانوا متفرقين، و(نعامٌ فَوْضَى): مختلطٌ بعضُه ببعض، و(متاعُهم أو مالُهم فوضى بينهم): إذا كانوا شركاءَ فيه بلا قِسْمة، و(أمرُهم فوضى بينهم): إذا كانوا مختلِطين يتصرَّف كلٌّ منهم فيما للآخر، و(الوَحْشُ فوضى في الفَلاة): إذا كان يتردَّد ويَجُول فيها دون زَجْر، و(الطيرُ فوضى) تغدو وتروح دون تعرُّض لها.

فـ (الفَوْضَى) وصفٌ للجمع، وقد يَرِدُ وصفاً للمفرد، على سبيل الاتساع، كما جاء (شتى) وصفاً للمفرد والجمع.

ويتبيّن مما تقدم أن (الفوضى) وصفٌ لما يَختلط فيه الأمر، فلا يكون ثمّة حَدٌّ أو زَجْر أو فَصْل أو تمييز. ولكن ما مفرد (فوضى)؟

أقول: ما دام (فَوْضَى) على (فَعْلَى)، فقد يكون جمعاً لـ (فَضِيض) بمعنى (متفرِّق)، من: (فَضَّهُ) إذا فَرَّقه، فهو (فَضِيض) أي: متفرق. وإذا كان (الفَضِيض) يُجمع في الأصل على (فَضَّى) بتشديد الضاد، فإنهم قد يُبدلون إحدى الضادين واواً، للتخفيف، فيؤول (فَضَّى) إلى (فَوْضَى). هذا ما انتهى إليه اجتهاد الأستاذ محمد علي النجار في رسالته (لغويّات)، وهو غير بعيد. أما ما ذكره الأزهري من أن مفرده (الفائض) فهو بعيد، إذ لم يأتِ (الفائض) بمعنى (المتفرق) أو نحوه.

وهل يَصِحُّ إنزالُ (الفوضى) منزلةَ اسم المعنى في قول الكتّاب (عَمَّتِ الفَوْضَى شؤونَ المدرسة)؟

أقول: لم ترد (الفَوْضَى) في كلام العرب أو الفصحاء هذا المورد، وإنما وردت وصفاً وحسب. فتأمل.

٨١٣. فَوَّضَ

جاء في المعاجم (فَـوَّضَ الأمرَ إليه) إذا جعل لـه الحُكْمَ فيه وصَيَّرَهُ إليه. وفي التنزيل: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر ٤٤]، فالأمر (مُفَوَّضٌ)، وصاحب الحكم (مُفَوَّضٌ إليه). وأكثر الكتّاب يَصرفونه عن وجهه، فيقولون: (فَـوَّضْتُهُ الأمرَ، وبالأمر، وفي الأمر)، و(قد فُـوِّضَ الأمرَ على المجهول، و(هو مُفَـوَّضٌ بالأمر وفيه). وكُلُّه لَحْن.

وقد أقرّ مجمع اللغة بالقاهرة (فَـوَّضْتُ فلاناً)، وحَمَلَهُ على (التضمين)، ولم يُصِبْ في ذلك، لأن للتضمين شروطاً ذكرها هو في مجلّته ولم يَستوفِها هنا في حُكْمه. وقد بسطتُ القولَ بهذا في كتابنا (مسالك القول في النقد اللغوي) في الكلام على التضمين، وفي مقدمة كتابنا (مع النحاة)، وفي كتابنا هذا.

أما قولُهم: (الوزيرُ المفوَّض) بحذف (إليه)، فصحيحٌ حَمْلاً على قولهم في الاصطلاح: (الاسم المشترك) بحذف (فيه)، وقولهم (المأذون)

و(المحجور) بحذف (فيه) في الأول، و(عليه) في الثاني.

٨١٤. تفوّق (نشرت بتاريخ ٤/١١/١٩٨٣)

لا تكاد تخلو مقالةٌ من عبارة: (تفوّق فلانٌ على فلان) إذا فاقَهُ أو تقدَّمَهُ في أمرٍ من الأمور. وقد رأيتُ بعضَ النقّاد يَعيبون هذا القولَ، ويَرَوْن استعمال (فاقَهُ) أو (فَضَلَهُ) أو (تقدَّمَ عليه)... دون (تفوّق عليه). فما الرأي في ذلك؟

في الإجابة عن هذه المسألة أمور أهمها:

أولاً: عاب الأستاذ محمد العدناني قولَ القائل: (تفوَّق عليه) بمعنى: فاقَهُ، فقال في معجمه: ((ويقولون: تفوَّقَ على أقرانه في الامتحان. والصواب: فاقَ أترابَهُ فَوْقاً وفَواقاً، أي: عَلاهم بالشرف وغَلَبَهم وفَضَلَهم))، ثم عاد فذكر أنه جاء في (المعجم الوسيط): ((وفاقَ قومَهُ وتفوَّق عليهم: فَضَلَهم وصار خيراً منهم)) وأردف: ((أنا أؤيد الوسيط، وأقترح على المجمع الذي صدر باسمه أن يوافقَ على ذلك)).

وقد سَبَق إلى عَيْبِ (تفوَّق عليه) بمعنى (فاقَهُ) الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) فقال: ((وعلى هذا ينبغي أن يقال: فاقَ فلانٌ غيرَه في الامتحان أو العلم.. فهو فائق. أما تفوَّق فقد ذكر صاحب القاموس أن معناه: ترفَّع))، وأردف: ((وقال الزمخشري في (الأساس): وهو يتفوَّق على قومه، ولم يفسِّر. ومعلومٌ أن (تفوَّق) على وزن (تفعَّل). و(التفعُّل) هو أحد وَزْنَي الرياء والتكلّف)). وهو يقصد بالرياء التظاهر بما ليس فيه.

ثانياً: جاء في (الأساس): ((وفاقَ قومَهُ: فَضَلَهم. ورجلٌ فائقٌ في العلم. وهو يتفوَّق على قومه. وفوَّقتُه عليهم: فضَّلْتُه)).

أقول: ما دام معنى (فوَّقتُه عليهم) بتشديد الواو: فَضَّلْتُه عليهم، فمعنى (فضّلته عليهم): إما حَكَمْتُ لـه بالفضل عليهم أو جعلتُه يَفضلهم. ففي (اللسان): ((وفضَّلْتُه على غيره تفضيلاً: إذا حَكَمْتَ لـه بالفضل أو صيَّرته كذلك)). والمعنى هنا صيّرته أو جعلته يفضلهم، كما أن (فوّقته) جعلته يَفوقهم. وكما تقول: (فوَّقتُ فلاناً على قومه ففاقهم)، تقول: (فوَّقتُه عليهم فتفوَّق عليهم)؛ أي: فاقهم وفَضَلَهم.

وليس (تفوَّق) هنا من قبيل (تفعَّلَ) الذي يَدلّ على التكلُّف، كما ذكر جواد. وإنما هو من قبيل (تفعَّلَ) الذي هو للمطاوعة. فـ (تفوَّق) الذي يدل على التكلُّف معناه: ترفَّعَ، كما جاء في (القاموس). أما (تفوّق) للمطاوعة فيعني (فاق) كما يُفْهَم من (الأساس). وكذلك (تفضَّلَ عليه)؛ فإذا كان بمعنى: يدَّعِي الفضل، كما في (الصحاح) فهو للتكلف، أما إذا دلّ على (الإفضال) فلا يكون فيه تكلُّف. ففي (اللسان): ((وأفْضَلَ الرجلُ على فلانٍ وتَفَضَّلَ عليه: أنالَهُ)). وقد قَرَنَ الزمخشري في (كشّافه): (تفضَّلَ عليه) بـ (تصدَّقَ عليه).

ثالثاً: إن نص (المعجم الوسيط) ((تفوَّق عليهم: فَضَلَهم)) لا يَحتاج إلى موافقةِ مجمع من مجامع اللغة. وقد نصَّ على نحوٍ منه، كما رأيت، الزمخشري في

(الأساس). وأخذ بهذا صاحب (الإفصاح)، وهو معجم حديث، فقال: ((وتفوَّق: ترفَّع، وتفوَّق عليهم: فاقهم، وفوَّقه عليهم: فضَّله)). وهذا صريحٌ بأنَّ (تفوَّق) يعني (فاقَ)، كما يعني (ترفَّع).

٨١٥. في

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢)

(في) حرفٌ جارٌّ. ويقول النحاة إن معناه: الوعاء، حقيقةً أو مجازاً، أي: المجرور به وعاءٌ للفعل، فالفعل يقع داخلَه.

فمن أمثلة الوعاء الحقيقي قولك: (جعلتُ المتاعَ في الصندوق)، وقوله تعالى: ﴿أولئك أصْحابُ النارِ هم فيها خالِدُونَ﴾ [البقرة ٣٩ و٢٥٧].

ومن أمثلة الوعاء المجازي قولك: (دخلتُ في الأمر)، وقوله تعالى: ﴿ولكم في القِصاص حَياةٌ﴾ [البقرة ١٧٩]. لكنَّ لها معانيَ أخرى، ومنها التعليل، وتُدعَى هاهنا بـ(السببية)، كقوله تعالى: ﴿فذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّني فيه﴾ [يوسف ٣٢] أي: لُمْتُنَّني من أجلِه. ونحو ذلك ما جاء في الحديث: ((دَخَلَتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها)) أي: بسبب هِرَّة حبستها. وفي الحديث: ((الحُبُّ في اللّه والبغضُ في اللّه من الإيمان))، بدليل الحديث الآخر: ((أفضل الإيمان أن تحبَّ للّه وتُبغض للّه)).

ويقول الكتّاب: (جاء فلانٌ في طَلَبِ الدَّيْن)، فينكر الأستاذ محمد العدناني نحواً من ذلك فيقول: ((جاءه في طَلَبِ الدَّيْن. والصواب: جاء يُطالبه بالدَّيْن)).

أقول: إن قولَ الكتّاب صحيحٌ فصيح، لأن (في) في قول الكتّاب (جاءه في طَلَبِ الدَّيْن) للتعليل، والمعنى: (جاءه لِطَلَبِ الدَّيْن أو من أجلِه).

٨١٦. حديقة فيحاء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/١١)

في اللغة: (فاحَ العِطْرُ والطِّيبُ): عَبَقَ وانتشر، وهو معتلُّ العين بالواو والياء. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فاحَتِ الريحُ الطَّيِّبَةُ فَوْحاً وفَيْحاً وأفاحَتْ: انتشرتْ)). وفي (الصحاح): ((فاحَتْ ريحُ المِسْك تَفُوحُ وتَفِيحُ فَوْحاً وفَيْحاً وفَوَحاناً وفَيَحاناً)).

فإذا أردتَ أن تجيءَ للحديقةِ بوصفٍ تشير به إلى ما يَفوح بها من ريحٍ طيبة قلت: (حديقةٌ فائحةٌ) أو (فوَّاحةٌ) بصيغة المبالغة. ولك أن تقول: (إن للحديقةِ فَوْحاً أو فَيْحاً أو فَوَحاناً أو فَيَحاناً).

لكن الكتّابَ يقولون في هذا المعنى أحياناً: (حديقةٌ فَيْحاءُ) وليس لهذا وجه. فـ(فيحاء) صفةٌ على (فَعْلاء)، مذكَّرها (أفْيَحُ) على (أفْعَل). ومعنى (فيحاء): واسعة. ففي (الصحاح): ((وبَحْرٌ أفْيَحُ بَيِّنُ الفَيْح، أي: واسع. وفَيّاح أيضاً بالتشديد)). فـ(الفيحاء) من فاحَ يَفِيح: إذا اتسع، وهو معتلٌّ بالياء. وفيه أيضاً: ((وفاحَتِ الغارةُ تَفِيح: اتسعت.. ودارٌ فيحاءُ: واسعة)).

وإذا قلت: (دمشقُ الفيحاء) فقد قصدتَ أن تصفَ المدينةَ بالاتساع، ولعل المراد بالاتساع رياضُها، فهي: (الروضة الفيحاء)، لكثرة بساتينها وامتدادها.

٨١٧. أَفادَ واستفاد (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٤)

تقول: (فادَتْ لك فائدةٌ) إذا حَصَلَتْ وثبتت. ففي (المصباح): ((الفائدة: زيادةٌ تَحْصُلُ للإنسان، وهي اسمُ فاعل من قولك: فادتْ لـه فائدةٌ فَـيْداً، من باب باع)).

أما (أفادَ) فهو يعني (أعطى) حيناً كما في قولك: (أفَدْتُ الرجلَ)، كما يعني (أخذ) كما في قولك: (أفَدْتُ درساً) إذا استفدتَ. وإذا كانت (الإفادة) بمعنى (الإعطاء) نَصَبَ الفعلُ مفعولَيْن كقولك: (أفَدْتُ الرجلَ خيراً). أما إذا كانت (الإفادة) بمعنى (الأخذ) فلا يَنصِبُ الفعلُ إلا مفعولاً واحداً كقولك: (أفَدْتُ من الرجل خيراً)، ولا تقول: (أفَدْتُ الرجلَ مالاً) إذا استفدت.

وفي كلام الكتّاب قولهم: (استفدْتُ من فلان) وهو صحيح، وهم لا يتجاوزونه؛ إذ يَحْسَبون (استفاد) لازماً، وهو متعدٍّ. قال الإمام الشافعي: ((بَثَثْتُ مفيداً واستفدتُ وِدادَهم))، وفي (النهاية): ((يستفيد المالَ بطريق الربح)). فالتقدير في قول الكتّاب: (استفدتُ من فلان خيراً). فثبت بهذا أن (استفاد) متعدٍّ، وليس لازماً.

حرف القاف

٨١٨. قَبِلَ القليلَ، لا: قَبِلَ بالقليل

(نشرت بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٣)

يقول الكتّاب: (قَبِلْتُ بالقليل انتظاراً للكثير) فيُعَدُّونَ القَبولَ بالباء. فهل في العربية ما يُجيز هذه التعدية؟ في الإجابة عن ذلك أمورٌ أهمُّها:

أولاً: إذا عدنا إلى المعاجم وجدنا: (قَبِلَ) يَتعدَّى بنفسه إذا أُريد به معناه الشائع؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وقَبِلْتُ الشيءَ والهديةَ: أخذتُهما، والخبرَ: صدَّقتُه)). وفي (المصباح): ((قَبِلْتُ العقدَ أَقْبَلُهُ من باب تَعِبَ قَبُولاً بالفتح —والضمُّ لغةٌ—.. وقَبِلْتُ القولَ: صدَّقتُه، وقَبِلْتُ الهديةَ: أخذتُها.. وقَبِلَ اللّـهُ دعاءَنا وعِبادتَنا)). ونحوٌ من ذلك في سائر المعاجم.

فإذا تعدَّى (قبل) بالباء كان لـه معنى آخر. فـ (قَبَلَ به يَقْبُلُ قَبَالَةً) معناه: كَفِلَهُ وضَمِنَهُ. ففي (المصباح): ((والقَبيل: الكفيل وزناً ومعنى، والجمع: قُبَلاء... تقول: (قَبَلْتُ به أَقْبُلُ) من بابَي قَتَلَ وضَرَبَ قَبالَةً بالفتح: إذا كَفَلْتَ)).

ثانياً: أقرّ الشيخ مصطفى الغلاييني تعديةَ (قبل) بالباء إذا كان بمعنى أخذ ورضي؛ إذ قال: ((لا مانع من تعدية (قَبِلَ) بالباء، وهو يعني (الرضا)، كما تتعدى (رَضِيَ) بنفسها وبالباء، تقول: رَضِيتُ الشيءَ ورَضِيتُ به)). وعلَّل إقراره لتعديةِ (قبل) بالباء فقال: ((وكثيراً ما يُعَدُّونَ فِعلاً تعديةَ فِعْلٍ آخرَ بمعناه، ولهذا شواهدُ كثيرةٌ)).

أقول: ليس صحيحاً أن يُعدَّى الفعل تعديةَ فعلٍ آخرَ إذا شابه معناه ما لم يُسمعْ ذلك عن العرب. ولو صحّ ذلك لقلتَ: (استند عليه)، لأنه بمعنى (اعتمد عليه). وقلتَ: (اعتمد إليه)، لأنه بمعنى (استند إليه). وقلتَ: (نوى عليه)، لأنه بمعنى (عزم عليه). وليس ذلك من العربية في شيء.

ثالثاً: ربَّ قائلٍ يقول: ألا يَجوز تضمينُ أو إشْرابُ (قَبِلَ) معنى (رَضِيَ) وتعديتُه بالباء كما يتعدَّى (رَضِيَ)؟

أقول: شرْطُ التضمين أو الإشراب أن يكون بين الفعلين مغايرةٌ في المعنى. قال الدسوقي في تعليقه: ((قولـه يُشْرِبُون لفظاً معنى لفظ، هذا ظاهرٌ في تغايُرِ المعنيَيْن)). وإلاّ فأيّ غرضٍ نبتغيه من تضمين (قَبِلَ) معنى (رَضِيَ) إذا كان بمعناه. قال ابن القوطية: ((ورَضِيتُ بالأمر والشاهِدِ رِضاً: قَبِلْتُهما)). وقال ابن الأثير في (النهاية): ((القَبول بفتح القاف: المحبّة والرِّضا بالشيء ومَيْلُ النفس إليه)).

رابعاً: قال الشيخ مصطفى الغلاييني: ((ألا ترى أن (أخذ) لمّا ضمّنوها معنى (رَضِيَ) عَدَّوْها بالباء فقالوا: أخذ برأي فلان، بمعنى رَضِيَ به...)).

أقول: إذا صحّ هذا التضمين كان (أخذ) مغايراً في معناه لـ (رَضِيَ). لكن الصحيح هنا أنك تقول: أخذتُه وأمسكتُه، فإذا عديتَهما بالباء كان معناهما تعلقت به؛ ففي (الهمْع): ((والآخر: الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعلـه إذا كانت تفيد مباشرةَ الفعل للمفعول، نحو: أمسكتُ بزيد، والأصل: أمسكتُ زيداً)). وفي (المصباح): ((مَسَكْتُ بالشيء بمعنى: أخذتُ به وتعلَّقْتُ)).

ولهذا تقول: (قَبِلْتُ القليلَ)، ولا تقول: (قَبِلْتُ بالقليل)، وتقول: (أخذتُ به) إذا تمسَّكْتَ به وتعلَّقت.

٨١٩. أقبل إليه وعليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٦)

يقول الكتّاب غالباً: (أقبل التلاميذ على مدارسهم)، و(أقبل المواطنون على شراء أمتعتهم)، فيُعَدُّون (أقبل) بـ (على). ولكنهم يقولون أحياناً: (أقبل التلميذ إلى أستاذه يسألـه عن سرّ المسألة) فيُعَدُّونه بـ (إلى). فهل في العربية ما يُجيز تعديةَ الفعل بـ (على) و(إلى)؟ وهل يَختلف المعنى فيكون للفعل مع كلِّ حرفٍ معنىً خاصٌّ به؟

أقول: للإجابة عن ذلك أمورٌ أهمها:

أولاً: معنى (الإقبال) في الأصل: القُدوم والتوجُّه. ففي (الصحاح): ((و"أقْبَلَ" نقيض "أدْبَرَ")). وفي (مفردات الراغب): ((الإقبال: التوجُّه)). وفي (النهاية): ((وأقْبَلَ يُقْبِلُ: إذا قَدِمَ)). وهذا يعني أن الأصلَ أن تكون التعدية بـ (إلى). ففي التنزيل: ﴿فَأَقْبَلُوا إليه يَزِفُّونَ﴾ [الصافات ٩٤] أي: قَدِموا إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام يُسرعون. وفي (نهج البلاغة): ((وأقْبِلُوا بأفئدتكم إليَّ)) وفيه: ((فأقبلتم إليّ إقبالَ العُوذِ المَطافِيل)). و(العُوذ) جمع (عائذة)، وهي الظباء الحديثة النِّتاج. و(المَطافِيل) جمع (مُطْفِل) أي: ذات الطِّفْل. وفي (كليلة ودمنة): ((أقبلتُ إليك لأقضيَ حقَّك)). فإذا صَحَّ هذا صَحَّ قولُكَ: (أقبلت نحوك)، بنصب (نحو) على الظرفية. ففي (المصباح): ((إذا أقبلتَ بها نحوه)).

ثانياً: جاء تعدية (أقبل) بـ (على) أيضاً. ففي التنزيل: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ على بَعْضٍ يَتَساءَلُونَ﴾ [الصافات ٥٠]، وفيه: ﴿قالوا وأقْبَلُوا عليهم ماذا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف ٧١]، وفي (نهج البلاغة): ((أقبلتم إليّ إقبال العوذ المطافيل على أولادها))، فعدَّى الفعل بـ (إلى) و(على). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((أقنع الرجلُ بصرَه نحوَ الشيء: أقبل عليه، ومعنى الإقناع: رفْع الشيء وتوجيهُه)). فقد رأيت أن الفعل قد تعدّى بـ (على) كما تعدّى بـ (إلى).

ولكن هل ثمّة فارقٌ بين التعديتَيْن؟

قال صاحب (الكلّيات): ((الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لا بدّ أن يكون لـه مع كلِّ حرفٍ معنىً زائدٌ على معنى الحرف الآخر. وهذا بحسب

اختلاف معاني الحروف)). وقال: ((والنحاة يجعلون أحدَ الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاءُ أهل العربية فلا يَرتضون هذه الطريقة، بل يَجعلون للفعل معنىً مع الحرف ومعنىً مع غيره. وهذه طريقةُ إمام الصناعة سيبويه)).

فما الفارقُ إذاً بين (أقبل إليه)، و(أقبل عليه)؟

أقول: معنى (أقبل إليه): قَدِم وتوجّه، أما (أقبل عليه) فيعني: التوجُّه إلى الشيء مع الرغبة في لزومه. قال ابن القوطية في (الأفعال): ((أقبلتُ على الشيء: لَزِمْتُه))، وفي (الكلّيات): ((قبل على الشيء وأقبل: لَزِمَهُ وأخذ فيه)). ويتضح ذلك بما جاء في (نهج البلاغة): ((فأقبلتم إليّ إقبالَ العُوذ المَطافيل على أولادها)) أي: أقبلتم إليّ إقبالَ راغبٍ، كما تفعل المَطافيل حين تُقْبل على أولادها بدليل قولـه بعد ذلك: ((قَبَضْتُ كفّي فبسطتموها، ونازعتُكم يدي فجذبتموها)).

ومن ثَم كان لكلٍّ من (أقبل إليه) و(أقبل عليه) موضعٌ ومَقام.

٨٢٠. القِحْف

(القِحْف) أعلى الدِّماغ، وهو بكسر القاف، وهم يَلْفِظُونه بفتحها خطأ. أما (القَحْف) بفتح القاف فهو المصدر من (قَحَفَهُ) إذا أصاب (قِحْفَهُ). قال صاحب (المصباح): ((القِحْف، بكسر القاف: أعلى الدماغ، قاله في مختصر العين، والجمع: (أقْحاف)، مثل: حِمْل وأحْمال)).

٨٢١. قد لا يكون (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٠)

(قد لا يكون) تعبيرٌ شائع لا يزال بعضُ النقّاد يَعيب الكتّابَ على استعمالـه، ذاهباً إلى عدم جواز توسُّط (لا) النافية، بين (قد) والفعل المضارع، كما قرأت ذلك في صحيفة يومية. والتعبير صحيحٌ فصيح، استعمالاً ونصّاً:

أما من حيث الاستعمال، فقد ذكر الناقد أن مجيءَ التعبير في كلام ابن هشام صاحب (المغني)، ليس حجّةً في إقراره.

أقول: جاء نحوٌ من هذا التعبير في أقوالٍ مأثورةٍ قديمة، منذ العصر الجاهلي، فقد اشتُهر من الأمثال العربية: (وقد لا يُقاد بي الجَمَل) وهو مثل يُضرَب للرجل يسِنُّ ويَضعُف فيتهاون به أهلُـه، وقد جاء في (جمهرة الأمثال) لأبي هلال العسكري. وقال أنس بن نواس: ((وقد لا تَعْدمُ الحسناء ذامّا))، والذامُّ: العَيْبُ. ومثل ذلك كثير في نثر الجاهليين والمخضرمين، ولم يَعِبْ ذلك عائب.

وقد أدخل الأئمة (قد) على المضارع المنفي بـ (لا) في نثرهم، كما فعل الشافعي -وهو من أفصح الفصحاء- والخليل بن أحمد، وابن المقفع، وابن جنّي، والمرزوقي، والزمخشري، وأبو هلال العسكري، والرازي، والقزويني، والعكبري، وابن هشام، وابن منظور، والفيومي، فكيف يجتمع هؤلاء كافة على الخطأ؟

وأما من حيث النصّ فقد جاء في الأمّهات ما

يُشترط لدخول (قد) على الماضي، فأوجبوا أن يكون فعلاً متصرفاً خبرياً مُثْبَتاً، وعلى المضارع، فأوجبوا أن يكون مجرَّداً من جازمٍ وناصب وحرف تنفيس [وهو السين أو سوف]، فجاء شرط الإثبات -كما رأيت- خاصاً بالماضي دون المضارع، إلا أن بعض الأئمة جمعوا شروط الماضي إلى شروط المضارع، فتوهَّم أن شرط الإثبات يشمل المضارع. قال المالقي في (رصف المباني): ((وتكون (قد) مع المضارع حرفَ توقّع، فإذا قلت: (قد يقوم)، أدخلتَ الاحتمالَ وتوقعتَ الوجود، وإن نفيتَ فقلت: (قد لا يقوم)، توقّعتَ العدم)). وهذا نصٌّ صريح بجواز توسُّط (لا) بين (قد) والمضارع. فتأمل.

٨٢٢. لقد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٥)

درج الكتّاب على استعمال (لقد) في صدر الكلام أو في دَرْجِه، لكنهم قلّما فَطِنوا لموضعه الصحيح في الاستعمال، فما الذي يراد بقولهم: (ولقد جاء فلان)؟ يقال في إعراب ذلك: إن الواو عاطفة، وإن (لقد جاء فلان) جوابٌ لقَسَمٍ محذوفٍ تقديرُه: (واللّه لقد جاء). ففي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران ١٥٢] وتقدير القَسَم هنا كاللفظ به.

ويتبيّن من هذا أمورٌ ثلاثة:

الأول: أن قولك (لقد جاء) إنما يراد به تأكيدُ المعنى؛ فلا يقال إلاّ حيث يتطلب المعنى مثل هذا التأكيد.

والثاني: أن قولك (لقد جاء) جوابٌ لقَسَم مقدَّر ولو أتى في صدْر الكلام، والشائع عند حذف القَسَم أن يُدَلَّ عليه بلام التوطئة.

الثالث: أن (لقد) لا يأتي إلا حيث يقدَّر القَسَمُ قبلَه؛ ومن ثم يمتنع قولُ القائل: (إذا نجح الطالب في امتحانه، لقد وُفِّق توفيقاً عظيماً) -كما يقوله الكتّاب- لأن تقدير القَسَم إنما ورد مع (إن)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام ١٢١] فإنه على تقدير (واللّه إن أطعتموهم..)، ولم يرد مع (إذا).

٨٢٣. قَدَر وقدَّر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/١١)

في العربية قولهم: (قَدَرَ الإنسانُ الشيءَ) من باب ضَرَبَ وقَتَلَ: إذا عَرَفَ مبلغَه وقَدْرَه، ومنه قولهم: (قَدَرْتُه حَقَّ قَدْرِه) إذا عرفتَ له شأنه. وجاء الفعل بالتشديد بهذا المعنى؛ تقول: (قدَّرْتُ فلاناً حقَّ التقدير) إذا عظَّمْتَهُ. وذهب النقّاد إلى إنكار (التقدير) بهذا المعنى كما فعل الدكتور مصطفى جواد في كتابه (المباحث اللغوية) فقال: ((التقدير لا يدخل في باب الإجلال)).

أقول: (القَدْر) و(التقدير) بمعنى، وهو في الأصل معرفةُ المقدار. ففي (أدب الكاتب) لابن قتيبة: ((قال الكسائي في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام ٩١] ولو ثقّلت كان صواباً)) أي: لو شُدِّد الفعل لكان صواباً أيضاً. وقد قُرئت الآية بالتخفيف والتشديد كما جاء في (الكشاف) للزمخشري. وفصّل أبو حيّان في (البحر المحيط) فقال: ((وقد قرأ عيسى

ابن عمر الثقفي والحسنُ البصري الآيةَ بتشديد الدال))، وأضاف: ((أي: ما عظّموه حقيقةَ تعظيمه)).

٨٢٤. قَدِمَ البلدَ، وقدم إليه، وقدم عليك

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢١)

تقول: (قَدِمْتُ البلدَ قُدُوماً) إذا جئتَه، والأصل فيه: (قدمتُ إلى البلد)، وهكذا تقول: (دخلتُ البيتَ) و(دخلتُ إليه). ففي (الصحاح): ((وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجرّ؛ نحو: دخلتُ البيتَ، ونزلتُ الواديَ، وصَعِدْتُ الجبلَ)). وقد منع العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة): (قَدِمْتُ إلى البلد)، وجعل الصوابَ: (قَدِمْتُ البلدَ).

أقول: الأصل إثباتُ الجارّ، وحذفه من قبيل الاتساع. ففي (كليلة ودمنة): ((فلم يزلْ حتى بَصُرَ بسفينةٍ.. قَدِمَتْ إلى الساحل). وفيه: ((وما أَقْدَمَهُ إلى مدينتهم)) أي: ما الذي جعلـه يَقْدَمُ إلى مدينتهم.

وتقول: (قَدِمَ عليه) بمعنى (وَفَدَ)؛ ففي (نهج البلاغة ١٣٣/٣): ((فإذا قَدِمَ رسولي عليك)). وأنت تقول: وَفَدْتُ إليه وعليه؛ ففي (الأساس): ((وَفَدْتُ عليه وإليه وُفوداً ووفادَة)). وتقول: (أقبلتُ إليه وعليه)؛ ففي (نهج البلاغة): ((فأقبلتم إليّ إقبالَ العُوذ المَطافِيل على أولادها)) أي: إقبال الظِّباء أو الإبل الحديثةِ النِّتاج ذات الطِّفل على أولادها.

وثمة (قَـدَّم) بتشديد الدال، تقول: (قدّمتُ الكتبَ إلى صاحبي) إذا حملتَها إليه ليأخذها. وقد أنكر العدناني: (قدَّم لـه كتاباً)، وجعل صوابه: (أعطاه كتاباً)، وذكر للفعل معانيَ أخرى.

أقول: إذا كان لـ (قدَّم) معانٍ، فمعناه الأول هو الذي ذكرناه؛ فانظر إلى كلام ابن المقفّع يدعو صديقاً إلى طعامه: ((إنك تظن أني أتكلّف لك شيئاً، لا واللـه لا أقدِّم لك إلا ما عندي))، وفي (كليلة ودمنة): ((وإن الفيلَ إذا قُدِّم إليه عَلَفُه، لا يَعْتلفه حتى يُمَسَّحَ ويُتملَّق لـه)). وكثيراً ما أغفلت المعاجم ما دلّت عليه القرائن أو اقتضاه القياس، فأغنى وضوحُه عن ذكره. فتأمل.

٨٢٥. اقتدى به واقتداه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٧)

تقول: (اقْتَدَيْتُ بفلان) إذا اتخذته قُدْوةً فَسِرْتَ سِيرَتَه. ففي (الصحاح): ((القُدْوة: الأُسْوَة؛ يقال: فلانٌ قُدْوَةٌ يُقتدَى به)). وأصل الاقتداء من (القِدْو) بكسر القاف وسكون الدال، وهو الأصل الذي يتشعّب منه الفروع، كما قال ابن فارس.

وقد يَفوتُ الكتّابَ أن (الاقتداء) كما يكون بمحاكاة الشخص للشخص، يكون بمحاكاة الشخص للشيء واتّباعه. ففي (الأساس): ((يقال: لا تقتدِ بمن ليس بالقُدوة، ونعم المُـقْـتـدَى به أنت))، فـ (الاقتداء) هنا محاكاةُ الشخص للشخص. لكنه جاء في التنزيل: ﴿فَبِـهُدَاهُمُ اقْـتَـدِهْ﴾ [الأنعام ٩٠]، فـ (الاقتداء) هنا اتباعٌ للشيء، وهو الهدى، فهو من قبيل الاهتداء. وفي (نهج البلاغة): ((فتقتدي بما شاهدت)) وفيه: ((ومَنارٌ اقتدَى بها سُفَّارُها)).

ويتعدّى (الاقتداء) بالباء في محاكاة الإنسان للإنسان، لكنه قد يتعدّى بنفسه أيضاً إذا كان يعني محاكاةَ الإنسان للشيء كالاحتذاء، ففي (نهج البلاغة): ((وما اسْتَنَّ النبيُّ ﷺ فاقتدَيْتَه)) أي: فاحتذيتَ السُّنة، وفيه: ((وأخذوهم بالباطل فاقتَدُوه)) أي: فاحتذوا الباطلَ. فتأمل.

٨٢٦. قذفه به، لا: قذف به عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٥)

(القَذْف) بفتحٍ فسكون: الرَّمْيُ الشديد. تقول: (قذفتُ الشيءَ وبالشيء). ففي (الأساس): ((قذف الحجرَ. وقذف به)). وكذلك (رَمَى)، فإنك تقول فيه: (رميتُه ورميتُ به).

ويقول الكتّاب حيناً: (وقد كانت المنجنيقُ تقذف بالحجارة على القلعة)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الصواب أن تقول: (كانت المنجنيقُ تقذف القلعةَ بالحجارة)، لا: (تقذف عليها). فـ (المقذوف) يكون تارةً هو المقذوفَ به، ويكون تارةً الهدفَ الذي ترميه، كالقلعة في العبارة فهي المقذوفة. ولعل تسرُّب الخطأ قد جاء من حَمْل (قذف) على (ألقى) وكلاهما بمعنى طرح. فأنت تقول: (كانت المنجنيقُ تُلقي الحجارةَ على القلعة) فتأتي بـ (على)، كما تقول: (ألقيتُ المتاعَ على الأرض). لكنَّ عملَ المنجنيقِ القذفُ الذي هو شدّة الرمي.

ولذا قُلْ: (كانت المنجنيقُ تقذف القلعةَ بالحجارة)، ولا تقل: (تقذف الحجارةَ على القلعة).

٨٢٧. قَرُبَ وقارَبَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦)

تقول: (قَرُبَ الشيءُ) بالضمِّ ككَرُمَ (قُرْباً) و(قُرْبَةً) بضمّ أوّلهما و(قُرْبَى) بالضم و(قَرَابَةً) بالفتح، كما في (المصباح). و(القُرْبُ): الدنوّ. والفعل لازمٌ يتعدّى بالحرف، تقول: (قَرُبْتُ منه) و(قَرُبْتُ إليه). ففي (الأساس): ((قَرُب منه وإليه)). والصفة منه: (قريب)؛ تقول: (هو قريبٌ مني)، و(هي قريبٌ وقريبةٌ مني)، إذا أردتَ المسافةَ.

وثمَّة (قَرِبَ) بالكسر كعَلِمَ، وهو فعلٌ متعدٍّ، تقول: (قَرِبْتُ فلاناً) إذا دنوتَ منه.

ويأتي الفعل بوزن (فاعَلَ) وهو: (قارَبَ). ويكثر استعمالُه عند الكتّاب؛ يقولون: (يُقارِبُ عددُهم من ألف)، وهو خطأ، لأن الفعل متعدٍّ، تقول: (يُقارِبُ عددُهم ألفاً).

و(قارَبَهُ) بمعنى داناه، كما في (المصباح). ويأتي (قارَبَهُ) بمعنى (قَرَّبَهُ) بالتشديد أيضاً. ففي (اللسان): ((وقد جاء فاعَلْتُ بمعنى أفْعَلْتُ وفَعَّلْتُ بالتشديد، تقول: باعدتُه وأبعدتُه، وقارَبْتُ الصبيَّ وقرّبتُه بالتشديد)).

ولكن ألا يأتي (قارَبَ) لازماً؟

أقول: جاء ذلك، ولكن بمعنى آخر؛ تقول: (قارَبَ فلانٌ في الأمر) إذا تركَ الغُلوَّ وقَصَدَ السَّداد، كما في (القاموس)، ومنه الحديث: ((سَدِّدُوا وقارِبُوا)) أي: اقتصِدوا في الأمور كلِّها واتركوا الغلوّ فيها والتقصير، كما جاء في (النهاية).

ويقول الكتّاب حيناً: (قارَبَ الأمرُ على الانتهاء)، والصواب: (قارَبَ الانتهاءَ) لتعدّي الفعل بنفسه، وفي مثل معناه: (أوشك الانتهاءَ)، و(أوشك أن ينتهيَ)، و(موشكٌ أن ينتهيَ)، ولا تقول: (موشكٌ على الانتهاء)، أو: (مقارِبٌ عليه).

٨٢٨. القريب والقرابة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٨)

تقول: (قَـرُبَ الشيءُ قُرْباً) بالضمِّ: صار قريباً في المكان، و(قَـرُبَ قُرْبةً) بالضمّ: صار قريباً في المنزلة، و(قَـرُبَ قَرَابَةً) بالفتح و(قُرْبَى) بالضم: أصبح قريباً في النسب.

وتقول: (بيتُهُ قريبٌ من بيتك)، و(دارُهُ قريبٌ من دارك) فيستوي فيه المذكر والمؤنث. ففي (المصباح): ((يقال زيدٌ قريبٌ منك، وهندٌ قريبٌ منك: لأنه من قُرْب المكان والمسافة)). وليس كذلك (القريب) من (القَرابة). ففي (الصحاح): ((وإذا كان في معنى النسب يؤنَّث بلا اختلاف بينهم، تقول: هذه المرأة قريبتي؛ أي: ذاتُ قَرابَتي)). وتجوز المطابقة على الأصل أيضاً؛ تقول: (دارُهُ قريبةٌ من داري).

وجَمْعُ (القريب) من النسب: (الأقرباء) و(الأقارب)، كما في (المصباح) و(الأساس)، وهما على غير قياس. وتقول: (الأقربون) أيضاً.

ولكن هل يُجمَع على (القُرَباء) قياساً، كما يأتي في كلام الكتّاب؟

أقول: جاء ذلك في كتاب (زهر الآداب ٧٧/٢) لأبي إسحق الحصري القيرواني: ((ليس للقُرَباء ظرافةُ الغرباء)) كنسيب ونُسباء، وتقول أنْسِباء أيضاً. وتجمع قريبة النسب على: (القَريبات) و(القَرائب).

ويقول الكتّاب حيناً: (فلانٌ قَرَابَتي) أي: قريبي، فهل هذا صحيح؟

أقول: منع ذلك الجوهريُّ في (الصحاح) إذ قال: ((والعامّةُ تقول: هو قَرَابتي، وهم قَراباتِي))، كما أنكره الحريري في (درّة الغواص)، وردّ الخفاجيُّ في شرحه فذكر أنه جاء في الحديث الصحيح: ((هل بَقِيَ أحدٌ من قَرابَتها))، وقال ابن الأثير: ((أي: أقاربها، فسمَّوْا بالمصدر، كالصحابة)) أي إن (القَرابة) و(الصحابة) مصدران سُمِّيَ بهما، فاستوى فيهما الواحدُ وغيرُه، تقول: هذا قرابَتِي، وهؤلاء قَرابَتِي. وقيل: إنهما اسمُ جَمْعٍ لـ (قريب) و(صاحب). وجاء في (الأساس): ((وهو قَريبي وقَرابَتِي، وهم أقربائي وأقاربي وقرابتي)).

٨٢٩. القَراح

(القَراح) بفتح القاف: الخالصُ من الماء. وكثرةُ الكتّاب تلفِظه بالضمّ، وهو خطأ. قال صاحب (الأساس): ((وماءٌ قَراحٌ: لا يَشوبُه شيءٌ من سَوِيقٍ ولا غيره. وأرضٌ قَراحٌ: ما فيها منابت سَبِخٍ)). و(السَّوِيق) بفتح السين: الناعم من دقيق الحنطة والشعير، و(منابت سَبخ) بفتح السين أي: ذاتُ مِلح ونَزّ.

وجاء كذلك: (أرضٌ قَراحٌ): لا ماءَ فيها، ولا شجر. والجمع: (أقْرِحَة).

٨٣٠. قَرَّ فهو قارٌّ، وأقْرَرْتُه

(نشرت بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٨)

(قَرَّ) بتشديد الراء، إما لازمٌ، وإما متعدٍّ.

فمن اللازم قولك: (قَرَّ بالمكان) إذا استقرَّ وثبتَ وسَكَنَ، (يَقِرُّ) بالكسر و(يَقَرُّ) بالفتح (قَرارُهُ)، و(ليس لفلان من قرار) أي: ثباتٍ واطمئنان. واسم الفاعل: (قارٌّ)، أي: مستقرّ. و(قَرَّ به القَرار)، و(هو في مَقَرِّه)، والجمع: (مَقارُّ) بتشديد الراء.

ومن اللازم قولك: (قَرَّ اليومُ قَرّاً) إذا بَرَدَ؛ فهو: (قَرٌّ)، وصف بالمصدر. تقول: (يومٌ قَرٌّ) و(ليلةٌ قَرَّةٌ)، و(يومٌ قارٌّ) و(ليلةٌ قارَّةٌ). والاسم: (القُرّ) بالضمّ وهو: البرد. وقد (قُرَّ فلانٌ) بالبناء للمجهول: إذا أصابه البرد فهو (مَقْرُور). و(أقَرَّهُ اللّهُ) إذا جعلَه كذلك؛ فهو (مَقْرُور) أيضاً على غير قياس.

ومن اللازم أيضاً: (قَرَّتْ عينُه) إذا بَردتْ سروراً (قُرّاً) و(قُرُوراً) بضم القاف فيهما.

و(قُرَّةُ العين) بضم القاف: ما قَرَّتْ به العين. وفي الحديث: ((لو رآك لَقَرَّتْ عيناه)) أي: لسُرَّ بذلك وفَرِح. وفي أمالي المرتضى: ((سَخِينُ العين: الذي اشتد به الحزن. ويقال في خلافه: قرير العين))، وهو مِن: سَخِنَتْ عينُهُ وأسخنها اللّهُ، وقَرَّتْ عينُهُ وأقَرَّها اللّهُ. ففي (المصباح): ((قَرَّ الشيءُ قَرّاً من باب ضَرَبَ: استقرَّ بالمكان، والاسم: القَرار.. وقَرَّ اليومُ قَرّاً: بَرَدَ، والاسم: القُرّ بالضمِّ، فهو قَرٌّ، تسميةٌ بالمصدر، وقارٌّ على الأصل؛ أي: بارد.. وقَرَّتِ العَينُ قُرَّةً بالضمِّ وقُروراً: بَرَدَتْ سُروراً. وفي الكلِّ لغةٌ أخرى من باب تَعِبَ)).

أما (قَرّ) المتعدي فمنه قول ابن القوطية: ((وقَرَرْتُ الخبرَ في أذنه أَقُرّه بالضمِّ قَرّاً: أودعتُه، وقَرَرْتُ على رأسه دَلْواً: صَبَبْتُها)).

ومن المتعدي المزيد ما جاء في (الأساس): ((ما أَقَرَّني في هذا البلد إلا مكانُك، وأقَرَّ اللّهُ به عينَك، أي: أبلغك أمنيتك))، ومن ذلك: (أقَرَّهُ في كذا وعلى كذا): ثَبَّتَهُ وأيَّدَهُ.

٨٣١. قَرَضَ واقترض واستقرض

(نشرت بتاريخ ٢١/٩/١٩٨٦)

تقول: (قَرَضْتُ الشيءَ قَرْضاً) إذا قطعتَه، كما قال ابن القوطية، فـ (القَرْض): القَطْع. وتقول: (قَرَضْتُ الشِّعْرَ) إذا نظمتَه، والنظْم: اقتطاعٌ من الكلام، والشِّعْر هو القَرِيض؛ فَعِيل بمعنى مَفعول. وتقول: (قَرَضْتُ الفلاةَ) إذا اجْتزتَها، كما تقول قطعتها، ففي (المفردات): ((وسُمِّيَ قَطْعُ المكان وتجاوُزُهُ: قَرْضاً، كما سُمِّيَ: قَطْعاً)).

ويقول الكتّاب حيناً: (قَرَضْتُ فلاناً) بمعنى (أسلفتُه)، فهل لهذا وجه؟

أقول: إذا أردت معنى الإسلاف قلت: (أقْرَضْتُ فلاناً مالاً)، لا: (قَرَضْتُهُ). ففي التنزيل: ﴿وأَقْرَضُوا اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد ١٨] وفيه: ﴿مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ [البقرة ٢٤٥ والحديد ١١] وكلُّه من (أقْرَضَ).

ويقول الكتّاب كذلك: (استقْرَضْتُ مالاً) بمعنى

(استدنت)، وليس هذا صحيحاً. فـ (الاستقراض): طَلَبُ القَرْض، أما (الاستدانة) فهي (الاقتراض). ففي (الأساس): ((واستقرضتُه فأقرضَني، واقترضتُ منه، كما تقول: استلفتُ منه)). وفي (المصباح): ((واستقرضَ: طَلَبَ القَرْضَ، واقترَضَ: أخذه)). وتقول: (استقرضتُ منه مالاً) كما في (الصحاح). كما تقول: (استقرضتُه مالاً)، كما في (الأساس).

أما (اقترَضَ)، ففي المعجمات قولُهم: (اقترَضْتُ منه) بحذف المفعول. و(القَرْض) بفتح أوّله: ما أقرضته من مال، وجاء فيه الكسر، والجمع: (قُروض).

٨٣٢. قَرْطاجَة (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣)

في ندوةٍ تاريخية عقدتْها الإذاعةُ المرئية للفاتح العربي موسى بن نصير، جرى ذِكْر المدينة التي بناها الفينيقيون قرب تونس عاصمة القطر العربي التونسي، فجاء اسمها على لسان أحد الباحثين في الندوة (قَرْطاجَنَّة) بجيم مفتوحة ونون مشدَّدة. وصحَّح آخرُ فقال: إنها (قرطاج)، لا: (قرطاجنة)، فما صواب المسألة؟

أقول: إن اسم المدينة التي بناها الفينيقيون في القرن السابع قبل الميلاد (قرط حدشت)، أي: القرية الحديثة. وحرَّفها الرومانيون فقالوا: (كارتاجه) وأخذها العرب عنهم فأسْمَوْها (قرطاجة) وهي ميناءٌ غنيٌّ بآثاره.

أما (قرطاج) فليست الاسمَ العربيَّ، وإنما هي الاسمُ الفرنسي.

وأما (قرطاجنَّة) بنون مشدَّدة فهي الميناء الأندلسي الذي بناه الفينيقيون بعد نحو خمسة قرون من بناء (قرطاجة)، ومعناه في الأصل (قرطاجة) الحديثة.

وثمّة (قرطاجنة) أخرى وهي ميناءٌ من موانئ (كولومبيا) في أمريكة الجنوبية.

وربما التبس اسم (قرطاجنة) باسم (قرطاجة) عند كثير من المؤلِّفين فلم يفرِّقوا بينهما، ومن هؤلاء ياقوتُ الحموي في معجمه الطريف (معجم البلدان)، فقد ذكر أن المدينة الإفريقية –أي التونسية– هي (قرطاجنة)، وذكر ما قيل من أنّ اسمَها الأول (قرطا)، وقد أضيف إلى (جَنّة) لطِيبها ونزهتها، وأن اسم المدينة الأندلسية هو (قرطاجنة) أيضاً. والتحقيق ما ذكرناه قبل. وقد أكدَّ ذلك المحققُ العربي المصري الأستاذ أحمد زكي؛ فقد جاء في معجمه الجغرافي: ((قرطاجة: مدينةٌ شهيرة أسَّسها الفينيقيون، وموقعها على مقربةٍ من مدينة تونس. وقرطاجنة: اسمٌ يُطلَق على مدينةٍ بالأندلس، وقد أطلقه العربُ عليها... وأنه منحوتٌ من كلمتين إفرنجيتين معناهما قرطاجة الجديدة))، وعلى ذلك المعاجم الأجنبية. فتأمل.

٨٣٣. قَزَّ وتقزَّز (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٨)

تقول: (قَـزَّتْ من الشيء نفسُه وتقزَّزَتْ) إذا انقبضتْ، وكذلك: (قَـزَّتْ عنه وقَـزَّتْهُ) إذا أبَتْهُ وعافَتْه. كما تقول: (تقزَّزْتُ من الدنس وكلِّ ما يُستقذر) إذا عفته وتجنَّبْتَه. ففي (الصحاح):

«التقزُّز: التنطُّس والتباعُد من الدنس، وقد تقزَّز مِن أكْلِ الضَّبِّ وغيره»، والتنطُّس: المبالغة في التطهُّر. وفي (الأساس): «رجلٌ متقزِّز، وهو يتقزَّز مِن كلِّ شيء». وفي (الإفصاح): «تقزَّز عن الشيء: إذا لم يَطعمْه ولم يَشربْه بإرادة، وقزَّتْ نفسُه الشيءَ وعنه تَقِزُّه بالكسر: أبَتْهُ وعافته». ويقال في مثل هذا المعنى: (غَثَتِ النفسُ تَغْثِي غَثْياً) من باب رَمَى و(غَثَياناً)، و(تَغَثَّتْ): إذا اضطربتْ حتى تكاد تتقيّأ، كما في (المصباح).

ويكاد الكتّابُ يَعرفون ذلك، لكنهم يُضيفون إلى ما تقدَّم فعلاً آخر هو (قَرِفَ)، فيقولون: (قَرِفْتُ من الشيء)، و(هذا يدعو إلى القَرَف) يَعنون به: التقزُّز والاشمئزاز. وليس في اللغة ما يُسيغ هذا الاستعمال، فأنت تقول: (قَرَفَ فلانٌ لعيالـه) إذا كَسَبَ، و(قَرَفَ على القوم): بَغَى وكذب. وقد نبّه على ذلك كثيرٌ من النقّاد.

ولكن كيف تسرّب هذا الوهم إلى أفهامهم؟

أقول: أقرب ما يقال في الجواب عن هذا أن يكون ثمّة التباسٌ بين (قرف) بالقاف و(كرف) بالكاف. ففي (اللسان): «كَرَفَ الشيءَ: شَمَّهُ، وكَرَفَ الحمارُ: إذا شَمَّ بَوْلَ الأتان، ثم رفع رأسَه وقَلَبَ شفته». فـ (الكَرْف) بهذا المعنى أن تشمّ رائحةً فتعبس نافراً مكشّراً، فإذا قلت: (كَرَفْتُ الشيءَ) عنيتَ أنك شَمَمْتَه فنفرتَ منه، على سبيل المجاز.

أقول: لم يُحْكَ ذلك عن العرب، ولو أن طرائق العربية لا تمنع منه.

٨٣٤. قَسَطَ: إذا جار، وأقْسَطَ: إذا عدل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٤)

الغالب فيما جاء على (فَعَلَ) لازماً أن يأتيَ متعدِّيهِ على (أفْعَلَ) بزيادة الهمزة، حتى عُدَّ ذلك قياساً عند كثير من الأئمة؛ فإذا جاء لازمٌ على (فَعَلَ) أمكن تَعَدِّيهِ بإضافة الهمزة في أوّله.

تقول: (سَبَغَ الشيءُ سُبوغاً) إذا طال، وقد سُمِعَ (أسْبَغَهُ) إذا أطالَه وأتمَّه. ومن ذلك قولك: (أسبغَ اللّـهُ النعمةَ) إذا أتمَّها، و(أسبغ وضوءَه) إذا أبلغه مواضعَه.

وجاء (ضفا) بمعنى (سَبَغ). و(الضُّفُوّ) بضمٍّ وواوٍ مشدَّدة بمعنى (السُّبوغ)، ولم يُسْمَعْ (أضْفاهُ) بمعنى (أسبغه)، ولكن أقرَّ ذلك مَن أخذ بالقياس المذكور.

وقد يأتي (فَعَلَ) و(أفْعَلَ) لازمَيْن، تقول: (غَدَقَتِ العينُ غَدْقاً) إذا كثر ماؤها فهي (غَدِقَة)، و(أغْدَقَتِ العينُ) كذلك. فإذا قلت: (أغْدَقَ اللّـهُ نِعَمَهُ عليه) بمعنى أسبغها، لم يَجُزْ ذلك حتى يُسعفك القياسُ المذكور.

وقد يأتي (فَعَلَ) لازماً ومتعدياً بمعنى؛ تقول: (غاضَ الماءُ وغِضْتُهُ)، و(نَزَحَتِ البئرُ ونَزَحْتُها)، و(هَبَطَ الشيءُ وهَبَطْتُهُ)، و(نأيْتُ عنه ونأيْتُهُ)، فيكون عليك أن تأخذ به.

ويأتي (فَعَلَ) و(أفْعَلَ) متعدِّيَيْن تقول: (غَمَدْتُ السيفَ وأغْمَدْتُهُ)، و(بدأ اللّـهُ الخلقَ وأبدأهم)، و(بَشَرْتُ الرجلَ) من البشرى و(أبْشَرْتُهُ)، و(بثثتُ الرجلَ سِرِّي وأبثثته)، فلا يكون عليك إلا أن تلزمه.

وثمّة (قَسَطَ وأقْسَطَ) وهما لازمان، ولكن في معنيَيْن متضادَّين، فـ (قَسَطَ الرجلُ): جارَ وظَلَمَ، فهو (قاسِط). و(أقْسَطَ الرجلُ): أنصَفَ وعَدَلَ، فهو (مُقْسِط). ففي (الصحاح): ((القُسوط: الجَوْر والعُدول عن الحق. قال اللّـه تعالى: ﴿وأما القاسِطُونَ فكانوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾ [الجن ١٥])) وأردف: ((والقِسْط بالكسر: العدل، تقول منه: أقْسَطَ الرجلُ فهو مُقْسِط. ومنه قولُه تعالى: ﴿وأقْسِطُوا إن اللّـهَ يُحِبُّ المُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات ٩])) هذا هو المشهور.

وجاء (قَسَطَ) بمعنى (عَدَلَ) في شعر أبي عبادة، فردّه الخفاجي في (سر الفصاحة) محتجاً بقوله تعالى: ﴿وأما القاسِطُونَ فكانوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾. فيكون (قَسَطَ) بمعنى (جارَ)، و(أقْسَطَ) بمعنى (أزالَ الجَوْر)، كقولك: (شكوتُ إليه فلاناً فأشكاني) أي: تظلَّمْتُ إليه من فلان فأزال شكوايَ وأرضاني.

٨٣٥. قَسَمَ إلى وعلى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩)

تقول: (قَسَمْتُ الشيءَ قَسْماً وقِسْمَةً) إذا جزّأته (فانقسم)، كما في (اللسان). ويُشْكِلُ على الكتّاب أيقولون: (قَسَمْتُ الشيءَ إلى كذا، وقد انقسم إليه)، أم يقولون: (قَسَمْتُهُ على كذا، وقد انقسم عليه)؟

وقد بحث هذا الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي في كتابه (فلسفة النحو والصرف) فأنكر قولَ القائل: (الفعلُ ينقسم إلى قسمين..)، وأوجب: (ينقسم على قسمين) وقال: ((فمن استعمل من النحْوين قَسَمَهُ إلى كذا، فهو محجوجٌ بما ذكر هو نفسُه من معاني (إلى)، وبما استعمله الفصحاء كالجاحظ وغيره)). وبحث العدناني هذا في معجمه فأجاز: (انقسم الناس على قسمين، وإلى قسمين) ولم يأتِ بشاهدٍ معتمَد أو دليل ناهض.

وفي الجواب عن ذلك أقول: يَصح تعديةُ الفعل بـ (إلى) و(على). فإذا قلت: (انقسم الناس إلى ثلاث فئاتٍ) قَصَدْتَ أن الناس انتهوا في انقسامهم إلى ثلاث فئات. و(إلى) هاهنا لانتهاء الغاية، وهو رأسُ معانيها وملاكُه. قال الجاحظ في بعض رسائله: ((وقد تنقسم المَوَدَّةُ إلى ثلاث منازل))، وفي (كليلة ودمنة): ((وينبغي للناظر في هذا الكتاب أن يعلم أنه ينقسم إلى أربعة أغراض))، وقال ابن جنّي في (سر الصناعة): ((وللحروف انقسامٌ آخر إلى الشدة والرخاوة.. وقسمة أخرى إلى الأصل والزيادة)). فإنكار جواد هاهنا لا يَثبت على النقد.

ولك أن تقول (قَسَمْتُهُ قِسْمَيْن) بدلاً من: (قَسَمْتُهُ إلى قِسْمَيْن)، قال الشاعر [دريد ابن الصِّمَّة]:

قَسَمْنا بذاك الدهرَ شطرين بيننا
فلا ينقضي إلاّ ونحن على شَطْرِ

وانتصب شطرين، على المصدر.

وإذا قلت (يُقسَّم المال على فلان وفلان)، فقد أردتَ معنى التفريق والتوزيع. ففي (المفردات): ((وقِسْمة الميراث وقِسْمة الغنيمة: تفريقهما على أربابهما))، وفي (اللسان): ((والقُسامة بالضم: الصَدَقة لأنها تقسَّم على الضعفاء)).

ولك أن تقول في هذا المعنى: (قَسَمْتُ المالَ بين هؤلاء)، على حدّ قول الجاحظ: ((يجعل فَضْلَه مُقسَّماً بين جميع الأولياء)). كما تقول (قَسَمْتُ المالَ فيهم) على حدّ قول عروة بن الورد:

أُقَسِّمُ جسمي في جُسومٍ كثيرة
وأحْسُو قَراحَ الماءِ والماءُ باردُ

فتأمل.

٨٣٦. القُشَعْرِيرَة

(القُشَعْرِيرَة) بضمٍّ ففتحٍ فسكون هي (الرِّعْشة) بكسر الراء. ومثلها لفظاً (الطُّمَأنينة)، وهما اسمان من (اقْشَعْرَرْتُ) و(اطْمَأنَنْتُ). وقلّما يَضبط الكتّابُ لفظَهما. قال ابن سِيدَه في (المخصَّص): ((والطُّمأنينةُ والقُشَعْريرة، ليس واحدٌ منهما بمصدرٍ على اطمأننتُ واقشَعْررتُ، كما أن النباتَ ليس بمصدر على أنبت. فمنزلة اقشعررتُ من القُشعريرة، واطمأننتُ من الطُمأنينة، بمنزلة النبات من أنبت)). على أنهما يُوضعان موضع المصدر، كما جاء بعد ذلك.

٨٣٧. الاقتصاد

(الاقتصاد في الأمر) الاعتدال فيه، ومثلُه (القَصْد). فهو يعني التوسُّط بين التفريط الذي هو التقصير، والإفراط الذي هو مجاوزة الحدّ. فإذا اقتصد خالدٌ في الإنفاق مثلاً، لم يكن مقتِّراً ولا مسرفاً، فكان بين هذا وذاك. ففي (مختار الصحاح) قولُه: ((والقصد بين الإسراف والتقتير، يقال: فلانٌ مقتصدٌ في النفقة)). وفي (الأساس): ((ومن المجاز: قَصَدَ في معيشته واقتصد. وقَصَدَ في الأمر: إذا لم يُجاوزْ فيه الحدَّ ورَضِيَ بالتوسّط، لأنه بذلك يَقصِدُ الأسَدَّ)). و(الأسَدّ) بتشديد الدال، هو الأكثر سَداداً، أي: الأصلح والأصوب.

والكتّاب يتجاوزون في استعمال (الاقتصاد) هذا المعنى، ويُعَدُّون فعلـه، فيقولون: (اقتصدتُ مبلغاً من المال). وليس هذا صحيحاً، والصواب أن يقال في هذا المعنى: (استفضلْتُ مبلغاً من المال) أو (وفَّرتُه) أو (ادَّخرته): إذا أبقيتَ عليه فتجمّع لديك. وقد نبّه على ذلك الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد). فانظر إلى ما قالـه الإمام البلوي في كتابه (ألف باء): ((خشيت أن تنساني فوفّرتُ قُوتَ عامٍ آخر)). فالتوفير والادّخار شائعان في الاستعمال بهذا المعنى.

أما ما اصطلحوا عليه، حين جعلوا (الاقتصاد) عِلْماً يتناول بحث الثروة وحِفْظَها وتثميرَها، فلا مُشاحَةَ فيه. ذلك أن اقتصادك في معيشتك، في الأصل، يعني تجنُّبَكَ الإسرافَ في إنفاق المال، وتحاشِيَكَ عن بذلِه في غير موضعه، ومحاولةَ صَوْنِهِ بالكفِّ عن هَدْره، بل العَمْد إلى تثميره وتنميته. وهذا ما عَناهُ الاصطلاحُ وقَصَدَ إليه.

٨٣٨. قاصِرٌ ومَقْصور

(نشرت بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٣)

يأتي (قَصَرَ) لازماً بمعنى: عَجَزَ، ومصدره: (القُصور). تقول: (يَقْصُرُ جهدي عن تحقيق ما أريده،

فجهدي قاصِرٌ عن ذلك). ويأتي متعدياً؛ (قَصَرْتُ نفسي عن كذا) بمعنى: منعتُها، و(قَصَرْتُها على الأمر) بمعنى: حبستُها عليه فلم تتجاوزْه. والمصدر من (قَصَرَ) المتعدي هو: (القَصْر). وكثيراً ما يضع الكتّابُ (قَصَرَ) اللازمَ موضعَ المتعدي فيخطئون، وفي ذلك مسائل أهمها:

أولاً: جاء في (المصباح): ((قَصَرْتُ عن الشيء قُصوراً من باب قَعَدَ: عَجَزْتُ عنه، ومنه: قَصَرَ السهمُ عن الهدف قُصوراً: إذا لم يبلغْه)). فالسهمُ (قاصِرٌ). فـ (قَصَرَ) بمعنى (عَجَزَ) فعلٌ لازم، واسم الفاعل منه (قاصِر).

وهناك (أَقْصَرَ)؛ تقول: (أَقْصَرْتُ عن الشيء) أي: كَفَفْتُ عنه، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ويقال في قَصَرَ: عَجَزَ عن الشيء، وأَقْصَرَ: كَفَّ عنه وهو قادر عليه)). وفي (الأساس): ((يقال: أَقْصَرَ عن الصِّبا، وأقصر عن الباطل)) أي: تركه. [والصِّبا: جهلة الفُتُوّة]

ويقال: (قَصُرَ) بالضم ككَرُمَ: ضدّ (طال)، والمصدر منه (القِصَر) بكسر ففتح.

ثانياً: يأتي (قَصَرَ) متعدياً. تقول: (قَصَرْتُهُ عن الشيء قَصْراً) إذا منعتَه عنه، و(قَصَرْتُهُ على الشيء قَصْراً) إذا حبسته عليه لا يتجاوزه إلى غيره، فهو (مقصور)، والشيء (مقصورٌ عليه). ففي (الأساس): ((قَصَرْتُ هذه اللِّقْحَةَ على عِيالي وعلى فرسي، ولهم: إذا جَعَلَ دَرَّها لهم)). و(اللِّقْحَة) بكسر فسكون: الناقةُ الحَلوبُ الغزيرةُ اللبن. وفي (المصباح): ((وقَصَرْتُ على نفسي ناقةً: أمسكتُها لأشربَ لبنها، فهي مقصورةٌ على العِيال يَشربون لبنها؛ أي: محبوسة. وقَصَرْتُهُ قَصْراً: حَبَسْتُهُ)). ومن ذلك ما جاء في التنزيل، قال تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُوراتٌ في الخِيامِ﴾ [الرحمن ٧٢] أي: قُصِرْنَ في خدورهنّ، كما في (تفسير البيضاوي)، ومنه قوله تعالى: ﴿فيهن قاصِراتُ الطَّرْفِ﴾ [الرحمن ٥٦]. قال الزمخشري في (الأساس): ((وقَصَرْتُ طَرْفِي: لم أرفعْه إلى ما لا ينبغي، وهنَّ قاصراتُ الطَّرْف: قَصَرْنه على أزواجهن)). فإذا قال الكتّاب: (هذا الأمر قاصِرٌ عليك) لم يُصيبوا، وصوابُه: (مقصورٌ عليك). وإذا قالوا: (المكافآتُ قاصرةٌ على المجدِّين) لم يُصيبوا أيضاً، والصواب: (مقصوراتٌ على المجدِّين). وهكذا..

وفي العربية: (قَصَرَهُ إلى الأمر): رَدَّه إليه، كما في (الكلِّيات)، و(قَصَرَهُ عليه): قَسَرَهُ وحَمَلَهُ عليه أيضاً، و(قَصَرَ الصلاةَ) جعلها قصيرة بترك بعض أركانها ترخيصاً، و(قَصَرَ من الصلاة)؛ أي: قَصَرَ شيئاً منها.

ثالثاً: في العربية: (اقتصرتُ على هذا) إذا اكتفيتَ به ولم تتجاوزْه، و(اقتصرتُهُ عليه) جعلته مقتصراً عليه. ففي (الأساس): ((اقتصرْ على هذا: لا تجاوزْه، واقتصرته عليه)). تقول: (اقتصرتُ الكتابَ على بحث كذا)، و(اقتصر الكتابُ على بحث كذا).

٨٣٩. قُصارَى

(قُصَارَى) بضمِّ أوَّله وفتح ما قبل آخره، على المشهور، هو من (القَصْر) بفتح فسكون. وأصل معناه: الحبس والكفاية. ويأتي في كلام الكتّاب فيقولون

مثلاً: (بذل فلانٌ قُصارى جُهْده ليضمن النجاح)، ولا وجه لـه. ذلك أن الأصل في (قصارى) إذا أضفته إلى ياء المتكلم أن تقول: (قُصارايَ أن أفعلَ كذا) بمعنى: كلُّ ما أستطيعه هو هذا، لا أكثر. أو تقول: (قُصاراكَ أن تفعلَ كذا) بالإضافة إلى ضمير المخاطب، بمعنى: آخِرُ أمْرِكَ أن تفعلَ كذا.

ويقال: (قَصارى) بفتح أوّلـه أيضاً، و(قُصار) بحذف الألف من آخره، و(قَصْر) بفتح فسكون. ففي (الصحاح): ((وقولهم: قَصْرُكَ أن تفعلَ ذاك، وقُصاراكَ بالضم، وقَصاراكَ بالفتح، أي: غايتُكَ وآخِرُ أمْرِكَ وما اقتصرتَ عليه)). وفي (النهاية): ((يقال: قَصْرُكَ أن تفعلَ كذا، أي: حَسْبُكَ وكِفايَتك، وكذلك قُصارُكَ وقُصاراكَ، وهو من معنى القَصْر، أي: الحبس، لأنك إذا بلغتَ الغايةَ حبستْكَ)). قال البديع الهمذاني في (مقامته الفَزَارية): ((وقُصارايَ كريمٌ يَخْفِضُ لي جَنِيبَتَهُ ويَنفُضُ إليَّ حَقِيبته)) أي: يكفيني كريمٌ يجود عليَّ بما يملك. [والجَنِيبَة: العِدْلُ إلى جَنْب البعير ونحوه (المعجم الوسيط)]. وقال الحريري في (مقامته البغدادية): ((وقُصارى أمنيته بُردة)) أي: نهايةُ ما يبتغيه كساء، وقال: ((وكان قُصارانا التحرُّق لبُعْدِه)) أي: كان كلُّ ما نفعلُه هو التوجُّع. ولم يتجاوزوا فيه هذا الموضع. فتأمل.

٨٤٠. القَصَص والقِصَص

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٣)

في اللغة: (قَصَصْتُ الخبرَ قَصّاً): حدّثتُ به، و(قَصَصْتُ عليه الحديثَ والرؤيا): حَكَيْتُهما. و(القِصَّة) بكسر القاف في الأصل مصدر النوع من (قَصَّ)، وهي الحديث والأمر الحادث والشأن. والكتّاب يَعرفون ذلك حقَّ المعرفة، لكنهم إذا جمعوا (القِصّة) بكسر القاف قالوا: (القَصَص) بفتح القاف، ففي كلامهم المسموع مثلاً: (قرأتُ قصصاً كثيرة) بفتح القاف في (القصص)، وهو خطأ بالغ، لأن (القِصّة) بكسر القاف تجمع على (قِصَص) بالكسر أيضاً. فالصواب أن يقولوا: (قرأت قِصَصاً كثيرة) بالكسر.

أما (القَصَص) بفتح القاف فهو اسمٌ، و(القَصّ) بفتح القاف هو المصدر. ففي التنزيل: ﴿نحن نَقُصُّ عليك أحْسَنَ القَصَص﴾ [يوسف ٣] بفتح القاف، أي: أحسن ما يُقَصّ. فـ (القَصَص) بالفتح اسمٌ لما يُقص، أو هو مصدرٌ أيضاً كما قال ابن القوطية، وهو مذكَّرٌ خلافاً لـ (قِصَص) بالكسر جمع (القِصّة)، فهو مؤنث، ففي (الأساس): ((وله قِصّةٌ عجيبة، وقَصَصٌ حَسَنٌ)).

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الأُقْصُوصَة) مفرداً لـ (أقاصيص) في معنى القصة القصيرة.

٨٤١. قصا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٣)

تقول: (قَصا المكانُ قَصْواً) بفتح فسكون و(قُصُوّاً) بضمتين وواوٍ مشدَّدة: إذا بَعُدَ، و(قَصَوْتُ عن المكان). واسم الفاعل منه: (القاصي) و(القاصية).

وهناك (قَصِيَ يَقْصَى) كرَضِيَ يَرْضَى (قَصاً) بفتح القاف: إذا بَعُدَ أيضاً. والصفة منه: (القَصِيّ)

و(القَصِيَّة) بفتحٍ فكسر وياءٍ مشدَّدة، على (فَعِيل) و(فَعِيلة).

وتقول في معنى أبعدته: (أقْصَيتُهُ) فهو مُقْصًى بضمِّ أوّلـه وفتحِ ما قبل آخِره، لا: (مَقْصِيّ) بفتح الميم وكسر الصاد وياءٍ مشددة كما يقولـه الكتّاب حيناً.

وجاء: (مَقْصِيّ) بياءٍ مشدَّدة على غير قياس، و(مَقْصُوّ) بواوٍ مشدَّدة على القياس، من: (قَصَوْتُ البعيرَ) إذا قطعتَ من طَرَفِ أذنه، كما في (الصحاح).

ولذا قُلْ: (أقْصَيْتُهُ) فهو (مُقْصًى) بضمِّ أوّلـه وفتحِ ما قبل آخره بمعنى (مُبْعَد)، و(أقْصَيْتُها) فهي (مُقْصاةٌ) بضمِّ أوّلـه بمعنى (مُبْعَدَة)، ولا تقل: (مَقْصِيّ) و(مَقْصِيّة) بفتحِ أوّلـه وكَسْر ما قبل آخِره وياءٍ مشددة، بمعنى: مُبْعَد ومُبْعَدة.

٨٤٢. تَقَصَّى (نشرت بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٣)

أكثر الكتّاب على أنك إذا استعملت (تَقَصَّى) بتشديد الصاد المفتوحة جئت به متعدياً تقول: (تَقَصَّيْتُ البحثَ في هذه المسألة). وكذلك (استقصى)؛ تقول: (استقصيتُ البحثَ في الأمر). لكن نصَّ (الصحاح) على خلاف ذلك؛ فقد بدا فيه (تقصّى) و(استقصى) وكأنهما لازمان، فإذا صحَّ تَعَدِّي الفعلين كما يَستعملها الكتّاب، فما تأويل ما جاء في (الصحاح)؟

للإجابة عن المسألة أمور أهمها:

أولاً: قال الجوهري في (الصحاح): ((واستقصى فلانٌ في المسألة، وتقصّى بمعنىً))، فبدا الفعلان وكأنهما لازمان، ولا بدّ في الحُكم بتعدية الفعلين أو لزومهما من معرفةِ أصْلِ معناهما. قال الجوهري: ((قَصا المكانُ يَقْصُو قُصُوّاً: بَعُدَ، فهو: قَصِيٌّ. وأرضٌ قاصِيَةٌ وقَصِيَّة. وقَصَوْتُ عن القوم: تباعدتُ)). فتبيّن بهذا أن (قَصا) معناه: بَعُدَ، وأنه من باب قَعَدَ. لكن الجوهري أردف: ((يقال: قَصِيَ فلانٌ عن جوارنا بالكسر يَقْصَى قَصاً، وأقْصَيْتُهُ أنا فهو مُقْصىً)). فورد الفعل لازماً أيضاً بالمعنى نفسه من باب تَعِبَ. فإذا رَدَدْنا (تقصّى) إلى (قَصَا) أو (قَصِيَ) كان معناه في الأصل، كما قال الزمخشري في (الأساس): ((وتقصَّيْتُ المكانَ: صِرْتُ في أقصاه)). وجاء فيه من المجاز: ((واستقصَيْتُ الأمرَ وتقصَّيْتُهُ: بَلَغْتُ أقصاه في البحث عنه. وحديثٌ مُتَقَصًّى)). وفي (النهاية): ((ومنه حديثُ وحشيٍّ قاتِلِ حمزةَ: كنتُ إذا رأيتُه في الطريق تقصَّيْتُها؛ أي: صِرْتُ في أقصاها)).

على أن من الأئمة مَن ذهب إلى أن الأصل في (تقصّى): (تقصّص)، فأبدل مكانَ اللام –أي الصاد الثانية– ياءً كراهيةَ التضعيف، وجاء تفصيل ذلك في (الكتاب ٤٠١/٢) لسيبويه، وفي (المخصَّص ٢٨٨/١٣) لابن سيدَه. فإذا صحّ هذا كان معنى (تقصّى) في الأصل (تقَصَّصَ). وقد جاء في (اللسان): ((وتَقَصَّصَ الخبرَ: تتبَّعَهُ... وقَصَّ آثارَهم، وتقَصَّصها: تتبَّعَها، وكذلك اقْتَصَّ أثرَه وتَقَصَّصَ)). ومن ثَمّ ترى أن الأصلَ في (تقَصَّى) هو التعدِّي سواءٌ رُدَّ إلى (قَصَا) أو (قَصَّ).

ثانياً: ذهب الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته) أن: (استقصَى) و(تقصَّى) إنما يتعدَّيان بـ

(في)، فقال: ((والصواب أن يُعدَى بـ (في)، يقال: استقصَى في المسألة استقصاءً: بَلَغَ الغايةَ، وهكذا "تقصَّى" فإنه بمعنى "استقصى")). وحقيقة الأمر أن كلاًّ من الفعلين يتعدى بنفسه إلى مفعوله كما رأيت في نصّ (الأساس) و(النهاية). هذا هو الأصل: فقد جاء في (نهج البلاغة): ((لا يَستنفدُهُ سائِلٌ، ولا يَستقصيهِ نائلٌ)). وقال ابن جنّي في (سِرّ الصناعة): ((وسنستقصِي هذا كلَّه)). وقال في (الخصائص): ((وأنا أتقصَّى القولَ في ذلك وأُشْبعه وأؤكده)).

فثبت بذلك أن كلاًّ من الفعلين يتعدى بنفسه. أما قول صاحب (الصحاح): ((استقصَى فلانٌ في المسألة وتقصَّى))، فإن (في) هنا للظرفية؛ أي إن استقصاءَ البحث أو تَقَصِّيه إنما جرى في المسألة، فكأنه على تقدير: استقصَى فلانٌ القولَ أو البحثَ في المسألة، فهو كقولك مثلاً: شاركتُ في تعليم فلان. والأصل: شاركتُ المدرسَ أو المدرسين في تعليمه، فاستغنيتَ عن المفعول فقلت: شاركتُ في تعليمه.

ولذا تقول: (تقصَّيْتُ أو استقصَيْتُ البحثَ) و(تقصَّيْتُ أو استقصَيْتُ في المسألة). كلاهما صحيح.

٨٤٣. غايةٌ قُصوى، والغاية القصوى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٩/١/٤)

الأصل في اسم التفضيل أن يكون بوزن (أَفْعَل) مذكراً، كأصْغَرَ وأكْبَرَ، ووزن (فُعْلَى) بضمِّ الفاء مؤنثاً، كصُغْرَى وكُبْرَى. وهو إما أن يكون منكَّراً تليه (مِن) التفضيلية فتقول: (أنا أصْغَرُ مِن أخِي)، أو تقول: (أختي أصْغَرُ من أخيها)، و(أصغر) هنا لا يأتي إلا مفرداً مذكَّراً، مهما كان الموصوف.

فإذا لم يكن منكَّراً تليه (مِن) التفضيلية، كان معرَّفاً بالإضافة أو بـ (أل)، كقولك: (أنا أصغرُ إخوتي)، و(أنا الأصغرُ بين إخوتي)، أو (أنا صُغْرَى أخواتي)، و(أنا الصُغْرَى بين أخواتي). فلا يجوز لما كان على مثال (صُغرى) إلا أن يكون معرَّفاً بالإضافة أو بـ (أل). وقد عاب الأئمةُ استعمالَ (صُغرى) و(كبرى) نكرتَيْن في قول أبي نُوَاس:

كأن صُغرى وكُبرى من فقاقعها
حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

إذ أخذ الزمخشري على الشاعر في كتابه (المفصَّل) مجيءَ (صُغرى) و(كُبرى) نكرتين، غير مضافتين ولا معرّفتين بـ (أل)، ولا يجوز تنكير (فُعْلَى) مادام مذكَّرُها (أَفْعَل) خلافاً لقولك: (امرأة حُبْلَى). فقد كان على الشاعر أن يقول: كأنّ الصغرى والكبرى من فقاقعها، أو: كأن صُغرى فقاقعها وكبراها. فإذا صحّ هذا امتنع قولك: (غايةٌ قُصْوَى)، وكان الصواب: (غايةٌ قاصِيَةٌ أو قَصِيّة) بتشديد الياء في (قصِيّة)، و(الغاية القصوى).

على أنّ مِن المتأخرين مَن ذهب إلى أن اسم التفضيل إذا أتى عارياً من معنى التفضيل أُنزل منزلةَ الصفةِ المشبهة، كقوله تعالى: ﴿وهو الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثم يُعِيدُهُ وهو أَهْوَنُ عليه﴾ [الروم ٢٧] أي: هو هيِّنٌ عليه، أو اسمِ الفاعِلِ، كقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بكم﴾ [الإسراء ٥٤] أي: عالِمٌ بكم، وقولك (اللّـهُ أكبر) أي:

كـبير، ونحـو ذلـك قـول الشـاعر: (كـأن صُـغرى وكبرى..) أي: كأن صغيرة وكبيرة من فقاقعها.

ومادام (قُصْوى) بمعنى (قاصية) أو (قَصِيّة) كصُغرى وكبرى في قول الشاعر، فقد صحّ قولك: (غايةٌ قُصْوى) بهذا المعنى، ولا يكون في قول الشاعر لحن. فتأمل.

٨٤٤. قَضَى الأمرَ وبالأمر، واقتضاه

(نشرت بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٣)

يُخطئ الكتّابُ حيناً في استعمال (قَضَى واقتضى)، ويُصيبون حيناً. وفي ذلك أمورٌ أهمُّها:

أولاً: لـ (قضاء) في العربية معان؛ منها: الحُكْم والأمر. قال ابن القوطية: ((قَضَى قَضَاءً: حَكَم))، وفي (مفردات الراغب): ((القضاء: فَصْلُ الأمر، قولاً كان أو فعلاً، وكلٌّ منهما على وَجْهَيْن: إلهيّ وبَشَريّ. فمن القول الإلهي قولـه: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ [الإسراء ٢٣] أي: أَمَرَ بذلك. ومن القول البَشريّ نحو: قَضَى الحاكمُ بكذا)). وتقول استناداً إلى هذا: (يَقْضِي القانونُ بكذا وكذا)، أي: يَحْكُم أو يأمر، فيتعدّى بالباء.

لكن الكتّاب يقولون حيناً: (يَقْضِي القانونُ كذا) بحذف الباء، أو (يَقْضِي الأمرُ ذهابَكَ إليه) بحذف الباء أيضاً. فهل لقولهم هذا وجهٌ من العربية؟

أقول: إذا كان للقضاء معنى الحُكم والأمر، فإن لـه معنى الإيجاب أيضاً. ففي (اللسان): ((وكلُّ ما أُحْكِمَ عملُهُ، أو أُتِمَّ، أو خُـتِمَ، أو أُدِّيَ أداءً، أو أُوجِبَ... فقد قُضِيَ))، والأفعال في النصِّ المذكور مبنيةٌ للمجهول. وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((وقولـه: (قَضَى اللّـهُ حُبَّ المالكية)؛ يريد: حَتَمَهُ عليكَ وأَوْجَبَهُ..)).

ولذا كان لقولك: (قَضَى القانونُ كذا) بمعنى (أَوْجَبَ) وجهٌ صحيح. قال عامر بن الطفيل:

قَضى اللَّهُ في بعض المَكارِهِ للفَتى
بِرُشْدٍ وفي بعض الهَوَى ما يُحاذِرُ

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((ويقال: قضاه وقضى به. وقولـه: (وفي بعض الهوى) أراد به: وقَضَى لـه في بعض المَحَابِّ ما يُحاذر)). وهكذا عُدِّيَ (قَضَى) بالباء، وعُدِّيَ بنفسه أيضاً.

ثانياً: في العربية: (اقتضى) بمعنى (تطلَّبَ)؛ ففي (الأساس): ((تقاضيتُه دَيْنِي وبدَيْنِي، واقتضيتُه دَيْني، واستقضيتُه)) وكلُّه بمعنى الطلب. وقد جاء بمعنى الأخذ؛ فمن (الأساس): ((واقتضَيْتُ منه حَقِّي: أخذته)). فإذا ثبت هذا كان (اقتضى) متعدياً إلى مفعول أو مفعولين. على أن الكتّاب يَستعملونه لازماً فيقولون: (يقتضي دَفْعُ ألف ليرة) أو (يَقتضي الذهابُ إلى بيروت) بمعنى (يجب). وليس ذلك من العربية في شيء. فالصواب أن يقولوا: (هذا الصكُّ يَقتضي دَفْعَ ألف ليرة) أو (حالُك هذه تقتضي الذهابَ إلى بيروت). فإذا اقتضى التعبيرُ فعلاً لازماً، قيل: (وَجَبَ دَفْعُ ألف ليرة) أو نحو ذلك.

ثالثاً: يقول الكتّاب: (نطلعكم على الأمر لإجراء المُقتضِي) بكسر الضاد على صيغة اسم الفاعل، ولا

معنى لـه. والصواب: (لإجراء المُقتضَى) بفتح الضاد على صيغة اسم المفعول، أي: لإجراء ما يَقتضيه الأمر.

رابعاً: في اللغة: (تقاضاه الدَّيْنَ)، ففي (الأساس): ((وتقاضيتُه دَيْني وبدَيْني، واقتضيتُه دَيْني، واستقضيتُه)). وإذا ثبت أن (تقاضاه) بمعنى (استقضاه)، فهذا يدل على أن معناه الطلب.

ولكن هل يرد: (تقاضَى الدَّيْنَ) بمعنى (أخذه) أيضاً؟

في (التاج): ((وتقاضاه الدَّيْنَ: قَبَضَهُ منه. هكذا في المُحْكَم)). ولعل التحقيق أن يكون: (تقاضَى الدَّيْنَ) بمعنى (حَصَّلَهُ)، أي إنّه يَجمع الطلب إلى الاستيفاء.

٨٤٥. قطب واستقطب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٤)

تقول: (قَطَبَ فلانٌ بين عينيه) إذا عَبَسَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((قَطَبَ قُطوباً: عَبَسَ)) ومثلُه: (قَطَّبَ) بالتشديد. ففي (القاموس): ((وقَطَّبَ بالتشديد: زَوَى ما بين عينيه)). وقد بدا (قَطَبَ) فعلاً لازماً، وهو متعد في الأصل، فـ (قَطَبَ) بمعنى (جَمَعَ). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((قَطَبَ الشيءَ قِطاباً: جَمَعَهُ)). وفي (المصباح): ((قَطَبَ بين عينيه من باب ضَرَبَ: جَمَعَ)). وقد جعل (القُطوب) مصدراً للازم، و(القَطْب) و(القِطاب) مصدرَيْن للمتعدي. و(قطَّبَ) بالتشديد متعدٍّ في الأصل؛ ففي (مختار الصحاح): ((وقَطَّبَ وَجْهَهُ تقطِيباً: عَبَسَ)).

ويدور على ألسنة الكتّاب قولهم: (استقطَبَ العربُ حلفاءَهم) إذا حَشدوا الحلفاءَ في مقابلة عدوّ، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في المعاجم (استقطب)، لكنه يدخل في قياس (استفعل)، فقد غلب على هذه الصيغة أن تكون للطلب، فالاستيضاح طلب الإيضاح، والاستفهام طلب الفهم، وهكذا: الاستعطاء، والاستطعام، والاستيهاب، والاستهداء، والاستقدام، والاستكتاب. قال أبو عليٍّ الفارسي: ((اعلمْ أن أصلَ (استفعلتُ الشيءَ) في معنى: طلبته واستدعيته، وهو الأكثر، وما خرج عن هذا فهو يُحْفَظ، وليس بالباب)). وقال ابن يَعِيش في (المُفَصَّل) كلاماً كهذا. ومعنى ذلك أن (استفعل) في الطلب كثير، وفي غير ذلك قليل.

وقد أسَّس المجمعُ القاهري على هذا، فأقرَّ قياسيّةَ (استفعل) إذا أُريد به الطلب، حين الحاجة. فإذا استقرّ هذا، كان (الاستقطاب) بمعنى طلب القطب، أي: طلب الجمع. وأقرّ ذلك المجمع القاهري، لكنه جعل (استقطب) مشتقاً من (القُطْب) بالضم، والقطب ما يدور حولَه الشيءُ، ومن ذلك (قُطْبُ القوم): سيّدهم الذي يدور عليه أمرهم. على أن اشتقاقه من (قَطَبَ) بمعنى (جَمَعَ) هو الأعدل والأظهر. فتأمل.

٨٤٦. القِطار

(القِطار) في اللغة: لما يُقْطَر من الإبل، وفي الاصطلاح: لما يُقْطَر من عَرَبات سكة الحديد، كما أقرّه مجمع اللغة القاهري، والجمع (قُطُر) و(قُطُرات).

وهو لا يجمع على (قِطارات)، خلافاً لما ذكر الأستاذ داغر في (تذكرة الكاتب)، لكن (القطارات) جَمْعُ: (القِطارة) وهي كالقطار. قال ابن منظور في (اللسان): ((ومنه حديث عَمَارَة أنه مرّتْ به قِطارةُ جِمال. القِطارَةُ والقِطارُ أن تُشَدَّ الإبلُ على نسقٍ، واحداً خلف واحدٍ)). فلا بأس إذاً إذا أُنزلت (القِطارات) منزلةَ (القُطُر) و(القُطُرات)، ولكن تبقى (القِطارات) جمعاً لـ (قِطارة) دون (قِطار). قال صاحب (المصباح): ((والقِطار من الإبل: عددٌ على نَسَقٍ واحد، والجمع قُطُر، مثل كتاب وكُتُب. وهو فِعال بمعنى مفعول، مثل الكتاب والبساط. والقُطُرات جمع الجمع. وقَطَرْتُ الإبلَ قَطْراً من باب قَتَلَ أيضاً: جعلتُها قِطاراً، فهي مقطورة)). ويعني هذا أنك تقول: (قَطَرْتُ الإبلَ) إذا شدَدْتَ بعضَها إلى بعض على نَسَق. و(القِطار) جملة الإبل المقطورة، على هذه الصورة.

وقد بحث هذا الأستاذ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات) فذهب إلى جواز استعمال (القَطْر) لعربة القطار، كما تقوله العامة في مصر؛ قال الشيخ: ((ونرى أن القطار راجعٌ إلى القَطْر، وهو المطر، وجمعه قطار، سميتْ بذلك لتتابعها، كما يتبع المطر بعضه بعضاً. وعلى ذلك يصحّ أن يسمّى كلُّ عربة من عربات القطار قَطْراً، والجمع قطار)).

أقول: هذا الذي رآه الأستاذ مِن رَدِّ (قطار الإبل) إلى (قَطْر المطر) قد أومأ إليه الراغب الأصفهاني في مفرداته، إذ قال: ((ومنه قَطَرَ المطرُ أي: سَقَطَ، وسمِّيَ لذلك قَطْراً. وتقاطر القومُ: جاؤوا أرسالاً كالقَطْر، ومنه قِطار الإبل)). إلا أن وحدة الأصل لا تستلزم تلاقي الفروع وتوافيها؛ فالقِطار في اللغة جمعٌ ومفرد، فهو جمع للقَطْر بمعنى المطر، وما يَقطر عامةً كالماء ونحوه، وهو مفردٌ إذا كان للمقطور من الإبل، كالكتاب للمكتوب من الصحائف. فأنت ترى أنهما قد تباعدا فيما انتهيا إليه. ولو حاولتَ أن تقارب بين ما التأمت أصولُه الأُولى في الكلام، لأعْيَتْكَ المحاولة، وأعْجَزَك التأويل.

قال الأستاذ الغلاييني: ((فالقطار لجماعة المقطورات، والقَطْر للواحدة منها. والقَطْر هذا إما مفردُ القطار، وإما مصدرٌ أُريدَ به معنى المفعول))!

ونقول في الجواب عن ذلك: إن القطار، مفرداً، للمقطور من الإبل. فإذا كان جمعاً، فلِما يَقطر من الماء ونحوه، ليس غير، واحِدُهُ القَطْر كالحياض واحِدُها الحوض. فالقَطْر أصلُه المصدر، فهو على وجهٍ بمعنى الفاعل من (قَطَرَ الماءُ) لازماً، إذا سال، وعلى وجهٍ بمعنى المفعول إذا كان من (قَطَرَ الماءَ) متعدياً إذا أسالَه. لكنه في الحالين منظورٌ فيه إلى قَطْر الماء وحده.

ويعترض الأستاذ أمرٌ آخرُ، هو أن في (القَطْر) معنى الجمع، لأن واحِدَهُ (القَطْرَة)، ووضعه موضع (عربة القطار) على ما رآه لا يوائم الأصل. فلا يبقى إلاّ (القطرة)، فهل يرى الأستاذ أن يُسمّيَ عربةَ القطار بالقطرة!

٨٤٧. قَطّ

(نشرت بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٨)

الغالب في (قَطّ) بطاءٍ مشدَّدة، أنه ظرفٌ للماضي

مبنيٌّ على الضمِّ. فهو يَستغرق ما مضى من الزمان. ويُؤتى به بعد النفي للدلالة على نفي الحدث في جميع أجزاء الماضي، كما يؤتى به بعد الاستفهام للاستفهام به عن حدث جرى فيها. تقول في النفي: (ما فعلتُ الأمرَ قطّ)، وفي الاستفهام: (أفعلتَ هذا الأمرَ قطّ؟)

لكن من الثقات من أجاز استعمالَه ظرفاً للحال، ومن هؤلاء ابن بَرِّي الإمام اللغوي المحقق، والإمام الزمخشري صاحب (الكشاف) و(الأساس) و(المُفصَّل)، فقد جاء في (بحر العوّام) للإمام الحنبلي الحلبي: ((قال ابن بَرِّي: قولُهم: (لا أكلِّمه قطّ)، ليس من أوهام العوام، فضلاً عن الخواص، مخالفاً في ذلك الحريري)). وقال الزمخشري في (كشافه) عند تفسير قولـه تعالى: ﴿فمنهم مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان ٣٢]: ((إن ذلك الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط)). وقال الإمام الشافعي:

ولا تُرِ للأعادي قَطُّ ذلاًّ فإنّ شماتَةَ الأعدا بَلاءُ

والشافعي إمام في اللغة أيضاً.

وقد جاء في كلمةٍ يومية لناقد قولـه: ((للزمن الماضي: قَطُّ، البَتَّةَ، تقول: ما طلبت قطّ البتة)).

أقول: الشائع كما تقدم استعمال (قطّ للماضي، لكنه استُعمل للحال كما رأيت، ولا ينبغي أن يُمنع استعمالٌ لـه وجهٌ من العربية قائمٌ، كما يقول ابن جنّي.

أما (البَتَّةَ)، فهو منصوبٌ على المصدر، وقد جاء مقطوعَ الهمزة وموصولَها، ولم يُخَصَّ بزمن، خلافاً لما يُوهِمُه كلامُ الناقد.

ومن الأئمة من أجاز استعمال (قطّ في الإثبات، ولو شاع في النفي، واستشهد بما جاء في الحديث: ((أطولُ صلاةٍ صلَّيْتُها قطّ))، والحديث: ((ونحن أكثر ما كنا قطّ))، وقد ذُكِرا في شواهد ابن مالك.

أما (أبداً)، فهو ظرفُ زمان للتأكيد في المستقبل نفياً وإثباتاً، تقول: (لا أفعلُه أبداً). كما تقول: (أفعلُه أبداً)، دون نفي. فتأمل.

٨٤٨. القطف والقطاف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧)

تقول: (قَطَفْتُ الثمرةَ) إذا جَنيتَها. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وقَطَفَ الكرمَ قَطْفاً... وضروبَ الثمار))، وفي (المصباح): ((قَطَفْتُ العنبَ ونحوَه قَطْفاً من بابَي ضَرَبَ وقَتَلَ: قَطَعْتُهُ)).

والكتّاب يعرفون ذلك لكنهم يقولون: (تـمَّ قِطافُ القطن)، أو: (حالَ دون القِطاف عوائق)، فيستعملون (القِطاف) بمعنى (القَطْف). فـ (القِطاف) ليس مصدراً لـ (قَطَفَ)، إنما هو اسمٌ يعني زمن القطف؛ تقول: (حان قِطافُ القطن) إذا آن أوان قَطْفِه. ومن ذلك قول الحجاج الثقفي: ((يا أهل الكوفة إني لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قِطافها)). وقد ينزل منزلة المصدر في مثل قول (المصباح): ((وهذا زمن القِطاف بالفتح والكسر)) لكنه أردف: ((وأَقْطَفَ الكرمُ: دنا قِطافُه)). ففي (شرح الشافية): ((والفِعال —بالكسر— قياسٌ من غير المصادر في وقت حَيْنونة الحَدَث كالقِطاف)).

ويُشاركه (فَعال) بالفتح.

فقول الكتّاب: (تمّ قِطاف القطن) يعني في العربية: انقضى أوانُ القَطْف. ولا وجه لقولهم: (حالَ دون القِطاف عوائق)، والصواب: (دون القطف).

٨٤٩. قطف واقتطف

في اللغة: (جَنَى الثمرةَ واجْتناها)، و(خَرَفَ الثمارَ واخترَفَها)، فهل جاء فيها (اقتطَفَ الزهرَ كـ (قَطَفَه)؟

أقول: ليس في نصوص المعاجم المعتمَدة كـ (التهذيب) و(الصحاح) و(مختاره) و(لسان العرب) و(المصباح) و(القاموس): (اقتطف). وهذا ما حمل طائفةً من النقاد على إنكاره ومنعه. بل عابوا تسمية المجلّة القاهرية المشهورة بـ (المُقتطَف). لكنه تبيَّن بالبحث أنه جاء (اقتطف) في شعرٍ قديم معتمَد للنابغة الشَّيْباني في قصيدته الفائية، إذ قال:

تَسبي القلوبَ بوجهٍ لا كِفاءَ لـه
كالبدر تـمّ جَمالاً حين يَنـتـصفُ

تحت الخِمار لها جَثل تُـعَكِّـفُهُ
مِثلُ العَثاكيل سوداً حين يُقتطَفُ

أي: لها شعرٌ تجعِّده، والعُثكول واحدُ العَثاكيل، وهو في النخل بمنزلة العنقود في الكَرْم. وقد نبّه على بيت الشَّيْباني الأستاذ طه محمد الساكت في مجلّة الرسالة (٩/٤٢٣/١٠٢٠).

أقول: بل جاء (اقتطف) في كلام كثير من الفصحاء. وأذكر من ذلك مقالة الحريري في مقامته (السنجارية) إذ قال: ((على أن حُرِمْتُم بي اقتطافَ القَطائف)) أي: حُرِمتم اجتناءَها بالأكل. فتأمل.

٨٥٠. القِطف

(القِطْف) بكسر القاف هو العنقود وكلّ ما يُقْطَف، والجمع: (قِطاف) و(قُطوف) قال ابن منظور في (اللسان): ((والقِطْف بالكسر ما قُطِفَ من الثمر، وهو أيضاً العنقود ساعةَ يُقطَف. والقِطف اسمُ الثمار المقطوفة، والجمع: قُطوف)). وقال صاحب (النهاية): ((وفي الحديث يجتمع النَّفَر على القِطف بالكسر فيُشبعهم. والقِطف بالكسر العنقود، وهو اسمٌ لكلِّ ما يُقطف كالذِّبْح والطِّحْن، بكسر أوّلهما، ويُجمَع على قِطاف وقُطوف... وأكثر المحدِّثين يَروونه بفتح القاف، وإنما هو بالكسر)).

أما (القَطف) بفتح القاف، فهو مصدر الفعل.

٨٥١. قَطَنَ في البلد (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٢)

تقول: (قَطَنَ بالمكان يَقطُن) إذا أقام به، كما في (الصحاح). ونحو ذلك ما جاء في (الأفعال) لابن القوطية: ((قطن بالمكان قُطوناً: لزمه)) وعلى ذلك سائر النصوص. فالفعل لازمٌ والباء للظرفية. ولك أن تقول: (قَطَنَ في المكان) أيضاً، كما جاء في (النهاية). و(في) هاهنا للظرفية أيضاً وهي الأصل.

ويقول الكتّاب حيناً: (قَطَنْتُ البلدَ) فيحذفون الجارّ، فهل لهذا وجه؟

أقول: حَذفُ الجارِّ هنا مرهونٌ بالسماع، وهو لم

يُسمعْ في استعمال (قَطَنَ)، وإنما سُمِعَ في استعمال (سَكَنَ)؛ ففي (الأساس): ((وسكنوا الدارَ، وسكنوا فيها))، وأردف: ((وأسكنتُهم الدارَ، وأسكنتُهم فيها)). وفي (المصباح): ((وسكنتُ الدارَ، وفي الدار)). فبدا الفعل متعدياً ولازماً. ولكن أيهما الأصل؟

جاء في (شرح الكافية) للرَّضِيِّ أن (سَكَنَ) لازمٌ في الأصل كـ (ذهَبَ) في قولك: (ذهبتُ الشامَ) أي: إلى الشام. وإنما حُذِفَ الجارّ لكثرة الاستعمال، ولذا جعلوا النصبَ بعد (سكن) و(ذهب) على (الظرفية).

ومن ثَمَّ تقول: (سكنتُ البلدَ، وفي البلد)، و(قَطَنتُ في البلد) دون حذف الجار.

٨٥٢. قَعَدَ

تقول: (قَعَدَ قُعوداً) ضد (قام)، و(قَعَدَ عنه): تأخَّرَ، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وفي كلام العامة قولهم: (قَعَدَتْ فلانةُ تتحدَّثُ عن كذا)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إنه صحيح. فقد جاء في (مختصر منهاج القاصدين /٣٧٤) لأحمد المقدسي من أئمة القرن السابع الهجري –في حديثه عن عائشة رضي اللـه عنها– أنّ عبد اللـه بن عمر مضى وسلّم واستأذن عليها ثم دخل فوجدها قاعدةً تبكي، فقال: عمر يقرأ عليك السلام، ويَستأذن أن يُدفن عند صاحبَيْه.

٨٥٣. قَفْقَفَ

(قَفْقَفَ) إذا اصطكّتْ أسنانُه، صحيحٌ، ويَحسبه بعضُهم عامّياً. قال صاحب (الأساس): ((وقَفْقَفَتْ أسنانُه وتَقَفْقَفَتْ: اصطكّتْ من البرد والخوف)).

٨٥٤. قَلَدَ وقَلَّدَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٧)

تقول: (قَلَدَهُ يَقْلِدُهُ قَلْداً)، ومعنى (القَلْد): الضمّ.

ويبدو الضمّ حيناً بالعطف واللَّيِّ والفتل. قال ابن القوطية: ((وقَلَدْتُ طَرَفَ السِّوار قَلْداً: عطفتُه على الثاني)). وفي (مفردات الراغب): ((القَلْد: الفَتْل، يقال: قَلَدْتُ الحَبْلَ فهو قَلِيدٌ ومَقْلُود. والقِلادةُ المفتولةُ: التي تُجعَل في العنق)). وفي (اللسان): ((وكلُّ ما لُوِيَ على شيء فقد قُلِدَ... وسِوارٌ مَقلود: مَلْوِيّ)).

ويبدو الضمّ بالجمع أيضاً، ففي (اللسان): ((قَلَدَ الماءَ في الحوض، واللبنَ في السقاء، يَقْلِدُهُ قَلْداً: جَمَعَهُ فيه)).

وفي اللغة (قلَّد) بالتشديد، وهو من (القِلادة) بالكسر، وهي ما يُجعل في العنق من الحُلِيّ. ففي (المصباح): ((وقلَّدْتُ المرأةَ تقليداً: جعلتُ القِلادةَ في عنقها... وتقليدُ العامل: توليتُه؛ كأنه جَعَلَ قِلادةً في عنقه)). ومنه (تقلَّد) بالتشديد، ففي (الأساس): ((ومن المجاز: قُلِّدَ العملَ فتقلَّدَهُ))، أي: وُلِّيَ العملَ فتولاّه. وفي (المصباح): ((وتقلَّدتُ السيفَ)).

وفي كلام الكتّاب قولهم: (قلَّده في كذا)، إذا تبعه من غير نظرٍ أو تأمُّل، ومنه قولهم: (التقاليد) للسُّنن الموروثة والعُرْف المتناقَل، فهل هذا صحيح، وما أصلُه؟

أقول: جاء ذلك في كلام الأئمة. قال أبو جعفر الإسكافِيّ في كتابه (نقض العثمانية): ((فمن شأن

الطفل اتباعُ أهلـه وتقليدُ أبيه)) وقال: ((أسْلَمَ إسلامَ عالِمٍ عارف، لا إسلامَ مقلِّدٍ مُتَّبِـع)). وأبو جعفر من أئمة القرن الثالث الهجري. وجاء في تعريفات الجرجاني: ((التقليد عبارةٌ عن اتباعِ الإنسانِ غيرَه فيما يقول أو يفعل معتقداً للحقيقة فيه، من غير نظر وتأمُّل في الدليل)). وقال في الإشارة إلى أصلـه: ((كأنَّ هذا المتَّبِعَ جَعَلَ قولَ الغير أو فِعْلَه قلادةً في عنقه)). فقول الكتّاب صحيح، ولو خلا منه كثير من المعاجم. فتأمل.

٨٥٥. أقلع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/١)

(القَلْع): انتزاعُ الشيء من أصلـه، تقول: (قَلَعْتُ الشجرةَ والشيءَ قَلْعاً) إذا أخرجتَهما من الأرض. كما ذكر ابن القوطية. وتقول (قلَّعه) بالتشديد و(اقتلعه) أيضاً. ففي (اللسان): ((قَلَعَهُ يَقْلَعُهُ قَلْعاً، وقلَّعَهُ بالتشديد، واقتلَعَهُ)). أما الفعل اللازم فهو: (انقلَعَ) و(اقتلَعَ) و(تقلَّعَ) بالتشديد. فـ (اقتلَعَ) لازمٌ ومتعدٍّ.

أما (أقلَعَ) فلـه معانٍ، منها قولك: (أقلَعَ السحابُ) إذا انجلى. ومنها: (أقلَعَ فلانٌ عن الشيء) إذا كَفَّ عنه وأمسك. ففي التنزيل ﴿وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾ [هود ٤٤] أي: أمْسِكِي عن المطر. ومنها: (أقلَعَ الملاّحُ السفنَ) إذا رَفَعَ قِلاعَها. و(القِلاع) جمع (القِلْع) بكسر القاف فيهما وكذلك (القُلوع)، و(القِلْع) هو: الشراع. ويقال ذلك عند سير السفن، لأن رَفْعَ قِلاعِها يُؤذِنُ بسيرِها.

ويَستعمل الكتّابُ (أقلَعَ) بمعنى (انطلق)، فيقولون: (أقلَعَ المعملُ) إذا بدأ إنتاجه. ولا وجه لـه. وإنما الأصل: (أُقلِعَتِ السفينةُ) بالبناء للمجهول إذا سارتْ. فالذي (يُقلِعُ) –بكسر اللام– هو قائدُ السفينة، والذي (يُقلَعُ) –بفتح اللام والبناء للمجهول– هو السفينة. ففي (اللسان): ((ولا يقال: أَقْلَعَتِ السفينةُ بالبناء للمعلوم، لأن الفعلَ ليس لها، وإنما لصاحبها)).

٨٥٦. استقلّ السيّارة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦)

اعتاد الكتّاب أن يقولوا: (استقلَّ فلانٌ السيارةَ إلى حمص) بمعنى: ركبها فحملته إليها. كما يقولون: (استقلَّ فلانٌ القطارَ إلى حلب) أو (استقلَّ فلانٌ الباخرةَ إلى أمريكة). ولا يأتي (استقلّ) في العربية بهذا المعنى. ففي اللغة: (أَقْلَلْتُ الشيءَ) إذا حملتَه أو رفعتَه عن الأرض. ففي (المصباح): (وكلُّ شيءٍ حملتَه فقد أقلَلْتَهُ. وأقلَلْتُهُ عن الأرض: رفعتُه، بالألف أيضاً)). وفي اللغة: (استقلَلْتُ الشيءَ) إذا حملتَه ورفعتَه فأقلَلْتَه. ففي (النهاية): ((يقال: أقلَّ الشيءَ يُقِلُّهُ، واستقلَّهُ يَستقِلُّهُ: إذا رَفَعَهُ وحَمَلَهُ)).

وقولك: (أقلَّهُ واستقلَّهُ) بمعنى حَمَلَهُ ورَفَعَهُ آتٍ من (القُلَّة) بضم القاف وتشديد اللام المفتوحة، وهي بمعنى أعلى الرأس والجبل وكلِّ شيء، ففي (الصحاح): ((والقُلَّةُ: أعلى الجبل، وقُلَّةُ كلِّ شيءٍ: أعلاهُ، ورأسُ الإنسان قُلَّةٌ)). ومن ذلك ما أنشد سيبويه: عجائبُ تبدي الشيبَ في قُلَّةِ الطِّفل. وجَمْعُ

(القُلَّة): (القُلَل) بضم الأول.

ولذلك تقول: (أقلَّتْنِي السيارةُ إلى حمص، والقطارُ إلى حلب، والباخرةُ إلى أمريكة)، كما تقول: (استقلَّتْنِي السيارةُ إلى حمص، والقطارُ إلى حلب، والباخرةُ إلى أمريكة). ولا تقل: (استقلَلْتُ السيارةَ أو القطارَ أو الباخرة)[1].

٨٥٧. القَمِيص (نشرت بتاريخ ٦/٦/١٩٨٥)

(القَمِيص): ثوبٌ رقيق داخلي. ويُشْكِلُ على الكتّاب حيناً جَمْعُهُ. وهو يُجمع على: (قُمْصان) بضمٍّ فسكون، وهو الجمع المشهور. وما كان على (فَعِيل) من الأسماء يُجمع على (فُعْلان) بضمٍّ فسكون كرَغِيف ورُغفان وقَضِيب وقُضبان وكَثِيب وكُثبان.

و(القَمِيص) يُجمع على: (قُمُص) بضمَّتين. والاسم الرباعي الذي قبل لامِهِ مدٌّ يُجمع على (فُعُل) بضمٍّ الفاء والعين إذا كان صحيحَ الآخر كرَغِيف ورُغُف، وقَضِيب وقُضُب، وغَدِير وغُدُر، كما يُجمع عَمود على عُمُد. ففي (التلخيص) لأبي هلال العسكري: ((القميص، والجمع: قُمُص وقُمصان)) وفي (المصباح): ((القميص جمعُه: قُمصان وقُمُص بضمتين)).

و(القميص) يُجمع على: (أَقْمِصَة) أيضاً. ويَطَّرد (أَفْعِلَة) في جمعِ اسمٍ مذكَّر رباعيٍّ قبل آخِره مدٌّ. ومن ذلك: رغيف وأرغفة. ففي (الصحاح): ((والقميص الذي يُلْبَس، والجمع: القُمصان والأقمصة)).

وقد اشتُقَّ منه (قَمَّصَهُ) بتشديد الميم. تقول: (قمَّصْتُهُ قميصاً) أي: ألبستُه (فتقمَّصَه هو) أي: لبسه. ففي (الصحاح): ((وقمَّصَهُ قميصاً فتقمَّصَه؛ أي: لبسه)).

٨٥٨. قِماط (نشرت بتاريخ ٢٦/٩/١٩٨٥)

تقول: (قَمَطَهُ قَمْطاً) بمعنى شدَّهُ، ومنه (القِماط) بكسر أوّلـه، وهو ما يُشدّ به الصغيرُ في مهده، أو يُشدّ به عضوٌ من الأعضاء. ففي (المصباح): ((القِماط: خِرْقةٌ عريضة يُشدّ بها الصغير... وقَمَطَ الصغيرَ بالقماط قَمْطاً من باب قَتَلَ: شدَّهُ عليه)). والكتّاب إذا جمعوا (القِماط) قالوا: (قِماطات)، فهل هذا صحيح؟

أقول: يُجمع الاسم بالألف والتاء إذا كان خماسياً، ولم يُسمع لـه جمعٌ عن العرب، فإذا سُمِع أُخذ به. وما كان على وزن (فِعال) كـ (قِماط) يَغلب جمعُه على (فُعُل) بضمَّتين إذا لم يكن مضعّفاً؛ ككتاب وكُتُب، ووشاح ووُشُح، كما يَغلب على (أَفْعِلَة) إذا كان مذكَّراً كلواء وألوية، ورداء وأردية. ولا يُشترط فيما جُمع من (فِعال) على (فُعُل) أن يُجمع كذلك على (أَفْعِلَة)، فـ (كتاب) يُجمع على (كُتُب)، ولا يُجمع على (أَكْتِبَة)، خلافاً لـ (وِشاح)؛ فهو يُجمع على: (وُشُح) و(أوشحة)، و(لجام) فإنه يُجمع على (لُجُم) و(أَلْجِمَة).

---

(١) مما جاء في (الوسيط) وفي (المتن): ((استقلّ: ارتفع. يقال: استقلّ الطائرُ في طيرانه، واستقلّ النباتُ، واستقلّت الشمسُ)). وقد وافق مجمع القاهرة في الدورة الستين على قولهم (استقلّ الطائرةَ)، على أن أصله: (استقلّ في الطائرة)؛ أي: ارتفع، فحذف الحرف، أو على القلب؛ وأصله: (استقلّته الطائرةُ)، أي: رفعته. [كتاب الألفاظ والأساليب ١٧٧/٣].

أما (القِماط) فقد جُمِعَ على (قُمُط) كما في (الأساس) و(المصباح).

٨٥٩. قنع (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٧)

تقول: (قَنِعَ) بالكسر (قَناعةً) بمعنى رَضِيَ، فهو (قَنِعٌ) بفتحٍ فكسر، كحَذِرَ فهو حَذِرٌ. كما تقول: (قَنَعَ) بالفتح (قُنوعاً) بمعنى سأل، فهو (قانِعٌ).

ولذا نبَّـه بعضُ الأئمة على فَرْقٍ ما بين (القناعة) وهي الرضا، و(القُنوع) وهو السؤال. قال ابن قتيبة في (أدب الكاتب): ((قَنِعَ بالكسر قَناعَةً: إذا رَضِيَ، وقَنَعَ بالفتح يَقْنَعُ قُنوعاً: إذا سأل))، وجرى على ذلك كثيرون.

لكنّ الكتّابَ يُوردون (القانِعَ) بمعنى (الرَّاضِي)؛ فيقولون: (هو قانِعٌ بما قُسِمَ لـه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: يَصِحُّ ذلك. ففي (المخصَّص) لابن سيدَه: ((والقانِعُ والقَنِعُ: الرَّاضِي بما قُسِمَ لـه، ومصدره: القناعة)). وأيّد ذلك التوحيدي في (الذخائر والبصائر). وفي (الأساس): ((وفلان قَنِعٌ بالمعيشة وقَنِيعٌ وقَنوعٌ وقانِعٌ)).

والكتّاب يُوردون كذلك (القُنوع) بمعنى (القناعة)؛ فيقولون: (ينبغي للإنسان القُنوعُ بما تيسَّرَ لـه). وعندي أنه صحيحٌ أيضاً. فقد ورد (القُنوع) بمعنى (الرِّضا) في بيت للمتنبي، فقال المحتجُّون لـه في كتاب (الوساطة): ((القُنوع بمعنى القناعة محكيٌّ عن العرب... وحَكَوْا عن أَوْسٍ الطائِيِّ أنه أوصى ابنَهُ فقال: خَيْرُ الغِنَى القُنوع، وشَرُّ الفقر الخضوع)). وفي (القاموس): ((القُنوع بالضمّ: السؤال، والتذلُّل، والرضا بالقِسْم))؛ أي: بما قُسِمَ.

فثبت بهذا أن (القانع) يُطلَق على السائل والرَّاضي، وأن (القُنوع) يُطلَق على السؤال والرضا. فتأمل.

٨٦٠. التقنين (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٩)

يَستعمل الكتّابُ (التقنين) في موضعِ التنظيم والتحديد. وقد أنكر هذا الأستاذ أسعد خليل داغر فقال: ((والتقنين لم يَرِدْ لسوى الضرب بالقِنِّين، وهو الطُّنْبُور بالحبشيّة. ولكنهم قالوا: سَنَّ على القوم سُنَّةً، أي: وضعها، وهكذا: أسنّ. وشَرَعَ لهم شَرْعاً؛ أي: سَنَّ، فهو: شارع. وربما قالوا: اشترعَ الشريعةَ كشَرَعَها فهو: مشترع)). فهل لاستعمال الكتّاب (التقنين) وجهٌ من العربية؟

أقول: (التقنين) صحيحٌ، وفي الإجابة عن المسألة أمور أهمها:

أولاً: تقول العرب (سَنَّ) اشتقاقاً من (السُّنَّة)، كما تقول: (شَرَعَ وشَرَّعَ واشترع) اشتقاقاً من (الشَّرْع). وهكذا (قَنَّنَ)، فقد اشتقه الأئمةُ من (القانون)، ولكلٍّ مقامٌ وموضع.

فـ (السنَّة) في اللغة: الطريقةُ مَرْضِيَّةً كانت أو غيرَ مَرْضِيّة. و(السنَّة) في الشريعة: الطريقةُ المَسلوكة في الدِّين من غير افتراضٍ ولا وجوب، كما جاء في (التعريفات) للجرجاني.

و(الشرع) كما جاء في (مفردات الراغب): نَهْجُ

الطريق الواضح. يقال: (شَرَعْتُ لـه طريقاً). و(الشرع) مصدرٌ، ثم جُعِلَ اسماً للطريق النهج، فقيل: (شِـرْع) بكسر الشين أو فتحها، و(شريعة)، واستعير ذلك للطريقة الإلهية. وفي تعريفات الجرجاني: ((الشرْعُ لغةً عبارةٌ عن البيان والإظهار، يقال: شَرَعَ كذا؛ أي: جَعَلَهُ طريقاً ومذهباً)).

و(الشِّرْعَة) بكسر الشين كـ (الشرع) و(الشريعة).

أما (القانون) فلفظٌ معرَّب. ففي (الصحاح): ((والقوانين: الأصول، الواحد: القانون، وليس بعربيّ)). وفي (شفاء الغليل) لشهاب الدين أحمد الخفاجي: ((القانون: روميٌّ معرَّب معناه: الأصل والقاعدة، وأصل معناه: المسطرة)). ويقصد بالأصل الرومي: اليوناني. وفي معجم لاروس الفرنسي أنه من أصلٍ يوناني هو (كانون).

ثانياً: ربَّ قائلٍ يقول: وهل يُشتق من المعرَّبات؟

أقول: أجاب ابن جنِّي عن ذلك فقال في (الخصائص): ((ويؤكِّد ذلك أن العربَ اشتقّتْ من الأعجمي النكرة، كما اشتقتْ من أصول كلامها)). وقال: ((إن ما أُعْرِبَ من أجناس الأعجمية قد أَجْرَتْهُ العربُ مجرى أصول كلامها)). فـ (الورد) اسمٌ فارسيٌّ معرَّب، وقد اشتقوا منه فقالوا: (وَرُدَ وتورَّد ووَرَّد). وذكر صاحب (التقريب): ((وقد ذهب بعضُ المستشرقين إلى أن كلاًّ من الدرهم والدينار معرَّب من اليونانية)). وقال العرب: (ثوبٌ مُدَنَّرٌ)، و(دَنَّرَ فلانٌ) إذا كثرتْ دنانيرُه، كما قالوا: (شيخٌ مُدَرْهَم)؛ أي: مُسِنٌّ، و(قد ادْرَهَمَّ ادْرِهْماماً)؛ أي: سقط من الكِبَر.

و(الديوان) فارسيٌّ معرَّب، وقالوا منه: (دوَّنه) إذا ضبطه وقيَّده في الكتاب. و(الأُرْبُون) كـ (العُربون) وهما معرَّبان. وقد قالوا: (أَرْبَنَهُ) إذا أعطاه العُرْبون، وكذلك: (عَرْبَنَهُ).

ثالثاً: جاء (التقنين) في كلام الأئمة. قال ابن جنِّي في (الخصائص): ((إن سببَ إصلاحِها ألفاظَها وطَرْدِها إياها على المُثُل والأحذية التي قننتها لها))، والحذاء هنا: ما اتخذته مثالاً، وقال: ((ومنه ما يُتدارك بالقياس... فقننوه وفصَّلوه)). ومعنى (التقنين) في الموضعين: اتخاذ الحدود والقوانين.

٨٦١. قاب

(نشرت بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٦)

(القاب): القَدْر؛ أي: المقدار، فإذا قلت: (بينهما قابُ قوسٍ) برفع (قاب) وإضافته إلى قوس، فمعناه: قَدْرُ قوسٍ. وكذلك قولك: (قِيبُ قوسٍ، وقادُ قوسٍ، وقِيدُ قوسٍ، بكسر القاف في (قِيب) و(قِيد)، كما في (الصحاح). وفي التنزيل ﴿فكانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أو أَدْنَى﴾ [النجم ٩]. قال صاحب (القاموس): ((أي: قَدْرَ قوسين عربيّتين، أو قَدْرَ ذراعَين)).

وتقول: (دنوتُ قابَ قوسٍ، أو قِيدَ قوسٍ، أو قادَ قوس)، فتنصب (قاب، وقِيد، وقاد) على الظرفية. وهكذا قولك: (لا يَحيد فلانٌ عن النظام قِيدَ شعرة، أو قادَ شعرة)؛ أي: مقدار شعرة. وذهب بعضُ إلى أن (القاب): ما بين مِقبض القوس -وهي آلة الرمي- وطرفِها المنحني، ويُسمَّى هذا الطرف بـ (السِّيَة) بكسر السين وفتح الياء المخفَّفة.

ومثل (القاب والقِيب والقاد والقِيد): (القاسُ) و(القِيس)، ففي (إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت: ((أبو عمرو: قاب قوس، وقيب قوس، وقيس رمح، وقاس رمح)). وكلُّه بمعنى القَدْر. فتأمل.

٨٦٢. قات واقتات (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦)

(القُوت) بضمِّ القاف: القليلُ من الرزق، أو ما يُمْسِكُ الرَّمَقَ منه. تقول: (قاتَ أهلَه قَوْتاً) بفتح القاف: إذا قام بقُوتهم بضم القاف. ويتبيَّن بذلك أن (قاتَ) فعلٌ متعدٍّ، لكنه يأتي لازماً أيضاً. ففي (الأساس): ((أكلوا قُوتهم بضمِّ القاف وأقواتهم، وهو ما يُمسك الرَّمَق))، وأردف: ((وهو يَقُوتُ عيالَه، ويَقُوتُ عليهم)).

ويقال: (أقاتَهُ) بمعنى (قاتَهُ) أيضاً كما في (مفردات الراغب).

وهناك (اقتات) بوزن (افْتَعَلَ) ويقول الكتّاب: (ويَقْتاتُ الدَّجاجُ بالحبوب)، وهو صحيح. والفعل لازم. على أنهم يقولون حيناً: (ويَقْتاتُ الدجاجُ الحبوبَ)، فيأتون به متعدياً، فهل لهذا وجه؟

أقول: ذكر (الصحاح) و(القاموس) الفعلَ لازماً، وكذلك (المصباح) إذ قال: ((وقاتَهُ يَقُوتُهُ قَوْتاً... واقْتاتَ به: أكلَه، وهو يتقوَّتُ بالقليل)). لكنه جاء في (الأساس): ((وقُتُّهُ فاقتاتَ، كقولك: رَزَقْتَهُ فارْتَزَقَ)) فأتى به لازماً، وأردف: ((وهم يَقتاتون الحبوبَ)) فأتى به متعدّياً، وعبارة (المُحْكَم): ((اقتاتَ به واقتاتَهُ: جَعَلَهُ قوتَهُ)).

فثبت بذلك صحة قولك: (اقتاتَ بالحبوب)، و(اقتاتَ الحبوبَ).

٨٦٣. قات وأقات (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١)

(القُوت) بضمِّ أوّلـه: ما يُمْسِكُ البدنَ من الطعام. ففي (الصحاح): ((القُوت بالضم: ما يَقوم به بَدَنُ الإنسان من الطعام)). وفي (مفردات الراغب): ((القُوت: ما يُمْسِكُ الرَّمَقَ))، و(الرَّمَق) بفتحتين: بقيّةُ الروح. وجمع (القُوت): (أقوات). والفعل منه (قاتَهُ يَقُوتُهُ قَوْتاً) إذا أطعمه قُوتَهُ، فهو: قائتٌ.

ويقول الكتّاب حيناً: (وكان ربّ الأسرة يُقِيتُ أبناءَه ويَرعاهم)، فيأتون بالفعل مزيداً من: (أقاتَهُ يُقِيتُهُ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر الشيخ إبراهيم اليازجي أن يأتيَ (أقاته) بمعنى (قاته)، وجاراه في ذلك الأستاذ إبراهيم المنذر. وعندي أنه إذا كان (قاته) هو الأصل في هذا المعنى –وقال صاحب (الأساس): ((وهو يَقُوتُ عيالَه))– فقد جاء (أقاته) في نحو منه، ففي (مفردات الراغب): ((وقاتَهُ يَقُوتُهُ قَوْتاً: أطعمه قُوتَه، وأقاته يُقِيتُه: جعل لـه ما يَقُوته)). ومَن يجعل القوت لعيالـه فقد قام بقوتهم.

وفي (النهاية): ((المُقِيت: الحفيظ))، وقيل: المقتدر، وقيل: الذي يُعطي الخلائقَ، وأردف: ((وهو من أقاته يُقِيته: إذا أعطاه قُوتَهُ. وهي لغةٌ في: قاتَهُ يَقُوتُهُ)). على أن للفعل المزيد معنى قد أُسِّس على الأصل؛ ففي (النهاية): ((وأقاتَهُ أيضاً: حَفِظَهُ)).

و(المُقِيت) بمعنى الحفيظ، ذلك أن مَن (أقاتَ) فقد حَفِظَ. وجاء (المُقِيت) بمعنى المقتدر. ومَن يُقَدِّرُ الأقواتَ فهو المُقتدر، ففي (اللسان): ((قال الفرّاء: والمُقِيتُ والمُقَدِّر: الذي يُعطِي كلَّ شيء قُوتَهُ)). والمُقيتُ والحفيظ من أسماء اللّه الحسنى، قال الزجاج في تفسير قولـه تعالى: ﴿وكان اللّـهُ على كلِّ شَيْءٍ مُقِيتاً﴾ [النساء ٨٥]: ((ويريد – واللّـه أعلم– مقتدراً)). فتأمل.

٨٦٤. كان مَقُوداً، لا: مُقاداً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٣)

يقول الكتّاب حيناً: (رأيتُ السجينَ مُقاداً مغلولَ اليدين)، ووجه الخطأ في كلامهم هذا أنهم أتَوْا بـ (مُقاد) بضمِّ الميم على (مُفعَل) بضمِّ الميم وفتح العين اسم مفعول من (أقاد). والصواب أن يأتوا به اسم مفعول من (قادَهُ يَقُودُهُ) فيقولوا: (مَقُود) بفتح الميم، على (مفعول). ففي (المصباح): ((قادَ الرجلُ الفرسَ قَوْداً من باب قال، وقِياداً بالكسر وقِيادةً)). قال الخليل: ((القَوْد: أن يكون الرجلُ أمام الدابة آخذاً بقيادتها، والسَّوْق: أن يكون خلفها)).

أما (أقاد) الذي يأتي منه (مُقاد) بضم الميم فلـه معنىً آخرُ. قال ابن القوطية: ((وأقادَ السلطانُ من القاتِل: قَتَلَهُ بمقتولـه، وأقَدْتُكَ خيلاً: أعطيتُكَها تَقُودُها)).

وأنت تقول: (هذا الرجل مَعُول) بفتح الميم وضمِّ العين: إذا عالَه غيرُه، و(هذا كلامٌ مَقُول) بفتح الميم أيضاً، و(الخيرُ مَنُوط به) مِن: ناطَ به الخير، و(عُقْتُ فلاناً فهو مَعُوق)، و(فُقْتُهُ فهو مَفُوق)؛ أي: كنتُ فوقَه، و(اللّـهُ سبحانه مَرجُوّ مَخُـوف) بفتح الأول فيها جميعاً وضمِّ ما بعده.

ويخطئ الكتّاب حين يأتون بالمفعول من (عاشَ يَعِيشُ) فيقولون: (هذه الأحوال المُعاشُ فيها عصيبةٌ عسيرة)، بضمِّ الميم في (المُعاش). والصواب: (هذه الأحوال المَعيش فيها) بفتح الميم مِن: (عاشَ يَعِيش).

أما (المُعاش) بضم الأول وفتح ما قبل الآخِرِ فهو اسم المفعول من (أعاش)[1]. فأنت تقول: (هذه أرضٌ مَبيدٌ فيها) أي: يُهْلَك فيها، مِن: (بادَ يَبيد). و(هذا أمرٌ مَحِيدٌ عنه) أي: مَعْدول عنه، مِن: (حادَ يَحِيد). و(هذه حالٌ مَصِيرٌ إليها) أي: مَرْجُوعٌ إليها، مِن: (صارَ يَصِير). و(هذه قاعدةٌ مَقِيسةٌ) مِن: (القياس). و(الجناحُ مَهِيضٌ) أي: مكسورٌ بعد جَبْر. و(أنتَ بالحقِّ مَزِينٌ) مِن: (زانه يَزِينه). و(عَدُوُّكَ بالباطل مَشِينٌ) مِن: (شانه يَشِينه). و(يومُنا يومٌ مَغِيم) مِن قولك: (غِيمَ يومُنا). و(نعوذ باللّـه من وقتٍ مَضِيق فيه) أي: تضيق فيه الأحوال، كلُّه بفتح الميم.

ولذا قُلْ: (السجينُ مَقُودٌ)، لا: (مُقاد)، و(الحالُ مَعِيشٌ فيها)، لا: (مُعاشٌ فيها).

٨٦٥. قال

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٦)

تقول: (قال يَقُول قَوْلاً ومَقالاً ومَقالَةً)، كما في

---

(١) جاء في (المعجم الوسيط): ((أعاشـه: جعلـه يعـيش. يقال: أعاشه الله عيشة راضية.))

(المصباح). و(القالُ) و(القِيلُ) اسمان منه لا مصدران، كما قال ابن السِّكِّيت: ((تقول: كَثُرَ القِيلُ والقال)).

و(القَوْل) يَحتمل معنيَيْن في لغة العرب، كما يقول المُرْتضَى في أماليه (١/٣٦٣)، أحدهما: القولُ باللسان بمعنى الحكاية، وهو يتعدّى بهذا المعنى إلى مفعول واحد. قال الشاعر:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة
قد قلتُها ليُقال مَن ذا قالها

تقول (قلتُها) التاء فيه ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، و(ها) مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وقال الشاعر [عَمرو بن الإطنابة]:

وقولي كلّما جَشَأتْ وجاشتْ
مكانكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَريحي

ومعناه: كلّما اضطربت وخافت. وجملة (مكانك تُحمدي) في محلّ نصب مَقول القول.

والثاني من معاني القول: بالقلب، أي: الظن والاعتقاد. والفعل بهذا المعنى يَنصب مفعولين، كقولك: (أتقول زيداً عالِماً)، أي: (أتظنّ). وهو مشروطٌ بمجيئه بعد الاستفهام.

وقد جاء لناقد في كلمةٍ يومية قولـه: ((تسألني ما الرجلُ؟ فأقول: المروءةَ. والمروءة منصوبة هنا مفعول به. ومثلـه القول: سألته ما معك؟ فقال: كتاباً)). فهل هذا صحيح؟

أقول: أخطأ الناقد في المثالين، فـ (المروءة) في المثال الأول مرفوعةٌ. والتقدير: الرجلُ المروءةُ، و(كتاب) في المثال الثاني مرفوعٌ، والتقدير: معي كتابٌ، فانظر إلى قولـه تعالى: ﴿ولَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَـلَقَ السَّماواتِ والأرضَ وَسَخَّرَ الشمسَ والقمرَ لَيَقُولُنَّ اللّـهُ﴾ [العنكبوت ٦١] فقد جاء (اللّـهُ) مرفوعاً، والتقدير: (ليقولُنَّ خلقهنَّ اللّـهُ). وقد تكرر ذلك في التنزيل.

ونحـو ذلـك قولهـم: (سـألني كـيف أنت؟ قلت: عليلٌ)، والتقدير: (أنا عليلٌ). فالموضع موضع جملة، والحـذف كـثير في جـواب الاستفهام، كما في (المغني ١٦٢/٢).

٨٦٦. قِيلَ وقالَ (نشرت بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٦)

تقول: ((قال يَقُولُ قَوْلاً ومَقالاً ومَقالَةً))، كما تقول في البناء للمجهول: (قِيلَ كذا وكذا).

ويقول الكتّاب حيناً: (عُدْتُ لا أكترثُ لِقِيلَ وقالَ، وإنما أهتم بما يجري)، ببناء (قِيلَ وقالَ) على الفتح، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل في (قِيلَ وقالَ) أن يكونا فعلين ماضيين مبنيين على الفتح، وقد سُمِعَ مع ذلك دخولُ حرف الجر عليهما.

وقيل في تعليل ذلك إنهما استُعملا استعمالَ الأسماء، وتُرِكا على البناء الذي كانا عليه، على تقدير: (لا أكترث لقول قِيلَ كذا وقالَ فلانٌ كذا)، أي: لا يَعنيني كثرةُ الحديث أو فضولُ الحديث، وإنما يَعنيني ما يَجري. وجاء في الحديث: ((أنه نَهَى ﷺ عن قِيلَ وقالَ)) ببنائهما على الفتح. قال صاحب

(النهاية): ((أي: نَهَى عن فُضول ما يتحدَّث به المتجالسون من قولهم قِيلَ كذا وقالَ كذا))، وأردف: ((وبناؤهما على كونهما فعلين ما ضيين، والإعراب على إجرائهما مُجْرَى الأسماء)). على أنك لو قلت: (لا أكثرت لِقِيلٍ وقالٍ) بجرِّهما منكَّرَيْن أو معرَّفَيْن، لكان صحيحاً أيضاً. ففي (المصباح): ((والقال والقيل: اسمان من (قال)، لا مصدران... ويُعربان بحسب العوامل)).

٨٦٧. قل له كذا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠)

إذا تأملنا قولَ الكتّاب: (قُلْ لـه أن يَحضُرَ، أو أن يَذهبَ)، وجدنا أن لا مساغ لـه. لأن (أن يحضُر)، و(أن يذهب) في تأويل المصدر، فما محصول قولك: (قل لـه الحضور أو الذهاب)؟ والصحيح في هذا التعبير أن تقول: (قل لـه يَحضُرْ)، بجزم (يَحضُرْ) على تقدير لام الأمر. ولام الأمر تحذف بعد أمرٍ بالقول على المشهور، كما في (شرح الكافية). أو تقول: (قل لـه لِيَحضرْ) بإثبات لام الأمر.

ومن شواهد حذف لام الأمر بعد (قل) قولـه تعالى: ﴿قُلْ للمؤمنين يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور ٣٠] وقولـه تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الذينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ [إبراهيم ٣١]، بجزم (يَغضّوا) و(يُقيموا)، وعلامةُ الجزم حذف النون.

ولكن هل يجوز حذف اللام هذه بعد قولٍ بلا أمرٍ كقولك: (قلت لـه يذهبْ)، بجزم (يذهب)؟

أقول: جاء ذلك قليلاً.

ولذا ساغ قولك: (قل لـه يَحضُرْ، أو لِيَحضُرْ، أو يَحضُروا، أو لِيَحْضُروا) بجزم الأفعال، ولم يَسُغ قولك: (قل لـه أن يَحضُروا، وأن يَحضُرَ).

٨٦٨. القيثارة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٣)

(القِيثارَة) لفظٌ معرَّب، وهو ضَرْبٌ من آلات الطرب بستة أوتار تحرَّك بالأصابع. وقيل إن أصلَه فرنسيّ، وهو (جيتار) بكاف فارسية تلفظ بين الكاف والجيم. وقيل إن أصلَه إسباني (جيستارا) ومنه نُقِلَ إلى الفرنسية، كما نقل إلى العربية في عهد ازدهار حضارة العرب في الأندلس وهو الأرجح.

وجرت عادة العرب أن يُبدلوا من الكاف الفارسية التي تلفظ بين الكاف والجيم جيماً، كما عرَّبوا (كزاف) بكاف فارسية إلى (جزاف)، وعرّبوا (لكام) بكاف فارسية إلى (لجام)، وعرّبوا (كورب) بكاف فارسية إلى (جورب).

وقد يُبدلون من الكاف الفارسية هذه كافاً أو قافاً، فثمة (الكربق) أو (القربق) ومعناه: (الحانوت)، وأصلهما الفارسي (كربه) بكاف فارسية قُلبتْ كافاً في (كربق)، وقافاً في (قربق). وهكذا عرّبوا (جيستارا) الإسبانية وهي تلفظ بكاف فارسية إلى (قِيثارة) فأبدلوا من الكاف الفارسية قافاً. وقد جاء في شعر حديث (قيثار) بلا تاء أيضاً قال الأستاذ محمد الصياد:

ألقيتَ للنار في غفلة مني
عودي وقيثاري وقلتَ لي: غَنِّ

وجاء في شعر أندلسي (كيثار) قال أبو عامر بن

شهيد الأندلسي:

تغنيه أطيار القيان إذا انتشى

بصنج وكيثار وعود كران

و(كيثار) بالكاف غير مختومة بتاء التأنيث. وقد أورد هذا في (لغوياته) الأستاذ محمد علي النجار، واختار أن يقال (الجيثار) اسماً للآلة، لأن أكثر ما يبدل من الكاف الفارسية هو الجيم، وكلامه صحيح.

وهكذا: (القيثار) و(القيثارة) و(الجيثار)، وصحّ: (الجيثارة). فتأمل.

٨٦٩. القَيْد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٤)

شاع في دور التعليم قولهم: (موعد القَيْد والقُبول)، وهم يُنزلون (القَيْد) منزلةَ المصدر، ويَعنون به (التسجيل). ومن ذلك قولهم: (دفتر القَيْد)؛ أي: التقييد أو الكتابة على سبيل التجوّز، وقد قيل:

العِلم صَيْد والكتابة قَيْدُه

قَيِّدْ صيودَك بالحبال الواثقة

أقول: إذا صحّ مجيء (القيد) مصدراً بمعنى التقييد، وهو في الأصل وضع القيد، جاز قولك: (القيد والقبول)، كما جاز قولك: (دفتر القيد)، وسقط اعتراض المعترضين والمخطِّئين على استعماله.

وذهب ابن جنّي في (الخصائص ٤١٢/٢) في تعليقه على قول امرئ القيس «بمنجرد قَيْدِ الأوابد» إلى أن (القَيْد) مصدر حذفت زائدتاه؛ أي إن أصلَه (التقييد) فحُذفت منه التاء وإحدى الياءين.

ومثل ذلك (الوَحْد) في قولك (جاء وَحْدَه) فقد أُنزل منزلةَ المصدر، وأصلـه (الإيحاد). وقد أريد بـ (قيد الأوابد): تقييد الأوابد، فخُفِّف اللفظ بحذف الزيادتين.

والمشهور أن (القَيْد) اسمٌ لما يُقيَّد به وليس اسماً للحدث، لكنه جاء في (معيار اللغة): (قادَهُ يَقِيده قَيْداً، كباع: جَعَلَ في رِجْلِه القَيْدَ، كقيَّده تقييداً).

فثبت بهذا أن استعمال (القَيْد) بمنزلة (التقييد) صحيحٌ مستقيم، وأن قولهم: (موعد القيد والقبول) و(دفتر القيد) عربيٌّ جائز.

٨٧٠. قاسه به وعليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٩)

في قولك: (قاسَهُ يَقِيسه) وما يتعدى به الفعل إلى مفعولـه الثاني من أحرف، مسائلُ أهمها:

أولاً: تقول: (قاسَهُ يَقِيسُهُ قَيْساً وقِياساً)، وهو المشهور. وتقول: (قاسَهُ يَقُوسُهُ قَوْساً وقِياساً) بهذا المعنى. لذلك تقول: (قِسْتُ الشيءَ) بكسر القاف (أَقِيسُهُ)، و(قُسْتُ الشيءَ) بضم القاف (أَقُوسُهُ). كما تقول (القوَّاس) بالواو المشددة، و(القَيَّاس) بالياء المشددة لمن يَبْري (القِيَاس). و(القِيَاس) هذا جَمْعُ: (قَوْس)، كسهام جمع سهم. هذا ما جاء به أو بنحو منه، كتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوي.

ثانياً: تقول: (قِسْتُ الشيءَ بغيره، وعلى غيره). أما التعدية بالباء، فلأنك قِسْتَ الشيءَ بالأداة؛ أي: قدَّرته بها. ففي (الأساس): «قاسَهُ بالمقياس». وأما التعدية بـ (على)، فلأنك قِسْتَ الشيءَ على ما

اتخذته قاعدة. ومن ثَم قيل إنه عُدِّيَ بـ (على) لتضمينه معنى البناء كما جاء في (التاج)، أي إنك قدَّرته على هذا المثال. هذا هو الأصل.

ثالثاً: مثال التعدية بالباء ما جاء في (نهج البلاغة): ((وهو لا يُقاس بالناس)) و((لا يُقاس بآل محمد ﷺ أحدٌ)) و((لا تُقايسْنا بأعمالنا)). وفي (محاضرات الأدباء) للراغب الأصفهاني:

يُقاس المرء بالمرء إذا ما هو ماشاهُ

وللناس على الناس مقاييس وأشباهُ

ومثال التعدية بـ (على) قول ابن جنّي في (الخصائص): ((ما قِيسَ على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب))، و((جواز القياس على ما يَقِلّ)). وفي (كليلة ودمنة): ((قياساً لهم على الضعفاء)).

رابعاً: جاء تعدية (قاسَهُ) إلى مفعوله الثاني بـ (إلى) أيضاً. ففي (الأساس): ((قاسَهُ به، وعليه، وإليه)). وقال المتنبي:

بمَن أضرب الأمثالَ أم مَن أقيسُهُ

إليك وأهلُ الدهر دونك والدهرُ

وقد علَّلَ الواحديُّ تعديةَ (أقِيسُه) بـ (إلى) بتضمينه معنى: الضمِّ والجَمْع. وقال اليازجي: ((أي: مَن أقيسه وأضيفه إليك)) ومعنى هذا أن الفعل قد ضُمِّن معنى الضمّ.

على أن الأَوْلى في تقدير: (أقيسه إليك)، أن يقال: (أضمّه إليك بالقياس)، لا: (أقيسه وأضيفه إليك) كما قال اليازجي. وذلك نحو قول الزمخشري في تقدير قوله تعالى: ﴿قُلْ يا عِبَادِيَ الذينَ أَسْرَفُوا على أنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر ٥٣]: ((أسرفوا على أنفسهم: جَنَوْا عليها بالإسراف))، وذلك رعاية للمعنى. وفي هذا بيان.

حرف الكاف

٨٧١. كبَّد وتكبَّد (نشرت بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٤)

اعتاد الكتّاب أن يَستعملوا (تكبَّد) بتشديد الباء المفتوحة بمعنى تحمّل. و(كبَّده) بمعنى حمّلَه، فيقولون: (تكبَّدتُ في هذه الرحلة عناءً كبيراً، أو مشاقَّ كثيرة). كما يقولون: (أصرَّ فلانٌ على موقفه، وكبَّده هذا عناءً وصبراً).

وحقيقة الأمر أنه ليس لـ (كبَّد) و(تكبَّد) بتشديد الباء فيهما، مِثلُ هذا المعنى. فـ (كبَّد) بتشديد الباء يأتي متعدياً بمعنى آخر، ففي (الصحاح): ((كبَّد النجمُ السماءَ؛ أي: توسَّطها))، و(تكبَّد) بتشديد الباء لازمٌ ومتعدٍّ. ففي (الصحاح): ((تكبَّدتِ الشمسُ: صارت في كَبِدِ السماء)) أي: في وسطها، كما كانت كَبِدُ الإنسان في وسط جسده. وفي (الأساس): ((تكبَّدتِ الشمسُ: توسّطتِ السماءَ، وتكبّدْتُ الفلاةَ: توسّطتُها)).

أما الفعل الذي يدلُّ على المشقة والمعاناة، فهو: (كَبَدَ كَبْداً)، كقتل قتلاً. تقول: (كَبَدَهم البردُ): شقّ عليهم، كأنه ضرب كَبِدَهم.

و(الكَبَد) بفتح الكاف والباء: المَشقة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لقد خَلَقْنا الإنسانَ في كَبَدٍ﴾ [البلد ٤].

وهناك: (كابَدَ) بمعنى عانى وقاسى (مكابدةً و(كِباداً). ففي (الصحاح): ((وكابدتُ الأمرَ: قاسَيْتُ شدّته)). وفي (الأساس): ((ووَقَعَ في كَبَدٍ بفتح الكاف والباء: في مشقةٍ.. وبعضُهم يكابد بعضاً، والمسافرُ يكابد الليلَ: إذا ركب هَوْلَه وصعوبته)).

فقول الكتّاب: (وكبَّده هذا عناءً) بتشديد الباء خطأ، يمكن تصحيحه بقولك: (وحمّلـه هذا عناءً شديداً)، أو: (كلّفه)، أو (جَشّمه) بتشديد الشين.

أما قولُهم: (تكبّدتُ عناءً)، فيُصَحَّح بقولك: (تحمّلتُ وتجشّمتُ وتكلّفتُ عناءً). ففي (الإفصاح): ((وتكلّفه: تجشّمه على مشقة، وكلّفه تكليفاً: أمَرَه بما يَشقّ عليه. وكلّفه أمراً: أوجبه عليه. والكُلْفة بضم الكاف: ما يتكلّفه الإنسان من نائبةٍ أو حقّ)). ولك أن تقول: (كابدتُ في هذه الرحلة عناءً أو مشقة). أما (كبّدتُه) بتشديد الباء بمعنى (كلّفتُه)، أو (تكبّدتُ) بتشديد الباء بمعنى: تكلّفتُ وتحمّلتُ، فلا وجه له.

٨٧٢. كَبِرَ وكَبُرَ (نشرت بتاريخ ١/١/١٩٨٨)

في اللغة: (كَبِرَ) بالكسر كتَعِبَ، و(كَبُرَ) بالضم ككرُم، وليس معناهما سواء، وقلّما يميز الكتّابُ أحدَهما من الآخر. فقولك: (كَبِرَ) بالكسر معناه: زادتْ سِنُّه، كقولك (كَبِرَ الطفلُ كِبَراً) بكسر ففتح. ففي التنزيل: ﴿إمّا يَبْلُغَنَّ عندكَ الكِبَرَ أحدُهُما أو

كِلاهُما فلا تَقُلْ لهما أُفٍّ ولا تَنْهَرْهُما وقُلْ لَهُما قَوْلاً كَرِيماً﴾ [الإسراء ٢٣]، و(الكِبَر) هنا بكسرٍ ففتح.

وقولك (كَـبُرَ) بالضم معناه: (عَظُمَ)، كقولك: (كبُر شأنُك في عيني كُبْراً) بضمٍّ فسكون. وفي التنزيل: ﴿كَـبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ من أفْواهِهِم إنْ يَقُولُونَ إلاّ كَذِباً﴾ [الكهف ٥]. والصفة منهما جميعاً: (كبير). قال ابن القوطية: ((كَـبُرَ الأمرُ والذنْبُ بالضم كُبْراً بضمٍّ فسكون: عَظُمَ، والاسم: الكِبْر بكسرٍ فسكون))، وأردف: ((وكَبِرَ الصغيرُ بالكسر كِبَراً بكسرٍ ففتح)). وفي (المصباح): ((كَبِرَ الصبيُّ وغيرُه يكبَر من باب تَعِبَ فهو: كبير. وكبُر الشيءُ كُبْراً من باب قَرُبَ: عَظُمَ، فهو كبير أيضاً)).

فـ (الكُبْر) بضمٍّ فسكون هو: العَظَمة، و(الكبرياء) مثلُه. وتقول: (أكْبَرْتُه إكْباراً) كأعظمته إعظاماً. أما (الكِبَر) بكسرٍ ففتح فهو: الزيادة في السِّن.

ولفظ (الكبرياء) مختومٌ بألفِ التأنيث الممدودة، ومتى انتهى اللفظ بألف التأنيث ممدودةً أو مقصورةً فهو مؤنث، وقد يأتي به الكتّابُ مذكّراً خطأً.

وثمة (التكبُّر) بتشديد الباء، وهو: تكلُّف العَظَمة، فصيغة (تَـفَـعَّلَ) غالباً لمن تعاطى الشيءَ وليس هو من أهلِه، وهكذا تقول: تحلَّم وتعظَّم. والاسم من (التكبُّر): (الكِبْر) بكسرٍ فسكون، وهو إعجابُ الإنسان بنفسه، وهو وصفٌ مذموم. لكنّ (المُتَكَـبِّر) من أسماء اللّـه الحسنى. قال الراغب في مفرداته: ((والتكبُّر يقال على وجهين؛ أحدهما: أن تكون الأفعالُ الحسنةُ كبيرةً في الحقيقة وزائدةً على محاسن غيره، وعلى هذا وُصِفُ اللّـهُ تعالى بالمتكبِّر.. والثاني: أن يكون متكلِّفاً لذلك.. ومَن وُصِفَ بالتكبُّر على الوجه الأول فمَحمودٌ، ومَن وُصِفَ به على الوجه الثاني فمذموم)). فتأمل.

٨٧٣. الكِبرياء

(نشرت بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٤)

(الكِبْرياء) بمعنى (الكِبْر) بكسر الكاف أو (العَظَمَة). والكتّاب يَعرفون ذلك حقّ المعرفة، إلا أنهم يَحسبون اللفظَ مذكّراً كـ (الكِبْر) فيقولون حيناً: (ومثلُ هذا الكِبرياء مذموم).

و(الكِبْر) و(الكِبْرياء) بكسر الكاف فيهما اسمٌ من (التكبُّر). ففي (المصباح): ((الكِبْر بالكسر اسمٌ من التكبُّر. والكِبْرياء مثلُه)). لكن لفظ (الكبرياء) مختومٌ بألف التأنيث المدودة، ومتى انتهى الاسمُ بألف التأنيث ممدودةً أو مقصورةً فهو مؤنثٌ لا مَحالة. وجاء في التنزيل: ﴿وتَكُونَ لكما الكِبْرياءُ في الأرْضِ﴾ [يونس ٧٨]، فجاء لفظ (الكبرياء) مؤنثاً. وجاء في (الكتاب) لسيبويه: ((هذا بابُ ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث. من ذلك قولك: رجعته رجعى، وبشرته بُشرى، وذكرته ذِكرى، واشتكيت شَكوى، وأفتيته فُتيا. وأما الدَّعوى فهو ما ادّعيت. وقالوا الكِبرياء للكِبْر)). فـ (الرُّجعى) و(البُشرى) و(الفُتيا) بضم الأول، و(الدَّعوى) و(الشَّكوى) بفتح الأول، و(الذِّكرى) و(الكِبرياء) بكسر الأول، كلُّها مؤنثة لأنها مختومةٌ بألف التأنيث، وكذلك (الرُّؤيا) و(الحُسنى) بضم الأول منهما فإنهما مؤنثان. ومثلُهما: السرّاء،

والضرّاء، والبأساء، والنُّعماء، فهي مؤنثة!

٨٧٤. كابَر (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣)

تقول: (كابَرَ يُكابر مُكابرةً فهو مُكابِرٌ). ويَرد الفعلُ في كلام الكتّاب فيقولون: (إنه يُكابر، ولا يريد أن يقتنع). وقولهم هذا صحيح، لكنهم لا يكاد أحدُهم يتصوَّر ما أصلُه في الاستعمال. فأصل (المكابرة): المغالبةُ في الكِبَر بكسر الكاف وفتح الباء، و(الكِبَر) مصدر (كَبُرَ) بضمِّ الباء (كُبْراً) بضمٍّ فسكون، و(كِبَراً) بكسرٍ ففتح، إذا عَظُمَ فهو (كبير). ففي (الأساس): ((كابَرَ فلانٌ فلاناً: طاوَلَه بالكِبَر)). فـ(كابَرَ) فعلٌ متعدٍّ، وهو يأتي للمغالبة كما يأتي للمجاحدة والمعاندة. ففي (الأساس): ((كابَرَهُ على حقِّه: جاحَدَهُ وغالَبَهُ عليه))، وفي (الأدب الكبير) لابن المقفَّع: ((لا تكابرنَّه بالتحويل لـه عما يُحبُّ إلى ما تحبّ)) أي: لا تعاندنَّه.

وكما تقول: (كابَرْتُ فلاناً)، فإنك تقول: (كابَرْتُ الحقَّ أو النزعةَ أو الميلَ). ففي كلام ابن المقفع: ((حَفِظَ بالأدب نفسَه، وكابَرَ طَبْعَه)) أي: غالَبَ طبعَه.

ومن ثَمَّ كان قولُ الكتّاب: (إنه يُكابر، ولا يريد أن يقتنع) على الحذف، فهو على تقدير: (إنه يُكابر الحقَّ، ولا يريد أن يقتنع به).

٨٧٥. التكاتُف (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١)

في كلام الكتّاب قولُهم: (تكاتَفَ أهلُ الحيِّ على محاربة الجهل) بمعنى: تعاونوا وتساندوا وتعاضدوا. و(التكاتُف) مشتق من (الكتف)، كما اشتُق التساند من السند، والتعاضد من العضد.

وفي اللغة: (التكانف) بالنون بدل التاء، وهو من (الكَنَف)، بمعنى: الجانب والظِّل والناحية، وكلُّ ذلك يعني التعاونَ والتناصر. وجاء في (الكامل) للمبرِّد: ((تكانفوا: أعان بعضُهم بعضاً، واجتمعوا وصار بعضُهم في كَنَف بعض)). على أنه ليس في المعاجم: (كاتَفَهُ مُكاتفةً)، و(تكاتَفَ القوم)، فهل يَسوغ استعمالُ الفعل بمعنى: عاوَنَه معاونة، وتعاوَنَ القوم؟

أقول: بحث مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة قولَهم (تكاتفوا) بمعنى (تعاونوا)، فقال: إن هذه الكلمةَ لم تردْ في كتب اللغة. وكلُّ ما جاء في (لسان العرب): (الكَتْف) بفتحٍ فسكون، ومعناه: شدُّكَ اليدَيْن من خَلْف. و(كَتَفَ الرجلَ يَكْتُفه) بالضم (كَتْفاً)، و(كَـتَّـفَـهُ) بالتشديد، ومعناه: شدّ اليدين من الخَلْف بالكِتاف، بكسر الكاف، وهو الوِثاق. لكن المجمع القاهري قد رأى قبول (تكاتَفَ) اشتقاقاً من (الكتف)، كتعاضَدَ من العضد، وتساند من السند، وتكانَفَ من الكَنَف. تقول: تعاضَدُوا بمعنى تعاونوا، وعاضَدَهُ بمعنى أعانه وعاونه. والمعاضدة كالمعاونة، وهكذا المساندة والتساند، والمكانفة والتكانف. فقاسُوا على هذه الأمثلة فأجازوا: (كاتَفَهُ مكاتفة، وتكاتَفَ القومُ، إذا تساندوا)، كأنهم قاموا بالعمل كَتِفاً إلى كَتِف، وجاء في (القاموس): ((وسانَدَ فلاناً: عاضَدَهُ وكاتفه))،

وجاء: (تكاتفوا في العمل) في معجم (المتن) (عام ١٩٦٠) بمعنى تناصروا، كما جاء في (المعجم الوسيط) (عام ١٩٧٣) فقد نصّ على: ((كاتَفَهُ في الأمر، وعلى الأمر: ساعده وعاضده. وتكاتَفَ القومُ: تساعدوا وتعاضدوا)). وقياسُ العربية لا يمنع منه. فتأمل.

٨٧٦. تكتَّم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٤)

في اللغة: (كَتَمَ الأمرَ) إذا أخفاه، يتعدّى إلى مفعول واحد. ففي التنزيل: ﴿وقالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِن آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمانَهُ﴾ [غافر ٢٨]. وهو يتعدّى إلى مفعولَيْن أيضاً، تقول: (كَتَمَني الخبرَ) أي: كتمه عني، ففي (المصباح): ((كَتَمْتُ زيداً الحديثَ كَتْماً، من باب قَتَلَ، وكِتْماناً بالكسر، يتعدَّى إلى مفعولين)). وفي التنزيل: ﴿ولا يَكْتُمُونَ اللّـهَ حَدِيثاً﴾ [النساء٤٢]. كما تقول: (كَتَّمَنِي الخبرَ) بتشديد التاء، و(كاتَمَنِي إيّاه)، و(استكتمني إيّاه): إذا سألني أن أكْتُمَه، كما جاء في (اللسان) وفي (الأساس): ((وكاتَمْتُه العداوةَ: سائَرْتُه)).

وهناك (اكْتَتَمَ)، تقول: (اكْتَتَمْتُ الخبرَ): إذا أخفيتَه، ففي (الصحاح): ((كَتَمْتُ الشيءَ كَتْماً وكِتماناً، واكْتَتَمَهُ)). فـ (اكْتَتَمَ) هنا فعلٌ متعدٍّ. وهو يأتي لازماً أيضاً، قال صاحب (الأساس): ((وفلانٌ لا يَكْتَتِمُ، أي: لا يَكْتُمُ أمرَه وسِرَّه)).

أما (تكتَّم) فقد جاء لازماً. قال الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد): ((ويقولون تكتَّمْتُ الخبرَ، فيجعلون (تكتّمت) متعدياً، ولا يكون إلا لازماً. يقال: تكتَّم فلانٌ: إذا كَتَمَ نفسَه أو أمرَه، كما يقال: تستَّر وتحجَّب، ونحو ذلك)).

والصحيح أن (تكتَّم) جاء في معجم (التهذيب) للأزهري، وقد أورده لازماً بمعنى اختفى. ويؤيّد هذا ما قالَه اليازجي. وجاء (التكتُّم) أيضاً في (القاموس) و(التاج). قال الفيروزآبادي: ((التدلّس: التكتُّم))، ومعنى التدلُّس: الاختفاء، فيكون (تكتّم) لازماً كتدلّس.

وعلى هذا تقول: (كَتَمْتُ الخبرَ)، و(كَتَمْتُهُ الخبرَ)، و(كَتَمْتُ عنه الخبرَ)، و(كَتَّمْتُهُ إيّاه) بالتشديد، و(استكتمتُه إيّاه)، و(كاتَمْتُهُ إيّاه). كما تقول: (اكْتَتَمْتُ الخبرَ). وتقول: (تكتّمتُ)، ولا تقول: (تكتّمتُ الخبرَ)، لأنه فعلٌ لازمٌ غيرُ متعدٍّ.

٨٧٧. المِلاك، لا: الكادر

(من كتاب: لغة العرب)

جَرَتْ أقلامُ الكتّاب على التعبير عن (جملة الموظفين) في أيّ إدارة أو مؤسسة حكومية بـ (الكادر). وهو لفظٌ فرنسي يعني: جملة الوظائف التي تقوم عليها الإدارة أو المؤسسة، وعددها وطبيعتها ومراتبها. والمصطلح العربي لهذا المعنى هو (المِلاك) بكسر الميم وفتحها. وقد عُرِف هذا اللفظ في دواوين الحكومة، ودارَ على الألسنة منذ زمن بعيد. و(مِلاك الأمر) في اللغة: قوامه ونظامه وما يعتمد عليه فيه. أما أصل معنى (كادر) في الفرنسية فهو (الإطار).

فاللفظ العربي كما يتضح ألصق بالمعنى المراد

وأوفى، وأجدر بالاستعمال من اللفظ الأجنبي، وهو يقوم مقامه ويغني عنه.

٨٧٨. كذا، وهكذا (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١)

(كذا): كلمةٌ يُكنَّى بها عن العدد تارةً، وعن غير العدد تارةً أخرى، وهي وإن كانت مركبةً في الأصل من: كاف التشبيه و(ذا) اسم الإشارة، فإنها تُعتبر كلمةً واحدة، ولا يجوز أن يَلحقها علامةُ التأنيث.

تقول في كناية (كذا) عن العدد: (عندي كذا وكذا رجلاً)، فيكون المميِّز، أي (رجلاً)، مفرداً منصوباً، وتكون الكنايةُ، أي (كذا وكذا)، مكررةً متعاطفة.

لكن الكتّاب يقولون: (عندي كذا رجلاً)، فيأتون بـ (كذا) مفردةً دون عطف. وقد سُمِعَ ذلك عن العرب قليلاً، كما قال ابنُ مالك، وقد أخذ به الكوفيون.

كما يقولون: (عندي كذا رجلٍ)، فيأتون بالمميِّز (رجل) مفرداً مضافاً إليه، خلافاً للأصل. وقد أقرّه الكوفيون أيضاً.

ويقولون: (عندي كذا رجالٍ)، فيأتون بالمميِّز وهو (رجال) مجموعاً مضافاً إليه، ولهذا وجهٌ عند هؤلاء.

فالراجح قولُك: (عندي كذا وكذا رجلاً) فهو الغالب، كما قال السيوطي في (الهَمْع ٧٦/٢). لكن جاء قولك: (عندي كذا رجلاً) دون عطف، وقولُك (عندي كذا رجلٍ، وكذا رجالٍ) بجرِّ المميِّز بدلاً من نصبه على مذهب الكوفيين.

ويكنّى بـ (كذا) عن غير العدد، تقول: (جئتُ يومَ كذا)، و(قلتُ كذا)، و(فعلتُ كذا)، و(الحمد للّه أنْ كان كذا)، و(مررْتُ بمكان كذا)، و(وعدْتُ بكذا)، فتتسلَّط عليها جميعُ العوامل، ولا يكون لها حظٌّ من الصدارة.

وقد ترد (كذا) مركَّبةً من كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما: كاف التشبيه، و(ذا) اسم الإشارة كقولك: (رأيت محمداً راكباً وعلياً كذا) أي: مثل ذا.

وتدخل (ها) على (كذا) هذه فلا يتغير معناها، تقول: (هكذا يكون السموّ).

ويقول الكتّاب: (لا يَصِحُّ السكوتُ على أفعال هكذا رجال)، وهو عاميٌّ، وصوابُه: (لا يصحُّ السكوتُ على أفعالِ رجالٍ كهؤلاء)، أو: (على أفعالٍ كهذه). ولا محلَّ لكلمة (هكذا) في هذا المجال.

٨٧٩. أكترث له وبه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٨)

يقول الكتّاب: (ما أكترث لهذا الأمر)، بمعنى: لا أبالي ولا أهتم. على أن بعضهم يُعَدِّيه بالباء فيقول: (ما أكترث بهذا الأمر)، فأيُّهما الصحيح؟

ويقولون في معنى ذلك: (لا آبَه لـه)، فيُعَدُّونه باللام. ويقول بعضهم: (لا آبه به) فيُعَدِّيه بالباء، فهل يَصِحُّ فيه الوجهان؟

أقول: في الإجابة عن ذلك مسائلُ أهمُّها:

أولاً: في اللغة: (كَرَثَهُ) بالتخفيف، و(أكْرَثَهُ) بزيادة الهمزة، و(كَـرَّثَهُ) بتشديد الراء (فاكترث)، فما معناه في الأصل؟ أقول: نبّه على ذلك الزمخشريُّ فقال في (الأساس): «كَرَثَهُ الأمرُ: حرَّكه. وأراك لا

تكترث لذلك ولا تنوص: لا تتحرّك لـه ولا تعبأ به. وكرّثه الكوارثُ: أقلقته)) بتشديد الراء في الفعل.

ويتبين من هذا أن (الكرث) و(الإكراث) و(التكريث) هو التحريك في الأصل. وكذلك الإقلاق والإزعاج؛ فحقيقتهما التحريك أيضاً. فإذا كَرَثكَ الشيءُ، فقد جعلك تضطرب حقيقة أو مجازاً، ومن هذا قيل: (كَرَثَهُ) إذا ساءه، كما جاء في (اللسان). ومن ثم تعدّى (اكترث) باللام.

ثانياً: صحَّح معجمُ (التاج) قولَ القائل (أكترث به)، وجَعَلَ صوابَه (أكترث لـه)، ونَسَبَ الخطأ في الأصل إلى معجم (الصحاح). وقد أخذ بهذا بعضُ النقاد، ومنهم الأستاذ محمد العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة)، والأستاذ عباس أبو السعود في (أزاهير الفصحى)، وقد عدّاه (الأساس) و(القاموس) و(المصباح) باللام، وعدّاه (الصحاح) بالباء، وحكاه عنه صاحب (اللسان).

وحقيقة الأمر أن (الصحاح) لم يخطئ حين قال: ((ما أكترث به))، فقد قال الراغب في مفرداته، وقد شايع صاحبَ (الصحاح): ((البال: الحال التي يُكترَثُ بها، ولذلك يقال: ما باليتُ بكذا بالةً؛ أي: ما اكترثتُ به)). وقد جاء ابن الأثير في (النهاية) بـ (أكترث به)، وحكاه عنه صاحبُ (اللسان) في غير موضع. قال ابن الأثير: ((يقال: ما أكترث به؛ أي: ما أبالي، ولا يُستعمل إلا في النفي، وقد جاء هاهنا في الإثبات، وهو شاذ)).

أقول: إذا عُدّي (أكترث) باللام، فهو محمولٌ على الأصل، فـ (ما أكترث لـه) يعني: ما أتحرّك لـه. وإذا عُدّي بالباء، فقد رُوعي فيه ما انتهى إليه معناه، فـ (ما أكترث به) يعني: ما أُعنى به ولا أهتم.

ثالثاً: وفي معنى (ما أكترث لـه): ما آبه لـه. ففي المعاجم: (أبِهَ) بكسر الباء كفرِحَ، وفتحِ الباء (أبَهَ) كمنع. وقد عَدَّوا الأولَ باللام والباء فقالوا: (ما أبِهْتُ لـه) و(ما أبِهْتُ به)، وعَدَّوا الثاني باللام دون الباء فقالوا: (ما أبَهْتُ لـه)، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية و(الصحاح) و(النهاية) و(اللسان). أما أصل معناه فهو: (تنبّه)، وهذا يقتضي أن تقول: (أبِهَ لـه)، كـ (تنبَّهَ لـه). لكن معناه انتهى إلى (عبأ)، فـ (ما آبَهُ به) يعني: ما أعْبَأ به؛ أي: ما أستخفّ به. وكأنهم قَصَرُوا التعدية بالحرفين على (أبِهَ) بالكسر لأنه الأصل، فهو أولى أن يُتَّسَعَ فيه.

٨٨٠. كرّر، والتكرار

(نشرت بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٧)

تقول: (كَـرَّرْتُ الشيءَ) بالتشديد (تكريراً) إذا أعَدْتَهُ مراتٍ، و(كَـرَّرْتُهُ تكراراً) بفتح أوّلـه أيضاً. ففي (الأساس): ((وكَـرَرْتُ عليه الحديثَ كَرّاً، بتخفيف الفعل، وكَـرَّرْتُ عليه تَكراراً بفتح التاء، بتشديد الفعل)).

ومن الكتّاب من يقول: (التِّكرار) بكسر التاء، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (التكرار) بفتحِ التاء وكسرِها، كما في

(مختار الصحاح)، وقد جعل (التكرار) بالفتح هو المصدر، وبالكسر هو الاسم. وخصَّ سيبويه ما جاء على (التَّفعال) بفتح التاء بمعنى خاصٍّ هو المبالغة والتكثير، فـ (التَّجوال) بالفتح كثرة الجولان، و(التَّهذار) كثرة الهذر، و(التَّرداد) كثرة الردّ، و(التَّمزاح) كثرة المزح. وكذلك: (التَّذكار) و(التَّسكاب) و(التَّسيار) و(التَّكرار) و(التَّصداق) و(التَّكذاب) و(التَّوكاف) من وكف، وكلُّها بفتح التاء، وهكذا (التَّحنان)، وقد جاء في شعر الخنساء، ولو لم تذكرْه المعاجم.

ويأتي في كلام الكتّاب قولُهم: (تِذكار) بكسر التاء، ولم يردْ، وإنما هو (التَّذكار) بفتح التاء.

وثمّةَ مصادرُ جاءت على (التِّفعال) بكسر التاء كـ (التِّبيان) بمعنى التبيين، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ونَزَّلْنا عليكَ الكِتابَ تِبْياناً﴾ [النحل ٨٩] بكسر التاء، أي: مبيناً كاشفاً، وهكذا (التِّلقاء) بكسر التاء من (لَقِيَ). فقد جاء في (اللسان): «لَقِيتُهُ لِقاءً ولِقاءَةً وتِلْقاءً... وقال كُراع: التِّلقاء بكسر التاء مصدرٌ نادر، ولا نظير له إلا التِّبيان». وزاد ابن خالَويه في كتابه (ليس): «التِّلفاق: مِن لَفَقَ الثوبَ: إذا ضمّ شُقَّةً إلى أخرى يخيطهما، وبابه ضَرَبَ». فتأمل.

٨٨١. كرّس حياته (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩)

اعتاد الكتّاب إذا قالوا: (كرّس خالدٌ حياتَه أو جهدَه أو نفسَه لخدمة الناس) بتشديد الراء في (كرّس) أن يَعنوا به أنه وَقَفَ جهدَه على خدمة الناس، أو نذر نفسَه لهذه الخدمة. فهل في العربية ما يُسيغ التعبيرَ عن هذا المعنى بالتكريس؟

أقول: (التكريس) في اللغة: ضمُّ الشيء بعضه فوق بعض، ففي (اللسان): «تكرّسَ الشيءُ وتكارَسَ: تراكَمَ وتلازَبَ، وتكرَّسَ أُسُّ البناء: صَلُبَ واشتدّ... ونَظْمٌ مُكرَّسٌ ومتكرِّسٌ: بعضه فوق بعض، وكلُّ ما جُعِلَ بعضه فوق بعض فقد كُرِّس وتكرَّس»، وأردف: «والكُرّاسة بضم الكاف من الكتب، سميّت بذلك لتكرّسها». وفي (الأساس): «في هذه الكُرّاسة عشرُ ورقات، وهذا الكتاب عدّةُ كراريس».

فـ (الكُرّاسة) بضم الأول وتشديد الراء عربيةٌ، وأصلها من قولك: (تكرّس الشيءُ) إذا صار بعضُه فوق بعض. وتقول: (كُرّاسة) و(كُرّاس) بحذف التاء، والجمع (كَراريس). فأنت ترى أن ليس من معاني (كرّسَ): وَقَفَ جهدَه على كذا، أو نذره لكذا، أو أرصده، أو خصّصه، أو سخّره بتشديد الخاء.

ولذا يمكن تصحيح قول الكتّاب: (كرَّس خالدٌ جهدَه..)، بقولك: (وَقَفَ خالدٌ جهدَه على خدمة الناس)، أو: (نذر نفسَه لخدمتهم)، أو: (أرْصَدَ جهدَه)، أو: (خصّصه)، أو: (سخّره)، أو: (بذل وُسعَه وطاقته وأفرغ مجهوده)، أو: (وفّر عليه جهده وهمّته).

وقد يَعمِد الكتّاب إلى استعمال (كرّس) في معنى آخر، كأن يقولوا: (وقد كرّسوا في كلامهم هذا الطابعَ أو هذه السِّمةَ أو هذا الشعار). وهم يقصدون بذلك أنهم أصّلوا هذا الطابع أو السِّمة أو الشعار، أي:

جعلوه أصيلاً. والصواب أن يحلّوا (التأصيل) محلّ (التكريس). وهناك (التأثيل) وهو بمعنى التأصيل. و(التكريس) بهذه المعاني كلمةٌ دخيلة أصلُها يوناني.

ولذا قُلْ: (وَقَفْتُ حياتي على كذا)، أو: (نذرت نفسي لكذا)، أو: (سخّرتها)، أو: (وفّرتُ جهدي على كذا)، و(أصّلتُ هذا الشعارَ وأثّلتُه) بتشديد الصاد والثاء.

٨٨٢. تكرّم عليه وعنه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨)

(تَكَرَّمَ) بتشديد الراء بوزن (تَفَعَّلَ). ويقول الكتّاب: (تكرّم فلانٌ علينا) بمعنى: أكْرَمَنا وأفْضَلَ علينا، وأنْدَى وأجْدَى علينا. فهل يعني (تكرّم عليه) هذا المعنى؟

أقول: معنى (تكرّم) في العربية: تكلّفَ أن يكون كريماً وهو يريد ذلك، كتشجَّع وتحلَّم. ففي (الصحاح): ((والتكرُّم: تكلُّفُ الكَرَم[1])). ولم يرد (تكرّم عليه) بمعنى أكْرَمَه. وجاء: (تفضّلَ عليه) بمعنى غير (أفضل عليه). ففي التنزيل: ﴿يُرِيدُ أن يَتَفَضَّلَ عليكم﴾ [المؤمنون ٢٤]، ومعناه: يريد أن يكون لـه الفضل عليكم. ولكن جاء (التفضُّل) بمعنى (الإفضال) أيضاً. ففي (اللسان): ((والتفضُّل: التطوُّل على غيرك، وتفضَّلْتُ عليه وأفضلت: تطوَّلت)).

و(التطوّل) معناه: الإنعام والإفضال.

وجاء (تكرّم عنه) بمعنى تنزّه؛ ففي (الأساس): ((وهو يتكرّم عن الشوائن))، كما جاء: (كرّمه عن كذا) بتشديد الراء بمعنى نزّهَه.

٨٨٣. أفعلُه كرامَةً لك، لا: كَرامى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢١)

في العربية: (كَرُمَ فلانٌ) بضم الراء (كَرامةً) إذا عزّ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وكَرُمَ عليّ كرامةً: عزّ، وأكرمتُه: أنزلتُه منزلةَ إكرام)). وتقول من ذلك: (أكرمتُه إكراماً)، و(كرّمتُه) بتشديد الراء (تكريماً) إذا أعززته. والاسم منه: (الكَرامة) بفتح الكاف. ففي (الصحاح): ((والتكريم والإكرام بمعنى، والاسم منه: الكَرامة)). وهكذا تقول: (فعلت ذلك إكراماً لك أو تكريماً لك أو تكرمة)، كما تقول: (فعلته كَرامةً لك) بفتح الكاف، و(كُرْماً لك) و(كُرْمة لك) و(كُرْمَى لك) بضم الكاف فيها وسكون الراء.

والكتّاب يَستعملون شيئاً من ذلك إلا أنهم يقولون حيناً: (فعلت هذا كَرامَى لك)، بفتح الكاف والميم، ولم يردْ ذلك في اللغة، والصواب فيه (كَرامةً) بفتح الكاف أو (كُرماً وكُرْمَة وكُرْمَى) بضم الكاف فيها. ففي (الأساس): ((وأفعلُ ذلك وكُرماً لك وكُرمة لك وكُرْمى لك)) بضم الكاف فيها جميعاً.

ولذا قُلْ: (أفعلُ ذلك كُرْماً لك)، أو: (افعلْ ذلك وكُرْماً لك وكُرمة وكُرمى) بضم الكاف فيها، ولا تقل: (أفعلُ ذلك كَرامَى لك).

---

(١) ولكن جاء في ديوان الإمام الشافعي:

فما زلتَ ذا عفوٍ عن الذنْب لم تَزَلْ ... تجودُ وتعفو مِنَّةً وتكرُّماً

وجاء في (المصباح المنير): ((جاد الرجلُ يَجُودُ جُوداً: تَكَرَّمَ)).

٨٨٤. كريمٌ بيِّن الكرم، لا: كريمٌ كَرَماً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٤)

شاع في كلام الكتّاب قولُهم: (إن خالداً كريمٌ كَرَماً ملحوظاً)، أو: (ثوبي هذا قديمٌ قِدَمَ منزلي)؛ وهم ينصبون (كَرَماً) و(قِدَمَ) في العبارة الأولى والثانية على المصدرية، أي إن كلاًّ منهما منصوبٌ بالمفعولية المطلقة. وإذا دققنا في الأمر وجدنا أن في العبارتين خطأً. ذلك أن المفعولَ المطلق لا يُنصَب إلا بالمصدر أو بالصفة الحادثة كاسم الفاعل والمفعول، أو بالفعل.

ومثال الأول: (عجبت مِن ضَرْبك فلاناً ضَرْباً).

ومثال الثاني: ﴿فالعاصِفاتِ عَصْفاً﴾ [المرسلات ٢].

ومثال الثالث: (أنت مطلوبٌ طَلَباً).

ومثال الرابع وهو الفعل: ﴿وما بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب ٢٣]، كما ذكر في كتاب (الهَمْع).

ولا يجوز أن يُنصب المفعول المطلق بصفة ثابتة، كما جاء في عبارتَي الكتّاب، و(كريم) و(قديم)، صفتان مشبهتان ثابتتان، ولا وجه لنصب المفعول المطلق بصفةٍ مشبهة، فانظر إلى ما جاء في كتاب (نار القرى في شرح جوف الفرا) للشيخ ناصيف اليازجي: ((ولا يكون عامل المفعول المطلق مما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة))، ثم قال: ((فلا يقال: زيدٌ كريمٌ كرماً)). ولك أن تقول: (كريمٌ بيِّنُ الكرم)، و(شجاعٌ بيِّن الشجاعة)، و(عظيم بيِّن العظمة).. وهكذا.

٨٨٥. كَرِهَ وكَرَّه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٠)

تقول: (كَرِهْتُ الشيءَ أكْرَهُهُ كَراهَةً وكَرَاهِيَةً)، بتخفيف الياء، (فالشيءُ كَرِيهُ ومَكْروه)، كما في (الصحاح). والكتّاب يعرفون ذلك، لكنهم إذا أرادوا التعبيرَ عن حَمْلِ إنسانٍ على كراهية أمر، قالوا: (كَرَّهْتُهُ بهذه العادة تكريهاً)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الصحيح أن تقول: (كَرَّهْتُ إليه هذه العادةَ تكريهاً)، لأنك إنما تريد أن تجعل العادة هي الكريهة أو المكروهة. ففي (نهج البلاغة): ((ولكنه سبحانه كَرَّهَ إليهم التكابُرَ، ورَضِيَ لهم التواضع)). وفي (الصحاح): ((كرَّهْتُ إليه الشيءَ تكريهاً: نقيض حبَّبْتُهُ إليه)). وفي (الأساس): ((وكرّه إليه البخلَ، وحبَّبَ إليه الجُودَ)).

ونحو ذلك تقوله في: (حبّبتُ إليه الشيءَ تحبيباً)، كما رأيت. ففي (الأساس): ((وحبَّبَ اللّهُ إليّ الإيمان)).

وكذلك تقول في: (بغَّضَ إليه تبغيضاً)؛ ففي (الأساس): ((وحبَّبَ اللّهُ إليّ زيداً، وبغَّضَ إليَّ عَمْراً)). وفرّق سيبويه بين قولك: (ما أبغضني لـه)، فجعل معناه أنه هو البغيض، وبين قولك: (ما أبغضني إليه)، فجعل معناه أنت البغيض.

ولذا قُلْ: (كَرَّهْتُ إليه الفتنةَ وبغَّضْتُها إليه، وحبَّبْتُ إليه العِلْمَ وأغريته به)!

٨٨٦. كَسِيَ وكساه وأكساه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٣)

(كَسِيَ) بفتحٍ فكسر كتَعِبَ، فعلٌ لازم. ففي (الأساس): ((كَسِيَ الرجلُ، بفتحٍ فكسر، فهو كاسٍ))

أي: ذو كسوة. فـ (الكاسي) بمعنى المُكْتَسِي أو المَكْسُوّ. و(كَسِيَ) و(اكْتَسَى) فعلان لازمان، لكن (اكتسى) يأتي متعدياً أيضاً خلافاً لـ (كَسِيَ). ففي (الأساس): ((وكساه ثوباً فاكتساه))، وتقول: (كَسَوْتُ الرجلَ باللباس)، فتُعَدِّيهِ إلى واحد، كما تقول: (كَسَوْتُ الرجلَ اللباسَ) فتعدِّيهِ إلى اثنين.

ويَردُ في كلام الكتّاب قولهم: (تَمَّ البناءُ وبَقِيَ إكْساؤه)، فهل ثمة (أكساه) بمعنى (كَسَاه)؟

أقول: لم أعثر على ذلك فيما وقع إليّ من المعجمات، لكنه جاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي حول الكلام على (سقيته وأسقيته): ((ومثلُه كَسَوْتُهُ وأكْسَيْتُهُ، لأن معنى كَسَوْتُهُ: ألبسته، وأكسيته: جعلت لـه كسوةً. وبعضُهم يجعلهما سواء)).

فتبيَّن بذلك صوابُ قول الكتّاب (أكساه) إذا جعل لـه كسوة. ومثل ذلك: (كَسَبْتُكَ الخيرَ) و(أكْسَبْتُكَ الخيرَ)، فكلاهما صحيح.

٨٨٧. الكساء، والكسوة

(نشرت بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣)

يَستعمل الكتّاب (الكِساء) بالمد لما يُلْبَس أو يُكْتَسى به عامّة. كما يُستعمل (الغِذاء) لما يُتغذَّى به من الطعام والشراب، فيقولون: (لا بدّ من توفّر الكِساء والغذاء لهؤلاء). وليس (الكِساء) بهذا المعنى، وإنما هو اسمٌ موضوعٌ لثوب بعينه، أمّا ما يُلبس عامّة فهو (الكُسوة) بضمّ الأول أو كسره، وجمعُه (الكِسا) بالضم أو الكسر. قال الشاعر:

جزاكَ اللّـه خيراً من كَساء
فـقـد أدفأتني في ذا الشـــتاء
فأمّك نعجة وأبوك كبش
وأنت الصوف من غزل النساء

وجَمْعُ الكساء: أكسية.

٨٨٨. كشفه، وكشف عنه

(نشرت بتاريخ ١٣/٨/١٩٨٥)

عاب لغويٌّ قولَ القائل: (وكَشَفَ كنوزَها)، وجعل الصواب: (وكَشَفَ عن كنوزِها). واحتجَّ بأن المكشوف في الأصل هو الحجاب أو الستار، والمكشوفَ عنه هو ما ظهر وكان متوارياً كالكنوز. هذا ما ذهب إليه الدكتور جواد عضو المجمع العراقي رحمه اللّـه.

أقول: إذا كان الأصل في المكشوف أن يكون الحجاب، والمكشوفِ عنه أن يكون ما ستره الحجاب، كقول صاحب (العين): ((الكشف: رفعك عن الشيء ما يواريه))، فقد جاء العكس أيضاً. قال صاحب (اللسان): ((الكشف: رفع الشيء عما يواريه ويغطيه))، وكأنه على القلب. فالشيء المرفوع عما كان يواريه هو الشيء الذي أظهرته وهو المكشوف. ويؤكّد هذا ما جاء في (الأفعال) لابن القوطية: ((وكشفتُ الشيءَ كَشْفاً: أظهرته))، وقول أبي الحجناء: ((ولا يَكْشِفُ الفتيانَ إلا التجاربُ))، وقول المرزوقي: ((وهذا المعنى قد كشفه غيره)).

ولذا قُلْ: (كشفتُ الكنوزَ، وعن الكنوز) إذا أظهرتَها، و(كشفتُ السرَّ، وعن السرِّ) إذا عرفتَه.

وربما قال الكتّاب: (كَشَفَ المهندسُ على الجدار)، والصواب: (كَشَفَ عن الجدار)، حملاً على المجاز.

٨٨٩. الأكفاء

(نشرت بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٣)

حول استعمال (الأكفاء) مسائلُ أهمها:

أولاً: يَلفِظ الكتّابُ (الأكِفّاء) بكسر الكاف وتشديد الفاء كالأشداء، فيقولون: (هؤلاء الأطباء أكِفّاء)، يَعنون بذلك أنهم حاذقون ماهرون، وليس هذا سائغاً. ذلك أن (الأكِفّاء) بتشديد الفاء جمع (كَفِيف). و(الكفيف): فاقد البصر. فقولك: (الأطباء الأكِفّاء) يعني: الأطباء العُمْي أو العُمْيان. والغريب أن استعمال (الأكِفّاء) بتشديد الفاء بمعنى الماهرين الحاذقين جارٍ على ألسنة كثير من الناس، وهو يعني مجازاً عكس ما أرادوه وحسبوه.

ثانياً: يَلْفِظ بعضُ الكتّاب (الأكْفَاء) بسكون الكاف وتخفيف الفاء، فيكون جمع (كُفْء). يقولون: (المهندسون الأكْفَاء)، يريدون بهم الخبراء الذين حذقوا مهنتهم. و(الكُفْء) في الأصل بمعنى النظير والمثل والند، و(الكفاءة) مصدرٌ منه. ولكن اشتهر قولهم: (هو كُفْءٌ لهذا المنصب) بمعنى هو أهلٌ لـه، فهل هذا صحيح؟

أقول: عاب بعضُ النقّاد هذا التعبيرَ، وصحّحوه بقولهم: (هو كافٍ) أو (كَفِيّ) بتشديد الياء، من (كَفَى يَكْفِي) إذا اضطلع بالأمر فأغنى عن سواه. ولكن الفقهاء قالوا: (فلانٌ كُفْءٌ لفلانة) إذا كان مساوياً أو نظيراً لها. ثم استدرجوا المعنى، فقال ابن منظور في (اللسان): ((فلانٌ كُفْءٌ فلانةَ: إذا كان يَصلح لها بعلاً)). فأصبحت (الكفاءة) من ثَمّ بمعنى: صلاح الرجل للمرأة وجدارته بها، وهي تعني في الأصل: المماثلة. قال أبو نُواس:

والخمر قد يشربها مَعْشَرٌ ليسوا إذا عدوا بأكفائها

فقصد به: ليسوا أهلاً لشربها.

وبذلك أصبح (الكُفْء) بمعنى: الجدير، و(الكفاءة) بمعنى: الجدارة. وجاء في (كليلة ودمنة): ((وأن الرجلَ الحازمَ ربما أبغضَ الرجلَ وكَرِهَهُ ثم قرَّبه وأدناه، لِما يَعلم عنده من الغنى والكفاءة)).

ثالثاً: جاء في اللغة: (الأكْفِياء) على وزن (الأنبياء)، وهو جَمْعُ (كَفِيّ) بتشديد الياء، وهو الذي يقوم بالأمر فيَكْفِيك ويُغْنِيك عن غيره. تقول: (إنه كَفِيّ لهذا الأمر)؛ أي: قوّامٌ به وأهلٌ لـه، وهو من أصحاب الكِفاية والغَناء بفتح الغين. ومثلُه: (هو كافٍ لهذا الأمر). فإذا قلت: (هؤلاء مهندسون أكْفِياء) بمعنى: قادرين على القيام بالعمل وإتقانه، صحّ ذلك، وهو شائع في استعمال الفصحاء.

٨٩٠. الكُفْءُ والكُفُؤ

تقول: (كَـفُـؤ) كضخُم بالضمّ، (كَفَاءَةً) كضخامة، فهو (كُفْءٌ) بضمِّ الكاف وسكون الفاء، و(كُفُؤ) بضمِّهما. وتقول من ذلك: (رجلٌ كُفْءٌ وكُفُؤٌ)، كما تقول: (هو كَفِيئُـهُ)، و(كَفاؤه) بفتح الكاف، و(كِفاؤه)

بكسرها؛ أي: مَثيلُه. ولكن هل تقول: (امرأةٌ كُفْأةٌ) بالتأنيث؟

أقول: ما دام (الكُفْء) صفةً مشبهة، فالأصل فيه جوازُ التأنيث. قال ابن القوطية في (أفعاله): ((وكَفُؤ الخاطبُ كَفاءةً وكَفاءً، بفتح الكاف، صار كُفْئاً)). وهذا يعني أن (الكُفْء) صفةٌ مشبهة، وقال أيضاً: ((أكْفأتُ الإبلَ: جعلتُها كُفْأتَيْن؛ أي: نصفين متماثلين))، فأكّد جوازَ التأنيث. وأنت تقول في الأصل: (أكْفأتُ لك) إذا جعلت لك كُفُؤاً.

لذلك قُلْ: (هذا كُفْء)، و(تلك كُفْأة)، فهو صحيح.

٨٩١. كفى واكتفى واستكفى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٨)

تقول: (كَفَى ما قد حدث)، فيبدو الفعل لازماً. ففي (المصباح): ((كَفَى الشيءُ يَكْفِي كِفايَةً فهو كافٍ: إذا حصل به الاستغناء عن غيره)).

وتقول: (كفاني منك ما سمعت)، فيأتي الفعل متعدياً إلى واحد؛ ففي (الأساس): ((وكفاني ما أوليتني)).

وتقول: (كفاني فلانٌ مؤونةَ السفر)، إذا أغناك عن هذه الكلفة فيتعدّى الفعلُ إلى مفعولين. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَكَفَى اللّهُ المؤمنين القتالَ﴾[الأحزاب ٢٥]، وقولُه: ﴿إنا كَفَيْناكَ المُسْتَهْزِئينَ﴾ [الحجر ٩٥]، ففي (الصحاح): ((كفاه مؤونته كفاية)). فإذا بَنَيْتَ للمجهول قلت: (كُفِيتُ حاجتي)، و(كُفِيتُ العذابَ).

وتقول: (اكتفيتُ بما عندي من المال)، فيكون الفعل لازماً، ولا يكون (اكتفى) إلا لازماً.

وثمّة (استكفى)، ويُنزلـه الكتّابُ حيناً منزلة (اكتفى) فيقولون: (استوفيتُ حاجتي واستكفيتُ)؛ أي: اكتفيت، ولا وجه لـه. فقولك: (استكفى) فعلٌ متعدٍّ، ولم يَرِدْ لازماً. تقول: (استكفيتُ الرجلَ حاجتي)؛ أي: طلبتُ أن يَكْفِيَنِي هذه الحاجة، فيقوم مقامي في قضائها، فهو متعدٍّ إلى اثنين. ففي (الأساس): ((واستكفيتُهُ الأمرَ فكفانِيهِ)).

٨٩٢. كلّفه به، وحَرَمَه منه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٣)

اعتاد الكتّاب أن يُعَدُّوا (كَلَّفَهُ) بتشديد اللام إلى مفعولـه الثاني بالباء فيقولوا: (كلّفته بالذهاب)، وأن يُعدّوا (حَرَمَهُ) إلى مفعولـه الثاني بـ (من) فيقولوا: (حَرَمَهُ من حقّه). وإذا عُدنا إلى المعاجم وجدنا أن الفعلين يتعدّيان إلى المفعول الثاني دون حرف، فيقال: (كلّفتُه الذهابَ) و(حَرَمَهُ حقَّه)، فهل لدخول الحرف على المفعول الثاني لهذين الفعلين وجهٌ من الصحة؟

في الإجابة عن هذا أمورٌ أهمها:

أولاً: عاب كثيرٌ من النقّاد تعديةَ (كلّف) إلى مفعولـه الثاني بالباء، وتعديةَ (حَرَمَ) إلى مفعولـه الثاني بـ (من)، ومنهم الشيخ إبراهيم اليازجي، والأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة). وقال الأستاذ عباس أبو السعود في كتابه

(أزاهير الفصحى): ((شاع بين الناس خطأ تعدية الفعل (كلّف) لمفعوله الثاني بالباء فقالوا: كلّفنا فلان بعمل كذا، وتعدية الفعل (حَرَم) لمفعوله الثاني بـ (من) فقالوا: حَرَمنا فلانٌ من أنصبتنا. وهذا خطأٌ واضح، لأن كلاًّ من هذين الفعلين ينصب مفعولَيْه بنفسه. فيقال في الأول: كلّفنا فلانٌ عَمَلَ كذا، ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللّهُ نفْساً إلا وُسْعَها﴾ [البقرة ٢٨٦] وقولُه: ﴿لا تُكَلَّفُ إلا نفْسَكَ﴾ [البقرة ٢٣٣]. ويقال في الثاني: حَرَمَنا فلانٌ أنصبتَنا، وهذا الفعل من بابَي ضَرَبَ وعَلِمَ، يقال: إن المالكَ الظالمَ حَرَمَ الأجيرَ نصيبَه)).

ثانياً: أقول إذا كان معنى (كلّفته): حمّلته، كما هو الأصل، فلا وجه لتعديته بالباء. فقد جاء في (المصباح): ((وكَلِفْتُ الأمرَ من باب تَعِبَ: حَمَلْتُه على مشقّةٍ، ويتعدّى إلى مفعولٍ ثانٍ بالتضعيف، فيقال: كلّفتُه الأمرَ فتكلّفَهُ، مثل: حَمَّلْتُهُ فتحمَّلَه، وزناً ومعنى، على مشقّةٍ أيضاً)). لكنه إذا ضُمِّن (كَلَّفَ) معنى الأمر صراحةً كما يَستعمله الفقهاء، فثمّة وجهٌ مقبول في وَصْلِه بالباء. فانظر إلى قول أبي جعفر الإسكافي في كتابه (نقض كتاب العثمانية) وهو من كُتّاب النصف الأول من القرن الثالث الهجري، قال الإسكافي: ((ومتى كان الصبيُّ عاقلاً مميِّزاً كان مكلَّفاً بالعقليات، وإن كان تكليفُه بالشرعيات موقوفاً على حدٍّ آخَرَ وغايةٍ أخرى))، وقال: ((وإنما التكليف لهؤلاء بالجُمل وبمبادئ المعارف، لا بدقائقها والغامضِ منها)). وقال أبو البركات الحنفي: ((ولا يَصحّ إيمانُ الصبيّ العاقلِ عندهم. وعندنا يَصحّ، وإن لم يكن مكلَّفاً به)). وجاء مثل ذلك في (إرشاد الأديب) و(الموافقات) و(الكلّيات) وغيرها.

ثالثاً: جاء (حَرَمَهُ منه) في كلام كبار البلغاء، وإن لم يَرِدْ في المعاجم، فلا بدّ من الأخذ به. من ذلك ما جاء في (كليلة ودمنة): ((فأما الحِرمان، فأنْ يُحْرَم من صالحي الإخوان والنصحاء)). وفي كتاب (فضل هاشم على عبد شمس) من كلام الجاحظ: ((فأمَرَ بإخراجه، ومازال إلى أن مات محروماً منه)). وفي بيتٍ للعباس بن أحنف:

أُحْرَمُ منكم بما أقول وقد
نال به العاشقون من عشقوا

فثبت بهذا صحةُ قولك: (حَرَمَهُ من حقِّه).

٨٩٣. الكَلَل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤)

يَستعمل الكتّاب (الكَلَل) بمعنى التعب والإعياء، فيقولون: (دأبَ فلانٌ على العمل بلا كَلَلٍ ولا مَلَل)، أو يقولون: (فلانٌ لا يَعرف الكَلَلَ ولا المَلَلَ). فهل يعني (الكَلَل) المعنى الذي قَصَدَ إليه الكتّاب؟

في الإجابة عن هذه المسألة أمورٌ أهمها:

أولاً: أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته) استعمالَ (الكَلَل) بمعنى التعب فقال: ((ويقولون: وهو لا يزال يَسعى بهمَّةٍ لا تَعرفُ الكَلَلَ. ولم يُسمع (الكَلَل) مصدر (كَلّ) بمعنى تَعِبَ وأعْيا. وله عدة مصادر أشهرها: كَلال، وكُلُول، وكَلالَة)).

أقول: إن المعاجمَ على ما ذكر الأستاذ داغر، لم

يأتِ بها (الكَلَل) بمعنى التعب أو الضعف أو الإعياء؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((كَلَّ مِن الإعياء كَلالاً، وكَلَّ البصرُ واللسانُ كِلَّةً وكُلُولاً، والسيفُ كِلَّة وكَلاًّ: لم يَقْطَعْ)). وفي (الصحاح): ((وكَلَلْتُ من المَشْي كَلاًّ وكَلالاً وكَلالَةً، أي: أَعْيَيْتُ، وكَلَّ السيفُ والريحُ والطَّرْفُ واللسانُ يَكِلُّ كَلاًّ وكِلَّةً وكَلالَةً وكُلُولاً))، ونحوِ من ذلك في بقية المعاجم. وقد ذهب الأستاذ محمد العدناني في كتابه (الأخطاء الشائعة) هذا المذهب فقال: ((ويقولون: لـه هِمّةٌ لا تَعرف الكَلَل، والصواب: لا تَعرف الكَلَّ والكَلالَ والكَلالَةَ، أي: التعب والإعياء، وهو كالٌّ وهم كِلال)).

وقد قَدَّرَ الناقدون أن الذي جَرَّ الكُتّابَ إلى استعمال (الكَلَل) محل (الكَلال) هو سجعة (المَلَل) في قولهم: (لا يَعرف المَلَل ولا الكَلَل) وقد أبقى المرزوقيُّ في (شرح الحماسة) على السجعة، لكنه قال: ((استمَرّا فيه واستسهَلاهُ بلا مَلال ولا كَلال))، و (المَلال) بمعنى (المَلَل) ففي (الأساس): ((وبي مَلَلٌ ومَلالٌ ومَلالَة)).

ثانياً: يتبيّن للمتتبِّع الباحثِ أن (الكَلَل) قد جاء في الشعر القديم بمعنى (الكَلال) فقد جاء في ديوان صريع الغواني أبي الوليد مسلم بن الوليد الأنصاري المتوفى ٢٠٨هـ:

ماذا على الدهر لو لانتْ عريكتُـه
وَرَدَّ في الرأس مني سَكْرَةَ الغَزَلِ

جُرْمُ الحوادثِ عندي أنها اختلستْ
مني بنات غذاء الكرم والكللِ

وقد أشار الأب أنستاس ماري الكرملي في كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين) إلى أن (الكَلَل) قد جاء في شعر مِهْيار الدَّيْلَمِيّ إذ قال:

تُكثر مع حسنها الوصال فما
أخشى عليها إلا من الكَلَل

وقال الأستاذ محمود شكري الآلوسي أنه من بابِ قَصْرِ الممدود.

وحقيقة الأمر أنه ليس للشاعر أن يفعل هذا في ضرورةٍ أو غيرها، كما تنصُّ على ذلك قواعدُ الضرائر الشعرية. ومن ثَمَّ كان (الكَلَل) مصدراً أصيلاً غير مُحوَّل من (كَلال)، وعلى هذا صحّ قولك: (عملتُ في التدريس بلا كَلَلٍ ولا مَلَل)، كما صحّ قولك: (عملتُ بلا كَلال ولا مَلال) ويقال في مثل هذا المعنى: (فلانٌ لا يَئِنُّ من التعب، ولا يتأفَّفُ من الكَلال، ولا يَكِلُّ من السعي، ولا يَعرف الراحةَ أو يَذوقُ لها طعماً)

٨٩٤. كلّ

(نشرت بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٨)

الغالب في (كلّ) أن تلزم الإضافةَ كقولك: (جاء كلُّ الناسِ) وقد تُقْطَع عن الإضافة، إذا سبقها كلامٌ يمكن أن تعود إليه، كقوله تعالى: ﴿والمُؤْمِنونَ كُلٌّ آمَنَ باللّـهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِه وَرُسُلِه﴾ [البقرة ٢٨٥]، وتنوينُ (كلّ)عِوَضٌ عن المضاف إليه.

ويضاف (كلٌّ)إلى نكرةٍ أو معرفة. فإذا أُضيف إلى نكرة رُوعِيَ المعنى، معنى ما يضاف إليه كقولـه تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾ [آل عمران ١٨٥، والأنبياء ٣٥، والعنكبوت ٥٧]؛ فقد رُوعِيَ كلمةُ (نَفْس)

فأتى الخبرُ مؤنثاً، وقولِه تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بما لَدَيْهِم فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون ٥٣، والروم ٣٢]؛ فقد رُوعِيَ معنى كلمةِ (حِزْب) فأتى الخبرُ جَمْعاً مذكّراً.

وحين يضاف (كلّ) إلى نكرةٍ تَعُمُّ أفرادَها، فقد عمَّتْ (كلّ) جميعَ الأنفس. فلا بدّ لكلِّ نفسٍ أن تذوقَ الموتَ. كما عمَّتِ الفرحةُ جميعَ الأحزاب. وكذلك المُعَرَّفُ المجموعُ تَعُمُّ فيه (كلّ) الأفرادَ كقولـه تعالى: ﴿وَكُلُّهُم آتِيهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً﴾ [مريم ٩٥]؛ أي: كلُّ فردٍ ممّن في السموات والأرض.

أما إذا أُضيفَ (كلّ) إلى معرفةٍ، فيجوز أن يُراعى فيه لفظُ (كلّ) أو معنى المضاف إليه. فإذا قلت: (كلُّهم قائمٌ)، فقد راعيت لفظَ (كلّ)، أو قلت: (كلُّهم قائمون)، فقد راعيت معنى المضاف إليه. وجاء في الحديث القدسي: ((يا عبادي كلُّكم جائعٌ إلا مَن أطعمتُه))، فرُوعِيَ لفظُ (كلّ).

وحين تضاف (كلّ) إلى المعرفة تَعُمُّ أجزاءَها كقولـه تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئكَ كانَ عنه مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء ٣٦]، فـ (أولئك) تَعُمُّ السمعَ والبصرَ والفؤاد. وتأسيساً على ذلك امتنع قولُك: (كلُّ الرمان مأكول)، لأن قِشْرَ الرمان جزءٌ منه، وهو لا يؤكل. ولكن إذا كان الأصل في إضافة (كلّ) إلى نكرة أن يُراعى معنى ما تضاف إليه، فأنت تقول: (كلُّ رَجُلٍ قائمٌ).

ولكنْ أتقول: (كلُّ رَجُلٍ قائمون)، فتُراعِيَ فيه المعنى عامّةً، لأنّ (كلّ رَجُل) يعني مجموع الرجال؟

أقول: أجاز هذا بعضُهم حَمْلاً على قول عنترة:

جاءت عليه كلُّ عينٍ ثرة
فتَرَكْنَ كلَّ حديقةٍ كالدرهم

فالأصل أن تقول: (فتَرَكَتْ) مراعاةً لكلمة (عين). ولكن قال: (فتَرَكْنَ)، لأن (كلّ عين) بمعنى: مجموع الأعين. وهكذا قيل: جاء كلُّ محسن فأغناني أو فأغنوني. فتأمل.

٨٩٥. كُلّ والكلّ (نشرت بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٦)

(كلّ) و(بعض) مَعْرفتان لأن فيهما معنى الإضافة. وقد بُني على هذا أنهما لا يُعَرَّفان بألفٍ ولام، فهما معرّفان بالإضافة حقيقةً أو تقديراً؛ ولذا مَنعوا قولَ القائل: (الكل) و(البعض). وقد ذهب إلى هذا الجوهري والأصمعي وغيرهما. واستدلّوا على ذلك بأنه لم يَشِعْ عن العرب قولُهم: (الكل) و(البعض). وردّ آخرون. قال صاحب (المصباح): ((قال الأزهري: وأجاز النحْويُّون إدخالَ الألف واللام على (بعض) و(كلّ) إلا الأصمعي.. وقال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كلام ابن المقفَّع: العلمُ كثيرٌ، ولكنَّ أخْذ البعض خيرٌ مِن ترْك الكلّ، فأنكره)).

فأنت ترى أن ابنَ المقفَّع قد عرَّف (بعضاً) و(كلاًّ) بالألف واللام، وعرّفهما سيبويه والأخفش في كتبهما، وذكر المعرّي في (رسالة الغفران) أن أبا عليٍّ الفارسي قد أجازه، وأسَّسَ ذلك على إجازةِ سيبويه. وروى بيتاً لسحيم الشاعر جاء فيه (الكلّ). وذكر سواه بيتاً لمجنون عامر جاء فيه (البعض). وجاء التعريف في كلام كثيرٍ من الأئمة الأوائل غيرِ ابن المقفَّع كالجاحظ

وابن جنّي. فمن شاء أن يأخذ بإجازة التعريف كما هو الشائع، فلا سبيل عليه ولا مَلام.

٨٩٦. كلّ عام

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٩)

شاع في الناس قولُهم في التهنئة بالعام الجديد: (كلُّ عامٍ وأنتم بخير)، برفع (كلّ). وأقربُ ما يكون رفعُها بالابتداء، ولكنْ إذا صحّ هذا فأين الخبر؟ وما شأنُ (الواو) في قولهم (وأنتم بخير)، وسياق المعنى يقتضي أن تكون (واو الحال) والجملة بعدها -أي: (أنتم بخير)- جملة حالية. لكن الحال تستدعي عاملاً يتقدمها، وهو إمّا أن يكون فعلاً أو شبهه أو معناه، وليس هاهنا شيءٌ من هذا. والحال لا بدّ لها من صاحب؛ فقولك (جاء زيدٌ راكباً): (جاء) هو العامل، و(زيد) هو الصاحب، فأين صاحب الحال فيما نحن فيه؟

ولذا ذهب بعضُ النقّاد إلى أنّ الصوابَ أن يقال: (كلَّ عامٍ أنتم بخير) بنصبِ (كلّ) على الظرف وحذف الواو، قياساً على قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن ٢٩]. فـ (كلَّ يوم) هو ظرفٌ عاملُه ما دلّ عليه معنى (هو في شأن)؛ أي: (التقلّب). قال أبو البقاء: ((”كلَّ يوم“ هو ظرفٌ لما دلّ عليه (هو في شأن)؛ أي: تقلُّب الأمور)).

ولكن أليس ثمّةَ مجالٌ لتصويب قول القائل: (كلُّ عامٍ وأنتم بخير) برفْع (كلّ) وإثباتِ واو الحال، على ما هو الشائع؟

أقول: قَوْلُ الناس هذا كالمَثَل، يَصِحُّ فيه الحذف والتقدير، وقد ذهب مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى تصويبه فقال: ((يُخطِّئ بعضُ النقّاد ما يَشيع من قول الناس في أعيادهم: (كلُّ عام وأنتم بخير)، بناءً على أنه لا موضع للواو هنا. والصحيح عندهم أن يقال: (كلَّ عام أنتم بخير). وقد درست اللجنةُ هذا التعبيرَ وانتهتْ إلى أنه جائز بأن تكون (كلّ) مبتدأ حُذِفَ خبرُه. والتقدير حينئذ: كلُّ عامٍ مقبلٌ وأنتم بخير)). فيكون (مقبل) هو عامل الحال، وضميره هو صاحب الحال. أقول: ولهذا وجهٌ من العربية قائم. فتأمل.

٨٩٧. كلّما

(من كتاب: لغة العرب)

(كلّما) في معنى الظرف، ولا بدّ لها مما تتعلّق به، وهو جوابها. تقول: (كلّما جاءني خالدٌ أكرمتُه). ويُخطئ الكتّاب حين يكرِّرون (كلّما) فيقولون: (كلما زاد الإنتاج، كلما زاد أجْرُ العامل)، فتبقى (كلما) في الجملتين بلا جواب. وهو في الأصل من خطأ التراجمة. والصواب حذف (كلما) الثانية، فتقول: (كلما زاد الإنتاج زاد أجر العامل). وفي التنزيل العزيز: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة ٢٠]. قال الشاعر [أبو مسحل الأعرابي]:

المالُ ما أمسكته فليس لكْ
وكلّما أنفقته فالمال لكْ

٨٩٨. تكلّم فيه وعليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٨)

إذا جعلت قولك أو كلامك في بحثٍ أو موضوع كاللغة أو النحو، فكيف تُعَدّي القولَ أو الكلامَ؟

أتُعَدِّيهما بـ (في) فتقول: (قلت في اللغة) أو (تكلّمت فيها)، أم بـ (على) فتقول: (قلت على اللغة) أو (تكلّمت عليها)، أم بـ(عن) فتقول: (قلت عن اللغة) أو (تكلمت عنها)؟

الشائع عند الكتّاب أنهم يقولون: (قلت عن ذلك)، و(تكلمت عنه). وإذا عُدْتَ إلى التحقيق لم تجدْ سنداً لقولهم هذا. بل إذا عُدت إلى المعاجم فإنكَ لن تتثبّت في الأمر أو تَقطعَ به. لكنك إذا دأبتَ على مراجعةِ كلام الأوائل في مؤلّفاتهم عَلِمْتَ أنهم يُعَدُّون القولَ أو الكلامَ بهذا المعنى بـ (في) أو (على).

ففي (الخصائص) لابن جنّي: «بابُ القول على اللغة وما هي.. وبابُ القول على النحو والإعراب، وعلى أصل اللغة»، وفيه: «وكلامنا إنما هو على الأصل.. والكلام في الاطّراد والشذوذ». وفي (سرّ الصناعة) لابن جنّي: «تقصّي القولَ في ذلك» . وفي (سرّ الفصاحة) للخَفاجي: «الكلامُ في الفصاحة، وتقصّي الكلام عليها». وفي (كليلة ودمنة) لابن المقفّع: «فيه كلامٌ حَسَنٌ على الحياة».

في حين تقول: (تحدثت عن مناقب فلان)؛ ففي (الكامل ٢/١٤) للمبرّد «حدّثتُه عن مآثر آبائه فَفَكِهَ لها».

٨٩٩. كِلا وكِلتا (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٧)

(كِلا) و(كِلتا) مفردان في اللفظ، مُثنَّيان في المعنى. وهما يضافان أبداً إلى كلمةٍ واحدة على أن تكون مفردةً دالّةً على اثنين؛ تقول: (كلا الرجلين أتَيَا)، و(كلتا المرأتين متعلمتان). كما تقول: (كلاهما صالحٌ للعمل)، و(كلتاهما قادرةٌ على العمل)، و(كلانا مسافرٌ)، فإن (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة.

والكتّاب يقولون حيناً: (كِلا الرجلِ والمرأةِ قادرٌ على العمل في هذا الميدان)، فيضيفون (كِلا) إلى مفردٍ يُعطَف عليه مفردٌ آخر، بدلاً من إضافتها إلى كلمة واحدة معرّفة تدل على اثنين، فهل هذا صحيح؟

في الجواب عن ذلك أمورٌ أهمها:

أولاً: جاء في (المغني): «كِلا وكِلتا مفردان لفظاً، مُثنيان معنى، مضافان أبداً، لفظاً ومعنى، إلى كلمة واحدة». وقال في تفسير ذلك: «وقولنا: كلمة واحدة، احترازٌ من قوله: كِلا أخي وخليلي.. فإنه ضرورةٌ نادرة». ومعنى ذلك أنه لا بدّ من إضافةِ (كِلا) و(كِلتا) إلى كلمةٍ واحدة، وما جاء بخلاف ذلك في الشعر فإنه ضرورةٌ نادرة لا يؤخذ بها ولا يقاس عليها.

لذلك كان قول الكتّاب: (كِلا الرجل والمرأة قادرة على العمل) غير صحيح. وتصحيح العبارة: (الرجلُ والمرأة كلاهما قادرٌ على العمل). ويؤكد ذلك ما جاء في (شرح الكافية) للرضيّ: «واعلم أن (كِلا) و(كِلتا) لا تضافان إلا إلى المعارف، والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى»، وأردف: «إلا في الشعر نحو: كِلا زيد وعمرو». فالمضاف إليه يجب ان يكون كلمةً واحدة تدل على اثنين. ويُستثنى من ذلك ما جاء في الشعر.

والغريب أن الخطأ في هذا قد يقع من بعض النقّاد كقول الأستاذ العدناني في معجمه: «كلا التنوين ومنعه جائز»، وليس ذلك مستقيماً، والعدناني نفسُه

يقول في الكلام على (كِلا وكلتا): ((.. أن يكون المضاف إليه كلمةً واحدة، فلا يجوز: قرأت كلتا المقالةِ والقصيدة، ولا: عاونت كلا الجار والصديق)). وهذا واضح.

ثانياً: يجوز في (كلا) و(كلتا) قولُك: (كلاهما صالحٌ للعمل)، و(كلتاهما قادرةٌ على العمل)، ويجوز فيهما أيضاً قولك: (كلا الرجلين أتيا)، و(كلتا المرأتين متعلمتان). والأول هو الأفصح[1]، وقد رُوعي فيه **لفظُ الإفراد** في (كلا) و(كلتا)، ورُوعي في الثانية معنى التثنية فيهما. وقد اجتمعا في قول الفرزدق:

كلاهما حين جدّ السير بينهما

قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

وقد جاء (أقلعا) بالتثنية على المعنى، وجاء (رابي) بالإفراد على اللفظ، و(الرابي) اسم فاعل من (ربا). و(ربوّ الأنف): ارتفاعه عند التعب.

ثالثاً: (كلا) و(كلتا) تأتيان على حالةٍ واحدة من الرفع والنصب والجر، تقول: (رأيت كلا الرجلين)، و(جاءني كلا الرجلين)، و(مررت بكلا الرجلين). فإذا اتصلا بضمير، قُلبت الألفُ ياءً في الجرِّ والنصب، تقول: (رأيت كليهما)، و(مررت بكليهما)، وتبقى في الرفع على حالها فتقول: (جاء كلاهما) و(جاءت كلتاهما).

٩٠٠. كم

(نشرت بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٦)

تأتي (كم) للاستفهام، فيُسأل بها عن عددٍ مبهم، وتُدعى (كم الاستفهامية)، كقولك: (كم ديناراً دفعت؟)، أو (كم داراً بنيت؟). ويأتي الاسم المستفهم عنه بعدها منصوباً على التمييز.

والكتّاب يعرفون ذلك غالباً لكنهم قد يَفصلون بين (كم) ومميِّزها فيقولون حيناً: (كم عندك قلماً؟)، و(كم في المدرسة طالباً؟)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إذا كان الفصل بالظرف أو المجرور، فقد أجازوه، كما هو الحال في المثالين السابقين. فإذا كان الفصل بالفعل كقولك: (كم جاء رجلاً؟) فإنه قليل. وإذا كان الفعل متعدياً كقولك: (كم اشتريت كتاباً؟) فالواجب فيه زيادة (من) تقول: (كم اشتريت من كتاب؟)، لئلا يلتبس المميِّز بالمفعول. وقد تأتي (كم) الاستفهامية هذه مجرورةً بالحرف، تقول: (بكم قرشاً اشتريت؟).

ويقول الكتّاب حيناً: (بكم قرشٍ اشتريت؟)، بجرّ المميِّز، فهل لهذا وجه؟

أقول: أجازوا هذا على ضَعْف، بإضمار (مِن)، والنصبُ هو المختار.

وتأتي (كم) بمعنى (كثير)، فتقع للإخبار، وتُدعى (كم الخبرية). ويكون مميِّزها مجروراً مضافاً إليه كقولك: (كم دارٍ بنيتُ)، تريد أن تخبر أنك بنيت كثيراً من الدور. وهو كمميِّز المئة في قولك: (اشتريت مئةَ كتابٍ). فتأمل.

٩٠١. كما

(نشرت بتاريخ ١١/٦/١٩٨٦)

تـرد (كمـا) -المركـبة مـن كاف التشبيه و(ما)- في

(١) وفي التنزيل العزيز: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف ٣٣]

استعمال الكتّاب كثيراً، ولها مواضع مختلفة، منها قولك: (قد أَلِفتُ كتاباً كما أَلِفتَ)؛ أي: كالكتاب الذي أَلِفتَ. فـ(ما) هنا موصولة بمعنى (الذي). ومنها قولك: (عامِلْ كما عُومِلتَ)؛ أي: عامِلْ كمعاملتك، أو: عامِلْ معاملةً كالتي عُوملت. و(ما) هنا مصدرية وهي التي مع ما بعدها في تقدير المصدر.

ونحو ذلك قولُه تعالى: ﴿فاسْتَقِمْ كما أُمِرْتَ﴾ [هود ١١٢] أي: استقمْ استقامةً كالاستقامة التي أُمرتَ بها، وقولُك: (كما تَدِينُ تُدان)؛ أي: تُدانُ دَيْناً كدَيْنِك.

ويقول الكتّاب حيناً: (أخلصْ كما المعلمون)، فهل هذا صحيح؟

أقول: صحّ هذا، وهو كقول العرب: (كُنْ كما أنت). ويجوز في الاسم الذي يلي (كما) وجهان:

الأول: الجرُّ، على تقدير أنّ (ما) زائدةٌ ملغاةٌ، والكاف جارّة. تقول: (أخلصْ كما المعلمين)، أي: كالمعلمين، وهو كقول الشاعر [عَمرو بن برّاقة]:

وَننصرُ مَولانا وَنعلَمُ أنه
كما النّاسِ مَجرومٌ عليه وجارِمُ

بجرِّ (الناس).

والثاني: الرفعُ، على تقدير أنّ (ما) كافّة، والاسم بعدها مرفوعٌ على الابتداء، وخبرُه محذوف كقول الشاعر [زياد الأعجم]:

وأَعلَم أنني وأبا حُمَيدٍ
كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ

برفع (النشوان). فتأمل.

٩٠٢. الكمين والمَكْمَن

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤)

حول استعمال الكتّاب للفعل (كَمَنَ) وما يُشتقُّ منه من (مَكْمَن) و(كَمِين)، وجَمْعِ كلٍّ منهما مسائلُ أهمُّها:

أولاً: (كَمَنَ) معناه: توارى واستخفى، والمصدر: (الكُمُون). ففي (المصباح): ((كَمَنَ كُمُوناً من باب قَعَدَ: توارى واستخفى)). وفي (النهاية): ((جاء رسولُ اللّه ﷺ وأبو بكر فكَمَنَا في بعض حِرارِ المدينة، أي: استترا واستخفيا)). و(الحِرار) جَمْعُ (حَرَّة) وهي الأرضُ ذات الحجارة السُّود.

وجاء (كَمَنَ) بمعنى (سَكَنَ) أيضاً. ففي الاشتقاق: ((كَمَنَتِ الريحُ تَكْمُنُ كُمُوناً: إذا سَكَنَتْ)).

وجاء (كَمَنَ) بفتح الميم وهو المشهور، كما جاء بكسرها في (إصلاح المنطق)، وبضمِّها في (الجمهرة).

ثانياً: اسم المكان من (كَمَنَ) هو (المَكْمَن) بفتح المِيمَيْن، وجَمْعُ (المَكْمَن): (المَكامِن). فالعدوّ يَكْمُن في مَكْمَنِه حتى تحين الفرصة، فينقضّ من مَكْمَنِه على عدوِّه. ففي (المصباح): ((كَمَنَ كُمُوناً: توارى واستخفى، ومنه الكَمِين في الحرب حيلةً، وهو أن يَستَخْفُوا في مَكْمَنٍ -بفتح الميمين- بحيث لا يُفطن بهم، ثم يَنهضون على العدوّ على غفلة منهم، والجمع: المَكامِن)).

ثالثاً: (الكَمِين) صفةٌ بمعنى (الكامِن). قال الأزهري: ((كَمِينٌ بمعنى كامِن))، فيكون مِن (كَمُنَ) بضم الميم، ككرُم فهو كريم، أو مِن (كَمِنَ) بكسر

الميم، كبَخِلَ فهو بخيل. وقد جمعوا (الكَمِين) على (كُمَناء). و(فُعَلاء) جَمْعُ تكسير يُجْمَع عليه (فَعِيل) إذا كان صفةً بمعنى الفاعل للمذكّر العاقل؛ ككريم وكرماء، وأمير وأمراء. وقد جاء (الكَمِين) دالاً على الجماعة أيضاً، فيكون مما جاء صفةً على (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) للمفرد والجمع. قال ابن سِيدَه: ((الكَمِين في الحرب: الذين يَكْمُنون))، وجاء في (المعجم الوسيط): ((الكَمِين: القومُ يَكْمُنون في الحرب حيلةً)).

رابعاً: إذا قال الكتّاب: (وقع المقاتلون في كَمِين للعدوّ)، فلذلك وجهٌ على تقدير حذف المضاف، أي: (وقع المقاتلون في شَرَك الكمين) أو (مَكْمَن الكَمِين). كما تقول: (وقع في مَكِيدةٍ للعدوّ)، أو (وقع في حِبالَتِهِ وشِباكِهِ).

أما قول الكتّاب: (أعدُّوا لهم الكَمائن) جمعاً لـ (كَمِين)، فلا وجه لـه، لأن (الفعائل) جمعُ (فَعِيلة)، وهو لا يَصِحّ جمعاً للمذكّر العاقل.

ويَحْسَبُ الكتّابُ أن (الكمين) هو الموضع الذي يُكْمَن فيه، والصحيح أن (الكمين) هو (الكامِن)، أو (الكامِنون). أما الموضع فهو: (المَكْمَن) وجمعه (المَكامِن).

٩٠٣. كاد

(نشرت بتاريخ ١/١٠/١٩٨٥)

(كاد) فِعْلٌ من أفعال المقاربة كـ (أوشك). فأنت تقول: (كاد خالدٌ يسافر)؛ أي: قارَبَ السفر، ولم يسافر. ونحو ذلك: (أوشك عامرٌ أن يسافر).

و(كاد) يرفع المبتدأ وينصب الخبر، مثل (كان). إلا أن خبرَه لا يكون إلا جملةً فعلية فعلُها مضارع.

ويسأل الكتّاب: هل يجوز اقترانُ خبر (كاد) بـ (أن) المصدرية؟

أقول: يجوز هذا. ففي الحديث: ((كاد الفقرُ أن يكون كفراً))، لكن الأكثرَ حذفُها. وذكر ابن جنّي أن اقترانَها قليلٌ في الاستعمال غير مَأْبيّ في القياس.

أما (أوشك) فالأكثرُ اقترانُ خبره بـ (أن) كما تقدّم.

ولا فرق بين أن يتقدّم حرف النفي (كاد) أو يتأخر عنها، كما جاء في (المفردات)؛ فمثال تقدُّم النفي ما جاء في التنزيل: ﴿وما كادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة ٧١]. ومثال تأخّره قول زهير بن أبي سُلمى:

صَحا القَلبُ عَن سَلمى وقد كادَ لا يَسلو
وأَقْفَرَ من سَلمى التعانيقُ فالثقلُ

أي: أفاق القلب عن حبّ سلمى لبُعدها، وقد كاد لا يَسلو؛ أي: لا يَضيق لشدة حبِّه لها. فقولُه: (كاد لا يسلو)، نحو قولك: (ما كاد يسلو). فالأول معناه: قارَبَ عدمَ السلوّ، وهو يفيد ضمناً حدوث السلوّ. وكذلك (ما كاد يسلو).

٩٠٤. كومة بفتحِ الكاف وضمِّها

(نشرت بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٥)

(كوَّمَ الترابَ) بالتشديد (تكويماً): إذا جمعه فجعلَه (كَوْمة). و(الكَوْمة) بفتحٍ فسكون: الواحدة من (الكَوْم) بفتح فسكون. فـ (الكَوْم) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ

واحِدُهُ: (كَوْمة) بفتحٍ فسكون. لكنه قد يُراد بـ (الكَوْم) الواحدُ أيضاً، فيثنّى على (كَوْمَيْن)؛ ففي (النهاية): ((حتى رأيت كَوْمَيْن من طعام)). ويُجمع على (أكْوام) كيوم وأيام. و(الكَوْمة) بفتحٍ فسكون جَمْعُها: (كُوَم) بضمٍّ ففتح.

والكتّاب قد يعرفون ذلك، ولكن قد يغيب عنهم أن هناك (الكُوْمة) بضم الكاف على وزن (غُرْفة)، وهي بمعنى (الكَوْمة) بفتح فسكون، وتُجمع على (كُوَم) بضمٍّ ففتح أيضاً، كغرفة وغرف. ففي (القاموس): ((كوَّم الترابَ تكويماً: جعلـه كُوْمة كُوْمة بالضم؛ أي: قطعة قطعة)). وفي (النهاية): ((وبعضُهم يضمّ الكاف، وقيل: هو بالضمِّ اسمٌ لما كُوِّم، وبالفتح اسمٌ للفَعْلة الواحدة)).

ولذا قُلْ: (كَوْمة) بالفتح، و(كُوْمة) بالضمِّ أيضاً.

٩٠٥. كان

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٨)

تدخل (كان) على الماضي فتقول: (كنتُ كتبتُ كثيراً)، وتدخل (قد) بينها وبين الماضي فتقول: (كنتُ قد كتبتُ كثيراً). وبحث هذا الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فأجاز الوجهين، وأتى بآيٍ من الذكر الحكيم، كما أتى من كلام الفصحاء شعراً ونثراً بالشيء الكثير.

أقول: قد نصّتْ كتبُ النحو قديمُها وحديثها على دخول (كان) وكثيرٍ من أخواتها كأمسى وأضحى وظلّ على الماضي صراحةً، كما نصّت على دخول (قد) بينها وبين الماضي، فلم تَبْقَ حاجةٌ لسرد الكثير من الكلام المأثور برهاناً على ذلك.

وحاول العدناني أن يُفضِّل إسقاط (قد) على ذكرها في هذا الموضع، واستدلَّ بأن دخولَها جاء في آيةٍ واحدة، وإسقاطَها في آياتٍ كثيرة، وأن قولاً بكلمتين أبلغُ من قولٍ بثلاثِ كلمات. وهو كلامٌ غريبٌ حقاً. ذلك أن دخول (قد) هاهنا قد كان لغرضٍ هو تقريب الماضي من الحال، كما جاء ذلك في كتبٍ لا حصر لها، وقد فصَّلَه (شرحُ الكافية) للرضيّ، و(الإعراب) لابن هشام، و(التسهيل) لابن مالك، وشرحه لأبي حيّان، و(الجنَى) للمُرادي، وجاء في (نار القرى): ((فإن اقتران الماضي بـ (قد) يؤذن.. أنها تقرّبه من الحال.. واستثنى بعضُهم ما وقع شرطاً؛ نحو: إن كان قميصُه قُدّ من دُبُر)).

فثبت بهذا أن دخول (قد) لم يكن عبثاً، وإنما كان لغرضٍ ذكروه هو تحقيقُ الماضي وتقريبُه من الحال، فسقط بذلك المفاضلةُ بين المجيء بها وعدمِه. فتأمل.

٩٠٦. كونه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٥)

(كان) فعلٌ ماضٍ ناقص، يَدخل على المبتدأ والخبر؛ فيَرفع الأولَ ويُسمّى اسمَها، وينصِبُ الثاني ويُسمّى خبرها. والكتّاب يعرفون ذلك.

والقاعدة أنّ ما تَصرَّف من (كان) يَعمل عملَها فيَرفع الاسمَ ويَنصِب الخبرَ، فعلاً كان أو صفةً أو مصدراً. فأنت تقول في مصدر (كان) مثلاً: (كونك مجتهداً دائباً على العمل خيرٌ لك). ونحو ذلك قولك:

(كون المحارب شجاعاً سببٌ في كسْب المعركة).
فالضمير في (كونك) مجرور بالإضافة، وهذا محلُّه القريب، ومرفوع لأنه اسمٌ للمصدر الناقص، وهذا محلُّه البعيد. وهكذا (كون المحارب)، فـ (المحارب) مجرورٌ بالإضافة لفظاً مرفوعٌ لأنه اسمٌ للمصدر الناقص محلاً.

والكتّاب يَستعملون مصدر (كان) مضافاً إلى الضمير استعمالاً يَستوقف النظر؛ إذ يقولون: (قد اطّلع الوفدُ على أحوال المصنع كونه زاره وتفقّده مرات)؛ يريدون أن اطّلاع الوفد على أحوال المصنع كان بسبب زيارته. وما أدري ما محلُّ (كونه) وما صلتها بما تقدّمها! ويبدو أن التعبيرَ أجنبيٌّ أقحموه في تعبيرهم بالحرف إقحاماً، وهم لو قالوا: (قد اطّلع الوفد على أحوال المصنع، إذ زاره وتفقده، أو بسبب زيارته وتفقده)، لاستقام لهم التعبير. أما قولهم (كونه) ارتجالاً فلا معنى له.

٩٠٧. كوة بضمِّ الكاف وفتحها

(نشرت بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٥)

(الكُوَّة): ثَقْبٌ نافذٌ في الحائط، فإذا لم يكن نافذاً كان (المِشكاة) بكسر الأول. و(الكُوَّة) بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة، وجمعها (كُوًى) بضم ففتح، مثل: (قُوَّة) و(قُوًى) بالضمِّ فيهما، و(مُدْيَة) بضم الأول، والجمع (مُدًى) بضم الأول ففتح، و(غُرفة) و(غُرَف). كما تجمع على (كُوَّات) قياساً، كمُدْيَة ومُديات، وغُرفة وغرفات.

والكتّاب يعرفون ذلك، ولكن قد يغيب عنهم أن (الكوّة) تأتي بفتح الكاف أيضاً، والجمع: (كَوَّات) كحَبّة وحَبّات، و(كِوَاء) بكسر الأول، مثل: رَكْوَة ورِكاء، وضَيْعة وضِياع.

ويسألون هل للـ(كوَّة) أصلٌ تُردّ إليه؟

أقول: جاء في (القاموس): ((تكوَّى: دخل مكاناً ضيِّقاً فتقبَّض فيه))، ولا أظن هذا هو الأصل. والأرجح ما جاء في كتاب (التلخيص) لأبي هلال العسكري: ((واشتقاق الكَوَّة من قولهم: تكوَّهَتْ عليه أمورُه: إذا اتسعتْ وتفرّقت))، وأردف: ((إنما أصلها (كَوّهة) بتشديد الواو)).

ولذا قُلْ: (كَوَّة) بفتح الكاف وتشديد الواو، و(كُوَّة) بضم الكاف أيضاً.

٩٠٨. كي

(نشرت بتاريخ ٩/٨/١٩٨٦)

(كي) حرفٌ مصدريٌّ ونصبٌ واستقبال. فهي تفيد معنى الاستقبال، وتجعل ما بعدها في تأويل المصدر. والغالب أن تسبقَها لامُ الجرّ المفيدةُ للتعليل، فإن لم تسبقْها فالأكثرُ تقديرُها. تقول: (جئتُ لكي أزورَكَ)، بنصْب الفعل بعدها، والتأويل: جئتُ لزيارتك. وقد أجمع النحاةُ على جواز الفصل بين (كي) وفعلِها المنصوب بـ (لا) النافية، ففي التنزيل: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا على ما فاتَكُمْ﴾ [الحديد ٢٣]، بنصْب (تأسَوا). كما أجمعوا على جواز الفصل بينها وبين فعلِها المنصوب بـ (ما) الزائدة كقولك: (أزورك كيما أُكرِمَك)، بنصْب (أُكرمك)، وقول الشاعر [أبي ذؤيب الهذلي]:

تُريدينَ كَيما تجمعيني وخالداً
وهل يُجمَعُ السَّيفان ويحكِ في غِمدِ

بنصْب (تجمعيني).

ولكن هل يجوز رفع الفعل المضارع بعد (كيما)؟

أقول جاء ذلك في قول الشاعر [النابغة الجَعدي]:

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنما
يُرَجَّى الفتى كيما يَضُرُّ ويَنفعُ

برفع (يَضرُّ) و(يَنفعُ). وقد علَّلوا ذلك بأن (ما) هاهنا مصدرية على معنى: (يراد الفتى للضُّرّ والنفع). فإذا صحَّ هذا استقام قولك: (إنما تُقصَد الكعبةُ كيما يُحَجُّ إليها)، برفع (يُحَجُّ). فإذا قلت: (إنما أقصِدُ الكعبةَ كيما أحجَّ إليها)، تعيَّن النصب.

٩٠٩. كَيْتَ وكَيْت

يأتي هذا التركيب للكناية عن القصة. وهو يُلفظ بفتح الكاف أبداً، بعدها ياءٌ ساكنة، ثم تاءٌ مفتوحة على المشهور، وقد تكسر وتضم: ثلاث لغات.

والكتّاب يَلفِظون (كيت وكيت) بكسر الكاف، وهو لَحْن. تقول: (تكلّم فلانٌ كَيت وكَيت) بفتح الكاف، كما تقول: (فَعَلَ ذَيْتَ وذَيْت) بفتح الذال، وقد تُحذف الواو منهما.

٩١٠. كيف (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٢)

(كيف) اسمٌ مبنيٌّ على الفتح، يُستفهَم به عن حالةِ الشيء حقيقةً نحو: (كيف أنت)، أو مجازاً نحو قوله تعالى: ﴿كيف تَكْفُرُونَ باللّـهِ﴾ [البقرة ٢٨]، فهي هنا للتعجّب.

و(كيف) إما أن يَلِيَها ما لا يُستغنى به، أو يَلِيَها ما يُستغنى به:

فإذا وَلِيَها ما لا يُستغنى به نحو قولك: (كيف أنت)، فهي خبرٌ مقدَّم، أو قولك: (كيف كنت)، فهي خبرٌ مقدّم لـ (كنت)، أو قولك: (كيف ظننت الأمر)، فهي مفعولٌ ثانٍ لـ (ظنَّ).

وإذا وليها ما يُستغنى به نحو قولك: (كيف جاء صالحٌ)، فهي في محلِّ نصْبٍ على الحالية. وهكذا هي حالٌ في قوله تعالى: ﴿أفَلا يَنْظُرُونَ إلى الإبلِ كيف خُلِقَتْ﴾ [الغاشية ١٧]، وفي قوله تعالى: ﴿هو الذي يُصَوِّرُكُمْ في الأرْحامِ كيف يَشاءُ﴾ [آل عمران ٦]. وهي في محلِّ نصبٍ على المفعولية المطلقة في قوله تعالى: ﴿ألَمْ تَرَ كيف فَعَلَ رَبُّكَ بأصْحابِ الفِيلِ﴾ [الفيل ١]؛ أي: ألَمْ ترَ أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ.

وقد تتضمَّن (كيف) معنى الشرط ولا يُجْزَم بها نحو قولك: (كيف تَضَعُ أضَعُ)، فيكون الفعلان متفقَيْن لفظاً ومعنىً، وهما مرفوعان.

وقد يلي (كيف) (الباء) في نحو قولك: (فكيف بزيد)، فتكون (الباء) زائدة، و(زيد) في محل رفع مبتدأ مؤخَّر. وقد يُحذف عاملُها كما جاء في (نهج البلاغة): ((لو كان المال لي لسوَّيت بينهم، فكيف وإنما المالُ مالُ اللـه)) والمعنى: لو كنتُ أعطي من مالي لسوَّيتُ بينهم، فكيف لا أسوِّي بينهم والمالُ مالُ اللـه.

وقد يقول الكتّاب حيناً: (فانظر كيف إنه أخطأ،

ولم يعترف بخطئه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: وجْهُ الوهْم في هذا القول أنهم جمعوا الاستفهامَ بـ (كيف) إلى التوكيد بـ (إنّ)، وهما لا يجتمعان؛ ذلك أنّ استفهامَك يعني في الأصل تردُّدَك في أمر وطَلَبَ الاستيضاحِ عنه، وهذا يناقض التوكيد المستفاد من (إنّ).

فالصحيح أن تقول: (فانظر كيف أخطأ، ولم يعترف). وهكذا لو جعلت (أنّ) مفتوحة الهمزة، لأنها تفيد التأكيد أيضاً. ومن حق (كيف) هنا أن تباشر الفعل، إذ المعنى: فانظر أيَّ خطأ أخطأ ولم يعترف. فتأمل.

حرف اللام

٩١١. لام التعليل (نشرت بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٦)

في كلام الكتّاب قولُهم: (حَقَدَ عليَّ فلانٌ، وأراد لِينتقمَ مني)، يُدخِلون اللامَ على المضارع بعد فعل الإرادة، فهل لهذا وجه؟

أقول: الأصل أن تقول: (وأراد أنْ يَنتقم مني)، لكن العربَ قالوه، قال الشاعر:

أريد لأنسى حبَّها فكأنما

تَمَثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

وجاء في التنزيل، قال تعالى: ﴿يُريدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللّـهَ بأفْواهِهِمْ واللّـهُ مُتِمُّ نُورِهِ ولو كَرِهَ الكافِرُونَ﴾ [الصف ٨]، وقال: ﴿ما يُريدُ اللّـهُ لِيَجْعَلَ عليكم مِنْ حَرَجٍ ولكنْ يُريدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة ٦]، فما توجيه هذه اللام؟

قال البيضاوي في شرح الآية الأولى: ((أي: يريدون أن يُطفئوا، واللامُ مَزيدة لما فيها من معنى الإرادة تأكيداً لها. أو يريدون الافتراء ليطفئوا)). أي إن اللامَ زيدتْ لتأكيد معنى الإرادة، أو إنها للتعليل بتقدير مفعولٍ محذوف؛ أي: يريدون الافتراء ليطفئوا.

وقد أكّد ذلك المالقي في كتابه (رصْف المباني)، فقال: إن اللام في الآية الثانية: ﴿ما يريد اللّـهُ لِيَجْعَلَ..﴾ هي (لامُ السبب)، والمفعول محذوف تقديره: (ما يريد اللّـه ذلك كي يَجعل، ولكن يريد ذلك كي يُطهِّركم)، وتقديره في بيت الشاعر: أريد السلوّ أو تركها كي أنسى.

ولهذا صحّ قولك: (حَقَدَ عليَّ فلانٌ، وأراد لِينتقمَ مني)، على تقدير: وأراد إيذائي لينتقم مني.

٩١٢. لام التقوية (نشرت بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٨)

(لام التقوية) حرفٌ من حروف الجر، يتقدّم المفعولَ به، ويؤتى به لتقوية عمل الفعل أو المصدر أو الصفة كاسم الفاعل وصيغ المبالغة. ويَصحّ إسقاطُه باطّراد. ولكن يُستحسن إثباته حيناً، دفعاً لِلَّبْس وضماناً لوضوح المعنى. أما الفعل فلا يُقوّى عملُه باللام إلا إذا تأخر عن مفعولـه. تقول: (سأفعل ما تشاء)، على الأصل. و(ما) هنا اسمٌ موصول في محل نصبٍ مفعولٌ به. فإذا أخّرتَ الفعلَ قلت: (لما تشاء سأفعل)، واللام هنا للتقوية. ونحو ذلك قولـه تعالى: ﴿للذين هُم لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف ١٥٤]، و: ﴿إنْ كنتم للرُّؤيا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف ٤٣]. فهذه لام التقوية مع الأفعال المتأخرة عن مفعولها. ولا يصحّ قولك: (سأفعل لما تشاء)، بإدخال لام التقوية، لأن الفعل لم يتأخرْ عن مفعولـه ليحتاجَ إلى تقوية. وجاء في الشعر [ليلى الأخيلية]:

أحَجَّاجُ لا تُعْطِ العُصاةَ مُناهُمُ

ولا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصاةِ مُناها

فقال ابن هشام في (المغني): ((وهو شاذٌّ لقوة العامل)).

وتقول في اسم الفاعل: (أنا فاعلٌ ما تشاء)، على الأصل، و: (فاعلٌ لما تشاء)، بإدخال لام التقوية على المفعول. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿حافِظاتٌ للغَيْبِ﴾ [النساء ٣٤]، و: ﴿فمنهم ظالِمٌ لِنفْسِهِ﴾ [فاطر ٣٢].

وقد يتأخر اسمُ الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿والذين هم لأماناتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ راعُونَ﴾ [المؤمنون ٨، والمعارج ٣٢].

وفي صيغة المبالغة تقول: (إنه فعّالٌ ما يشاء)، على الأصل، و: (فعّال لما يشاء)، بإدخال لام التقوية. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿مَنَّاعٍ للخَيْرِ﴾ [ق ٢٥، والقلم ١٢]، و: ﴿فعّالٌ لما يُريدُ﴾ [هود ١٠٧، والبروج ١٦].

وفي المصدر تقول: (خوفُك القتالَ شائنٌ)، على الأصل، و: (خوفُك للقتال)، بلام التقوية.

٩١٣. اللام الناصبة للفعل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤)

تَنصِبُ اللامُ المضارعَ في مواضعَ أشهرُها؛ أن تكون للتعليل، أو تكون للنفي:

أما التي للتعليل فنحو قولك: (ذهبت لأشتريَ حاجتي من الثياب)، وقولـه تعالى: ﴿وأنْزَلْنا إليكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ للناس﴾ [النحل ٤٤].

فـ (لام التعليل) لامٌ جارَّة يكون ما قبلَها مقصوداً لحصول ما بعدها. فقولك: (ذهبت لأشتريَ) في تقدير: ذهبتُ لشراء حاجتي، فالذهاب مقصودٌ لحصول الشراء. وفي قولـه تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ للناس﴾، فـ (إنزال الذكر) مقصودٌ من أجل تبيين ما أنزل للناس.

ويرى النحاة أن نصب المضارع هنا قد كان بـ (أن) المضمرة جوازاً، لإمكان ظهورها.

أما اللام الناصبة التي للنفي، فقد أسمَوها (لام الجحود)، أو (لام النفي)، وهي لامٌ جارَّة أيضاً، فتقع بعد (كان) أو (يكون) **الناقصتين المَنفيتين**. من ذلك قولـه تعالى: ﴿فَمَا كانَ اللّـهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [التوبة ٧٠، والروم ٩]، فـ (يظلم) منصوبٌ بـ (أنْ) مُضْمرةً وجوباً. والفعل بعدها مُؤوَّلٌ بمصدر مجرور باللام، والتقدير: ما كان اللّـهُ مُريداً لِظلمهم. وقولـه تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللّـهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء ١٣٧، و١٦٨]، والتقدير: لم يكن اللّـهُ مُريداً للمغفرة لهم. و(كان) و(يكن) فعلان ناقصان اسمُهما المرفوع لفظُ الجلالة، وخبراهما المنصوبان محذوفان، والجارُّ والمجرور متعلقان في كلٍّ منهما بالخبر المحذوف.

وفي كلمةٍ يومية لناقد قولُه: ((ما كان الحُرُّ لِيَقْبَلَ الذلَّ. فهذه.. لام الجحود)). وقولُه: ((ما كان الحُرُّ لِيَخافَ.. كان هنا فعلٌ تامٌّ، والمعنى تعليليّ. فاللام للتعليل))، فهل هذا صحيح؟

أقـول: المُعَـوَّل هـنا عـلى المعنى؛ فإذا كان قولُك: (مـا كـان الحُـرُّ لِيَقْـبَلَ الـذلَّ)، بمعنى: ما خُلِقَ أو ما وُجِـد الحُـرُّ لِيَقبلَ الـذلَّ، فـ (كـان) **تامـةٌ**، والـلامُ للتعليـل، لا للجحود، خلافاً للناقد. وإذا كان قولُك: (مـا كان الحُرُّ لِيَخافَ الإقدامَ) مثلاً، بمعنى: لم يكن

لِيَخشى الإقدامَ لولا كذا وكذا، فـ (كان) ناقصةٌ، واللامُ للجحود، لا للتعليل، خلافاً للناقد أيضاً. فتأمل.

٩١٤. لام الوقت

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٤)

يَشيع في كلام الكتّاب قولُهم: (استمرّ خالدٌ في سيره لمدة ساعتين)، وقولُهم: (وقف سعيدٌ ينتظر جائزته لمدة ساعة)، وقولُهم: (درس عدنان في فرنسة لمدة خمسة أعوام). يُدخِلون (اللام) فيها جميعاً على الظرف، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصلُ حَذفُ هذه اللام في الأمثلة السابقة جميعاً، تقول في المثال الأول: (استمرّ مدة ساعتين، أو استمر ساعتين)، وفي الثاني: (وقف مدة ساعة، أو وقف ساعة)، وفي الثالث: (درس مدة خمسة أعوام، أو درس خمسة أعوام). ولا وجه لإدخال اللام في هذه المواضع.

وقد جاء في كلام العرب مع ذلك، استعمال (اللام) للتأقيت، ولكن في مواضع مغايرة. ومن ذلك ما جاء في التنزيل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عن الساعَةِ أَيَّانَ مُرْساها قُلْ إنما عِلْمُها عند رَبِّي لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إلاّ هُوَ﴾ [الأعراف ١٨٧]، واللام هنا بمعنى (في)، كما جاء في (تفسير البيضاوي)، أي: لا يُظهر أمرَها في وقتها إلا هو. وفي التنزيل: ﴿وَنَضَعُ المَوازينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً﴾ [الأنبياء ٤٧]، والمعنى: نضع الموازين القسط، أي: الموازين العدل، تُوزن بها صحائف الأعمال. والقسط والعدل مصدران يوصَف بهما، وقوله: ﴿ليوم القيامة﴾ أي: في يوم القيامة.

وتأتي لام الوقت بمعنى (بعد)، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء ٧٨]، أي: بعد دلوكها. ودلوك الشمس: مَيْلُها عن كبد السماء، وذلك وقت الزوال. ومن ذلك الحديث: ((صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ)) أي: بعد رؤيته. ومنه قولُهم: (كتبتُهُ لخمسٍ ليالٍ خَلَوْنَ من شهر كذا)؛ أي: بعد خمس ليالٍ، ولو قلت: (كتبتُهُ لِستٍّ بَقِينَ من شهر كذا)، لكان المعنى: قبل ستٍّ. أما قول الشاعر [مُتَمِّم بن نُوَيْرَة]:

فلمّا تفرّقنا كأني ومالكاً
لِطُولِ اجتماعٍ، لم نبتْ ليلةً معاً

فمعناه: فمع طول اجتماع، أو بعد طول اجتماع. فتأمل.

٩١٥. لا وفاق وطني

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١)

يتردّد في الصحف قولُهم: (اليوم لا وفاقَ وطنيَّ دون إلغاء الاتفاق)، والمشتغلون بالنحو يَعلمون أن (لا) في العبارة نافيةٌ للجنس، وأنها تنصِبُ الاسمَ وترفع الخبر، لأنها تفيد تأكيدَ النفي والمبالغةَ فيه، كما تفيد (إنّ) تأكيدَ الإثبات والمبالغةَ فيه. فـ (وفاقَ) في الجملة اسم (لا). ويقول النحاة إن اسم (لا) يُبنى على ما ينصب به. أما خبرها فهو الظرف (دون).

وأما لفظ (وطنيّ) فهو وصفٌ لـ (وفاق). ويَسأل الكتّاب هنا: أيُنصَبُ هذا اللفظ إذا كان وصفاً لـ

(وفاق) أم يُرفع، وما وجه ذلك؟

أقول: في الإجابة عن هذا السؤال مسائلُ أهمُّها:

أولاً: إذا كان اسم (لا) مفرداً، كما هو في قولك (لا وفاقَ)، غيرَ مضافٍ أو شبيهٍ بالمضاف، يُبنى على ما يُنصَبُ به. تقول مثلاً: (لا رجلَ في الدار) بفتح (رجل)، و: (لا مقصِّراتِ في المدرسة) بكسر التاء في (مقصرات) دون تنوين، بدلاً من الفتح، لأنه جمع مؤنث سالم. وقد تكسر التاء مع التنوين، وقرئ بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواء باسلة

تلقى المنون لدى استيفاء آجال

و(السابغات): الدروع التامة، ورُوي (سابغات) بكسر التاء مع التنوين ودونه، و(الجأواء): الكتيبة من الجيش. وقد أجاز بعضُهم بناءَ جمع المؤنث السالم هذا على الفتح أيضاً. وقد قُرئ بالوجهين الكسر والفتح قولُ الشاعر [سلامة بن جندل السعدي]:

أودى الشباب الذي مجدٌ عواقبه

فيه نلذُّ ولا لذات للشيب

فقد روي (لذّات) بكسر التاء وفتحها.

وتقول في المثنى: (لا رجلين عندنا) بالياء لأنه مثنى. كما تقول في الجمع (لا مقصِّرين في المدرسة) بالياء أيضاً لأنه جمع مذكر سالم.

ثانياً: إذا تلا اسم (لا) النافية للجنس وصفٌ، جاز في هذا الوصف ثلاثة أوجه:

الأول أن تقول: (لا وفاقَ وطنيَّ) بنصْب الصفة وبنائها. فـ (وطنيَّ) مبنيٌّ على الفتح، كما بُنِيَ (وفاق) على الفتح، للمشاكلة بينهما. وهو منصوبُ المحلِّ صفةٌ لـ (وفاق).

والثاني أن تقول: (لا وفاقَ وطنيٌّ) برفع الصفة. فـ (وطنيٌّ) مرفوعٌ صفةً لـ (وفاق) باعتبار محلِّ (وفاق) مع (لا)، وهو الرفع بالابتداء. قال النحاة ذلك، وتكلّفوه حين سمعوا مجيءَ الصفة في هذا الموضع مرفوعةً في كلام العرب.

والثالث أن تقول: (لا وفاقَ وطنياً) بنصْب الصفة وتنوينها. لأن (وطنياً) صفةٌ لـ (وفاق) باعتبار محلّ (وفاق) القريب، وهو النصب، والنصب أولى من الرفع.

ويُستبان مما تقدّم أن لك أن تقول: (لا وفاقَ وطنيَّ) ببناء (وطنيّ) على الفتح، و: (لا وفاقَ وطنياً) بالنصب والتنوين، كما تقول: (لا وفاق وطنيٌّ)، برفع (وطنيّ) مع التنوين. وذلك كما مثّل النحاةُ في قولهم: (لا رجلَ ظريفَ عندنا) بفتح (ظريف)، و: (لا رجلَ ظريفاً عندنا) بالنصب والتنوين، و: (لا رجلَ ظريفٌ عندنا) برفع ظريف.

٩١٦. لا النافية للجنس أيضاً

(نشرت بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨)

مرّ بنا في الكلمة السابقة أن (لا) في مثل قولك: (لا حلَّ مقبول بلا كرامة)، هي (لا) النافية للجنس، وأن (حلَّ) بفتح اللام اسمُها، وهو مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نصب. وأن (بلا كرامة) هو الخبر، في محل رفع. أما (مقبول) فهو صفةٌ لاسم (لا)، ويجوز فيه

ثلاثة أوجه:

الأول: هو النصب مع التنوين، تقول: (لا حلَّ مقبولاً بلا كرامة)، وهو أقوى الأوجه.

والثاني: هو النصب بلا تنوين، تقول: (لا حلَّ مقبولَ بلا كرامة)، ببناء الصفة على الفتح، كما بُنِيَ الاسم، للمشاكلة بينهما، وقد اشترطوا في هذا الوجه ألا تُفصل الصفة عن اسم (لا).

والثالث: هو الرفع مع التنوين، تقول: (لا حلَّ مقبولٌ بلا كرامة)، برفع (مقبول) على أنه صفة لـ (لا) واسمِها مجتمعَين، وهما في محل الرفع بالابتداء أو صفة للاسم قبل دخول (لا)، وهو تخريج متكلَّف.

والذي يَعنينا أن نحو قولك: (لا حلَّ مقبولٌ) بالرفع، مسموعٌ عن العرب.

وقد سأل سائل ما الحكم في مثل قولك: (لا حلَّ في المسألة مقبولاً) بفصل الصفة عن اسم (لا)، هل يصحّ في الصفة الأوجهُ الثلاثة التي ذكرت قبل؟

أقول في الجواب عن ذلك: إنه يصحّ فيما فُصلت فيه الصفةُ عن اسم (لا) وجهان هما:

النصب، أي: (لا حلَّ في المسألة مقبولاً)

والرفع، أي: (لا حلَّ في المسألة مقبولٌ)

أما البناء على الفتح فلا يجوز، لأن شرطَه هو الاتصالُ، ليكون مع ما قبلَه كالشيء الواحد.

وهكذا قولك: (لا مالَ لي قليلاً أو كثيراً) فقد جاز فيه النصب، كما جاز الرفع، أي: (لا مالَ لي قليلٌ أو كثيرٌ) ولا يجوز أن يُبنى (قليل) على الفتح.

٩١٧. لَبِسَ يَلْبَسُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٥)

تقول: (لَبِستُ الثوبَ) بكسر الباء (ألبَسُهُ) بفتحها (لُبْساً) بضمِّ اللام. ويقول الكتّاب غالباً إذا أرادوا هذا المعنى: (ألْبِسُ الثوبَ) بكسر الباء، فهل لهذا وجه؟

أقول: لا وجهَ لذلك؛ ففي (المصباح): ((لَبِسْتُ الثوبَ، من باب تَعِبَ، لُبْساً بضمِّ اللام. واللِّبْس بالكسر واللِّباس: ما يُلْبَس)). وتقول: (ألبِسُهُ) بالكسر، ولكن بمعنى آخر؛ ففي (المصباح): ((ولَبَسْتُ الأمرَ لَبْساً، من باب ضرب: خَلَطْتُهُ... وفي الأمر لُبْسٌ بضم اللام ولُبْسَةٌ أيضاً؛ أي: إشكال، والتبس الأمرُ: أشْكَلَ)). وجاء في (التلخيص) لأبي هلال العسكري: ((لَبِسْتُ الثوبَ بالكسر ألبَسُهُ بالفتح، ولا يقال: ألْبِسُ بالكسر، إلا بمعنى آخرَ، وهو: أن تخلط الأمرَ، ولا تبيّنه)).

فثبت بهذا أنك تقول: (ألبَس الثوبَ) بفتح الباء في الفعل بمعنى: أرتديه، وتقول: (ألبِس الأمرَ) بكسر الباء في الفعل بمعنى أخْلِطُه وأُبْهِمُه إبهاماً.

ويقول الكتّاب حيناً: (قُبض على فلان وهو مُتَلَبِّسٌ بالجريمة) أي: مباشرٌ لها. وعندي أنه صحيح، على سبيل المجاز. ففي (القاموس) ((وتلبَّس بالأمر وبالثوب: اختلط، وتلبّس الطعامُ باليد: التزق)). وفي (الأساس) ((لابَس عمله، والتبس به، وتلبّس)) أي: باشره واختلط به. ذلك أن قولك: (لابس الأمرَ) بمعنى زاولَه، كما في (المفردات)

للراغب، وهو بمعنى: التبس به وتلبّس. ومن هنا قولهم: (تلبّس حُبُّ فلانةَ بقلبي)؛ أي: اختلط وامتزج، قال الشاعر:

تلبّس حُبُّها بدمي ولحمي
تَلَبُّسَ عِطفة بفروع ضالِ

و(العِطفة) بكسرٍ فسكون: شجرة تتلوّى على الشجر وتتعلق به، و(الضال): نوع من الشجر وهو السِّدْر البرّي.

ولذا قُلْ: (ألبَسُ الثوبَ) بفتح الباء، و(فلانٌ تلبَّس بالجريمة) إذا باشرها.

٩١٨. اللجام (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣١)

(اللِّجام) بتشديد اللام وكسرها، معروف. وأكثر الأئمة على أنه لفظٌ معرَّب من الفارسية، وأصلُه: (لكام) بكاف فارسية. على أنه ثبت أن اللفظ آرامي وحبشي، فهو إذاً من الألفاظ الساميّة المشتركة، ولا يبعد على هذا أن يكون عربياً، لا سيما وأنه قد أتى على وزن (فِعَال) وهو من صيغ اسم الآلة، كالصِّمَام والرِّباط، وأن العرب قد تصرّفوا في الاشتقاق منه.

ويقول الكتّاب حيناً: (على المرء أن يَلْجم عواطفَه)، من (لَجَمَ)[1].

أقول: الذي جاء بهذا المعنى (ألْجَمَهُ)؛ ففي الحديث: ((مَن سُئل عمّا يَعلمه فكتمَه ألْجَمَهُ اللّهُ بلجامٍ من نار يوم القيامة)). والمراد بالعلم ما يلزمه تعليمه. وفي الأمثال: ((التقيُّ مُلجَم، لأن دينه يُلجمه عن الظلم)) من (ألْجَمَ). وفي (الأساس): ((وألْجَمَهُ عن حاجته: كفَّهُ، ويقال: تكلم فألْجَمْتُهُ وألْقَمْتُهُ الحَجَرَ)).

ولذا قُلْ: (رَدَعْتُ فلاناً عن الأمر، وكبحته، وكففته، وحبستُ عِنانه، وحَجَزْته، وألْجَمْتُهُ)، ولا تقل: (لَجَمْتُهُ).

٩١٩. لَحِقَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨)

تقول: (لَحِقَ خالدٌ بأخيه لَحاقاً) بفتح أولـه، من باب تَعِبَ، كما في (المصباح)، و(لُحُوقاً)، كما في (الأفعال) لابن القوطية، و(لَحَقاً) بفتحتين كما في (الأساس)، وأنكره العدناني في معجمه بلا دليل. ومن النحاة من جعل (فَعَلاً) قياساً في مصدر (فَعِلَ) بالكسر.

وتقول: (لَحِقَ خالدُ أخاه)، فتأتي به متعدياً. كما تقول: (ألحقته)، بمعنى لَحِقته، ولَحِقت به، فـ (ألْحَقْتُهُ) كأدركتُه. ففي كتاب (النوادر) لأبي مِسْحَل الأعرابي: ((ولَحِقَهُ وألْحَقَهُ ولَحِقَ به، بمعنى واحد)). على أن في استعمال (ألْحَقَهُ) وجهاً آخر تقول به: (ألْحَقْتُ الشيءَ بالشيء) إذا جعلتَهُ يُدركه ويَلحق به. ففي دُعاء القنوت: ((إنّ عذابك بالكفّار مُلحق))، والمشهور قراءة (ملحَق) بفتح الحاء بصيغة اسم المفعول، بتقدير (إن عذابكَ يُلحَق بالكفار) فيصابون به، على صيغة المجهول. وقيل (ملحِق) بكسر الحاء بمعنى (لاحق). وفي (القاموس): ((الفتح أحسن أو الصواب)).

---

(١) لَجَمَ الثوبَ: خاطَهُ. (القاموس المحيط)

وقد يُعَدُّون (أَلْحَقَ) إلى مفعولَين، وجاء ذلك في كلام الفصحاء. قال ابن جنِّي في (الخصائص): ((وقد أَلْحَقُوها تاءَ التأنيث))، والأصل: ألحقوا بها تاء التأنيث، فأنزل (ألحقوها كذا) منزلةَ (أتبعوها كذا).

ومن المادة (الْتَحَقَ). يقول الكتّاب: (الْتَحَقَ فلانٌ بالجامعة) إذا انتظم بها، وقد أنكر بعضُهم ذلك، إذْ خَلَتِ المعاجمُ منه. وعندي أنه صحيحٌ لمجيئه في كلام الفصحاء. من ذلك قولُ يزيد بن معاوية: ((وأهلوه أهلوك التحقوا به))، حكاه (العقد الفريد)، وقولُ عنترة وهو يصف جواده:

وَلي جَوادٌ لدى الهَيجاءِ ذو شَغَبٍ

يُسابقُ الطيرَ حتى ليس يُلتَحَقُ

أي: ليس يُلتحق به، كما جاء في كلام الحريري وابن مطروح وغيرهما.

٩٢٠. اللَّحق

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

حكى ابن منظور عن الأزهري: ((واللَّحَق ما يُلْحَق بالكتاب بعد الفراغ منه، فتُلحِقَ به ما سقط عنه. وإن خُفِّف فقيل (لَحْق) كان جائزاً)). وقد نقلنا ما جاء في (الأساس): ((ويسمِّي أهلُ الديوان ما يُكتب في آخر الكتاب من نُسخةِ عَمَلٍ أو فَصْلٍ في بعض المهمات: الإزار. وأَزَّر الكتابَ تأزيراً، وكَتَبَ لي كتاباً مُصَدَّراً بكذا مؤزَّراً بكذا)).

والكتّاب لا ينفكون عن استعمال: (ذيل الكتاب)، و(التذييل)، و(أدناه) خلاف (أعلاه). وفيما ذكرناه سعة عن ترديد اللفظ وتكراره.

٩٢١. لدى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٣/٦)

(لدى) بفتح اللام والدال ظرفٌ للمكان والزمان، مبنيٌّ على السكون، والغالب فيه أن يكون في محلّ النصب على الظرفية المكانية أو الزمانية، ومثال الأول: (وجدت لديك ما أبغي)، ومثال الثاني: (جئتك لدى غروب الشمس). وهي من الظروف اللازمة للإضافة، وقلّما تدخل عليها (مِن) في مثل قولك: (جئت مِن لدى صديقي). وهو كثير مع (عند)؛ تقول: (جئت من عند صديقي).

و(لدى) أشبه ما تكون بـ (عند) من حيثُ ظرفيَّتُها، لكن (عند) للحاضر والغائب، و(لدى) للحاضر دون الغائب، تقول: (عندي مال)، وإن لم يكن حاضراً، ولا تقول: (لديَّ مال)، والمال غائب.

وتقول: (وعندي أن الأئمةَ في المسألة على خلاف)، ولا تقول: (ولديَّ أن الأئمةَ في المسألة على خلاف). ويعبِّر النحاة عن ذلك بقولهم: (عند) تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، و(لدى) لا تكون ظرفاً للمعاني بل للأعيان خاصة. وجاء في التنزيل: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لدى البابِ﴾ [يوسف ٢٥] أي: صادَفا زوجَها لدى الباب، و(لدى) هنا ظرف للمكان.

والشائع عند الكتّاب قولُهم: (وجدته على الباب)، فهل تعنى (على) معنى (عند) أو (لدى)؟

أقول: منع العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) قولَ الكتّاب: (وجدته على الباب)، وجَعَلَ صوابَه: (لدى الباب)، واستشهد بالآية السابقة.

وعندي أن استعمال (على) في مثل هذا الموضع صحيحٌ فصيحٌ، وعليه الحديث المَحْكِيُّ عن زينب امرأةِ عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنهما، قالت: ((انطلقتُ إلى النبي ﷺ فوجدتُ امرأةً من الأنصار على الباب..)). ومن ذلك أيضاً حديثُ الرسول ﷺ: ((لتُضْغَطُنَّ على باب الجنة)) أي: تُزحمون. فتأمل.

٩٢٢. لَذّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٦)

في الكلام على (لذّ) مجرداً ومزيداً مسائلُ أهمها:

أولاً: في العربية: (لَذَّ الشيءُ لَذّاً ولَذاذاً): صار لذيذاً. وهو فعلٌ لازم تقول: (لذَّ طعامي أو شرابي) إذا أصبح شهيّاً. وتقول من ذلك: (طعامٌ لَذٌّ ولذيذ)، ولا تقول: (طعامٌ لاذّ). فإذا قاله الكتّاب لم يصيبوا، لأن (لذّ) على وزن تَعِبَ، وما كان على (فَعِلَ) بكسر العين فصفته لا تأتي على (فاعِل) ما لم يكن متعدياً. فأنت تقول من (تَعِبَ): رجلٌ تَعِبٌ، ومن (عَمِيَ): رجلٌ عَمٍ، ومن (غَنِيَ): رجلٌ غنيٌّ، ومن (حَزِنَ): حَزِنٌ وحَزينٌ. ولا تأتي من هذه الأفعال صفةٌ على (فاعِل)، فلا تقول: رجلٌ تاعِبٌ، أو عامٍ، أو غانٍ، أو حازنٌ. فإذا أتى من (فَعِلَ) اللازم بكسر العين صفةٌ على (فاعِل)، فعلى غير قياس، كقولك: (سالِمٌ) من (سَلِمَ).

ولا تقول: (شرابٌ مُلِذٌّ) أيضاً، لأنه ليس هناك (ألَذَّ الشرابُ) فهو (مُلِذٌّ). وإذا قلت: (شرابٌ لَذٌّ ولذيذ)، قلت: (خمرةٌ لَذَّة ولذيذة).

ويُجمع (لَذٌّ) على (لُذّ) بضم اللام، وعلى (لِذاذ) بكسر اللام. ويُجمع (لذيذ) على (لِذاذ) أيضاً، كما في (اللسان).

ثانياً: يأتي (لَذَّ) متعدياً، تقول: (لَذِذْتُ الطعامَ لَذّاً): وجدتُه لذيذاً. ففي التنزيل: ﴿وفيها ما تَشْتَهِيهِ الأنفسُ وتَلَذُّ الأعْيُنُ﴾ [الزخرف ٧١] أي: تلذه الأعين؛ ففي (المصباح): ((لَذَّ الشيءُ يَلَذّ، من باب تَعِبَ، لَذاذاً، ولَذاذة بالفتح: صار شهياً فهو لَذٌّ ولَذيذ. ولَذِذْتُهُ أَلَذُّهُ: وجدتُه كذلك، يتعدّى ولا يتعدّى)). قال مالك ابن أسماء الفَزاريّ:

وحديثٍ ألَذُّه هو ممّا
يَنعتُ الناعتون يُوزن وَزناً

ويأتي بمعنى (لَذَّ) المتعدي قولُك: (لَذِذْتُ بالطعام)؛ ففي (المخصص ٧٧/١١): ((وقد لَذّ به لَذّاً)). وفي (اللسان): ((ولَذَّهُ ولَذَّ به)).

ثالثاً: في العربية (الْتَذَّ) على (افْتَعَلَ)، تقول: (التذَّهُ، والتذَّ به)، كما تقول: (لَذِذْتُه ولَذِذْت به). والكتّاب يقولون: (الْتَذَذْتُ بالطعام)، وقلّما يقولون: (التذَذْتُ الطعامَ)، وكلاهما صحيح. ففي (الأساس): ((التذذته، والتذذت به)). وتقول: (تَلَذَّذْتُهُ، وتلذَّذت به). ففي (الأساس): ((التذذته، والتذذت به، وتلذذت)) أي: ومثلُه: تلذذته، وتلذذت به.

وهناك: (استلذَذْتُهُ واستلذذت به)؛ ففي (المصباح): ((استلذذته: عَدَدْته لذيذاً)). وفي (اللسان) قول رؤبة: ((لَذَّتْ أحاديثُ الغَويِّ المُبْدِع)) وفسّره فقال: ((أي: استُلِذَّ بها)) ببناء الفعل للمجهول.

وعلى هذا تقول: (لَذَّ الشيءُ) و(لَذِذْتُ به)،

و(التذذتُ به)، و(تلذَّذتُ به)، و(استلذذت به)، و(لَذِذْتُهُ) و(التذذته)، و(تلذذته)، و(استلذذته)، و(هو لَذٌّ ولذيذ).

رابعاً: في (المعجم الوسيط): ((المَلَذَّة: الشهوة، والجمع المَلاذُّ))، فهل في اللغة (المَلَذَّة)؟

أقول: لم أره في نصّ قديم، وإنما هناك (المَلَذّ) لموضع اللذة، و(المَلَذّ) المصدرُ الميمي، وإذا جمعتَ (المَلَذ) قلت: (المَلاذّ)، ولم تقل: (المَلَذّات). وفي الحديث: ((إذا ركب أحدُكم الدابةَ فلْيحمِلْها على مَلاذِّها)) أي: لِيُجْرِها في السُّهولة لا في الحُزُونة، و(المَلاذّ) جمع (مَلَذّ)، وهو موضع اللذة، كما جاء في (النهاية).

٩٢٣. لزم

(نشرت بتاريخ ٣١/٨/١٩٨٦)

تقول: (لَزِمْتُ الشيءَ لُزوماً) إذا لم تفارقْه، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وتقول من هذا على المجاز: (لَزِمَهُ المالُ) إذا وجب عليه. فالفعل متعدٍّ، لكنه يأتي لازماً، تقول: (لَزِمَ الشيءُ يَلْزَمُ لُزوماً) إذا ثَبَتَ ودام. ومن ثَم تقول: (أَلْزَمْتُهُ) بمعنى أثبتُّه وأدَمْتُه، كما في (المصباح). كما تقول: (أَلْزَمْتُهُ الأمرَ فالتزمه). وفي (التاج): ((أَلْزمتُه به))، فهل ثمّة (التزم به) كما هو شائع عند الكتّاب؟

أقول: لم يأتِ ذلك في المعجمات، ولكن إذا صَحَّ (أَلْزمته به)، صَحَّ (التزم به)[1] إذا كان مطاوعاً له، ولو قَلَّ مَجيءُ (افْتَعَلَ) مطاوعاً لـ (أَفْعَلَ).

ويقول الكتّاب: (يَلْزَمُ على فلان أن يفعل كذا) بمعنى يجب عليه، فهل هذا صحيح؟

أقول: الصحيح: (يَلْزَمُ فلاناً أن يفعل كذا)، ففي (نهج البلاغة ٢٣٢/٣): ((أَقَلُّ ما يَلْزَمُكُمْ للّـهِ ألاّ تَستعينوا بِنِعَمِهِ على معاصيه)). وفي (الخصائص) لابن جنّي: ((لأنه كان يَلْزَمُكَ أن تقول..)). فتأمل.

٩٢٤. اللسان

(نشرت بتاريخ ٣/٣/١٩٨٥)

في المعاجم: (اللسان) يذكّر ويؤنث. وهو يُجمع على (أَلْسِنة)، كسِلاح وأَسْلِحَة، كما يُجمع على (أَلْسُن) كذراع وأَذْرُع. لكن الكتّاب يقولون حيناً: (يتكلم فلانٌ بسبعةِ أَلْسُن)، فهل في قولهم هذا ما يُعاب؟

أقول: إذا استُعمل (اللسان) بمعنى اللغة، يؤنث ويذكّر أيضاً، ولا اعتراض على قول الكتّاب، من هذه الجهة. قال صاحب (المصباح): ((واللسان: اللغة مؤنث، وقد يذكّر باعتبار أنه لفظ، فيقال: لسانه فصيحةٌ وفصيح، أي: لغته فصيحة، أو نطقه فصيح)). لكن الاعتراض يأتي من أن (اللسان) إذا ذكّر فجمعُه (أَلْسِنة) كأسلحة، وإذا أُنث جُمِعَ على (أَلْسُن) كأذرع. وعلى ذلك يقال: (يتكلم فلانٌ بسبعِ أَلسُن)، كما تقول: سبع نساء، لأن مفرد (أَلسُن): (لسان)، وهذا مؤنث. على حين يقال: (يتكلم فلانٌ

(١) جاء في (خزانة الأدب): ((لاسيما إذا التزم بتسمية النوع))، وفي (اللسان): ((غير ملتزم بشرائط الاعتكاف))، وفي (صبح الأعشى): ((وأحفظها وألتزم بجميع شروطها))، وفي (نفح الطيب): ((... ويلتزم بالتقصير)).

بسبعة ألسِنة)، كما تقول: سبعة رجال، لأن مفرد (ألسنة): (لسان)، وهو مذكر. قال المبرِّد في (الكامل): ((يقال: هو اللسان، وهي اللسان، فمن ذكَّر جَمَعَهُ: ألسنة. ومن أنَّثَ قال: لسان وألسُن)). وفي (الصحاح): ((فمن ذكّره قال في الجمع: ثلاثة ألسنة، ومن أنَّثَ قال: ثلاث ألسُن)).

٩٢٥. لَصِقَ

(نشرت بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٥)

(لَصِقَ) كتَعِبَ، فعلٌ لازم، وكذلك: (لَسِقَ) بالسين، و(لَزِقَ) بالزاي. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ولَزِقَ الشيءُ بالشيء، ولَصِقَ، ولَسِقَ، لُزوقاً ولُصوقاً ولُسوقاً)). والكتّاب يعرفون ذلك، لكنهم يَستعملون (لَصِقَ) متعدِّياً فيقولون: (لصق خالدٌ التهمةَ بفلان)، كما يقولون: (مادة لاصقة)، يريدون: تُلْصِقُ الشيءَ بالشيء، بضمِّ التاء مِن (أَلْصَقَ). والصواب: (أَلْصَقَ خالدٌ التهمةَ بفلان)، وهي: (مادة مُلْصِقة) بضمِّ أولـه[1]. ففي (الأساس): ((لَصِقَ به، والتصق، وأَلْصَقَهُ به)). وفي (المصباح): ((لَصِقَ الشيءُ بغيره، من باب تَعِبَ، لَصَقاً ولُصُوقاً، مثل: لَزِقَ، ويتعدَّى بالهمزة فيقال: أَلْصَقْتُهُ)).

ومما يحتاج إليه الكتّاب (اللَّصُوق) بفتح اللام لِما يُلْصَق على الجرح، كما في (الأساس) و(المصباح).

ويقال (داري بلِصْق داره) وهو المشهور، كما يقال: (داري لِصْقَ داره) بفتح القاف، كما في (الإصلاح) لابن السِّكِّيت. وجاء فيه: ((وهذا لِزْقُ هذا ولَزِيقه ولِصْقُهُ ولَصِيقُهُ)) بضم القاف أيضاً. أما اسم ما يُلْزَق به فهو: (اللِّزاق) بكسر أوله. فتأمل.

[1] ولكن يقال: ((الشيءُ لاصقٌ بغيره)).

٩٢٦. لَفَتَ

(نشرت بتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٨)

تقول: (لَفَتَهُ يَلْفِتُهُ) بالكسر: إذا لواه وصرفه عن وجهته أو رأيه. ففي (الصحاح): ((ولَفَتَهُ عن رأيه: صَرَفَهُ)). وفي (القاموس): ((لَفَتَهُ يَلْفِتُهُ بالكسر: لواه وصرفه عن رأيه)). ويتعدّى الفعل بـ (إلى)، كما يتعدّى بـ (عن)، فيكون لـه وجهة أخرى، فأنت تقول: (لَـفَـتُّه إلى أمر كذا) أي: صرفته إليه. وقد أخذ العدناني على الكتّاب قولَهم: (يُبدي شجاعةً تَلْفِتُ إليها القلوب)، وجَعَلَ الصوابَ: (توجّه إليها القلوب)، ذلك في معجمه (الأخطاء الشائعة).

أقول: لا وجه البتةَ لهذه التخطئة، فإذا صَرَفْتَ القلوبَ عن أمر، فقد لَفَتَّها عنه، وإذا صَرَفتها إليه، فقد لَفَتَّها إليه. ويبدو ذلك جليّاً في استعمال (التفت)؛ فقولك: (التفتَ فلانٌ إلى أمر كذا) يعني أنه انصرف إليه. وإذا انصرف إليه، فقد شُغل به واهتمّ. وعلى ذلك قول الزجاج: ((لا يُلْتَفَتُ إلى هذه اللغة ولا يُعْبَأُ بها)) ببناء الفعلين للمفعول؛ أي: لا يُكترَث لهذه اللغة ولا يُهتم بها. وهكذا قول ابن دريد في (الجَمْهرة): ((فلا تَلْتَفِتْ إلى ما جاء على (فَعِيل) مما لم تسمعه)) أي: لا تهتمَّ بما جاء على (فعيل) ولا تَعتدَّ به ما لم يأتِ به سَماع.

و(اللَّفوت) اسمُ مبالغة على (فَعُول)؛ ففي

(النهاية): ((ومنه الحديث: لا تتزوجنَّ لَفُوتاً. هي التي لها ولد من زوج آخر، فهي لا تزال تَلتفتُ إليه وتَشتغل به عن الزوج)) أي: تهتم به دون زوجها.

وثمة (تَلفَّتَ) بوزن (تفعَّل) بتشديد العين، وهو بمنزلة (التفت).

وقد جاء لناقد في كلمة يومية قولـه: ((تلفَّتَ إلى كذا، وأغلبُ الكتّاب يَستعملون (التفت)، والأول أفصح استعمالاً)).

أقول: لا صِحَّةَ البتَّةَ لما ذهب إليه الناقد، فكلٌّ من الفعلين صحيحٌ فصيح في موضعه، لكن (التلفُّتَ) كثرةُ (الالتفات). ففي (الصحاح): ((والْتَفَتَ الْتِفاتاً، والتلفُّتُ أكثرُ منه))، ومنه قول الشاعر:

تَلَفَّتُ نحو الحَيِّ حتى وَجَدتُني
وَجِعتُ من الإصغاء ليتاً وأخدَعا

أي: كثر التفاتي حتى وجعت، كما في (الأساس).

بقي التنبيه على قولهم: (الأمرُ مُلْفِتٌ للنظر)، والصواب: (لافتٌ)، لأنه مِن: (لَفَتَهُ)، وليس في العربية: (أَلْفَتَهُ)!

٩٢٧. لَفَظَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٦)

(لَفَظَ) من باب ضَرَبَ على المشهور، وجاء من باب سَمِعَ أيضاً. ففي (القاموس): ((لَفَظَهُ ولَفَظَ به، كضَرَبَ وسَمِعَ)). فأنت تقول في مضارعه (يَلْفِظ) بالكسر، لا بالضم كما يقولُه بعض الكتّاب.

وللفعل معنيان: (لَفَظته)، أي: ألقيتَه مِن فيك، فيكون متعدِّياً بمعنى الطَّرْح. و(لَفَظْت به) أو (تَلفَّظت)، أي: نطقت به، فيكون لازماً بمعنى النُّطْق. ففي (المصباح): ((لَفَظَ رِيقَهُ وغيرَه لَفْظاً، مِن باب ضَرَبَ، رَمَى به)) فأتى به متعدياً، وأردف: ((ولَفَظَ بقولٍ حَسَنٍ: تكلَّم به، وتلفَّظ به كذلك))، فجاء به لازماً. ولكن هل تقول: (لَفَظْتُ الكلمةَ)، بمعنى نطقتُ بها، فتعدّيه، وتقول: (لَفَظْتُ بريقي) إذا طرحته، فتأتي به لازماً؟

أقول: يجوز ذلك، فأنت تقول: (لَفَظْتُ ريقي وبريقي)، وهو الأصل، و(لفظتُ القولَ وبالقول)، وهو مستعارٌ من الأول. ففي (الأساس): ((ولَفَظَ اللقمةَ من فيه.. ومن المجاز: لَفَظَ القولَ، ولفظ به))، فجاء بالفعل لازماً ومتعدياً بمعنى النطق، وأشار إلى أنه مجاز من الأول. وأردف: ((ولَفَظَتِ الحيّةُ سُمَّها.. والبحرُ يَلْفِظُ بالشيء إلى الساحل))، فجاء بالفعل لازماً ومتعدياً بمعنى الطَّرْح أيضاً. فتأمل.

٩٢٨. انقضَتْ أنفاسُه، لا: لفَظَ أنفاسَه

يقول الكتّاب بطريق المجاز: (لَفَظَ فلانٌ أنفاسَه) إذا مات. ولا مساغ لقولهم، ذلك أن (الأنفاس) لا تُلْفَظ بل تتردَّد ما دام الإنسان حيّاً، فإذا مات انقطعتْ. والذي يقولُه العرب في هذا المعنى: (استوفى فلانٌ أنفاسَه)، كما يقولون: (لفظ خالدٌ نفْسَهُ) بسكون الفاء، أي: رُوحَه، بمعنى طَرَحَها فمات. ففي (الأساس): ((ولَفَظَ نفْسَهُ، بسكون الفاء، مات. كما يقال: قاءَ نفْسَه)). وتقول في هذا المعنى: (فاضَتْ

نفْسُه وفاظَتْ)، و(طاحَتْ رُوحُه)، و(قَضَى نحْبَهُ)، و(قَضَى أجلَه)، و(انقضى أجلُه)، و(انقضَتْ أنفاسُه)، و(تُوفِّيَ إلى رحمة اللّـه).

ولذا قُلْ: (انقضَتْ أنفاسُ فلان وانقطعت)، ولا تقل: (لَفَظَ فلانٌ أنفاسَه)!

٩٢٩. تلافاه، لا: لافاه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٠)

قولك: (علينا مُلافاةُ الأمر) من الأخطاء الشائعة، وصوابه: (علينا تلافي الأمر، أو تَدارُكُهُ). قال صاحب (الأساس): ((وتَلافَيْتُ التقصيرَ، وهذا الأمر لا يُتلافَى، وتقول: جاء بالعمل المتنافي، ثم لم يَتعقَّبْهُ بالتلافي)).

فـ (تَلافِي الخَلَل) معناه: تداركه وإصلاحُه. على أن الكتّاب يقيسون على قول القائل: (تلافيت الأمر)، فيقولون: (تفادَيْنا الخطرَ أو الإشكال)، يريدون به أنهم تجنَّبوا الخطرَ أو الإشكال. وإذا كان (تلافى) يتعدَّى بنفسه كما رأيت، فإن (يتفادى) لا يتعدى إلا بحرف الجر. تقول: (تفادَيْتُ من الأمر)، لأن الأصل فيه: (فَدَيْتُ فلاناً من الأسر) إذا أنقذتَهُ بفداءٍ من مال أو نحوه. وهكذا تقول: (فَدَيْتُ نفسي من كذا) إذا أنقذتَها بالفداء، وتقول: (تفادى القوم)؛ أي: فَدَى بعضُهم بعضاً من أسرٍ أو مكروه، بمعنى: أنقذ بعضُهم بعضاً من هذا الشرّ. قال صاحب (الأساس): ((فَدَيْتُ الأسيرَ وافتديتُه وفاديتُه، وافتديتُ أنا منه... ومن المجاز: تفادى منه: تحاماه)). فالفعل يتعدى إلى مَن أردتَ إنقاذه، لكنه يتعدَّى بالحرف إلى الشرّ الذي أردت إنقاذ صاحبك منه. قال صاحب (الخزانة): ((وتفادَى مِن كذا، إذا تحاماه وانزوى عنه)).

ولذا قُلْ: (تَلافَيْتُ التقصيرَ أو الخللَ)، و(تَفادَيْتُ مِن الخطر)، و(تَحامَيْتُ الشرّ) أيضاً. ولا تقل: (لافَيْتُ الأمرَ)، أو (تفادَيْتُ الخطرَ)، فكلاهما من الأخطاء الشائعة.

٩٣٠. لقَّبه بكذا

يقول الكتّاب: (وقد لقَّبَهُ كذا)، وهو خطأٌ صوابُه: (وقد لقَّبَهُ بكذا) بإدخال الباء على اللَّقب. قال صاحب (الأساس): ((وهو مُلَقَّبٌ بكذا ومتلقِّبٌ، وقد لُقِّبَ وتَلَقَّب)). وكأنّ الذي دعا الكتّابَ إلى هذا الخطأ قولُهم: (دعاه كذا، وسمّاه كذا)، وقولهم هذا صحيح، ولا مجال لقياس (لَقَّبَ) عليه.

٩٣١. لقاء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٣)

يدور على ألسنة الكتّاب قولُهم: (لا يبالي خالدٌ بالمصاعب، لِقاءَ قيامه بالواجب)، وقولُهم: (أدّى خالدٌ هذا المبلغَ إلى صاحبه لقاءَ عملـه). فهل في اللغة ما يُسيغ استعمالَ (لقاء) بهذا المعنى؟

أقول: جاء لفظ (لقاء) مصدراً لـ (لَقِيَ). تقول: (لَقِيتُهُ لِقاءً ولِقاءَةً..). وكلُّ شيء استقبل شيئاً أو صادَفَهُ فقد لَقِيَهُ، كما جاء في (المصباح). ولذا كان استعمال (لقاء) في هذا الموضع، لا وجه لـه. ويمكن

تصحيح قول الكتّاب بقولك: (لا يبالي خالد بالمصاعب، إزاءَ قيامه بالواجب)، و(أدى خالد إلى صاحبه هذا المبلغ أجْراً لعملِه، أو في مقابل عملِه، أو بدل عملِه، أو عِوَضَ عملِه).

وقد يقولون حيناً: (عَمِلَ خالدٌ في كذا لِقاءَ أجْر)، وصوابه: (عَمِلَ خالدٌ في كذا بأجْر) والباء هنا (باءُ المقابلة). فقد جاء في (المغني): ((الثامن: المقابلة، وهي الباء الداخلة على الأعواض، نحو: اشتريت بألف، وكافأت إحساناً بضعْفٍ، وقولهم: هذا بذاك)).

ولذا قُلْ: (لا يبالي خالدٌ بالمصاعب إزاءَ عملِه)، و(أدى إليه المبلغ بَدَلَ عملِه أو في مقابل ذلك)، و(قد عَمِلَ بأجرٍ).

٩٣٢. التقى به ومعه

(نشرت بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٨)

جاء (الْتَقَى) على (افْتَعَلَ) لازماً ومتعدِّياً. ففي (اللسان): ((ابن سِيدَه: وتَلَقَّاهُ، والْتَقَاهُ، والْتَقَيْنا، وتَلاقَيْنا)). وقد تناول هذا الناقد في الإذاعة المرئية، فحاول تأكيدَ مَجيءِ الفعل لازماً ومتعدياً، وأكْثَرَ في ذلك من الشواهد، والقوم متفِقون على ذلك مُجمِعون، لم تختلفْ فيه كلمتُهم أو تتشعبْ آراؤهم. وسَكَتَ الناقدُ عن استعمال الفعل اللازم، وهو محلُّ الخلاف وموضعُ النظر. فالنصوص اللغوية على أن (التقينا) كـ (تلاقينا)، و(التقوا) كـ (تلاقوا)، وهذا يعني أن الفعلين من أفعال المشاركة، وقد أوجبوا فيهما أن يكون الفاعلُ اثنين فصاعداً. تقول: (الْتَقَى فلانٌ وفلان)، و(التقى الأصدقاء). وهكذا (تلاقى). وتقول: (تجاوَرَ فلانٌ وفلان)، و(اجتوَرا) إذا غدا أحدهما جاراً للآخر، ولا تقول: (تجاوَرَ فلانٌ) أو (اجْتَوَرَ فلانٌ). وتقول: (تسايرا وتجاريا)، ولا تقول: (تسايَرَ فلانٌ وتَجارَى). وتقول: (اقتتل فلانٌ وفلان)، ولا تقول: (اقتتل فلان).

أقول: هذا ما دفع بعضَ النقاد أن يَمنعوا قولَ الكتّاب: (الْتَقَى فلانٌ مع فلان)، كما منعوا: (الْتَقَيْتُ معه) و(التقيت به)، لأن الأصلَ في فاعِلِ (التقى) أن يكون هنا اثنين، فإذا أُسْنِد إلى واحد لَزِمَ أن يعطف عليه آخر. وهكذا منع الإمامُ الحريري في (درّة الغواص) قولَ القائل: (اجتمع فلانٌ مع فلان)، وجعل صوابَه: (اجتمع فلانٌ وفلان). وردّ الإمامُ المحقِّق ابن بَرِّي فقال: إنه لا يَمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيدٌ مع عمرو، واختصم جعفرُ مع بكر. وأكّد ذلك استعمالُ الأئمة، ففي (كليلة ودمنة): ((حتى إذا التقيت ببعضها))، وقال الجاحظ: ((يَتلاقَى مع المعارف والإخوان)). وقال البديع الهمذاني: ((فيعجبني الالتقاء بك، والاجتماع معك)). وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((قالت هذه المرأةُ لما التقيتُ معها))، وقال أيضاً: ((والمعنى أن رجالاً التقوا معي)). وفي مقدّمة (دُمية القَصْر) للباخرزي: ((وأعيان بهم التَقَيْت، ونجوم بأيِّهم اقتديت اهتديت)). فدلَّ هذا أن الفصحاءَ قد جَروا على ذلك. فتأمل.

٩٣٣. تلكأ فيه وعنه

(نشرت بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٥)

(تلكّأ) في العربية: تباطأ وتوقّفَ. ويتردَّد الكتّابُ في تعديته، أيُعدُّونه بـ (عن) فيقولون: (تلكأ عنه)، أم يُعدُّونه بـ (في) فيقولون: (تلكّأ فيه)؟ وقد بحث هذا الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فأثبت صحةَ تعدية الفعل بـ (عن) و(في)، بنصِّ المعاجم.

أقول: إن تعديةَ (تلكّأ) بـ (في) تعديةٌ مطردة؛ فإذا قلت: (تلكّأ في إلقاء الدرس)، فهذا يعني أن التلكُّؤ قد جرى في (الإلقاء)، و(في) هنا للظرفية المجازية.

وتعدية (تلكأ) بـ (عن) تعديةٌ مطردة أيضاً، لأن (عن): إما لتجاوز الحدث كقولك (المال يَفْضُل عن حاجتي)، أو التقصير عنه كقولك: (عَجَزَ عنه، وضعف عنه، وقعد عنه)، ونحو ذلك: (تلكأ عن إلقاء الدرس). ففي (اللسان): ((" عن" حرفٌ وُضِع لمعنى ما عَداكَ)) وأردف: ((وما تراخى عنك)).

ولا يكفي الباحثَ هنا إقرارُ التعدية كما فعل العدناني، بل لا بدّ من بيان موقعها في التعبير. فإذا قلت: (تلكأ في إلقاء الدرس)، فيعني ذلك أنك جرّبتَ الإلقاء ثم فَتَرْتَ وتباطأت. وإذا قلت: (تلكأ عن الإلقاء)، فيعني أنك لم تجرِّب الإلقاء.

وكذا قولك: (وَنَيْتُ عن الأمر)، فمعناه أنك لم تدخلْ فيه. أما (وَنَيْتُ فيه)، فيعني أنك دخلت فيه وفترت، كما أوضح ذلك صاحب (الهمْع). فتأمل.

٩٣٤. ملامح

(نشرت بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٥)

في كلام الكتّاب قولُهم: (هذه مَلامِحُ البحث، وسنأتي بتفصيل ذلك فيما بعد). و(الملامح) هنا من قولك: (لَمَحَهُ)، إذا أبصره بنظر خفيف، كما في (الصحاح). أو قولك: (لَمَحْتُ إلى الشيء لَمْحاً)، إذا نظرتَ إليه باختلاس البصر، كما جاء في (المصباح).

فكلام الكتّاب على هذا صحيحٌ مستقيم، لكنهم قد يحتاجون إلى استعمال واحدِ (الملامح)، فيَحسبون أنه (المَلْمَح) كما هو القياس الشائع، وليس هذا صحيحاً. ذلك أن في العربية من الألفاظ ما يُجمع تكسيراً على غير لفظه؛ فقد ذكروا من هذه الجموع: (المَشَابِه)، ومفردها: (الشَّبَه) بفتح الشين والباء، أو (الشِّبْه) بكسر الشين وسكون الباء. ففي (الصحاح): ((" شِبْهٌ" بكسرٍ فسكون، و" شَبَهٌ" بفتحتين، والجمع: " مشابه" على غير قياس)). وقد جاء في الجمع: (أشباه)، قال صاحب (العين): ((فيه مَشابهُ مِن فلان؛ أي: أشباه. ولم يقولوا في الواحدة: مَشْبَهَة)). وهكذا (المَلامح)؛ ففي (الصحاح): ((وفي فلان لَمْحَةٌ من أبيه؛ ثم قالوا: فيه ملامحُ من أبيه؛ أي: مَشابه، فجمعوه على غير لفظه)). وهكذا (الحُسْن) نقيض (القُبْح)، والجمع: (مَحاسن) على غير قياس، كأنه جمع (مَحْسَن)، كما جاء في (الصحاح).

٩٣٥. لمّا

(نشرت بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٨)

(لمَّا) ظرفٌ للزمان تختص بالماضي. وهي تقتضي جملتين وُجدت ثانيتُهما عند وجود أولاهما، كما

يقول ابن هشام في (المغني)، وذلك نحو قولك: (لمّا جاءني أكرمته).

ويكون جوابها فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، ففي التنزيل: ﴿فلمّا نجّاكُمْ إلى البَرِّ أعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء ٦٧].

وقد يكون الجواب مضارعاً مؤولاً بالماضي. كقوله تعالى: ﴿فلمّا ذَهَبَ عن إبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ البُشْرَى يُجادِلُنا﴾ [هود ٧٤]، وتأويلُه: جادَلَنا، لأنه حكايةٌ للماضي، أو التأويل: أقْبَلَ يُجادلنا. وقد تدخل الفاءُ في جوابها الماضي بسببِ ما في الظرف من معنى الشرط، وجاء ذلك في بعض الأحاديث.

وقد يكون الجوابُ جملةً اسمية مقترنة بالفاء كقوله تعالى: ﴿فلمّا نجّاهُمْ إلى البَرِّ فمنهم مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان ٣٢]، وقيل: إن الجوابَ محذوفٌ والتقدير: (انقسموا قِسمين فمنهم مقتصد)، كما يكون جملةً اسمية مقترنة بـ (إذا الفجائية). كقوله تعالى: ﴿فلمّا نجّاهُمْ إلى البَرِّ إذا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت ٦٥].

ولكنْ هل يصحّ أن تكون (لمّا) **للتعليل**، ويكونَ جوابُها مضارعاً لفظاً ومعنى، كما يشيع ذلك على ألسنة الكتّاب في مثل قولهم: (ولما كانت الحاجةُ ماسةً إلى تحقيق مَطلبنا، نرجو منكم الموافقة على ذلك)؟

أقول: جمهورُ النحاة على أن جواب (لمّا) لا يكون فعلاً مضارعاً لفظاً ومعنى، ويمكن تصحيح العبارة بقولنا: (ولما كانت الحاجة ماسة، جئنا نرجو الموافقة على ذلك). أما استعمال (لمّا) للتعليل، فقد ورد في كلام الفصحاء: قال صاحب (القاموس) في مقدمة معجمه: ((إن علومَ الشريعة لمّا كانت متوقِّفةً على اللغة، وَجَبَ على كل طالب..))، فقد أورد (لمّا) للتعليل، لكنه جَعَلَ الجوابَ فعلاً ماضياً. وعلى ذلك قول الشاعر:

ولما كان حُكْمُ الموت ديناً
وفيت به وشيمتك الوفاء

وقيل إن (لمّا) إذا جاءت للتعليل، خرجتْ عن الظرفية إلى الحرفية، فجَرَتْ في ذلك مجرى (إذ) في قوله تعالى: ﴿وإذْ لم يَهْتَدُوا به فَسَيَقُولُونَ هذا إفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف ١١]. فتأمل.

٩٣٦. لَهِفَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩)

تقول: (لَهِفَ) بالكسر (لَهَفاً) كتَعِبَ تَعَباً، إذا حَزِنَ لشيءٍ فاته، كما قال ابن القوطية، وكذلك (تلهَّفَ). ففي (الصحاح): ((لَهِفَ بالكسر يَلْهَفُ لَهَفاً، أي: حَزِنَ وتحسَّر، وكذلك التلهُّف على الشيء)). وتأتي الصفة من (لَهِفَ) على (لَهِفٍ) بفتح فكسر، و(لَهِيف) و(لاهِف) و(لَهْفان)، كما في (الأساس). ويقال في المتلهِّف عليه: (وا لَهْفِي عليه)، و(يا لَهْفِي عليه)، و(يا لَهْفَ قلبي)، فيكون (وا) و(يا) أداتَيْن للنُّدْبَة والتفجُّع. كما تقول: (لَهْفِي عليه) بلا أداة. قال الشاعر [امرؤ القيس]:

ألا يالَهْفَ قلبي إثر قوم
هم كانوا الشفاءَ فلم يُصابوا

وهو شاهدُ النحاة على المنادى المندوب. وجاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي:

لَهْفِي على القوم الذين تجمعوا

بذي السيد لم يلقوا علياً ولا عمراً

وجاء فيه:

لهفي عليك بلهفة من فائت

يبغي جوارك حين ليس مُجير

ويسأل الكتّاب ما إعراب (يا لَهْفي عليه)، وإعراب (لهفي عليه) بلا أداة؟

أقول: أما (يا لهفي عليه)، فيجوز أن يكون (يا) للنداء أصلاً بتقدير منادى محذوف؛ أي: (يا قوم لهفي عليه)، ويجوز أن يكون (يا) لنداء الندبة، فهو ينادي اللهف لعظم حسرته، كما جاء في (شرح الحماسة). أما (لهفي عليه) بلا أداة، أو (لهفي على فلان)، فقد ذهب ناقدٌ إلى أنه على تقدير حذف (يا)، ولا وجه لـه. ذلك أن (يا) هذه إذا كانت للنداء أصلاً فثمة منادى محذوف والتقدير: (يا قوم لهفي عليه)، ولا يجوز حذفُ المنادى وأداتِه. وإذا كانت (يا) للندبة فلا يجوز حذفُها، كما نصّ النحاة صراحة. ولذا كان (لهفي) في قولك: (لهفي عليه) في محل رفع بالابتداء، و(عليه) في موضع الخبر، كما جاء ذلك في كثير من الأمهات.

ويقول الكتّاب: (تلهَّف عليه أو إليه) إذا تمنّاه، والصواب: (تشوَّق إليه، وصبا إليه)، لأن (التلهُّف) هو: التحسّر والتوجع.

٩٣٧. اللَّهْو (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١)

تقول: (لَهَوْتُ به لَهْواً) إذا لَعِبْتَ وتشاغلت وغفلت به عن سواه، وتقول بمعناه: (تلهَّيتُ) بتشديد الهاء، و(التهَيْتُ به). فإذا أردتَ الفعلَ المتعدّي قلت: (ألْهَيْتُهُ بكذا) إذا شغلتَهُ. وفي معنى السلوّ والإعراض تقول: (لَهِيتُ عن الشيء) بالكسر (ألْهَى) بالفتح كتَعِبْتُ أتْعَبُ، (لُهِيّاً). وجاء: (تلهَّيْتُ عنه) بمعناه. هذا ما جاء في (الصحاح) و(الأساس) و(مفردات الراغب). قال الجوهري في (الصحاح): ((ولَهِيتُ عن الشيء بالكسر ألْهَى لُهِيّاً ولِهْياناً، إذا سلوتَ عنه وتركتَ ذِكْرَه وأضربتَ عنه، وألْهاهُ، أي: شغلَهُ.. ولَهَوْتُ بالشيء ألْهُو لَهْواً، إذا لَعِبْتَ به وتلهَّيتَ به، مثلُه)). وجاء في (الكامل) للمبرِّد: ((يقال لَهِيتُ عن الأمر ألْهَى: إذا أضربتَ، ولَهَوْتُ ألْهُو، من اللعب)).

على أن الكتّاب يقولون: (خالدٌ يَلْهُو عن دروسه) بمعنى يَلْهَى ويتلهَّى، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك الأستاذ عباس أبو السعود في مجلّة الأزهر، فقال: ((قولك: يَلهو عمّا يسمع من كلامنا، خطأ، صوابُه: يَلْهَى، مِن: لَهِيَ كرضي)). وعندي أنه صحيح، ذكره غيرُ معجمٍ كـ (التهذيب) و(المقاييس) و(اللسان) و(القاموس). وفصّل (المصباح) فقال: ((يقول أهل نجْد: لَهَوْتُ عنه ألْهُو لُهِيّاً بضم اللام وكسر الهاء وتشديد الياء، والأصل على فُعُول، من باب قَعَدَ. وأهل العالية: لَهِيتُ عنه ألْهَى من باب تَعِبَ، ومعناه السُّلْوان والتَّرْك)).

فثبت بذلك صحةُ قولك: (لَهَوْتُ به) إذا لَعِبْتَ به أو شُغِلْتَ، و(لَهَوْتُ عنه) إذا انصرفتَ عنه

وسَلَوْتَ. كما ثبت صحةُ قولك: (لَهيتُ به)، أو (تلهَّيتُ به)، و(لَهيتُ عنه) إذا تركتَ وانصرفت، كلُّ ذلك صحيح.

٩٣٨. لو

(نشرت بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٧)

(لو) حرفٌ للشرط غيرُ جازم، يدلُّ على امتناعِ شيءٍ لامتناع غيره، ففي قولك: (لو جئتني لأكرمتك)، امتنع الإكرام، وهو الجواب، لامتناع المجيء، وهو الشرط. وتتميز (لو) بأمور هي:

أولاً: اختصاصُها بالفعل غالباً، لكنهم قالوا: (لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي)، فجعلوا التقدير: (لو لطمتني ذات سوار). وقال عمر رضي اللّـه عنه: ((لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة))، فقالوا التقدير: لو قالها غيرُك. وقال تعالى: ﴿ولو أنهم صَبَرُوا﴾ [الحجرات ٥]، فتصوّروا تقديره: (لو ثبتَ صَبْرُهم)، وفي ذلك إبقاءٌ على اختصاص (لو) بالفعل. وذهب جماعةٌ إلى جواز دخولها على (الاسم)، ورفعوه على الابتداء.

ثانياً: اختصاصُها بالماضي، ففي التنزيل: ﴿فلو شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام ١٤٩]. فإذا وقع بعدها مضارعٌ صُرِفَ معناه إلى الماضي، ففي التنزيل: ﴿لو يُطِيعُكُمْ في كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات ٧] أي: لو أطاعكم. وجواب (لو) ماضٍ كشرطها، إما باللفظ كما مَرَّ، أو بالمعنى كقول عمر رضي اللّـه عنه: ((نِعْمَ العبدُ صُهَيب، لو لم يَخَفِ اللّـهَ لم يَعْصِهِ)) أي: لم يَعْصِ اللّـهَ ولو لم يَخَفْهُ، فكيف وقد خافه. وقد يكون جوابُ (لو) جملةً اسمية كقوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمَنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عند اللّـهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة ١٠٣]. لكنَّ الغالبَ في جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم).

ثالثاً: دخول (اللام) في جوابها، وليس شرطاً، إذ الغالبُ دخولُها إذا كان الجواب ماضياً مثبتاً، قال تعالى: ﴿ولو أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال ٢٣]، وحذفُها إذا كان منفياً، قال تعالى: ﴿لو شاءَ اللّـهُ ما أَشْرَكْنا﴾ [الأنعام ١٤٨]. وقد تدخل اللام على (الاسم) كما مرّ.

رابعاً: أنها قد تُعامَل معاملة (إنْ) الشرطية، وتبقى غير جازمة، تقول: (لا أرهبُ جانبَهم ولو كنتُ وحدي). وقد أنكره بعضُهم، ولا وَجْهَ لإنكاره. ففي التنزيل: ﴿وما أنتَ بمُؤْمِنٍ لَنا ولو كُنَّا صادِقِينَ﴾ [يوسف ١٧]. وتَستغني (لو) هنا عن جوابها، ويكون شرطُها مستقبَلاً في معناه محتملاً، وتسمى (وَصْلِيَة)، لا: (امتناعية)، قال تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُ على الدِّينِ كلِّهِ ولو كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ٣٣، والصف ٩]. وقد تخرج (لو) عن الشرط فتكون حرفاً مصدرياً. ففي التنزيل: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة ٩٦] أي: يودّ التعمير، أو تكون حرفاً للتمني. ففي التنزيل: ﴿فلو أَنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء ١٠٢]، أي: فليت لنا كرّة. ولهذا نصب (فنكون) في جوابها.

٩٣٩. لاب

(لابَ) معناه: (حامَ)، وهو عربيٌّ فصيح. ويَتجافى عنه كثرةُ الكتّاب لدورانه على ألسنة العامة. قال صاحب (الأساس): ((الإبلُ تَلُوبُ حول الماء:

تحومُ عَطَشاً)). وهو يأتي بمعنى (عطش) أيضاً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ولابَ كلُّ محتاجٍ إلى الماء لَوْباً ولَواباً: عَطِش))!

٩٤٠. لاعَ، و: لَوَّعَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٣)

تقول: (لاعَ يَلاعُ) كقطَع يقطَع، ولاعَ يَلُوعُ كنصَر ينصُر، (لَوْعَةً) إذا جَزِع واحترق فؤادُه، واسم الفاعل منه: (لائع)، والفعل لازم. و(لاعَهُ الحُزْنُ والهَمُّ لَوْعاً ولَوْعَة): أحْرَقَهُ وأمرضه. وتقول من ذلك: (لاعَهُ الحُزْنُ فالْتَاعَ) بوزن (افْتَعَلَ)، فهو (مُلتاع)، بمعنى (لائع).

ويَشيع في كلام الكتّاب قولُهم: (لوَّعَهُ الشوق) بتشديد الواو بدلاً من: (لاعَهُ الشوق)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لم يُسمع ذلك عن العرب، وقال صاحب (التاج): ((لوَّعه الشوق تلويعاً، فهو مُلوَّع، هذه عامية)). وحكى ذلك عنه صاحب (المتن). ولم يردْ (لوَّعه) بالتشديد في معجم آخر كـ (الصحاح) أو (الأساس) أو (المختار) أو (اللسان) أو (القاموس). ولكن قد جاء باب (فعَّل تفعيلاً للتكثير غالباً؛ أي: للدلالة على كثرة الفعل أو الفاعل أو المفعول، كما جاء في (الشافية) وشرحها للرضيّ، ما دام معنى الفعل يتسع للتكثير.

ومن ثَمّ كان لا بأس بقولك: (لوَّعَهُ) للمبالغة والتكثير. وأخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياسية (فعَّل) للتكثير والمبالغة، وقد استعملَه بعضُ الشعراء المُحْدَثين، ومنهم الشاعر أحمد الصافي النجفي.

٩٤١. لولا (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٥)

(لولا) حرفُ شرط يدلُّ على امتناعِ شيءٍ لوجود غيره، ذلك أنها تدخل على جملتين: اسميةٍ ففعلية، لربط امتناع الثانية (أي الفعلية) بوجود الأولى (أي الاسمية)؛ كقولك: (لولا رحمةُ اللّـهِ لهلك الناس)، فـ (رحمة) مرفوعٌ بالابتداء و(اللّـه) اسم الجلالة مضاف إليه، أما الخبر فمحذوف والتقدير: (لولا رحمةُ اللّـهِ حاصلةٌ لهلك الناس)، واللام لربط الجواب. والجملة الفعلية بعدها لا محل لها، جواب (لولا).

أقول: حَذفُ الخبر هنا واجبٌ ما دلَّ على الحصول العام والكون المطلق، كما في المثال، فإذا أتى الخبرُ مقيداً بوصْفٍ وَجَبَ ذِكْرُه فقد جاء في الحديث: ((لولا قومُكَ حديثو عَهْدٍ بالإسلام لَهَدَمْتُ الكعبةَ))، فقد ذكر الخبر، وهو (حديثو) إذ لم يكن مطلقاً.

وشاع على أقلام الكتّاب قولهم: (لولاي لما بلغت غايتك)، وقولُهم: (لولاك لما نجحت)، فهل تدخل (لولا) على الضمير، وما الحكم فيها حينئذ؟

أقول: صحّ قولك: (لولاي) و(لولاك)، وذهب الأكثرون أن (لولا) هاهنا حرفُ جرّ، والضمير مجرورٌ بها، لكنه في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والخبر محذوف. وقال آخرون (لولا) هنا ليست جارَّةً، وإنما دخلتْ على (ضمير) جرٍّ، وهو الكاف، ناب عن ضمير رفع،

فالأصل في (لولاي): (لولا أنا)، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجرّ في قولك: (أنا كأنت)، والأصل: (أنا كك). وقيل إن النيابة إنما تقع بين الضمائر المنفصلة. ولا فائدة من تقصّي الخلاف، فإن المعطوف على الضمير هنا مرفوعٌ على كل حال تقول: (لولاك وزيدٌ لفعلتُ كذا).

ويقولون: (لولا أنا) و(لولا أنت). وقد جاء ذلك في الحديث؛ فقد ذُكِرَ أنه قيل للنبي ﷺ: ((ما أغْنَيْتَ عن عمِّكَ فإنه كان يَحُوطُكَ ويَغْضَبُ لك)) فقال النبي ﷺ: ((هو في ضَحْضَاحٍ من النار، ولولا أنا لكان في الدَّرْك الأسفل من النار))، و(الضحضاح): المكان القريب من القعر. أما قولك: (أنا كك)، فقد منعوه لاجتماع الكافَيْن، وإن الكاف مختصة أصلاً بالظاهر، لكنهم قالوا: (أنا كأنت)؛ ففي (نهج البلاغة ٢/٢١٣): ((إني لست كأنت)). فتأمل.

٩٤٢. مَلوم ومُلام

ينكر بعضُهم (المُلام) بمعنى (المَلوم)، كما فعل اليازجي والمنذر وداغر، ولست أدري ما وجه إنكار (المُلام) بمعنى (المَلوم)، وقد قال ابن منظور: ((وألامَهُ ولوَّمَهُ وألَمْتُهُ بمعنى لُمْتُهُ)). وهو يَستشهد بقول مَعْقِل الهذلي:

حَمِدْتُ اللّهَ أنْ أمسى ربيعٌ
بدار الهُون مَلْحِيّاً مُلاما

كما استظهر به أبو عبيدة حين قال: ((لُمْتُ الرجلَ وألَمْتُهُ بمعنىً واحد))، وقد حكاه إلى ذلك (التاج) و(المصباح). فـ (المُلام) هاهنا كـ (المَلوم)، والأوّل مِن: (ألامَ)، والثاني مِن: (لامَ)، وهما مترادفان، كما رأيت. على أنه يقال إلى ذلك: (ألامَ الرجلُ) لازماً، إذا استحق اللَّوم، فهو مُلام. وثبوتُ هذا لا يَمنع من صوابِ ذاك.

حرف الميم

٩٤٣. (ما) الاستفهامية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠)

(ما) تكون حرفاً، وتكون اسماً. فإذا كانت اسميّة فهي إما استفهامية، وإما موصولة، وإما شرطية، وإما سوى ذلك. ويقع الكتّاب في الخطأ حيناً عند كتابتهم (ما) الاستفهامية، فإذا قالوا: (على ما فعلت الذي فعلته؟) بمعنى: لماذا فعلت هذا؟ أثبتوا ألف (ما) الاستفهامية، والصوابُ حذفها، تقول: (علامَ فعلتَ الذي فعلته؟).

والقاعدة أنه إذا دخل حرفٌ من حروف الجرّ على (ما) الاستفهامية حذفت منها الألف للفرق بينها وبين (ما) الموصولة. ففي قولك: (عمَّ تسأل؟) تحذف الألف من (ما) وجوباً، وتبقي الميم مفتوحة، والأصل: (عمّا تسأل؟).

وكذلك قولك: (بِمَ اشتريتَ هذا؟) بحذف الألف، والأصل: (بما اشتريت؟). وتقول: (مِمَّ يُصنع القلم؟) بحذف الألف. كما تقول: (إلامَ تقصد؟) بحذف الألف، والأصل: (إلى ما تقصد؟). وتقول: (علامَ وحتّامَ؟)، والأصل: (على ما) و(حتى ما). وتقول: (لِمَ) بكسر اللام وفتح الميم، بمعنى: لأيِّ شيء.

وهكذا الأمر إذا أضفتَ اسماً إلى (ما) الاستفهامية. تقول: (بمقتضامَ حكمتَ هذا الحكم؟) أي: بمقتضى أيِّ شيءٍ حكمتَ هذا الحكم؟ وقد جاء في كتاب (الضرائر): (("ما" الاستفهامية إن جُرَّتْ حُذف ألفُها وجوباً، سواء جُرّت بحرف أو باسم، وما ورد خلاف ذلك فهو من الضرائر الشعرية)).

٩٤٤. (ما) العاملة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٩)

تعمل (ما) عَمَلَ (ليس)، فترفع الاسمَ وتنصِب الخبر. تقول: (ما السجنُ داراً للإقامة)، ف (السجن) اسم (ما)، وهو مرفوع، و(داراً) خبرها وهو منصوب. (ما) هذه عند النحاة (ما) المشبّهة ب (ليس)، أو (ما) الحجازية. ويَعرف الكتّاب غالباً عَمَلَ (ما) هذه. ولكن قد يَخفى عليهم حيناً أن عملَها هذا مشروطٌ ببقاء خبرها منفياً، فإذا انتقض نفي الخبر ب (إلاّ) بطل العمل. تقول: (ما السجنُ إلا دارٌ)، فتكون (ما) عاطلةً عن العمل، و(السجن) مبتدأ مرفوع، و(دار) خبره مرفوع أيضاً، و(إلا) أداة استثناء مفرَّغ.

فقول الكتّاب: (ما أنت إلاّ كاذباً) خطأ، صوابُه: (ما أنت إلا كاذبٌ)، وذلك على حدّ قوله تعالى: ﴿وما مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران ١٤٤].

ولذا قُلْ: (ما السجنُ إلا دارٌ)، ولا تقل: (ما السجنُ إلا داراً).

٩٤٥. (ما) المصدرية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣)

تقع (ما) في مواقعَ مختلفةٍ، منها أن تأتيَ مع الفعل بتأويل المصدر فتدعى (ما) الحرفية المصدرية. وذلك كقولك: (بلغني ما صنع فلان)، أي: بلغني صنيعُ فلان، وقولك: (زرْني بعد ما تفرغ)، أي: بعد فراغك، وقولك: (عجبت مما تقول غير الحق)، أي: من قولك غير الحق، وقولك: (كما تَدين تُدان)، أي: تُدان كدَينك. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿قال لا تُؤاخِذْنِي بما نَسِيتُ﴾ [الكهف ٧٣] أي: لا تؤاخذني بنسياني. وقولُه تعالى: ﴿فذُوقُوا العذابَ بما كُنتم تَكفُرونَ﴾ [آل عمران ١٠٦] أي: بسبب كفركم. وقولُه تعالى: ﴿فاستَقِمْ كما أُمِرْتَ﴾ [هود ١١٢] أي: استقمْ استقامةً كالاستقامة التي أُمرت بها. وقد دخلتِ (الكاف) هنا على (ما) المصدرية. وهكذا قولك: (دخلتُ الملعبَ كما دخل الناس)، أي: دخلتُ الملعب دخولاً مثل دخول الناس.

وقد يقع اللَّبْس بين (ما) الحرفية المصدرية، وبين (ما) الاسمية الموصولة في مثل قولك: (بلغني ما صنع فلان). فإذا أردت معنى (بلغني صنيعُك)، فهي الحرفية المصدرية. وإذا أردت (بلغني الذي صنعت)، فهي الاسمية بمعنى (الذي). ولا بدّ هنا من إضمار عائد يعود على (ما)، وهو الهاء، إذ التقدير: (بلغني الذي صنعته).

ويأتي في كلام الكتّاب قولُهم: (كما الأبُ يعطف على ابنه)، يُدخلون فيه (ما) المصدرية على الجملة الاسمية، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك كما في قول الشاعر [الكميت بن زيد الأسدي]:

أحلامُكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تَشفي من الكَلَب

وهو مسموع.

ويسأل الكتّاب كيف حذفت النون بعد ما المصدرية في الحديث: «كما تكونوا يُولَّى عليكم»؟

أقول: جاء الحديث بإثبات النون وحذفِها، وقيل في تأويل الحذف إن (ما) شُبِّهت بـ (أنْ) لأنها أختُها في المصدرية، كما قيل إنها حُذفت تخفيفاً كما في حديث: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا». والأصل: (لا تدخلون) و(لا تؤمنون). فتأمل.

٩٤٦. (ما) المصدرية الظرفية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٨)

تقع (ما) اسماً أو حرفاً، كما تقدّم. ومن مواقع (ما) الحرفية أن تكون نافيةً، أو كافةً، أو مصدرية.

ومثال الحرفية المصدرية قولك: (زرني بعدما تفرغ)، أي: بعد فراغك، وقولُه تعالى: ﴿وَضاقَتْ عليهمُ الأرضُ بما رَحُبَتْ﴾ [التوبة ٢٥] أي: برحبها.

وقد تكون مصدريةً ظرفية كقولك: (اجلسْ ما جَلَسَ أخوك)، أي: مدة جلوسه، فحُذف الظرف وخلَفه (ما) الموصولة بالفعل، وقولُه تعالى: ﴿وأوْصانِي بالصلاةِ والزَّكاةِ ما دُمْتُ حَيّاً﴾ [مريم ٣١]. فـ (ما)

مصدريةٌ ظرفية ومدخولها في تأويل مصدر أضيف إليه الظرف المحذوف، والتقدير: مدة دوامي حيّاً. و(ما) لا تفيد الزمان ما لم تكن مصدرية. ففي (المغني): ((والثاني: أن تكون مصدريةً، وهي نوعان: زمانية، وغيرها)).

فليس ثمّة (ما) ظرفية غير مصدرية، كما ذهب إليه بعضهم، وإنما هناك (ما) مصدرية ظرفية، وليس قولُك: (فيما يواصل المؤتمِرون..، غادرت القاعة)، أو قولُك: (جئتك فيما كان الناس..) صحيحاً. إذ ليس (ما) فيهما للمصدر قطّ، وإنما للظرف وحده، وليس هذا من العربية في شيء. فالصواب أن تقول: (بينما يواصل المؤتمرون.. غادرت القاعة)، أو: (جئت المجلسَ حين كان الناس)، أو: (على حين كان الناس..). فتأمل.

٩٤٧. (ما) النافية

(نشرت بتاريخ ٧/٦/١٩٨٦)

تكون (ما) اسمية وحرفية، ولكلٍّ منهما أوجه؛ فمن أوجُهِ (ما) الحرفية أن تأتيَ نافيةً، ولها موضعان:

الأول: أن تدخل على المبتدأ والخبر كقولك: (ما زيدٌ قائماً)، و(ما خالدٌ راكباً)، فتنفي الحالَ. وتعمل عَمَلَ (ليس) على مذهب أهل الحجاز.

والثاني: أن تدخل على الفعل، فإذا دخلت على الماضي تركتْه على معناه من المُضِيّ كقولك: (ما قام صالحٌ)، وإذا دخلت على المضارع، فإنها تخلِّصه للحال. ففي كتاب (المغني): ((وإذا نَفَتِ المضارعَ تخلِّصه عند الجمهور للحال)). ولكن هل تقول: (ما يقوم صالح بهذا أبداً)، كما يقول الكتّاب؟

أقول: منع ذلك بعضُ النقّاد، وحجَّتُهم أن (ما) تخلِّص الفعلَ للحال، وأن (أبداً) تخلّصه للمستقبل فيتنافيان. وعندي أنه صحيح، ذلك أن (ما) تخلِّص المضارعَ للحال ما لم يأتِ من القرائن ما يخلِّصه للمستقبل. ففي كتاب (المغني): ((وأجيب بأن شَرْطَ كونه للحال انتفاءُ قرينةٍ خلافه))، وفي (رصف المباني) للمالَقي: ((فإن قلت: ما يقوم زيد غداً، فالحكم لـ (غداً) في التخليص للمستقبل)).

ولذا قُلْ: (ما أقوم بهذا الآن أو غداً أو أبداً)، فكلُّه صحيح.

٩٤٨. الخطأ في: (لا أعلم ما إذا كان ..)

(نشرت بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٨)

يتألّف حول قولهم: (لا أعلم ما إذا كان) صورٌ متشابهة من الأساليب النابية ساقتها إلى لغتنا جماعةُ المترجمين. تراهم يُجارون في النقل عن اللغات الأجنبية أصولَ هذه اللغات ورسومَها، ويَنظِمون الكلامَ العربي ويؤلِّفونه على نهج هذه اللغات وأساليبها. فقد رأوا أن أداةَ الشرط في الفرنسية مثلاً تجري مَجْرى (إذا) و(إن) في العربية، فحسبوا أن ضبط المعنى يقتضي إثباتَ أحدِ هذين اللفظين كلّما عرضتْ أداةُ الشرط الفرنسية بلا تأمّلٍ أو نظر.

فهم يقولون: (لا أعلم ما إذا كان قد أتى)، و(لا أعلم إذا كان قد نجح)، و(لا أعلم إن كان في القرية)،

و(إذا كان يرضى بذلك)، و(أعلمونا عمّا إذا كان يرغب في ذلك، وفيما إذا كان يريد الذهاب). ويَجري كلُّ ذلك في الخطأ مَجرى الصورة الواحدة، فما الذي عَناه كتّابنا حين قالوا: (لا أعلم إذا كان قد نجح)؟

أقول: إنهم عَنَوْا مدلولَ العبارة الفرنسية الذي يؤدّيه مثل هذا التركيب. ومدلولُ العبارة الفرنسية يعني (إنّ عِلْمَ المتكلّم لا يُثبت النجاحَ لفلان ولا يَنفيه). وسبيلُ التعبير عن هذا الغرض في العربية هو الاستفهام؛ تقول: (لا أعلم أنجح فلان؟ أو هل نجح؟). تقول هذا ولو أن مرادَك مَحْضُ الإخبار بعدم علمك. وعلى هذا النحو تقول: (لا أعلم أيرضى بذلك؟ أو هل يرضى به؟)، و(أعلمونا أيرغب في ذلك)، أو (أعلمونا أيريد الذهاب؟ أو هل يريده؟).

أما مفهوم قولهم مثلاً: (لا أعلم إذا كان قد نجح) فإنه كقولك: (إذا كان قد نجح، فأنا لا أعلم)؛ أي: إذا تمّ لـه النجاح فأنت لا تعلم، ولكن قد تعلم إذا لم يتمَّ لـه النجاح. فأين هذا المعنى من الأصل الذي تُرجم عنه. وهكذا كلّما قصدوا المشاكلةَ الحرفية بين اللغتين الْتَوَتْ بهم مسالكُ التعبير. فتأمل.

٩٤٩. ماذا

(نشرت بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٨)

الغالب في (ماذا) أن تردَ للاستفهام، ويُستفهم بها عن غير العاقل. وهي إما أن تكونَ مركّبة من اسمين: (ما) و(ذا)، أو تكون اسماً واحداً للاستفهام. ويسأل الكتّاب عن مثل قول القائل: (ماذا تريد: الكبير أم الصغير؟). أيَرد (الكبير) و(الصغير) فيه بالرفع أم بالنصب؟ وإذا صحّ فيه الوجهان، فما تأويل ذلك؟

أقول في الجواب عن ذلك: يصحّ في المثال السابق الرفع والنصب، والرفعُ أكثر. فإذا قلت: (ماذا تريد: الكبيرُ أم الصغيرُ؟) بالرفع، كان (ما) هنا اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذي) في محل رفع خبر. وجملة (تريد) صلة الموصول، أما (الكبير) فهو في محل رفع بدل مِن (ما) وعلى ذلك قول الشاعر [لبيد]:

ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاول
أنَحْبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ

فـ (ما) مبتدأ، و(ذا) موصولة خبر، و(يحاول) صلتها، والعائد محذوف. و(النَّحْب) بفتحٍ فسكون بمعنى الأجل. وقضى فلانٌ نحبَه: مات. و(نحب) بالرفع هنا بدلٌ من (ما). ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ ماذا يُنفِقُونَ قُلِ العَفْوُ[1]﴾ [البقرة ٢١٩] (ما) مبتدأ، و(ذا) خبر، و(العفو) مرفوع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (الذي ينفقون العفوُ).

فإذا قلت: (ماذا تريد: الكبيرَ أم الصغير؟) بالنصب كانت (ماذا) كلُّها اسماً واحداً. وقد فقدتْ صدارتَها فأصبح يَعمل فيها ما بعدها. فـ (ماذا) في المثال مفعولٌ به مقدَّم للفعل (تريد)، و(الكبير) بالنصب بدل منه. وهو كقولك: (تريد ماذا الكبيرَ أم الصغير). وقد قُرِئ قولُه تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ ماذا يُنفِقُونَ قُلِ العَفْوَ[1]﴾ [البقرة ٢١٩] بنصْب (العفو) أيضاً.

---

(١) (العَفْوُ) بالرفع قراءة أبي عمرو، و(العَفْوَ) بالنصب قراءة الباقين.

على أنّ (ماذا) كلَّها اسمُ استفهام منصوبٌ لأنه مفعولٌ به مقدَّم، و(العفوَ) بالنصب مفعول لفعل محذوف، والتقدير: (قل يُنفقون العفوَ).

ومن أمثلة (ماذا) التي هي اسمٌ واحد: (كان ماذا)، و(أقول ماذا)، و(لماذا جئت). فتأمل.

٩٥٠. مئة (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٢)

في كتب الإملاء أن (الألف) تزاد وسطاً في كلمة (مئة) مفردة ومثناة ومركبة، نحو: (مائة) و(مائتين) و(ثلاثمائة) إلى (تسعمائة)، ولا تُزاد في الجمع نحو: (مئات) و(مئين). والحكمة في زيادة الألف منع الالتباس بين (مئة) وبين (منه)، حين كانوا يتركون النَّقْط، فيلتبس قولك: (أخذت مائة) بقولك (أخذت منه)، لو لم تُزد الألف في مئة، كما قال ابن قتيبة.

أقول: لم يَبْقَ ثمّة كتابةٌ بلا نَقْطٍ (أي: إعْجام). وما دام الأمر كذلك، فالأصل أن تُكتب (مئة) كذا، كما تُكتب (فئة)، لا سيما وأنّ زيادةَ الألف في كتابتها قد أورثتِ الخطأَ في النطق بها. وقد أوصى مَجمع اللغة بالقاهرة بحذف (الألف) بحيث تكتب (مئة). على أني لا أعتدُّ من يَزيد الألِفَ، مع ذلك، مخطئاً. ففي لغات العالم حروف زائدة تتخلل بعض الألفاظ، وتدلّ على تاريخ كتابتها، وهي تُرسم ولا يُنطق بها. لكنني أرجّح حذفَ الألِف. علماً بأن الأصل في (مئة): مِئْيَة، وقد حكى أبو الحسن قولَهم: (أخذتُ منه مِئْياً)، وهو يريد (مئة) كما جاء في (التصريف) لابن جنّي.

ويُلاحَظ شذوذ آخرُ في كتابةِ هذا اللفظ. فأنت تقول: (ثلاثة آلاف)، فتفصل بين (ثلاثة) و(آلاف)، وتقول: (ثلاثمئة)، فتصل بين (ثلاث) و(مئة)، وهما اسمان مستقلان. وقد أوصى المجمع القاهري بالفصل، لأن الإعرابَ يقع على العدد قبل (مئة)، وفي الفصل تبيين وتيسير، وقد أخذ بهذا بعضُ الأئمة قديماً.

وشذوذ ثالثٌ في التركيب، فأنت تقول: (أربعةُ آلاف)، فتأتي بـ (آلاف) جمعاً، وتقول: (ثلاث مئة) فتأتي بـ (مئة) مفرداً، خلافاً للقاعدة. فهل جاء (مئة) مجموعاً على القياس في مثل هذا الموضع؟

أقول: جاء (ثلاث مئات)، و(ثلاث مِئِين)، لكنه لم يُضَفْ إلى المميِّز. فأنت تقول: (هذه ثلاث مئات من الكتب)، ولا تقول: (ثلاث مئات كتاب)، كما تقول: (ثلاثة آلاف كتاب). فتأمل.

٩٥١. مَثَلَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٢)

تقول: (مَثَلَ الشيءُ مُثولاً) كنفذ نفوذاً: إذا قام وانتصب، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((مَثَلَ الشيءُ مُثولاً: قام)). وفي (مفردات الراغب): ((أَصْلُ المُثول: الانتصاب)). وفي (المصباح): ((ومَثَلْتُ بين يديه مُثولاً من باب قَعَدَ: انتصبتُ قائماً)). واسم الفاعل منه: (ماثِل).

ويقول الكتّاب حيناً: (مَثَلَ الكِتابُ للطبع) إذا تهيّأ، ويقولون: (أصبح الكِتابُ ماثلاً للطبع) إذا كان مُهيَّأً مُعدّاً لذلك. وقد يقولون: (مَثَلْتُ الكتابَ للطبع)

بتشديد الثاء، أي: أعددته، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا وجه لقول الكتّاب: (مَثَلَ الكِتابُ للطبع) بالتخفيف إذا تهيّأ، و: (مَثّل فلانٌ الكتابَ للطبع) بالتشديد إذا هيّأه وأعدّه. وإنما يقال في هذا المعنى: (أعْدَدْتُ الكتابَ وهيّأته وجهَّزتُه وأرصدتُه).

وللتمثيل معانٍ منها أنك تقول: (مَثّلْتُ الشيءَ) بالتشديد: إذا صوَّرتَه وقدَّرتَه على مثال، ففي (الصحاح): ((ومَثّلتُ لـه كذا تمثيلاً: إذا صوَّرتَ لـه مثالَه بالكتابة وغيرها)). وفي (مفردات الراغب): ((والمُمَثِّلُ: المصوِّرُ على مثالِ غيره)).

والتمثيل: أن تأتيَ بمثالٍ لما تريد بيانه. قال أبو البقاء في (الكلّيات): ((وباب التمثيل واسعٌ في كلام اللّـه تعالى وفي كلام العرب)).

و(التمثُّل): التصوُّر، وهو متعدٍّ ولازم. تقول: (تَمَثّلْتُ الشيءَ): إذا تصوَّرتَه، وهو لم يَرِدْ في مادة (مثل) في المعاجم، وإنما أورده (اللسان) في (وهم) فقال: ((تَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّلَهُ وتمثَّلَه)). وحكى الزبيدي ذلك في مستدرك (التاج). وجاء (تمثّل) بمعنى (تصوَّر) فعلاً لازماً. قال الإمام الهمذاني في كتابه (الألفاظ الكتابية): ((وتقول: تمثَّلَ لـه الشيءُ، وتخيَّلَ له، وتصوَّر له، وتراءَى له)).

٩٥٢. الأمثال

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٢)

تدور على ألسنة العامة أمثالٌ كثيرة واستعاراتٌ مختارة، ومن الخطأ الشائع أن يَظنّ قائلوها أنها لم تُحْكَ عن العرب لفظاً أو معنى. وحقيقةُ الأمر أن كثيراً مما تُورده العامّةُ من حِكَمٍ وأمثالٍ واستعارات إنما الْتُقِطَ في الأصل من أفواه العرب، وهو مسجّل في كتب الأدب واللغة، وأسفارِ الحِكَم والخُطب المأثورة.

يقول العامّةُ مثلاً حين يريدون التعبيرَ عن التهديد والوعيد: (سأُريك نجومَ الظُّهر). وقد جاء نحوٌ من ذلك عن العرب، قال الإمام المبرِّد في كتابه (الكامل): ((ومن أمثالهم في الأمر الفاشي: ما يومُ حليمةَ بِسِرّ.. وأظنُّ أن قول القائل من العرب: لأُرِيَنَّكَ الكواكبَ ظُهراً، إنما أُخذ من يوم حليمة..)). و(يوم حليمة) هذا من أشهر أيام العرب، كانت فيه واقعةٌ مشهورة قُتِلَ فيها المنذر بن ماء السماء.

ويقول العامة حين يريدون التعبيرَ عن وجوب تَعجُّل الشرّ قبل أن يُفاجأ به: (تغدّوا بهم قبل أن يتعشّوا بكم). وقد جاء في (الأساس): ((ومن المجاز قولُ أَرْبَدَ لعامرٍ: هل لك أن تتغدّى به قبل أن يتعشّى بنا؟ يريد أن نُهْلِكَهُ قبل أن يُهلكنا)).

ومن ذلك قولُ العامة في التعبير عن الجوع: (زقزقتْ عصافيرُ بطنه). وجاء في (الأساس): ((يقال للجائع: صاحتْ عصافيرُ بطنه)). ويقال في هذا المعنى: (نَقّتْ عصافيرُ بطنه)، و(قَرْقَرَتْ أمعاؤه من الجوع).

ويقول العامة في الاستهانة وعدم الاكتراث: (وضعتُ كلامَهُ تحت رِجْلي)، و(رميتُ كلامَهُ وراء ظهري)، وقد جاء في (المصباح): ((وفعلتُه على رغم أنفه... وهذا من الأمثال التي جَرَتْ في كلامهم بأسماء الأعضاء ولا يريدون أعيانَها، بل وضعوها لمعانٍ غيرِ

معاني الأسماء الظاهرة... ومنه قولُهم: (كلامُهُ تحت قدميَّ)، و(حاجتُهُ خَلْفَ ظهري)، يريدون الإهمالَ وعدم الاحتفال)). ومثل ذلك كثير. فتأمل.

٩٥٣. تماثل المريض

(نشرت بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣)

يدور على ألسنة الكتّاب قولُهم: (تماثل المريض للشفاء)، و(امتثل فلانٌ للأمر)، وفي ذلك مخالفةٌ لنصوص اللغة. وهذا هو البيان:

أولاً: يقولون: (تماثل المريض للشفاء)، وليس هو سائغاً، فقد قالت العرب: (تماثل المريض من مرضه)، لأن معنى (تماثل): أقبل ماثلاً، و(مَثَلَ مُثولاً): قام. ففي (الصحاح): ((وتماثل من عِلّته؛ أي: أقبل)). وفي (أساس البلاغة): ((ورأيته ماثلاً بين يديه، وتماثل من مرضه)). ولك أن تختصر فتقول: (تماثل العليلُ)، دون أن تضيف إليه شيئاً. كما يقال: (شُفِيَ فلانٌ وعُوفِيَ) بالبناء للمجهول، لأن الأصل: (شفاهُ اللّهُ وعافاه). ويقول العرب: (نَـقِـهَ من مرضه) بكسر القاف وفتحها، وهو (نَقِهٌ) كتَعِب، و(ناقِهٌ)، إذا شُفِيَ ولم يَعُدْ إليه تمام صحته وكمال قوته، والمصدر من (نقه): (النُّقُـوه) و(النَّـقَـه). ويقول الكتّاب خطأ: (النقاهة). و(النقاهة): الفَهْم.

ثانياً: أما قولُهم: (امتثل فلانٌ للأمر)، فغيرُ صحيح أيضاً، وصوابُه: (امتثل الأمرَ أي: أخذ به وأطاعه. ففي (الصحاح): ((وامتثل أمْرَهُ: احْتذاهُ)). وجاء: (امتثل به) أيضاً. ففي (الأساس): ((وهذا البيت مَثَلٌ نتمثَّلُهُ عندنا، ونتمثَّل به، ونمتثِلُه، ونمتثِلُ به))؛ أي: نقتاسُ به ونجري على منهاجه.

٩٥٤. مَجُدَ ومَجَدَ

(نشرت بتاريخ ٥/٩/١٩٨٦)

تقول: (مَجُدَ) بالضم ككَـرُمَ فهو (مَجيد)، و(مَجَدَ) بالفتح كنصَرَ فهو (ماجد): إذا شَرُفَ بكَرَمِ الأفعال، كما قال ابن القوطية. وفي (الأساس): ((مَجَدَ الرجلُ بالفتح، ومَجُدَ بالضم: عَظُمَ كرمُه، فهو: ماجدٌ ومَجيد)). ولكن ما جَمْعُ (الماجد) و(المَجيد)؟

أقول: أما (الماجد)، فيكسَّر على (أمجاد)، كما في (الأساس). فقول الكتّاب: (هؤلاء الأمجاد)، صحيحٌ خلافاً لمن أنكره كصاحب (تذكرة الكاتب). ويُجمع كذلك على: (مَجَدَة) ككَتَبَة وقَتَلَة وباعَة، كما في (المتن)، وهو جمعٌ قياسي لـ (فاعِل) إذا كان صفةً لمذكَّر عاقل صحيح اللام. ويُجمع جَمْعَ مذكَّر سالماً فيقال: (هؤلاء الماجدون).

أما (المَجيد)، فيُجمع على (أمجاد) أيضاً، كما في (النهاية) و(اللسان)، كشهيد وأشهاد، وحبيب وأحباب، وليس هو القياس. كما يُجمع على (أماجد) كما جاء في (الأساس)، كمَزير وأمزار، وهو الشديد القلب، وليس هو القياس أيضاً.

أما جَمْعُهُ القياسيُّ فهو: (المُجَداء) ككريم وكرماء. ففي (نهج البلاغة ١٧٥/٢): ((ومحاسن الأمور التي تفاضلتْ بها المُجَداء والنُّجداء من بيوتات...)). و(النجيد): الشجاع، وجمعه: (النجداء). وتقول: (رجالٌ مَجيدون) أيضاً.

٩٥٥. الأمجاد (نشرت بتاريخ ١/١٢/١٩٨٣)

يَستعمل الكتّابُ (الأمجاد) في موضعَيْن، فهم إما أن يأتوا به وصْفاً فيقولوا: (هؤلاء هم الأبطال الأمجاد)، أو يأتوا به موصوفاً فيقولوا: (أمجادُ العرب كثيرةٌ، قد نطقتْ بها فِعالُهم وآثارُهم)، فهل في كلامهم هذا ما يُعاب؟

في الإجابة عن ذلك أمورٌ أهمُّها:

أولاً: قولُهم: (هؤلاء هم الأبطال الأمجاد)، قد أنكره الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته) فقال: ((فإنهم يأتون به وصفاً فيقولون: فَخْرُ الفراعنة الأمجاد، وهو زَيْنُ الرجال الأمجاد، ولست أدري المراد بـ (أمجاد).. أهي جمْع (مَجْد) مصدر (مَجُدَ)؟ – ولكنَّ المصدرَ من غير المرّة والنوع لا يُثنّى ولا يُجمع. والوصف بالمصدر كـ (عَدْل) و(ثقة) سماعيّ خلافاً لِمَن جعلَه مَقِيساً – أم هي جمْع (مَجيد)، فهذا نادرٌ جداً)).

وحقيقة الأمر أن الكتّاب إنما يصفون الأبطالَ بـ (الأمجاد)، ولو أفردوه لقالوا: (البطل المَجيد)، كما تقول: (الرجل الشريف)، و(الأبطال الأمجاد)، كما تقول: (الرجال الأشراف). وكلامهم هذا صحيحٌ فصيح. قال الزمخشري في (الأساس): ((مَجَدَ الرجلُ بفتح الجيم ومَجُدَ بضمِّها: عَظُمَ كَرَمُهُ فهو ماجدٌ ومَجيد. ولـه شرفٌ ومَجْد. وقومٌ أمجادٌ وأماجدُ)).

وهذا يعني أنك تقول: (مَجَدَ) بفتح الجيم، فهو (ماجد). و(مَجُدَ) بالضم، فهو (مَجيد). وأنْ جمْع (مَجيد): (أمجاد) كشريف وأشراف. و(أفعال) يأتي جمْعاً لـ (فَعِيل) الصفة. قال صاحب (الهَمْع): ((والثاني: (أفعال) ويَطَّرد في اسمٍ ثلاثي، وفي الوصْف كجلف وأجلاف. وكذا غير الثلاثي كشريف وأشراف، وصاحب وأصحاب)). فقد رأيت أن (الشريف) جُمِعَ على (أشراف)، كما جُمع (المَجيد) على (أمجاد). بل جُمع (صاحب) على (أصحاب)، كما جُمع (ماجد) على (أمجاد) أيضاً. قال ابن الأثير في حديث عليٍّ رضي اللّه عنه: ((أما نحن بنو هاشم فأنجادٌ أمجاد، أي: أشرافٌ كرام، جَمع "مَجيد" أو "ماجد"، كـ "أشهاد" جَمع "شهيد" و"شاهد")).

ثانياً: قول الكتّاب: (أمجادُ العرب نطقتْ بها آثارُهم)، (أمجاد) هنا جَمع (مَجْد)، و(مَجْد) في الأصل مصدرٌ يدل على حَدَث الفعل وجنسِه. ومن ثَمّ منعوا جَمْعَه، لأن الجنسَ يدلّ على الجمع فلا يُجمع. لكن (المَجْد) الذي أراده الكتّاب هو الاسم، لا المصدر، لأنهم خصّوا به النوع لا الجنس. وبهذا أمكن جَمْعُه لخروجه عن جنس الفعل. فقد جَمَعَ ابن جنِّي (القَصْد) على (قُصود)، فقال في (الخصائص): ((من غير اعتقاد منهم لِعِلَلِهِ، ولا لِقَصْدٍ من قُصُوده))، وقال: ((ويضطر إلى معرفته من أغراضها وقُصودها)). وذكر (المصباح) أن الفقهاء جمعوا (القَصْد) على (قُصود) لكنه قال: ((جَمْعُ (القَصْد) موقوفٌ على السماع)).

أقول: لو كان جَمْع (القَصْد) موقوفاً على السماع، لما جَمَعه ابن جنِّي، وهو قد جَمَعَ (الحَذْف) على

(حُذوف)، و(الفَصْل) – خلاف الوصل – على (فُصول)، و(الحَمْل) بفتح الحاء على (حُمول) قياساً على ما جمعه العرب من هذا القبيل كالعَيْب والظَّنّ والعَقْل والحِلْم، حين أرادوا بها الاسمية. وهكذا جمع (مَجْد) على (أمجاد). وقد قال بعضُ الأئمة بقياس جَمْعِ (فَعْل) على (أفعال) كما جاء عن أبي حيان في شروح (الشافية). قال الدكتور جواد: ((وقد شاع في عصرنا جَمْعُ (بَحْث) على (أبحاث)، و(مَجْد) على (أمجاد)، وهي من المصادر المجموعة لبيان النوع)). والقول ما قال.

٩٥٦. محا يمحو، ومحى يمحي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢)

تقول: (مَحَوْتُ الشيءَ مَحْواً) إذا أذهبتَ أثرَه، فالشيءُ (مَمْحُوّ)، كما تقول: غزا العدوُّ البلدَ، فالبلد مَغْزُوّ، هذا هو المشهور، وقد اقتصر عليه أبو هلال العسكري صاحب (التلخيص) فقال: ((مَحَوْتُ الكتابَ أمْحُوهُ مَحْواً، وأنا ماحٍ، وهو مَمْحُوّ)).

لكن الكتّاب يقولون حيناً: (مَحَيْتُ ما كُتِبَ على السَّبُّورة)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك عن العرب أيضاً، تقول: (مَحَوْتُ الشيءَ، فهو مَمْحُوٌّ، ومَحَيْتُهُ، فهو مَمْحِيّ) بتشديد الياء. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وبالواو والياء في لامه معتلاً: مَحا اللّـهُ الذنوبَ يَمْحُوها ويَمْحاها مَحْواً ومَحْياً: غَفَرها، ومَحَوْتُ الشيءَ والكتابَ ومَحَيْتُهما: أذهبتُ أثرَهما)). ونحو ذلك ما جاء في (الصحاح): ((مَحا لَوْحَهُ يَمْحُوهُ ويَمْحِيهِ مَحْياً ويَمْحاهُ أيضاً فهو مَمْحِيّ ومَمْحُوّ)). والأصل في (مَمْحِيّ) بالياء المشددة (مَمْحُوي)، اجتمعتِ الواوُ والياءُ، فسَبَقَتِ الواوُ بالسكون فقُلِبتْ ياءً وأُدغمتْ في الياء بعدها.

وتقول منه: (انمحى) بوزن (انفَعَلَ)؛ ففي (الأساس): ((ومَحَوْتُهُ فانمَحَى)). وتقول: (امَّحَى الشيءُ) بتشديد الميم، وأصلُه: (انمحى)، قُلبت النونُ فيه ميماً لمجانسة الميم الأصلية وأُدغمتْ فيها، ففي (مختار الصحاح): ((وامَّحَى، انفَعَلَ منه)). وفي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((ويقال: امَّحَى الكتاب)).

ولكن هل يقال: (امْتَحَى) بوزن (افتَعَلَ)؟

أقول: جاء ذلك في (معجم العين)، لكنه لغةٌ ضعيفة، كما جاء في (المختار). قال السخاوي في (سِفر السعادة): ((ولا يقال: (امْتَحَى) إلاّ في لغةٍ ضعيفة)). وفي (المخصَّص): ((ويقال: امَّحَى الكِتاب، ولا يقال: امْتَحَى)).

ولذا قُلْ: (مَحَوْتُهُ)، و(مَحَيْتُهُ)، و(امَّحَى الكتابُ)، و(انمحى)، كلُّ ذلك صحيح.

٩٥٧. مدّ وأمدّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦)

تقول: (مَدَّهُ) إذا أطالَهُ، أو بَسَطَهُ، أو زادَه بالرِّفْد. قال ابن القوطية: ((مَدَّ اللّـهُ في العمر: أطالَهُ)) أي: مَدَّ عمرَه، وقال: ((مدّ اللّـهُ في الرزق: وسَّعَه)) أي: مدّ رزقَه فبسطه، وقال: ((مَدَدْنا القومَ: صِرْنا لهم مَدَداً)). وقال صاحب (المفردات): ((مَدَّ الدواةَ، أي: جَعَلَ فيها مِداداً أو زاد مِدادها)). ومن ذلك قولُه

تعالى: ﴿يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان ٢٧] أي: يَرفِدُهُ. وقد فرّق بعضُ الأئمة بين (مَدَّ) و(أَمَدَّ). قال الراغب في (المفردات): ((وأكثر ما جاء (الإمداد) في المحبوب، و(المدّ) في المكروه)).

أقول: إذا جاء (مَدَّ) في التنزيل غالباً فيما يسوء، كقوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ في طُغْيانِهِمْ﴾ [البقرة ١٥]، فليس يعني ذلك أنه مقصورٌ في الاستعمال على المكروه، كما ظنّ بعضُهم، قال الأستاذ داغر في (تذكرته): ((ولم يُسمَع (المَدّ) بمعنى (الإمداد)، إلاّ في الشر)). وليس هذا صحيحاً. ودليل ذلك قولهم: مَدَّ اللّـهُ في عمره، وفي رزقه، ومَدَدْنا القومَ، أي: صرنا مَدَداً لهم.

أما (أَمَدَّهُ بكذا)، فقد استُعمل غالباً في المحبوب كقوله تعالى: ﴿وأَمْدَدْناكُمْ بأَمْوالٍ وَبَنِينَ﴾ [الإسراء ٦]، لأن معنى (الإمداد) هو: التأييد بالمَدَد، و(المَدَد) في الأصل هو الرفْد والعَوْن، وقد جاء في (اللسان): ((والمَدَدَ: ما مَدَّهم به وأمدّهم)). فتأمل.

٩٥٨. موادّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥)

في مَنْعِ الصرف ضوابطُ كثيرةٌ، منها: أن كلَّ جَمْعٍ، ثالثُ حروفه أَلِفٌ، بعدها حرفان متحركان متصلان كدراهم، أو بعدها حرفان منفصلان بينهما ساكنٌ كدنانير، يُمنع من الصرف فلا ينوَّن، وتسمى صيغة الجمع هذه: صيغة منتهى الجموع. فأنت تقول: (زرتُ مساجدَ كثيرةً)، بنصْب (مساجد) دون تنوين. كما تقول: (اشتريتُ مصابيحَ كبيرةً)، بنصب (مصابيح) دون تنوين أيضاً. وهكذا (جداول) و(عصافير)، فأنت تقول: (للنهر جداولُ كثيرةٌ)، برفع (جداول) دون تنوين، كما تقول: (اصطدتُ عصافيرَ جميلةً)، بنصب (عصافير) بلا تنوين.

ولكن يَلتبس الأمرُ على الكتّاب حيناً فيقولون مثلاً: (إن في المعجم مواداً كثيرةً) بتنوين (مواداً) وهي ممنوعةٌ من الصرف، ذلك أن (موادّ) من (مَدَّ)، ووزنها (فواعِل)، وأصلها (مَوادِد)، فالدال في (موادّ) مشدّدة مدغمة. ومن ثَمّ كان الصواب أن يقولوا: (إن في المعجم موادَّ كثيرةً) بنصب (موادّ) دون تنوين.

والكتّاب يُخْطئون في قولهم: (في هذه اللجنة أعضاءُ متخصِّصون)، برفع (أعضاء) دون تنوين، يظنون أنها ممنوعةٌ من الصرف. والحقيقة أن (أعضاء) جمع (عضو)، وأصلها (أعضاو)، قُلبت الواوُ فيها همزةً، فأصبحت (أعضاء)، فهي إذن على وزن (أفْعال). و(أفعال) لا يُمنع من الصرف، إذ ليس بعد أَلِفِ جَمْعه حرفان، وليست همزتُه للتأنيث، كما رأيت، وإنما هي من أصول الكلمة. وهكذا (أسماء) جَمْعُ (اسم)، فإنها مصروفةٌ لأنها (أفعال) كأعضاء.

أما الجموع المنتهية بهمزة التأنيث الزائدة، فهي التي تُمنع من الصرف، وهي إما أن تكون على وزن (فُعَلاء) بضمٍّ ففتحٍ كعُلَماء وخُبَراء وعُرَفاء وعُظَماء، أو تكون على وزن (أفْعِلاء) كأصْدِقاء وأصْفِياء وأسوياء وأتقياء. تقول: (هناك علماءُ كثيرون)، برفع (علماء) دون تنوين، كما تقول: (ثمّة أتقياءُ وأسوياءُ وأصفياءُ، لكنهم قليلون)، برفعها دون تنوين. وقد جاء في

التنزيل: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّـهِ والذين مَعَهُ أشدّاءُ على الكُفّارِ رُحَماءُ بينهم﴾ [الفتح ٢٩]، برفع (أشدّاء) و(رحماء) بلا تنوين.

ولذا قُلْ: (هناك مَوادُّ وخُبراءُ) بلا تنوين، و(هؤلاء أعضاءٌ للجنة)، و(هذه أسماءٌ للبلدان) بالتنوين.

٩٥٩. تمادَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٥)

(المَدَى) بفتحتين بوزن (الفَتَى)، وهو المُنتهى والغاية، وقال الزمخشري في (الفائق): إن المدى المسافة، وإنما أُطلق على الغاية لامتداد المسافة إليها. وفي الحديث: ((المؤذِّن يُغفر لـه مَدَى صوته))، قال ابن الأثير في (النهاية): ((المَدَى: الغاية، أي: يَستكمل مغفرةَ اللّـه إذا استنفد وُسعه في رفع صوته، فيبلغ الغاية في المغفرة إذا بلغ الغاية في الصوت)).

ويقال منه (تمادَى) وهو (تفاعَلَ) من المَدَى، ففي (الأساس): ((وتَمادَى في الأمر: تَمادَّ فيه إلى الغاية))، بتشديد الدال في (تمادّ)، أي: بلغ المَدَى فيه. وفي (المصباح): ((تمادَى فلانٌ في غَـيِّـهِ: إذا لَجَّ ودام على فعلِه)).

ويقول الكتّاب حيناً: (الرجوعُ إلى الحق خيرٌ من التمادي على الباطل)، وصوابُه كما قال الأستاذ إسعاف النشاشيبي، رحمه اللّـه، في مجلة الرسالة القاهرية: ((خيرٌ من التمادي في الباطل)). قال صاحب (اللسان): ((تمادى فلان في غَـيِّـهِ، إذا لَجَّ فيه، وأطال مدى غيِّه، أي: غايته)).

وقد يقول الكتّاب: (تمادَى فلانٌ على فلان)، وهو خطأ أيضاً، والصواب: (تَطاوَلَ فلانٌ على فلان).

وتقول في معنى (التمادي): لَجَّ فلانٌ في غَوايته، وغلا في جَهالته، وركب رأسه، وركب هواه، وأصرّ على غَـيِّـه، ومضى على غُلَوائه.. وهكذا.

وتقول: (تمادى به الأمرُ إذا تطاول، كما في (التاج).

وثمّة (ماداه)، وهو (فاعَلَهُ) من (المَدَى). تقول: (ماداه) إذا وافقه ومالأهُ. ففي (التاج): ((ومما يُستدرك عليه: فلان لا يماديه أحد، أي: لا يجاريه إلى مدى)).

ولـذا قُـلْ: (تمـادى فلان في ضلالِه)، و(أصرّ على غَـيِّه)، و(مضى على غُلَوائه)، ولا تقل: (تمادى على باطِله).

وقُـلْ: (تطـاول فـلان على فلان واستطال)، و(لـه عليه تطاولٌ واستطالة)، ولا تقل: (تمادى عليه).

٩٦٠. المدى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٨)

(المَدَى) بفتح الميم والدال: الغاية والمُنتهى. ففي (الصحاح): ((المَدَى: الغاية، يقال: قطعة أرضٍ قدر مدى البصر)). وفي (المصباح): ((والمَدَى بفتحتين: الغاية، وبَلَغَ مَدَى البصر، أي: منتهاه وغايته)). وفي (النهاية): ((يقال: لا أفعلُه مَدَى الدهر، أي: طولـه)). ويقال: (هو مني مَدَى البصر) أي: على هذه المسافة، كما في (الأساس). وموضع (مَدَى) النصبُ على الظرفية.

وقيل من هذا النحو: (هو مني مَعْقِدَ الإزار) أي:

قريب المنزلة، بنصب (مَعْقِد) على الظرفية. ففي (الأساس): ((هو مني مَعْقِدَ الإزار، ومَقْعَدَ القابلة: يراد القُرْب)). وهو بنصب (مَعْقِد) و(مَقْعَد) على الظرفية. كما قيل: (هو مني مَناطَ الثريا)، بنصب (مَناط) على الظرفية أيضاً، أي: شديد البعد، كما في (الأساس) أيضاً.

ويقول الكتّاب حيناً: (هو على مَدِّ البصر)، بدلاً من: (مدى البصر)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر بعض الأئمة إحلال (مدّ) محلّ (مدى) في مثل هذا الموضع كابن قُتيبة في كتابه (أدب الكاتب). ففي (المصباح): (وبلغ مدى البصر؛ أي: منتهاه وغايته. قال ابن قُتيبةَ: ولا يقال: مَدَّ البصر) بالتثقيل. وردّ كلامَ ابن قتيبة كثيرٌ من الأئمة، وأثبتوا صحة (مَدَّ البصر) بمعنى (مَدَى البصر). قال الخفاجي في (شفاء الغليل): ((مدّ البصر: مداه؛ وقع في حديث مسلم. قال النووي رحمه اللـه تعالى: هكذا وقع في جميع النسخ، وهو صحيح، وأنكره بعض أهل اللغة)).

٩٦١. مذ ومنذ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٦)

(مُذ) و(مُنذ) يَدخلان على الحاضر والماضي دون المستقبل، تقول: (ما رأيته مذ يومنا، ومنذ يومنا)، أو: (مذ اليوم، ومنذ اليوم). فيكون (مذ) و(منذ) حرفَيْن من حروف الجر. وتقول: (ما رأيته منذ يوم الخميس الماضي)، فيكون (يوم) مجروراً بحرف الجر أيضاً. و(ما رأيته مذ يومُ الخميس الماضي)، فيكون (يوم) مرفوعاً على الابتداء أو الخبر أو الفاعل. كما تقول: (رأيته مذ يومان).

لكن الكتّاب يقولون حيناً: (كان طريقنا منذ حمص شاقّاً) أو (مذ حمص)، فيُدخلون (مذ) و(منذ) على مكان لا زمان، فهل في العربية ما يُسيغ ذلك؟

أقول: من الظروف ما يُستعمل للمكان والزمان؛ مثل: (أنّى) بتشديد النون المفتوحة، و(لدى) و(لدن). لكنّ (مذ) و(منذ) للزمان فقط. ففي كتاب (الهمْع) للسيوطي: ((وأكثرُ العرب على وجوب جرِّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرِّ (منذ) للماضي على رفعه، وعلى ترجيح رفع (مذ) للماضي على جرّه)). وجاء فيه: ((ويجوز وقوعُ المصدر بعدهما؛ نحو: ما رأيته مذ قدوم زيد.. وهو على حذف زمان)).

فثبت بهذا أنهما لا يَدخلان إلا على زمان حاضر أو ماضٍ مذكور أو مقدَّر. فقول الكتّاب: (مذ حمص) أو (منذ حمص) خطأٌ، والصواب: (من حمص) أو: (ابتداء من حمص).

٩٦٢. مَرُؤ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٠)

تقول: (مَرُؤَ الطعامُ) بالضم (مَراءَةً) كضَخُمَ ضَخامَةً: إذا طاب ولم يثقل على المعدة. وجاء فيه الكسر أيضاً فقيل: (مَرِئَ الطعامُ). والصفةُ من الفعل: (مَرِيءٌ) على وزن (فَعِيل). ويقال من ذلك: (أمرأني الطعامَ ومَرّاني) بتشديد الراء في هذه أي هنأني، كما يقال: (استمرأتُ الطعامَ) إذا وجدته مريئاً.

وكذلك تقول: (مَرُؤَ الرجلُ) بالضمِّ أيضاً: إذا

كملت رجوليته، والمصدر (المُروءة) وهي الإنسانية، أو كمال الرجولية. ففي (الأساس): ((وفيه مُروءة، وهي كمال الرجولية، وقد مَرُؤَ فلانٌ)). على أن بعضَهم يقول: (مُرُوَّة) بتشديد الواو المفتوحة، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (المُرُوَّة) بتشديد الواو بمعنى (المُروءة). ففي (الصحاح): ((والمروءة: الإنسانية، ولك أن تشدّد)) أي: لك أن تبدل من الهمزة واواً بحركتها وتدغم هذه بالواو قبلها.

وتقول: (تَمَرَّأ الرجلُ) بتشديد الراء على وزن (تفعَّل) إذا تكلَّف المروءة. ففي (الصحاح): ((قال أبو زيد: مَرُؤَ الرجلُ: صار ذا مروءة، فهو مَرِيءٌ على فَعِيل، وتَمَرَّأ: تكلَّف المُروءة)). فتأمل.

٩٦٣. المِرآة وتمرأى

(نشرت بتاريخ ٩/١١/١٩٨٧)

(المِرآة) بوزن (مِفْعَلَة) بكسرٍ فسكون، أصلها: (مِرْأَيَة) بالياء، وقد قُلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. وكُسرت الميمُ في (مِرآة) لأنها آلة الرؤية.

وقد اعتاد الكتّاب أن يَجمعوا (المرآة) على (مَرايا)، وأنكر بعضُهم هذا الجمع. وذكروا للمرآة جمعاً آخر هو (مَراءٍ) بوزن (مَفاعِل)، وأكّد ابنُ السِّكِّيت وابنُ قُتيبة أن (مِرآة) تُجمع على (مَراءٍ) و(مَرايا)، وأيّدَ ذلك الجوهريّ في (الصحاح)، والخفاجي في (شرح الدُّرَّة).

واشتُقَّ من (المِرآة): (تَمَرْأى في المرآة) إذا نظر فيها ليرى وجهه. كما قيل: (تَمَنْدَلَ) من (المِنديل). وجاء في (اللسان): ((في الحديث: لا يتمرأى أحدكم في الماء، أي: لا يَنظر وجهَه فيه، وزنه (يَتَمَفْعَل) من الرؤية، كما حكاه سيبويه من قول العرب: تَمَسْكَنَ من المَسْكَنة، وتَمَدْرَعَ من المَدْرَعَة)).

وقيل بمعناه: (تَرَأَّى في المرآة) بتشديد الهمزة بوزن (تَفعَّل)، بحذف الميم حرف الزيادة. والقاعدة في الاشتقاق حذف الزائد، لكنه لا بدّ من الاعتداد بهذه الزيادة إذا وقع الالتباس وأشكل المعنى؛ ففعل (ترأَّى) بالتشديد لـه معنى آخر. تقول: (ترأَّيتُ برَأْي فلان) إذا مِلْتَ إليه، واقتديتَ به. قال ابن جنّي في (الخصائص): ((وعليه جاء تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْطَقَ وتَمَنْدَلَ وتَمَخْرَقَ وتَمَسْلَمَ، أي: صار يُسمّى مسلماً.. فتحمّلوا ما فيه تبعيّة الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق. كلُّ ذلك تَوفِيَةً للمعنى وحِراسةً لـه ودلالةً عليه، ألا تراهم إذا قالوا: تَدَرَّعَ وتَسَكَّنَ.. فقد عرَّضوا أنفسَهم لئلا يُعرَفَ غرضُهم)).

وقال العرب: (تَمَذْهَبَ) من (المَذهب). وقالوا حديثاً: (مَسْرَحَهُ فتَمَسْرَحَ)، وهو حسن.

أما قولُهم: (تَمَحْوَرَ الكلامُ حول كذا)، فلا وجه لـه، لأنه إذا صحّ كان معناه: اتخذه محوراً، وليس هذا ما عناه الكتّاب بقولهم (تمحور). فتأمل.

٩٦٤. مَرْحَى وبَرْحَى

(مَرْحَى لك)، تقولُه للرامي عند إصابة السهم تعجُّباً من جودة رَمْيه، وخلافُه: (بَرْحَى لك) بالباء،

تقولُه عند الخَطَأ. وبعضُهم يَحْسَبُ هذا بالتاء فيقول: (تَرْحى)، وليس هذا صحيحاً. فالمنقول بالتاء: (التَّرْحَة) نقيض (الفَرْحَة)، و(التَّرَح) نقيض (الفَرَح). قال صاحب (الأساس): ((ويقال للرامي: بَرْحَى أم مَرْحَى. وهي كلمةٌ تقال عند الخطأ، ومرحى عند الإصابة))!

٩٦٥. مَرَّ به وعليه

(نشرت بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٧)

تقول: (مَرَرْتُ بفلان مَرّاً ومُروراً)، كما تقول: (مَرَرْتُ عليه)، فالفعل لازمٌ يتعدّى بالباء، كما يتعدّى بـ (على). ففي (الأساس): ((مَرَرْتُ به وعليه مَرّاً ومُروراً ومَمَرّاً.. وجعلتُ مَمَرِّي عليه)). وفي (المصباح): ((مَرَرْتُ بزيد وعليه مَرّاً ومُروراً ومَمَرّاً: اجْتَزْتُ، ومَرَّ الدهرُ مَرّاً ومُروراً أيضاً: ذهب)). وتُستعمل الباء للإلصاق، وهو معنى لا يفارقها. وقال سيبويه في توجيه قولهم (مررت بزيد): إنه لصوق بمكان يقرب منه. أما (على) فمعناها الاستعلاء. قال الزمخشري في (الكشاف) حول قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ على النارِ هُدى﴾ [طه ١٠]: ((أي إن أهل النار يَستعملون المكان القريب منها)). وكذلك قيل في توجيه قولهم (مَرَرْتُ عليه). وقال جرير: ((تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا)) فنزعَ الجارَّ اتساعاً. قال السيوطي في (الأشباه والنظائر): ((وأصلُه: تمرون على الديار، أو بالديار)). فـ (الديار) منصوبٌ على نزع الخافض اتساعاً.

ويقول الكتّاب حيناً: (قد مَرَّ ذلك على رأسي)، فهل هذا صحيح؟

أقول: قد جاء ذلك. ففي (نهج البلاغة ٢/١٠٩): ((وما أبْقَى شيئاً يَمُرُّ على رأسي إلا أفْرَغَهُ في أذني وأفْضَى به إليَّ)). واسم الفاعل من (مَرَّ): (المارّ)، ويُجمع على (المارَّة)، والتاء فيه (تاء الجماعة). وقيل: إن (المارّة) اسمُ جَمْع، إذ ليس في أوزان الجموع (فاعِلَة)!

٩٦٦. المَرير

(نشرت بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٣)

يقول الكتّاب حيناً: (ويَصعب عليَّ احتمالُ هذه الحياة المَريرة)، ويقصدون بـ (المريرة): المُرَّة المذاق والكريهة الطَّعْم، التي لا تُساغُ ولا تُستطاب، فتَشُقُّ على المرء، وتَشتدُّ وتحملُه على الحزن والكَرْب. فهل في اللغة أن الطعام المرير هو ضدّ الطعام الحلو؟

أقول: في الإجابة عن المسألة أمور أهمها:

أولاً: أنكر بعضُ النقّاد أن يكون الطعامُ المرير ضدَّ الحلو. فقال الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته): ((ويقولون: يَشكو من تكاليف هذه الحياة المريرة، ومرادهم بالمريرة: (المُرّة) نقيض (الحلوة)، ولم يُسمع الوصفُ من (مَرّ) ضدّ (حَلا) إلا على (فُعْل) بضم فسكون. يقال: مَرَّ الشيءُ مَرارة، أي: صار مُرّاً، ومؤنثه: مُرَّة. أما (المريرة) فليست بصفة، بل هي اسمٌ موصوف معناه: الحبل الشديد الفتل، والعزيمة، وعزة النفس)). وأكّد ذلك الأستاذ محمد محمود البزم فقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٤٤: ((المريرة بمعنى مؤنث المُرّ ضدّ الحلو: لحنٌ، وأول من

وقع فيه الشريف الرضيّ إذ قال:

فليتَكَ تحلُو والحياةُ مَريرةٌ

وليتَكَ تَرضَى والأنامُ غِضابُ»

أقول: هذا الذي منعه بعضُ النقّاد قد جاء عن العرب؛ فانظر إلى ما قالَه الزمخشري في (الأساس):

«وشيءٌ مُرٌّ ومَريرٌ ومُمِرٌّ قال:

إني إذا حذَّرتني حَذُورُ

حُلْوٌ على حَلاوتي مَريرُ

ذو حِدَّةٍ في حِدَّتي وَقُورُ»

وقد جاء نحو هذا في (نهج البلاغة) أيضاً، إذ قال — وهو من أئمة الفصاحة والبلاغة —: «وإن كان ذا مشقة شديدة ومذاقة مريرة».

فثبت بهذا أنك تقول: (المُرّ) بالضم نقيض (الحلو)، ومثلُه: (المَرير).

وقد جاء (المُمِرّ) بضمِّ الأول وكسر الثاني اسم فاعل من: (أَمَرَّ الشيءُ) إذا صار مُرّاً. فقول الكتّاب: (الحياة المريرة) بهذا المعنى صحيحٌ فصيح. وقد جاء في (المعجم الوسيط): «أَمَرَّ الشيءُ مَرارةً: صار مُرّاً، فهو مَرير، وجَمْعُه: مِرارٌ، وهي مَريرةٌ، وجَمْعُها: مَرائرُ». كما أشار إلى ذلك العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة).

ثانياً: في (المصباح): «أَمَرَّ الشيءُ بالألف فهو مُمِرٌّ. ومَرَّ يَمَرُّ من باب تَعِبَ، لغةٌ. فهو مُرٌّ، والأنثى مُرَّة». ويُستنبط من هذا أنك تقول: (أَمَرَّ الطعامُ) فهو (مُمِرٌّ)، نقيض حَلا يَحْلُو فهو حُلْوٌ. وتقول: (مَرَّ الطعامُ يَمَرُّ) كتَعِبَ يَتْعَبُ فهو (مُرٌّ) بهذا المعنى. وإذ كان قد ثبت مَجيءُ (مَرير) على (فَعِيل)، فيكون من (مَرَّ) كتَعِبَ، فأنت تقول: (مَرَّ الشيءُ) فهو (مَرير)، كما تقول: (بَخِلَ الرجلُ) من باب تَعِبَ أيضاً، فهو (بخيل).

ثالثاً: قد جاء في اللغة: (أَمَرَّهُ) بمعنى: فَتَلَهُ وشدَّه أيضاً. ففي (الأساس): «وأَمَرَّ الحبلَ: شدَّ فَتْلَه، وحَبْلٌ مُمَرٌّ بضمٍّ ففتح: شديدُ المِرَّة بكسر الميم، وهي الفَتْل. وعندي مَرير ومَريرة: حَبْلٌ مُحْكَم».

٩٦٧. مرَس وتمرّس

(نشرت بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٦)

(المَرْس) في الأصل هو: العَرْك، ومثلُه (المَرْت) بالتاء، و(المَرْث) بالثاء. وتقول من ذلك: (مَرَسْتُ بالأمر مَرْساً) إذا أحْكَمْتَ معالجتَه، كما في (الأفعال) لابن القوطية. كما تقول: (فلانٌ مَرِسٌ) بفتحٍ فكسر: إذا كان شديدَ المُمارَسة. ففي (النهاية): «المَرِسُ بكسر الراء: الشديدُ الذي مارسَ الأمورَ وجرَّبها».

ويَستعمل الكتّاب (المُمارَسة) بمعنى المزاولة، وهذا صحيح. ففي (الأساس): «ومارَسَ الأمورَ والأعمالَ، ومازال يُزاولها ويُمارسها». لكنهم يَستعملون (التمرُّس) بتشديد الراء فيقولون: (تَمَرَّسَ على الأمور) أو (تَمَرَّسَ الأمورَ) بحذف الجارّ: إذا عاناها. فهل هذا صحيح؟

أقول: الذي في كتب اللغة: (تَمَرَّسَ به)، لا: تمرّس عليه، ولا: تمرّسه. ففي (الأساس): «فلانٌ قد تَمَرَّسَ بالنوائب والخصومات: إذا مارسها». وأصل

(التمرُّس): التعرُّض والاحتكاك. ففي (الصحاح): ((تَمَرَّسَ به وامْتَرَسَ به؛ أي: احْتَكَّ به)).

ولذا قُلْ: (مَرَسْتُ بالأمور، وامْتَرَسْتُ بها، وتَمَرَّسْتُ بها)، ولا تقل: (تَمَرَّسْتُها) أو (تَمَرَّسْتُ عليها).

٩٦٨. المرونة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٨)

(مَرَنَ مُرُوناً) كقَعَدَ قُعُوداً، فعلٌ لازم جاء بمعنيَيْن:

الأول: (مَرَنَ الشيءُ) إذا لان في صلابة.

والثاني: (مَرَنَ عليه) إذا تعوَّدَهُ وأَلِفَه.

وقد بحث هذا الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)، ففرَّق في مصدر الفعل بين المعنيين. إذ ذهب إلى أن مصدر (مَرَنَ) بمعنى لان: (المُرُون والمَرانة والمُرُونة)، وبمعنى اعتاد وألِفَ: (المُرُون والمَرانة) دون المُرُونة. قال العدناني: ((والصواب: مَرَنَ فلانٌ على الشيء مُرُوناً ومَرانة))، وأنكر (المُرُونة) مصدراً لـ (مَرَنَ) بمعنى (اعتاد)، بل خطّأ بها صاحبَ (المتن).

أقول: الصحيح أن (المرونة) مصدر (مَرَنَ) بمعنى (لان)، و(مَرَنَ) بمعنى (اعتاد)، فانظر إلى ما جاء في (اللسان): ((ابن سِيدَه: مَرَنَ على كذا يَمْرُنُ مُرُونةً ومُرُوناً: دَرِبَ... ومَرَّنهُ فتمرَّن: دَرَّبَهُ فتدرَّب)). وهو واضح. ويؤيد هذا أن الأصل في المعنيين واحد. قال ابن جنِّي في (الخصائص): ((مَرَنَ على الشيء: إذا أَلِفَهُ فَلانَ لَهُ)) فجمع بين المعنيين. وأضاف إلى مصادر (مَرَنَ) مصدراً آخر هو (المَرِن) بفتحٍ فكسر كالكَذِب.

ولذا قُلْ: (مَرَنْتُ على الشيء مُرُوناً ومُرونة ومَرانة)، ولا تقل: (المِران) بهذا المعنى كما يقولُه الكتّاب، لأنه بمعنى آخر[1].

٩٦٩. استمزجت فلاناً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٨)

جرى الكتّاب على استعمال (الاستمزاج) كثيراً في كتاباتهم. وهم يعنون به استطلاعَ الرأي، فيقولون: (استمزجتُ فلاناً في الأمر، فأشار عليّ بكذا). وهو من الخطأ الشائع. والصواب أن تقول: (شاوَرْتُ فلاناً في الأمر)، أو: (استطلعتُ رأيَه)، أو: (استمدَدْتُ رأيَه أو استنصحته واسترشدته)، أو: (استعنتُ برأيه، واستصحبت بمشورته) وهكذا..

أما (الاستمزاج) فلم يُسمع، وهو لو سُمِعَ فقيل (استمزجه)، لكان بمعنى: (طَلَبَ مَزْجَهُ)، كاستكتب فلاناً بمعنى طلب منه الكتابة، أو بمعنى (وجده ممزوجاً)، كاستحسنه إذا رآه حسناً، واستسمنه إذا وجده ذا سِمَن، واستعظمه إذا عَدَّهُ عظيماً، أو بمعنى (اتخذه)، كقولك: استلأمت أصهاراً؛ أي: اتخذتهم لئاماً.

والذي في اللغة من مادة (مَزَجَ): (مَزَجَهُ) بمعنى خَلَطَهُ (فامْتَزَجَ) بمعنى اختلَطَ، و(مازَجَهُ) بمعنى خالَطَهُ. ففي (الأساس): ((مَزَجَ الشرابَ بالماء فامْتَزَجَ، ومازَجَهُ وتَمازَجا وامْتَزَجا)). وقد أشار الأستاذ معروف

---

(١) جاء في معجم (متن اللغة): ((مارَنَ الشيءَ/الأمرَ مِراناً: مارسه حتى اعتاده وتدرّب عليه)).

الرُّصافي رحمه اللّـه، في كتابه (دفع الهُجْنة) أن (الاستمزاج) مما وضعه الأتراك من عند أنفسهم خطأ، واستعملوه بمعنى (طلب الموافقة) لجهلهم بالعربية.

٩٧٠. المزة

(نشرت بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٤)

(المَـزَّة) بفتح الميم وتشديد الزاي، المرّة الواحدة من (مَزَّهُ) بمعنى مَصَّهُ. وفي الحديث: ((لا تُحَرِّمُ المَزَّةُ، بالفتح، ولا المَزّتان)). يعني في الرضاع. أي: الرَّضْعة أو الرضعتان. وتُطْلَق (المَزّة) بالفتح على الخمر اللذيذة الطعم أيضاً.

أما (المِزَّة) بكسر الميم وتشديد الزاي فهي الاسم الصحيح لضاحية دمشق. ويقولُها الكتّاب كما تقولها العامّة بفتح الميم خطأ. وهي مكسورة الميم.

و(المِزّ) بكسر الميم وتشديد الزاي: الفَضْل، ففي (إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت: ((والمِزّ بكسر الميم: الفَضْل، يقال: لهذا على هذا مِزٌّ بالكسر، أي: فَضْلٌ، وهذا أَمَزُّ من هذا)). ونحوٌ من ذلك في (الصحاح).

وأما (المُزّ) بضم الميم وتشديد الزاي فهو: طَعْمٌ بين الحامض والحلو. والكتّاب يقولونه بالفتح خطأ، والصواب فيه ضمُّ الميم.

وتُطلَق (المُزّة) بضم الميم على الخمر إذا كان طعمها كذلك. ففي (النهاية) لابن الأثير: ((ألا إن المُزّات حرامٌ يعني الخمور، وهي جمع مُزّة بالضم، وهي الخمر فيها حموضة. ويقال لها (المُزّاء) بالمد أيضاً)). وفي (الصحاح): ((المُزّاء بالضم: ضربٌ من الأشربة)).

ولذا قُلْ: (المَزّة) بفتح الميم للمَصّة، والخمر اللذيذة، و(المِزّة) بالكسر لضاحية دمشق، و(المُزّة) بضمِّ الميم للخمر طعمُها بين الحامض والحلو.

٩٧١. المِسَاحَة

(نشرت بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٤)

يَرِد (المَسْح) و(المِساحَة) في كلام الكتّاب كثيراً، وهم يَلفِظون (المساحة) بفتح الميم على حين تنص المعاجم المشهورة على أنها بكسر الميم لا غير. وقد نبّه على ذلك الشيخ عبد القادر المغربي، رحمه اللّـه، في كتابه (العثرات) فقال: ((مِساحَةُ الأرض، أي: مَقاسُها وذَرْعُها، بكسر الميم، وكذا: عِلْمُ المِساحَة بالكسر أيضاً. والناس يَفتحونها خطأ)). وقال الأستاذ محمد العدناني في كتابه (معجم الأخطاء الشائعة): ((ويقولون: أرضنا مَساحتها كذا متراً، بفتح الميم، والصواب: أرضنا مِساحَتُها كذا متراً بكسر الميم. والمِساحة بالكسر هي قياس السطح.. وعِلْمُ المِساحة هو العِلم الذي يبحث فيه عن مقادير الخطوط والسطوح والأجسام)). وجاء في (الأساس): ((ومَسَحَ المَسَّاحُ الأرضَ مِساحَةً)) بكسر الميم. كما جاء في (المصباح): ((ومَسَحْتُ الأرضَ مَسْحاً: ذَرَعْتُها، والاسم: المِساحة بالكسر)).

على أنه تبيَّن بالبحث أنّ في الأمر تفصيلاً. ذلك أنه جاء في كتاب (الأفعال) لابن القوطية: ((مَسَحَ الشيءَ مَسْحاً: أجرى اليد عليه، ومَسَحَ الأرضَ مَساحَةً ومَسْحاً، بفتح الميم في كلٍّ منهما: ذَرَعَها))، ومعنى (الذَّرْع) بالذال هنا: القياس بالذّراع، وابن

القوطية عالِمٌ ثَبْتٌ ذو إتقان وتحرير. وجاء في كتاب (الأفعال) للسَّرَقُسْطِي: ((مَسَحَ الشيءَ مَسْحاً: أجرى عليه اليد. ومَسَحَ الأرضَ مَساحَةً، بفتح الميم، ومِساحَةً، بكسرها، ومَسْحاً: ذَرَعَها)). وقد اشتهر السَّرَقُسْطِي بالضبط وصحة المقالة، وهو تلميذ ابن القوطية.

فثبت بذلك أنك تقول (المَساحة) بفتح الميم وكسرها، لكنك إذا عَنيتَ بالمساحة العِلم والصناعة قلت: (عِلم المِساحة) بالكسر لا غير، لأن (المِساحة) هنا حِرفةٌ، ومصدر الحِرفة هو (الفِعالة) بكسر الأول كالتِّجارة والزِّراعة والصِّناعة والمِساحة، وكذلك أشباه الحِرف كالإمارة والوِلاية والوِزارة والوِكالة. فإذا لم تُرِدْ بها الحرفةَ قلت: الأمارة والوَلاية والوَزارة والوَكالة بالفتح.

ولذا قُلْ: (مِساحَة الأرض) بفتح الميم أو كسرها، و(عِلم المِساحة) بالكسر لا غير.

٩٧٢. مَسَّتِ الحاجة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧)

يقول الكتّاب حيناً: (مَسَّتِ الحاجةُ إلى كذا) إذا دَعَتِ الحاجةُ إليه، كما يقولون: (فعلتُ ذلك لِمِساس الحاجة). وقد أنكر الشيخ إبراهيم اليازجي قولَهم: (لِمِساس الحاجة)، فقال: ((فعلتُ كذا لِمِساس الحاجة إليه، خطأ، والصواب: لِمَسِّ الحاجة إليه، أو لِمَسِيسِها)).

فما معنى (المَسّ) في اللغة؟ وهل يقوم (المِساس) مقام (المَسّ)؟

أقول: للإجابة عن هذه المسألة أمور أهمها:

أولاً: في اللغة: (مَسَّ يَمَسُّ مَسّاً ومَسِيساً)، وهو إما من باب تَعِبَ، تقول: (مَسِسْتُ) بكسر السين الأولى كتَعِبْتُ، وإما من باب قَتَلَ، تقول: (مَسَسْتُ) بفتح السين الأولى كقَتَلْتُ، كما جاء في (المصباح). ولكن ما معنى (مسّ)؟ أوضح ذلك المرزوقي صاحب (شرح الحماسة) فقال: ((قولُه: (مَسَسْنا) يَجوز أن يكون بمعنى: أصبنا واختبرنا، لأن المَسّ باليد قد يُقصد به الاختبار، ويجوز أن يكون بمعنى: طلبنا. قال: واللَّمْس كالمَسّ في أنه يُوضع في معنى الطلب)). ومعنى ذلك أن (المَسّ) في الأصل هو اللَّمْس باليد، ويأتي بمعنى إصابة الشيء أو اختباره، كما يأتي بمعنى طلب الشيء أيضاً. فأنت إذا قلت: (مَسَّتِ الحاجة إلى كذا)، فقد قصدتَ أن الحاجةَ طَلَبَتْ كذا، أو دَعَتْ إليه. فالدعوة كما في (المفردات) تُفَسَّر بالطَّلَب أيضاً. وأنت إذا قلت: (مَسَسْتَ بقولك هذا كرامتي)، فقد عنيت أصبتَها. وفي التنزيل: ﴿مَسَّنِيَ الكِبَرُ﴾ [الحجر ٥٤] بمعنى: أصابني.

على أن الكتّاب يقولون حيناً: (هذا القول يَمَسُّ بكرامتي)، فيُعَدُّونه بالباء، ولهذا وجه. فقد جاء عن العرب قولُهم: (مَسَّتْ به رَحِمٌ) إذا اتصلتْ. وقال الجاحظ في رسالته (كتاب العثمانية): ((وهما أَمَسُّ بمعدن جماع الخير منه))، فعدّى بالباء.

ثانياً: المصدر من (مَسَّ): (المَسّ) و(المَسِيس). وعلى هذا تقول: (فعلتُ ذلك لِمَسِّ الحاجة أو

مَسِيسِها). ولكن هل تقول: (فعلتُ ذلك لِمِساس الحاجة) بكسر الميم؟

أقول: قد أنكر ذلك الشيخ إبراهيم اليازجي، كما رأيت، وتابعه فيما ذهب إليه، الأستاذ محمد العدناني في كتابه (الأخطاء الشائعة). وحقيقةُ الأمر أن قولَ الكتّاب (لِمِساس الحاجة) صحيحٌ فصيح، ذلك أنّ (المِساس) بكسر الميم مصدر (ماسَّهُ) كالقِتال مصدر قاتَلَهُ. و(ماسَّهُ) بمعنى (مَسَّهُ)، فيكون (المِساس) بمعنى (المَسّ) و(المَسِيس). قال الزمخشري في (الأساس): ((مَسَّهُ مَسّاً ومَسِيساً، وماسَّهُ مُماسَّةً ومِساساً))، فأورد: (مَسَّهُ) و(ماسَّهُ) بمعنى، ولم يفرِّق. وجاء في (المصباح): ((وماسَّهُ مُماسَّةً ومِساساً من باب قاتَلَ بمعنى: مَسَّهُ)) وهو صريح. وقد جاء في التنزيل ﴿لا مِساسَ﴾ [طه ٩٧] فقال الزمخشري في (كشافه): ((وإذا اتفق أن يُماسَّ أحداً، رجلاً أو امرأة، حُمَّ الماسُّ والمَمْسُوس، فتَحامَى الناسَ وتَحامَوْه، وكان يَصيح لا مِساسَ..)). فقد رأيت أنه جَعَلَ (ماسَّهُ) كـ (مَسَّهُ)، وفي موضعه.. وجاء استعمال (المِساس) في موضع (المَسّ) في كلام البلغاء. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((مَثَلي ومَثَلك في مِساس حاجتي إليك.. مَثَل رجل عطشان شاهَدَ ماءً...)). وقال في موضع آخر: ((وضَرْع الحَلُوبة، إذا اشتد الزمان بها.. يُشَدُّ ويُحْتَلَبُ لِمِساس الحاجة))، وقال أيضاً: ((وعَجَز عن الصَّحْب، على بُعْد المسافة وطُول المَشقة ومِساس الحاجة)). وقال الرضيُّ في مقدمة (شرح الشافية): ((لأن الشرّاحَ قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب. وهذا مع قرب التصريف من الإعراب، في مِساس الحاجة إليه)).

فقولك: (لِمِساس الحاجة إليه)، كقولك: (لِمَسّ الحاجة إليه). فتأمل.

٩٧٣. مَسَكَ

(نشرت بتاريخ ١/١٠/١٩٨٦)

تقول: (مَسَكْتُ بالشيءِ وأَمْسَكْتُهُ وأَمْسَكْتُ به)، فـ (مَسَكَ) فعلٌ لازم، و(أَمْسَكَ) لازمٌ ومتعدٍّ.

وذهب العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) إلى أن (مَسَكَ) الثلاثي يأتي متعدِّياً، ولا أظنه مستقيماً. فقد احتج العدناني بما جاء في (الأساس)، وعبارةُ (الأساس): ((أَمْسَكَ بالشيءِ، ومَسَكَ، وتَمَسَّكَ، واستمسك)). وهذا يعني: أَمْسَكَ بالشيءِ، ومَسَكَ به، وتَمَسَّكَ به، واستمسك به. فالأفعال هذه كلُّها تتعدى بالباء. واحتجَّ بما جاء أيضاً في معجم (دوزي)، وهو على شأنه ومكانته ليس بحُجَّة. وورد (مَسَكَ) متعدِّياً [كما بدا للعدناني] في (نهج البلاغة ٩٩/٢) إذ قال: ((وسأَمْسِكُ الأمرَ ما اسْتَمْسَكَ. وإذا لم أجدْ بُدّاً فآخر الدواء الكيّ)) بفتح الهمزة في (سأمسك)، وصوابه (سأُمسك) بضم الهمزة، من (أمسك). والخطأ خطأ المحقق.

وأشار العدناني إلى صحة (أَمْسَكَهُ وأَمْسَكَ به)، ولم يُشِرْ إلى فَرْق ما بينهما ليكون الكتّاب منه على بيِّنة في الاستعمال، وهو أمر لا بدّ منه. فأنت تقول: (أخذته وأمسكته) على الأصل، فإذا أدخلت الباء على مفعولهما، فقد عَنَيتَ أن الفعل قد جرى

بمباشرتك وأكّدت تعلّقك به. ففي (المصباح): ((مَسَكْتُ بالشيء مَسْكاً. وتَمَسَّكْتُ وامْتَسَكْتُ واسْتَمْسَكْتُ بمعنى أخذتُ به وتعلّقْتُ واعتصمتُ))، وجاء في (الهمع): ((الأصل: (أمْسَكْتُ بزيد)، فأدخلوا الباءَ ليُعلموا أن إمساكك كان مباشرة لـه، بخلاف (أمسكتُ زيداً)، فإنه يُطلق على المنع من التصرّف بوجهٍ ما من غير مباشرة)). وهكذا الفرق ما بين (أخذته) و(أخذت به).

٩٧٤. أُمْسِيَّة (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٤)

في لغة الكتّاب قولُهم: (قابلتُهُ أُمْسِيَةَ يومٍ من الأيام) أي: مساء يوم من الأيام. وقولُهم هذا صحيحٌ لا عيب فيه، لكنهم يَلفِظون (الأمسية) بضم الهمزة وسكون الميم وكسر السين مع تخفيف الياء. وصواب اللفظ أن يكون بتشديد الياء، لا تخفيفها. هذا هو الأصل. ففي (الصحاح): ((وأتيته أُصْبُوحَةَ كلِّ يوم، وأُمسيَّةَ كلِّ يوم)) بتشديد الياء. وفي (الأساس): ((وآتيهِ أُمسيَّةَ كلِّ يوم)) بتشديد الياء أيضاً. وكذلك هو في (المخصَّص) لابن سِيدَه. وفي (اللسان): ((أتيته أُصْبُوحَةَ كلِّ يوم وأُمْسِيَّةَ كلِّ يوم)) يريد كلَّ يوم عند الصباح وعند المساء. وأشار (المعجم الوسيط) إلى أن (الأُمْسِيَّة) مضعّفة أي بتشديد الياء.

هذا ووزن (الأُمْسِيَّة): (أُفْعُولَة) بضم الهمزة كأُصْبُوحَة. أما جَمْعُها جمع تكسير فهو: (أماسِيّ) بتشديد الياء، و(أماسٍ) بياء مخفّفة تُحذف عند التنوين.

وكذلك (الأُحْجِيَّة) أو (الأُحْجُوَّة)، بضمِّ الهمزة وتشديد الياء والواو، وتدعوها العامة (الحـزُّورة)؛ وهي اللغز المغلَق الذي يَتَحاجَوْن به، أي يَتَداعَوْن. وهي (أُفْعُولَة) من (حَجَوْت) كـ (الأُدْعِيَّة) و(الأُدْحِيَّة) بضم الهمزة وتشديد الياء في كلٍّ منهما، مِن: (دَعَوْتُ) و(دَحَوْتُ). وجَمْعُ (الأُحْجِيَّة): (أحاجٍ) بياء مخفَّفة تُحذف عند التنوين، و(أحاجيّ) بياء مشددة. قال السيرافي: كلُّ ما كان مشدَّداً كـ (أُثْفِيَّة) و(أُمْنِيَّة) يُجمع هكذا.

وجاء في التنزيل: ﴿ليس بأمانِيِّكُمْ ولا أمانِيِّ أهْلِ الكِتابِ﴾ [النساء ١٢٣] وقد قُرئ بياءٍ خفيفة. قال ابن جنّي في (المُحْتَسَب): ((أصْلُ هذا كلِّه التثقيل)) (أمانيّ) جَمْع (أُمْنِيَّة)، والتخفيف في هذا النحو كثيرٌ فاشٍ عندهم.

ومما جاء على (أُفْعُولة) بضم الهمزة: (أُحْدُوثة) للحديث الحسن، و(أُعْجُوبة) يُتعجب منها، و(أُضحوكة) يُضحَك منها، و(أُلعوبة) يُلعَب بها، و(أُرْجوحة) يُتأرجَح بها، و(أُدْعِيَّة) و(أُدْعُوَّة) أي شعار يتداعون به، و(أُلْهِيَّة) و(أُلْهُوَّة) يتلهَّون بها، و(أُثْفِيَّة) للحَجَر يُوضَع عليه القِدْر، واحدةُ الأثافِيّ، و(الأُرْبِيَّة) أصل الفخذ، و(الأُطْرُوحة) مسألةٌ يَطرحها الرجلُ على الرجل.

وهكذا قالوا (أُمْسِيَّة) بضمِّ الهمزة وتشديد الياء، ولم يقولوا (أُمْسِيَة) بتخفيف الياء.

ولكن هل جاء من (أُفْعُولَة) ما أساغوا فيه تخفيفَ الياء؟

أقول: جاءت (أُغْنِيَّة) بتشديد الياء على الأصل، لكنهم حَكَوْا فيها التخفيفَ أيضاً، كما في (المقاييس) لابن فارس، و(المخصَّص) لابن سِيدَه، و(المفردات) للراغب، بل (القاموس) و(اللسان)... فدعا ذلك المجمع القاهري إلى إساغة (أُمْسِيَة) بالتخفيف!

٩٧٥. تَمَشّى (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١)

(مَشَى الرجلُ مَشْياً) إذا سارَ، فهو (ماشٍ)، والجمع (مُشاة). والكتّاب يَعرفون ذلك، لكنهم إذا استعملوا المزيدَ من الفعل، نحو (تَمَشّى) بوزن (تَفَعَّلَ) بالتشديد أو (تَماشَى) بوزن (تَفاعَلَ)، وضعوه في غير موضعه. فهم يقولون مثلاً: (وهذا العمل لا يَتَمَشّى مع الأخلاق)، يَقصدون أن العملَ ينافي الأخلاق. فمعنى (تَمَشّى): زحف أو مشى بطيئاً. ففي (الصحاح): ((وتَمَشَّتْ فيه حُمَيّا الكأس)) أي: سَرَتْ فيه سَوْرَةُ الخمر، وفي (المخصَّص ١٩/١٥) لابن سِيدَه: ((زَحَفْتُ إليه: تَمَشَّيْتُ)).

وهم يقولون أيضاً: (وهذا العمل لا يَتَماشى مع القانون). و(تَماشَى) معناه: ماشَى بعضُهم بعضاً، ولا يكون فاعِلُه إلا مثنى أو جمعاً كقولك: (تَماشَى فلانٌ وفلان) أو (تماشَوْا). وقد يكون معنى (تَماشَى): مَشَى بعضُهم إلى بعض. ففي (التاج): ((وتَماشَوْا: مَشَى بعضُهم إلى بعض)).

فالصواب أن تقول مثلاً: (هذا لا يُطابق القانونَ، ولا يُمالِئه، ولا يُشايعه، ولا يُتابعه، ولا يُجاريه، ولا يُسايره، ولا يُماشيه).

٩٧٦. مطر وأمطر (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٩)

تقول: (مَطَرَتِ السماءُ تَمْطُرُ)، فهي (ماطِرة)، كما تقول: (أَمْطَرَتِ السماءُ تُمْطِرُ)، فهي (مُمْطِرَة). فـ(مَطَرَ) كما يبدو فعلٌ لازم كـ(أَمْطَرَ)، لكنهما متعدّيان في الأصل، تقول: (مطرتنا السماء، وأمطرتنا)، وقد يتعديان إلى مفعولَين أيضاً. وذهب جماعةٌ إلى أن (مَطَرَ) و(أَمْطَرَ) يُستعملان في الخير والشرّ على السواء، وذهب آخرون إلى أن (أَمْطَرَ) يُستعمل في العذاب وحده، أما (مَطَرَ) فيُستعمل في الرحمة والعذاب جميعاً، ففي (أدب الكاتب) لابن قتيبة: ((قال أبو عُبيدة: كلُّ شيءٍ من العذاب يقال فيه (أُمْطِرْنا) بالألف بالبناء للمجهول. قال اللهُ تعالى: ﴿فأَمْطِرْ علينا حِجارَةً من السماء﴾ [الأنفال ٣٢]. وكل شيءٍ من الرحمة والغيث يقال فيه: (مُطِرَ) بالبناء للمجهول. وغيره يُجيز (مُطِرْنا) و(أُمْطِرْنا) في كلِّ شيء. وفي (المصباح): ((مَطَرَتِ السماءُ تَمْطُرُ مَطَراً، من باب طَلَبَ، فهي ماطِرَةٌ في الرحمة، وأَمْطَرَتْ بالألف أيضاً، لغةٌ... وأَمْطَرَتْ بالألف لا غير في العذاب)). وإذا كانت السماءُ ماطرةً، فالأرض مَمْطُورة ومَطِيرَة، لكنه يقال: يومٌ ماطرٌ، كما يقال يوم مَطِير. ففي (الأساس): ((مَطَرَتْهُمُ السماءُ وأَمْطَرَتْهُم، وسماءٌ ماطِرَةٌ ومُمْطِرَةٌ ومِمْطار: مِدرار، ووادٍ مَمْطُور ومَطِير. ويومٌ ماطِرٌ ومَطِير)).

وفي اللغة (المَطَرَة) بفتح الميم والطاء والراء، وتطلق على القِرْبة بالكسر، وعلى ظَرْف الماء الذي يَحملُه

المسافر. قال الرُّصافي في (دفع الهُجْنة): ((المَطَرَة يَستعملونها بمعنى المَزادة، وهي مُحَرَّفة من مَطْهَرة، وهي من مصنوعاتهم. فقد اشتقوا مَطْهَرة للمَزادة. وما أدري ما وجه المناسبة في الاشتقاق، ولعلهم سمَّوْها مَطْهَرة لاحتوائها على الماء الطَّهُور)).

أقول: الغريبُ ما قالَه الرُّصافي، فـ (المَطَرَة) عربيةٌ فصيحة، وليست عاميّةً محرّفة، أو مشتقة خطأً من المطهرة.

٩٧٧. مَطَل (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩)

تقول: (مَطَلْتُ الشيءَ) إذا مَدَدْتَهُ، ومن ذلك قولُهم: (مَطَلَ المَدينُ الدائنَ بالدَّيْن) إذا أَجَّلَ وفاءَهُ. ففي (المصباح): ((مَطَلْتُ الحديدةَ مَطْلاً، من باب قَتَلَ، مَدَدْتُها وطَوَّلْتُها، وكلُّ مَمْدُودٍ مَمْطُولٌ)). وأردف: ((ومنه مَطَلَهُ بدَيْنِهِ مَطْلاً إذا سوَّفَه بوعْد الوفاء مرّةً بعد أخرى)). وهناك (ماطَلَهُ بحقِّه مُماطَلَةً ومِطالاً) إذا سوَّفَه، كقاتَلَهُ يُقاتِلُهُ مقاتَلَةً وقِتالاً. ففي (الأساس): ((مَطَلَ فلانٌ حَقِّي، وماطَلَني به مَطْلاً ومِطالاً)) بكسر الميم في (المِطال). وفي (اللسان): ((ومَطَلَهُ حقَّه وبه يَمْطُلُهُ مَطْلاً، وامتطلَهُ وماطَلَهُ به مُماطَلَةً ومِطالاً)) بكسر الميم.

ويقول الكتّاب حيناً: (طال المَطال بإنجاز الأعمال)، يَلفِظون (المَطال) بفتح الميم، فهل هذا صحيح؟

أقول: (المَطال) بفتح الميم هو المصدر الميمي لفعل (طَالَ)، تقول: (طَالَ يَطُولُ طُولاً ومَطالاً) إذا امتدّ فهو طَويل، وطُوال بالضمّ. وليس هذا هو المقصود في عبارة الكتّاب، فالصواب أن يقولوا (طال المِطال..) بكسر الميم، و(المِطال) هنا المُماطَلَة. قال بديع الزمان الهمذاني في (المقامة الساريّة): ((يا هذا قد طال مِطال هذا الوعد)) بكسر الميم.

ولذا قُلْ: (طالَ المِطال) بكسر الميم، ولا تقل: (طال المَطال) بفتح الميم.

٩٧٨. مع

(مع) ظرفٌ لمكان الاجتماع وزمانِه. وهو أكثر ما يكون مُضافاً، كما في قولك: (أنا معك)، و(جئت مع الفجر). والمشهور أنه منصوبٌ على الظرفية. وقد يُبنى على السكون في لغةٍ فيكون في محلّ نصب، فإذا وَلِيَهُ ساكن حُرِّك بالكسر، في هذه اللغة.

وقد يقع الإشكال في استعماله عند الكتّاب، في مثل قولك: (القتال مع فلان أمرٌ لا بدّ منه)، فما الذي نعنيه بقولنا (القتال مع فلان)؟ أهو القتال إلى جانبه، ومناصرته على عدوّه، أم مقاتلته؟

أقول: إذا جئت بالفعل فقلت: (قاتلت مع صاحبنا)، كان معناه القتال إلى جانبه وحسب. ونحو ذلك ما جاء في التنزيل: ﴿وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة ٨٣]، فإن معناه: لن تشاركوني في قتالي إياه.

أما إذا جئت بالمصدر فيختلف الحال. فانظر إلى ما جاء في كتاب (كليلة ودمنة). قال ابن المقفّع: ((وإنما حدّثتك لتعلم أن القتال مع صاحبنا، لا أراه لك رأياً، فأجاب: فما أنا بمقاتل صاحبك، ولا

ناصب لـه العداوة سرّاً ولا علانية)). فالذي يَعنيه (القتال مع صاحبنا) هنا مقاتلته، لا: القتال إلى جانبه. وقد اتسع استعمال المصدر هنا لهذا المعنى، لأن (مع) بعد المصدر ظرف زمان مستقر متعلق بمحذوف، مقدر بفعل عام أو ما يشبهه، أي: (القتال يَحصُل مع صاحبنا، لا أراه لك رأياً). ومثل ذلك: (القتال بيني وبين صاحبنا)، فقولك: (القتال يَحصُل مع صاحبنا)، يَحتمل في الأصل: المقاتلة أو المناصرة، وهو يعني المقاتلة هنا لقيام القرينة. كما يعني القتال بيني وبينك.

ولكن (القتال معه) قد يعني إلى ذلك: القتال إلى جانبه، إذا دلّت القرينةُ عليه. فانظر إلى ما جاء في كلام الجاحظ، في كتابه (فضل هاشم على عبد شمس): ((ثم ما كان في أيام تحزُّبهم وحربهم مع عليّ)). فما الذي يَعنيه (تحزُّبهم مع عليّ، رضي اللّـه عنه، وحربهم معه). إنه يعني ولا شك تعصّبهم لـه، والمحاربة في صفِّهِ.

فثبت بذلك أن استعمال المصدر يتسع للأمرين، والمعوَّل على القرينة، خلافاً لاستعمال الفعل!

٩٧٩. معاً

(نشرت بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٤)

يقول الكتّاب فيما يقولون: (جئنا معاً)، كما يقولون: (جئنا جميعاً)، وكلامهم في الحالَين صحيح. إلا أنه ثمّة فارقاً بينهما في المعنى، قد لا يلحظُه الكتّاب. فإذا قلت: (جئنا معاً)، فقد أفدتَ أنكم جئتم مجتمعين، وإذا قلت: (جئنا جميعاً) فقد أفدتَ أنكمَ جئتم كلُّكم، سواءٌ أجتمعتم في هذا المجيء أم لم تَجتمعوا. ويُنصب (مع) هنا منوّناً على الظرفية. تقول: (جئنا معاً) أي: في زمانٍ واحد، وتقول: (كنا معاً) أي: في مكان واحد. وقيل: انتصابُه على الحاليّة، أي: مجتمعين.

وأنت تقول: (جاؤوا معاً)، كما تقول: (جاءا معاً). ففي (المصباح): ((وخرجنا معاً، أي: في زمان واحد، وكنا معاً، أي: في مكان واحد، منصوبٌ على الظرفية، وقيل على الحال، أي: مجتمعين))، وأردف: ((والفرق بين: (فَعَلنا معاً)، و(فَعَلنا جميعاً)، أن: (معاً) لاجتماع حالةِ الفعل، و(جميعاً) بمعنى كلّنا، يَجوز فيها الاجتماع والافتراق)).

أما قولك: (جئنا جميعاً)، فـ (جميع) لفظٌ من ألفاظ التوكيد، ومعنى (جئنا جميعاً): جئنا كلّنا. ففي (الصحاح): ((يقال: جاؤوا جميعاً، أي: كلُّهم)). وفي التنزيل: ﴿قُلْنا اهْبِطُوا منها جَمِيعاً﴾ [البقرة ٣٨]، وفيه: ﴿هُوَ الذي خَلَقَ لَكُمْ ما في الأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة ٢٩]. وجاء في (إعراب القرآن) أن (جميعاً): حال. وفصَّل البيضاوي فقال: ((إن (جميعاً) حالٌ في اللفظ، تأكيدٌ في المعنى)).

٩٨٠. أمعَن

(نشرت بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٥)

تقول: (أَمْعَنَ فلانٌ في الأمر إذا بالَغَ وأَبْعَدَ، ففي (الأساس): ((أَمْعَنَ في الأمر: أَبْعَدَ.. وأَمْعَنوا في سيرهم)). وفي (المصباح): ((وأَمْعَنَ الفرسُ إمْعاناً: تباعَدَ في عَدْوه، ومنه قيل: أَمْعَنَ في الطِّب: إذا بالَغَ

في الاستقصاء)). فالفعلُ لازم. ولذا أنكر الباحثون قولَ القائل: (أَمْعَنْتُ النظرَ إليه)، وجعلوا الصواب: (أَمْعَنْتُ في النظر إليه). وقد تبيَّن بالتحقيق أن (أَمْعَنَ) قد سُمِعَ متعدِّياً، وذلك في الشعر الجاهلي، وقد تبينت هذا في كلام الفصحاء أيضاً، قال أبو حيان التوحيدي في كتابه (المقابسات): ((بعد إمْعان النظر، وإنْعام الفحص))، وقال الحريري في (مقامته الثانية): ((أَمْعَنْتُ النظرَ في تَوسُّمِهِ)). وقال ابن الأثير صاحب (النهاية) في مقدمته: ((فحينئذ أَمْعَنْتُ النظرَ، وأَنْعَمْتُ الفِكْرَ)). ومثل ذلك كثير.

ولـذا صحّ قولُكَ: (أمعنت النظر)، بمعنى: أنعمت الـنظرَ، لمجيئه في الشعر الجاهلي، وكلام الفصحاء. وقـد أقـرّه المجمـعُ القاهـري، لكـنه حَمَلَـهُ على أحد أمرين:

الأول: نـزع الخـافض، ولـيس هـذا محلَّـه، لأنـه مقصورٌ على ما نُصب، وحقُّه الجرّ من اسم مكان.

والـثاني: أن يكـون (أَمْعَنَ) مقلوباً من (أَنْعَمَ)، ولا يَصِحّ القلـبُ هاهنا لأن لكلٍّ من الفعلين أصْلاً ومصدراً على حدة.

٩٨١. تمعّن

تقول: (أَمْعَنَ في الأمر) إذا أَبْعَدَ فيه، و(أَمْعَنَ النظرَ) إذا دقَّقَ فيه، وبالَغَ في الاستقصاء، كما تقدّم. لكن الكتّاب يُضيفون إليهما: (تَمَعَّنَ) في نحو هذا المعنى فيقولون: (تَمَعَّنَ فلانٌ في الأمر)، يريدون به: تَرَوَّى وتأنَّى وأطالَ النظرَ، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (تَمَعَّنَ عليه) في الحديث، ولكن بمعنى آخر. فقد حكى ابن الأثير في (النهاية) قولَه: ((فنزل عن فراشه، وقعد على بساطه، وتَمَعَّنَ عليه))، فقال: ((تَمَعَّنَ، أي: تَصاغَرَ وتذلَّلَ))، وأردف: ((من قولهم: أَمْعَنَ بحقّي: إذا أَذْعَنَ واعترف)). فإذا صحّ هذا كان لـ (أَمْعَنَ) أصلٌ آخرُ.

وقد يكون لما قالَه الزمخشري في (الفائق) وجْهٌ حين رَدَّ معنى (تمعَّن) إلى (المَعان)، و(المَعان) هو: المكان، فـ (تمعَّنَ) على ما ذكر يعني: نَزَلَ عن دَسْتِهِ، أي: مجلسه ومكانه، وتَمَكَّنَ على بساطه تواضعاً. فـ (تَمَعَّنَ) على ذلك لا يَمُتُّ إلى ما عَناه الكتّاب من معنى التروِّي والتقصِّي بسبب، من قريب أو بعيد. فتأمل.

٩٨٢. المِعَى والأمعاء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢)

(المِعَى) بكسر الميم وفتح العين: المَسِيل الذي يَنتقل إليه الطعام بعد المعدة، وهو واحد (الأمعاء). ويَسأل الكتّاب حيناً مذكَّرٌ هو أم مؤنّث.

أقـول: المشهور فيه التذكير، وقد يؤنّث. فقد جاء في (الـتاج): ((المِعَـى بكسـرٍ ففتح. وبه جاء الحديث: المؤمنُ يـأكل في مِعـىً واحـد. وهو مذكّر، وقد يؤنث. قـال الفراء: أكثرُ الكلام على تذكيره، وربما ذهبوا إلى التأنيـث. ومـنه الحديـث: والكافـرُ يـأكل في سـبعة أمعـاء. قال القالي: الهاء في (سبعة) تدل على التذكير في الواحـد)). أي إن قولَـه: (سبعة أمعـاء) يـدل على

تذكير مفرده وهو (المِعَى)، ولو كان مؤنثاً لقيل: (سبع أمعاء).

ويَلفِظ بعضُهم (المَعَى) بفتح الميم بدلاً من كسرها، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (المعَى) بكسر الميم وفتحها، قال ابن سِيدَه في (المخصَّص): ((قال ابن فارس: المِعَى هو مَسِيل ضيِّق صغير، ويقال: مَعَى بفتح الميم... وكذلك (مِعَى البطن) بكسرها، فيه اللغتان عنده))، وقد جاء في (القاموس) و(التاج) بالفتح والكسر أيضاً.

ومما جاء بالكسر والفتح أيضاً (الإِلَى) و(الأَلَى) أي: النعمة[1] والجمع (الآلاء). وقد جاء في التنزيل: ﴿فاذْكُرُوا آلاءَ اللّـهِ لعلكم تُفْلِحُون﴾ [الأعراف ٦٩] أي: اذكروا نعمه لعلكم تفوزون. وكذلك (الإِنى) بالكسر و(الأَنَى) بالفتح، والجمع (الآناء)، أي الساعات. ففي التنزيل: ﴿يَتْلُونَ آياتِ اللّـهِ آناءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران ١١٣] أي: يتلون الآياتِ في ساعاتِ الليل وهم يُصلّون. فتأمل.

٩٨٣. امتقع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١)

إذا تغيّر لون الإنسان واصفرّ قيل: (امتُقِعَ لونُه). والكتّاب قد يعرفون ذلك، لكنهم يقولونه بالبناء للمعلوم بفتح التاء والقاف نحو (امْتَثَلَ). والصحيح أن العرب قالته بالبناء للمجهول، بضم التاء وكسر القاف. ففي (الإبدال) لأبي الطيب: ((الْتُقِعَ باللام، وانْتُقِعَ بالنون.. وامْتُقِعَ لونُه بالميم بالبناء للمجهول فيها؛ أي: ذهب وتغيَّر)). وكذلك في بقية المعجمات، ولا يجوز فيما لم يأتِ من الأفعال إلا بالبناء للمجهول، أن يُستعمل على غير هذا الوجه.

ويقال: (رَتِجَ رَتَجاً) كتَعِبَ تَعَباً: إذا تلعثم في كلامه، ولكن يقال: (أُرْتِجَ عليه) بالبناء للمجهول، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

وجاء: (هُرِعَ الإنسانُ هَرَعاً وأُهْرِعَ) ببنائهما للمجهول: إذا أسرع، لكنه جاء: (هَرَعَ) أيضاً بفتح الراء بالبناء للمعلوم، كما في (اللسان)، والأول أشهر.

وجاء: (عُنِيَ) بضمٍّ فكسر بالبناء للمجهول، و(عَنِيَ) بفتحٍ فكسر بالبناء للمعلوم. تقول: (عَناهُ الأمرُ) كشَغَلَهُ فـ (عُنِيَ به) كشُغِلَ به على المجهول، فهو (مَعْنِيٌّ به) بكسر النون وتشديد الياء كمَشْغُول به، وهو المشهور. كما تقول: (عَنِيَ) كتَعِبَ، و(عَنَى) كرَمَى، والأصل في معناه: قَصَدَ.

ولذا قُلْ: (امْتُقِعَ لونُه) بالبناء للمجهول، ولا تقلْه بالبناء للمعلوم.

٩٨٤. أمكنَ له

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٣٠)

يدور على ألسنة الكتّاب قولُهم: (لا يُمكن لأحدٍ أن يَفعل ما فعلَه فلان)، فيَستعملون (أمْكَنَ) لازماً، وقلّما يُعَدُّونه كقولك: (لا يُمكن أحداً أن يفعل ما فعلَه فلان). وكثُر حديثُ النقاد حول ذلك، فمنهم من ذهبوا إلى تخطئة القائل: (لا يمكن لأحد)، وجعلوا صوابَه: (لا يمكن أحداً). وحُجَّتهم في ذلك أن (أمْكَنَ) لا يكون إلا متعدّياً. ومن هؤلاء الشيخ اليازجي

(١) جاء في (المعجم الوسيط): الأَلْوُ: النِّعْمة. (ج) آلاء.

والمنذر، والأساتذة داغر والنشاشيبي والعدناني. ومنهم من صوّبوا قولَ القائل: (لا يمكن لأحد). وحُجّتهم أن (أمْكَنَ) يأتي لازماً كما يأتي متعدياً. ومن هؤلاء الأب الكرملي والدكتور مصطفى جواد.

ويتبيّن بالتحقيق أن الفعلَ يأتي لازماً [كما يأتي متعدياً]، ولا عبرة بقول من أنكر ذلك. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وأمْكَنَ الشيءُ: تيَسَّر»، وهو صريح بلزوم (أمكن). ولو عَنَى أنه متعدٍ لقال: (أمكنني الشيءُ: سَهُلَ وتيسّر)، كما فعل صاحب (المصباح) حين قال: «أمكنني الشيءُ: سَهُل وتيسّر». وفي (الأفعال) لابن القوطية أيضاً: «عَرَضَ لك الخيرُ عَرْضاً، وأعْرَضَ: أمكن». و(عَرَضَ) و(أعْرَضَ) هنا بمعنى بدا وظهر، كما في (المصباح).

وقد جرى الأئمة على استعمال الفعل لازماً فقد جاء في (نهج البلاغة): «فهذا أوانُ قَوِيَتْ عُدَّتُهُ، وعَمَّتْ مَكِيدتُه وأمْكَنَتْ فريستُه» قال الشارح: «أمْكَنت الفريسةُ، أي: سَهُلَتْ وتيسّرت». وقال أبو حيان التوحيدي في (المقابسات): «ولا في كل حال يمكن للإنسان أن يُثْقِفَ ما يقول، ويُقَوِّم ما يَعمل»، فعدّى (أمكن) باللام كما يعدّيه الكتّاب.

وكما تقول: (أمكنني الشيُ) و(أمكن لي)، فإنك تقول: (مَكّنني فلانٌ) و(مَكّنَ لي) بتشديد الكاف. ففي (المفردات) للراغب: «يقال: مَكّنته بتشديد الكاف، ومَكّنتُ له فتَمَكّنَ». وفي التنزيل: ﴿ولقد مَكّناكم في الأرض﴾ [الأعراف ١٠]، وفيه: ﴿مَكّنّاهُمْ في الأرْضِ ما لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام ٦] وكلاهما بتشديد الكاف.

ولذا قُلْ: (أمْكَنني الأمرُ)، و(أمْكَنَ لي)، و(مَكّنني فلانٌ)، و(مَكّنَ لي) بتشديد اللام فيهما.

٩٨٥. ملأ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٨)

(المَلْءُ) بالفتح مصدرُ (مَلأتُ الإناءَ أمْلَؤهُ)، فهو (مَمْلُوءٌ)، و(مَلآنُ) وقد يُخفّف فيقال: (مَلان)، وهي: (مَمْلُوءَةٌ)، و(مَلآى)، و(مَلآنة)، فالفعل متعدٍّ.

وتقول: (مَلُؤَ) ككَرُمَ (مَلاءَةً) ككَرامَة، فهو: (مَلِيءٌ)، أي: غنيٌّ ثِقَة. قالوا: (هو مَلِيءٌ بيِّنُ المَلاءِ والمَلاءَةِ) بالفتح. وقد تُسهَّل الهمزة في (مَلِيء) إلى الياء وتدغم، فيقال (مَلِيّ) بتشديد الياء. وغريبٌ على هذا قولُ المجمع القاهري بصحة استعمال (المَلِيء) بمعنى (المُمْتَلِئ)، محتجّاً بقياس تحويل اسم المفعول إلى (فَعِيل) عند بعضهم، أي: (المَمْلُوء) إلى (مَلِيء).

أقـول: مَـن قـال بقـياس تحويـل (مَفْعُـول) إلى (فَعِـيل)، اشترط ألاّ يكون منه (فَعِيل) بمعنى الفاعل، مـنعاً للالتـباس. وقـد جـاء (المَلِـيء) صـفةً مشـبهةً، (فعـيلاً) بمعـنى الفـاعل عـلى الثـبوت، بمعـنى الثقة الغني.

وقد يقال ما بال: (عَقِيم) و(نضيج) قد أتَيا على (فعيل) بمعنى المفعول والفاعل!

أقول: كان ذلك لوحدة المعنى فيهما، خلافاً للـ(مَلِيء)، فليس هو بمعنى (المَمْلُوء) في الأصل، فيقع الالتباس.

وتقول من (مَلأهُ) بالتخفيف: (امْتَلأ) بوزن (افتعل)، كما تقول من (مَلأهُ) بالتشديد: (تَمَلأ) بوزن

(تفعَّلَ)، وكلاهما فعلٌ لازم. وفي (الصحاح): ((تَمَلأتُ [بوزن تفعّلتُ] من الطعام والشراب، وتَمَلأ [بوزن تفعّل] فلانٌ غيظاً)).

ويَخلط الكتّاب حيناً بين (تَمَلأ) بالتشديد والهمز، و(تَمَلّى) بالياء، وليس هما بمعنى. تقول: (تَمَلَّيْتُ العيشَ تَمَلِّياً) إذا عِشْتَ مَلِيّاً؛ أي: طويلاً. فـ (تَمَلّى) فعلٌ متعدٍ. وهكذا تقول: (مَلَّيْتُهُ) بالتشديد (فتَمَلّى)، و(مَلاكَ اللّـهُ حَبيبَكَ): متَّعَكَ به، و(تَمَلّى خالدٌ إخوانَهُ) إذا مُتِّعَ بهم طويلاً، و(تَمَلَّيْتُ عُمري): استمتعتُ به. ففي (الأساس): ((ومُلِّيتُ بالبناء للمجهول، وتَمَلَّيْتُ حبيباً، وتَمَلَّيْتُ العيشَ، وتَمَلَّيْتَ شبابكَ)).

ولذا قُلْ: (إناءٌ مَلآنُ ومَمْلُوءٌ)، لا: (مَلِيءٌ). فتأمل.

٩٨٦. أملأ

يَعْمِدُ الكتّاب حيناً إلى وضع (أَمْلأ) موضع (مَلأ) في: (مَلْءِ الوعاء)، فيقولون: (أَمْلأتُ الوعاءَ بالماء). وهو خطأ، والصواب: (مَلأتُهُ). قال صاحب (الأساس): ((مَلأتُ الوعاءَ ومَلأْتُهُ بالتشديد، وهو مَلآنُ، وغِرارةٌ مَلأى، وأوعيةٌ وغَرائرُ مِلاءٌ بكسر الميم... وأعْطني مِلْءَ القَدَح بكسر الميم ومِلأيْهِ وثلاثةَ أمْلائهِ)). و(الغِرارة) بكسر الغين: العِدْل بكسر العين.

أما (أَمْلأ)، فلَه معانٍ؛ منها: (أَمْلأهُ): إذا أَزْكَمَهُ؛ أي: سبَّبَ لَه الزُّكام. ففي (الصحاح): ((أَمْلأهُ اللّـهُ؛ أي: أَزْكَمَهُ، فهو مَمْلُوءٌ، على غير قياس)). (مَمْلُوء)؛ أي: مَزْكُوم.

٩٨٧. ما تمالك

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٦)

يقول الكتّاب حيناً: (غَضِبَ خالدٌ وما تَمالَكَ نفسَه، فاندفع يَسُبُّ ويَشْتُمُ)، فهل في العربية ما يُسيغ استعمالَ (تمالك) في مثل هذا الموضع؟

أقول: في العربية: (تَمالَكَ) بمعنى (مَلَكَ نفسَه)، لكنه فعلٌ لازمٌ غيرُ متعدٍ. فأنت تقول مثلاً: (ما تَمالَكَ خالدٌ أنْ فَعَلَ كذا)، على تقدير: ما تمالَكَ خالدٌ عن فعلِ كذا؛ أي: لم يَستطعْ حَبْسَ نفسِه عن هذا الفعل أو مَنْعَها منه. ففي (المصباح): ((وما تَمالَكَ أنْ فَعَلَ؛ أي: لم يَستطعْ حَبْسَ نفسِه)). وفي (اللسان): ((وتَمالَكَ عن الشيء: مَلَكَ نفسَه.. وما تمالَكَ فلانٌ أنْ وَقَعَ في كذا: إذا لم يَستطعْ أنْ يَحبس نفسَه)).

وتبيّن ممّا ذُكر أنَّ الأصلَ أنْ تقولَ: (تَمالَكْتُ عن فِعْلِ كذا) إذا تَماسَكْتَ. فإذا قلت: (لم أَتَمالَكْ أنْ فَعَلْتُ كذا)، فهو على تقدير: (لم أتمالَكْ عن فِعْلِ كذا) أي: على تقدير حذف (عن). وحَذْفُ الجارِّ قبل (أن) المفتوحة المشددة والمخفَّفة قياسيٌّ. كذلك حَذْفُ الجارِّ قبل (أن) الخفيفة المصدرية، كقولك: (اضْطُرِرْتُ أنْ أنام)، والأصل: اضطررت إلى النوم، و(عَجِبْتُ أنْ جاء فلانٌ) أي: عَجِبْتُ من مَجيئِهِ، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهم﴾ [ص ٤] أي: مِنْ أنْ جاءَهم. وكذلك قولُكَ: (ما تمالَكْتُ أنْ فَعَلْتُ كذا) أي: ما تمالكت عن فِعْلِهِ.

ولذا قُلْ: (غَضِبَ خالدٌ وما تَمالَكَ أنْ سَبَّ وشَتَمَ)، لا: (تَمالَكَ نفسَه..).

٩٨٨. الاستملاك

من الشائع قولُهم: (اسْتَمْلَكَتِ الحكومةُ هذا العقارَ) إذا نَزَعَتْهُ من ملك صاحبه، في مقابلةِ بَدَلٍ تؤدّيه إليه، لمصلحةٍ عامّة. ولم يُسمع ذلك عن العرب، لكنه لا يَبْعُدُ عن قياس (استفعل) وما تؤدي من المعاني.

وقد أخذ بهذا القياس بعضُ الأئمة من السلف، كما جرى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ قال: ((يرى المجمعُ أن صيغةَ (استفعل) قياسية لإفادة الطلب والصيرورة)). فيكون (استملك العقارَ) كاستخرج المعدنَ، واستنبط الماءَ، إذا حصل المستخرِجُ والمستنبط على ما طلب بعملِه وجهده. وقد بسطنا القول في ذلك، في غير موضع من الكتاب.

٩٨٩. أملى والأمالي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٣)

تقول: (أَمْلَيْتُ الكتابَ) بالياء، و(أَمْلَلْتُ الكتابَ) باللام: إذا تَلَوْتَهُ، وقد جاءت اللغتان؛ أي: (الإملاء) و(الإملال) بهذا المعنى في التنزيل، قال تعالى: ﴿وقالُوا أساطِيرُ الأوَّلينَ اكْتَتَبَهَا فهي تُمْلَى عليه بُكْرَةً وأصِيلاً﴾ [الفرقان ٥] أي: تُتْلَى عليه ليحفظَها غُدْوَةً وعَشِيًا. وهكذا قولُه تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الذي عليه الحَقُّ﴾ [البقرة ٢٨٢] أي: ليكن الذي يُمْلِي ما كتب هو المديونَ نفسَه، أي: الذي عليه الدَّين أو الحقّ، لأنه هو المقر به. ففي (الصحاح): ((وأَمْلَى الكتابَ وأَمَلَّهُ بتشديد اللام لغتان جَيِّدتان جاء بهما القرآن)). وفي (المصباح): ((وأَمْلَلْتُ الكتابَ على الكاتب إمْلالاً: ألقيتُه، وأَمْلَيْتُهُ عليه إمْلاءً، والأولى: لغةُ الحجاز وبني أسد، والثانية: لغةُ بني تميم وقيس، وجاء الكتابُ العزيزُ بهما)).

وفي لغة الكتّاب قولُهم: (الأمالي)؛ وهي ما يُتلى من الدروس، أو يُمْلَى على الطلاب لينسخوه ويحفظوه. وقد سُمِّيَ به كثيرٌ من كتب الأقدمين مثل: (أمالي المرتضَى)، و(أمالي القالي). ولكن ما مفرد (الأمالي)؟

أقول: الشائع عند الكتّاب أنه جمع (أُمْلِيَّة) بضمٍّ فسكون فكسر مع تشديد الياء المفتوحة، مثل: (أُمْنِيَّة) بتشديد الياء، بوزن (أُفْعُولَة) بضمِّ أوّله. وقد جاء في كلمةٍ يومية لناقد قولُه: (كتاب الأمالي، والواحدة: أُمْلِيَّة..)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لو كانت في العربية (أُمْلِيَّة) بتشديد الياء، لكان جَمْعُها قياساً (الأمالي)، ولكن ليس في اللغة (أُمليّة). فما واحدة (الأمالي) إذاً؟ واحدة (الأمالي): (الإملاءة)، وهو ما تُمْلِيهِ وتَتْلُوهُ على السامع، وجمعها (الأمالي)، وهو قياس. فأنت تجمع (إفْعالَة) و(أُفْعُولَة) على (أفاعيل)، فـ (الأسطورة) بالضم بمعنى الباطل، وهكذا (الإسطارة) بالكسر بهذا المعنى، والجمع فيهما: (الأساطين). فتأمل.

٩٩٠. مَن يَعِشْ يَرَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٠)

تفيد (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون معنى الشرط، فتجزم فعلَيْن مضارعين كقولك: (إنْ تَزُرْني

أَزُرْكَ)، ويسمى الفعل الأول: (فعل الشرط)، وهو (تزرْني)، والثاني: (جواب الشرط)، أي: (أزرْك)، وكلاهما مجزومٌ بـ (إنْ). وقد تَحُلُّ مَحَلَّ (إنْ) هذه (مَنْ) بفتح الميم وسكون النون، وتُدعى: (اسمَ شرطٍ جازم)، فتعمل عمل (إنْ).

ويَسأل الكتّاب أتجزم (مَنْ) هذه فِعْلَ الشرط وجوابَه في كلِّ حال، أم أن هناك مواضعَ يجوز فيها الرفع أو يجب؟

أقول: في الجواب عن هذه المسألة أمورٌ أهمها:

أولاً: تقول: (مَنْ يَعِشْ يَرَ). ويَذكر النحاة أن (مَنْ) اسمُ شرطٍ جازمٍ في موضعِ رفعٍ مبتدأً، وخبرُه (يَعِشْ)، وقد جَزَمَتْ (مَنْ الشرطية) هذه فِعْلَ (يَعِشْ) فأسْكَنتْ آخرَهُ، وأصلُه (يَعيشُ) بالرفع، كما جَزَمَتْ فِعْلَ (يَرَ)، فحَذَفَتْ منه حرفَ العلة، وأصلُه (يَرَى) بإثبات حرف العلة.

ثانياً: قد يكون فِعْلُ الشرط فعلاً ماضياً، فيجوز في فِعْلِ الجواب الرفعُ والجزم. تقول: (مَن زارَني أُكْرِمُهُ) بالرفع؛ أي: بضمِّ الميم، أو (أُكْرِمْهُ) بالجزم؛ أي: بسكون الميم[1].

ثالثاً: قد تأتي (مَنْ) اسماً موصولاً، فلا تعني الشرط، تقول: (مَن يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ)، أي: الذي يُكرمني أكرمُه، برفع فعل الشرط وفعل الجواب. لكنك إذا عَنيتَ الشرطَ فعلَّقتَ إكرامَكَ فلاناً على إكرامه لكَ قصداً جَزَمْتَ الفعلين.

رابعاً: لأسماء الشرط – ومنها (مَنْ) — الصدارة، فإذا لم تأتِ في صَدْر الكلام لم تعملْ. مثال ذلك قولُك: (لكن مَن يَزورني أزُوره) برفع الفعلين وجوباً، وقولك: (ليت مَن يُحْسِنُ إلينا نحسِنُ إليه) برفع الفعلين، وقولك: (إنّ مَن يَطلبُ يَجِدُ) برفع الفعلين أيضاً. وكذلك قولك: (مَنْ كان يُكرمُنا نكرمُه) بالرفع في الفعلين، وهكذا قولك: (هل مَن نكرمُه يكرمُنا؟) بالرفع، ولا يَجوز الجزم في مثل هذه المواضع. أما إذا دخلتْ همزة الاستفهام على (مَن)، فيجوز الوجهان. تقول: (أمَنْ يأتِنا نأتِهِ؟) بالجزم، كما تقول: (أمَنْ يأتِينا نأتِيهِ؟) بالرفع.

خامساً: إذا دخل حرفُ الجرّ على (مَنْ)، أو أُضيفَ إليها اسم بَقِيَ عملُها، تقول: (بمَنْ تَقْتَدِ أقْتَدِ) فتجزم الفعلين بحذف حرف العلة. كما تقول: (غُلامَ مَنْ تَضربْ أضربْ) فتجزم الفعلين بإسكان الآخِرِ فيهما. على أنه إذا كان المضافُ اسمَ زمان، نحو: (إذ)، يضاف إلى جملة، امتنع الجزم؛ تقول: (أتذكرُ إذ مَن يأتينا نأتيه)، لأن (إذ) لا تضاف إلى جملة شرطية، والتقدير: (إذ الذي تأتينا نأتيه).

٩٩١. (مِن) حرف الجر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١)

(مِن) بكسر أولـه حرفٌ جارّ، ويَظن الكتّاب أن النونَ فيه ساكنة، في كل حال، والصحيح أنها لا تكون ساكنةً إلا إذا وَلِيَها متحرِّكٌ كقولك: (مِنْ يوم الجمعة)، وهي تُفتح إذا وَلِيَها (ال) كقولك: (مِنَ

---

[1] قال أحمد شوقي في قصيدته: خدعوها بقولهم حسناء...

إنْ رأتْني تميلُ عني كأنْ لم ... تَكُ بيني وبينها أشياءُ

الناس)، وتُكْسَر إذا وَلِيَها ساكنٌ كقولك: (تكلمتُ مِن ابتداءِ الأمر).

و(مِن) في الأصل لابتداء الغاية في الأماكن كقولك: (سافر خالدٌ مِن حمص إلى دمشق)، و(خرجتُ من الدار إلى السوق). وقد أُنزل منزلة ابتداء الغاية في الأماكن قولُك: (هذه رسالة مِن فلان إلى فلان).

ويَستعمل الكتّاب (مِن) لابتداء الغاية في الزمن فيقولون: (رأيتُ فلاناً مِن سنة) أي: منذ سنة. فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء هذا عن العرب، ويظنّه بعضُهم عامياً، وهو مستقيمٌ فصيح. قال الجوهري: ((وتقول العرب: ما رأيته مِن سنة؛ أي: منذ سنة. قال تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[التوبة ١٠٨])).

ويَسأل الكتّاب: لماذا تُزاد (مِن) بعد النفي في قولك: (ما أتاني مِن أحد، وما رأيت مِن أحد)؟

أقول: جاء في (مغني اللبيب) أن (مِن) تُزاد هاهنا لنفي الجنس، وجاء في (اللسان) أنها لتأكيد النفي. ويُشترط في ذلك أن يتقدّمها نفيٌ أو نهيٌ أو استفهام، وأن يكون مجرورُها نكرةً، ويأتي مجرورُها هذا في موضع الفاعلية كقولـه تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلاّ يَعْلَمُها﴾ [الأنعام ٥٩]، أو المفعولية كقولـه تعالى: ﴿ما تَرَى في خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفاوُتٍ﴾ [الملك ٣] وقولـه تعالى: ﴿ما فَرَّطْنا في الكِتابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ٣٨]. فالمجرور في المثال الأول في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ به، وهو في الثاني في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ مطلق. أما قولُه تعالى: ﴿وما كان مَعَهُ مِنْ إلَـهٍ﴾ [المؤمنون ٩١]، فالمجرور في موضع الفاعلية لـ (كان) التامة، أو موضع الاسمية لـ (كان) الناقصة، وأصلُه مبتدأ. فتأمل.

٩٩٢. (مِن) للتبعيض

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/١)

كثيراً ما يَلجأ الكتّاب إلى إضافة (مِنْ) بين الفعل المتعدّي ومفعولـه فيقولون: (زاد خالدٌ مِن عطائه)، و(غَضَّ مِن بصره)، و(خَفَضَ مِن صوته). والأصل: (زاد خالدٌ عطاءَه)، و(غَضَّ بصرَه)، و(خَفَضَ صوتَه). وقد أنكر الأستاذ محمد العدناني نحواً من هذا فقال في معجمه (الأخطاء الشائعة): ((ويقولون: فَلَّ مِن حَدِّ السيف؛ أي: ثَلَمَهُ، والصواب: فَلَّ حَدَّهُ يَفُلُّهُ فَلاً أو فَلَّلَهُ)).

أقول: إن دخول (مِن) على مفعولات هذه الأفعال صحيحٌ فصيح، ولا وجه لإنكار الأستاذ العدناني دخولَ (مِن) في هذا الموضع. ولكن ما الذي تعنيه (مِن) هذه هاهنا؟

قال النحاة إن (مِن) في مثل هذه المواطن للتبعيض؛ أي: للدلالة على أن الفعل يقع على بعض ما يتناوله في الأصل. ففي التنزيل: ﴿وَيُكَفِّرُ عنكم مِنْ سَيِّئاتِكُمْ﴾ [البقرة ٢٧١]، و﴿يَغْفِرْ لكم مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف ٣١، ونوح ٤]، والمعنى: يُكفِّر شيئاً أو بعضاً مِن سيئاتكم، ويَغفر شيئاً أو بعضاً من ذنوبكم. وفي (الأساس): ((وكَسَرْتُ مِنْ سَوْرَتِهِ))، و(السَّوْرة) هي الحِدّة والسطوة وفيه: ((اغْضُضْ مِن صوتِك؛ أي:

اخفض منه)). وفي (المصباح): ((غَضَّ الرجلُ صَوْتَهُ وطَرْفَهُ ومِن طَرْفِهِ ومِن صَوْتِهِ: خَفَضَ))، فكلام الكتّاب صحيحٌ فصيح.

٩٩٣. مَنَحَ (من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

يُشْكل على كثرة الكتّاب وجهُ تصريف حروف التعدية، وليس هو عند التحقيق بالمطلب اليسير، فإنه يحتاج إلى مراجعةٍ وتفقُّهٍ واستقراء.

من ذلك أنهم يقولون: (مَنَحْتُ إليه كذا)، وصوابُه: (منحته كذا).

٩٩٤. مَنَعَ وامْتَنَعَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٧)

(مَنَعَ يَمْنَعُ) كنَفَعَ يَنْفَعَ، وهو إما متعدٍّ إلى مفعولَيْن، تقول: (منعتُكَ كذا)، وإما متعدٍّ إلى مفعول واحد، تقول: (منعتُكَ من كذا). ففي (المصباح): ((منعتُهُ الأمرَ، ومِن الأمر مَنْعاً، فهو مَمْنوعٌ منه ومَحروم، والفاعل: مانِعٌ)).

وتقول: (منعتُكَ عن كذا). ومن النقّاد من يُنكر هذا، ويجعل صوابَه: (منعتُكَ من كذا)، وليس إنكارُهُ بشيء، ففي (الأساس): ((منعتُهُ الشيءَ، ومنعتُهُ منه، ومنعَهُ عنه))، وهو صريح. وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((ويقال: منعتُكَ كذا، ومنعتُكَ عن كذا)).

وتقول في مطاوع (منعَهُ): امتنع فلانٌ من الشيء وعنه أيضاً. ومن النقّاد من يُنكر (امتنع عنه)، ولا مَحَلَّ لإنكاره، فإن صحّةَ قولك: (منعتُهُ عن كذا)، تستوجب سلامةَ قولك: (امتنع عن كذا).

وتقول: (مَنُعَ) بالضمِّ ككَرُمَ (مَناعَةً)، و(مَنَعَةً) بفتح النون: إذا أصبح (مَنِيعاً)؛ أي: حصيناً مَحْمياً، ففي (الأساس): ((ومن المجاز: فلانٌ يَمنع الجارَ: يَحْمِيهِ مِن أن يُضام.. وقد مَنُعَ فلانٌ بالضم، صار ممنوعاً مَحْمياً مَناعة ومَنَعَةً بفتح النون)). فـ (المَنَعَة): العزّ والقوة، والمشهور فيها فتح النون، ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((وأما المَنَعَة بفتح النون، أي: العزّ، فهو مصدرٌ كالحركة والجلَبَة، ومنه مَنُعَ بالضم مَناعاً ومناعةً، فهو مَنِيعٌ)).

ومن الكتّاب مَن يقول: (المَنْعة) بسكون النون، وقد أنكر ذلك الشيخ المغربي في (العثرات)، ولا وجه لإنكاره، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ومَنُعَ الحِصْنُ مَناعاً ومَنْعَةً: لم يُرَمْ)) أي: لم يُنَلْ، وقد جاءت (المَنْعَة) فيه بسكون النون، وكذلك جاء في حديث: ((سيعوذ بهذا البيت قومٌ ليست لهم منْعة)) أي: قوة، وجاءت (المنْعة) بسكون النون أيضاً.

ولذا قُلْ: (مَنَعْتُهُ كذا) إذا حَرَمْتَهُ أو حَمَيْتَهُ، و(مِن كذا وعنه)، و(امتنع منه وعنه)، و(هو شديد المَنَعَة) بفتح النون، و(المنْعة) بسكونها. فتأمل.

٩٩٥. مَنَّ وامتَنَّ

يقول الكتّاب: (امتنَّ لـه) إذا اعترف لـه بفضلـه، وشَكَرَه لـه. و(المُمْتَنّ) لشاكر الجميل، و(الامتنان) للشكر. ومن ذلك (المَمْنون) و(المَمْنونيّة) أيضاً. وكلُّه غريب، ليس من اللغة في قليل أو كثير.

فالمنقول: (مَنَّ عليه بكذا مَنّاً)، والاسم: (المِنَّة)

بكسر الميم، إذا أنعم عليه به فِعلاً، وهو كثير، ومنه (المَنّان)، مِن أسماء اللّـه تعالى. و(مَنَّ عليه به) إذا اعتدّ به على مَن أعطاه، قولاً. ومنه قولُه عزّ وجلّ: ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ بالْمَنِّ والأذَى﴾ [البقرة ٢٦٤]، ومنه المَثَل: ((المِنَّة تُفْسِدُ الصَّنِيعَة)).

وقد جاء (الامتنان) فيما نُقل بالمعنيين أيضاً. ففي (المصباح): ((مَنَّ عليه بالعِتْق وغيره مَنّاً، من باب قَتَلَ، وامْتَنَّ عليه به، إذا أنعم عليه به، والاسم المِنَّة)) بكسر الميم. فهذا هو معنى (المَنّ) و(الامتنان) فعلاً، لا: قولاً. كما هو بمعنى الاعتداد بالجميل على مَن أُسديَ إليه. تقول: (امتنّ عليَّ بما صنع).

أما (الممنون)، فمِن (مَنَّهُ) إذا قَطَعَهُ أو أضْعَفَهُ أو نَقَصَهُ، أو هو مِن: (مَنَّ عليه به) إذا اعتدّه عليه، وأصلُه: (مَمْنونٌ به)، كما أوّل به بعضُهم قولَه تعالى: ﴿وإنَّ لكَ لأجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم ٣].

وكلُّه – كما رأيت – بعيدٌ عما يُريده الكتّابُ من معاني هذه المادة. قال الراغب الأصفهاني في (مفرداته): ((ويقال لِمَا يُقَدَّرُ: مَمْنونٌ، كما يقال: مَوْزُون. والمِنَّةُ بالكسر: النِّعْمَةُ الثقيلة. ويقال ذلك على وجهين:

أحدُهما: أن يكون ذلك بالفعل فيُقال: مَنَّ فلانٌ على فلان، إذا أثقلَه بالنعمة. وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿لقد مَنَّ اللّـهُ على المؤمنين﴾ [آل عمران ١٦٤]، وقال: ﴿فَمَنَّ اللّـهُ عليكم﴾ [النساء ٩٤]، و﴿ولقد مَنَنّا على موسى﴾ [الصافات ١١٤]، و﴿يَمُنُّ على مَنْ يَشاءُ﴾ [إبراهيم ١١]، و﴿أنْ نَمُنَّ على الذين﴾ [القصص ٥]. وذلك على الحقيقة لا يكون إلاّ للّـه تعالى.

والثاني: أن يكون ذلك بالقول، وذلك مستقبَح فيما بين الناس إلاّ عند كفران النعمة. ولِقُبْحِ ذلك قيل: المِنَّةُ تَهْدِمُ الصَّنِيعَة. ولِحُسْنِ ذِكْرِها عند الكُفران قيل: إذا كُفِرَتِ النعمةُ حَسُنَتِ المِنَّة. وقولـه تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عليكَ أنْ أسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إسْلامَكُمْ﴾ [الحجرات ١٧]، فالمِنَّة منهم بالقول، ومِنَّةُ اللّـه عليهم بالفعل، وهو هدايته إياهم كما ذكر)). ثم قال: ((وقولـه تعالى: ﴿لهم أجْرٌ غيرُ مَمْنُونٍ﴾ [فصلت ٨ والانشقاق ٢٥] قيل: غير معدود، كما قال: ﴿بغير حِسابٍ﴾ [البقرة ٢١٢]، وقيل: غير مقطوع ولا منقوص. ومنه قيل: (المَنون): المنِيَّة، لأنها تُنقِصُ العدَدَ وتَقْطَعُ المَدَدَ. وقيل إن المِنَّة التي بالقول هي من هذا، لأنها تَقطع النعمةَ وتقتضي قطْعَ الشُّكر)). وهو ما أوجزناه آنفاً باختصار.

٩٩٦. تمنّى والأُمنيّة

تقول: (تَمَنَّيْتُ الشيءَ) بتشديد النون: إذا أردتَهُ لنفسك، و(المُنْيَة) بضمّ الميم أو كسرها فسكون فياءٍ مخفّفة، وهي الشيء الذي تتمناه. ومثلها: (الأُمْنِيَّة) بضمٍّ فسكونٍ فكسرٍ فياءٍ مشدّدة. ففي (الصحاح): ((والأُمْنِيَّةُ واحدةُ الأماني، تقول منه: تمنَّيْتُ الشيءَ، ومَنَّيْتُ غيري بتشديد النون، تَمْنِيَةً)).

والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم يَلفِظون (الأمنية) بياء مخففة، والصحيح أنها لم تُسمع إلا بياءٍ مشدّدة. ومثل (الأمنيّة): (الأُحْجِيَّة)، و(الأُثْفِيَّة)

لقاعدة القِدْر، و(الأُرْبيَّة) لأصل الفخذ، كلُّها بوزن (أُفْعُولَة) بضمِّ الهمزة. وتُجمع (الأمنيَّة) على (أمانيّ) بتشديد الياء، وعلى (أمانٍ) بياء مخفَّفة تحذف عند التنوين. وجاء في التنزيل: ﴿لَيْسَ بِأَمانِيِّكُمْ وَلا أَمانِيِّ أَهْلِ الكِتابِ﴾ [النساء ١٢٣] وهو بتشديد الياء، ولكنه قُرِئ بالتخفيف، كما قاله ابن جنِّي في (المُحْتَسَب).

وخلاصة القول أنّ تخفيفَ الياء لم يأتِ في المفرد، وهو (الأمنية)، وإنما جاء في الجمع وهو (الأماني). ولم يُسمع تخفيفُ الياء فيما جاء من (أُفْعُولة) إلاّ في (أُغْنِيَة)، فقد جاءت مشدَّدة ومخفَّفة. فإذا قِسْتَ أجَزْتَ: (أُمنيَة)، و(أُمسيَة)، بياء مخفَّفة، وتبقى اللغةُ العليا بالياء المشدَّدة نصّاً.

٩٩٧. مُنيتُ بكذا

تقول: (مَنَوْتُ الرجلَ، ومَنَيْتُهُ): إذا اختبرتَه، فهو (مَمْنُوٌّ بكذا). وتقول على المجهول: (مُنِيتُ به) بنون مخفَّفة مِن (مَنَاهُ بالشيء) إذا ابْتَلاهُ. قال صاحب (الأساس): ((ومُنِيَ بكذا: بُلِيَ به، وهو مَمْنُوٌّ به، ولأَمْنُوَنَّكَ بما لم تُمْنَ بمثلِه)).

والكتَّاب يأتون به بهذا المعنى بنون مشددة فيقولون: (مُنِّيتُ بعذابٍ شديد)، وصوابُه تخفيفُ النون كما رأيت. أما (مَنَّاهُ بالشيء) بنون مشدَّدة فمعناه: عَلَّلَهُ به، كما هو معروف.

٩٩٨. مات

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٤)

يَجيء الماضي من (مَاتَ) على: (مُتُّ) بضمِّ أوّلـه، أو (مِتُّ) بكسر أوّله.

فإذا جاء بضمِّ أولـه فهو من باب نَصَرَ يَنصُر، تقول: (ماتَ يَمُوتُ) كقال يقول، ورام يروم. والماضي منها: مُتُّ، وقُلْتُ، ورُمْتُ بضم الأول.

وإذا جاء الماضي على (مِتُّ) بكسر أولـه فهو من باب تَعِبَ يَتْعَبُ، تقول: (ماتَ يَماتُ) كخاف يَخافُ خَوْفاً، ونال يَنال نيلاً، وهابَ يَهابُ هَيْبَةً، والماضي منها للمخاطب: مِتَّ وخِفْتَ ونِلْتَ وهِبْتَ بكسر الأول، والأصل: مَوِتَّ وخَوِفْتَ ونَيِلْتَ وهَيِبْتَ بفتحٍ فكسر. ولم يُفرِّقوا بين الواويِّ واليائي، لأنهم أرادوا بكسر أوّل الماضي للمتكلم والمخاطَب أن يَدُلُّوا على باب الفعل. وقد جاء في التنزيل: ﴿يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هذا﴾ [مريم ٢٣]، فقرأ الجمهورُ بكسر الميم، وقرأ سواهم بالضمِّ كما ذكره البَيضاوي. وجاء في التنزيل: ﴿ولَئِنْ قُتِلْتُمْ في سَبيلِ اللّـهِ أو مُتُّمْ﴾ [آل عمران ١٥٧]، فقال العكبري: ((الجمهورُ على ضمِّ الميم، وهو الأصل، لأن الفعل فيه (يموت)، ويُقرأ بالكسر، وهو لغة. يقال: مات يَماتُ، مثل: خاف يخاف. فكما تقول: (خِفْتُ) بالكسر، تقول (مِتُّ) بالكسر)). وردّ بعضُهم كَسْرَ الميم في (مِتُّ) إلى بابَيْن آخَرَيْن نادرَين، وما ذكرناه هو المشهور.

٩٩٩. سلاحُهم المَواسِي، لا: الأَمْواس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٩)

السِّكينُ أو الآلةُ التي يُحلق بها الرأسُ أو اللِّحْية هي (المُوسَى) بألف مقصورة. والشائع عند بعض

الكتّاب أنها (المُوس) دون ألف مقصورة، وهم يَجمعونه على (الأمْواس) فيقولون: (سلاحُهم الأمواس). وقولُهم هذا خطأ، لأن الذي في العربية (المُوسَى) بالألف المقصورة، لا: (الموس).

و(المُوسَى) مِن (أوْسَى رأسَه) إذا حَلَقَهُ، فالرأس مُوسى على وزن (مُفْعَل) كمُنكَر، أي: مَحْلُوق. ثم استُعير اسماً للآلة، فاستُعمل لما (يُوسَى به)، وجُمِع جَمْعَ الأسماء فقيل: (المَواسِي) بالياء المخففة. وعلى هذا كان الصواب أن يقولوا: (سلاحُهم المَواسِي)، لا: (الأمْواس). و(المُوسَى) على هذا مذكَّر.

ومِن العلماء مَن ذهب إلى أن (المُوسَى) مِن (ماسَ يَمُوسُ)، لا: (أوْسَى)، والميم فيه أصلية، وهو على وزن (فُعْلَى)، وألفه مقصورة للتأنيث. فإذا صحّ هذا فـ(المُوْسَى) مؤنثةٌ ممنوعة من الصرف، وجَمْعُها (المُوسَيات) كالحُبْلَيات. قال صاحب (المصباح): ((ماسَ رأسَه مَوْساً من باب قال: حَلَقَهُ، والمُوسَى: آلةُ الحديد. قيل: الميمُ زائدةٌ، ووزنه (مُفْعَل) مِن: (أوْسَى رأسَه) بالألف، وعلى هذا فهو مصروفٌ يُنوَّن عند التنكير. وقيل: الميمُ أصلية ووزنه (فُعْلَى) وزانُ حُبْلَى، وعلى هذا لا ينصرفُ لألف التأنيث المقصورة))، وأردف: ((ويُجمع على قول الصَّرْف: المَواسِي.. وعلى قول المنع: المُوسَيَات كالحُبْلَيات)).

ولذا قُلْ: (المَواسِي) أو (المُوسَيات)، ولا تقل: (الأمْواس).

و(مُوسَى) اسم عَلَم، والنسبة إليه (مُوسِيّ) و(مُوسَوِيّ). وقيل إنه لفظ عربي، بدليل أنّ العرب قد تَصْرفه، كما في كتاب (الزينة) للرازي. وقيل من العبرية كما في (المُعرَّب) للجواليقي. وقيل من المصرية القبطية، ومعناه: المُنقذ من الماء، ذكره الهمذاني في تحقيق كتاب (الزينة).

١٠٠٠. موّه

(نشرت بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٥)

(مَوَّهَ الشيءَ) بتشديد الواو (تَمْويهاً) بمعنى: طلاه وزيّنه وزخرفه. ففي (الصحاح): ((وموَّهتُ الشيءَ: طَلَيْتُهُ بفضة أو ذهب، وتحت ذلك نحاسٌ أو حديد))، وأردف: ((ومنه: التمويه وهو: التلبيس)). وفي (الأساس): ((ومن المجاز: سَرْجٌ مُمَوَّهٌ: مَطْلِيٌّ بالذهب والفضة، وحديثٌ مُمَوَّه: مزخرَف)). وفي (اللسان): ((قال ابن بَرِّي: يقال: وجهٌ مُمَوَّه، أي: مُزيَّن بماء الشباب)).

ولكن يقول الكتّاب: (كان فلانٌ يُمَوِّهُ علينا)، و(كان فلانٌ يُمَوِّهُ كلامَه) بمعنى أنه كان يُرائي ويُخادع، فهل هذا صحيح مستقيم؟

أقول: كلامُ الكتّاب صحيح. فقد جاء في (التاج): ((من المجاز: مَوَّهَ الخبرَ عليه تمويهاً: إذا أخبره بخلاف ما سألَه.. ويقال التمويه: التلبيس.. ومنه قيل للمخادع: مموِّه))، وأردف: ((وقد مَوَّهَ فلانٌ باطلَه: إذا زيَّنه، وأراه في صورة الحق)).

و(التدليس) كالتمويه؛ ففي (الأساس): ((ودَلَّسَ عليه: إذا كَتَمَ عَيْبَ السِّلعة.. ودَلَّسَ عليه كذا: أخْفَى عليه عَيْبَهُ)).

وهكذا (التلبيس). تقول: (لَبَّسَ فلانٌ عليَّ

الأمرَ، ففي (القاموس): ((التلبيس: التخليط والتدليس)).

١٠٠١. ماز (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٢)

تقول: (مِزْتُ الشيءَ ومَيَّزْتُهُ منه) بالتشديد فـ (انْماز) و(امْتاز) و(تَمَيَّز)، أي: فَصَلْتُهُ فانْفَصَلَ.

فـ (ماز) يتعدَّى إلى مفعوله الثاني بالحرف (مِن)، وهو يتعدَّى بـ (عن) أيضاً. قال ابن جنّي في (المُحْتَسَب /٢٣٨): ((مازُوهُ عن غيره من سائر الأديان)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((حتى لا يتميّزوا عنه)).

ولكن هل تقول: (ميَّزتُ فلاناً على فلان)، أو: (تميَّز فلانٌ على فلان)، كما يقوله الكتّاب؟

أقول: أنكر أبو السعود في (الأزاهير) قولَ القائل: ((يَمتاز شوقي على الشعراء بكذا))، كما أنكر العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) قولَ (القاموس): ((ماز الشيءَ: فضَّل بعضَه على بعض))، كما أنكر ذلك على (المعجم الوسيط). وشايَعَ العدناني في ذلك الزبيدي صاحب (التاج).

أقول: إذا كان (المَيْز) و(التمييز) هو (الفَصْل) في الأصل، فإنه استعمل في (المفاضلة) أيضاً، فانظر إلى ما حكاه الحصري القيرواني في (زهر الآداب ٦٥/٢) عن أبي منصور الثعالبي: ((وجعلَه مميَّزاً على ملوك عصره بخصائصَ من العدل)).

وإذا كان (التماين) في الأصل مثلاً بمعنى التفوّق، كما في (الأساس)، فقد أصبح يفيد التفاضُلَ، كما يُفيده (التمازي). وفي (الجمهرة): (تمازى القومُ) إذا تفاضلوا.

١٠٠٢. التمييز بين الشيئين

(من كتاب: لغة العرب)

(التمييز) في اللغة معناه: الفصل والتفريق. تقول: (مِزْتُ الشيءَ من الشيء)، و(مَيَّزْتُهُ منه) بالتشديد فـ (انْماز) و(امْتاز) و(تَمَيَّز)، أي: فَصَلْتُهُ فانْفَصَلَ. فهو يتعدَّى إلى مفعوله الثاني بالحرف، لكنه يأتي لازماً فتقول: (فلان يميّز بين كذا وكذا)، كما تقول: (فلان يَفْصِل بينهما). وقد عرض الناقد لهذا فأقرّ مجيء الفعل متعدياً كما ذكرناه، وأنكر مجيئه لازماً في قولك: (ميّزت بين كذا وكذا) إلا في صورة واحدة هي: (فلان يميّز بين الأشياء)، لا: (بين الشيئين). وليس لكلامه هذا مَساغ، ودونك البيانَ:

أولاً: قولك: (ميّزتُ بين الشيئين، وبين الأشياء) صحيحٌ مستقيم، وكذلك (مايزت بينهما). ففي (الألفاظ الكتابية) للإمام الهمذاني: (باب الفصل بين الشيئين: يقال جعلتك متميِّزاً بين الأمرين، وفارقاً بين الأمرين، وفاصلاً بين الأمرين، وبينهما تباينٌ وتمايز). وفي (أساس البلاغة): ((مايزتُ بين الشيئين)).

فثبت بهذا أن (التمييز بين الشيئين) كالفرق أو الفصل بينهما. تقول: (ميّزت بينهما)، و(فَرَقْتُ) بالتخفيف، و(فرَّقْتُ) بالتشديد، و(فصلت)، و(مايزت). كلّه صحيح. وانظر إلى كلام الإمام السيرافي

في مناظرته المشهورة: «وأرنا قوّة صناعتك التي تميّز بها بين الخطأ والصواب، أو بين الحق والباطل».

ثانياً: ذهب الناقد إلى صحة قول القائل: (ميّزت بين الأشياء)، لمجيئه في (اللسان)، وإلى خطأ قول القائل: (ميّزت بين الشيئين) لعدم مجيئه في (اللسان). فكيف ساغ لـه أن يفرّق في الحكم بينهما والفعل واحد. فإذا كان الأول صحيحاً، وجب أن يكون الآخَر صحيحاً أيضاً.

ثالثاً: ذهب الناقد إلى أن: (ميّزت بين الأشياء) صحيح، لتضمّن (ميّز) معنى (فرّق). والصحيح أن لا وجه للتضمين في مثل هذا المقام، فالتضمين إشراب فعل معنى فعل آخر لمناسبةٍ بينهما، وفائدته أن يؤدي الفعلُ المُشرَب - بفتح الراء - المَعنيَيْن جميعاً، ويتعدى تعديةَ الفعل الذي أُشرب معناه - بضم الهمزة - أو يلزم لزومه. وهذا يقتضي أن يكون بين الفعلين تغاير في المعنى، فأي فائدة في تضمين (ميّز) معنى (فرّق) وهما بمعنى (فَصَل). وإلا فهل تقول: (ظَلم عليه) بتضمينه معنى (جار عليه)، وهما متماثلان في المعنى؟ أو تقول: (نِلْتُ به) بتضمينه معنى (فُزت به)؟ وإنما يَصِحّ أن نقول: (نصرتُه من فلان) على تضمين (نَصَرَهُ) معنى (مَنَعَهُ) أي: حماه، كما جاء في (اللسان)، أو تقول: (فُزْتُ من العقاب) على تضمينه معنى (نَجَوْتُ) كما جاء في الحديث: (تمام النعمة دخول الجنة والفوز من النار).

رابعاً: يتعدى (ماز) و(تميّز) بـ (من)، كما يتعدّى بـ (عن) أيضاً. قال ابن جنّي في (المُحْتَسَب ٢٣٨/١): «إنهم مازُوهُ عن غيره من سائر الأديان». وقال المرزوقي في (شرح الحماسة) للمرزوقي: «حتى لا يتميّزوا عنه في التصرّف».

فيُستبان بذلك أن قول الكتّاب: (ميّزت بين كذا وكذا) صحيحٌ، خلافاً لقول الناقد، ولا يجوز بحال أن ننكر على الكتّاب ما لا شك في صلاحه وصحته.

١٠٠٣. الميوع

يضع الكتّاب (المُيوع) أو (المُيوعة) موضع (المَيْع)، مصدر (ماع)، ولم يُسمع ذلك، كقولهم: (المُيوع الخلقي) و(الميوعة في السلوك). وصوابُه: (المَيْع)، وحُكي: (المَوْع) أيضاً لغة في (المَيْع). قال صاحب (المصباح): «ماعَ مَيْعاً ومَوْعاً من بابَي باع وقال: ذاب، فهو مائع».

حرف النون

١٠٠٤. نون الوقاية (نشرت بتاريخ ٣/٦/١٩٨٨)

(نون الوقاية) نونٌ تَقِي ما قبلها من الكسر، فهي تَلحق الفعلَ إذا اتصل بياء المتكلم. ففي قولك: (يُعلِّمُني فلان)، تَوسَّطت النونُ بين الفعل المرفوع وياء المتكلم لتقي آخر الفعل - وهو الميم - من الكسر. وهي تَلحق اسمَ الفعل من أجل الغرض نفسِه؛ فتقول: (رُوَيْدَني)، كما تقول في الخطاب (رُوَيْدك) و(رُوَيْدكم). وتلحق بالحرف المشبّه بالفعل لهذا السبب، كقولك: (إنني) و(لكنني) و(كأنني) و(ليتني).

ويَسأل الكتّاب ما الحكم إذا اجتمعتْ نونُ الوقاية ونونُ الرفع في مثل قولك: (تأمرونني)، هل يجوز فيه حذف إحدى النونين؟

أقول: يجوز في (تأمرونني) ثلاثةُ أوجه:

الأول: أن تَفُكَّ إحدى النونين عن الأخرى، فتفتح الأولى، وتكسر الثانية، كما تقدّم.

والثاني: أن تدغم النونين إحداهما في الأخرى؛ فتقول: (تأمرونِّي) بنونٍ مشدَّدة مكسورة.

والثالث: أن تحذف إحداهما؛ فتقول: (تأمرونِي) بنونٍ واحدة مكسورة.

واختُلف في النون المحذوفة؛ أهي نونُ الوقاية أم نون الرفع؟ فقال سيبويه: نون الرفع، ورجَّحه ابنُ مالك. وقال ابنُ هشام: نون الوقاية.

وجاء في التنزيل: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر ٦٤]، فقد نصب فيه (غير) بـ (أعبد)، وقرئ (تأمُرُونِي) بنونٍ واحدة، وبنونَيْن مع إدغامٍ وفكٍّ[1].

وهكذا إذا لحقتْ نونُ الوقاية بـ (أنّ) و(إنّ) و(لكنّ) و(كأنّ). إذ يجوز حذفُها وإثباتُها؛ تقول: (إنني صادقٌ فيما أقول) بالإثبات، و(إني صادقٌ) بالحذف. والأكثر حذفُها مع (لعلّ)؛ تقول: (لَعَلِّي أتذكّر الأمرَ) بالحذف. والأكثر إثباتُها مع (ليت)؛ تقول: (ليتني كنتُ معك) بالإثبات.

ويجوز الحذف والإثبات إذا اجتمعتْ نونُ الضمير ونونُ الأحرف المشبهة بالفعل؛ أي: (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ) و(كأنّ)، فتقول: (إنّا) بالحذف، و(إننا) بالإثبات. وهكذا القول في الباقي.

والنونُ المحذوفةُ هي إحدى نونَي الحرف المشبّه بالفعل، لا نون الضمير لأنها اسم. فتأمل.

---

(١) (تأمُرُونِي) قراءة نافع وأبي جعفر، و(تأمُرُونِّي) قراءة ابن كثير مع المد المشبع للواو، و(تأمُرُونَنِي) قراءة ابن عامر، و(تأمُرُونِّي) قراءة الباقين مع المدّ المشبع للواو والياء.

١٠٠٥. نبث ونبس (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٧)

يَستعمل الكتّاب (نَبَثَ) بالثاء في قولهم: (لم يَنْبثْ فلانٌ بكلمة)؛ أي: ما تكلّم بكلمة، أو تحركتْ شفتاه بحرف. وفي العربية (نَبَثَ) بالثاء، ولكن بمعنى آخر. فأنت تقول: (نَبَثَ الحفرةَ): إذا نَبَشَها وأَخْرَجَ ترابَها، و(نبثَ الترابَ): استخرجَهُ من الحفرة، و(نبثَ عن الأمر): إذا بَحَثَ عنه. ففي (الأساس): ((نبثَ الترابَ من الحفرة: استخرجَهُ وركَمُوا النَّبِيثَةَ والنَّبَائِثَ في جانبي النهر وحولَ البئر، وهو ترابُ الحفْر)). وليس بين هذه المعاني وما يَقصِده الكتّابُ بقولهم (لم يَنبثْ بكلمة) أيُّ صلة، والصواب أن يقولوا: (لم يَنْبِسْ بكلمة) بالسين لا بالثاء. ففي (الصحاح): ((ما نَبَسَ بكلمة؛ أي: ما تكلّم))، وفي (الأساس): ((فلانٌ ساكتٌ لا يَنْبِسُ، وما نَبَسَ بكلمة))، وفي (اللسان): ((نَبَسَ يَنْبِسُ نَبْساً، وهو أقلُّ الكلام، وما نَبَّس بالتشديد؛ أي: ما تحركتْ شفتاه بشيء. وما نَبَسَ بكلمة؛ أي: ما تكلّم، وما نَبَّس أيضاً بالتشديد، وأصل النَّبْس الحركةُ، ولم يُستعمل إلا في النفي)).

ولذا قُلْ: (سُئِل فلانٌ عن الأمر فلم يُجِبْ)، أو (لم يُحِرْ جواباً) بضمِّ الياء من (أحار)، أو (لم يَنْبِسْ بكلمة)، أو (لم يَنْبِسْ ببِنْتِ شفة)، أو (ما كلّمني ببنتِ شفةٍ)؛ أي: بكلمة.

١٠٠٦. نَبَذ ونَبَزَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/١)

يُشْكِل على الكتّاب حيناً تمييزُ معنى (نَبَذ) بالذال، من (نَبَز) بالزاي، فيَخفى عليهم فَرْقُ ما بينهما، ويَلتبس أحدُهما بالآخر. تقول: (نبذتُ الشيءَ) بالذال: إذا طرحتَه وألقيتَه وأبعدتَه؛ ففي (المصباح): ((نبذتُهُ نَبْذاً من باب ضَرَبَ: ألقيتُه، فهو مَنبوذ، وصبيٌّ مَنبوذ: مطروح)). ومن المجاز قولُهم: (نبذتُ العهدَ) إذا نقضتَه، و(نبذتُ الأمرَ) إذا أهملتَه.

و(المنابذة): المخالفة، ففي (المصباح): ((نبذتُ العهدَ إليهم: نقضتُهُ... ونبذتُ الأمرَ: أهملتُه، ونابذْتُهم: خالفْتُهم)).

ومن الباب قولُهم: (انتبذتُ مكاناً) إذا اتخذته بعيداً فتنحَّيتَ به عن القوم. ومنه قولُه تعالى: ﴿واذْكُرْ في الكِتابِ مَرْيَمَ إذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكاناً شَرْقِيّاً﴾ [مريم ١٦]، وقولُه تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فانْتَبَذَتْ بِهِ مَكاناً قَصِيّاً﴾ [مريم ٢٢].

و(النبذة) بضمِّ النون وفتحِها: الناحية. [و(النُّبْذَة): القطعةُ من الشيء. يقال: نُبذةٌ من كتاب، أو: نُبذة من رواية، أو قصة. (المعجم الوسيط)]. و(النَّبذ) بالفتح: الشيءُ القليل اليسير.

أما (نَبَز) بالزاي، فلَه معنى آخَرُ، تقول: (نبزتُ الشيءَ نبْزاً) إذا سَمَّيْتَهُ أو لَقَّبْتَهُ. و(النَّبْز): اللَّقَب؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونَبَزَ الشيءَ نَبْزاً: سمّاه، وأيضاً: لقّبه)). وفي (المصباح): ((نَبَزَهُ نَبْزاً من باب ضَرَبَ: لقّبه، والنَّبْز: اللَّقَب، تَسْمِيَةٌ بالمصدر، وتَنابَزوا: نَبَزَ بعضُهم بعضاً)). ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ولا تَنابَزُوا بالألْقابِ﴾ [الحجرات ١١] أي: لا يَعِبْ بعضُكم بعضاً، ولا يَدْعُ بعضُكم بعضاً بلَقَبٍ يَكرهُه.

واشتُهر استعمال (النبْز) بمعنى (اللَّمْز)؛ أي: تتبُّعُ المرءِ عَيْبَ أخيه، ففي (القاموس): ((النَّبْز: اللَّمْز)).

ولذا قُلْ: (نَبَذْتُ الكسلَ إلى العمل والجِدّ)، و(مِن حُسْن الخُلُق ألاّ تَنْبِزَ الآخرين فيَنْبِزُوكَ ويَعيبوك ويُلقِّبوك بما تَكْرَه).

١٠٠٧. نَبَع ويَنبوع (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩)

تقول: (نَبَعَ الماءُ نُبُوعاً) من باب قَعَدَ، و(نَبَعَ نَبْعاً) من باب نَفَعَ، إذا خرج من العين، كما في (المصباح). وجاء (نَبِعَ) بكسر الباء، و(نَبُعَ) بضمِّها، كما في (اللسان).

ويُسمّي الكتّابُ عينَ الماء: (نبْعاً)، ولا وجه له، فـ (النبْع) مصدرُ الفعل، ولم تُسَمَّ به العين أو منبع الماء؛ أي: مخرجه. و(النبْع) اسم شجر تُتَّخذ منه القِسِيّ، كما في (الصحاح). و(القِسِيّ) بكسرتين وياء مشدَّدة جمع (قَوْس)، أي: تصنع من أغصانه الأقواس.

و(النبْعَة) الواحدة من (النبْع). ويقال مجازاً: (هو من نَبْعَةٍ كريمة)؛ أي: من أصل نبيل. واسم العين: (يَنبوع) بفتح الياء، وقد يَلفِظه الكتّاب بالضمّ خطأً. و(اليَنبوع): الجدولُ الكثيرُ الماء أيضاً، والجمع (ينابيع)، قال تعالى: ﴿وقالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حتى تَفْجُرَ لنا مِنَ الأرض يَنبُوعاً﴾ [الإسراء ٩٠]. وتقول مجازاً: (وفَجَّرَ اللّهُ ينابيعَ الحكمة على لسانه)، كما في (الأساس).

و(يَنْبُع) مَرفأ من مرافئ الجزيرة العربية على البحر الأحمر، وسُمي كذلك لكثرة ينابيعه. قال الزمخشري: ((سمعتُ الشريفَ سلمة بن عيّاش الينبعي: كانتْ له مئةٌ وسبعون عَيْناً فوّارَة)).

١٠٠٨. نبّه إليه، ونبّه عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٦)

اعتاد كتّابُ الدواوين أن يقولوا: (نبَّهْنا على الموظفين بضبط دوامهم)، أو: (حصل التنبيه على الموظفين بعدم إعطاء الأخبار). قال الشيخ إبراهيم اليازجي: ((ولم يُنقل استعمال التنبيه بهذا المعنى، وإنما هو من كلام العامة)). وقال: ((تقول: نَبَّهَهُ على الشيء أو إليه: أوْقَفَهُ عليه وأعْلَمَهُ به)). فما الرأي في هذا؟

أقول: في الجواب عن المسألة أمورٌ أهمها:

أولاً: الأصل أن تقول: (نَبَّهْتُهُ مِن نومه) بتشديد الباء: إذا أيْقظتَهُ، (فانْتَبَهَ النائمُ، وتنبَّهَ): إذا استيقظ. فإذا قلت: (نَبَّهْتُهُ من غفلته)، فذلك مجاز. قال صاحب (التاج): ((نبَّهَهُ من الغفلة فانتَبَهَ وتنبَّهَ: أيْقَظَهُ، وهو مجاز)). و(أنْبَهْتُهُ) بالهمزة: (نَبَّهْتُهُ) بالتشديد. ففي (الصحاح): ((وانتبَهَ من نومه: استيقظ، وأنبَهْتُهُ أنا. والتنبيه مثلُه)).

ثانياً: في العربية: (نَبَّهْتُهُ على الشيء تنبيهاً) إذا أطلعتَهُ عليه فتنبَّهَ هو عليه. ففي (الصحاح): ((ونبّهتُهُ على الشيء: أوْقَفْتُهُ عليه، فتنبَّهَ هو عليه)).

وفي اللغة: (نَبَّهْتُهُ للأمر تنبيهاً فتنبَّهَ له):

فَطَّنْتُهُ تفطيناً فتفطَّن لـه. و: (نَبِهْتُ لـه) كتَعِبَ: إذا فَطِنْتَ له أيضاً.

ثالثاً: يتبيَّن مما تقدم أنه لا معنى لقول الكتّاب: (نبَّهتُ على الموظفين بكذا) بمعنى أَمَرْتُهم به، وإنما تقول: (أمرتُهم بكذا)، أو (أوْصَيْتُهم به)، أو (أوْعَزْتُ إليهم فيه). أو تقول: (نبّهتهم لكذا)، ومنه قول الجاحظ في بعض رسائله الخاصة: ((سلْس القياد إذا نبّهته تنبّه للبذل)).

رابعاً: جاء الدكتور مصطفى جواد رحمه اللّـه في كتابه (قل ولا تقل) بتصحيحاتٍ سبقتُهُ إلى شيءٍ منها في كتابي (أخطاؤنا في الصحف والدواوين). وقد ذكر هذا الأستاذ صبحي البَصّام، ونبَّه عليه في كتابه (الاستدراك). ومما قلته في كتابي: ((ونبَّه إليه كثيرون))، فقال البصام: (نبّه إليه) غيرُ فصيح، والفصيح: (نبَّه عليه) فما الرأي في ذلك؟

أقول: ليس (نبَّه إليه) كـ (نبَّه عليه) فيما يَعنيه، ولو جاز أن يوضع أحدُهما موضع الآخر. فقيامُ أحد الحرفين مقام الآخر لا يعني أنهما على معنى واحد. قال أبو البقاء في (الكلّيات): ((الفعلُ المتعدي بالحروف المتعددة لا بدّ أن يكون لـه مع كل حرف معنى زائدٌ على معنى الحرف الآخر. وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف)). فمعنى (نبّهته): أيقظته، فإذا عَدَّيْتَهُ بـ (على)، فقد ضمَّنته معنى (أطلعتَهُ وأوْقَفْتَهُ على الأمر. أما (نبّه إليه)، فالذي سوّغ فيه (إلى) أن في التنبيه معنى التحريك، فإذا (نبَّهتَ) فلاناً فقد حرَّكته. فانظر إلى ما جاء في (الأفعال) لابن القوطية: ((وأنْبَهْتُ النائمَ: حرَّكتُهُ)). وإذا كان قولُهم: (نبَّه عليه) هو الكثيرَ الغالبَ، فذلك أنهم أرادوا معناه، وهو الإيقاف على الأمر. فإذا قالوا: (نبَّهَهُ إليه)، فقد أرادوا: أثارَهُ فوجَّهه إلى ما خَفِيَ عليه لِيَلْحَظَهُ هو. فهذا فَرْقُ ما بينهما، ولا صلة لذلك بفصاحة التأليف. فهذا ابن مالك الإمامُ المعروف في العربية واللغة يقول في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح /١٤): ((وهذا استعمالٌ صحيح غَفَلَ عن التنبيه إليه أكثرُ النحْويِّين))، فقد اختار: (التنبيه إليه)، لأنه أراد معناه!

١٠٠٩. أنجب

(من كتاب: لغة العرب)

(أنْجَبَ) في كلام الكتّاب فعلٌ متعدٍّ بمعنى (وَلَدَ). فإذا وَلَدَتِ امرأةٌ وَلَداً قالوا: (أنجبتْ فلانةُ ولداً)، وليس (أنْجَبَ) في اللغة كذلك، فهو لازمٌ من جهة، وهو بمعنى: (أتى بنجيب)، لا بمعنى ولد، من جهة ثانية. تقول: (نَجُبَ الرجلُ نَجابةً) إذا أصبح نجيباً، و: (أنْجَبَ): أتى بولدٍ نجيب، أو أولاد نُجَباء. ومثلُه: (نَبُلَ الرجلُ نَبالة) إذا شرُف، و(أنْبَلَ): أتى بولدٍ نبيل. وإذا صحَّ استعمالُ (أنْجَبَ) متعدياً كما ستراه، فلا يَصح تغييرُ معناه واستعمالُه بمعنى (وَلَدَ)، وهو في اللغة بمعنى: (أتى بنجيب). وهذا هو البيان:

أولاً: استعمل الشعراء (أنجب) متعدياً. قال ابن هانئ الأندلسي في مدح جوهر الصقلي:

قد أنْجَبَتْ منه الكتائبُ مِدْرهاً
سريعَ الخُطا للصالحات ميسّراً

و(المِدْرَه) بكسر الميم على وزن مِبْرد هو: المُدافع عن القوم. وقد استَعمل الشاعر (أنْجَبَ) متعدياً، لكنه لم يتحوَّل به عن أصل معناه، وهو الإتيان بالنجيب، و(النجيب) هو: المِدْرَه.

وكذلك قولك: (أنْجَبَ فلانٌ عظيماً من العظماء)، و(أنْجَبَ العربُ العلماءَ والأدباء). فليس (المُنْجَب) هنا مجرَّد الولد، وإنما هو العظيم والعالم والأديب.

ثانياً: يمكن تخريج قولك: (أنْجَبَ الوطنُ العلماء) بالتضمين. ففي اللغة: (نَجَلَ الوالدُ ولداً): أتى بولد؛ أي: رُزق ولداً. كما يقال: (نَسَلَ الوالدُ ولداً) بهذا المعنى. فإذا ضمَّنْتَ (أنْجَبَ) اللازم، ومعناه (أتى بالنجيب)، و(النجيب): المختار من كل شيء.

أقول: إذا ضمَّنْتَهُ معنى (نَجَلَهُ) أو (نَسَلَهُ)، عَدَّيْتَ (أنْجَبَ) بنفسه، وجَمَعْتَ فيه معنيَيْن: معنى (أنْجَبَ) الأصلي، ومعنى (نَجَلَهُ)، أي: وَلَدَهُ أيضاً، فقلتَ: (أنْجَبَ العربُ العلماءَ والأدباء).

وربَّ قائلٍ يقول: أيّ بيانٍ في هذا التضمين؟

والجواب عن ذلك أنك إذا استعملتَ (أنْجَبَ) لازماً فقلت: (أنْجَبَ الرجلُ) إذا أتى بولدٍ نجيب، لم تُفصِحْ عن وَجْهِ الإنجاب، أهو الاتصاف بالعلم أم الأدب أم الشجاعة؟ فإذا قلت: (أنْجَبَ الرجلُ عالِماً)، عُرِف أن وَجْهَ الإنجاب هو الاتّصاف بالعلم.

ثالثاً: مثل (أنْجَبَ): (أثْمَرَ)، فهو لازمٌ في الأصل، وقد استُعمل متعدياً. قال الشاعر [ابن نباتة السعدي]:

وتثمِرُ حاجةُ الإنسان نُجْحاً
إذا ما كانَ فيه ذا احتِيال

فهو مضمَّن معنى (أنتج) المتعدي.

رابعاً: أقرَّ الناقد في زاويته اليومية تعديةَ (أنْجَبَ) واستعمالَه بمعنى (نَجَلَ) أو (نَسَلَ)، كما يَستعملُه الكتّاب اليوم. وخرّج ذلك بأن (نَجَبَ) فعلٌ لازم يمكن تعديته بإدخال الهمزة قياساً، وليس هذا صحيحاً لاختلاف المعنى. فـ (نَجُبَ) بمعنى أصبح نجيباً، فإذا عدّيته بالهمزة فقلت: (أنْجَبَهُ)، كان معناه جَعَلَهُ نجيباً، كظرُف إذا أصبح ظريفاً، وأظرفه إذا جَعَلَهُ كذلك، وليس هذا المراد.

وثمة (نَجُبَ) بمعنى أتى بنجيب، فإذا عدَّيْته بالهمزة فقلت: (أنْجَبَهُ) كان معناه جعلتَه يُنْجِب، وليس هذا المقصود أيضاً. فتعدية (نَجُبَ) بإدخال الهمزة صحيحٌ، ولكن بمعنى آخر. ولا يجوز التصرف بالمعنى على غير نهج.

فقول الكتاب: (أنْجَبَ فلانٌ ولداً) بمعنى (وَلَدَ) غير صحيح، وقولُهم: (أنْجَبَ الوطنُ العلماءَ والأدباء) صحيحٌ، وقولُهم: (أثْمَرَ سعيي نجاحاً مرموقاً) صحيحٌ أيضاً.

١٠١٠. نَجَز وأنجز

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣١)

تقول: (نَجَزَ الوعدُ) إذا حَصَلَ وتمَّ، فهو (ناجِزٌ)، كما في (الأساس)، فالفعلُ لازم. وتقول: (أنْجَزْتُ الوعدَ) إذا وَفَّيْتَ به. فـ (أنْجَزَ) فعلٌ متعدٍّ. قال الفيومي: ((نَجَزَ الوعدُ من باب قَتَلَ، ويُعَدَّى بالهمزة والحرف؛ فيقال: أنجزتُهُ، ونجزتُ به: إذا عَجَّلته)).

ويقول الكتّاب حيناً: (نَجَزَ فلانٌ وعدَه) إذا وَفَى به، فيأتون بـ (نَجَزَ) متعدياً كـ (أَنْجَزَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء هذا في كلام العرب، خلافاً لمن أنكره، قال ابن القوطية: «نَجَزْتُ الحاجةَ نَجْزاً وأَنْجَزْتُها: قَضَيْتُها». وقد بحث هذا العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) فقال: «أَنْجَزَ الحاجةَ والوعدَ ونَجَزَهُما»، لكنه أردف: «أما فِعْلُه فهو: نَجَزَ يَنْجُزُ بالضم نَجْزاً، وقد يقال: نَجِزَ بالكسر يَنْجَزُ» كتَعِبَ.

أقول: ليس القول كما قال العدناني، فـ (نجَز) بالفتح يأتي متعدياً كما يأتي لازماً، أما (نجِز) بالكسر، فلا يأتي إلاّ لازماً، ففي (القاموس): «نجِز بالكسر والفتح كفَرِحَ ونَصَرَ: انقضى وفَنِيَ، والوعد: حَضَرَ.. ونجَزَ حاجتَه بالفتح وأَنْجَزَها: قضاها». فقَصَرَ التعدِّيَ على (نجَز) بالفتح، دون (نجِز) بالكسر.

١٠١١. النَّجْم، لا: النجمة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٥)

تقول: (نَجَمَ الشيءُ نُجُوماً) كقَعَدَ قُعُوداً: إذا بَدا وطَلَعَ وظَهَرَ بعد خفاء، ففي (نهج البلاغة): «فنَجَمَتِ الحالُ من السرِّ الخَفِيِّ إلى الأمر الجليّ». وفي (الأساس): «ونَجَمَ في بني فلان ناجمٌ، ونَجَمَ فيهم شاعرٌ أو فارسٌ» أي: ظهر ونبغ. ومن ذلك قولُهم: (نَجَمَ النباتُ والقَرْن والكوكب والناب) إذا ظهر وطلع. وفي (النهاية): «هذا إبّان نُجُومِهِ، أي: وقت ظهوره، يعني النبي ﷺ، يقال: نجم النبتُ: إذا طَلَعَ، وكلُّ ما طلع وظهر فقد نجم». ومن ذلك قولُهم: (نجم هذا عن كذا) إذا صَدَرَ.

وجاء (النجْم) مصدراً للفعل، وقد سُمِّي به الكوكبُ الطالع أو المضيء. ففي (مفردات الراغب): «ونَجَمَ: طَلَعَ، نُجُوماً ونَجْماً، فصار النجْم مرةً اسماً ومرة مصدراً». وفي (التاج): «النجم: الكوكب. والجمع: أَنْجُم، وأَنْجام، ونجوم، ونُجُم».

و(النجْم): الثريّا أيضاً. وسُمِّي النبتُ نجماً، وقد خُصَّ بما لا يَقوم على ساق، كما خُصَّ القائم على الساق منه بالشجر، كما في (النهاية).

و(النجْم): الأصل، والوقت المضروب. ففي (التاج): «ومن المجاز: النجم: الأصل. يقال: ليس لهذا الأمر نجْمٌ، أي: أَصْلٌ.. ومن المجاز: النجم: الوقت المضروب»، لتحديدهم الأوقات بالنجوم.

ويَعْمِدُ الكتّاب حيناً إلى تأنيث النجم فيقولون: (هذه نجمة)، يريدون به كوكباً مضيئاً، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاءت (النجْمة) للكلمة، والشُّجيرة الخضراء، والنبتة الصغيرة. وقيل للحمار: ذو النجمة، لِحُبِّهِ هذه النبتة. ولكنها لم تأتِ في كلام العرب بمعنى (النجْم) أي: الكوكب. وقد أورده الشرتوني في (أقرب الموارد)، كما أورده (المعجم الوسيط)، بلا سند، إذ ليس في اللغة ما يؤيد صحته.

وثمّة (التنجيم)، وهو الحُكْم بالنجوم. وتقول: (نَجَّمْتُ المبلغَ) إذا جعلتَهُ أقساطاً، ففي (الأساس): «ونجَّمَ فلانٌ تنجيماً: قضى في النجوم، ونجَّمَ عليه

الدَّيْن: جَعَلَهُ عليه نُجوماً)) أي: في أوقات مضروبة. فتأمل.

١٠١٢. نحيف

يَحسب بعضُهم أن قولَكَ: (نحيف) عاميٌّ، وأن الفصيح هو: (نحيل). والصحيح أن في اللغة (النحيف) و(النحيل). قال صاحب (الأساس): ((رجلٌ نحيف، وقد نَحِفَ بكسر الحاء نَحافَةً، وأَنْحَفَهُ المرضُ. ومن المجاز: فلانٌ نحيفُ الدِّين، ونحيف الأمانة. وتقول: مَن كان حَنِيفاً لم يكنْ نحيفاً)).

كما تقول: (نَحَلَ جِسْمُه) بفتح الحاء (نُحُولاً)، و(جسمٌ ناحِلٌ ونحيل)، و(نحُلَ) بضم الحاء، و(نحِلَ) بكسرها. و(أنْحَلَهُ المرضُ ونحَّلَهُ بتشديد الحاء.. ومن المجاز: سيوفٌ نواحل: رقاق الظُّبَى، وهلالٌ ناحِلٌ ونحيل، وأهِلَّةٌ نُحْلٌ)، كما في (الأساس). و(الظُّبَـة) بضمٍّ ففتح: حَدُّ السيف، والجمع: (ظُبىً) بضمٍّ ففتح و(ظُبَات).

١٠١٣. يملك نَحْوَ كذا، لا: حَوالَي كذا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١١)

تقول: (نَحَوْتُ نَحْوَ الشيء) إذا قصدتَهُ. و(النَّحْو) من ذلك: القصد في الأصل. ففي (المصباح): ((نحَوْتُ نحْوَ الشيء من باب قَتَلَ: قصدت، فالنحْو: القصد)). و(النحْو): الجهة، والجمع: (أنحاء) و(نُحُوّ) بضمَّتين وواوٍ مشدَّدة.

ويتعدى الفعل، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونحَوْتُ الشيءَ أنْحُوهُ.. قصدته)). وتقول: (نحَوْتُهُ إلى كذا) إذا لَفَتُّهُ ووجَّهْتَه. ففي (الصحاح): ((ونحَوْتُ بصري إليه؛ أي: صرفت)).

وفي لغة الكتّاب قولُهم: (نَحَيْتُ أنْحَى) كسَعَيْتُ أسْعَى.

أقول: جاء عن العرب: (نَحَيْتُهُ أنْحاهُ) متعدياً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونَحَيْتُهُ أنْحاهُ نَحْياً: قصدته)).

وتقول: (عند فلان نحْوٌ من خمسة بيوت)، و(هو يملك نحواً من خمس ضياع). ففي (الأساس): ((وعنده نحوٌ من مئةِ رجل)).

والكتّاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (عند فلان حوالَي خمسة بيوت)، و(هو يملك حوالَي خمس ضياع)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا وجه لاستعمال (حوالَي) في مثل هذا الموضع. ذلك أن (حوالي) إنما تقع ظرفاً مكانياً. تقول: (جلسوا حوالَينا)، كما تقول: (جلسوا حولَنا)، و(رأيت الناس حوالَيْه)، كما تقول: (حولَه). ففي (الصحاح): ((ويقال: قَعَدُوا حَوْلَهُ وحَوالَهُ وحَوْلَيْهِ وحَوالَيْهِ)). وفي الحديث: ((اللهم حَوالَيْنا ولا علينا)). قال ابن الأثير: ((أي: اللهم أنزل الغيثَ حوالينا في مواضع النبات، لا في مواضع الأبنية)). فـ (حوالَي) ظرفٌ غير متصرِّف. وإذا خرجتْ عن الظرفية، جُرَّتْ بـ (مِن) في مثل قولك: (انفضوا من حوله أو حواليه). ويصحّ أن تقول: (عندي زهاءُ مئةٍ من الكتب) أي: قَدْرُ مئة، كما في

(الصحاح). وتقول: (اتَّجهتُ نحو البلد)، فيكون (نحو) ظرفاً. قال ابن جنّي: ((وقد استعمل العرب نحواً، ظرفاً، وأصلُه مصدر)). فتأمل.

١٠١٤. نَدَبَ وانتدب

(نشرت بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٤)

إذا دعوتَ رجلاً للقيام بأمر أو إنفاذ مهمة قلت: (ندبتُ فلاناً إلى كذا)؛ أي: دعوته لهذا الأمر. فإذا استجاب قلت: (انتدبَ فلانٌ لما ندبتُهُ له). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وندبتُهم إلى الحرب والأمر ندْباً: وجَّهْتُهم، وإلى الشيء: دَعَوْتُهم)). وفي (الأساس): ((ونُدِبَ لكذا وإلى كذا فانتدبَ له. وفلانٌ مندوبٌ لأمر عظيم)). وفي (شرح ديوان الحماسة) قال المرزوقي: ((نُدِبَ فلانٌ لكذا وكذا: إذا نُصِبَ له، ورُشِّحَ للقيام به)). وفي (المصباح): ((ندبتُهُ إلى الأمر نَدْباً من باب قَتَلَ: دَعَوْتُهُ، والفاعل: نادبٌ، والمفعول: مندوبٌ، والأمر: مندوبٌ إليه)).

وكثيراً ما يُخطئ الكتّابُ في هذا فيقولون: (ينبغي إنهاءُ عَمَل المُنْدَبين لهذه الوزارة). وقولُهم: (المُندَبين) بضمِّ الميم وفتح الدال، اسمُ مفعول مِن (أندَبَهُ)، والصواب: (المَندُوبين) بفتح الميم وضمِّ الدال، اسمُ مفعول من (ندَبَهُ).

أما (انتدب) فلَه موضعان: موضعٌ يكون فيه فعلاً لازماً، وآخرُ يكون فيه فعلاً متعدِّياً، فإذا كان لازماً، فهو نحو قولك: (ندبتُهُ لهذا الأمر فانتَدَبَ له)؛ أي: استجاب. وقد جاء في (النهاية) لابن الأثير: ((انتدبَ اللّـهُ لِمَن يَخرج في سبيلِه، أي: أجابَهُ إلى غفرانه. يقال: ندَبْتُهُ فانتدبَ؛ أي: بَعثتُهُ ودَعَوْتُهُ فأجاب)). وأما إذا كان متعدِّياً، فهو نحو قولك: (انتدبتُ فلاناً لأمْر كذا)، فهو (مُنتدَبٌ لهذا الأمر) بضمِّ الميم وفتح الدال. وبذلك يكون (انتدَبَهُ) هنا كـ (ندَبَهُ)، سواء بسواء. قال صاحب (المصباح): ((**وانتدبتُه للأمر فانتَدَبَ**، يُستعمل لازماً ومتعدياً)). فـ (انتدب) اللازم مطاوعُ (ندبه)، و(انتدب) المتعدي كـ (ندب).

ولذا قُلْ: (هؤلاء هم الموظفون المُنتدَبون) بفتح الدال، أو (هم الموظفون المَندُوبون)، ولا تقل: (المُندَبون) بضمِّ الميم وفتح الدال.

١٠١٥. النِّدّ

(النِّدّ) هو: (المِثْل)، ويُلفَظ بكسر النون دون فتحها. و(النديد) بمعناه؛ ففي (المصباح): ((النَّدُّ بالفتح: عُودٌ يُتبخَّر به، والنِّدّ بالكسر: المِثْل، والنديد مثلُه..)) والجمع: (أنداد) كحِمْل وأحْمال.

١٠١٦. منديل

(نشرت بتاريخ ١٧/١/١٩٨٦)

(المِنديل) لما يُمسح به الوجه أو اليد، بكسر الميم، وهو مذكّر. وإذا أتى في كلام الكتّاب لفظوه بفتح الميم.

أقول: إذا كان (المِنديل) على زنة (مِفْعِيل) فلا يجوز فيه إلا كَسْرُ الميم. قال سيبويه: ((ولا نعلم في الكلام (مَفْعِيل) بفتح الميم)). ولو كان على (فِعْلِيل) لكان أوّلُه بالكسر. قال ابن السِّكِّيت في (الإصلاح):

((ما كان على (فِعْلِيل) أو (مِفْعِيل)، فهو مكسور الأول لم يأتِ فيه الفتحُ)). فإذا أجاز فيه بعضُ الأئمة الفتحَ، فقد أخذوا بالنادر، كما جاء في (اللسان).

وذهب بعضُهم أن (المِنديل) مشتقٌ من (ندَلَ). ففي (المصباح): ((ويقال: هو مشتقٌ من ندَلْتُ الشيءَ ندْلاً من باب قَتَلَ: إذا جَذَبْتَهُ)). ومن ذلك قولُهم: (النادِل) لخادم المائدة، وجمعه (نُدُل) بضمّتين على غير قياس.

وذهب بعضٌ إلى أن (المِنديل) مأخوذٌ من اللاتينية. على أنه قد جاء (تَندَّلَ) بتشديد الدال، و(تَمَنْدَلَ) إذا تمسَّح بالمِنديل، كما قالوا: تَنطّق وتَمَنْطَقَ، وتَدَرَّعَ وتَمَدْرَعَ. فكشف هذا أن الأصلَ (ندَلَ). وقد جاء (المِنديل) في اللغات الساميّة كالحبشية، فدلّ هذا أنه من الألفاظ الساميّة المشتركة، وأنّ له أصلاً في العربية.

ولذا قُلْ: (المِنديل) بكسر الميم، و(تندَّلْتُ وتَمَنْدَلْتُ به) إذا تَمَسَّحْتَ.

١٠١٧. ندا والنادي

(نشرت بتاريخ ١٨/٦/١٩٨٧)

تقول: (ندا فلانٌ القومَ) إذا جَمَعَهُم، وقد سُمّي (النادي) نادياً لأنه يَجمع القوم. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونَدَوْتُ القومَ ندْواً: دَعَوْتُهم، والنادي: المجلس منه، ونَدَوْتُ القومَ: أتيتُ مجلسَهم)). وفي (المصباح): ((ندا القومُ ندْواً من باب قَتَلَ: إذا اجتمعوا. ومنه النادي، وهو مجلس القوم ومتحدَّثهم)).

فتبيَّن بهذا أن (ندا) لازمٌ ومتعدٍّ، ففي (التاج): ((ونَداهُم يَنْدوهم: جَمَعَهم في النادي يتعدى ولا يتعدى)). فإذا كان لازماً قلت: (ندا القومُ) إذا اجتمعوا. وإذا كان متعدياً قلت: (ندَوْتُ القومَ) إذا جَمَعْتَهُم، و(ندَوْتُ القومَ) إذا حضرتَ مجلسَهم. والأرجح أن يكون (النادي) من قولك: (ندوتُ القومَ) إذا جمعتَهم أو دَعَوْتَهم كما قال ابن القوطية. فـ(النادي) هو المجلس الذي يَندو إليه القوم. وهكذا (الجامع) سمِّي جامعاً لأنه يَجمع إليه القوم.

وقد اعتاد الكتّاب أن يَجمعوا (النادي) على (النوادي)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر الشيخ إبراهيم اليازجي جَمْعَ (النادي) على (النوادي)، لأن المعاجم قد جمعتْه على (أندية)، كما فعل (المصباح). وجاراه في هذا الإنكار بعضُهم، ولا أرى لذلك وجهاً. فإذا اتفق للنادي جَمْعٌ على غير قياس وهو: (الأندية)، فلا يَمنع ذلك أن يكون له جَمْعٌ على القياس وهو: (النوادي)، كما يُجمع (الجامع) على (الجوامع). وقد ذكر الهمذاني في (الألفاظ الكتابية): (النادي) و(النَّدِيّ) على (فَعِيل) بتشديد الياء، وهما بمعنى. وقال: ((وجَمْعُ نادٍ على: نوادٍ، وجَمْعُ نديّ على: أندية))، فأتى لكلٍّ منهما بجمعه القياسي؛ فـ(نديّ) و(أندية) كرغيف وأرغفة. وقد جاء (النوادي) جمعاً للنادي في مقدمة (أساس البلاغة) للزمخشري، وفي خطبة (القاموس) للفيروزآبادي. أما جمع (النادي) على (أندية)، فقد أتتْ به المعاجم، وهو شاذ كجمع (جائز) على

(أجوزة) وهو البستان، والخشبة المعترضة بين حائطين، وجمع (باطن) على (أبطنة) أيضاً.

ولذا قُلْ: (نادٍ) و(نوادٍ) و(أندية).

١٠١٨. المنادى وياء المتكلم

(نشرت بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٣)

يَسأل الكتّاب أحياناً عن المنادى إذا أُضيف إلى ياء المتكلم كقولك: (يا غلامي)، و(يا ولدي)، أتُسكَّن فيه الياء أم تُفتح؟ وهل تحذف وتبقى الكسرة؟

أقول: في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان اسماً صحيحَ الآخِر وجوهٌ هي:

أولاً: حَذْفُ الياء مع بقاء الكسرة، تقول: (يا غلامِ) بكسر الميم، كما تقول: (يا ولدِ)، وهو الأكثر. ففي التنزيل: ﴿يا عِبَادِ فاتَّقُونِ﴾ [الزمر ١٦] بحذف ياء المتكلم من (عبادي)، وإبقاء الكسرة.

ثانياً: إثباتُ الياء ساكنةً كقولك (يا غلامِيْ) بسكون الياء. وفي التنزيل: ﴿يا عِبَادِيْ[1] لا خَوْفٌ عليكم﴾ [الزخرف ٦٨].

ثالثاً: إثباتُ الياء مفتوحةً كقولك (يا غلامِيَ) بفتح الياء، وفي التنزيل: ﴿يا عِبَادِيَ الذينَ أَسْرَفُوا على أنفُسِهِمْ﴾ [الزمر ٥٣].

فإذا وقفتَ على الياء المفتوحة أمْكن أن تلحق بها (هاء السَّكْت)، فتقول: (غلاميه). وقد زيدتْ هاءُ السكت بعد ياء المتكلم في قوله تعالى: ﴿ما أغْنَى عَنِّي مالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطانِيَهْ﴾ [الحاقة ٢٨ و ٢٩].

رابعاً: إبدالُ الألف من ياء المتكلم فتقول: (يا غلامَا) بالألف، قال تعالى: ﴿يا حَسْرَتا على ما فَرَّطْتُ في جَنْبِ اللّهِ﴾ [الزمر ٥٦]. وتُضيف هاءَ السكت في الوقف فتقول: يا ربّاه، ويا غوثاه، ويا أسفاه، ويا حسرتاه.

خامساً: يُشترط في الوجوه الأربعة السابقة أن يكون المنادى اسماً صحيحَ الآخِر، غيرَ مقصور كالفتى والعصا، ولا منقوص نحو: رامٍ وقاضٍ. إذ لا يجوز معهما إلا إثباتُ الياء مفتوحةً، تقول: (يا فتايَ) بفتح الياء مخفَّفة، و(يا رامِيَّ) بفتح الياء مشدَّدةً ومدغمة في ياء المنقوص. وإذا كان المنادى المضاف صفةً صحيحةَ الآخِر، وَجَبَ إثباتُ الياء ساكنةً أو مفتوحةً، تقول: (يا مُكْرِمِيْ) بسكون الياء، و: (يا مُكْرِمِيَّ) بتشديد الياء المفتوحة.

سادساً: إذا نودي الأب والأم مضافَين إلى ياء المتكلم، جاز فيهما الأوجه الأربعة الأولى للاسم الصحيح الآخِر؛ تقول: (يا أبِ) و(يا أمِّ) بكسر الآخِر، و(يا أبي) و(يا أمي) بإثبات الياء الساكنة، و(يا أبيَ) و(يا أمّيَ) بإثبات الياء مفتوحةً، و(يا أبا) و(يا أمّا) بقلب الياء ألفاً.

ويجوز فيهما كذلك وجهان آخران هما: تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم، مفتوحةً ومكسورةً؛ تقول: (يا أبتَ) و(يا أُمّتَ) بفتح التاء، و(يا أبتِ) و(يا أُمّتِ) بكسر التاء.

---

(١) (يا عباديْ) قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وأبي جعفر، ورُوَيْس في الحالين [أي وَصْلاً ووَقْفاً]، و(يا عباديَ) قراءة شعبة بفتح الياء وَصْلاً وإسكانها وَقْفاً، و(يا عبادِ) قراءة الباقين.

١٠١٩. أنذره به، وأنذره إياه

(نشرت بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٦)

(الإنذار): إخبارٌ فيه تخويف، كما يقول الراغب في (المفردات)، خلافاً للتبشير. والمشهور في كلام الكتّاب قولُهم: (أنذرتِ الشركةُ العاملَ بالفصل)، يُعَدُّون الفعل إلى المفعول الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء. ففي (الأساس): ((نَذِرَ القومُ بالعدوّ: عَلِمُوا به فَحَذِرُوه واستعدّوا لـه، وأنذرتُهم به)). وهكذا تقول: (نَذِرَ به) كعَلِمَ به، و(أنذره به) كأعْلَمه به. ففي (المصباح): ((وأنذرتُهُ بكذا فنَذِرَ به)).

لكنَّ بعضَهم يقول: (أنذرتُهُ عقاباً شديداً)، فيعدِّي (أنذر) إلى مفعولين، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاءت تعدية (أنذر) إلى مفعولين كثيراً في التنزيل كقولِه تعالى ﴿فأنذرْتُكُمْ ناراً تَلَظَّى﴾[الليل ١٤]، وقولـه تعالى: ﴿إنا أنْذَرْناكُمْ عذاباً﴾ [النبأ ٤٠]. فقولُكَ: (أنذرتُهُ عقاباً شديداً)، صحيحٌ فصيح. وفي (الأساس): ((أنذرتُهُم به، وأنذرتُهُم إياه)).

وعلى هذا تقول: (أنذرتُهُ به)، و(أنذرتُهُ إياه)، كما تقول: أعلمته به، وأعلمته إياه.

أما قولُهم: (أخطرتُهُ بكذا) بمعنى: أنذرتُهُ به، فلا وجه لـه. إنما تقول: (أخطرتُهُ ببالِهِ، وفي بالِهِ، وعلى بالِهِ) إذا أذْكَرْتَهُ به.

١٠٢٠. النذالة

(نشرت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٤)

يقول الكتّاب لمن يَستحق الازدراء إنه (نَذْلٌ) بالدال؛ أي: مُزْدَرى خَسِيس. واللفظ مُحرّفٌ صوابه: (نَذْلٌ) بالذال، والمصدر (النَّذالة). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونَذُلَ بضمِّ الذال كفَصُح نذالةً: سَفُلَ)). وفي (الأساس): ((وهو نَذْلٌ ونَذِيلٌ، وقد نَذُلَ نَذالةً)). وفي (المصباح): ((نَذُلَ بالضم نَذالةً: سَقَطَ في دِينٍ أو حَسَبٍ، فهو نَذْلٌ ونَذِيلٌ؛ أي: خَسِيس)).

وفي العربية: (نَدَلَ) بالدال، ولكن بمعنى آخر؛ تقول: (نَدَلَ فلانٌ الشيءَ) إذا جذبه وخطفه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونَدَلَ الدلْوَ والشيءَ ندْلاً: جذبه، والشيءَ: اختطفه)). وفي (الأساس): ((ندَلَ المالَ وغيرَه: نقلَه بسرعة... ومنه المِنديل... وندَلْتُ الخبزَ من السُّفرة، والتمرَ من الجُلَّة، والدلوَ من البئر)). ومن ثَمّ أُطلق على خادم الضيافة (النادل)، والجمع (نُدُل) بضمِّ النون والدال غير قياس.

ومثلُه: شارِفٌ وشُرُف بضمتين، وهو القديم العتيق، ففي (اللسان): ((النُّدُل بضمتين: خَدَمُ الدعوة، قال الأزهري: سُمُّوا نُدُلاً لأنهم يَنقلون الطعامَ إلى مَن حَضَرَ الدعوة)).

ولذا قُلْ: (فلانٌ نذْل) بالذال إذا كان مُزدرى، ولا تقل: (فلانٌ ندْل) بالدال.

وجاء في (فقه اللغة) للثعالبي: ((إذا كان الرجلُ ساقطَ النفْس والهِمَّة فهو وَغْد، فإذا كان مُزْدَرى في خَلْقِهِ وخُلُقِهِ فهو نَذْلٌ)).

١٠٢١. النزاع والصراع

(نشرت بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٨)

في العربية دقائقُ فريدةٌ قد لا تخطر للكتّاب على بال، تقول: (نزعتُ الشيءَ) إذا قلعتَهُ أو جذبته،

ففي (الأساس): ((نزعَ الشيءَ من يده: جذبه وانتزعه)). وفي (المصباح): ((نزعتُه من موضعه نزْعاً من باب ضَرَبَ: قلعتُه، وانتزعتُه مثلُه)). وتقول من ذلك: (نازعتُه الشيءَ نِزاعاً ومُنازعة) إذا جاذبتَه إياه. و(تنازعا الشيءَ): تجاذباه، فأراد كلٌّ منهما أن يَجذب الشيءَ ليظفر به فيكون لـه. ففي (الأساس): ((نازعَهُ الثوبَ: جاذبه))، و((نازعه الكلامَ)) جاذَبَهُ إياه، و((نازعتُه كأسَ الكرى)) إذا تناوبا الكرى؛ أي: النعاس. وفي (نهج البلاغة ١٠٣/٢): ((وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي)) أي: منافستي ومجاذبتي إياه.

وقد سأل سائل ما الفرق بين النزاع والصراع؟

أقول: النزاع في الأصل هو المجاذبة، قال الجاحظ في رسائله: ((ومنازعوه الرياسة والإمامة)) أي الذين ينازعونه الرياسة والإمامة؛ أي: يجاذبونه إياها. لكنك إذا قلت: (نازعتُ فلاناً في كذا) فمعناه: خاصمته، ففي (الصحاح): ((ونازعتُه منازعةً ونِزاعاً: إذا جاذبتَه في الخصومة. وبينهم نِزاعٌ؛ أي: خصومة في حق، والتنازع: التخاصم)). ونحو ذلك في (المفردات) قال الراغب: ((والتنازع والمنازعة: المجاذبة، ويُعبَّر بهما عن المخاصمة والمجادلة)). وإذا كان النزاعُ مخاصمةً ومجادلةً في أمر، فالصراع مغالبة ومنازلة ومبارزة. ذلك أن (الصِّراع) من (الصَّرْع)، تقول: (صَرَعتُهُ) إذا طرحتَهُ على الأرض، و(صارعتُهُ مُصارعةً وصِراعاً) إذا غالبتَهُ وحاول كلٌّ أن يَصرع خصمَه ويجعلَه صريعاً. و(الصَّريع): المطروح على الأرض، و(الصريع): الهالك أيضاً، ففي التنزيل: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة ٧] أي: ترى القومَ مطروحين هالكين. فإذا كان النزاعُ مخاصمةً، فالصراعُ مقارعةٌ ومحاربة ومعارَكة. ومَصارع القوم: مَهالكهم. فتأمل.

١٠٢٢. تنازل عنه (نشرت بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٤)

في لغة الكتاب قولُهم: (تنازل عن حقه) إذا تركه ونزل عنه، وهو شائع لديهم لا يكادون يُعبِّرون عن هذا المعنى إلا بمثل هذا القول. وكثيراً ما يقول المؤلِّفون: (تنازل المَلِكُ عن العرش) إذا اعتزلَه وتحوّل عنه أيضاً.

وإذا عدنا إلى المعاجم تبيّن لنا أن ليس في معاني (تنازل) ما يفيد النزولَ عن أمر والرجوعَ عنه؛ ففي (الصحاح): ((والنِّزال في الحرب: أن يتنازل الفريقان))، فأنت تقول: (تنازل الخصمان) إذا نازل كلٌّ منهما الآخَرَ في حرب أو نحوها. وفي (الأساس): ((ونازَلَه في الحرب وتنازلوا)). وفي (المصباح المنير): ((ونازلَه في الحرب مُنازَلَةً ونِزالاً. وتنازلا: نزلَ كلُّ واحدٍ منهما في مقابلة الآخَر)). وفي (القاموس): ((والنِّزال: أن يَنزل الفريقان عن إبلهما إلى خَيلهما فيتضاربوا. وقد تنازلوا)). فـ (تنازَلَ الفريقان) معناه: نازَلَ كلٌّ منهما صاحبَه. و(التنازُل) لا يكون إلا من شخصين فأكثر، وهو (تفاعَلَ) من (نزل).

ويأتي (التنازل) أيضاً بمعنى (التطاعم) فلا يكون إلا من شخصين فأكثر.

وقد جاء: (تنازَلَ القومُ) أي: أكلوا عند هذا نزْلَةً

وعند ذاك نزلة.

فالصواب إذن أن يقال في تصحيح قول الكتّاب: (نزل فلانٌ عن حقّه)، و(نزل الملك عن عرشه). ففي (المصباح): ((ونزلتُ عن الحق: تركتُه)). وفي (التاج): ((ونزل عن الأمر: تركه، كأنه كان مستولياً عليه مستعلياً، وهو مجاز)).

وهكذا تقول: (عاد فلانٌ عن حقه، وانصرف عنه، ورجع، وتحوَّل، وأمسك عنه، وأقصر، وعزف عن حقه، وتنحّى عنه، ونزل عنه). ولك أن تقول إلى ذلك: (تَنَزَّلَ فلانٌ عن حقِّه) إذا نزل عنه في مهلة. ففي (الصحاح): ((التنزُّل: النزول في مهلة)). أما قولك: (تنازَلَ فلانٌ عن حقه)، و(تنازل عما يملك)، و(تنازل عن عرشه)، و(تنازل عن كبريائه)، فلا وجه له البتة.

١٠٢٣. الأنسب (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٧)

في كلام الكتّاب قولُهم: (الأنسبُ أنْ تفعلَ كذا)؛ أي: الأقرب، و: (هذا أنسبُ من ذاك) بمعنى: أقرب وأولى. فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك في كلام بعض اللغويين، ومنهم صاحب (المصباح)، وأنكره عليه الأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية المعاصرة)[1] إذ قال: ((قال المصباح المنير: والأنسبُ تقديم القبيلة على البلد. والصواب: تقديم القبيلة على البلد **أكثر مناسبة**)).

وعندي أن قولك: (الأنسب كذا) بمعنى: الأقرب، صحيحٌ. ذلك أن نِسبةَ امرئٍ إلى آخَرَ في الأصل إنما يعني انتماءه إليه قرابةً، وهكذا (التناسب) و(المناسبة) بين **رَجلين**.

أما مجازاً، فللأمر حُكْمٌ آخَرُ. فانظر إلى ما جاء في (الأساس): ((ومن المجاز: بين **الشيئين** مناسبةٌ وتناسبٌ، ولا نسبةَ بينهما)). فالقصد من (النسبة بين الشيئين) هنا، هو: القرب على وجه من الوجوه، و(المناسبة): المقاربة، و(التناسب) التقارب. وليس صحيحاً أن المجاز قد تحوَّل بـ (المناسبة) إلى هذا المعنى دون (النسبة) و(التناسب). و(النسبة) الاسم، و(النسَب) مصدر الفعل الثلاثي، فقولك: (هذا هو الأنسب) بمعنى: الأقرب أو الأدنى أو الأشبه، صحيحٌ لا غبار عليه. فانظر إلى قول ابن جنّي في (الخصائص): ((فإنّ إظهارَه أنسبُ عندهم وأعذبُ على مستمِعِهم)) (١/٤١ – ط/١٩١٣م). ونحو ذلك كثير في كلام الفصحاء.

١٠٢٤. التنسيق (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/١)

دَرَجَ الكتّاب على استعمال (التنسيق) بمعنيَيْن مختلفين؛ فإذا قالوا: (لا بدّ من تنسيق جهود العاملين في هذا المجال)، قصدوا بـ (التنسيق) نظْمَ هذه الجهود والتوفيقَ بينها. وإذا قالوا: (لا بدّ من تنسيق الآلات القديمة، وإحلال الحديثة محلَّها)، أرادوا طَرْحَ الآلات جانباً، والاستغناءَ عنها. وقد

---

[1] مع أن العدناني نفسَه قال في الصفحة ٣ من معجمه المذكور: ((ويرى النحو الوافي أن الأمر الثاني أنسب وأوْلى)). وهذه العبارة ليست مقتبسة، وإنما هي من كلام العدناني!!.

يقولون: (تنسيق العمّال)، فيَعنون به تسريحَهم وصرْفَهم من العمل. فما معنى التنسيق في الأصل؟ وهل يتسع للمعنيين جميعاً؟

في الجواب عن هذه المسألة أمورٌ أهمها:

أولاً: (التنسيق) في اللغة: النظْم والضمّ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونَسَقْتُ الشيءَ نَسْقاً بغيره: ضَمَمْتُهُ))، وفي (الأساس): ((نَسَقَ الدُّرَّ وغيرَه ونسَّقه، ودُرٌّ مَنسوقٌ ومُنسَّقٌ ونَسَقٌ، وتنسَّقتْ هذه الأشياءُ وتناسقتْ))، وفي (المصباح) نحوٌ من ذلك، إذ جاء فيه: ((نَسَقْتُ الدُّرَّ نَسْقاً من باب قَتَلَ: نظمتُه. ونَسَقْتُ الكلامَ: عطفتُ بعضَه على بعض)).

ويتبيَّن من هذا أن (نَسَقَهُ) بالتخفيف فعلٌ متعدٍّ، وكذلك (نسَّقَهُ) بتشديد السين. أما (تَنَسَّقَ) و(تناسَقَ) فهما فعلان لازمان، وأن قول الكتّاب: (لا بدّ من تنسيق جهود العاملين في هذا المجال) بمعنى: ضم الجهود والتوفيق بينها صحيحٌ لا غبارَ عليه. ويمكن أن يأتوا بالفعل مخفَّفاً فيقولوا: (لا بدّ من نَسْقِ جهود العاملين)، وهم قلَّما يقولونه.

ثانياً: قولُ الكتّاب: (لا بدّ من تنسيق الآلات القديمة) بمعنى: طَرْحِها جانباً، لا وجه له في العربية كما رأيت. إذ لم يَردْ (التنسيق) في غير ما يَدلُّ على النظْم والضَّمّ والعَطْف والتوفيق. كذلك قولُ الكتّاب: (تنسيق العمال) بمعنى: تسريحهم وصرفهم من الخدمة. ومن ثَمّ كان لا غنى عن الانصراف عن استعمال (التنسيق) واستعمال لفظٍ آخر، كأن يقال: (لا بدّ من الاستغناء عن الآلات القديمة، أو استبعادها، أو تركها، أو طَرحها جانباً)، أو يقال: (تسريح العمال من الخدمة، أو صَرْفُهم عنها، أو تَنحيتُهم عن العمل) وهكذا.

ثالثاً: أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته) استعمالَ (التسريح) بمعنى: الإطلاق والصَّرْف فقال: ((ويقولون: وفي اليوم الثاني لتسريحه من السجن، أي: لإطلاقه وتَخلية سبيله. فكأنهم أخذوه من: سَرَّحَ الراعِي ماشِيَتَهُ، أو: سَرَّحَ الرجلُ زوجتَه: إذا طلَّقها. وكلاهما غريب. ولماذا لا نستعمل (الإطلاق) من: أَطْلَقَ الأسيرَ: إذا خَلَّى سبيلَه، وهو أوضحُ وأدلُّ على المعنى المراد)).

والجواب عن ذلك أن استعمال (التسريح) بهذا المعنى صحيحٌ فصيح. فانظر إلى ما جاء في (مفردات الراغب): ((والتسريحُ في الطلاق نحو قوله تعالى: ﴿أو تَسْرِيحٌ بإحْسانٍ﴾ [البقرة ٢٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَراحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب ٤٩] مستعارٌ من: تسريح الإبل، كالطلاق في كونه مستعاراً من: إطلاق الإبل)). ونحو من ذلك ما جاء في (اللسان). فقولُكَ: (سَرَّحْتُهُ تسريحاً) إذا أطلقتَهُ وصَرَفته وخَلَّيْتَ سبيلَه، صحيحٌ فصيح.

١٠٢٥. النَّسْمة والنَّسَمة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٨/٣٠)

تقول: (نَسَمَتِ الريحُ تَنْسِمُ) بالكسر: إذا تحرّكتْ في لِين (نَسِيماً) و(نَسْماً) بفتح فسكون، و(نَسَماناً) بفتحتين. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((نَسَمَتِ الريحُ نَسِيماً: إذا هَبَّتْ لَيِّنة)). وفي (الأساس):

((وجدتُ نَسِيمَ الريح، أي: نَفَسَها بالتحريك، وقد نَسَمَتْ نَسِيماً ونَسَماناً)). وفي (القاموس): ((نَسَمَ يَنْسِمُ نَسْماً ونَسِيماً)).

أما (النَّسْمة) بفتحٍ فسكون فهي المرَّة مِن (نَسَمَتِ الريحُ)، وجَمْعُها (نَسَمات) بفتح السين. وثمّة كِتابُ (نَسَمات الأسحار). وفي كتاب (نَفْحُ الطِّيب) للمَقَّرِيّ:

إذا نَسْمة الأحباب منها تنسّمت

تطيب بها أسحارنا والأصائل

وهناك (النَّسَمَة) بفتح النون والسين، وليست هي على شيء من معنى (النسيم)، وإنما هي: الروح والنفْس، ففي (فقه اللغة) للثعالبي: ((كلُّ دابَّة في جوفها رُوحٌ فهي نَسَمة))، وفي (النهاية): ((النَّسَمة بفتحتين: النفْس والروح..)). وجَمْعُ (النَّسَمة): (نَسَمات) و(نَسَم) بفتح السين فيهما. ففي (الأساس): ((واللّهُ بارئُ النَّسَم)) أي: خالق الناس. و(النَّسَمة) كذلك: تردُّد النفَس، ويُسمَّى به (الربو)، كما في (النهاية).

وأما (النسيم)، فجمْعُه (أَنْسام)، كما في (اللسان) و(التاج). قال الشاعر:

والفراشاتُ مَلَّتِ الزهرَ لمّا

حدثتْها الأنسامُ عن شفتيكِ

وجاء في كلمة يومية لناقد أن (الأنسام) جَمْعُ (نَسَمة) بفتح السين.

أقول: (النَّسَمة) بفتح السين: الروح والنفْس، و(الأنسام) جَمْعُ (النسيم).

وهل يُجْمَع (النسيم) على (نِسام) بكسر النون، كما جاء في (الكلِّيات)؟

أقول: لم يأتِ هذا في معجم، وما جُمِعَ مِن (فَعِيل) على (فِعال) بكسر أوله هو الصفةُ، لا: الاسم، كظريف وظراف، وكريم وكرام.

وهناك (النَّسَم) بفتح السين كـ (النسيم)، ويُجمع جَمْعَهُ على (أَنْسام) أيضاً. فتأمل.

١٠٢٦. النَّسا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨)

(النَّسا) بفتح النون كالنَّشا: عِرْقٌ يمتد من الوَرِك، وهو ما فوق الفَخِذ، إلى الكَعْب. ويقال حيناً: (عِرْقُ النَّسَا). والكتّاب يقولون في التعبير عن إصابة هذا العرق بعلّة كالالتهاب: (أُصيبَ خالدٌ بالتهاب في عِرْق النَّسَا)؛ أي: أُصيب بالتهاب هذا العصب. وقولهم هذا صحيح، لكنهم يَلْفِظون (النسا) بكسر النون، يَحسبون أن الأصلَ في اللفظ هو (النِّساء)، وفي ظنِّهم أن العلةَ في العرق إنما تصيب النساء دون الرجال.

وحقيقة الأمر أن (النَّسا) بالفتح – كما ذكرنا – هو اسم للعرق أو العصب، ويصاب بالتهابه الرجال والنساء، والإنسان والحيوان. قال صاحب (الصحاح): ((النَّسا بالفتح مقصورٌ: عِرْقٌ يَخرج من الوَرِك ويَستبطن الفَخِذين، ثم يمر بالعُرقوب حتى يبلغ الحافر. وقال أبو زيد: وتثنيتُه: نَسَوان ونَسَيان، بفتح النون والسين فيهما، والجمع: أنساء)). وقال ابن كمال باشا في كتابه (التنبيه): ((النَّسا بالفتح والقصر: عِرْق. والعوام يقولون: عِرق النساء بالكسر

والمدّ، ولا نعرف لـه معنى)).

ولذا قُلْ: (أصاب فلاناً التهابُ عِرْقِ النَّسا) بالفتح والقصر، ولا تقل: (عِرْقُ النِّساء) بكسر النون.

١٠٢٧. نَشِبَ

(نَشِبَ يَنْشَبُ) من باب فَرِحَ، ولا يكاد يَلفِظه الكتّاب إلا (نَشَبَ) بفتح الشين كنَصَرَ، وهو خطأ. قال صاحب (المصباح): ((نَشِبَ الشيءُ في الشيء من باب تَعِبَ نُشُوباً: عَلِقَ، فهو ناشِبٌ)). وجاء في (اللسان): ((نَشِبَ الشيءُ في الشيء بالكسر نَشَباً – بفتح الشين– ونُشُوباً ونُشْبَةً، بضمٍّ فسكون: لم يَنْفُذْ، وأَنْشَبَهُ ونَشَبَهُ... ولم يَنْشَبْ أنْ فَعَلَ كذا؛ أي: لم يَلْبَثْ))!

١٠٢٨. نَشِط، والناشط، والنشيط

(نشرت بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٥)

في العربية: (نَشِطَ نَشاطاً) إذا خَفَّ للعمل، وهو بوزن تَعِبَ. والكتّاب يعرفون ذلك، لكنهم إذا أتوا منه بالوصف قالوا: (هو نشيط)، أو (ناشط). وربما قالوا: (هو نَشِطٌ) بفتحٍ فكسر كفَرِحٍ. فأيُّ هذه الأوصاف هو الصحيح؟

أقول: الصفة مِن: (نَشِطَ يَنشَط) كتَعِبَ يَتْعَبُ هو: (نشيط) بوزن (فَعِيل). ففي (المخصَّص) لابن سِيدَه: ((وقالوا نَشِطَ يَنشَط، وهو نشيط)). هذا ولم تأتِ منه صفةٌ على (نَشِط) بفتحٍ فكسر على فَرِحٍ، لكنه جاء (ناشِط). ففي (كليلة ودمنة): ((والمتعلِّم من الأحداث ناشِطٌ في حِفظ ما صار إليه)). و(ناشِط) إما مِن: (نشِط) كتَعِبَ على غير قياس؛ ففي (القاموس): ((نَشِطَ كسَمِعَ نَشاطاً بالفتح، فهو ناشِطٌ ونشيط: طابتْ نفسُه للعمل))، وإما مِن: (نشَط) كنصَر، على قياس؛ ففي (الأساس): ((رجلٌ نشيطٌ طيِّبُ النفس للعمل، ودابَّةٌ نشيطة)) وفيه: ((وقد أنْشَطْتُم؛ أي: نَشَطَتْ دوابُّكم، بالفتح)).

فثبتَ بهذا مَجيءُ (نَشَطَ) بالفتح بمعنى (نَشِطَ) بالكسر. و(ناشِط) يأتي من (نَشَطَ) بالفتح، على قياس.

ولذا قُلْ: (ناشِطٌ) و(نشيط)، ولا تقل: (نَشِطٌ) بفتحٍ فكسر كفَرِحٍ.

١٠٢٩. أنشطة ونشاطات

(من كتاب: لغة العرب)

مازال النقاد يَرمون الكتّابَ بالخطأ بغير وجه حق. من ذلك أن ناقداً كتب في زاويته اليومية: ((ويجمعون النشاط على أنشطة، وهي: نشاطات)). والأصل في النقد بيانُ علّة الخطأ، فإذا كان بعضُ القراء لا يبالون هذه العلة، فإن في ذكرها ما يُقنع القارئ بسداد النقد، ويُعلّمه كيف يتجنَّب الخطأ في أشباهه، ثم يَحمل الناقدَ على التثبُّت فيما يقول فيكون منه على بَيِّنة.

فالصحيح أن قولَ الكتّاب (أنشطة) صحيحٌ مستقيم، ذلك أن الأصل في (النشاط) أن يكون مصدراً، والمصدر لا يُثنَّى ولا يُجمع لدلالته على جنس

الحدث لفعلِه. والجنس يتناول القليل والكثير. لكن الأئمة استجازوا جمع المصدر كلّما خرجوا به عن دلالته الجنسية العامة إلى الدلالة النوعية، فاستعملوه استعمال الأسماء ليدل على الأنواع. فقد جَمَعَ الزمخشري في (المفصَّل) التضعيف على التضاعيف؛ فقال ابن يعيش: ((وإنما جمع التضعيف، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه أراد أنواعاً من التضعيف)). وجُمِع (الفقر) على (فقور) في بيت من (ديوان الحماسة)، فعلَّل المرزوقي ذلك باختلاف وجوه الفقر. وهكذا فعل الرَّضِيّ في (شرح الكافية) حين جمع (الإكرام) على (أكاريم)، و(التخريج) على (تخاريج).

وقد جمعوا المصادر لما فوق الثلاثي بالألف والتاء فقالوا في (استعمال) و(احتمال) و(اعتقاد) و(تقرير) و(تحديد) و(تدقيق): (استعمالات) و(احتمالات) و(اعتقادات) و(تقريرات)... وهكذا. كما جمعوا هذه المصادر جمع تكسير فقالوا في (تركيب) و(تقليب) و(تضعيف) و(تأليف): (تراكيب) و(تقاليب) و(تضاعيف) و(تآليف)، وقد كثر جمعهم مثل هذه المصادر بالألف والتاء، وبصيغة التكسير المذكورة لاحتفاظ هذين الجمعين بصورة المصدر.

أما مصدر الثلاثي فقد جمعوه على (فُعُول) كفُصُول جمع فَصْل، وحُذُوف جمع حَذْف، وعلى (فِعَال) كغِلاط جمع غَلَط، وعلى (أفْعال) كأغلاط جمع غَلَط أيضاً. وهذه من جموع ابن جنّي.

وتردَّد المجمع القاهري في مؤتمره في جمع (البيان)، فامتنع كثير من أعضائه عن جمعه لأنه مصدر أو اسم مصدر. وليسوا على صواب، لأنهم أرادوا بـ (البيان): البلاغ الذي يُكشف به عن أمر، فقد استُعمل إذاً استعمال الأسماء، فإذا جمعته قياساً على ما جمعه العرب قلت: (الأبينة)، كما جمعوا (القضاء) على (الأقضية)، و(الجواز) الذي هو الصك على (الأجوزة)، كما في (الأساس)، و(العذاب) على (الأعذبة)، كما جاء في (اللسان). وجَمْعُ (فِعال) على (أفْعِلَة) هو الغالب. وجَمَعَ ابنُ مالك في أصول الفقه (البيان) على (البيانات). واستعمل (الجواب) اسم مصدر، وجُمِع حين أُنزل منزلة الأسماء على (الأجوبة) و(الجوابات). وأقر مجمع اللغة القاهري جمع (نشاط) على (أنشطة) بالإجماع.

فتبيّن مما تقدم جواز جمع (النشاط) على (الأنشطة) و(النشاطات).

١٠٣٠. نشف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢)

مما تقولُه العامةُ وهو صحيحٌ فصيح: (نَشِفَ الماءُ) بوزن تَعِبَ: إذا نَضَبَ وغارَ، ومصدره: (النَّشْف) و(النَّشَف) و(النُّشُوف). ففي (الأساس): ((ونَشِفَ الماءُ بنفسه: نَضَبَ، وغديرٌ ناشف)).

وتقول: (نَشِفَ الحوضُ الماءَ نَشْفاً ونَشَفاً) كسَمِعَ، وكذا: (نَشِفَ الثوبُ العرقَ) إذا امتصَّه وشربه، والفعل هنا متعدّ، وقد جاء فيه الكسر كما جاء الفتح كنفِدَ وفَتَحَ وضَرَبَ، ذكر ذلك صاحب (اللسان).

وجاء (نشَّفته) بتشديد الشين. فقد جاء في الحديث: ((كان لرسول اللّه ﷺ نَشَّافَةٌ يُنشِّفُ بها

غُسالةَ وجهه)) يعني مِنديلاً يَمسح به وضوءَه، كما في (اللسان).

وثمّة (المِنْشفة) لما يُنشَّف به الوجه أو البدن، وهو صحيحٌ، لكنه بكسر الميم لأنه اسم الأداة، كما في (المعجم الوسيط).

وتقول العامة: (تَنشَّف فلانٌ) بتشديد الشين، وهو صحيحٌ؛ ففي (المصباح): ((وتَنشَّفَ الرجلُ: إذا مَسَحَ الماءَ عن جسده بخرقة ونحوها)).

ولكن ما الفرق بين: (نَشِفَ) و(جَفَّ)، وبين: (نشفتُه) و(جفّفتُه)؟

أقول: إذا قلتَ: (نَشِفَ الماءُ في الأرض)، فهذا يعني: ذهاب الماء داخلَ الأرض. ومن أجل هذا قيل: (نَشِفَ الماءُ) إذا نَضَبَ وغار، فالغور والنضوب: ذهابُ الماء في الأرض. قال ابن الأثير في (النهاية): ((أصلُ النَّشْف: دخولُ الماء في الأرض والثوب)). فإذا جئتَ بالفعل متعدياً فقلت: (نَشِفَتِ الأرضُ الماءَ)، فذلك يعني أنها شربتْه وامتصّتْه، فمضى داخلَها. قال ابن بزرج: (نَشِفَتْ جَرَّتُكَ الماءَ) بمعنى امتصتْه. وليس (جَفَّ) و(جفَّف) كذلك؛ فـ (جَفَّ) لا يعني سوى ذهابِ الماء ويبسه عامة، فلا يَدلّ على امتصاص أو نحوِه كما يشير إليه قولك: (نَشِفَ المِنديلُ العرقَ). أما (نَشِفَ الماءُ في الحوض)، فهو يعني نَزْحَهُ خاصة، ولا يعني تجفيفَ الماء هذا بالضرورة. قال ابن فارس: ((النشف في الحياض كالنزح في الركايا)). فكلما أردتَ إزالة الماء بامتصاصه ونزحه، كان الموضع موضع (نشف) لا (جفّ). فتأمل.

١٠٣١. النَّصْب والنُّصُب

(نشرت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٤)

في العربية: (نَصَبَ الشيءَ) إذا رَفَعَهُ وأقامَهُ، والمصدر (النَّصْب) بفتح النون وسكون الصاد، وقد سُمّي به ما يُنصب، فـ (النَّصْب) هو (المنصوب). ويُشكل على الكتّاب (النُّصُب) بضمّ النون والصاد – ويُستعمل بمعنى (المنصوب) أيضاً – أمفردٌ هو أم جَمْعٌ؟

وإذا عدنا إلى المعاجم تبيَّن أن (النُّصُب) بضمَّتين جَمْعٌ ومفرد؛ فإذا كان جمعاً، كان مفردُه (نَصِيبَة) وهي كلُّ ما نُصِب فجُعِل عَلَماً. فـ (النصيبة) تُجْمَع على (نُصُب) كما تُجْمَع سفينةٌ على سُفُن، وصحيفة على صُحُف. و(النُّصُب) بضمّتين مفردٌ أيضاً، وهو اسمٌ لكلِّ ما نُصِبَ فجُعِل عَلَماً كـ (النصيبة). فإذا جَمَعْتَ (النُّصُب) بضمّتين، كان الجمع (أنصاب) كعُنُق وأعناق.

فـ (النَّصْب) إذاً بسكون الصاد مفردٌ أبداً، أما (النُّصُب) بضمّتين فهو مفردٌ وجَمْعُه (أنصاب)، وجَمْعٌ مفردُهُ (نصيبة). وقد يكون جمعاً لـ (نِصاب) ككُتُب وكِتاب. و(النِّصاب) هنا بمعنى (النصيبة). وفي (المصباح): ((ومنه يقال: لفلان مَنصِبٌ، وزانُ مَسْجِد؛ أي: عُلُوّ ورِفْعَة. وفلانٌ له مَنصِبُ صِدْق؛ يراد به المَنْبِتُ. وامرأةٌ ذاتُ مَنصِبٍ؛ قيل: ذاتُ حَسَبٍ وجمال، وقيل: ذات جَمال. والمِنْصَب – بكسر الميم وسكون النون – وزانُ مِقْوَد: آلةٌ من حديد يُنصَبُ تحت القِدْر للطبخ)). كلُّ ذلك مِن:

(نَصَبَ الشيءَ) إذا رَفَعَهُ وأقامَهُ.

١٠٣٢. جعلته نُصْب عيني

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٣)

تقول: (نَصَبَ الشيءَ) إذا رَفَعَهُ وأقامَهُ، و(النَّصْب) بفتحٍ فسكون هو المصدر، وهو الشيء المنصوب أيضاً.

وثمّة (النُّصْب) بضمٍّ فسكون، وهو بمعنى (المنصوب) أيضاً، وقد تُحرَّكُ الصاد بالضم.

ويقول الكتّاب: (فارَقَني صاحبي لكنني لم أنْسَهُ فقد بَقِيَ ماثلاً نُصْبَ عَيْنِي). وهذا صحيحٌ لكنهم يَلفِظون (نَصْبَ عَيْنِي) بفتح النون، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأكثرون على أن (نُصْب) هاهنا بضمٍّ فسكون. ففي (اللسان): ((هو نُصْبُ عيني، هذا في الشيء القائم الذي لا يَخفى... قال القتيبي: جَعَلْتُهُ نُصْبَ عيني بالضمِّ، ولا تقل: نَصْب عَيني بالفتح)). قال القتيبي ذلك، لأن قولك (نُصْب عيني) قد جرى مجرى المَثل، وسُمِعَ بالضم.

وجاء في (شفاء الغليل): ((قال المُطَرِّزي: جعلتُه نُصْبَ عيني بضمٍّ فسكون؛ أي: جعلتُهُ منصوباً لِعَيْنِي، ولم أجعلْه بظَهْر، يعني: لم أنْسَهُ ولم أغفل عنه. وأكثر العرب تجعل "نُصْبَ عيني" بالضم، وهو في الأصل اسمٌ لكلِّ ما يُنْصَب، "فُعْلٌ" بمعنى "مَفْعُول")).

وقولُه: أكثرُ العرب تجعل (نُصْب عيني) بالضم، يعني أنه هو الفصيحُ المعوَّل عليه.

١٠٣٣. نصب المضارع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥)

جاء في كلمة لغوية سابقة أن المضارع بعد (حتى) لا يُنصب ما لم يكنْ لـه معنى الاستقبال، فإذا كان لـه معنى الحال رُفِعَ المضارعُ ولم يُنصبْ. ويَضربون لذلك مثلاً قولَهم: (مَرِضَ زيدٌ حتى لا يَرجُونه) أي: حتى إنهم لا يَرجونه.

ويَسأل الكتّاب أيختص شرطُ الاستقبال هذا بالمضارع بعد (حتى) وحدها، أم يَشمل المضارعَ بعد كل ناصب؟

أقول: إن تحقيقَ معنى الاستقبال في المضارع شرطٌ لنصبه بعد الناصب. فالمضارع في قولك: (أريد أن أراك)، أو (أردت أن أراك) إنما هو للاستقبال بالنسبة إلى الفعل الذي سبقه. والمضارع في قولك: (لن أراه) منفيٌّ للمستقبل. والمضارع في قولك: (جئتُ كي أتعلَّم) مستقبلٌ إذا نُسِبَ إلى ما قبلَه. وكذلك قولك: (إذنْ أُكْرِمَكَ) لِمَن قال لك: سأزورك.

فالمضارع مرفوعٌ بعد (إذن) في قولـه تعالى: ﴿أَمْ لهمْ نَصِيبٌ مِنَ المُلْكِ فإذنْ لا يُؤْتُونَ الناسَ نَقِيراً﴾ [النساء ٥٣] لأنه الحال، والتقدير: ليس لهم نصيب، ولو كان لهم فإنهم لا يؤتون شيئاً. وكذا قولك: (جئتُ لأتعلَّمَ)، فالفعل للاستقبال.

أما (لام الجحود) التي تقع بعد فعل الكون المَنفيّ، كما في قولـه تعالى: ﴿وَمَا كانَ اللّـهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأنتَ فِيهِم﴾ [الأنفال ٣٣]، فالاستقبال في مضارعها واضح.

وهكذا المضارع بعد (واو) المعية كقول الشاعر [أبو الأسود الدؤلي]:

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثلَهُ

عارٌ عليكَ إذا فَعَلتَ عَظيمُ

فقد أُريدَ به الاستقبال. وقل مثلَ ذلك في (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلاّ) كقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى

فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابرِ

فالمضارع للاستقبال لأنه بمعنى (إلى أن أدركَ).

وكذلك الحال في المضارع بعد (فاء السببية) كقوله تعالى: ﴿ولا تَطْغَوْا فيه فَيَحِلَّ عليكم غَضَبي﴾[طه ٨١]، فالفعل إذا ترتَّبَ وقوعُه على فعلٍ آخَرَ كان مستقبلاً بالنسبة إليه.

فثبت بذلك أن المضارعَ لا يُنصَبُ حتى يكونَ خالصاً للاستقبال، وأن العاملَ اللفظيَّ الذي اقتضى النصْب قد ترتَّبَ عليه عاملٌ معنويٌّ أيضاً. فتأمل.

١٠٣٤. أنصت ونصت

(نشرت بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥)

تقول: (أنْصَتَ لـه) إذا استمع، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأنْصَتَ للشيء: اسْتَمَعَ لـه ساكتاً)). والكتّاب يعرفون ذلك، ولكن قد يَغيب عنهم أن الفعل يتعدّى بنفسه أيضاً فيقال: (أنْصَتَ فلانٌ هذا الحديثَ) إذا اسْتَمَعَهُ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وأنْصَتَهُ أيضاً)). وفي (المصباح): ((وقد يُحذف الحرفُ فيُنصَبُ المفعولُ فيقال: أنْصَتَ الرجلُ القارئَ، ضُمِّنَ معنى سَمِعَهُ)). وعلى ذلك قول الشاعر [لُجَيْم بن صَعْب]:

إذا قالتْ حذامِ فأنْصِتُوها

فإن القولَ ما قالت حذامِ

ويقول الكتّاب: (نَصَتَ لـه) بحذف الهمزة، وهو صحيح أيضاً، كما في (القاموس) و(المصباح).

وجاء (اسْتَنْصَتَ) بمعنى: أنْصَتَ، أو: طلب الإنصات، كما في (الأساس) و(المصباح).

لكنهم يقولون حيناً: (تَصَنَّتَ فلانٌ للحديث)، فيجعلون النون بعد الصاد من (صَنَتَ) وهو شائع لدى الكتّاب، ولا وجه لـه البتة، وإنما هو تحريفٌ لـ (نَصَتَ).

ولذا قُلْ: (نَصَتَ) و(أنْصَتَ) و(اسْتَنْصَتَ)، ولا تقل: (صَنَتَ) أو (تَصَنَّتَ) بتقديم الصاد وتأخير النون.

١٠٣٥. نصح له ونصحه

(نشرت بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٨)

تقول: (نصحتُكَ ونصحْتُ لك نُصْحاً) بالضم و(نَصِيحة) بالفتح: إذا أخْلَصْتَ لـه المودة، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وفي (المصباح): ((نصحتُ لزيدٍ أنصَحُ لـه نُصْحاً ونصيحة، هذه اللغةُ الفصيحة، وعليها قولُه تعالى: ﴿ولا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إنْ أرَدْتُ أنْ أنْصَحَ لَكُمْ﴾ [هود ٣٤]. وفي لغةٍ يتعدَّى بنفسه فيقال: نَصَحْتُهُ، وهو الإخلاص والصدق والمشورة والعمل)).

ومن المجاز قولُهم: (نَصَحَ الغيثُ البلادَ: جادَها

ووَصَلَ نَبْتَها، وأرضٌ مَنصوحة)، كما في (الأساس).

واسم الفاعل: (ناصِحٌ)، واسم المبالغة: (نَصِيح). ففي (القاموس): ((نَصَحَهُ ونَصَحَ لـه.. وهو ناصِحٌ ونصيح)). وليس ثمّة (نَصُوح) بهذا المعنى، وإنما تقول: (هذه توبةٌ نصوح)؛ أي: خالصة، من قولك: (نَصَحَتِ التوبةُ نَصاحَةً) كما في (الأفعال)، و(نُصُوحاً) بالضمِّ، كما في (الأساس): إذا خلصت. وفي (النهاية): ((سألتُ النبي ﷺ عن التوبة النَّصُوح، قال: هي الخالصة التي لا يُعاوَدُ بعدها الذنْبُ، و(فَعول) بالفتح من أبنية المبالغة يقع على الذكر والأنثى)).

ولذا تقول: (كان خالدٌ ناصحاً أو نصيحاً)، ولا تقول: (كان نصوحاً).

ومن مزيد الفعل قولُهم: (استنصحتُه) و(انتصحتُه) كما في (الأساس)، بمعنى: اتخذتُهُ ناصحاً، وقَبلتُ نُصْحَهُ. ففي (الصحاح): ((واستنصَحَهُ: عَدَّهُ نصيحاً))، وفيه: ((وانتَصَحَ فلانٌ: قَبِلَ النصيحةَ، يقال انتَصِحْني فإني لك ناصح)). وفي (الأساس): ((وانتصحْ كتابَ اللّـه: اقْبَلْ نُصْحَهُ)). وفي (نهج البلاغة): ((استنصِحُوهُ على أنفسكم)) أي: استنصِحُوا القرآنَ. قال الشارح: ((فاقْبَلوا مشورةَ القرآن دون مشورة أنفسكم؛ أي: اقبلوا مشورة القرآن مؤثرين إياها على مشورة أنفسكم)).

وفي كلمة يومية لناقد قولُه: (نستنصِحُهُ وصفةً طبية)، فأتى بالفعل متعدياً لمفعولين، وجعل معناه: طلب النصح. وليس ذلك من العربية في شيء. فتأمل.

١٠٣٦. نصح به

(من كتاب: لغة العرب)

تقول: (نَصَحَهُ، ونَصَحَ لـه)، ومعنى (النُّصْح): الخلوص؛ أي: إرادةُ الخير للمَنصوح لـه. ويكون النصح بالقول واللسان، كما قال المرزوقي في (شرح الحماسة)، كما يكون بالعمل الخالص، فهو ضدّ الغش.

فإذا صح هذا وقيل: (نَصَحَ خالدٌ لصديقه)، ألا يتأتّى أن تسأل بِمَ كان هذا النصح؛ بالقول أم بالعمل؟ وإذا ثبت هذا تعدى (النصح) بالباء. وعليه قول ابن الأثير في (النهاية) حول (التوبة النصوح): ((فكأن الإنسان بالغ في نصح نفسه بها)) أي: بالتوبة النصوح، فعدَّى بالباء. وقد نُقِلَ هذا عن ابن الأثير في (اللسان) و(التاج)، ولم يَعِبْهُ عائب.

١٠٣٧. أخذ بناصره

(نشرت بتاريخ ٢/٦/١٩٨٤)

إذا أراد الكتّاب أن يُعبِّروا عن مساعدة شخص لآخَرَ، قالوا: (أخذ فلانٌ بناصِرِ فلان)؛ أي: جعل نفسَه في عونه ونُصرته. ولا وجه في اللغة لقولهم: (أخذ بناصره). فـ (الناصِر) اسمُ فاعِل مِن (نَصَرَ)، وليس هنا موضع اسم الفاعل، وإنما الموضع موضع المصدر، تقول: (أخذ فلانٌ بنُصْرة فلان). وتقول في نحوِ من هذا المعنى: عاوَنتُ صديقي مُعاونةً، وآزرتُه مؤازرةً، ورافدتُه، وساندتُه، وظافرتُه بالظاء، وضافرتُه بالضاد، كما تقول: اخْتَصَصْتُهُ بتأييدي، وآثرتُه بعَوْني، وتعهدتُه بنصْري، وبسطتُ لـه يدي،

وسخّرتُ له ما أملك، وأخذت بيده، وأيّدته بنصْري. ففي التنزيل: ﴿يُؤيِّدُ بنصْرِهِ مَنْ يَشاءُ﴾ [آل عمران ١٣]، و﴿هُوَ الذي أيَّدَكَ بنصْرِهِ﴾ [الأنفال ٦٢]، وفلانٌ عَوْنُ فلان ومُعِينه.

ويُخطئ الكتّابُ في نحوٍ من هذا حين يقولون: (كان هذا في صالح فلان). و(الصالح) اسم الفاعل مِن (صَلَحَ)، وهو يقع صفةً لشيء كقولك: (عَمِلَ فلانٌ عملاً صالحاً)، أو صفةً لعاقل كقولك: (صادقتُ رجلاً صالحاً). وقد يُحذف الموصوف ويَبقى على نِيَّةِ التقدير كقولك: (عَمِلْتُ صالحاً)؛ أي: عَمَلاً صالحاً، فتقوم الصفةُ مقامَ الموصوف عند انكشاف المعنى وزوال اللَّبْس كقولك: (فَعَلْتُ صواباً)؛ أي: فعلاً صواباً، و(قُلْتُ حَسَناً)؛ أي: قولاً حسناً. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إنْ تَكُونوا صالِحِينَ﴾ [الإسراء ٢٥] أي: قوماً صالحين، وقولُه تعالى: ﴿فالصَّالِحاتُ قانِتاتٌ﴾ [النساء ٣٤] أي: فالنساءُ الصالحاتُ مُطيعاتٌ للّـه.

وقد يُحذف الموصوف ويُستغنى عنه بالصفة كقولـه تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الذينَ آمَنوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ﴾ [البقرة ٢٥]. فـ(الصالحات) جمع (صالحة)، وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء ومعناها الحسنة.

فلا وجه إذن لقول الكتّاب: (هذا في صالِح فلان)، ويُصَحَّح بقولك: (هذا في مصلحةِ فلان). ففي (الأساس): ((رأى الإمامُ المصلحةَ في ذلك، ونظَرَ في مصالح المسلمين))، وفي (المصباح): ((وفي الأمر مصلحةٌ؛ أي: خيرٌ، والجمع: المصالح))، فمصلحة الناس ما فيه صلاحُ أمورهم وتحقيق منافعهم.

ولذا قُلْ: (أخذ فلانٌ بنُصْرَةِ أخيه)، و(كان هذا في مصلحتي).

١٠٣٨. النُّضج والنَّضيج

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١١)

في العربية: (نَضِجَتِ الفاكهةُ) بكسر الضاد: إذا أدْرَكَتْ فطابَ أكْلُها. و(نضِج الرأيُ) إذا رَزُنَ فكان سديداً، ولا خلاف في ذلك عند الكتّاب. لكنهم إذا أتوا بالمصدر قالوا (النُّضوج)، فهل في القياس أو السماع ما يُسوّغ ذلك؟

في الإجابة عن هذا السؤال أمورٌ أهمها:

أولاً: في (الصحاح): ((نَضِجَ الثمر واللحم نَضْجاً ونُضْجاً بفتح النون وضمِّها؛ أي: أدْرَكَ، فهو: نضِيج وناضِج)). ويعني ذلك أن للفعل مصدرَيْن هما: (النَّضْج) و(النُّضْج) بفتح النون وضمِّها، وصِفَتَيْن هما: (نضِيج) و(ناضِج). وقد جاء ابن القوطية في (أفعاله) بهذين المصدرين، وفَعَلَ مثلَ ذلك الزمخشري في (أساسه). واعتدَّ صاحب (المصباح): (النَّضْج) و(النُّضْج) بالفتح والضم اسمَيْن للمصدر، وجَعَلَ المصدر (النَّضَج) بفتحتين كالتَّعَب، لأن (نَضِجَ) من باب تَعِبَ، وأسماء المصدر تقوم مقام المصدر. ولكن تبيّن بالبحث أنه لم يَرِدْ في معجم أو كتاب من كتب اللغة مصدرٌ للفعل على (النضوج). فلا وجه لـه من جهة السماع.

ثانياً: هل هناك لقول الكتّاب (النضوج) وجهٌ من قياس؟

أقول: ذهب بعضُ الأئمة إلى القياس في بعض أبواب الثلاثي، فجعلوا (فُعُولاً) بضمِّ الأول مصدراً قياسياً لما جاء من الأفعال اللازمة على (فَعَلَ) بفتح العين. وليس (نضِج) من هذا القبيل لأنه بكسر العين لا فتحِها، فلا وجه إذاً لقولهم (النُّضوج) من جهة القياس أيضاً.

ثالثاً: نبّه العدناني في معجمه على خطأ قول القائل (النضوج). وذكر من مصادر الفعل (النَّضْج) و(النُّضْج) بالفتح والضم، وأضاف ((النِّضاج) بكسر النون، وقال: ((لم يورد هذا المصدر إلا المعجم الوسيط)).

أقول: ليس (النِّضاج) كما حَسِبَ العدناني مصدراً في الأصل، وإنما هو اسمٌ لوقت الحدث. فأنت تقول: (هذا نِضاج العنب وقِطافُه)؛ أي: زمن نُضْجه وأوان قَطْفه.

وقد ورد قولُهم: (زمن القِطاف)، و(أوان النِّضاج) فعوملا معاملة المصدر. قال الرضيّ في (شرح الشافية): ((والفِعال بكسر الفاء من غير المصادر في وقت حينونة الحدث)).

رابعاً: جاء في (المعجم الوسيط): ((فالطعام ناضِجٌ، والفاكهة ناضِجةٌ، وهو وهي نَضِيجٌ))، فجعل (نضيجاً) لصفة المذكر والمؤنث. فهل هذا صحيح؟

أقول: (نضيج) على (فَعِيل). وهو إما أن يكون بمعنى الفاعل فتدخلـه تاءُ التأنيث كبخيل، ويكون صفةً مشبهة. و(نضيج) مِن (نضِج) كبخيل من بخِل. قال المتنبي:

ظَلْتَ بها تنطوي على كبدٍ
نضيجةٍ فوق خِلْبِـها يَدُها

و(ظَلْتَ) أصلُه (ظَلَلْتَ)، و(الخِلْب) غشاء الكبد. وقد دخلت التاء على (نضيج) لأنها صفةٌ لمؤنث كما جاء في (مشكل شعر المتنبي) لابن سِيدَه وشرح الديوان للعكبري.

وقد يكون (نضيج) مع ذلك بمعنى (مُنضَج)؛ أي: بمعنى المفعول فيَستوي فيه التذكير والتأنيث، فقد جاء في (اللسان): ((النَّضيج: المطبوخ، (فَعِيل) بمعنى (مَفعول)، وعَتِيق كذلك))، ففي (المخصَّص): ((وأَمَةٌ عَتِيق: مُعتقة)) أي: لا يدخلها التأنيث لأنها بمعنى المفعول. وأردف: ((وقد قيل بالهاء)) أي: ويجوز أن تؤنَّث بالتاء.

ولذا كان صواب عبارة (المعجم الوسيط) أن يقال: (والفاكهةُ ناضجةٌ ونضيجة، والشاة مُنْضَجَة ونَضِيج). فيُشير إلى جواز أن يكون (النضيج) بمعنى الفاعل فتلحق به التاء، أو المفعول فيجرد منها.

١٠٣٩. نَضَح به (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٨)

يأتي (نَضَحَ) لازماً ومتعدياً، فإذا كان لازماً قلت: (نَضَحَتِ القربةُ أو الخابيةُ بالماء تنضَح) بالفتح، و(نَضَحَ جلدُه بالعرق) إذا تعرّق، و(نَضَحَ الشجرُ) إذا تفطَّر؛ أي: تَشقَّق ليخرج ورقه، كما تتفطَّر الأرضُ بالنبات إذا تصدّعتْ فأخرجتْه، و(نَضَحَتِ العينُ بالدمع) إذا فارتْ. كما تقول: (نَضَحَ العَرَقُ) إذا رَشَحَ، وقد سُمِّي العرقُ بـ (النَّضِيح)، وهو فعيل

بمعنى الفاعل. ففي (الصحاح): ((والنَّضِيح: العَرق)). ولا تقول في مثل هذا المعنى: (نَضَحَتِ القربةُ أو الخابيةُ الماءَ) بتعدية الفعل بنفسه، كما يقولُه الكتّاب حيناً، لأن الفعل لازمٌ في هذا المعنى.

وإذا كان (نَضَحَ) متعدياً قلت: (نَضَحْتُ عليه الماءَ) إذا رَشَشْتَهُ، من باب ضَرَبَ ونفَعَ، و(نَضَحْتُ البيتَ بالنَّضوح) إذا رَشَشْتَهُ به، و(النَّضوح) بالفتح ضَرْبٌ من الطِّيب تفوحُ رائحته.

و(الناضِح): الراشُّ، و(نَضَحْتُ الثوبَ) إذا بَللتَهُ، و(نَضَحْتُ عَطَشِي) إذا شربتَ فارتويتَ، و(نَضَحْتُ غُلَّتِي بالماء) إذا بَللتَها وفثأتَها، و(نَضَحَتِ الإبلُ الماءَ) إذا نزحتْهُ من نهر أو بئر وحملتْهُ لتسقيَ به.

وتقول من المجاز: (نَضَحْتُ أديمَ الوُدّ بيني وبينهم) إذا بَللتَهُ ليُخصب ويُثمر. قال الكُمَيْت:

نضحت أديمَ الوُدّ بيني وبينهم
بآصرةِ الأرحام لو يَتبلَّلُ

كما تقول من المجاز: (نَضَحْناهم بالنَّبْل) إذا رميناهم بها كَرَشِّ الماء.

قال ابن الأثير: ((نضحوهم بالنبْل: إذا رَمَوْهُم)) وقال: ((انْضَحُوا عنا الخيلَ؛ أي: ارْمُوهُم بالنُّشَّاب)).

وفي كلام الكتّاب: (انْضَحُوا عني)؛ أي: ادفعوا عني. وهو صحيحٌ فصيح، وأصلُه: (انضحوا عني العدوّ)؛ أي: ارْمُوهُ بالنبْل لتدفعوا عني.

وقد قيل: (ناضَحَ مُناضحةً عن كذا) إذا دافع أيضاً. فتأمل.

١٠٤٠. الناطور

(الناطُور) عربيٌّ فصيح، ويتجافى عنه بعضُهم لدورانه على ألسنة العامة. قال صاحب (الأساس): ((فزعوا منه فزع العصافير، من أيدي النواطير. قال ابن دريد: هو بالظاء من النظر، ولكن النَّبَط يَقلبون الظاء طاء)). وقال الخَفاجي في كتابه (شفاء الغليل): ((الناظور بالظاء: الحارس، عن الأصمعي. والبربر والنبَط يَجعلون الظاءَ طاءً، فيقولون ناطور في ناظور)). وقد أثبتُّ هنا نصَّ الخَفاجي كما ينبغي أن يكون، إذ جاء مُحرَّفاً، جُعِلَ فيه الناطور بالطاء محلّ الناظور، والطاء محلّ الظاء. وآيةُ ذلك ما جاء في نصّ (الأساس) الذي أوردناه، ونَصِّ الجَواليقي في كتابه (المعرَّب)، إذ قال: ((الناظور بالظاء: حافظ النخل والشجر، وقد تكلّمتْ به العرب. قال أبو حاتم: قال الأصمعي: هو الناظور بالظاء، والنبَط يجعلون الظاء طاء، ألا تراهم يقولون بُرْطُلَّة، وإنما هو ابن الظِّلِّ، وسمّوا الناظور ناطوراً، لأنه ينظر)).

١٠٤١. تنَطّع (نشرت بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٥)

في لغة الكتّاب: (تنطَّحَ فلانٌ فبَحَثَ المسألة) إذا جَعَلَ يتفصَّحُ ويُغالي ويتكلم بأقصى حلقه. وليس في العربية (تنطَّح) بالحاء، كما ليس في مادة (نطح) ما يمكن أن يؤدي هذا المعنى. على أن في العربية (تنطَّع) بالعين لا بالحاء، بتشديد الطاء. وهو مأخوذ من (النِّطْع) بكسرٍ فسكون، وهو أعلى الفم. ففي (النهاية): ((وفي الحديث: هَلَكَ المُتنطِّعون؛ وهم

المُتعمِّقون المُغالون في الكلام الذين يتكلَّمون بأقصى حلوقهم تكبُّراً. وهو مأخوذ من (النَّطع)، وهو الغارُ الأعلى في الفَم)). وجاء في نحو ذلك: (المُتَفَيْهقون). ففي الحديث: ((إن أبغضَكم إليّ الثرثارون المتفيهقون)). و(المُتَفَيْهق) الذي يتوسَّع في الكلام ويفتح به فمه، مأخوذٌ من (الفَهَق) بفتحتين أو فتح فسكون، وهو الامتلاء والاتساع.

وهكذا (المُتشدِّقون). و(تَشَدَّقَ) إذا لوى (شِدْقَهُ) للتفصُّح. و(الشِّدْق): زاوية الفم من باطن الخدين. هذا وفي (التنطّع) معنى التحذّق والتأنّق والتعمّق.

١٠٤٢. نظره ونظر إليه

تقول: (نظرتُ الشيءَ)، كما تقول: (نظرتُ إليه): إذا أبصرتَهُ، فالفعل متعدّ ولازم، كما في (المصباح). ولكن ما الفرق بين (نظرتُهُ) و(نظرتُ إليه). قال العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة): ((يُجيز القرآن الكريم استعمالَ "نظر إليه" و"نظره"... واستعمالُ "نظر إليه" أعلى من استعمال "نظره")).

أقول: ليس الوجه ما قالَه العدناني، فالفرق بين (نظره) و(نظر إليه) فرقٌ في المعنى، لا سواه:

فإذا قلت: (نظرتُ إلى الشيء)، فقد عَنيت وقوفَ بصرك عليه، وامتدادَ طرْفك إليه. ففي التنزيل: ﴿نَظَرَ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ﴾ [التوبة ١٢٧]. وفي (كليلة ودمنة): ((ينظرون إليه وينظر إليهم)). وقد يكون النظر هنا للإدراك، ففي (كليلة ودمنة): ((لا تنظر إلى عنائي في رضائك، وانكماشي في طاعتك)).

وإذا قلتَ: (نظرتُ الشيءَ)، فقد عَنيتَ أنك قد أثبتَّ بصرَك فيه وعاينته، أي: نظرتَ جميع ما فيه لتتبيّنه رؤيةً أو فكراً. ففي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ المَرْءُ ما قَدَّمَتْ يَداهُ﴾ [النبأ ٤٠]، وفيه: ﴿انْظُرُوا مَاذا في السَّمواتِ﴾ [يونس ١٠١] أي: تأمّلوا الذي فيها. وفي (كليلة ودمنة): ((ولينظرا ما يَجري بينهما، ويُعاينا ما يؤول إليه أمرهما)). أما قولُه تعالى: ﴿أفَلا يَنْظُرُونَ إلى الإبلِ كيف خُلِقَتْ﴾ [الغاشية ١٧]، فالنظر الذي هو الاعتبار والتأمّل قد انصبّ على (كيف خُلقت)، وهذه الجملة بدل من (إلى الإبل) باعتبار المَحَلّ؛ أي: انظروا كيف خلقت الإبل، لأن (كيف) لا يَدخُلها جارّ، كما ذكر الدماميني.

وأنت تقول: (نظرت فيه)، وهو على حذف المفعول، فإذا قلت: (نظرتُ في الكتاب)، فقد أردت (ما في الكتاب) أي: المكتوب فيه، كما جاء في (المصباح).

١٠٤٣. نظّر

(نظّر) بالتشديد: إذا أكثر النظر، عربيٌّ فصيح، ويَحسبه بعضُهم عاميّاً. قال صاحب (الأساس): ((وهو يُنظِّر حولَه، بتشديد الظاء: يكثر النظر. قال زهير:

فأصبح مَحْبوراً يُنظِّر حولَه
بمَغْبَطَةٍ لو أن ذلك دائم)).

١٠٤٤. استنظر

(استنظَرَ) بمعنى ترقَّبَ، عربيٌّ فصيح. قال

صاحب (الأساس): ((ونظرتُهُ وتنظَّرته وانتظرته وأنظرته: أنْسأتُهُ واستنظرتُهُ)).

١٠٤٥. النظرة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٥)

إذا قلت: (نظر خالدٌ إلى الفقير نِظْرَةَ المُشفِق الرحيم)، فلا بدّ من كسر النون في (نِظْرَة). وكذلك قولك: (نظر خالد إلى الأكل نِظْرَةَ النَّهِم) بكسر النون في (نِظرة)، و(النَّهِم) بفتح النون وكسر الهاء: المُفْرِط الشهوة. ذلك أنك إذا أردت صَوْغَ مصدر النوع أو الهيئة من الثلاثي أتيتَ به على وزن (فِعْلَة) بكسر أوله وسكون ثانيه. أما إذا أردت مصدر هذه المرة قلت: (نظرتُ إليه نَظْرَةً) أي: نَظرةً واحدة.

والكتّاب لا يفرِّقون أحياناً بين مصدر النوع أو الهيئة، ومصدر الوَحدة أو المرة، فيقولون: (نظرت إليه نَظرة المشفق) بفتح النون من (نظرة)، وقياسُها الكسر. ففي الحديث: (إذا قَتَلْتُم فأحْسِنوا القِتْلَة) بكسر القاف من (القِتْلَة) لأنها (فِعْلَة) للنوع والحالة. وفي (النهاية) لابن الأثير: ((أعَفُّ الناس قِتْلَةً أهلُ الإيمان. (القِتْلَة) بالكسر: الحالةُ من القَتْل، وبفتحها المَرَّةُ منه)) وفي التنزيل: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فقالَ إنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات ٨٩ و٩٠] بفتح النون في (نَظرة) لأنها للفَعْلَة الواحدة. وفي (المصباح): ((وهو حَسَنُ اللِّعْبَة بالكسر للحال والهيئة التي يكون الإنسان عليها، واللَّعْبة بالفتح للمرَّة)).

ولذا قُلْ: (عاش فلانٌ عِيشةً حَسَنة، وماتَ مِيتَةً سَيِّئة)، و(فلانٌ حَسَنُ الجِلْسَة، هادِئُ المِشْيَة)، كلُّه بكسر الأول. وهكذا: (نظر خالدٌ نِظرةَ المُشفق) بكسر النون، لا: فتحِها.

١٠٤٦. نعش وأنعش

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٨)

تقول: (نَعَشَهُ اللّـهُ) إذا رَفَعَهُ، أو أنقذه من وَرْطة أو عَثْرَة، أو بَعَثَ فيه النشاط والارتياح. كما تقول في مطاوعِهِ (انتعش)؛ ففي (الأساس): ((نَعَشْتُهُ فانْتَعَشَ: إذا تداركتَهُ من وَرْطة. وانْتَعِشْ نَعَشَكَ اللّـهُ. ونَعَشَنِي نَعْشَةَ كريم، والربيعُ يَنْعَشُ الناسَ)). وفي (المصباح): ((وانْتَعَشَ العاثِرُ: نهض من عثرته، ونَعَشَهُ اللّـهُ: أقامه)).

والشائع على ألسنة الكتّاب قولُهم: (أنْعَشَهُ اللّـه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر بعضُ النقّاد قولَ القائل: (أنْعَشَهُ) استناداً إلى ما جاء في (الصحاح) و(مختاره)، وجَعلوا الصوابَ: (نَعَشَهُ). وشايَعَهم في هذا ناقدٌ في كلمته اليومية، إذ قال: ((وشَبيهٌ بهذا قولُهم: أنْعَشَهُ اللّـهُ، وأنْعَشَهُ الطبيبُ أو الهواءُ.. ولا يقال ذلك عند العرب، بل الصواب أن تقول: نَعَشَهُ اللـه، أي: رَفَعَهُ. ومن هنا اسم النَّعْش، وهو سريرُ الميت سُمِّيَ بذلك لارتفاعه)).

أقول: قد سُمِعَ (أنْعَشَهُ)، وجاء ذلك في نصوص المعاجم، كما قالَه الفصحاءُ ونصُّوا عليه نصّاً. قال صاحب (المصباح): ((نَعَشَهُ اللّـهُ وأنْعَشَهُ: أقامَهُ)). وقال صاحب (القاموس): ((نَعَشَهُ اللّـهُ كمَنَعَهُ،

وأنْعَشَهُ ونَعَّشَهُ بالتشديد: رَفَعَهُ..)). وجاء في (أدب الكاتب) لابن قُتيبة، وهو من أئمة القرن الثالث الهجري، وقد عُرف بتخيُّره للفصيح من الكلام ونبْذِه لغير الفصيح: ((بَرَّ اللّـهُ حَجَّكَ وأبَرَّهُ، وسَعَدَهُ اللّـهُ وأسْعَدَهُ، ونَعَشَهُ وأنْعَشَهُ)). وجاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((أرى مَن أحسنتَ إليه وأنْعَشْتَهُ، وبَعد الفاقَةِ أغْنيتَهُ، يَتَنقَّصُكَ ويَغْتابُكَ)). والمرزوقي من أئمة القرن الخامس الهجري، وله في الصنعة نفاذ، وهو فيها أستاذ. فكيف نحظر من القول ما جرتْ به ألسنةُ الفصحاء، ونصّتْ عليه كتبُ اللغة.

١٠٤٧. الخطأ في: (هذه نعوة فلان)

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٤)

لا يكاد الكتّابُ يَستعملون فِعْلَ (نَعَى) على وجه الصحة. فالفعل يائيٌّ؛ فأنت تقول: (نَعَيْتُ فلاناً نَعْياً) إذا أَخْبَرْتَ بوفاته، كما تقول: (رَعَيْتُ الغنمَ رَعْياً). وأنت: (ناعٍ)، مِثلُ: راعٍ. والميتُ (مَنْعِيٌّ) بكسر العين وتشديد الياء، مثل: مَرْعِيّ.

فقول الكتّاب: (هذه نَعْوَةُ فلان) خطأ، وصوابُه أن تقول: (هذا مَنْعَى فلان)، أو (مَنْعاةُ فلان). وقد (نَعَيْتُهُ نَعْيَةً) والجمع: (نَعَيَات) بتحريك العين، لا (نَعْوَة)، ولا (نَعَوَات). والمضارع من (نعيتُه): (أنْعاهُ). ففي (المصباح): ((نَعَيْتُ الميتَ نَعْياً من باب نَفَعَ: أَخْبَرْتُ بمَوْتِهِ فهو مَنْعِيٌّ بكسر العين، واسم الفعل (أي المصدر الميمي): المَنْعَى بفتح العين، والمَنْعاة بفتح الميم فيهما)). وجاء في (الإفصاح): ((النَّعْي: الإخبار بالموت والإشعار به، ونَعَى الميتَ يَنْعاهُ نَعْياً، والفاعل: ناعٍ، ونَعِيٌّ بتشديد الياء، على: فعيل)).

فقول الكتّاب: (نَعَيْتُ فلاناً أنْعِيهِ) خطأ، والصواب: (أنْعاه). وإذا عِبْتَ شيئاً على فلان قلت: (أنا أنْعَى على فلان هفواتِهِ) بفتح العين أيضاً، لا كسرها.

ولذا قُلْ: (هذا مَنْعَى فلان ومَنْعاتُه)، و(هذه مَناعِي القوم)، و(قد نَعَيْتُهُ أنْعاهُ)، و(نَعَيْتُ عليه خطأه أنْعاهُ)، و(نَعَيْتُ الميتَ نَعْيَةً)، لا: (نَعْوَة)[1].

١٠٤٨. نغز ونخز

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٢)

في لغة الكتّاب قولُهم: (نَغَزَ الدابةَ بعصاهُ ليَحُثها على السير)، وليس في العربية (نغز) بهذا المعنى. فـ (نغز الصبيَّ): دَغْدَغَهُ، و(نغز بين القوم): أغرى وحَمَلَ بعضَهم على بعض، و(نغز فلاناً): اغتابَهُ، و(النغّاز) بتشديد الغين: كثير الاغتياب، كما في (الوسيط).

لكن في العربية (نَخَزَهُ) بالخاء والزاي، و(نَخَسَهُ) بالخاء والسين، بالمعنى المقصود. ففي (الصحاح): ((نخَزْتُ الرجلَ وغيرَه: وَجَأْتُهُ وَجْئاً بحَدٍّ. وبكلامٍ: أوْجَعْتُهُ))، و(الوَجْء) هو الضَّرْب. وعلى هذا يمكن تصحيح عبارة الكتّاب بقولك: (نخز الدابةَ بعصاه ليحثها على السير). وفي (المصباح): ((نَخَسْتُ الدابة

(١) ولا عَيْبَ أن يقال: (قرأتُ ورقةَ نَعْيِ فلان)، أي: ورقة الإخبار بوفاته.

نخْساً من باب قَتَلَ: طَعَنتُها بعُودٍ أو بغيره فهاجَتْ، والفاعل: (نخّاس) بتشديد الخاء مبالغة، وقد قيل لدلاّل الدوابّ ونحوها: نخّاس)). وفي (النهاية): ((وأصْلُ النَّخْس: الدفع والحركة. وفي حديث جابر أنه نَخَسَ بعيره بمِحْجَن)). و(المِحْجَن) و(المِحْجَنة) بكسر الميم: العصا المنعطفةُ الرأس. وقد جاء المضارع من (نَخَسَ) بضمِّ الخاء وفتحِها وكسرِها كما في (اللسان).

ولذا قُلْ: (نخَزْتُ الدابةَ، بالزاي، حتى تَنْشَط)، و(نخَسْتُها، بالسين، لأحثَّها على المسير)، ولا تقل: (نغزتها) بالغين والزاي.

١٠٤٩. نَفِدَ ونَفَذَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٨)

لا يزال كثير من الكتّاب إذا قالوا (نفذ الشيء) بالذال، أرادوا أنه ذهب أو انقطع أو فني، فلم تبق منه بقية. والفعل الذي يُعبَّر به عمّا يريدون هو (نَفِدَ) بالدال على وزن تَعِبَ. فأنت تقول: (نَفِدَ مالي ونَفِدَ زادي) بالدال: إذا لم يبقَ من المال أو الزاد شيء. وتقول على المجاز: (نفِدَ صَبْري) إذا لم يبقَ من صَبْرك بقيةٌ تَحْتَمِل بها ما قد تلاقيه من العناء، وهو بالدال أيضاً. ففي (الأساس): ((المال نافدٌ، وقد نفِدَ بكسر الفاء نَفَاداً)) وأردف: ((وأَنْفَدُوا ما عندهم واستنفدوه)). وفي التنزيل من سورة الكهف: ﴿قُلْ لَوْ كانَ البَحْرُ مِداداً لِكَلِماتِ رَبِّي لَنَفِدَ البَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي ولَو جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف ١٠٩].

ويقول الكتّاب: (استنفذ فلانٌ جهدَهُ في إتقان العمل)، يأتون بـ (استنفذ) بالذال، وصوابُه أن يكون بالدال؛ تقول: (استفرَغ فلانٌ في الأمر وُسْعَهُ واستنفدَ طاقتَهُ) بالدال. كما تقول: (استنفد فلانٌ في الأمر الوسائلَ وسَلَكَ إليه كلَّ سبيل)؛ أي: لم يدَّخِرْ دون ذلك سَعْياً أو وُسْعاً ولم يألُ جُهْداً.

أما (نفذ) بالذال، فلَه معنىً آخَرُ. ففي (المصباح): ((نَفَذَ السهمُ نُفُوذاً، من باب قعد، ونَفاذاً: خَرَقَ الرَّمِيَّةَ وخرج منها))، وهو يُستعمل مجازاً؛ ففي (المصباح): ((ونفَذَ الأمرُ والقولُ نُفُوذاً ونَفاذاً: مَضَى))، وأردف: ((وأمْرُهُ نافذ؛ أي: مُطاع)). وتقول من ذلك (طريقٌ نافذ)؛ أي: طريقٌ عامٌّ يَسلكه كلُّ أحد، كما تقول: (وهذا الطريقُ يَنفذ إلى مكان كذا) أي: يُوصِل، كما جاء في (الأساس).

ويتعدى الفعل بالهمزة أو التضعيف؛ فتقول: (أنفذتُ الأمرَ) و(نفّذتُه) بتشديد الفاء: إذا أمْضَيْتَهُ. تقول: (أنفذتُ ما جاء في الكتاب أو في الوصية).

ولذا قُلْ: (نَفِدَ زادي ومالي)، و(استنفدتُ طاقتي) بالدال، و(استنفدتُ العمرَ في طلب العلم)، و(نفذ الأمرُ، وأنفذتُهُ، ونفّذته) بالذال، و(نفاذ الرأي في الحرب أنفذ من الطعن والضرب).

١٠٥٠. النَّفَر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/١٩)

(النَّفَر) بفتح النون والفاء لجماعةِ الرجال كالرَّهْط، هذا هو المشهور. ففي (المصباح): ((والنَّفَر بفتحتَيْن: جماعةُ الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: سبعة)). ولكن شاع استعمالُه في كلام الكتّاب للواحد من

الرجال كقولهم: (أُلْقِيَ القبضُ على خمسةَ عشرَ نفراً منهم)، فهل لهذا وجه؟

أقول: أنكر الحريري في (درّة الغوّاص) مَجيءَ (النفر) بمعنى الرجل، وشايَعَهُ كثيرٌ من الأئمة، كما شايَعه بعضُ النقّاد المُحْدَثين. لكنه جاء ما يُخالفُ ذلك؛ فقد قال الهمذاني في كتابه (الألفاظ الكتابية) وهو من الأئمة الأوائل (توفي ٣٢٠ هـ): ((وكذلك النفر يكون واحداً، ويكون جماعةً، تقول: عندي ثلاثةُ نفرٍ، تريد ثلاثةَ رجال، وجاءني في نفر من العرب؛ أي: جماعة)). وجاء في (شرح الدرّة) للخَفاجي: ((ومن الغريب ما وقع في الحديث من استعمال (النفر) بمعنى الرجل، وبه صرح الإمام الكرماني)).

فثبت بهذا مَجيءُ (النفر) بمعنى (الرجل)، كما جاء بمعنى (الجماعة)، ولو أنكر أو استغرب هذا بعضُهم. وجَمْعُ (النفر): (أنفار).

١٠٥١. رأيت نفس الرجل

(من كتاب: لغة العرب)

تَرَدَّدَ هذا الأسلوبُ عند الكتّاب. و(النَّفْس) من ألفاظ التوكيد. والقاعدة أن يتأخر التوكيد عن المؤكَّد، فيقال: (رأيتُ الرجلَ نفسَه).

وقد استثنوا من ذلك: (عامة) و(جميعاً). تقول: (رأيتُ عامّةَ الزائرين، وجميعَ القادمين). كما تقول: (رأيتُ الزائرين عامّتَهم، والقادمين جميعَهم).

على أن قول العرب: (جاء عامّةُ القوم)، و(أخذوا عامةَ المال)، و(بَقِيَ معنا عامّةُ النهار) هو الأكثر، كما أشار إليه الإمام الشافعي في (المواهب الفتحية).

كما استثنوا لفظ (كِلا) و(كِلتا). تقول: (رأيتُ كِلا الرجلَين، وكِلتا المرأتين). كما تقول: (رأيت الرجلَين كِلَيْهما، والمرأتَيْن كِلْتَيْهما).

وأنكر الأستاذ محمد العدناني قولَ الكتّاب: (جاء نَفْسُ الرجل)، فقال في معجمه: ((ويقولون: جاء نفْس الرجل، والصواب: جاء الرجلُ نفْسُه، لأن كلمتَي: (نفْس) و(عَيْن) إذا كانتا للتوكيد وَجَبَ أن يَسبقَهما المؤكَّد)).

على أنّ من الأئمة مَن أجازَ تقديم (النَّفْس) و(العَيْن) من ألفاظ التوكيد. قال الإمام الصبّان في ردّه على الأشموني: ((ويُرَدُّ عليه نحو: جاءني نَفْسُ زيد، وعَيْنُ عمر؛ أي: ذاتهما)). أي إن هذا صحيح. ومن ثَم كان قولك: (رأيتُ نفسَ الرجل، وعينَ المرأة) بمعنى: رأيتُ الرجلَ نفسَه، والمرأةَ عَيْنَها لا عيب فيه. ويؤكِّد هذا مجيءُ هذا الأسلوب في كلام الأئمة. قال سيبويه في (الكتاب ٨٤/٢): ((ترد ما هو مِن نَفْسِ الحرف، وهو الهاء)). وقد تكرّر منه ذلك. وقال الجاحظ في كتاب (التربيع والتدوير): ((وأنتَ لستَ تراها في نفس صفيحة المرأة))، و: ((إذا أرادوا نفسَ المعنى)). وقال ابن جنّي في (الخصائص): ((نفسُ المعنى، ونفس اللفظ، ونفس الكلمة، ونفس الفعل، ونفس المعدود)). وقال الزمخشري في (الكشاف) في تفسير قوله تعالى ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف ١٨]: ((أي: بدمٍ ذي كَذِبٍ، أو: وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفسُ الكذب وعينُه)). وفي (اللسان): ((ونفسُ الشيء: ذاتُه.

ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: نزلتُ بنفس الجبل، ونفسُ الجبل مقابلي)). ونحوٌ منه ما جاء في (التاج).

فيستبين بهذا كلِّه أن قول الكتّاب: (رأيتُ نفسَ الرجل، ومررتُ بنفس المرأة، وأردتُ نفسَ المعنى)، صحيحٌ مستقيم لا غبار عليه.

١٠٥٢. نافَسَهُ الأمرَ وفي الأمر

الأصل فيما جاء من (المُفاعَلَة) للمشاركة، أن يَتعدّى إلى مفعول واحد، إذا كان ثلاثيُّهُ فعلاً لازماً. فأنت تقول: (جلس خالدٌ)، فـ (جلس) فعلٌ لازم، فإذا أتيت منه بـ (المفاعلة) قلت: (جالَسَ خالدٌ زيداً)، كان (جالَسَ) متعدّياً إلى واحد.

وهكذا (نَفِسَ)، فأنت تقول: (نَفِسْتُ في الشيء) بكسر الفاء (نَفاسَةً) إذا رَغِبْتَهُ، و(نَفِسْتُ فيه على فلان) إذا حَسَدْتَهُ عليه فلم تَرَهُ أهلاً لـه، فتأتي بالفعل لازماً. فإذا أتيت منه بـ (المفاعلة) قلت: (نافَسْتُ فلاناً في الأمر)، فجئتَ به متعدّياً إلى واحد. ولكن هل تقول: (نافَسْتُهُ الأمرَ فتعدّيه إلى اثنين؟

أقول: الأصل أن يَتعدّى (نَافَسَ) إلى مفعول واحد. ففي (الصحاح): ((ونافَسْتُهُ في الشيء مُنافَسَةً ونِفاساً: إذا رَغِبْتَ فيه على وجْهِ المباراة)). وكذلك قولك: (تنافَسَا في الأمر). ففي التنزيل: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين ٢٦] أي: فلْيَتَراغَبِ المُتَراغِبُون، كما في (اللسان). ولكن جاءت (المنافسة) متعدّيةً إلى اثنين، وكذلك (التنافس)، فقيل: (نافَسْتُهُ الأمرَ) و(تنافَسَا الأمرَ) بحذف حرف الجر. قال الشاعر:

وإن قريشاً مُهْلَكٌ مَن أطاعَها
تُنافِسُ دنيا قد أحَمَّ انصرامُها

فقول الشاعر: (تنافِسُ دنيا)، الأصل فيه: (تنافِسُ في الدنيا)، كما في (اللسان). فصحّ لذلك: (نافَسَهُ الأمرَ) و(تَنَافَسا الأمْرَ) بحذف الجارّ. وجاء في الحديث: (أخشى أن تُبْسَطَ الدنيا عليكم كما بُسِطَتْ على مَن كان قبلكم فتَنَافَسُوها كما تَنَافَسُوها، وتُهْلِكَكُمْ كما أهْلَكَتْهُم). وكأن معنى (نافَسَهُ الأمرَ): جاذَبَهُ إياه فباراه في ذلك، ومعنى: (نافَسَهُ في الأمر): نازَعَهُ فيه، أي: خاصَمَهُ. وهكذا (تنافسوه) فهو على حدّ (تجاذبوه)، و(تنافسوا فيه) على حدّ (تنازعوا فيه)؛ أي: تخاصموا. وتقول كذلك: (ناقَشَهُ الحسابَ، وفي الحساب).

ويتبين بذلك أن: (نافَسَهُ الأمرَ) و(ناقَشَهُ الحسابَ) على حذف الجارّ، لا على الأصل.

أما (نازَعَهُ الأمرَ) فقد جاء على الأصل، لأن ثلاثِيَّهُ متعدٍّ إلى واحد، وليس فعلاً لازماً، فيتعدّى هو إلى اثنين، كما هو الغالب، ومعناه (جاذَبَهُ)، لأن (النزع) في الأصل هو (الجذب). وأما قولُك: (نازَعَهُ فيه)، فعلى معنى المُخاصَمة، وقد حُمِلَ عليها حين ضُمِّنَ معناها!

١٠٥٣. النَّفْس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٤)

المشهور في (النَّفْس) أنها مؤنثة إذا دلَّتْ على الروح، ومذكَّرة إذا دلَّتْ على الشخص، ولذا تقول:

(رأيت ثلاثةَ أنفس)، لأن (النَّفْس) هنا دلَّتْ على الشخص. ففي (المصباح): ((والنَّفْس أنثى إذا أُريد بها الروح. وإنْ أُريد بها الشخص فمذكّر)). ولذا عاب النقّاد قولَ القائل: (رأيتُ ثلاثَ أنْفُس)، لأن (النَّفْس) أُنثتْ، وقد أُريد بها الشخص. وجاء في (اللسان): ((وقال اللحياني: العرب تقول: رأيت نفْساً واحدة، وكذلك نَفْسين، فإذا قالوا: رأيت ثلاثةَ أنْفُس وأربعة أنفس ذكّروا)). وهذا يعني أن (النفْس) تؤنّث إذا كانت واحدة أو اثنتين، فإذا جُمِعَتْ كانت مذكّراً. وهذا يؤكِّد قولَ النقّاد. ولكن جاء في (اللسان) أيضاً: ((وقد يَجوز التذكير في الواحد والاثنين، والتأنيث في الجمع))؛ أي إنّ لك أن تقول: (رأيتُ نفْساً واحداً)، وكذلك: (رأيتُ هذين النَّفْسَيْن)، و: (رأيتُ ثلاثَ أنفس). ويؤيد هذا ما ذكره أبو حيان التوحيدي في كتابه (البصائر والذخائر).

١٠٥٤. النِّفاس

(النِّفاس) بكسر النون: ولادةُ المرأة، فإذا وضعتْ فهي (نُفَساء) بضم النون وفتح الفاء. والكتّاب يقولون: (النَّفاس) بالفتح خطأً. قال ابن منظور: ((ونُفِسَتْ بضمٍّ فكسر، بالبناء للمجهول، نَفَساً بفتح النون والفاء، ونَفَاسة، ونِفاساً بكسر النون)) وجاء: (نَفِسَتِ المرأةُ) بفتحٍ فكسر أيضاً.

١٠٥٥. نَفَضَ

(نَفَضَ من عِلَّتِهِ): شُفِيَ، وهو مجاز. قال الزمخشري في (الأساس): ((ونَفَضَ من مرضه نُفُوضاً: بَرِئَ منه)). ويَحْسَبُهُ بعضُهم عامّياً وهو صحيحٌ فصيح.

١٠٥٦. اسْتَنْفَعَ

يَحْسَبُ أكثر الكتّاب (اسْتَنْفَعَ) عاميّاً، وهو عربيٌّ فصيح. وقد جاء في (الأساس): ((وانْتفعتُ به واسْتنفعتُ. قال نُصَيب:

ولو كان فوقَ الأرض حَيٌّ فِعالُه
كفعلك، أو في الفعل منك يُقاربُ
لقلت لـه مَثَلاً ولكن تَعذّرتْ
سواك على المُستَنْفِعِينَ المذاهبُ))

أي: تعذّرت على المُستنفعين سواك المذاهب.

١٠٥٧. المناقشة (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧)

أنكر لغويٌّ في صحيفة يومية قولَ لغويٍّ آخَرَ: (وقَبْل مناقشة هذا الرأي). قال: ((والصواب: قبل مناقشة النَّحْويين هذا الرأي، فالرأي لا يُناقَش وإنما يُناقَش صاحبُه)). وعندي أنْ لا وجه لهذا الاعتراض البتةَ. ذلك أنك تقول في الأصل: (ناقشتُ النحويينَ الرأيَ)، فيكون المفعول الأول هو (النحْويين)، والمفعول الثاني هو (الرأي). ولك أن تَحذف المفعولَ الثاني عند ظهوره فتقول: (ناقشتُ النحويين)، كما لك أن تحذف المفعولَ الأول لظهوره فتقول: (ناقشتُ الرأيَ). وحَذْفُ المفعول عند تقديره مشهورٌ في الأمهات، ومنها (مغني اللبيب). ولك أن تحلّ بعد ذلك المصدرَ محلَّ الفعل فتقول: (مناقشة النحويين أو نقاشهم)، كما تقول: (مناقشة الرأي أو نقاشه). وفي

حديث عليٍّ عليه السلام، كما جاء في (النهاية): ((وذلك يَومٌ يَجمع اللّـهُ فيه الأولين والآخِرين لنقاش الحساب))، فحذف المضاف إليه وهو المفعول الأول، والأصل: (لنقاشهم الحساب). فتأمل.

١٠٥٨. نَقَصَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠)

(نَقَصَ) فعلٌ لازمٌ ومتعدٍّ، فإذا كان لازماً قلت: (نَقَصَ الشيءُ نُقْصاناً) بمعنى: ذهب منه شيءٌ بعد تمامه. وإذا كان متعدِّياً فهو يتعدى إلى واحد، كما في قولك: (نَقَصْتُ الحقَّ نَقْصاً) إذا لم تُوفِهِ، فالحقّ (مَنقوص). ويَتعدّى إلى اثنين كما في قولك: (نَقَصْتُهُ حقَّه) بمعنى: بَخَسْتُهُ حقَّه.

والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم يقولون حيناً: (كان العمل جيداً لا يَنْقُصُهُ شيء). وفيه نظر، ذلك أن معنى (لا يَنقصه): لا يَجعلُه ناقصاً أو لا يبخسه أو لا يعيبه، وهو غير مقصود هنا. وهكذا يقولون: (إنه عالِمٌ فَذٌّ، ولكنْ تَنقصه التجارب)، وهو خطأ أيضاً. فانظر إلى قول الجاحظ: ((إن نَقَصْتَ الكريمَ ما يَستحقُّه مِن مال لا يَغضب. وإن نَقصتَهُ من قَدْره أسْخَطْتَهُ)). فـ (نَقَصَهُ الحقَّ) بمعنى: بَخَسَهُ إياه، و(نَقَصَ فلانٌ الحقَ): لم يُوفِهِ، فالحقُ مَبْخُوس مَنْقُوص، فصوابُ القول أن تقول: (كان العملُ جيداً لا يُعْوِزُهُ شيءٌ)، و(إنه عالِمٌ فذٌّ، ولكنْ تُعْوِزُهُ التجاربُ). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((أعْوَزَ الرجلُ: افْتَقَرَ، وأعْوَزَ الشيءُ: تعذّر، وأعوزني)). فـ (أعْوَزني الشيءُ): جعلني أفتقر إليه، و(أعْوَزَتْنِي التجاربُ): جعلتني أفتقرُ إليها.

١٠٥٩. انْتَقَصَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧)

ليس ثمّة ما يدعو إلى الدربة والدراية، كاختيار حرف الجرِّ لتصريف الفعل في مواقعه المختلفة. إذ لا يكفي في ذلك أن تَستعين بالمعجم أو تَسترشد بكتب النحو، بل لا بدّ لك من متابعة تقلُّب الأفعال في كلام الفصحاء شعراً ونثراً، واختلاف صلاتها من حروف الجر باختلاف مواقعها. فقد أنكر الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) قولَ القائل: (انْتَقَصَ من حقِّه)، وجعل صوابَه: (انتقص حقَّه). وهو غريب. ذلك أن مَجيءَ (انتقص) متعدياً في المعاجم لا يَمنع من قولك: (انتقص من حقه). فأنت تقول: (كَسَرَ مِن غُلَوائِهِ)، و(كَفَّ مِن غَرْبِهِ) أي: حدّه، و(خَفَضَ من صوته)، و(غَمَطَ من حقِّه)، وكلها أفعالٌ متعدية.

وبيان الأمر أن (مِن) في الأمثلة (تبعيضية)، والمفعول محذوفٌ تقديره: (بعضاً) أو (شيئاً) على ما ذكر سيبويه. قال تعالى: ﴿يَغْفِرْ لكم مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف ٣١، ونوح ٤]، و: ﴿وَيُكَفِّرُ عنكم مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة ٢٧١] أي: بعضاً أو شيئاً من ذنوبكم ومن سيئاتكم. وقال تعالى ﴿ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر ١١] بالبناء للمجهول، أي: لا يُنْقَصُ المُعَمَّر شيئاً من عُمُره. وفي (نهج البلاغة): ((ولا يَنْقُصان مِن رزق))، وفي (رسائل الجاحظ): ((وإنْ نَقَصْتَهُ مِن قَدْره أسْخَطْتَهُ))، وفي (الأدب الصغير) قال ابن المقفّع:

((ولا غامَطَهُ مِن حقِّه))، وقال: ((والانتقاص لشيءٍ من حقِّهم))، وهو ما أنكره العدناني بلا دليل.

١٠٦٠. المنقوص (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢١)

(الاسم المنقوص) هو الاسم الذي آخرُه ياءٌ ثابتة، مكسورٌ ما قبلها مثل: الراعِي والجانِي والقاضِي، فإذا لم يكن ما قبلها مكسوراً كسعْي وظبْي فلا يُعَدُّ منقوصاً. والقاعدة أنه إذا نُكِّرَ المنقوص فعُرِّيَ من (أل) التعريف والإضافة، قيل في حالة الرفع: (قال قاضٍ) بالتنوين بعد حذف الياء، وقيل في الجرّ: (مررتُ بقاضٍ) بالتنوين بعد حذف الياء أيضاً. وقالوا: سبب حذْف الياء التقاءُ الساكنين. فالأصل أن تقول في الوقف: (جاء قاضيْ) بسكون الياء، و(مررتُ بقاضيْ) بسكونها أيضاً، فإذا جئتَ بتنوين الرفع والجرّ، في دَرْجِ الكلام – والتنوين نون ساكنة – اجتمع ساكنان فحُذف أحدُهما وهو الياء. لكنك تقول في نصْب المنقوص: (رأيت قاضياً) فتنوِّن بالنصب ولا تحذف الياء، لأنك تقول في الوقف: (رأيت قاضياً) بالنصب، فلا تُسكَّنُ الياءُ فيه لتُحذفَ إذا لَقِيَتِ التنوينَ في درج الكلام.

فإذا عُرِّف المنقوص بالألف أو الإضافة ثبتتْ فيه الياء. تقول: (حَكَمَ القاضي على الجاني)، كما تقول: (جاءني قاضِي البلدةِ)، و(مررتُ براعي المَحَلَّة).

ويُخطئ الكتّابُ حيناً فيقولون: (رأيت قاضٍ) بالتنوين وحذْف الياء، ولا وجه لـه. والصواب: (رأيت قاضياً). كما تقول: (نسختُ ثمانياً وعشرين صفحة[1]). ويأتي من المنقوص ما هو جَمْعٌ كالجَواري جمع جارية. فإذا نَكَّرْتَه قلت: (هذه جوارٍ)، و(مررتُ بجَوارٍ). والأصل أن تقول في الوقف: (هذه جواريْ) بسكون الياء، أما في الدَّرْجِ فإنك تقدِّر الضمَّ الثقيل على الياء في الرفع، أو الفتحةَ نيابةً عن الكسرة في الجرّ. وقد آثروا حذْفَ الياء هنا للتخفيف وعوَّضوا عنه بالتنوين. أما في النصب فإنك تقول: (رأيت جواريَ) بفتح الياء دون تنوين لأنه ممنوعٌ من الصرف.

١٠٦١. النقاهة والنجاعة

يَعْسُرُ على الكتّاب أحياناً معرفةُ مصادر الفعل الثلاثي، وقد يَقيسون بعضَها على بعض، ولا قياسَ غالباً في الفعل الثلاثي. من ذلك قولُهم: (النَّقاهَة) لمصدر (نَقِهَ) إذا أفاق من مرضه، وليس ذلك صحيحاً. فـ (النَّقاهة) تعني شيئاً آخر، لا صلة لـه بمرض أو بُرء. وفي ذلك مسائل أهمها:

أولاً: تقول: (نَقَهَ فلانٌ من مرضه) بفتح القاف، فهو (ناقِهٌ)، والجمع: (نُقَّهٌ) بضم النون وتشديد القاف المفتوحة، كرَاكِع ورُكَّع. كما تقول: (نَقِهَ فلانٌ من مرضه) بكسر القاف، والوصف منه (نَقِهٌ)، بفتحٍ فكسر، والجمع (نَقِهُون)، كما ذكر (المصباح).

ثانياً: ما جاء من مصادر (نَقِهَ) بمعنى بَرِئَ كتَعِبَ: (النَّقَه) بفتح القاف كالتَّعَب، ومن (نَقَهَ)

---

(١) ويجوز أن تقول: (نسختُ ثمانيَ وعشرين صفحة)، لأن إيقاع (ثماني) مثل (جواري)

كنَفَعَ: (النَّقْه) بسكون القاف كالنَّفْع. وذكرت المعاجم مصدراً ثالثاً هو (النُّقُوه) من (نَقَهَ) بالفتح، كما في (الصحاح). وجاء (النُّقُوه) كذلك في (أساس) الزمخشري وفي (القاموس) و(اللسان)، واقتصر عليه صاحب (المقاييس).

ثالثاً: جاء (نقِه) متعدياً بمعنى (فهم) بفتح القاف وكسرها، وجاءت مصادرُه كمصادر اللازم؛ أي: (النَّقْه) بسكون القاف كالنَّفْع، و(النَّقَه) بفتحها كالتَّعَب، و(النُّقُوه) بضمِّها كالجلوس. وأضاف (اللسان) لـ (نقه) بمعنى فهم مصدرَيْن آخرين هما: (النَّقاهة) و(النَّقَهان) بفتح القاف فيهما. فـ (النَّقاهة) إذاً بمعنى الفهم وسرعة الفطنة، ولا صلة لها ببرء أو مرض!

ويُخطئ الكتّاب كذلك في مصدر (نَجَعَ) في مثل قولهم: (نَجَعَ الدواءُ في المريض) إذا ظهر أثره، فيَحسبون مصدر (نَجَعَ): (النَّجاعة)، والصحيح هو (النُّجُوع) لا (النجاعة).

وثمّة (نَصَعَ لونُهُ) إذا اشتدّ بياضُه، فإن مصدر الفعل هو (النُّصُوع)، وهو (النُّصاعة) أيضاً كما في (الأفعال) لابن القوطية.

١٠٦٢. نَكَبَ وانْتَكَبَ

(نشرت بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٦)

تقول: (نَكَبْتُ الإناءَ نَكْباً) إذا أَمَلْتَهُ وكَبَبْته، كما في (النهاية). ومن ذلك قولُهم: (نَكَبَ فلانٌ كِنانَتَهُ) إذا ألقى ما فيها، كما قال ابن القوطية. و(الكِنانة) وعاءٌ من جلد تُحفظ به السهام. ومن ثَمَّ قولُهم (نُكِبَ) بالبناء للمجهول إذا أُصيب بما يَكره، فكأنّ الدهر نَكَبَهُ؛ أي: مالَ به. ولذا تقول: (النَّكْبة) لما يُصيب الإنسانَ من الحوادث الكارثة.

ويقول الكتّاب: (نَكَبَهُ الدهرُ)، وهذا صحيح، لكنهم يقولون: (انْتَكَبَ فلانٌ) إذا أصابته النكْبة. وليس لهذا وجه، وإنما يقال: (نُكِبَ فلان)، كما تقدّم بالبناء للمجهول.

أما (انتكب) فهو فعلٌ متعدٍّ أبداً. تقول: (انتكب فلانٌ الشيءَ) إذا ألقاه على مَنْكِبه، و(المَنْكِب) بكسر الكاف: مَجْمَعُ رأس العَضُد والكَتِف. ففي (القاموس): ((انْتَكَبَ كِنانَتَهُ أو قوسَهُ: ألقاها على مَنْكِبه)).

ويأتي (تَنَكَّبَهُ) بهذا المعنى أيضاً، لكنه يأتي لازماً، كما في قولك: (تنكَّبَ عنه) إذا عدل، و(تنكَّبَ على عصاه) إذا اتّكأ عليها.

ولذا قُلْ: (نُكِبَ فلانٌ) بالبناء للمجهول، ولا تقل: (انتكَبَ) بهذا المعنى.

١٠٦٣. نَكَتَ ونَكَثَ

(نشرت بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٨)

تقول: (نَكَتَ في الأرض نَكْتاً): أثّر فيها بعود أو غيره، كما في (الأفعال) لابن القوطية، و(نَكَتَ الأرضَ بقضيبٍ أو إصبع): أثارَ فيها موضعاً. قال صاحب (الأساس): ((نَكَتَ الأرضَ بقضيبه أو بإصبعه، فأقبل يَنْكُتُ الأرضَ... ونَكَتَ العَظْمَ: أخرج مُخَّه. ونَكَتَ

كِنانتَه: نَكَبها)) أي: أثار ما فيها. والكِنانة: جَعْبَةٌ من جلد تُجعل فيها السهام. ومن ثَمّ كان (النَّكْتُ) إثارة ما في داخل الشيء. وقد يكون غرضُ الإثارة استنباطَ ما في الباطن، وإظهارَه بعد خفاء. ومن هنا اشتُقت (النُّكْتة) بضمٍ فسكون. وهي في الأصل ما نُكِتَ أو استُنبط بعد بحثٍ وتدقيق. قال الجرجاني في (تعريفاته): (النُّكْتة) هي مسألة لطيفة أُخرجت بدقّةِ نظرٍ وإمعانِ فِكْرٍ، مِن (نَكَتَ رُمْحَهُ بأرض) إذا أثر فيها. وسُمِّيت المسألة الدقيقة (نُكْتة) لتأثير الخاطر في استنباطها. وتُطلق (النكتة) على النوادر المختارة أيضاً. وجَمْعُ (النُّكْتة) بالضم: (نِكات) بالكسر، لا بالضم، كما يقوله العامة، وذلك كنُقْطة ونِقاط وشُعْبة وشِعاب، كما تُجْمَعُ قياساً على (نُكَت) بضمٍ ففتح كغرفة وغرف.

وفي كلمة يومية لناقد قولُه: ((ونقول: وَعَدَ فنَكَتَ، بمعنى: أخْلَفَ الوَعْد)).

أقول: إذا أردتَ معنى: أخلفَ الوعد، قلت: (نَكَثَ) بالثاء، لا بالتاء. فـ (النَّكْت) بالتاء شيء، و(النَّكْث) بالثاء شيءٌ آخَرُ. وربما قالت العامة (نَكَتَ) بالتاء بمعنى (نَكَثَ) بالثاء. أما في العربية فلا وجه لـه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((نَكَثَ العَهْدَ والبَيْعَةَ والخَيْطَ والحَبْلَ نَكْثاً: نَقَضَهُ))، ونحو ذلك في (الصحاح) و(مختاره). وفي (المفردات): ((النَّكْثُ نَكْثُ الأكْسِيَةِ والغزل، قريبٌ من النَّقْض، واستُعير لنقض العهد)). قال تعالى: ﴿ألا تُقاتِلُونَ قَوْماً نَكَثوا أيْمانَهُمْ وَهَمُّوا بإخْراجِ الرَّسُولِ﴾ [التوبة ١٣]. فتأمل.

١٠٦٤. نَمّ عليه (نشرت بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٤)

في العربية (نَمَّ) بمعنى: نَقَلَ النميمة. ففي (المصباح): ((نَمَّ الرجلُ الحديثَ نَمّاً من بابَي قَتَلَ وضَرَبَ: سَعَى به ليُوقِعَ فِتنةً أو وَحْشَةً. فالرجل (نَمٌّ) تَسمية بالمصدر. و(نمَّامٌ) مبالغة. والاسم: النَّمِيمَة)). وفي (المفردات) للراغب: ((النَّمُّ: إظهارُ الحديث بالوِشاية، والنَّمِيمة: الوشاية)).

ويأتي (نَمَّ) متعدياً، كما مرّ، ويأتي لازماً أيضاً.

والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم إذا استعملوا الفعل مجازاً فقالوا: (وهذا يَنِمُّ عن كذا): إذا دلّ عليه، لم يصيبوا، لأن أصل التعدية للفعل اللازم أن تكون بـ (على)، لا بـ (عن). ففي (الصحاح): ((ومنه قولهم: أسْكَتَ اللّـهُ نأمَتَهُ... ويقال أيضاً: نامَّتَهُ))، أي: ما ينمّ عليه من حركته.

و(النامّة) بتشديد الميم: الحِسّ والحركة، ويُكنّى بهما عن الحياة، فـ (أسْكَتَ اللّـهُ نأمته)، أي: أماته. وفي (الأساس): ((ونمّ على الرجل.. ومن المجاز: نَمّتْ على المسك رائحتُه))، فكأن رائحةَ المسك قد وَشَتْ به فكشفتْ حالَه ودلّتْ عليه. وفي (المفردات): ((والنمّام، بتشديد الميم: نَبْتٌ يَنِمُّ عليه رائحتُه)). فـ (النّمام) بتشديد الميم: نَبْتٌ لـه بذرٌ، كالريحان، عطريٌّ قويُّ الرائحة، سُمِّي بذلك لسطوع رائحته. والواحدة (نمّامَة).

ولذا قُلْ: (ويَنِمُّ حديثُ الرجل على علمه وذكائه)، ولا تقل: (ويَنِمُّ حديثُه عن علمه وذكائه).

١٠٦٥. النموذج والأنموذج

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢)

يُستعمل (النموذج) لمثال الشيء يُتَّخذ للقياس عليه. وقد يُضيف الكتّابُ إليه الهمزةَ فيقولون: (الأُنموذج). ومنهم من يَجمعه على (نماذج)، ومنهم من يؤكّد جَمْعَه بالألف والتاء على: (نموذجات) و(أنموذجات). فما الصواب في هذا كلِّه. في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: (النموذج) لفظٌ معرَّب، وأصلُه فارسيٌّ هو (نَمُوذَه). وقد سُمع بزيادة الهمزة أيضاً فقيل: (الأُنموذج). قال صاحب (المصباح): ((الأُنموذج بضمِّ الهمزة ما يَدلُّ على صفةِ الشيء، وهو معرَّب. وفي لغةٍ: نَموذجٌ بفتح النون، والذالُ مُعْجَمَةٌ مفتوحةٌ مطلقاً. قال الصغانِيّ: النموذج: مثالُ الشيء الذي يُعمل عليه، وهو تعريب: نَمُوذَه. وقال: الصوابُ: النموذج، لأنه لا تغيير فيه بزيادة)). فقد ذكر المصباح (النموذج) و(الأنموذج)، وأورد اعتراضَ الصغاني وتصويبَه (النموذج) دون (الأنموذج) محتجاً بأن العرب لا تُضيف الهمزةَ في التعريب. وأيّد هذا الاعتراضَ صاحب (القاموس) فقال: ((النموذج بفتح النون: مثالُ الشيء، معرَّب، والأنموذج، لَحْنٌ)).

ويتبيّن بالتحقيق أن (الأنموذج) صحيحٌ كـ (النموذج)، وأن العرب قد أضافت الهمزة حيناً في التعريب. قال أحمد شهاب الدين الخَفاجِي في (شفاء الغليل): ((أنكر الصاغاني – وهو الصغاني – (أنموذج) لأن المعرَّب لا يُزاد فيه))، وأردف: ((وليس بشيءٍ، ألا تَراهم عرَّبوا (هليله) فقالوا: (إهْلِيلَج) بفتح اللام الثانية أو كسرها، ونظائرُه كثير)). وجاء في (مختصر العين): ((إهليلَج بفتح اللام، وهليلج بغير ألف أيضاً، وهو معرَّب)). وجاء في (المعجم الذهبي للألفاظ الفارسية): ((هليله: الإهليلج، وهو ثمرٌ ينبت في الهند، لونُه أصفر أو أسود، يُستعمل في الطب)).

فثبت بهذا أنهم عرَّبوا (هليله)، فجعلوه: (هليلجاً) أو (إهليلجاً)، كما عَرَّبتِ العربُ (نموذه) فجعلتْه: (نموذجاً) أو (أنموذجاً). وقد أسْمَى الزمخشري، وهو من أئمة اللغة، كتاباً له في النحو بـ (الأنموذج)، كما أسمى به الحسن بن رشيق القيرواني، وهو إمام المغْرب، كتابَه في صناعة الأدب. وذكر (التقريب) مثالاً لما دخلتْه الهمزة في التعريب: (الأنموذج)، و(الأرندج)، فإن أصلَه (رنده) وهو الجلد الأسود.

ثانياً: قال العدناني في معجمه: ((ويَجمعون (نموذج) و(أنموذج) على: نماذج، والصواب أن يُجمع (نموذج) على: نموذجات، و(أنموذج) على: أنموذجات)). ولكن (المعجم الوسيط) قال: (الأنموذج) كـ (النموذج)، والجمع (نماذج)، ولم يقل إن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وافق على ذلك الجمع.

أقول: المنقول جمع (نموذج) و(أنموذج) بالألف والتاء. قال الثعالبي في (فقه اللغة): ((ومَحاسِنُ أقوالِه وأفعالِه أنموذجاتٌ من الجنّة التي وُعد المتقون)). أما جَمْعُهُ جَمْعَ تكسير على (نماذج) فهو قياس. قال الحَملاوي في (شذا العَرْف): ((فعالِل، ويَطَّرد في الرباعي

المجرد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرد ومزيده)).

ومن ثَمّ صَحّ: (النموذج والنماذج)، و(الأنموذج والأنموذجات).

١٠٦٦. ناهَزَ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(ناهَزَ فلانٌ الأربعين) معناه: قاربها وداناها. وبعضهم يَحسب مؤداه: انتهى إليها، أو عَدَاها. وليس بشيء البتة. قالوا: (ناهَزَ الصبيُّ الحُلُمَ)، و(ناهز لـه) إذا داناه. و(نَهَزَ المولودُ للفِطام) فهو: (ناهزٌ)، وهي: (ناهزةٌ). و(ناهَزَ لـه) إذا قارَبَه أيضاً. و(إبلٌ نَهْزُ مئة)، و(نِهازُ مئة)، و(نُهازُ مئة) أي: قُرابتها. و(كان المالُ نَهْزَ عشرة آلاف)؛ أي: قُرْبَها. (المصباح) و(اللسان). فتأمل.

١٠٦٧. نهم به

(نشرت بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٥)

(النَّهَم) بفتح النون والهاء و(النَّهْمة) بفتحٍ فسكون: شِدَّةُ اشتهاء الشيء والولوعُ به. تقول: (نَهِمَ فلانٌ يَنْهَمُ نَهَماً) كتَعِبَ يَتْعَبُ تَعَباً، والصفة منه (نَهِمٌ) بفتحٍ فكسر، و(نَهيمٌ) بوزن (فَعِيل)، كما في (الألفاظ) لابن السِّكِّيت. وتقول: (نُهِمَ) بضمٍّ فكسر بالبناء للمجهول، فهو (مَنْهُوم)، وهو الغالب في الاستعمال.

والكتّاب إذا استعملوا الفعلَ قالوا: (نَهِمَ فلانٌ إلى المال وللمال) أحياناً بالبناء للمعلوم، فعَدَّوْهُ بـ (إلى) أو اللام. والصحيح أن (النهم) بالمعنى المذكور إنما يتعدَّى بالباء. ففي (الصحاح): ((وقد نُهِمَ بكذا، بالبناء للمجهول، فهو مَنْهُوم؛ أي: مُولَعٌ به. وفي الحديث: مَنهومان لا يَشبعان؛ مَنْهُومٌ بالمال، ومَنْهُومٌ بالعلم)). ونحو ذلك في (الألفاظ الكتابية) للهمذاني: ((وأُولِع به، وأُوزِع به، وأُغْرِم به، ونُهِم به)) بالبناء للمجهول فيها جميعاً. وكذا ما جاء في (الأساس): ((وهو مَنْهُوم به، لا يَشْبَع منه، وقد نُهِمَ به أشَدَّ النُّهْمة بالبناء للمجهول: أُولع به)). أما في (القاموس)، فقد جاء: ((النَّهَم: إفراطُ الشهوة في الطعام... ونهِمَ كفَرِحَ وعُنِي بضمٍّ أوله، فهو نَهِمٌ ونهيمٌ ومَنْهوم... وهو مَنْهوم بكذا: مُولَعٌ به))، فأتى بالفعل مبنياً للمعلوم والمجهول.

هذا والفعل الذي يتعدّى بـ (إلى) هو: (شَرِهَ)، تقول: (فلانٌ يَشْرَهُ إلى الدنيء، ويَسِفُّ إلى الخسيس، ويَتشوَّف إلى المعالي).

ولذا قُلْ: (نَهِمْتُ به) بالبناء للمعلوم، و(نُهِمْتُ به) بالبناء للمجهول، ولا تقل: (نهمت إليه).

١٠٦٨. ناهيك

(من كتاب: لغة العرب)

اعتاد الكتّاب إذا أرادوا أن يَجمعوا لموصوفٍ صفتَيْن -قلّما اجتمعتا إلا لنابهٍ موهوب- أن يَفصلوا بينهما بقولهم: (ناهيك)، ويقولون: (هذا أديبٌ بارعٌ، ناهيك عن أنه طبيبٌ حاذق). وليس تعبيرُهم هذا سليماً. فـ (ناهيك) اسم فاعل من (النَّهْي)، وهو يعني في الاستعمال: التعجبَ والاستعظام. تقول: (خالدٌ رجلٌ ناهيك من رجل). وتَستعمل المصدر فتقول: (خالدٌ رجلٌ نَهْيُكَ من رجل). ومعنى هذا أن

خالداً غايةٌ فيما اتصف به، فهو يَنهاك، بجدِّه وغنائه، عن تَطَلُّب سواه، ويَكفيك. وجاء في (البصائر والذخائر) لأبي حيان التوحيدي: ((ناهيكَ بأبي القاسم عالماً وراوياً وثقة)) أي: حَسْبُكَ به. وجاء نحوٌ من ذلك في قولهم: (خالدٌ كافيكَ من رجل، وحَسْبُكَ من رجل).

أما ما يريده الكتّاب فيُعبِّر عنه بالقول: (هذا أديب بارع، إلى أنه طبيب حاذق)، أو: (هذا أديب بارع، فضلاً عن أنه طبيب حاذق).

وقد يَجيء استعمال (فضلاً) في موضعٍ آخر. تقول: (هو لا يملك حُجْرَةً فضلاً عن دار) أي: هو لا يملك الأقل، فكيف يملك الأكثر؟ وحاصل ذلك أنه لا يملك لا هذا ولا ذاك.

قال أبو تمام:

لو يَقدرون مَشَوْا على وجناتهم

وعيونهم فضلاً عن الأقدام

١٠٦٩. ناط به الأمر، لا: أناط به

(نشرت بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٤)

في لغة الكتّاب قولُهم: (قد أُنيط العملُ بفلان) إذا أُسند إليه ليقومَ به. فهل في هذا القول ما يُعاب؟

أقول: يتبيّن بالبحث أنه ليس في كتب اللغة المعتمدة (أناط)[1]، وإنما بها (ناط) بحذف الهمزة، ومعنى (ناط) في الأصل: (علّق) بتشديد اللام. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ناطَ الشيءَ نَوْطاً: عَلَّقَهُ)) بتشديد اللام، وفي (الأساس): ((نُطْتُ القِرْبَةَ بنِياطِها نَوْطاً... وكلُّ ما نِيطَ بشيءٍ فهو: نَوْطٌ)) بفتح النون. وفي (المصباح): ((ناطَهُ نَوْطاً من باب قال: عَلَّقَهُ، واسمُ موضعِ التعليق: (مَناط) بفتح الميم. ونِياطُ القِرْبَةِ: عُرْوَتُها)).

وهكذا تقول: (نُطْتُ العملَ بخالد): إذا علَّقتَهُ به، (فالعمل مَنُوطٌ بخالد)، لا (مُناط)، كما يقولُه الكتّاب حين يَحسبون الأصلَ (أناط) بالهمزة. والصحيح أنه (ناط) ثلاثيٌّ دون همزة. قال ابن منظور في (اللسان): ((نُطْتُ هذا الأمرَ به، أنُوطُ، وقد نِيطَ به، فهو مَنُوط)). ويقول الفصحاء: (نُطْتُ آمالي بفلان)، و(أسْندتُ حاجتي إليه)، و(وصلتُ به رجائي)، و(عقدتُ به حَبْل أمانيّ). كما يقولون: (فوَّضْتُ الأمرَ إليه، وأسْندتُهُ إليه، وأصَرْتُهُ إليه، وأوْلَيْتُهُ إيّاه، وقلَّدتُهُ إيّاه)، و(عوَّلْتُ في الأمر عليه)، و(وَكَلْتُ أمري إلى رأيه وتدبيره، ورجعت في ذلك إليه)، و(لُذْتُ به في هذا الأمر). ويقال في عكس ذلك: (هذا أمرٌ لا تُناط به ثِقَةٌ، ولا يُطْمَأَنُّ إليه بثقة).

هذا، و(نِياطُ القلب): عِرْقٌ نِيطَ به القلبُ، فإذا قُطِعَ مات صاحبُه. وتقول: (هذا مني مَناطَ الثُّريّا) بفتح الميم؛ أي: شديد البعد، و(بنو فلان مَناط الثريا) لشرفهم وعُلُوِّ منزلتهم، كما في (الأساس).

ولذا قُلْ: (نُطْتُ الأمرَ بفلان)، و(نِيطَ به الأمرُ)، و(الأمرُ مَنُوطٌ به)، ولا تقل: (أَنَطْتُ الأمرَ بفلان)،

---

(١) ولكن جاء في (المعجم الوسيط): ((أناط الشيءَ به وعليه: ناطه)). وفي تفسير البيضاوي: ((للعلّة التي أناط بها إقامتها)). وفي (فيض القدير): ((والله سبحانه أناط القطع بالسرقة)). وفي (شرح الزرقاني): ((فنِيطَ الحكم به)).

و(أُنيطَ به الأمرُ)، و(الأمرُ مُناطٌ به).

١٠٧٠. نياط القلب (نشرت بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٣)

يُخطئ الكتّابُ حيناً في بناء بعض الجموع، فيَحسبون المفردَ جمعاً، أو الجمعَ مفرداً، ومن ذلك قولُهم:

أولاً: (رأتِ الأمُ ولدَها الجريحَ فتقطّعتْ نِياطُ قلبها)، فيَحسبون أن (النِّياط) جَمْعٌ، وهو مفردٌ مذكّر. فـ(النياط) عِرْقٌ نِيطَ به القلب، فإذا قُطِعَ مات صاحبُه. قال صاحب (المصباح): ((ونِياطُ القِرْبَةِ: عُرْوَتُها، والنِّياط بالكسر أيضاً: عِرْقٌ متصلٌ بالقلب من الوَتين، إذا قُطِعَ مات صاحبُه)). و(الوَتين): عِرْقٌ من عُروق القلب أيضاً، فتصحيح العبارة: (رأتِ الأمُ ولدَها الجريحَ فتقطّع نِياطُ قلبها). وجَمْعُ (النياط): (أَنْوِطَة) و(نُوط)، وجَمْعُ (الوَتين): (أَوْتِنة) و(وُتْن). ويأتي (النياط) جمعاً لـ(نَوْط)، و(النَّوط): ما عُلِّق، ففي (القاموس): ((والنَّوْط: ما عُلِّق من شيء، سُمِّي بالمصدر، والجمع: أَنْواط، ونِياط)).

ثانياً: (اللِّحاظ): وهو طرفُ العين مما يلي الصُّدْغ، ويَحسبه الكتّاب جمعاً، وهو مفردٌ مذكّر؛ ففي (التلخيص) لأبي هلال العسكري: ((اللِّحاظ بالكسر: طرفُها، أي: طرفُ العين الذي يلي الصُّدْغ، والجمع: لُحْظٌ، وأدنى العدد أَلْحِظَةٌ)).

وجاء (اللَّحاظ) في (الصحاح) بفتح اللام، وقَصَرَ (اللِّحاظ) بكسرها على مصدر (لاحَظَ). وفي (التاج): ((اللَّحظ بالفتح: لَحاظُ العين، والجمع: أَلْحاظ. يقال: فَتَنَتْهُ بلَحاظِها وأَلْحاظِها. وجَمْعُ اللَّحاظ: اللُّحُظ، كسَحاب وسُحُب)).

فتبيّن بذلك أن (اللِّحاظ)، بكسر اللام أو فتحِها، مفردٌ، يُجمع على (لُحُظ) بضم اللام والحاء، كما يجمع على (أَلْحِظة)، أما (الألحاظ) فجَمْعٌ مفردُه: (اللَّحْظ) بفتح اللام.

ثالثاً: (الأضحى). في العربية: (الأُضْحِيَّة): ما يُضحَّى به، وهي بتشديد الياء وضمِّ الهمزة أو كسرها، والجمع: (الأضاحيّ) بتشديد الياء. ومثلُها: (الضَّحِيَّة) بتشديد الياء، والجمع: (الضَّحايا) كالعَطِيَّة والعَطايا. وكذلك: (الأَضْحاة) بفتح الهمزة، والجمع: (الأَضْحَى)، ومن ذلك: (عيد الأَضْحى)، أي: عيد الأضاحي. فـ(الأَضْحَى) إذاً جَمْعٌ، لا مفردٌ، وهي مؤنّثة، ولكن قد تذكَّر على معنى العيد أو اليوم، كقولك: (دنا الأَضْحَى) أي: يوم الأضحى، أو: عيد الأضحى. وقد جاء في (المُخصَّص): ((الأَضْحَى يُذكَّر ويؤنَّث، فمَن ذكَّر ذهب إلى العيد واليوم. وقد قيل إن (الأضحى) جَمْعُ: (أضحاة)، وبه سُمِّي اليوم. يقال: ضَحِيَّة وأُضْحِيَّة وأَضْحاة، وهو ما ضُحِيّ به)).

رابعاً: (التُّخوم) بضم التاء بمعنى الحدّ بين البلدين والأرضين. قد يكون مفرداً، وأظْهَرُ جموعِهِ: (تُخُم) بضمتين. وقد يكون جمعاً، وأشْهَرُ آحادِهِ: (التُّخْم) بضمِّ التاء أو فتحِها.

و(التَّخُوم) بفتح التاء مفردٌ، وجَمْعُه: (تُخُم) كرسول ورُسُل.

ويَجوز في (التُّخوم) بضم التاء إذا كان مفرداً التذكيرُ والتأنيث، وكذلك (التَّخوم) بفتح التاء.

١٠٧١. نيِّف (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢)

(نَيِّف) بوزن (جيِّد)، ومعناه: الزيادة، ويَجري في استعمال الكتّاب كثيراً. وهو مِن: (أنافَ العددُ) إذا زاد، أو: (نَيَّفَ) بتشديد الياء. ففي (الصحاح): ((النيِّف بتشديد الياء: الزيادة. ونَيَّفَ فلانٌ على السبعين؛ أي: زاد. وأنافَ على الشيء؛ أي: أشرف، وأنافتِ الدراهمُ على المئة؛ أي: زادت)).

و(أنافَ) بمعنى: ارتفع أيضاً. ففي (الأساس): ((جبلٌ مُنِيفٌ، وقد أنافَ: إذا ارتفع)).

وجاء: (نافَ الشيءُ) بمعنى: ارتفع. و(نافَ عليه) بمعنى: أشرف أيضاً.

على أن لاستعمال (نَيِّف) بوزن (جيِّد) شرطَيْن؛ الأول: أن يكون مع (عَقْدٍ) كعشرين إلى تسعين، أو مع (عشرة) و(مئة) و(ألف). والثاني: أن يأتي بعد العدد، لا: قبلَه. فقول الكتّاب: (سَكَنَ الحَيَّ نيِّفٌ وعشرون أسرةً) خطأ؛ والصواب: (سَكَنَ الحَيَّ عشرون أسرةً ونيِّفٌ)، أو عشر أسر ونيّف، أو مئة ونيِّف، أو ألف ونيّف. وكل ما زاد على العَقْد فهو نيِّف، حتى يبلغ العَقْدَ الذي بعده، كما حُكي عن أبي زيد. ففي (المصباح): ((وقال أبو العباس: الذي حصّلناه من أقاويل حُذّاق البصريين والكوفيين: لا يقال (نيِّف) إلا بعد عَقْد؛ نحو: عشرة ونيِّف، ومئة ونيِّف، وألف ونيّف)).

١٠٧٢. النوال (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٥)

في اللغة: (نالَهُ يَنالُهُ نَوْلاً)، والكتّاب يعرفون هذا حقَّ المعرفة، لكنهم يَحسبون أحياناً أن معناه: (بلغ ما أراده)، وليس هذا صحيحاً. فأنت تقول: (نالَهُ وأنالَه ونوَّلَهُ) بمعنى: أعطاه. فإذا قلت: (فلانٌ كثيرُ النَّوْل أو النَّوال)، فمعنى ذلك أنه كثيرُ العطاء. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ونالَهُ نَوْلاً، وأنالَهُ: أعطاه نَوالاً، وهو العَطاء)). فـ (نالَهُ ينالُه نَوْلاً) فعلٌ متعدٍّ مُعتلُّ العين بالواو كعالَه يَعُولُه عَوْلاً، ومعناه: أعطاه.

فإذا قال الكتّاب: (بذل فلانٌ جهدَه لنَوْل أو نَوال بُغيته) لم يصيبوا، والصواب أن يقولوا: (بذل فلانٌ جهدَه لنيل بُغيته)، لا: لِنَوْلها أو نَوالها. وهكذا تقول: (جَهَدَ فلانٌ جُهْدَهُ لِنَيْل مَأرَبه)، لا: لنَوْله أو نَوالِه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((نِلْتُ الشيءَ نَيْلاً: أدْرَكْتُهُ وبَلَغْتُهُ)). وقد يَعنون بـ (نِلْتُ المالَ نَيْلاً): أعطيته أيضاً، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية. ولكنهم لا يَعنون بـ (نالَهُ نَوْلاً) إلا أعطيته. فـ (نَوْلُ المكافأة) أو (نَوالُها) لا يعني إلاّ عَطاء المكافأة، دون (نَيْلها)، خلافاً لما جاء في (المعجم الوسيط).

١٠٧٣. نام عنه وعليه وإليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٦)

تقول: (نام خالدٌ يَنام نَوْماً ونِياماً ومَناماً) فهو (نائم). وهو يتعدى بالهمزة فتقول: (أنَمْتُ ولدي). كما يتعدى بالتضعيف فتقول: (نَوَّمْتُهُ) بتشديد الواو.

وتقول على المجاز: (نامَتِ السوقُ) إذا كَسَدَتْ، و(نامَتِ الريحُ) إذا سَكَنَتْ، و(نامَ البحرُ) إذا هَدَأ، و(نامَتِ النارُ) إذا هَمَدَت.

ويتعدى الفعل بغير حرفٍ من حروف الجر فيكون لـه وجهٌ يناسب الحرف. فأنت تقول: (نامَ فلانٌ عن كذا) إذا فاته أمرٌ بسبب نَوْمه. ففي حديث الإفك قولُ بَرِيرَة تخاطب الرسول ﷺ: ((..إنها جاريةٌ حديثةُ السِّنِّ تنام عن العجين)). قال الشارح في تفسير (تنام عن العجين): ((لأن الحديثَ السنِّ يَغلبه النومُ ويَكثر عليه)). وقيل: (نام عنه) مجازاً: إذا غفل أو تغافل عامة. ففي (الأساس): ((ونِمْتَ عنِّي نَوْمَةَ الأمَةِ: غَفلتَ عني وعن الاهتمام بي)). قال المتنبي:

أنام مِلْءَ جُفُونِي عن شَواردها

ويَسهر الخَلْقُ جَرَّاها ويَختصم

وقال آخر [الفرزدق]:

يَستَيقِظونَ إلى نُهاق حميرهم

وَتَنامُ أعينُهم عن الأوتارِ

وفي (النهاية): ((نام فلانٌ عن حاجتي: إذا غَفَل عنها ولم يَقُمْ بها)). ونحو ذلك في (المصباح).

وتقول: (نام على كذا) إذا صَبَرَ عليه. ففي (نهج البلاغة ٣/٧٨): ((ينام الرجل على الثُّكْل، ولا ينام على الحَرَب)). قال الرضيّ: ((ومعنى ذلك أنه يصبر على قتْل الأولاد، ولا يصبر على سلْب الأموال))، و(الحَرَب) بفتحتين: سَلْبُ المال. وقال الشاعر:

ولا ينام على ضَيْمٍ يراد به

إلا الأذلّان عِيرُ الحيِّ والوتد

وتقول: (نام إليه) إذا اطمأنّ إليه، ووثِقَ به؛ فقد جاء في (اللسان) قول الشاعر:

فقلت تعلَّمْ إنني غير نائمٍ

إلى مستغلٍّ بالخيانة أنْيَبَا

قال: (غير نائم): غير واثق. و(الأنْيَب): الغليظ الناب، يخاطب ذئباً.

وهكذا تقول: (نام عنه)، و(نام عليه)، و(نام إليه)، ولكلٍّ موضعٌ ومعنى.

١٠٧٤. نوَّه به

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٠)

جرى معظم الكتّاب على استعمال (نوّه) بمعنى أشار، وتعديته بـ (إلى) يقولون: (وقد نوَّهَ المديرُ إلى ذلك). وقد يُعَدُّونه بـ (عن) فيقولون: (وقد نوّه عنه). فهل لهذا التعبير أو ذلك وجهٌ من العربية؟

في الإجابة عن ذلك مسائل أهمها:

أولاً: في اللغة: (ناه به)، و(نوّه به) إذا رفعه وأشاد بذكره. قال ابن منظور: ((ونُهْتُ بالشيء نَوْهاً، ونوَّهْتُ به تَنْويهاً: رفعتُه. ونوَّهْتُ باسمه: رفعتُ ذِكْرَهُ)). وليس في العربية: (نوَّهْتُ عنه)، ولا: (نوَّهْتُ إليه). وقد نبّه على ذلك الشيخ إبراهيم اليازجي فقال: ((يقولون: نوَّهَ بالشيء أو عنه أو إليه، بدل عرَّضَ به وألمع إليه وأشار إليه. وليس ذلك من استعمال العرب في شيء. إنما يقال: نوَّهْتُ بفلان أو باسمه: رفعتُ ذِكْره على جِهَةِ المدح والتعظيم وشَهَرْتُهُ، ونوَّهْتُ بزيد: رفعتُ صوتي فدَعَوْتُهُ)). والقول ما قال، فقد جاء في (اللسان): ((وفي حديث

عمر: «أنا أوّلُ من نوَّهَ بالعرب» أي: رَفَعَ ذِكْرهم. وجاء فيه: «يقال: نوَّهَ فلانٌ باسمه، ونوَّهَ فلانٌ بفلان: إذا رَفَعَهُ وطيَّرَ به وقوَّاه». وجاء أيضاً: «وفي حديث الزبير: أنه نوَّهَ به عليٌّ، أي: شَهَرَهُ وعَرَّفَهُ». وقال: «نوّه به: دعاه». وقد أشار إلى ذلك الأستاذ محمد العدناني في معجمه فقال: «ويقولون: نوَّهَ بمضارّ التدخين، والصواب: ذَكَرَ أضرارَ التدخين». ويقال في هذا المعنى: (ندَّدَ الكاتبُ بالتدخين، وسمّع به)، و(عدَّدَ مضارَّه)، أو: (تتبع مضارَّه وتعقَّبها)، و: (نعى على التدخين مضارَّه ومثالبَه ومساوئه)... وهكذا.

ثانياً: في (الصحاح): «ناهَ الشيءُ يَنُوهُ: ارتفع، فهو نائهٌ، ونوَّهْتُهُ تنويهاً: إذا رَفَعْتَهُ». وفي (المخصَّص): «صاحب العين: نُهْتُ به ونوَّهْتُ: رَفَعْتُ ذِكْرَهُ. ابن جنِّي: وكذلك نوَّهْتُهُ».

فتبين بذلك أن (نوهّت) يتعدّى بنفسه أيضاً، فإذا قلت: (نَوَّهْتُ فلاناً) بمعنى: نوَّهْت به وأشدت بذكره، صحّ ذلك.

ثالثاً: قال الدكتور بشر فارس في مجلة الثقافة: «نبّه اليازجي إلى خطأ استعمال (نوّه بالأمر وعنه) بمعنى ذكره تلويحاً وأشار إليه من طرف خفيّ. وفي كتاب (العشق والنساء) للجاحظ: «وربما وضعوا الكلمة بدل الكلمة، يريدون أن يُظهروا المعنى بأبْيَن لفظ؛ إما تنويهاً وإما تفصيلاً..»، أليست المقابلةُ بيِّنةً هاهنا». يريد الناقد أن قولَ الجاحظ: «إما تنويهاً وإما تفصيلاً» هو من قبيل المقابلة. والمقابلة في علم البديع إنما تقع بين متضادَّين. وبذلك يكون معنى (التنويه) هو مجرد الإشارة خلافاً للتفصيل.

أقول: ليس قول الجاحظ: «إما تنويهاً وإما تفصيلاً» من قبيل المقابلة: بدليل قولـه: «يريدون أن يُظهروا المعنى بأبْيَن لفظ». وإظهار المعنى بأبْين لفظ يكون بتعريفه وتشهيره؛ أي: التنويه به، أو الكشف عن جوانبه؛ أي: تفصيلـه. فليس (التنويه) في كلام الجاحظ بمعنى الإشارة، كما ذهب إليه بشر فارس.

١٠٧٥. النوايا

اعتاد الكتّاب أن يَجمعوا (النِّـيَّـة) على (النَّوايا)، ولم يُسمعْ ذلك عن العرب. والصحيح أن يُجمع على (النيّات) بالألف والتاء، وهو القياس. وقد أشار إلى ذلك الشيخ اليازجي. لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أقرَّ جمع (النيَّة) على (نوايا) في دورته الثانية والأربعين عام ١٩٧٦. ولم أرَ فيما أدلى به من الحُجج اللغوية ما يُعوَّل عليه في مناصرة قراره.

ومن هذه الحجج مثلاً أن (النيّة) أشبهت (الطَّويَّة) في دلالتها، فحُملت (النَّوايا) على (الطَّوايا). ومتى كان الشبه بين دلالتي لفظين سبباً في جَمْعِ أحدِهما جَمْعَ الآخَر؟ ونحن لو أخذنا بهذا لانتهينا بالأمر إلى العَجَب العُجاب.

ومنها القياسُ على الشاذ؛ فالأصل أن تُجْمَعَ (الفَعِيلة) على (الفَعائل) كالطويّة على الطوايا، وكذا كلُّ رباعي مؤنث ثالثُه حرفُ مدّ كـ (فعالة) بفتح الفاء وكسرها وضمها. وشَذّ فجُمع (فِعْلَة) بكسر أوّلـه

على (فعائل) كـ(جِزَّة) لما يُجزُّ من الصوف، فقد جاء في جمعه (جَزائز) على غير قياس، فقاس المجمع عليه! وإذا فُتِحَ بابُ القياس على الشاذ صُوِّبَ به معظم ما يَعترضك من الخطأ، بل سُدِّدَ به كلُّ مَدفوع مردود. ولا حاجة بنا إلى ذكر سائر ما أدلى به المجمع من الحجج، فإنه من هذا القبيل.

ولذا كان الصواب أن تجمع (النيّة) على (النيّات)، دون (النوايا). فتأمل.

حرف الهاء

١٠٧٦. هبط

(نشرت بتاريخ ٢١/٩/١٩٨٥)

(هَبَطَ يَهْبِطُ) من باب قَعَدَ وضَرَبَ (هُبُوطاً) و(هَبْطاً) فعلٌ لازمٌ ومتعدٍّ. تقول: (هَبَطَ الشيءُ) إذا نزل، و(هَبَطْتُهُ) إذا أنزلتَهُ. والكتَّاب يَستعملون اللازمَ، وقلّما استعملوا المتعدي. ومن الباحثين من ذهب إلى إنكار قولِ القائل: (هبط فلانٌ إلى البلد)، وجعل الصواب: (هبط فلانٌ البلدَ)، محتجّاً بقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مصراً﴾ [البقرة ٦١]. وردّ الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) فأقرّ صوابَ: (هبط فلانٌ البلدَ، وإلى البلد)، محتجّاً بما جاء في (الأساس) و(اللسان).

أقول (هَبَطَ) في المثالين فعلٌ لازم، وما دام الهبوط معناه: الانحدار، كما في (المفردات)، أو: النزول، كما في (الصحاح). فتعديته بـ (إلى) مطَّردةٌ لا تحتاج إلى نصّ معتمد؛ فإذا قلت: (هَبَطْتُ إلى البلد)، فقد أردتَ أن تبيِّن الموضعَ الذي انتهيتَ إليه في هبوطك. وإذا قلت: (هَبَطْتُ البلدَ) بحذف الجارِّ ونصْب (البلد)، فقد كان هذا على طريقة (نزع الخافض). ولا بدّ هنا من نصٍّ معتمد، لأن الأصل أن تحذف الجارّ قبل المكان المبهم فيكون ظرفاً. أما غير المبهم كالبلد، فحذْف الجار قبلَه مرهونٌ بالسماع. وقد سُمع هذا في قولك: (وهَبَطُوا الواديَ: نزلوه)، كما في (الأساس)، كما سُمع قولُك: (دخلتُ البيتَ)، و(ذهبتُ الشامَ)، و(نزلتُ الواديَ)، و(صَعِدْتُ الجبلَ)، والأصل في كل ذلك إثباتُ الجارِّ، كما في (الصحاح).

١٠٧٧. هَبَلَ

(نشرت بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٥)

من معاني (هَبَلَ) في العربية قولك: (هَبَلَهُ اللحمُ) من باب ضَرَبَ: إذا كثُر في جسمه حتى رَكِبَ بعضُه بعضاً، و(أَهْبَلَهُ) كذلك فهو (مُهْبَل)، بصيغة اسم المفعول. ففي (الصحاح): ((وقد هَبَلَهُ اللحمُ: إذا كثُر عليه وركِبَ بعضُه بعضاً، يقال: رجلٌ مُهْبَل)). وفي (النهاية): ((وفي حديث الإفك: والنساء يومئذ لم يُهَبِّلْهُنَّ اللحمُ؛ أي: لم يكثر عليهن)).

أقول: من ذلك أُطلق (المَهْبِل) على القناة الممتدة في الأنثى من الفرج إلى الرحم. والكتّاب إذا قالوا: (مهبل المرأة)، جاؤوا به بوزن (المِبْرَد) اسم الآلة بكسر أولـه وفتح ما قبلَ آخره، وهو خطأ، والصحيح فيه أن يأتيَ بوزن (المَجْلِس) اسم المكان بفتحِ أوّله وكسر ما قبلَ آخره. ففي (الأساس): ((استقرَّتِ النُّطْفَة في المَهْبِل)) بفتح أولـه وكسر ما قبل آخره. وفي (القاموس): ((المَهْبِل، بفتح الأول وكسر ما قبل الآخر: الرَّحِم، أو موضع الولد منها)). ويطلق

(المَهْبِل) أيضاً على الهُوَّة. ففي (النهاية): ((وفي حديث الدجّال: فتحملهم فتطرحهم بالمَهْبِل؛ هو: الهُوَّةُ الذاهبةُ في الأرض)).

١٠٧٨. هتر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤)

تقول: (هَتَرَهُ يَهْتِرُهُ) بالكسر: إذا مَزَّقَ عِرْضَهُ، و(هَتَرَ المرضُ أو الكبرُ أو الحُزنُ فلاناً): أفقدَهُ عقلَه، كما في (المتن). والاسم من ذلك: (الهُتْر) بالضم؛ وهو ذهابُ العقل، و(الهِتْر) بالكسر؛ وهو الكذب والباطل.

وثمَّةَ: (أُهْتِرَ به) بضمِّ أوّله وكسر ما قبل آخره، بالبناء للمجهول: إذا انصرفتْ هِمَّته إليه وأُولع به، فهو (مُهْتَرٌ به) بصيغة اسم مفعول.

وفي كلام الكتّاب قولُهم: (استَهْتَرَ فلانٌ بالقانون): إذا تجاوَزَه ولم يبالِ به. وهم يَلْفِظون (استَهتَر) بفتح التاءين. فهل هذا صحيح؟

أقول: يُخطئ الكتّاب في استعمال الفعل من جهتين؛ الأولى: أن (الاستهتار) يعني الولوع بالشيء، لا التهاون فيه أو الاستهانة به. فالكتّاب يَستعملونه في معنى مضاد، والثانية: أن الفعل يُبنى للمجهول فيقال: (استُهْتِر فلانٌ بالقراءة) إذا أُولع بها بضمِّ التاء الأولى وكسر الثانية. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: هو مُهْتَرٌ به بفتح التاء، ومُستَهْتَر به بفتح التاءين: مَفتونٌ به ذاهب العقل، وقد أُهْتِرَ بفلانةَ واستُهْتِر بها)) ببناء الفعلين للمجهول. وفي (البصائر والذخائر) لأبي حيان: ((قيل لرجل استُهْتِرَ بجمع المال، بضم التاء الأولى وكسر الثانية: ما تصنع بهذا كلِّه؟ قال: لروعة الزمان، وجَفوة السلطان، وبخل الإخوان، ودفع الأحزان))، فالاستهتار بجمع المال هو: الانصراف إليه والولوع به.

١٠٧٩. الهُتاف

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الهُتاف) للهَتْف، هاؤه بالضمِّ دوماً. والدائرُ على الألسنة كَسْرُها. قال ابن منظور: ((الهَتْف والهُتاف: الصوت الجافي العالي، وقيل: الصوت الشديد. وقد هَتَفَ به هتافاً؛ أي: صاح به)). وقال الزمخشري: ((هَتَفَتِ الحمامةُ، وهي هَتُوفُ الضحى. وقوسٌ هَتوفٌ وهَتّافةٌ، ولها هُتافٌ)). وعليه سائر النصوص.

١٠٨٠. هدأ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٦)

في العربية: (هَدَأ) بمعنى: سَكَنَ، والمصدر: (الهدوء) بمعنى: السكون. فإذا أردتَ تعديةَ الفعل قلت: (أهدأتُ غضبَهُ) إذا أسْكَنْتَهُ. ففي (المصباح): ((هَدَأ القومُ والصوتُ يَهْدَأ هُدوءاً: سَكَنَ. ويتعدّى بالهمزة فيقال: أهْدَأْتُهُ)). وفي (الأساس): ((وأهْدَأتِ المرأةُ ولدَها: ضربتْ بيدها عليه رُوَيداً لينام))، وفيه: ((ولا أهْدَأهُم اللّـهُ تعالى: لا أسْكَنَ نَصَبَهُم))، و(النَّصَب) بفتح الصاد: التعب والقلق.

وجاء (هَدَّأ) بتشديد الدال كـ (أهْدَأ). ففي (الصحاح): ((هَدَّأتُ الصبيَّ: إذا جعلتَ تضرب عليه بكفِّك وتُسَكِّنه لينام. وأهْدَأتُهُ إهْداءً)).

ويتبيَّن مما تقدّم أن (هَدَأ) فعلٌ لازم، وأن (هَدَّأ) بالتشديد و(أهدأ) فعلان متعدّيان.

لكن الكتّاب يقولون: (هَدَأتُ مِن غضبه أو من قلقه)، فهل هذا صحيح؟

في الجواب عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: جاء في العربية: (ثارَ ثائِرُهُ، وفارَ فائِرُهُ): إذا غَضِبَ، وهاج غضَبُهُ، كما في (اللسان). وفي (الأساس): ((ثارتْ نفسُه: جاشت، وثارَ ثائِرُه وفارَ فائرُه: إذا اشتعل غضباً)). وقد أنكر العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) قولَ القائل: (هَدَّأ من ثائره) فقال: ((ويُخطِّئون مَن يقول: هَدَّأ مِن ثائره.. ويقول (الأساس) و(اللسان) و... إن الصوابَ هو: أهْدَأ ثائرَه، لأن الفعل (أهْدَأ) يتعدّى بنفسه)). وهو يريد أن لا صحةَ لإقحام (من) بين (أهدأ) ومفعولـه، لأن (الأساس) و(اللسان) و.. تعدّيه بنفسه، وأن الصحيح هو (أهْدَأ)، لا: (هدّأ) بتشديد الدال. لكنه عاد فتبينّ لـه صحة (هدّأ) في هذا الموضع، فقال: ((ولذا يَحقّ لنا أن نلجأ إلى المجاز فنقول: هدّأتُ ثائرَ القائد))، وأصر على خطأ إدخال (مِن) قبل المفعول.

ثانياً: إذا عدنا إلى كتب اللغة تبيّنا صحةَ إدخال (مِن) في هذا الموضع. ففي (نهج البلاغة): ((قارَبَ مِن خطوه، وشَمَّرَ من ثوبه..)). وفي (ألفاظ الهمذاني): ((ونَهْنِهْ من غَرْبِك؛ أي: كَفْكِفْ من حِدَّتك)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((وسكَّنَ مِن جأشي، وأزال قلقي)). وفي (الأساس): ((كَسَرْتُ مِن سَوْرته))، وفي (المصباح): ((غَضَّ الرجلُ صوتَهُ وطَرْفَهُ ومِن صوتِهِ ومن طَرْفِهِ: خَفَضَ)). ويتبيّن بذلك أنك تُدخل (مِن) بين الفعل ومفعولـه، ولكن ما الذي تعنيه (مِن) في هذا الموضع؟

أقول: إن (من) هنا للتبعيض، كما في قولـه تعالى: ﴿يَغْفِرْ لكم مِن ذُنُوبِكُم﴾ [الأحقاف ٣١، ونوح ٤]، والتقدير: يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم، على ما جاء في كتب التفسير. وهذا يعني أن ما ذُكِرَ من الأمثلة هو على تقدير حذف المفعول. فإذا قلت: (هدّأتُ من غضب فلان)، كان تقديرُه: هدّأتُ بعضاً أو شيئاً من غضبه.

ولذا يصحّ قولُ الكتّاب: (أهْدَأتُ أو هدَّأت من ثائر فلان)، أو (من ثَوْرته) بالثاء، أو (من سَوْرته) بالسين؛ أي: من وَثْبَةِ غضبه، أو (من حِدّته)، أو (من غضبه)، أو (من غَيظه)، أو (من حماسته). كلُّ ذلك صحيح.

١٠٨١. هَدَرَ

(نشرت بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥)

تقول: (هَدَرْتُ الحقَّ) إذا أسقطتَهُ وجعلتَهُ باطلاً. ومن هنا قولُهم: (هَدَرَ السلطانُ دمَ فلان). والكتّاب يَعرفون ذلك، ولكن قد يغيب عنهم أن (هَدَرَ) متعدٍّ ولازم. تقول: (هَدَرَ الشيءُ) إذا سَقَطَ وأصبح باطلاً، من ذلك ما جاء في (الأساس): ((ذهب دمُهُ هَدَراً، بفتح الدال، وهَدَرَ دمُه يَهْدِرُ بكسر الدال ويَهْدُر بضمها: إذا سقط)). ويأتي (هَدَرَ) اللازم بمعنى آخر؛ تقول: (هَدَرَ الرعدُ)، و(رعدٌ هدّار)، و(سمعتُ هَديرَه)، و(هَدَرَ الحَمَامُ): قَرْقَرَ وكرَّر صوته في حَنْجَرَتِه، كما في (الأساس). والمصدر: (الهَدْر) بسكون الدال، والاسم: (الهَدِير).

ويقول الكتّاب حيناً: (أهْدَرْتُ الوقتَ)، أو: (أهْدَرْتُ حقَّ فلان)، بمعنى: هَدَرته، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((هَدَرْتُ الدمَ هَدْراً بسكون الدال، وأهْدَرْتُه، فهدر))، فجاء بـ (هَدَرَ) لازماً ومتعدياً، وجعل (هَدَرَ) المتعدي كـ (أهْدَرَ).

ولذا قُلْ: (هَدَرَ فلانٌ وقتَه، أو: حقَّ فلان، وأهْدَرَه فهدر)، و(هَدَرَ الحَمَامُ) إذا صوّت.

١٠٨٢. الهُدنة

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الهُدْنة) للدعة والسكون بضم الهاء، وهي في كلام الكتّاب بالكسر دوماً. قال الزمخشري: ((ومن المجاز: هادَنَه: صالَحَهُ مهادنةً. وتهادَنُوا: تصالَحُوا. وبينهم هُدنة)). وقال الفيومي: ((والهُدنة مشتقةٌ من ذلك بسكون الدال. والضمُّ للإتْباع لُغَةٌ. وهادَنْتُهُ مهادَنَةً: صالَحْتُهُ، وتهادَنُوا. وهُدْنَةٌ على دَخَنٍ؛ أي: صُلْحٌ على فَساد)). وقد جاء المثل في الحديث.

١٠٨٣. هَدَّنَهُ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(هَدَّنَهُ) إذا سَكَّنَهُ، قلّما يَستعملُه الكتّاب، ومؤدّاه قريبٌ منهم. قال الزمخشري: ((هَدَّنْتُ الرجلَ: سكَّنْتُه وثبَّطتُه فهَدَنَ هُدُوناً. قال الحماسيّ:

ولا يَرْعَوْنَ أكنافَ الهُوَيْنا

إذا حَلُّوا ولا رَوْضَ الهُدُون

وهدَّنَتْ صبيَّها بكلامها لينام. وهَدَّنُوه بالقول حتى هَدَنَ)).

ومثلُه (هَدَنَ)، قال صاحب (المصباح): ((وهَدَنْتُ القومَ هَدْناً من باب قَتَلَ: سكَّنْتُهُم عنكَ أو عن شيء بكلام أو بإعطاء عهدٍ. وهَدَنْتُ الصبيَّ: سكَّنْتُه أيضاً)).

ومثلُه قولُ الزمخشري أيضاً: ((وأهْدَأتِ المرأةُ ولدَها: ضربتْ بيدها عليه رُويداً لينام)).

١٠٨٤. هَدَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢)

(الهُدَى) بضمٍّ ففتح: الرشاد والدلالة، وكذلك (الهداية) بالكسر، تقول: (هَدَيْتُهُ للأمر وإلى الأمر) إذا أرْشدتَهُ ودَلَلْتَهُ؛ ففي (المصباح): ((هَدَيْتُهُ إلى الطريق وللطريق، وهداه اللّهُ إلى الإيمان هُدى)). وفرَّق صاحبُ (الكلِّيات) بين تعدية الفعل باللام و(إلى)، فقال: ((ثم إنّ فِعْلَ الهداية متى عُدِّيَ بـ (إلى) تَضمَّن الإيصالَ إلى الغاية المطلوبة، فأُتي بحرف الغاية، ومتى عُدِّيَ باللام تضمَّن التخصيص)). وهكذا ذهب بعضُهم إلى أنك تقول: (هَديتُه للدِّين، وللإيمان، وللتي هي أقْوَم)، لأنها الغرض والهدف والغاية القصوى التي تُتوخَّى. وتقول: (هَديتُه إلى الطريق وإلى الصراط) لأنهما السبيل التي يُتوجَّه إليها في طلب تلك الغاية المتوخّاة. ولكن هل يتعدَّى الفعلُ بنفسه إلى مفعولين؟

أقول: حُكي هذا عن العرب. قال ابن القوطية: ((هَديتُه الطريقَ هدايةً: دَلَلْتُهُ عليها)). وفي (المصباح): ((هَديتُه الطريقَ أهْدِيه هِدايَةً؛ هذه لغةُ الحجاز. ولغةُ

غيرهم يَتعدَّى بالحرف)). قال ابن بَرِّي: ((هَدَيْتُهُ الطريقَ، بمعنى: عَرَّفْتُهُ، فيُعَدَّى إلى مفعولَيْن)). قال تعالى: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت ٦٩] أي: طريقَ السير إلينا.

وهل جاء: (أَهْداهُ)، بمعنى (هَداهُ)؟

أقول: جاء هذا. ففي (نهج البلاغة ٢/٢١١): ((وأَصْلِحْ ذاتَ بيننا وبينهم، وأَهْدِهِمْ مِن ضلالتهم))، فأورد (الإهداء) موردَ (الهداية). وأشار إلى ذلك أبو حيّان في (البحر المحيط). وقولُه (وأَهْدِهِمْ من ضلالتهم)؛ أي: نَجِّهِم بالهداية، كما تقول: (أَنْصِرْهُ مِن عدوِّه)؛ أي: نَجِّهِ بالنصر. فتأمل.

١٠٨٥. أهديته

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتّاب حيناً: (أهديتُهُ الهديةَ) قياساً على (أعطيتُهُ)، وليس في هذا قياس. والصواب أن يقولوا: (أهديتُ إليه الهديةَ) أو: (أهديتُ لـه الهديةَ). ففي (الأساس): ((ومن المجاز: أهدى لـه وإليه هديةً)). وفي (المصباح): ((أهديتُ للرجل كذا: بعثت به إليه)). فليس في الإهداء معنى (الإتحاف) وحسب، وإنما فيه معنى (الإرسال) أيضاً.

ولا تقول في بناء الفعل للمجهول: (أُهْدِيتُ الكتابَ) بضم الهمزة، وإنما تقول: (أُهْدِيَ إليّ الكتاب) بضمِّ الهمزة.

١٠٨٦. هُراء

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الهُراء) لفاسدِ القول وسخيفِه على (فُعال). قال الزمخشري: ((تَهَرّأَ اللحمُ، وهرّأه الطابخ. ومنطقٌ هُراء: فاسد. قال ذو الرُّمَّة:

لها بَشَرٌ مثل الحرير ومَنطقٌ
رَخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

و(أهْرأ في كلامه): جاء بالهُراء.

ومثلُه: (الهُذاء)، قال الزمخشريّ: ((هو يَهذِي في كلامه وهو هَذّاءٌ: كثير الهَذَيان. وهَذَى هُذاءً من القول وهُراءً)).

١٠٨٧. أهزله

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

أخذ اليازجي على الكتاب قولَهم: (أَهْزَلَ دابّتَهُ) إذا أضعفَها. وجعل صوابَه: (هَزَلَها)، وهو صحيح. قال الزمخشري: ((وهُزِلَتْ حالُ فلان. وتقول: لـه فَضْلٌ جَزيل، وحالٌ هَزيل. وهَزَلَهُ السفرُ والجَدْبُ والمرضُ)). وقال صاحب (المصباح): ((وهَزَلْتُ الدابةَ أَهْزِلُها، من باب ضَرَبَ أيضاً، هُزْلاً مِثْل قُفْل: أَضْعَفْتُها بإساءَةِ القيام عليها. والاسم الهُزَال. وهُزِلَتْ بالبناء للمفعول فهي مَهْزُولَة. فإن ضَعُفَتْ مِن غير فِعْلِ المالك قيل: أَهْزَلَ الرجلُ بالألف؛ أي: وقع في مالِه الهُزال))

١٠٨٨. هَزَمَ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول: (هَزَمَهُ فهُزِمَ)، و(هَزَمَهُ فانْهَزَمَ)، كلاهما صحيح. قال الزمخشري: ((هُزِمَ الجيشُ، وانْهَزَمَ. وجيشٌ مَهْزُوم وهَزِيم)).

١٠٨٩. الهشاشة (نشرت بتاريخ ٢/٦/١٩٨٥)

في العربية: (هَشَّ هَشَاشَةً) من باب تَعِبَ فهو (هَشٌّ). و(الهَشَاشَة): الرَّخاوة واللِّين، وكذلك (الهُشُوش) كما في (المصباح)، و(الهُشُوشة)، كما في (أفعال ابن القوطية). و(هَشَّ يَهَشُّ هَشَاشَة وهَشَاشاً) من باب تَعِبَ وضَرَبَ، وتعني (الهَشَاشة) هنا الخِفَّة والارتياح، ولا تخفى العلاقة بين المعنيين.

وإذا استعمل الكتّاب (الهَشَاشة) عَنَوْا بها حيناً: الابتذالَ والتفاهة والركاكة، كقولهم: (الأدب الهَشّ)، و(الهَشَاشة في الكتابة والموضوع والتأليف)، فهل في العربية ما يُسيغ قولَهم هذا؟

أقول: ما دامت (الهَشَاشة) تعني اللِّينَ والرخاوة حيناً، والنشاطَ والارتياح حيناً آخر، فليس يَسوغ وصْفُ الكتابة أو التأليف بالهشاشة إذا أُريد معنى الابتذال والركاكة. وإنما يقال في المعنى المراد: (نِتاجٌ رَكيكٌ بيِّن الركاكة، وسخيفٌ بيِّن السخافة، وسقيمٌ بيِّن السقْم، ورَثٌّ بيِّن الرَّثاثة، وتَفْهٌ وتافِهٌ بيِّن التُّفُوه والتَّفاهة، وغَثٌّ بيِّن الغَثاثة). فإذا اقتضى الموضع الصلود أو الصلادة، ذُمّت به الهشاشة فقيل: (هذا موقفٌ هَشٌّ بيِّن الهَشَاشة).

١٠٩٠. هل (من كتاب: لغة العرب)

يُخطئ الكتّاب في استعمال (هل) في مواضعَ كثيرةٍ، نذكر منها:

أولاً: قولُهم: (هل لم يباشرْ؟). موضع الخطأ هنا دخولُ (هل) على الكلام المنفي. و(هل) لا تدخل إلا على الموجب. فأنت تقول: (هل باشر فلان؟)، و(هل يباشر؟). فإذا أردت الاستفهامَ عن النفي، استعملتَ الهمزة فقلت: (أما باشر فلان؟)، أو: (ألم يباشرْ فلان؟). على حدِّ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ١]، و: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر ٣٦].

ويمتنع على هذا قولك: (هل لا يجوز؟)، و: (هل لم تزرْ فلاناً؟)، لأن (هل) – كما ذكرنا – للإثبات لا للنفي. ويضاعفون الخطأ حين يَجمعون (هل) و(لا) كتابةً فيقولون: (هلاّ يدل هذا على أن الأمر كذا؟)، ويَقصدون (ألا يدل هذا). و(هلاّ) أداة للتحضيض، تقول: (هلاّ يَرتدعُ فلانٌ عن مَسلكه) إذا كنت تغريه بترك مسلكه المَعيب.

هذا وإذا كانت (هل) لا تدخل على نفي، فإنه قد يُراد بها النفي في الاستفهام نحو قولك: (هل يقدر على هذا غيري؟) أي: ما يقدر. ويُوجب ذلك دخول (إلا) نحو قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ ١٧]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن ٦٠] أي: لا نجازي إلا الكفورَ، و: ليس جزاءُ الإحسان إلا الإحسان.

ثانياً: قولهم: (هل سيباشر فلان؟). وموضع الخطأ هنا اجتماع (هل) و(السين)، وكلاهما يُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبال. فقولك: (هل يباشر فلان؟)، إنما يدل على الاستقبال، فلا يحتاج معه إلى السين. ولهذا لا يَصح قولُك: (هل يأتي فلان الآن؟)، لأن (هل) للاستقبال، و(الآن) للحال، فيتناقضان. والصواب استعمال الهمزة، تقول: (أيأتي فلانٌ الآن؟).

ثالثاً: قولُهم: (هل إنه نجح فيما سعى إليه؟). وموضع الخطأ هنا أنهم جمعوا الاستفهام بـ (هل) إلى التوكيد بـ (إنّ)، وهما لا يجتمعان. فصواب كلامهم أن يقولوا: (هل نجح فلان فيما سعى إليه؟) بحذف (إنّ). وتُستعمل الهمزة هنا؛ ففي التنزيل: ﴿قالوا أئِنَّكَ لأنْتَ يُوسُفُ قالَ أنا يُوسُفُ﴾ [يوسف ٩٠].

رابعاً: قولهم: (هل إنْ غبتُ عن العمل أعاقَب؟). وموضع الخطأ هنا دخول (هل) على الشرط، وهو لا يناسبه. والصواب أن يقولوا: (أإنْ غِبْتُ عن العمل..) باستعمال الهمزة، على حدِّ قولِه تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ، أفَإنْ ماتَ أوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ على أعْقَابكُمْ﴾ [آل عمران ١٤٤]. وهكذا (إذا) كقولِه تعالى: ﴿أإذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً وَعِظاماً أإنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون ٨٢، والصافات ١٦، والواقعة ٤٧].

والخلاصة أنّ (هل) لا تدخل على شرطٍ، أو: نفي، أو: توكيد، وإذا دخلت على المضارع أفادت الاستقبال.

١٠٩١. هل لك في ...

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١)

في لغة الكتّاب قولُهم: (هل لك في كذا)، لا يَقصدون بذلك معنى الاستفهام، وإنما يريدون به إشعارَ المخاطَب بالرغبة في تحقيق الأمر. فهل في اللغة ما يتيح استعمالَ (هل) في هذا المعنى؟

في الإجابة عن ذلك أمورٌ أهمُّها:

أولاً: إذا قلتَ: (هل لك في فعل كذا)، لم تقصدْ به سؤالَ المخاطَب هل يَرغبُ في فعل الأمر، بل تريد أن تُشعر المخاطَب بأنك راغبٌ أن يَفعل هذا الأمر؛ أي: تتمنى منه ذلك. ففي علم المعاني أنّ للتمنِّي أدواتٍ منها: (ليت)، ومنها: (هل). فإذا قلت: (هل لي مِن شفيع)، لم تُردْ به السؤالَ عن وجود الشفيع، وإنما تريد أن تتمنَّى أن يكونَ لك شفيع. وفي التنزيل: ﴿وَتَرَى الظالِمِينَ لَمَّا رأَوُا العَذابَ يَقُولُونَ هَلْ إلى مَرَدٍّ مِنْ سَبيلٍ﴾ [الشورى ٤٤]. والمراد به أن الظالمين تمنَّوا أن يكون لهم سبيلٌ إلى المَرَدِّ، دون الاستفهام عن المَردّ، هل ثمّةَ سبيلٌ إليه؟

ثانياً: جاء في التنزيل: ﴿هَلْ لَكَ إلى أنْ تَزَكَّى﴾ [النازعات ١٨]، وقد حلّتْ (إلى) في الآية مَحَلَّ (في). فما سِرُّ ذلك؟ وما معناه؟

أقول: إذا قلت: (هل لك في فِعْل كذا)، فهذا يعني أنك تُشعر المخاطَب بأنك راغبٌ في أن يقومَ بفِعل كذا. فإذا أردت أن تُضيف إلى هذا المعنى دعوة إلى هذا الفعل بفضل التضمين قلت: (هل لك إلى فِعل كذا). فالتضمين قد ضَمَّ إلى الرغبة في فعل كذا الدعوةَ إليه. فانظر إلى قول ابن جنِّي في (المُحْتَسَب ٥٢/١): ((وأنتَ إنما تقول: هل لك في كذا. لكنه لما دخلَه معنى: (أجذبك إلى كذا، وأدعوك إليه)، قال: هل لك إلى أن تزكّى)). ففي قول ابن جنِّي: ((لكنه لما دخلَه معنى: أجذبك إلى كذا، وأدعوك إليه)) إشارةٌ صريحة بأن هناك معنى في الأصل، دخلَه معنى آخَرُ بدلالة الحرف (إلى)، فاجتمع بذلك مَعنيان: معنى الرغبة أو التمني، ومعنى الدعوة. وقد يقال إن إشعارَ

صاحبك أنك راغبٌ في تحقيقه الأمرَ يعني دعوتك إياه إلى فِعْلِه ضمناً.

والجواب عن ذلك أنك إذا عَمَدْتَ إلى استعمال (إلى) محلَّ (في) بالتضمين، فقد قَصَدْتَ دعوةَ المخاطَب إلى فِعْلِه صراحة، وهو أقوى في تحصيل الأمر وتحقيقه. وقد جاء في (إعراب القرآن) للإمام أبي البقاء العكبري حول قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى﴾: ((لمَّا كان المعنى أدعوك جاء بـ "إلى")). وفي (البحر المحيط) لأبي حيان معناه: أن في هذه الدعوة لُطفاً، ذلك أنه لا بدّ للعاقل من أن يَستجيب لها، لأنها دعوةٌ إلى التطهُّر من الرذائل والتحلّي بالفضائل، وهو معنى التزكّي.

ثالثاً: قال امرؤ القيس في معلقته:

وإن شِـفائي عَبْرَةٌ مُهْراقَةٌ

فهل عند رَسْمٍ دارِسٍ من مُعَوَّلِ

قال ابن جني: ((هذا ظاهِرُهُ استفهام لنفسه، ومعناه: التحضيض لها على البكاء، كما تقول: أحسنتَ إليَّ، فهل أشكرك؛ أي: فلأشكُرنَّك، وقد زرتني، فهل أكافئك؛ أي: فلأكافئنك)). وذهب الشَّنْتَمَرِيّ أن الشاعر يُنكِر على نفسه البكاءَ على الديار لعدم جدواه. و(هل عند رسم دارس من معوّل)؛ أي: لا ينبغي أن يُعوَّل عليه، فإنه لا يُجدي شيئاً.

١٠٩٢. هَلُمَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٤)

(هَلُمَّ) بفتح الهاء وضمِّ اللام وميمٍ مشدَّدةٍ مفتوحة: اسمُ فِعل أمر، بُنِيَ على الفتح، معناه: تَعالَ. قيل هو مركَّب من (ها) التنبيه، وتُحذف أَلِفُها تخفيفاً، ومن (لُمَّ) فعل أمر بضمِّ اللام وفتح الميم المشددة بمعنى: (ضُمَّ نفسَك إلينا). يخاطَب به الواحدُ والجمع، مذكَّراً ومؤنثاً عند الحجازيين، وتَلحق به الضمائرُ عند بني تميم من نجد، لأنهم يُنزلونه مَنزلةَ الفعل، فتقول: (هَلُمِّي)، و(هَلُمَّا)، و(هَلُمُّوا)، و(هَلْمُمْنَّ). وأنت تقول: (هَلُمَّ إلينا) فتعديه بـ (إلى)، ويكون معناه: (ائتِ إلينا). ففي التنزيل: ﴿والقائِلِينَ لإخْوانِهِمْ هَلُمَّ إلَيْنا﴾ [الأحزاب ١٨] أي: ائتوا. كما تقول: (هَلُمَّ فلاناً)، فتعديه بنفسه. ويكون معناه: (أَحْضِرْ فلاناً)؛ أي: ائت به. ففي التنزيل: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَداءَكُمْ﴾ [الأنعام ١٥٠] أي: أحْضِروهم.

والشائع قولُ الكتّاب: (هَلُمَّ جرّاً) بتشديد الراء، وهو صحيحٌ، ومعناه: التعميم. لكنهم يقولون أحياناً: (وهَلُمَّ جَرْ) بحذف ألفه وإسكان الراء، ولا وجه له. وإذا قلت: (كان اليوم صحواً أول الشهر وهلم جراً)، أي: استمَرَّ ذلك استمراراً في بقية أيام الشهر، ويكون النصب على المصدر، أو استمر مستمراً، ويكون النصب على الحال المؤكدة.

١٠٩٣. الهَمَج

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الهَمَج) للرعاع صحيحٌ على وجه من المجاز. ويَتجافى عنه بعضُهم على توهُّم أنه عامّي.

قال الزمخشري: ((أذَلُّ من الهَمَج، وهو ضَرْبٌ من البعوض، وقيل: الذباب الصغير الذي يقع على وجوه

الحمير وأعينها، وقيل: دودٌ يتفقأ عن ذبابٍ وبعوض. ومن المجاز: ما هم إلا هَمَجٌ ورَعاع)). وقال صاحب (المصباح): ((ويقال للرَّعاع هَمَجٌ على التشبيه)).

١٠٩٤. همزة الاستفهام

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٦)

لا يفرِّق الكتّاب غالباً بين (همزة الاستفهام) و(هل) في الاستعمال. وبينهما فروقٌ لا بدّ من ملاحظتها وأهمُّها:

أولاً: تدخل (همزة الاستفهام) على الجملة الاسمية والفعلية في النفي والإثبات. فأنت تقول: (أخالدٌ نَجَحَ؟) في الإثبات. كما تقول: (ألم يَنجحْ خالدٌ؟) في النفي. أما (هل) فتدخل في الإثبات، ولكنها لا تدخل في النفي. فأنت تقول: (هل نَجَحَ خالدٌ؟)، ولا تقول: (هل لم ينجحْ؟)، ولا بدّ لك من استعمال الهمزة محلّها.

ثانياً: إذا اجتمعتِ الهمزةُ وحرفُ العطف، تقدَّمتِ الهمزةُ خلافاً لـ (هل). تقول: (أوَكَتَبَ فلانٌ؟) بتقديم الهمزة على الواو، كما تقول: (أفَكُنتَ في حمص؟)، بتقديم الهمزة على الفاء. فإذا كانت (هل)، قلت: (وهل كَتَبَ فلانٌ؟) بتقديم الواو على (هل)، كما تقول: (فهل كنتَ في حمص؟) بتقديم الفاء على (هل).

ثالثاً: تدخل الهمزةُ على الشرط وما ماثلَه، ولا تدخل (هل). فأنت تقول: (أإنْ سافرَ أبوكَ قصَّرتَ في اجتهادك؟)، كما تقول: (أإذا كنتَ جائعاً التهمتَ الطعام؟)، ولا تقول: (هل إنْ سافرَ...؟)، كما لا تقول: (هل إذا كنت..؟). قال تعالى: ﴿أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً وَعِظاماً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون ٨٢]، فدخلت الهمزة على الشرط دون (هل).

رابعاً: الأفضل في الهمزة، إذا كان الكلامُ بعدها في تقدير (أيّهما) أو (أيّهم) أو (أيّ الشيئين) أن يَلِيها المسؤولُ عنه. تقول: (أخالدٌ جاء أم عَمرو؟) بمعنى: (أيّهما جاء؟)، فأنت تسأل عن القادم مَن هو. كما تقول: (أفي السوق فؤادُ أم في الدار؟) بمعنى: (في أيّ الموضعين هو). ولا تدخل (هل) بدلاً من الهمزة في مثل هذا المكان.

ولكن هل تقول: (أجاء خالدٌ أم عمرو؟) بتقديم (جاء)، بدلاً من: (أخالد جاء أم عمرو)؟

أقول: الأصل أن يُقدَّم المسؤول عنه، فأنت لا تسأل عن المجيء لأنك لا تجهلُه، وإنما تسأل عن القادم: أخالد هو أم عمرو؟ لكنّ قولَك: (أجاء خالد أم عمرو؟) جائزٌ على كلِّ حال. والغريب أن يَمنع هذا بعضُ النقّاد كالشيخ إبراهيم اليازجي إذ قال: (("أقام زيد أم عمرو؟" خطأ، وصوابه: "أزيد قام أو عمرو؟")). ومنعه الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) إذ قال: ((يقولون: أجاء وسيمٌ أم تميم، والصواب: أوسيم جاء أم تميم؟)). والدليل على جوازِ قولك: (أجاء وسيمٌ أم تميم؟) قولُ الرضيّ في (شرح الشافية): ((ويجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو: ألَقِيتَ زيداً أم عَمراً؟ جوازاً حسناً، كما قال

سيبويه))، ونحو ذلك قولُ المالَقي في (رَصْف المَباني): ((والأحسن فيها تقدُّم الذي يُسأل عنه من اسم أو فعل. ويجوز خلاف ذلك)).

فتبيَّن بهذا أن (همزة الاستفهام) تدخل على: النفي، والإثبات، والشرط. وتتقدَّم على حرف العطف، خلافاً لـ (هل) في كلِّ ذلك. والأفضل إذا كان الكلام بعدَها في تقدير (أيّهم) أو (أيّهما) أو (أيّ الشيئين)، تقديم المسؤول عنه.

١٠٩٥. رسم الهمزة في: (هذا ضوءُه)

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢)

جاء (ضَوْءُهُ) بفتحٍ فسكون وهمزةٍ مضمومة في بيتٍ جاء به الناقد في برنامجه اليومي، فكَتَبَ الهمزةَ المضمومةَ مفردةً كما كُتِبتْ هنا. ثم اعترض على الناقد معترضٌ فأوجبَ أن تُكتبَ الهمزةُ في مثل هذا الموضع على الواو، زاعماً أن القاعدة كذلك. فأجاب الناقد عن هذا الاعتراض بأن الهمزة قد تكتب هنا على الواو أيضاً إذا ضُمَّتْ. فيجوز فيها الوجهان، لاختلاف قواعدِ الإملاء بين قطر عربي وقطر عربي آخر. وفي اعتراض المعترض، وجوابِ الناقد نظرٌ من وجوه:

أولاً: الهمزة في نحو المثال المذكور لا تُكتبُ إلا مفردةً، في قطرنا وفي سواه، سواءٌ أكانت مضمومةً أم مفتوحة. تقول: (بدا ضَوْءُهُ) بضمِّ الهمزة، و(رأيتُ ضَوْءَهُ) بفتحِها. ولا تُكتب على واو، ولو كانتْ مضمومة، لأن القاعدةَ في الهمزة المتوسطة لا تُوجب الأخذ بأقوى الحركتَيْن، حركةِ الهمزة وحركةِ ما قبلَها، على وجه الإطلاق، بل تَستثني المثالَ المذكور وسواه، كما سنراه بالبحث والتحقيق.

ثانياً: جاء في كتاب (تقويم اليد واللسان) للأستاذين رفيق الفاخوري ومحيي الدين الدرويش: ((مستثنيات من القاعدة المتقدِّمة: إذا أتى قبل الهمزة واوٌ ساكنة كُتبت مفردةً إلا إذا كانت مكسورةً، فإنها تُكتب على ياءٍ وفاقاً للقاعدة، مثل: (ضَوْءَك) بفتح الهمزة، و(ضَوْءُك) بضمِّها)).

ثالثاً: جاء في: (ملخص قواعد الإملاء) للشيخ إبراهيم بن سليم، وهو من مدرسي الأزهر، نحوٌ من ذلك أيضاً. وكذلك الأمر في كتاب: (سِراج الكَتَبَة) للشيخ مصطفى طمُّوم أحد علماء الأزهر، وفي كتاب: (الإملاء الصحيح) للأستاذ عبد الرؤوف المصري، بل هذا ما أَخَذ به كِتابُ (مبادئ النحو والإملاء والخط) للصف الخامس الابتدائي الذي يُدرَّس في القطر.

رابعاً: ألَّف الأستاذ ياسين طربوش، رحمه الله، كتاباً في النحو والصرف والإملاء أسماه (مسالك التراث)، ولا يزال مخطوطاً لم يُطبع، وقد أخَذ بما قدَّمنا. ويقع كتابه في نحو ألفي صفحة.

خامساً: عرض الناقدُ لكتابة (المائة) فقال: قد زيدت فيها الألف للفرق بينها وبين (منه) قبل أن يشيع النَّقْط. ثم قال إن أستاذَه في الجامعة قد سَخِرَ من طالبٍ كتب (المائة) بالألف. وأقلُّ ما يُجاب به عن ذلك إذا صحّ، أن العلم ليس مقصوراً على الجامعة: أفلسنا نزيد في الكتابة أحرفاً ونَحذف أحرفاً متابعةً للسلف، كما يَفعل القوم في لغاتٍ شتَّى.

وكلُّ ما يمكن أن يُقال إن الأعدل والأرجح أن تُكتب (المئة) كما تكتب (الفئة) بحذف الألف، إذ لم يَبْقَ ثمّة ما يُسدّد هذه الزيادة. وإن بعض الأئمة قد كتبها كذلك قديماً كأبي حيّان، على ما جاء في (صُبْح الأعشى)، ومحمد بن يزيد، على ما جاء في كتاب (الخط) لابن السرّاج (وقد توفي ٣١٦ هـ)، ولا سيما أن أصل اللفظ (مِئْيَة)، ثم حُذفت منه الياء، كما قال ابن جنّي في (التصريف). وإن بقاء الألف يُوقع اللّبس في النطق به. وفي هذا بلاغ.

١٠٩٦. المَهمة والمُهمة

(من كتاب: لغة العرب)

جرى على ألسنة المذيعين قولهم: (مَهَمَّة) بفتح أولـه، لا يكادون يَنطقون به إلا بالفتح. وحاكاهم في ذلك كتّاب الصحف، فقد رأيتُهم إذا ذكروا (المَهمة) في عنوان شَكَلُوا حرفَه الأول بالفتح، تنبيهاً على أن لا وجهَ فيه غيرُ الفتح، أو أن الفتح فيه هو اللغة العالية. ولست أدري مَن نبّه على هذا وأوجبه وأوصى به.

حقيقة الأمر أن (المَهمَّة) بفتح الأول وتشديد الميم الثانية، من مصادر (هَمَّ)، ولهذا الفعل من المعاني النفسية ما يتعلق بالحزن والقلق حيناً، وبالطلب والقصد والإرادة حيناً آخر. على أن معجم (الصحاح) قد قَصَرَ مصدر (المَهمة) على (هَمَّ به) بمعنى: أراد. فقد جاء فيه: «وهَمَمْتُ بالشيء أَهُمُّ هَمّاً: إذا أردتَه، يقال: لا مَهمَّة لي، بالفتح، ولا هَمام، أي: لا أَهُمُّ بذلك ولا أفعلُه». ولا (هَمام) بفتح أوّلـه، أي: لا أَهُمُّ، أو: لا أريد، كما في (الأساس).

فإذا صحّ هذا، والإرادة تعني هنا القصد والطلب، كان معنى قولك: (ذهب فلانٌ في مَهمّة) بالفتح، إنه مضى في قصدٍ أو مطلب.

أما إذا كان (المَهمة) كـ (الهَمّ) عامة، فقولك: (جعلت مَهمتي أن أتعرَّف أحوالَ العدو، وأتعقَّب خطواتِه) يعني: أنك جعلتَ ذلك همَّكَ وشغلك.

أما (المُهِمّ) و(المُهِمّة) بضمّ الأول، فهما اسم فاعل من (أَهَمَّ) وقد استُعملا بمعنيين:

الأول: الأمر الشديد، كقولك: (تداعى القوم لِمُهِمٍّ أو مُهِمَّة؛ أي: تَنادَوْا لأمرٍ شديد نَزَلَ بهم، ومنه قول تأبّط شراً:

قليل التشكّي للمُهِمّ يُصيبُه

كثيرُ الهوى، شتى النوى والمسالك

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): «يقول: هو صَبورٌ على النوائب والعِلاّت، لا يكاد يتألم مما يَعروه من المُهمات». وقال الزمخشري في (الأساس): «ونَزل به مُهِمٌّ ومُهِمّات».

والمعنى الثاني: الأمر تضطلع به فيشغلك ويعنيك. وقد جاء في (نهج البلاغة): «مَفزعُهم في المعضلات إلى أنفسهم، وتعويلُهم في المُهمات على آرائهم». وقال الزمخشري في (الأساس): «وفلانٌ حلاّلٌ للعُقَد كافٍ للمُهمّات». وقال المرزوقي: «ودوام صبره على جميع ما يكلفه من المُهمات الشاقة». وقال أبو حيان في كتاب (الوزيرين): «كنت بالري.. وابن عبّاد مع

مؤيد الدولة قد وردا في مُهمات وحوائج)). وقال صاحب (المصباح): ((سُمُّوا بذلك لقيامهم بالعظائم والمُهمات))، ونحوٌ من ذلك في مظانَّ كثيرة.

فيتبين بذلك أن (المُهِمّ) أو (المُهِمّة) بضم الأول يعني ما يريده الكتّاب اليوم حين يَقصدون به الأمر الذي يُفوَّض إليك فتتولاه وتحمل مؤونته وتبعته. وهو أولى بالاستعمال وألصق بالمعنى المراد. وقد فَصّلتُ القولَ في هذا في فصل عقدته في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق حول (الصفات الغالبة) أي: الصفات التي غلبتْ عليها الاسمية، فأُنزلت منزلةَ الأسماء لانقطاعها عن موصوفها، كالمُهمة والمُشكلة والمُخزية.

١٠٩٧. الهامّ والمهمّ (من كتاب: لغة العرب)

قرأتُ لناقدٍ كلاماً يُنكِر به قولَ القائل: (قضيةٌ هامة) ويقول: (الهامّة) هنا واحدة (الهوامّ) التي تدبُّ على الأرض. وإذا عدنا إلى ما قيل في هذه المسألة، وجدنا أن النقادَ حول: (أمرٍ هامّ ومهمّ) على ثلاثة آراء:

أولاً: جوازُ قولك: (أمرٌ هامّ ومهمٌّ)، ولا فرق بينهما، لأن النصَّ على أن: (هَمَّهُ) كـ (أَهَمَّهُ). فـ (الهامّ) اسم فاعل مِن (هَمَّ)، و(المُهِمُّ) اسم فاعل مِن (أَهَمَّ). وقال بهذا الأستاذ سليم الجندي والأستاذ محمد العدناني، رحمهما الله.

ثانياً: جوازُ الوجهين مع إيثار (المُهِمّ) على (الهامّ)، لأنه أفصح منه. قال بهذا الشيخ إبراهيم اليازجي، ولم يَذكر لِمَ كان (المُهِمّ) هو الأفصح.

ثالثاً: مَنْعُ قولك: (الهامّ)، والاقتصارُ على (المُهِمّ). وذهب إلى هذا الدكتور مصطفى جواد، وحُجَّته استعمالُ العرب (المُهِمّ) للأمر الشديد، وأن بعضَ المعاجم اقتصرت على (أَهَمَّهُ) إذا أقلقه، وجعلتْ (همَّه المرضُ) إذا أذابه. فما الرأي في هذا كلِّه؟

أولاً: نصَّ (المصباح) و(القاموس) و(التاج) على أن: (هَمَّهُ) كـ (أَهَمَّهُ). وجاء في (اللسان): ((هَمَّهُ الأمرُ وأَهَمَّهُ فاهْتَمَّ واهْتَمَّ به))، فمعنى (هَمَّهُ) إذا حَمَلَهُ على الاهتمام به كـ (أَهَمَّهُ). و(الهامّ): اسم فاعل من (هَمَّ)، فهل في اللغة ما يمنع مجيء اسم الفاعل إذا صَحَّ الفعل؟

أما (الهامّة) بتشديد الميم فهي مِن (هَمَّ) إذا دَبَّ، كما في (المقاييس). وليس صحة هذا بمانعٍ من صحة ذاك.

ثانياً: قول البلغاء، ومنهم صاحب (مختار الصحاح): (الأهَمُّ فالأهَمّ). و(الأهَمّ) اسمُ تفضيل مِن (هَمَّ) الثلاثي. فـ (هَمَّ) إذاً جارٍ في اللغة بالمعنى المراد.

ثالثاً: إذا جاء (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنى واحد كـ (هَمَّ) و(أَهَمَّ)، ففي المزيد لفظاً زيادةٌ في المعنى. وقد أشار الرَّضِيُّ في (شرح الشافية) أن هذه الزيادة تعني التأكيد والمبالغة. ومن أجل هذا قال العرب (المُهِمُّ) للأمر الشديد، ولم يقولوا (الهامّ) وهذا فرقُ ما بينهما.

١٠٩٨. هائل (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٦)

تقول: (هالَنِي الأمرُ، فالأمرُ هائلٌ): إذا أفزعك،

(فأنت مَهُولٌ) بفتح الميم، أي: خائف. ففي (المصباح): «هالَنِي الشيءُ هَوْلاً من باب قال: أفْزَعَنِي، فهو هائِلٌ، ولا يقال: مَهُولٌ، إلاّ في المفعول».

ويقول الكتّاب حيناً: (هذا أمرٌ مَهُول) بمعنى: مخيف، فهل لهذا وجه؟

أقول: منع ذلك ابن جنّي في (المُقْتَضَب)، ولكن قال صاحب (الأساس): «مكانٌ مَهُولٌ: فيه هَوْلٌ»، وأردف: «وتقول: هذا البلدُ لو لم يكنْ مَهُولاً لكان مأهولاً»، فقَصَدَ بـ (المَهُول): ذا الهَوْل، أي: المُخِيف، ولو قَصَرَ المثال على المكان. وفي (اللسان): «وهَوْلٌ هائلٌ ومَهُولٌ»، وأيّد ذلك صاحب (الشفاء).

ويقول الكتّاب أيضاً: (هذا هائلٌ) بمعنى: عظيم مُعْجِب. ولهذا وجْهٌ؛ قال ابن جنّي في (المُقتضَب): «إنما الصواب: هذا أمرٌ عظيم هائل»، فقرن العظَمة بالهَوْل. وقال صاحب (المصباح): «وهالَتِ المرأةُ بحُسْنِها، فهي: هُوْلَة بالضم»؛ أي: أعجبت.

ونحوُ ذلك قولُك: (هذا رائع) بمعنى: مُعْجِب، و(هو يَرُوع بجَمالِه)، أي: يُعْجَب. وأصْلُ معنى (راعَ): أفْزَعَ، ففي (الأساس): «وفَرَسٌ رائع: يَرُوع الرائي بجَمالِه، وكلامٌ رائعٌ: رائق، وامرأةٌ رائعة». وفي (المصباح): «وراعَنِي جَمالُه: أعجبني». فتأمل.

١٠٩٩. الهِيْنَة

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول: (مَشَى فلانٌ على هِينَتِهِ) إذا ترفّقَ، عربيٌّ فصيح. قال الزمخشري: «وجاء على هَوْنِهِ وهِينَتِهِ. وامْشِ على هِينتك»، وقال صاحب (المصباح): «ومَشَى على هِينته؛ أي: ترفّقَ من غير عجلة».

١١٠٠. هَوِي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٥)

اختلف النقّاد في (هَوِيَ) بالكسر بوزن فَهِمَ وعَلِمَ، هل يأتي الوصف منه على (هاوٍ) بوزن (فاعِل)، و(هَوٍ) بفتح فكسر بوزن تَعِبٍ وحَذِرٍ؟

أقول: بحث هذا كثيرون، فقال الدكتور مصطفى جواد: إن الصفة من (هَوِيَ): (هَوٍ) بفتح فكسر، لا: (هاوٍ). وقال العدناني في معجمه، بل الصفة منه (هاوٍ)، و(هَوٍ) بلا تفريق، فما الرأي في ذلك؟

أقول: المشهور في (هَوِيَ) أنه متعدٍّ، قال ابن القوطية في (الأفعال): «وهَوِيَ الشيءَ هَوىً: أحبّه»، وما دام الأمر كذلك فقياس الوصف من (هَوِي) بفتح فكسر هو (فاعِل)، ولا وجه لإنكاره، قال المتنبي:

وما كلُّ هاوٍ للجميل بفاعِلٍ
ولا كلُّ فعّالٍ لـه بمتمِّمِ

أما قول سيبويه: «هَوِيَ يَهوى هَوًى، فهو هَوٍ»، وقد قال نحو ذلك المبرّد، فهو مثال (هَوِيَ) اللازم، لا: المتعدي. تقول: (هَوِيَ فلانٌ) على اللزوم: إذا خامره الهوى فأسر فؤادَه واستوقد ضلوعَه. قال ابن القوطية: «وهَوِيَ في دِينٍ أو مذهبٍ أو عِشْقٍ: استعبده ذلك».

فثبت أن (هَوِيَ) يأتي لازماً أيضاً. وليس صحيحاً ما ذهب إليه العدناني من أن قولك (هاوٍ) مِن:

(هَوِيَهُ) المتعدي، كقولك (هَوٍ) من (هَوِيَ) اللازم؛ فالأول صفةٌ حادثة عارضة، والثاني صفةٌ ثابتة لازمة. قال الليث: ((وامرأةٌ هَوِيَةٌ: لا تزال تهوى))، فجعل الصفة ثابتةً مستمرة. فتأمل.

١١٠١. هاجه وأهاجه

- (من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول: (هاجَهُ) و(هَيَّجَهُ). أما (أهاجَهُ)، فليس بشيء، كما أشار إليه اليازجي.

قال الزمخشري: ((هاجَ به الدَّمُ والمِرَّةُ. وهاجَ الغبارُ. وهاجَهُ وهَيَّجَهُ))، وقال صاحب (المصباح): ((وهِجْتُهُ يتعدَّى ولا يتعدَّى، وهَيَّجْتُهُ بالتثقيل مبالغةٌ)).

أما (أهاجَهُ)، فلغير ذلك. تقول: (أهاجَتِ الريحُ النبتَ) إذا أيْبَسَتْهُ.

حرف الواو

١١٠٢. الواو الجارَّة

(نشرت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٨)

تعدّ الواو حرفاً من حروف الجرّ في حالتين:

الأولى: أن تكون بمعنى (رُبَّ) كقول الشاعر [امرئ القيس]:

وليلٍ كمَوْجِ البحر أرْخَى سُدُولَه

عليَّ بأنواع الهُموم لِيَبْتَلِي

فقد جاءتْ (ليل) مجرورةً بـ (واو رُبَّ). و(رُبَّ) مقدرةٌ هنا بعد الواو؛ أي: ورُبَّ ليلٍ كموج البحر، و(ليلٍ) عند النحاة مرفوعٌ محلاً بالابتداء بضمة مقدرة، مَنَعَ من ظهورها حركةُ حرف الجر الشبيه بالزائد. ولا تدخل هذه الواو إلا على نكرة، كما رأيت. و(السُّدول) هي: الستور. وقولُه: ليبتلي؛ أي: لينظر ما عنده من الصبر والجزَع. وقال الشاعر:

وقصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبة

قد قلتها ليُقال من ذا قالها

فالواو (واو رُبَّ)، و(قصيدة) مجرور بـ (رُبَّ)، والمعنى: رُبَّ قصيدةٍ غريبةٍ ليس لها نظير تصل إلى الملوك تتلى بين أيديهم، قد قلتها ليقول مَن يَسمعها متعجِّباً: من الذي قالها.

والحالة الثانية: أن تكون الواو (واو القَسَم)، وهي لا تدخل إلا على مُظهَر، فلا تدخل على ضمير، كما لا تتعلق إلا بمحذوف، ومعنى ذلك أنه لا يجوز تعلُّقها بفعل مذكور. تقول: (واللّـهِ لأفعلنَّ كذا وكذا)، و(جاءني زيدٌ واللّـهِ) بجر لفظ الجلالة (اللّـه)، لأن الواو قبلَه للقسَم، وهي متعلِّقة بفعل القسَم المحذوف وجوباً.

ولذا لا تقول: (أقسمتُ واللّـه...) كما يقولُه الكتّاب حيناً، لأن (واو القسم) هنا عِوَضٌ عن الفعل، ولكن تقول: (أقسمتُ باللّـه). ففي (الأشباه والنظائر) للسيوطي: ((قال الأندلسي في (شرح المفصَّل): يقال إن واو القسم عِوَضٌ من الفعل بخلاف الباء، فإنها ليست عوضاً منه. ومن ثَمَّ جاز: أقسمتُ باللّـه، ولم يَجُزْ: أقسمتُ واللّـه)). قال الشاعر: ((حلفت باللّـهِ حَلفة فاجر.))، فذكر الفعل الذي تعلَّقت به باء القسم. وقال الشاعر: ((واللّـهِ ما ليلي بِنَامَ صاحبُهُ))، فالواو (واو القسم)، و(اللّـه) مُقْسَم به مجرور، والجارّ متعلق بمحذوف وجوباً تقديره: أقسم. والمعنى: واللّـه ما ليلي بليلٍ نام صاحبه. فتأمل.

١١٠٣. الواو بعد (لا سِيَّما)

(نشرت بتاريخ ٥/٢/١٩٨٨)

جاء لناقد في صحيفة يومية قولُه إن (الواو) لا

تأتي بعد (لا سيَّما) و(لا بدّ). وقد تكرَّر منه ذلك غيرَ مرة، فما صواب المسألة؟

أقول: أما (لا سيَّما)، فقد نصَّ النحاة أنه يليها اسمٌ نكرة أو معرفة، وجملةٌ حالية (اسمية أو فعلية)، وجملة شرطية، وظرف. فقد جاء في بيت امرئ القيس:

ألا رُبَّ يَومٍ لكَ منهن صالحٍ

ولا سيَّما يَومٍ بدارَةِ جُلجُلِ

ورُوي (يوم) بالجر والرفع والنصب. ولو كان معرفةً نحو: (أُجِلّ العلماءَ ولا سيَّما علماء اللغة)، لجاز فيه الجر والرفع، وامتنع النصب عند الأكثرين. وفي (شرح المغني): ((يعجبني التهجد ولا سيما عند زيد))، وفي (الهمع): ((يعجبني الاعتكاف ولا سيما إذا قرب الصبح))، فهذا مثال الظرف. وفي (شرح الكافية) للرَّضِيّ: ((أحببتُ زيداً لا سيما على فرس))، فالجارّ والمجرور ظرفٌ في موضع الحال. وفيه أيضاً: ((ولا سيما وهو راكب))، فهذا مثال الحال إذا كان جملة اسمية. وقد تلت (الواو) لا سيما، وهي (واو الحال)، خلافاً لما ذكر الناقد. وفي كلام ابن جنّي في (الخصائص): ((لا سيما والقياس إليه مطيع)). وقد تأتي الحال مفردةً كقولك: (أحبُّ زيداً ولا سيما راكباً).

أما (لا بدّ)، فالوجه ألا تليَها (الواو)، ذلك أن الأصل فيه أن تقول: (لا بدّ من السفر)؛ أي: لا بُعْدَ ولا فراق منه. ففي (الصحاح): ((وقولُهم لا بدّ من كذا، كأنه قال: لا فراق منه، ويقال: البُدُّ: العِوَض))، وفي (المصباح): ((لا بدّ من كذا؛ أي: لا محيد عنه)). فإذا قلت: (لا بدّ أن تسافر)، فهو على تقدير: (لا بدّ من أن تسافر)، ثم حُذف الجارّ قبل (أن) وحذفه هنا قياس، إذا أمن اللبس.

على أنه قد جاء في كلام الأئمة إدخالُ الواو في هذا الموضع. ففي (محاضرات الأدباء) للراغب: ((وقيل: البُرُّ إذا أُكل لا بدّ وأن يُداس ويذرى ويغربل..)). وأقرّ هذا أبو البقاء في (كُلّياته) فقال: ((والخبر قد يكون مع الواو، وإن كان حقّه ألا يكون بها.. نحو لا بدّ وأن يكون)).

١١٠٤. الواو قبل (لو) و(إن)

(نشرت بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٧)

يتساءل الكتّاب عن (الواو) الداخلة على (لو) و(إن) الشرطيتين، ما حكمهما في مثل قولك: (أخوك وإن عاداك أكرمْه)، و(أخوك ولو عاداك أكرمْه)؟

أقول: قد دعا النحاةُ (لو) و(إن) في مثل هذا الموضع بالوَصْليتين لمجيئهما في مقام التأكيد مع (واو الحال) لمجرد الوصل والربط، إذ ليس لهما جزاء، و(لو) هاهنا بمعنى (إن)؛ فالواو للحال عند الزمخشري وجمهور النحاة، وعامِلُ الحال ما سَبَقَ الواو من الكلام. وقيل: الواو للعطف على محذوف، أو للاعتراض، والحال والشرط يتعاقبان على الموضع الواحد، فإذا قلت: (لأفعلن ذلك كائناً ما كان)، جاء (كائناً) في موضع الحال، وهو في معنى الشرط لأنه في منزلة قولك: (لأفعلن ذلك، إن كان هذا، وإن كان

هذا). وهكذا قولُك: (أكرِمْ أخاك وإن عاداك)، فالواو وما بعده في موضع الحال كما تقدم، وفيه لفظ الشرط ومعناه.

ويَسأل الكتّاب أتقول: (زيدٌ وإنْ أكرمَك فهو بخيل)، أم تقول: (زيدٌ وإنْ أكرمَك بخيل) بحذف الفاء ومدخولها؟

أقول: دخول الفاء على خبر المبتدأ المقترن بـ (إن الوصلية) شائعٌ في عبارات الأوائل، فقد حَكَى القالِي في أماليه عن الأخفش قولَهم: ((زلّتي، وإن كانت قد أحاطتْ بحرمتي، فإن فضلك محيط بها)). وقد قيل فيه إن الشرط لم يَحتجْ هنا إلى جواب، لأن الخبر قد ناب منابَه، وقد اقترن بالفاء على توهُّم أنه جواب الشرط، وجملة الشرط هي الخبر، أما قولك: (زيدٌ وإن أكرمَك بخيل) فهو الأصل، وعليه قول الشاعر [عبد الله بن معاوية]:

لسنا وإن كَرُمَتْ أوائلُنا

يوماً على الأحساب نَتَّكِلُ

وقد يؤتى في خبره بـ (إلا) أو (لكن الاستدراكية)، كقولك: (هذا الكتاب وإن صَغُرَ حجمُه، لكن كثرتْ فوائدُه)، أو: (هذا الكتاب وإن صغُر حجمه، إلا أنه مفيد). فتأمل.

١١٠٥. الواو في قولك: (أنت وشأنُك)

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣٠)

مما يدور على ألسنة الكتّاب قولُهم: (أنت وشأنك)، فما وجه هذا القول؟ وما توجيهُه وإعرابه؟

أقول: قولك (أنت وشأنك) مؤدّاه: (أنت مع شأنك)؛ أي إن (الواو) فيه بمعنى (مع) تعني المصاحبة. وليس (مع شأنك) هاهنا خبراً عن (أنت) كما يدعو إليه المعنى وكما يبدو أول وهلة، فتقدير الإعراب عند الأكثرين، على غير ذلك. و(شأنك) في الإعراب معطوف على (أنت) والخبر محذوف، والتقدير: أنت وشأنك مصطحبان، و(مصطحبان) خبر واجب الحذف عند هؤلاء. وعلى هذا جاء (شأنك) مرفوعاً، لأنه معطوف على (أنت)، و(أنت) في محل الرفع لأنه مبتدأ.

فإذا عَمَدَ الكتّاب إلى نصب (شأنك) كانوا مخطئين، ومن هذا القبيل قولُهم: (كلُّ امرئ وما فعل)، والتقدير: كلُّ امرئ وفعلُه مقترنان، وكذلك قول العرب: (كلُّ رجل وصَنعتُه)، فـ (صنعته) مرفوعةٌ معطوفة على (كلّ)، والتقدير: كلُّ رجل وصنعتُه مقرونان.

١١٠٦. الوَتْر والتواتر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١)

(الوَتْر) بفتح الواو وقد تُكْسر، هو الفرد. ومنه (تواتر)، تقول: (تواترت الحافلات)؛ أي: تتابعتْ بعضُها بعد بعض. ففي (المصباح): ((يقال تواترتِ الخيلُ: إذا جاءت يَتبع بعضُها بعضاً)). والأصل أن تقول: (جاءت الخيل متتابعة) إذا جاء بعضُها في إثر بعض بلا فصل. فإذا قلت: (جاءت متواترة)، فذلك يعني أنها تلاحقتْ وبينها فصْل، لأن التواتر أن

يُؤتى بالشيء وَتْراً وَتْراً، أي: فرداً فرداً. ولكن استُعمل (التواتر) بمعنى (التتابع).

وهناك (الوتيرة) وهي الطريقة. ففي (الأساس): «وهم على وتيرة واحدة: على طريقة وسجيّة من التواتر». والأصل أن تكون بمعنى المداومة على الشيء. ففي (المصباح): «قال الأزهري: الوتيرة: المداومة على الشيء والملازمة، وهي مأخوذة من التواتر، وهو التتابع».

١١٠٧. تَتْرى (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٧)

(تَتْرى) بفتح فسكون، بوزن (فَعْلى)، تاؤها الأولى مُبْدلة من (واو)، فهي: (وَتْرى) من (وتر) وألِفُها مُلحقَة، لا للتأنيث. وهي تشبه (التقوى) من حيث إن التاء في هذه مبدلَة من (واو) أيضاً. فهي: (وَقْوى) ألِفُها للتأنيث، وواوُها قبل الألف مبدلةٌ من الياء.

و(تَتْرى) وصفٌ من (الوتر) أو (المواترة)، فأنت تقول: (جاءت الأحداثُ تَتْرى) أي: متتابعةً بعضُها إثْرَ بعض، و(جاء الرجال تترى) أي: متتابعين. وفي التنزيل: ﴿ثمّ أرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرَى﴾ [المؤمنون ٤٤] أي: متتابعين.

ويُخطئ الكتّاب حيناً فيَحسبون (تترى) فعلاً مضارعاً فيقولون: (وهكذا فإن الأيام تترى على حال واحدة) أي: تتتابع. وربما قالوا: (فإن الأيام ستترى) أي: ستتتابع، وهو خطأ، فالصواب أن يقولوا: (فإن الأيام تمرُّ تترى). ففي (القاموس): «وجاؤوا تترى، وقد تنوّن، وأصلها: وَتْرى: متواترين». وفي (المصباح): «يقال: (تواترت الخيل): إذا جاءت يتبع بعضُها بعضاً. ومنه: (جاؤوا تترى)، أي: متتابعين وِتْراً بعد وِتْر»، أي: فرداً بعد فرد.

ولذا قُلْ: (فقد مرّت الأيام تترى)، ولا تقل: (فإن الأيام تترى أو ستترى).

١١٠٨. وَثِقَ به (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٧)

تقول: (وَثِقْتُ بفلان أثِقُ) بالكسر فيهما (ثِقَةً): إذا ائتمنتَه، كما في (الصحاح). فإذا وثقت بفلان، اطمأننت إليه فأمنتَ ألا يَفجأك بما تكره. هذا أصل معناه، لكن الكتّاب يقولون حيناً: (إني واثِقٌ بعِلْم فلان ومقدرتِه على العمل)، يريدون: (إني مُوقِنٌ بعِلْمه ومقدرته). فهل هذا صحيح؟

أقول: بحث هذا الأستاذ العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) فأنكره، إذ قال: «ويقولون: نحن واثقون ببراءته، والصواب: نحن مُوقنون ببراءته».

أقول: إذا كان (وثِق) في الأصل بمعنى (ائتمن)، فإنه جاء بمعنى (أيقن)، ذلك أنك تقول: (وثقت بفلان) حين تنفي عنه الشك، فتكون مِن أمْرِهِ على يقين، كما تقول على المجاز: (وثقت بكلامه) إذا لم يُخالِجْك فيه رَيْب، فكنت منه على يقين أيضاً. فانظر إلى قول ابن المقفع في (الأدب الكبير): «فلا يُقدم أبداً إلا على ثقة بمنفعة» أي: على يقين مِن كَسْبها، ونحو ذلك قول بديع الزمان الهمذاني في رسائله: «واثِقٌ بقوّة ألواحه» أي: أوقن بها ولا ينازعني فيها شك. فتأمل.

١١٠٩. وَثِقَ منه (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٩)

تقول: (وَثِقْتُ بفلان أَثِقُ به) بالكسر فيهما (ثِقَةً): إذا ائْتَمَنْتَهُ، كما في (مختار الصحاح). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وثِقْتُ بالشيء ثِقَةً: اعتمدتُ عليه)). وكذا النصّ في (أساس البلاغة) وسواه، فالمشهور تعدية (وَثِقَ) بالباء.

لكن الكتّاب يقولون حيناً: (أنا واثقٌ من فلان)، فيُعَدُّونه بـ (من) بدلاً من الباء، فهل هذا صحيح؟

أقول: يصحّ ذلك. فأنت تقول مثلاً: (أنا واثقٌ من فلان بصدقه). فإذا كان الصدق المشهود به معروفاً بينكما، أمكن الاستغناء عن ذكره. فصحّ قولك: (أنا واثق من فلان) أي: منه بصدقه. ففي (كليلة ودمنة): ((إني وَثِقْتُ منك بذات نفسك))، وفيه: ((وكذلك كل من عُرِف بالخِصال المحمودة ووثق منه بها)). وفي (رسائل الهمذاني): ((أنا واثقٌ من مولاي بجميل الحصانة)). فـ (الثقة) فيما ذُكر ثَبتَتْ وتأتّتْ من فلان بذات نفسه، أو خصالِه، أو جميل حصانته.

ولذا صحّ قولك: (أنا على ثقة من فلان). ففي (الأدب الكبير) لابن المقفع: ((لست منهم على ثقة من دِين أو رأي)).

وتتأتى (الثقة) كما رأيت من الشيء كما تتأتى من فلان، فتقول: (أنا على ثقة من فهمك). ففي كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) للقاضي الجرجاني: ((كنت على ثقة من علمك وبصيرة بما عندك))، وفي (مقامات الهمذاني): ((أنا على ثقة من فنائها)). فتأمل.

١١١٠. ثِقَة وثقات (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٣)

في العربية: (وَثِقْتُ به أَثِقُ) بكسر الثاء فيهما (ثِقَةً) بالكسر و(وُثُوقاً) بالضم: ائتمنتُه واعتمدتُ عليه. ويُوصف بالمصدر ويبقى على حالِه غالباً ولا يُجمع، فيقال: (هذا ثِقة) أي: موثوق به، و(هؤلاء ثِقة). ففي (المصباح): ((وهو وهي وهُم وهنّ ثِقَةٌ، لأنه مصدر)). لكن الكتّاب يَجمعونه ولا يَستعملونه مفرداً، وإذا جمعوه قالوا حيناً: (هؤلاء ثقاة) بالتاء المربوطة.

و(ثقة) قد يُجمع، ولكن بالألف والتاء المبسوطة فيقال: (هؤلاء ثقات). ففي (الأساس): ((وهو ثِقة من الثِقات)). وفي (المصباح): ((وقد يُجمع في الذكور والإناث فيقال: ثِقات، كما قيل عِدات)). فأنت تجمع (الثِّقة)، كما تجمع (الهِبَة) و(العِدَة) بتخفيف الدال و(الدِّيَة) و(الزِّنَة) جَمْعَ مؤنثٍ سالماً على (ثِقَات) و(هِبات) و(عِدات) و(دِيات) و(زِنات) بكسر أولها، ولو كان (الثِّقات) وصفاً للذكور العقلاء.

أما الجمع المنتهي بالتاء المربوطة فهو نحو: القُضاة، والجُباة، والسُقاة، والغُزاة، والحُماة، والطُّهاة بضم الأول، وهي جمع اسم فاعل لمذكر عاقل من فِعْلٍ معتلٍّ كالقاضي من قَضَى وجمعه القضاة، والجابي من جَبَى وجمعه الجُباة.. وهكذا.

١١١١. وجب علينا أن نفعل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩)

تقول: (وَجَبَ الشيءُ وُجوباً) إذا ثبتَ ولزم. فإذا وجب لك الشيء، فقد ثبت، وهو واجبٌ لك، وإذا

وجب عليك، فقد تحقق عليك وترتب فلزمك أداؤه والقيام به، فهو واجب عليك. وقد جاء لناقد في كلمة يومية قولُه: ((نقول مثلاً: يجب علينا أن نفعل كذا))، الفعل (يجب) يفيد معنى الإلزام، واللفظة (علينا) اسم فعل يفيد معنى الإلزام أيضاً، فليس ما يوجب اجتماعهما، نقول: (يجب علينا أن نفعل)، (علينا أن نفعل) بمعنى واحد، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا صحة لما جاء في كلمة الناقد. فإذا قلت: (وجب علينا أن نذهب)، فإن (علينا) هاهنا جارٌ ومجرور متعلق بـ (وجب)، وليس هو (اسم فعل) البتةَ. وقولك: (وَجَبَ علينا) يُثبت ترتُّبَ (الذهاب) ترتُّبَ فرض ولزوم، فإذا قلتَ: (علينا أن نذهب)، بحذف (وَجَبَ) فقد يكون ترتُّبُ (الذهاب) فيه ترتُّبَ اختيار واستحباب، ولا يعني بالضرورة وجوب الفرض واللزوم. أما اسم الفعل فهو (عليكَ) بضمير المخاطب، ولا يُستعمل إلا كما سمع بضمير المخاطب، كما جاء في (شرح الكافية). تقول: (عليك نفسك)، أي: الْزَمْها، ولا يَصحّ أن يَسبقه فعل، خلافاً لما جاء في كلمة الناقد حين تصوَّر إمكان اجتماعهما، ذلك أن أسماء الأفعال إنما تقوم مقام الأفعال، وهي لا تتصرف تصرف الأفعال. ففي (الهَمْع ١٠٥/٢): ((أسماء الأفعال هي أسماءٌ قامت مقام الأفعال في العمل، غير متصرفة)). وفي (جامع دروس اللغة العربية) للغلاييني: ((اسم الفعل ما ناب عن فعله، وعليك نفسك.. أي: الزمها)). فقولك: (يجب علينا أن نفعل) يفيد ترتُّب الفعل ترتب إلزام ووجوب، وهو صحيحٌ فصيح، و(علينا) في هذه العبارة جارٌّ ومجرور متعلق بالفعل، وليس هو (اسم فعل) البتة. فتأمل.

١١١٢. الواجب (نشرت بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٧)

تقول: (وَجَبَ الشيءُ وُجوباً) بمعنى: لَزِمَ وثبت. فإذا وجب لك الشيء، فقد ثبت، وهو واجب لك، وإذا وجب عليك، فقد تحقَّق عليك فلزمك أداؤه والقيام به، وهو واجب عليك. ولكن ما جَمْع (واجب)؟

إذا كان (واجب) اسماً لمذكَّر غير عاقل، جَمَعْتَهُ على (أواجب) بوزن (فواعل) ككاهل وكواهل، وحاجب وحواجب. وإذا كان وصفاً لمذكَّر غير عاقل، صحّ فيه (فواعل) أيضاً كجبل شاهق وجبال شواهق، و(فاعلات) كجبال شاهقات، وحصون سامقات.

و(الواجب) في الاستعمال ليس اسماً خالصاً، ولا صفةً خالصة، وإنما هو (صفةٌ غالبة)، أي: صفةٌ استغنتْ عن موصوفها فضارعت بذلك الأسماء وأُنزلت منزلتَها. فالأصل فيه: (الأمر الواجب)، ثم استُغنيَ عن (الأمر) وهو الموصوف، واكتفي بالصفة وهو (الواجب). ويُرجّح فيما كان كذلك أن يُجمع على (فواعل) إذا كان أقربَ إلى (الاسمية)، وعلى (فاعلات) إذا كان أقرب إلى (الوصفيّة). ولذا جُمع (الواجب) على (واجبات) إذ هو على معنى الوصف، أي: اسم الفاعل. فقولك (واجبات فلان) يعني (الواجبات لفلان)، أو (الواجبات على فلان)، وإنما أريد بها (الواجبات عليه) اصطلاحاً.

وفي كلام الكتّاب قولهم: (لا يجب عليك أن تذهب)، يعنون به الأمرَ بعدم الذهاب، وهو خطأ، لأن معنى (لا يجب عليك أن تذهب): أن ذهابك ليس واجباً، لكنه ليس محذوراً. فإذا أردتَ الأمرَ بعدم الذهاب قلت: (يجب عليك ألا تذهب)؛ وهذا خلاف قولك: (لا ينبغي لك أن تذهب)، فإن معناه كقولك: ينبغي لك ألاّ تذهب. إذ يصحّ أن يكون (ينبغي) بمعنى يَحْسُن أو يَستقيم، فقولك: (لا يَحْسُنُ ذهابك)، و(يَحسن عدم ذهابك) سواء.

ويكثر في كلامهم: (يتوجّب عليك كذا)، وهو خطأ، والصواب: (يترتّب عليك كذا)، لأن (توجَّب) بتشديد الجيم بمعنى: أَكَلَ الوجبة. فتأمل.

١١١٣. الوجبة

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الوَجْـبَة) للأكْلَـةِ صحيحٌ. قال الزمخشري: «هو يأكل الوَجْبَةَ: الأَكْلَةَ في اليوم والليلة. والأصل ألاّ يَقع الأكـلُ إلا وقعـةً واحدة. وقد أَوْجَبَ وتَوَجَّبَ. ووَجَّبَ عيالَه وفرسَه تَوْجِيباً: عوَّدهم الوَجْبَة»

١١١٤. الوجدان

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨)

تقول (وَجَد يَجِدُ) بالكسر، ولـه معانٍ مختلفة، منها: عَلِمَ، ومنها: أصابَ وأدْرَكَ، ومنها: غَضِبَ، ومنها: استغنى، ومنها: حَزِنَ، ومنها: أحَبَّ، وقد ذكرها الزَّبيدي في مستدرك (التاج). ويَختلف الفعل في لزومه وتَعدِّيه باختلاف معناه؛ فيكون لازماً، ومتعدياً إلى مفعول واحد، ومتعدياً إلى مفعولين.

ومصدر (وَجَدَ يَجِد) بمعنى أدرك أو أصاب بحسِّه هو: (الوجدان). تقول: (وَجَدْتُ المالَ وجداناً) إذا أدركتَهُ وأصبْتَهُ بحسِّك، فيتعدَّى إلى مفعول واحد.

وقد استُعمل (الوجدان) مصدراً للفعل إذا كان بمعنى (عَلِمَ) أيضاً، فينتقل من الإدراك الحسي إلى الإدراك القلبي. تقول: (زُرْتُ زيداً فوجدتُهُ أخاً) فيتعدى الفعل إلى مفعولين. ومصدره (الوجدان). ففي (هَمْع الهوامع): «الوجدان مصدر لـ (وَجَدَ) القلبية».

ويجيء (الوجدان) في كلام الكتّاب بمعنى (الضمير)، فهل هذا صحيح؟

أقول: تبين بالبحث أن (الوجدان) قد جاء مصطلحاً علمياً واستعمله (الصوفية). ففي (التعريفات) للجرجاني: «الوجدانيات: ما يكون مُدْرَكُه بالحواسِّ الباطنة» أي: ما يُدرَك بالحواس الباطنة. فـ (الوجدان) في الأصل: الإدراك الباطني، ثم استُعمل للقوة المميِّزة بين الخير والشر. وهكذا (الضمير)، فهو في الأصل ما تُضمره من حسٍّ باطني، ففي (مفردات الراغب): «والضمير: ما ينطوي عليه القلب، ويَدِقُّ على الوقوف عليه»، ثم استُعمل بمعنى القلب المميِّز نفسه. ففي (المصباح): «وضمير الإنسان: قلبُه وباطنه، والجمع: ضمائر، على التشبيه بسريرة وسرائر». ولا بِدْعَ في تدرُّج معاني الكَلِم من طَوْر إلى طور ما دامت تَنظر إلى أصلها، ولا حرج لذلك في استعمال (الوجدان) بمعنى (الضمير)، كما شاع استعمالُه عند الكتّاب. فتأمل.

١١١٥. وَجُهَ ووَجَّهَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣)

تقول: (وَجُهَ) بالضم (وَجاهَةً) إذا شَرُفَ فأصبح ذا جاهٍ وحُرمة، فهو (وَجيهٌ)، كصَبُح صَباحَةً فهو صَبيحٌ، ووَسُمَ وَسامَةً فهو وَسيم. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَجُهَ وَجاهَةً: شَرُفَ)). وفي (الصحاح): ((وقد وَجُهَ الرجلُ؛ أي: صار وجيهاً؛ أي: ذا جاهٍ وقَدْر)).

و(الوَجْه): الرِّفعة والجاه، يقال: (لفلان وَجْهٌ)؛ أي: جاهٌ، و(هو أَوْجَهُ من فلان)؛ أي: أرْفَعُ قَدْراً. ويقول الكتّاب من ذلك: (رأيٌ وَجيه)، و(هذا أوْجَهُ من ذلك)؛ أي: أجْدَرُ وأرْجَح، وهو صحيح.

و(الوَجْه): أوّلُ الشيء وصدرُه ففي التنزيل: ﴿وَقالَتْ طائِفَةٌ مِنْ أهْلِ الكِتابِ آمِنُوا بالذي أُنْزِلَ على الذين آمَنُوا وَجْهَ النَّهارِ واكْفُرُوا آخِرَهُ﴾ [آل عمران ٧٢].

و(الوَجْه): السيِّد؛ يقال: (هذا وَجْهُ القوم)؛ أي: سيِّدُهم، و(هم وُجُوه القوم)؛ أي: ساداتهم.

و(الوَجْه): القصْد والجهة، ففي (الصحاح): ((الوَجْهُ والجِهَة بمعنى، والهاءُ عِوَضٌ من الواو)).

و(الوِجْهة): الناحية، وهي بكسر الواو وقد تضم، خلافاً لمن ذهب أنها تُكْسر ولا تُضَمّ. ففي (الصحاح): ((والاسم: الوِجْهَة بكسر الواو، والوُجْهَة بضمِّها)).

وتقول: (كيف الوَجْهُ في هذا الأمر؟) أي: كيف التصرُّف والحيلة فيه.

و(المُواجَهة): المقابلة. تقول: (واجَهْتُهُ مُواجَهَةً ووِجاهاً). و(التَّواجُه): التقابل.

وتقول: (وَجَّهْتُ الرسالةَ إلى فلان) بتشديد الجيم، ففي (الصحاح): ((وَجَّهْتُهُ في حاجَةٍ، ووَجَّهْتُ وَجْهِي للّـه سبحانه)). ولكن هل تقول: (وَجَّهْتُ بالرسالة إلى فلان)، كما يقولُه بعضهم؟

أقول: جاء ذلك عن العرب، ففي أمالي المُرْتَضَى: ((ووَجَّهَ إليه بالكتاب، ووَجَّهَ إليه الكتابَ)). وتقول: (شيءٌ موجَّه) إذا جُعِلَ على جهة واحدة. فتأمل.

١١١٦. وَحْدَه (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٥)

في اللغة: (وَحَدْتُ الشيءَ وَحْداً، وأوْحَدْتُهُ): أفْرَدْتُهُ. و(تَوَحَّدَ فلانٌ برأيه): انفرد. وفي اللغة: (وَحَدَ الشيءُ حِدَةً) بكسر الحاء، كوَعَدَ يَعِدُ عِدَةً، فهو: (وَحَدٌ) بفتحتين. و(وَحُدَ الرجلُ) بالضم ككرُم، (وَحادَةً) و(وَحْدَةً) فهو (وَحيد).

والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم إذا قالوا: (رأيتُ الرجلَ وحدَه)، فتحوا الدال، وحَسِبوا أنه تابعٌ للرجل، وهذا منصوب. وإذا قالوا: (مَرَرْتُ بمحمدٍ وحدِه) كسروا الدال، لأنه تابع لما قبلَه، وهذا مجرور. وإذا قالوا: (أتى خالدٌ وحدُه) ضموا الدال، لأن ما قبلَه مرفوع. وفي هذا وَهْم. فـ (الوَحْد) هنا مصدر، وهو لا يُثنَّى ولا يُجمع، وهو منصوب دوماً على الحال أو على المصدر. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وَحْدِي: انْتَصَبَ على المصدر، وهو في موضع التوحُّد. ومِن النحْويين مَن يَجعلُه، وإن كان معرفةً، في موضع الحال)). تقول: (أتى وَحْدَه) و(رأيته وحدَه)، و(مررتُ به وحدَه) بنصب (وحدَه)

فيها جميعاً. وفي التنزيل: ﴿لِنَعْبُدَ اللّهَ وَحْدَهُ﴾ [الأعراف ٧٠]، و﴿حتى تُؤْمِنُوا باللّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة ٤] بنصب (وَحْدَهُ) فيهما[1].

ومن الكتّاب من يقول: (أتى لِوَحْدِهِ)، أو: (رأيتُهُ لِوَحْدِهِ)، أو: (مَرَرْتُ به لِوَحْدِهِ)، وهو خطأ. فلا محلّ هنا لدخول اللام، والصواب إسقاطُها.

١١١٧. استوحَدَ

قال الأستاذ داغر في (تذكرة الكاتب): ((ويقولون: أنا من أولئك المُستوحدين، أي: المتوحِّدين المنفردين. ولم يُسمع (استَفْعَلَ) من: وَحَدَ)). وقولُه هذا غريب. فانظر إلى ما قالَه الزمخشري في (الأساس): ((وتَوَحَّدَ اللّهُ تعالى بالرُّبوبيّة. وتَوحَّد فلانٌ برأيه. وتوحَّدَهُ اللّهُ بالفضل. وفلانٌ وَحَدٌ ووَحِيدٌ: منفرد. واسْتَوْحَدَ: انفرد)). فقد جاء بـ (اسْتَوْحَدَ) وجَعَلَ معناه: انفرد، خلافاً لما قالَه الأستاذ. فتأمل.

١١١٨. الوحيد والوحيدة

دَرَجَ الكتّابُ على أن يقولوا: (هذه هي الدولة الوحيدة التي نجحت في إنقاذ اقتصادها)، يريدون بهذا أنها انفردت في إنقاذ اقتصادها من دون سائر الدول، فكانت وحيدةً في هذا النجاح. ونحو ذلك قولهم: (هذا هو الطالب الوحيد الذي اعتاد ألاّ يُهمل شيئاً من وظائفه)، يريدون أنه وحيد في تجنُّبه الإهمالَ لشيءٍ من وظائفه، لا يُشاركه في حرصه على تجنب الإهمال أحد.

وإذا تأمّلنا هذا التعبيرَ ألفيناه لا يَستقيم في العربية، ذلك أنه أسلوبٌ أجنبي دَخَلَ العربيةَ بالترجمة. أما الأسلوب العربي الذي يؤدِّي ما أرادوه، فهو قولك: (هذه هي الدولة الوحيدة في نجاحها بإنقاذ اقتصادها)، أو (الفريدة في ذلك). وقولُك: (هذا هو الطالب الوحيد في تجنبه الإهمالَ لشيء من وظائفه)، أو (الفريد في هذا). فقولك: (الدولة الوحيدة التي نجحت) يعني أنها الوحيدة، وأنها نجحتْ، ولا يعني أنها وحيدةٌ في هذا الذي نجحت به. والخطأ في ذلك هو الترجمة الحرفية، والأخذ بالأسلوب الأجنبي.

وهكذا قولك: (هو الطالب الوحيد الذي اعتاد)، فإنه لا يعني الوحيد في اعتياده. فللعربية أصولٌ لا بدّ من الأخذ بها. فتأمل.

١١١٩. الوَحدة والوَحشة

كلاهما بفتح الواو، دون كسرها. ففي كتاب (الأفعال) لابن القوطية: ((ووَحُدَ الرجلُ بضم الحاء، وَحَادَةً ووَحْدَةً: انفرد من صاحبه)) بفتح الواو فيهما. وكذلك هو في (المصباح) وغيره.

وفي (الأفعال) لابن القوطية أيضاً: ((وَحِشَ للشيء، بكسر الحاء، وَحْشَةً)) بفتح الواو. وقال صاحب (المصباح): ((الوَحْشُ جَمْعُ وَحْشِيّ، بتشديد الياء، ومنه الوَحْشَة بين الناس، بفتح الواو، وهي الانقطاعُ وبُعْدُ القلوب عن المَوَدّات)). وعليه النصوص المعتمَدة.

(١) ولكن يقال: (فلانٌ نسيجُ وَحْدِهِ)؛ أي: لا ثانيَ له!

١١٢٠. ودّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣)

تقول: (وَدِدْتُ الشيءَ) بالكسر كتَعِبْتُ (أَوَدُّهُ) بمعنى: أحْبَبْتُهُ. والمصدر: (الودّ) بفتح الواو أو ضمِّها أو كسرها، كما جاء في (النوادر) لأبي مِسْحَل الأعرابي. ومن هنا قولهم: (بودّي أن يكون كذا) كما جاء في (الصحاح). والاسم: (المَوَدّة). ويأتي الوصف منه على (وَدُود) بوزن (فَعُول) وهو من صيغ المبالغة. فـ (الودود) هو المُحَبّ الكثيرُ الودّ، ويَستوي فيه التذكير والتأنيث، ويُجمع على (وُدَدَاء) بوزن (فُعَلاء)، والأصل في هذا الجمع أن يكون مفردُه بوزن (فَعِيل) ككريم وكرماء، وحليم وحلماء، وبخيل وبخلاء. وشذَّ: ودود وودداء، ورسول ورسلاء.

و(الوَدُود): من أسماء اللّـه الحسنى. وقد جاء في (النهاية): «في أسماء اللّـه الحسنى: الوَدُود، وهو: فعول بمعنى مفعول، من الودّ، المحبّة. ويقال: وَدِدْتُ الرجلَ أودُّه وداً: إذا أحْبَبْتَهُ، فاللّـهُ تعالى مَوْدُود، أي: مَحبوب في قلوب أوليائه، أو هو: فَعول بمعنى فاعل، أي إنه يُحِبُّ عبادَه الصالحين بمعنى أنه يرضى عنهم».

وقد تعني (المَوَدّة) المحبّةَ مقرونةً بالتمني، تقول: (وَدِدْتُ لو تفعل هذا)، و(وَدِدْتُ لو أنك فعلته وداً وَوَدادَةً ووداداً، أي: أحْبَبْتُ ذلك وتَمنيته. ومن ذلك قولُه تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[البقرة ٩٦]، وقولُه تعالى: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي﴾ [المعارج ١١]. ولا يقال في هذا: (أحْبَبْتُ لو يفعل) كما يقول الكتّاب حيناً. ففي (الكلّيات) لأبي البقاء: «ووَدِدْتُ أن ذاك كان لي: إذا تمنيته، ووَدِدْتُ أن يكون كذا، ووَدِدْت لو كان كذا..»، وأردف: «ويقال أيضاً: (يَودّ لو)، ولا يقال: (يُحِبّ لو)، لأن مفهوم (وَدَّ) ليس مطلق المحبّة، بل المحبة التي يقارنُها التمني، وتلك المقارنة هي شرطُ استعمالها على الأصل، فلا تُذكر دون (لو) الدالة على الشرط المذكور، إلا إذا تُوسّع وجُرِّدَتْ عن الشرط المذكور، واستُعملتْ في معنى مطلق المحبة». فتأمل.

١١٢١. وَدَعَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٦)

تقول: (وَدَعَهُ) بتخفيف الدال وفتحِها (يَدَعُهُ وَدْعاً): إذا تَرَكَهُ. وزعم بعضُ النحاة أن العرب لم يَستعملوا الماضي، فلم يقولوا: (وَدَعَهُ)، واكتفَوا بالمضارع والأمر فقالوا: (يَدَعُهُ) و(دَعْني). ورُدَّ زعمُهم بأنّ (وَدَعَهُ) قد جاء في الشعر الجاهلي، كما ورد في الحديث (وَدَعَكَ) بمعنى: تركك، وقرئ في التنزيل: ﴿ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى﴾[الضحى ٣] بتخفيف الدال[1].

ويقول الكتّاب حيناً: (لا يَدَعُ فلانٌ أحداً من شرِّه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الكلام مستقيم، فقد جاء عن العرب قولهم: (دَعِيني من اللَّوْم)، أي: أخْلِيني من هذا الأمر، و(دَعْنِي من هند)، أي: أخْلِني من أمرها.

---

(١) قرأ الجمهور (ما ودّعك) بتشديد الدال، وعروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة: بتخفيفها، أي: ما تركك. [البحر المحيط]

فقولُهم: (لا يَدَعُ فلانٌ أحداً من شرِّه)؛ أي: لا يُخلي فلانٌ أحداً من شرّه، ولا يَستثنيه. وقد جاء في الحديث [البخاري ٣/١٠٢٦]: ((... قال: مؤمِنٌ في شِعْبٍ من الشِّعاب يتّقي اللّـهَ ويَدَعُ الناسَ من شرّه))، وفيه امتداحٌ للعزلة إذا تعذرتْ مخالطة الناس، وإلا فالمخالطة أوْجَب، وقولُه: (يَدَعُ الناسَ من شرِّه)، بمعنى يُخليهم منه ويَحفظهم.

ونحو ذلك قولهم: (لا تَنْسَنِي من فضلك)؛ أي: لا تنسني فتُخليني من فضلك.

١١٢٢. الدَّعَة

(الدَّعَة) بمعنى الراحة وخَفْض العيش، بفتح الدال، لا بالكسر، كما يَحسبه الكتّاب. فقد جاء في (اللسان): ((وَدُعَ" بضم الدال "يَوْدُعُ" بفتح الياء وضمّ الدال "دَعَةً" بفتح الدال والعين و"وَداعَةً")). وقال: ((ويقال (وَدَعَ الرجلُ) بفتح الدال (يَدَعُ) إذا صار إلى الدَّعة)) بفتح الدال. وعليه نصوص المعاجم.

١١٢٣. أوْدَعَهُ في المصرف

(نشرت بتاريخ ٦/٩/١٩٨٣)

(أوْدَعَهُ): إذا جَعَلَهُ وديعةً، يتعدّى في المعاجم بنفسه إلى مفعولين. تقول: (أودعتك هذه الأمانةَ). وكذلك: (استودعته)، تقول: (استودعتُكَ سِرِّي).

لكن الكتّاب يقولون: (أوْدَعْتُ مالي في المصرف)، فيُعَدُّونه إلى مكان الوديعة بالحرف. كما يقولون: (استودعتُ الأمانةَ عند فلان)، فيَصلون إلى مستودع الأمانة بتوسُّط الظرف. فهل يَصِحُّ تعديةُ (أوْدَعَهُ) و(استودَعَهُ) إلى محلِّ الوديعة بتوسُّط الحرف أو الظرف؟

في الإجابة عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: أنكر بعضُ النقاد تعدية (أوْدَعَ) و(استَوْدَعَ) إلى مفعولهما الثاني بتوسُّط الحرف أو الظرف؛ فقال الأستاذ أسعد داغر في (تذكرته): ((ويقولون: (أوْدَعَ عنده مالاً)، و(استودع في صندوق التوفير عشرين جنيهاً). فإن هذه الأفعال تتعدَّى بنفسها إلى مفعولين. فالصواب أن يقال: أوْدَعَهُ مالاً، واستودع صندوقَ التوفير عشرين جنيهاً)). وأكّد ذلك العدناني في معجمه فقال: ((ويقولون: (أوْدَعَ عنده مالاً)، و(استودع في المصرف مالاً). والصواب: (أوْدَعَهُ مالاً)، و(استودعهُ مالاً)... لأن الفعلين... يتعديان بنفسيهما إلى مفعولين)).

ثانياً: إن مجيء (أوْدَعَ) و(استودَعَ) في المعاجم، وفي كثير من الشعر القديم والحديث متعدِّيَيْن إلى مفعولين، لا يَمنع تعديةَ كلٍّ منهما إلى محلِّ الوديعة بحرفٍ، إذا ما جاء ذلك في نصٍّ معتمد، فإذا كان أنشد ابن الأعرابي:

أوْدَعْتنا أشياءَ واستودعتنا
أشياءَ ليس يُضَيِّعُهن مُضيعُ

فقد جاء في (نهج البلاغة ١/١٨٥): ((فاستودَعَهُم في أفضل مُستودع، وأقَرَّهم في خير مُستقرّ))، فعدّى الفعل إلى موضع الاستيداع بالحرف. وقال ابن المقفع في (كليلة ودمنة): ((فإن أمَرَ الملكُ بالمال أتيتُه بالمال، فأودعتُه في خزائنه))، فعدّى الفعل إلى موضع الإيداع

بالحرف أيضاً. وجاء في شرح خطبة الزَّبيدي صاحب (التاج): ((للحكمة التي أودعها اللّهُ في لسانهم)).

فتبين بما مثّلنا أن: (استودَعَ) و(أَوْدَعَ)، قد تعدَّيا إلى مقرِّ الوديعة بتوسط الحرف، ومتى أمكن توسُّط الحرف (في)، وهو يدل على الظرفية، أمكن توسُّط ظرفٍ مثل (عند). فأنت تقول: (أقمتُ في بيت فلان)، كما تقول: (أقمت عند فلان).

ثالثاً: جاز في كثير من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، أن تتعدى إلى أحدهما بالحرف، تقول: (اخترتُ الرجالَ زيداً، واخترتُ من الرجال زيداً)، و(دعوتُ أخاك زيداً) إذا سمّيتَه ودعوتَه بـ (زيد)، و(أستغفر اللّـهَ ذنباً، ومن ذنبٍ)، و(سرقت زيداً مالاً، ومن زيدٍ)، و(سلبت زيداً مالاً، ومن زيدٍ)، كما جاء في (المخصّص) لابن سِيدَه. وأنكر بعضُهم: (سلبتُ منه ثوبَه)، كالعدناني في معجمه، وهو منصوص عليه صراحة.

رابعاً: ثبت بما تقدّم صحة قول الكتّاب: (أَوْدَعْتُ المالَ في المصرف، وعند فلان)، و(استودَعْتُ المالَ في الخزانة، وعند فلان)

١١٢٤. الوارث، لا: الوريث

نبّه اليازجي على خطأ قولهم: (الوريث)، وجَعَلَ صوابَه: (الوارث). والقول ما قال.

قال اليازجي في (مجلة الضياء): ((ولم يُنقَل عنهم (الوريث)، إنما هو (الوارث)، والجمع: الوَرَثة والوُرّاث)) كالكتبة والكُتّاب. وكذلك ما جاء في (الصحاح) و(مختاره) و(المصباح).

والقياس أن يأتي (فاعِل) من (فَعِلَ) المكسور العين إذا كان متعدّياً. وأنت تقول: (وَرِثْتُ المالَ) بالكسر (فأنا وارثٌ)، كما تقول: (سمِعتُ الخبرَ، فأنا سامِعٌ)، و(حذِرتُ الخطرَ، فأنا حاذِرٌ)... و(وَرِثَ) يتعدّى إلى مفعولين؛ تقول: (وَرِثَ أباه مالاً)، وإلى مفعول واحد؛ فتقول: (وَرِثَ من أبيه مالاً)، كما في (المصباح). والمصدر: (الوِرْث) و(الإرث) و(الوِراثة)، بكسر الواو فيها جميعاً.

وكما يُجمع (الوارث) جَمْع تكسير، فإنه يُجمع جَمْعَ الصفات، جَمْعَ تصحيح. قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ الوارِثُون﴾ [الحجر ٢٣]. قال الأصبهاني في مفرداته: ((وَصَفَ اللّـهُ تعالى نفسَه بأنه الوارث، من حيث إن الأشياءَ كلَّها صائرةٌ إلى اللّـه تعالى..)).

ولا ننسى أن (الوارث) من أسماء اللّـه الحسنى. وقد فصّلنا القول في ذلك كلِّه، في موضع آخر من الكتاب.

١١٢٥. واراه فيه (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣٠)

مواراةُ الشيء: إخفاؤه، ففي (الصحاح): ((ووارَيْتُ الشيءَ: أخفيتُه، فتوارَى هو، أي: استتر)). والكتّاب يعرفون ذلك، لكنهم يقولون أحياناً: (وقد وارَوْهُ الترابَ). والصواب: (وقد وارَوْهُ في التراب)، كما تقول: أخفوه في التراب. ففي (نهج البلاغة): ((حتى وارَيناه في ضَريحه)).

ويُحذف الجارّ قبل ظرف المكان إذا كان مبهماً،

كقولـه تعالى: ﴿أو اطْرَحُوهُ أرْضاً﴾ [يوسف ٩]، فإذا لم يكن مبهماً، فلا وجه لحذف الجارّ إلا على طريقةِ (نزع الخافض)، وهو موقوفٌ على السماع، كقول جرير: (تمرُّونَ الديارَ).

أما (توارى)، فهو فعلٌ لازم، وقد أكّد الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) أنك تقول: (توارى به)، لا: (توارى فيه). واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿حتى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾ [ص ٣٢]، وأخذ على المعاجم أنها خَلَتْ من ذِكر الجارّ الخاصّ بالفعل. وهو عجيب، ذلك أنه لا شأن للمعاجم في الأصل، فيما نصّتْ كتب النحو على اطّراد استعمالِه في معانيه من حروف الجر. فأنت تقول: (وارَيْتُ الشيءَ بيدي، فتوارى بها)، والباء للاستعانة، و(وارَيْتُ جثتَه في البحر، فتوارتْ فيه)، و(في) هنا للظرفية المكانية، و(وارَيْتُهُ عنه، فتوارى عنه)، وهكذا.

١١٢٦. وزّع المال فيهم وبينهم وعليهم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٧)

(وزّع) بتشديد الزاي بمعنى: قَسَمَ، ففي (الصحاح): ((التوزيع: القسمة والتفريق)). وأنت تقول في استعمال (قَسَمَ): قَسَمْتُ المالَ على فلان وفلان. ففي (المفردات): ((وقِسْمَةُ الميراث، وقِسمة الغنيمة: تفريقُهما على أربابهما)). وفي (اللسان): ((القُسامة بالضم: الصدقة، لأنها تقسَّم على الضعفاء)). ولك أن تقول: (قسَّمتُ المالَ بين هؤلاء)، على حدِّ قول الجاحظ: ((يَجعل فضلَه مقسَّماً بين جميع الأولياء)). كما تقول: (قسَّمتُ المالَ فيهم) على حدِّ قول الشاعر:

لو قسَّم اللّـه جزءاً من محاسنه
في الناس طرّاً لتمّ الحُسن في الناس

وهكذا تقول: (وزّعتُه فيهم وبينهم وعليهم). وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي رحمه اللّـه، إلى أنك تقول: (وزَّعتُه عليهم)، إذا كان الموزَّع ضريبةً أو أيَّ شيء مكروه كالغرامة، وأنك تقول: (وزَّعتُه فيهم وبينهم)، إذا كان ما وزعته مالاً أو أيَّ شيء محمود. واحتجّ لذلك بما جاء في (المغازي) للواقدي، وهو قولُه: ((ووزَّعوها في القبائل)) يعني الجوائز، وقول خُفَاف بن إيماء: ((فتوزّعها على قومك)) يعني الدية، أي: ما يجب دفعه من غرامة عند القتل. كما احتج بأن (على) تُستعمل في غير المحمود.

أقول: إن استعمال (على) في غير المحمود ليس مطّرداً، وإن ما جاء به من قول الواقدي أو خُفاف ليس حُجّةً لاستعمال (وزّع على) في المكروه. ذلك أن (التوزيع) كالتقسيم والتفريق، على ما في (اللسان)، وهما يتعديان بـ (على) في المكروه والمحمود على السواء، وليس ثمة نصٌّ يميّزه منهما. وفي كلام الحريري (في مقامته العاشرة): ((فنَقَدَهُ الوالي عشرين، ووزَّعه على وَزَعَتِهِ)) أي: على أعوانه. وهو صريح باستعمال (وزَّعه على) في النقْد، وهو محمود. وتقول: (توزَّعوه فيما بينهم) أي: تقسموه، كما في (الصحاح).

وقال ناقد في كلمة يومية: (تتوازع الأصوات)، وهو خطأ، إذ ليس في العربية (توازع)، وإنما هو (توزّع) كما في المعجمات[1]. والفعل متعدٍّ، وليس لازماً، كما حسبه الناقد. فتأمل.

١١٢٧. الوَسْط والوَسَط

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧)

في اللغة: (الوَسْط) بسكون السين، و(الوَسَط) بفتحها. ويفرّق كثير من النحاة بينهما فيقولون: ما كان بسكون السين ظرفٌ مكاني لا يأتي إلاّ منصوباً على الظرفية أو مجروراً بـ (في). تقول: (رأيتُ الرجلَ ماشياً وَسْطَ الطريق)، بنصب (وسْط) ساكنة السين على الظرفية، كما تقول: (رأيتُهُ ماشياً في وَسْطِ الطريق)، بجرِّ (وسْط).

أما (الوَسَط) بفتح السين، فهو اسمٌ، لا ظرف، تقول: (وَسَطُ هذا الجسم صُلْبٌ)، فترفع (وَسَط) مفتوحة السين على الابتداء. وتقول: (جعلتُ وَسَطَ الشيء ليِّناً)، فتنصبه على المفعولية. وقد بحث العدناني (الوسط) في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) فأخذ بهذا الرأي، فقال: ((ويَحمل الظرفُ (وَسْط)، بسكون السين، معنى الظرف (بين) كاملاً، أما (وَسَطُ الشيء) بفتح السين فهو ما بين طرفيه.. كقولنا: وَسَط الصحراء، ووَسَط الدار))، وأردف: ((وكلُّ ما يصلح فيه (بين) فهو بسكون السين، وما لا يصلح فيه (بين)، فهو بالفتح)).

وعندي أنه إذا كان كثيرٌ من البصريين على أن (الوَسَط) بفتح السين اسمٌ، لا ظرف، وأن (الوَسْط) بسكون السين ظرفٌ، لا اسم، فإن آخرين قد قالوا: إنهما اسمان وظرفان سواء، وعليه كثرة الكوفيين وجماعة. وجاء تفصيل ذلك في (الهَمْع)، و(خزانة الأدب)، و(شرح درّة الغواص). فإذا أجزنا قولَ الكتّاب: (كتب وَسَطَ الصفحة) بفتح السين، والنصب على الظرفيه، خلافاً لما ذهب إليه العدناني في معجمه، فإننا لم نُجِزْ إلاّ ما أجازه كثيرٌ من النحاة، وسُمِعَ عن العرب. قال ابن الأثير في (النهاية): ((وقيل كلٌّ منهما يَقع موقع الآخر، وكأنّه الأشبه)).

أما قول العدناني إن (الوسْط) بسكون السين تقع دوماً موقع (بين) ما دامت ظرفية، فليس بالوجه. فأنت تقول: (رأيت الرجل ماشياً وَسْطَ الطريق) بالنصب على الظرفية، ولا تقول: (رأيته ماشياً بين الطريق).

ولذا قُلْ: (رأيتُهُ ماشياً وسطَ الطريق) بسكون السين أو فتحِها، فكلاهما صحيح.

١١٢٨. الوَساطة والواسطة

(من كتاب: لغة العرب)

كثُر الكلام في استعمال (الباء)، و(الوَساطة)، و(الواسطة). وقد سمعتُ ناقداً يُنْكِر استعمالَ (الوَساطة)، ويُقرّ (الواسطة)، وآخر يَعكس.

أقول: إن (الباء) في قولك: (سافرتُ بالقطار) هي (باء الاستعانة)، كقولك: (كتبتُ بالقلم). والمعنى أن

---

[1] جاء في (المعجم الوسيط): ((تَوزَّع القومُ الشيءَ بينهم: تَقَسَّموه. ويقال: تَوزَّعَتْهُ الأفكارُ)).

الكتابةَ وقعتْ بآلةٍ أو أداةٍ هي القلم.

أما (الوَساطة) بفتح الواو فمصدرُ (وَسُطَ ككرُم، و(وَسَطَ) كشَفَعَ. تقول: (وَسَطَ الرجلُ قومَهُ، وفي قومه، وَساطةً): توسَّطَ، فأصبح وَسِيطاً. ويُستعمل مجازاً فيقال: (وَسَطَ فيهم وَساطةً) إذا توسَّط في الحق والعدل.

ويُنْكِر الأستاذ العوامري عضوُ المجمع القاهري، رحمه اللّه، قولَ القائل: (تُرْوَى هذه الأرض بوَساطة النواعير)، لأنه ليس جارياً على طريق العرب في تعبيرهم. وسمعتُ ناقداً ينكره اليوم أيضاً، لأن (الوَساطة) مصدرٌ وليس أداةً. وفي ذلك كلِّه نظرٌ، ولا أدري ألست تقول: (تمَّ نجاحِي بفضل اللّه وعَوْنه، أو بمنّه وكَرَمه)، أو: (تأكَّد نجاحي بفضل ما بذلتُه من جدّ). أليس (الفضل) و(العَوْن) و(المَنّ) و(الكَرَم) مصادرَ؟ ألا تقول: (توسَّط فلانٌ بيننا، فتمّ الصلح بتوسُّطه ومؤازرته). أليس (التوسّط) و(المؤازرة) مصدرَيْن؟ وما العيب في استعمال هذه المصادر، أليس استعمالُها في مثل هذا الأسلوب صحيحاً إذا كان قصْدُ الكاتب إبرازَ ما توسّل به إلى إيقاع الفعل؟

وإذا كان المجمع القاهري قد أقرّ قولَ القائل (بواسطة كذا) – كما قال الناقد – فذلك أنه كان محلَّ إشكال فكشف عن إشكاله، وليس استعمالُ (الوَساطة) محلَّ إشكال من هذه الجهة. وإذا كان النحاة قد استعملوا (الواسطة)، فقد استعملوا (الوَساطة) أيضاً، كابن جنّي وأبي حيان التوحيدي والسيوطي وغيرهم كثير. ورأيتُ مَن يَستعمل مصدر (توسّط) كابن سيدَه في (المُخصَّص)؛ إذ يقسم الأفعال إلى أفعال تصل إلى مفعولها بتوسُّط حرف الجر، وأخرى بغير توسُّط.

أما (الواسطة)، فلم يَذكر الناقدُ من دلائل صحتها غيرَ استعمال النحاة لها، وأنها أداة. وأشْكَلَ على بعض النقاد وجْهُ صحتِها فعابوا قائلَها حين أخذوا بنص المعاجم: (واسطة القلادة: الجوهر الذي في وسطها)، ولم يتجاوزوه.

والصحيح أن (الواسطة) في الأصل صفةٌ انقطعتْ عن موصوفها فأُنزلتْ منزلةَ الأسماء. فالنصُّ هو في تقدير (الجوهرة) أو (الدرة الواسطة) للقلادة، أي: المتوسطة، من قولك: (وَسَطَ إذا توسَّط، واستعمال (الواسطة) عند النحاة بتقدير (أداة واسطة). قال المُرتَضَى في أماليه: ((ذَكَرَ فلانٌ أنّ أباه كان الواسطةَ بينهما، وهو مجاز)).

والخلاصة أن استعمال (الباء) هو الأفضل والأَوْلى ما دلت على المعنى وأوفتْه حقَّه، فإذا كان الكلام على الأداة أو الوسيلة التي تمّ وقوع الفعل بها خاصة، عمد إلى استعمال (الوَساطة) أو (الواسطة).

١١٢٩. وَسَل وتوسّل

(نشرت بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٨)

تقول: (وَسَلْتُ إليه) كوَعَدْتُ: إذا تقرَّبتَ إليه، واسم الفاعل: (واسِلٌ)، ومنه (الوسيلة) وهي ما تتقرَّب به إلى غَرَضِكَ وقصدك والجمع: (الوسائل). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ووَسَلَ إلى رَبِّه وَسْلاً:

تقرَّب، والوسيلة: القُرْبَة، بضمِّ القاف وسكون الراء. وفي (المصباح): «(وَسَلْتُ إلى اللّـه بالعمل أسِلُ من باب وَعَدَ: رَغِبْتُ وتقرَّبت، ومنه اشتقاق (الوسيلة)، وهي ما يتقرَّب به إلى الشيء، والجمع: الوسائل)».

ومن الثلاثي المزيد قولُك: (توسَّل إليه) بمعنى: وَسَلَ إليه، لكنه يُقيِّد امتدادَ الزمن في الفعل، كما يمتد في قولك: تروَّى وتفكَّر وتدبَّر بالتشديد. واسم الفاعل منه: (متوسِّل) بتشديد السين، ففي (الأساس): «(لي إليه وسيلةٌ ووسائل، وأنا متوسِّلٌ إليه بكذا وواسِلٌ، ووَسَلْتُ إليه، وتوسَّلْتُ إلى اللّـه بالعمل: تَقرَّبت)». ونحو ذلك ما جاء في (المصباح): «(وتوسَّلَ إلى ربِّه بوسيلة: تقرَّبَ إليه بعمل)».

ويتبيَّن من هذا أن: (وَسَلَ) و(توسَّلَ) فعلان لازمان يتعديان إلى مَن تقصده في التقرُّب بحرف الجر (إلى)، وإلى ما تستعين به في هذا التقرّب بحرف الجر (الباء).

وفي كلمة يومية لناقد قولُه: «(وما نفعتْه كلُّ الحُجج التي توسَّلَها لتبرئته من هذه التهمة)». فقد عدَّى الناقد (توسَّلَ) بنفسه، وإنما يُتوصَّل إلى ما يَستعين به بالباء، فصواب القول: (وما نفعتْه كلُّ الحجج التي توسَّلَ بها لتبرئته من هذه التهمة). فقد عدَّى الناقدُ (توسَّل) بنفسه إلى ما يستعين به لتبرئته، وهي الحجج، وهذا خطأ. فـ (توسَّلَ) لا يتعدّى بنفسه، وإنما يُتوصَّل إلى ما يَستعين به بالباء. قال الزمخشري في (الكشاف) حول قولـه تعالى: ﴿وابْتَغُوا إليه الوَسِيلَةَ﴾ [المائدة ٣٥]: «(الوسيلة: ما يُتوسَّلُ به إلى اللّـه تعالى من فعل الخيرات واجتناب المعاصي، و(الواسِلُ) هو الراغب إلى اللّـه؛ أي: ذو وسيلة)».

١١٣٠. وَسْوَسَ (نشرت بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٧)

تقول: (وَسْوَسَتْ لَه وإليه نفسُه وِسواساً) بكسر أوّله، والاسم منه: (الوَسواس) بفتح أوّله. واسم الفاعل: (موسوِسٌ) بكسر ثاني الواوين، واسم المفعول: (موسوَسٌ لَه وإليه) بفتح ثاني الواوين، كما في (المصباح). وسُمِّيَ المرض الذي تغلب فيه السَّوْداءُ على النفس واختلاطُ الذهن بـ (الوَسواس) بالفتح، وما يَخطر من حديث النفس بما لا نفع فيه ولا خير: (الوِسواس) بالكسر، و(الوَسوسة) بالفتح، كما في (القاموس) و(المصباح). وإذا ابتُلِيَ رجلٌ بهذا المرض قيل: (فلانٌ مُوسوَس) بفتح ثاني الواوين. ولكن هل هذا صحيح؟

أقول: بحث الأمرَ العدناني في (معجم الأغلاط المعاصرة)، وانتهى من إنعام الفكر فيما قالَه الأئمة إلى أن الصواب (مُوسوِس) بكسر ثاني الواوين، إذ قال: «(فهذا الرجل الذي يتكلَّم بكلامٍ خفيٍّ غير واضح، والذي يحدثه الشيطان يسمونه (موسوَساً)، والصواب هو (مُوسوِس)، كما يقول ابن الأعرابي وثعلب والتهذيب)».

والجواب عن ذلك أن الأصل أن تقول: (فلانٌ موسوَسٌ لـه أو إليه) بفتح ثاني الواوين، على صيغة اسم المفعول، كما مرّ، لكن الأئمة قد يتصرفون بحذف الصلة عند التسمية والاصطلاح؛ إذ قالوا: مأذون

ومحجور ومشترَك، والأصل: مأذون لـه، ومحجور عليه، ومشترَكٌ فيه، قياساً على ما جاء من ذلك عن العرب. وقد ذهب الخَفاجي في (شرح درّة الغواص) إلى أن هذا مرويّ، إذ قال: ((وفي الكشاف: رجلٌ موسوِسٌ بكسر الواو، ولا يقال: موسوَس، بالفتح. ويخالفه قول الكرماني في (شرح البخاري): المُوسوَس بفتح الواو وكسرها: مَن وسوستْ إليه نفسُه، فإن ظاهرَه أنه مرويٌّ فيه)).

ولذا قُلْ: (رجلٌ موسوِس وموسوَس)، فكلاهما صحيح.

١١٣١. وَشُكَ وأَوْشَكَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥)

يُشكل على الكتّاب حيناً استعمالُ (وَشُكَ) و(أَوْشَكَ). وهذه خلاصةُ القول فيهما:

أولاً: تقول: (وَشُكَ الأمر) بالضم ككرُم (وَشْكاً) بسكون الشين بمعنى: أَسْرَعَ، وتقول من ذلك: (فلانٌ على وَشْكِ الرحيل) بسكون الشين، والكتّاب يفتحونها خطأ، قال الشاعر [ابن ميادة]:

وأُشفقُ من وَشْكِ الفِراق وإنني
أظُنُّ لَمَحمولٌ عليه فراكِبُه

والصفة من (وَشُكَ) بالضم: (وشيك)، أي: قريب أو سريع، تقول: (خرج فلانٌ عَجْلانَ وَشِيكاً).

ثانياً: (يُوشِكُ فلانٌ أنْ يَفعل)، بإثبات (أنْ)، و(يُوشِكُ فلانٌ يَفعل)، بحذف (أنْ)، كما في (المسائل المنثورة) لأبي علي الفارسي. وتقول: (أَوْشَكَ فلانٌ أنْ يَفعل) باستعمال الماضي، و(مُوشِكٌ أنْ يفعل) باستعمال اسم الفاعل، كما في (المصباح)، وهو قليل. والفعل في هذا الاستعمال من أفعال المقاربة مثل: (كاد) و(كرب)، تقول: (أوشكتِ السماءُ أنْ تُمطر)، و(كاد المطرُ يَهطَلّ)، و(كرب الصبح يلوح)، والأكثر في: (كاد) و(كرب)، حذف (أنْ) خلافاً لـ (أوشك).

ثالثاً: تقول: (أَوْشَكَ أنْ نرحل)، أي: قَرُبَ رحيلنا، والفعل لازم، أي إن (أَوْشَكَ) هنا تامة، ولا تحتاج إلى خبر، فليستْ هي فعلاً ناقصاً. ومن ذلك قولك: (يُوشك أن يكون كذا وكذا)، و(أوشك الرحيل). وتقول: (أوشك) بمعنى: أَسْرَعَ، كما تقول: (أَوْشَكَ فلانٌ خروجاً)، و(هو مُوشِكٌ خروجاً)، أي: مسرع. وربما قال الكتّاب: (يُوشِكُ فلانٌ السقوطَ)، أو: (أَوْشَكَ فلانٌ السقوطَ) بمعنى قارَبَه، ولا وجه لـه.

ويقول الكتّاب: (فلانٌ مُوشِكٌ على الموت) بمعنى: مُشرفٌ عليه، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في العربية: (فلانٌ يُوشِكُ أن يموت)، و(هو مُوشِكٌ أن يموت)، و(هو على وشْك الموت) بإسكان الشين، وليس في العربية: (مُوشِكٌ على الموت)، بل: مُوفٍ عليه، ومشرفٌ، ومشفٍ عليه. فتأمل.

١١٣٢. وَصَلَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٦)

تقول: (وَصَلْتُ الثوبَ بالثوب وَصْلاً وصِلَةً): إذا لأمته، فالفعل متعدٍّ، ومصدره: (الوَصْل) و(الصِّلَة). وتقول: (وَصَلْتُ فلاناً وَصْلاً وصِلَةً): إذا بَرَرْتَهُ

وأعطيتَهُ، فالفعل متعدٍّ أيضاً، والمصدر: (الوَصْل) و(الصِّلَة)، كما في (القاموس). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَصَلَ الشيءَ بالشيء وَصْلاً: جَمَعَهُ. ووَصَلْتُ الإنسانَ صِلَةً: بَرَرْتُهُ، وأيضاً: أعطيتُه)). وفي (المصباح): ((وَصَلْتُ الشيءَ بغيره وَصْلاً فاتَّصَل به، ووَصَلْتُهُ وَصْلاً وصِلَةً: ضدّ هجرته)).

ويأتي الفعل لازماً فتقول: ((وَصَلْتُ إلى دمشقَ صباحاً)) إذا بلغتها، والمصدر: (الوصول).

ويشيع على ألسنة الكتّاب قولهم: (وَصَلْتُ دمشقَ) بحذف الجارّ، فهل هذا صحيح؟

أقول: قد أنكر بعض النقاد ذلك كالشيخ إبراهيم اليازجي: ((يقولون: وَصَلْتُ المكانَ، والصواب: وصلتُ إلى المكان، أي: انتهيتُ إليه وبلغته)). وتابعه في ذلك آخرون. والصحيح أنه لا وجه لهذا الإنكار، فقد جاء في (القاموس): ((ووَصَلَ الشيءَ وإلى الشيء وُصُولاً: بَلَغَهُ وانتهى إليه)). وهو صريحٌ بجواز حذف الجارّ، وقد وافقه على ذلك صاحب (التاج). وإذا كان أصحاب (الصحاح) و(مختار الصحاح) و(اللسان) و(الأساس) قد اكتفوا بقولهم: (وَصَلَ إليه وُصولاً)، فإنهم لم يَمنعوا: (وَصَلَ البلادَ وصولاً)، وقد أورده (القاموس).

ولذا قُلْ: (وَصَلْتُ البلدَ وإلى البلد)، كما تقول: قدمت البلدَ وإلى البلد. فتأمل.

١١٣٣. أوصَلَه ووصَّلَه

تقول في تعدية (وَصَلَ وُصولاً) اللازم، (أَوْصَلَهُ) بزيادة الهمزة، و(وَصَّلَهُ) بتشديد الصاد. ويَحسب بعضُهم هذا – أي: (وصَّلَه) بالتشديد – لحناً. وهو صحيح. ففي (اللسان): ((ووصَّلَه إليه، بالتشديد، وأوصلَه: أنهاه إليه، وأَبْلَغَهُ إياه)).

١١٣٤. وُضَّاء الوجه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/٨)

كثيراً ما يَرد في كلام الكتّاب قولهم: (فلان وضّاء الوجه) إذا تميَّز وجهه بالحُسْن. وهم يتلفَّظون بها كـ (فعّال) بفتح الأول وتشديد الثاني، والصحيح أنه بضمِّ الأول، لا فتحِهِ. ولكن ما وجه قولهم هذا، وما أصْلُه؟

أقول: في المسألة أمور أهمها:

أولاً: في العربية: (وَضُؤَ يَوْضُؤُ وَضاءَةً) فهو (وَضِيءٌ) كنَبُلَ يَنْبُلُ نَبالَةَ فهو نبيل. و(وَضِيء) هذا على (فَعِيل)، ويُجمع على (أَوْضِياء) كنبيّ وأنبياء، ويقال: (وَضِيّ) كنبيّ بياء مشددة، كما يُجمع على (وِضاء) بكسر أوله ككريم وكِرام. على أن هناك صفةً مشبهة أخرى هي (وُضّاء) بضم الأول وتشديد الثاني، وهو يُجمع تكسيراً على (وَضاضِيء)، كما جُمِعَ عُوّار – بضمِّ العين وتشديد الواو – على عَواوير. ففي (الصحاح): ((الوَضاءة: الحُسْن والنظافة، تقول فيها: وَضُؤَ الرجلُ، أي: صار وضيئاً))، ثم قال: ((والوُضّاء بالضم والمدّ: الوَضِيء. قال أبو صدقة الدبيري الشاعر:

والمرء يلحقه بفتيان الندى
خُلُق الكريم وليس بالوُضّاء))

وقد جاء (وُضّاء) بضمِّ الواو وتشديد الضاد. وفي (الأساس): ((رجلٌ وَضِيءُ الوجه، ظاهرُ الوَضاءة، ووُضّاء)) بضم الواو وتشديد الضاد.

ثانياً: ثبت بما تقدم أن الصفة المشبهة من (وَضُؤ): (وَضِيء) و(وُضّاء) بالضم والتشديد. وجاء في (تهذيب الألفاظ) لابن السِّكِّيت: ((إنه لَحَسَنٌ وحُسّان، وظريفٌ وظُرّاف، ووضِيءٌ ووُضّاء)) كلُّه بضمِّ الأول وتشديد الثاني، ولو كان (وضّاء) كما ينطق به الكتّاب بفتح الأول وتشديد الثاني لكان من صيغ المبالغة على (فَعّال). ولم يُسمع ذلك عن العرب.

ثالثاً: هل يعني (وُضّاء) بالضمِّ والتشديد ما يعنيه (وضيء)؟

الصحيح أن ثمّةَ فرْقاً بينهما. قال الرَّضِيّ في (شرح الشافية): ((الغالب في باب (فَعُلَ) بالضم: (فعيل). ويجيء (فُعَال) بضم الفاء وتخفيف العين مبالغة (فعيل) في هذا الباب كثيراً، ولكنه غير مطّرد، نحو: طويل وطُوال، وشَجيع وشُجاع. فإن شدَّدت العين كان أبلغ (كطُوّال). وأوضَحَ ذلك أبو البقاء في (الكلّيات) فقال: ((والكبير يرجع إلى الذات. وكُبَار مخفَّفاً أكبرُ من الكبير، وكُبّار مثقّلاً أكبرُ من المخفَّف، ومثلُه طُوال وطُوّال)). ومعنى ذلك أنك إذا أردت أن تصف رجلاً بالكبر قلت هو (كبير)، فإذا قلت (كُبَار) بضمِّ الكاف وتخفيف الباء، فأنت تعني أنه أكبر من (كبير)، وإذا قلت (كُبّار) بضم الكاف وتشديد الباء، فأنت تعني أنه أكبر من (كُبَار) بضم الكاف وتخفيف الباء. وهكذا إذا قلت: (فلان وُضّاء) بضم الواو وتشديد الضاد، فأنت تريد أنه بالغ الوَضاءة.

رابعاً: إذا سأل سائل: أوَليس (فَعّال) بفتح الفاء وتشديد العين من صيغ المبالغة المَقِيسة؟

قلت: قال مجمع اللغة العربية القاهري بقياسه من المتعدي واللازم. لكن الأصل أن يُقصَر على الحاجة في التعبير. ولا حاجة إليه هنا ما دام (وُضّاء) بضم الواو وتشديد الضاد يدل عليه.

١١٣٥. الوُضوح، لا: الوضاحة

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

قال اليازجي: ((ويقولون: هذا الأمر في غاية الوَضاحة والصراحة. يَعنون بالوضاحة: الوُضوح، وهو غير مسموع في النقل. ولا وجه له في القياس لأن الفعل من باب ضَرَبَ)). والرأي ما رآه. قال ابن منظور: ((وَضَحَ الشيءُ يَضِحُ وُضُوحاً وضَحَةً وضِحَةً، وهو: واضِحٌ ووَضّاحٌ)). وقال صاحب (المصباح): ((وَضَحَ يَضِحُ، من باب وَعَدَ، وُضُوحاً: انكشف وانجلى، واتَّضَحَ كذلك)).

١١٣٦. استوطَنَ وتوطَّنَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٦)

في كلام الكتّاب قولهم: (حَلّ خالدٌ بحمصَ واستَوْطَنَ فيها)، أو قولهم: (تَوَطَّنَ فيها) بتشديد الطاء. فهل هذا صحيح؟

أقول: في العربية: (استوطن خالدٌ الأرضَ) بمعنى: اتَّخذها وطناً، فهو فعلٌ متعدٍّ. وكذلك: (توطَّنَ خالدٌ الأرض) وهو فعلٌ متعد أيضاً. وهناك

فعلان آخران بهذا المعنى وهما: (أَوْطَنَ خالدُ الأرضَ إيطاناً)، و(وَطَّنَ خالدُ الأرضَ توطيناً). ففي (الأساس): «وأَوْطَنَ الأرضَ ووطَّنَها بالتشديد، وتوطَّنَها واستوطَنَها».

وجاء (التوطين) مجازاً بمعنى: التمهيد. ففي (الصحاح): «وتوطين النفس على الشيء، كالتمهيد». وفي (الأساس): «ومن المجاز: ووطَّنْتُ نفسي على كذا، فتوطَّنَتْ. قال الشاعر:

ولا خير فيمن لا يوطِّن نفسه

على نائبات الدهر حين تنوبُ»

وأردف: «وواطنتُهُ على الأمر: وافقتُهُ».

ولذا قُلْ: (استوطَنْتُ حمصَ وتوطَّنْتُها وأَوْطَنْتُها ووطَّنْتُها) بالتشديد، و(وَطَّنْتُ نفسي على المضي في هذا السبيل).

١١٣٧. الوظيفة (نشرت بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٣)

شاع استعمال الكتّاب للوظيفة بمعنى العمل المحدد في الحكومة، لا يكاد أحدهم يتجاوز بها هذا المعنى، وللوظيفة في اللغة مواضعُ كثيرةٌ، ولو رُدّتْ إلى أصلٍ واحد. ويَحْسُن الاطلاعُ على هذه المواضع لإجراء اللفظ فيما يتفق لـه من المعاني، ودونك البيانَ:

أولاً: تقول: (وَظَفْتُ الشيءَ) بالتخفيف: إذا قدَّرْتَهُ وعيَّنْتَه، ومثلُه: (وظّفته) بالتشديد. ففي (المصباح): «الوظيفة: ما يُقدَّر من عملٍ ورزقٍ وطعام وغير ذلك، والجمع: الوظائف، ووظّفتُ عليه العمل توظيفاً: قدَّرْتُه». ويتبيَّن بهذا أن (وظَّف) معناه: قدَّر، و(الوظيفة) ما يُقدَّر من شيء. فإذا قلت: (وظَّفْتُ عليه العملَ) باستعمال على، فقد أوجبتَ عليه ذلك وألزمتَهُ إياه، وكان في التوظيف كلفة. ففي (اللسان): «ووَظَفَ الشيءَ على نفسه ووَظَّفَهُ توظيفاً: ألزمها إياه. وقد وظَّفْتُ لـه توظيفاً على الصبي كلَّ يوم حفظَ آياتٍ من كتاب اللّـه عزَّ وجل». فإذا استعملتَ اللام مع الفعل كان التوظيف للمصلحة والفائدة، لا للكلفة والمشقة. ففي (الأساس): «ووظَّف عليه العملَ، وهو موظَّفٌ عليه. ووظَّفَ لـه الرزق، ووظَّف لدابته العَلَف».

ثانياً: استُعمل (التوظيف) في المال والطعام والرزق والعمل قديماً، واستُعمل في العمل المقدر في الحكومة قديماً أيضاً، وكلُّ ذلك فصيحٌ صحيح، لا يعدو الأصلَ الذي بُني عليه، ومن ذلك ما جاء في مصطلحات ديوان الخزن قديماً. قال الشيخ محمد الخوارزمي في كتابه (مفاتيح العلوم): «الحمول: الأموال التي تحمل إلى بيت المال، واحدُها: حمل. والتوظيف: أن يوظَّف على عامل حمل مالٍ معلوم إلى أجل مفروض. فالمال هو الوظيفة». فاستعمل لفظ (الوظيفة) للمال المفروض حَمْلُه إلى الخزانة.

وتأتي (الوظيفة) بمعنى: الضريبة. ففي (المصباح): «وضربتُ عليه خراجاً: إذا جعلتَه وظيفة». وجاء في كتاب (الذخائر والبصائر) لأبي حيان التوحيدي: «كانت وظيفةُ المنصور كلَّ يوم لطعامه مُلَبَّقةً، وخمسةَ ألوان، وجنبَ شواء، وجامَ فالوذج أو عصيدة»، فاستعمل (الوظيفة) للطعام

المأكول في اليوم. و(المُلبَّقة) أو (الثريدة الملبّقة): ثريدٌ مليَّن بالدسم. و(الجنب): الشِّق أو الجزء من الشيء، و(الشِّواء): ما شوي من اللحم، و(الجام): الكأس، و(الفالوذج): نوع من الحلوى يصنع من دقيق وماء وعسل، ويدعى (الفالوذ) أيضاً، وهو لفظٌ معرَّب من الفارسية. و(العصيدة): دقيق يُخلط بالسمن ويطبخ.

وقد استُعملت (الوظيفة) للعمل الوظيفي في كتاب (صُبْح الأعشى) للقَلْقَشَنْدِيّ إذ قال: ((الوظيفة، والوظائف، وأرباب الوظائف))، وعنى بذلك العمل في الحكومة، وتكرَّر منه هذا.

واستعمالُ (الوظيفة) لِما يُفرَض على التلميذ من كتابةٍ صحيحٌ أيضاً، كما يُفهم مما جاء في (اللسان).

١١٣٨. وعد وأوعد (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٩)

يتساءل الكتّاب حيناً أيتعدى (وَعَدَ) إلى مفعوله الثاني بالباء فيقال: (وَعَدْتُهُ بكذا)، أم يتعدى بنفسه فيقال: (وَعَدْتُهُ كذا)؟

والجواب عن ذلك أنه يجوز الوجهان. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَعَدْتُهُ خيراً وشراً، وبخير وشر، وعداً)). وفرّقوا في المصدر للمعنى، فقال صاحب (المفردات): ((وَعَدْتُهُ بنفعٍ وضُرٍّ وَعْداً ومَوْعِداً وميعاداً، والوَعيد في الشر خاصة))، فـ (الوعيد) مخصوصٌ بالشر.

أما (أَوْعَدْتُهُ) بالهمزة، فيقال: (أوعدته خيراً أو شراً). فإذا عَدَّيْتَهُ إلى مفعوله الثاني بالباء قَصَرته على الشر. ففي (المصباح): ((وقالوا: أَوْعَدَهُ خيراً وشراً بالألف أيضاً، وأدخلوا الباء مع الألِف في الشرِّ خاصة)). وجاء الأزهري بفارقٍ آخرَ بين (وَعَدَ) و(أَوْعَدَ) فقال: ((فإذا لم يَذكروا الخيرَ قالوا: وعدته، وإذا لم يَذكروا الشر قالوا: أَوْعَدته)). ومعنى ذلك أن لك أن تعقب (وَعَدَ) خيراً أو شراً، وكذلك (أوعد). فإذا قلت: (وَعَدْتُ)، فلم تذكر بعده شيئاً، فقد عَنيتَ الخيرَ، وإذا قلت: (أَوْعَدْتُ)، ولم تعقب بعده بشرٍّ أو خير، فقد عَنيتَ الشرَّ.

ولذا قُلْ: (وَعَدْتُهُ خيراً أو شراً، وبخير أو بشر)، و(أَوْعَدْتُهُ خيراً أو شراً، وبخير أو بشر). وقُلْ: (سألني العطاء فوعدته)، و(استفزَّني إلى قتاله فأوعدته).

١١٣٩. الموعد والميعاد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٣)

(المَوْعِد) بكسر العين اسمُ الزمان والمكان والمصدر الميمي من (وَعَدَ). ففي (المصباح): ((وإن كان معتلَّ الفاء بالواو، فالـ (مَفْعِل) بالكسر للمصدر والمكان والزمان، لازماً كان أو متعدياً، نحو: وَعَدَ مَوْعِداً؛ أي: وَعْداً، وهذا مَوْعِدُه)).

ويَسأل الكتّاب ما دلالة ما جاء من ذلك على (مِفْعال) بكسر الميم؟

أقول: يختلف هذا، فـ (الميعاد) مثلاً يعني الزمان والمكان والمصدر أيضاً كالموعد، وقد نصّ على ذلك (الصحاح) و(الأساس). أما (الميقات)، فهو يعني الزمان والمكان دون المصدر، كما في (الصحاح) و(الأساس) و(المصباح). وأما (الميلاد) فهو لا يعني

غير زمن الولادة، كما في المعاجم المذكورة، خلافاً للـ (مَوْلِد) الذي يعني المصدر؛ أي: الولادة وزمانها ومكانها. وهذا قياس..

١١٤٠. وعظ بكذا وعنه وعليه

(نشرت بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٦)

تقول: (وَعَظَهُ يَعِظُهُ) بالكسر (وَعْظاً) و(عِظَةً) بكسر العين. و(الوَعْظ) هو النصح والتذكير بالعواقب، كما في (الصحاح). والفعل متعدٍّ. ولكن كيف يتعدى الفعل إلى الأمر الذي تَعِظ به؟

أقول: ليس في المعاجم ما يُغْنيك أو يُفتيك. لكنّ في الوعظ أمراً بطاعة، أو نهياً عن منكر، أو توبيخاً على الإتيان بإثم أو مكروه. وهكذا تقول: (وعظتُه بكذا) إذا أمرتَه به. ففي التنزيل: ﴿وَلَوْ أنهم فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ به لكان خَيْراً لهم﴾ [النساء ٦٦]، وجاء في (تفسير الجلالين): ((يُوعَظون به من طاعة الرسول))، وفي (المصباح): ((وَعَظَهُ يَعِظُهُ وَعْظاً وعِظَةً: أَمَرَهُ بالطاعة ووصّاه بها، وعليه قولُه تعالى: ﴿قُلْ إنما أعِظُكُمْ بواحِدَةٍ﴾ [سبأ ٤٦] أي: أوصيكم وآمركم)).

وتقول: (وعظتُه عن كذا)، ففي التنزيل: ﴿يَعِظُكُمُ اللّـهُ أنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أبَداً إنْ كُنتم مُؤمِنِينَ﴾ [النور ١٧]. وجاء في (تفسير الجلالين): (يَعِظكم اللّـهُ: ينهاكم)، فتقدير الآية: (يعظكم عن أن تعودوا). قال الإمام الشافعي:

يا واعظَ الناسِ عمّا أنت فاعلُه

يا مَن يُعَدَ عليه العمرُ بالنَّفَس

ومعناه: (يا ناهي الناس عما أنت فاعلُه).

وتقول: (وعظه على كذا)؛ أي: وبَّخه وأنَّبه. ففي كتاب (كليلة ودمنة): ((فلامَهم أبوهم، ووعظهم على سوء فِعلهم)) أي: وبَّخهم على ما أتوا به من مكروه، وهذا من قبيل التضمين. فتأمل.

١١٤١. وَعَكَ

(نشرت بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٦)

تقول: (وَعَكَتْهُ الحُمّى وَعْكاً) إذا دَكَّتْهُ دَكّاً، كما قال ابن القوطية. وفي (فقه اللغة) للثعالبي: ((وعكتْه الحمى ونَهَكَتْهُ: إذا غيَّرتْ لونَه وأكلتْ لحمَه)).

وعلى هذا تقول: (وُعِكَ فلانٌ) بالبناء للمجهول فهو (موعوك)؛ أي: به (وَعْكٌ) أو (وَعْكَة). و(الوَعْكة) مصدر المرة من الفِعل.

فـ (وَعَكَهُ المرضُ) فعلٌ متعدٍّ قلّما يَستعملُه الكتّاب.

والدائر على ألسنتهم قولهم: (توعَّكَ فلان) بتشديد العين إذا أصابته (وَعْكة) فهل هذا صحيح؟

أقول: يخطئ الكتّاب في قولهم: (توعَّكَ فلانٌ) من وجهين:

الأول: أنه ليس في اللغة (توعّك)، والذي يقوله العرب (وُعِكَ) بالبناء للمجهول.

والثاني: أنهم يريدون بـ (الوَعْكة) العلّةَ العارضة الخفيفة. و(الوَعْكة): المَرْضَة الشديدة والعلّة الفادحة الصعبة. و(وَعْكَةُ الحُمّى): اشتدادها، وقد جاء في الحديث (الجامع الصغير): ((مَن وُعِكَ ليلةً فصَبَرَ ورضي عن اللّـه تعالى، خرج من ذنوبه كيومَ ولدتْه أمُّه)).

وقال الحريري في (مقامته التاسعةَ عشْرة): ((كان في

قبضة المرضة وعركة الوعكة)). وإنما يقال: (أَخْطَفَ الرجلُ) إذا مرض يسيراً، ثم برئ سريعاً. و(أَخْطَفَهُ المرضُ) إذا خَفَّ عليه، فلم يضطجعْ له. ويقال: (أجِدُ في نفسي فترةً وفتوراً) إذا سكن ولان.

١١٤٢. توفّر لك وعليك

(من كتاب: لغة العرب)

كتبتُ غيرَ مرّةٍ أنه لا يَحْسُن بالناقد أن يَقتصر في التخطئة والتصويب على اعتماد نصوص المعاجم، بل ينبغي أن يأخذ بنصيبٍ مما جاء في كتب اللغة والتفسير والأدب، وحظٍّ مما جاء في دواوين الشعر وصحف الرسائل ومصنفات القوم.. إذ لا وجه لجمود المعنى في اللفظ، كما يبدو ذلك حيناً في كثير من النصوص المعجمية. ومن ثَمَّ كان تعويلُ كثير من المُحْدَثين على ظاهر النص، والاستغناءُ به عمّا سواه، مخالفاً لأصول ارتقاء اللغة، وتحوُّلِ معانيها، وتدرُّجِ دلالاتها، واختلافِ طرائق تعبيرها بتحوُّل العصور وتعاقب الأجيال.

من ذلك ما ذهب إليه بعضُ اللغويين من إنكار قول الكتّاب: (توفّر) بتشديد الفاء بمعنى: تجمَّع وكثُر، والاقتصار فيه على معنىً جاء في صورة مجازية شائعة في المعاجم كـ(الصحاح) و(التهذيب) و(الأساس) و(اللسان). قال صاحب (الأساس): ((ومن المجاز: توفَّر على صاحبه: رَعَى حُرُماته، وتوفَّر على كذا: إذا كان مصروف الهمّة إليه)). فقد قال ناقد في معجمه: ((ويقولون: (توفَّر فيه الذكاء والاجتهاد)، والصواب: (وفر) أو (توافر)، لأن معنى (توفَّر عليه): رَعَى حُرُماتِهِ...)). وهو غريب.

ومنه ما ذهب إليه لغويٌّ آخَرُ حين قال: ((قل: توفَّر عليه، ولا تقل: توفَّر له))! وهو عجيب.

أما قول المعاجم: (توفَّر على صاحبه: إذا رَعَى حُرُماتِهِ..)، فهو صورةٌ مجازية. وما دام الأمر كذلك، فإن للفعل أصلاً لا بدّ من الوقوف عليه.

فـ(توفَّر) في الأصل بمعنى: وفر وتجمَّع. فقد حكى صاحب (الأغاني) عن بشارٍ قولَه: ((إن عدم النظر يقوِّي ذكاءَ القلب، ويَقطع عنه الشغل، فيتوفَّر حِسُّهُ)). وقال المُرْتَضَى في أماليه: ((فيتوفَّر اللبن على الحَلْب)). وقال التوحيدي في مقابساته: ((ولهذا لا تتوفَّر القوتان للإنسان الواحد))، وقد تكرَّر منه ذلك في (البصائر والذخائر). ومثلُه كثيرٌ مما جاء على ألسنة الأئمة كالمرزوقي وسواه.

تقول إذاً: (وَفَّرْتُ الطعامَ فتوفَّر) بتشديد الفاء.

أما قولهم: (توفَّر على صاحبه: رَعَى حُرُماته)، فأصلُه قولك: (وَفَّرَني فلانٌ على كذا)، أي: وَفَّرَ جهدي (فتوفَّرتُ عليه). قال المرزوقي: ((ولم تُوَفِّروني على ما أهم به)). فإذا قلتَ: (توفَّرتُ على صاحبي)، عَنَيْتَ أنك وفَّرتَ جهدكَ على ما تستقيم به أموره.

أما تعدية الفعل، فتصِحّ باللام كما تصحُّ بـ(على). تقول: (وفَّرتُ له الطعامَ توفيراً، فتوفَّر له)، واستعمال اللام هنا قياس.

كما تقول: (ووَفَّرَ اللّهُ عليه النعمةَ) أي: أسبغها، كما نصّت على مثلِه المعاجم.

١١٤٣. وَفِقَ ووفّق وتوفّق

(نشرت بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦)

تقول: (وَفِقْتُ الأمرَ أفِقُهُ) بالكسر، كوَثِقَ يَثِقُ: إذا صادفتَهُ موافقاً، و(وَفَّقْتُ الأمرَ) بتشديد الفاء: جعلته موافقاً، و(وفّقتُ بينهما): جعلتهما متَّفِقَيْن، و(وفّق اللّهُ فلاناً توفيقاً): سدّده. وفي (الأساس): ((واللّه يوفّق عبدَه للطاعة، وفي الطاعة)). ويقال: (وفّقه اللّهُ إلى الخير) أيضاً، خلافاً لمن منعه. قال الجاحظ في (البخلاء): ((وقد كنت أنا جاهلاً مثلك حتى وفّقني اللّه إلى ما هو أرشد)) أي: هداني، وانتهى بي إلى ما هو أرشد. وقال أبو القاسم البصري في (التنبيهات): ((وباللّهِ أستعين على التوفيق إلى الصواب)) أي: التسديد إليه.

وتقول: (استوفَقَ فلانٌ ربَّهُ) إذا سألَهُ التوفيقَ، كما في (الأساس). كما تقول: (وَفّقت فلاناً) إذا دعوتَ له بالتوفيق. وقد جاء هذا في الحديث كما في (النهاية).

ويقول الكتّاب حيناً: (تَوفَّق فلانٌ في عملِه) بتشديد الفاء، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك عن العرب. ففي الحديث: ((لا يَتَوفَّقُ عبدٌ حتى يوفِّقَه اللّه))، حكاه (اللسان).

١١٤٤. الوَفق والوِفاق

تقول: (أمضيتُ الأمرَ وِفاقَ النظام ووِفاقاً له) بكسر الواو، و(أمضيتُه وَفْقه ووَفْقاً له) بفتح الواو. وقولك هذا صحيح. فـ (الوِفاق) بكسر الواو، و(الوَفْق) بفتحها: الموافقة والمطابقة بين الشيئين. و(الوِفاق) مصدر (وافَقَهُ) إذا صادفه وشايعه. و(الوَفْق) مصدر (وَفِقَهُ يَفِقُهُ) بكسر الفاء في الماضي والمضارع: إذا صادفه موافقاً. قال الجوهري في (الصحاح): ((الوِفاق: الموافقة والتوافق، والوَفق بفتح الواو، من الموافقة بين الشيئين كالالتحام. يقال: حَلُوبَتُهُ وَفْقُ عِيالِه، أي: لها لَبَنٌ قَدْرُ كفايتهم لا فَضْلَ فيه)). وقد أتى (وَفْقُ) مرفوعاً على الخبر.

ويقول الكتّاب: (مضيتُ وِفْقَ النظام ووِفْقاً له) بكسر الواو فيهما، وليس هذا صحيحاً، **لأن (الوِفْق) بكسر الواو هو: التوفيق والتسديد إلى الخير**. وقد بحث هذا الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل)، فقال بخطأ قول القائل: (هادَنَهُ وِفْقَ شروط)، وجعل الصواب: (على وَفْق شروط). وقد استظهر لقوله هذا بكلام كثير من الفصحاء شعراً ونثراً. قال عمر بن أبي ربيعة:

فما جئتَنا إلا على وَفْقِ مَوعِدٍ
على مَلأ منا خرجنا له معا

وقول العماد الأصفهاني: ((وجاء على وَفْقِ الآمال اقتراحُه)). قال الأستاذ جواد: ((أمّا استعمال الوَفْق بغير حرف جرّ، فله موضع آخر، ومعنى آخر. يقال: كَسْبُ فلان وَفْقُ عيالِه، أي: قَدْر كفايتهم)).

أقول: قد أتى (وَفْق) في استعمال الفصحاء مسبوقاً بحرفٍ وبغير حرفٍ أيضاً، وأصل المعنى واحد. فـ (الوَفْق) يعني: الموافقة، كما يعني: المطابقة. ولك أن تختار ما شئت فتُثبت الحرفَ قبلَه أو تُسقطه. وقد أصاب الأستاذ صبحي البصّام فيما أخذه على أستاذه

الدكتور جواد في غير مسألة ذكرها في كتابه (الاستدراك على كتاب قل ولا تقل). ومما أخذه عليه تفريقه به: (وَفْق الحاجة) و(على وَفْق الحاجة)، فأتى من كلام الفصحاء ما يُثبت التسويةَ بينهما. من ذلك قول ابن المقفع في كتابه (كليلة ودمنة /٢٨٥): ((فوجده في جميع الأمور وَفْق غرضه)). وقول الإمام الماوردي في (أدب الدنيا والدين /١٤٤): ((يَطلب قَدْرَ كفايته، ويَلتمس وَفْقَ حاجته)). وأشار إلى صحة قولك: (حَسَبَ الحاجةِ) و(على حَسَبِ الحاجة) أيضاً، وقولك: (قَدْرَ الحاجةِ) و(على قَدْرِ الحاجة). والقول ما قال.

وقد بحث (حسب) الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات /١٤٥)، فأثبت صحةَ استعمال (حسب) مسبوقةً بحرف الباء، أو (على)، أو غيرَ مسبوقةٍ بحرف، مفتوحةَ السين، على المشهور، وبالتسكين. والقول ما قال أيضاً.

ولكن هل تقول: (مضيت في عملي وِفْق النظام ووِفقاً للنظام) بكسر الواو، كما يقولـه الكتّاب؟

أقول: لا يصحّ ذلك، لأن (الوِفْق) بالكسر هو: التوفيق والتسديد إلى الخير. وغريبٌ على هذا ما جاء به الأستاذ البصام في كتابه (الاستدراك)، حين قال: ((أما تغليطُه – أي الأستاذ جواد – قولَهم: أَلَّف الكتابَ وِفْقاً لمنهج الوزارة، فقد سبقه إليه الأستاذ الزعبلاوي في كتابه: أخطاؤنا...))، وأردف: ((ولستُ أقرِّهما عليه، لأن (وِفْقاً) حالٌ جاء على صيغة المصدر كقولـه تعالى: ﴿ولا تَمْشِ في الأرْضِ مَرَحاً﴾ [الإسراء ٣٧] وقولِهم: قَتَلَهُ صَبْراً..)).

أقول: العلّة في تخطئتي نحو قول القائل: (وِفْقاً لمنهج الوزارة)، هو معنى (الوِفْق) بالكسر، لا أيَّ شيءٍ آخر. و(الوِفْق) بكسر الواو هو: التوفيق والتسديد إلى الخير، لا: الموافقة والمطابقة. وكلامنا في هذا واضح جليّ!

١١٤٥. اتفاق واتفاقية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧)

أجاز الأئمة إذا أريد التعبير عن الحالة أو الحقيقة التي ينطوي عليها معنى لفظ من الألفاظ، أن يضاف إليه (ياء النسبة) المشددة، و(تاء النقل)، فيقال في لفظ (المسؤول): (المسؤولية)، وفي الفاعل والمفعول: (الفاعلية) و(المفعولية)، وفي الإنسان والجزء والكلّ: (الإنسانية) و(الجزئية) و(الكلّية)، وفي كم وكيف: (الكمية) و(الكيفية). وذلك قياساً على ما حُكي عن العرب من أمثالها كالعبدية، والعبودية، والحرية، والوحدانية، واللصوصية، والخصوصية، بضمِّ الأول أو فتحه في اللفظين الأخيرين، وأشباه ذلك.

وقد أُسْمِيَ اللفظُ الحاصل بعد إلحاق ياء النسبة المشددة وتاء النقل: (المصدر الصناعي) أو (اسم المصدر الصناعي) على الأصح. ولكن هل يجوز صوغ اسم المصدر المصنوع هذا من المصدر أو اسم المعنى عامة، فيقال في اتفاق وإمكان وإنتاج: (اتفاقية) و(إمكانية) و(إنتاجية)؟

أقول: قد مَنع الأئمةُ صوغ اسم المصدر المصنوع هذا

من المصدر أو اسم المعنى عامة، قال ابن سيده: ((وهذا غير مستعمل في لغة العرب، إنما يقولونه بوسيط لهم كقولهم: فعل ذلك على جهة العدل، وعلى جهة الجور، وعلى جهة الخير. ولا يقولون: على العدلية، ولا على الجورية، ولا الخيرية)). فما الرأي في هذا؟

أقول: لا شك أن ابن سيده على صواب فيما يقول؛ إذ لا يجوز أن يراد بهذه المصادر المصنوعة بزيادة الياء المشددة والتاء ما يراد بالمصدر نفسه من معنى. فإذا قيل: (اتفاقية) و(إمكانية) و(إنتاجية)، فلا يجوز أن يراد بها ما يراد بالاتفاق والإمكان والإنتاج، وإلا كانت اللغة عبثاً. وهكذا: العدل والجور والخير، فلا يصحّ أن نتحوَّل بها إلى صيغة المصادر المصنوعة بإضافة الياء والتاء، إذا كان يقصد بذلك التعبير عن محض المعاني التي تَنمّ عليها المصادر الأصلية.

فـ (الإنتاج) مثلاً مصدر، فإذا أحَلْتَهُ إلى اسم مصدر صناعي فقلت: (الإنتاجية) كما يقولونه اليوم، فلا بدّ أن تريد به شيئاً آخر لا يمكن التعبير عنه بمجرد لفظ (الإنتاج). كأن تعني به مثلاً (خصب الإنتاج)، أو (قوته وشدته)، أو (مبلغه)، أو نحو ذلك. و(الاتفاقية) اسم مصدر صناعي من (الاتفاق)، وهو سائغ إذا سَمَّيْتَ به فأردت: (العهدة)، أو (العهد)، أو (العقد)، لا مجرد الاتفاق. وهو فرقٌ ليس لك منه بدّ، ولا عنه منصرف. فـ (الاتفاق) مصدر، فإذا سَمَّيْتَ به واستعملته استعمالَ الأسماء كان معناه: (ما تم الاتفاق عليه)، أمّا (الاتفاقية)، فهي: صكٌ ما اتُّفق عليه.

وأما ما يلجأ إليه الكتّاب من قولهم (الإمكانية)، و(النوعية)، و(الاستمرارية)، مراداً بها مجرد الإمكان والنوع والاستمرار، فلا يصحّ بحال من الأحوال.

١١٤٦. يفي بالحاجة، لا: يفي الحاجة

(نشرت بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٤)

دَرَجَ بعض الكتّاب على أن يقولوا: (إن ما في الأسواق من ذلك يَفِي حاجةَ السكان)، وهو خطأ شائع. والصواب أن تقول: (يَفِي بحاجةِ السكان)، ذلك أن (وَفَى) فعلٌ لازم لا يتعدى بنفسه، وله موضعان:

الأول قولك: (وَفَى الشيءُ) إذا أصبح وافياً. ومن هذا ما جاء في (الأساس): ((درهمٌ وافٍ، وكيلٌ وافٍ، وله شَعَرٌ وافٍ)) أي: تامٌ غيرُ منقوص.

أما الموضع الثاني فقولك: (وَفَى خالدٌ بعهده) إذا حقّقه ولم يَغدر. والمصدر: (الوفاء). ففي (الأساس): ((ووَفَى بالعهد... وهو وَفِيٌّ مِن قومٍ أوْفِياء)). ومن ثَمَّ كان لك أن تقول على سبيل المجاز: (إن ما في الأسواق يَفِي بحاجةِ السكان) أي: يَستجيب لطلب السكان، فيُمكِّنهم من بغيتهم ويُسعفهم بحاجتهم.

وفي مثل هذا المعنى يمكن أن تقول: (يُوفِي بحاجةِ السكان) مِن (أوْفَى به) بمعنى: وَفَى به. وفي (الإيفاء) مبالغةٌ ليست في (الوفاء)، كما في (الكلّيات). ففي (الأساس): ((وَفَى بالعهد، وأوْفَى به))، فإذا أردت

من هذه المادة فعلاً يتعدى بنفسه ويؤدي هذا المعنى قلت: (إن ما في الأسواق يُوفي الحاجةَ) بتخفيف الفاء، (ويُوَفِّي الحاجةَ) بتشديد الفاء. فالأول مِن: (أَوْفاهُ حقَّه إيفاءً) إذا أعطاه إياه وافياً تاماً. والثاني مِن: (وفَّاهُ حقَّه تَوْفِيةً) بهذا المعنى أيضاً. ففي (الأساس): ((ووفّاهُ حقَّه، بتشديد الفاء، وأوْفاهُ بتخفيفها))، وفي التنزيل: ﴿وأَوْفُوا الكَيْلَ إذا كِلْتُمْ﴾ [الإسراء ٣٥] أي: اجعلوه وافياً تامّاً، وفي التنزيل أيضاً: ﴿وإنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنْقُوص﴾ [هود ١٠٩] بتشديد الفاء.

ولذا قُلْ: (إن هذا يَفِي بالحاجةِ)، و(يُوفِي بالحاجةِ)، و(يُوفِي الحاجةَ) بتخفيف الفاء، و(يُوَفِّيها) بتشديد الفاء.

١١٤٧. وافاه يوافيه

(وافاهُ يُوافِيهِ) بمعنى: أتاه. فلك أن تقول على هذا: (وافانِي جوابُكَ أو كتابك) أي: أتاني. أما قول الكتّاب: (أنتظر أن تُوافِيَنِي بالجواب أو الكتاب)، فليس صحيحاً، لأن معناه: (أنتظر أن تأتيَني بالجواب..) أي: تَقْدَم به إليّ، وهو غير ما يقصده الكتّاب بكلامهم. قال الزمخشري: ((وافَيْتُهُ بمكان كذا: أتيتُه وفاجأته، ووافاني كتابُكَ)).

١١٤٨. تُوفِّي وتَوفَّاهُ اللّـه

(تُوُفِّيَ)، مما اعتاد الكتّاب أن يَبنوه للفاعل؛ أي: للمعلوم. والصحيح أنه مبنيٌّ للمفعول؛ أي: للمجهول. وموارد الوهم في أشباهه كثير. تقول: (تُوُفِّيَ فلانٌ) بضمِّ التاء والواو وكسر الفاء المشدَّدة: إذا تَوفّاهُ اللّـه، فهو: (مُتوفَّى) بضمِّ الميم وفتح الفاء المشدَّدة، واللّـهُ (المُتَوفِّي) بضم الميم وتشديد الفاء المكسورة.

وتقول: (احْتُضِرَ) بالبناء للمجهول: إذا حَضَرَتْهُ الوفاةُ، فهو: (مُحْتَضَر) بضمِّ الميم وفتح الضاد. ومثل (حُضِرَ) بضم الحاء وكسر الضاد: (استُشْهِد) بضم التاء: إذا مات شهيداً، و(جُنَّ) بضم الميم من الجنون، و(شُفِيَ) بضم الشين: إذا شفاه اللّـه، و(اضْطُرَّ) بضم الطاء: إذا اضْطَرَّهُ أمرٌ، و(امْتُقِعَ لونُه) بضم التاء: إذا اصفرّ، و(نُكِسَ) بضم النون: إذا عاوده المرضُ، و(نُزِفَ) بضم النون: إذا نَزَفَهُ الدَّمُ.

أما (شغف)، فقد رُوِي بضم الشين، مبنياً للمجهول، وفتحها وكسر الغين مبنياً للمعلوم، كما جاء في (اللسان) إذ قال: ((وشُغِفَ بالشيء، على صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُه: أُولِعَ به، وشَغِفَ بالشيء، كتَعِبَ، شَغَفاً على صيغة الفاعل: قَلِقَ. وشَغَفَهُ الحبُّ يَشْغَفُهُ شَغْفاً وشَغَفاً: وصل إلى شَغافِ قلبه)). وقد فصّلنا القول في ذلك، في غير موضع من الكتاب.

١١٤٩. جَمْعُ: وفاة، ونواة، ومهاة

تُجمع (الوفاة) على: (وَفَيَات) بفتح الواو والفاء، وتخفيفِ الياء، خلافاً للدائر على ألسنة الكتّاب إذ يَلْفِظونه (وَفِيّات) بفتح الواو وكسر الفاء مع تشديد الياء، وهو وَهْمٌ خالص.

وهكذا نجمع (النواة) على: (نَوَيَات) بفتح النون

وتخفيف الياء، و(مَهَاة) على: (مَهَوَات) و(مَهَيَات) بتخفيف الواو والياء. فتأمل.

١١٥٠. وَقَدَ، والوقود

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٦)

تقول: (وَقَدَتِ النارُ وُقُوداً) بضمٍّ أولـه: إذا تَلَهَّبَتْ، كما قال ابن القوطية، فالفعل لازم. وقال الفيومي: ((وَقَدَتِ النارُ وَقْداً من باب وَعَدَ، ووُقُوداً بضمٍّ أولـه)). ومثل (وَقَدَ): توقَّد واستوقد واتَّقد، كما في (اللسان).

ويَحْسَب الكتّاب حيناً أن (وَقَدَ) يتعدَّى فيقولون: (وَقَدْتُ الحطبَ) أي: أحَلْتُهُ ناراً، والصواب: (أَوْقَدْتُ الحطبَ إيقاداً). ففي التنزيل: ﴿نارُ اللّـهِ المُوقَدَةُ﴾ [الهمزة ٦] من (أَوْقَدَ النارَ)، فهي (مُوقَدَة). ومثل (أوقده): (استوقده) أيضاً، كما في (اللسان). فثبت بهذا أن (استوقد) يتعدى، ولا يتعدى.

و(الوُقود) بضمٍّ أولـه هو المصدر، و(الوَقود) بفتح أولـه هو الحطب، أو كلّ ما تُوقَد به النار. ففي (اللسان): ((وكلّ ما أُوقِدَتْ به النارُ فهو: وَقُود)) بفتح أولـه. فـ (الوَقود) مفردٌ مذكَّر، لا جَمْعُ مؤنَّث كما يَحْسَبه الكتّاب حين يقولون: (لا بدّ من حرْق الوَقود الكافية)، والصواب: (الوَقود الكافي).

وقد يُنزل (الوَقود) بالفتح منزلةَ المصدر فيكون معناه (التوقد).

١١٥١. التوقيع

الدائر على الألسنة قولهم: (وَقَّعَ الكتابَ) إذا جعل عليه (التوقيع)، والمنقول في المعجمات المعتمدة كـ (الصحاح) و(الأساس) و(اللسان) و(القاموس): (وَقَّعَ في الكتاب). ولا سند لما جاء في معجم (أقرب الموارد) و(المنجد) من تعدية الفعل بنفسه. ذلك أن (التوقيع) في الأصل يعني (التأثير). قال الخَفاجي في كتابه (شفاء الغليل): ((والتوقيع في الكتاب والأمر مولَّد. وفي (التهذيب): قال الليث: التوقيع: سَحْجٌ بأطراف عظام الدابة من الركوب)). و(السَّحْج): القَشْر، تقول: (سَحَجَهُ): قَشَرَهُ، و(سَحَجَ الشيءَ بالشيء): حاكَّه فقشره. وتابع الخَفاجي يقول: ((وتوقيع الموقِّع في الكتاب مأخوذ منه، كأنه تأثير في الأمر الذي كتب فيه وتأكيد لـه)). وفي (التلخيص ٢/ ٧١٠) لأبي هلال العسكري نحوٌ من ذلك إذ قال: ((وتقول: وقَّعتُ في الكتاب توقيعاً، وأصلُه في اللغة: التأثير الخفيف. يُقال: بعيرٌ موقَّعُ الدَّفِّ؛ إذا أثَّرت الحبال فيه أثراً خفيفاً، والدَّفُّ: الجنب)).

ولك أن تقول كذلك: (وقَّعَ على الكتاب). ذلك أن مما ذكره الخفاجي أن: ((التوقيع: إيقاع شيء على شيء بسيط يخالف لونه..)).

وهكذا صحّ قولك: (وقَّع فلانٌ في الكتاب وعلى الكتاب) إذا جَعَلَ عليه توقيعَه. وللتوقيع في الاصطلاح معنى آخر هو: أن تُلْحِقَ في الكتاب شيئاً بعد الفراغ، كما قال الخفاجي. وذلك نحو قولهم: (وقَّع السلطان في الكتاب بالإيمان)، أو: (وقَّع السلطان كذا)، كما تقول: كتب بذلك، وكتب كذا. وهو على جهة التضمين. فقد جاء في كتاب (مفاتيح

العلوم) للخوارزمي، قولُه: ((فوقَّع الكاتب تحت ذلك: قد أصَبْتَ فَصِرْ إلينا آمناً ظُلْمَةً..)). وجاء فيه أيضاً: ((الصكّ عملٌ يُعمل لكل طَمَع))، و(الطَّمَع) في الاصطلاح: (النفقة)، وقد تابع يقول: ((يُجمع فيه أسامي المستحقّين وعِدَّتهم ومبلغ مالهم، ويوقِّع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم))، ثم قال: ((والمؤامرة عَمَلٌ تُجمع فيه الأوامر الخارجة في مدة أيام الطَّمَع، ويوقِّع السلطان في آخره بإجازة ذلك)).

وهكذا تقول: (وَقَّعَ فلانٌ في الكتاب، وعلى الكتاب)، كما تقول: (وقَّع فيه كذا، وبكذا)[1]. فتأمل.

١١٥٢. وقى واتقى وتوقّى

تقول: (وقاهُ اللّـهُ الشرَّ وِقايَةً) إذا صانه عن الأذى. ففي (المصباح): ((وقاهُ اللّـهُ السوءَ يَقِيهِ وِقايةً، بالكسر: حَفِظَهُ)). لكن الكتّاب يقولون حيناً: (وقاهُ اللّـهُ من المرض)، فيُعَدُّون الفعلَ إلى المفعول الثاني بالحرف، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك عن العرب. ففي التنزيل العزيز: ﴿وما لَهُمْ مِنَ اللّـهِ مِنْ واقٍ﴾ [الرعد ٣٤] أي: ما لهم واقٍ يَقيهم من عذابِ ربِّهم. وفي (الأساس): ((وقاهُ اللّـهُ كلَّ سوء، ومن السوء وِقايةً)). وقد بحث هذا العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فأقرّ (وقاهُ منه)، لكنه منع قول القائل: (توقّى فلانٌ من الشرّ) محتجاً بأن (توقّى) يتعدى مباشرة.

أقول: قد اشتُقَّ من (وَقَى): (توقَّى) بوزن (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، و(اتَّقَى) بوزن (افْتَعَل)، وهما بمعنى واحد، كما في (الصحاح). وجاء في التنزيل: ﴿إلاّ أنْ تَتَّقُوا منهم تُقاةً﴾ [آل عمران ٢٨]. قال البيضاوي في (تفسيره): ((والفعل يُعدَّى بـ (مِن) لأنه بمعنى تحذروا وتخافوا)).

أقول: ما دام (توقَّى) و(اتَّقى) بمعنى، ومن مادّة واحدة، إذ هما (تفعّل) و(افتعل) من الوقاية، فقد صحّ قولك: (توقَّيتُ منه)، كما صحّ: (اتَّقيت منه).

ونحو ذلك (تحفّظ)، ففي (الأساس): ((وعليك بالتحفُّظ من الناس، وهو التوقِّي)). وانظر إلى ما قالَه الجاحظ في كتاب (الحجّاب): ((فالواجب على مَن ساسهم التوقِّي على نفسه مِن سوء ظنونهم))، وجاء في كتاب (مختصر منهاج القاصدين) للشيخ أحمد المقدسي من أئمة القرن السابع الهجري: ((وأصل الدِّين التوقِّي من الشر، ولا يَصحّ أن يُتوقَّى حتى يُعرف)).

فثبت بذلك صحة قولك: (توقَّيتُ السوءَ، ومن السوء)، و(اتَّقيتُ السوءَ، ومن السوء)، و(وقاهُ اللّـهُ السوءَ، ومن السوء). فتأمل.

١١٥٣. التَّكِيَّة

تقول: (اتَّكأ على عصاه) إذا اعتمد عليها. وأصل (اتَّكأ) بالتاء المشدَّدة: (اوْتَكأ) بوزن (افْتَعَلَ)، أُبدلت الواوُ الساكنة فيه تاءً، وأُدغمتْ بمثيلتها.

---

[1] جاء في (المعجم الوسيط): وَقَّعَ العقدَ أو الصكَّ: كتب في أسفله اسمَه إمضاءً له أو إقراراً به. (مو).

أما (التَّكِيَّة) بفتح التاء وكسر الكاف وياء مشدَّدة مفتوحة، فهي: (التُّكَأة) بضم التاء المشددة وفتح الكاف. قال معروف الرُّصافي، رحمه اللّـه، في كتابه (دفع الهجنة): ((أصلها، أي: أصل التكيّة، تُكَأة كهُمَزَة، بضمٍّ أولـه وفتح ثانيه وثالثه، للشيء الذي يُتَّكأ عليه مِن عصا وغيرها)). والقول ما قال.

وقد جاء إطلاق (التُّكَأة) على بيت الزهّاد، من أصحاب الطرائق الدينية، من إطلاق الشيء على محلِّه لأنه اسم للمجلس، أي المُتَّكأ، وهو مكان الاتّكاء، أو هو من تسمية المجلس بمَن فيه لقولك: (رجلٌ تُكَأة) إذا كان كثير الاتّكاء، وهذه حال القوم فيه.

والكتّاب إذا جمعوا (التكيّة) قالوا: (تكايا)، وقد جرّهم إلى ذلك ظنُّهم أن (التكيّة) صحيحة، وأنها (فَعِيلة) فجمعوها على (فعائل)، والصواب أنها: (تُكَأة) بضمٍّ ففتح، وجمعُها (تُكَآت). فتأمل.

١١٥٤. وكلت الأمرَ إليه

(نشرت بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٨)

تقول: (وَكَلْتُ الأمرَ إلى فلان وَكْلاً) من باب وَعَد، و(وُكُولاً): إذا صرفتَهُ إليه، ونُطْتَهُ به، واعتمدت فيه عليه. وتقول من ذلك: (الأمر في هذا مَوكولٌ إليه منوط به). وجاء في الدعاء: ((لا تَكِلْنِي إلى نفسي طَرْفَةَ عَيْن فأهْلِكَ)). وتقول منه: (الوكيل)، وهو بمعنى: الموكول إليه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَكَلْتُ نفسي والأمورَ إلى اللّـه عزَّ وجل، وَكْلاً: صَرَفْتُها إليه)). وفي (المصباح): ((وَكَلْتُ الأمرَ إليه وَكْلاً من باب وَعَدَ، ووُكُولاً: فوّضتُه إليه، واكتفيت به. والوكيل: (فعيل) بمعنى (مفعول)، لأنه موكول إليه)).

و(الوكيل): اسمٌ من أسماء اللّـه الحسنى؛ فاللّـهُ تعالى مَوكولٌ إلى تَطوُّله الأمور، كما قال الزجّاج. وفي (النهاية): ((هو القَيِّم الكفيل بأرزاق العباد، وحقيقتُه أنه يَستقِلُّ بأمر الموكول إليه)). وفي التنزيل: ﴿وهو على كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام ١٠٢، والزمر ٦٢] أي: حفيظ، ذلك أن (الوكالة) حِفْظٌ، و(الوكيل) حفيظٌ مجازاً بعلاقة السببية، كما قال أبو البقاء في (الكلّيات).

ويقول الكتّاب: (أوْكَلْتُ الأمرَ إلى فلان) بزيادة الهمزة في أولـه، كما يقولون: (هذا الأمرُ مُوكَلٌ إلى فلان). وليس في العربية: (أوْكَلَ إليه) بمعنى: وَكَلَ إليه[1].

وهكذا قول الكتّاب: (أَنَطْتُ الأمرَ بفلان)، و(الأمرُ مُناط به)، فهو خطأ، صوابُه: (نُطْتُ به الأمرَ، فالأمرُ مَنُوطٌ به) إذا فوَّضت الأمرَ إليه.

وثمّةَ: (وَكَّلْتُ فلاناً بالأمر توكيلاً) إذا جعلتَ الأمرَ إليه ليقومَ به ثِقَةً بقدرته، فـ (تَوَكَّلَ هو بالأمر)؛ أي: تكفَّل به وضَمِنَ القيام به. ففي (النهاية): ((وَكَّلَ فلانٌ فلاناً، بتشديد الكاف، إذا استكفاه أمرَه ثِقةً بكفايته))، وتقول: (وَكَّلْتُ همِّي بكذا توكيلاً)، كما في (الأساس)، إذا وفَّرتَ جهدك عليه. فتأمل.

---

(١) ولكن جاء في (المتن) و(الوسيط): أوْكَلَ عليه العملَ: خلاّه كلّه عليه (مجاز). وأوكَلَ عليك فلان: اتكل.

١١٥٥. تولّى الأمرَ، لا: تَولَّجه

(من كتاب: لغة العرب)

قولُ الكتّاب: (تَوَلَّجَ الأمر) خطأ، فليس في اللغة (تَوَلَّجَ) بمثل هذا المعنى، والصواب أن يقال: (تَوَلّى الأمرَ أو تَقلَّده أو اضْطَلَعَ به).

أما (تولَّج) في اللغة فمعناه: دخل، من (الولوج) بمعنى: الدخول.

و(المَوالِج) من هذا، وهو جَمْعُ (المَوْلَج) لموضع (الولوج) قال طرفة:

رأيتُ القَوافي يَتَّلِجْنَ مَوالجاً
تضايق عنها أن تَولَّجها الإبَر

(يَتَّلِجْنَ) مِن (اتَّلَجَ) بتشديد التاء على صيغة (افْتَعَل)، وأصلُه: (يَوْتَلِجْنَ) أُبدلتْ الواوُ تاءً وأُدغمتْ.

و(تَوَلَّجَها): دَخَلَها، وهو يعني: تتولّجها، وأصلُه: (تولَّج فيه) إذا دخل.

و(الإبَر) جَمْعُ (إبْرَة) كقِرْبَة وقِرَب.

فهناك: (وَلَجَ) و(أَوْلَجَ) و(اتَّلَجَ) و(تَوَلَّجَ)، كلُّه من (الولوج) بمعنى: الدخول. ففي التنزيل: ﴿يُولِجُ الليلَ في النهار ويُولِجُ النهارَ في الليل﴾ [لقمان ٢٩، وفاطر ١٣، والحديد ٦]. وفي (نهج البلاغة): ((وَلَجَتْ عليه شُبْهَة)) أي: دَخَلَتْ.

و(وَلِيجَةُ الرجل): خاصّتُه الذين يَدخلون عليه، ومَن يَتخذه معتمداً عليه من غير أهلِه.

لذا قُلْ: (تَوَلّى الأمرَ بنفسه)، ولا تقل: (تولَّج الأمرَ بنفسه).

١١٥٦. لم يُولَد له أبناء

(من كتاب: لغة العرب)

ترد عبارةُ (لم يَلِدْ له) في كلام الكتّاب، ويبدو بتأمُّلها أن الكاتبَ قد فارق الصواب؛ فـ (يَلِد) مضارع (وَلَدَ). وينبغي أن يُبنى هنا للمجهول فيقال: (وُلِدَ له وَلَدٌ) بضمِّ أوَّل الفعل في الماضي، و(يُولَد له) بفتح اللام في المضارع، كما يقال (وُجِدَ) بضمِّ أوله في الماضي، و(يُوجَد) بفتح الجيم في المضارع.

لذا قُل: (لم يُولَدْ له أبناء)، ولا تقل: (لم يَلِدْ له أبناء).

١١٥٧. ولع وتولّع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٥)

(وَلِعَ به) بفتح اللام وكسرها (يَلَعُ) بفتح اللام (وَلعاً) بسكون اللام وفتحها و(وَلُوعاً) بفتح الواو بمعنى: عَلِقَ به، كما في (المصباح). وتقول: (أَوْلَعْتُهُ بالأمر إيلاعاً) إذا أغْرَيْتَهُ به، كما في (الأفعال) لابن القوطية. ومن ذلك قولهم: (أُولِعَ فلانٌ بالأمر) بالبناء للمجهول، وهو الشائع في الاستعمال.

ويقول الكتّاب حيناً: (تولَّعَ فلانٌ بالشيء) بتشديد اللام، إذا أحبَّه، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في المعجمات (تولَّعَ) بهذا المعنى إذا استثنينا (المعجم الوسيط)، فهل نأخذ به؟ الرأي أنه إذا خَلَتِ المعجماتُ من (تولَّعَ) بمعنى: أحبَّ وعَلِقَ، فقد جاء هذا في كلام الفصحاء. ففي (درّة الغواص في أوهام الخواص): ((وأنشد ثعلب:

ولكن إذا ما حبّ شيء تولّعت(به)
أحرف التصغير من شدة الوَجْد»

وجاء في كلام أبي بكر الخوارزمي: «والشفيق بسوء الظن متولّع». وفي مقدمة (القاموس): «ما تتولّع به الأرواح، لا الرياح»، وفي الحاشية: «يتولّع مضارع تولّع بالشيء: إذا أحبه».

ولذا قُلْ: (وَلَعَ به)، و(تولّعَ به)، و(أُولِعَ به) بالبناء للمجهول.

١١٥٨. الأَوْلَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥)

(الأَوْلَى) بفتح الهمزة وسكون الواو، على زنة (الأَعْلى) اسمُ تفضيلٍ مِن (وَلِي يَلِي) بكسر اللام فيهما. تقول: (فلان أَوْلَى بكذا)، أي: أحقُّ به وأجدر؛ ففي (مفردات الراغب): «فلان أَوْلى بكذا، أي: أحرَى». وفي التنزيل: ﴿النبيُّ أَوْلَى بالمؤمنينَ مِن أنفُسِهم﴾ [الأحزاب ٦]، وفيه أيضاً: ﴿إنّ أَوْلَى الناس بإبراهيمَ لَلذينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران ٦٨].

والكتّاب يعرفون ذلك، لكنهم قد لا يعرفون مؤنثَ (أَوْلَى) وجَمْعَه.

تقول: (هو الأَوْلَى) بفتح الهمزة وسكون الواو، و: (هي الوُلْيا) بضم الواو وسكون اللام كالعُلْيا، كما تقول: (هم الأَوْلَوْن) بفتح الهمزة واللام وسكون الواوَيْن، كما تقول: (هم الأَعْلَوْن)، وإن شئتَ قلتَ: (الأَوَالي) كما تقول: (الأعالي). وتقول: (هُنَّ الوُلَى) بضمِّ الواو وفتح اللام، أو (الوُلْيَيات) بضم فسكون ففتح، كما تقول: (الكُبَر) بضم ففتح، و(الكُبْرَيات) بضم فسكون ففتح، جمعاً للكُبْرى، كما في (الصحاح) و(المصباح).

١١٥٩. أومأ إليه، وأومى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٣)

في اللغة: (أَوْمَأَ إليه) بمعنى: أشار. ففي (المصباح): «أَوْمَأْتُ إليه إيماءً: أشرت إليه»، واسم المفعول منه: (مُومَأٌ إليه) بالهمزة. لكن الكتّاب يقولون أحياناً: (أَوْمَى إليه)، فيكون اسم المفعول منه: (مُومىً إليه)، وينكره بعضُ النقاد، ويَقصِرون الصوابَ على المهموز اعتماداً على ما جاء في (الصحاح): «أَوْمَأْتُ إليه: أشرت، ولا تقل: أَوْمَيْتُ».

أقول: إذا أخذ الجوهري بالأفصح، فلا ينبغي أن يُنكر سواه. ففي (الأساس): «أَوْمَأْتُ إليه، وصَلَّى بالإيماء، وفلانٌ مُومىً إليه».

فـ (مُومى إليه) مِن (أَوْمَى) بغير همز. وقال ابن خالَوَيْه: «ليس في كلامهم كلمة فيها أربعُ لغات: لغتان بالهمز، ولغتان بغير الهمز، إلا أربع»، وجعل من ذلك: (أَوْمأتُ إليه، ووَمأتُ إليه، وأوميتُ إليه، ووَمَيْتُ إليه).

فصحّ بذلك في اسم المفعول من المزيد وجهان: (مُوماً إليه) من (أوما)، و(مُومى إليه) من (أومى) بضم الأول في اسم المفعول، ومن الفعل المجرد وجهان آخران: (مَوْمُوءٌ إليه) من (وَمأ)، و(مَوْمِيٌّ إليه) من (وَمَى يَمِي)، كـ(مَوْقِيٍّ) من (وَقَى يَقِي) بفتح الأول في اسم المفعول. والمهموز هو المشهور.

١١٦٠. وَنَى فيه وعنه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٢)

تقول: (وَنَى في الأمر يَنِي) كوَعَى يَعِي: إذا ضَعُفَ وفَتَرَ، وكذلك: (وَنِيَ يَوْنَى) كوَجِلَ يَوْجَلُ (وَنىً) و(وَنْياً). ففي (الأساس): ((وقد وَنَى في الأمر: ضَعُفَ وفَتَرَ... وفلانٌ لا يَنِي ولا يُوَنِّي بالتشديد ولا يتوانى: لا يُقصِّر)). وفي (المصباح): ((وَنَى في الأمر وَنىً ووَنْياً من بابَي تَعِبَ ووَعَدَ: ضَعُفَ وفَتَرَ)).

ولكن هل تقول: (وَنَى عنه)، على ما يقولُه الكتّاب، كما تقول: (وَنَى فيه)؟

أقول: جاء في التنزيل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه ٤٢] أي: لا تفتُرا في ذِكْري، فاستند إليه بعضُهم، فقصروا تعديةَ الفعل على (في)، وحين حُجّوا بقول الشاعر [الأعشى]:

وآسِ سَراةَ الحيِّ حيث لقيتَهم

ولا تكُ عن حمْل الرّباعة وانيا

قالوا إن (عن) هاهنا بمعنى (في). ومعنى الرباعة (الرئاسة).

أقول: الصحيح أن الفعل يتعدّى بـ (عن)، كما يتعدّى بـ (في)، والمعنى مختلف. فقد جاء في (الهَمْع): ((وفرّق بين: (وَنَى عنه) و(وَنَى فيه)، بأن معنى الأول: جاوزه. والثاني: دخل فيه وفتر)). فتعدية (وَنَى) بـ (عن) معروف. و(عن) هنا في معناها المطّرد، لأنها وُضعت لمعنى: ما عداك؛ أي: ما جاوزك، وما تراخى عنك، كما في (اللسان). فأنت تقول: (وَنَى عنه)، كما تقول: ضَعُفَ عنه، وقصّر عنه، وعجز عنه. وقد جاء في (الأساس): [قول ابن مقبل]:

مَرَتْهُ الصِّبا بالغَور غورِ تِهامة

فلما وَنَتْ عنه بشَعْفَيْن أمْطرا

[مَرَتِ الريحُ السحابَ: استدرَّتْهُ وأنزلتْ منه المطر]. يقول: إن الريح استدرّت السحاب، فلما ضَعُفتْ عنه بشَعْفَيْن – وهو اسم موضع – أمطر.

١١٦١. الميناء والمواني

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٩)

(الميناء) مِن (وَنَى). وفي استعمال هذا الفعل، واشتقاق (الميناء) منه، وجمْع (الميناء) وجوهٌ من القول أهمُّها:

أولاً: (الوَنَى) كفتى: التعَب والفتْرة. ففي (الصحاح): ((الوَنَى: الضعْف والفتور والكَلال والإعياء))، وفي (اللسان): ((وقد وَنَى يَنِي وَنْياً، بفتح الواو، ووُنِيّاً بضم الواو وكسر النون وتشديد الياء... فهو وانٍ... وتَوانى في حاجته: قصّر)). هذا هو أصل الفعل.

ثانياً: (المِينَى) بكسر الميم مقصور هو: مرفأ السفينة. وقد جاء في (التاج): ((سُمِّيَ بذلك لأن السفينةَ تَنِي فيه؛ أي: تفتر عن جَرْيِها))، وفيه: ((قال ثعلب: هو مِفْعَل ومِفْعال من الوَنَى، والمد أكثر)). ويعني هذا أن (المِينَى) على وزن (مِفْعَل) بكسر الأول، و(الميناء): (مِفْعال) بكسر الأول أيضاً.

والكتّاب يَجمعون (الميناء) الممدود على (المَوانئ)

بهمز آخره، لا يكاد أحدهم يَشك في صحته. فما الرأي فيه؟

أقول: جَمْعُ (الميناء) على (مَوانئ) بالهمز خطأ؛ ذلك أن الهمزة في آخر (الميناء) ليست أصليةً، وإنما هي مُبدلة من حرف العلة، لأن الفعل (وَنَى)؛ فالـ (مِفْعال) منه (ميناي) قُلبت الياءُ الأخيرة فيه همزةً بالإعلال. فجمْع (الميناء) قياساً على (موانِيّ) بالتشديد. وقد يَستثقلون الياءَين، فيَجمعونه على (المواني) بالتخفيف.

وهكذا: (المعطاء). قال ابن سِيدَه في (المخصَّص ٢٢٧/١٢): ((رجلٌ مِعطاء، والجمع: مَعاطٍ، وأصلُه: مَعاطِيّ فاستثقلوا الياءَين. ولا يمتنع أن يجيءَ على الأصل معاطيّ كأثافِيّ)).

فجمْع (الميناء) إذاً: (المَواني) بالتخفيف، وهو المشهور، و(المَوانِيّ) بالتشديد، وهو الأصل. أما (المِينَى) على (مِفْعَل)، فليس فيه إلاّ: (مَوانٍ) بالتخفيف.

ثالثاً: مَن كَتَبَ (المِينا) بالألف، فهو على قصْر الممدود بحذف الهمزة. ومَن كَتَبَ (المِينَى) بالياء [غير المنقوطة]، فهو على أنه (مِفْعَل) مِن (الوَنَى).

و(الميناء) و(المينى) اسمان مذكَّران، فلا وجه لقول بعضهم: (ميناءٌ أمينةٌ)، وصوابُه: (ميناءٌ أمينٌ)، فالهمزة ليست للتأنيث كما قدمنا.

١١٦٢. هَبْ أني نجحت (من وهب)

(هَبْ) في قولك: (هَبْ أني نجحت) فعلُ أمر من (وَهَبَ)، ومعناه: (احْسُبْ) أو (اعْدُدْ)، ولم يُسمع عن العرب منه فعلٌ ماضٍ أو مستقبل، فهو فعلٌ غير متصرّف. والمشهور في استعمالِه قولهم: (هَبْ زيداً ناجحاً) بتعدية الفعل إلى مفعولين ظاهرين، أو: (هبني ناجحاً) بجعل الضمير مفعولاً أوّل، أو: (هبني نجحت)، على حدّ قول الشاعر عروة بن أذينة:

إذا وجدتُ أُوارَ الحبِّ في كبدي
أقبلتُ نحو سقاء القوم أبْتَرِدُ

هبني بَرَدْتُ ببرد الماء ظاهرَه
فمَن لنارٍ على الأحشاء تتَّقِدُ

ولكن هل يصحّ قولك: (هب أني نجحت) بإدخال (أنّ) ومعمولَيْها ليَسُدّا مَسَدّ المفعولَيْن، كما هو القياس في ذلك؟

أقول: يصحّ ذلك، وعليه كلام الثقات، وتفصيل القول في المسألة أن المعاجم قد اكتفتْ غالباً بذكر الوجه المشهور، ولم تَعرض للوجه المقيس. فقد جاء في (الصحاح): ((هَبْ زيداً منطلقاً بوزن (دَعْ) بمعنى احْسُبْ، ولا يُستعمل منه ماض ولا مستقبل)). وجاء في (الأساس) قولُ الشاعر:

فَهَبْها أمّةً هلكتْ وأودتْ
يزيد إمامها وأبو يزيدا

وجاء في (المحيط): ((وهَبْني فعلتُ، أي: احسُبني واعْدُدْني، كلمةٌ للأمر فقط)). وقد اقتصر بعض اللغويين على الوجه المشهور وأنكر القياس، إذ جاء في (درّة الغوّاص) لأبي محمد القاسم الحريري: ((ويقولون: هَبْ أني فعلت، وهَبْ أنه فعل،

والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال: هَبْنِي فعلتُ)). وقد تعقّب قولَ الحريري هذا الخَفاجي في شرحه للكتاب، فأورد ما صرّح به ابن بَرِّي الإمام المحقق. قال ابن بَرِّي: ((إذا جعل (هَبْنِي) بمعنى احْسُبْني واعْدُدْني، فلا يمنع أن تقول: هَبْ أني فعلت)). وقد أكّد الأستاذ محمود الألوسي في كتابه (كشف الطرّة عن الغرّة) صوابَ قولك: (هَبْ أني فعلت) فذكر لعمر بن الخطّاب رضي اللـه عنه أنه قال في مسألة استُفتي فيها: ((هَبْ أنّ أبانا كان حجراً)). وهو كثير في كلام الأئمة. ومن ذلك ما جاء في كتاب (مختصر منهاج القاصدين /٣٥٤) للشيخ أحمد المقدسي، من علماء القرن السابع الهجري، قول بعض السلف: ((هَبْ أن المسيء قد عُفي عنه، أليس قد فاته ثواب المحسنين)).

فقولك: (هَبْ أني نجحت)، صحيحٌ فصيح لا عَيْبَ فيه.

١١٦٣. أوّل وَهْلَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦)

الشائع في كلام الكتّاب قولهم: (يبدو ذلك غامضاً لأول وَهْلَة)، واستعمال (الوَهْلة) في هذا الموضع صحيح. وهو من قولك: (وَهَلْتُ إلى الشيء) إذا ذهب ظنُّك أو وَهْمُك إليه، بفتح هاء (وَهَلَ) وكسرها، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وفي (الأساس): ((ووَهَلْتُ إليه بالفتح: إذا ذهب وَهْمُك إليه. ووَهْلُك، أي: ظنُّك)). فمعنى قولك: (رأيتُه أوّلَ وَهْلَة): رأيتُه أوّلَ ما رأيته.

على أن الكتّاب يُخْطئون حين يُدخلون اللامَ على (أوّل)، ولا محل لدخولها هنا ولا معنى. وهم يُدخلونها خطأً في قولهم: (رأيته لأول مرة)، أو: (عملت ليومين أو لثلاثة أيام)، والوجه إسقاط اللام فيها جميعاً. ففي (اللسان): ((لَقِيتُهُ أوّلَ وَهْلَة، أي: أوّلَ شيء، وأوّلَ ما تراه)). و(أوّل) هنا منصوب على الظرفية. ولا يعني هذا عدم جواز دخول الجار على (أول) إذا أضيف إلى (وهلة). ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((والمعترض من الهوى هو الذي يقع عن أوّل وهلة فيسبي القلب في دفعة واحدة)). أي إن الهوى المعترض هو الهوى الطارئ الذي يَحدث عن أول وهلة.

ولذا قُلْ: (رأيتُه أوّلَ وَهْلَة)، و(أوّلَ مرة)، و(عملتُ يومين أو ثلاثة) بإسقاط اللام فيها جميعاً.

١١٦٤. وَهِمَ واتَّهَمَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٢)

تقول: (وَهِمَ الرجلُ في الأمر) بكسر الهاء، (يَوْهَمُ) بفتحها: إذا غَلِطَ أو شَكَّ. كما تقول: (وَهِمَ يَهِمُ) بكسر الهاء فيهما، بهذا المعنى أيضاً. والمصدر من ذلك: (الوَهَم) بفتحتين.

وتقول: (وَهَمَ به وإليه) بفتح الهاء، (يَهِمُ) بكسرها: إذا ذهب وَهْمُكَ أو ظنُّك إليه، كوَعَدَ يَعِدُ، والمصدر: (الوَهْم) بفتح فسكون، وقد جُمع على (أوهام).

ويلاحَظ أن المصدر يأتي بفتح الهاء، إذا كان

الماضي بكسرها، أي: (وَهِمَ وَهَماً)، ويأتي المصدر بسكون الهاء، إذا كان الماضي بفتحها، أي: (وَهَمَ وَهْماً). وعلى ذلك معظم الأئمة، كما هو صريحُ قول ابن القوطية في (أفعالـه).

ويجيء (وَهَمَ) المفتوحُ الهاءِ متعدياً فتقول: (وَهَمْتُهُ أهِمُهُ) بالكسر (وَهْماً).

ويأتي من الباب (اتَّهَمَ) بتشديد التاء، وهو (افْتَعَلَ) من (الوَهْم). وأصلُه: (اوْتَهَمَ). تقول: (اتَّهَمْتُهُ بكذا): إذا أدخلتَ عليه (التهمة). والمصدر: (الاتِّهام) بتشديد التاء، والاسم (التُّهمة) بتشديد التاء المضمومة وفتح الهاء، وقد تُسكَّن.

ويقول الكتّاب حيناً: (أتْهَمَهُ) بتخفيف التاء وإسكانها، بوزن (أفْعَلَهُ)، ويَجعلون المصدر: (الإتْهام) بسكون التاء على (الإفعال). فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك كثيرون، ومنهم الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه (العثرات)، والعدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)، ولكن قال ابن القوطية: ((وأتْهَمْتُ الرجلَ بسكون التاء: ظننتُ به))، وقد كرَّر ذلك في موضع آخر. وجاء في (المصباح): ((وأتْهَمَ الرجلُ إتهاماً وزان أكرم إكراماً: أتى بما يُتَّهَم عليه، وأتْهَمْتُهُ: ظَنَنتُ به سوءاً، فهو تَهِيمٌ، واتَّهمتُه بالتثقيل على افتعلت مثلُه)).

فثبت بذلك أن (أتْهَمَهُ) بوزن (أفْعَلَهُ)، مثل (اتَّهَمَهُ) بوزن (افْتَعَلَهُ). فتأمل.

حرف الياء

١١٦٥. ياء المتكلم (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨)

تُحذف ياءُ المتكلم جوازاً للتخفيف، إذا كانت في محل نصب أو جرّ، فيلتبس ذلك على الكتّاب حيناً.

فقد جاء في التنزيل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات ٥٦].

ويَسأل بعضهم إذا كانت اللامُ في (ليعبدون) لامَ التعليل، فلماذا لم تُحذفِ النون فيقال (ليعبدوا)؟

وتأويل ذلك أن النون التي تلي واوَ الجماعة في الفعل قد حُذفتْ فعلاً، وأن النونَ الباقيةَ هي (نونُ الوقاية) التي دلَّ كَسْرُها على حذفِ ياء المتكلم بعدها.

فقد جاء في التنزيل (ليعبدونِ) بكسر النون، والأصل (ليعبدوني) وإنما قُرئتْ بسكون النون، بسبب الوقف.

وهكذا قولُه تعالى: ﴿وإنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أنْ تَرْجُمُونِ﴾ [الدخان ٢٠]، وقولُه تعالى: ﴿وإنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لي فَاعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان ٢١] بكسر النون فيهما. فثبت بذلك جوازُ حذف ياء المتكلم هنا، وهي في محل نصب.

أما مثال حذف هذه الياء، وهي في محل جرّ فقولُه تعالى: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم ٤٠] بكسر الهمزة، والأصل: (دعائي).

١١٦٦. يئس (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/١٨)

(اليأس) هو: القنوط، وهو نقيض الرجاء، تقول: (يَئِسْتُ منه أَيْئَسُ) بالفتح، كما تقول: تَعِبْتُ أَتْعَبُ، و(أَيْئِس) بالكسر أيضاً. والمصدر: (اليأْس) بسكون الهمزة. والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم يأتون حيناً بالمصدر على (اليآسة) كالنباهة والسماحة، فهل لهذا وجه؟

أقول: قد جاء (اليآسة) مصدراً للفعل، كما جاء (اليأَس) بفتح الهمزة. فأنت تقول: (يَئِسْتُ يَأْساً) بسكون الهمزة، و(يَأَساً) بفتحها، و(يآسةً). كما تقول: (سَئِمْتُ سَأْماً) بسكون الهمزة، و(سَأَماً) بفتحها، و(سآمةً)، كما جاء في (المخصَّص) لابن سيدَه.

وتقول في الوصف: (يائسٌ) و(يَئِسٌ) على (فاعِل) و(فَعِل) بكسر العين، و(يَؤُسٌ) على (فَعُل) بضم العين، و(يَؤوسٌ) للمبالغة، كما في (اللسان).

وتقول: (استيأسَ) كـ (يَئِسَ)، كما تقول: استعجبَ كعَجِبَ.

وتقول: (أَيِسَ) بتقديم الهمزة وتأخير الياء، وهو مقلوب (يَئِسَ). فإذا أردت التعدية قلت: (أَيْئَسْتُهُ إيآساً) فأنا (مُؤْيِسٌ) بكسر الياء.

ولذا قُلْ: (اليأس) بسكون الهمزة، و(اليأس) بفتحها، و(اليآسة) بالمد، كلُّه صحيح.

١١٦٧. اليَدُ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٠)

(اليَدُ) بتخفيف الدال، وتشديدها حيناً، وهي مؤنثة، قيل هي: الكفّ، وقيل: من أطراف الأصابع إلى الكفّ. وجمع (اليد) على (الأيدي)، وعلى (اليُدِيّ) بضمٍّ فكسر وياءٍ مشددة بوزن (فُعُول)، وجمع الجمع (الأيادي). وفي العربية قولُهم: (لا يَدانِ لك بهذا الأمر). والكتّاب يعرفون ذلك، ولكن ما معنى (اليد) في هذا الموضع؟

أقول: إن معنى (اليد) هنا القوة والقدرة، فمؤدّى قولهم هذا: لا قدرة لك بهذا الأمر ولا استطاعة. ففي (الصحاح): ((واليَدُ: القوّة، وأيّده؛ أي: قوّاه، ومالي بفلان يَدانِ؛ أي: طاقة)).

وقد يقولون: (لا يَدَيْ لك بهذا الأمر) بحذف النون؛ ففي (نهج البلاغة): ((فإنه لا يَدَيْ لك بنقمة اللـه، ولا غِنى بك عن عفوه ورحمته)). وفي (الأساس): ((ولا يَدَي لك به، وما لك به يَدان، إذا لم تستطعه)). وحذف النون مشروطٌ بأن يكون متعلّقُ (لك) صفةً للاسم قبلَه، لا خبراً عنه، ليكون لـه كالمضاف إليه. وقولك (به) متعلق بخبر محذوف تقديره موجود.

١١٦٨. اليافطة (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/٤)

اعتاد الكتّاب أن يطلقوا لفظ (اليافطة) على ما يضعه أصحابُ المتاجر فوق أبواب حوانيتهم من ألواح يكتبون عليها ما يوضّح اسمهم ومهنتهم، أو يشيرون بها إلى نوع مبيعاتهم. وليس هذا اللفظ عربياً، ولم أرَ من نبّه على أصلِه. ويتبين بالبحث أن هناك كلمات عربية يمكن أن تغنيَ عنه. وفي ذلك مسائل أهمها:

أولاً: كشف البحث أن أصل قولهم (اليافطة) هو كلمة (يافته) الفارسية، بالتاء بعدها هاء. وهي اسم مفعول معناه (المُوضَّح) بفتح الضاد المشددة، والمصدر (يافْتن) بمعنى الكشف والتوضيح. وقد تكون قد وصلت إلينا بطريق اللغة التركية التي شاع في لغتنا العامية كثيرٌ من ألفاظها.

ثانياً: وشاع إلى جانب (اليافطة) في لغتنا العامية لفظٌ آخرُ هو: (الآرمة) بالمد، وقد يَلفِظها بعضُهم بـ (القارمة) بالقاف بدلاً من الهمزة الممدودة. ولعل (آرمة) هذه من أصل فرنسي. ففي الفرنسية (آرم) وهي تعني السلاح، كما تعني: الشارة والشعار. وفيها لفظ: (آرمواي)، ومعناه شعار النبالة. وفي العربية لفظ يقارب (الآرمة) وهو (الأُرْمَة) على وزن غرفة، والجمع (الأُرَم) كغرف. ومعنى (الأُرْمَة): العَلَم من الحجارة، يهتدى به. وإذا كانت (الأُرْمَة) لا تعبِّر عن المعنى المراد، فهي على كلِّ حال علامةٌ يهتدى بها، كما يهتدى بما أسموه (الآرمة) أو (اليافطة). ويمكن استعمال (الأُرْمَة) بضمٍّ فسكون في المعنى الشائع، على سبيل الاصطلاح.

ثالثاً: وفي العربية (الشِّعار) بكسر الشين. وهو في الأصل الكلمة التي يُصطلح عليها في الحرب أو السفر

لِيُتعارف بها. ثم شاعت لكل ما يصطلح عليه من علامة. وقد استعملها ابن خلدون بمعنى (الراية) إذ سمَّى الرايات: شعار الحرب. وفي (الصحاح): «شِعار القوم في الحرب: علامتهم ليَعرف بعضُهم بعضاً». وفي (الأساس): «ولبَنِي فلان شعارٌ: نداءٌ يُعرفون به».

وشاع (الشِّعار) للمقولة التي تتخذها فئة من الفئات منهجاً لها تُعرف به. ويجمع (الشعار) في القلة على: (أشْعِرَة)، وفي الكثرة على: (شُعُر) ككتاب وكُتب. أما (شِعارات) فجمع (شِعارة)، لا: (شِعار). وتأتي (الشِّعارة) بمعنى (الشعار).

رابعاً: اصطلح بعض اللغويين على إطلاق (اللافتة) على ما تعنيه (اليافطة) أو (الآرمة). وقد شاع استعمالها عند كثير من الكتّاب، وأقر ذلك (المعجم الوسيط) فقال: «(اللافتة: لوحة من خشب ونحوه يُكتب عليها اسمٌ أو شِعار لتوجيه النظر إليه». ثم ذكر أنها (محدثة). وعندي أنه اصطلاح لا بأس به.

ولذا لا يصحّ أن نطلق (اليافطة) أو (الآرمة) على اللوح الذي يُهتدى به إلى اسم أو شِعار، والصحيح أن يسمى ذلك بـ (الأُرْمة) بضمٍ فسكون، أو (اللافتة)، وقد شاع استعمالها.

١١٦٩. يَقْظَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/١)

(اليَقَظَة) بفتح الياء والقاف: نقيض النوم، والصفة منه: (يَقْظان)، ومؤنث (يَقْظان): (يَقْظَى) بفتحٍ فسكون. والكتّاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم إذا جمعوا (يَقْظان) قالوا: (إذ ينبغي للحُرّاس أن يكونوا يَقْظى). فهل يُجْمَع (يَقظان) على (يَقظى) حقاً؟

أقول: قد يُجمع (فَعْلان) على (فَعْلى) كسَكْران وعَطْشان وسَكْرى وعَطْشى. وقد يُجمع (فَعْلان) على (فَعَالَى) كسكران وعطشان على سَكارى وعَطاشى،

فهل جاء جمع (يَقظان) على (يَقْظى) أو (يَقاظى)؟

أقول: (يَقْظَى) مؤنث (يَقْظان)، لا جَمْعُه، كما جاء في (الأساس) و(المصباح)، وكذا في سائر المعاجم. وقد جاء (أيْقاظ) جمعاً لـ (يَقِظ) كفَطِن، ففي (اللسان): «(قال ابن بَرِّي: جَمْعُ يَقِظ: أيْقاظ)»، وأردف: «(وجَمْعُ يَقْظان: يِـقَاظ)» بكسر الأول.

ويتبيّن من ذلك أنك تقول: (إذ ينبغي للحرّاس أن يكونوا أيقاظاً) على (أفعال)، أو (يِـقاظاً) على (فِعال) بكسر الأول. ولا وجه لقولهم: (إذ ينبغي أن يكونوا يَقْظى). أما (يَقْظى) مؤنث (يَقْظان)، فيُجمع على (يِقاظ) أيضاً. كغضبان وغضبى والجمع غِضاب، وندمان وندمى والجمع نِدام. ففي (اللسان): «والأنثى: يَقْظَى، والجمع: يِـقاظ». أما (يَقاظى) فهو جمع (يَقْظى) دون (يَقظان)، كما في (اللسان).

ولذا قُلْ: (هذه نسوةٌ يِـقاظٌ أو يَقَاظى)، و(هؤلاء رجالٌ يِـقاظٌ أو أيْقاظ).

١١٧٠. أيْقَنَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٤)

في العربية: (يَقِنَ الأمرُ) بالكسر (يَيْقَن) بالفتح، إذا أصبح (يَقِيناً). و(يَقِنَ فلانٌ بالأمر ويَقِنَهُ)، و(أيْقَنَ

بالأمر وأَيْقَنَهُ)، إذا أصبح منه على (يَقِين). ففي (المصباح): ((يَقِنْتُهُ ويَقِنْتُ به وأَيْقَنْتُ به)). وفي (الأساس): ((يَقِنْتُ الأمرَ وأَيْقَنْتُهُ)).

والكتّاب قد يعرفون ذلك لكنهم يقولون حيناً: (قد بحثت الأمرَ وأيقنت منه)، فيُعَدُّون (أَيْقَنَ) بـ (مِن) بدلاً من تعديته بالباء أو بنفسه. ولا وجه لذلك. ولعل الذي قادهم إلى تعدية (أَيْقَنَ) بـ (مِن) قولُ القائل: (أنا على يقينٍ من الأمر).

والحقيقة أنه لا يلزم من صحة قولك هذا، أن يَصحّ قولك: (أيقنت منه)، فقد جاء في التنزيل: ﴿وإنَّ الذي اخْتَلَفُوا فيه لَفِي شَكٍّ منه﴾ [النساء ١٥٧]. فأنت تقول: (أنا على شك من الأمر)، ولا تقول مع ذلك: (شَكَكْتُ من الأمر)، وإنما تقول: (شَكَكْتُ فيه). قال العكبري حول الآية: ((وإنما المعنى: لفي شكٍّ حادث منه؛ أي: من جهته)). فلك أن تقول: (استوثقْتُ من الأمر)، و(توثقتُ منه)، و(كنت منه على يقين)، وليس لك أن تقول: (أَيْقَنْتُ منه)، أو (يَقِنْتُ منه)، أو (أنا مُوقِنٌ منه)، أو (يَقِنٌ منه)!

١١٧١. غصنٌ يانعٌ (نشرت بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٣)

(يَنَعَ الثمرُ) إذا أَدْرَكَ وطاب وحان قِطافه، وهو (يَيْنَعَ يَنْعاً) كيَنْفَعُ نَفْعاً، و(يَيْنِعُ) كيَضْرِبُ، فهو: (يانِعٌ) و(يَنِيعٌ). و(أَيْنَعَ) فهو (مُونِعٌ). وقد جاء هذا للثمر، فهل يقال لسواه على سبيل المجاز؟

في الجواب عن هذا تفصيل، هذا أهم ما فيه:

أولاً: مَنَعَ الشيخ إبراهيم اليازجي أن يكون (اليانِع) وصفاً لغير الثمر، فقال: ((يقولون غصنٌ يانعٌ؛ أي: نضير أو رطب، وكذا: زهرةٌ يانعةٌ، وروضٌ يانِعٌ. ولا يأتي (ينع) بهذا المعنى، إنما يقال: ثمرٌ يانعٌ ويَنِيعٌ؛ أي: ناضج، وقد يَنَعَ الثمرُ وأَيْنَعَ: إذا أَدْرَكَ وحان قِطافه)). وأكّد ذلك العدناني في معجمه فقال: ((أما كلمة (يانع)، فلا تقال إلا للثمر)).

ثانياً: الذي حمل هؤلاء النقاد على أن يَقْصِروا (اليَنْع) أو (اليُنُوع) على الثمر، أن المعاجم كلما أوردت (يَنَعَ) قالت: (يَنَعَ الثمرُ)، وقد تعاقبتْ نصوصُها على نمط، لأن بعضَها مَحْكِيٌّ عن بعض. وهي لم تغادرْ قولَها (يَنَعَ الثمرُ)، لأن الأصل في (اليَنْع) أو (اليُنوع) أن يكون للثمر، والمعاجم إنما تُعنى بالأصل. ولكن ألم ينهج الأئمة حدود المجاز في كثير من التفصيل ليمكن الأخذ بما نهجوه، والنسج على غرار ما رسموه فيكون قياساً؟ فكلُّ شيء ترطَب وتندّى وابتلّ مثلاً بعد جفافٍ ويبسٍ وذبول فقد أَدْرَكَ، وكلُّ شيءٍ لانَ ونَعُمَ وبَضَّ ثم نَضِجَ بعد قَسوةٍ وصلابة وامتناع فقد أَدْرَكَ أيضاً، كلُّ ذلك على سبيل المجاز، وكلام الفصحاء على هذا.

ثالثاً: جاء في (نهج البلاغة): ((فإذا يَنَعَ زَرْعُهُ)) أي: إذا نضِجَ وحان قِطافُه. وجاء في (كليلة ودمنة): ((كرجلٍ أصاب أَرْضاً فزرعها وسقاها حتى إذا قَرُبَ خيرُها وأَيْنَعَتْ، تشاغَلَ عنها)). وفي (الجمهرة): ((يَنَعَ الشجرُ: إذا أَدْرَكَ ثمرُهُ)). ولا ننسى قولَ الحجاج: ((وإني لأَرَى رؤوساً قد أَيْنَعَتْ وحان

قِطافُها)). وفي (الأساس): ((دمٌ يانِعٌ: شديدُ الحُمْرة)). وفي مستدرَك (التاج): ((وقد يُكنَّى بالإيناع عن إدراك المَشويّ والمطبوخ)) وفيه: ((كَرِشٌ أَيْنَعَتْ وتَهَرَّأَتْ)) حكاية عن ابن الأعرابي. فإذا وُصِفَ الزرعُ والشجر والأرض، بل الرأس والدم والمشوي والمطبوخ بالإيناع، فكيف يمتنع وصف الغصن به إذا تشقق بالأوراق ثم تفتحت براعمه فأزهر ثم أثمر، أو وُصِفَ به الروضُ إذا أزهر نباتُه فامتدّ فيه بساطُهُ وعَمَّ وَشْيُهُ وطِيبُهُ وانتعشتْ فيه الحياة بعد همود؟

١١٧٢. اليمين (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٠)

(اليمين) بمعنى القَسَم مؤنثة، والكتّاب يُذكِّرونها غالباً فيقولون حيناً: (حَلَفْتُ يميناً صادقاً)، أو: (اليمين القانوني)، أو: (على المرء أن يكون حفيظاً على اليمين الذي أقسمه) وهكذا.

و(اليمين) بمعنى القَسَم أصلُه: يمين الإنسان التي ضدّ يساره. قال صاحب (المصباح): ((ويمينُ الحَلْفِ أنثى، وتُجمع على: أَيْمُنٍ وأَيْمانٍ أيضاً... قيل سُمِّيَ الحَلْفُ يميناً، لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضَرَبَ كلُّ واحدٍ منهم يَمينَهُ على يمين صاحبه، فسُمِّيَ الحَلْفُ يميناً مجازاً)).

فالصواب إذاً أن تقول: (حَلَفْتُ يميناً صادقة)، كما تقول: (اليمين القانونية)، وتقول: (على المرء أن يكون حفيظاً على اليمين التي أقسمها).

هذا، ولا وجه لتأويل اليمين بالقَسَم وتذكيره، وقد نبّه على تأنيث اليمين والخطأ في تذكيره الأستاذ داغر في (تذكرته)، وفَعَل مثل ذلك العدناني في معجمه. قال الأستاذ داغر: ((ويَستعملون (اليمين) بمعنى القَسَم مذكّراً فيقولون: المأخوذ عليّ بعهد وثيق ويمين غليظ. وهي مؤنث، كما لو كانت بمعنى الجارحة؛ فالصواب أن يقال: يمين غليظة)).

واستعمال (الغليظة) وصفاً لليمين صحيح. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: أخذ منه ميثاقاً غليظاً... وحَلَفَ له بأغلظ الأيْمان)). وقد تُوصف (اليمين) بالمغلّظة؛ ففي (الصحاح): ((ومنه الدِّيَة المغلَّظة: التي تجب في شبه العمد، واليمين المغلَّظة)) بتشديد اللام. وفي (المصباح): ((وغلَّظْتُ عليه في اليمين تغليظاً: شدَّدْتُ عليه وأكَّدْتُ. وغلَّظْتُ اليمينَ تغليظاً أيضاً قوَّيْتُها وأكَّدْتُها)).

ومما يجعلونه مذكّراً وهو مؤنّث (الأُذَيْن) على صيغة التصغير. فـ (الأُذَيْن) في تشريح القلب تصغير (الأذن). و(الأُذُن) بضمتين، وتسكّن الذال أيضاً: جارحةُ السمع، وهي مؤنثة. فإذا صُغِّرتْ وجب تأنيثُها بالتاء، فتقول: (الأُذَيْنَةُ اليسرى) بدلاً من قولهم: (الأُذَين الأيسر)، كما تقول: (الأُذينة اليُمنى) بدلاً من قولهم: (الأُذين الأيمن).

والقاعدة أنه إذا صُغّر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقتْه التاء. فأنت تقول في تصغير العين والسنّ واليد والدار: عُيَيْنة وسُنَيْنة ويُدَيَّة ودُوَيْرة، بضمِّ الحرف الأول وفتح الثاني وسكون الثالث.

هذا ومن أعلام العرب (أُذَيْنَة) على صيغة

التصغير، قال صاحب (الاشتقاق): ((وأُذينة تصغير أذن)). و(أُذينة) من ملوك العماليق. وعُروة بن أذينة شاعرٌ أموي من شعراء الغزل، وهو من العلماء المُحَدِّثين. ومن أبياته المشهورة:

إنّ التي زَعَمَتْ فؤادَك ملَّها
خُلِقَتْ هواكَ كما خُلِقْتَ هَوىً لها
بيضاءُ باكَرَها النعيمُ فصاغها
بلباقةٍ فأدَقَّها وأجَلَّها!

١١٧٣. (يوم) إعرابُه وبناؤه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٥)

تُضاف أسماء الزمان إلى الجمل فعليةً أو اسمية. ففي التنزيل: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة ١١٩]، فـ (يوم) في الآية مرفوعةٌ على الخبرية. وهو اسمُ زمان أُضيفَ إلى جملة فعلية. وهكذا قولُك: (آتيك يومَ تنجح في الامتحان)، أو: (جئتك يومَ سافرتَ إلى حمص). فـ (يومَ) منصوب على الظرفية في الأول، ومبني على الفتح في الثاني.

وقد بحث هذا العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿قالَ أَنْظِرْنِي إلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف ١٤] بجرّ (يوم)، كما استشهد بالحديث: ((إن المريضَ ليَخرج من مرضه كيومِ ولدته أمُّه))، بجرّ (يوم) أيضاً. ولم يتطرّق إلى موضوع (يوم) ومتصرّفه في هذه الإضافة، وهو أهم ما في المسألة.

فالقاعدة أن لفظ (يوم) يكون مُعْرَباً إذا كان صدرُ الجملة مُعرباً، وهو الوجه الواجب أو المختار، ويكون مبنياً على الفتح إذا كان صدرُ الجملة مبنياً، وهو المختار. فـ (يوم) في قوله تعالى: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ مرفوعٌ على الخبرية، وهو مُعرَبٌ لأن صدرَ الجملة – أي (ينفع) – مُعرَب. وهكذا قولُه تعالى: ﴿إلى يَوْمِ يُبعثون﴾ فـ (يوم) مجرور بـ (إلى)، وهو مُعرَبٌ لأن صدرَ الجملة – أي (يبعثون) – مُعرَب. و(يوم) في قولك (آتيك يومَ تنجح) منصوب على الظرفية، وهو معرَبٌ لأن (تنجح) مُعرَب. أما (يوم) في الحديث (كيومَ ولدته أمه) فقد جاء به العدناني مجروراً، كما ذكرنا، والمختار أن يكون مبنياً على الفتح، لأن (ولدته) فعلٌ مبنيّ. وكذا قولك: (جئتك يومَ سافرت)، فـ (يوم) مبني على الفتح، لأن (سافرت) فعلٌ مبنيّ.

فإذا أُضيف (يوم) إلى جملة اسمية كقولك: (جئت يومَ خالدٌ مدير المدرسة)، كان منصوباً على الظرفية، لأن ما بعده مُعرب، ونحو ذلك قول الشاعر [أبو العيناء]:

ألم تَعْلمي يا عَمْرَكِ اللهُ أنني
كَريمٌ عَلى حينِ الكِرامُ قَليلُ

بجرّ (حين). هذا هو الواجب أو المختار. فتأمل.

فهرس الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس المفردات اللغوية

(المفردات اللغوية الواردة في هذا الفهرس متممة لما ورد في فهرس فقرات الكتاب)

الجذر	المفردة	رقم الفقرة
أبب	الأبّ	٥
أبه	أبِهَ	٨٧٩
أثر	الإِثْر	٧٣٠
أثل	التأثيل	٨٨١
أخو	الأخ	٥
أذن	أذّن	٣٣٤
أرم	الأُرَّم	٦٨٥
أسف	أسِفَ	٧٤٩
أشر	المؤشّر	٣٠
أكد	أكّدَ	٤١٣
أكد	أكّد	٤٣٢
أمر	تأمّرَ	٤٣٣
أمم	الأم	٥
أمن	آمَنَ	٣٧
أنس	آنَسَ	٣٧
أنس	أنِسَ	٤٧٨
أود	الأود	٥٣
أيح	الآح	٥٨٢
أين	الآن	٤٢
بتت	البتة	٢
بحث	بَحَثَ	١٩٧
بحث	بَحْث	٥٣٢
بحثر	بَحْثَرَ	٩٠
بحح	البحة	١٦٠
بدل	البَدَل	٤٩٤

الجذر	المفردة	رقم الفقرة
بذر	البذار	٧٤١
برح	البارحة	٤١
بره	البرهة	٣٨٥
بسمل	البسملة	٧٨١
بطأ	أبطأ	٦٤٤
بطخ	البطيخ	٧٧
بعثر	بَعْثَرَ	٩٠
بعثق	بَعْثَقَ	٩٠
بكي	بَكَى	٧٤٩
تخم	التخوم	١٠٧٠
ثخن	ثخين	٤٩٠
جأجأ	الجأجأة	٤٧٠
جدب	جَدَبَ	٥١٦
جدي	الجَدْي	٣١٤
جذذ	الجُذاذ	٤٠٤
جرح	جَرَحَ	١٩٨
جرض	جَرِضَ	١٥٨
جزع	جَزِعَ	٤٥٤
جزع	جَزِعَ	٧٤٩
جفف	اجْتَفَّ	٥٣٩
جفف	جَفَّ	١٠٣٠
جلد	جَلِيد	٥٤٠
جلو	أجلى	٣٠٨
جمد	جُمادى	٣٧٦

٣- فهرس مباحث النحو والصرف واللغة والأدوات

٤- فهرس الأخطاء الشائعة وصوابها

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
أبد	ما كلَّمته أبداً	ما كلَّمته قطُّ/البتَّة	٢
أبد		لا أفعلُه أبداً، وأفعلُه أبداً (للنفي والإثبات)	٨٤٧
أبل	جاء هذا ضِغْثاً على إبالِهِ	جاء هذا ضِغْثاً على إِبَالَة/إِبَّالَة	٣
أبه		أبِهت له/أبَهت به	٤
أجر	أجَّرْتُ الدارَ	أجَرْتُ الدارَ/آجرتُها	٧
أجل	تأجَّل موعد انعقاد المؤتمر	أُجِّل موعد انعقاد المؤتمر	٨
أخذ		أخذ بالكتاب = استمسك به وتعلَّق وتشبث	١٠
أخذ		آخذتُه على فِعْلِهِ = آخذته بسبب فعله آخذتُهُ بِفِعْلِهِ = المؤاخذة تناسب الفعل وتكافئه	١١
أخذ		أخذتُ على فلان كَذِبَةً	٣٨٦
أخذ		أخذتُ بالشيء = تمسَّكْتُ به وتعلَّقت	٨١٨
أخر	اشتريتُ كتاباً آخَراً	اشتريتُ كتاباً آخَرَ	١٢
أخر	جئتُ/حَدَثَ مؤخَّراً	جئتُ/حَدَثَ أخيراً	١٣
أدي	أدَّتْ هذه الحالُ بفلان إلى الفقر	أدَّتْ هذه الحالُ فلاناً إلى الفقر	١٤
أدي		مؤدَّى الكلام = فحوى الكلام	١٥
أذن		أَذِنَ له بالذهاب	١٦
أذن	أذَّنَ الظُّهْرُ	أذَّنَ الظُّهْرُ/للظُّهر/بالظُّهر	٣٣٤
أذن	الأُذين الأيمن/الأيسر	الأُذينة اليُمنى/اليسرى	١١٧٢
أرش	الإرْش	الأَرْش	١٧
أرض	هذه أراضي متسعة	هذه أراضٍ متسعة	١٨
أرم	الآرمة	اللافتة	١١٦٨
أزق		وقع فلان في مأزَق	٢٢
أزم		أصابتهم أزْمَة/أَزَمَة	٢٣
أزم	أصابتهم أزمَّة	أصابتهم أزْمَة/أَزَمَة	٢٤
أسس	تأسَّسَتْ هذه الجمعية هذا العام	أُسِّسَتْ هذه الجمعية هذا العام	٨
أسس	تأسَّسَ البناءُ	أُسِّس البناءُ	٢٦

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
أسف		أسف على الرجل = حزن عليه وجزع أسف للرجل = رقَّ له واهتمّ به	٢٧
أسف	جاء خالد متأخراً للأسف	جاء خالد متأخراً يا للأسف	٢٨
أسف		يا لِلأسف = يا لَلأسف	٢٨
أشر		أشَّرَ على الصكّ بكذا	٣٠
أشر	هذا مؤشِّرٌ على صحة هذا	هذا دليلٌ على صحة هذا	٣٠
أطر	إطارات	أُطُر	٣١
أكد	تأكّدتُ من نجاح ولدي	تأكّد لي نجاحُ ولدي	٣٢
أكد	تأكّدتُ نجاحَ ولدي	تأكّد عندي نجاحُ ولدي	٣٢
أكد	أكّدتُ على الأمر	أكّدتُ الأمرَ	٣٢
أكد	أكّد فلان بأن الأمر متعذر	أكّد فلان أن الأمر متعذر	٥٩
أكد		أكَّدْتُ عليه الحُجَّةَ = ثبَّتُّ عليه الحجّةَ	٤١٣
أكد	يُؤكِّد بأنّ الأمرَ جادٌّ	يُؤكِّد أنّ الأمرَ جادٌّ	٤٣٢
أكل	تآكل الحديدُ	أكِلَ/تأكّل/ائتكل الحديدُ	٣٣
إلا	ما قرأت من الكتب إلاّ كتابٍ	ما قرأت من الكتب إلاّ كتاباً	١٣٧
إلا		هذا الكتاب وإن صغُر حجمه، إلا أنه مفيد	١١٠٤
أله		لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطرّ	٣٥
ألو		لا ألو عنك/لا آلوك جهداً أو نصحاً	٣٦
أمر	هذه إمَارة نجاحي	هذه أَمَارة نجاحي	٣٨
أمر	الاستمارة	الاستئمارة	٣٩
أمر	كلّفني خالدٌ تعليمَ ولدِهِ وألَحَّ عَلَيَّ، الأمرُ الذي دَعاني إلى تلبيتِهِ	كلّفني خالدٌ تعليمَ ولدِهِ وألَحَّ عَلَيَّ، وهذا ما دَعاني إلى تلبيتِهِ	٤٠
أمس	حَدَث ذلك أمس الأول	حدث ذلك أوّل من أمس	٤٢
أمل	أمّلْتُ بفلان (بمعنى رجوته)	أملتُ فلاناً	٤٤
أمل		أمّلْتُ منه الخير، أمّلْتُ به كلَّ خير	٤٤
أمل	أمّلتُ/أمَلتُ في النجاح	أمَلتُ/أمّلتُ النجاحَ	٤٥
أمل	فلان يتأمّل بالنجاح	فلان يرجو النجاح	٤٥
أمل		تأمّلتُ وجهَ فلان	٤٥
أمن		أمِنْتُ فلاناً، وأمنت منه	٥٤٣
أنس		أنِسْتُ به، وأنِسْتُ إليه	٤٧٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
أنس		استأنستُ به، واستأنستُ إليه	٤٧٨
أنف	الآنف الذكر	المذكور آنفاً	٥٠
أني	أحْضِرْ معك كلَّ آنيةٍ تجدها	أحْضِرْ معك كلَّ إناء تجده	٥١
أهل	هؤلاء آلُ العلم/مصر	هؤلاء أهلُ العلم/مصر	٥٢
أود	قام بأوَده	قام بإعالته	٥٣
أود		أقام أوَدَهُ = قوَّم اعوجاجه	٥٣
أون	هذا الأمرُ لا يتيسَّر كلَّ آونة	هذا الأمرُ لا يتيسَّر كلَّ أوان	٥٦
أوي		أوَيْتُ الرجلَ = أنزلْته على نفسي وضممته أوَيْتُ المنزلَ = أوَيْتُ إلى المنزل أوَيْتُ لفلان = رَثَيْت له	٥٧
أيض	جاءني زيد أيضاً جاء فلانٌ ومات أيضاً اختصم زيد وعمرو أيضاً	جاءني زيد جاء فلانٌ ومات اختصم زيد وعمرو	٥٨
		حرف الباء	
ب		لستُ بقارئ ولا كاتباً	٦٠
بأر	هذا البئر	هذه البئر	٦١٠
بأس		(البؤساء) جمع (بئيس)، بمعنى (البائسين)	٦١
بتت		بَتَّ في الأمر	٦٢
بحبح	بَحبوحة	بُحبوحة	٦٤
بحث		بحثْتُ المسألةَ/عن المسألة	١٩٧
بحث		أبحاث (جمع بَحْث)	٩٥٥
بدد		لا بدَّ وأن	٦٨
بدد	سأفعلُه من كلِّ بدّ	سأفعلُه من غير بدّ	٦٨
بدد	استبدَّيْتُ برأيي	استبْدَدْتُ برأيي	٦٩
بدل		جعلت هذا بدلاً عن/من ذاك	٧٠
بدل	بدائل (للأشياء)	أبدال	٧١
بدل	بَدَلات (جمع بَدَل)	أبدال	٤٩٤
بده	هذا الأمر بدهيّ	هذا الأمر بديهيّ	٧٣
بدو	تبدو له الكراسي بأنها تتحرك	تبدو له الكراسي أنها تتحرك	٧٤
بدو	هُنَّ يَبْدِينَ بمظهر الرجال	هُنَّ يَبْدُونَ بمظهر الرجال	٣٢٩

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
بذر		بذَّر فلانٌ مالَه = بدّده	٤٦٤
برح		بارحَ المكانَ	٤١
بردخ	بَرْدَخَ الخشبةَ	سَفَنَ الخشبةَ	٤٧٤
برر		بَرَّ اللّـهُ حَجَّكَ وأبَرَّهُ	١٠٤٦
برطل	البَرطيل	البِـرطيل	٧٧
برهن	برهنتُ صحّةَ قولي	برهنتُ على صحّة قولي	٧٨
برهن	برهنتُ عن صحّةِ قولي	برهنتُ على صحّةِ قولي	٧٨
بري		تبارى فلانٌ مع فلانٍ	٧٩
بري		فلانٌ متبارٍ	٧٩
بسط		هذا من دواعي السرور والبسط	٨١
بسط		بِـساط وبُسُط وأبْسِطَة	٨٢
بسل		رجالٌ بَواسِلُ	٨٤
بشر	باشرتُ بالعمل	باشرتُ العملَ	٨٥
بشر	البثُّ الإذاعيُّ المباشَر	البثُّ الإذاعيُّ المباشِر	٨٥
بشش	لَه وجْهٌ باشٌّ	لَه وجْهٌ بَشٌّ	٨٦
بصر	أبْصرتُ بالرجل	أبْصرتُ الرجلَ	٨٧
بصر		بَصّرته الأمرَ/بالأمر	٨٧
بطخ	البَطّيخ	البِـطّيخ	٧٧
بعض	اعتَدَوْا على بعضهم البعض	اعتدى/اعتدوا بعضُهم على بعض	٩٢
بعض	كلّمُوا بعضَهم البعض	كلَّم/كلَّمُوا بعضُهم بعضاً	٩٢
بعض	تقاسَمُوا بين بعضهم البعض	تقاسَمُوهُ بينهم	٩٢
بعض		يؤسفني ظُلْمُ العبادِ بعضِهم/بعضُهم بعضاً	٦٦٦
بغض	بغّضْتُهُ بالفتنة	بغّضْتُ إليه الفتنةَ	٨٨٥
بغي	ينبغي عليك	يجب عليك	٩٤
بقدونس	البَقْدونس	المَقْدُونس	٥٥٠
بكر	جاؤُوا على بُكْرَة أبيهم	جاؤُوا على بَكْرَة أبيهم	٩٥
بلط	هذا بِـلاط الملك	هذا بَلاط الملك	٩٦
بلغ	تَبَلّغ خالدٌ قرارَه	بُلِّغ/أُبْلِغَ خالدٌ قرارَه	٨
بلغ	تبلّغ فلانٌ الأمرَ	بُلِّغَ/أُبْلِغَ فلانٌ الأمرَ	٩٨
بلغ		هذا (بلاغ)، وهذه (بلاغات)	١٧٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
بلي		ما أباليه/ما أبالي به	١٠٢
بما	رأيتُ الأولادَ بما فيهم خالدٌ وصالح	رأيتُ الأولادَ وفيهم خالدٌ وصالح	٤٠
بما	اشتريتُ الدارَ بما فيها السطح	اشتريتُ الدارَ ومعها السطح	٤٠
بهت		جاء فلانٌ بوجْهٍ باهِتٍ = شاحب	١٠٥
بهر	تَبَهْوَرَ فلانٌ	ابْتَهَرَ فلانٌ	١٠٦
بور	أَرَضون بَوار	أَرَضون بُورٌ	١٠٧
بور		أرضٌ بَوارٌ/بُورٌ	١٠٧
بول	ما بالُك حزينٌ	ما بالُك حزيناً	١٠٨
بيت		يَباتُ فلانٌ بالمنزل/لَيْلَهُ	١١٠
بيت		خُبْزٌ بائتٌ	١١٠
بيض		هذا أبيضُ من ذاك، ما أبيضَ لونَ الثوب	١١٢
بيض	بياض البيض	الآح	٥٨٢
بيطر	البِيْطَار	البَيْطَار	١١٣
بيع	الشيءُ المُباع	الشيءُ المَبيعُ	١١٤
بين	الاستبْيان	الاستبانة	١١٥
بين		مشيت بين الدار وبين البحر	١١٦
بين		هذا (بيان)، وهذه (بيانات)	١٧٤
بين		البيانات/الأبينة (جمع البيان)	١٠٢٩
بينما	جاء خالد بينما كان علي يتكلّم	بينما كان علي يتكلّم، جاء خالد	١١٧
بينما		بينما أنا في السوق مُسرعاً/مسرعٌ رأيت خالداً	١١٧
		حرف التاء	
تبع	هذه الإدارةُ تَتْبَعُ لوزارة كذا	هذه الإدارةُ تَتْبَعُ وزارةَ كذا	١١٨
تبع		أَتْبَعْتُ القولَ بالفعل	١١٩
تبل		طعامٌ مُتَبَّلٌ/مَتْبُولٌ/مُتَوْبَلٌ	١٢٠
تبل		تَبَلْتُ الطعامَ وتبَّلتُهُ وتَوْبلتُهُ	١٢٠
ترجم	تَرْجُمة	تَرْجَمة	١٢١
تعب	تعبان	تَعِبٌ	١٢٢
تعس		رجلٌ تعيسٌ ورجالٌ تُعَساء	١٢٣
تعس	التعاسة	التعَس/التعْس	١٢٣
تعس	التعاسة	التعَس/التعْس	١٢٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
تقن	تَقَنِيّ وتَقَنِيَة	تِقْنِيّ وتِقْنِيَة	١٢٥
تقن	تَقانة	تِقانة	١٢٥
تلو	هذا الرجلُ كريمٌ، وقد كُني بالتالي بأبي الندى	هذا الرجلُ كريمٌ، وقد كُني من ثَمّ بأبي الندى	١٣٣
تلو	اجتهَدَ كثيراً، وبالتالي كان نجاحُه ميسوراً	اجتهَدَ كثيراً، فكان نجاحُه ميسوراً	١٣٣
توو		جاء فلانٌ التَّوَّةَ/لِتَوِّتِهِ/تَوّاً	١٢٦
تيه		يَتيهُ/يَتُوهُ فلانٌ عن الطريق	١٢٧
		حرف الثاء	
ثدي	أثداء (جمع ثدي)	أثْدٍ وثُدِيّ وثِداء	١٢٩
ثري		أثْرَتْ أقرباءَها = جعلَتْهم أثرياء	١٣٠
ثغر	ثَغْرة	ثُغْرة	٧٩٠
ثقل		ثَقِلَ المريضُ	١٣١
ثلث	جرى ذلك في الثلاثينات	جرى ذلك في الثلاثينيّات	٦٩٥
ثلم	ثَلْمة	ثُلْمة	٧٩٠
ثمر		حُسْنُ المعاملة يُثْمِرُ المَحبَّةَ	١٣٢
ثمر		أثْمَرَ سعيي نجاحاً مرموقاً	١٠٠٩
ثمم	جاء سعيدٌ، ومن ثُمّ جاء خالدٌ	جاء سعيدٌ، ثُمّ خالدٌ	١٣٣
ثمن	جرى ذلك في الثمانينات	جرى ذلك في الثمانينيّات	٦٩٥
ثمن	الغَثُّ والثَّمين	الغَثُّ والسَّمين	٧٣٨
ثني		جئتُ أثناءَ كذا	١٣٥
ثني		جعلتُ الشيءَ ثِنْيَ الكتاب	١٣٥
ثني	ويحمل ذلك في ثناياه	ويحمل ذلك في أثنائه/تضاعيفه	١٣٨
ثوب	هذا بمثابة أخي	هذا بمنزلة أخي	١٣٩
		حرف الجيم	
جبر		مَجْبُور على الأمر	١٤٠
جبي	هذه هي المبالغُ المُجْبَاة	هذه هي المبالغُ المَجْبِيّة/المَجْبُوّة	١٤١
جحم		الجحيمُ الملتهبُ/الملتهبةُ	١٤٢
جدر		فلانٌ جديرٌ بكذا/لكذا	١٤٥
جدر		فلانٌ جديرٌ أن يفعل كذا	١٤٥
جدر	جَدَّرَ فلان	جُدِرَ/جُدِّرَ فلان	١٤٦
جدر	الجُدْري	الجُدَريّ/الجَدَرِيّ	١٤٦

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
جدي	جِدْيان/ جَدَايا (جمع جَدْي)	أَجْدٍ/جِداء	٣١٤
جذر	ينبغي لهٰذه الخصلة أن تَتَجذَّرَ في النفوس	ينبغي لهٰذه الخصلة أن تتأصل في النفوس	١٤٧
جذع	جَذْعُ/جزع الشجرة	جِذْعُ الشجرة	١٤٨
جرح	الجِرْحُ	الجُرْحُ	١٤٩
جرح		الأحداثُ تَجْرَحُ في ضلوعي	١٩٨
جرر	أصابَهُ الإخفاقُ جَرَّاءَ إهمالِه	أصابَهُ الإخفاقُ من جَرَّاءِ إهمالِه	١٥٠
جرر		فَعَلْتُ ذلك من جَرَّاك/جَرَّائك	١٥٠
جرس		جَرْسَهُ = شَهَرَهُ	١٥١
جزأ	وها أنذا أَجْتزِئُ خلاصةً للمقال	وها أنذا أَجْتزِئُ بخلاصةٍ للمقال	١٥٦
جزر	جُزُر (جمع جَزيرة)	جزائر	١٥٣
جزم		جزمْتُ في الأمر بكذا	٦٢
جزي		جَزاهُ بفِعْلِه/على فِعْلِه	١٥٥
جزي		جَازاهُ بفِعْلِه/على فِعْلِه	١٥٥
جسر	لا بدّ مِن جَسْرِ الهـُوَّة	لا بدّ مِن رَدْمِ الهـُوَّة	١٥٧
جفو	جَفَيْتُهُ	جَفَوْتُهُ	١٥٩
جلد	رجلٌ جَلُود	رجلٌ جليد = فيه جلادة	٥٤٠
جلس	فلانٌ حَسَنُ الجَلْسَة	فلانٌ حَسَنُ الجِلْسَة	١٠٤٥
جلط	أُصيبَ بالجَـلْطَة	أُصيبَ بالجُلْطَة	١٦٠
جمد	جُمَادَى الأوَل	جُمَادَى الأولى	٣٧٦
جمد	جُمَادَى الثانية	جُمَادَى الآخِرة	٣٧٦
جمرك	هذه مصلحةُ الجمارك	هذه مصلحةُ المُكُوس	١٦٢
جمرك	هذه بضاعةٌ مُجَمْرَكَة	هذه بضاعةٌ مَمْكُوسَة	١٦٢
جمع		اجتمع فلانٌ بفلان/مع فلان	٧٩
جمع		اجتمع خالد وصالح/مع صالح	١٦٣
جمع		استجمعَ المجاهدون قواهم، واستجمعتْ لهم قواهُم	١٦٤
جمع	تُجْمَعُ الصفةُ جَمْعَ مذكَّرٍ سالم	تُجْمَعُ الصفةُ جَمْعَ مذكَّرٍ سالماً	١٦٥
جمع		اجتمع فلانٌ وفلان/فلانٌ مع فلان	٩٣٢
جمع		جئنا جميعاً = جئنا كلُّنا، مجتمعين أو متفرقين	٩٧٩
جنب	تقع دمشقُ جنوبيَّ حلب	تقع دمشقُ جنوبَ حلب	٥٢٨
جنب		يَقَعُ المنزل جنوبيَّ المدينة = داخلَها إلى الجنوب منها	٥٢٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
جنب		يَقَعُ المنزل جنوبَ المدينة = خارجها إلى الجنوب منها	٥٢٨
جنزر	جَنزير ومجنزرات	زَنْجير ومُزَنْجَرات	٤٣٦
جنن	الجِنان (للقلب)	الجَنان	١٦٧
جنن	جَنَّ فلانٌ (من الجنون)	جُنَّ فلانٌ	١١٤٨
جهد	بَذَلَ فلانٌ جهْدَ طاقَتِهِ	بَذَلَ فلانٌ جهْدَه/بذل فلانٌ طاقَتَهُ	١٦٨
جهد		الجَهْد/الجُهْد = الوُسْعُ والطاقة الجَهْد = المَشَقّة	١٦٨
جهش	أجْهَشَ الصبيُّ بالبكاء	اشتدَّ بكاءُ الصبيّ	١٦٩
جوب		الأجوبة/الجوابات (جمع الجواب)	١٠٢٩
جود		الجُودة/الجَوْدَة	١٧٢
جوز		هذا (جواز)، وهذه (أجوزة) و(جوازات)	١٧٤
جوز		تجاوزتُ الذنبَ/عن الذنبِ/عن المذنبِ	١٧٥
جوز		خُذْ جَوازَك، وخذوا أجْوِزَتكم	٥٧٢
جوع	جُوعان/جُوعانة	جَوْعان/جَوْعانة	١٧٦
جول		تَجَوَّلَ يتجوّل تجوُّلاً فهو مُتجَوِّل	١٧٧
جوو		هذه الأجواء/الجِواء	١٧٨
		حرف الحاء	
حبب	فعلتُ ذلك حُبّاً بك/فيك	فعلتُ ذلك حُبّاً لك	١٨٠
حبب		حبّذا لو حَضَرَ فلانٌ	١٨١
حبب	حَبّبْتُهُ بالجود	حَبَّبْتُ إليه الجودَ	٨٨٥
حبب	أحببتُ لو قدم صديقي	وَدِدْتُ لو قدم صديقي (أي: أحببتُ وتمنّيْتُ)	١١٢٠
حبس		الحَبْس/الحُبُوس = السَّجْن/السُّجُون	١٨٢
حتم		تَحَتَّمَ عليه الأمرُ	١٨٣
حتم		انْحَتَمَ الأمرُ = وَجَبَ	١٨٣
حتى		حتى أنت يا بروتوس	١٨٤
حتى	خَسِر المضاربون صَفْقَتَهم حتى لا يستطيعوا التعويضَ عنها	خَسِر المضاربون صَفْقَتَهم حتى لا يستطيعون التعويضَ عنها = حتى إنهم لا يستطيعون...	١٨٥
حجج		حَجَّ البَيْتَ/إلى البيت	١٨٦
حجر		الشخص المحجور (أي: المحجور عليه)	٨١٣
حدث		تحدثتُ عن مناقب فلان	٨٩٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
حدق	حَدَّقَ به (بمعنى: شدّد النظر)	حَدَّقَ إليه (حَدَّقَ به القومُ = أحاطوا به)	١٨٧
حدو		حَذاه/حَذا به	١٨٨
حذر		حَذِرْتُهُ/حذِرْتُ منه، وحَذَّرْتُهُ إياه/حَذَّرْتُهُ منه	١٨٩
حذو	احتذيتُ بفلان	احْتذيتُ مثالَ فلان وعلى مثالِه	١٩٠
حرج	لا بدّ من ملاحظةِ حَرَاجَةِ الموقف	لا بدّ من ملاحظةِ حَرَجِ الموقف	١٩١
حرر	التحرير (بمعنى الكتابة)	حَرَّرَ الكتابَ: حَسَّنَهُ وخلَّصَهُ من الاضطراب والفساد	١٩٢
حرش		فلانٌ يَتَحَرَّشُ بالمارّة	١٩٣
حرك	قد أعيا فما به حِراك	قد أعيا فما به حَراك	١٩٤
حرم		حَرَمْتُ فلاناً حقَّه/من حقّه	١٩٥
حرم		حَرَمَهُ حقَّهُ/من حقِّهِ	٨٩٢
حري	هؤلاء حَرِيٌّ أن يفعلوا كذا	هؤلاء حَرِيُّون أن يفعلوا كذا	١٩٦
حري	تحرّى عن الشيء (بمعنى بحث عنه)	بحث عن الشيء (تَحَرّى الأمرَ = توخّاه وخصَّه بالطلب)	١٩٧
حزز		الحُزْنُ يَحُزُّ في قلبي	١٩٨
حزن		حَزِنَ عليه = توجَّعَ وجَزِعَ (انفعال) حَزِنَ له = رثى لحاله واهتمّ بأمره (انفعال وفِعْل)	١٩٩
حسب		فعلتُ ذلك بحَسَبِ رأيك/على حَسَبِ رأيك فعلتُ ذلك حَسَبَ رأيك/حَسَبَ ما رأيت	٢٠٠
حسب	فعلتُ ذلك تحسّباً من كل طارئ	فعلتُ ذلك تحسّباً لكل طارئ = توقُّعاً	٢٠١
حسب		في حِسابي أن الأمرَ مفيدٌ	٢٠٢
حسب		حَسَبَ الحاجةِ/على حَسَبِ الحاجة	١١٤٤
حسس		هذا مَحْسوس/مَحْسوسٌ به، وهذا مُحَسّ/مُحَسٌّ به	٢٠٣
حسم	حَسَمَ مبلغَ كذا..	اقتطعَ مبلغَ كذا..	٢٠٤
حسن		أحْسَنْتُ إلى فلان/بفلان	٢٠٥
حسن		امرأةٌ حَسْناء، ونساء حِسان/حسناوات	٢٠٦
حسن		مَحاسن (جَمْعُ: حُسْن، لا جمع: مَحْسَن)	٩٣٤
حشو	الفِراشُ مَحْشِيٌّ	الفِراشُ مَحْشُوٌّ	٢٠٧
حشو	الحَشْوَة	الحُشْوَة/الحِشْوَة	٢٠٧
حشي	تحاشيتُ المرورَ في هذا الطريق لخطره	تحاشيتُ من المرور في هذا الطريق لخطره	٢٠٨
حشي	تحاشَيْتُ مقابلةَ فلان لغضبه	تحاشيتُ من مقابلةِ فلان لغضبه	٢٠٨
حصب	مُحَصَّب	مُحَصَّب = أصابَتْهُ الحَصْبَة	٢٠٩

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
حصص	الحُصَّة	الحِصَّة	٢١٠
حصل		ماذا حَصَلَ؟ = ماذا جرى؟ حَصَلَ لي كذا = تحقّق وجرى	٢١١
حصي	سُكانُ هذا الحيِّ مَحْصِيُّون	سكان هذا الحي مُحْصَوْن	٢١٢
حصي	حَصْوة (واحدة الحصى)	حَصَاة	٢١٢
حضر		كَثُرَ الحُضُورُ في مجلس كذا = كثر الحاضرون	٢١٣
حضر		ألقى الأستاذ محاضرتَهُ في الأدب الجاهلي	٢١٤
حضر	احْتَضَرَ (بمعنى حَضَرَتْهُ الوفاةُ)	احْتُضِرَ	١١٤٨
حضن	الحُضْن	الحِضْن	٢١٥
حضن		رجلٌ حاضنٌ / امرأةٌ حاضِنةٌ	٢١٥
حطط	هذا عَمَلٌ مُحِطٌّ بِشَرَفِهِ	هذا عَمَلٌ حاطٌّ لشرفه/في شأنه/من مكانته	٢١٦
حطم	هذه الحُطام	هذا الحُطام (مفرد مذكر)	٣٤٦
حظي	حَظَوْتُ بكذا	حَظِيتُ بكذا = ظَفِرتُ بكذا	٢١٧
حظي	طَلَبْتُ الحَظْوَى عند فلان	طَلَبْتُ الحُظْوَةَ عند فلان	٢١٧
حفر	كثرت الحَفْريّات	كَثُرت الحُفَر/الحفائر	٢١٨
حفظ		حَفِظَ الشيءَ/على الشيء، وحافَظَ الشيءَ/على الشيء	٢١٩
حفظ		حقوقُ الطَّبع محفوظةٌ للمؤلِّف	٢٢٠
حفظ		احْتَفَظَهُ لنفسه	٢٢١
حفظ		تحفَّظتُ من كذا = احترزتُ منه	٢٢٢
حكك	حَكَّني رأسِي أو جسمِي	أحَكَّني رأسِي أو جسمِي	٢٢٥
حكم		حَكَمْتُ في الأمر بكذا	٦٢
حكم	حَكَمَ الأميرُ على البلد	حَكَمَ الأميرُ البلدَ	٢٢٦
حكم	حَكَمَ القاضي الرجلَ	حَكَمَ القاضي للرجل (إذا كان الحُكْمُ لمصلحته) حَكَمَ القاضي على الرجل (إذا كان الحُكْمُ في غير مصلحته)	٢٢٦
حلل	المحلاّت (جمع المحلّ)	المَحَالّ	٢٢٨
حلل		المحلاّت (جمع المَحَلَّة)	٢٢٨
حلم	حَلِمْتُ في نومي بالنجاح	حَلَمْتُ في نومي بالنجاح	٢٢٩
حلم		استغضبني السفيهُ فحَلُمْتُ به/عنه	٢٢٩
حلو	حَلَوِيّات	حَلْوَيَات/حَلْوَايَات/حَلاوَى/حَلاوِيّ/حَلاوٍ	٢٣٠
حمد	الحمد للّه الذي نَجَحَ ابني	الحمد للّه أنْ نجح ابني/إذ نجح ابني	٢٣١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
حمر	حَمَّارَةُ القَيْظ	حَمَارَةُ القَيْظ	٢٣٢
حمس		الحَمَاس/الحَمَاسَة	٢٣٣
حمق		فلانٌ حَمِقٌ (بمعنى أحْمَق)	٢٣٤
حمل		حَمَلَتْ المرأةُ ولداً/بولد	٢٣٥
حمل	دابَّةٌ حَمُولَة	حَمُولَة (الحَمُولَة هي الدابةُ التي يُحْمَلُ عليها)	٢٣٥
حمل		هذا أمر مُحْتَمَل = ممكنُ الوقوع	٢٣٦
حمم	الحِمَّة (يَنبوع الماء الحارّ)	الحَمَّة	٢٣٨
حمم	تَحَمَّمْتُ (بمعنى اغتسلت)	اسْتَحْمَمْتُ/حَمَمْتُ جَسَدي/أَحْمَمْتُهُ	٢٣٩
حمي		تحامَيْتُ فلاناً	٢٠٨
حمي		حَمَيْتُهُ من الأذى/حَمَيْتُهُ الأذى	٢٤٠
حمي		تَحامَيْتُهُ/تَحامَيْتُ عنه	٢٤١
حمي		تَحامَيْتُ الخَطَرَ	٧٨٠
حمي		حَمَيْتُ نفسي الخَطَرَ	٧٨٠
حنك	الحِنْكَة	الحُنْكَة	٢٤٢
حني	أَحْنَى الرجلُ قامَتَهُ	حَنَى الرجلُ قامَتَهُ	٢٤٣
حني	أَحْنَتْ طفلَها (بمعنى عَطَفَتْ عليه)	أَحْنَتْ على طفلها	٢٤٣
حوج		احْتَجْتُ المالَ/إلى المال	٢٤٤
حوج		حَوائج/حاجات/حاجٌ (جَمْعُ حاجة)	٢٤٥
حور	لم يَحُرْ جواباً	لم يُحِرْ جواباً	٢٤٦
حور	حَوَّرْتُ المقالَ	عدَّلت/نقَّحْتُ المقالَ	٢٤٧
حوز	حاز فلانٌ على الشهادة	حاز فلانٌ الشهادةَ	٢٤٩
حوز	أنا حائزٌ على شهاداتٍ عاليةٍ	أنا حائزٌ شهاداتٍ عاليةً	٢٤٩
حوش		حَوْش	٢٥٠
حوش		الحَوْش	٢٥٠
حوط		أحاطَ به/أحاطَه، وحاطَ به/حاطَهُ	٢٥١
حوط	أُحيطكم علماً بكذا	أُعْلِمكم/أُخبركم/أُنبئكم بكذا	٢٥٢
حوط	أرجو أن تُحيطوا به علماً	أرجو أن أعلمكم/أُخبركم/أُنبئكم بكذا	٢٥٢
حوف	حافَّة الوادي	حافَة الوادي	٢٥٣
حوف	حوافُّ الوادي	حوافِي/حافات الوادي	٢٥٣
حوف		خُبْزٌ حافٌّ	٢٥٣

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
حول		أحال شقاءَهم نعيماً	٢٥٤
حول		حالَ الشيءُ = تغيّر أحالَ الشيءُ = تحوَّل أحالَ الشيءَ = حَوَّلَهُ	٢٥٤
حول	يَلُومُكَ في حال أغفلته	يلومك في حال إغفالك إياه	٢٥٥
حول	دَفَعَ فلانٌ حَوَالَي ألف..	دَفَعَ فلانٌ نحوَ ألف..	٢٥٩
حول	بَلَغَتْ مِساحَةُ الأرض المَزروعة حَوَالَيْ ألف..	بَلَغَتْ مِساحَةُ الأرض المَزروعة زهاء ألف..	٢٥٩
حول	عند فلان حوالَي خمسة بيوت	عند فلان نحوُ من خمسة بيوت	١٠١٣
حوي	تَحْتَوي الرسالةُ على أربعة فصول	تَحْتَوي الرسالةُ أربعةَ فصول	٢٦٠
حوي		احْتَوَى عليّ الهمُّ = استَوْلى واستَبَدَّ	٢٦٠
حير	احْتَرْتُ في أمري	حِرْتُ/تَحَيَّرْتُ في أمري	٢٦١
حير	هو في حِيرَة	هو في حَيْرَة	٢٦١
حيق	الخَطَرُ مُحِيق	الخَطَرُ حائِق	٢٦٢
حيي		لا يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ/مُسْتَحٍ	٢٦٣
		حرف الخاء	
خبر	هناك خبراءُ كثيرون	هناك خبراءُ كثيرون	٩٥٨
ختم	الخِتْم	الخَتْم	٢٦٤
ختم		الخاتَم/الخاتِم = آلة الخَتْم	٢٦٤
خجل	خَجْلان	خَجِل	٢٦٥
خجل	الخِجَالَة	الخَجَل	٢٦٥
خذل	انخذل	تخلَّف/تخلَّى	٢٦٧
خربش		خَرْبَشَ الصبيُّ الكِتابَ = أفسده	٢٦٨
خرج	الخَرَاج	الخُرَاج	٢٧٠
خرج	تَخَرَّجَ من الجامعة	أنْهَى دراسته في الجامعة	٢٧١
خرج	تَخَرَّجَ من المعهد خمسون طالباً	تَخَرَّجَ في المعهد خمسون طالباً	٢٧١
خرج		خَرَجَ عنه، وخرج عليه	٤٤٤
خرط		انْخَرَطَ فلانٌ في سِلْكِ كذا	٢٧٢
خرق		خَرَقَ الولدُ الثوبَ = أحْدَثَ به خَرْقاً	٢٦٨
خزن	خَزِينةُ الدولة	خِزانةُ الدولة	٢٧٤
خزي		خَزاهُ اللّـهُ = أخْزاه	٢٧٦

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
خشخش		الخَشْخَشَة = صوت الثوب الجديد إذا حُرِّكَ	٢٦٨
خشش		خَشَّ البيتَ = دَخَلَهُ	٢٦٨
خشي		أنتم تَخْشَوْنَ، وأنتنَّ تَخْشَيْنَ	٣٢٩
خشي		هم يَخْشَوْنَ، وهنَّ يَخْشَيْنَ	٣٢٩
خشي		خشيته وخشيت منه	٥٤٣
خصب	تمتاز هذه الأرضُ بخُصُوبَتِها	تمتاز هذه الأرضُ بخِصْبها	٢٣٣
خصب	تمتاز هذه الأرضُ بخُصُوبَتِها	تَمتاز هذه الأرضُ بخِصْبها	٢٧٨
خصص		هذا موقفٌ خاصٌّ للسيارات/بالسيارات	٢٧٩
خصص		خَصَّصْتُهُ له	٢٧٩
خصص	إخْصائي/اختصاصي/أخِصّائي	مُخْتَصّ/مُتَخَصِّص	٢٨٠
خصص	سينجحُ المَعملُ خاصَّةً إذا توفَّرَ له...	سينجحُ المعملُ لا سيّما إذا توفَّرَ له...	٢٨١
خصص		خَصائص (جَمْع خَصِيصَة) خواصّ (جمع خاصّة) خاصِيّات (جمع خاصِيَّة)	٢٨٢
خصص	جئت إليك خِصِّيصاً	جئتُ إليك خِصِّيصَى	٢٨٣
خصل	هذه خُصلة/خِصلة كريمة	هذه خَصلة كريمة	٢٨٤
خصل	خَصائلُ كريمة	خِصالٌ كريمة	٢٨٤
خصم		اختصم/تخاصَمَ فلانٌ مع فلانٍ	٧٩
خصم	خَصَمَ مبلغَ كذا..	اقتطعَ مبلغَ كذا..	٢٠٤
خصم		هؤلاء خَصْمي/خُصُومي/أخْصامي/خِصامي	٢٨٥
خضر	خَضِرَتْ رِجْلُهُ	خَدِرَتْ رِجْلُهُ	٢٦٦
خضر	الخُضار	الخُضَر	٢٨٦
خضر	الخُضْروات	الخَضْراوات	٢٨٦
خضر	الخَضار (اسماً للون)	الخُضْرة	٥٨٢
خطأ	أخْطَأْتُ مع نفسي	أخْطَأْتُ على نفسي	٢٨٧
خطأ		سلوك خاطئ	٢٨٨
خطب	أعْلَنَ فلانٌ خُطبته على فلانة	أعْلَنَ فلانٌ خِطبته لفلانة	٢٨٩
خطب	خُطُوبَةُ فلان	خِطبة فلان	٢٨٩
خطر		الخَطْرَة = الحين	٢٩٠
خطر		خَطِرَ المَكانُ = تعرَّضَ الناسُ فيه للخطر	٢٩١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
خطر		هذا الأمرُ مُخْطِرٌ = خَطِر	٢٩١
خطر	هذا المكان/الموقف خَطِير	هذا المكان/الموقف خَطِر	٢٩٢
خطر	في السفر خُطُورَة	في السفر خَطَر	٢٩٢
خطر	أَخْطَرْتُ فلاناً بالفَصْل	أنذرتُ/آذنتُ فلاناً بالفَصْل	٢٩٣
خطر	أخطرتُهُ بكذا (بمعنى: أنذرتُهُ به)	أنذرتُهُ به	١٠١٩
خطر		أخطرتُهُ ببالِهِ/في بالِهِ/على بالِهِ = أذْكَرْتُهُ به	١٠١٩
خطط	علينا أن نعمل بهذه الخِطَّة	علينا أن نعمل بهذه الخُطَّة	٢٩٤
خطف	يَخْطُف	يَخْطَف/ يَخْطِف	٢٩٥
خطف	الخَطّاف (للوطواط)	الخُطَّاف	٢٩٦
خطف		أَخْطَفَ الرجلُ = مرض يسيراً، ثم برئ سريعاً	١١٤١
خفض		خَفَضَ خالدٌ صوتَه/مِن صوته	٩٩٢
خفض		خَفَضَ صوتَه، وخَفَضَ من صوته	١٠٥٩
خفف		خَفَّ الرجلُ	١٣١
خفف		خَفَّ المريضُ = تماثَلَ من مرضه	٢٩٨
خفي		خَفِيَتْ مَعَالِمُ السفينةِ عن ناظِري	٣٠٠
خفي		لا يَخْفَى عَليه شَيءٌ من هذا العِلْم مهما دَقَّ	٣٠٠
خفي		لا يَخْفَاكَ حُسْنُ العبارَة	٣٠١
خلس	دخلت المدينةَ خِلْسة	دخلت المدينةَ خُلْسة	٣٠٢
خلص		اسْتَخْلَصَهُ لنفسه	٢٢١
خلق		فلانٌ خليقٌ بكذا/لكذا	١٤٥
خلق		فلانٌ خليقٌ أن يفعل كذا	١٤٥
خلق	فلانٌ خَلُوق	فلانٌ حَسَنُ الخُلُق	٣٠٣
خلق	لا نتخلَّق مكوِّنات شخصيتنا الفكرية	لا نتخلَّقُ حَقاً بمكوِّنات شخصيتنا الفكرية	٣٠٤
خلق		لا أخلاقَ له = لا مُروءَةَ لديه	٣٠٥
خلل		جئتُ خِلالَ كذا	١٣٥
خلل	هذه خِـلَّةٌ نبيلة	هذه خَـلَّةٌ نبيلة	٢٨٤
خلو	اخْتَلَى فلانٌ بصاحبه	خَلا فلانٌ بصاحبه/معه/إليه	٣٠٦
خلو		خلا فلان على اللبن = لم يأكلْ معه شيئاً	٣٠٧
خلو	أَخْلَيْنا السكانَ من الدُّور	أَخْلَيْنا الدورَ من السكان	٣٠٨
خلو	أقامت الحكومةُ مشافي كثيرة خلا عن المدارس	أقامت مشافي كثيرة ماخلا المدارس/فضلاً عن المدارس	٦٥٩

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
خلو		جاء أقربائي ماخلا زيداً	٦٥٩
خلو		جاءني القومُ خلا زيداً/زيدٍ	٦٥٩
خلو		أخليتُ المكانَ = وجدتُه خالياً، وجعلتُه خالياً	٨٠٢
خمر		خِمَار وخُمُر وأخْمِرَة	٨٢
خمر	تَخَمَّرَ العصيرُ	اختَمَرَ العصيرُ	٣٠٩
خمر	الخَمَّارَة (لمكان الخمر)	المَخْمَرَة/الحانة	٣٠٩
خنصر	خِنْصَري مَجْروح	خِنْصَري مَجْروحة	٣٥٨
خوف		خِفْتُهُ، وخفت منه	٥٤٣
خول	خَوَّلْتُ إليه الأمرَ ليتصرَّف فيه	خَوَّلْتُهُ الأمرَ ليتصرَّف فيه	٣١٠
خوم		لا يزال فلانٌ كالخامَة/خامَةً	٣١١
خير		جاء مُختارُو/مَخاتير الأحياء	٣١٢
خير		اخترْ بين هذا وهذا	٣١٣
خير		اخترتُ الرجالَ/من الرجال زيداً	١١٢٣
خيط	خِيطان	أخْياط/خُيُوط	٣١٤
		حرف الدال	
دبب		دَبَّ السُّقْمُ في/إلى الجسم	٣١٥
دحر		دُحِرَ الجيشُ وانْدَحَرَ	٣١٧
دخل	لا دَخْلَ لك في هذا	لا علاقةَ/صلةَ لك بهذا	٣١٩
دخل	دَخَلَ خالدُ القضيةَ	دَخَلَ خالدٌ في القضية	٣٢١
دخل	جاء فلانٌ بمداخلته على ذلك فقال..	جاء فلانٌ بتعقيبه على ذلك فقال..	٣٢٢
دخل	أدخلْتُ به إلى السجن	أدخلْتُه إلى السجن/دخلْتُ به إلى السجن	٦٦٢
دخن		دُخَان/دُخَّان	٣٢٣
دخن	أدْخِنَة (جمع دخان)	دَواخِن (جمع دُخَان)، ودَخاخِين (جمع دُخَّان)	٣٢٣
درج	هَبَطَتِ الطائرةُ إلى مُدَرَّج المطار	هَبَطَتِ الطائرةُ إلى مَدْرَج المطار	٣٢٥
درج		أُلْقِيَتِ الخُطْبَةُ في مُدَرَّج المعهد	٣٢٥
دشي	استراح المريضُ بعد أن تَدَشَّى	استراح المريضُ بعد أن تجشّأ	١٥٨
دعس	دَهَسَتِ السيارةُ الطفلَ	دَعَسَت/داسَتِ السيارةُ الطفلَ	٣٤٢
دعس	دَعَسَ عليه	دَعَسَهُ	٣٤٨
دعك		دَعَكْتُ الثوبَ = ألَنْتُهُ	٣٢٧
دعم	دَعامَة	دِعامَة	٣٢٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
دعم	دَعامَة	دِعامَة	٦٨٤
دعو		أنتم/أنتنّ تَدْعُونَ	٣٢٩
دعو		هم/هنَّ يَدْعُونَ	٣٢٩
دعو		إنها دِعايَةٌ/دَعاوَة لهذا المذهب	٣٣٠
دعو		تَداعى الجدارُ للسقوط	٣٣١
دفأ	مكان دافئ	مكان دفِئ/دفِيء	٣٣٢
دفق		الماءُ يَدْفُق = يتدفّق	٣٣٣
دقق	دَقّ البابُ/الجرسُ	دُقّ البابُ/الجرسُ، ودَقّتِ الساعةُ سَبْعاً	٣٣٤
دلف	دَلَفَ سَقْفُ البيت بالمطر	وَكَفَ سَقْفُ البيت بالمطر	٣٣٥
دلك		دَلَكْتُ الأديمَ = لَيَّنْتُهُ	٣٢٧
دلل		دَلَلْتُهُ على الشيء/إلى الشيء	٣٣٦
دلل		دَلَلْتُهُ على الطريق فانْدَلّ	٣٣٦
دلل		دَلالَة/دِلالَة/دُلالَة	٣٣٦
دلل	دلائل (جمع دليل)	أدلّة	٣٣٦
دلل	مُدِلاً على فصاحته	مُدَلِّلاً على فصاحته	٣٣٦
دلل		تَدَلَّلَ على فلان = أدَلَّ عليه	٣٣٦
دمج	دَمَجَ الشيءَ في الشيء	أَدْمَجَ الشيءَ في الشيء	٣٣٧
دمغ	دَمَغَ الرجلَ بالغدر والغش والخداع	وَسَمَ الرجلَ بالغدر والغش والخداع	٣٣٩
دمن		أَدْمَنْتُ العملَ/على العمل	٣٤٠
دهس	دَهَسَهُ	دَهَثَهُ/دَعَسَهُ	٣٤٨
دهش		كان فلانٌ مَدْهُوشاً/دَهِشاً مما رأى	٣٤٣
دهش	انْدَهَشَ فلانٌ مما رأى	دَهِشَ/دُهِشَ فلانٌ مما رأى	٣٤٣
دهم	دَاهَمَهُ الخَطَر	دَهَمَهُ الخَطَر	٢٦٢
دهم	داهَمَنِي جماعةٌ ليلاً	دَهَمَنِي جماعةٌ ليلاً	٣٤٤
دور		دارَ فلانٌ على الشيء = بحث عنه	٣٤٥
دور	جاء مُدراءُ المدارس	جاء مُدِيرُو المدارس	٣٤٧
دور		دارَ حول الشيء/بالشيء/على الشيء	٦٢٩
دوس	داسَ عليه	داسَهُ	٣٤٨
دول	داوَلَهُ في الأمر	فاوَضَهُ في الأمر/باحَثَهُ في الأمر/باحَثَهُ الأمرَ	٣٤٩
دوم		داوَمْتُ العملَ/على العمل	٣٤٠

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
دوم	الصبيُّ يلعب بدَوَّامَتِهِ	الصبيُّ يلعب بدُوَّامَتِهِ	٣٥٠
دوم		داوَمَ على الأمر وداوَمَهُ	٣٥٠
دون		دون أن يُغْفِلَ = مِن غير أن يُغْفِلَ	٣٥٢
دين	أدانَتِ المحكمةُ فلاناً	أثْبَتَتِ المحكمةُ الجريمةَ على فلان	٣٥٣
دين	حَكَمَتِ المحكمةُ بإدانة فلان	حَكَمَتِ المحكمةُ بمجازاة فلان	٣٥٣
		حرف الذال	
ذا		هذا وقد أكَّدَتِ المصادرُ صِدْقَ الخبر	٣٦٤
ذات	هاتان المرأتان ذاتا مكانةٍ عالية	هاتان المرأتان ذواتا مكانةٍ عالية	٣٦٥
ذرع	يتذرعون ما يسمونه الأمانة	يتذرعون بما يسمونه الأمانة	٣٥٦
ذقن	ذَقْن	ذَقَن/ذِقْن	٣٥٨
ذقن	حَلَقَ فلانٌ ذقنه	حَلَقَ فلانٌ لِحْيَتَهُ	٣٥٨
ذقن	هذه ذقنه	هذا ذقنه	٣٥٨
ذكر		أذْكَرْتُهُ ما كان/بما كان	٣٥٩
ذكر		ذَكَّرْتُهُ ما كان/بما كان	٣٥٩
ذكر		تذاكَروا ما كان/بما كان	٣٥٩
ذكر	تِذكار	تذكار	٣٦٠
ذكر	تِذكار	تذكار	٨٨٠
ذهل	وَقَفَ فلانٌ مَذْهُولاً، لا يدري ما يفعل	وَقَفَ فلانٌ ذاهِلاً، لا يدري ما يفعل	٣٦٣
ذهل		ذهَلْتُهُ/ذهَلْتُ عنه	٣٦٣
ذو	هؤلاء ذو أنْفُس أبيَّة	هؤلاء ذَوُو أنفُس أبيَّة	٣٦٥
ذيع		أذعتُ بالسر	٣٦٦
ذيع		أذعْتُ له مَحاسِنَهُ، وأذعتُ عليه عُيُوبَهُ	٣٦٦
ذيع		أذعتُ له حسناتِه، وأذعتُ عليه سيئاتِه	٦١٩
		حرف الراء	
رأب	مِرْآب/مِرْأب	مَرْأب	٣٦٧
رأس	آلَمَتْهُ رأسُهُ	آلَمَهُ رأسُهُ	٣٦٨
رأس	رَئِسَ الوزيرُ اللجانَ	رَأَسَ الوزيرُ اللجانَ	٣٦٩
رأس	يَرْئِسَ الوزيرُ اللجانَ	يَرْأسَ الوزيرُ اللجانَ	٣٦٩
رأس	ترأَّسَ الوزيرُ اللجانَ	تَرَأَّسَ الوزيرُ على اللجان	٣٦٩
رأف	كان خالدُ رئيفاً بصاحبه	كان خالدُ رائفاً/رأْفاً/رَئِفاً/رَؤُفاً/رَؤوفاً بصاحبه	٣٧٠

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
ربب		ربما فَهِمْتَهُ، وربما لم تفهمْهُ	٣٧٢
ربح	رَبَّحْتُهُ على بضاعته	أَرْبَحْتُهُ على بضاعته	٣٧٣
ربط	(الرِّباط) عاصمة المملكة المغربية	الرَّباط	٣٧٥
ربع	شهر ربيع الثاني	شهر ربيع الآخِر	٣٧٦
ربع	في رابعة النهار	في رائعة النهار	٤٢١
ربك		هذا الأمرُ مُرْبِكٌ	٣٧٧
ربو		رَبْوة/رِبْوة/رُبْوة	٣٩٢
رتب	ويَتَرَتَّب عن اجتهاد الطالب نجاحُه	ويَتَرَتَّب على اجتهاد الطالب نجاحُه	٣٧٩
رتي	رَتَى الثوبَ	رَفَأَ الثوبَ	٤٠٣
رتي	رَتَّا (صاحب الصنعة)	الرَّفّاء	٤٠٣
رثي	مَرثِيَّةُ الشاعر فلان	مَرْثِيَةُ الشاعر فلان	٣٨٠
رجو		أَرْجُوكَ الصفْحَ عني	٣٨١
رحب	على الرَّحْب والسَّعَة	على الرُّحْب والسَّعَة	٣٨٢
رحم	يَسترحِمُ فلانٌ تَعْيينَهُ ونَقْلَهُ وإنصافَهُ...	يَلتمس فلانٌ تَعْيينَهُ ونَقْلَهُ وإنصافَهُ...	٣٨٤
ردح	أقمتُ في حمص رَدَحاً قصيراً من الزمن	أقمتُ في حمص زمناً قصيراً	٣٨٥
ردح		أقمتُ في حمصَ رَدَحاً من الدهر = زمناً طويلاً	٣٨٥
ردد	رَدَدتُ على قَوْل فلان	رَدَدتُ على فلان قولَه	٣٨٦
ردد	تَرَدَّدَ خالدٌ على المكتبة	تَرَدَّدَ خالدٌ إلى المكتبة	٣٨٧
رذل		قومٌ أَرْذال وأَراذل (جمع رَذْل)	٣٨٨
رذل		قومٌ رُذلاء (جمع رَذيل)	٣٨٨
رزق	رُزِقَ خالدٌ بولد	رُزِقَ خالدٌ ولداً	٣٨٩
رزم	رُزْمَة	رِزْمَة	٣٩٠
رسل		استرسلَ في الحديث	٣٩١
رسل		استرسلَ إليه = رَكَنَ واطمأنَّ	٣٩١
رشو	فلانٌ يَرْشِي ضماناً لمصلحته	فلانٌ يَرْشُو ضماناً لمصلحته	٣٩٢
رشو		رَشْوة/رِشْوة/رُشْوة	٣٩٢
رشو	رَشاوى (جمع رشوة)	رَشاً/رِشاً	٣٩٢
رصد	رَصَدَتِ الحكومةُ مبلغَ كذا لإقامة المدارس	أَرْصَدَتِ الحكومةُ مبلغَ كذا لإقامة المدارس	٣٩٣
رضخ	رَضَخْتُ للأمر	أَذْعَنْتُ للأمر	٣٥٧
رضخ	رَضَخَ فلانٌ لمشيئتنا	خَضَعَ/أَذْعَنَ/خَنَعَ/انقادَ فلانٌ لمشيئتنا	٣٩٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
رضي		رَضِيَهُ ورَضِيَ به	٣٩٥
رضي		أُعْطِيَ فلانٌ هذا المبلغَ تَرْضِيَةً له	٣٩٥
رطب	جوٌّ راطبٌ	جوٌّ رَطْبٌ/رَطِيب	٣٩٦
رعب		ارْتَعَبَ	٣٩٧
رعد		رَعَدَ وبَرَقَ/أرْعَدَ وأبْرَقَ	٣٩٨
رعي		أرْعِنِي سَمْعَكَ/أعِرْنِي سمعَكَ	٣٩٩
رغب		رَغِبْتُ الشيءَ = رَغِبْتُ فيه	٤٠٠
رغب		رَغِبَ إليه = طَلَبَ إليه وسأله	٤٠٠
رغم		فعلتُ ذلك على الرغم من العقبات	٤٠٢
رغم		فعلتُ ذلك بالرغم من المكايد	٤٠٢
رغم		فعلتُ ذلك رغْمَ كذا	٤٠٢
رغم		فعلتُهُ رغْماً عن كذا	٤٠٢
رغو		رَغْوة/رِغْوة/رُغْوة	٣٩٢
رفت	هذه الرفات	هذا الرُّفات (مفرد مذكر)	٣٤٦
رفت	هذه الرفات	هذا الرُّفات (مفرد مذكر)	٤٠٤
رفت	رفاة فلان	رُفات فلان (الرُّفاة جَمْعُ رافٍ)	٤٠٤
رفق		أرْفَقَ الكتابَ، فالكتاب مُرْفَق	٤٠٥
رفق		مُرْفَقاتُ الكتاب = ملحقاته	٤٠٥
رفق	رافقَتْهُ المُدرِّسةُ رحلتَهُ	رافقَتْهُ المُدرِّسةُ في رحلتِهِ	٤٠٥
رفه	بالرَّفاه والبنين	بالرِّفاء والبنين	٤٠٣
رفه	الرفاه	الرَّفاهَة/الرَّفاهِيَة/الرِّفْه/الرُّفْه/الرُّفُوه	٤٠٣
رفه		عاش فلان مُتَرَفِّهاً	٤٠٦
رفه	كان فلانٌ في رَفاهٍ من العيش	...في رَفْهٍ/رُفُوهٍ/رِفْهٍ/رَفاهةٍ/رَفاهيَةٍ من العيش	٤٠٦
رفه		رَفَّهَ نَفْسَهُ/عن نفسه	٤٠٧
رفه		رَفَّهَ عليه = هوَّنَ عليه	٤٠٧
رقق		خبزٌ مَرْقُوق	٤٠٨
رقق	الرِّقَّة (البلدة السورية القائمة على الفرات)	الرَّقَّة	٤٠٩
رقم	الرَّقْم ٩	الرَّقْم ٩	٤١٠
رقن		رُقِّنَ الاسم = أشير إلى إسقاطه	٤١١
ركب		رَكِبَ الدابةَ/على الدابة	٤١٢

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
ركب		رَكِبَ السفينةَ/في السفينة	٤١٢
ركب		رَكِبَ البحرَ/الطريقَ	٤١٢
ركز		هذا سائلٌ مُرَكَّز	٤١٣
ركز		رَكَّزَ فلانٌ على هذا الأمر	٤١٣
رمي		أنتم تَرْمُونَ/أنتنّ تَرْمِينَ	٣٢٩
رمي		هم يَرْمُونَ/هنَّ يَرْمِينَ	٣٢٩
رمي		رَمَى بقوله إلى كذا = عَنَى أو قَصَد	٤١٤
رمي		تَرامَى إليَّ كذا وكذا = صار وأفضى إليك	٤١٤
رمي	تَرامَى السارقُ على قَدَمَي الشرطي	ارْتَمَى السارقُ على قدمي الشرطي	٤١٤
رمي		رَمَى فلانٌ الشيءَ على الطريق	٤١٤
رنن	رَنَنْتُ الجرسَ	رَنَّنْتُ الجرسَ	٤١٥
رهب		حَدَثٌ/رجلٌ رَهِيب = مَرْهوب	٤١٦
روج	جعل فلانٌ يُرَوِّجُ لأفكاره	جعل فلانٌ يُرَوِّجُ أفكارَهُ/يَدعو إلى أفكاره	٤١٧
روح		أعجبني فلانٌ فارْتَحْتُ له = أَحْبَبْتُهُ وملتُ إليه	٤١٨
روح	جَلَسَ ليرتاح	جَلَسَ ليستريح	٤١٨
روح	تَراوَحَ الرجلُ العملَ	تَراوَحَ الرجالُ العملَ = تعاقبوه	٤١٩
روح	تَراوَحَ السعرُ بين كذا وكذا	راوَحَ/تردَّدَ السعرُ بين كذا وكذا	٤١٩
روح		راوَحَ بين عملَيْن = فَعَلَ ذا مرةً وذا مرة	٤١٩
روح		راوَحَ الجنديُّ مكانَهُ	٤١٩
روح	هذا الريح	هذه الريح	٦١٠
روح	تعَالَوْا نَسْتَرِيحُ	تعَالَوْا نَسْتَرِحْ	٧٠٣
روع	هذا حَدَثٌ مُريع	هذا حَدَثٌ رائعٌ/مُرَوِّعٌ	٤٢٠
روع	وَقَعَ ذلك في رَوْعي	وَقَعَ ذلك في رُوعي	٤٢٠
روق	يَرُوقُ لي مشاهدةُ هؤلاء الفتيان	يَرُوقُني/تَرُوقُني مشاهدةُ هؤلاء الفتيان	٤٢٢
روم	هذا هو المُرام (بمعنى المطلوب)	هذا هو المَرام/المَرُوم	٤٢٣
روي	نزل المطرُ فرَوَى الأرضَ	نزل المطرُ فأَرْوَى/فرَوَّى الأرضَ	٤٢٤
روي	الأرضُ مَرْوِيّة	الأرضُ مُرْوَاة/مُرَوَّاة	٤٢٤
روي	رَوَى الشهداءُ تربةَ الوطن من دمائهم	أَرْوَى/رَوَّى الشهداءُ تربةَ الوطن من دمائهم	٤٢٤
ريش	فلان مُرَيِّش	فلان مُرَيَّش	٤٢٦

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
		حرف الزاي	
زبن	الزَّبائن (جمع زَبُون)	زُبُن (الزبائن جمع زبينة)	٤٢٧
زجج	لا بدّ من زَجِّ المرأة في الأعمال	لا بدّ من إشراك/إسهام المرأة في الأعمال	٤٢٨
زجج		زَجَّ الشرطيُّ باللص في السجن = دَفَعَهُ ورَمَى به	٤٢٨
زحف	زَحَفَ الجيشُ على المدينة	زَحَفَ الجيشُ إلى المدينة	٤٣٤
زحف		الصبيُّ يَزحفُ على الأرض = فوقها	٤٣٤
زري	قام فلانٌ بأعمال مُزْرِيَة	قام فلان بأعمال مَزْرِيَّة/مُزْرىً بها	٤٢٩
زري	ازْدَرَى به	ازْدَراهُ	٤٢٩
زعج		زَعَجْتُهُ وأزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ = أَقْلَقْتُهُ فقَلِقَ	٤٣٠
زعل	زَعِلَ من سُوء ما عُومِلَ به	استاءَ/سَخِطَ من سُوء ما عُومِلَ به	٤٣١
زعل	وقد أساء معاملَتَهُ وأزْعَلَهُ	وقد أساء معاملَتَهُ وأغضبه/وأسخطه	٤٣١
زعل		في حصاني زَعَل = نشاطٌ وبَطَر	٤٣١
زعم	زَعَمَ فلانٌ بأنه نَجَحَ	زَعَمَ فلانٌ أنه نَجَحَ	٤٣٢
زعم		زَعَمْتُ به = كَفِلْتُ	٤٣٢
زعم	تَزَّعَمَ فلانٌ على الناس	زَعُمَ/زَعَمَ فلانٌ على الناس	٤٣٣
زفف	زَفاف	زِفاف	٤٣٤
زفف	زُفَّتِ العروسُ على زوجها	زُفَّتِ العروس إلى زوجها	٤٣٤
زنأ		زَنَأْتُ فلاناً/على فلان = ضَيَّقْتُ عليه وأحْرَجْتُه	٤٣٥
زهد		إذا دَعَتْكَ نفسُكَ إلى الزهادة في الدنيا..	٤٣٧
زهو	زُهُـوٌّ (للكِبْرِ والتِّيه والفَخْر)	زَهْوٌ	٤٣٨
زوج		تزوَّجَ فلانٌ فلانةَ/بفلانةَ/من فلانةَ	٤٣٩
زود		أتاني مريضٌ فزودتُهُ الدواءَ/بالدواء	٤٤٠
زور	هذا بلدٌ مُزَار	هذا بلدٌ مَزُور	٤٤١
زول		زَوَّلَ اللّـهُ نعمتَهُ	٤٤٦
زيد	علينا أن نُزيدَ الأجرَ	علينا أن نَزيدَ الأجرَ	٤٤٢
زيد	زايَدَ أحدُ المُتبايعَيْن الآخَرَ مُزاوَدَة	وزايَدَ أحدُ المُتبايعَيْن الآخَرَ مُزايَدَة	٤٤٢
زيد		يَزيدُ عن/على حاجتي	٤٤٢
زيد		زادَ خالدٌ من عطائه = زاد شيئاً منه زادَ خالدٌ في عطائه = زادَ ولم يُحدِّدْ	٤٤٣
زيد		زادَ عنه، وزادَ عليه	٤٤٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
زيد		زاد خالدٌ عطاءَه/مِن عطائه	٩٩٢
زيف	في هذا الأمر زيفٌ	في هذا الأمر زَيْفٌ	٤٤٥
زيل		هذا الشيءُ مَزيل/مُزال	٤٤٦
زيل	لا زال فلانٌ يقاتل	ما زال فلانٌ يقاتل	٤٤٦
زيل		لا زالتْ ديارُكم عامرة	٤٤٦
زين		المدينةُ مَزينةٌ/مُزانةٌ	٤٤٧
زين		زانَني/أزانَني العَقْلُ، فأنا مَزينٌ/مُزانٌ/مُزْدان	٤٤٧
حرف السين			
سأسأ	سأسأتُ الخبزَ	سَغْسَغْتُ الخبزَ	٤٧٠
سأل		سألتُهُ معنى/عن معنى الكلمة	٤٤٨
سأل		تَساءَلَ فلانٌ عن كذا = سأل	٤٤٨
سبع	جرى ذلك في السبعينات	جرى ذلك في السبعينيّات	٦٩٥
سبغ		أَضْفى اللّـهُ على فلان نعمتَهُ وأَسْبَغَها	٦٠٢
سبق	فعلْتُ ذلك مُسْبَقاً	فعلْتُ ذلك سالفاً	٥٠
سبق	سَبَقَ وذكرنا أسماء القادمين	سَبَقَ أنْ ذكرنا أسماء القادمين	٤٤٩
سبق	سَبَق وفصّلنا الأمرَ	سَبَقَ أن فصّلنا الأمرَ	٤٤٩
سبل		سبيل الماء (الماء الذي وُقِفَ في سبيل الخير)	٤٥٠
ستر		سَتَرْتُ عليه	٤٥١
ستر	تَستَّرَ فلانٌ على فلان	سَتَرَ فلانٌ على فلان	٤٥١
سجم		انسجم فلانٌ مع فلان = انسَجَمَ فلانٌ وفلان	٤٥٢
سخو		سَخَوْتُ عن المال = تركتُهُ وتنزَّهْتُ عنه	٤٥٥
سدل		سَدَلْتُ/أَسْدَلْتُ السِّترَ	٤٥٧
سرب		تَسرَّب إليه/فيه	٣١٥
سرب		تسرَّبتِ الأموالُ إلى جيوب الأفراد	٤٥٩
سرب		تسرَّبتِ الأخبارُ إلى العدوّ	٤٥٩
سرب		تَسرُّب إليه/فيه	٦٢٤
سرج	سَرَجْتُ الثوبَ	شَرَجْتُ الثوبَ	٤٦٠
سرح	أُطْلِقَ سَراحُهُ	أُطلِقَ فلانٌ من أَسْره أو سجنِهِ أو وَثاقه	٤٦١
سرح	فُكَّ سَراحُهُ	فُكَّ أَسْرُهُ/أُطلِقَ عِقالُه/خُلِّيَ سبيلُهُ	٤٦١
سرح		تسريح العمال من الخدمة	١٠٢٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
سرر	هذه أخبارٌ مُسِرَّة (بمعنى مفرحة)	هذه أخبارٌ سارّة	٤٦٢
سرع	سَرَّعْتُ العملَ	أسرعْتُ العملَ	٤٦٣
سرف	إسرافُك الماءَ	إسرافُك في الماءِ	٤٦٤
سرق		سَرَقْتُهُ مالاً/سَرَقْتُ منه مالاً	٤٧٩
سرق		سَرَقَكَ فلانٌ مالاً، وسَرَقَ فلانٌ منك مالاً	٥٤٣
سرق		سرقت زيداً/من زيدٍ مالاً	١١٢٣
سري		طالَ/طالَتْ بهم السُّرَى	٣١٦
سري		سُرِّيَ عن فلان = انكشف هَمُّهُ	٤٦٥
سري		سُرِّيَ عنّي = سُرِّيَ عني الهمُّ/الغضب	٨٠٠
سطح	أسطحة المنازل	سُطوح المنازل أو أسْطُحها أو سُطحانها	٤٦٧
سعد		يساعدهم على/في إدارة شؤونها	٧٢٧
سعد		سَعَدَكَ اللّهُ وأسْعَدَكَ	١٠٤٦
سعف	أسْعَفْتُ حاجةَ فلان	أسْعَفْتُ فلاناً بحاجته	٤٦٨
سعف	أُصيبَ فلانٌ فأسْعَفْتُهُ إلى المستشفى	أُصيبَ فلانٌ فحَمَلْتُهُ إلى المستشفى	٤٦٨
سعل	يَسْعُلُ سَعْلَةً منكَرة	يَسْعُلُ سُعْلَةً منكَرة	٤٦٩
سفر	أسفرتِ المرأةُ	سَفَرَتِ المرأةُ	٤٧١
سفر	امرأةٌ مُسْفِرة	امرأةٌ سافر/سافرة	٤٧١
سفر		وَجْهٌ مُسْفِر = مُشْرِقٌ سروراً	٤٧١
سفر		السُّفْرَة (طعامٌ يُصنَع للمسافر، ولِمَا يُحْمَل به الطعام ويؤكل عليه)	٤٧٢
سفط		سَفَّطَ الحوضَ = طيَّنَهُ ومَلَّسَهُ	٥١٢
سفف	سُفُوف (لِمَا يُسَفُّ من الدواء)	سَفُوف	٤٧٣
سفن		المِسْفَن (الآلة التي يُنْحَتُ بها الشيءُ ويُبْرَى)	٤٧٤
سفن		السفينة (لمجموعةِ الصحائف الورقية)	٤٧٥
سقف	أسقفة الغرف	سُقوف الغرف أو سُقُفُها أو أسْقُفها	٤٦٧
سكت		سكت عنه، وسكت عليه	٤٤٤
سكت		سكت عنه، وسكت عليه	٤٧٦
سكت		سَكَتُّ عن الشيء = صمتُّ وتغافَلْتُ عنه	٧٥٠
سكت		سَكَتُّ على الشيء = احتملتُه وصبرتُ عليه	٧٥٠
سكر		سَكَرَ/سَكَّرَ البابَ	٤٧٧
سكن		سكنتُ البلدَ/في البلد	٨٥١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
سلب		سَلَبْتُهُ شيئاً/سَلَبْتُ منه شيئاً	٤٧٩
سلب		سَلَبَكَ الشيءَ، وسَلَبَهُ منك	٥٤٣
سلب		سلبت زيداً مالاً/من زيدٍ مالاً	١١٢٣
سلف		استلفْتُ منه مالاً	٤٨٠
سلك		طريقٌ سالكٌ	٤٨١
سلل		تسَلَّلَ العدوُّ إلى مراكزنا	٤٨٢
سلل		تسلَّل إليه	٦٢٤
سلم		سَلَّم له، وسَلَّمَ به، وسَلَّمَ القضيَّةَ	٤٨٣
سلم	استلَمْتُ المَنصبَ/الكتابَ/البناءَ/المعملَ	تَسَلَّمْتُ المَنصِبَ/الكتابَ/البناءَ/المعملَ	٤٨٤
سلم		السلام عليكم، وسلامٌ عليكم، وسلامٌ	٤٨٦
سلم	السُّلامِيَّات (جمع سُلامَى)	السُّلامَيَات	٤٨٧
سمح	سَمَحْتُ له القيامَ بكذا	سمحت له بالقيام بكذا	٤٨٨
سمح		سمحت له أن يقوم = سمحت له بأن يقوم	٤٨٨
سمح	هذه شريعةٌ سَمْحاء	هذه شريعةٌ سَمْحَة	٤٨٨
سمذع	سُمَيْذع	سَمَيْذع	٤٨٩
سمع	فَعَلَ ذلك بين سَمْعِ الأرض وبَصَرها (بمعنى علانية)	فَعَلَ ذلك علانية	٣٧١
سمع		هم يسمعوني/يسمعونني	٧٩٥
سمك	ثوبٌ سميك	ثوبٌ ثخين	٤٩٠
سمك	سماكة الثوب	ثخانة الثوب	٤٩٠
سمو	هذه أسماءٌ للبلدان	هذه أسماءُ للبلدان	٩٥٨
سند	استندتُ على ...	استندتُ إلى ...	٤٩٣
سند	سَندات (جمع سَنَد)	أسْناد	٤٩٤
سنن	هذا السِّنّ (للجارحة وللعمر)	هذه السِّنّ	٦١٠
سهم		ساهَمْتُهُ في كذا	٤٩٦
سود	ساد خالدٌ على قومِهِ	ساد خالدٌ قومَهُ	٤٩٧
سود	جاء الأسياد	جاء السادة	٤٩٧
سود	مُسْوَدَّة المقال	مُسَوَّدَة المقال	٤٩٨
سوف	سوف لا أذهب/لن أذهب	لن أذهب	٥٠٠
سوق	سِواقةُ السيارات	سَوْقُ/سِياقُ/سِياقَةُ السيارات	٥٠١
سوق	هذا الساق	هذه الساق	٦١٠

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
سول	سَوَّلَتْ لـه نفسُه بالعبثِ/بالغشِّ	سوَّلتْ لـه نفسُه العبثَ/الغشَّ	٥٠٢
سول		تَسَوَّلَ الرجلُ = سأل واستعطى	٥٠٣
سوو		كتابُك لا يَسْوَى/لا يُساوي ديناراً	٥٠٤
سوو		أسْوَيْتَنِي بفلان = جعلتَني مثلَه	٥٠٤
سوو		استوى الطعامُ = نضج	٥٠٥
سوو	بلغ الإنتاجُ في جودته سَوِيَّةً عالية	بلغ الإنتاجُ في جودته مرتبةً/درجةً عالية	٥٠٦
سوو	بلغ الطلابُ في تعلُّمهم سَوِيَّةً لا بأس بها	بلغ الطلابُ في تعلُّمهم درجةً لا بأس بها	٥٠٦
سوو	لم أحْصُلْ سِوَى على نسخةٍ واحدة	لم أحْصُلْ على سِوَى نسخةٍ واحدة	٥٠٨
سوو	لم أنجحْ سِوَى في امتحان واحد	لم أنجحْ في سِوَى امتحان واحد	٥٠٨
سوو	لم أستعن سوى بالله	لم أستعِنْ بسوى الله	٥٠٨
سوو	سأحقِّقُ ما تريد سيّما إذا عاد إليَّ نشاطي	سأحقِّقُ ما تريد ولاسيّما إذا عاد إليَّ نشاطي	٥٠٩
سيب		تَسَيَّبَتِ الأمورُ = تُرِكَتْ مهملةً بلا نظام	٥١٠
سيب		المالُ السائبُ يُعَلِّمُ الناسَ السرقة	٥١٠
سيب	سيَّبْتُ الشيءَ	تركتُ الشيءَ	٥١٠
سيب		سيَّبَ شؤونَه = تركَها مهملةً بلا ضابط أو تدبير	٥١٠
سيح	كثُر السُّوَّاحُ	كثُر السُّيَّاح	٥١١
سيع		سَيَّعَ البناءَ = طيَّنَهُ ومَلَّسَهُ	٥١٢
		حرف الشين	
شبب		عِشْتُ شبيبتي لا أعرفُ إلاَّ الصدقَ	٥١٣
شبب		شباب/شُبَّان (جمع شابّ)	٥١٣
شبه	فلانٌ مَشبوه	فلانٌ مُريب	٤٢٥
شتت		شتَّان ما هما/ما بينهما/بينهما/فلانٌ وفلان	٥١٤
شتت		صادفتُ شَتَّى المصاعب	٥١٥
شجب	شَجَبْتُ قولَ فلان	جَدَبْتُ/عِبْتُ/نَدَّدْتُ بـ/طَعَنْتُ في قول فلان	٥١٦
شجع	زيدٌ شجاعٌ شجاعةً عظيمةً	زيدٌ شجاعٌ بيِّن الشجاعة	٨٨٤
شجو		أشجاني/شجاني = أحزنني	٥١٧
شحح		شَحَّ زيدٌ بالمال/على المال	٥١٩
شحح		شحَّ على فلان = ضَنَّ عليه	٥١٩
شحح		شَحَّ بنفسه عن الحرام = تَنَزَّهَ عن الحرام	٥١٩
شحح		وشُحَّ بنفسِك عمّا لا يَحِلُّ لك = نزِّهْها	٦٠٧

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
شحن		الشاحنة = القاطرة	٥٢٠
شحن	في السلك شُحْنَةٌ كَهْرَبائية	في السلك شِحْنَةٌ كَهْرَبائية	٥٢٠
شحن		شُحِنَتْ السفينةُ بالبضاعة = مُلئتْ	٥٢٠
شحن	شُحِنَتِ البضاعةُ إلى كذا	حُمِلَت/نُقِلَت البضاعةُ إلى كذا	٥٢٠
شذذ	هؤلاء الرجالُ شواذٌّ	هؤلاء الرجالُ شاذون/شُـذاذٌ	٥٢١
شذذ		هذا لفظٌ شاذٌ، وهذه ألفاظٌ شواذٌّ	٥٢١
شذذ		هذه كلمةٌ شاذةٌ، وهذه كلماتُ شواذٌّ	٥٢١
شذذ		هذه امرأةٌ شاذةٌ، وهذه نساءٌ شواذٌّ	٥٢١
شرد		شرد عنه، وشرد عليه	٤٤٤
شردق	تَشَرْدَقَ الطفلُ بالماء	شَرِقَ الطفلُ بالماء	١٥٨
شرط	شَرِطة/شِرْطة	شُرْطة	٥٢٣
شرع		شَرَعَ/أَشْـرَعَ/شَـرَّعَ = سَـنَّ	٥٢٥
شرع	المرسوم الاشتراعي	المرسوم التشريعي	٥٢٥
شرف	شارَفَ على العافية	أَشْرَفَ على العافية، أو: شارفَ العافيةَ	٥٢٧
شرق	استشرقتْ آفاقَ القضيّة	استشرفتْ آفاقَ القضيّة	٥٢٦
شرق	تقع حمصُ شرقيَّ طرابلس	تقع حمصُ شرقَ طرابلس	٥٢٨
شرق		يَقَعُ المنزل شَرْقِيَّ المدينة = داخلَها إلى الشرق منها	٥٢٨
شرق		يَقَعُ المنزل شَرْقَ المدينة = خارجها إلى الشرق منها	٥٢٨
شرك	بينهما شَراكَة	بينهما شَرِكة/شِرْكة	٥٢٩
شرك	شاركْتُهُ الحزْنَ/العملَ	شارَكْتُهُ في الحزْن/العمل	٥٢٩
شرك	تشاركا الزادَ	تشاركا في الزاد	٥٢٩
شطب		شَطَبَ الكلمةَ = مَدَّ عليها خطاً لإفسادها	٥٣١
شطب		شَطَبَ عن الكلمةَ = شَطَبَها	٥٣١
شطر	فلانٌ شاطر	فلانٌ حاذقٌ ماهرٌ بارع	٥٣٣
شعر	شِعارات	شُعُر/أشْعِرَة	٥٣٤
شغب	شاغَبْتُ عليهم	شَغَبْتُهُم/شَغَبْتُ عليهم	٥٣٥
شغب		الشغَب/الشغْب	٨٠٢
شغف		فلانٌ شَغُوف/مشغوف بالمطالعة	٥٣٦
شغف	شِغافُ القلب	شَغافُ القلب	٥٣٧
شغل	انشغلتُ بهمومي عن أصدقائي	شُغِلْتُ بهمومي عن أصدقائي	٥٣٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
شغل		شَغَلْتني/أشْغَلْتني عنك الشواغل	٥٣٨
شفط	شَفَطَ فلانٌ الماءَ	اشْتَفَّ/اجْتَفَّ/اسْتَفَّ فلانٌ الماءَ	٥٣٩
شفق	رجلٌ شَفُوق	رجلٌ شَفيق	٣٨٣
شفق	رَجُلٌ شفوقٌ	رَجُلٌ شفيقٌ	٥٤٠
شفق	رجلٌ شفوقٌ	رجلٌ شفيقٌ	٥٦٠
شفي		أشْفَى على الموت = أشرف عليه واقترب منه	٥٢٧
شفي	شَفِيَ فلانٌ من المرض	شُفِيَ فلانٌ من المرض	٥٤١
شفي		هذا الدواءُ يَشْفِي مرضَ كذا	٥٤١
شفي	أشْفاك اللّـهُ	شَفَاك اللّـهُ	٥٤١
شقي		اللصوص وقطّاع الطرق هم من الأشقياء	٥٤٢
شكر		شكرتك، وشكرت لك	٥٤٣
شكر		شكرتُهُ لفضلِهِ/على فضلِهِ، وشكرتُ له فضلَه	٥٤٤
شكر		فلانٌ يَتشكَّرُ لك صنيعَك	٥٤٤
شكر		وَجَبَ علي شُكرانُك	٥٤٤
شكك		لا شك أنك/في أنك عالم	٥٤٥
شكك	شَكَكْتُ من الأمر	شَكَكْتُ في الأمر	١١٧٠
شكك		أنا على شكٍّ من الأمر	١١٧٠
شكل	لا بدّ من إصلاح الأمر بشكل أو بآخر	لا بدّ من إصلاح الأمر بأيّ وجهٍ/أسلوبٍ تراه، أو: بوجهٍ من الوجوه، أو: بوجهٍ ما	٥٤٦
شكو		شكا همَّه/من همِّه	٥٤٧
شكو		شكوت إليه = شكوتُ أمري إليه	٥٤٧
شكو		أشتكي زمني/من زمني	٥٤٧
شلل		شَلَّتْ يدُه فهي شلاَء، وشُلَّتْ يدُه فهي مشلولة	٥٤٨
شمل	تقع حلبُ شماليَّ حماة	تقع حلبُ شمالَ حماة	٥٢٨
شمل		يَقَعُ المنزل شماليَّ المدينة = داخلَها إلى الشمال منها	٥٢٨
شمل		يَقَعُ المنزل شمالَ المدينة = خارجها إلى الشمال منها	٥٢٨
شمل	يَشتمل الكلامُ كذا وكذا	يَشتمل الكلامُ على كذا وكذا	٥٤٩
شمل	وجدناه مشتملاً الشيءَ نفسَه	وجدناه مشتملاً على الشيءِ نفسِه	٥٤٩
شمندر	الشَّمَندر	الشَّوَندر	٥٥٠
شهد	استَشْهَدَ (بمعنى مات شهيداً)	استُشْهِدَ	١١٤٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
شهر	أشْهَرَ فلانٌ سِلاحَه	شَهَرَ فلانٌ سلاحَه	٥٥١
شهر	لا بدّ من إشْهار السلاح	لا بدّ من شَهْرِ السلاح	٥٥١
شهر	ضُبِطَ السلاحُ المُشْهَر	ضُبِطَ السلاحُ المَشهور	٥٥١
شهر		اشْتَهَرَ فلانٌ، واشْتُهِرَ فلانٌ	٥٥١
شوف		شُفْتُ الشيءَ = جَلَوْتُه بالنظر إليه	٥٥٢
شوق	مشهدٌ/أسلوبٌ شيِّق	مشهدٌ/أسلوبٌ شائق	٥٥٣
شوق		تشوَّقتُ إليه = اشتقتُ إليه	٥٥٣
شوق		تشوَّقته = اشتقته	٥٥٣
شيد		أشادَ البناءَ = شادَهُ	٥٥٦
شين	هذا الثوبُ مُشانٌ بِعَيْبٍ	هذا الثوبُ مَشِينٌ بِعَيْبٍ	٤٤٧
شين	عملٌ مُشِين	عملٌ شائن	٥٥٧
		حرف الصاد	
صبح	رجلٌ صَبُوح	رجلٌ صَبيح/صُبّاح	٣٨٣
صبح		أصْباح (جمع صُبْح)	٥٥٨
صبح	صباحات (جمع صَباح)	أصْبحة	٥٥٨
صبح	أَصْبَحَ الصباحُ	أقبل/لاح/انبلج الصباح	٥٥٩
صبح	وجهٌ صَبُوح	وجهٌ صَبيح	٥٦٠
صبر	صُبَّارَةُ القَرّ	صَبَارَّةُ القَرّ	٢٣٢
صبر		صبر عنه، وصبر عليه	٤٤٤
صبر		صَبَرَ على ما يكرَه، وصَبَرَ عمّا يحبّ	٥٦١
صحب	اصْطَحَبَ فلانٌ وثائقَهُ	اسْتَصْحَبَ فلانٌ وثائقَهُ	٥٦٢
صحب		اصْطَحَبَ/تصاحَبَ القومُ = صَحِبَ بعضُهم بعضاً	٥٦٢
صحب		اصْطَحَبَه = حَفِظَهُ ورَعاهُ وصانه	٥٦٢
صحح		الخطأ أن تقول كذا، والصَحّ أن تقول كذا	٥٦٣
صحر	صُحْر (جمع صحراء)	صَحْراوات/صَحاريّ/صَحاريْ/صَحارَى	٥٦٤
صحف		الصَّحيفَة = للورقة بوجهَيْها	٥٦٥
صحف		الصَّفْحة = لأحد وجهي الورقة	٥٦٥
صحو		هذه سماءٌ صَحْوٌ، وهذا يومٌ صَحْوٌ	٥٦٦
صحو		هذه سماءٌ مُصْحِيَةٌ، وهذا يومٌ مُصْحٍ	٥٦٦
صحو		هذه سماءٌ صاحِيَةٌ، وهذا يومٌ صاحٍ	٥٦٦

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
صدع		صَدَعَ فلانٌ بالأمر= عزم عليه وهمّ به ومضى فيه	٥٦٩
صدق	وتُشكِّك الأحداثُ في مصداقيَّةِ سياسته	وتكْشِفُ الأحداثُ عن الشك في صدق سياسته	٥٧٠
صدق	إن تصرُّفه هذا يُضعف مصداقية سياسته	إن تصرُّفه هذا لا ينمّ بحقٍّ على صِدْقِ سياسته	٥٧٠
صدق	صَدَّقَ المجلسُ على القرار (بمعنى أجازه أو أقرّه)	صَدَّقَ المجلسُ القرارَ	٥٧١
صدق	صادق المجلسُ على القرار (بمعنى أجازه أو أقرّه)	صَدَّقَ المجلسُ القرارَ	٥٧١
صدق		صادقتُ فلاناً = أصبحتُ له صديقاً	٥٧١
صدق	هناك أصدقاءُ كثيرون	هناك أصدقاءُ كثيرون	٩٥٨
صرح	صرَّح لي فلانٌ بالسفر	أباحَ لي فلانٌ السفرَ، أو: أَذِنَ فيه/سَمَحَ به	٥٧٢
صرح	أُعطِيتُ تصريحاً بالسفر	أُعطيتُ إذناً في السفر	٥٧٢
صرح	صُرِّحَ لي بالسفر	رُخِّصَ لي في السفر	٥٧٢
صرر	أصْرَرْتُ على ابني أن يَحضر	أوْجَبْتُ على ابني الحضورَ بإصرار	٥٧٣
صرر	أصْرَرْتُ على حضور ابني	أكّدت على ابني وجوبَ حضوره	٥٧٣
صرف		صَرَفْتُ المالَ في وجوه الخير = أنفقتُه	٥٧٤
صرف		ما صرفتَ من وقتك في الباطل فَقَدْتَهُ = أمضيت	٥٧٤
صرف	وُضِعَ فلانٌ تحت تصرُّف فلان	وُضِعَ فلانٌ بإمرة فلان	٥٧٥
صرم		حُكْمٌ صارم	٥٧٧
صعد	صَعَدَ	صَعِدَ	٥٧٨
صعد	تَنَفَّسَ الصَّعْداء	تَنَفَّسَ الصُّعَداء (يقال هذا عند اشتداد الكَرْب)	٥٧٩
صعد	على جميع الأصْعِدَة	على جميع الصُّعُد/الصُّعْدان/الصُّعُدات	٥٨٠
صغو		أصْغَتْ أذني إلى حديثه	٥٨١
صغو		أذنٌ صاغية = مُصْغِيَة	٥٨١
صفر	صَفار البيض	المُاح	٥٨٢
صلح		أَصْلِحْ في أمرك ما استطعت	١٩٨
صلح	الصلاحيَّة (بمعنى الصلاح أو الصلاحِيَة)	الصَّلاح/الصُّلُوح/الصَّلاحِيَة	٥٨٣
صلح	هذا في صالح الأمة	هذا في مصلحة الأمة	٥٨٤
صلح	كان هذا في صالح فلان	كان هذا في مصلحة فلان	١٠٣٧
صمد		صَمَدْتُ لـه وإليه صَمْداً وصُمُوداً	٥٨٥
صمم	صَمَّامُ القارورة	صِمَامُ القارورة	٥٨٦
صنت	تَصَنَّتَ فلانٌ للحديث	تَنَصَّتَ فلانٌ للحديث	١٠٣٤
صوب		اتجهتُ صَوْبَ الدار = اتجهتُ نحوها	٥٨٧

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
صوع	انْصَعْتُ للأمر	أذْعَنْتُ للأمر	٣٥٧
صوغ	وهو يَصيغ القولَ على ما يَقتضيه سياقُ الكلام	وهو يَصوغ القولَ على ما يَقتضيه سياقُ الكلام	٥٨٩
صوغ		هو صائغ/صَوّاغ/صَيّاغ، وهم صاغَةٌ/صُوّاغ/صُيّاغ	٥٨٩
صوغ	المُصَاغ	المَصُوغ	٥٩٠
صون	شيءٌ مُصان	شيءٌ مَصون	٥٩١
صير	هذا المُصْران	هذه المُصْران (جمع المَصير، وهو المِعَى)	٥٩٣
		حرف الضاد	
ضحو	ضحّى راحتَه وشرفَه	ضحّى براحتِه وشرفِه	٥٩٥
ضحو	هذا الضحى	هذه الضحى	٦١٠
ضحو		الأَضْحَى (جمع الأَضْحاة، وهي الأُضْحِيَّة)	١٠٧٠
ضدد		ثار ضدَّ الحُكْم = ثار ثورةً ضدَّ الحُكْم	٥٩٦
ضدد		لكني أعلم هذا، وأعمل ضدّه = أعمل عملاً ضدّه	٥٩٦
ضرب		ضَرَبَ على الكلمة = شَطَبَها (أفسدها)	٥٣١
ضرب		ضرب/أضربَ عن ذلك صَفْحاً = أعرض عنه	٥٩٧
ضرر		ضرّني البردُ، فالبردُ ضارٌّ لي	٥٩٨
ضرر		أضرّني، فالبرد مُضِرٌّ بي	٥٩٨
ضرر		هذا ضارٌّ بي، ومُضِرّ لي	٥٩٨
ضرر	اضطرّ خالدٌ إلى السفر	اضطُرّ خالدٌ إلى السفر	٥٩٩
ضرر		اضطرَّني الأمرُ إلى كذا	٥٩٩
ضرر	اضْطرَّ (بمعنى اضْطَرَّهُ أمرٌ)	اضْطُرَّ	١١٤٨
ضفر		تضافر القوم وتظافروا = تألّبوا	٦٠١
ضفو		أضْفَى عليه جَلالاً	٣٧٧
ضفو		أضْفَى اللّهُ على فلان نعمتَهُ وأَسْبَغَها	٦٠٢
ضلع		فلان مُضْطَلِعٌ/مُضَّلِع بهذا الأمر	٦٠٣
ضلع	إن العارفين والضالعين ببواطن الأمور...	إن العارفين والمتضلّعين ببواطن الأمور...	٦٠٤
ضلع		فلانٌ مُضْطَلِعٌ بأعباء المهمات = مُطيقٌ قادرٌ عليها	٦٠٥
ضلع		هذا الضلع/هذه الضلع	٦١٠
ضنن		ضَنِنْتُ بالمال عليه = بَخِلتُ فلم أَجُدْ به عليه	٦٠٧
ضنن		ضَنِنْتُ بنفسي عن الحرام = صُنْتُ نفسي عنه	٦٠٧
ضوء		ضاءَ/أضاءَ القمرُ	٦٠٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
ضوء		ضَوْءٌ/ضُوءُ النار	٦٠٨
ضوء		أضْوِيَة (جمع ضِياء)	٦٠٨
ضوء		ضِياء (جمع ضَوْء)	٦٠٨
ضوء	بدا ضَوؤُهُ	بدا ضَوْءُهُ	٦٠٩
ضوأ	بدا ضَوْؤُهُ	بدا ضَوْءُهُ	١٠٩٥
ضيف		يُضاف إليه = يُضَمّ إليه ويلحق به	٦١٢
		حرف الطاء	
طبب	طَبَّ على وجهه	أكَبَّ على وجهه	٦١٤
طبب	في حيِّنا مطبّاتٌ يَعثر بها الماشي	في حيِّنا مَزالِقُ/مَزالُّ يَعثر بها الماشي	٦١٤
طبق		هذا طِبْقُ هذا = مطابق له	٦١٥
طبق		هذا طِبْقُ الأصل = مطابق له	٦١٥
طرق		تطرَّق فلانٌ على الأمر = قصد الأذى والفساد	٦١٩
طغم	هؤلاء طُغمة من الناس	هؤلاء من طَغام الناس، أو: طَغامٌ لا شأن لهم	٦٢٠
طلب	طالَبتُه دَفْعَ ما عليه من الدَّين	طالَبتُه بدفع ما عليه من الدَّين	٦٢٣
طلع	اطَّلَعَ فلانٌ بالمهمة	اضْطَلَعَ فلانٌ بالمهمة	٦٠٥
طلع		اطَّلع فلان هذا الأمر = قَدِرَ عليه	٦٠٥
طلع		فلانٌ مُطَّلِعٌ لأعباء المهمات = مُطيقٌ قادرٌ عليها	٦٠٥
طلق	أطلقتُ سراحَه	أطلقتُ الأسيرَ من أَسْرِه، والسجينَ من سِجْنِه	٦٢٤
طمح	طَمَحْتُ في الشيء	طَمَحْتُ إلى الشيء	٦٢٦
طمح		رجلٌ طَموح	٦٢٧
طمن	طَمَّنَهُ تطميناً	طَمْأنهُ طَمْأنَةً	٦٢٥
طور		تطوَّر يتطوَّر تطوُّراً فهو متطوِّر	١٧٧
طوع		أطاعُوا لهم = أذعنوا وانقادوا	٦٢٨
طوف		طافَ حول الشيء/بالشيء/على الشيء	٦٢٩
طول	هذه جرائمُ يَطالها القانون	هذه جرائمُ يَطولُها القانون	٦٣٠
طول	عملتُ طيلةَ عُمري في التدريس	عملتُ طَوَال/طُول عمري في التدريس	٦٣١
طول		عملتُ طِيلَةَ/طَوَال سنتين	٦٣١
طول	لا بدّ من الاجتهاد طالما عزم على النجاح	لا بدّ من الاجتهاد مادام قد عزم على النجاح	٦٣٣
		حرف الظاء	
ظفر		تضافر القوم وتظافروا = تألَّبوا	٦٠١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
ظفر		ظَفِرْتُه، وظَفِرْتُ به، وظَفِرْتُ عليه	٦٣٦
ظلل	يَتَظَلَّلُ شجرَ الحدائق	يَتَظَلَّلُ بشجر الحدائق	٦٣٧
ظلل	يَستظِلُّ شجرَ الحدائق	يَستظِلُّ بشجر الحدائق	٦٣٧
ظهر	بين ظَهْرانيهم	بين ظَهْرانَيْهم	٦٣٩
		حرف العين	
عبأ		عَبَأ/عبّأ الجيشَ = أعدّه في مواضعه	٦٤٠
عبأ		عَبَأ/عبّأ السلاحَ في الصناديق = أعدّه في مواضعه	٦٤٠
عبأ	الصناديقُ المعبَّأةُ بالسلاح (بمعنى الممتلئة)	الصناديقُ الممتلئة بالسلاح	٦٤٠
عبأ	قام العمالُ بتعبئة الصناديق (بمعنى ملء)	قام العمالُ بملء الصناديق	٦٤٠
عبر	وكان البيتُ عِبارةً عن أربع غرف...	وكان البيت يتألَّف من أربع غرف...	٦٤١
عبر	الكتابُ المدرسيُّ عِبارةً عن مَرجعٍ من المراجع	الكتابُ المدرسيُّ مَرْجعٌ من المراجع	٦٤١
عبر		هذا معنىً مُعْتَبَرٌ = ليس بصغير محتقَر	٦٤٢
عبر		يُعتبَر فلانٌ ناجحاً = يُعَدّ	٦٤٢
عتد	هذا يومٌ عتيدٌ	هذا يومٌ مُنتظَر	٦٤٣
عتد		هذا شيءٌ عتيدٌ (للمهمّ من الأمور)	٦٤٣
عتد		هذا رجلٌ عَتِيد (إذا كان قوياً عظيماً)	٦٤٣
عتد		أمرٌ عَتِيد (للأمر المُعَدّ المهيأ، وكذلك للخطير)	٦٤٣
عتم		نجمٌ مُعْتِمٌ، ولونٌ مُعتم	٦٤٤
عجب		اسْتَعْجَبْتُ منه	٦٤٨
عجز	جاء العَجائزُ مُبطئين (إذا أردتَ الرجالَ)	جاء العُجُزُ مُبطئين	٦٥١
عجز		جاءت العُجُزُ/العَجائزُ مُبطئات	٦٥١
عجل		تَعَجَّلْتُ السفرَ/في السفر	٦٥٢
عجل	يَستعجلكَ التحريرَ	يَسألك أن تَستعجلَ التحريرَ	٦٥٢
عجم		معاجم/معجمات	٦٥٣
عدد		هؤلاء متعدِّدون، وليسوا واحداً = كثيرون	٦٥٤
عدد		للمُسمَّى أوصافٌ عديدة = كثيرةٌ	٦٥٤
عدد		هذه عِدَّةُ كُتُبٍ، وهذه عِدَّةٌ من الكتب	٦٥٤
عدد		هذه مدائنُ عِدَّةٌ، وسنينٌ عِدَّةٌ	٦٥٤
عدد		اعتزَّ فلانٌ بنفسه = اعتدَّ بنفسه	٦٥٥
عدد		يَعتزُّ بنفسه = يَعتدّ بنفسه	٦٧٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
عدم		انعدمَ الشيءُ	٦٥٨
عدو	أقامت الحكومةُ مشافي كثيرة عدا عن المدارس	... مشافي كثيرة ماعدا المدارس/ فضلاً عن المدارس	٦٥٩
عدو		جاء أقربائي ماعدا زيداً	٦٥٩
عدو		جاءني القومُ عدا زيداً/زيدٍ	٦٥٩
عدو		عَدَا عن الأمر = تركَه وجاوَزَه	٦٥٩
عدو	العِداة (جمع العدوّ)	العُداة	٦٦٠
عدو	عَدَا فلانٌ فلاناً بعِلَّتِه/من عِلَّتِهِ	أعْدَى فلانٌ فلاناً بعِلَّتِهِ/من عِلَّتِهِ	٦٦١
عدو	عَدَا الداءُ فلاناً	أعدى الداءُ فلاناً	٦٦١
عذر		عَذَرَ يَعْذِر/يَعْذُر	٦٦٣
عذر		عذره فيما صَنَع/على ما صَنَع	٦٦٣
عذر	أُعْذِرَ من أَنْذَر (مَثَل)	أَعْذَرَ من أَنْذَر	٦٦٣
عذر		أعْتَذِرُ من/عن غيابي	٦٦٤
عذر	أعْتَذِرُ عن الحضور	أعْتَذِرُ عن الغياب	٦٦٤
عذر		استعذر إليه = قدَّم إليه الإعذارَ	٦٦٥
عذر		استعذَرَ من فلان = قال: عَذيري مِن فلان	٦٦٥
عربن	العَرْبُون	العُرْبُون/العَرَبُون	٦٦٧
عربن	الرَّعْبون	العُرْبُون/العَرَبُون	٦٦٧
عرض		استعرضَ القائدُ الجندَ = طَلَبَ عرْضَهم عليه	٦٦٨
عرض		تعرَّضَ خالدٌ لمختلِفِ أنواعِ المتاعب	٦٦٩
عرض		يَتعرَّض للشكّ = ينتابه الشك	٦٦٩
عرض		اعترضتُ على فلان، وعلى مذهبه	٦٧٠
عرف	تعرَّفت على أحوالِ فلان	تعرَّفتُ أحوالَ فلان	٦٧١
عرف	تعرَّفتُ على فلان	تعرَّفتُ فلاناً	٦٧١
عرف		تعرَّفت إليه = عَرَّفْتُه مَن أنا ليعرفني	٦٧١
عرف	تعرَّفتُ على الشيء	تعرَّفتُ الشيءَ	٦٧٢
عرف	هذه عاداتٌ متعارفٌ عليها (معروفةٌ شائعة)	هذه عاداتٌ متعارَفَة	٦٧٢
عرف		تعارفَ القومُ = عَرَفَ بعضُهم بعضاً	٦٧٢
عرف	تعارفوا على الأمر	تعارفوا الأمرَ	٦٧٢
عرك		عَرَكْتُ الأديمَ = لَيَّنْتُهُ	٣٢٧
عزب		رجلٌ عَزَب/أعْزَب/عازِب	٦٧٣

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
عزب		امرأةٌ عَزَبة/عَزْباء/عازبة	٦٧٣
عزز		اعتزَّ فلانٌ بنفسه = اعتدَّ بنفسه	٦٥٥
عزز		يَعتزُّ بنفسه = يَعتدّ بنفسه	٦٧٤
عزي		فلانٌ يَعْزي/يعزو هذا الأمرَ إلى الكسل والإهمال	٦٧٥
عزي	عَزَّيْتُ فلاناً بولده	عَزَّيْتُ فلاناً عن ولده	٦٧٦
عسر		عَسَرَ/عَسُرَ/عَسِرَ عليَّ الأمرُ	٦٧٧
عسر		العَسارَة = العُسْر	٦٧٧
عشب	لا بدّ من تعشيب الأرض (انتزاع عُشْبها)	لا بدّ من اجْتِزاز/نَزْع عُشْب الأرض	٦٧٨
عشر	العَشْر الأوّل من شهر رمضان	العَشْر الأُولى من شهر رمضان	٦٧٩
عشر	العَشْر الأوسط من الشهر	العَشْر الوُسْطى من الشهر	٦٧٩
عشر	العَشْر الأخير من الشهر	العَشْر الأُخْرى/الأُخَر/الأواخر من الشهر	٦٧٩
عشر	جرى ذلك في العشرينات	جرى ذلك في العشرينيّات	٦٩٥
عشو	تناولتُ طعامَ العَشاءِ	تناولتُ العَشاءَ	٦٨٠
عشو		عشَيتُ فلاناً	٦٨٠
عشو		تعشّيتُ = أكلتُ العَشاء	٦٨٠
عصم		مَعصومٌ عن/من الخطأ	٦٨٢
عصو	العَصَيان (مثنى العصا)	العَصَوان	٦٨٣
عصو	هذه عَصَاتِي	هذه عَصَايَ	٦٨٣
عضد	العَضَادَة	العِضَادَة	٦٨٤
عضض	عَضَّ على أسنانه	عضَّ بأسنانه على الشيء	٦٨٥
عضو		فلانةٌ عضوٌ/عضوةٌ في مجلس النواب	٦٨٦
عضو	في اللجنة أعضاءُ متخصِّصون	في اللجنة أعضاءٌ متخصِّصون	٩٥٨
عطش	تعطّشتُ إلى رؤية فلان	عَطِشْتُ إلى رؤية فلان	٦٨٧
عطش	أنا متعطّش إلى لقاء فلان	أنا عَطِشٌ/عاطِشٌ إلى لقاء فلان	٦٨٧
عطو	أعطيتُ لفلان راتبَه	أعطيتُ فلاناً راتبَه	٦٩٠
عطو	أُعطي لفلان راتبه	أُعطي فلان راتبه	٦٩٠
عظم	زيدٌ عظيمٌ عظمةً كبيرةً	زيدٌ عظيمٌ بيِّن العظمة	٨٨٤
عظم	هناك عظماءُ كثيرون	هناك عظماءُ كثيرون	٩٥٨
عفو		عفوتُ الذنبَ/عن الذنب/عن المذنب	١٧٥
عفو		عفوتُ الذنبَ/عن الذنب/عن المذنب	٦٩١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
عفو	المبالغ مَعْفِيَّة/مَعْفُوَّة من الحسم	المبالغ مُعْفاةٌ من الحسم	٦٩٢
عفو	عفاه من الأمر	أعفاه من الأمر	٦٩٢
عقب		جئتُ في عَقِب/في أعقابِ فلان = جئت بعده	٦٩٣
عقب		جئتُ عَقِبَ/أعقابَ فلان = جئت بعده	٦٩٣
عقب		فلانٌ في عَقِبِ المرض = بَرِئَ وبَقِيَ فيه شيءٌ منه	٦٩٣
عقد	اعتقدتُ بصحة/بصواب الأمر	اعتقدتُ صحةَ/صوابَ الأمر	٦٩٤
عقر	العِقار (للدار والأرض ونحوهما)	العَقار	٦٩٦
علم	هناك علماءُ كثيرون	هناك علماءُ كثيرون	٩٥٨
علم		أعلمته به/أعلمته إياه	١٠١٩
علن	أعْلَنَ فلانٌ عن كذا	أعْلَنَ فلانٌ كذا	٦٩٩
علن	أعْلنتُ فلاناً بالأمر	أعلنتُ الأمرَ لفلان/عالَنتُ فلاناً بالأمر	٦٩٩
علو		عَلَوْتُ الهضبةَ/على الهضبة	٧٠٠
علو		العُلَى (جمع العُلْيا)	٧٠١
علو	هو من عُلْيَةِ القوم	فلانٌ من عِلْيَةِ القوم	٧٠٢
علو	تَعَالَوْا عندنا	تَعَالَوْا إلينا	٧٠٣
علو	تَعَالَوْا نَسْتَرِيحُ	تَعَالَوْا نَسْتَرِحْ	٧٠٣
على		وجدنا على الباب/بالباب رجلاً	٧٠٤
على		وجدته على/لدى/عند الباب	٩٢١
عمد	أقَمْتُ بنائي على عواميد متينة	أقَمْتُ بنائي على عُمُدٍ/عَمَدٍ/أعْمِدَةٍ متينة	٧٠٥
عمد	العامود	العَمُود	٧٠٥
عمر	عَمَّرَ فلانٌ (بمعنى طالَ عُمرُه)	عُمِّرَ فلانٌ	٧٠٦
عمر		عَمَرْتُ/عَمَّرْتُ البيتَ = بَنيتُه	٧٠٦
عمر	مِعْمارون (جمع مِعْمار)	مَعامِير	٧٠٧
عمي	في عيونهم عَماء	في عيونهم عَمىً	٧٠٩
عمي		العَماء = السحاب	٧٠٩
عمي	العِمايةُ (الغَوايَة واللَّجاجة)	العَمَاية	٧١٠
عنت		تَعَنَّتَ فلانٌ في الأمر = اشتدَّ وعاند بغير داع	٧١١
عند	ذهبتُ إلى عند فلان	ذهبتُ عند فلان	٧١٢
عند		أتيتُ من عندِ فلان = فارقتُه	٧١٢
عند		أتيتُ عندَ فلان = ذهبتُ إليه	٧١٢

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
عنق		اعتنق فلانٌ مذهبَ كذا	٧١٣
عني		عَنِيَ فلانٌ في الأمر/بالأمر فهو عانٍ وعَنٍ وعَنِيٌّ	٧١٤
عني	عانيتُ من أمرٍ صعب	عانيتُ أمراً صعباً	٧١٥
عهد		عَهِدْتُ إليه هذا الأمرَ/بهذا الأمر/في هذا الأمر	٧١٦
عهد	تعهَّدْتُ بدفع المالَ (بمعنى ضَمِنْتُهُ فالتزمْتَ دَفْعَهُ)	ضَمِنْتُهُ/كَفَلْتُه/ضَمِنْتُ به/كَفَلْتُ به	٧١٧
عهد		تعهَّدْتُ وَلَدِي = رَعَيْتُ شؤونه وتفقَّدتُ أمورَه	٧١٧
عهد	تعهَّدْتُ لـه، وتعهَّدَ لي	عاهدتُه على كذا، وعاهدني عليه	٧١٧
عهد		عُهدة برلين (بمعنى الصكّ أو العَهد أو العَقد)	٧١٨
عود	اسْتَعْوَدَ الشيءَ (بمعنى اعتاد)	استعاد الشيءَ	٧٢٠
عود	عَوَّدتُه على الأمر فاعتاد عليه وتعوّد عليه	عَوَّدتُه الأمرَ فاعتاده وتعوّده	٧٢٠
عود	اعتاد فلانٌ على الكذب	اعتاد فلانٌ الكذبَ	٧٢١
عود	تعوّد فلانٌ على الكذب	تعوّد فلانٌ الكذبَ	٧٢١
عور		أرْعِني سَمْعَكَ/أعِرْني سمعَكَ	٣٩٩
عور	أعَرْتُ الكتابَ إلى فلان	أعَرْتُ فلاناً الكتابَ	٧٢٢
عور	وافقتِ الوزارةُ على إعارةِ فلان إلى الجزائر	وافقتِ الوزارةُ على إعارةِ الجزائر فلاناً	٧٢٢
عوز		كنتُ أعْوَزُ المالَ فلا أجده = أحتاج إليه	٧٢٣
عوز		يَعُوزُنِي/يُعْوِزُنِي المالُ	٧٢٣
عوق	أعاقَهُ فهو مُعاق	عاقَهُ فهو مَعُوق	٣٥٣
عوق	الطفل المُعَاق	الطفل المَعُوق	٧٢٤
عول		عَوَّلْتُ في نجاحي على الدراسة = اعتمدتُ	٧٢٥
عول		عوّلتُ على استتمام دراستي = عزمتُ	٧٢٥
عول		عوّلتُ بالدراسة لضمان نجاحي = استعنتُ	٧٢٥
عول		عوّلتُ إلى اللّه في أموري = فزعتُ إليه	٧٢٥
عون		يُعاونهم على/في إنشائها	٧٢٧
عيب		عابَ على فلان فِعْلَه، وعابَ فلاناً على فِعْلِهِ	٧٢٨
عيب		عِبْتُ صناعةَ فلان، وعبتُ عليه صناعتَه	٧٢٨
عيب		عِبْتُ صناعةَ فلان، وعبتُ فلاناً في صناعتِهِ	٧٢٨
عيب		عِبْتُ صناعةَ فلان، وعبتُ فلاناً بصناعته	٧٢٨
عيب		عِبْتُ فلاناً على تسرُّعه	٧٢٨
عير		عايَرْتُ الموازين والمكاييل	٧٢٩

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
عير		عيَّرتُ الدنانيرَ والموازين والمكاييل	٧٢٩
عيش		المَعاش = الراتب	٣٧٨
عيش	هذه الأحوال المُعاشُ فيها عصيبةٌ عسيرة	هذه الأحوال المَعيش فيها عصيبةٌ عسيرة	٨٦٤
عين	رأيتُه رؤيةَ عَيان	رأيتُه رؤيةَ عِيان	٧٣١
عين		المُعَيَّن (للشكل الرباعي المعروف)	٧٣١
عين	رأيتُه عَياناً	رأيتُه عِياناً	٧٣٢
عين	هذا شاهدُ عَيان	هذا شاهدُ عِيان	٧٣٢
عين	هذا ظاهرٌ للعَيان	هذا ظاهرٌ للعِيان	٧٣٢
عين	رأيتُه عَياناً	رأيتُه عِياناً	٧٣٣
عين		أنتَ على عَيْنِي (أي: في الإكرام والحفظ جميعاً)	٧٣٣
عين	المَعِين (للشكل الرباعي المعروف)	المُعَيَّن	٧٣٣
عين	العَيِّنَة/العَيِّنات (للنموذج من السلعة المَبيعَة)	العينة/العينات	٧٣٣
عين		أتيت فلاناً فما عَيَّنَ لي بشيء = جادَ	٧٣٣
عين		أتيتُه فما عَيَّنَنِي بشيء = ما خصَّني بشيء	٧٣٣
عيي	ركضتُ حتى عَيِيتُ (بمعنى تعبتُ)	ركضتُ حتى أعْيَيْتُ	٧٣٤
		حرف الغين	
غبب	غَبَبْتُ الماءَ	عَبَبْتُ الماءَ	٧٣٥
غبب		زُرْتُ المريضَ غِبّاً = مرةً كلَّ بضعة أيام	٧٣٥
غبط		غَبَطْتُهُ بما/على ما/فيما تسنَّى له من النعيم	٧٣٦
غبي		غَبِيتُ الأمرَ/عن الأمر = لم أفطنْ له	٧٣٧
غبي		تغابَيْتُ الأمرَ/عن الأمر = تغافَلْتُ	٧٣٧
غدق	أغْدَقَ عليه النِّعَمَ	أسْبَغَ/أفاضَ/أجزلَ/أغْدَفَ عليه النِّعَمَ	٧٣٩
غدق		أغْدَقَتِ الأرضُ = أخْصَبَتْ	٧٣٩
غدو	هذا ثمن طعام الغداء	هذا ثمن الغداء	٦٨٠
غدو		غدّيتُ فلاناً	٦٨٠
غدو		تغدّيتُ = أكلتُ الغداء	٦٨٠
غرب	تقع بيروتُ غربيَّ دمشقَ	تقع بيروتُ غربَ دمشقَ	٥٢٨
غرب		يَقَعُ المنزل غَرْبِيَّ المدينة = داخلَها إلى الغرب منها	٥٢٨
غرب		يَقَعُ المنزل غَرْبَ المدينة = خارجها إلى الغرب منها	٥٢٨
غرب	هؤلاء أغراب (جمع غريب)	هؤلاء غُرَباء	٧٤٠

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
غرب	غُرْبان	غِرْبان	٧٦٠
غرم	تغرَّم فلانٌ مبلغَ كذا	غُرِّم فلانٌ مبلغ كذا	٨
غرم	غرّمتُهُ بالدَّين	غَـرَّمْتُهُ الدَّيْنَ	٧٤٢
غرو	لا غَرْوَ (بمعنى لا شكَّ)	لا غَرْوَ = لا عَجَبَ	٧٤٣
غزو		أنتم/أنتنّ تَغْزُونَ	٣٢٩
غزو		هم/هنَّ يَغْزُونَ	٣٢٩
غزو	الغُزاة على وزن: (فُعَال)	الغُزَاة على وزن: (فُعَلَة)، وبالإعلال: (فُعَاة)	٣٤٦
غسل	اقتصدْ في الماء حين الغَسيل	اقتصدْ في الماء حين الغَسْل	٧٤٤
غسل		الغَسيل = المَغْسُول	٧٤٤
غسل		غَسَلَ يَدَه مِن فلان = نفضَ يَدَه منه	٧٤٤
غشش	الغُشُّ (مصدر غَشَّ يَغُشُّ)	الغِشُّ/الغَشُّ	٧٤٥
غشش		رجلٌ غُشٌّ = غاشٌّ	٧٤٥
غشي	وقع خالدٌ مُغْشيٌ عليه	وقع خالدٌ مَغْشِيًّا عليه	٧٤٦
غصب	غَصَبْتُهُ على فِعْلِ كذا (بمعنى أكرهتُه)	أكرهتُهُ/أجْبرتُهُ على فِعْل كذا	٧٤٧
غصب		غَصَبْتُهُ على الشيء = أخذته منه بالإكراه	٧٤٧
غصص		غَصَّ/غُصَّ المطارُ بالمسافرين	٧٤٨
غضب		غَضِبْتُ مِن فلان = غضبت ممّا أساء به إليّ	٧٤٩
غضب		غَضِبْتُ على فلان = أنزلتُ به غضبي	٧٤٩
غضض		غَضَّ خالدٌ بصرَه/مِن بصره	٩٩٢
غضي		أغْضَيْتُ عن مَساءَتِك = سَكَتُّ عنها وعَفَوْت	٥٦١
غضي		أغضيتُ على القَذى = صبرتُ عليه	٥٦١
غضي		أغْضَيْتُ عنه جَفْني = تغافَلْتُ عنه	٧٥٠
غضي		أغضيتُ على القَذى = صَبَرْتُ عليه	٧٥٠
غطو	توفَّر من المؤن ما يُغَطِّي الحاجةَ	توفَّر من المؤن ما يَستوعب الحاجةَ	٧٥١
غطو	غطَّى فلانٌ أنباءَ المؤتمر	تعهَّدَ فلانٌ أنباءَ المؤتمر بالنشر	٧٥٢
غطو	غطَّى فلانٌ أحداثَ المقاومة	تعهَّدَ فلانٌ أحداثَ المقاومة بإذاعتها	٧٥٢
غفر		أستغفر اللّـهَ ذنباً/من ذنبٍ	١١٢٣
غفل	غافَلَ اللصُّ الحارسَ ودخلَ البيتَ	تغفَّلَ اللصُّ الحارسَ ودخلَ البيتَ	٧٥٣
غلب		تغلَّبَ فريقٌ على فريق	٧٥٤
غلط	فلانٌ غَلْطان	فلانٌ غالِطٌ	٧٥٥

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
غلظ	الغَلاظَة	الغِلاظَة	٧٥٦
غلظ		فيه غِلْظَة/غُلْظَة/غَلْظَة = شدة واستطالة	٧٥٦
غلغل		تغلغل في الشيء = توسّطه وتخلّله	٧٥٨
غلغل		تغلغل إلى الشيء = مضى إليه بعد تخلّل	٧٥٨
غلف	أغْلِفَةُ الكتب	غُلُفُ الكتب	٧٥٧
غلل	استغلَيْتُ الأرضَ	استَغْلَلْتُ الأرضَ	٦٩
غلل	الغُلّ (بمعنى الحقد)	الغِلّ	٧٥٩
غلل	الغِلّ (بمعنى القيد)	الغُلّ	٧٥٩
غلم	غُلْمان	غِلْمان	٧٦٠
غلي	هذا ماءٌ مَغْلِيٌّ	هذا ماءٌ غالٍ/مُغْلىً/مُغَلّىً	٧٦١
غمط		غمط فلانٌ حقَّ فلان، وغمطه حقَّه	٧٦٢
غمط		غَمَطَ حقَّه، وغَمَطَ من حقِّه	١٠٥٩
غوي	هؤلاء غُواةُ سياحة	هؤلاء هُواة سياحة	٧٦٤
غوي	فلانٌ من أهل الغِوايَة	فلانٌ من أهل الغَوَايَة	٧٦٤
غيب	استغاب فلانٌ فلاناً	اغتاب فلانٌ فلاناً	٧٦٥
غير		رجلٌ/امرأةٌ غيور، ورجال/نساء غُيُر	٧٦٣
غير		رجلٌ غَـيْرانُ، وامرأةٌ غَـيْرَى، وهم وهنّ غَيارَى	٧٦٣
غير		تَصرَّف هذا التصرُّفَ من غير أن يَستشيرَ أحداً	٧٦٧
غير		ما جاء القومُ غيرُ/غيرَ خالدٍ	٧٦٧
غير		فَعَلَ الغيرُ ذلك	٧٦٨
غير		لا غير (يصح دخول "لا" على "غير")	٧٦٨
غير		لا غيرُ/لا غيرَ (تبنى على الضم والفتح)	٧٦٨
غيض	هذا فَيْضٌ من غَيْض	هذا غَيْضٌ من فَيْض	٧٦٩
غيم		غَـيَّمَتِ السماءُ	٧٧٠
غيم		غيَّم علينا الليلُ = أظلم	٧٧٠
غيم		الغَيْمة (لواحدةِ الغَيْم)	٧٧٠
		حرف الفاء	
فأس	هذا الفأس	هذه الفأس	٦١٠
فتت	الفُتات (جمع)	الفُتات (مفرد)	٣٤٦
فتح	هذه فَتْحَةٌ في الجدار	هذه فُتْحَةٌ في الجدار	٧٩٠

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
فتر	استمرتْ فترةُ النضال سنتين	استمرتْ مدةُ النضال سنتين	٧٧٢
فتر	الفترة (للمدة القصيرة)	الفترة = حالةٌ من الفتور، قد تَقْصُر أو تَطُول	٧٧٢
فتر		كانتْ فترةُ ما بين الحربَيْن فترةَ هدوء استعادَ بها كلُّ فريق قُواه	٧٧٢
فتر		لا بدّ لكلِّ شِدَّةٍ من فترةٍ تَعْقُبُها	٧٧٢
فتش		فتشتُ على/عن صاحبي فلم أجدْه	٧٧٣
فجج	الفَجّ (للنّيء من الفواكه)	الفِجّ	٧٧٤
فجر		التفجُّرُ السكَّانيّ = التكاثر المفاجئ السريع	٧٧٥
فحص		فحصتُ الشيءَ/عن الشيء	١٩٧
فحص		فَحَصَ العالِمُ المسألةَ/عن المسألة	٧٧٦
فخذ	هذا الفخذ	هذه الفخذ	٦١٠
فخر	الفاخوري (بمعنى بائع الفخّار)	الفَخّاريّ	٧٧٧
فخر		الفاخوري = بائعُ الفاخور (نبتٌ طيِّبُ الريح)	٧٧٧
فخر	الفاخوري (بمعنى بائع الفخار)	الفخّاريّ (الفاخوري: بائع الفاخور)	٨٠٤
فدح	فَدَاحَة المُصاب لا تُحْتَمَل	فَدْحُ المُصاب لا يُحْتَمَل	١٩١
فدح	فَداحَةُ المُصاب/الضرائب	فَدْحُ المُصاب/الضرائب	٧٧٨
فدي	تفاديتُ هذا الخطر	تفاديتُ من هذا الخطر	٢٠٨
فدي	تَفادَيْتُهُ	تَفادَيْتُ منه	٢٤١
فدي	فَدَيْتُ الرجلَ الأسرَ	فَدَيْتُ الرجلَ من الأسر	٢٤١
فدي	تفادَيْتُ الشرَّ	تفادَيْتُ من الشرِّ	٧٨٠
فدي	فَدَيْتُ نفسي الشرَّ	فَدَيْتُ نفسي من الشرِّ	٧٨٠
فدي	تفادَيْتُ الخطرَ	تَفادَيْتُ من الخطر	٩٢٩
فذلك	الفذلكة (بمعنى إظهار الحِذق في الكلام)	الفذلكة = إجمال الشيء بعد تفصيله	٧٨١
فرج		تفرَّجَ في البساتين/بالبساتين = تنزَّه واستمتع	٧٨٢
فرج		شَهِدَ الحفلَ كثيرٌ من المتفرِّجين	٧٨٢
فرج		تفرَّجَ على أسواق المدينة = أجال النظر فيها	٧٨٢
فرد	الفَرَادَة (بمعنى التميُّزَ والتوحُّد وعدم المَثِيل)	الفُرُود/التفرُّد/الانفراد	٧٨٣
فرد	استفردتُ بفلان (بمعنى وجدتُه فرداً)	استفردتُ فلاناً	٧٨٤
فرد		استفرد بالرأي = لا يشاركه فيه أحد	٧٨٤
فرد		استفردتُ بالدرَّة = فزتُ بها وحدي	٧٨٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
فرد		انفردَ بالشيء = خَصَّ به	٧٨٤
فرد		انفردتُ بفلان = خَلَوْتُ به	٧٨٤
فرز		أفْرَزَ الشيءَ = عَزَلَه عن سواه	٧٨٥
فرز		أفْرَزْتُ فلاناً بهذه العَطِيَّة = خَصَصْتُهُ بها	٧٨٥
فرز	لا بدّ من فرز ثلاثةِ مدرسين للتدريس في الثانوية (بمعنى تكليفهم القيام بالتدريس)	لا بدّ من نَدْبِ ثلاثةِ مدرسين للتدريس في الثانوية	٧٨٥
فرس		الفَراسة = الحِذق بركوب الخيل وشؤونها	٧٨٦
فرس		الفِراسة = المهارة في تعرّف بواطن الأمور من ظواهرها	٧٨٦
فرش		فِراش وفُرُش وأفْرِشَة	٨٢
فرق	فُرَقاء/فِرَق (جَمْعُ فريق)	أفْرِقَة/أفْرِقاء (الفِرَق جمع الفِرْقَة)	٧٨٨
فسح	أفْسَحَ له في المجلس	فَسَحَ له في المجلس	٧٨٩
فسح	فَسْحَةُ سماوية (للفُرجة بين الغرف)	فُسْحَةُ سماوية	٧٩٠
فسد	المادةُ/السيرةُ المَفْسُودة	المادةُ/السيرةُ الفاسدة	٧٩١
فسد		انفسد الشيءُ	٧٩١
فسد		استفسدَ الحاكمُ الناسَ = أغراهم بالفساد	٧٩١
فشو	فَشَّى الحِبرُ (بمعنى انتشر)	تفشَّى/فَشَى الحبرُ	٧٩٢
فصح		تَفاصَحَ = تَكَلَّفَ الفصاحةَ أو تظاهر بها	٧٩٣
فصل	المَفْصَل (أحد مفاصل الأعضاء)	المَفْصِل	٧٩٤
فصل		المِفْصَل = اللسان	٧٩٤
فضل		فَضَلَ عن/على حاجته	٤٤٢
فقد	تفتقد قريتُنا إلى كثير من الخدمات	تفتقر قريتُنا إلى كثير من الخدمات/ تَفتقد قريتُنا كثيراً من الخدمات	٨٠١
فقس		فَقَسَ/فَقَصَ/فَقَشَ البيضةَ = كسرها	٨٠٢
فكر		افتكر به	١٦
فكك		لا ينفكُّ يعمل/عاملاً = لا يزال يعمل/عاملاً	٨٠٣
فكك		لا ينفكُّ عن العمل = لا ينقطعُ ولا يَكُفُّ عنه	٨٠٣
فكه		فاكِهِيّ/فاكهانِيّ (لبائع الفاكهة)	٧٧٧
فكه		الفاكِهِيّ/الفاكهانيّ = بائع الفاكهة	٨٠٤
فلت		فلّته = أطلقه وخلّصه	٨٠٥
فلل		فلّ من حدّ السيف	٤٤٣

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
فنك		فَنَّكَ الرجلُ = تمادَى في العَبَث والمُزاح واللَّهْو	٢٦٨
فنن		الفنّان = صاحب الموهبة في الأدب/الموسيقا/...	٨٠٩
فهم	الفِهْم	الفَهْم	٨١٠
فور		جاء فلانٌ على الفَوْر/من فوره/فوراً	٨١١
فوض	فَـوَّضْتُهُ الأمرَ	فَـوَّضْتُ إليه الأمرَ	٣١٠
فوض	عَمَّتِ الفَوْضَى شؤونَ المدرسة	عَمَّ الاضطراب/عدم الانتظام شؤونَ المدرسة	٨١٢
فوض		الوزيرُ المفوَّض (أي: المفوَّض إليه)	٨١٣
فوض	فَـوَّضْتُ فلاناً الأمرَ/بالأمر/في الأمر	فَـوَّضْتُ الأمرَ إلى فلان	٨١٣
فوض	فُـوِّضَ فلانٌ الأمرَ	فُـوِّضَ الأمرُ إلى فلان	٨١٣
فوض	فلانٌ مُفَـوَّضٌ بالأمر/في الأمر	الأمرُ مُفَـوَّضٌ إلى فلان	٨١٣
فوق		تفوّق فلانٌ على فلان	٨١٤
فوه	أفمام (جمع فم)	أفواه	٨٠٨
فوه	فَـمِّي (النسبة إلى فم)	فَمِيٌّ/فَمَوِيٌّ	٨٠٨
فوه		فَمَان/فَمَوَان (مثنى فم)	٨٠٨
في		جاءه في طَلَبِ الدَّيْن = لِطَلَبِ الدَّيْن/من أجله	٨١٥
فيح	حديقةٌ فَيْحاءُ (أي تفوح منها ريح طيبة)	حديقةٌ فائحةٌ/فوّاحةٌ (الفيحاء = الواسعة)	٨١٦
		حرف القاف	
قبل	قَبِلْتُ بما قَسَمَهُ اللـه	قَبِلْتُ ما قَسَمَهُ اللـه	٣٩٥
قبل	قَبِلْتُ بأنْ أدْفَعَ الثمنَ نقداً	قَبِلْتُ أنْ أدْفَعَ الثمنَ نقداً	٤٣٢
قبل	قَبِلْتُ بالقليل	قَبِلْتُ القليلَ	٨١٨
قبل		قَبَلَ بفلان قَبَالَةً = كَفِلَهُ وضَمِنَهُ	٨١٨
قبل		أقبل إليه = قَدِم وتوجّه	٨١٩
قبل		أقبل عليه = التوجُّه إليه مع الرغبة في لزومه	٨١٩
قتل		قاتلتُ معه = قاتلتُ إلى جانبه، لا قاتلتُهُ	٩٧٨
قتل		القتال معه = القتال إلى جانبه، أو مقاتلته	٩٧٨
قحح	قَحَّ الرجلُ	أحَّ الرجلُ	٩
قحف	القَحْف (أعلى الدِّماغ)	القِحْف	٨٢٠
قد		قد يكون، وقد لا يكون	٨٢١
قد		قد يقوم، وقد لا يقوم	٨٢١
قد	إذا نجح الطالب، لقد وُفّق توفيقاً عظيماً	إذا نجح الطالب، فقد وُفِّق توفيقاً عظيماً	٨٢٢

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
قدر		قَدْرَ الحاجةِ/على قَدْر الحاجة	١١٤٤
قدم		قدَّمَ الكتبَ إلى صاحبه = حملها إليه ليأخذها	٨٢٤
قدم		قَدِمْتُ البلدَ/إلى البلد	١١٣٢
قذف	كانت المنجنيقُ تقذف الحجارةَ على القلعة	كانت المنجنيقُ تقذف القلعةَ بالحجارة	٨٢٦
قرب	يُقارِبُ عددُهم من ألف	يُقارِبُ عددُهم ألفاً	٨٢٧
قرب		قارَبَ فلانٌ في الأمر = تركَ الغُلُوَّ وقَصَدَ السَّداد	٨٢٧
قرب	قارَبَ الأمرُ على الانتهاء	قارَبَ الأمرُ الانتهاءَ	٨٢٧
قرب		هو قَريبي/قَرابَتي، وهم أقربائي/أقاربي/قرابتي	٨٢٨
قرح	ماءٌ/أرضٌ قُراحٌ	ماءٌ/أرضٌ قَراحٌ	٨٢٩
قرض	قَرَضْتُ فلاناً مالاً (بمعنى أسلفتُه)	أقْرَضْتُ فلاناً مالاً	٨٣١
قرض	استقْرَضْتُ مالاً (بمعنى استدنت)	اقْترَضْتُ مالاً (الاستقراض = طَلَبُ القَرْض)	٨٣١
قرف	هذا يدعو إلى القَرَف	هذا يدعو إلى التقزُّز/الاشمئزاز	٨٣٣
قسط		قَسَطَ الرجلُ فهو قاسِطٌ = جارَ وظَلَمَ	٨٣٤
قسط		أقْسَطَ الرجلُ فهو مُقْسِطٌ = أنصَفَ وعَدَلَ	٨٣٤
قسم	هذا اليمين (للقسَم)	هذه اليمين	٦١٠
قسم		انقسم الناس على/إلى قسمين	٨٣٥
قسم		قسمتُه قسمَين/إلى قسمين/على قسمين	٨٣٥
قسم		قَسَمْتُ المالَ بينهم/فيهم	٨٣٥
قسو	قاسيتُ من خطة شديدة	قاسيتُ خطةً شديدة	٧١٥
قشعر	القَشْعَريرَة/القُشْعُريرَة	القُشَعْرِيرَة	٨٣٦
قصد	اقتصد مبلغاً من المال (أبقى عليه فتجمَّع لديه)	استفضلَ/وَفَّرَ/ادَّخَرَ مبلغاً من المال	٨٣٧
قصر	هذا الأمر قاصِرٌ عليك	هذا الأمر مقصورٌ عليك	٨٣٨
قصر	المكافآتُ قاصرةٌ على المجدِّين	المكافآتُ مقصورةٌ على المجدِّين	٨٣٨
قصر		اقتصرتُ الكتابَ على بحث كذا	٨٣٨
قصر		اقتصر الكتابُ على بحث كذا	٨٣٨
قصر		يَقْصُرُ جهدي عن تحقيق ذلك قُصُوراً = يعجز	٨٣٨
قصر		قَصَرْتُ نفسي على الأمر قَصْراً = حبستُها عليه	٨٣٨
قصص	قرأت قَصَصاً كثيرةً	قرأت قِصَصاً كثيرةً	٨٤٠
قصو	مَقْصِيٌّ (بمعنى مُبْعَد)	مُقْصىً	٨٤١
قصو	مَقْصِيَّة (بمعنى مُبْعَدة)	مُقْصاةٌ	٨٤١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
قصو		تقصَّيْتُ البحثَ/في البحث	٨٤٢
قصو		استقصَيْتُ البحثَ/في البحث	٨٤٢
قصو		غايةٌ قُصْوى	٨٤٣
قضي	القُضَاة على وزن: (فُعَال)	القُضَاة على وزن: (فُعَلَة)، وبالإعلال: (فُعَاة)	٣٤٦
قضي		يَقْضِي القانونُ بكذا وكذا/كذا وكذا	٨٤٤
قضي	يَقتضي الذهابُ إلى بيروت (بمعنى يجب)	يجب الذهابُ إلى بيروت	٨٤٤
قضي	نطلعكم على الأمر لإجراء المُقتضِي	نطلعكم على الأمر لإجراء المُقتضَى	٨٤٤
قضي	رأيت قاضٍ	رأيت قاضياً	١٠٦٠
قطب		استقطَبَ العربُ حلفاءَهم	٨٤٥
قطف	حالَ دون قِطاف القطن عوائق	حالَ دون قَطْف القطن عوائق	٨٤٨
قطف		تمّ قِطاف القطن = انقضى أوانُ قَطْف القطن	٨٤٨
قطف		قَطَفَ/اقتطفَ الزهرَ	٨٤٩
قطن	قَطَنْتُ البلدَ	قَطَنْتُ في البلد/بالبلد	٨٥١
قعد		قَعَدَتْ فلانةُ تتحدَّثُ عن كذا	٨٥٢
قفقف		قَفْقَفَتْ أسنانُه = اصطكَّتْ من البرد أو الخوف	٨٥٣
قفقف		تَقَفْقَفَتْ أسنانُه = اصطكَّتْ من البرد أو الخوف	٨٥٣
قلد		قلَّده في كذا = تبعه من غير نظر أو تأمُّل	٨٥٤
قلد		التقاليد = السُّنن الموروثة والعُرْف المتناقَل	٨٥٤
قلع	أقلَعَ العملُ	بدأ العملُ إنتاجه	٨٥٥
قلع	أقلِعَتِ السفينةُ	أُقلِعَتِ السفينةُ = أقلَعَ الملاّحُ السفينةَ	٨٥٥
قلل	استقلَّيْتُ برأيي	استَقْلَلْتُ برأيي	٦٩
قلل	استقلَّ فلانٌ السيارةَ إلى حمص	أقلَّت/استقلَّتِ السيارةُ فلاناً إلى حمص	٨٥٦
قمص		قُمْصان/أقْمِصَة/قُمُص (جمع قميص)	٨٥٧
قمط	قِماطات (جمع قِماط)	قُمُط	٨٥٨
قنع		هو قانِعٌ بما قُسِمَ له = راض	٨٥٩
قنع		ينبغي للإنسان القَنوعُ بما تيسَّرَ له	٨٥٩
قنن		التقنين = اتخاذ الحدود والقوانين	٨٦٠
قوت		يقتاتُ الدجاجُ الحبوبَ/بالحبوب	٨٦٢
قوت		وكان ربُّ الأسرة يُقِيتُ أبناءَه ويَرعاهم	٨٦٣
قود	رأيتُ السجينَ مُقاداً	رأيتُ السجينَ مَقُوداً	٨٦٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
قول		عُدْتُ لا أكترثُ لقِيلَ وقالَ/لقيل وقال	٨٦٦
قول	قل له أن يَحضُرَ	قل له يَحضُرْ/لِيَحضُرْ	٨٦٧
قول	تقصّى القولَ عن ذلك	تقصّى القولَ في/على ذلك	٨٩٨
قيد		موعد القَيْد والقبول	٨٦٩
قيد		دفتر القَيْد	٨٦٩
حرف الكاف			
كأس	هذا الكأس	هذه الكأس	٦١٠
كبد	كابدتُ من عقبة كؤود	كابدتُ عقبةً كؤوداً	٧١٥
كبد	كبّده الأمرُ عناءً شديداً	حمّله/كلّفه/جَشّمه الأمر عناءً شديداً	٨٧١
كبد	تكبّدتُ عناءً شديداً	تحمّلتُ/تجشّمتُ/تكلّفتُ عناءً شديداً	٨٧١
كبر	هذا الكِبرياء مذموم	هذه الكِبرياء مذمومة	٨٧٣
كبر		إنه يُكابر، ولا يريد أن يقتنع	٨٧٤
كتف	هذا الكتف	هذه الكتف	٦١٠
كتف		كاتَفَهُ في/على الأمر = ساعده وعاضده	٨٧٥
كتف		تكاتَفَ القومُ = تساعدوا وتعاضدوا	٨٧٥
كتم	تكتّمْتُ الخبرَ	كتَمْتُ/اكْتَتَمْتُ الخبرَ (تكتّمت = تستّرت وتخفيت)	١٩٣
كتم	تكتّمتُ الخبرَ	كتَمْتُ/اكْتَتَمْتُ الخبرَ	٨٧٦
كتم		كتَمْتُهُ الخبرَ/عنه الخبرَ	٨٧٦
كتم		كتَمْتُهُ/استكتمتُهُ/كاتَمْتُهُ الخبرَ	٨٧٦
كثر		لا تُكْثِرْ عليَّ = لا تكثر عليَّ القولَ	٨٠٠
كدر	الكادر	المَلاك/المِلاك	٨٧٧
كذا		عندي كذا رجلاً/رجلٍ/رجال	٨٧٨
كذا	لا يَصِحُّ السكوتُ على أفعال هكذا رجال	لا يصحُّ السكوتُ على أفعال رجال كهؤلاء	٨٧٨
كرث		اكترث له/اكترث به	١٠٢
كرث		ما أكترث له = ما أتحرّك له	٨٧٩
كرث		ما أكترث به = ما أُعنى به ولا أهتم	٨٧٩
كرر		تَكرار/تِكرار	٨٨٠
كرس	كرّس جهدَه لخدمة الناس	وَقَفَ/أَرْصَدَ/خصّص/سخّرجهدَه لخدمة الناس	٨٨١
كرس	كرّس حياته لخدمة الناس	نذر نفسَه لخدمة الناس	٨٨١
كرس	كرّسوا في كلامهم هذا الشعار	أصّلُوا في كلامهم هذا الشعار	٨٨١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
كرم	فَعَلَهُ كَرامَى لك	فَعَلَهُ كَرْماً/كَرْمة/كُرْمى/كَرامة/تكرمة/تكريماً لك	٨٨٣
كرم	خالدٌ كريمٌ كَرَماً ملحوظاً	خالدٌ كريمٌ بيِّن الكَرَم	٨٨٤
كرم	ثوبي هذا قديمٌ قِدَمَ منزلي	ثوبي هذا قديمٌ بيِّن القِدَم كمنزلي	٨٨٤
كره	كَرِّهْتُهُ بهذه العادةِ تكريهاً	كَرَّهْتُ إليه هذه العادةَ تكريهاً	٨٨٥
كسو		تَمَّ إكْساءُ البناء	٣٥٣
كسو		تَمَّ البناءُ وبَقِيَ إكْساؤه	٨٨٦
كسو	لا بدّ من توفّر الكِساء والغذاء لهؤلاء	لا بدّ من توفّر الكِسوة/الكُسوة والغذاء لهؤلاء	٨٨٧
كشف		كَشَفَ المسألة/عن المسألة	٧٧٦
كشف		كشفتُ السرَّ/عن السرّ	٨٨٨
كشف	كَشَفَ المهندسُ على الجدار	كَشَفَ المهندسُ عن الجدار	٨٨٨
كفأ		هذا كُفْءٌ، وتلك كفْأة	٨٩٠
كفف	هؤلاء الأطباء أكِفّاء	هؤلاء الأطباء أكفاء/أكْفِياء	٨٨٩
كفي	استوفيتُ حاجتي واستكفيتُ (بمعنى اكتفيت)	استوفيتُ حاجتي واكتفيت	٨٩١
كفي		استكفيتُ الرجلَ حاجتي = طلبتُ أن يَكْفِيَنِيها	٨٩١
كلف	كلّفتُه بالذهاب	كلّفتُه الذهابَ	٨٩٢
كلل		عملتُ في التدريس بلا كَلَل ولا مَلَل	٨٩٣
كلل		عملتُ بلا كَلال ولا مَلال	٨٩٣
كلل		كلُّ عامٍ وأنتم بخير = كلُّ عامٍ مقبلٌ وأنتم بخير	٨٩٦
كلم	تكلمت عن الفصاحة	تكلمت على/في الفصاحة	٨٩٨
كلما	كلما زاد الإنتاج، كلما زاد أجْرُ العامل	كلما زاد الإنتاج، زاد أجْرُ العامل	٨٩٧
كلو	كِلا الرجل والمرأة قادرة على العمل	الرجلُ والمرأة كلاهما قادرٌ على العمل	٨٩٩
كلو		كلا الرجلين متعلِّمٌ/متعلّمان (الأول أفصح)	٨٩٩
كلو		كلتا المرأتين متعلّمةٌ/متعلمتان (الأول أفصح)	٨٩٩
كم	كم هو جميلٌ/عظيمٌ (للتعجب)	ما أجْمَلَهُ/ياله من عظيم	٦٤٩
كما		أخلصْ كما العلمون/المعلمين	٩٠١
كمن		وقع العدوّ في كمين للمقاتلين = في شَرَك الكمين	٩٠٢
كمن	أعدُّوا لهم الكَمائن (للمواضع التي يُكْمَنُ فيها)	أعدُّوا لهم المَكامن	٩٠٢
كوم		كَوْمة/كُوْمة ترابٍ	٩٠٤
كون	اطّلع الوفدُ على المصنع كونه زاره مرات	اطّلع الوفد على المصنع، إذ زاره/بسبب زيارته	٩٠٦
كوو		كُوَّة/كَوَّة	٩٠٧

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
كيت	كِيتَ وكِيت	كَيْتَ وكَيْت	٩٠٩
كيف	فانظر كيف إنه أخطأ، ولم يعترف بخطئه	فانظر كيف أخطأ، ولم يعترف	٩١٠
		حرف اللام	
ل		أراد لِينتقمَ مني = أراد إيذائي لينتقم مني	٩١١
ل	استمرّ العمل لمدة ساعتين	استمرّ العمل مدة ساعتين/استمر العمل ساعتين	٩١٤
ل	عملت ليومين أو لثلاثة أيام	عملت يومين أو ثلاثة أيام	١١٦٣
لا		لا وفاقَ وطنياً/وطنيٌّ/وطنيٌّ	٩١٥
لا	لا حلَّ في المسألة مقبولَ	لا حلَّ في المسألة مقبولاً/مقبولٌ	٩١٦
لا		لا حلَّ مقبولاً/مقبولَ/مقبولٌ بلا كرامة	٩١٦
لا	لا مالَ لي قليلَ أو كثيرَ	لا مالَ لي قليلاً أو كثيراً/قليلُ أو كثيرُ	٩١٦
لبس	ألبِس الثوبَ	ألبَس الثوبَ	٩١٧
لبس		ألبِس الأمرَ = أخْلِطُه وأُبْهِمُه إبهاماً	٩١٧
لبس		تلبَّس فلانٌ بالجريمة، فهو متلبِّسٌ بها	٩١٧
لجم	لَجَمْتُهُ عن الأمر	ألْجَمْتُهُ/رَدَعْتُهُ/كبحته/كففته/حَجَزْته عن الأمر	٩١٨
لحق		الْتَحَقَ فلانٌ بالجامعة = انتظم بها	٩١٩
لحق		لَحِقَ خالدٌ أخاه/بأخيه	٩١٩
لذذ	طعامٌ لاذّ	طعامٌ لَذٌّ ولذيذ	٩٢٢
لذذ	شرابٌ مُلِذٌّ	شرابٌ لَذٌّ ولذيذ	٩٢٢
لزم		أَلْزَمْتُهُ الأمرَ/بالأمر	٩٢٣
لزم		التزم الأمرَ/بالأمر	٩٢٣
لزم	يَلْزَمُ على فلان أن يفعل كذا	يَلْزَمُ فلاناً أن يفعل كذا	٩٢٣
لسن	يتكلم فلانٌ بسبعةِ ألسُن	يتكلم فلانٌ بسبعِ ألسُن	٩٢٤
لسن	يتكلم فلانٌ بسبعِ ألسِنة	يتكلم فلانٌ بسبعة ألسِنة	٩٢٤
لسن		لسانٌ فصيحٌ، (والجمع ألسِنة)	٩٢٤
لسن		لسانٌ فصيحةٌ، (والجمع ألسُن)	٩٢٤
لصق	لصق خالدٌ التهمةَ بفلان	ألْصَقَ خالدٌ التهمةَ بفلان	٩٢٥
لفت		لَفَتَهُ عن رأيه = صَرَفَهُ عنه	٩٢٦
لفت		لَفَتَهُ إلى الأمر = صَرَفَهُ إليه	٩٢٦
لفت	الأمرُ مُلْفِتٌ للنظر	الأمرُ لافتٌ للنظر	٩٢٦
لفظ	يلفُظ	يلفِظ	٩٢٧

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
لفظ		لَفَظَ اللقمةَ/باللقمة من فيه، ولَفَظَ القولَ/بالقول	٩٢٧
لفظ	لَفَظَ فلانٌ أنفاسَه	انقضَتْ أنفاسُ فلان وانقطعت	٩٢٨
لفي	لافَيْتُ التقصيرَ أو الخللَ	تَلافَيْتُ التقصيرَ أو الخللَ	٩٢٩
لقب	لقَّبَهُ كذا	لقَّبَهُ بكذا	٩٣٠
لقي		التقيتُ فلاناً/به/معه	٦٩٤
لقي	لا يبالي خالدٌ بالمصاعب، لِقاءَ قيامه بالواجب	لا يبالي خالد بالمصاعب، إزاءَ قيامه بالواجب	٩٣١
لقي	أدّيتُ المبلغَ إليه لقاءَ عمله	أديتُ المبلغَ إليه بَدَلَ/في مقابل/عِوَضَ عملِه	٩٣١
لقي	عَمِلَ خالدٌ في كذا لِقاءَ أجْرٍ	عَمِلَ خالدٌ في كذا بأجْرٍ	٩٣١
لقي		التقيتُهُ/التقيتُ به/التقيتُ معه	٩٣٢
لكأ		تلكأ في الأمر = جرّبَهُ ثم فَتَرَ وتباطأ	٩٣٣
لكأ		تلكأ عن الأمر = لم يجرِّبه	٩٣٣
لكن		هذا الكتاب وإن صَغُرَ، لكنْ كثرتْ فوائدُه	١١٠٤
لمّا	لمّا كان الأمر بحاجة إلى كذا، نرجو منكم ...	لما كانت ...، رجونا/جئنا نرجو...	٩٣٥
لمّا	لمّا كان العلم متوقِّفاً على ...، يَجَبَ على كل طالب أن...	لمّا كان العلم متوقِّفاً على ...، وَجَبَ على كل طالب أن...	٩٣٥
لمح		مَلامح (جَمْعُ: لَمْحَة، لا جمع: مَلْمَح)	٩٣٤
لهف	تلهَّف على الشيء أو إليه (بمعنى تمنّاه)	تشوَّق إليه، وصبا إليه	٩٣٦
لهو		لَهَوْتُ بالشيء = لَعِبْتُ به أو شُغِلْتُ	٩٣٧
لهو		لَهَوْتُ عن الشيء = انصرفتُ عنه وسَلَوْتُ	٩٣٧
لهو		لَهِيتُ به/تلهَّيتُ به/لَهِيتُ عنه	٩٣٧
لوب		تَلُوبُ الإبلُ حول الماء = تحومُ عَطَشاً	٩٣٩
لوع		لوَّعَهُ الشوقُ = أحْرَقَهُ وأمرضه	٩٤٠
لولا		لولاي لما بلغت غايتك، لولاك لما نجحت	٩٤١
لولا		لولا أنا/أنت لكان كذا وكذا	٩٤١
لوم		رجلٌ مُلامٌ/مَلُومٌ	٩٤٢
لين	اللُّيُونة	اللِّين	٢٧٨
		حرف الميم	
مأي	مائة	مئة	٩٥٠
مأي	ثلاثمئة	ثلاث مئة	٩٥٠
مأي	ثلاث مئات كتاب	هذه ثلاث مئات من الكتب	٩٥٠
مأي	المائة	المئة	١٠٩٥

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
ما	على ما فعلت الذي فعلته؟	علامَ فعلتَ الذي فعلته؟	٩٤٣
ما	ما أنت إلاّ صادقاً	ما أنت إلا صادقٌ	٩٤٤
ما	ما السجنُ إلا داراً	ما السجنُ إلا دارٌ	٩٤٤
ما		كما الأبُ يعطف على ابنه	٩٤٥
ما		كما تكونوا/تكونون يُولَّى عليكم	٩٤٥
ما	فيما يواصل المؤتمرون..، غادرت القاعة	بينما يواصل المؤتمرون..، غادرت القاعة	٩٤٦
ما	جئتك فيما كان الناس..	جئتك حين/على حين كان الناس..	٩٤٦
ما		ما أقوم بهذا الآن/غداً/أبداً	٩٤٧
ما	لا أعلم إذا كان قد نجح	لا أعلم أنجح فلان؟/هل نجح؟	٩٤٨
ما	لا أعلم ما إذا كان يرضى بذلك	لا أعلم أيرضى بذلك؟/هل يرضى به؟	٩٤٨
ما	أعلمونا عمّا إذا كان يرغب في ذلك	أعلمونا أيرغب في ذلك؟	٩٤٨
ما	أعلمونا فيما إذا كان يريد الذهاب	أعلمونا أيريد الذهاب/هل يريد الذهاب؟	٩٤٨
ماذا		ماذا تريد: الكبيرُ أم الصغيرُ؟/الكبيرَ أم الصغيرَ؟	٩٤٩
مثل	مَثُلَ الكِتابُ للطبع	تهيّأ الكِتابُ للطبع	٩٥١
مثل	أصبح الكِتابُ ماثلاً للطبع	أصبح الكِتابُ مُهيَّأً/مُعدّاً للطبع	٩٥١
مثل	مَثّلتُ الكتابَ للطبع	أعددتُ/هيّأتُ/جهّزتُ/أرصدتُ الكتابَ للطبع	٩٥١
مثل	تَماثَلَ المريضُ للشفاء	تَماثَلَ المريضُ/تَماثَلَ المريض من مرضه	٩٥٣
مثل	امتثل فلانٌ للأمر	امتثل فلانٌ الأمرَ	٩٥٣
مجد		هؤلاء هم الأبطال الأمجاد	٩٥٥
مجد		أمجادُ العرب نطقتْ بها آثارُهم (جمع مَجْد)	٩٥٥
محو		مَحَوْتُ/مَحَيْتُ الكتابَ	٩٥٦
محو		امَّحَى/انمحى الكتابُ	٩٥٦
محور	تمحْوَرَتِ القضيةُ حول هذه الأمور	تمحورت القضيةُ فدارتْ حولَها أمورٌ كثيرة	٧٩٩
محور	يَتَمحْوَر الأمرُ حول كذا	يَدُورُ الأمرُ حول كذا	٢٤٨
محور	تَمَحْوَرَ الكلامُ حول كذا	يَدُورُ الكلامُ حول كذا	٩٦٣
مدد	إن في المعجم موادّاً كثيرةً	إن في المعجم موادَّ كثيرةً	٩٥٨
مدي	الرجوعُ إلى الحق خيرٌ من التمادي على الباطل	الرجوعُ إلى الحق خيرٌ من التمادي في الباطل	٩٥٩
مدي	تَمادَى فلانٌ على فلان	تَطاوَلَ فلانٌ على فلان	٩٥٩
مدي		هو على مَدِّ البصر = مدى البصر	٩٦٠
مرح	مَرْحَى وتَرْحَى	مَرْحَى وبَرْحَى (الأولى للإصابة والثانية للخطأ)	٩٦٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
مرر		قد مَرَّ ذلك على رأسي	٩٦٥
مرر		المُرّ/المَرير (نقيض الحلو)	٩٦٦
مرر		يَصعب عليَّ احتمالُ هذه الحياة المَريرة	٩٦٦
مرر	الاستمرارية (لمجرد الاستمرار)	الاستمرار	١١٤٥
مرس	تَمَرَّسْتُ الأمورَ/على الأمور	تَمَرَّسْتُ بالأمور/مَرَسْتُ بها/امْتَرَسْتُ بها	٩٦٧
مرن	مَرَنْتُ على الشيء مِراناً	مَرَنْتُ على الشيء مُرُوناً ومُرونة ومَرانة	٩٦٨
مرو		المُرُوّة = المُروءة	٩٦٢
مزج	استمزجتُ فلاناً في الأمر، فأشار عليَّ بكذا	شاوَرْتُ فلاناً في الأمر/استنصحته/استرشدته...	٩٦٩
مزز	المَزَّة (اسم منطقة في دمشق)	المِزَّة	٩٧٠
مزز	المَزّ (طَعْمٌ بين الحامض والحلو)	المُزّ	٩٧٠
مسح		مِساحَة/مَساحَة الأرض	٩٧١
مسح	عِلم المَساحة	عِلم المِساحة	٩٧١
مسس		هذا القول يَمَسُّ بكرامتي	٩٧٢
مسس		فعلتُ ذلك لِمَسِّ/لِمَساس/لِمَسِيس الحاجة	٩٧٢
مسك	مَسَكَ الشيءَ	مَسَكَ بالشيء	٩٧٣
مسو	أمساء (جمع مساء)	أمْسِيَة	٥٥٨
مسو	أمسى المساء	دخل/أقبل المساء	٥٥٩
مسو	أُمْسِيَة	أُمْسِيَّة	٩٧٤
مسو		أُمسِيَّة/أُمسِيَة (اللغةُ العليا بالياء المشدَّدة)	٩٩٦
مشي	هذا العمل لا يَتَمَشّى مع الأخلاق	هذا العمل ينافي الأخلاق	٩٧٥
مشي	هذا العمل لا يَتَماشى مع القانون	هذا العمل لا يُطابق/يُجاري/يُساير القانونَ	٩٧٥
مشي	فلانٌ هادِئُ المَشْيَة	فلانٌ هادِئُ المِشْيَة	١٠٤٥
مطر		المَطَرَة = القِرْبة، وظَرْف الماء الذي يَحمِلُه المسافر	٩٧٦
مطل	طال المَطال بإنجاز الأعمال	طال المِطال بإنجاز الأعمال	٩٧٧
معاً		جئنا معاً = جئنا في زمان واحد	٩٧٩
معك		مَعَكْتُ الأديمَ = لَيَّنْتُهُ	٣٢٧
معن		أمْعَنْتُ النظرَ إليه	٩٨٠
معن	تَمَعَّنَ فلانٌ في الأمر	تَرَوَّى/تأنَّى/أطالَ النظرَ	٩٨١
مقع	امْتَقَعَ لونُه	امْتُقِعَ لونُه	٩٨٣
مقع	امْتَقَعَ لونُه (بمعنى اصفرَّ)	امْتُقِعَ لونُه	١١٤٨

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
مكن		أَمْكَنَني الأمرُ، وأَمْكَنَ لي	٩٨٤
مكن		مَكَّنني فلانٌ، ومَكَّنَ لي	٩٨٤
مكن	الإمكانية (لمجرد الإمكان)	الإمكان	١١٤٥
ملأ	إناءٌ مَليءٌ	إناءٌ مَلآنُ/مَمْلُوءٌ	٩٨٥
ملأ	أَمْلأتُ الوعاءَ بالماء	مَلأتُ الوعاءَ بالماء	٩٨٦
ملط		مَلَطَ الحائطَ = طَيَّنَهُ ومَلَّسَهُ	٥١٢
ملك	غَضِبَ وما تَمالَكَ نفسَه، فاندفع يَسُبُّ ويَشْتُمُ	غَضِبَ وما تَمالَكَ أَنْ سَبَّ وشَتَمَ	٩٨٧
ملك		اسْتَمْلَكَتِ الحكومةُ هذا العقارَ	٩٨٨
ملو		الأمالي (جمع الإملاءة)	٩٨٩
مما	كلَّفني وأَلَحَّ عليَّ، مما دعاني إلى...	كلَّفني وأَلَحَّ عليَّ، وهذا ما دعاني إلى.../ ومما دعاني إلى...، أنه كلَّفني وأَلَحَّ عليَّ	٤٠
من		رأيتُ فلاناً مِن سنة	٩٩١
منح	مَنَحْتُ إليه كذا	منحتُه كذا	٩٩٣
منذ	كان طريقنا منذ/مذ حمص شاقاً	كان طريقنا من حمص/ابتداء من حمص شاقاً	٩٦١
منع		منعتُكَ من/عن كذا	٩٩٤
منع		امتنع من/عن كذا	٩٩٤
منع		هو شديد المَنَعَة/المَنْعَة	٩٩٤
منن	امتنَّ له	شَكَرَ له	٩٩٥
منن	المُمْتَنّ	الشاكر	٩٩٥
منن	الامتنان	الشكر	٩٩٥
منن	المَمْنون	الشاكر	٩٩٥
منن	المَمْنونيّة	الشكر	٩٩٥
مني		أُمْنِيَة/أُمْنِيّة (اللغةُ العليا بالياء المشدَّدة)	٩٩٦
مني		الأمانيّ/الأماني	٩٩٦
مني	مُنِّيتُ بعذابٍ شديد	مُنِيتُ بعذابٍ شديد	٩٩٧
مهو		مَهَوَات/مَهَيَات (جمع مَهَاة)	١١٤٩
موت		مُتُّ/مِتُّ	٩٩٨
موس	المُوس	المُوسَى	٩٩٩
موس	الأمْواس (جمع المُوسى)	المَواسي/المُوسَيات	٩٩٩
موه		كان يُمَوِّهُ علينا، وكان يُمَوِّهُ كلامَه	١٠٠٠

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
ميز		ميَّزتُ فلاناً على فلان	١٠٠١
ميز		تميَّز فلانٌ على فلان	١٠٠١
ميز		ميَّزتُ بين الشيئين/بين الأشياء	١٠٠٢
ميز		مايزتُ بين الشيئين/بين الأشياء	١٠٠٢
ميز		ماز كذا من/عن كذا	١٠٠٢
ميز		تميَّز كذا من/عن كذا	١٠٠٢
ميع	الميُوع الخلقي	الميَّع الخلقي	١٠٠٣
ميع	الميوعة في السلوك	الميَّع في السلوك	١٠٠٣
حرف النون			
ن		تأمرونني/تأمرونِّي/تأمروني	١٠٠٤
نبث	لم يَنبثْ بكلمة	لم يُنْبِسْ بكلمة	١٠٠٥
نبع	النبْع	المَنبع/العين/اليَنبوع	١٠٠٧
نبه	نبَّهتُ على الموظفين بكذا (بمعنى أمَرْتُهم به)	أوْصَيْتُهم به/أوْعَزْتُ إليهم فيه/نبَّهتهم لكذا	١٠٠٨
نجب	أنْجَبَ فلانٌ ولداً (بمعنى وَلَدَ)	رُزِقَ/نَجَلَ/نَسَلَ فلانٌ ولداً	١٠٠٩
نجب		أنْجَبَ الوطنُ العلماءَ والأدباء	١٠٠٩
نجز		نَجَزَ فلانٌ وعدَه	١٠١٠
نجع	لم يثبتْ لهذا الدواء نَجَاعَة	لم يثبتْ لهذا الدواء نجوع	١٢٤
نجم	هذه نجمة (بمعنى الكوكب)	هذا نجم	١٠١١
نحف		رجلٌ نحيف = نحيل	١٠١٢
ندب	هؤلاء هم الموظفون المُندَبون	هؤلاء هم الموظفون المُنتدَبون/المَندُوبون	١٠١٤
ندد	النـدّ	النـدّ	١٠١٥
ندل	المَنديل	المِنديل	١٠١٦
ندل	فلانٌ ندْل	فلانٌ نذْل	١٠٢٠
ندو		نوادٍ/أندية (جمع نادٍ)	١٠١٧
نذر		أنذرتُهُ به/أنذرتُهُ إياه	١٠١٩
نزف	نَزَفَ الرجلُ (بمعنى نَزَفَهُ الدَّمُ)	نُزِفَ الرجلُ	١١٤٨
نزل	تنزَّلتْ عليكم المشيئةُ كلمتَها	تنزَّلتْ عليكم المشيئةُ بكلمتِها	٧٩٧
نزل	تنازَلَ فلانٌ عن حقه	نزل/عاد/رجع فلانٌ عن حقه	١٠٢٢
نزل	تنازل الملك عن عرشه	نزل/تنحَّى الملك عن عرشه	١٠٢٢
نسب		الأنسبُ أنْ تفعلَ كذا = الأقرب والأولى	١٠٢٣

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
نسب		هذا أنسبُ من ذاك =أقرب وأولى	١٠٢٣
نسق		لا بدّ من تنسيق جهود العاملين في هذا المجال	١٠٢٤
نسق	تنسيق الآلات القديمة	الاستغناء عن الآلات القديمة/استبعادها/تركها	١٠٢٤
نسق	لا بدّ من تنسيق العمال	لا بدّ من تسريح العمال/صَرْفهم/تَنحيتهم	١٠٢٤
نسو	عِرْقُ النَّسَا	عِرْقُ النَّسَا	١٠٢٦
نشب	نَشَبَ الشيءُ في الشيء	نَشِبَ الشيءُ في الشيء	١٠٢٧
نشز		نشز عنه، ونشز عليه	٤٤٤
نشط	فلانٌ نَشِطٌ	فلانٌ ناشِطٌ/نشيطٌ	١٠٢٨
نشط		الأنشطة/النشاطات (جمع النشاط)	١٠٢٩
نصب	جعلتُه نَصْبَ عَيْنِي	جعلتُه نُصْبَ عَيْنِي	١٠٣٢
نصت		أنْصَتَ فلانٌ هذا الحديثَ/لهذا الحديث	١٠٣٤
نصت		نَصَتَ للحديث	١٠٣٤
نصح	رجلٌ نَصُوح	رجلٌ نَصِيح	٣٨٣
نصح	رجلٌ نصوح	رجلٌ نصيح	٥٤٠
نصح	رجلٌ نَصوح	رجلٌ نَصيح	٥٦٠
نصح		نصحتك، ونصحت لك	٥٤٣
نصح	كان خالدٌ نصوحاً	كان خالدٌ ناصحاً/نصيحاً	١٠٣٥
نصح		هذه توبةٌ نصوحٌ = خالصة	١٠٣٥
نصح	نستنصِحُهُ وصفةً طبية	نستنصِحُهُ في وصفةٍ طبية	١٠٣٥
نصح		نَصَحَ خالدٌ صديقه بالقول وبالعمل	١٠٣٦
نصر	أخذ فلانٌ بناصِرِ فلان	أخذ فلانٌ بنُصْرة فلان	١٠٣٧
نصر		أنْصِرْهُ مِن عدوِّه = انْصُره مِن عدوِّه (نَجِّه)	١٠٨٤
نضج	نَضِجَتِ الفاكهةُ نُضُوجاً	نَضِجَتِ الفاكهةُ نُضْجاً/نَضْجاً	١٠٣٨
نضج	نَضِجَ الثمر نِضاجاً	نَضِجَ الثمر نُضْجاً/نَضْجاً (النِّضاج = زمن النضج)	١٠٣٨
نضج		فاكهةٌ ناضجةٌ/نضيجةٌ (نضيجة بمعنى الفاعل)	١٠٣٨
نضج		شاةٌ مُنْضَجَة/نَضِيج (نضيج بمعنى المفعول)	١٠٣٨
نضح	نَضَحَتِ القربةُ/الخابيةُ الماءَ	نَضَحَتِ القربةُ/الخابيةُ بالماء	١٠٣٩
نضح		انْضَحُوا عني العدوّ = ادفعوا عني العدوّ	١٠٣٩
نضح		ناضَحَ مُناضحةً عن كذا = دافع	١٠٣٩
نطح	تَنطَّحَ فلانٌ فبَحَثَ المسألة	تنطّعَ فلانٌ فبَحَثَ المسألة	١٠٤١

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
نظر		الناظور/الناطور (حافظ الزرع)	٦٠١
نظر		الناظور = حافِظُ النخل والشجر	١٠٤٠
نظر		الناظور/الناطور (حافظ الزرع)	٦٠١
نظر		نظرتُ الشيءَ = أثبتُّ بصري فيه وعاينته	١٠٤٢
نظر		نظرتُ إلى الشيء = وقفَ بصري عليه، وامتدَّ طرْفي إليه	١٠٤٢
نظر		نظرتُ في الكتاب = نظرتُ ما في الكتاب	١٠٤٢
نظر		نظَّر = أكثَرَ النظرَ	١٠٤٣
نظر		استنظرتُهُ = ترقبته	١٠٤٤
نظر	نظر خالدٌ إلى الفقير نَظْرَةَ المُشفِق الرحيم	نظر خالدٌ إلى الفقير نِظْرَةَ المُشفِق الرحيم	١٠٤٥
نظر	نظر خالد إلى الأكل نَظْرَةَ النَّهِم	نظر خالد إلى الأكل نِظْرَةَ النَّهِم	١٠٤٥
نعش		أنْعَشَهُ اللّهُ/الطبيبُ/الهواءُ = نَعَشَهُ	١٠٤٦
نعنع		النعنع/النعناع	٥٥٠
نعي		نعيتُ على فلان جَهْلَه	٣٨٦
نعي	هذه نَعْوَةُ فلان	هذا مَنْعَى فلان/ هذه مَنْعاةُ فلان	١٠٤٧
نعي	نَعَيْتُهُ نَعْوَة/نَعَوَات	نَعَيْتُهُ نَعْيَةً/نَعَيَات	١٠٤٧
نعي	نَعَيْتُ فلاناً أنْعِيهِ	نَعَيْتُ فلاناً أنْعاهُ	١٠٤٧
نعي		نَعَيْتُ عليه خطأَه أنْعاهُ	١٠٤٧
نغز	نَغَزَ الدابةَ بعصاهُ ليَحُثَّها على السير	نَخَزَ/نَخَسَ الدابةَ بعصاهُ ليَحُثَّها على السير	١٠٤٨
نفذ	نَفَذَ زادي ومالي	نَفِدَ زادي ومالي	١٠٤٩
نفذ	استنفذ جهدَهُ في إتقان العمل	استنفد جهدَهُ في إتقان العمل	١٠٤٩
نفر		عندي ثلاثةُ نَفَرٍ = ثلاثة رجال	١٠٥٠
نفر		جاءني في نَفَرٍ من العرب = في جماعة	١٠٥٠
نفس		رأيتُ نفسَ الرجل، وأردتُ نفسَ المعنى	١٠٥١
نفس		نافَسَهُ الأمرَ = في الأمر (على حذف الجارّ)	١٠٥٢
نفس		رأيتُ ثلاثَ/ثلاثةَ أنفس	١٠٥٣
نفس	النَّفاس	النِّفاس	١٠٥٤
نفض		نَفَضَ من عِلّتِهِ = شُفِيَ	١٠٥٥
نفع		استنفع بالشيء	١٠٥٦
نقد		نقدتُ على فلان شعرَهُ	٣٨٦
نقد		نقدتُ فلاناً على شِعْره	٣٨٦

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
نقش		ناقَشَهُ الأمرَ = في الأمر (على حذف الجارّ)	١٠٥٢
نقص	كان العمل جيداً لا يَنْقُصُهُ شيء	كان العملُ جيداً لا يُعْوِزُهُ شيءٌ	١٠٥٨
نقص	إنه عالِمٌ فَذٌّ، ولكنْ تَنقصه التجارب	إنه عالِمٌ فذٌّ، ولكنْ تُعْوِزُهُ التجاربُ	١٠٥٨
نقص		انتقص حقَّه، وانْتَقَصَ من حقّه	١٠٥٩
نقط	نُقاط (جمع نُقطة)	نِقاط	١٠٦٣
نقه	دخل خالدُ في دور النَّقاهَة	دخل خالدُ في دور النُّقُوه/النَّقَه	١٢٤
نقه	هو في دَوْر النقاهة	هو في دَوْر النُّقُوه/النـَّقَـه (النقاهة = الفَهْم)	٩٥٣
نقه	هو في دَوْر النقاهة	هو في دَوْر النُّقُوه/النـَّقَـه (النقاهة = الفَهْم)	١٠٦١
نقه	النَّجاعة	النُّجُوع	١٠٦١
نكب	انْتَكَبَ فلانٌ (بمعنى أصابته النكْبة)	نُكِبَ فلان	١٠٦٢
نكت	نُكات (جمع نُكْتة)	نِكات	١٠٦٣
نكت	وَعَدَ فنَكَتَ (بمعنى أَخْلَفَ الوَعْد)	وَعَدَ فنَكَثَ	١٠٦٣
نمذج		هذا النموذج/الأنموذج،	١٠٦٥
نمذج		هذه النماذج/الأنموذجات	١٠٦٥
نمل	تَمَلَتْ رِجْلُهُ	نَمِلَتْ رِجْلُهُ	٢٦٦
نمم	يَنِمُّ حديثُه عن علمه وذكائه	يَنِمُّ حديثُ الرجل على علمه وذكائه	١٠٦٤
نهز		ناهَزَ فلانٌ الأربعين (قاربها وداناها، لا: انتهى إليها أو عَدَاها)	١٠٦٦
نهم	نَهِمَ/نُهِمَ فلانٌ إلى المال وللمال	نَهِمَ/نُهِمَ فلانٌ بالمال	١٠٦٧
نهي	هذا ما أظهره لك، ناهيك عمّا أضمره	هذا ما أظهره لك، بَلْهَ عمّا أضمره/ هذا ما أظهره لك، فضلاً عمّا أضمره	١٠١
نهي	هذا أديبٌ بارعٌ، ناهيك عن أنه طبيبٌ حاذق	هذا أديب بارع، فضلاً عن أنه طبيب حاذق	١٠٦٨
نوط	تقطّعتْ نِياطُ قلبه	تقطّع نِياطُ قلبه (النِّياط مفردٌ مذكّر)	١٠٧٠
نوط	أَنَطْتُ الأمرَ بفلان، فالأمرُ مُناط به	نُطْتُ الأمرَ بفلان، فالأمرُ مَنُوطٌ به	١١٥٤
نوع	النوعية (لمجرد النوع)	النوع	١١٤٥
نوف	سَكَنَ الحَيَّ نيِّفٌ وعشرون أسرةً	سَكَنَ الحَيَّ عشرون أسرةً ونيِّفٌ	١٠٧١
نول	بذل فلانٌ جهدَه لنَوْل/لنُوال بُغيته	بذل فلانٌ جهدَه لنيل بُغيته	١٠٧٢
نول		فلانٌ كثيرُ النَّوْل/النَّوال = كثيرُ العطاء	١٠٧٢
نوم		نام عنه، نام عليه	٤٤٤
نوم		نِمْتُ إليه = وَثِقْتُ به	٤٧٨
نوه	نوَّهَ بأضرار/إلى أضرار/على أضرار التدخين	ذَكَرَ أضرارَ التدخين/نَدَّدَ به/سمَّع به	١٠٧٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
نوه		نوَّهْتُ بفلان/باسمه = رفعتُ ذِكْره على جِهَةِ المدح والتعظيم وشَهَرْتُهُ	١٠٧٤
نوي	البناءُ المُنْوَى إنشاؤه	البناءُ المَنْوِيُّ إنشاؤه	١٤١
نوي	نوايا (جمع نِيَّة)	نِيَّات	١٠٧٥
نوي		نَوَيَات (جمع نواة)	١١٤٩
حرف الهاء			
هبط		هبط فلانٌ إلى البلد = هبط فلانٌ البلدَ	١٠٧٦
هبل	المِهْبَل	المَهْبِل	١٠٧٧
هتر	استَهْتَرَ بالقانون (بمعنى تجاوَزَه ولم يبال به)	استهان بالقانون/تهاون فيه	١٠٧٨
هتر		استُهْتِر فلانٌ بالقراءة = أُولع بها	١٠٧٨
هتف	الهِتاف	الهُتاف	١٠٧٩
هدأ		هَدَأتُ/أَهْدأتُ مِن غضبه	١٠٨٠
هدر		هَدَرَ/أَهْدَرَ فلانٌ وقتَه	١٠٨١
هدر		هَدَرَ/أَهْدَرَ فلانٌ حقَّ فلان	١٠٨١
هدن	الهِدْنة	الهُدْنة	١٠٨٢
هدي		هَديتُه الطريقَ/إلى الطريق/للطريق	١٠٨٤
هدي		وأَهْدِهِمْ مِن ضلالتهم = واهْدِهِمْ مِن ضلالتهم	١٠٨٤
هدي	أهديتُهُ الهديةَ	أهديتُ إليه الهديةَ/أهديتُ لـه الهديةَ	١٠٨٥
هدي	أُهْدِيتُ الكتابَ	أُهْدِيَ إلي الكتابُ	١٠٨٥
هزل	أَهْزَلَ دابَّتَهُ (بمعنى أضعفَها)	هَزَلَ دابَّتَهُ	١٠٨٧
هزل		أَهْزَلَ الرجلُ = وقع في ماله الهُزال	١٠٨٧
هزم		هُزِمَ الجيشُ، وانْهَزَمَ، وجيشٌ مَهْزُوم وهَزِيم	١٠٨٨
هشش	الهَشاشة في الكتابة والموضوع والتأليف	الركاكة/الغثاثة في الكتابة والموضوع والتأليف	١٠٨٩
هل	هل لم يباشِرْ؟	أما باشر فلان؟/ألم يباشِرْ فلان؟	١٠٩٠
هل	هل لا يجوز ذلك؟	ألا يجوز ذلك؟	١٠٩٠
هل	هل لم تزرْ فلاناً؟	ألم تزرْ فلاناً؟	١٠٩٠
هل	هلاَّ يدل هذا على أن الأمر كذا؟	ألا يدل هذا على أن الأمر كذا؟	١٠٩٠
هل	هل سيباشر فلان؟	هل يباشر فلان؟	١٠٩٠
هل	هل يأتي فلان الآن؟	أيأتي فلانٌ الآن؟	١٠٩٠
هل	هل إنه نجح فيما سعى إليه؟	هل نجح فلان فيما سعى إليه؟	١٠٩٠

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
هل	هل إنْ غبتُ عن العمل أعاقَب؟	أإنْ غبتُ عن العمل أعاقَب؟	١٠٩٠
هل		هل لك في فعل كذا (تتمنى منه فعل كذا)	١٠٩١
هل		هل لك إلى فِعل كذا (تدعوه إلى فعل كذا)	١٠٩١
هلم	كان اليوم صحواً أول الشهر وهَلُمَّ جَرْ	كان اليوم صحواً أول الشهر وهلم جَرّاً	١٠٩٢
همج		قومٌ هَمَجٌ	١٠٩٣
هنو		الهُنَيْهَة (للزمن اليسير)	٧٧٢
هول		هذا أمرٌ/مكانٌ مَهُول = مخيف	١٠٩٨
هول		هذا هائلٌ = عظيمٌ مُعْجِب	١٠٩٨
هون		هَوِّنْ عليك = هوِّن الأمرَ عليك	٨٠٠
هون		مَشَى على هِينته = ترفَّقَ من غير عجلة	١٠٩٩
هوي		هَوِيَ فلانُ الشيءَ فهو هاوٍ (صفةٌ حادثة عارضة)	١١٠٠
هوي		هَوِيَ في الشيء فهو هَوٍ (صفةٌ ثابتة لازمة)	١١٠٠
هيج	أهاجَ الشيءَ (بمعنى أثاره)	هاجَ/هَيَّجَ الشيءَ	١١٠١
هيج		أهاجَتِ الريحُ النبتَ = أيْبَسَتْهُ	١١٠١
		حرف الواو	
و		ساءني إهمالُ سعيدٍ وخالدٍ/وخالدٌ	٦٦٦
و	أقسمتُ واللـه...	أقسمتُ باللـه...	١١٠٢
و		لا سيما وهو راكب	١١٠٣
و		لا بدّ وأن يكون	١١٠٣
و	أنت وشأنك	أنت وشأنَك (بتقدير: أنت وشأنُك مصطحبان)	١١٠٥
وأل	يبدو ذلك غامضاً لأوّل وَهْلَة	يبدو ذلك غامضاً أوّلَ وَهْلَة	١١٦٣
وأل	رأيته لأول مرة	رأيته أولَ مرة	١١٦٣
وتر	الأيامُ تترى على حال واحدة	الأيام تمرُّ تترى	١١٠٧
وتر	الأيامُ ستترى على حالٍ واحدة	الأيام ستمرُّ تترى	١١٠٧
وثق		وَثِقْتُ به، ووثقتُ إليه	٤٧٨
وثق		إني واثِقٌ بعِلْم فلان ومقدرته	١١٠٨
وثق		أنا على ثقةٍ من فلان	١١٠٩
وثق		أنا على ثقة من فهمك/علمك...	١١٠٩
وثق	هؤلاء قومٌ ثقاةٌ	هؤلاء قومٌ ثقاتٌ	١١١٠
وجب	لا يجب عليك أن تذهب (بمعنى لا تذهبْ)	يجب عليك ألاّ تذهب	١١١٢

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
وجب	يتوجّب عليك كذا	يترتّب عليك كذا	١١١٢
وجد		الوجدان (بمعنى الضمير)	١١١٤
وجه	ومِن جِهَتِهِ، قال فلان...	قال فلان...	٦٠٦
وجه		هذا أَوْجَهُ من ذلك = أَجْدَرُ وأَرْجَح	١١١٥
وجه		وَجَّهَ الرسالةَ/بالرسالة إليه	١١١٥
وحد	مَرَرْتُ بخالدٍ وحدِه	مَرَرْتُ بخالدٍ وحدَه	١١١٦
وحد	أتى خالدٌ وحدُه	أتى خالدٌ وحدَه	١١١٦
وحد	أتى لِوَحْدِهِ	أتى وَحْدَهُ	١١١٦
وحد	رأيتُهُ لِوَحْدِهِ	رأيتُهُ وَحْدَهُ	١١١٦
وحد	مَرَرْتُ به لِوَحْدِهِ	مَرَرْتُ به وَحْدَهُ	١١١٦
وحد		اسْتَوْحَدَ فلانٌ برأيه = انفرد	١١١٧
وحد	هذه هي الدولة الوحيدة التي نجحت في إنقاذ..	هذه هي الدولة الوحيدة في نجاحها في إنقاذ...	١١١٨
وحد	هذا هو الطالب الوحيد الذي اعتاد ألاّ يُهمل ...	هذا هو الطالب الوحيد في تجنبه الإهمالَ ...	١١١٨
وحد	الوِحدة	الوَحدة	١١١٩
وحش	الوِحشة	الوَحشة	١١١٩
ودع		لا يَدَعُ فلانٌ أحداً من شرِّه	١١٢١
ودع	الدِّعَة	الدَّعَة	١١٢٢
ودع		أَوْدَعْتُ المالَ في المصرف/عند فلان	١١٢٣
ودع		استودَعْتُ المالَ في الخزانة/عند فلان	١١٢٣
ورث	هو الوريث الوحيد	هو الوارث الوحيد	١١٢٤
وري	وقد وارَوْهُ الترابَ	وقد وارَوْهُ في التراب	١١٢٥
وري		وارَيْتُ الشيءَ بيدي، فتوارى بها	١١٢٥
وري		وارَيْتُ جثته في البحر، فتوارتْ فيه	١١٢٥
وري		وارَيْتُهُ عنه، فتوارى عنه	١١٢٥
وزع		وزّع المالَ فيهم وبينهم وعليهم	١١٢٦
وزع	تتوازعُ الأصواتُ	تتوزّع الأصواتُ	١١٢٦
وسط		رأيتُهُ ماشياً وَسْطَ/وَسَطَ الطريق	١١٢٧
وسط		كتبتُ بالقلم/بواسطة القلم/بوساطة القلم	١١٢٨
وسل	تَوَسَّلَهُ	تَوَسَّلَ إليه	٣٥٦
وسل	لم تنفعه الحُجج التي توسَّلَها لتبرئته	لم تنفعه الحُجج التي توسَّلَ بها لتبرئته	١١٢٩

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
وسوس		رجلٌ موسوِسٌ وموسوَسٌ	١١٣٠
وشك	أَوْشَكَ فلانٌ على الموت	أَوْشَكَ فلانٌ أن يموت	٥٢٧
وشك	أوشك الأمرُ على الانتهاء	أوشك الأمرُ الانتهاءَ/أن ينتهي	٨٢٧
وشك	موشكٌ على الانتهاء	موشكٌ أن ينتهيَ	٨٢٧
وشك	فلانٌ على وَشَكِ الرحيل	فلانٌ على وَشْكِ الرحيل	١١٣١
وشك	أَوْشَكَ فلانٌ السقوطَ	أَوْشَكَ فلانٌ أن يسقطَ	١١٣١
وشك	مُوشِكٌ على الموت	مُوشِكٌ أن يموتَ/على وشْك الموت/مُوفٍ عليه	١١٣١
وصل		وَصَلْتُ البلدَ/إلى البلد	١١٣٢
وصل		وَصَّلَهُ إليه = أنهاه إليه، وأَبْلَغَهُ إياه	١١٣٣
وضأ	فلانٌ وَضَّاء الوجه	فلانٌ وُضَّاء الوجه (بالغ الوَضاءة)	١١٣٤
وضح	هذا الأمر في غاية الوَضاحة	هذا الأمر في غاية الوضوح	١١٣٥
وطأ	وَطِئَ عليه	وَطِئَهُ	٣٤٨
وطن	حَلّ خالدٌ بحمصَ واستَوْطَنَ فيها	حَلّ خالدٌ بحمصَ واستَوْطَنَها	١١٣٦
وطن	حَلّ خالدٌ بحمصَ وتَوَطَّنَ فيها	حَلّ خالدٌ بحمصَ وتَوَطَّنَها	١١٣٦
وظف		الوظيفة (لما يُفرَض على التلميذ من كتابة)	١١٣٧
وعد		وَعَدْتُهُ خيراً أو شراً، وبخير أو بشرٍّ	١١٣٨
وعد		أَوْعَدْتُهُ خيراً أو شراً، وبخير أو بشرٍّ	١١٣٨
وعد		سألني العطاء فوعدته	١١٣٨
وعد		استفزَّني إلى قتاله فأوعدته	١١٣٨
وعظ		وعظتُه بكذا = أمرتُه به	١١٤٠
وعظ		وعظتُه عن كذا = نهيتُهُ	١١٤٠
وعظ		وعظتُه على كذا = وبَّختُه وأنَّبتُه	١١٤٠
وعك	توعَّكَ فلانٌ	وُعِكَ فلانٌ (الوَعْكَة = المَرْضَة الشديدة الفادحة)	١١٤١
وفر		توفَّر فيه الذكاء والاجتهاد	١١٤٢
وفر		وفَّرتُ له الطعامَ توفيراً، فتوفَّر له	١١٤٢
وفر		ووَفَّرَ اللـهُ عليه النعمةَ = أسبغها	١١٤٢
وفق		وفَّقه اللـهُ إلى الخير	١١٤٣
وفق		توفَّق فلانٌ في عمله	١١٤٣
وفق		وَفْق الحاجة/على وَفْق الحاجة	١١٤٤
وفق	مضيت في عملي وِفْق النظام ووفقاً للنظام	مضيت في عملي وَفْق النظام ووَفْقاً للنظام	١١٤٤

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
وفي		أَوْفَى على الموت = أشرف عليه	٥٢٧
وفي	يَفِي الغرضَ	يَفِي/يوفِي بالغرض، أو: يوفِي/يوَفِّي الغرضَ	١١٤٦
وفي	أنتظر أن تُوافِيَنِي بالجواب	أنتظر أن يُوافِيَنِي جوابُك	١١٤٧
وفي	تَوَفَّى فلانٌ	تُوُفِّيَ فلانٌ	١١٤٨
وفي	وَفِيَّات (جمع وفاة)	وَفَيَات	١١٤٩
وقد	وَقَدْتُ الحطبَ	أَوْقَدْتُ الحطبَ	١١٥٠
وقد	لا بدّ من حرْق الوَقود الكافية	لا بدّ من حرْق الوَقود الكافي	١١٥٠
وقع	وقَّع فلانٌ الكتابَ	وقَّع فلانٌ في الكتاب/على الكتاب	١١٥١
وقي	هناك أتقياءُ كثيرون	هناك أتقياءُ كثيرون	٩٥٨
وقي		وقاهُ اللـهُ المرضَ/من المرض	١١٥٢
وقي		توقَّيتُ السوءَ/من السوء	١١٥٢
وقي		اتَّقيتُ السوءَ/من السوء	١١٥٢
وقي		هم يَقُونَ، وهنَّ يَقِينَ	٣٢٩
وقي		أنتم تَقُونَ، وأنتنَّ تَقِينَ	٣٢٩
وكأ	تكايا (جمع تكيّة)	تُكَآت	١١٥٣
وكل	أَوْكَلْتُ الأمرَ إلى فلان، فالأمرُ مُوكَلٌ إليه	وَكَلْتُ الأمرَ إلى فلان، فالأمرُ مُوكُولٌ إليه	١١٥٤
ولج	تَوَلَّجَ الأمرَ	تَوَلَّى الأمرَ/تقلّد الأمرَ/اضْطَلَعَ بالأمر	١١٥٥
ولج		تولَّج = دخل	١١٥٥
ولد	لم يَلِدْ له أبناء	لم يُولَدْ له أبناء	١١٥٦
ولع		وَلِعَ به/تولَّعَ به/أُولِعَ به	١١٥٧
ولي		هو الأَوْلَى، وهي الوُلْيا	١١٥٨
ولي		هم الأَوْلَوْن، وهُنَّ الوُلَى	١١٥٨
ومأ		أَوْمَأ إليه = أَوْمَى إليه	١١٥٩
وني		وَنَيْتُ عن الأمر = لم أدخلْ فيه	٩٣٣
وني		وَنَيْتُ في الأمر = دخلتُ فيه وفترت	٩٣٣
وني		وَنَى عنه = جاوزه، وَنَى فيه = دخل فيه وفتر	١١٦٠
وني	المَوانِئ (جمع الميناء)	المَوانِي/المَوانِيَ	١١٦١
وني	ميناءُ أمينةٌ	ميناءٌ أمينٌ	١١٦١
وهب		هَبْ أني نجحت	١١٦٢
وهل	يبدو ذلك غامضاً لأوّل وَهْلَة	يبدو ذلك غامضاً أوّلَ وَهْلَة	١١٦٣

الجذر	الخطأ الشائع	الصواب	الفقرة
وهم		اتَّهَمَهُ = اتَّهَمَهُ	١١٦٤
		حرف الياء	
يأس		يَئِسْتُ يَأْساً ويَأْساً ويآسةً	١١٦٦
يفط	اليافطة	اللافتة	١١٦٨
يقظ	والأعمُّ فائدةً أن نُيْقِظَ ذِهْنَهُ…	والأعمُّ فائدةً أن نُوقِظَ ذهنه…	٦٩٨
يقظ	ينبغي للحرّاس أن يكونوا يَقْظى	ينبغي للحرّاس أن يكونوا أيقاظاً/يِقاظاً	١١٦٩
يقظ		رجالٌ يِقاظٌ/أَيْقاظٌ، ونسوةٌ يِقاظٌ/يَقَاظى	١١٦٩
يقن	أيقنت من الأمر	أيقنت الأمرَ/بالأمر	١١٧٠
يقن		أنا على يقينٍ من الأمر	١١٧٠
يقن	أنا مُوقِنٌ منه	أنا مُوقِنٌ به/ أنا على يقين منه	١١٧٠
يمن	حَلَفْتُ يميناً صادقاً	حَلَفْتُ يميناً صادقة	١١٧٢
يمن	أدّى اليمين القانوني	أدّى اليمين القانونية	١١٧٢
ينع		ثمرٌ/غصنٌ/روضٌ يانعٌ، وزهرةٌ يانعةٌ	١١٧١
يوم	عملت ليومين أو لثلاثة أيام	عملت يومين أو ثلاثة أيام	١١٦٣

٥- فهرس فقرات المعجم